



# إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل

أعمال المؤتمر السنوى السادس عشر للبحوث السياسية

القاهرة ٢٨ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

السفير. سعيد كمال

د. سعيد الحسن

د. سعيد المصري

د. سلمان أبو ستة

د. سيف الدين عبد الفتاح

أ. ضياء رشوان

د. عبد العزيز شاذى

د. عبد الغفار الدويك

د. عبد الفتاح العويسى

د. علا أبو زيد

د. على الصاوى

د. عماد الدين شاهين

أ. إيزابيل همفريز

أ. أحمد التجار

م. أحمد بهاء الدين شعبان

د. تركى الربيعو

أ. جلال الدين عز الدين

د. جمال عبد الجواد

أ. جهاد أبو زنيد

د. حسن أبو طالب

اللواء د. زكريا حسين

أ. سامح السويفى

د. عماد جاد

د. عمرو كمال حموده

أ. كرم أحمد خميس

أ. هاجدة رفاعة

د. محمد إبراهيم منصور

د. محمد أبو غدير

د. محمد خليفة حسن

د. محمد هشام

د. محمود عبد الظاهر

د. منى الجرق

تحرير

د / نادية محمود مصطفى

أ / هبة رءوف عزت

المجلد الأول

٢٠٠٣



**إسرائيل من الداخل:  
خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل  
المجلد الأول**





---

# إسرائيل من الداخل:

## خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل

---

أعمال المؤتمر السنوى السادس عشر للبحوث السياسية

القاهرة ٢٨-٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

السفير. سعيد كمال

د. عماد جاد	د. سعيد الحسن	أ. إيزابيل همفريز
د. عمرو كمال حموده	د. سعيد المصرى	أ. أحمد النجار
أ. كرم أحمد خميس	د. سلمان أبو ستة	م. أحمد بهاء الدين شعبان
أ. ملجدة رفاعة	د. سيف الدين عبد الفتاح	د. تركى الربيعو
د. محمد إبراهيم منصور	أ. ضياء رشوان	أ. جلال الدين عز الدين
د. محمد أبو غدير	د. عبد العزيز شاذى	د. جمال عبد الجواد
د. محمد خليفة حسن	د. عبد الغفار الدويك	أ. جهاد أبو زنيد
د. محمد هشام	د. عبد الفتاح العويسى	د. حسن أبو طالب
د. محمود عبد الظاهر	د. علا أبو زيد	اللواء د. زكريا حمين
د. منى الجرف	د. على الصاوى	أ. سامح السويفى
	د. عماد الدين شاهين	

تحرير

د/ نادية محمود مصطفى

أ/ هبة رءوف عزت

المجلد الأول

٢٠٠٣

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين  
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز  
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

---

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ - ٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٦٧٦٤٩١

فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧١١٠٢٠

E-mail: [cprs@cics.feps.eun.eg](mailto:cprs@cics.feps.eun.eg)

## المجلد الأول

الموضوع	الكلمات المختلطة	صفحة
		٩
		١١
	د. فادية مصطفى	١٥
	د. كمال الموقوف	١٩
	السفير. سعيد كمال	٢٥
	المحور التمهيدي	٢٧
	أولاً: رؤى معربة عن إسرائيل	٢٩
	➤ عرض للرؤى المصرية	٥١
	➤ مصر وإسرائيل : الإدراك والسياسات	٥٩
	➤ الصراع العربي الإسرائيلي: الرؤى العسكرية	٦٩
	➤ الفتاوى ورؤى الإسلام المؤسسي	٨٥
	➤ رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل	
	➤ تطور الرؤى الإسلامية الحديثة إزاء إسرائيل	٩٣
	➤ رؤى الإسلام الحركي	١٠٧
	➤ اليسار والقضية الفلسطينية	١١٣
	➤ الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل في المجتمع المصري	١٢٣
	➤ الرؤية الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي:	
	تكاثر الرؤى وتكامل التخصصات	١٣٧
	ثانياً: حالة دراسة إسرائيل بين أقطام العبرية والعلوم الاجتماعية في مصر	١٥٥
	➤ أقطام العبرية ومراكز الدراسات الشرقية وموقع الدراسات الإسرائيلية منها	١٥٧
	➤ تدريس تاريخ فلسطين في أقسام التاريخ	١٨٧
	د. محمد عبد الظاهر	

## المحور الأول: مشروعية إسرائيل

صفحة

## أولاً: النشأة والمآل

- > يهودية أم صهيونية: إسرائيل بين المنطلقات الصهيونية والشرعية الدينية إطلالة تاريخية ورؤية نقدية  
 د. محمد هشام  
 ٢٠٣  
 ٢٠٥
- > الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل: رؤية نقدية للهولو كوست  
 د. تركي الربيعو  
 ٢٢٣
- > إشكاليات في دراسة "ما بعد الصهيونية" في إسرائيل  
 أ. جلال الدين عز الدين  
 ٢٣٧
- > ثانياً: الخريطة السياسية في إسرائيل  
 د. محمود عبد الظاهر  
 ٢٦٧
- > تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل: إثنيًا وعقديًا وثقافيًا  
 د. علي الطاوي  
 ٢٦٩
- > التعددية السياسية في إسرائيل: أي ديمقراطية؟  
 د. علي الطاوي  
 ٣١٩
- > ثالثاً: الخريطة المدنية والاجتماعية في إسرائيل  
 د. سلمان أبو ستة  
 ٣٥١
- > فلسطينو ٤٨: الأقلية الفلسطينية مواطنو دولة إسرائيل  
 أ. سامح السويقي  
 ٣٥٣
- > تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي  
 د. عماد جاد  
 ٣٧٧
- > حق العودة لعرب ٤٨  
 د. سلمان أبو ستة  
 ٤٠٩
- > حركات السلام في إسرائيل: الصعود والهبوط بين مبادرة السادات والانتفاضة الثانية  
 د. جمال عبد الجواد  
 ٤١٥
- > صورة العرب لدى إسرائيل بين الدين والتاريخ  
 د. محمد أبو غدير  
 ٤٣٣
- > رؤى اليهود المتدينين للعالم ولأنفسهم ولكل ما حولهم  
 د. عبد الغفار الموييك  
 ٤٥٧
- > رابعاً: شهادات حول الجهود المدنية الفلسطينية  
 أ. جهاد أبو زعيد  
 ٥١٥
- > أوضاع السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال  
 ٥١٧

- حول الجهود الأهلية القائمة في إطار المؤتمر العام لنصرة القدس والإعداد له على الصعيدين المفاهيمي والعملية
- ٥٢٣ د. سعيد الحسن
- الإنجاز الأكاديمي الحضاري العالمي عن بيت المقدس
- ٥٣٥ د. عبد الفتاح محمد العويس
- شهادة من جنين
- ٥٤٣ أ. إيزابيل هغريز
- المحور الثاني : الاقتصاد الإسرائيلي: النموذج، الهيكل والأداء
- ٥٥٥
- نموذج التنمية في إسرائيل: السياسات والتحول
- ٥٥٧ أ. كرم أحمد خميس
- الاقتصاد الإسرائيلي: حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه
- ٥٩٥ أ. أحمد النجار
- الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين وتطوير الدولة الصهيونية
- ٦٤١ م. أحمد بهاء الدين شعبان
- البترول والغاز في إسرائيل: الواقع وفاق المستقبل
- ٧٠٣ د. عمرو كمال حمودة
- قضية المياه في إسرائيل
- ٧٢٩ د. عمرو كمال حمودة
- إسرائيل والشراكة المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية
- ٧٤٩ د. مكي الجرف
- التطبيع: إستراتيجية للهيمنة الاقتصادية والتوسع الإقليمي
- ٧٨١ د. محمد إبراهيم منصور

## المجلد الثاني

### المحور الثالث : الامتدادات الخرجية لإسرائيل

- ٨١١
- أولاً: إسرائيل والمجتمع المدني العالمي
- ٨١٣
- الصهيونية والمجتمع المدني العالمي
- ٨١٥ د. أحمد ثابت
- ثانياً: امتدادات إسرائيل في الموانئ الإقليمية
- ٨٣٧
- السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: المحددات والأهداف وآفاق المستقبل
- ٨٣٩ د. محمد عبد الرحمن
- علاقات إسرائيل ونفوذها في القارة الآسيوية
- ٨٦٧ لواء د. حسام سويلم
- إسرائيل والاتحاد الأوروبي
- ٩٤٧ د. فاء الشربيني

- ٩٨٣ ثالثاً: التحالف الإستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي
- ٩٨٥ د. محمد كمال > يهود الولايات المتحدة: آلية العلاقة ما بين الداخل الأمريكي والخارج الإسرائيلي
- ١٠٠٧ أ. سمير مرقص > الصهيونية ذات التوظيف المسيحي والتمييز الديني المطلق لإسرائيل
- ١٠٢٧ لواء د. محمد قنوي سعيد > دوائر الأمن وعناصر القوة العسكرية الإسرائيلية

#### ١٠٥١ المحور الرابع: صورة إسرائيل في العالم

- ١٠٥٣ د. حنان يوسف > صورة إسرائيل: تغطيات الصراع العربي الإسرائيلي
- ١١١٧ د. منصور عبد الوهاب > البث المصري باللغة العبرية الموجه لإسرائيل: الأهداف والإشكاليات
- ١١٣٧ أ. أمير العمري > السينما الصهيونية: أشكالها واتجاهاتها
- ١١٩٧ أ. بلال فضل > السينما المصرية كسلاح في الصراع العربي الإسرائيلي
- ١٢٢١ أ. زينبات أبو شاويش > إسرائيل على شبكة الإنترنت

#### ١٢٤٩ المحور الخامس

- د. كمال المدوني رؤية استشرافية لدور الأكاديمية العربية
- د. عبد الوهاب المسيري
- ١٢٥١ د. حسن نافع > تقرير نهائي بالخبرة البحثية ونتائج الدراسات في المحاور المختلفة
- د. عبد المنعم سعيد
- د. سعيد الحسن
- ١٢٧٣ د. نادية محمود مصطفى

#### الملاحق

- ١٢٩٧ أ. أسامة مهاجد > قائمة الكتابات العربية والمترجمة إلى العربية حول إسرائيل والصهيونية من العام ١٩٤٨
- أحمد طاهر
- أ. محمد مطاوع
- ١٤٤٧ أ. هشام التوامسي > قائمة المواقع على شبكة المعلومات الدولية حول إسرائيل

# الكلمات الافتتاحية

➤ أ.د. نادية مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

➤ أ.د. كمال المنوفى

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

➤ السفير. سعيد كمال

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لخزون فلسطين





بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معادة الصغير / سعيد كمال- الأمين العام للمساعد لجامعة الدول العربية لثئون فلسطين، الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى- عميد الكلية، السيدات والسادة الحضور، أهلاً وسهلاً بحضراتكم في المؤتمر السنوي السادس عشر بعنوان " إسرائيل من الداخل".

ينعقد هذا المؤتمر في وقت تشهد فيه الأمة العربية مرحلة حرجية وخطيرة من صراعاها مع إسرائيل. فمنذ إن بدأ الصراع مع الصهيونية، ثم مع إسرائيل، ظلت الحقيقة الثابتة للوحدة انه صراع مصري ذو أبعاد مختلفة: عقيدية، قومية، حضارية، ومع ذلك فقد تنوعت سبل وأنماط إدارته من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطوره عبر القرن، قبل وبعد تكوين الدولة الإسرائيلية ، وقبل وبعد الاعتراف القانوني بها من جانب بعض الدول العربية. وكانت هذه التطورات نتاج محدثات إقليمية وعالمية عديدة. وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت الحاجة ماسة لمعرفة هذا العدو الصهيوني، ولكن هل بذلت الجهود اللازمة لمعرفة هذا العدو، وعلى النحو الذي يتلاءم مع قدر خطورته، وعلى النحو الذي يتلاءم وييجاد السبل الفاعلة لمواجهته؟

ولقد حازت الدراسات الإسرائيلية في مصر اهتماماً في مطلع الستينيات، فهل حققت معرفة العدو غايتها وأهداها طيلة ما يقرب من النصف قرن ؟ وما هو القدر الذي تحقق من هذه المعرفة؟ وكيف؟ أسئلة تحتاج لإجابة منظمة .

ومن هنا تبرز أهمية عقد هذا المؤتمر سعياً نحو تحقيق مجموعة من الأهداف:

١- الدعوة لتجديد الإهتمام بالدراسات الإسرائيلية وتحديد الاتجاهات المطلوبة في هذا المجال، وذلك انطلاقاً مما ستسفر عنه حصيلة بحوث المؤتمر ومناقشاته.

٢- للعصف الذهني في القضية المصرية موضوع المؤتمر، وبناء دوائر متواصلة من جامعات التفكير Think Tanks تتابع للتطوير والتحليل وتركيب الرؤى

والاستراتيجيات عبر أنشطة المركز في المدى المتوسط والبعيد، حيث أن المؤتمر ليس إلا الخطوة التأسيسية نحو برنامج بحثي في الدراسات الإسرائيلية.

٣- تشجيع الباحثين والأكاديميين من اللغة العبرية الوسيطة على مواصلة بحوثهم في هذا المجال، وصقل رؤاهم، وفتح عجلة التواصل بين باحثين في مجالات بيئية مختلفة وتقديم رؤى متميزة للقضايا المطروحة للبحث والدراسة. فمما لا شك فيه أن عدة مجالات معرفية تتناول الدراسات الخاصة بإسرائيل من جوانب متنوعة. وهناك حاجة للتنسيق والتواصل بين هذه الجهود وتعظيم الفائدة منها. وأخيراً هناك حاجة لتنسيق وتواصل الجهود بين المركز البحثية العربية التي تنشط في هذا المجال تعظيماً للنتائج.

٤- إنتاج مادة تصلح كملادة تدريبية لفصل دراسي في الموضوع بحيث يخدم مؤتمر المركز جهود تطوير المناهج بقسم العلوم السياسية ويتكامل معها، حيث أن اللائحة الجديدة للقسم تتضمن مقررًا عن إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد يتساءل الكثيرون ما جدوى طرح هذا الموضوع الآن؟ وما الجديد المطلوب تحقيقه؟ إن الصراع العربي الإسرائيلي-خلال نصف القرن الماضي وعبر امتداده السابقة- تطور من مرحلة إلى أخرى تنوعت فيها سبل إدارته من الوسائل العسكرية إلى السياسية، ولكن يظل هو الصراع المصيري في المنطقة. ولذا، وإذا كان هذا التطور قد اقتضى ضرورة معرفة العدو وفهمه فإن المرحلة الراهنة تفرض درجة أكبر من هذه المعرفة والفهم والتفكير تجاه هذا الكيان، والذي يفرض تحدياته بدرجة متصاعدة: إن المرحلة الراهنة قد بلغت حدًا من الخطورة يطرح دائماً التساؤل عن الفرص الباقية لألم خيار السلام والمفاوضات وما البديل بعد ذلك؟ ولذا فإن دراسة الدلائل العربية، وكذلك الخارجي والعالمي لا تكفي لتقديم الإجابة، ولكن يلزم دراسة الدلائل الإسرائيلية أيضاً وبطريقة نقودنا إلى الإجابة على سؤال آخر لماذا حققوا ما حققوه؟ وما القدر الذي يشرعوا في تحقيقه الآن ليس بالنسبة لما تبقى من أرض فلسطين ولكن عبر حدود السلام البارد مع العرب؟ وما هي القيود والفرص أمامهم؟ ومن ثم لماذا في هذا المعركة المصيرية؟ إن مؤشرات عن نجاح إسرائيل والصهيونية في مخططاتها التدريجية المنتظمة والدؤوبة والمستمرة بلا انقطاع ليس هي كل الصورة، إذن ما هو القدر الآخر من الصورة اللازم معرفته؟

أسئلة كبرى هي تلك الأسئلة الصالبة يتفرع عنها وينبثق منها أسئلة فرعية أخرى  
تحلول محاور المؤتمر الإجابة عنها.

وينقسم المؤتمر بين أربعة محاور أساسية ومحور تمهيدي:

المحور التمهيدي - وينقسم بدوره إلى فرعين:

الفرع الأول: يتضمن تقريراً أولياً مركزاً حول العقل المصري ومشاركته المتوازنة  
والمندخلية من عقل سياسي، وعقل عسكري استراتيجي، وعقل اقتصادي، وعقل  
اجتماعي/ثقافي، وعقل شرعي/فقه، وعقل حضاري/موسوعي، ولكلهم نظري وعلاقة  
هذه المسارات وأنماط تشابكاتها يشكل إطاراً شاملاً لأهمية المؤتمر وتوطئة لخريطة  
بحوثه، ويتم تقديم هذا التقرير في الجلسة التمهيديّة من مادة تجميعية من واقع تقارير عدة  
باحثين، ولقد تم عقد جلسات عصف ذهني للمشاركين فيه. أما للفرع الثاني فهو عن حالة  
دراسة إسرائيل بين أقسام العبرية والعلوم الاجتماعية في مصر.

أما المحور الأول فهو تحت عنوان "مشروعية إسرائيل" وينقسم بدوره إلى ثلاثة  
فروع: الفرع الأول عن النشأة والمآل، الفرع الثاني عن الخريطة السياسية، الفرع الثالث  
عن الخريطة المدنية والاجتماعية في إسرائيل.

ويتناول المحور الثاني من المؤتمر الاقتصاد الإسرائيلي من حيث النموذج والهيكل  
والأداء.

ويؤثر المحور الثالث حول الامتدادات الخارجية لإسرائيل في ثلاثة فروع: الأول  
عن إسرائيل والمجتمع المدني العالمي، والثاني عن امتدادات إسرائيل في الدوائر الإقليمية،  
والثالث عن التحالف الإستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي.

ولخيراً يأتي المحور الرابع تحت عنوان "صورة إسرائيل في العالم" وهو يقدم لنا  
صورة إسرائيل في تغطيات الاعلام للصراع العربي الاسرائيلي، وفي السينما المصرية ،  
وعلى مواقع شبكة المعلومات، وفي "السينما الصهيونية".

ولخيراً يبقى لي أن أوجه تحية صادقة للمشاركين في هذا المؤتمر - من باحثين  
ومعقبين ورؤساء للجلسات - والبالغ عددهم نحو السبعين باحث وخبير. كما أوجه تحية

خاصة للسادة المشاركين والسادة الحضور من خارج مصر والذين قبلوا دعوتنا للمشاركة وهم : د/ أنور عبد الملك، د/ تركي الربيعي من سوريا ، د/ محمد الارنلاوط من الاردن، د/ سعيد الحسن من المغرب، أ/ ماهر أبو منشار من بريطانيا، أ/ فيزيلا هامفريز المراسلة من الأرض المحتلة، أ/ جهاد أبو زنيد الناشطة الفلسطينية من القدس التي تحملت مشقة كبيرة للوصول.

ويسعدني أن أوجه خالص الشكر والتقدير لفريق العمل في المركز الذي بذل جهداً صادقاً للإعداد لهذا المؤتمر خلال ستة أشهر. وكان لدينامو المحرك والمبدع للأفكار والمنسق للاتصالات الخارجية هي أ/ هبة رؤوف عزت، وكانت د/ علا أبو زيد نائب مدير المركز- خير سند في هذه المهمة ، وكان الأبناء الباحثون: علياء وجدي، نسمة شرارة ، رضوى صلاح، شريف عبد الرحمن، وكذلك الإداريين والفنيين أمل عبد الحافظ بدوي نصر الدين، صبرى السيد، ، وحمودة محمد، هم بمثابة الأيدي والعقول التي نفنت الخطط. هذا ولقد وضع لمسات الإعداد الفني والتنظيمي لإخراج المؤتمر في صورته النهائية السيدة الفاضلة/ ميسون شعث التي تطوحت بجهودها، فتحية صادقة إليها على حماسها وعلى جهودها وأفكارها المبتكرة.

وأرجو في النهاية أن تكون جلسات المؤتمر على خير ما نرجو من حيث مستوى العروض والمناقشات والتعقيبات ، وأدعو د/ كمال المنوفي- عميد الكلية- للكلمة فليتفضل.

بسم الله الرحمن الرحيم

قلما يزيد فيذهب جفاء، ولما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض\*

صدق الله العظيم

سعادة السفير/ سعيد كمال- الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشئون فلسطين، الأستاذة الدكتور/ نادية مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية، الضيوف الأعضاء من مديري المراكز والكلبات، أستاذتي وزملائي، يسعدني أياً سعادة أن أرحب بحضراتكم جميعاً في مستهل فعاليات المؤتمر السنوى السادس عشر للبحوث السياسية الذى ينظمه المركز فى موضوع بالغ الأهمية وهو: "إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل".

وتتبع الأهمية ليس فقط من منطلق العمل بالحكمة لقائلة "اعرف عدوك" وإنما أيضاً من منطلق كون الدولة العبرية نموذجاً خاصاً من حيث نشأتها وتطورها وتفاعلاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، والواقع السئ لذلك على عالما العربى اقتصاداً وسياسة وأمناً وثقافة وعلماً. وهى بذلك تمثل حالة استثنائية جديرة بالتفكير المبدع والبحث المنظم عبر أفق إستراتيجي يرنو إلى المستقبل دولما تجاهل للحاضر والماضى.

ويكتسب عقد المؤتمر دلالة خاصة من حيث توقيته؛ إذ يلتزم بعد مرور عامين على اندلاع انتفاضة الأقصى، وعلم على وقوع زلزال الحادى عشر من سبتمبر؛ وكلاهما حدثان كان وما يزال لهما تأثير ضخم على مجريات الأمور فى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ، وعلى توجهات السياسة الإسرائيلية داخلياً وخارجياً بوجه خاص.

فى حين أدت انتفاضة الأقصى إلى تسارع رقعة التأييد الذى تحظى به أكثر البرامج السياسية تطرفاً فى إسرائيل، أهدمت أحداث وتداعيات الحادى عشر من سبتمبر إلى الحكومة الإسرائيلية فرصة نادرة لإسباغ نوع من الشرعية على ممارستها القمعية ضد شعبنا الفلسطينى وذلك بدعوى مكافحة الإرهاب.

مبدئي وسلفي لسحوا لي، بمناسبة انعقاد مؤتمرنا هذا، أن أهدى عدداً من

الملاحظات:

أولاً: في معرض تثبيت بني إسرائيل على كفرهم بنعم السماء، ونكرهم للقرآن غير مرة بالنجاة من سوء عذاب آل فرعون. وأغلب الظن أن حكاهم مصر في ذلك الزمن الغابر، وقد شهد لهم- جيمس هنري بريسنت في "تجر الضمير"- بالحرص على احترام آدمية الإنسان، وتحري العدل في معاملة الرعايا، راحوا ينكرون ببني إسرائيل لأنهم كانوا- على ما يبدو- مثيري فتن وقلق. وإذا كانت نصوص القرآن قد سكنت عن هذا الأمر فإن ثمة ما يرجحه حسبها ذهب مؤرخنا الكبير أحمد بدوي في موضع ما من راقعته الموسوعة "في موكب الشمس". كذلك صد رسولنا الكريم- صلى الله عليه وسلم وكان رحمة مهدها وذا خلق عظيم- إلى طرد اليهود من المدينة جراء ما ارتكبه بحق المسلمين من مؤامرات ومكائد وسمات. وكذلك فإن إسرائيل بنشأتها المصطنعة وعدوانها المتواصل ضد الفلسطينيين والعرب، ونزوعها الاستراتيجي إلى التوسع والهيمنة، تعد خنجراً في جسدنا العربي يؤلمه ويهدد عافيته ويعرقل نموه .

ولا يحمل قولنا هذا شبهة معاداة لليهود أو السلمية، لكنه ينطلق بمعاداة المشروع الصهيوني بكل ما يتضمنه من معان وممارسات بغضه ثباتها للقوانين والأعراف والأخلاق: اغتصاب أرض الغير، التشريد، التدمير، سفك دماء الأبرياء، التطلول على الجيران. نحن نؤمن بأن اليهود جزء من عيال الله خلقهم، مثل غيرهم، ليعبدوه ويخفوه في الأرض. والخلافة إنما تكون بالإعمار والبناء ونشر الخير والجمال. وبهذا الفهم لمحلل الاستخلاف، فإننا نقدر فضل لليهود من مفكرين وعلماء ومخترعين على مسيرة التقدم الإنساني، بينما ندن بشدة مشروعهم الصهيوني كما تجسد على أرض فلسطين لخطورته ومرارة حصاده في ضوء خبرة ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

ثانياً: بعيداً عن الاعتقاد الذي ساد في العديد من الدوائر الأكاديمية من أنه لا جدوى من دراسة المجتمع الإسرائيلي لكونه كياناً مصطنعاً عابراً غير شرعي، اعتمد في قيامه واستمراره على الارتباط عضوياً بالمركز الإمبريالي، ومخططاته الدوائية التي لا تقيد عوازل إسرائيلية ذاتية، يشير الواقع المعاش إلى أنه توجد في إسرائيل دولة ومجتمع، أو نظم سياسية واقتصادية واجتماعية متطورة ترتب تفاعلاتها آثاراً على السياسة الإسرائيلية

فى الداخل والخارج. هذه الحقيقة تثير التساؤل عن كنه وطبيعة تلك التفاعلات، وعن مدى إمكانية التأثير فيها من خلال مؤسسات المجتمع المدنى الإقليمى والعالمى، واستغلال الإمكانيات التكنولوجية الهائلة التى تتيحها ثورة الاتصالات وفى مقدمتها شبكة الإنترنت؟

ثالثاً: تواجه إسرائيل كقنبلة ديمغرافية موقوتة" تطو ابرة الحدث عنها بخصوص السكان غير اليهود، ذلك أن إسرائيل تضم، علاوة على الخمسة ملايين يهودى، أربعة مليون مواطن عربى، وثلاثمائة ألف مهاجر غير يهودى من الاتحاد السوفيتى السابق، وثلاثمائة ألف عامل أجنبى أتوا من بلدان العالم الثالث ويقوم معظمهم بصورة غير مشروعة. ويساور أغلب اليهود خوف حقيقى من أن يتقوض تفوقهم العندي بمرور الوقت من جراء ارتفاع معدل المواليد لدى السكان العرب، وزواج المهاجرين غير اليهود والعمال الأجانب من يهوديات. ومما يذكر أن قوى عديدة تطلب\* بالترحيل القسرى والطوى لغير اليهود. وساعدت سياسات الحكومة الإسرائيلية فى خلق المناخ المعادى لكل ما هو غير يهودى. فقد استحدثت مجلساً للسكان مهمته بحث واقتراح السبل والوسائل للكتيلة بزيادة معدل مواليد الأطفال اليهود. كما أخذت وزارة الداخلية، وعن طريق اللجوء إلى القضاء، تعرق حصول المهاجرين الروس على بطاقات الهوية والتى بدونها يعملون كمواطنين من الدرجة الثانية، ويحظر عليهم الزواج باليهوديات، ودفن موتاهم فى جباتات الدولة. أما أسوأ صنوف المعاملة فهى من نصيب العمال الأجانب لكونهم خارج دائرة هيئة الناخبين. وللد من أعدادهم أنشئت إدارة للهجرة تشرف عليها الشرطة مهمتها تعقب وإبعاد كل عامل أجنبى لا يحمل تصريح إقامة سارى المفعول.

رابعاً: تتصدر مسألة الأمن قمة عناصر الاستراتيجية العليا لإسرائيل. ويجرى تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على إنها تشكل مرفقا لوجود الدولة ذاته. لا عجب أن يكون شغل إسرائيل الشاغل هو الحفاظ على أمنها إزاء ما تعتبره مخاطر خارجية ودلغية. ولما كان الحفاظ على الأمن يتوقف فى المقام الأول على عوامل ذاتية تمزج فيها الداخل والخارج بدرجات متفاوتة، تعمل إسرائيل باستمرار على تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وتواصل سياسة ضم الأراضى الفلسطينية، والتهديد باغتصاب أراض من دول عربية أخرى. وبهذا الخصوص تستثمر إسرائيل بنكاه علاقاتها الخارجية وتحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والذى بنى على خلفية النجاح

في أن تجعل "ضمان أمنها" أولوية رئيسية للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ولا تخفي دلالات ذلك كله وعواقبه الوخيمة على الأمن القومي المصري، ناهيك عن الأمن القومي العربي برمته. فماذا نحن فاعلون ؟ سؤال ملح وجوهري لم نعد نملك نرف تركه ولا نرف تلجبل الإجابة عنه.

لكتفى بهذا القدر كي أعبر عن شكري لأولى الفضل، وفي مقدمتهم كثيرون الأوراق، والمقربون، ورؤساء الجلسات، ومن سواهم من ضيوفنا الأعزاء، كما أقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الأختين للفضيلتين أ.د/ نادية مصطفى- مدير المركز، أ.د/ علا أبو زيد- نائب المدير لحسن اختيار موضوع المؤتمر، ولما بذلناه من جهد فائق ومخلص في إعداده وتنظيمه حتى يخرج بصورة مرضية، وكلتاها تتعاونان في إدارة المركز بكفاءة واقتدار على هدى من وضوح الرؤية، وصدق المثابرة، وعزة النفس والزهدي عن الأضواء. كما يطيب لي أن أتوجه بشكر خاص إلى ضيفنا الكبير سعادة السفير/ سعيد كمال وأن أرحب به. ولأعوكم جميعاً إلى مشاركتي في الترحيب بمبادته والإعراب عن تضامننا مع نضال الشعب للفلسطيني الأبدي دفاعاً عن الأرض والعرض والكرامة والحرية.

وأترك الكلمة لسعادة السفير/ سعيد كمال فليتفضل.



السيد الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى- عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،  
الأستاذة للدكتورة/ نادية محمود مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية،  
السيدات والسادة، أرجو أن تسمحوا لى بداية بالتقدم بعظيم الشكر والامتنان لإدارة مركز  
البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على الدعوة  
للكريمة التى وجهتها لى لإلقاء كلمة فى افتتاح المؤتمر السنوى السادس عشر للمركز، الذى  
خصص لمناقشة موضوع على درجة كبيرة من الأهمية، وهو "إسرائيل من الداخل: خريطة  
الواقع وسيناريوهات المستقبل".

كما يطيب لى أن أقول لكم تحيات الأستاذ/ عمرو موسى- معالى الأمين العام  
للجامعة العربية، وتمنياته لمؤتمركم هذا بالنجاح فى تحقيق الأهداف المتوخاة من عقده،  
خاصة وأنه يولى هذا الموضوع اهتماما خاصاً ، الأمر الذى تجلّى فى حرصه على تضمين  
الهيكالية الجديدة لجامعة الدول العربية إدارة جديدة باسم "إدارة الشؤون الإسرائيلية"، وذلك  
إيماناً منه بأهمية التعرف على إسرائيل من الداخل، مما يسهل التعامل معها بأسلوب علمى  
مدروس، وهو ما لم يكن يحظى بما يستحقه من اهتمام من جانب الباحثين والدارسين،  
وبخاصة خلال العقدين الأولين من عمر الدولة العبرية. بل إنه كان من قبيل المحرمات أن  
يتعرض المرء لشكر "إسرائيل" بالاسم. ولكن ينبغى لنا أن لا ننظم تلك الجبل من الباحثين  
والدارسين ورجال الإعلام، لأن صدمة ما حدث فى ١٩٤٨ كانت أكبر من أن تصدق أو  
يستوعبها العقل.

هذا الرغض لتشديد الواقع، والاعتقاد بأن الحق العربى ظاهر وواضح فرض لمطأ  
معيناً من التفكير يستبعد التسليم بالأمر الواقع، ويتمسك بمعالجة : كل شئ أو لا شئ،  
ويستنهى بقوة العدو والقوى التى تساعده. ولعل هذا النمط من التفكير كان من الأسباب  
المباشرة التى قادت إلى الهزيمة الثقيلة فى العام ١٩٦٧، بكل ما لفرزته من نتائج، ما زلنا  
نعانى من تبعاتها حتى يومنا هذا.

لقد كانت مصر، ممثلة بجامعة القاهرة وعين شمس، سابقة فى فهم الواقع  
وإدراك حقائق الأمور من خلال إنشاء أقسام لتعليم اللغة العبرية، والشروع بالتركيز على

الدراسات الإسرائيلية. وقد تخرج من هذه الأقسام عدد كبير من الأساتذة والباحثين الذين كان لهم باع طويل في هذا النوع من الدراسات، التي نحن بأمس الحاجة إليها في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها الصراع العربي-الإسرائيلي. وبعضهم يشارك في هذا المؤتمر الهام، ولاتك إنه سيكون لإسهاماتهم دوراً مهماً في إيجاد أعماله.

كما أن مصر كانت سبقة أيضاً في فهم حقيقة مازال البعض- ولا سيما الجانب الإسرائيلي- يتجاهلها ؛ وهي أن الصراع المستمر منذ أكثر من قرن من الزمن، والذي شهد الكثير من الحروب والمآسي والويلات، لا يمكن أن يحسم بالقوة العسكرية مهما بلغت جبروتها. ومن هنا كانت المبادرة الجريئة التي أقدم عليها الرئيس الراحل أنور السادات، فكانت البداية الحقيقية لانطلاق العملية السلمية في المنطقة، التي انتهت في مرحلتها الأولى بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي استعانت مصر بموجبها كامل أراضيها المحتلة. ولكن هذه العملية توقفت بعد ذلك ولم تستأنف إلا في عام ١٩٩١ لدى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في مدريد. ولا شك أنكم عايشتم هذه العملية منذ انطلاقها من جديد في مدريد وتعرفون لثق تفاصيلها، ولا اعتقد أنني بحاجة للخوض فيها، بل لكتفي بالإشارة إلي ما آلت إليه في الوقت الراهن.

السيدات والسادة، لا ريب أنكم تلاحظون، كما ألاحظ إن عملية السلام تكاد أن تكون توقفت تماماً منذ اغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق رابين وأواخر عام ١٩٩٥ الذي استوعب درس الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتؤكد من أن إرادة الشعب الفلسطيني في طلب الحرية والاستقلال لا يمكن أن تكسر. وقد كان اغتياله بسبب فتوى متطرفة لأنه توصل إلى اتفاق أوسلو مع الرئيس ياسر عرفات وكان بمثابة رسالة إلى من يهمه الأمر أن للتطرف والتشدد الإسرائيلي الذي طالما استتر خلف أقنعه من المسالمة والمهادنة قد كثر عن أنبيائه وأسفر عن وجهه القبيح، ولم يعد أحد من زعماء إسرائيل سواء كان نتنياهو أو باراك، ولخيراً شارون يهتم بإخفاء حقيقة تنولوا للعنصرية الإسرائيلية، وأحلام السيطرة والهيمنة، وقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية -ونعني بذلك الوضع في العراق وأحداث ١١ سبتمبر- على إيجاد البيئة الملائمة لذلك.

وقد أظهرت الانتخابات الداخلية للتمهيدية التي أجريت مؤخراً لاختيار مرشحي الحزبين (الليكود والعمل) لعضوية الكنيست في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقررة في

قتلهم والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، أظهرت ذلك بكل وضوح حيث أن الأماكن المضمونة في قوائم المرشحين احتلها المعروفون بتطرفهم ومناهضتهم لعملية السلام، في حين أن المعتدلين والمؤمنين بعملية السلام، وهم أقل، نهضوا إلى ذيل قوائم المرشحين. ومن أبرز هؤلاء كما تعلمون يوسى بيلين وباعيل ديلان اللذين أعلننا -لحتجاجاً على ذلك - انسحابهما من حزب العمل وانضمامهما إلى حركة "ميرتس" بزعيمه يوسى ساريد.

وعلى الرغم من أن الزعيم الجديد لحزب العمل ، الجنرال عيرل ممتناع، محسوب على المعتدلين، استناداً إلى المواقف السياسية المعتدلة التي أعلنها، إلا أنه يحاول من حين لآخر العزف على وتر الصقور والمتطرفين، ظناً منه أنه سيكسب إلى صفة جانباً من الناخبين اليمينيين . واعتقد أنه مع اقتراب موعد الانتخابات العامة فإن لهجة الاعتدال سوف تختفي ليحل محلها لهجة للتشدد لدغدغة مشاعر الناخبين، تارة باسم نواحي الأمن والدفاع عن النفس وتارة أخرى باسم محاربة الإرهاب.

ويجب أن نتذكر هنا أن المحرك الأساسي للتطرف والتشدد في المجتمع الإسرائيلي يتمثل في المؤسسة العسكرية التي تسعى دائماً عبر أجهزتها الإعلامية وغيرها لتحقيق أهدافها في السيطرة على المجتمع - بل والحياة السياسية بأكملها - وشحن الرأي العام، وتخويفه من عملية السلام، ودفع الفلسطينيين في نفس الوقت، وعبر العدوان المستمر، والممارسات القمعية إلى نفس الاتجاه. وهنا يجب أن ننبه إلى نقطة هامة، وهي أن لنفادح بعض الفصائل الفلسطينية في القيام بعمليات التفجير وقتل المدنيين الإسرائيليين إنما نصب في صالح ما نريده المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وتساهم أيضاً في تأليب الرأي العام العالمي ضد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما تستخدمها وسائل الدعاية الإسرائيلية والصهيونية في تكريم أفواه الجماعات المعتدلة من اليهود في الولايات المتحدة وفي أوروبا والذين يحاولون إيجاد مخرج لعملية السلام من كبوتها ليس حباً في الشعب الفلسطيني ولكن لتفادحهم بأن ذلك سوف يكون أساساً في مصلحة إسرائيل والإسرائيليين. ولقد لامت ذلك بنفسه خلال زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة، ولقائي ببعض القيادات الأمريكية اليهودية المعتدلة.

السيدات والسادة ، لقد اجتمعت مؤخراً بوفد من عرب فلسطين ١٩٤٨ جاوا إلى القاهرة لطلب دعم الجامعة العربية لهم في بناء بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي

تحافظ على هويتهم لدخل المجتمع الإسرائيلي. وقد أشاروا ضمن حديث طويل إلى بعض الخصائص السياسية التي تسود حالياً في المجتمع الإسرائيلي بوصفهم أدرى الناس بالعقيدة الإسرائيلية وقد أشاروا إلى ما يلي:

١- تدهور العلاقات بين عرب ١٩٤٨ والحكومة الإسرائيلية بعد مشاركتهم في الانتفاضة وسقوط أربعة عشر شهيداً منهم ، وقد كان الإسرائيليون يعتبرونهم طابوراً خامساً، أما الآن فهم يعتبرون قبيلة موقونة أو جسد مرطاني

٢- الحديث عن التهجير القسري (الترانسفير) أصبح يشمل جميع الاتجاهات السياسية في إسرائيل من اليمين إلى اليسار، بعد أن كان قاصراً على اليمين المتشدد ، فرأينا أحد أهم ناشطي اليسار (شلومول ألفيري) يتحدث عن الترانسفير وفي مقابل غزة- بيت لحم أولاً يقول "لم الفحم أولاً"

٣- أن العقيدة الإسرائيلية تؤمن بأنه كلما كانت الظروف في صالحهم انسحبوا من أي علاقات حسن جوار مع الآخرين ولا يتذكرون علاقات حسن الجوار أو الحوار إلا إذا كانت الظروف في غير صالحهم.

ولا شك أن عرب ١٩٤٨ ودورهم كأحد القوى السياسية في إسرائيل قد أصبحوا في موقف صعب ، ويجب مساعدتهم ومساندتهم حتى يتمكنوا من القيام بدور إيجابي في خدمة قضية السلام.

السيدات والسادة، إن الصورة العامة لدخل المجتمع السياسي الإسرائيلي- وما تعكسه من تطرف وتشدد- لا تبشر بأي أمل في تحقيق تقدم لعملية السلام، خصوصاً بعد تأجيل الإعلان عن خريطة الطريق إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية العامة بإلحاح من إسرائيل واقتناع من الولايات المتحدة الأمريكية بذلك. ويكفي أن نشير هنا أيضاً إلى رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تضمنت اعتراف جميع الدول العربية بإسرائيل وإقامة علاقات معها في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وذلك بعد أن كانت إسرائيل تستجدي هذا الاعتراف.

إن الوضع ينذر بتدهور أكثر إذا ما تم توجيه ضربة عسكرية إلى العراق ، ودخول المنطقة بكاملها في حالة من الغليان والتوتر، ولا شك أن ذلك كله سيصب في مصلحة

عناصر التطرف والتمسدد الإسرائيلي في حزب الليكود والأحزاب اليمينية والدينية، مما يعنى فرصة نجاح شارون فى الانتخابات القادمة وما يترتب على ذلك من نتائج وتداعيات. والسؤال المطروح "الآن ماذا نحن فاعلون؟"

السيدات والسادة، أرجو ألا أكون قد أطلت عليكم، وأتمنى لمؤتمركم هذا كل التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،



# المحور التمهيدي:

أولاً: رؤى مصرية عن إسرائيل

ثانياً: حالة دراسة إسرائيل

بين أقسام العبرية والعلوم الاجتماعية في

مصر





## أولاً: رؤى مصرية عن إسرائيل

- عرض للرؤى المصرية  
د. علا أبو زيد
- مصر وإسرائيل : الإدراك والسياسات  
د. حسن أبو طالب
- الصراع العربي الإسرائيلي: الرؤى العسكرية  
لواء أ.ح. د. زكريا حسين
- الفتاوى ورؤى الإسلام المؤسسي  
د. عبد العزيز شادي
- رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل  
المركز القبطي للدراسات الاجتماعية
- تطور الرؤى الإسلامية الحديثة إزاء إسرائيل  
د. عماد الدين شافين
- رؤى الإسلام الحركي  
أ. ضياء رشوان
- اليسار والتضحية الفلسطينية  
أ. ماجدة رفاعة
- الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل في المجتمع المصري  
د. سعيد المصري
- الرؤية الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي: تكامل الرؤى وتكامل التخصصات  
د. سيف الدين عبد الفتاح



## عرض الورقة المصرية

د. علا أبو زيد\*

توطئة:

تقدم هذه الورقة التمهيدية عرضاً موجزاً لمجموعة من الرؤى فيما يتعلق بإسرائيل حوثها تسع أوراق فكرية ممتجة تحاول في مجموعها الإجابة على سؤال: كيف يرى العقل المصري إسرائيل؟ ولقد ترلوححت الإدراكات التي قدمتها هذه الأوراق ما بين الرؤى الرسمية والشعبية ورؤى التيارات الفكرية. وتتوزع الرؤى الرسمية لإسرائيل بين أربعة أوراق تعرض لرؤية القيادة السياسية (دكتور/ حسن أبو طالب) والقيادة العسكرية (لواء دكتور/ زكريا حسين) والإسلامي الرسمي (دكتور/ عبد العزيز شلدى) والكنيسة القبطية (المركز القبطي للدراسات الاجتماعية). ويقابل الرؤية الرسمية للرؤية الشعبية (دكتور/ سعيد المصري). وبين هاتين الرؤيتين توجد رؤى التيارات الفكرية: رؤية الأخوان المسلمين (دكتور/ صمد الدين شاهين) والإسلام الحركي (دكتور/ ضياء رشوان) وتيار اليسار الماركسي (أ. ماجدة رفاعة). وتحيط بكل هذه الرؤى الرؤية الحضارية للصراع (دكتور/ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل).

ورغم أن الكتاب الذي بين أيدي القارئ يقدم الأوراق الفكرية لتسعة الممتجة، إلا أن هذه الأوراق لم تعرض في المؤتمر وعرض بدلاً عنها هذه الورقة التمهيدية.

### مصر وإسرائيل الإدراك والسياسات: د. حسن أبو طالب

يقدم د. حسن أبو طالب رؤية القيادة الرسمية في مصر لإسرائيل وهي الرؤية التي التزمت بها مصر منذ نوفمبر ١٩٧٧. ويرى د. حسن أن مضمون هذه الرؤية الرسمية هو الاعتراف بإسرائيل كدولة واقع ولكن مع التنصب لعدوانيتها ولتفوقها العسكري ولارتباطها بالعضوى مع القوة الكبرى ومن ثم التعامل مع هذه الحقائق بحكمة وواقعية. وهنا يلتى الحرص على التنوية السلمية كآلية للحد من احتمالات خوض حرب إقليمية حيث الحرب وفقاً للإدراك الرسمي المصري ثبت أنها لا يمكن أن تحسم صراعاً ممتداً ومقدداً مثل الصراع العربي الإسرائيلي كما أن الحرب وفقاً لهذا الإدراك تقضى على الاستقرار

\* نائب مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

الإقليمي الذي هو متخلاً حيوياً لا غنى عنه لاستكمال عملية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بما يدعم مكانتها الإقليمية وتكثيها.

إن فرغم أن التسوية السلمية والاعتراف بإسرائيل كأمر واقع هو ركيزة رؤية القيادة الرسمية المصرية إلا أن هذا لا يعنى أن مصر الرسمية تتجاهل عدوانية إسرائيل المترتبة على مشروعها للسياسى التوسعى، بل أن التسوية السياسية هى الوسيلة التى ترى القيادة السياسية أنها ملائمة لكبت هذه العدوانية وذلك من خلال ترويض المجتمع الإسرائيلى، نخبة وشعباً، على قبول فكرة كون إسرائيل دولة محددة جغرافياً ذات علاقات عادية مع جيرانها تتخلى فيها عن اعتبارات القوة والعدوانية والهيمنة. فقول مصر الرسمية بالتسوية السياسية إنما يعنى إنها تترك العلاقة العضوية بين سياسات إسرائيل التوسعية والأمن الوطنى المصرى.

ومن ثم من النقاط الهامة التى يلفت د. حسن أبو طالب للنظر إليها عدم التعارض بين القبول بالتسوية السلمية ومقتضيات الأمن الوطنى فى إدراك القيادة الرسمية المصرية:

١- التسوية السلمية لا تعنى تهميش دور مصر الإقليمى بل أنها تجسّد وتؤكد له ولكن بصورة مغايرة تتواءم مع الواقع الجديد الذى تفرضه التسوية.

٢- التسوية لا تلغى دور مصر على الجبهات أو المسارات الأخرى خاصة المسار الفلسطينى سواء فى الداخل الفلسطينى أو على صعيد التفاعل الفلسطينى الإسرائيلى.

٣- التحركات المصرية المتعلقة بالتسوية لها أثر معنوى وسياسى إيجابى من وجهة نظر مصرية على خيارات الناخب الإسرائيلى.

٤- التسوية السياسية الشاملة كمحدد لعلاقة مصر بإسرائيل لم تكن أبداً فتح الأبواب المصرية على مصراعها أمام المطالب الإسرائيلى - فالقطييع الذى قنمت له مجموعة من الاتفاقات والبروتوكولات لم يطبق واقعاً ... ليس فقط للرفض القسعى له ولكن أيضاً للحدود الرسمية التى وضعت على الانفتاح المصرى على إسرائيل خاصة بعد اكتشاف بعض الجواسيس الذين يعملون لصالح إسرائيل.

وينستدل د. حسن للإشارة إلى الرؤية الرسمية بعد التفاوض الأقصى وما تلاها من

أحداث يؤكد أنه رغم الميل إلى التفتين والضبط في كل المجالات حتى تلك التي كان فيها قدر من الانفتاح على إسرائيل مثل السياحة وذلك مع نشوء فتقاضية الأقصى، إلا أن مصر الرسمية ظلت متمسكة بجوهر رؤيتها وهي ضرورة التسوية الشاملة السلمية ومن ثم العمل على تجاوز عقبتها المتكاثرة وصم السماح بتطور الأمور إلى حرب إقليمية. يتضح هذا من حرص مصر على وجود قنوات اتصال ففمة مع إسرائيل حتى بعد سحب السفير المصري من تل أبيب وذلك لاعتبارات تتعلق بالمحافظة على المعاهدة وعدم السماح بتجاوزها في لحظة جنون إسرائيلية. ويتضح أيضاً من حرص مصر على بقاء الصلات الطبيعية مع القيادة الفلسطينية والحفاظ عليها تجسداً لرؤيتها أن إنهاء الصراع والوصول إلى تسوية شاملة مرهون بتسوية تاريخية على المسار الفلسطيني مؤداها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومحاطة بدعم دولي وعربي، وينوء د. حسن هنا بأن الإدراك الرسمي المصري يرى أن إقامة فلسطين لا يعتبر خطوة هامة على طريق تسوية سياسية شاملة وحسب ولكنه خطوة لا غنى عنها لدعم الأمن الوطني المصري.

وينهى د. حسن ورقته عن الرؤية الرسمية لإسرائيل بتساؤل هام وهو: هل التوصل لتسوية شاملة تتضمن قيام دولة فلسطينية - يفرض حدوثه - وهو مضمون الرؤية الرسمية، سينهي الصراع فعلاً، أم أنه سينهي الصراع في أحدى جوانبه وهو المتعلق بالأرض فقط وأن الصراع في هذه الحالة سيظل قائماً في جوانب التنمية الشاملة والقدرة على تطوير الذات وهو صراعاً محورياً لأن الذي سيتسبب فيه ستكون له القدرة على الهيمنة وتحديد حركة المنطقة. فالتحدى الأكبر مع الكيان العبري وفقاً لـ د. حسن هو تحدى التنمية والذي إذا كسبته إسرائيل تستطيع أن تبسط عدوانيتها وذلك دون اللجوء إلى طلقة بنقفة واحدة، وهي العدوانية التي تحاول الرؤية الرسمية تحييدها من خلال تسوية سلمية شاملة تقوم على أساس الأرض وتجنب للحرب بمعناها المادي.

### الصراع العربي الإسرائيلي: الرؤية العسكرية: لواء أ.ح. د. زكريا حسين

يقدم د. زكريا حسين الرؤية العسكرية لإسرائيل بعد معاهدة السلام معها في نهاية الـ ٧٠ وهو يؤكد على أن هذه الرؤية التي يقدمها تعتمد على ما هو معطى بالضرورة من توجهات القيادة العسكرية، ونحن نضيف أنه من المتوقع كذلك أن تكون هذه الرؤية العسكرية المعطاة متوافمة مع الرؤية الرسمية بالضرورة.

يشير د. زكريا إلى أن معاهدة السلام أدت إلى حدوث تغير حاد في الرؤية العسكرية المعلنة فيما يتعلق بدور ومهام وحجم وأساليب تسليح واعداد القوات المسلحة. ووضح من الورقة أن هذا للتغير جاء مواكباً للرؤية الرسمية التي اعتبرت أن السلام بين مصر وإسرائيل أمر محتوم على أساس أنه يتيح لمصر فرصة إعادة بناء الدولة والتخلص من معاناة الصراعات المسلحة.

وتؤكد الورقة أن القيادة المصرية سعياً وراء السلام لكن التزامها بإعادة بناء القوات المسلحة لتكون قادرة على:

١- القيام بمهام "دفاعية" تكفل حماية الأمن القومي المصري والعربي.

٢- أن تظل السياسة العسكرية المصرية سياسة "دفاعية".

٣- أن تعمل على الحفاظ على الأسلحة المتقادمة والعمل على تطويرها مع اعتبار المعونة الأمريكية عنصراً أساسياً في تسليح القوات المسلحة.

٤- أن تشارك القوات المسلحة في خطة التنمية.

٥- أن تقلل من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة.

٦- أن تشارك في مقاومة ودرء الكوارث الطبيعية.

وفي هذا الإطار قدم قادة القوات المسلحة رؤيتهم للسلام مع إسرائيل فكان تأكيدهم على أنه إذا كان السلام يعني للتقليل من حدة التوتر فهو لا يعني ترخي القوات المسلحة لأن دورها في السلم أصعب منه في الحرب ذلك إننا في الحرب نعرف عدونا جيداً ولكننا في السلم لا نعرف من أين يأتي التهديد... وعلى ضوء ذلك فإن الهدف العسكري الرئيسي لأضحى هو تبنى استراتيجية الردع العسكري وذلك بامتلاك قدرة للتدمير الرادعة التي تمنع كل من تسول له نفسه أن يفكر في الاعتداء على مصر... فالوصول إلى توازن عسكري أقوى هام لخلق مصداقية للردع المصري وتمنع ونوع الصراع المصلح مع إسرائيل. هذا هو الهدف الاستراتيجي المعان للقيادات العسكرية. وهو - كما هو واضح - متواءماً مع الرؤية الرسمية التي تسعى إلى تجنب قيام حرب إقليمية.

وجاء مواكباً أيضاً للرؤية الرسمية وما قامت به القيادات العسكرية من تحديد

لمسارات تطوير القوات المسلحة بما يحقق الهدف السياسي من السلام مع إسرائيل. وكان أول معالم هذا التطور هو استبدال الكم بالكيف بما يعنى ترشيده حجم القوات المسلحة واستبدال الحجم الكبير بنوع أفضل، بما يتضمنه هذا من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الكفاءة الفنية للأسلحة والعمل على إطالة عمرها الافتراضى ثم الامتناع عن إضافة أعباء جديد على ميزانية الدولة والتصرف فى حدود ما تخصصه هذه الميزانية للقوات المسلحة. أما المعلم الثانى لهذا التطور فهو رفع احتياجات القوات المسلحة عن كاهل الاقتصاد المصرى وذلك من خلال إنشاء عدة أجهزة تكونت أساساً من فائض الطاقة البشرية الناتجة عن ترشيده حجم القوات المسلحة ومنها جهاز الخدمة الوطنية وجهاز للخدمات العامة للقوات المسلحة وقطاع الأمن الغذائى. أما المعلم الثالث فهو تطوير الصناعات الحربية بما يجعلها قادرة على سد الاحتياجات الأساسية للقوات المسلحة فى السلم والحرب وكذا المساهمة فى عملية التنمية من خلال المشاركة فى عملية التصنيع.

ويرى د. زكريا أن الفترة الممتدة منذ أغسطس ١٩٩٠ عندما غزى العراق الكويت وما تلاها من أحداث أدت إلى وفود قوات أمريكية ضخمة فى الخليج وحتى حدث ٩/١١ وما تلاه من أحداث فى الأرضى المحتلة وبرزوا لخطار عديدة تهدد المنطقة كلها يمكن اعتبارها حقبة ثانية فيما يتعلق برؤية القيادة الرسمية ومن ثم فيما يتعلق برؤية القيادة العسكرية الإسرائيلية. فرغم أنه لم يتم للتخلى فى هذه الحقبة عن خيار السلام مع إسرائيل والاعتراف بها كدولة واقعة إلا أنه تم إبراز أنه فى إطار معتقدات إسرائيل ومبادئها القائمة على التوسع فى السلام لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعوة للإستغناء عن قوة مسلحة حديثة وقادرة لأن السلام الذى لا تحميه القوة يفقد مضمونه، ومن هنا جاءت الرؤية العسكرية مؤمنة لهذا التركيز على معنى السلام الذى تحميه القوة فتم إبراز رؤية عسكرية مؤداه أن الصراع مع إسرائيل صراع حضارى ممتد وأن السلام معها فى إطار مبادئها يؤكد أهمية الاستمرار فى بناء القوة المسلحة الراحلة التى يتحقق بوجودها مبدأ توازن المصالح فى مواجهة توازن القوى الذى تمثله إسرائيل فى ظل تعاونها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة.

وفى إطار تأكيد صعود هذه الرؤية بدأ معنى القوات المسلحة نحو التوسع فى تنويع مصادر السلاح بما يمكن أسلحتها المختلفة وخاصة سلاحها الجوى من امتلاك أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا. أيضاً زاد التوجه نحو المزيد من الافتتاح على الدول

الصدقة بالتوسع في التدريب المشترك. ارتفعت أيضاً الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من  
أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمطالبة بضرورة تضمين إسرائيل لمعاهدة حظر  
انتشار الأسلحة النووية.

واضح أن لفرق بين حقبة ما قبل ١٩٩٠ وما بعدها في الرؤية العسكرية لا بشكل  
نقطة نوعية في هذه الرؤية. فخير قبول إسرائيل كإمر واقع وخيار التسوية السلمية معها  
ما زال قائماً والفرق هو فقط في توصيف معنى السلام ومستلزمته.

### الفتاوى ورؤى الإسلام المؤسسي : د. عبد العزيز شادي

يقدم د. عبد العزيز شادي رؤى الإسلام المؤسسي والذي تعتبر رؤاه مكملية للرؤى  
الرسمية.

وعندما يعرض د. شادي لرؤى الإسلام المؤسسي فهو يعرض للعملية الافتائية  
والتي يوزعها على أجهزة عدة هي: دار الفتاء / لجنة الفتوى بالأزهر / مجمع البحوث  
الإسلامية / لجنة علماء الأزهر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / شيخ الأزهر. فهو يرى  
أن متابعة رؤى الفتاء المؤسسي الرسمي تجاه إسرائيل إنما تطلب الإلمام قدر الإمكان بما  
يصدر عن كل هذه الأجهزة.

ويرى د. شادي أن هناك عدة محدثات تتفاعل لتشكل رؤية الفتاء الرسمي لطبيعة  
إسرائيل منها طبيعة السلوك الإسرائيلي ذاته. فالتقاع على أمر الفتاء لا يبنى الفتاء على  
لفترض بتعلق بماهية السلوك الإسرائيلي ولكنه يبنيه بناء على معلومات فعلية متوفرة لديه  
ذلك أن الفتاء لا يفصل عن البيئة والواقع. ومنها كذلك أن الفتاء مؤسسة دولة وليست  
مؤسسة أمة (حسب تعبير د. شادي) فأجهزة الفتوى خاضعة دستورياً وقانونياً للدولة،  
والدولة هي التي تقوم بعملية التجنيد للخبير لقرارات هذه الأجهزة كما إنها هي المسئولة  
مالياً عن هذه المؤسسات، ومن ثم فإن تلك الأجهزة القائمة على الفتاء تضع في اعتبارها  
أنها مؤسسات دولة عندما تقدم على الفتاء. ورغم أن شخصية شاغل منصب شيخ الأزهر  
والمفتي تحديداً قد يحقق كدراً من الاستقلالية لهذين المنصبين إلا أن الأمر في النهاية يعتمد  
إلى حد بعيد على ما يسمح به النظام المؤسسي لهذه المؤسسات من مساحة حرية.

أخذاً في الاعتبار هذه المحدثات ينتقل د. شادي لمعرض لرؤية الفتاء المؤسسي



لإسرائيل ككيان ولطبيعة علاقتها بالنظام الدولي ولأدوات إدارة الصراع معها مشيراً إلى أن هذه الرؤية تطورت واختلفت بتأثير المحددات السابقة وبصفة عامة يمكن طرح الرؤية الآتية لمؤسسات الإسلام الرسمى:

١- ١٩٤٨ - ١٩٧٧ (مرحلة العدو) ويرى د. شادى أن الرؤية للكيان هنا تضمنت بالبساطة وعدم التركيب وكانت مصغر تلميسها هي القرآن والسنة. ولم تفرق الرؤية فى هذه المرحلة بين اليهودية كدين سماوى والصهيونية كأيديولوجية سياسية، فإسرائيل كانت مرفوضة بوصفها العدو الصهيونى وبوصفها دولة اليهود الغادرين الذين لا يحفظون عهداً وليس لهم أمان وإن كان يلحظ تكرار استخدام وصف اليهود فى معظم الفتاوى. كما أن الرؤية فى هذه المرحلة اعتبرت إسرائيل عميل للقوى الاستعمارية والصهيونية العالمية. فى هذه المرحلة كان الجهاد هو أداة التعامل مع إسرائيل فهو فى الرؤية الافتتاحية ولجب على كل عربى معمل.

٢- ١٩٧٧ - ١٩٨١ (مرحلة السلام). وإن كان وصف اليهود مازال سائداً فى فتاوى هذه المرحلة إلا أن هذا اللفظ استخدم بمعناه الدينى الإيجابى بمعنى التأكيد على أن لليهود هم أهل دين سماوى يمكن مهادنتهم والتعايش معهم كما حدث فى العهد النبوى فى المدينة. وغالب من ثم لفظ للصهيونية وغلب الحديث عن إسرائيل بوصفها دولة تجمع اليهود الذين هم أهل دين سماوى. وكانت رؤية الاقتاء المؤسسى فى هذه المرحلة متوائمة مع الرؤية الرسمية إلى حد بعيد - ومن هنا لخصت من الرؤية الإشارة إلى عمالة إسرائيل للنظام الدولى وسادت المفردات المتوائمة لأهداف الصلح واختلفت الإشارة إلى الجهاد كأداة للتعامل مع إسرائيل إقليمياً.

٣- ١٩٨٢ - ١٩٩٦ (مرحلة السلام البارد): شهدت هذه المرحلة ترواحاً فى رؤية الاقتاء المؤسسى بين قبول وعدم قبول الكيان الإسرائيلى بوصفه دولة وظهر هذا الترواح فى تبين موقف شيخ الأزهر (طنطاوى) والمفتى (جاد الحق) حيث أظهر الأول ميلاً أكثر نحو الاحتفاظ بلغة السلام ونحو تطبيع صورة إسرائيل لفتى سادت المرحلة السابقة فى حين كان الثانى أكثر نقداً للكيان الإسرائيلى وترجم ذلك فى رفضه استقبال ليرة وفود إسرائيلية. ولقد تصاعدت فى هذه المرحلة الانتقادات

الموجهة للنظام الدولي وخاصة أمريكا بسبب العلاقة المتميزة والمنحازة لإسرائيل. وفي هذه المرحلة كما في السابقة سادت لغة الصلح وتخطت بكثير لغة الجهاد.

١٩٩٦-٢٠٠٢ (مرحلة الحرب الباردة مع إسرائيل): لعبت قضية القدس التي صارت لتحتل قلب التفاعلات في هذه المرحلة دوراً هاماً في تبني الاقتاء المؤسسي رؤية متشددة تجاه إسرائيل فبدأت توصف بالفانصب المعتدى وعاد وصف الصهيونية للظهور مرة أخرى. ووصلت جبهة علماء الأزهر إلى حد اعتبار إسرائيل دار حرب وأن جميع أهلها أهل حرب لا نمة لهم ولا عصمة لديهم. وبلاحظ في فتاوى هذه الفترة رفضاً تاماً وتدنيداً بالانحياز الدولي لإسرائيل والدعوة لمقاطعة منتجات الدول المساندة لإسرائيل، وعاد الجهاد ليظهر كأداة التعامل مع إسرائيل وأن كانت الفتاوى تخصص الجهاد هنا في الفلسطينيين ولم تعمه في العرب كما في الفترة قبل ١٩٧٧.

ورغم هذا التباين في رؤية الاقتاء المؤسس من فترة إلى أخرى، إلا أن د. شادي يسرى أن الرؤية تنقسم بقرار كبير من الثبات فيما يتعلق بقضية القدس التي تفسر مشاعر كل المسلمين والتي تستفز بمحاولات الحكومة الإسرائيلية المتوالية لمحو الهوية العربية/الإسلامية للقدس مما حول هذه القضية إلى حالة استثنائية مستمرة تجعل للقائم على الاقتاء في حالة استفار دائم يقدم الاقتاء دون سؤال مباشر من فرد أو جماعة.

والرؤية الثابتة هي أن استعادة القدس من يد الإسرائيليين هي واجب على كل مسلم.

رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية. وحدة

المواطنة: عيبر رشيد/ غادة صبحي

يقدم لنا المركز القبطي للدراسات الاجتماعية ورقة عن رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل، وهي ورقة أعدتها الأستاذتان عيبر رشيد وغادة صبحي الباحثتان في وحدة المواطنة بالمركز وتعرض هذه الورقة للموقف الرسمي للمسيحية المصرية والذي تعبر عنه كنيسة الإسكندرية. وتؤكد الورقة على أن رؤية المسيحية المصرية تركز على قاعدتين رئيسيتين: قاعدة دينية عقيدية وقاعدة وطنية.

لما البعد الديني العقدي فيركز بدوره على التراث اللاهوتي للمسيحية المصرية

وموقفه من ادعاءات إسرائيل ومقولاتها الدينية وبصفة خاصة موقفه تجاه ثلاث من هذه المقولات.

١- العهد الإلهي الذي أعطى لإسرائيل.

٢- الادعاء بأنهم شعب الله.

٣- الادعاء الخاص بمملكة اليهود.

ويرى التراث اللاهوتي للمسيحية المصرية أن العهد الذي أعطى لإسرائيل كان عهداً مشروطاً بأن يحفظ بنو إسرائيل عهد الله وينفذوا وصاياه، ولكن لم يحفظ شعب إسرائيل عهد الله فهم اقمعوا دائماً بالعند والتمتر.

ومن ثم فإن الادعاء الثاني بأنهم شعب الله يضحى منفياً لأنهم لم ينفذوا الشرط الذي به يصبحون شعب الله. فالمسيحية لا تنفي إنهم اختيروا شعب الله ولكنها تؤكد أن هذا الشعب خان الأمانة. ولقد اختار الله شعباً معيناً لأن العالم كان قد وقع في الشر وفي عبادة الأوثان فأختار الرب مجموعة من الناس هم أقربهم إلى معرفته ف عزلها عن الآخرين لكي تحفظ الأيمان والشرعية وتنقلها إلى الجيل الذي يتسلمها منها أي قباة المسيحية، ولكن الشعب الذي لقمته الله خان الأمانة ووقع في عبادة الأصنام فانتقت من ثم الحكمة من اختياره شعباً لله.

بالنسبة للإدعاء بوجود مملكة اليهود، تعرض الورقة لرأى المسيحية في هذه المملكة وهل هناك شيء اسمه مملكة اليهود وطبعاً هذا مهم لأنه يحدد موقف المسيحية المصرية من قيام دولة إسرائيل. ترى الورقة أن المسيحية لا تعترف بمملكة اليهود على أساس أن الله رفض فكرة المملكة منذ البدء وأن السيد المسيح رفض أن يقيم لهم مملكة على الأرض وأنه عندما تنازل إلى فكرتهم وأقام لهم ملوكاً، فإن هذه المملكة كانت لها طابع مقدس غير لائق اليوم، فإله كان يختار الملك بنفسه ويأمر بتتصيبه ملكاً بواسطة نبي أو رئيس كهنة وكان الملك يتلقى أوامره من الله ويستشير في كل الأمور وكان محرم على ممالك اليهود أن تبرم تحالف عسكرية أو اقتصادية مع دول أخرى. ولا يطبق شيء من هذا على دولة إسرائيل اليوم.

فالورقة إذن تؤكد رفض المسيحية المصرية لفكرة قيام دولة إسرائيل وذلك على أساس ديني.

البعد الوطني: ومحور هذا البعد هو التزام المسيحية المصرية دوماً بالاجماع الوطني فيما يتعلق بالقضايا المختلفة ومنها وعلى رأسها الموقف من إسرائيل. وتطور عناصر الرؤية الوطنية للمسيحية المصرية فيما يتعلق بإسرائيل حول طبيعة دولة إسرائيل، وحول الصراع معها والحل المطروح لهذا الصراع وكذا حول القدس.

١. طبيعة دولة إسرائيل: تتلخص الرؤية المسيحية المصرية في أن إسرائيل الحالية لا علاقة لها بإسرائيل القديمة التي ورتت بالكتب المقدسة، فإسرائيل الحالية هي نتاج تحركات إجرامية لمصالحات صهيونية تمثل حركة استعمارية غاشمة عنصرية تعتمد نظريات التوسع والسيطرة والعنوان والاستغلال. وتؤكد هذه الرؤية على أن إسرائيل الدولة هي نتاج مخطط تحالفت فيه الصهيونية مع الاستعمار البريطاني.

ثم يظهر البعد الديني هنا مرة أخرى حيث تؤكد الرؤية المسيحية على أن المسيحي الذي يؤمن بالكتاب المقدس لا يمكن أن يحترق إسرائيل بالكتاب المقدس وحدة جغرافية أو جنسية أو سياسية بل هي جماعة من البشر أي هم شعب لكنهم شعب عاصي وفاسق ولذا شتمهم الله في الأرض.

لما عرب فلسطين فهم أصحاب الأرض قبل أن يسكنها اليهود بآلاف السنين وأنه إذا كان الله قد سمح لليهود في وقت من الأوقات بسكنى جزء من هذه الأرض فإنه عاد وطردهم منها عقاباً لهم على شرهم، ومن هذا المنطلق فإن احتلال القدس وتحويلها وتحويلها لمور مرفوضة، فالكنيسة المصرية تؤكد على عروبة القدس.

٢. الصراع وحله: إن إسرائيل ظهرت كدولة لأنها استخدمت العنف كدالة لتحقيق أغراضها وأنه إذا كانت المسيحية تتحدث عن المحبة والسلام فإن هذا فيما يتعلق بالحق الخاص فقط فالمسيحي يتنزل عن حقه الخاص من أجل سيادة المحبة والسلام ولكن المسيحية تتطلب الضرة على الحق العلم وعلى حقوق الناس وعلى حق الله، وفي هذه الحالات فإن الحرب تكون حكمة ومشروعة لأنها حرب دفاعية.

فكان الرؤية المسيحية المصرية ترى أن إسرائيل دولة قامت على العنف وعلى التحالف مع قوة الاستعمار من أجل اغتصاب الأرض من أصحابها الحقيقيين وأن هذا

يستوجب تخليص الأرض ورد الحق لأصحابه من خلال استخدام القوة والمتمثلة في حرب  
نصفها الرؤية المسيحية بأنها دفاعية ومن ثم مشروعة.

### تطور الرؤية الإسلامية الحديثة إزاء إسرائيل : د. صداد الدين شاهين

يقدم د. صداد شاهين ورقة عن رؤية الإسلام الحديثة إزاء إسرائيل يتعرض فيها  
بكثير من التفصيل لرؤى رشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب، فكلّهُ في الواقع يقدم لنا ورقة  
عن رؤية الأخوان المسلمين لإسرائيل.

لورقة تعرض رؤية اخوانية واضحة لإسرائيل رغم اختلاف السياقات التي نشط  
فيها كل من رضا والبنا وقطب. الملاحظة الرئيسية التي نستنتجها من الورقة هو وجود  
إدراك مبكر جداً لدى الأخوان للخطر الصهيوني والمخططات في المنطقة سواء فيما يتعلق  
بالاستيلاء على فلسطين أو فيما يتعلق بالتوسع في المنطقة بصفة عامة. وتعجب عندما نقرأ  
ما خطه رشيد رضا في المنار في بدايات القرن العشرين عن توقعاته للمخططات  
الصهيونية وكأنه يقرأ في كتاب مفتوح ما هو دافع الآن. ويظهر من الورقة استمرارية  
الإدراك الواضح لعمق هذا الخطر والمخططات التوسعية المتوقعة في مصر والأردن  
وسوريا والعراق والحجاز عند حسن البنا وسيد قطب.

ويستق كل من رشيد رضا وحسن البنا وقطب أيضاً في إدراكهم للعلاقة العضوية  
بين الصهيونية والقوى الغربية، فهي لا تستطيع أن تحقق مراميها ولا أن تحيا كدولة بعد  
التأسيس إلا بالاعتماد على قوة عظمى. فرشيد رضا يؤكد أن سبيل الصهيونية لإقامة دولة  
في فلسطين أن يكون فقط بتأليب وتوحيد يهود العالم وإنما أيضاً عن طريق كسب عطف  
العالم وتأييده لأهدافها من خلال استخدام المال والنسب السليمة. ولكل من رضا والبنا  
وقطب أن هذه الدعوة الصهيونية متجدد دائماً استجابة من القوة العظمى المسيطرة في كل  
مرحلة لأن بقاء مثل هذه الدولة اليهودية في فلسطين سيجعل للاستعمار الغربي قسماً في  
المنطقة حيث ستكون هذه الدولة حامية له، كما إنها ستحول وإلى الأبد دون قيام دولة عربية  
إسلامية موحدة تقف في وجه الاستعمار ومصالحه في المنطقة، فوجودها سيمنعهم بنحو في  
مسلمهم يستنزف طاقاتهم ويقطع الصلات الطبيعية بينهم.

وهذا ينقلنا إلى النقطة الثانية المتفق عليها في رؤيتهم وهي أنهم جميعاً يرون

القضية الفلسطينية على أنها قضية الإسلام. وإذا كان رشيد رضا قد أشار إلى خطر قيام دولة إسرائيلية على قيام دولة عربية إسلامية موحدة، فإن حسن البنا لكونه قد نشط في مناخ سياسي منشغل بقضية استقلال مصر اختار أن يركز كثيراً على هذا الربط مؤكداً أن أرض فلسطين وفقاً لإسلامياً على جميع أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يجوز لأى منهم أن يفرط فيه، قضية فلسطين - كما كتب - ليست قضية وطن جغرافي بعينه بل هي قضية الإسلام فهي عضو مصاب في الجسد الإسلامي لا بد أن يتكلم لأنكها مثل الجسد. وفلسطين عنده هي للبننة الأولى للوحدة الإسلامية وبدونها لا يمكن أن تتحقق هذه الوحدة. كما أنه أضاف إلى ذلك أن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن أمن مصر تحديداً فضلاً عن أنه دفاعاً عن أمن العرب كلهم. ولقد قلب كذلك أن قضية فلسطين هي قضية كل شعب عربي وهي قضية صراع بين الأمة الإسلامية كلها وبين أعدائها.

ومن هنا نشأت أيضاً رواهم فيما يتعلق بالحل للواجب لهذه القضية. وتميزت رؤية الأخوان بأنها تقدم حلاً صلياً لمكافحة إسرائيلية ومخططاتها. ولقد اقترح رضا إجراءات تتراوح بين السلم والعنف لمجابهة العدو الصهيوني. ومن الوسائل السلمية التي اقترحها رضا التوعية بالصهيونية ومخططاتها وأهدافها من خلال عقد المؤتمرات وتكوين جمعيات وكذا تحذير العرب من بيع أراضيهم في فلسطين لليهود أو الأجانب، ودعوة الحكومة العثمانية لوقف الهجرة إلى فلسطين، وإعلام اليهود أنهم مقبولين من العرب كمواطنين في فلسطين لو أي دولة عربية وتحذيرهم من أن محاولتهم إنشاء دولة سوف يستعدى عليهم العرب. وفي حالة إخفاق الوسائل السلمية لردع اليهود فإن الحل عند رضا هو تكوين جماعات مسلحة تقاوم الصهيونية وتجهذ بمخططاتهم.

واستمر حسن البنا على نهج رضا السعي على محورين لإجهاض مخططات الصهيونية الأولى هو المحور الرسمي - إن جاز التعبير - حيث ناشد الحكومات العربية وجامعة الدول العربية للقيام بدور إيجابي في هذه القضية مطالباً بأن يتخذوا من الخطوات ما يمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وما يؤدي إلى إلقاء أراضي فلسطين من البيع لليهود وإنشاء شركة عقارية عربية عالمية تشترك فيها الحكومات والأفراد لشراء أراضي فلسطين لصالح العالم العربي. أما المحور الثاني فهو المحور الشعبي حيث دعا إلى مقاطعة المحلات والصناعات الصهيونية وأصدر فتوى تجيز دفع الزكاة للمجاهدين في فلسطين وتشكيل لجان

لجميع الأموال لمساكنهم وتشكيل لجان للدعاية للقضية الفلسطينية وأيضاً جمع الأسلحة والذخيرة. وكان منام الواسل للصلية اللى نادى بها البنا هو الجهاد لإنتقال الوطن الفلسطينى وعودته إلى ديار الإسلام وحث الحكومات العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين لأنها خط الدفاع الأول الذى إذا اقتناه تكلل ما بعده، ورغم أن البنا قد حمل الحكومات العربية وجامعة الدول العربية الهزيمة اللى حدثت فى حرب فلسطين إلا أنه ظل يناشد الحكومات العربية تحمل مسئوليتها إضافة إلى التحرك على المحور الشعبى مؤكداً ضرورة إنشاء قيادة عسكرية شعبية لتنظيم التطوع لإعلان الجهاد المقدس.

وإذا كان سيد قطب قد تفق أيضاً مع رضا والبنا فى التقدم بحلول عملية لمجابهة إسرائيل إلا أنه تميز بشدة عن البنا فى رفضه التام العمل على المحور الرسمى وهو قد عبر عن عدم ثقة تامة فى الدور الذى يمكن أن تلعبه القوى الكبرى وكذا الحكومات العربية لحل هذا الصراع. فإذا كان رضا والبنا قد تكلموا عن وساطة سلمية إذا ما فشلت يتم الانتقال إلى الجهاد، فإن قطب كان لا يرى سبيلاً لحل هذا الصراع - الذى هو عنده صراع حضارى بالأساس يدور على خلفية عقيدية - إلا بالمواجهة الصريحة. فالملتزمات والمفاوضات والمحاادثات لن تجدى وللجوء إلى الضمير الغربى أو إلى الحكم العرب لن يجدى فالحل الوحيد عنده هو أن تأخذ الأمة بزمام أمورها وهذا عنده يتطلب خطة طويلة المدى محورها الاعداد والتربية وتنشأة جيل مستعد للقتل والجهاد يدرك أن الصراع هو بين الأمة الإسلامية من جانب وإسرائيل ومن وراءها الغرب من جانب آخر فهو صراع بين حضارتين وثقافتين جوهره معركة حول العقيدة إذاً هو صراع بين إرثتين.

ونخلص من العرض السابق إلى أنه رغم الاختلاف فى بعض التفاصيل إلا أنه يمكن تحديد معالم رؤية إخوانية واحدة واضحة مؤداها رفض تلم للصهيونية ومخططاتها الرامية إلى إقامة دولة لهم فى فلسطين وعلى أجزاء أخرى من أرض الأمة العربية الإسلامية وأنه لا سبيل إلى المهانة فى هذا الأمر المصرى، فالصراع مبدئى ولا حل له إلا بالقضاء التام على مخططات الصهيونية الرامية إلى لم يكن سلباً فالجهاد المسلح.

#### رؤية الإسلام الحركى : د. ضياء رشوان

نأتى ورقة د. ضياء رشوان عن رؤية الإسلام الحركى مكملة لورقة د. عماد شاهين عن رؤية الأخوان ولعل الملاحظة الهامة جداً التى توردتها ورقة د. رشوان هى أنه

رهم وجود اختلافات وتميزات بين الفصائل المنتمية لتيار بعينه من الحركة الإسلامية والمتوزعة في المنطقة العربية والإسلامية نتيجة السبلات المختلفة التي تتحرك فيها، إلا إنه عندما يتعلق الأمر بإسرائيل والصراع معها فلما نستطيع أن نرصد رؤية واحدة تشترك فيها هذه الفصائل.

وقبل أن يتعرض د. رشوان إلى مضمون الرؤية فهو يعرض إلى المحددات التي تتدخل في صياغة هذه الرؤية والتي يسميها بالخصائص البنائية فيشير إلى المحدد الأول وهو السند الفكري / التاريخي الذي تقوم عليه الرؤية فيراه ديني إسلامي في جانب وقومي وطني في جانب آخر، فالأساس الديني للرؤية يرتكز أساساً على ما ورد في القرآن والسيرة النبوية من قصص ومواقف خاصة باليهود خاصة تلك التي تنسم بالعداء لرسالة الإسلام وهي مواقف وقصص تستدعيها الحركات الإسلامية لتقيس عليها للمواقف المعاصرة لإسرائيل والصهيونية. أما الأساس القومي للوطني للرؤية فهو يتوحد مع التصور الوطني القومي لإسرائيل والذي يراها كياناً مستوطناً مزروعاً بالقوة وبمساعدة قوة استعمارية في أرض شعب آخر وبالتالي فإن الصراع مع إسرائيل هو في جزء كبير منه صراع قومي وطني تحرري لاستعادة الحقوق السليبة. ويرى د. رشوان أن السند الديني كان هو المنفذ - في سنوات قليلة مضت حتى تحولت أغلبية الجماعات الإسلامية إلى جماعات سياسية اجتماعية ذات برنامج سياسي إسلامي عندها بدأ صعود المكون القومي / الوطني لصياغة مفردات رؤيتها للدولة العبرية والصراع. ويشير د. رشوان إلى أن صعود المكون القومي / الوطني جعل الحركات الإسلامية تتشابه مع التيار القومي أولاً في رؤيتها لطبيعة الصراع من حيث هو صراع وجود وتشابه كذلك في الحل النهائي المطروح للصراع الذي هو عودة فلسطين كاملة وإلغاء الطابع اليهودي للدولة العبرية وتتشابه ثانياً في رؤيتها لإدارة الصراع والذي يستحور حول رفض التفاوض وتقديم القوة بمختلف أدواتها ومستوياتها كأداة لإدارة الصراع.

أما المحدد الثاني لرؤية الإسلام الحركي وتتمثل في المصادر التي يستقى منها معلوماته لمعرفة إسرائيل وهي عند رضوان في الغالب الأعم غير مباشرة لا تترتب على احتكاك مباشر بتلك الدولة إلا في حالة استثنائية هي حالة الأخوان.

أما المحدد الثالث هو أثر الدور الذي لعبته حركات المقاومة الإسلامية ضد



الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان في السنوات العشر الأخيرة في صياغة رؤية قوى الإسلام الحر في مصر تجاه الدولة العبرية والصراع معها حيث شكلت خبرات المقاومة التي خاضتها حركة حماس والجهاد الفلسطينية وحزب الله اللبناني مصدراً هاماً جداً لمدرسة قوى الإسلام الحر في مصر وبصورتها صليبة عن إسرائيل.

**المحدد الرابع للرؤية** هي توزع جماعات والفصائل الإسلام الحر بين فئات ومواقف دينية شعبية وفكرية متنوعة وأثر هذا على تحديد رؤاها للدولة العبرية والصراع معها. وهنا نستدعي الملحوظة الأولى التي صدرنا بها عرضنا لورقة د. رشوان والتي تؤكد على أن هذه التمايزات لم تنعكس على رؤاها بالنسبة لإسرائيل حيث تكاد تتفق كلها على رؤية واحدة لإسرائيل ولطبيعة الصراع معها. ويرجع د. رشوان ذلك في جانب كبير منه إلى السند الديني وكذا إلى السند القومي الذي تتأسس عليه رؤية هذه الجماعات.

**لما المحدد الخامس والأخير** فيتعلق بكون قضية إسرائيل والصراع معها ليست قضية فكرية أو فقهية ذات طابع نظري وحسب يجعل النظر فيها يقف عند مستوى واحد، بل هي قضية ذات طابع عملي ملح على كل القوى بما فيها قوى الإسلام السياسي ومن ثم فإن رؤية هذه القوى تجعل التعامل مع القضية بشكل يومي يتفرع إلى تفاصيل كثيرة من قبيل طبيعة الصراع وأطرافه والحل المطروح له وطرق إدارته والوسائل المستخدمة فيه.

**وانطلاقاً من المحدد الخامس** ينتقل د. رشوان إلى عرض مضمون رؤية قوى الإسلام الحر. فمن طبيعة الدولة العبرية يرى أن الإسلام الحر يقواه المتحددة يرى الدولة العبرية ككيان مصطنع غير طبيعي يتسم بالعنصرية والتوسع والعنصرية والعداء للإسلام والعروبة معاً، ومن ثم فهو عندهم كيان مؤقت لا يملك أي عناصر للبقاء والاستقرار في قلب العالم العربي والإسلامي وفيه إلى زوال حتماً مثلما دالت الدول والإمارات الصليبية. ورؤية الإسلام الحر لا تميز بين مدارس فكرية واتجاهات سياسية داخل الكيان العبري فالكيان كله يتسم بالسمات السابقة. ورغم أن بعض القوى تشير إلى الطبيعة الصهيونية للدولة العبرية إلا أن معظمها يستخدم مصطلح الدولة اليهودية.

**لما عن طبيعة الصراع** فالصراع عندهم ديني أطرافه اليهود والمسلمين فهو امتداد للصراع بين اليهود والأنبياء وهو صراع غير قابل لأي حلول وسط يمكن أن يسفر عنها للتفاوض وهو صراع تاريخي ممتد غير محدد الوقت.

لما حل الصراع فالرؤية تتفق على أنه لا يأتى إلا بتحرير كامل الأرضى الفلسطينية وإزالة الطابع اليهودى/ الصهيونى للكيان، وألوات إدارة الصراع ستكون هى بالتالى الجهاد الذى يتم على أنه استخدام مبادئ مشروع للقوة فهو الأدلة التى سوف تقدم حلاً جذرياً للصراع مقارنة بألوات مثل التفاوض والدبلوماسية. أما الوسائل المستخدمة لإدارة هذه الأدلة فهى غامضة حيث لا يبدو واضحاً ما إذا كانت هذه القوى تتحاز إلى المقاومة الشعبية المسلحة أم المقاومة المنظمة أم للحرب النظامية التقليدية.

### اليسار والقضية الفلسطينية : أ. ملجدة رفاعه

تقدم أ. ماجدة رفاعه رؤية اليسار الماركسى لإسرائيل والقضية الفلسطينية وهى رؤية تنقسم جوانب عدة منها بقدر من التميز عما سبق طرحه إلى الآن.

والعنصر الأول المكون لهذه الرؤية يتعلق بطبيعة الكيان الصهيونى حيث تؤكد أملاجة أن كل فصائل اليسار الماركسى فى مصر تتفق على إدراك العلاقة العضوية بين إسرائيل وقوى الإمبريالية العالمية ممثلة أولاً فى بريطانيا ثم فى الولايات المتحدة فى مرحلة لاحقة، فإسرائيل هى دائماً صليبة الاستعمار. وفى رؤية اليسار الماركسى هذا يعنى أن التشخيص الدبنى للصراع له مخاطره لأنه يطمس حقيقة أن خطورة المنطقة وما تنطوى عليه من مصالح ضخمة لقوى الإمبريالية هو سبب لصطناع إسرائيل فيها.

رغم العلاقة العضوية بين إسرائيل والإمبريالية والتي تقرها رؤية اليسار الماركسى إلا أن هناك تفاوت واضح فى تقدير اليسار لمدى استقلالية إسرائيل التسمية عن الإمبريالية فمنهم من يرى أن قدر استقلاليتهما ضئيل فهى أداة الإمبريالية للسيطرة على المنطقة ومنهم من يرى استقلالية إسرائيل فهى كيان مجتمعى مستقل وتسم بالطبقية.

وأهمية هذه الرؤى لمدى استقلالية إسرائيل إنها تؤثر على الرؤى الخاصة بطبيعة هذا الكيان فالفرق الأول الذى لا يؤمن باستقلالية إسرائيل يرى أنها كيان عنصرى تغلب عليه النزعة العنصرية فهو كيان تتوحد فيه كل القوى الطبقية والسياسية على قاعدة المصلحة المشتركة فى السيطرة على مقدرات البلاد العربية فمن ثم فإن أصحاب هذا الفريق لا يراهنون على القوة التقدمية لدخل إسرائيل فى حين أن أصحاب التوجه اليسارى الذين يقولون بوجود مجتمع طبقى فى إسرائيل فهم يؤكدون إمكانية وأهمية التحالف مع القوة

التقدمية في هذا المجتمع بما يحقق مصالح للشعوب في مصر وإسرائيل يقابل التصالح الذي حدث بين الطبقات الحاكمة في مصر وإسرائيل.

وليسار رؤية عن طبيعة العلاقة الإمبراطورية بين وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتعميق عملية إنجاز التنمية في العالم العربي، فإسرائيل لابد فاضية على كل محاولات التقدم الاقتصادي في مصر عبر الإمبريالية العالمية وعلى رأسها أمريكا لأنها تترك إن أي تقدم إنما يختصر بالضرورة المسافة لتحرير فلسطين. ويرى اليسار من ثم أن التحرر من الاستغلال في الدخل سبق على الصراع مع إسرائيل بالضرورة ويتم هذا من خلال تقليص الدور الأمريكي بالتوقف عن الاقتراض منها وبالإدارة الرشيدة للموارد الداخلية.

العنصر الثاني في رؤية اليسار يتعلق بطبيعة الصراع مع إسرائيل وبالتالي بشكل الحل المطروح لهذا الصراع. فيجمع اليسار المصري على حتمية الصراع مع إسرائيل، وإن اختلفوا حول حدود الصراع وشكل الحل. فأصحاب الاتجاه الأول يرون أن الحل المطروح للصراع لا يقل عن تصفية الكيان الصهيوني فلا يمكن للتعايش معه بفلسفته التوسعية والملتزمة مع الإستراتيجية الإمبريالية. ولكن أصحاب هذه الرؤية يؤكدون أن تصفية الطابع العنصري الاستيطاني لليهودي لا يعني إبادة الجنس اليهودي والحل عندهم هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية يتعايش فيها اليهود والعرب في مساواة، وكخطوة مرحلية في سبيل إقامتها يمكن القبول بدولة فلسطينية في الضفة وغزة. أما للفريق أو الاتجاه الثاني والذي يرى للمجتمع الإسرائيلي كمجتمع مستقل مستكمل وجوده الطبقي فيرى أن الحل يكمن في التعايش مع هذا الكيان على أساس قيام دولتين عربية وإسرائيلية وعلى أمل أن تطور تناقضات المجتمع الإسرائيلي الداخلية سوف تسمح بنزع الصفة العدوانية للتوسعية منه.

وتعرض الورقة أخيراً لموقف اليسار من الحل السلمي الذي اعتمدته مصر لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي فتؤكد أن اليسار بتوجهاته المختلفة رافض لاتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية كحل للصراع على أساس أنها أدت إلى تسوية جزئية للصراع ثم فسبها مبادلة القضية الفلسطينية بسيئاء متقوصة السيادة، وأنها أدت إلى قيام تحالف استراتيجي بين مصر وإسرائيل يدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة مما عزز

من نفوذ أمريكا الإمبريالية في العالم العربي. وأنها سحبت الوجود الصهيوني إلى مصر من خلال اتفاقات غير متكافئة، وأنها أدت إلى صعود طبقة رجال الأعمال نتيجة لتحول في السياسات الاقتصادية نحو التوجه الرأسمالي وإن هذه النخبة الجديدة تخلقت عن تحقيق هدف الاستقلال الوطني وتحلّت لصف إسرائيل والامبريالية الرأسمالية العالمية، وأن الأمل هو في طبقة البرجوازية الوطنية المنوط بها النضال ضد مصالح البرجوازية الطفيلية وضد مصالح رأس المال الأجنبي والدول الامبريالية وهي الطبقة التي تقاوم على المستوى الاقتصادي التحول نحو سياسة الانفتاح وعلى المستوى السياسي تقاوم توجهات مهادنة إسرائيل.

### الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل في المجتمع المصري : د. سعيد المصري

يقدم لنا د. سعيد المصري ما يمكن أن نسميه الصورة الذهنية عن إسرائيل والتي تتبدى في أذهان القطاع العريض من الجماهير في المجتمع المصري أو ما يمكن أن نسميه الوعي الجمعي بإسرائيل أو الذاكرة الجماعية عن إسرائيل.

ويمكن أن نستشرف من ورقة د. المصري أن هناك صورة ذهنية مستمرة عن إسرائيل في المجتمع المصري - هي صورة سلبية- وأن ما يظهر من صور أخرى من حين لآخر لا يعنى أن الصورة السلبية قد تغيرت بل هي تكون كاسنة ما تثبت أن تظهر عدد أول ظرف مهيأ لظهورها من مكنها وعادة ما يتعلق هذا الظرف بطبيعة ومجرى الصراع مع إسرائيل.

ود. سعيد يرى أن هناك حاجز نفسى بين غالبية الفئات الاجتماعية في المجتمع المصري من جانب والمجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى. ويرى أن هذا الحاجز النفسى الذى يسهم فى بناء الصورة السلبية يتخلل فى تشكيله أربعة محددات أساسية: التراث الدينى / التراث الشعبى/ التراث السياسى/ التراث الاجتماعى/ الأحداث اليومية التى لها صلة بخبرة الصراع مع إسرائيل .

**التراث الدينى :** ويشكل أهم المحددات ولتدما كثيراً فى صناعة الصور السلبية عن الكيان الإسرائيلى حيث طرح القرآن والسنة لوحة كاملة عن اليهود وعن جوهر سلوكهم ويتولى رجال الدين من خلال الخطب المنبرية والدروس الدينية والصحافة الدينية

وكتب التفسير المستدولة طرح أهم معالم تلك الصورة والعمل على الربط بين صورة اليهودي وصورة الإسرائيلي مما يساعد على تفسير ما جرى في الواقع من أحداث خالصة بالصراع العربي الإسرائيلي بالاستناد إلى التراث الديني. فاليهودي (أو الإسرائيلي) كإنسان، مخلد، سبب الأذى للبشرية، مستغل للآخرين، مغتصب للحق، جبان.. ومن ثم فإن إسرائيل هي رمز الشر.

**التراث الشعبي :** أحد أهم مصادره هو التراث الديني.. والتراث الشعبي دور كبير في إعادة إنتاج كافة الصور السلبية عن إسرائيل والتي يفرزها التراث الديني، وهو يساهم أيضاً بابتكار مزيد من الصور السلبية وتضخيم المعالم القبيحة فيها. ولا يكتفي التراث الشعبي بهذا بل يعمق أيضاً من الإيمان بحتمية الانتصار على اليهود مهما بلغت درجة دهشهم وفوئهم. ولقد تسيدت السير الشعبية التي تؤدي هذا الغرض في فترة الستينات وكانت تتشد بكثرة في الموالد.

**التراث السياسي :** وهو أفكار وقناعات ومعتقدات سياسية يتم الترويج لها في هيكل مؤسسية مثل وسائل الإعلام ومناهج التعليم. والتراث السياسي عندما يساد صوراً سلبية ويروج لها فإنه ينتج فرصة لتكفي صور متضاربة من منبعي التراث الديني والشعبي.

**أما التراث الاجتماعي أو المتصل بالأحداث الحياة فيقصد به الأحداث التي ولدت مرارة وعمقت الكراهية بين المصريين نحو إسرائيل. فخبرة المصريين المباشرة مع الصراع ولدت قناعات صلبة ملونة بالصور العنصرية السلبية نحو إسرائيل. ومن أهم هذه الأحداث الغارات الجوية وقتل الأطفال في بحر البقر والمواجهات في شوارع بورسعيد والسويس وهدم البيوت ووجود جيل من الشباب على جبهة القتال دون حلم أو أمل والمعاناة اليومية في الحصول على متطلبات الحياة الأساسية نتيجة حالة الحرب.**

ويؤكد د. سعيد أن هذه المحدثات ساهمت في إنتاج صورة ذهنية غالبة في السلبية لدى الجماهير المصرية نحو إسرائيل، وهو يرى أن التحول في مسار الصراع بما يؤدي إلى التخفيف من حدته لا يؤدي إلى تغيير هذه الصورة السلبية فلا تتم مبادلة ما هو سلبي بما هو إيجابي. بل أن ما يحدث هو تحي الصورة السلبية بحيث تضحى كاملة في الذاكرة الجماعية وتظل على هذا الحال حتى إذا ما انفجر الصراع تم استدعاؤها من الذاكرة

الكامنة. فالصورة السلبية موجودة دائماً ولكنها تتراوح ما بين الكمون والنشاط.

والدليل الذى يسوقه د. سعيد هو ما حدث بين معاهدة السلام فى أواخر السبعينيات حيث صمد الخطاب السياسى على تخفيف منابع الصورة السلبية لإسرائيل من طرفين: السياسى / الإعلامى والاجتماعى المتعلق بأحداث الحياة. وتم العمل على تكريس صورة إيجابية لإسرائيل تهيئ للصلح معها من خلال الترويج إلى أن الصلح يتقرن بالرخاء وأن الحرب والصراع هما ممكن للشر ومصدر كل المشكلات. ويرى د. سعيد أن الصورة السلبية ظلت كامنة فى منبعيها الأصليين التراث الدينى والتراث الشعبى، ولم يفلح شيوخ الأزهر (الإسلام المؤسسى الرسمى) فى إلغاء ذكره الناس من خلال خطب وفتاوى توظف آيات من القرآن تقرر الصلح مع اليهود على أساس أنهم أهل كتاب.

وما لبثت أن جاءت أحداث الانتفاضة الأولى وما تلاها حتى نشطت من جديد الصورة السلبية حتى من قبل أن يبدأ الاتجاه الرسمى فى تنشيط هذه الصورة من خلال الإعلام.

وينهى د. سعيد ورقته بتسؤل هام يوجهه إلى من يرون إن التطبيع قد حقق نتائج إيجابية وهو عن طبيعة وعدد ووزن من تحولوا إلى التطبيع أو ينادون به، وهو يرى أن الإجابة الأمينة على هذا السؤال ستوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الصور الذهنية التى كونها المصريون فى مجموعهم عن إسرائيل نتيجة للتراث الدينى والشعبى والاجتماعى تشكل حاجزاً قوياً يحول دون تقبل إسرائيل ودون تكون أية صورة إيجابية عنها حتى بتدخل المؤسسات السياسية بكل ثقلها.

وتبقى فى النهاية ورقة الرؤية الحضارية للصراع العربى الإسرائيلى تكامل الرؤية وتكامل التخصصات: د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل وهى ورقة تبحث بكثير من التفصيل فى رؤى جمال حمدان وحلمد ربيع وطارق البشرى وعبد الوهاب المسيرى كنماذج للرؤية الحضارية للصراع.

ويؤكد د. سيف الدين أن هناك رؤية حضارية للصراع تقدمها نماذج فكرية هى نماذج، رغم تنوع مفردات ما تطرح، تقدم رؤية تتسم بالتكامل والتكامل، وإن مضمون هذه الرؤية هو أن الصراع مع إسرائيل صراع مصرى ووجودى وحضارى وإن فلسطين هى محور هذا الصراع الذى هو صراع تنقضى فيه العروبة بالإسلام وإن القنص والأقصى لا يبد

ولن يقدموا كمنون للالتزام وحلقة الوصل بين الإسلام والعروبة، وإن إدارة هذا الصراع تحتاج إلى لراة ولن هذه الإرادة تصدق تخطى كل ما بيننا من فرقة وتشرنم لأننا كلنا فى سفينة واحدة ولأن العدو يستمد من ضعفنا وعجزنا قوة. وينتحدث د. سيف تصويلاً عن للمفة المكان والزمان ودورهما فى الصراع.

والمطالع للرؤى المتعددة التى تم عرضها بخلص إلى أن العقل المصرى فى عمومته، بما فيه العقل الرسمى، يتفق فيما يتعلق بطبيعة الكيان الإسرائيلى ويقدم رؤية مؤداهما إنها كيان اصطناعى تخيل وطفيلى زرع فى المنطقة بمساعدة للقوة العظمى التى تستخدمه كأداة لتحقيق وحراسة مصالحها. وهناك إدراك مشترك لعدوانيتها واسيستها التوسعية، وهناك اتفاق أيضاً حول حتمية الصراع مع هذا الكيان الاصطناعى العدوانى ولكن الاختلاف هو حول كيفية إدارة هذا الصراع... فالصراع عند البعض هو دائم ومصري ولا ينتهى إلا بنهاية إسرائيل أما عند البعض الآخر فهو صراع يمكن حله من خلال التعايش مع هذا الكيان بوصفه أمر واقع ولكن مع إيجاد سبل لتحييم ومحاصرة نزعتها التوسعية والمحاولة لتقاء عدوانيتها، وبين هذين الحدين تتوزع توجهات عدة.





د. محمد أبو طالب\*

تمثل إسرائيل بالنسبة لمصر — رسمياً وشعبياً — قضية رئيسية تبرز فيها المشاعر الوطنية، والدينية، والقومية على نحو فريد، ويرجع ذلك إلى تاريخ الصراع نفسه وأسبابه ومراحله المختلفة، وكون إسرائيل قد قامت على أنقاض بلاد عربية مسلم، يتعذر على كثيرين التغاضي عن مثل هذه الحقيقة الدامغة.

وتترواح إسرائيل بين كونها قضية وجودية لدى البعض، بما يفرضه ذلك من خوض صراع دائم يُفترض نهايته مع نهاية الوجود الإسرائيلي نفسه، باعتباره وجوداً عارضاً، وغير طبيعي، وفقد الجذور مع المنطقة العربية الإسلامية. وتنتج طبيعة هذه القضية نزولاً إلى مجرد كونها قضية علاقة مع دولة جارة، ولكن لها ظروف "شاذة"، وغير طبيعية، وبما يحتم التعامل معها، وفق سياسة ذات طابع خاص، بما في ذلك إلقاء شرها وعدوانيتها، ومحاولة محاصرة نزعتها المتنامية في هدم الاستقرار، وتجاوز المعايير المقبولة دولياً في العلاقات بين الدول وبعضها.

وما بين هذين الحدين الأقصى والأدنى، تتبلور اتجاهات شتى في شأنا المجتمع المصري بعناصره البسيطة، وفيما بين للنخبة السياسية والمثقفة. وهي اتجاهات تتدخل فيها اعتبارات دينية إسلامية، خاصة بالموقف من اليهود، واعتبارات صلبة تتعلق بعدم القدرة على تغيير الواقع الإقليمي — على الأقل وفق معايير الوقت الراهن — ومن ثم قبوله على مضض ولو إلى حين، مع السعي صراحة لدى البعض، وضمناً لدى البعض الآخر إلى تغيير هذا الواقع الإقليمي، أو على الأقل إبقاء فكرة التغيير حية في نفوس الناس، إضافة إلى عناصر متداخلة ومتشابكة تتعلق بالأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي.

ويمكن الإشارة إلى أبرز الاتجاهات على النحو التالي:

---

\* رئيس وحدة العلاقات الدولية - مركز البحوث والدراسات السياسية - الأهرام

— اتجاه رفض إسرائيل نظراً لعدم شرعية وجودها في أرض فلسطين المحتلة، والنظر إليها كدولة عدو غير قابلة لأن تكون دولة جارة وفقاً للمعايير الدولية العادية، وأن ضررها وعضولها لا يتوقف على فلسطين وحدها، بل على المنطقة العربية برمتها، وفي المقدمة مصر بحكم الجغرافيا والجوار القسري.

— اتجاه التعامل مع إسرائيل كأمر واقع، ولكن بلا شرعية سوى شرعية القوة. مع ملاحظة دقمة استولتها التوسعية وتغرقها العسكري وارتباطها العضوي مع القوة الكبرى في النظام الدولي، والتعامل مع هذه الحقائق بقدر من الحكمة والواقعية معاً.

— اتجاه يعترف أو يميل إلى قبول إسرائيل كأمر واقع مع رفض التعامل معها تحت أى ظرف كان، باعتبار أن هذا التعامل يمثل جوراً على الحقوق الفلسطينية المشروعة حاضراً ومستقبلاً في آن واحد.

#### اعتراف واقعي وتصب من العدوانية الإسرائيلية:

وإذا كان الميل العلم للإدراك الشعبي هو إلى رفض وجود وشرعية إسرائيل، ومن ثم رفض التعامل معها، فإن اتجاه الاعتراف بها كأمر واقع مع احتساب لعدوانيتها، والعمل على محاصرتها يبدو أساس الرؤية الرسمية التي التزمت بها مصر منذ نوفمبر ١٩٧٧. وهنا يلقي للحرص على التسوية السياسية كمدخل رئيسي لفهم الملوك السياسي الرسمي.

والمفهوم أن التسوية السياسية هي البديل الموضوعي للحرب، التي تعد الآلية العسكرية للتغيير الإقليمي، وهي آلية ليست متاحة لا لمصر، ولا لأي بلد عربي آخر، ومن ثم وفقاً لاعتبارات عملية بحثة لم يعد هناك بديل سوى الرهان على فعل سياسي، يحد من تأثيرات الصراع ونتائجه وألمانه الباهظة، بما في ذلك لتواء العدوانية الإسرائيلية نفسها.

وفي الإدراك الرسمي تعد التسوية السياسية بديلاً للحرب التي ثبت أنها لا تحسم صراعاً ممتداً ومعقداً مثل الصراع العربي الإسرائيلي. والأمر هنا لا يتعلق بتسوية سياسية تقتصر على مصر وحسب؛ فهذا أمر قد تم حسمه مع توقيع معاهدة مارس ١٩٧٩، ولكنها تمتد إلى كل الدول العربية المحيطة بإسرائيل؛ ففي مثل هذا الامتداد والشمول نوع من الحماية المزدوجة لكل من المعاهدة المصرية الإسرائيلية نفسها، والمعاهدات أو الاتفاقيات التي يتم أو قد يتم التوصل إليها على المسارات العربية الأخرى، وفي السياق ذاته تبدو

ريادة مصر في وادج هذا الطريق، بما يوفر لها مصداقية سياسية - وفقاً للرؤية الرسمية - تتجاوز حدود الإقليم، واعتبارات الصراع مع إسرائيل ذاتها.

### سمات للتسوية السياسية وأهدافها الكبرى

واقف الأمر إذاً أن التسوية السياسية - وفقاً للإدراك الرسمي المصري - ليست سوى السبيل لمنع أو للحد من احتمالات خوض حرب إقليمية شاملة، تقضى على معنى الاستقرار الإقليمي، الذي تنشده السياسة المصرية، وتسعى جاهدة إلى تحقيقه، منظوراً إليه كمدخل حيوي لا غنى عنه بالنسبة لاستكمال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل المصري، ومن ثم الحفاظ على مكانة مصر الإقليمية وتأثيرها السياسي والمعنوي.

بيد أن التسوية السياسية ليست أمراً تلقياً يخص كلاً من مصر وإسرائيل، إنها قضية تستلحق أيضاً بالعلاقة مع القوة العظمى في الآن نفسه، ومن ثم فهي قضية ثلاثية على نحو يجمع بين شركاء ثلاثة متساوون في الالتزامات والتعهدات. وفي ذلك وفقاً للإدراك المصري الرسمي حماية إضافية للتسوية السياسية، وردعاً ولو بطريقة غير مباشرة للعدوانية الإسرائيلية، كما أن هذه العلاقة الثلاثية، وإن كانت تضع التزامات معينة على الطرف الأمريكي؛ فإنها تضع التزامات موازية على كاهل مصر، يمكن تلخيصها في العمل والمساعدة في كل ما يقود إلى تسوية سياسية شاملة، عبر جلب المصالح الأخرى إلى قلب عملية التسوية، عبر الوساطة، أو المساندة، أو تقديم الاقتراحات، أو التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة من جانب، والأطراف العربية من جانب آخر. وهنا بعد فتعاون المصري الأمريكي حجر الزاوية في مثل هذا الجهد السياسي، وهو جهد يصب في اتجاه تدعيم العلاقة مع القوة العظمى من جانب، وفي تجسيد تسوية شاملة من جانب آخر.

### التسوية وحماية الأمن الوطني:

وهذا يلفت النظر ثلاثة أمور هامة:

١ - أن التسوية لا تعني أن مصر الرسمية تتجاهل عدوانية إسرائيل للكلمة فيها، بحكم طريقة نشأتها ومشروعها السياسي للتوسعي الإقليمي، بل تعد التسوية السياسية وسيلة لكبت هذه العدوانية، من خلال ترويض المجتمع الإسرائيلي بمواطنيه ونخبته السياسية

والعسكرية على قبول فكرة الدولة المحددة جغرافياً، ودلت العلاقات العلنية مع جيرانها، والمتخفية عن اعتبار القوة والحدود والهيمنة أساس الوجود في المنطقة.

٢ - أن التسوية السياسية لا تعني أن مصر الرسمية لا تترك العلاقة العضوية بين سياسات إسرائيل التوسعية والأمن الوطني المصري، والمكانة المصرية نفسها.

٣ - أن التسوية السياسية لا تعني تهوئلاً - كما يشيع البعض - للدور المصري الإقليمي، بل تجسداً له وتقييداً لطبيعته وطريقة التعبير عنه استناداً إلى الواقع الجديد الذي تصيغه وتتشهه عملية التسوية السياسية الشاملة.

٤ - أن التسوية المصرية الإسرائيلية التي تم إنجازها بالفعل ، لا تعني مصر من القيلم بدور على الجبهات الأخرى، مع ملاحظة الخلافات الجوهرية بين مسار وآخر. ومن هنا يظل للمسار الفلسطيني ظروفه الخاصة، التي تستدعي بدورها حجماً أكبر من الاهتمام المصري الرسمي، مع كل تفاصيله وتطورات، سواء على الجبهة الفلسطينية الداخلية نفسها، أو على صعيد التفاعل الفلسطيني الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً.

**التسوية تجعل مصر أيضاً قضية إسرائيلية داخلية:**

كما أن التسوية السياسية فرضت إسرائيل على السياسة المصرية خارجياً ودخلياً؛ فقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة للمجتمع العبري. وعلى الرغم من صعوبة القول إن مصر بقيت محدداً رئيساً في رسم وتشكيل لتفاعلات السياسة الداخلية في إسرائيل، فمن الصعوبة أيضاً تجاهل أو إنكار التأثير المعنوي والسياسي للتحركات المصرية المتعلقة بالتسوية على لاختيارات الناخب الإسرائيلي.

وعلى الصعيد الرسمي المعلن فإن السياسة المصرية لا تتدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية، ومن ثم فهي تقبل التعامل مع من يتم اختياره لقيادة هذا البلد. وقد حافظت مصر على هذا الموقف، رغم إدراكها التام للتورق السياسية والحزبية بين حزب العمل والليكود، وبين اليسار واليمين بصفة عامة تجاه عملية التسوية.

وفي المقابل يدرك الساسة الإسرائيليون على اختلاف مشاربهم السياسية، بما في ذلك الذين ينكرون على مصر وأدورها إلى جانب الحقوق العربية والفلسطينية، فضلاً عن عتاة اليمين المنادين بعودة التوتر العسكري مع مصر بين الحين والآخر، يدركون أن لمصر

تأثيرها المعنوي على الداخل الإسرائيلي ، وأن العلاقة المصرية الإسرائيلية تظل رهن ما يسمى السلام البارد رقماً صعباً يتعلق بمستقبل الوجود الإسرائيلي ذاته. ومن الجدير ملاحظة حرص السلسلة الإسرائيليين وزعماء الأحزاب على زيارة مصر في الأوقات السابقة للانتخابات الإسرائيلية ، وحرص التلفزيون على زيارتها بعد فوزهم. ومن الصعب القول بفقدان مصر عناصر تأثير سياسية مباشرة على أطراف إسرائيلية بعينها، ولو في حدود معينة، بيد أن الطريقة الهائلة عديمة الصخب، التي تحرص عليها الدبلوماسية المصرية، تعطى انطباعات مختلفة عن الواقع.

إن كون مصر قضية دخلية في الواقع السياسي الإسرائيلي يتيح نظرياً لمصر نوعاً من التوجيه غير المباشر عبر الإحياءات الإعلامية، والتحركات السياسية، والتسيق مع الولايات المتحدة لتشكيل واقع بعينه، يعين على توجيه المسارات الإسرائيلية، وبما يتناسب مع الأهداف المصرية الكبرى. بيد أن النجاح في كل المحاولات ليس منتجاً متكرراً.

ولفت النظر أخيراً للدور الذي تلعبه مصر في المباحثات الفلسطينية / الفلسطينية ما بين السلطة الوطنية، وحركة فتح، وحركة حماس، ومساعي ضم حركة الجهاد إلى تلك المباحثات. ومع أن الهدف الأكبر يتعلق بتحديد استراتيجية فلسطينية مشتركة تتعلق بالمستقبل والعمل السياسي والمقاومة، وبإبقاء مفردات التعامل مع واقع الاحتلال، وصولاً إلى التحرير ، فإن الهدف الثاني يتعلق بنوع من التأثير تمارسه مصر بطريق غير مباشر على توجهات الناخب الإسرائيلي، عبر استقطابه ناحية العمل دون اللجوء، وبإلقاء الأحزاب الإسرائيلية الأكثر عدوانية ناحية الفلسطينيين، وناحية التمسوية السياسية بوجه عام.

#### ضبط التفاعلات المصرية العربية على واقع التطور العام ناحية التمسوية السياسية

إن التمسوية السياسية الشاملة كمحدد للعلاقة مع إسرائيل لم تكن تعنى أبداً فتح الأبواب المصرية على مصراعيها أمام المطالب الإسرائيلية التي لا سقف لها. وتوضح تجربة ما يسمى بتطبيع العلاقات حدود الانفتاح المصري الرسمي قبل الشعبي على إسرائيل؛ فالرغم من كثرة الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت في الفترة التالية مباشرة لتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، وشملها مجالات ثقافية ورياضية وفنية واقتصادية وتجارية، إلا أن خبرة التطبيق دلت على أن التوقيع شيء وتنفيذه شيء آخر. وفي المرحل الأولى كان تعثر التطبيق راجعاً إلى عدم القبول الشعبي للدخول في علاقة علنية مع الكيان العبري،

وهو الأمر الذى ما زال موجوداً إلى اللحظة الجارية، ثم أضيف عاملان آخران تعلقا بالحركة الحكومية نفسها، وباعتبارات أمنية على خلفية كشف بعض الجواسيس الإسرائيليين، وكلاماً قائم على تهديد الانفتاح المصرى ناحية إسرائيل، وضبط انتفاع بعض الفئات ناحية التعامل مع إسرائيل.

ويبدو الأمر متناقضاً فى بعض الجوانب؛ ففى الوقت الذى تشهد فيه وزارة الزراعة المصرية تعاوناً كبيراً مع معاهد ومؤسسات إسرائيلية زراعية وبمشاركة أمريكية، فإن مجالات أخرى كالرياضة والثقافة والإعلام والصناعة تبدو بعيدة تماماً عن أى تعامل مع إسرائيل. والتناقض يرجع إلى أن الحكومة التى تتخذ موقف التعاون فى المجال الزراعى، هى نفسها التى تتخذ موقف الاعتماد، وسد أبواب التعامل مع الكيان العبرى فى مجالات أخرى. ولعل التفسير فى ذلك يعود إلى اعتبارات شخصية خاصة بالقائمين على المجال الزراعى من جانب، ولأخرى تتعلق بإدراك أهمية وجود قدر من التعامل مع إسرائيل. ويمكن إضافة اعتبارات اقتصادية وتجارية بالنسبة لموضوع بيع البترول المصرى للسوق الإسرائيلى. والفكرة الجامعة هنا أن ثمة ثلمان يجب دفعها للحفاظ على مجمل التوازن العلم فى العلاقة مع إسرائيل، مع السعى إلى تقليل هذه الأثمان إلى أقصى قدر ممكن.

### تناقضات أقصى والتحركات المصرية:

ومع نشوء تناقضات أقصى للفلسطينية، زاد الميل الرسمى إلى التقييد والضبط فى كل المجالات، بما فى ذلك مجال السليحة التى عد استثنائياً - لاعتبارات تخص اتجاهات السليحة العالمية نفسها - فى مراحل سابقة على اندلاع الانتفاضة. فى الوقت نفسه الحرص على وجود قنوات اتصال قلقة وموجودة؛ لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على وجود المعاهدة، وعدم السماح بتجاوزها فى لحظة جنون إسرائيلية، وباستمرارية الدور للمصرى فى التواصل مع عملية التسوية نفسها، ومع الطرف الفلسطينى الذى يظل بحاجة إلى أى قدر من المساندة المصرية. ويفسر ذلك عدم إقدام مصر على خلق الحدود مع إسرائيل، رغم إقدامها على خلق هذه الحدود لفترات طويلة. ويعود ذلك إلى الحرص المصرى على استمرار وجود قناة تواصل فلسطينية مع الخارج عبر البوابة المصرية، وإشغال المخطط الإسرائيلى فى إحكام السيطرة على الداخل الفلسطينى.

إن الحرص المصري على وجود قناة اتصال مع المسؤولين الإسرائيليين، حتى بعد سحب السفير المصري من تل أبيب قبل أكثر من عام، ومهما كانت درجة بموثوقيتهم هو تطبيق لاستراتيجية إشاعة التسوية، والصل على تجاوز عقبتها المثالية، وحسم السماح بتطور الأمور إلى حرب إقليمية قد تجد من يروج لها عربياً، ويسعد بقذلائها إسرائيلياً.

كما أن الحرص المصري على بقاء الصلات الطبيعية مع القيادة الفلسطينية، والحفاظ عليها تجسداً للرؤية للقاتلة بأن إنهاء الصراع مرهون بالأسس بتسوية تاريخية مقبولة فلسطينياً وعربياً للقضية الفلسطينية. وتأتي التحركات المصرية طوال العام ٢٠٠٢، خاصة بعد إعادة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي؛ لتجاهد في سبيل تحقيق أمرين متنازعين؛

أولهما- عدم السماح بانتهيار كامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحفاظ على بقائها ولو في حد أدنى.

وثانيهما- عدم السماح بتفرد إسرائيل بتقرير مدى التسوية التاريخية على المسار الفلسطيني.

ناهيك عن المساعدة في دفع الولايات المتحدة إلى الاستمرار كطرف فاعل في عملية التسوية السياسية.

يأتي الدور المصري في المسار الفلسطيني على خلفية إدراك قوى بوجود تهديد حقيقي وخطير على الأمن الوطني المصري إذا لم تحل تلك القضية ، أو إذا تركت احتمالات المواجهة العسكرية الإقليمية دون العمل على كبتها، وإعادة توجيهها مرة أخرى إلى جهد متواصل من أجل تسوية سياسية شاملة. ففي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة ومحاطة بدعم دولي وعربي، أكثر من مجرد خطوة على طريق تسوية سياسية شاملة، إنها خطوة أخرى لا غنى عنها لتكتمل الأمن الوطني المصري من جانب، والحد من نزعة إسرائيل التوسعية من جانب آخر؛ فالدولة الفلسطينية ستكون عازلاً جغرافياً من ناحية، وتحقيقاً لهدف رئيسي يتعلق بتحديد الكيان العبري جغرافياً على نحو واضح لا يسمح بغرض مغامرات عسكرية من ناحية أخرى.

بيد أن الأمر المهم هنا أن إقليم دولة فلسطينية والتوصل إلى تسوية شاملة — مع  
افتراض حدوث ذلك — لا يمثل إلا نهاية للصراع في أحد جوانبه، المتعلق بالأرض،  
وتحديد الجوانب الجغرافية، وسيظل هناك جوانب أخرى تتعلق بالأكوار، وبالقدرة على  
الهيمنة وبمن يحدد حركة المنطقة وفي أي اتجاه. وهي جوانب تتعلق أساساً بالقدرة على  
تطوير الذات، وتحقيق معدلات تنمية شاملة عالية، ودون ذلك يمكن أن تبسط إسرائيل  
عدوانيتها وهيمنتها دون اللجوء إلى طلقة بندقية واحدة. وهذا هو التحدي الأكبر مع الكيان  
العبري في المستقبل.



## الصراع العربي- الإسرائيلي

### الرؤى العسكرية\*

لواء أ.ج. حد (محرراً محسناً)

لعمل المبرية المطلقة التي تحظى بها خطط استخدام القوات المسلحة وأساليبها لمواجهة ما يتهدد الأمن القومي المصري داخلياً وخارجياً تجعل من الصعوبة إمكان طرح الرؤى العسكرية الدقيقة التي بنيت عليها هذه الخطط، وأساليب تسليح واستعداد وتدريب وقسرة القوات المسلحة الحقيقية على هذه المواجهة. ومن هنا سوفقتصر الاجتهاد في طرح الجانب المعلن من الرؤى العسكرية، مع التأكيد بأن هناك رؤى غير مطنة تحظى بقدر من السرية؛ بحيث يصعب التنبؤ بها أو الاجتهاد في طرحها.. وعلى ضوء ذلك فإننا نرى أن التغيير الحاد في الرؤى العسكرية المعلنة قد انطلق مع بداية مرحلة السلام مع إسرائيل، وما عكسته على دور ومهام وحجم وأساليب تسليح وتخطيط وإعداد القوات المسلحة؛ حيث تعددت هذه المهام وتنوعت، وسنحاول ترجمة هذا الدور وهذه المهام التي عكستها الرؤى العسكرية منذ عقد الثمانينيات وحتى مطلع القرن الحالي.

ولعمل الجدلية التي يمكن أن تنطلق من خلالها هذه الرؤى تأتي من عرض ما التزمت به مصر وإسرائيل في معاهدة السلام التي وقعت بينهما، والتي تم تبادل وثائقها بينهما في الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٧٩، وهو التاريخ الرسمي لبدء تنفيذ المعاهدة بين الطرفين، والتي نسبت إليه كافة توافقات ومراحل التنفيذ للمعاهدة، والتي اتفق الطرفان فيها على إنهاء حالة الحرب بينهما، وتعهدا بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامهما إحداهما ضد الآخر على نحو مباشر، أو غير مباشر وحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية، كما تعهد كل طرف بأن يكتل عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف، أو التهديد بها من داخل أراضيها، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها، أو مرابطة على أراضيها ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات

---

\* مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية

الخاصة بالطرف الآخر، كما يعتمد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة،  
أو المساعدة أو الاشتراك ضد الطرف الآخر في أي مكان، كما يعتمد بأن يكتل تقديم  
مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

وفي هذا الإطار فقد حدد خطاب الرئيس محمد حسني مبارك في ١٧ ديسمبر  
٢٠٠٠ أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى السياسة العامة للدولة،  
والاستراتيجية الوطنية في جميع المجالات ومنها القوات المسلحة؛ حيث أكد على الآتي...

- أن القوات المسلحة المصرية درع الوطن والأمة، التي تصد عن مصر أطماع  
المعتدين، وتصون سلامتها واستقرارها، وتقف بالمرصاد لكل من يحاول المساس  
بحقوقها.

- أن القيادة السياسية تتابع تطور أداء القوات المسلحة، وتعزيز قدراتها؛ لأن السلام لا  
يعني الاسترخاء، ولا يعني إهدار قدرة الدفاع المصري.

- إن السلام العادل لا بد أن يستند إلى قوة ردع وطنية، قادرة على حمايته، في عالم  
ما زالت تحكمه معايير القوة إلى حد كبير.

وعلى ضوء ذلك فقد حكمت الرؤية العسكرية التزاماً بمعاهدة السلام المصرية  
والإسرائيلية عدة محددات سيطرت على توجهاتها وتطورها؛ حيث اعتبرت القيادة السياسية  
أن السلام بين مصر وإسرائيل أمر أساسي يحقق لمصر من خلال التزامها به الآتي:

- إعادة بناء الدولة، والتخلص من معاناة الصراعات المسلحة السابقة.
- إعادة بناء القوات المسلحة، للقادرة على القيام بمهمة دفاعية تكفل حماية التراب  
الوطني، وحدود الدولة والأمن القومي المصري والعربي.
- أن تكون القوات المسلحة قادرة على تأمين الشرعية الدستورية في أي وقت من  
الأوقات، وتأمين كيان الدولة وحماية مقدراتها.
- أن تشارك القوات المسلحة في خطة التنمية بما يقلل من الأعباء على كاهل الدولة، وبما  
لا يؤثر على كفاءتها القتالية وتطوير دور جهاز الخدمة الوطنية.

- الحفاظ على الأسلحة المتقدمة، والعمل على تطويرها، مع اعتبار المعونة الأمريكية عنصراً أساسياً في تسليح القوات المسلحة.
- تظل السياسة العسكرية المصرية سياسة دفاعية، وأن يتوفر لها القدرات والإمكانات لاستمرار ذلك.
- الاستعداد لدعم الدول العربية والدول الإفريقية، بدءاً بدول حوض وادي النيل وتأمين منابعه ودول الخليج.
- المقاومة في درء خطر الكوارث الطبيعية اعتماداً على الإمكانيات الكبيرة للقوات المسلحة.

ورغم التزام القيادة السياسية المصرية بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية واعتبار السلام بين الدولتين أمراً أساسياً، إلا أنها تؤمن في نفس الوقت بأن الصراع مع إسرائيل هو صراع حضاري طويل، ومستمر حتى لو تم التوصل إلى حل للتضحية الفلسطينية، وتوقيع معاهدات سلام مع كل من سوريا ولبنان. وذلك من منطلق أنه لا يوجد ضمان بأن لا تقدم إسرائيل على عمل عسكري في اتجاه الأراضي المصرية في ظل العقيدة الإسرائيلية التي تركز على مبدأ "أن الدولة كائن حي ليس له حدود، وتمتد أطرافه إلى الحد الذي تستطيع قوة الدولة أن تؤمنها"، وبالتالي فإن السلام مع إسرائيل في إطار معتقداتها ومبادئها لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعوة للاستغناء عن قوة مسلحة حديثة وقادرة؛ لأنه في إطار تساؤل المصالح، وفي مواجهة توازن القوى والتهديدات فإن السلام الذي لا نصيبه القوة يفقد مضمونه.

وقد أكدت تصريحات القيادة العسكرية دور القوة العسكرية في ظل السلام؛ حيث قال القائد العام للقوات المسلحة "بما إذا كان السلام؛ يعني تقليل حدة التوتر؛ فهو لا يعني ترخي القوات المسلحة، لأن دور القوات المسلحة في السلم أصعب وأخطر من دورها في الحرب؛ لأننا في الحرب نعرف جيداً عدونا، ولكن في السلم لا نعرف من أين يأتي التهديد"، وبالتالي فقد ركزت تصريحات وزير الدفاع على الرضا لقاطع لمفهوم الترخي العسكري.

وعلى ضوء ذلك فقد تحدد الهدف السياسي العسكري بأنه "منع وقوع الصراع المسلح؛ أي تبني استراتيجية الردع العسكري بامتلاك قدرة التكمير للردعة، التي تمنع كل

من تمسول له نفسه أن يفكر في الاعتداء على مصر، كما حدد وزير الدفاع الهدف الاستراتيجي ليكون "الوصول إلى توازن عسكري قوي لخلق مصداقية للردع المصري"، وعلى ضوء ذلك فقد تحدثت أربعة اتجاهات رئيسية تحكم تطور القوات المسلحة المصرية لتحقيق الهدف؛ أولها- استبدال الكم بالكيف، بما يعني ترشيد حجم القوات المسلحة، واستبدال حجمها الكبير بنوع أفضل، مع المحافظة على الاستعداد القتالي العالي، وثانيها- رفع احتياجات القوات المسلحة عن كامل الاقتصاد المصري ولقطاعات المدنية، بسد احتياجات القوات المسلحة ذاتياً، وثالثها- تطور الصناعة الحربية، بما يجعلها قادرة على سد الاحتياجات الأساسية للقوات المسلحة في السلم وفي الحرب على السواء، ورابعها- أن تكون للقوات المسلحة مدرسة نموذجية لإعداد الإنسان المصري عسكرياً وعلمياً وثقافياً وخلقياً ومهنياً.

وعلى طريق الاتجاه الأول؛ قد كان لكل تطور للقوات الإسرائيلية تطور مقابل له في القوات المسلحة المصرية؛ حيث شهدت القوة العسكرية المصرية اتخاذ العديد من الإجراءات الفنية والتنظيمية؛ للحفاظ على الكفاءة الفنية العالية للأسلحة والمعدات، والعمل على إضافة نظم تسليح جديدة لها، وذلك بما لا يخل بتطبيق سياسة الترشيذ، وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية التي تخصصها الدولة للقوات المسلحة من موارثها العامة؛ بحيث يعني ذلك تحقيق الاستددام الأمل للإمكانات المتاحة، من خلال ترشيذ الثلاث عناصر الرئيسية التي تشكل القوات المسلحة وهي "القوة البشرية - الأسلحة والمعدات - الميزانية المخصصة من الدولة". وعلى طريق العنصر الأول "القوة البشرية" فقد تم اتخاذ إجراءات ضابط حجم هذه القوة بهدف الوصول إلى الحجم القادر على مواجهة التهديدات المختلفة؛ اعتماداً على دراسات علمية، وخبرات عميقة في هذا المجال، مع توفير نظم تقنية للوصول من مرتبات السلم إلى مرتبات الحرب في أقل وقت ممكن، مع تحويل ناتج الترشيذ من القوة؛ لكي تصبح في شكل أنشطة تدار بنظم الخدمة الوطنية تنفذ أعمالاً إنتاجية سواء لصالح القوات المسلحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لها، أو لمعاونة القطاع المدني لدعم جهود الدولة للإصلاح والتنمية، وإقامة البنية الأساسية، وعلى طريق العنصر الثاني .. "الأسلحة والمعدات" فقد كان السعي من خلال إجراءات فنية وإجراءات تنظيمية للحفاظ على الكفاءة الفنية العالية للأسلحة والمعدات، مع العمل على إطالة الأعمار الافتراضية لأنظمة الأسلحة

والمعدات العسكرية.. وعلى طريق العنصر الثالث.. "الميزانية المخصصة من الدولة".. فقد تم تطبيق الأساليب، واتخاذ العديد من الإجراءات، بما يحقق التكامل بالإمكانيات المتاحة، وبما لا يدعو إلى إضافة أعباء جديدة على كاهل الاقتصاد القومي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات والتطوير الكبير فيهما، هذا مع عدم التزول عن الحد الأدنى للموارد المالية، حتى لا تتأثر الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، وحتى نصل إلى قوات مسلحة قوية وقادرة على تنفيذ مهامها التي حددها الدستور.

لما على طريق الاتجاه الثاني- رفع احتياجات القوات المسلحة عن كاهل الاقتصاد المصري ولقطاعات المدنية لمد احتياجات القوات المسلحة؛ حيث يعتبر هذا الاتجاه من أبرز الإنجازات التي كانت من نتائج المعاهدة المصرية الإسرائيلية؛ فقد أنشأت عدة أجهزة تكونت من فئات الطاقة البشرية الناتجة عن ترشيد حجم لقوة المسلحة المصرية، بما لا يؤثر على كفاءتها القتالية واستعدادها القتالي، ومنها جهاز الخدمة الوطنية الذي تنفذ أعماله من الوحدات المخصصة، وفئات إمكانيات هيئات وإدارات القوات المسلحة، إضافة إلى الشركات ولقطاعات المملوكة للجهاز ملكية كاملة؛ وهي شركة النصر للكيماويات الوسيطة، والتي تقوم بطرح منتجاتها في السوق المحلي، وتقوم بتصدير البعض الآخر إلى الخارج، وشركات أخرى تضاف تباعاً للجهاز، إضافة لقطاع الأمن الغذائي، والذي يهدف إلى المساهمة في مد احتياجات القوات المسلحة من المواد الغذائية، وقطاع التعبئة الذي يقوم بالعمل في مجال استخراج الخلطات الأولية من منجم جنوب سيناء، وبعض المحاجر الأخرى، هذا ويساهم الجهاز طبقاً لنص القرار الجمهوري الصادر بإشغاله في رأس مال الشركة العربية العالمية للبصريات، وشركة النصر للخدمات والصيانة.. هذا إلى جانب جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة، والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق المتطلبات الاقتصادية بأعمار مميزة لأفراد وعائلات وأجهزة القوات المسلحة.

وطى طريق تطور الصناعات الحربية، فقد استطاعت للصناعات الحربية أن تدخل في طور جديد يتسم بالنشاط والحيوية في المجالات المختلفة اعتماداً على الاتساع الذي طرأ على القاعدة الصناعية في مصر منذ عام ١٩٧٣. وقد كان لتولي وزير الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي الأثر الكبير في التنسيق بين جهات التصنيع المختلفة، وأجهزة البحث

العلمي؛ حتى يمكن تنمية مجالات البحث والتطوير داخل مصر، خاصة في مجالات الصناعة الحربية.

وفي أغسطس عام ١٩٩٠، وبقيام جمهورية العراق بغزو دولة الكويت، وبرز عجز النظام العربي الممثل في الجامعة العربية في اتخاذ موقف حاسم ضد العراق؛ الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية توافق على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل ائتلاف دولي عسكري واسع النطاق ضم حوالي ٣٤ دولة منها دول عربية وإسلامية، وتقوم عملية عسكرية أطلق عليها اسم "عاصفة الصحراء" لتحرير دولة الكويت والتي بدأت ليلة ١٧/١٨ يناير ١٩٩١ انتهت في ٢٨ فبراير من نفس العام، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، مع استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لذلك بصياغة ترتيبات أمنية تركز على التواجد العسكري المكثف لها بمنطقة الخليج؛ حيث أعلنت ورارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" أن هذه القوة قد وصلت حتى ١٣ سبتمبر ١٩٩٦ إلى نحو "عشرين ألف" جندي، بينهم إحدى عشر ألفاً من القوات البحرية ومشاة الأسطول، موجودة على ظهر "إحدى وعشرين" سفينة حربية، إضافة إلى أعداد أخرى تقدر "بالآلاف" تتمركز بصفة دائمة في أكثر من دولة خليجية، هذا إلى جانب عدة آلاف أخرى من المقاتلين، وقوة تصل إلى "مئة طائرة قتال" وقاذفات للصواريخ موجودة في قواعد ثابتة، أو على حاملات طائرات في عدد من القواعد في الخليج العربي، وقاعدة إنجربريك التركية، مع تخزين وتواجد مصبق لتسكيلات ميدانية مسلحة في إطار اتفاقيات دفاع مشترك عقدت مع بعض الدول الخليجية؛ لتوسيع مجالات التعاون العسكري معها؛ الأمر الذي ترجع معه الصراع العربي الإسرائيلي، وأصبح يحتل مرتبة ثالثة بعد التهديد العراقي لدول الخليج.

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع تنفيذ العمليات العدائية ضد الولايات المتحدة، وتدمير مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومهجمة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" فيما عرف بعملية الطائرات المنيبة الانتحارية، والتي نسبت إلى تنظيم القاعدة الذي يقوده "أسامة بن لادن"، وما نتج عنها من اتهام أمريكي وعالمي مباشر للعرب والمسلمين، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومع استغلال إسرائيل والمنظمات الصهيونية لذلك الحدث، ازداد التوافق الاستراتيجي بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية تحت شعار الحرب ضد الإرهاب، وتم إدراج جميع المنظمات الفلسطينية وحزب

الله اللبناني ضمن القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتصفيتها، وكان الدعم الأمريكي المالي والعسكري والأمني للحكومة اليسارية الإسرائيلية التي استخدمت القوة المسلحة لمتخذها مفرطاً ضد السلطة الفلسطينية والمنظمات والشعب الفلسطيني، إلى جانب إحكام سياسة التجويع والحصار والاعتقالات للكوادر القيادية الفلسطينية، والتوسع في مجالات الاعتقال والإبعاد والإذلال للشعب الفلسطيني وسلطته التشريعية المنتخبة، في محاولة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني، وفرض حل للقضية الفلسطينية طبقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، تحت شعار الحرب على الإرهاب.

ثم كان تصاعد التوتر على الحدود السورية واللبنانية الإسرائيلية، والتهديد الإسرائيلي المدعم أمريكياً باحتمال قيام القوة المسلحة الإسرائيلية بعمليات عسكرية جوية وصاروخية ضدهما .. هذا إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في مجال إعلانها عن المرحلة الثانية من حربها على الإرهاب، قد وضعت العراق على رأس قائمة الدول التي يجب أن توجه إليه عملية عسكرية قسمة، تؤدي إلى تفكيك الدولة، وانهيار النظام العراقي، بل ووضعت دولاً مثل ليبيا والسودان واليمن والصومال ولبنان على القائمة الأمريكية المرشحة لتوسيع نطاق الحرب ضدها.. وبدا أن إسرائيل ستقوم بدور فاعل في مخطط بعيد المدى انطلاقاً من العلاقة التعاقدية الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة المنطقة العربية، وتحويل مسار الصراع العربي الإسرائيلي بالقدر الذي يؤدي إلى حسم لصالح إسرائيل الكبرى والصهيونية العالمية.

وفي مواجهة هذا التهديد المتصاعد للأمن القومي العربي، واستجابة لرغبة شعبية جامعة، اتجهت الرؤية العسكرية المعاصرة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وسحب السفير المصري منها، عدا ما يتصل بالعلاقات التي تسمح بتهنئة الموقف المتجبر في الضفة الغربية وغزة، في محاولة للعودة بمسيرة السلام بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى مسارها المحدد من عمليات التمع والتصفية الذي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وقبائله وكوادره الوطنية، والذي يقود معركة غير متكافئة عسكرياً وسياسياً.. وفي نفس الوقت إعطاء مساحة أكبر لوسائل الإعلام المصرية لعرض ما يدور داخل القوات المسلحة المصرية على طريق رفع كفاءتها القتالية، واستعدادها القتالي بما يطمئن المواطن المصري، ويؤكد له انتهاء حالة الاسترخاء العسكري. ولعل التغيير في نمط احتفال القوات

المسلحة بنصر أكتوبر ١٩٧٣ هذا العلم وما تم فيه من عرض لبعض الأنشطة والممارات  
التدريبية على مستوى الجيوش والمنطق والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة كان مثلاً  
واضحاً على ذلك.

كما خصصت الصحافة القومية والحزبية مساحات كبيرة لكبار القادة لعرض  
المستوى الذي وصلت إليه قواتهم.. ولعل حديث قائد القوات الجوية في جريدة الأهرام  
المصرية في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ الماضي والذي أكد فيه على عدة توجهات تحكم الرؤية  
العسكرية المعاصرة، أولها- فتوسع في تنوع مصادر السلاح بما يمكن للقوات المسلحة  
بصفة عامة، والقوات الجوية بصفة خاصة من امتلاك أحدث ما وصل إليه العلم  
والتكنولوجيا في مجال التسليح، ومنها التعاقد مع ثمانية دول بدءاً من الصين شرقاً، ومروراً  
بالدول الأوروبية، ووصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاك طائرات القتال بأنواعها  
المختلفة المجهزة بأحدث نظم التسليح والكشف الراداري، ونظم للقيادة والسيطرة الآلية،  
وثانيها- الاتجاه إلى مزيد من الانفتاح على الدول الصديقة والشقيقة، بالتوسع في التدريب  
المشترك لتبادل الخبرات، واكتساب المهارات، والانفتاح على التكنولوجيا المتقدمة، سواء  
بالمشاركة الإقليمية أو العالمية، وثالثها- الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار  
الشامل في الشرق الأوسط، تتزامن مع الإصرار الأمريكي لتجريد العراق من هذه الأسلحة؛  
حيث قدم وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ الماضي ثلاثة  
مشروعات قرارات إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح؛ يختص الأول منها بتأكيد  
الدعوة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومطلوبة للدول المعنية  
بالم منطقة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظم الضمانات الخاص بالوكالة الدولية  
للطاقة الذرية. ويختص الثاني بالمطالبة بسرعة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار  
الأسلحة النووية، أما الثالث؛ فيختص بالسعي لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي  
باعتباره ملكاً للبشرية، ويستخدم سلمياً لصالحها.

تلك كانت أبرز الرؤى العسكرية التي انعكست على دور ومهام وحجم وأساليب  
تسليح وتخطيط وإعداد القوات المسلحة في إطار المرحل الرئيسية الثلاثة التي مرت  
بالصراع العربي الإسرائيلي منذ التوجه المصري نحو السلام، ومع الإيمان الكامل بأن  
الصراع مع إسرائيل هو صراع حضاري ممتد، وأن السلام معها في إطار معتقداتها



ومبدأها يؤكد على أهمية الاستمرار في بناء القوة المسلحة الرادعة، التي يتحقق بوجودها مبدأ توازن المصالح، في مواجهة توازن القوى الذي تمثله إسرائيل، وتعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا يمكن القول إن التهديد للأمن القومي العربي قائم ويزداد تصاعداً، وإن قراءة الواقع الراهن يؤكد هذه الحقيقة، التي تتطلب وقفة عربية جادة لإعادة صياغة موقف عربي موحد لمواجهة تلك قبل فوات الأوان.



د. محمد العزيز حاجي\*

ملقمة:

الفتاوى هي مجموع الآراء الشرعية التي صدرت استجابة لتحديات اجتماعية واقتصادية وسلمية وعقودية بشكل لا يلزم طالب تلك الآراء، عكس الأحكام القضائية التي تلزم جميع الأطراف، كما تختلف الفتاوى عن الأحكام الفقهية في كونها مرتبطة (الفتاوى) بأحداث وتحديات لها زمان ومكان معين، في حين تمثل الأحكام الفقهية إلى أن تكون أكثر عمومية، وتشارك الفتاوى مع الفقه والقضاء في كونهم جميعاً أشكالاً لجهتية تحولول ربط لورحى بالمواقع (أو الزمنى بالمقدس في مصطلح علم الاجتماع الدينى الغربى) دون أن نحصل في ذاتها أى قداسة، فهي جميعاً اجتهدات بشرية قابلة للصواب والخطأ، ولا توجد في إطارها عصمة لمفتى أو لفتية أو لقاضى.

وقد تعرض الإفتاء - شأنه في ذلك شأن كافة العمليات والمؤسسات الإسلامية - إلى التكسيم والملمسة؛ أي أنه خضع لسيطرة الدولة الوطنية في كافة أرجاء العالم الإسلامى ، بيد أن الإفتاء لم يسمح لتلك الدولة بلحتكار حق الحديث باسم الإسلام من خلاله، أي أنه خضع قانوناً للدولة، لكن على مستوى الواقع العملى استمرت أشكال أخرى للإفتاء - بجوار الإفتاء المؤسسى الرسمى - أطلق عليها البعض الإفتاء العمدى، وأسماها البعض الأخر الإفتاء غير الرسمى أو المولزى، فالإفتاء كعملية لجهتية ما زالت ملكاً للأمة الإسلامية لم تمخطع الدولة تلميمها بالكامل، لكن الإفتاء كمؤسسة رسمية أضحت ملكاً للدولة، فالدولة هي التي تحول الإفتاء الرسمى إلى صيغة ملزمة في كثير من أرائه، رغم أن الإفتاء لمبدأ غير ملزم، فالإفتاء كعملية أممية إسلامية لا يحمل نفس القوة الإلزامية الإكراهية المتوافرة للإفتاء الرسمى المؤسسى، فالإفتاء الرسمى هو رؤية الدولة للإسلام الصحيح المعتمد من قبل أجهزتها الإكراهية.

وإذا نظرنا إلى خريطة للعملية الإفتائية في مصر كعملية رسمية، سنجدها موزعة

كالآتي:

١ - دار الإفتاء وعلى رأسها فصيلة المعنى (تابع لورادة العدل).

٢ - لجنة الفتوى بالأزهر.

٣ - البحوث الإسلامية.

٤ - لجنة علماء الأزهر.

٥ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦ - شيخ الأزهر.

لذلك فإن متابعة رؤى الإفتاء المؤسسي الرسمي تجاه إسرائيل تتطلب الإلمام قدر الإمكان بما يصدر عن كل هذه الأجهزة والمؤسسات من آراء ولجتهادات قد تنخل في باب الإفتاء، وقد لا تعد لذلك، ويفرض ذلك الأمر - لخلط بين الرأي والفتوى والاجتهاد - على الباحثين التدقيق قدر الإمكان، وتحرير موضع البحث للتعرف على ما إذا كان إفتاء أم لا.

وللتعرف على محددات رؤى الإفتاء المؤسسي الرسمي تجاه إسرائيل، سوف نمرّد بالمحددات الآتية:

أ - العلاقات الإسرائيلية-المصرية.

ب - الإفتاء المؤسسي مؤسسة دولة؛ أي أنها دائماً تتبع موقف الدولة والبيئة المحيطة.

ج - شخصية لقم على أمر الإفتاء في داخل كل مؤسسة أو جهاز.

د - طبيعة عملية صنع الفتوى داخل المؤسسة أو الجهاز، هل هي فردية أم جماعية؟

وبعد أن نفصل في طبيعة وتأثير تلك المحددات، سنعرض لأبعاد رؤية الإسلام المؤسسة لإسرائيل، ومستقلول الورقة الأبعاد الآتية:

أ - طبيعة دولة إسرائيل: هل هي يهودية أم عربية أم صهيونية؟ هل هي دولة لم يكن؟ هل هناك إدراك للتمايزات الإثنية داخل إسرائيل؟

ب - طبيعة علاقة إسرائيل بالنظام الدولي؟ هل هي عميل للنظام الدولي؟ هل هي حليفة للنظام الدولي؟ هل هناك صراعات بين إسرائيل والنظام الدولي؟

ج- طبيعة علاقة إسرائيل بالمنطقة؟ هل هي علاقة تعاون أم علاقة صراع؟ وما هي أدوار دولة تلك العلاقة في كل الأحوال؟ هل هناك تمييز بين علاقة مصر بإسرائيل من جانب، وعلاقة إسرائيل بالأطراف والدول والشعوب العربية الأخرى؟

د - ما هو مستقبل إسرائيل في المنطقة.

ثم نختتم بمستقل تلك الرؤية في اختصار شديد حيث إن المطلوب وقتاً للخطاب المرسل للباحث ورقة رؤية لا تتعدى الخمس صفحات.

### أولاً: محددات الرؤية:

تتفاعل عدة محددات لتشكيل رؤية الإقواء المؤسسي لطبيعة إسرائيل، ويأتي في ثمة هذه المحددات:

أ - طبيعة السلوك الإسرائيلي ورد فعل النظم الدولي لهذا السلوك، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بـ"ثقافة الواقع" أي أن المفتي أو القائم على أمر الإقواء لا يبنى إقواءه على خيال أو افتراض بأن السلوك الإسرائيلي موضع الاعتبار كذا، أو ذلك، لكنه -أي القائم على أمر الإقواء- لديه جهاز جمع المعلومات الخاص به أو الذي تمده به الدولة، ويقوم هذا الجهاز بتقديم المعلومات إلى القائم على أمر الإقواء - فرداً كان أو جماعة- وبناءً على هذه المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة ومتباينة، يقوم القائم على أمر الإقواء بتكييف الواقع المحيط بالواقعة أو السلوك الإسرائيلي، ويكيف كذلك طبيعة السلوك الإسرائيلي قبل أن يلجأ إلى مصادر التشريع لاستقاء للحكم الشرعي الذي يناسبه من المصادر المختلفة، سواء كانت قرآناً وسنة، أو إجماع أو قياس... إلخ.

بعبارة أخرى، لا يفصل الإقواء في هذه الحالة عن البيئة المحيطة به؛ فهو يضع رؤيته بعد أن يصف بدقة شديدة الواقعة التي هو بصدد التعامل معها، ثم يقوم بتسكينها في الواقع، فالواقعة إفراز لواقع دولي لاجتماعي اقتصادي، عسكري، سياسي معين، ولا يمكن فهم الواقعة محل الاهتمام بمعزل عن الواقع، تلك هي سمة السلوك الاجتماعي/السياسي/الاقتصادي الانتمائي، وهو أمر يتطلب من القائم على أمر الإقواء امتلاك أدوات البحث العلمي الاجتماعي، وهو أمر متناقضه فيما بعد.

هذا ولقد مر السلوك الإسرائيلي تجاه مصر بعدة مراحل، الأولى منها قبل عام ١٩٧٧، وللتفنية منذ عام ١٩٧٧ وحتى ١٨١، وللتفنية من عام ١٩٨١ حتى الآن.

منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧، غلب على العلاقات والتفاعلات الإسرائيلية/المصرية طابع الصراع؛ فإسرائيل باشرت بحرب ١٩٤٨، ثم ١٩٥٦، ثم ١٩٦٧، ولحلت العديد من الأراضي العربية منها سيناء، والجولان، والضفة الغربية وغزة، ثم دخلت جنوب لبنان في منتصف السبعينيات، ثم ردت مصر بحرب الاستنزاف في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي ساعدت الرئيس السادات -رحمه الله- على خوض غمار عملية السلام منذ عام ١٩٧٧.

أما الفترة الثانية؛ فهي الفترة التي شهدت توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واتفاقية كامب ديفيد، ولم تتخل خلالها مصر عن البعد العربي لمساستها الخارجية، لكنها لم تكن في وضع يمكنها من العودة مرة أخرى إلى سياسات الصراع مع إسرائيل إلى أن تم اغتيال الرئيس السادات، وجاء الرئيس مبارك ليشن نهاية مرحلة، وبدلية أخرى في العلاقة مع إسرائيل، وذلك منذ عام ١٩٨١.

دخلت هذه العلاقات مرحلة يمكن وصفها بمرحلة السلام البارد؛ فالقيادة السياسية في مصر حرصت على موازنة العلاقات المصرية مع كل من العرب من جانب، وإسرائيل والمنظم الدولي من جانب ثان، وجاء ذلك متسقاً مع مكفة مصر الإقليمية التي تعرضت لتهديدات مستمرة بسبب السلوك الإسرائيلي المستنزف والعدواني تجاه كل من لبنان وفلسطين ومنظمة التحرير في تونس وخارجها؛ حيث دخلت إسرائيل عام ١٩٨٢ جنوب لبنان، ومنذ ذلك الوقت، مارست إسرائيل العريضة الإقليمية بمباركة أمريكية دون رادع، وسعت مصر إلى تشكيل قيادة جماعية عربية لإدارة العلاقات والتفاعلات الإقليمية مع إسرائيل.

سيطرت على الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ أيديولوجية اليمين القومي/الديني في مقابل تكلل أيديولوجية الصهيونية العمالية التي هزمت في انتخابات عام ١٩٧٧، وجاء إلى الحكم ائتلافات معظمها تبني أيديولوجية أرض إسرائيل الكبرى بدءاً من مناحم بيجين مروراً بشلمير ورايين، وانتهاءً بنتنياهو وشارون، وزالت حدة توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين القومي الديني بعد اغتيال إسحاق رابين على يد متطرف إسرائيلي؛ وهو الحدث الذي كان بداية العد التنازلي لتولي شارون مقاليد الأمور في تل أبيب.

في إطار ذلك، سعت الحكومات الإسرائيلية المتوالية نحو محو الهوية العربية/الإسلامية للنص بأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتهويدها، ورفعت في سبيل ذلك شعارات دينية تورقطة، وهو أمر يمس مشاعر المسلمين كافة، ناهيك عن المؤسسة الدينية الرسمية الأولى في مصر والعالم العربي بل والإسلامي، وهي مؤسسات الإفتاء، وهو الأمر الذي شكل استنزافاً، وحول القضية إلى حالة استغفائية مستمرة بشكل ما سم، ملحة على عقل وضمير القائم على أمر الإفتاء؛ مما جعله دائماً في حالة استنفار، يقدم الإفتاء دون سؤال مباشر من فرد أو جماعة، وتلك هي طبيعة الحالة الاستغفائية التي غالباً ما ترتبط بقضايا الأمة، ولا ترتبط بقضايا فرداً.

#### ب - الإفتاء مؤسسة دولة وليست مؤسسة أمة:

سبق أن أوضحنا أن الدولة الوطنية في مصر سعت منذ بدو إنشائها منذ عهد محمد علي إلى تأميم المؤسسة الدينية، ومصادرة مواردها المالية كي تخضع لسلطة الدولة، ولقد تأكد هذا الاتجاه في أعقاب ثورة ١٩١٩، وفي أعقاب معاهدة ١٩٣٦، فالوفد حرص على استمرار سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية، إلا أن ذلك الحرس لم يتم ترجمته إلى فصل الدين عن الدولة أو العلمانية، على العكس قامت الدولة في ظل تلك الفترة الليبرالية بوظيفتها العقائدية، وبرز ذلك بوضوح في عدة مناسبات، على رأسها محاكمة الشيخ علي عبد الرزاق على كتابه الإسلام وأصول الحكم، ومحاكمة الدكتور طه حسين على كتابه الشعر الجاهلي.

تولدت قبضة الدولة قوة تجاه المؤسسات الدينية في أعقاب عام ١٩٥٢؛ فقد ألغت الثورة في عام ١٩٥٢ المحاكم الشرعية، ثم صدر قانون تنظيم الأزهر في عام ١٩٦١ ليؤكد هذا الس توجه؛ حيث أصبح وزير الأوقاف ووزير الأزهر - وهما بالطبع ممثلان للحكومة - هما أصحاب الكلمة العليا فيما يتصل بشئون الأزهر رغم حرص المشرع في هذا القانون على النص على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر، وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وأن شيخ الأزهر له لاريسة والتوحيد في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر، بل منح هذا القانون بعض الامتيازات لشيخ الأزهر كالمرتب المرتفع، ثم أصبح لشيخ الأزهر في عهد الرئيس السادات

مكانة تعادل مكانة رئيس الوزراء، إلا أن كل هذه الامتيازات لم تعط للمؤسسات الدينية الاستقلال عن الدولة.

وينطبق ذلك أيضاً على مؤسسة الإفتاء؛ فدار الإفتاء تابعة رسمياً لوزارة العدل، والمفتي موظف في وزارة العدل؛ فعندما تم تولية فضيلة الدكتور نصر فريد واصل منصب المفتي ذهب معه وزير العدل أثناء مقابلته لرئيس الجمهورية، وصاحبه كذلك الوزير في مقابلته مع شيخ الأزهر، ورغم أن قرار تعيين المفتي يصدر عن رئيس الجمهورية مباشرة، إلا أن ذلك كان نوعاً من التكريم المؤسسي، ومؤشراً على سيطرة الدولة على دار الإفتاء.

والجدير بالذكر هنا أنه رغم كون منصب شيخ الأزهر غير قابل للعزل مقارنة بمنصب المفتي الذي يعين لمدة زمنية قابلة للتجديد أو عدم التجديد - وهو ما حدث مع الشيخ نصر فريد واصل - إلا أن مدى استقلالية هذين المنصبين عن الدولة غالباً ما يرتبط بشخص من يشغل هذين المنصبين، وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد.

إلى جانب شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية، يوجد مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه فضيلة شيخ الأزهر، ويتم تعيين أعضائه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض للوزير المختص وباقتراح من شيخ الأزهر، إلى جانب ذلك هناك المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي أنشئ بوزارة الأوقاف عام ١٩٦٠، وجاء في قرار إنشائه أن الهدف منه يكمن في التعريف بالإسلام، وبث الوعي الديني داخل وخارج الجمهورية، وتوثيق عرى الأخوة الإسلامية وتوحيد العلاقات الطيبة بين مصر والعالم الإسلامي؛ دعماً للتعاون والتفاهم، وتحقيقاً لمبادئ الخير والعدل والسلام، وإرساء لقواعد الحضارة الإنسانية التي نادى بها الإسلام على مر العصور<sup>٢</sup>

ثم إنشاء لجنة الفتوى بالأزهر في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين تحت رعاية فضيلة للشيخ المراغي، لتقوم بدور هام في مجال الإفتاء، وكان الهدف من إنشائها التصدي للفتوى التي لا ترد إلى دار الإفتاء؛ حيث كان لدار الإفتاء دور رسمي في مجال التصديق على عقوبة الإعدام، ورصد بدايات الشهور العربية ونهايتها، لكنها لم تكن تتصدى للإفتاء بشكل دوري ويومي، وهو الأمر الذي تطلب إنشاء هذه اللجنة لدخل الجامع الأزهر، وفي عهد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر السابق، والمفتي الأسبق، تم نشر هذه اللجان بجميع أنحاء الجمهورية.



وكان لتعدد أجهزة الإفتاء الرسمي آثار إيجابية وأخرى سلبية في مجال الإفتاء، وعلى صورته أمام الرأي العام، أما عن الآثار الإيجابية؛ فقد أثلحت تلك التعددية أمام المسلمين فرصة تعدد مصادر الإفتاء، وتعدد الآراء؛ مما دعم حرية المواطن في الاختيار بين تلك البدائل، وهو أمر يتسق مع مسئولية الفرد عن سلوكه الاجتماعي والقانوني في الإسلام، ويتسق مع الطابع الديمقراطي لتلك المسئولية؛ فالفرد طوبى بمسئولية استفتاء قلبه وإن أفتاه الناس، وما ينطبق على الفرد، ينطبق كذلك على الدولة والحكومة فصانع القرار يحتاج دائماً إلى بدائل كي يختار بينها، وعندما يختار بدلاً معيناً ويصبح هذا البديل هو السبيل للعلمة أو القرار الرسمي، أو التشريع الصادر عن الدولة يتحول إلى الطابع الإلزامي الإكراهي الذي يقيم به كل مخرجات الدولة تجاه مواطنيها، وتعدد أجهزة الفتوى يتيح ذلك لصانع القرار.

ولقد برز ذلك في عدة مواقف، أهمها - حتى سبيل المثال - فتوى التعامل مع البنوك، عندما اختلف الشيخ جاد الحق مع الشيخ -لذي كان يشغل وقتذاك منصب شيوخ الأزهر- مع الشيخ محمد سيد طنطاوي - الذي شغل وقتذاك منصب مفتي الديار المصرية - حول فوائد البنوك، كذلك عندما اختلف كل منهما حول مسألة العلاقة مع إسرائيل؛ ففي حين أباح فضيلة الدكتور طنطاوي زيارة القمم تحت الاحتلال رفض فضيلة الشيخ جاد الحق ذلك، بل رفض مقابلة رئيس إسرائيل في ذلك الوقت عيزرا ويزمان، في حين قبل فضيلة الدكتور طنطاوي عندما كان مفتياً وفداً إسرائيلياً بدار الإفتاء، وعندما أصبح شيخاً للأزهر، قابل الدكتور طنطاوي الحلخلم الأكبر لدولة إسرائيل.

أما عن الآثار السلبية لتعدد أجهزة الفتوى؛ فتركز حول إمكانية تضارب وتناقض الفتاوى، وتثير هذا التناقض فيما يتعلق بصورة الإفتاء كعملية اجتهادية لدى الرأي العام؛ حيث يؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى تمزيق وحدة الأمة، لا سيما إذا ارتبط ذلك التناقض والتضارب وحرب الفتوى بقضايا مصرية تهم الأمة، كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية (هناك من أيد العراق، وهناك من أيد التحالف)، وكذلك ما حدث من اختلاف حول المصالحات الاستثنائية، وشروط تكيفها كعمليات استثنائية، ناهيك عن الخلاف حول ما إذا كان البقاء في الأراضي التي تحتلها إسرائيل أفضل أم الرحيل أفضل.

رغم كل هذه الآثار الإيجابية والسلبية لتعدد أجهزة الفتوى، إلا أن الأمر الهام هنا هو كونها خاضعة دستورياً وقانونياً للدولة؛ فالدولة هي التي تقوم بعملية التجنيد الانتخابي لقيادات هذه الأجهزة، وهي المسؤولة عن هذه المؤسسات مالياً؛ لذلك نجد أن تلك الأجهزة والمؤسسات القائمة على أمر الإفتاء غالباً ما تضع في اعتبارها أنها مؤسسات دولة عندما تقدم على الإفتاء في المجال العلم، ومن ثم فهذه الأجهزة هي أدوات في يد الدولة؛ للتعليم بالوظيفة العقيدية كما نريدها الدولة التي ينص دستورها على كون الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وهو المصدر الرئيسي للتشريع؛ ولذلك تداعيات على الوظيفة العقيدية للدولة داخلياً وخارجياً.

ليس معنى ذلك أنعدام استقلالية هذه المؤسسات بشكل تام؛ فوجود شخصية ذات طابع كاريزمي على قمة هذه المؤسسات قد يؤثر على درجة استقلاليتها، كما قد تتحول تلك المؤسسات أحياناً إلى أداة ضبط أيديولوجي وعقدي للنظام السياسي عندما تتاح الفرصة لذلك، بل قد تتحول تلك المؤسسات أحياناً إلى جماعات مصالح تخدم مصالح المنتمين إليها مادياً واجتماعياً.

وتختلف درجة الاستقلالية كذلك من مؤسسة إلى أخرى داخل هذه المؤسسات، فالأزهر بما يتمتع به من درجة أعلى في مجال تعدد أجهزته، وفي ظل وجود جامعة قادرة على تخريج لجيل متعدد تتولى مسؤولية الدعوة والإفتاء، يصبح لكبر قدرة على التأثير على الدولة، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن شيخ الأزهر لا يعزل مقارنة بالمفتي أو وزير الأوقاف.

خلاصة القول في هذه النقطة هي أنه مع التأكيد على أن مؤسسات الإفتاء هي مؤسسات دولة وليست مؤسسات أمة، إلا أن ذلك لا يعني أنعدام تأثيرها على سياسات الدولة، أو أنعدام استقلالها عن تلك السياسات في بعض الأحيان، الأمر في النهاية يعتمد على ما يسمح به النظام السياسي - بعبارة أدق رئيس الدولة - لهذه المؤسسات من حرية وشخص من يتولى الإفتاء.

## ج- شخصية من يتولى الإفتاء:

يقصد الباحث بشخصية من يتولى الإفتاء ثلاثة أمور؛ الأول- ينطلق بخلفية الفقيه، والثاني- تنطلق بقوجهته نحو الشعب، والثالث- فتوجه نحو إسرائيل، وإذا كنا منبثين الأمر الثالث في الرؤية فإننا منبثين الأول والثاني في هذا المحور:

### ١ - خلفية القائم على أمر الإفتاء :

يقصد بخلفية من يتولى الإفتاء ما إذا كان ينتمي إلى الأكاديميين الأزهريين، أي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، أم ينتمي إلى الشيوخ لدعاة الوعظ والإدريس، والقضاة الشرعيين؛ فالفرقان بينهما نوع من المناقشة التي لا تظهر للعيان بشكل مباشر، وفي هذا المقام يمكن القول بأن الدكتور محمد سيد طنطاوي من فريق الأكاديميين، وتخصص في موقف القرآن من اليهود في رسالة الدكتوراه، ومعروف عنه أن تدرج في سلك التدريس حتى وصل إلى مرتبة عميد لإحدى كليات الأزهر في أسيوط، والقاهرة، وينطبق نفس الوضع على فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل، الذي تدرج في سلك التدريس حتى وصل إلى مرتبة عميد، والدكتور الطيب المغني الحالي، يختلف الوضع بالنسبة للشيخ جاد الحق علي جاد الحق، الذي عمل قاضياً شرعياً لفترة ثم مفتياً، ثم وزيراً للأوقاف، ثم شيخاً للأزهر.

أما رئيس لجنة الفتوى بالأزهر فضيلة الدكتور جمال قطب، فقد حصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر، وله مؤلفات بشأن كافة السابقين- في مجالات العقائد والعادات.

### ٢ - نظرة القائم على الإفتاء إلى المنصب:

لهم هنا هو مدى اعتقاد القائم على أمر الإفتاء بأنه موظف لدى الدولة؟ هل يؤمن بالتسليم على أمر الإفتاء بأنه جاء بقرار من رئيس الدولة، أو من وزيرها، أو من شيخ الأزهر، وبالتالي فإن ولاءه يكون لمن أصدر قرار تعيينه؟ أم أنه ينظر إلى المنصب على أنه مسئولية وعبد، ليس فقط لأمام من قام بتعيينه، بل لأمام الله وأمام الأمة؟

لنوضح لماذا نقصد علينا أن نقارن بين فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - رحمه الله- عندما تولى مشيخة الأزهر من جانب، وفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي

عندما تولى المشيخة بعد الشيخ جاد الحق، كلاهما تولى الإفتاء، وكلاهما أصدر فتاوى -  
 ثناء كونها مفتتين- لصالح الدولة، لكن الشيخ جاد الحق كان أكثر استقلالية في مواجهة  
 الدولة عندما أصبح شيخاً للأزهر، مقارنة بالشيخ محمد سيد طنطاوي، فالشيخ طنطاوي  
 يعتبر نفسه موظفاً لدى الدولة، في حين أن الشيخ جاد الحق اعتبر نفسه صاحب مهمة، مما  
 أعطاه قدراً أكثر من الاستقلالية مقارنة بالشيخ طنطاوي، وهو الأمر الذي انعكس على  
 طبيعة عملية صنع الإفتاء، وهي إحدى المحددات الهامة للرؤية الإفتائية تجاه إسرائيل.

#### د - طبيعة عملية صنع الفتوى لدخل المؤسسات الدينية:

لا شك أن صنع الفتوى من الأمور المعقدة جداً، سواء من الناحية الفقهية أو من  
 ناحية العملية؛ فالإفتاء يمر بمراحل ثلاث، تبدأ بفقه الواقعة والواقع المحيط بها، ثم البحث  
 عن الحكم الذي يناسب الواقعة والواقع، ثم تنزيل الحكم على الواقعة والواقع، وهي مرحلة  
 ثلاث مترابطة تتطلب بهذا فائقاً في جمع المعلومات، وتبويبها، ثم تكييف الواقعة، وتمكينها  
 في الواقع، ثم دراسة الأحكام الخاصة بالواقع المشابهة إن وجدت، أو البحث عن الحكم  
 الجديد الخاص بالواقعة والواقع المحيط بها، ولا ينتهي الأمر عند ذلك، بل وجب على القائم  
 على أمر الإفتاء أن يوضح لنا كيفية تنفيذ الفتوى، وما هي الأدوات الإجرائية المطلوبة  
 لتحويل الفتوى إلى سلوك وواقع.

تلك العملية المعقدة المتعددة المراحل المتشعبة، والتي تربط الزماني بالمقدس، وتبدأ  
 من الواقع وتعود إليه، تتطلب تشاك جهود بحثية عميقة ودقيقة ومدققة، ولا يمكن لفرد واحد  
 أن يقوم بهذا العبء، لا سيما ونحن نشهد ثورة الاتصالات والمعلومات، وبقاءً عليه فإن  
 الإفتاء أضحت عملية لجهادية جماعية، لا سيما في قضايا الأمة.

لذلك فإن الإفتاء الذي يتم داخل مؤسسات الأزهر ودار الإفتاء، ومجمع البحوث  
 الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ولجنة الفتوى، غالباً ما يتم بكل مؤسسي  
 وجماعي، وإن كان بدرجات متفاوتة؛ ففي الأزهر تزداد درجة الجماعية، وتقل درجة  
 الجماعية في دار الإفتاء.

تلك هي محدثات رؤية الإسلام المؤسسي (الإفتاء) تجاه إسرائيل، بعضها يتطرق بأمر خارج نطاق المؤسسات، وبعضها يتعلق بقيادات هذه المؤسسات، وثالثها يرتبط بعملية الإفتاء ذاتها؛ فكيف أثرت هذه المحدثات على طبيعة ومحتوى الرؤية؟

#### ثانياً: أبعاد رؤية الإسلام المؤسسي لإسرائيل:

تطورت رؤية المؤسسة الإفتائية، أو الإفتاء المؤسسي، بتغيير أدق؛ لإسرائيل ككيان، كما تطورت رؤيته لطبيعة علاقتها للنظام الدولي، ومن ثم فإن دورها وموضعها من التفاعلات الإقليمية تطور تبعاً لذلك في منظومة رؤية الإفتاء المؤسسي.

#### ١ - رؤية الإفتاء المؤسسي لطبيعة إسرائيل:

اختلف تكبير الإفتاء لوضع إسرائيل تبعاً لاختلاف تأثير المحدثات سالفة الذكر، ويمكن القول بأن رؤية الإفتاء لطبيعة إسرائيل قد مرت بعدة مراحل:

#### ١ - مرحلة العدو (دار حرب):

في هذه المرحلة (١٩٤٨-١٩٧٧) قصمت رؤية الإفتاء لإسرائيل على أنها العدو الصهيوني، ودولة اليهود للكنزة للفارين الذين لا يحفظون عهداً وليس لهم أمان، وغلب وصف اليهود على معظم الفتاوى التي صدرت سواء من دار الإفتاء بزعامة للشيخ الفحام وحسن مأمون، أو من لجنة الفتوى بالأزهر بزعامة للشيخ محمود شلتوت، وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تم وصف إسرائيل بأنها الفئة الباغية والشرزمة للطاغية من أبناء صهيون.

فإسرائيل في ذلك الوقت وخلال تلك المرحلة لم تكن توصف بأنها دولة، بل كانت كياناً جمع هؤلاء اليهود الصهاينة، لكن لم يكن هناك إدراك لحقيقة الفارق بين اليهودية كديانة والصهيونية كترجمة أيديولوجية سياسية للأبعاد القومية لليهود واليهودية، ولم يكن هناك إدراك لوجود عرب ١٩٤٨ كمجموعة سكانية دخلت إسرائيل؛ فالتصور كان بسيطاً ولم يكن مركباً، ومصادر تأسيس الرؤية اعتمدت على القرآن والسنة والتاريخ.

#### ٢ - مرحلة السلام: ١٩٧٧-١٩٨١:

لم تختف صفة اليهود عن إسرائيل في هذه الفترة، لكن وصف اليهود هنا جاء في سياق كونهم أهل دين سماوي يستحق المهادنة والتعايش كما حدث في التاريخ الإسلامي في

العهد النابوي في المدينة، وغلب إلى حد كبير وصف الصهيونية، وغلب الحديث عن إسرائيل كنزولة، وشهدت هذه المرحلة حرب الفتوى بين الإفتاء المؤسسي المصري من جانب، والإفتاء العربي المضاد من جانب آخر، وفي سبيل ذلك، وفي سبيل إضفاء الشرعية على السلوك المصري الرسمي، ذهب الإفتاء المؤسسي مداه، وبرز ذلك في فتوى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مفتي الديار المصرية في ذلك الوقت؛ حيث وصف إسرائيل بأنها دولة تجمع اليهود، واليهود أهل دين سامي، وأسس رؤيته على آيات قرآنية، وأستند فقهاء وتاريخية، كما برز في مقولات الشيخ بيسار رحمة الله على كليهما.

### ٣ - مرحلة السلام البارد: ١٩٨٢-١٩٩٦:

جاء إلى ثمة الإفتاء المؤسسي في هذه الفترة كلاً من الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (شيخ الأزهر)، والشيخ محمد سيد طنطاوي (مفتي الديار المصرية) وشهد الأزهر تنفيذاً مطلقاً في لغة التعامل مع إسرائيل؛ فالشيخ جاد الحق كان أكثر استجابة للغة السلام البارد من الشيخ محمد سيد طنطاوي الذي ظل محتفظاً بلغة السلام، فالشيخ جاد الحق كان أكثر نقداً للكيان الإسرائيلي من الشيخ طنطاوي، فالشيخ طنطاوي اقترب من إسرائيل كنزولة، ومن المجتمع الإسرائيلي كمجتمع عادي، فاستقبل وفوداً من الإسرائيليين في دار الإفتاء في مؤتمرات دولية، ولم يمانع في زيارة إسرائيل، في حين لم يقابل فضيلة الشيخ جاد الحق أيّاً من الوفود الإسرائيلية، بما في ذلك رئيس الدولة الإسرائيلية.

### ٤ - مرحلة الحرب الباردة الإسرائيلية العربية: ١٩٩٦-٢٠٠٢:

حدث في هذه المرحلة مجموعة متغيرات؛ أهمها وفاة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، وتولى فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوي مشيخة الأزهر، وخلا منصب مفتي الديار المصرية، وتولى فضيلة الدكتور نصر فريد واصل منصب المفتي لمدة قصيرة، حتى علم ٢٠٠٢ عندما تولى الشيخ الطيب منصب المفتي.

في بداية هذه المرحلة استمرت رؤية الإفتاء الرسمي لإسرائيل كنزولة؛ حيث استقبل الشيخ طنطاوي الحاخام الأكبر لإسرائيل، ورغم الانتقال لشديد لهذه المقابلة من قبل إحدى مؤسسات الأزهر الكبرى (جمعية كبار العلماء)، ومن قبل العديد من المصريين، إلا أن شيخ

الأزهر دافع عن هذه المقابلة بأنه قد أبلغ الحاخام عدم رضائه عن السلوك الإسرائيلي، ولوضح أن المقابلة أفضل من عدم المقابلة.

في نفس الوقت عمل فضيلة الدكتور نصر فريد على عدم الخروج عن الاتجاه العلم للشيخ طنطولي، ولكن هذا الاتجاه العلم نحو تطبيع صورة إسرائيل لدى المؤسسة الدينية الرسمية لم يستمر طويلاً؛ حيث استجابت المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر ودور الإفتاء) للغة الحرب الباردة التي سادت العلاقات الإسرائيلية العربية، لا سيما بعد أن علقت قضية القدس لتحل قلب التفاعلات بين الجانبين.

اعتبرت جبهة علماء الأزهر إسرائيل دار حرب، وجميع أهلها أهل حرب لا حرمة ولا عصمة لديهم، لكن مشيخة الأزهر لم تصل إلى هذا الحد، إلا أنها اتخذت رؤية متشددة تجاه إسرائيل ووصفتها بالفاصل المعادي، وسار فضيلة الدكتور نصر فريد وأصل على نفس وسيرة الأزهر، وأضاف فضيلته إلى ذلك وصف الصهيونية العالمية، وعندما بذلت الانتفاضة الثانية وصف فضيلة الدكتور ومحمد سيد طنطولي أهمية استعادة القدس من يد الإسرائيليين بكلمات دينية قوية؛ فالقدس رفقا لكلماته إسلامية -عربية، ولن نتركها أبدا لليهود قتلة الأنبياء.

ب - علاقة إسرائيل بالنظام الدولي:

شهدت رؤية الإفتاء المؤسسي لعلاقة إسرائيل بالنظام الدولي تطوراً شبيهاً لرؤيته لطبيعة إسرائيل، ويمكننا القول بأن تلك الرؤية مرت بأربعة مراحل:

#### ١ - مرحلة العداوة للاستعمار والصهيونية:

وهي المرحلة التي استمرت منذ عام ١٩٤٨-١٩٧٧، فالمؤسسة الدينية بفروعها المختلفة وضعت إسرائيل ككيان عميل للصهيونية العالمية وللقرى الاستعمارية، لكن لم يتم استخدام تعبيرات مثل الحرب الصليبية أو التحالف اليهودي المسيحي، بل تم استخدام تعبيرات مثل الاستعمار العالمي، قوى الطغيان العالمي.

#### ٢ - مرحلة التصالح مع إسرائيل والنظام الدولي:

وهي المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٨١؛ حيث حرصت المؤسسة الدينية الإفتائية على عدم استخدام توصيفات تنقد القيادة السياسية تأكيداً للنظام الدولي لصلية السلام؛ فاختفى الحديث عن مسألة إسرائيل للنظام الدولي، ولم تستخدم أوصاف خاصة بالصهيونية العالمية أو قوى الطغيان، واستخدمت أوصاف ودية للعلاقة بين مصر وإسرائيل والنظام الدولي؛ فالمعامدة والأمان والثقة المتبادلة كانت هي السمة الغالبة على لغة الإفتاء المؤسسي تجاه علاقة إسرائيل بالنظام الدولي.

### ٢ - مرحلة الحرب الباردة مع إسرائيل، وتحديد النظام الدولي:

وهي المرحلة الممتدة منذ ١٩٨٢-١٩٩٦، لم تشهد تغيراً في رؤية المؤسسة الإفتائية للنظام الدولي، وإن كانت الانتقادات الخاصة بالعلاقة المتميزة بين إسرائيل والنظام الدولي صارت إلى الظهور في صورة وصف للتحيز الأمريكي لإسرائيل، لكن لم تصل الرؤية إلى حد اعتبار الولايات المتحدة والغرب دار حرب نتيجة لاحتيازهما لإسرائيل.

### ٤ - مرحلة الحرب الباردة وقيام النظام الدولي:

وهي المرحلة الحالية، والتي اعتبرها كل من شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية بأنها مرحلة تشهد احتيازاً لإسرائيل من قبل النظام الدولي؛ لدرجة أن كليهما دعا إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية والأوروبية التي تسلك إسرائيل، رغم أن مفتي الديار المصرية أوضح أن هناك بعض المنتجات التي لا تؤدي مقاطعتها إلى الإضرار بالاقتصاد المصري وبالعلاقة المصرية (أي العمال المصريين).

### ج- علاقة إسرائيل بالمنطقة ودورها وكروت للتعامل معها:

ثمة تقابه بين رؤية الإفتاء لكيفية التعامل بين إسرائيل والعرب في الفترة السابقة على عام ١٩٧٧ من جانب، وللتعامل بين إسرائيل والفلسطينيين في الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠؛ ففي كلتا الحالتين نادى الإفتاء بالجهاد ضد إسرائيل المعتدي، الغاصب، اليهودي، الصهيوني، الفارق بين الحالتين في المدى الذي يجب أن يستخدم فيه الجهاد.

ففي الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٧٧ كان الجهاد ولجاً على كل فرد عربي مسلم ضد إسرائيل، ولدرجة أن قيادات الأزهر والإفتاء هاجمتا إيران ونوس في ذلك الوقت بسبب سياسات كل من الشاة والحبيب بورقيبة. في مقابل ذلك حصر الإفتاء الجهاد في مرحلة



(١٩٩٦ : ٢٠٠٢) على الفلسطينيين واعتبر أن الذين يستشهدون في عمليات فدائية هم أفضل الشهداء عند الله، وإن كان هناك تردد من قبل الإفتاء المؤسسي في وصف العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين بأنها عمليات استشهادية، أما للفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٩٦، فقد كان هناك تفاوت بين رؤية الشيخ جاد الحق علي جاد الحق والأزهر ككل من جانب، ودلر الإفتاء المصرية من جانب آخر.

عندما كان فضيلة الشيخ جاد الحق مفتيًا للديار المصرية دعا إلى الصلح مع إسرائيل وأصدر فتواه الشهيرة التي أبرزت الصلح مع إسرائيل، بل ودعت الدول العربية والإسلامية إلى ذلك، لكنه عندما تولى مشيخة الأزهر علم ١٩٨٢ حدث تحول في رؤيته ورؤية الأزهر ككل تجاه إسرائيل، في حين استمرت تقاليد دلر الإفتاء في النظر إلى إسرائيل على أنها دولة عادية، يمكن التعامل معها ومع مواطنيها بنفس درجة التعامل مع غيرهم من العرب.

لكن الشيخ جاد الحق كان أكثر استجابة للغة السلام البارد مع إسرائيل؛ فلم يتردد لحظة في التشديد بالسلوك الإسرائيلي، بل دعا إلى مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية منذ وقت طويل قبل أن تبدأ تلك الدعوة مؤخرًا.

وختاماً يمكن القول بوجود نوع من التشابه بين رؤية الإفتاء المؤسسي من جانب لإسرائيل، ورؤية للنظام السياسي من جانب آخر، مع اختلافات في الدرجة، كما قدم الإفتاء الرسمي بدائل لمصالح القرار مكنته من الحركة وفقاً للشرع الحنيف.

### الهوامش

---

<sup>١</sup> راجع: عبد العزيز شلبي؛ علاقة الإفتاء بالسياسة في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٩٩).

<sup>٢</sup> د. ماجدة صالح، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢-١٩٨١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية ١٩٩٢) ص ١٣٤.



## رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل

المركز القبطي للأبحاث الاجتماعية  
وحدة المواطنة والديور دهميد و نخاعة صبيحي

مدخل :

إن القارئ لتاريخ المسيحية المصرية على مدى العصور ، والتي تعود إلى منتصف القرن الأول الميلادي ، يجد موقفاً مستقلاً ومنضلاً لكل محاولات الاحتواء والضم الخارجية، سواء على مستوى العقيدة الدينية أو على المستوى السياسي. وقد مارست المسيحية المصرية هذا السلوك باعتبارها "كنيسة مركز" وليست "كنيسة طرف" بمعنى أنها إحدى الكنائس الكبرى التي تأسست في العالم، ألا وهي كنيسة الإسكندرية؛ حيث لديها رؤيتها اللاهوتية، والتي كانت مدرسة الإسكندرية اللاهوتية المعبر الحي عنها ، كذلك كان لها تراثها وتقاليدها وإسهاماتها المميزة في تراث المسيحية العالمية؛ مثل : حركة الرهبنة ، تأسيس أول مدرسة لاهوتية وفلسفية مسيحية ، والفن والموسيقى القبطية الدينية....إلخ على الجانب الآخر كانت المسيحية المصرية منحازة دوماً للإجماع الوطني، خاصة فيما يتعلق باستقلال الأمة، ومناهضة لوالد الأجنبي حكماً أو مستعمرأ أو مبشراً.

### بعدان بحكمائين رؤية المسيحية المصرية لإسرائيل :

على الأرضية السابقة يمكن تناول رؤية المسيحية المصرية تجاه إسرائيل والصهيونية؛ حيث يحكم هذه الرؤية بعدان هما :

أولاً: بعد ديني عقيدي.

ثانياً: بعد وطني.

### أولاً: البعد الديني العقيدي :

ويقصد به الموقف الديني العقيدي المعتمد على التراث اللاهوتي للمسيحية المصرية من جهة ادعاءات إسرائيل الدينية، وخاصة فيما يتعلق بمقولات :

أ) العهد الإلهي الذي أعطي لإسرائيل.

ب) أنهم شعب الله .

ج) مملكة لليهود.

## (أ) العهد.

١. كان العهد الذي أعطى لذلك الشعب له شروط أهم هذه الشروط هو

أن يحفظ بنى إسرائيل عهد الله ويبنوا وصاياه:

فيقول الرب لهم " إن سمعتم لصوتي وحفظتم عهدي ، تكونون لي خاصة من بين الشعوب فإن لي كل الأرض . وأنتم تكونون لي مملكة كهنة وأمة مقدسة" ( سفر الخروج إصحاح ١٩ : ٥،٢٦ )

وقد وافق جميع الشعب على هذا الشرط ، وقالوا لموسى النبي " كل ما تكلم به الرب نفعل."

وتكرر هذا الشرط في سفر (التثنية ١: ٨) ، ونفس الشرط ذكره الرب لاسليمان بن دلود (ملوك الأول ٩: ٤،٥).

### إذا هو وعد مشروط

إن كان عهد الرب بشرط : إن لم يطع إسرائيل عهد الرب ، يقطعه الرب عن وجه الأرض ، ويجعله مثلاً وهزأة. وحتى البيت المقدس - الذي هو الهيكل - يحطمه الرب ، وكل من يراه يتمجب.

يبقى بعد هذا سؤال هام وهو : هل حفظ إسرائيل للعهد حتى يستحق الأرض ، أم أنه لم يحفظ عهد الله ؟

## ٢. قائمة اللعنات إن كسروا عهد الرب:

إن الله قد أعطى عهداً لشعبه . وفي نفس الوقت نرى قائمة من البركات واللعنات :

البركات إن حفظوا العهد ، واللعنات إن خالفوا الوصايا .

سوف نقصر هنا على اللعنات الخاصة بورقة الأرض:

- يبيدك عن الأرض التي أنت دخل إليها لكي تمتلكها
- يجعلك الرب منهزماً أمام أعدائك .
- لا تكون إلا مظلوماً مغبوباً كل الأيام، وليس مخلصاً.
- تبني بيتاً ولا تسكن فيه، تخرس كرملاً ولا تستغله ... فلا تكون إلا مظلوماً ومسحوقاً كل الأيام.

- يذهب بك الرب وبملكك الذى تقبمه عليك ، إلى أمة لم تعرفها أنت ولا أبائك
  - وتكون دهنًا ومثلًا وهزلة فى جميع الشعوب الذين يسوقك الرب إليهم.
  - ويبيدك الرب فى جميع الشعوب من أقصاء الأرض إلى أقصائها.
- إن من ضمن العقوبات : الهزيمة وانتفتت فى الأرض ..

٣. هل حافظوا عهد الرب أم لم يحفظوه؟

المعروف عن شعب إسرائيل ، أنه كان على مدى فترات طويلة من تاريخه يتسم بالعد والتنمر ، تعب منه موسى النبي، الذى كان لكثير الناس حلاًماً على وجه الأرض مفر (عدد ١٢: ٣) .

٤. عقوبات الرب لهم

- الموت والهلاك (لرميا ٧: ٣٢-٣٤)
  - تسليمهم لأيدي أعدائهم (قضاة ٢: ١٤-١٥ ، ٢٠: ٢١-٢٠ ، ١٠: ١٠-١٦)
  - تشتيتهم وبلادتهم ، إغناؤهم (لاويين ٢٦: ٣٢)
- ب) شعب الله.

١. ما الحكمة فى اختيار شعب معين؟

إن الله هو إله الجميع ، إنه للكل ، ولكل له. هو رب جميع الشعوب . فلماذا يكون له شعب معين خاص به ؟ ما الحكمة التى أدت إلى هذا فى ذلك الحين؟ وهل ما تزال الأسباب ببقية لم أنها انتهت وانتفتت منذ زمان؟

أنتم تعلمون جميعاً أن للعالم كله كان قد وقع فى الشر، وازداد الشر فى الأرض جداً حتى أغرق الله العالم بالطوفان، والعالم كله كان قد وقع فى عبادة الأوثان.

لخيار الرب مجموعة من الناس ، أقربها إلى معرفته وقتذاك . عزل تلك المجموعة عن الآخرين؛ عزلها لكي تحفظ الإيمان ، والعقيدة والشريعة والنبوات والرموز، وتنقل هذا كله إلى الجيل الذى يتسلمها منها ، أى إلى المسيحية

ولكن هذا الشعب الذى لوتمن على الإيمان ليحفظه بعيداً عن عبادة الأصنام ، وقع هو أيضاً فى عبادة الأصنام . واختلط بالأمم الغربية وعبد آلهتها ، وبذلك انتفتت الحكمة من وجوده . وإذا سلم للمسيحية ما فى عهده من شريعة ونبوات ورموز ، لم يعد هناك داع مطلقاً لبقائه كشعب مختار.

ملاحظة أخرى وهى أن الشعب اختير شعباً لله على شرط أن ينفذ وصاياه .. لما إن لم ينفذ الوصايا الإلهية ، وصار مثل بقى الشعوب فى فسادها وشهوتها ، حينئذ تنقضى الحكمة من اختياره

ترون إذن أنهم لم ينفذوا الشرط الذى به يصيرون شعب الله؛ لذلك خاطبهم الله على فم هوشع النبى قائلًا: " لأنكم لستم شعبى ولما لا تكون لكم" (هوا: ٩)

٢. هل هم أولاد إبراهيم؟

ماذا قالت المسيحية عن بنوة إبراهيم؛ بدأ يوحنا المعمدان فقال لليهود: " يا أولاد الأفاعى ، من أراكم أن تهربوا من الغضب الآتى ؟ فاصنعوا ثماراً تليق بالتوبة . ولا تفتكروا أن تقولوا فى أنفسكم لنا إبراهيم أباً . لأنى أقول لكم إن الله قلدر أن يقيم من هذه الحجارة أولاداً لإبراهيم " (متى ٣: ٨، ٩)

والبنوة لإبراهيم كانت موضوع نقاش بينهم وبين السيد المسيح: " قالوا له ليونا إبراهيم؛ قال لهم يسوع : لو كنتم أولاد إبراهيم، لكنتم تعملون أعمال إبراهيم . ولكنكم الآن تريدون أن تقتلوني . أنتم من أب هو إبليس ، وشهوات إبليس تريدون أن تعملوا (يوحنا ٨: ٣٩-٤٤) هنا ينفى السيد المسيح أنهم أبناء إبراهيم مدالما لا يعملون أعمال إبراهيم .

معنى ذلك أن المسيحية ترى أن هناك نوعين من البنوة لإبراهيم

- بنوة جسدية وهى لا تقيد شيئاً لأن الله قلدر أن يقيم من الحجارة أبناء لإبراهيم، ونحن قوم لا نحيا بالجسد، وإنما بالروح.
- وبنوة روحية؛ فهي بنوة الإيمان " للذين هم من الإيمان ، يتباركون مع إبراهيم للمؤمن .

إذن فى الإيمان لكل أبناء إبراهيم ، لا فرق بين يهودى وأممى ، ولا بين عبرانى ويونانى.

٣. هل هم يهود أو إسرائيليون حقيقيون؟

قلنا إنهم ليسوا أولاد إبراهيم لمسيحين ألسانيين :

- لأنه ليس لهم أعمال إبراهيم.
- ولأنهم ليسوا من الإيمان إذ أنهم لم يؤمنوا بالمسيح، بل رفضوه.

هم أيضاً ليسوا إسرائيليين حقاً؛ إنهم " إسرائيل حسب الجسد " كما سماهم بولس الرسول، ولكنهم ليسوا هكذا بالمعنى الروحي للكلمة؛ فكما يقول الرسول: " ليس جميع الذين من إسرائيل هم إسرائيليون "؛ إذا للمسيحية ترى أنهم ليسوا يهوداً ولا إسرائيليين  
الله يرفض إسرائيل

إن كانت قد مرت فترة من الفترات على اليهود دحوا فيها شعب الله فهل عاد الله ورفضهم لأجل شرورهم ولأجل نقضهم عهده وكسرهم وصياه ؟  
نعم إن الله رفضهم بآيات صريحة في الكتاب المقدس من المهددين لتقديم والحديث.  
السيد المسيح نفسه أعلن رفضه لهذا الشعب (متى ٢١ : ٣٣ - ٤٣ )،

### ج) فكرة المملكة

هل يوجد شيء اسمه مملكة اليهود ؟ وما رأى المسيحية في تلك المملكة؟  
١. كان الله في بادئ الأمر يحكم الشعب بنفسه ، إما مباشرة، وإما عن طريق أنبيائه. كان يرشدهم في طريق الخير ، يدير أمورهم ، ويوجه تحركاتهم . وعندما دعاهم إليه ، قال لهم: " ولستم تكونون لي مملكة كهنة، ولما مقدسة " ( خروج ١٩ : ٦ )  
هذه المملكة لا يقبل فيها الله معونات من سائر الأمم الأخرى ، ولا محالفات عسكرية لو للتصدي، وكانت مملكة مقدسة تنفذ وصاياه ، يحكمها عن طريق أنبيائه ، لذلك كان الحاكم هو نفسه نبي الله ، بما يتلقاه من أوامر من الله مباشرة.  
٢. السيد المسيح يرفض الملك الأرضي

أراد السيد المسيح أن يملك قلوب الناس وأفكارهم ، وأن يملك مشاعرهم وحواسهم، وهكذا يقيم مملكة روحية على الأرض ، كما نادى الناس وقال " ملكوت الله داخلكم"، أما اليهود فأرادوا مخلصاً من نوع شمشون الجبار، أرادوه أن ينقذهم من نير الرومان ، ويقيم لهم ملكاً عالمياً بالقوة والسلطان ، ويعد لهم دولة داود وسليمان، ولكن السيد المسيح تمسك بالمملكة الروحية ، ورفض الملك الأرضي.

### ٣. لا نعترف بمملكة اليهود

الله رفض فكرة المملكة منذ البدء، كما رفض السيد المسيح أن يقيم لهم مملكة على الأرض، وعندما تنازل الله إلى فكرتهم، وأعلم لهم ملوكا، كانت للمملكة شخصية مقدسة لا تطبق على يهود اليوم؛ فالملك كان الله يختاره بنفسه . وأمر بمسحه ملكاً بواسطة نبي،

لو رنوس كهنة . وكان الملك يتلقى أوامره من الله ، ويستشير في كل خطوة . وكان محرماً على مماليك اليهود أن تبرم محالفات عسكرية أو اقتصادية مع دولة أخرى، وإلا اعتبر ذلك اعتماداً على نزاع بشري يقتضي العقوبة من الله ، وليس شيء من هذا ينطبق حالياً.

### ثانياً : البعد الوطني :

ونقصد به التزام المسيحية المصرية دوماً بالإجماع الوطني. حدث ذلك في مواجهة الرومان ( الوثنيون أولاً، ثم بعد تحولهم إلى المسيحية ) ، وفي القرون من الثالث للميلادي، وحتى دخول الإسلام إلى مصر ، كذلك في مواجهة حروب لفرنجة، حيث الالتزام بالموقف المصري العالم في مواجهة المستعمرين ، وأيضاً في مواجهة الحكام الوافدين والإرساليات التبشيرية.

وينطلق الموقف الوطني للكنيسة تجاه إسرائيل بما يلي :

#### ١- حول دولة إسرائيل :

" إن إسرائيل الحالية لا علاقة لها بإسرائيل القديمة التي ورثت بالكتاب المقدس " ، بل هي عصابات صهيونية، تمثل حركة استعمارية فاشية عنصرية ، تقوم على مذهبية ترتكز على الاستغلال والعدوان ، وتستند إلى نظريات التوسع والسيطرة، وتستخدم العنف في وسائل تطبيقها وممارستها كأداة لتحقيق أغراضها . وقد ظهرت إسرائيل بسبب تحالف الاستعمار البريطاني مع الصهيونية.

" إن المسيحي الذي يؤمن بالكتاب المقدس ، لا يمكنه أن يعتبر إسرائيل الكتاب المقدس وحدة جغرافية أو جنسية أو سياسية ، بل هي جماعة من البشر..... والصورة التي يعكسها الكتاب المقدس عنهم أنهم : " حلفاء عهد مع الله ، موصوفون بأشجع الصفات من القسوة والصلف ، وأنهم شعب متفخر وفلمق.....وشعب ترك عبادة الله مراراً.... واستحقوا بذلك لعنة الله وعقوبته، أسلمهم الله لأيدي أعدائهم وشتمهم في كل أرض لإبائهم "

#### ٢- حول إمكانية الحصول على الحقوق بالقوة :

• " إن المسيحية عندما تتحدث عن المحبة والسلام ، إنما تتحدث عن الحق الخاص ، إذ يتنازل المسيحي عن حقه الخاص من أجل سيادة المحبة والسلام ، ولكن هذا هو نصف الحقيقة ، أما نصف الحقيقة الآخر فهو أن المسيحية تتطلب منا



العيرة على الحق العام وحقوق الغير من الناس وحق الله وعليه فإنه عندما تكون الحرب دفاعية؛ فالحرب في هذه الحالة جائزة شرعاً؛ لأنها ليست دفاعاً عن حق خاص ، بل هي دفاع عن حق عام ، لا حقاً فاصلاً ، بل حق بلادي ووطني ، حق المواطنين .

### ٣ - حول القدس :

• هناك اتفاق علم برفض الاحتلال والتهويد والتحويل بالنسبة للقدس، والتأكيد على عربيتها .

• ويشار في هذا المقام إلى أن الكنيسة المصرية قد أعلنت موقفها المضاد من القرارات الإسرائيلية بضم القدس منذ عام ١٩٦٧، وهو موقف ثابت إلى الآن.

### ٤ - الحق الفلسطيني في الأرض :

عرب فلسطين هم أصحاب الأرض قبل أن يسكنها اليهود بآلاف السنين ، والله الذي سمح لهم في وقت من الأوقات بالسكن على بعض من هذه الأرض فإنه عاد وطردهم منها عقاباً على شرهم وظلمهم.

### ملاحظات ختامية:

- إن مجمل الأفكار السابقة ما هي إلا مقاربات أولية موجزة حول العديد من القضايا التي تخص إسرائيل، بلورتها المسيحية المصرية على مدى زمني طويل .
- تغطي هذه المقاربات الكتابات الحديثة والمعاصرة المسيحية حول إسرائيل، منذ مطلع الستينيات وإلى الآن.
- أيضاً تغطي هذه المقاربات مساهمات العديد من النخب المسيحية؛ من رجال دين، ومدنيين أقباط، كذلك مثقفين ورجال سياسة (يمكن مراجعة المصادر).
- يلاحظ أن هناك موقفاً ثابتاً تجاه إسرائيل، بخاصة على المستوى الديني والعقدي ربما يعود إلى قرن الأول الميلادي، ويمتد هذا الموقف لثبات إلى الوطني؛ حيث إسرائيل توظف الدين لتكريس السياسات.

أولاً: رجال الدين

١- ألبا شنوده الثالث ، المسيحية وإسرائيل وقضية القدس ، ( محاضرات وأحاديث ) ، ( يضم الكتاب ثلاث محاضرات : الأولى أُلقيت في عام ١٩٦٦ ، والثانية في عام ١٩٩٥ ، والأخيرة في عام ١٩٩٦ ، بالإضافة إلى مجلد أحاديثه حول الموضوع على مدى ثلاثين عاماً من ١٩٧١ إلى ٢٠٠١ ) سلسلة للكنيسة والمجتمع (٤) ، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠١.

٢- ق. صمونيل وهبي ، مفهوم إسرائيل في الكتاب المقدس ، دار الثقافة ، ١٩٧١.

٣- الأنبا غريغوريوس ، للكنيسة ومزاعم إسرائيل السبعة ، منشورات أسقفية الدراسات العليا ، والثقافة القبطية والبحث العلمي ، ١٩٧٣.

٤- الأنبا غريغوريوس ، إسرائيل في الميزان ، منشورات أسقفية الدراسات العليا ، والثقافة القبطية ، والبحث العلمي ، ١٩٧٣.

٥- الأب متى المسكين ، ما وراء خط النار ، بيت للتكريس بحلوان ، ١٩٦٧.

٦- الأنبا يؤانس ، إسرائيل حقيقتها ومستقبلها ، التربية الكنسية بالجيزة ، ١٩٧٣.

ثانياً : المنشورات :

١- كمال رمزي أستاذ ، معنى إسرائيل في الكتاب المقدس ، دار الثقافة ، ١٩٧١.

٢- مجدي نصيف ، موقف الكنيسة المصرية من إسرائيل والصهيونية ، الثقافة العربية ، ١٩٧٥.

٣- مراد كامل ، إسرائيل في التوراة والإنجيل ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٧.

٤- ميشيل فرح ، من هم بنو إسرائيل ؟ ، المكتب المسكوني للإعلام في الشرق الأوسط ، ١٩٧٤.

٥- وليم سليمان قلادة ، للكنيسة المصرية توجه الاستعمار والصهيونية ، دار للكتاب العربي ، ١٩٦٩٨ .

٦- يوسف خليل يوسف وآخرون ، الكنيسة والمعرفة ، مكتبة المحبة ، ١٩٧٣.

\* يشار إلى مجلة الكرزة ( الإصدار الأول ) العدد الرابع سنة ١٩٦٥ حول تبرئة اليهود من دم المسيح.

## تطور الروى الإسلامية الحديثة إزاء إسرائيل:

محمد رشيد رضا ، حسن البنا ، سيد قطب

د. محمد الدين هاشم

تتناول هذه الورقة بالتحليل روى ثلاثة من رموز الحركة الإسلامية في القرن

العشرين ، محمد رشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب ، إزاء إسرائيل أو ما كان يعرف آنذاك "بالمسألة الفلسطينية". وولكب هؤلاء المفكرون تطور المسألة الفلسطينية، ومشاريع قيام الدولة الإسرائيلية خلال فترة زمنية عريضة ، تمتد من عام ١٨٩٨ ، أي بعد عام واحد فقط من انعقاد المؤتمر اليهودي ببازل ، وحتى ١٩٦٦ ، قبل عام واحد من هزيمة العرب في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وشهدت تلك الفترة العريضة تطورات محورية وحاسمة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية، وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ، بدأ من مؤتمر بازل (١٨٩٧) ، وسمى المنظمات الصهيونية لدى الدولة العثمانية لامتلاك الأراضي في فلسطين ، وانهيار دولة الخلافة الإسلامية، وقيام جمعية الاتحاد والترقي (١٩٠٨) التي كان للسفوذ اليهودي وجود كبير بها ، وصنود وعد بالقور ١٩١٢ ومساندة الإنجليز للمشروع الصهيوني ، وثورات العرب المتكررة (١٩٢٩ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧) ، وصنود قرار التقسيم ، وقيام إسرائيل ، ثم هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ . ويقتصر البحث على دراسة الروى الفكرية لهؤلاء المفكرين؛ حيث يتم تناول الخطوات العملية للحركة الإسلامية تجاه القضية الفلسطينية في مبحث آخر من الدراسة العلمية المشتركة .

محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥):

يعد محمد رشيد رضا من أوائل المفكرين العرب الذين تنبهوا لأخطار الصهيونية ومخططاتها بالمنطقة ، وظل يحذر على مدار السنوات التي صدر فيها المنار (١٨٩٨ إلى ١٩٣٥) بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر من مرامي الصهيونية، ومن مساعيها لتحقيق أهدافها ، وحث على حتمية معرفة حقيقة هذه الحركة، والتصدي لها بشتى الطرق؛ لما تمثله من تهديد داهم لمستقبل العالم العربي ، كما أوضح الوسائل التي يمكن بها درء هذا الخطر؛

حيث أشار في المجلد الثاني من المنار (١٨٩٩) إلى انعقاد مؤتمر بازل ، وعواقب ذلك على مصالح العرب في فلسطين .

وبدأت المرامي التي عملت لها الحركة الصهيونية واضحة لرضا؛ فالصهيونية في نظره عازمة على الاستيلاء على فلسطين، وبناء دولة لهم فيها ، وعلى أن تؤلب وتوحد كل اليهود في الشرق والغرب ، وأن تحرك سكن عرابطهم الدينية وتحييها ، وأن تكسب عطف العالم وتأييده لهدفها . وليلوغ غايتها هذه توقع رضا أن يلجأ اليهود إلى المال، وإلى الدسائس السياسية لبسط نفوذهم وتحقيق مآربهم.

واعتبر رشيد رضا محاولة اليهود إنشاء دولة لهم في فلسطين من أسوأ أشكال الاستعمار قاطبة ، ورأى في هذه المحاولة سابقة خطيرة؛ لأنها انتوت تعريض مستقبل الفلسطينيين للانتهاك، وهددت بمصادرة حقوقهم في أرضهم وبلادهم . ولقد وضحت لرضا الروابط الوثيقة بين الاستعمار الغربي والصهيونية ، بما تمثله الأخيرة من تهديد داهم لمستقبل البلاد العربية . فقد أكد رضا أن الإنجليز سعوا بامتدادهم ومساندتهم لليهود لاضعاف العرب، وشغلهم بعدو في وسطهم؛ فمن شأن هذا العدو أن يستهلك طاقة العرب، وأن يقطع الصلات الطبيعية بين بلد عربي وآخر . وبناء على هذه الخطة ، فإن العرب واليهود سينشغلون بصراع بعضهما البعض ، وسيجعلهم هذا الصراع في نفس الوقت عالة على الإنجليز في حل خلافاتهم، والتسوية بينهم . وليلوغ غايتهم؛ فسيلجأ اليهود إلى جر دولة عظمى إلى فلك أهدافهم بمناوراتهم وامتلاكهم للمال؛ الذي يمثل مصدر النفوذ في العالم الغربي، ويمكن صاحبه من السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيري، وتوقع رضا بأن الدولة اليهودية في فلسطين منتقف سداً بين مصر والحجاز وفلسطين؛ مما سيحول إلى الأبد دون نشوء دولة عربية إسلامية موحدة تقف في وجه الاستعمار الأوروبي ومصالحه في الشرقين الأدنى والأقصى، علاوة على هذا فقد تنبأ رضا أن الدولة اليهودية ستتوسع، وميصل لاحتلالها إلى شرق الأردن وسوريا والحجاز والعراق، وأنها بالتأكيد ستعبر إلى ميوان وتصل مصر .<sup>١</sup>

وكشف رضا الستار عن محاولات الصهيونية شراء أراضي فلسطين من السلطان العثماني عبد الحميد، الذي ردهم وقولم تلك المحاولات ، ونتيجة لذلك شن الصهيونية حملات عنيفة ضد السلطان في أوروبا، وألقوا في تحيته عن العرش بفضل نشاطهم بين صفوف

حركة الاتحاد والقرقي، ولمس رضا بعد عودته من اسطنبول عام ١٩١١ مدى النفوذ الطامح للصهاينة على الزعامة الاتحاديين ، وتصميمهم على تنفيذ خططهم في فلسطين .<sup>٢</sup>

واقترح رضا لمواجهة الخطر الصهيوني إجراءات مختلفة، تتراوح بين السلم والعنف في وسائلها؛ فقد حض العرب على تكوين الجمعيات، وعقد الاجتماعات، وتنظيم المؤتمرات لتحري أهداف الصهيونية ومواجهتها، وقام رضا بالاتصال بحاييم وايزمان ورؤساء اليهود في مصر والعالم العربي؛ لإقناعهم باستعداد العرب لقبول اليهود كمواطنين عابدين في فلسطين ، إلا أنهم لن يقبلوا بأن ينشئ اليهود دولة مستقلة خالصة بهم فيها . وأبلغ رضا ممثلي اليهود في مصر أنهم إذا لم يقبلوا بذلك فإن العرب سيكونون جماعات مسلحة تحارب اليهود، وستلجأ إلى كل وسيلة متاحة للمقاومة . وظل يحذر رضا العرب من بيع أراضيهم في فلسطين لليهود والأجانب ، ودعا الحكومة العثمانية لمنع وصول أفواج جديدة لفلسطين من المهاجرين اليهود ، وأن تمنع بيع الأراضي لهم . وفي حال إخفاق كل الوسائل السلمية لمنع اليهود من الاستيلاء على فلسطين ، اقترح رضا أن ينظم العرب جماعات مسلحة تقاوم للصهيونية، وتجهض خططها.<sup>٣</sup>

حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩) :

تأثرت رؤية حسن البنا لإسرائيل والمسألة الفلسطينية بالمناخ العلم الذي نشطت فيه حركة الإخوان المسلمون آنذاك (حزبي الثلاثينيات والأربعينيات) ، والذي تميزت بطغيان القومية والوطنية على حساب مفهوم الأمة الإسلامية والانتماء العقيدي ، وتأثر المسترشد بالفكر العلماني والغربي، وتغلل هذا التيار بين قادة الأمة ، وخبر فريضة الجهاد ، ومحاولة زعماء الحركات الوطنية حل قضاياها القومية بالوسائل السلمية، والمؤتمرات والمفاوضات التي لا طائل من ورائها .

ولعل أبرز ما يميز رؤية البنا للمسألة الفلسطينية، هو بروز الجانب العملي في التعامل مع هذه القضية، وسعيه لطرق جميع الأبواب، بما في ذلك مناقشة المسؤولين الحكوميين للتعليم بدور إيجابي لإزائها ، والسعي لدى جامعة الدول العربية، ونوعية الأمة بمخاطر الصهيونية، وحضها على الجهاد بكافة الوسائل من أجل إنقاذ فلسطين .

وتمثل القضية الفلسطينية نقطة تحول في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين ، ولجوا من خلالها إلى معترك الحياة السياسية؛ وذلك بتأييدهم لهذه القضية ووقوفهم سياسياً وصلياً إلى جانب ثورات الفلسطينيين بدءاً منذ عام ١٩٣٦. وبدأ اهتمام الإخوان بالقضية الفلسطينية قبل ذلك بعام ولحد؛ حيث زار عبد الرحمن البنا فلسطين، والتقى بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني، كما دعا حسن البنا في المؤتمر العلم لثالث للإخوان المنعقد في مارس ١٩٣٥ إلى جمع الأموال لمساعدة الفلسطينيين، وتشكيل لجنة للدعاية للقضية الفلسطينية . وأصدر البنا فتوى تجيز دفع جزء من أموال الزكاة إلى المجاهدين في فلسطين ، ودعا إلى مقاطعة المحلات والصحف الصهيونية . وحسب شهادة الحاج أمين الحسيني ، فقد قام الإخوان بالدعاية للقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٣٦ ، ولثناء الجهاد جمعوا أسلحة وخيرة واستمروا على خدمة القضية بأقصى جهدهم .<sup>٤</sup> وارتكزت رؤية حسن البنا إزاء القضية الفلسطينية على عدة عناصر:

#### ١. إبراز القضية الفلسطينية على أنها قضية الإسلام وتكوين لتأييد العلم لها

إزاء المناخ السياسي العام المنشغل بقضية استقلال مصر عن بريطانيا وانكباب سماتها على حل المسألة المصرية بمعزل عن قضايا العرب الأخرى ، ربط حسن البنا بين قضية فلسطين والإسلام؛ حيث إن ديار الإسلام كل جغرافي لا يتجزأ، وأن لعمل لاستقلال تلك الأراضي ولجب على كافة المسلمين، بغض النظر عن جنسياتهم . ويؤكد البنا: "إن القول ماضي وللفلسطين في هذه الظروف معناه ماضي وللإسلام... إن له (الإسلام) لوطناً عاماً ، مصركم قطعة منه . ليست قضية فلسطين قضية وطن جغرافي بعينه ، وإنما هي قضية الإسلام الذي تدينون به ، فما فلسطين إلا قطعة مصابة من الجسد الإسلامي للعلم، وابنة من بنيان للكيان الإسلامي؛ فكل قطعة لا تتكلم لأهم فلسطين فليست من هذا الجسد ، وكل لبنة لا تختل لاختلال فلسطين فليست من هذا البنيان ."<sup>٥</sup>

كما أبرز ما لفلسطين من مكافة روحية مميزة لجميع المسلمين، تجعلها خير قبلة للتقريب فيها، ويجعل للعود عن نصرتها وخذلانها قعوداً عن نصره الله وعن نصره أخوه في الإسلام: "فلسطين تحتل من نفوسنا موضعاً روحياً قسماً فوق المعنى الوطني المجرد؛ إذ تهب علينا منها نسمات بيت المقدس المباركة، وبركات النبيين والصديقين، ومهد المسيح عليه السلام ، وفي كل ذلك ما ينعش النفوس، ويغذي الأرواح، وبناء عليه فإن الإخوان

المسلمون يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن فلسطين جزء من العقيدة الإسلامية ، أن أرضها وقف إسلامي على جميع أجيال المسلمين في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم إلى يوم القيامة ، لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يفرط أو يتنازل ولو عن جزء صغير جداً منها ، بل هي ملك للمسلمين جميعاً؛ فعلى المسلمين في كل مكان أن يساهموا عملياً في تقديم العمل والدم للدفاع عنها .<sup>٦٠</sup> وما للشعب الفلسطيني إلا أخ لنا؛ فمن قعد عن فلسطين فقد قعد عن الله ورسوله ، وظاهر على الإسلام ، ومن أعانها وبذل لها، ولماذا فقد انتصر الله ودفع عن الإسلام .<sup>٦١</sup>

٢ . الدعوة إلى حماية الأراضي الفلسطينية من البيع لليهود، ومحاولة إبطاء مساعي الإنجليز لتمكين اليهود من الاستيلاء على فلسطين

أترك حسن لبنا مخاطر السياسات الصهيونية للرامية إلى تفرغ فلسطين من أهلها، والاستيلاء عليها عن طريق تملك الأراضي، وفتح أبواب الهجرة أمام الأعداد الكبيرة من المهاجرين لليهود، وتهجير الفلسطينيين من قراهم ومدنهم ، وتخذ حسن لبنا موقفاً واضحاً من تلك المسألة؛ حيث طلب من علي ماهر رئيس وزراء مصر آنذاك مطالبة الإنجليز بالخطوات التالية كوسيلة لحل النزاع : إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً ، العفو للشامل عن كل المعتقلين والمبعدين والمجاهدين، والسماح بالعودة للمهجريين ، إظهار عطف الحكومة على أسر المهجرين بمنحهم الإعانات والتسهيلات التي تعوض عليهم بعض ما فقدوا من أرواح وأموال ، اعتراف الحكومة للبريطانية باستقلال فلسطين عربية مسلمة .

كما اقترح في رسالة إلى عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية إشراك ممثل عن فلسطين في لجان الجامعة، والسعى لإنقاذ أراضي فلسطين من البيع لليهود بإشعار العالم العربي بخطر المسؤولية من تسرب أراضي فلسطين ، وإنشاء شركة عقارية عربية عالمية تشترك فيها الحكومات والأفراد لشراء أراضي فلسطين لصالح العالم العربي ، تحول دون تسرب دونم واحد منها إلى غير العرب .<sup>٦٢</sup>

وبمناسبة قضية فلسطين، ونكرى وعد بلنور ، أرسل حسن لبنا رسالة إلى مفير بريطانيا بالقاهرة مذكراً بنقض بريطانيا لعهودها مع العرب، ورفضهم لوعد بلنور، وقرار التقسيم، ومعلنًا احتجاجه على سياسات بريطانيا الجائرة، ووقوف العرب إلى جانب المطالب

المشروعة لعرب فلسطين والمتمثلة في وقف هجرة اليهود، والاستقلال التام على أساس اتفاق شريف، وضمن حقوق للعرب ويعمل فيه اليهود معاملة الأقلية في جميع البلدان<sup>٩</sup>.

### ٣ . الدفاع عن القضية الفلسطينية والدفاع عن وحدة العرب واستقلالهم

ربط حسن البنا بين القضية الفلسطينية والدفاع عن وحدة العرب واستقلالهم؛ فبالنسبة إليه تعد فلسطين "اللبنة الأولى، والحجر الأساسي للوحدة الإسلامية؛ وذلك بسبب أهميتها الاستراتيجية؛ فهي خط الدفاع الأول عن البلاد العربية ، ونقطة الاتصال بين البلاد العربية في آسيا وإفريقيا ، ومركزاً عسكرياً هاماً للدفاع عن البلاد العربية؛ فقيام دولة لليهود في فلسطين يعني أن تكون تلك الدولة قاعدة للاستعمار الغربي ، وسلاحاً مسموماً لطعن البلاد العربية ، كما أنها تنذر البلاد العربية بالتمزق والتفريق ، وتهده من ناحية الوجود والكيان؛ حيث إنها ستكون حاجزاً يفصل البلاد العربية في آسيا عن البلاد العربية في إفريقيا، وتقطع كل اتصال بري بين هاتين القارتين<sup>١٠</sup>.

### ٤ . القضية الفلسطينية والأمن المصري والعربي

كما ربط حسن البنا بين فلسطين والأمن الوطني المصري والعربي؛ حيث إن الدفاع عن فلسطين يمثل في نفس الوقت دفاعاً عن مصر وأمنها القومي . تريد أن نقول لهم (للمناصريين لليهود والصهيونيين) أن العرب حين يندون عن فلسطين، وبطلون بحقها يشعرون من أصاق قلوبهم أن صميم وحدتهم وسلامة أوطانهم وحقيقة استقلالهم ، كل ذلك مرهون بهذا الجزء من أرضهم ، وبأن يظل لهم ، فلا تقوم فيه دولة لمواهم؛ فدفاعهم عن فلسطين دفاع عن صميم كياناتهم، فضلاً عن الاعتبارات الدينية والاقتصادية والخلقية الأخرى . والعرب يدركون هذه الحقيقة فهم لا يجاملون أهل فلسطين، ولكنهم يحافظون على وجودهم وعلى أرضهم<sup>١١</sup>.

وحذر البنا عام ١٩٤٦ الحكومة المصرية من لخطر اليهودي على سبناه ، وطلبها بالإسراع بنقل الجمر من القنطرة إلى رفح ، وأن تقيم هناك منطقة صناعية على الحدود بالإضافة إلى إنشاء جامعة مصرية عربية بجوار العريش، كما حذر البنا المصريين منذ عام ١٩٣٨ أنهم سيضطرون إلى أن يدفعوا عن أنفسهم في المستقبل هائلة لخطر اليهودي الصهيوني، بعد أن ترسخ قدمه على قيد خطوات من الحدود المصرية ، وحينئذ لا



نستفيد من الجهود، ويصدق علينا المثل السابق (كلت يوم لكل الثور الأبيض).<sup>١٠</sup> وفي اجتماع لرؤساء المناطق، ومراكز الجهاد التابعة للإخوان المسلمين، قال حسن البنا في ٨ سبتمبر ١٩٤٥: "نريد أن نؤمن حدودنا الشرقية بحل قضية فلسطين حلاً يحقق وجهة النظر العربية، ويحول دون تغلب اليهود على مرافق هذه البلاد؛ فنحن نطالب بهذا لأنه تأمين لحدودنا ومصالحه مباشرة لنا، قدام دولة يهودية في فلسطين سيهدد مركز مصر الاقتصادي، ومستغرق الأسواق المصرية بالمنتجات اليهودية، فتي إذا أضفنا إليها سيطرة اليهود المصريين على الحياة التجارية والمالية في مصر، فبالنظر مستفاد استقلالنا الاقتصادي".<sup>١١</sup>

#### • الدعوة إلى الجهاد ووجوبه في فلسطين

رأى البنا أن حالة إسرائيل، واستيلاء اليهود على أرض فلسطين يستوجب الجهاد لاسترداد هذا الوطن، وعودته إلى ديار الإسلام. وكتب في ذلك أن الإسلام فرض على المسلمين أن يكونوا أئمة في ديارهم، سادة في أوطانهم، "ومن هنا يعتقد الإخوان المسلمون أن كل دولة اعتدت وتعتدي على لوطان الإسلام دولة ظالمة، لابد أن تكف عنونها، وأن يعد المسلمون أنفسهم ويصالحوا متسلطين على التخلص من نيرها".<sup>١٢</sup> ويرى الدكتور العويسي أن مفهوم حسن البنا للجهاد وأغراضه ينطبق على إسرائيل والقضية الفلسطينية؛ حيث حدد البنا خمسة أغراض للجهاد تتمثل في رد العدوان، والدفاع عن الأهل والمال والوطن والدين، تأمين حرية الدين والاعتقاد للمؤمنين الذين يحاول الكافرون أن يفتروهم عن دينهم، حماية الدعوة حتى تبلغ إلى الناس جميعاً، ويتحدد موقفهم منها تحديداً واضحاً، تأديب ناكثي العهد من المعاهدين أو الفئة الباغية على جماعة المؤمنين التي تنمرد على أمر الله، وتبلى حكم العدل والإصلاح، إغاثة المظلومين من المؤمنين أينما كانوا، والانتصار لهم من الظالمين.<sup>١٣</sup> ويرى البنا أن ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ أعادت للجهاد مكانته بعد أن تخلى المسلمون عنه لفترة من الزمن، ويكتب: "إن لقضية الفلسطينية أعادت للجهاد إلى الواقع مرة أخرى، عندما قام الفلسطينيون وحسنون من جديد صناعة الموت".<sup>١٤</sup> ويؤزر البنا الفلسطينيين بعد تمكن الإنجليز من إخماد ثورتهم: "أيها الفلسطينيون لو لم يمكن من نتائج ثورتكم إلا أن كشفت غشوات الفلّة وحجب الاستسلام عن النفوس الإسلامية، ولرشدتم شعوب الإسلام إلى ما في صناعة الموت من لذة وجمال وروعة وربح لكنتم الفائزين".<sup>١٥</sup>

وأثناء عرض مشروع تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٤٧، دعا البنا إلى رفض هذا المشروع، وأصدر توجيهاته إلى شعب الإخوان للاستعداد للجهاد، وبالفعل توجهت أول كتبية إخوانية إلى فلسطين في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، وبعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، كتب حسن البنا لم يبق بعد الله إلا أن نتمتدوا على أنفسكم وتعملوا لأوطانكم، ودعا الحكومات العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين وإيقاد عروبتها معتبراً ذلك دفاعاً عن كل وطن عربي وإسلامي، واعتبرها الخط الأول للدفاع، الذي إن فقدناه تكلّم ما بعده، والضربة الأولى نصف المعركة.<sup>١٦</sup> وبالفعل نشبت المعركة، وخسرها العرب الذين لم يكن لهم فيها الضربة الأولى. وتصدر اللجنة التأسيسية للإخوان بياناً موقفاً من حسن البنا في ٩ مايو ١٩٤٨ بعنوان "الشعوب العربية والإسلامية جمعاء في حالة حرب عنيفة مع الصهيونية واليهودية العالمية" ضمنته قرارات الهيئة بشأن فلسطين، والتي جاءت كالآتي:

١. تحميل الجامعة العربية وحكوماتها ما حدث في فلسطين من نكبات.
٢. المطالبة باستدراك ما فات، وإيقاد فلسطين بالاعتراف بفلسطين كلها دولة عربية مستقلة، ورفض أي مشروع يتعارض مع هذا.
٣. مصارحة للشعوب العربية بأنها في حالة حرب، وإنها تحتاج إلى فتح المعسكرات للتدريب، والحصول على الأسلحة، وتدعيم الصناعات العسكرية.
٤. إشراك القوات النظامية في الإنقاذ، وتكثيف الحياة المدنية مع حالة الحرب.
٥. تحديد الموقف من اليهود المحليين.
٦. مطالبة تركيا بالعمل على إيقاد فلسطين.
٧. إنشاء قيادة عسكرية شعبية لتنظيم التطوع، وإعلان الجهاد المقدس، ومقاطعة اليهود المحليين، وإنشاء جبهة شعبية جامعة لتنظيم حركة "العصيان المدني" إذا ما اعترضت الحكومات سبيل هذه الخطوة.

ويظل العمل بهذه القرارات أو بعضها معلقاً إلى يومنا هذا، وتظل مقولة حسن البنا: "من ضياع فلسطين أقصى من ضياع الأنلس"<sup>١٧</sup> يتراجع صدها

شبه سيد قطب الصراع مع إسرائيل بقصة الجحور والأفاعي ، قصة اللدغ المتكرر من جحور عديدة : جحور اليهود ومكائدهم ، وجحور الثقة بالضمير الغربي والمواقف والمفاوضات والقرارات ، وجحور الاعتماد على سلطة وحكام العرب . ويتعجب من أن لا تجرب الأمة مرة واحدة أن تحطم هذه الجحور ، أو أن تكوس هذه الأفاعي ، وأن تنفض عن نفسها ذلك الوهم الذي يقودها المرة بعد الأخرى إلى تلك الجحور

ولعل أبرز ما يميز رؤية سيد قطب لإسرائيل والمسألة الفلسطينية هو نظريته لهذا الصراع لدخل إطار حضاري وعقدي شامل ، وعدم تقهه بدور القوى الكبرى وحكام العرب لحل هذا الصراع ، وإيمانه بأن الحل يتمثل في أن تلخذ الأمة بزمام أمورها ، وألا ترتكن إلى زعاماتها العاجزة ، وتميزت رؤية قطب بالواقعية؛ فهي في نظره تتطلب خطة طويلة المدى تتضمن الإعداد والتربية والاستعداد للبلد والجهاد .

نظر سيد قطب إلى الصراع بين الأمة الإسلامية وأعدائها (إسرائيل ومن ورائها دول الغرب) على أنه صراع وحضارتي وتقفتي وإرثي ، يمثل في جوهره معركة حول العقيدة؛ فهو يؤكد أن "المعركة بين الأمة المسلمة ، وبين أعدائها هي قبل كل شيء معركة هذه العقيدة، إن هذه الأمة لا تؤتى إلا من هذا المدخل، ولا تنه إلا إذا هنت عقيدتها، ولا تهزم إلا إذا هزمت روحها".<sup>١٨٠</sup> وما قضية فلسطين إلا قضية كل شعب عربي ، بل كل شعب شرقي . إنها للصراع بين الشرق للناضض، والغرب المتوحش . بين شريعة الله للإنسان، وشريعة الغاب للوحوش.<sup>١٨١</sup>

ويرى قطب أن قضية فلسطين تتأخر ولا تتقدم ، وينتقد أسلوب العرب في تقديم التنازلات لإسرائيل، وقبولهم لتسويات وسياسات رفضوها في الماضي، ثم صاروا يرضون عنها ويتمسكون بها على أنها الأسس الصالح لحل قضية فلسطين، ويمسكها قطب على ذلك بموقف العرب من لكتاب الأبيض الذي سمح لليهود بهجرة موفوتة إلى فلسطين، تصبح بعد ذلك مرهونة بمشينة العرب، وقد رفض العرب هذه التسوية في البداية، ثم عادوا لقبوله باعتباره أساساً صالحاً لقضية فلسطين ، في حين رفضه اليهود . ويرر قطب هذا الموقف بأن العرب "لا يزالون في خدر لنذ يستقيمون إليه" ، ويقتهم بالضمير البريطاني والأمريكي والفرنسي؛<sup>١٨٢</sup> فالضمير الغربي بالنسبة إليه "ضمير متخف؛ فالمظلون وحدهم هم الذين

يقولون بهذا الصمير ، ويعلقون على بظننه حقوقهم القومية !<sup>٢٠</sup> ، واللغة الوحيدة التي يفهمها هذا العالم المتمدن ، هي اللغة التي يخطبهم بها اليهود : القوة والعمل ، والإفلاق المستمر الذي لا يدع أعصابهم مستريحة ، ولا يدع تنجيلهم الدولي مستوراً .<sup>٢١</sup>

ويعتبر قبول العرب بالحدود الدنيا للحل ، وكأنها تمثل الحد الأقصى لآمالهم انفصلاً للسياسة البريطانية والغربية التقليدية ، التي تميل إلى تأجيل القضايا ، وترك العقد للزمن . وبينه قطب إلى أن الزمن دائماً في صف الأقوياء لا الضعفاء . ويرى الطريق إلى الحل في أن لا يثق العرب بضمير أحد ، فما لأحد في العالم الغربي ضمير . لقد برهنت هذه الحضارة الغربية على إفلاس في الضمير لا عهد للعالم به في جميع الحضارات السابقة .<sup>٢٢</sup> وأن ترد السلطة للأمة ، صاحبة الأمر ، لتري رأيها في القضية . ويتوجه قطب إلى الأمة مناشداً ومخبراً : لئلا الأمة العربية : لحزري حتى رجال السياسة من أبنائك . لا لأنهم قد يخونوك أو يخدعوك ، ولكن لأنهم هم قد يخانون ويخدعون ! ولأن كرسي الحكم قد تكون في بعض الأحيان وثيرة إلى حد تستقيم له الأعصاب الثائرة ، وتخر فيه الدماء الفائرة . لئلا الأمة العربية : خذي الأمر في يديك من جديد ، فإني أرى الموقف يستدعي جهود الشعوب نفسها لا جهود الزعماء منفردين .<sup>٢٣</sup> ؛ فخطبي اليوم باللغة الوحيدة التي يفهمونها ، وإلا فسيزهد صوتك الدبلوماسي للناعم صرخة في واد . والأمر إليك ، فانظري ماذا تأمرين !<sup>٢٤</sup> ويحذر من الساسة والحكام العرب : تلك الحفنة من ساسة الجيل الماضي في مصر ، وبعض البلاد العربية . تلك الحفنة الرخوة المسنة الضعيفة المتهاكمة ، المهدودة الأعصاب ، لا تقدر على الكفاح ، ولا تدع الشعوب تكافح ؛ لأن أنانيتي الأثرة تمسكها عن الانسحاب في الميدان وتركه للقادرين .<sup>٢٥</sup> "حفنة من الساسة فحلت بهم عن الجهاد مشقات الجهاد ، فاختاروا لشعوبهم الطريق الأمل ، والخطئة السهلة ، وراحوا يضيعون أوقات الشعوب بالمؤتمرات والمفاوضات والمحادثات ، ودعوا الشعوب للهوى والانتظار في ارتقاب للتناجح من هذه الطرق الهينة المأمونة .<sup>٢٦</sup> تلك الحفنة من ساسة الجيل الماضي هي التي اخترعت كلمات : المفاوضات ، والمحادثات ، والمؤتمرات .. لماذا ؟ لأنها وسيلة سهلة لا تكلف شيئاً ، وتضمن كرسي الحكم والسلطة فترة من الزمان . وكلما همت الشعوب أن تملك طريقها ، وأن تولج المستعمرين بذاتها ، حال هؤلاء بينها وبين المستعمرين ، ووقفوا من دونهم يصارعون الشعوب ، وتصارعهم الشعوب . فإذا أتعبه الصراع مع شعوبهم ،

راحوا يبنون في الأمة روح ثقة بالمستعمرين ، وراحوا يشيعون الآمال الخادعة في هذا الضمير المدخول .<sup>٢٨٩</sup>

ويضع قطب الأمة والشرق كله أمام خوارين : قائماً إن كنت تبغي الخلاص من براثن الوحش الغربي؛ فهناك طريق واحد لا تتشعب فيه المسالك . فهو أقرب طريق ... اعرف نفسك ، وراجع قوك ، واستعد للصراع ، وأبدأ الكفاح ، ولا تستمع إلى صوت خلدع يوسوس لك بالثقة في ضمير الغرب المدخول . ولما إذا كنت تبغي الراحة مع ذلك الجيل المكشود المهدود من الساسة المترفين الناصين ، فأملكك طرق كثيرة ذات شعب وممالك ، وذات متعرجات ودروب . هناك المفاوضات ، والمحادثات ، وجس النبض ، واستطلاع الآراء ، وهناك الدبلوماسية الناعمة الرقيقة ، والكلمات الرقيقة الظرفية ، وهناك الانتظار الذي لا ينتهي ، والاستجداء الذي لا يقني ، وهناك المؤتمرات الحافلة والموائد المسكينة ، وهناك الكتب البيضاء ، والكتب الزرق ، والكتب الخضراء ، وما لا ينتهي من الطرق والمتعرجات والدروب .<sup>٢٩٠</sup>

"إنها ليست معركة واحدة إنما هي معارك شتى كثيرة، وإن ينتصر فيها الشعب إلا إذا انتصر على ضعفه ، وفتصر على شهواته ، وفتصر على نزواته . وإلا إذا عرف الأهداف، وعرف الطريق .. نحن في حاجة إلى زعماء بلا مجد ، وبلا شهرة ، وبلا بريق ، في حاجة إلى جنود مجهولين ، في حاجة إلى فدايتين حقيقيين .. يعملهم شيء واحد أن يقوموا بتربية هذا الشعب وإعداده إعداداً مدناً ثباتاً مكيناً متيناً . وإلى أن يوجد هؤلاء الزعماء، وإلى أن يكثر المتخرجون في محاضن التطهير والتغويم .. إلى أن يوجد هؤلاء هؤلاء ، فنحن لا ندعو إلى الصمت والسكون والانتظار .. كلا إن عجلة الحوادث أسرع من الانتظار؛ فليبيض كل في طريقه . وليتحرك هذا الشعب وليعمل، نعم ليعمل رغم كل الأخطار ... ولكن ليكن هذا الشعب على ثقة أن النصر الحقيقي لن يتم إلا أن يتطهر . وإلا أن تكون له قيادة روحية تحول رفعة إليها، وتسل على تربيته تربية كاملة ، قيادة ذات هدف أبعد من استرضاء الجماهير ، ومن تملق الجماهير، هدف ثابت تتجه إليه في قوة، وفي ثقة، وفي يقين، حتى ولو انصرفت عنها الجماهير، وهذا هو الطريق ."<sup>٢٩١</sup>

لعل أهم ما يميز الرؤى الإسلامية الحديثة لإسرائيل هو الإدراك المبكر للخطر الصهيوني، وللمرسي الحركة اليهودية في فلسطين، وقد تنبّه محمد رشيد رضا مبكراً لهذا الخطر، وسعى جاهداً للتحذير منه، وحث العرب على مقاومته في العهد . كما يمكن الإشارة إلى العديد من أوجه التشابه في الرؤى الفكرية لإسرائيل لدى رشيد رضا، وحسن البنا، ومسيد قطب . فقد قاموا جميعاً بالربط بين فلسطين، ومفهوم الأمة الإسلامية في زمن ازداد فيه نفوذ الدولة القطرية القومية، وتغلغلت فيه الأفكار الليبرالية العلمانية، كما أدرك رضا والبنا وقطب للطبيعة للتوسعية لإسرائيل منذ البداية ، وأن أطماعها لن تتحصر في دخل فلسطين فقط ، وإنما ستمتد إلى خارجها لتشمل سيناء في مصر والأردن والشام، كما أدركوا الطبيعية الفلسطينية لإسرائيل، وأنها لن تستطيع العيش دون الاعتماد على قوى عظمى ، وعلى ربط نفسها بالدول والحضارة الغربية، كما اقترحوا جميعاً اتخاذ الوسائل العملية لمكافحة إسرائيل، سواء على المستوى السياسي، أو المستوى الشعبي، ويمكن تلمس بعض الاختلافات في هذه الرؤى، والتي ارتبطت بالسباق الذي نشط فيه كل من هؤلاء المفكرين؛ فنجد أن رضا قد ركز على التعريف بالصهيونية، والتحذير من تغلغل نفوذها داخل الدولة العثمانية، والخطوات التي تتخذها من أجل تكوين وطن لليهود في فلسطين، اعتماداً على بريطانيا وسياستها لإضعاف العرب . في حين برز الجانب العملي في رؤية حسن البنا الذي ركز على بث الحرص على مستقبل فلسطين، وتكوين التأييد الشعبي لمسألة الفلسطينية ، والدعوة إلى حماية الأراضي الفلسطينية من البيع لليهود، ومحاولة إحباط مساعي الإنجليز لتمكين اليهود من الاستيلاء على فلسطين ، والربط بين الدفاع عن القضية الفلسطينية، والدفاع عن وحدة العرب واستقلالهم، والربط بين أمن فلسطين، والأمن المصري والعربي ، والدعوة إلى الجهاد ووجوبه لاسترداد فلسطين . في حين ركز مسيد قطب على ربط الصراع مع إسرائيل بإطار حضاري عقائدي، رأى فيه أخذ الأمة بزمام أمورها، وعدم اعتمادها على الحكام والساسة المتفاسدين عن الجهاد، وعدم الوثوق بالوعود الغربية والحضارة الغربية؛ حيث إنها في نظره حضارة مفسدة لن تنصف الحق، وأن الطريق الأمثل هو إعداد الأمة إعداداً طويلاً من أجل مجاهدة ومكافحة إسرائيل .

- ١- المنار ، مجلد ٣٣ ، جزء ٤ (يونيو ١٩٣٣) ، ص ٢٧٣.
- ٢- المنار ، مجلد ١٤ ، جزء ١ (٣٠ يناير ١٩١١) ، ص ٨٠ ، والمجلد ١٤ ، جزء ٢ (١ مارس ١٩١١) ، ص ١٥٩.
- ٣- المنار ، مجلد ١٧ ، جزء ٤ (٢٧ مارس ١٩١٤) ، ص ٣٢٠.
- ٤- السيد يوسف ، الإخوان المسلمون : هل هي صحوة إسلامية ؟ الجماعة وحركة التحرر الوطني ، ج ٤ (للقاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٧) ، ص ١٣٤.
- ٥- عبد الفتاح محمد العويس ، تصور الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية (القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٨٩) ، ص ٢١.
- ٦- العويس ، مصدر سابق ، ص ٢٨-٢٩.
- ٧- العويس ، مصدر سابق ، ص ٢١.
- ٨- السيد يوسف ، مصدر سابق ، ص ١٢٥-١٢٦ .
- ٩- حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (للقاهرة ، دار الشهاب ، دت) ، ص ٢٢٨-٢٣٠.
- ١٠- جريدة الإخوان المسلمون (١١ أغسطس ١٩٣٦) ص ١ ، ومجلة الإخوان المسلمون\* (٣ نوفمبر ١٩٤٥) ، ص ٨.
- ١١- مجلة الإخوان المسلمون\* ، ع ٧٦ ، سنة ٣ (٣ نوفمبر ١٩٤٥) ، ص ٣. ورد في السيد يوسف / مصدر سابق ، ص ١٢٧.
- ١٢- العويس ، مصدر سابق ، ص ٤٠-٤١.
- ١٣- العويس ، مصدر سابق ، ص ٣٠.
- ١٤- حسن البنا ، "إسلام وحكمة مشروعية لقتال في الإسلام" في حسن البنا ، السلام في الإسلام وبحوث أخرى (للقاهرة ، دار الفكر الإسلامي ، دت) ، ص ٣٠-٣٣.
- ١٥- النذير (١٨ أكتوبر ١٩٣٨) ، ص ٤.
- ١٦- جريدة الإخوان المسلمون\* عدد ٤٨٥ ، سنة ٢ (١ ديسمبر ١٩٤٧) ، ص ٦ .

١٧- السيد يوسف ، مصدر سابق ، ص ١٧٢.

١٨- سيد قطب ، معركتنا مع اليهود ، ط ١٤ (القاهرة ، دار الشروق ' ٢٠٠١) ص ٢٢-٢٣.

١٩- سيد قطب ، "الضمير الأمريكاني وقضية فلسطين" ، الرسالة ، عدد ٦٩٤ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٦٥.

٢٠- سيد قطب ، "أيها العرب استيقظوا واحذروا" ، الرسالة ، عدد ٦٤٧ ، مجلد ١٣ (١٩٤٥) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، تجميع جمال مدشمش (عمان ، دار الامراء للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ، ص ٣٢.

٢١- سيد قطب ، "الكلمة اليوم للعرب فماذا هم صانعون؟" ، الرسالة ، عدد ٦٧٢ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٥٩.

٢٢- سيد قطب ، مصدر سابق ، ص ٥٩.

٢٣- سيد قطب ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

٢٤- سيد قطب ، مصدر سابق ، ص ٣٤.

٢٥- سيد قطب ، "اللغة الوحيدة التي يفهمها الإنجليز" ، الرسالة ، عدد ٥٦٩ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) في أيها العرب استيقظوا واحذروا مصدر سابق ، ص ٤٨.

٢٦- سيد قطب ، "الضمير الأمريكاني وقضية فلسطين" ، الرسالة ، عدد ٦٩٤ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٦٣.

٢٧- سيد قطب ، "والان أيها العرب أما ترألون تنتظرون؟" ، الرسالة ، عدد ٧١١ ، سنة ١٥ (١٩٤٧) ، ص ١٩٠ في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

٢٨- سيد قطب ، "الضمير الأمريكاني وقضية فلسطين" ، الرسالة ، عدد ٦٩٤ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٦١.

٢٩- سيد قطب ، "الضمير الأمريكاني وقضية فلسطين" ، الرسالة ، عدد ٦٩٤ ، مجلد ١٤ (١٩٤٦) ، في أيها العرب استيقظوا واحذروا ، مصدر سابق ، ص ٦٥.

٣٠- سيد قطب ، "لين الطريق؟" ، الدعوة ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ ، في معركتنا مع اليهود ، ط ١٤ (القاهرة ، دار الشروق ' ٢٠٠١) ص ٥٤-٥٥.



## رؤى الإسلام الحركي

أسماء وهوان \*

حين يتعلق الحديث برؤى الإسلام الحركي في مصر لإسرائيل؛ فإن الأمر يتطلب توضيحاً منهجياً مبدئياً: أن هناك ثمة صعوبة في التمييز بين رؤى فصائل الإسلام الحركي للدولة العبرية، والصراع معها على أساس جغرافي أو وطني؛ حيث تشترك في أغلب الأحوال للفصائل والجماعات المنتمية لتيار بعينه من الحركة الإسلامية في رؤية واحدة، بالرغم من توزيعها بين بلدان عربية وإسلامية مختلفة، ولا يعني هذا عدم تأثير تلك الفصائل والجماعات بالسيقات والظروف المحلية التي تعيش بدخلها؛ فهي تتأثر بها بدون شك في رؤيتها لكثير من القضايا، إلا أن الطبيعة الخاصة للدولة العبرية، والصراع معها، وتجاوزها الحدود الجغرافية والوطنية المعروفة، قد قللا كثيراً من تأثير تلك السياقات على رؤية هذه الجماعات والفصائل لإسرائيل والصراع معها؛ من هنا؛ فعلى الرغم من أن معظم ما سنكتفي به لسطور القلعة سيكون منطلقاً من الحالة المصرية، وقلماً على خبرتها الخاصة؛ فهو يصلح أيضاً للتطبيق على قوى أخرى إسلامية في بلدان أخرى عربية وغير عربية، وإن كان الأمر يحتاج عندئذ إلى قدر كبير من الحرس والدقة، خشية الوقوع في تعميمات سهلة قد يكون بعضها خاطئاً.

وفقاً لما سبق، فإن تخصص الكيفية التي تنظر بها جماعات الإسلام الحركي في مصر إلى الدولة العبرية والصراع معها، يشير إلى تسلمها بمجموعة من الخصائص البنائية والمضمونية التي يمكن عرضها باختصار على النحو التالي:-

### أولاً: الخصائص البنائية

نقصد بالخصائص البنائية هنا الأسس والقواعد والمحددات، التي تقوم عليها وضمنها رؤى قوى الإسلام الحركي للدولة العبرية والصراع معها، والتي تتحكم في صياغة مضمون هذه الرؤى تجاه القضايا الفرعية التي تضمها الرؤية العامة.

---

\* رئيس وحدة النظم العيسوية، مركز الدراسات العيسوية والاستراتيجية بجريدة الأهرام

ويأتي في مقدمة الخصائص البنائية؛ السند الفكري والتاريخي الذي تقوم عليه رؤية قوى الإسلام الحركي للدولة العبرية والصراع معها؛ حيث يبدو واضحاً أن تلك القوى تستند بصفة عامة إلى أساس ديني إسلامي، مختلط بلمس آخر قومي - وطني؛ فمن حيث الأساس الديني الإسلامي، فهو يعتمد بصفة رئيسية على ما أتى في سور القرآن الكريم والمسيرة النبوية من قصص ومواقف خاصة باليهود، بعد تحريفهم رسالة نبيهم موسى عليه السلام - حسب الرؤية الإسلامية - تجاه الأنبياء والرسل عامة، وليس فقط تجاه رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام والتي قسمت بالعداء لهم ولرسالتهم والسعي إلى إيذائهم وإيقاف سعيهم لنشر ما أتوا به من وحي. وتحتل قصص ومواقف اليهود في القرآن والسنة العداية والصراعية مع رسالة الإسلام في مرحلتها الأولى - وبخاصة في المدينة المنورة - موقعاً خاصاً في صياغة رؤية قوى الإسلام الحركي للدولة اليهودية المعاصرة والصراع معها؛ حيث يتم في معظم الأحيان استدعاؤها وقياس المواقف الإسرائيلية والصهيونية المعاصرة عليها. وفي نفس السياق، فإن قصص اليهود ومواقفهم تجاه الإسلام والمسلمين خلال الدول الإسلامية في مختلف مراحلها منذ خلافة أبي بكر الصديق، وحتى انهيار الدولة العثمانية عام ١٩٢٤ لم يحتل موقعاً مهماً في القاعدة الفكرية والتاريخية التي استندت إليها رؤية الإسلام الحركي للدولة العبرية، والصراع معها في العصر الحالي.

ويمثل الأساس القومي - الوطني المكون الثاني وبمناسبة أقل بالطبع في القاعدة الفكرية والتاريخية لتلك الرؤية. فمن الملاحظ أن قطاعاً مهماً من قوى الإسلام الحركي تمثله الجماعات السياسية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، تقوم رؤيته لإسرائيل والصراع معها ضمن التصور القومي - الوطني الذي يرى فيها كياناً استيطانياً مزروعاً في أرض شُعب آخر قُطع منها بالقوة، وبدعم قوى استعمارية كبرى، وبالتالي فالصراع معها هو في جزء كبير منه صراع قومي - وطني تحرري لاستعادة الحقوق القسرية، وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وبينما كان هذا الأساس القومي - الوطني مترجع لدي الجماعات الدينية الإسلامية - سواء كانت عنيفة أو سلمية - لصالح الأساس الديني الإسلامي في النظر لإسرائيل والصراع معها؛ فمن الملاحظ أن تحول الأغلبية الساحقة من تلك الجماعات إلى جماعات سياسية - اجتماعية ذات برنامج إسلامي في السنوات الأخيرة، قد ترافق مع تزايد وضوح ذلك المكون القومي - الوطني في صياغة مفردات رؤاها للدولة العبرية

والصراع معها، ومما تلفت النظر، أو ربما يفسر تأثير ذلك المكون القومي - الوطني على رؤى الإسلام الحركي، هو التسلبه الواضح بين تلك الرؤى ورؤى التيار القومي عموماً فيما يخص طبيعة الصراع الذي هو صراع وجود لدى الفريقين، وما يتعلق بحله النهائي، والذي هو عودة فلسطين كاملة، وإلغاء الطابع اليهودي للدولة العبرية لدى كليهما، وما يرتبط بإدارته التي يرفض للطرفين بصفة عامة أن يكون التفاوض هو محور التعامل معها، مفضلين مختلف مستويات وألوان للقوة الشاملة.

ونمثل مصادر معرفة إسرائيل الخاصة البنائية الثانية لرؤى الإسلام الحركي في مصر لها وللصراع معها، وهنا يبدو بوضوح أن هناك مصادر عامة ومشتركة بين مختلف قوى الإسلام الحركي، وكذلك غيرها من التيارات السياسية والفكرية المصرية الأخرى، وهي في أغليبتها الساحقة غير مباشرة، ولا ترتبط بالاحتكاك المباشر بتلك الدولة هنا أو هناك. إلا أن قطاعاً مهماً من الإسلام الحركي، وهو الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمون، يتميز في مصادره بوجود بعض خبرات الاحتكاك المباشر في الصراع مع تلك الدولة أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨، أو من خلال الاحتكاك غير المباشر عبر الصراع الذي تخوضه معها منذ سنوات حركة للمقاومة الإسلامية (حماس)، والتي تعد جزءاً من الحركة العالمية للإخوان.

وعلى الرغم من وجود بعض الفصائل الفلسطينية الإسلامية للمقاومة لإسرائيل، التي تقترب بعض أفكارها من بعض قوى الإسلام الحركي المصرية الأحدث نشأة، والأكثر شبكياً وتشدداً، ووجود بعض العلاقات غير الكثيفة فيما بينها، فإن ذلك لم يتطور إلى حد اعتباره مصدراً مباشراً لمعرفة عن تلك الدولة، كما هو الحال بالنسبة للإخوان المسلمين.

وتحليلاً تلك الملاحظة مباشرة إلى الخاصية البنائية الثالثة - والتي تتعلق بالدور المحوري الذي لعبته حركات وجماعات المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان خلال السنوات العشر الأخيرة - على الأقل - في صياغة رؤى قوى الإسلام الحركي في مصر تجاه الدولة العبرية والصراع معها. فمن المعروف تاريخياً أن تلك القوى لم يتح لها التفاعل المباشر مع هذه الدولة، فيما عدا خبرة الإخوان المسلمين السابق الإشارة إليها؛ الأمر الذي حصر رؤيتها في التصورات العامة لإسرائيل وطبيعتها، وما يجب الوصول إليه في الصراع معها، دون أن يشمل ذلك تصورات محددة وعملية للإدارة اليومية

لهذا الصراع. وقد كانت خبرات المفومة التي خاضتها حركتا حماس والجهاد الفلمسطينيّين وحرب الله اللبناني، والتي تصاعدت خلال العقد الأخير بمثابة مصدر شديد الأهمية لمد قوى الإسلام الحركي المصري بمثل تلك التصورات المحددة والعملية، بالرغم من أنها ظلت ضمن رواها النظرية للدولة العبرية والصراع معها، ولم تتحول بالطبع - حتى الآن - إلى سلوك عملي تطبيقي لأسباب لا تخفى على أحد.

وتستلحق الخاصية البنائية الرابعة بمدى تأثير الانقسامات بدخل معسكر الإسلام الحركي، وتوزع جماعته وفصلته بين فئات ومواقف دينية وفكرية وسياسية متنوعة، على رواها للدولة العبرية والصراع معها. فمن نافلة القول للتأكيد على تنوع وتعدد القوى بدخل هذا المعسكر وخلافاتها - الحادة والجزرية أحياناً - حول عديد من المواقف والقضايا، إلا أن هذا لا يبدو أنه قد انعكس بنفس الطريقة على رواها لإسرائيل والصراع معها؛ حيث تكاد تتفق إزاتهما معظم للرؤى، مع اختلافات في شأن بعض القضايا الفرعية، ويبدو هنا أن تأثير الخبرات المختلفة لتلك القوى في التفاعل مع الدولة العبرية والتعرف عليها لم يكن كبيراً على رواها لها؛ حيث ظلت بالرغم من ذلك متفقة حول معظم القضايا المتعلقة بها وبالصراع معها، وربما تكون طبيعة الأسس الديني الإسلامي المختلط بالأساس القومي - الوطني لتشكيل تلك الرؤى والسابق توضيحه، والذي تشترك فيه إلى حد بعيد مختلف قوى الإسلام الحركي، قد لعب دوراً محورياً في تشابه رواها لإسرائيل والصراع معها، بالرغم من اختلافها في قضايا أخرى معظمها دخلي.

لما الخاصية البنائية الخامسة والأخيرة؛ فهي تتعلق بمكونات ومستويات رؤية إسرائيل من جانب قوى وجماعات الإسلام الحركي؛ حيث لا تتضمن تلك الرؤية لديها - ولدى غيرها من مختلف القوى السياسية والفكرية في العالمين العربي والإسلامي - مكوناً واحداً يتعلق بطبيعة هذه الدولة، بل تمتد عادة لتشمل مكونات أخرى من قبيل طبيعة الصراع الدائر معها وأطرافه والطل المطروح له، وطرق إدراكه، والوسائل التي يمكن أو يجب استخدامها فيها. ويعود ذلك لتعدد لمستويات وقضايا رؤية للدولة العبرية والصراع معها إلى طبيعتها كظاهرة تاريخية سياسية واقعية، فرضت نفسها على الواقع العربي والإسلامي والمصري بطبيعة الحال منذ خمسين عاماً على الأقل، ظلت خلالها مركز الاهتمام الشعبي والميلسي والرسمي، دون لقطاع تقريباً. من هنا فتلك القضية - أي إسرائيل والصراع معها

- ليست محض قضية فكرية أو فقهية ذات طابع نظري، وتوقف النظر إليها عند مستوى واحد، أو قضية فرعية بعينها، فهي قضية ذات طابع عملي ملح على قوى الإسلام السياسي، مسئلتها في ذلك مثل القوى الأخرى، عليها أن تتجاوز رواها لهذه التعريفات الأولية للعلمة، إلى التفاصيل الكثيرة التي تشكل طريقة النظر إليها، والتعاطي معها بصورة يومية.

### ثانياً: الخصائص المضمونية

نطلقاً من الخاصية البنائية الخامسة والأخيرة لرؤى قوى الإسلام الحركي للدولة اليهودية والصراع معها، يمكن التحول مباشرة لعرض مختصر لمضمون تلك الرؤى عبر مختلف مستوياتها وقضاياها الفرعية. ويتعلق المستوى الأول بطبيعة الدولة العبرية التي تظهر لدى قوى الإسلام الحركي ككيان مصطنع غير طبيعي، يتسم بالعدوانية والتوسع والعنصرية، والعداء التام للإسلام والعروبة معاً. ولا يبدو هناك ضمن تلك الرؤى وجود نماذج تستحق التوقف عندها بدخل تلك الدولة والمجتمع الذي نضمه ما بين مدارس فكرية أو سياسية؛ فلا كيان كله يتسم بالصفات والخصائص السابقة بدون استثناء، وفي حين تشير بعض الكتابات التي تعبر عن جماعات الإسلام الحركي إلى الطبيعة الصهيونية للدولة العبرية، فإن غالبيتها العظمى تنظر إليها باعتبارها "الدولة اليهودية"، وهو للمفارقة نفس التعريف الذي استخدمه هيرتزل مؤسس للحركة الصهيونية لوصفها في كتابه الذي يحمل نفس الاسم. كذلك فذلك الرؤى تنظر لهذه الدولة باعتبارها كياناً مؤقتاً، ليست لديه أي عناصر للبقاء والاستمرار في قلب العالم العربي والإسلامي، مثلها في ذلك مثل الدول والإمارات الصليبية التي قامت في فلسطين قبل نحو تسعة قرون.

لما عن الحل النهائي للصراع مع الدولة العبرية؛ فهو يستند عند كل قوى الإسلام الحركي على تلك الخاصية الأخيرة؛ أي أنها كيان مؤقت؛ حيث يمثل تحرير كل الأراضي الفلسطينية "من النهر إلى البحر" الهدف الأقصى لمعظمها، بينما يمثل إزالة للطابع اليهودي والصهيوني وإعادة للطابع العربي - الإسلامي لها هدفاً أقصى للبعض الآخر من تلك القوى.

وبينما تطرح بعض تلك القوى أحياناً تصورات تتعلق بحلول مرحلية تعليقاً على مسارات التسقوض وأحداث الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الجارية؛ فهي سرعان ما تستترك ذلك بطرح الحلول السابقة باعتبار أنها الحلول النهائية التي لا مهرب منها في نهاية

المطاف لحل الصراع حلاً جذرياً ودقماً. وبصورة معاكسة؛ فالغالبية الساحقة من قوى الإسلام الحركي في مصر ترفض وتتخذ انطلاقاً من ذلك كافة التصورات والرؤى الأخرى التي تقترح حلولاً لهذا الصراع، غير قائمة على تحرير كل الأراضي الفلسطينية، وإزالة الطابع لليهودي - الصهيوني للدولة العبرية، وإعادة للطابع العربي - الإسلامي إليها.

وبحسبنا ذلك إلى الخاصية المضمونية الثالثة، والتي تتعلق بطبيعة الصراع مع الدولة العبرية، والمدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه، حتى التوصل للحل الذي يرد في رؤى قوى الإسلام الحركي. ويظهر ذلك الصراع بعدة أوجه في تلك الرؤى، أولها وجه ديني بين اليهود والمسلمين كما لو كان امتداداً لمواقف اليهود العدوانية من مختلف الأجيال، وبخاصة خاتمهم وما تعرضت له رسالته الإسلامية منهم، إبان دعوته إليها وتأسيس دولتها الأولى. كذلك يبدو ذلك الصراع صراعاً صفرياً، غير قابل لأي حلول وسط يمكن أن يسفر عنها أي توازن أو تفاوض؛ فهو صراع على الوجود ذو طابع تاريخي ممتد قديماً ومستقبلاً، وليس حول أراض تم احتلالها أو حدود اعتدي عليها من دولة مجاورة ذات خصائص طبيعية، وينعكس ذلك التصور على رؤية المدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه الصراع مع الدولة العبرية؛ حيث يبدو ممتداً غير محدد الوقت، بما ينسجم مع طبيعته كصراع تاريخي، ممتد متعدد الجوانب والأبعاد الدينية والمادية والثقافية وغيرها، ومع صفريته التي تجعل من حصمه نهائياً لصالح الطرف العربي - الإسلامي لمرأ يحتاج إلى سنوات طويلة يصعب تقديرها.

وتتمثل الخاصية المضمونية الأخيرة في الطرق والوسائل التي تتصورها قوى الإسلام الحركي لإدارة الصراع مع الدولة العبرية والتوصل لأهدافها منه، وفي هذا الإطار تبدو مقولة "الجهاد" هي الأكثر تكراراً وتردداً في رؤى تلك القوى باعتباره الوسيلة المركزية لإدارة الصراع بنجاح؛ حيث يظهر الجهاد فيها سواء مرحلة أو ضمناً باعتباره استخداماً ملائماً مشروعا للقوة. وعلى الرغم من وضوح ذلك المعنى في معظم رؤى قوى الإسلام الحركي في مصر، فإن ترجمته إلى معان أكثر تحديداً وتفصيلاً تظل غائمة، ولا يبدو واضحاً تحييز تلك القوى للمقاومة الشعبية المسلحة، أم للمقاومة المنظمة، أم للحروب النظامية التقليدية، أم لكل ذلك أو بعضه معاً.

١. مراجعة مراجعة\*

لقد فضلت في متابعتي، لموقف اليسار الماركسي من القضية الفلسطينية فيما قبل كامب دافيد، وما بعدها، أن أتكلم في اتجاهات، وليس عن موقف كل حزب أو كل تيار على حدى، وذلك لسببين أولهما- أن تأثير اليسار الماركسي في المساحة الثقافية كبير، أو أكثر تأثيراً منه في الواقع الاجتماعي/ السياسي؛ وذلك لأسباب متعددة أهمها: أن اليسار الماركسي محروم من تكوين حزبه السياسي، منذ أن حل سعد زغلول، الحزب الشيوعي المصري الأول عام ١٩٢٤م.

وثاني هذه الأسباب- أن هناك شخصيات هامة لها تأثير في تشكيل مواقف اليسار، قد تعبر عن اتجاه أو تيار، ولكنها غير منتمة رسمياً لحزب من الأحزاب.

والغريب أنه منذ الأربعينيات، ويسيطر على اليسار الماركسي اتجاهان فكريان، نجدهما بتجليات في المواقف المختلفة للأحزاب والتيارات الرئيسية، المعبرة عن اليسار الماركسي، من الأربعينيات وإلى اليوم، وإن كانت توجد بالطبع بعض الفروق والاختلافات الثانوية بين الأحزاب دخل الاتجاه الواحد.

فما أشير إليه في هذه الورقة بالاتجاه الأول، هو الاتجاه الذي يتسم بمواقف أكثر راديكالية، كما أنه يميل إلى الاهتمام بالقضايا النظرية عن الممارسة العملية، ويمثل هذا الاتجاه في الفترة من الأربعينيات حتى اتحاد التنظيمات الشيوعية في منتصف الخمسينيات، طبقة العمال والفلاحين، والحزب الشيوعي المصري، أما المرحلة التي اصطلح على تسميتها بالحلقة الثالثة في الحركة الشيوعية المصرية، والتي تبدأ من السبعينيات من القرن الماضي إلى اليوم، وهي الحركة التي جاءت بعد حل الأحزاب الشيوعية لنفسها عام ١٩٦٥، فأمام الأحزاب التي تمثل هذا الاتجاه كان حزب العمال الشيوعي، وحزب الشعب (الذي انشق على الحزب الشيوعي المصري).

أما الاتجاه الثاوي، وهو على العكس من الاتجاه الأول؛ حيث ينصب اهتمامه الأساسي بالممارسة العملية في الواقع السياسي، ولا يولي القضايا النظرية اهتماماً كبيراً؛ مما يتسق مع مواقفه التي تتسم بمراعاة تعقيدات الواقع الاجتماعي/ السياسي؛ مما جعله يهتم في كثير من الأحيان من قبل الأحزاب الماركسية للرايكية بالمهانة، والبرجماتية.

ويمثل هذا الاتجاه (بشكل أساسي منذ الأربعينيات) فترة لتحاد الأحزاب الشيوعية في الخمسينيات "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حدثو)، ثم في الحقبة لثلاثة يمثلها الحزب الشيوعي المصري، الذي تكون عام ١٩٧٥، والذي تسيطر على قيادته بشكل أساسي قيادات "حدثو" التاريخية.

السؤال الأول: كيف أدرك اليسار الماركسي، الكيان الصهيوني، كمصدر للتهديد، قبل كامب دافيد، وما بعدها؟

تتفق كل الفصائل والتيارات الماركسية، منذ النشأة وإلى اليوم، على أن الكيان الصهيوني (إسرائيل) هو صنعة الاستعمار، والإمبريالية العالمية وأنه كاستعمار استيطاني، إحلالي له مصادره الديناميكية الخاصة، والمستقلة نسبياً عن الإمبريالية، وإن كان جزءاً لا يتجزء منها، وفي نفس الوقت، يحذر اليسار من المخاطر التي يثيرها التشخيص الديني للصراع.

ولقد ارتكز هذا التشخيص على تحليل اليسار الماركسي، لنشأة الكيان الصهيوني ولطبيعته العنصرية؛ فهناك حقيقة أساسية لابد من البدء منها، وهي أن بريطانيا أدركت باكراً، أن إقامة دولة يهودية في هذه المنطقة سيؤمن مصالحها، وأيضاً سيضمن لها السيطرة على الطرق الحيوية إلى الهند، وسيحول دون تبلور المشاعر، والتطلعات القومية في المنطقة العربية، فكان وعد بلفور في نوفمبر ١٩١٧، الذي أعلن فيه " أن الحكومة البريطانية، تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"، ومنذ ذلك التاريخ بدأت بريطانيا، في تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، ثم جاء الانتداب البريطاني لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، ليمرغ من ثيار الهجرة.



وبعد الحرب العالمية الثانية، انتقلت مسئولية قيادة معسكر الإمبريالية، إلى الولايات المتحدة، وظهرت أسباب إضافية كالنقط ضاعفت من خطورة المنطقة، وموقعها الاستراتيجي على جنوب الاتحاد السوفيتي.

ولقد أدركت إسرائيل تمامًا، منذ نشأتها عام ١٩٤٨، أن مصيرها منوط في كل لحظة بتمسكها بالتحالف العضوي مع الإمبريالية، طمأ بأن هذا التحالف ليس تحالفًا دفاعيًا، بمعنى أنه وسيلة لفرض قبولها من قبل الجيران العرب، بل هو تحالف عدواني قائم على وضع إسرائيل تحت تصرف الغرب؛ فهي الذراع المسلح له، وهي قلعة حراسة لمصالحه في المنطقة.

وهكذا عبأت إسرائيل قواها عام ١٩٦٧، وفي واشنطن عام ١٩٦٥ للتخلص من عبد الناصر، وهكذا اجتاحت إسرائيل لبنان، وضربت بيروت عام ١٩٨٢ تنفيذًا لخطة أمريكية.

لكل ذلك أدرك اليسار الماركسي الصراع العربي/الإسرائيلي، كصراع بين حركة التحرر الوطني العربية، والإمبريالية العالمية بشكل علم، والإمبريالية الإقليمية مجسدة في إسرائيل بشكل خاص بشكل خاص، ولكن كان هناك تفاوت، واضح في تقدير اليسار لاستقلالية إسرائيل الذاتية، ومصادر ديناميكيته الخاصة والمستقلة نسبيًا عن الإمبريالية فانقسموا تبعًا لذلك إلى اتجاهين؛ فريق يرى في إسرائيل مجرد أداة من أدوات الإمبريالية للسيطرة على المنطقة، مع وجود قدر ضئيل من الاستقلالية، ووفقًا لهذا التصور، يحذر هذا الفريق من خطر تضخم الاستقلالية النسبية لإسرائيل؛ حيث يندفع البعض إلى اعتبارها حاكمة الولايات المتحدة، وهذه المبالغة في تقدير استقلالية الكيان الصهيوني، تؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة، تعطي للرجعية العربية شهادة برامة من التحالف الموضوعي مع العدو الصهيوني، كما تسمح بنشر نظرية تدعي إمكانية عزل إسرائيل عن حامليها الغربي.

لما الفريق الثاني؛ فيري في إسرائيل، كيانًا مجتمعيًا، مستقرًا قبلورت فيه سمات خاصة، أصبح بمقتضاها مجتمعًا طبيعيًا، تتوحد فيه فرصة تنامي التناقضات الاجتماعية، وتعبيراتها السياسية، ويترتب على رؤية كل فريق لمدى استقلالية الكيان الصهيوني، تحليله لطبيعة هذا الكيان.

فالاتجاه الأول- بحل طيعة " الكيان الصهيوني " بأنه كيان عنصري، تغلب عليه النزعة العنصرية، ويمثل إمبريالية إقليمية، مرتبطة بشكل عضوي، بالإمبريالية العالمية، تتوحد فيه كل القوى الطبقية، والسياسية على قاعدة المصلحة المشتركة في السيطرة على مقدرات البلاد العربية ولا يراهن هذا الاتجاه على القوى التقدمية، داخل إسرائيل.

والاتجاه الثاني- الذي قال بوجود مجتمع طبقي في إسرائيل، يؤكد أهمية التحالف مع القوى الاجتماعية، السياسية التقدمية فيه؛ إذ تتخذ الطبقات الاجتماعية، في إسرائيل مواقع تختلف حسب علاقتها بالإمبريالية الأمريكية؛ فهناك للطبقات الحاكمة في إسرائيل ذات الارتباط العضوي بالمصالح الاستعمارية، والتي تتصالح مع النظام المصري على أرضية التحالف مع الإمبريالية، بينما يقابل نصالح الطبقات الحاكمة في كل من مصر وإسرائيل، إمكانية تصالح بين الشعوب، ويشير هذا الاتجاه دائماً إلى أهمية الكفاح المشترك للشعوب، في المنطقة بما فيها تتيب إسرائيل لتصفية الهيمنة الأمريكية، والكيان الصهيوني، كذلك أجمع اليسار الماركسي ، على وجود علاقة ارتباط بين الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية، وتعميق عملية إنجاز التنمية في العالم العربي، ولكن ذلك الاتفاق، لم يمنع من وجود اختلاف، حول حجم ودرجة تأثير الوجود الإسرائيلي على عملية التنمية في المنطقة العربية بشكل عام، أو مصر بشكل خاص.

فالاتجاه الذي يعتبر إسرائيل أداة للإمبريالية في المنطقة، يرى أن أي تنمية مقضى عليها بالفشل، طالما أن إسرائيل تجهض محاولات التقدم الاقتصادي والتنمية في مصر، عبر الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضع العراقيل أمام كل تنمية ممكنة؛ حيث تدرك إسرائيل، وحلفاؤها جيداً: أن من شأن أي خطوات اقتصادية متقدمة أن تختصر المسافة لتحرير فلسطين، وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه أن أي تنمية في ظل التهديد الصهيوني، ستكون تنمية مشوهة.

أما الاتجاه الثاني- الذي يؤكد على الكفاح المشترك للشعوب، فيعطي لعملية التنمية أو التحرر من الاستغلال الداخلي لأهمية على حل الصراع الوطني؛ إذ يربط هذا الاتجاه بين النهب الداخلي، الذي تقوم به البورجوازية الطبقية، وبين النفوذ الأمريكي في مصر والمنطقة العربية، والذي هو جذر المشكلة من وجهة نظر هذا الاتجاه، إن فلان من تقليص الدور الأمريكي، إذا كان من الصعب استبعاده كلياً، وذلك عن طريق التوقف عن

الاقتراض من الأمريكان والاستعاضة عنه بالإدارة الرشيدة، للإمكانات والموارد الداخلية لمصر والعالم العربي، ثم يدور الصراع مع إسرائيل بشكل أفضل وبممكنات أقوى، وبمعوقات أقل - فلا جدوى في نظر هذا الاتجاه من أن تخوض معركة، بنخب عاجزة فمنذ عام ١٩٤٨ وهذه النخب تخوض المعارك نبيلة عن جماهيرها، وتتعرض لأنها ببساطة غير مؤهلة لأن تنتصر، ولا حتى راغبة في أن تخوض معركة على غير هوى اليد الأمريكي.

بناءً على كل ذلك أجمع اليسار الماركسي على حتمية الصراع مع إسرائيل، وإن اختلفت بعض الاتجاهات الماركسية حول حدود الصراع وشكل الحل.

فالاتجاه الأول- يري ضرورة تصفية " الكيان الصهيوني " كهدف نهائي، وإن كان هذا لا يعني إبادة الجنس اليهودي، بل تصفية الطابع العنصري الاستيطاني للصهيوني عن طريق إقامة " الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية"، والتي يتعايش فيها اليهود والعرب في مساواة تامة، ويرفض هذا الاتجاه القبول بحل وسط نهائي، وينفي إمكانية التعايش مع الكيان الصهيوني بفلسفته للتوسعية وللتحامها مع الاستراتيجية الإمبريالية، ويقبل البعض من هذا الاتجاه، بدولة فلسطينية في الضفة ولقطاع كخطوة مرحلية، يجب أن يتبعها مواصلة النضال من أجل تحقيق الهدف النهائي، وهو قيام " الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية".

أما الاتجاه الثاني- الذي ينظر إلى المجتمع الإسرائيلي على أنه مجتمع مستقر استكمل وجوده الطبقي، فقد كان من المنطقي أن يطرح إمكانية التعايش مع هذا الكيان، على أساس قيام دولتين، إحداهما عربية، والأخرى إسرائيلية، على أمل تطور تناقضات المجتمع الإسرائيلي الداخلية بشكل يسمح بنزع الصفة العدوانية للتوسعية عنه، أو حينما تكتمل مقومات قيام دولة عربية اشتراكية.

السؤال الثاني: ما هو موقف اليسار الماركسي من تحول الصراع العربي/ الإسرائيلي من المواجهة العسكرية إلى الحل السياسي؟ وما هي أسباب هذا التحول من وجهة نظره؟

تحدد موقف اليسار الماركسي، من تحول الصراع العربي/ الإسرائيلي من المواجهة العسكرية إلى الحل السلمي، على مستوى أولى، من خلال موقفه المبني من قضية التحرر الوطني سياسيًا، وقضية التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي

اقتصاديًا، وعلى مستوى ثان من خلال تقييمه للتحولات التي حدثت، بداية من منتصف الستينيات من القرن الماضي، في تركيبة البرجوازية الوطنية التي كانت في قصة السلطة، وبالتالي في توجهاتها.

فعلى المستوى الأول، رأي اليسار بكل فصائله، وقياداته، أن التحالف الحاكم - في السبعينيات من القرن الماضي - تبني سياسة جديدة لحل القضية الوطنية (احتلال سيناء)، من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، كنتيجة طبيعية لاختياراته الاجتماعية وسياساته الاقتصادية المتمثلة في "الانفتاح"؛ وهو ما كان يتعارض تمامًا مع التوجهات السياسية، والاقتصادية، التي كانت قائمة في الفترة الناصرية.

ولقد أثمر اللجوء للولايات المتحدة، سياسة الخطوة خطوة، ومحطات الإنذار المبكر، والفصل بين القوات، والإسراع بتعمير القناة فور انتهاء حرب أكتوبر، وقبل انسحاب إسرائيل في نفس الوقت التي كانت أمريكا تتجج إسرائيل بالسلح، وتدعم نفوذ لتنظيم الرجعية في المنطقة، للتأثير على الصراع العربي/ الإسرائيلي، وجره بعيدًا عن طبيعته الحقيقية كحركة تحرر وطني معادية للاستعمار والصهيونية.

لدت هذه الخطوات، من وجهة نظر اليسار الماركسي إلى خاتمتها المنطقية فكانت اتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، التي كانت تعني في الواقع تسوية جزئية للصراع العربي / الإسرائيلي، وصلحًا منفردًا بين الحكومة المصرية وإسرائيل، تضمن لتخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء، منزوعة السلاح منقوصة السيادة وقامت أمريكا بدور الشريك الكامل؛ فأصبح لها وجود عسكري دائم في مصر من خلال القوات متعددة الجنسية في سيناء، وجمعت مصر وإسرائيل في تحالف استراتيجي دفاعًا عن المصالح الأمريكية في الوطن العربي، وأصبحت مصر في عداد البلدان التابعة للهيمنة الأمريكية، وبذلك تحولت مصر للدولة المستقلة، التي تقود سياسة تحررية على امتداد العالم الثالث، والوطن العربي إلى جزء من المخطط الإمبريالي، تنفذ دورها كشريك في التحالف الثلاثي الجديد مع أمريكا وإسرائيل.

ولقد اتفق اليسار الماركسي، في تحليله لنتائج هذه التطورات الحادثة على الساحة المصرية والعربية، فمن هذه النتائج، تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها السياسي والاقتصادي على الوطن العربي ، ومضاعفة وجودها العسكري سواء من خلال القواعد

العسكرية في ميناء، ومنطقة الخليج، أو التسهيلات العسكرية في مصر، والصومال وعمان،  
أو من خلال الأساطيل البحرية في منطقة المحيط الهندي والخليج والبحر الأحمر والأبيض  
المتوسط.

كذلك من أخطر هذه النتائج، أن الوجود الصهيوني في المنطقة، لم يعد قائماً بالغزو  
المسلح، والاستيطاني العنصري الاستعماري في فلسطين فحسب، وإنما أصبح هذا الوجود  
قائماً في مصر باتفاقيات ومعاهدات غير متكافئة، وممكن الخطر هنا أن مصر هي الحلقة  
الرئيسية في الكيان العربي، والسيطرة عليها تعني فتح الباب أمام السيطرة على الوطن  
العربي بأكمله، يضاف إلى هذا أن مصر بمعاهدة الصلح قد عزلت عربياً وخرجت من  
ساحة المواجهة، وبالتالي تضاعف للخطر الصهيوني بما لا يقاس مع أي مرحلة سابقة على  
الوطن العربي، ولتخلت علاقات القوى في المنطقة لصالح الخطر العربي المحتمل، فكان  
تدمير المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان، والغارة الجوية على مقر منظمة التحرير  
الفلسطينية في تونس، وقمع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

لما على المستوى الثاني، فقد ارتكز تحليل اليسار الماركسي، للتحول الذي طرأ  
على تركيبة البرجوازية الوطنية إلى أن للنخبة (البيروقراطية، والتكنوقراطية، والضباط)  
التي استتادت من السياسات الحكومية في الفترة الناصرية، بدأت منذ السبعينيات من القرن  
الماضي، تدخل في ارتباط عضوي مع طبقة رجال الأعمال (في مجال البناء، والتجارة،  
والسياحة، والخدمات، فضلاً عن الزراعة)، فيتحول الاتجاه للعلم في السياسة الاقتصادية،  
إلى التوجه للرأسمالي، ولترتبطت مصالح هذه النخبة بالرأسمال الاحتكاري وأصبحت تابعة  
له، تقوم بدور الوسيط لإعادة إجماع مصر في السوق الرأسمالي العالمي، وقد تخلت عن  
السعي لتحقيق الاستقلال الوطني، ووقفت هذه البرجوازية التابعة ذات الطابع الطفيلي، في  
نهاية المطاف، في صف إسرائيل والإمبريالية، غير أن ضغط الشعور القومي العربي، منع  
تلك القوى (الرجعية) من الكشف عن مواقفها الحقيقية دفعة واحدة، ولكن هذه المواقف تظهر  
سافرة بين وقت وآخر، خاصة في فترات تراجيع حركة التحرر العربية، وقد تجلت بعد  
حرب ١٩٧٣ بالمرآة على الطول الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي، التي بدأت  
بكامب دافيد، ومؤتمر مدريد، وأسلو، واتفاق غزة - أريحا، وهي كلها اتفاقات تؤدي إلى  
مزيد من التنازلات في الصف العربي، ومزيد من المكاسب للجانب الإسرائيلي.

ولكن رغم اتفاق كل التيارات الماركسية، على أن وجود ممثلين للبرجوازية التابعة للطغلبية، في التحالف الحاكم، هو الذي أدى إلى هذه التحولات، نحو التبعية للرأسمالية الاحتكارية العالمي، والذي نتج عنها على المستوى الاقتصادي التحول نحو سياسة " الانفتاح " وعلى المستوى السياسي، بالمهادنة مع إسرائيل، والتي تجسدت في اتفاقيات كامب دافيد، وما تلاها: إلا أنه كان هناك لاختلاف حول الموقف من البرجوازية الوطنية، حيث يري الاتجاه الأكثر راديكالية في موقفه، أن البرجوازية الوطنية المصرية، كفت عن أن تكون وطنية، وأن دورها انتهى في مسيرة للنضال الوطني، ضد الإمبريالية العالمية، ورببتها إسرائيل، وأن القوى الهيمنة على الصراع هي ذاتها القوى المكونة لحركة للتحرر الوطني العربية، وهي قوى العمال، والفلاحين، والمتقنين، وفئات البرجوازية للصغيرة.

أما الاتجاه الثاني- فيري أن هناك عناصر رأسمالية تربط مصالحها باستقلال السوق الوطني، وهذه العناصر تشكل طبقة البرجوازية الوطنية، التي لازلت مؤهلة لأن تلعب دوراً مؤثراً في جانب القوى الوطنية والديمقراطية، ويري هذا الاتجاه أن قوى الجبهة الوطنية، المنوط بها للنضال ضد مصالح البرجوازية الطغلبية، وضد مصالح رأس المال الأجنبي، والدول الإمبريالية، تضم للطبقة العاملة، وفقراء ومتوسطي الفلاحين، وأقساماً واسعة من الفئات الوسطى، وعناصر الرأسمالية المنتجة.

السؤال الثالث: ما هي الموضوعات التي يجب تناولها بالدراسة في المجتمع

الإسرائيلي؟

لتصور أن هذه بعض الموضوعات الجديرة:

- دراسة طبيعية للدولة في إسرائيل.
- الدراسة الاجتماعية للتركيبة العرقية، والطائفية داخل إسرائيل.
- دراسة طبيعة عسكرة المجتمع الإسرائيلي، وهل يتعلق الأمر بدولة لها جيش؟ أما جيش له دولة؟
- الوزن الفعلي لإسرائيل في سياسة بلدان الغرب الرأسمالي من خلال دراسة الاتفاقيات الدولية [ السياسة ، العسكرية، الاقتصادية].
- العلاقة العضوية بين فروع اقتصادية إسرائيلية، والفروع المشابهة في أمريكا وأوروبا [ مثل صناعة السلاح، للمعلوماتية، والاتصالات... الخ].

- العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي، والاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع.
- قضية القوى العاملة العربية الفلسطينية وبدقتها بالنسبة لإسرائيل.
- المشكلات التي يعاني منها عرب ١٩٤٨ داخل إسرائيل.
- تحديد مدى نقل اليمين الديني المتطرف في المجتمع الإسرائيلي.
- دراسة حدود التمايز بين الصقور والحمائم في السياسة الإسرائيلية.
- العلاقة بين حركات المقاومة العربية وتحجيم إسرائيل، مثل تجارب المقاومة المسلحة حتى أيلول الأسود، حرب الاستنزاف المصرية، المقاومة اللبنانية، الانتفاضة الفلسطينية المستمرة إلى الآن.





## الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل فى المجتمع المصرى

د. محمد المصرى\*

### ١- الصور الذهنية عن إسرائيل<sup>١</sup>: الإشكالية

تتناول هذه الورقة بالتحليل طبيعة الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل، والتي تتبدى فى أذهان جماهير عريضة من الناس فى المجتمع المصرى. وتسعى الورقة إلى بلورة مجموعة من الأفكار كجزء من مشروع بحثى جرى الإعداد له عن "صورة إسرائيل فى المخيلة الشعبية للمصريين". ويأتى ذلك بهدف سد الفجوة القائمة فى دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حول هذا الموضوع فى مصر. فهناك ندرة شديدة فى البحوث والدراسات الأكاديمية عن الرؤى الاجتماعية والثقافية لإسرائيل رغم مرور ما يزيد على نصف قرن من المواجهة والصدام السياسى والاجتماعى والثقافى والعسكرى بين المجتمع المصرى والكيان الإسرائيلى. ولقد دفع المصريون ثمناً باهظاً فى مواجهة الأطماع للتوسعية لإسرائيل. وتمثل هذا الثمن فى استنزاف الموارد وتوقف حركة التنمية والنهوض الاجتماعى والاقتصادى والثقافى. ومع ذلك ظل العلم الاجتماعى بمنأى عن الاهتمام بقضايا الصراع العربى الإسرائيلى والآثار الاجتماعية المرتبطة به. ويكفى أن نضرب مثلاً ولحداً على شروء أذهن الأكاديمى عن مجرى الأحداث الجسيمة المرتبطة بهذا الصراع. فقد شهد المجتمع المصرى فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ لكبر عملية تهجير جبرى للمصريين فى تاريخهم. وتمثل ذلك فى تهجير كل مكان مدن القناة وتوزيعهم على مختلف المحافظات بالوجهين البحرى والقبلى والقاهرة. وقد ترتب على هذه الظاهرة مشكلات كثيرة حول معاناة المهجرين فى إملاجهم لدخل كيانات ريفية - حضرية متبلنة. ومع ذلك تخطو قائمة الإنتاج الفكرى فى علم الاجتماع من أى اهتمام بهذه الظاهرة للفريدة. ولهذا، فالأفكار الواردة فى تلك الورقة محاولة لدفع الاهتمام السوسولوجى والأنثروبولوجى بالقضايا والمشكلات لخصصة بالصراع العربى الإسرائيلى، وخصوصاً رؤى المصريون حول إسرائيل.

\* مدرس بقسم الاجتماع-كلية الأدب- جامعة القاهرة

وبطبيعة الحال، هناك حاجز نفسى واجتماعى بين غالبية الفئات الاجتماعية بالمجتمع المصرى من ناحية، والمجتمع الإسرائيلى من ناحية أخرى. وبمقتضى العداء الكامل بين المجتمعين فإن نظرة كل منهما لهويته الاجتماعية والثقافية تعتمد على نفى الآخر. ورغم أن نظرة فئات عديدة من الناس بالمجتمع المصرى تعبر عن وجود تصورات خارجية عن إسرائيل، إلا أن هذه التصورات تتضافر بشكل واضح مع حركة الصراع العربى الإسرائيلى. ومن ثم لا يمكن تبسيط واختزال هذه الصور عن إسرائيل بعيداً عن مجرى الصراع معها؛ مما يعنى أن الصورة لا تُقرأ خارج إطارها. وبغض النظر عما إذا كانت بعض ملامح الصور تنمى بالحقيقة أو الزيف، فإننا بصدد موروث اجتماعى وثقافى يعمل على تمثيل Representation الآخر، وي طرح مبررات حتمية للصراع معه فى الوقت الذى يُنتج فيه هذا الموروث ويُعاد إنتاجه على نفس أرضية ذلك الصراع. ومن هذا المنطلق لا توجد نواة صلبة للصور المتداولة حول إسرائيل، ولكن هناك تغيرات وتحولات فى تلك الصور. لأن الصور نتاج تفاعل بين التراث الاجتماعى والثقافى من ناحية والواقع المتغير للصراع مع إسرائيل من ناحية أخرى.

ومع ذلك، فإن ما يطفو دائماً إلى السطح من مجموع الصور التى تكتظ بها الذاكرة الجماعية عن إسرائيل يعطى الانطباع بوجود صورة واحدة سلبية تتولد عنها عدة صور على ذات العنوان. حيث يُنظر إلى إسرائيل باعتبارها رمز للشر وبالتالي فالإسرائيلى ككاتب، مخادع، بسبب الأذى للبشرية، مختصب للحق، مستغل للآخرين، يخلب عقولهم فيما لا ينفعهم، جبان... إلخ. ومن الواضح أن هذه الصور متداخلة ومتضاربة ويفذى بعضها بعضاً وتكرر دائماً على تنوعات مختلفة. ولا تستمد قوتها الحقيقية من مصداقيتها أو مطابقتها للواقع الإسرائيلى، بل من كونها أصبحت واقعاً فى حياة المصريين. ويجرى التعامل مع هذه الصور بوصفها حقائق ثابتة ومطلقة. وتستمد هذه الصور مقوماتها من أربعة روافد أو منابع أساسية وهى: التراث الدينى، والتراث الشعبى، التراث السياسى، ولحادث الحياة اليومية التى لها صلة مباشرة بخبرة الصراع مع إسرائيل. وتساهم هذه المنابع فى إنتاج الصور السلبية عن إسرائيل والمجتمع الإسرائيلى عن طريق عمليتين أساسيتين وهما: تواتر الصور المنبئية فى كافة أشكال الخطاب المؤسسى والإعلامى، وعملية استعادة ملامح الصور فى ظروف ومواقف وأحداث محددة تتصل بمجرى الصراع

مع إسرائيل ويفترض أنه كلما احتدم الصراع مع الكيان الإسرائيلي وبلغ ذروته، كلما أدى ذلك إلى تنشيط المخيلة الشعبية حول الصور السلبية عن إسرائيل. الأمر الذى يؤدي إلى مزيد من تكفكق هذه الصور بفعل الحفز المتزايد لمنابعها المختلفة. ولقد شهد المجتمع المصرى فترات مختلفة احتدم فيها الصراع مع إسرائيل: فى الأربعينيات، الخمسينيات وبلغ ذروته فى الستينيات، ثم علا من جديد فى التسعينيات ومازال مستمراً حتى الآن. وما هى المنابع الأربعة التى غنت للصور السلبية عن إسرائيل:

## ٢- منابع الصور المتخيلة

يمثل التراث الدينى أهم تلك المنابع ولشدها تأثيراً فى صناعة الصور السلبية عن الكيان الإسرائيلى؛ حيث يطرح التراث الدينى ممثلاً فى القرآن والسنة لوحة كاملة عن جوهر الملوك اليهودى منذ بداية الديانة اليهودية وحتى صدر الإسلام. ويتولى رجال الدين فى أكثر من موضع طرح أهم معالم صورة اليهود، ولتى يمكن أن تساعد على تفسير ما يجرى فى الواقع من أحداث خاصة بالصراع العربى - الإسرائيلى. وقد ساهمت الخطب المنبرية والدروس الدينية والصحافة الدينية وكتب التفسير المتداولة فى الربط بين صورة اليهودى وصورة الإسرائيلى. وساهم التراث الدينى فى رواج هذا الاختزال لدخل المنابع الأخرى لتي تغذى الصور السلبية وهى: التراث الشعبى، والتراث السياسى، وأحداث الحياة المتصلة بالصراع مع إسرائيل. وبطبيعة الحال، فإن الرؤى الدينية تشكل سلطة مرجعية يجرى الاستناد إليها لدخل تلك المنابع وخصوصاً التراث الشعبى.

يحثل للتراث الشعبى أهمية كبرى، بعد التراث الدينى، فى إنتاج وإعادة إنتاج كافة الصور السلبية عن إسرائيل. ويرجع ذلك إلى ملمح الشفافية لغالب على كافة عناصر التراث الشعبى، بالإضافة إلى المرونة فى المعتقدات والمعارف والممارسات الشعبية. وكذلك اتساع مساحة الخيال الشعبى؛ مما يسمح بابتكار مزيد من الصور وتضخيم المعالم القبيحة فيها، وتلبية لاحتياجات الناس منها بسهولة؛ حيث يمكن للتراث الشعبى أن يستجيب، بطريقة متجددة، للطلب المتزايد على الصور السلبية للأعداء وكل من يلحقون الضرر، ويسببون الشر فى الحياة. ويتميز التراث الشعبى بكثرة الصيغ الجاهزة لتي يمكن توليفها فى خلق صور متجددة عن الآخر وهناك شواهد كثيرة على قدرة الخيال الشعبى فى

تكريس معالم الصور السلبية نحو إسرائيل. ويظهر ذلك بوضوح فى بعض نماذج من التعبير الشعبى المختلفة.

فى خطاب الحياة اليومية يمكن العثور على كثير من المفردات والموضوعات وأشكال التعبير والتشبيهات التى تتسم بالسلبية حول إسرائيل واليهود. وفى هذا الصدد يشير أحمد أمين فى قاموس العادات والتقاليد والتعبير المصرية إلى جانب من هذه الصور عن اليهود بتداولها للناس فى المجتمع المصرى فى الربع لثانى من القرن العشرين، حيث يقول: "فى مصر طائفة كبيرة من اليهود، امتازوا بالمحافظة على جنسهم، والانطواء على أنفسهم، كما هو شأنهم فى كل بلاد العالم ولهم حارة فى القاهرة تسمى حارة اليهود، ولا يسكنها غيرهم. وقد عرفوا ببياض بشرتهم وزرقة عيونهم. وامتازت وجوههم بسحنة خاصة يعرفها من اختلط بهم. ولهم شهوة واسعة فى الأعمال التجارية وصياغة الحلى. عرفهم المصريون بالبخل، ولهم فى تلك النوازل اللطيفة للكثيرة عنهم؛ فإذا رأوا من المسلمين من يبخل وينفق فى الحساب قالوا أنت يهودى. وهم لأنهم أقلية أكثر ما يكون تعاوناً بعضهم مع بعض وامتاز بعض نسلهم بالجمال، وهم حيث ما كانوا يحترفون التجارة وسيطرون على المال، ولهم نظر نفاذ فى نوع العمل الذى يسيطرون به على الأمة التى يسكنون فيها، من طب وأعمال بنوك واستيلاء على الصحافة وتدريب ونحو ذلك. ولهم مهارة فى نشر الآراء والتعاليم التى تزلزل العقائد وترج الإيمان. وفى حرب فلسطين حاربوا الأمم الإسلامية بغاية ما وصل إليه العلم والسياسة من الأساليب الحديثة، يحاربون بها التقاليد القديمة".

ونظراً لكثرة استخدام الأمثال الشعبية فى الأحاديث ومواقف الكلام فهناك رصيد من الصور السلبية عن اليهود بالأمثال. وبطبيعة الحال، فإن الأمثال تلعب دوراً فى استعادة التراث الشعبى وإعادة إنتاج الصور السلبية لدخل التراث عن طريق كثرة التكرار والتداول. كما أن الأمثال تعمل على رسم صور سلبية عن اليهود يمكن توظيفها فى الفهم والتبرير والنقد والسخرية والحكم على الأثماء والأحداث فى سياق الكلام.

ويقدم أحمد تومر فى كتابه عن: الأمثال العامة، جانباً من الأمثال الشعبية التى تصور اليهود بأنهم قوم بخلاء وأنذال ولقاقون ويوصمون بالنجاسة. ومن الواضح أن هذه الأمثال كانت تستخدم فى لواتل هذا القرن على اعتبار أنها تعكس خبرات حياتية سلبية مع اليهود

في مصر. واستمر شيوع استخدامها حتى الخمسينيات والستينيات. وقد نلاحظ توقف استعمال هذه الأمثال في الثلث الأخير من القرن العشرين غير أنها تظل جزءاً من الذاكرة الجماعية التي تم تكوينها. وفيما يلي نماذج من تلك الأمثال:

- احتاجو لليهودى، قال اليوم عيوى (ص ص ١٢-١٣)
- زى ساعى لليهود ما يودى خبر ولا يجيب خبر (ص ٢٤٥)
- زى طرب لليهود بياض على قلة رحمة (ص ٢٥٠)
- زى فقرا لليهود لا دنيا ولا آخرة (ص ٢٥٥)
- زى قرابة لليهود تلتينها كذب (ص ٢٥٥)
- زى لليهود وش نصيف وجبة زى الكنيف (ص ٢٦٥)

وفي مجال السير الشعبية وقع ولحادث كثيرة يتجلى فيها الصراع بين الخير والشر وينتصر الخير في النهاية. والسيرة عبارة عن قصة شعبية تون بعضها ويؤدى بعضها من خلال رواة محترفون يتمتعون بذاكرة قوية وقدرة هائلة على مخاطبة الوجدان الشعبي وإثقال تجديبات في نص السيرة من خلال عملية الأداء ذاتها. ولذلك فالسيرة الشعبية فن طبع قابل للتفاعل مع ظروف تاريخية مختلفة وأحداث وصراعات مختلفة. ومن أمثلة السير الشعبية المهمة: بنى هلال، عنتره، ذات الهمه، الملك سيف بن ذى يزن، والظاهر بيبرس. وعلى سبيل المثال فإن سيرة الظاهر بيبرس تدور في أغلب حلقاتها حول البطل المحور وهو الظاهر بيبرس يشاركه أبطال بولجهون جميعاً عدواً جباراً اسمه "جولن". وتدور المعارك كلها في السيرة بين فريقين، الأول فريق العرب والمسلمين يتزعمه "بيبرس"، والثانى فريق الصليبيين يتزعمهم "جولن" أو يعملون بتخريبه منه.

وتبدأ السيرة بالقص عن القولة الأيوبية ومناصرتها لخليفة المسلمين. وتتوسع في أخبار الملك الصالح أيوب لأنه الذى استنقم الظاهر بيبرس، وهى تقوض في وصف هذا البطل منذ نشأته، وتروى تأخيه مع الفدوية، أى الفدائيين من الطائفة الإسماعيلية الشيعية، وتبنى المسد البدوى للظاهر بيبرس، وتحاول السيرة أن تبرز علاقة شجرة الدر بالملوك أيك التركماني. وتظل تتبع البطل الذى جعلته محور الأحداث وهو بيبرس الحاكم العادل

الذى استقرت صورته فى وجدان الشعب. وتتوالى أحداث السيرة بعد ذلك على هيئة كز  
وفر بين العرب والمسلمين من ناحية، وبين الصليبيين من ناحية أخرى فى البر والبحر  
والجو. والنصر دائماً يكون حليف العرب والمسلمين.

وتجدر الإشارة إلى أن ممكن الشر كان يدور حول شخصية "جون" فى سيرة الظاهر  
بيبرس. وقد تفتن الرواة فى تضخيم صورة هذا الشخص بحيث جعلوه بمثابة الصورة  
المجسمة للإبليس. وتحكى السيرة عجائب فى نشأته وطفولته وقدرته الخارقة على التفافق  
والخداع والكذب وإثارة الفتن. ويتوقف الرواة عند حادثة تتكره فى زى شيخ مزيف يدعى  
العلم وقدرته على حمل الناس على الإيمان به. ولما مات قاضى الديوان توسط أليك عند  
الملك الصالح أيوب فنصب الشيخ المزيف قاضياً مكانه، واستغل هذا القاضى الجديد منصبه  
أسوأ استغلال. فوقف جهده على حبك الناس وتدبير المكائد، ولولا الملك الصالح وعلمه،  
وقوة الأمير بيبرس، وولاية عثمان وفطنته من جهة أخرى، لأفسد هذا للقاضى أمور  
المسلمين وقوض دولتهم<sup>4</sup>.

وفى غمرة أحداث المواجهة مع إسرائيل كان الرواة يوظفون هذه الصورة الشريرة  
لكى تطبق على اليهود.. وكانت قصور الثقافة فى احتفالاتها الشعبية تستخدم رواية هذه  
السيرة للتدليل على أن اليهود هم ممكن الشر. وأن "جون" للمخادع "لا هو مسلم ولا  
نصرانى" وإنما هو ينتمى إلى اليهود<sup>5</sup>. وبذلك تم توظيف صورة "جون" للمخادع فى تعبئة  
المتلقين نحو تضخيم صورة الشر والخداع الكامنة فى شخصية اليهود.

وفى مجال القصص اللغنى الشعبى إيداعات مهمة حول اليهود، وصورتهم البغيضة  
فى الوجدان الشعبى، نذكر من بينها ثلاثة نماذج. للنموذج الأول: حكاية خضرة الشريفة  
والسيد البدوى، تصور لنا اليهودى شخصاً سفاح مغتصب لحقوق الآخرين. وتتلخص  
الحكاية فى المكيدة التى دبرها يهودى فى اختطاف فتاة مصرية تدعى خضرة الشريفة وأراد  
أن يذهب بها إلى عالم آخر غير عالمها ليقرئها بالزواج ويحاول اغتصابها، غير أنها  
استغاثت بالسيد البدوى الذى أتى إليها فى سرعة البرق على هيئة حمام طائر ومعه  
الدراويش بما يحملونه من عصى الحديد. ودارت معركة بينهم وبين أتباع اليهودى بسيفهم  
واقترع السيد البدوى على الأعداء وأغار الدراويش على قصر اليهودى وأخذوا المغنم

وعادوا معهم خضرة الشريفة التى مازالت بكرة بأمر الله. حسب تعبير الروى. وها هو مقطع من الحكاية الغنائية:

جانب اليسرى	الله يا بدوى
روح الصبا على بحر الله	فى يوم عيد شم للنسوم
على الجنائن والبحرة	طلعت الشريفة بتتفرج
فيه الملعون جاى من بره	أتارى غليون جاى م الروم
والنظار لمح خضرة	فيه ابن سلطان لليهود
طببت فى قلبه نار جمرة	اليهودى لمسا نظرها
جانب اليسرى <sup>١</sup> ... إلخ	الله يا بدوى

النموذج لثانى حكاية لليهودى مع الغزالة وهى قصة من التراث الدينى أعيد إنتاجها فى المخلبة الشعبية. وتحكى القصة معجزة الرسول مع الغزالة التى حبسها اليهودى وكانت تن بكاء وتريد أن تذهب لإرضاع صغارها. وعندما شاهدها الرسول طلب من اليهودى أن يفك أسرها لترضع صغارها. واشترط لليهودى أن يتعهد الرسول بعودتها مرة أخرى إلى محبسها قبل السماح لها بالذهاب إلى صغارها. فوافق الرسول على ذلك وأكد له أن الغزالة سوف تعود. وبالفعل توضح الحكاية أن الغزالة ذهبت لإرضاع صغارها ثم تحققت المعجزة وأوفت الغزالة بعهدها مع رسول الله وعادت إلى محبسها. مما أدهش اليهودى ودفعه ذلك إلى الدخول إلى الإسلام.

للمنموذج لثالث حكاية ميمونة الجارية المؤمنة التى عذبها اليهودى لكى تكف عن الصلاة والدخول إلى الإسلام. ولجأ اليهودى إلى حيلة الحبس الانفرادى ولم يثنى ميمونة عن إيمانها فعاقبتها بتطبيع رجلها فكانت تصلى بيدها، فقطع ذراعيها فكانت تصلى بدموع عينيها، فلفقاً عينيها ولقى بها فى المقابر. وعندما استغاثت برسول الله فجاء إليها ووضع يده على عينيها فعاد إليها بصرها، ووضع يده على يديها ورجليها فعادت لها يديها وذراعيها ورجليها وزادت إيماناً على إيمانها وذاع صيتها بين المؤمنين والمؤمنات.

كانت هذه الحكايات تلقى وتغنى في الموالد بكثرة خلال حقبة الستينيات. وهي تخاطب وجدان المصريين في ذلك الوقت لكي تعمق من ملامح الصورة القبيحة عن اليهود وترديد الإحساس بالعداء نحوهم. ومن الواضح أن التراث الشعبي لا يكتفى بذلك بل كان يعمق في المقابل الإيمان العميق بحتمة الانتصار على اليهودي مهما بلغ به الدهاء والمكر والقوة. ولذلك كانت الحكاية تحتشد بعبارات لها فعل السحر على تعبئة الناس وتكريس روح العداء مع اليهود. وتنفخ المتلقين إلى للتوحد مع أبطال الحكاية في قدرتهم على إلحاق الهزيمة باليهود. وبذلك تبدأ الحكاية بإشعال دراما الصراع وكشف فارق القوة بين المصريين واليهود ثم تعدهم في الختام بالنصر المبين. وبذلك تعمل الحكاية على إشعال مشاعر العداء والكرهية وإلى حد يقترب أحياناً من اليأس ثم تنتهي الأحداث بانتصارات خيالية. ومن ثم تعمل على تفريغ طاقة الإحساس بالعجز والتنفيس عن هموم حياتية وثيقة الصلة بالصراع مع إسرائيل.

وفي مجال الاحتفالات يقدم التراث الشعبي لبورسعيدى طقوساً مهمة في توظيف الاحتفال للقضاء على الشر. ففي احتفالات شم النسيم كل عام يقوم أهل بورسعيد بعملية "حرق لللمبى". واللمبى في الأصل هو اسم المعتمد البريطاني الذي كان يقيم في مصر خلال الربع الأول من القرن العشرين. وقد عُرف هذا اللمبى بممارسته السيئة في العداء للمصريين والليل من كرامتهم. وعندما غادر مصر عن طريق ميناء بورسعيد عام ١٩٢٤، قامت الحكومة المصرية بترتيب احتفالات لوداعه. كان ذلك في نفس توقيت أعياد شم النسيم. ولكن المسؤولين فوجئوا في هذا اليوم بوجود جموع غفيرة من أهل بورسعيد يودعون اللمبى على طريقتهم بالشنائم وإلقاء الحجارة وإشعال الحرائق. ومنذ ذلك اليوم وحتى وقت قريب تقام احتفالات شم النسيم كل عام بحرق أشخاص غير مرغوب فيهم على طريقة اللمبى، ويطلق على ذلك "حرق لللمبى"، أى عمل دمى ومسرح كبير في الأماكن العامة والقيام بحرق هذا اللمبى.

وقد يتحول اللمبى الرمز إلى أشخاص آخرين سبوا متاعب للناس. ويشير الإخباريون إلى أن كثير من الشخصيات السياسية البغيضة كانت تصور على هيئة اللمبى في لوضاع سيئة وتحرق في هذه المناسبة<sup>٦</sup>. وقد سبق لأهل بورسعيد أن حرقوا رموزاً لللمبى تصور أشخاصاً أجانب من الإنجليز أو أشخاصاً في الحكومة أو رموز للحكم في إسرائيل كجولدا



ماتير وموشى ديان ومنلحم بيجين ونيتانياهو وشارون. والفكرة الاعتقادية فى شم النسيم هى طهيير البيئة والعالم من الضرر والشرور. ولهذا يجرى توظيف هذه الفكرة فى حرق القبر ممثلاً فى الشيطان الذى يتجسد فى شخصية ما متغيرة.

يبقى أن نُحدث عن منبعين آخرين يلعبان دوراً مهماً فى تنشيط الصور السلبية عن إسرائيل واليهود وهما التراث الصليسى والتراث المتصل بأحداث الحياة.

ففيما يتعلّق بالتراث السياسى، هناك أفكار وقناعات ومعتقدات سياسية يتم ترويجها فى هياكل مؤسسية. ومن أمثلة ذلك صورة إسرائيل "الفنجر الذى زرعه الاستعمار فى قلب العالم العربى". ومن ثمّ يتعين القضاء على هذا الكيان المقتل بإلقائه فى البحر. وكذلك صورة إسرائيل "كذيل للاستعمار". لقد تم ترويج مثل هذه الصور من خلال سيطرة الدولة على وسائل الإعلام والصحف والمدارس وكل أجهزة الدعاية ولتكريس هذه الصور يتولى الصحفيون والمفكرون والمتقنون للكتابة وتعبئة رأى العام حول هذه الصور<sup>٨</sup>. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة لتكثف صور متضاربة من المنبعين المهمين وهما التراث الدينى والتراث الشعبى. بحيث تشكل صور الخطاب السياسى مبرراً لطرح صور الخطاب الدينى والشعبى والعكس بالعكس.

أما التراث المتصل بأحداث الحياة فيقصد به كل ما ينتج عن خبرة للناس الحياتية المباشرة مع الصراع العربى - الإسرائيلى. فالشهداء الذين حُصّدت أرواحهم، والتشوهات الجسمية والعقلية للمصابين، واستنزاف الموارد، وهدم البيوت فى الغارات الجوية، وقتل الأطفال فى مدرسة بحر القبر، والمولجيات مع الناس فى الشوارع ببورسعيد والسويس، وصعوبة الحصول على السلع الغذائية التى توزع بالبطاقات، ووجود جيل من خيرة الشباب على جبهة القتال دون أن يفكر فى حلم أو يبنى لنفسه عالماً بعيداً عن مواجهة الأعداء. كل هذه الأحداث الحياتية ولدت للمرارة وعمقت الكراهية بين فئات من المصريين نحو إسرائيل واليهود. لأنهم عانوا من الصراع معلّاة حياتية ودفعوا الثمن غالياً من دمّتهم وأحلامهم وطموحتهم. ولهذا فإن خبراتهم المباشرة مع الصراع هى التى تولد قناعات صلبة ومعتقدات راسخة ملينة بالصورة العنقية السلبية نحو إسرائيل. إن هؤلاء الذين مروا بهذه التجارب كانوا يشكلون عناصر فاعلة Agents فى إنتاج وإعادة إنتاج الصورة السلبية

لإسرائيل في وجدان الناس. ومن الأهمية بمكان دراسة السير الذاتية وتواريخ حياة وقصص حياة هذه الفئات، لكي نفهم دورهم في تدول صورة العداء لإسرائيل وتوريثها للأجيال التالية، وكيف وظفوا في خبرتهم وتجاربهم ثقافياً متمرج فيه المنابع الدينية والشعبية والسياسية المختلفة؟ وهل تغير وعيهم وتحولت قناعاتهم إلى الاتجاه المعاكس؟ وكيف ساهم الخطاب السياسي في إحداث قطيعة مع هذا التراث وخصوصاً عندما عقدت معاهدة للصلح مع إسرائيل؟

هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى دراسات متعمقة حول طبيعة الصور التي كونها المصريون عن إسرائيل ومسارات التحول التي طرأت على هذه الصور خلال رحلة الصراع مع إسرائيل. وأختتم هذه الورقة ببعض الملاحظات حول مسارات التحول في تلك الصور.

### ٣- مسارات التحول في رؤية إسرائيل

من المفترض أنه كلما خفت حدة الصراع على مسرح الأحداث، أدى ذلك إلى تحية بعض ملامح الصور السلبية عن إسرائيل؛ بحيث تبدو كامنة في الوجدان الشعبي والذاكرة الجماعية. وتظل على هذا الحال حتى إذا تقجر الصراع مرة أخرى تنشط الصور السلبية من جديد، وتتفاعل مع ما يستجد من متغيرات في مجرى الصراع مع إسرائيل. ومن ثم فالتحول في الصورة لا يعنى تبادل للملامح بين ما هو سلبي وما هو إيجابي فيها، بل بين ما يمكن أن نسميه حالتى الكمون من ناحية والنشاط والفعالية في مجموعة الصور من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن المجتمع المصري مر بنوعين من التحول في رؤيته لإسرائيل أوضحهما فيما يلي:

التحول الأول ثم من خلال معاهدة السلام في أواخر السبعينيات من التعبئة في اتجاه "إسرائيل العدو" إلى التعبئة في اتجاه "إسرائيل الجار والصديق". وقد تولى الخطاب السياسي ومؤسساته المختلفة فرض هذا التحول على الناس من خلال تخفيف منابع رؤية إسرائيل من رافدين: الرافد السياسي والإعلامي (التراث السياسي)، والرافد الاجتماعي المتصل بأحداث الحياة (التراث الاجتماعي). وفي هذا التوقيت أصبحت صورة الحرب ذاتها مكمناً للشر ومصدر كل المشكلات، واتجهت الصحف ووسائل الإعلام وخطب الرئيس تركز الوعد

بمستقبل جديد للأجيال، يتمثل في البناء والتحديث والانفتاح على العالم. وصاحب تلك نهضة  
الرأى العلم المصرى للصالح مع إسرائيل على أنه يقترن بالرخاء. ولكن رحلة الكفاح  
الوطنى ضد الاحتلال ما هى إلا صفحة سوداء يجب أن يطويها النسيان. فى هذا الوقت  
ليشأ دارت الأقلام فى الصحف حول ترويح هذه الأحلام الجديدة. ومنح للمصريين بالسفر  
وتحقيق لقراء من وراء الهجرة إلى بلدان النفط. فاصبح الرخاء الذى تروج له السلطة  
السياسية حقيقة لا ريب فيها فى نظر الشخص العادى. ومساهمت وسائل الإعلام لدولية فى  
تكريس هذه الصور بقوة. واحتلت صورة السادات ذاته على شاشات التلفزيون، وهو يسخن  
البنايب ويرتدى الحلة السوداء ويحمل فى يده عصا تشبه بعضا فرعون، مساحة كبيرة كرمز  
لعالم جديد يفتح أمام المصريين. وهنا ظلت الصورة السلبية عن إسرائيل كامنة فى منبعها  
الأصيلين: التراث الدينى والتراث الشعبى. ولم تفلح كتابات شيوخ الأزهر وخطبهم فى إلغاء  
ذاكرة الناس عندما كانت توظف آيات من القرآن فى الإقرار بأن اليهود أهل كتاب لهم دينهم  
ولنا دين. ولم تفلح أيضاً الخطاب الإعلامية فى الترويح للمصالحة التاريخية بين اليهودية  
والإسلام عن طريق الترويح لفكرة إنشاء مجمع الأديان بميناء. كل ما هنالك أن آمال الناس  
وعيونهم كانت معلقة على الوعود الجديدة بالرخاء بعد إنهاء الصراع ولهذا تم تحية بعض  
ملاحح للصورة السلبية لإسرائيل وظلت كامنة فى ذاكرة الناس الجماعية حتى جاءت  
الانتفاضة الأولى: فتفاضة الحجارة ثم الانتفاضة الثانية: فتفاضة الأكصى لكى تفجر  
الصراع من جديد وتزيل الأفتنة وتنشط من جديد الصورة السلبية. وهذا ما حدث فى  
التحول الثانى.

لقد فرض التحول الثانى عودة من جديد إلى فرض للتعبئة بصورة إسرائيل "العنود  
والخضم للنود" بدلاً من "الصديق والجار". وفرضت الأحداث قوتها الهائلة على تحريك  
مشاعر الناس وإبعاش ذكرتهم من قلب منبعين لم ينضبا بعد وهما: التراث الدينى والتراث  
الشعبى. مما يؤكد أن قوة الخطاب السياسى ومؤسسته لم تكن قادرة على إلغاء لذاكرة  
الجمعية. وأن التراث المتصل بالصراع مع إسرائيل مازال حياً فى ذاكرة الناس ووجداتهم.  
وهنا يكمن المأزق الخطير الذى يولجه أنظمة الحكم عندما تتباعد المسافة بينها وبين الناس.  
وقد يشير البعض إلى أن عمليات التطبيع نجحت فى جذب المصريين من خلال السفر  
والتعاون مع إسرائيل والزواج من إسرائيليات والنشاط السياحى المكثف الذى لا يؤمن إلا

بالعائد المتحقق من زيارات الإسرائيليين. ولكن السؤال هو: من الذى تحول إلى التطبيع؟ ومن الذين يسعون إليه؟ وما عددهم؟ وكيف نجحت إسرائيل فى جذب فئات دون غيرها؟ وما هو الوزن الاجتماعى للفئات المنتمجة فى التطبيع؟ هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى إجابة قبل أن نقرر ما إذا كانت الصور التى كونها المصريون عن إسرائيل حية وتشكل حلزماً قوياً فى الانتماج لم أفها صور متعلقة هشة يجرى تحريكها كالعرائس على مسرح السياسة والإعلام؟ هذا ما سوف تجيب عليه الدراسات المقبلة.

## الهوامش

<sup>١</sup> - تعرف الصور الذهنية Image بأنها مدركات حسية رئيسية ومفاهيم خاصة بالواقع وتؤلف في مجموعة رؤى للعالم. ويمكن للناس وصفها كمسلمات كاملة والتعبير عنها كمعتقدات ومعارف شعبية. انظر:

Michael Kearney, World View, Chandler & Sharp, Publishers, Inc. Novata California.

<sup>٢</sup> - أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، تقديم وتطبيق محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص ص ٤٨٥-٤٨٦.

<sup>٣</sup> - أحمد تيمور، الأمثال العامية، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

<sup>٤</sup> - عبد الحميد بونس، ظواهر بيمرس، مكتبة لدراسات الشعبية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، أبريل ١٩٩٧، ص ص ١٨-١٩.

<sup>٥</sup> - زكريا الحجاوي، حكاية اليهود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨.

<sup>٦</sup> - إبراهيم عبد الحافظ، القصص الشعبي الغنائي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٠.

<sup>٧</sup> - عائشة صلاح الدين شكر، الاحتفال بسم النسيم، دراسة ميدانية بيورسعيد، رسالة ماجستير، إشراف علياء شكرى، القاهرة، المعهد العالى للفنون الشعبية، ١٩٩٥.

<sup>٨</sup> - فى الستينيات تم تصوير الإسرائيليين فى الكتابات الصحفية على أنهم عصابات ولا يشكلون شعباً منجاساً وأنهم كيهود يحجمون عن لقاءنا وجها لوجه وأن إسرائيل تستطيع أن تحتل من الهوان ولذلك ما لا يطيقه بشر ولا تدخل معنا فى صدام مباشر بالسلاح. وأن أسلحة اليهود لا تكفى للقضاء على ما فى طبيعتهم من جبن أصيل.

وينكر السيد ياسين أنه بعد ثلاثة أيام فقط من نشر هذه المقابلة شن الإسرائيليون حرباً على مصر حققوا فيها نصراً واسع المدى.

انظر:

بنت لاشاى، الأبعاد التاريخية للمركة، الأهرام ٢ يونيو ١٩٦٧.

السيد ياسين، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، ص ٢٧.



**الرؤية الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي**  
**تكامل الرؤى وتكامل التخصصات**  
**حمدان والبشري وربيح والمسيحي**  
**نموناً**

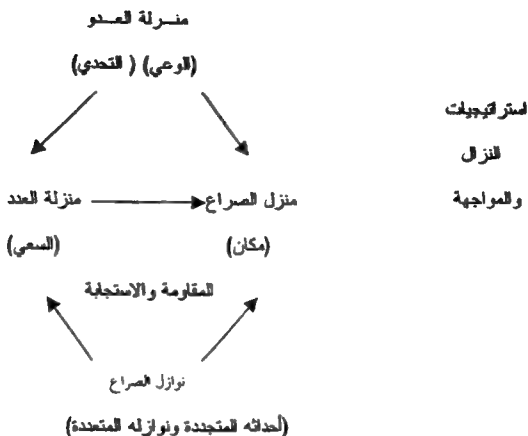
د. سيف الدين محمد الفتاح إسماعيل\*

الرؤية الحضارية ليست شعاراً يطلق أو موقفاً عنترياً يضرب، أو حركة حماسية أو انفعالية تنمرع أو قفزة كلام يلقى، أو بلاغة وفصاحة تلفظ أو تعبئة للصراع برؤية دينية، بل هي رؤية استراتيجية حضارية تعبر عن وعي المكان وعبرة الزمان وسعي التدبير وأصالة الالتزام.

حضارية الصراع وعي وسعي، وعي بالخصم والعدو والتعرف عليه بدقة لأن ذلك من ضرورات تعيين المواجهة والتحسب للمقاومة والاستجابة للتحدي، تحديات هذه الأمة مهما كانت جزئية أو متعينة، ممتدة أو متجذرة هي في مكوناتها حضارية للطابع، وحضارية للطابع والتكوين تفرق، حضارية النظرة والمنظور، وحضارية الاستجابة والتحدي، وحضارية المواجهة شمولاً وتكتيلاً وتعبئة وتفعيلاً، الوعي الحضاري في مكوناته لا يكون إلا بمعرفة الخصوم ومن للوعي أن تنزل كل خصم منزلته، وأن تعرف أصول منزلته، معرفة للمنزلة أول خطوة في أصول للمنزلة، ولول درجات الوعي والسعي في مواجهة النوازل التي تخص الصراع العربي الإسرائيلي:

---

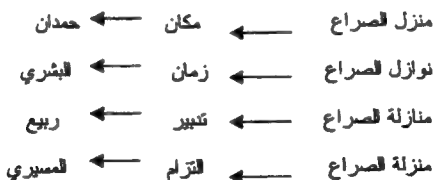
\* أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



هكذا وجب علينا أن ننظر في مكون هذه الرؤى فتكون المعادلة ذات أبعاد حضارية متنوعة متكافئة مؤلفة:

المكان X الزمان X للتعبير X الالتزام = رؤية حضارية استراتيجية عميقة شاملة

ممتدة



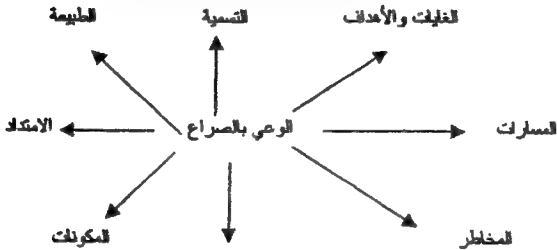
كيف نرى ذلك من المشترك في النظرة الحضارية للصراع؟ وذلك بتفحص الأشياء المتقاطعة والنظائر المشتركة؟

وكيف نؤلف بين مختلفة، إلا في إطار يسمح بتكافؤ الرؤى والتخصصات والمرجعيات؟ هذا هو طبيعة الرؤى الحضارية وعي بالنظر الحضاري الشامل العميق في زمنه ومكانه وتساقفه، في سلحته الحضارية، وعناصر تحديات وأصول استجاباته، حتى



يستحق أصول الوعي الحضاري والسعي المرتبط به، وتكامل اللبنة الذي يحركه ملاط (أسمنت) المشترك في عمارة الوعي والعسعي بذلك الصراع الحضاري هكذا يمكن رؤية المشترك:

### الأشياء المتقاطعة والنظائر المشتركة

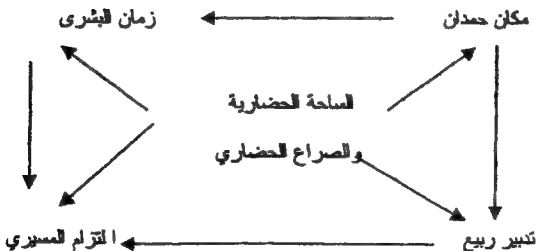


الوسائل القدرات

### الإمكانيات

وفي هذا السياق يمكن الجمع بين المختلف في تتلاف يحرك تكافل الروى والتخصصات ضمن نظرة واعية بوضع اللبنة في فهم الصراع والوعي بمقتضياته من سياسات وعلاقات واستراتيجيات حضارية

### المختلف / المؤلف



## البوتقة الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي:

هذه النماذج الفكرية التي تخيرناها تشكل البوتقة التي تصهرت فيها الرؤى لتؤسس عناصر رؤية حضارية كاملة ومتكاملة، متنوعة ومتكافئة مكايه حضارية شاملة.

من أي نقطة بدأت من حمدان أو البشري لوربيع أو المسيري، ومن أي مسار شرعت من المكان أو الزمان أو التعبير أو الالتزم فأنت تسير إلى تلك الرؤية الحضارية لصراع ممتد يستدعي عن كل هذه العناصر في بوتقة حضارية تؤسس الرؤى وتحقق وعي السعي من خلالها وسعي الوعي بالتعامل معها.

إن المكان لا يعد إلا في زمانه الممتد التي تشكل ذاكرته، وامتداده مكانته وقيمه، للتاريخ بنادي الجغرافيا، والزمان يدعو المكان، والمكان يفرض على أهله التزاماً بمقتضياته ومعطياته ويفرض قدرة ومكنة على التعبير فيما كل ما يتعلق به من حفظ الكيان وحفظ المكان وحماية الإمكانات والمكنة والمكانة وتأسيس للتمكين والتأثير والفاعلية في المكان والزمان والإنسان.

والزمان ليس فراغاً من الوقت، بل هو قيمة في ذاته وفيما يمتلئ به من فعل حضاري حاضر وفعال وهو يدعو المكان بما يشكله من ساحة حضارية للفعل الإنساني تدبيراً والتزاماً.

ومعطيات الزمان وتدبير الالتزم، والتزام التعبير حركة فاعلة نحو قضايا الأمة تدبيراً وإلزاماً، هاهو التعبير : تدبير المكان وتدبير الزمان وتدبير الالتزم في جامع حضاري يعي للأمة، هو مهاد، وقضاياها الناشئة عن حاجاتها واحتياجاتها عن تحدياتها وإبتلاءاتها الحضارية عن خياراتها واستجاباتها الحضارية . للتدبير حركة ماضٍ أو استقبلت من لمرئ ما استكبرت" وحركة حاضرة، "حضور في الزمان والمكان وشهود يحمل الرسالة في المكان والزمان، وحركة استقبال تعني الاعتبار الماضي بالحضور للفعال بالمستقبل المنشود "ولنتظر نفس ما قممت لحد" تدبير بتحريك صوب كل ما يحفز الكيان وينفعه.

لما إذا شرعنا في مسار الالتزم فهو التزم جامع بما يلزمه المكان، وبما يلزمه الزمان حفظاً على الكيان، وبما بغية التدبير بالنسبة للمكان والزمان التزاماً بأصول التفسير

وقواعد التدبير ومكان التأثير (الترلم بقضايا الأمة، وهو ما في امتداد المكان وطول الزمان وتدبير أهلها، والمسئولين عنهما في كل حركة تدبير وكل خطوة تدبير.

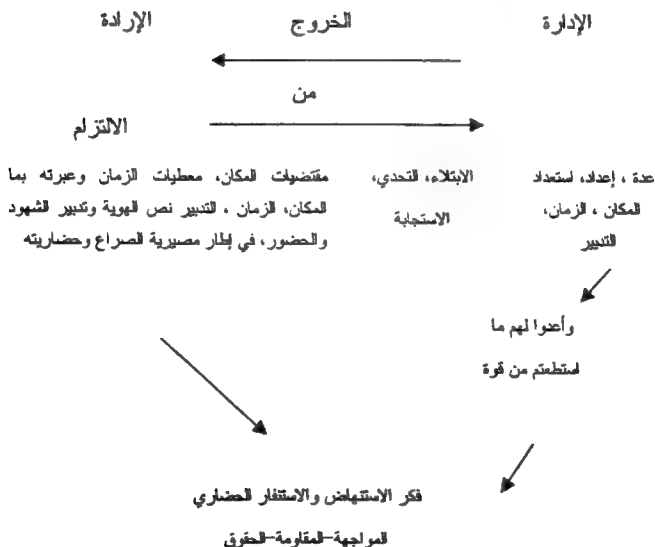
المكان = اعتبار الزمان + التدبير + الترلم

الزمان = امتداد المكان + التدبير + الترلم

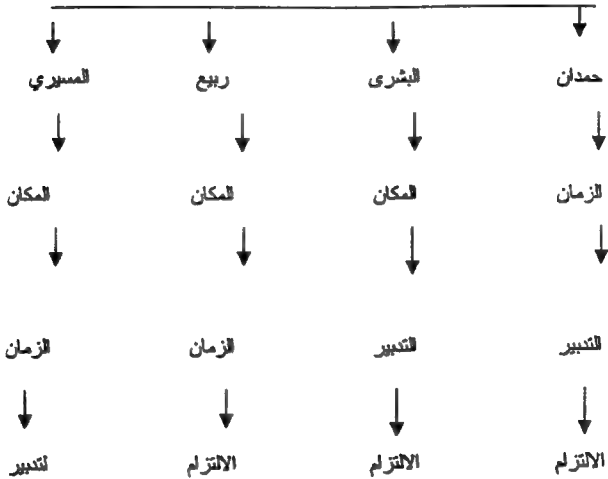
التدبير = الزمان + المكان + الترلم

الترلم = الزمان + المكان + التدبير

مسارات المعادلات تؤدي إلى بعضها البعض. وإن الخلل في واحدة منها يؤدي إلى اختلال الرؤية، بل هذا الاختلال يستغرق في كل العناصر الأخرى، للمعادلة تتحرك صوب فعلين مهمين: الإدارة والإرادة.



## رؤى البوتقة الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي



حينما كانت عين حمدان على المكان فلم تره إلا بزمانه، ومعطيات تدبيره، ومقتضيات التزامه، الالتزام بروح المكان (المكان الميت) هو المنظور إليه كجغرافيا. والمكان الحي زمان وتدبير والتزام (إياها جميعا روح المكان). إن حمدان بفعل تخصصه في الجغرافيا الحضارية يذكرنا بفقهاء عميق بمقتضيات ومتطلبات المكان في الوعي بالمكان والوعي بزمان المكان الممتد، والسعي فيه والحركة بمقتضى فروضه وفراضته وفقراضته.

المكان بالنسبة لحمدان وعاء الحضارة وحاضنة النظر الحضاري، وهو بذلك إمكانية وإمكان ومكنة ومكتون ومكفة وتمكين. والصراع العربي الإسرائيلي صراع إمكانية وصراع إمكان وصراع مكنة وقدره وصراع مكفة وفعل وفاعلية، وصراع تمكين. إنه المكان الذي يتحدث عن نفسه فيقول: أنا لست بالمكان الصامت أو المصمت أو القضاء المتسع الممتد الفارغ، إنه مكان الحاجة لنا لم علينا، المكان النعمة حينما يتحول إلى نقمة بضخفا والأطماع فيه، والمكان مكان (الوسط) بما يفرضه ذلك الوسط من سياسات وعلاقات وغايات.

والمكان حينما يتحدث عنه حمدان برؤية حضارية هو الزمان المتعاقب والبشر المتفاعل، وهناك من الخصوم والأعداء (المتربصين) من يريدون قطع صلتنا بالزمان وتعاقبه، وتفريغ رولبط البشر بهذا المكان رؤية ورسالة وهاية. المكان يتحدث عن صراع لم يحدث بالصدفة المعضلة ولكن بالتدبير المتعمد بنقض عن نفسه غبار تفكير المؤامرة، ولكن يتحدث عن كيف غفل البشر عن مقتضيات المكان ومتطلباته، عن رسالة المكان وعلاقته، فلا يتحدث مكتفياً بذلك عن مؤامرات وتدبيرات، ولكن يتحدث عن غفلة عميقة وتناقل هو شبه بالمؤامرة على الذات، يتحدث عن قابليات من في المكان للاستعمار أكثر مما يتحدث عن الاستعمار، المكان فرض علينا في الزمن تحركات وتحديات، ولكن بشر المكان لم يقرأوا زمان مكانهم، أو مكان زمانهم.

المكان يتحدث أن الصراع ومنذ فجر التاريخ يتحدث عن مسئولية قاطنيه، وهو يؤكد أن القضية أو الصراع ليس في صراع الحدود أو الوجود، ولكن يعني أن الصراع صراع الحدود والوجود معاً، وحينما يفرض هؤلاء في المكان بلعن المكان أصحابه: "ضبيعتي ضبيعتك الله : أنا مكان الصراع، فهل عرفتم مقتضيات صراع المكان؟ فماذا عن تدبير المكان والزمان والالتزام ؟..

روح المكان تتحدث لنا عن موضعنا من الصراع العربي الإسرائيلي وموقع الصراع العربي الإسرائيلي منا. (الموضع والموقع) هو الذي يحدد تدبير الزمن وتدبير الالتزام .

وحينما كانت عين البشري على الزمان فلم تره منبت الصلة عن جغرافيته ومكانه أو معطيات تدبيره ومقتضيات التزامه. الالتقاء بعبرة الزمان والذكر به. الزمن الميت هو

المستور له كتاريخ حريات لما (الامان الحي) مكان ومكتون وتبوير والترام، إنها جميعاً دلكرة حصارية، الدكرى تنفع المؤمنين وكرهم بإيهم الله.. تأمل الأحداث حتى لو كانت هزائم، أمر يولد منه الحكيم حكمة وخيراً.. ليس خطر الهريمة في أنها تشكل تراجماً عن موقع ما، ولكن خطرهما الأشد أنها قد تخلخل الثقة في المسلمات.. وتزعزع الثوابت في العقول والقلوب.. امتلاك الذات هو حصن الأمان، وهو العدة في أي مواجهة..، قراءة التاريخ وعبرة الزمان بعين الحكيم هي التي تصنع "التاريخ الحافز" الذي يثير في الجماعة حوافر الحركة والتقدم لصياغة مستقبلها.

الماضي والحاضر مبسوطان أمامنا وما نعيه من ماضينا فهو حاضر معنا، أو هو حاضرنا في يومنا هذا. الحاضر وحدة نقطة والنقطة لا اتجاه لها ولا معنى إنما تعرف اتجاهها مما قبلها، أي أن الخط السابق عليها هو ما ينبأ باتجاهها ومن هنا أهمية "حضور" الماضي وبنوؤه في الإطار المعاش لأنه هو ما يرسم السياق ويكشفه.

هذه هي حلقات الزمن وتفاعله (الذاكرة والواقع والمستقبل) وحضور التاريخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤرخ. المؤرخ الحقيقي هو الذي يعيد قراءة تاريخه لصالح حاضر الجماعة الوطنية ومستقبلها. هي قراءة للحكيم الملتزم، قراءة للوزان والميزان، وكيف تتم عملية الوزن والموزون؟ إنه القاضي الحكيم -الملتزم حينما يقترب من أي مجال، التاريخ كان أو غيره. البشري يحدد ويقرر أن الوعي بالإطار الزمني لنشاط الإنسان له قيمته الحضارية الكبرى إلى جانب قيمتي الإنسان والمكان، الزمان مسئولية ومحاسبة "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله، ولتتظر نفس ما قدمت لغد، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" (الحشر/ ١٨)

ومصادرة الزمان هي أول الطريق لمصادرات كثيرة، ها هو الحكيم البشري يلتقي مع حمدان حول المكان في الزمان أو الزمان في المكان..فـ".كلما اضطربت بي (البشري) ممالك الفهم في الشئون الدولية وغم على فيها أمر، ووجدت ثوابتها تتأرجح، لجأت إلى التاريخ وإلى الجغرافيا.. وكثيراً ما أجد فيهما إجابات هامة .." إنه يتحدث عن عبقرية المكان لعالم المسلمين حين رؤية خريطة العالم.. "لأنهم من ناحية الجغرافيا السياسية يشغلون بقعة أرضية تراها على الخريطة مثل الحرم العريض الذي يمسك بخصر العالم القديم كله ويحكمه، ويمتد جنوباً إلى بحار الجنوب ومحيطاته. ويسيطر على غالب شواطئ

البحر الأسود، وبحو ثلثي شواطئ البحر الأبيض، وكل شواطئ البحر الأحمر والخليج. وهي رقعة واحدة ممتدة لا تفصل بينها شعوب أخرى وإن تظلتها..".

عبقرية المكان يجب أن يتوكلب معها عبقرية سكانه أو قاطنيه كحمدان تملأ لأن المكان عنوان المكان وصورته والكيان في المكان، مكانة وأمية والمكانة في المكانة، فاعلية وتأثير وتمكين، الاستهداف في حالة "إن أي سياسي من سياسة الغرب في أوروبا وأمريكا، ينظر إلى هذه الخريطة يدرك على الفور أنه يواجه "قوة متحققة"، أو يواجه قوة ممكنة" (بالإمكان والاحتمال والإمكانية)، تستدعي منه كل أسباب القلق والحذر والحيطه، وأن عليه سياسياً أن يفكك هذا الوجود لينقسم إلى دول ودويلات متنافرة، وأن عليه ثقافياً أن يجعل هذا الوجود ذاهلاً عن أمر نفسه غافلاً عن ذاته.

ها هو البشري الحكيم يقدم لنا الإجابة، كيف تتم عملية الذهول عن أمر النفس والغفلة عن الذات الحضارية!!؟

إن الإحلاق يتم في الزمان والعصر، ثم يتم بعد ذلك في كل شيء فيصير ماضينا قطيعة وحاضرنا تخلفاً، ومستقبلنا لاحقاً، وفهم قضايانا عبر الغير ومن خلالهم، والحديث عن همومنا بما تحدده لجننتهم، وننتحدث عن ذواتنا بضمائر الغائب.. إنها جميعا شروط الإحلاق.

يجب أن نصعد مع البشري: ثمة عقيدة تقتضي الانتماء، وثمة كيان حضاري انبثى عبر السنين وضم في رحلته العديد من المذاهب والمدارس والنظم والقيم، ولا يزال بأصوله وكرلياته مفتوحاً لجديد يصدر عنه. وهو بحسبانه كياناً حضارياً لجماعة متمكنة عبر التاريخ، يشكل هوية وشعوراً بالانتماء والتجانس لهذه الجماعة ومميزاتها عن غيرها، ومن ثم فهو الميزان وليس الموزون فيما تأخذ الجماعة وما تدع. وهو معيار الحكم والاختيار، وليس المحكوم ولا المختار.

من هذا الأصل تنتابع بعض الفروع. إن مجمل هذا الكيان الحضاري لا يعدل عنه في جملته؛ لأن التحول يفيد فقد الهوية، ولا يعدل عن جزء منه أو أجزاء إن كان ذلك يؤدي إلى خللة الهوية. وإن للنظر في إصلاحه يكون بمراعاة صلاح الجماعة ونفعها ونهضتها من خلاله، وليس تخلاعاً عنه.. لقد وفقت إلينا نظم الغرب وفكره وقيمه باسم المعاصرة،

وترافقت مع العصرية وقامت بها تحت هذا الاسم علاقة التناقض بينها وبين الموروث الحضاري القلبي الذي ترافق بحكم الزوم في هذا التصور - مع الرجعية والتخلف، وما يتعين الحذر منه بداهة هو هذا الترافف والتلازم بين الوافد والعصري وبين الموروث والرجعي.

ماذا بعد درس الزمان في معرفة روح المكان وأصول تنبیره وحقیقة التزامه؟  
البشرى يعلن منذ البداية التزامه.. كانت مخاطر التهديد العدواني لسياسات الهيمنة الأمريكية، ومخاطر التهديد الصهيوني على بلدنا، كان ذلك من وقائع التهديد للتقارب بين ذوي المنطلقات المتباينة من المواطنين الحريصين على اللزود عن أوطانهم وشعوبهم وثقافتهم. وكانت للقدس وفلسطين ووقائع ما يحدث فيهما وانتفاضات الشعوب من أجل تحريرهما هو من عوامل التوحيد في المواقف والتقريب في الأهداف والتفاهم في الأفكار..

ومن هذا المنطلق الجامع، التنبير المجمع ينبع التزام البشرى بالحكم ويردف رؤاه من التاريخ وعبرته ويسندها بوعي المكان روحاً ومكوناً. ها هو يحدثنا عن ألهم العرب :  
١١ سبتمبر علم ٢٠٠١ لم ٢٨ سبتمبر علم ٢٠٠٠ (الانتفاضة)، أحدثت فلسطين بين الحكومات العربية وحركات الشعوب ممن تتلقى دروساً في هذا الامتحان الفلسطيني.. فلسطين الأمان في العمق..

إن رؤية البشرى الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي (الحضاري والعقدي والمصري والوجودي) تتضح من جوهر رؤية قلب الزمان "أظن أننا لم يقم ذلك لدينا، نحن الشعوب التي عرفت السيطرة الاستعمارية في تاريخها الحديث. لقد كان مستحلاً على إفريقي جنوب إفريقيا مثلاً أن يتبنوا معايير ولجنة للتقويم التاريخي والحضاري تفهمهم مع المستوطنين الأوروبيين في بلادهم. وكان ذلك مستحيل كذلك على مسلمي الجزائر عرباً وبربر إزاء الفرنسيين، كما استحال علينا نحن العرب- أن نتخذ معايير تضمننا مع الصهاينة، وكذلك الحال في كل بلدنا". وكذا القدس تتحدث على لسان الحكيم البشرى فتحدد مكائنها ومصريّة الصراع وحضاريته: "القدس بالنسبة لنا موضوع دين - لو ألبان - ووطن وتاريخ وثقافة، هي ماضٍ وحاضر وهي مستقبلنا أيضاً. وفلسطين هي وعاء القدس وحاملتها، بل إن القدس هي هوية فلسطين وهي من أعطاهما الغالب الأعم من صبغتها وأهميتها.. ليست القدس مدينة في وطن هو فلسطين، ولكن فلسطين وطن في مدينة هي



القدس.. هذه القدس، وهذه فلسطين، وهذا هو الصراع... القدس كانت أرض صراع دلم قرنين من الزمان من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وهي الآن أرض صراع استكمل قرناً من الزمان ولم تظهر بعد فواتح انتهائه.. ونحن نعرف أن الصراع القديم والصراع القديم ليس صراعاً دينياً حضارياً فقط، ولكن صراع سياسي أيضاً. ولكننا لا نستطيع أن نفعل الصبغة الدينية له؛ فالقدس لا يمكن أن تستحول إلى أنها محض موقع وعاصمة؛ فهي ليست "برلين" يمكن أن تحل محلها "يون" في الضمير الألماني، وهي ليست "استامبول" يمكن أن تحل محلها "أنقرة" في الضمير التركي.. ولكنها القدس بغير بديل. وهي ليست أرضاً يستبد شعبها بتقرير المصير بشأنها، ليست كذلك فقط لأننا مسئولون عنها يوم الحساب، مسئولون عنها بوضعنا الديني بعد أن نجوز من الدنيا إلى الآخرة، ومن العالم المشهود إلى عالم الغيب..".

هل وعينا درس الحكيم البشري حينما يتحدث عن عبء الزمان ومكافئة المكان وأصول التفكير والتدبير، منادياً من بعد ومن جو في أحداث التاريخ ملتزماً بحق أمته عليه... أمي أمي...!! هذا هو زمان ومكان وتكبير والتزم تشكل رؤية حضارية واستراتيجية.

وحينما كانت عين ربيع على التدبير والتدبير كان بحق بمعنى الإرادة والإدارة، الإرادة والعدة. إنه بيت في وعينا أنه لا إدارة بلا إرادة، ولا إرادة بلا إدارة. إن إدارة بلا إرادة هي إدارة تجعل الواقع بوهنة وضعف وعجز لقاطنين فيه هو الأمر المسيطر الذي يجعلها "إدارة الوهن". الإدارة تحت عجز الإرادة ليست إلا إدارة تقضي إلى معنى الخضوع والاستسلام، ومن هنا كان فيض إدارته لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي إدارة تقود إلى حروب السلام وسلام للحرب لتحقيق الردع للآزم، وتحقيق تحقيق الرهبة إلى حل المنعة والممانعة إلى حال التحدي والمقاومة. إن الاستسلام ليس مجرد رؤية خارجية تفرض، من غير قابليات تمكن لذلك وتكبير -لا يأخذ إلا الاسم والرسم- وما هو كذلك. إن هو إلا ضياع وتضييع، وليس بالواقعية إنما وقوع وسقوط. إنه تكبير المكان حينما يرفض المعنى التسمي الكامن في تعبير الشرق لأوسطية ومشروعها. الذي يفرض لجنة الخارج علينا، لا يؤكد على عناصر لجنة تابعة تحمي الحقوق لا تضيعها، تبقى على عناصر الممانعة لا تلتف حولها أو تسهم في إجهاضها، تتحرك صوب تعبئة الإمكان والإمكانية فترجمها إلى مكانة ودور. وحينما يعني تكبيره تكبير الزمان فإنه سيتحرك صوب شواهد التاريخ وحركة

النماذج التاريخية والتعرف على سماتها، وتحديد عناصر الفضل والنجاح فيها، بمقتضى الاعتبار والواجب والعبارة اللازمة تخطيطاً تكبيرياً للمستقبل، للتدبير لتسليم لحركة مستقبلية. الزمان وذكرته يقبعان في تحرير للنظر إلى الحال والمآل والاستقبال.

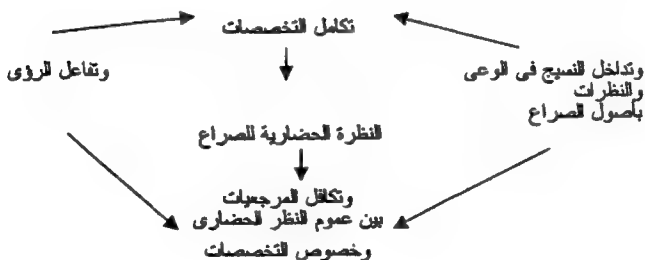
وتدبير الالتزام تشهد في تصور دوره منسوباً لأُمته، "أمتي والعالم"، إنه لا يفقد انتسابه إلى أمة، ولا يفقد دوره أو وظيفته فيها.. أبرز حقائق كفاحية العالم حينما ينتمي إلى أمة ويجعل قضاياها قبلية (عالم حمل هم أمة في حقله وعلى سنان قلمه)، إنه كان بحق يؤصل معنى "أمتي والعالم" هكذا كان التزام تدبيره، وتدبير التزامه، تقع كلماته النافضة بالأمة الرافعة لفاعليتها. وهو فخور بانتسابه لها "أمتي أمة القيم"، مسكون بهممة بها، يحرك سياط أعلامه ليضرب كل أسباب وهن الأمة وعجزها.. أُمته حُمِلت بفعل العاجزين (إرادة وإدارة) فصاروا عبئاً عليها وعلى تدبير العزة، "اطلبوا حوائجكم بعزة الأنفس فإن الأمور تجري بمقادير".. رؤية نقرأها في تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، "الحرب النفسية في الوطن العربي"، "الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإدارة التكامل القومي"، "اتفاقات كامب ديفيد: قصة الحوار بين الشعب والنخب". وغيرها.

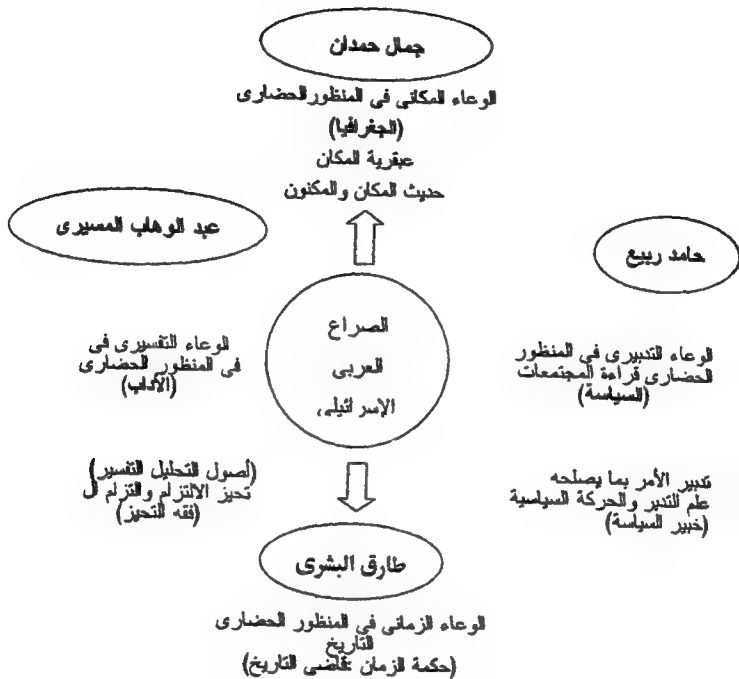
ويأتي ضمن رباعية البوثة الحضارية عين المسيري للكاشفة للنقطة الفارقة، التي تركز أكثر مما تركز على اللحظات النادرة، لأن منها أن تكون كاشفة فارقة، وهو يعلمنا على نحو فارق، الفرق بين الالتزام والتحيز بكل مضامينه السلبية التعصبية أو العنصرية أو اللامنهجية. للترام هو في "فقه التحيز"، للترام هو في معاني الهوية وما يترتب عليها من منهج نظر وموضوعات وقضايا يجب أن تكون محل هم الباحث واهتمامه. ومن هنا أوضح لنا كيف يكون الالتزام بالمكان والزمان والتدبير جملة، الالتزام حركة واعية بالفكر، واعية إلى معي على شاكلة الترام الفكر مقنعة للترام السعي، معرفة للعدو ومنزلته مقدمة لمنازلته ونزله بكل سلاح ممكن؛ فالجهل بالعدو ومن الجهل به المبالغة في قدره أو فعله، أو التهوين من شأنه - هو أول مكنت العدو في تحقيق انتصار زائف علينا، وهو أول الوهن الحادث في التصور الثنائي لعناصر الالتزام، الالتزام لدى المسيري ليس رؤية أيولوجية أو عمل تمهيسي، ولكنه للترام هوية يجعل أُمته للقبلة ومنعتها اليوصلة، هل يمكن التعرف على إسرائيل..؟ هو ما دعاه أن يؤلف عمل موسوعياً عن "الصهيونية،

اليهود، اليهودية" ليؤكد أن من الالتزام الوعي والمعرفة، فالترام المعرفة من أولى مقدمات معرفة الالتزام.

وهو بالسترلمه بروفان الأمة بتحريك صوب ضمائر العزة فيها "الانتفاضة" الأولى والثانية. ويؤكد في كل ما يكتب "أيها العاجزون، بعجزكم يتقوى عدوكم، والعنوا لا يستعصي على المنازلة ولا يستحيل هزيمته، فجزء من معرفة الذات والالتزام هويتها بتحريك لفهم نقائضها أو من يعمل على نقضها "اعرف عدوك" شعار الالتزام للواعي لدى المسيرى ، ولكنه ليس شعاراً سياسياً أو تعبويًا ، يستخدمه السياسيون لتعبئة البشر خلفهم من دون فعل يترتب عليها . في كل مرة تحدث المواجهة قد نصاب بالخسارة ، وربما نقول إن من أسباب ذلك أننا لم نعرف عدونا جيداً ، لأننا في كل مرة رفعناه شعاراً سياسياً تعبويًا لا شعاراً معرفياً ملتزماً يوصى بالعمق فالتعرف على منزلة العدو جزء لا يتجزأ من التعرف على أصول منازلة .

يؤدى المسيرى هذه الرؤية في الصهيونية والعنف في الموسوعة ، بالإضافة إلى تنكيده بالقدرة على المواجهة (الانتفاضة الفلسطينية وأزمة للصهيونية ) (من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية ) . هذه هي بوتقة الرؤية الحضارية في رباعية مثلها عبرى المكان (حمدان ) وحكيم الزمان (البشرى) ، والعالم للكفاحى المنتمى (ربيع) ، والملتزم معرفياً في عقلية فارقة كاشفة (المسيرى).

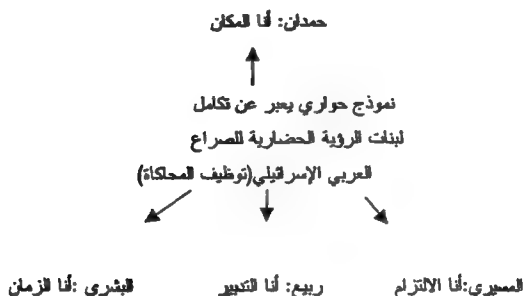




هذا هو حوار المحاكاة كما تقدمه الرؤية الحضارية للصراع العربي الإسرائيلي، بحيث مثل مكان الصراع جمال حمدان برؤيته، ويمثل زمان الصراع طارق البشري بحكمته، ويمثل تدبير الصراع حامد ربيع بافتقاده، ويمثل الوعي بالصراع للزمان ورسالة عبد الوهاب المسيري بالترامه وعمقه.

هكذا يمكننا أن نتصور هؤلاء قد التقوا من غير لقاء وتلاقوا من غير صحبة، وكان موضوع حديثهم وحوارهم وخطابهم للصراع العربي الإسرائيلي، كل مثل بتخصصه لبنة

في الوعي والمعنى بهذا الصراع مصيرته وحضارته فتكون هذا النموذج الحوارى للمحاكاة\*\*




---

\*\* طرأت على ذهن الباحث هذه الفكرة وقام على تطبيقها ما استطاع، في تدريس لمادة النظرية السياسية حينما قمنا نمونجا لمحاكاة بين التصورات الحضارية المختلفة بين: هنتجتون ورؤيته فى صدام الحضارات، وجارودى ورؤيته فى حوار الحضارات ومالك بن نبي ورؤيته الحضارية فى سلسلة كتباته حول مشكلات الحضارة، ورؤية ابن خلدون فى الصراع الحضارى، وبرناردلويس ورؤيته الاستشراقية للحضارة الإسلامية.

## الصراع العربي الإسرائيلي الاشباه والنظائر

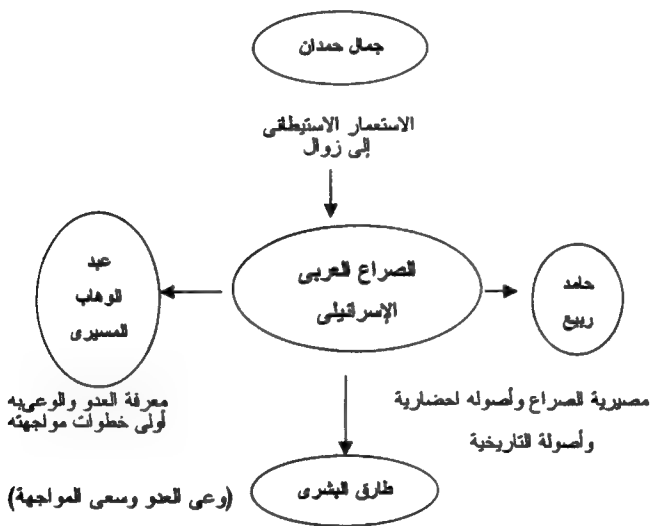


كلوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون\*

(التوبة/١٢٢)

ومع تلك الأسباه والنظائر موضع الإجماع المكنى والزمانى والتبيري والانتزاعى كانت هناك من الفروق التابعة من التخصص والاهتمام كلها تتكامل لتؤدى رؤية عميقة وأصلية "رؤية حضارية للصراع".

نحاول فى بحث مستفيض إثبات للنصوص ضمن هذا النموذج الذى يشكل حقيقة الرؤية للحضارية للصراع العربى الإسرائيلى . نقدم هذه العجالة على أمل بأن نستكمل عناصر الإثبات لرؤية متكافئة ورصينة للصراع العربى الإسرائيلى.



تاريخ الصراع أيام العرب والوعاء المقسى





**ثانياً:**

**حالة دراسة إسرائيل بين أقسام العبرية والعلوم  
الاجتماعية في مصر**

➤ أقسام العبرية ومراكز الدراسات الشرقية وموقع الدراسات  
الإسرائيلية منها

**د. محمد خليفة حسن**

➤ تدريس تاريخ فلسطين في أقسام التاريخ

**د. محمود عبد الظاهر**



## أقسام العبرية ومراكز الدراسات الشرقية وموقع الدراسات الإسرائيلية منها

د. محمد خليفة حسن\*

لولا- نشأة وتطور الدراسات الشرقية والعبرية في الجامعات المصرية :

١ - تعتبر مصر من أهم البلاد الشرقية التي طورت تراثاً علمياً أكاديمياً في مجال

### الدراسات الشرقية:

فقد بدأ الاهتمام باللغات الشرقية وآدابها منذ نشأة الجامعة المصرية، ومع تأسيس أول قسم للغة العربية بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً)؛ وهذا يعني أن عصر الدراسات الشرقية على المستوى الأكاديمي يقترب من مائة علم تعطي جل القرن العشرين، وإذا كانت جامعة القاهرة قد احتفظت بالصدارة في تأسيس دراسة للغات الشرقية داخل إطار قسم اللغة العربية ومعهد اللغات لشرقية بجامعة القاهرة؛ فإن لجامعة عين شمس الفضل في تأسيس أول قسم مستقل للغات الشرقية في الجامعات المصرية.

واستقلال للغات الشرقية عن اللغة العربية هو استقلال تخصصي؛ لأن اللغة العربية هي إحدى اللغات الشرقية الأساسية وعزلها عن اللغات لشرقية قد حقق هدفين في وقت واحد؛ الأول- هو تأسيس قسم جديد من رحم قسم اللغة العربية ألا وهو قسم اللغات الشرقية يتم فيه التوسع من الناحية التخصصية الأكاديمية في درس اللغات الشرقية درماً مستقلاً يشمل كل المجالات؛ اللغوية، والأدبية، والحضارية، والتاريخية، أما الهدف الثاني- فهو إعطاء اللغة الوطنية، وهي اللغة العربية فرصة للتوسع وزيادة عدد التخصصات، وبخاصة مع تطور وظهور علوم عربية جديدة لم يكن لها تمثيل في أقسام اللغات العربية مثل الألب المصري، والألب الشعبي، والألب المقارن، وفقه اللغة، والألب الأنكلسي، وبعض العلوم اللغوية الجديدة مثل علم الأصوات، وعلم الدلالة، وعلم الأسلوب.

---

\*مدير مركز الدراسات الشرقية -جامعة القاهرة

وهكذا حقق استقلال اللغات الشرقية عن اللغة العربية التوسع الأكاديمي للتخصصين، مع الحرص على استمرارية العلاقة العلمية بين القسمين المستقلين، وذلك من خلال مجموعة من المواد المشتركة والبنية التي لا غنى عنها لطلاب القسمين؛ فاستمر قسم اللغة العربية في تدريس اللغات الشرقية مثل الفارسية لأهميتها في درس الألب المقارن، والعبرية لأهميتها في درس النحو المقارن والأصوات وعلوم اللغة، كما أدخل قسم اللغات الشرقية المواد المرتبطة باللغة العربية لأهميتها في درس اللغات الشرقية مثل النحو العربي، وفقه اللغة، وعلم الأصوات، وعلم دلالة، والتركيب، وعلم العروض. ولا تزال الجامعات العربية تنظر إلى اللغات الشرقية نظرة تتحقق فيها الوحدة العضوية بين العربية واللغات الشرقية الأخرى؛ ولذلك احتفظت الجامعات الغربية الكبرى بمسمى اللغات الشرقية الذي يجمع كل اللغات الشرقية.

وقبل أن ندخل في تفاصيل هذه الورقة لابد من تذكير المتخصصين في اللغات الشرقية على اختلاف مشاربهم بالأهمية القصوى للغة العربية في درس اللغات الشرقية، وأن هذا الاستقلال الذي تم ليس استقلالاً حقيقياً بل فرضته الضرورة الحتمية وهي التوسع التخصصي لكل من العربية واللغات الشرقية، وهي وحدة أمثلها المكانة الأساسية للغة العربية بين اللغات الشرقية، والدور الوسط الذي تلعبه اللغة العربية في كل من لغات الشعوب الإسلامية؛ مثل الفارسية، والتركية، والأردية من ناحية، وفي لغات الشعوب (السامية) مثل العبرية والآرامية والآكلية والحشية من ناحية أخرى، وهو دور للعربية فريد من نوعه؛ فهي اللغة الوحيدة التي احتفظت بعلاقات لغوية وأدبية متوازنة مع هاتين المجموعتين من اللغات؛ فهي من لغات الأمم الإسلامية من ناحية (بل هي أم اللغات الإسلامية)، وهي كذلك وفي نفس الوقت من اللغات " السامية " (بل هي أم اللغات السامية، لو اللغات العربية بالمعنى الواسع لكلمة عربية).

والمسبب في هذا التنبية المبكر إلى أهمية اللغة العربية لدارسي اللغات الشرقية؛ ذلك الضعف الذي أصاب المتخصصين في اللغات الشرقية في درس اللغة العربية، والتي تم تجنبها بشكل مهدد لمستقبل الدراسات الشرقية في مصر، وتم تحديد عدد ساعات تدريسها إلى أدنى حد ممكن؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور شديد في مستوى اللغة العربية لدى

المتخصصين في اللغات الشرقية، وفي توصية مبكرة لطلاب بضرورة مراجعة شأن اللغة العربية في أقسام اللغات الشرقية.

## ٢ - قسم اللغة العربية واللغات الشرقية وآدابها ومعهد اللغات الشرقية :

وفي ظل هذه المرحلة التي اعتُبرت فيها اللغات الشرقية ملحقة بقسم اللغة العربية، تحقق استقلال مبكر للغات الشرقية من خلال إنشاء معاهد للغات الشرقية، ولتحقق بها طلاب اللغة العربية واللغات الشرقية بعد تخرجهم من قسم اللغة العربية.

وقد طبقت هذه الفكرة التي تجمع بين اللغة العربية واللغات الشرقية، وتحقق في نفس الوقت التوسع في دراسة اللغات الشرقية في كلية الآداب جامعة القاهرة، ولا تزال لها صورة موجودة حتى الآن في كلية الآداب جامعة الإسكندرية، التي تحتفظ حتى الآن بالربط بين اللغة العربية واللغات الشرقية، وتعطي للغات الشرقية كياناً علمياً مستقلاً في شكل معهد اللغات الشرقية، الذي يمنح درجتي الماجستير والدكتوراه؛ ويقبل الطلاب المخرجين من أقسام اللغة العربية، وهو الآن المعهد الوحيد من هذا النوع بعد أن ألغى معهد اللغات الشرقية بآداب القاهرة، وذلك مع إنشاء قسم اللغات الشرقية وآدابها، ولا تزال جامعة الإسكندرية تحافظ على هذه الصورة للغات الشرقية، ولم يفتح بها حتى الآن قسم مستقل للغات الشرقية.

## ٣ - أقسام اللغات الشرقية وآدابها :

تمثل هذه المرحلة الاستقلال التام للغات الشرقية وآدابها عن اللغة العربية وآدابها، مع وجود مولد بينية ومساعدة في كل من القسمين، ويعتبر قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة عين شمس أول قسم يمثل مرحلة الاستقلال هذه في الجامعات المصرية، وقد ظل القسم محتفظاً بهذه التسمية الشاملة للغات الشرقية إلى عهد قريب حتى تم تقسيم القسم إلى قسمين : قسم لغات الأمم الإسلامية (الفارسية، والتركية، والأردية) وقسم اللغة العبرية الحديثة، وفي خطوة أخيرة تم تغيير مسمى القسم الأول إلى قسم اللغات الشرقية والإسلامية.

وهناك مجموعة من الأقسام لا تزال تحتفظ بهذه التسمية الشاملة للتخصص؛ وهي : قسم اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، وقسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي بسوهاج، وقسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة المنوفية، وقسم

اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة المنصورة، وقسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي في قنا، وقسم اللغات الشرقية بجامعة حلوان كلية الآداب.

وعادة ما تبدأ الدراسة في أقسام اللغات الشرقية في السنة الأولى لجميع الطلاب، ثم ينتسب القسم بداية من السنة الثانية إلى ثلاث شعب: "شعبة لغات الأمم الإسلامية، وشعبة اللغات السامية القديمة، وشعبة اللغة العبرية الحديثة"، وقد تم فيما بعد توحيد الشعبتين الأخيرتين في شعبة واحدة تحت مسمى شعبة اللغات السامية وآدابها، وقد احتفظت كل الأقسام بتقسيم الدراسة إلى فرعين أو شعبتين إحداهما للغات الإسلامية، والأخرى للغات السامية وآدابها.

#### ٤ - أقسام لغات الأمم الإسلامية وأقسام اللغة العبرية :

يمثل هذه المرحلة الوضع في كلية الآداب جامعة عين شمس؛ حيث تم تقسيم قسم اللغات الشرقية وآدابها إلى قسمين مستقلين: أحدهما - قسم لغات الأمم الإسلامية وآدابها، والثاني - قسم اللغة العبرية الحديثة وآدابها، وهو القسم الوحيد الآن الذي يحتفظ بهذه القسمة، ويتبعه في ذلك الوضع الحالي في كلية الألسن بجامعة عين شمس؛ حيث خصص قسم لمجموعة اللغات الإسلامية، وقسم لمجموعة اللغات السامية.

#### ٥ - أقسام مستقلة لكل لغة شرقية أساسية :

في مرحلة تالية نشأت أقسام مستقلة لكل لغة شرقية إسلامية، أو سامية على حدة، وتمثل جامعة الأزهر هذا الاتجاه منذ نشأت الدراسات الشرقية بها في كليتين هما كلية اللغات والترجمة، وكلية للدراسات الإنسانية للبنات؛ ففي هاتين الكليتين يوجد الآن قسم مستقل لكل من الفارسية، والتركية، والأردية، والعبرية، ويلاحظ وجود ثلاثة أقسام للغات الإسلامية، وقسم واحد للغة العبرية كلفة سامية أساسية، ويوجد تخصص في اللغة السريانية كتخصص تابع للغة العبرية، وليس في شكل شعبة مستقلة.

#### ٦ - أقسام علم اللغة واللغات السامية والشرقية :

ظهر هذا المسمى في كلية دار العلوم، وفي كليات الدراسات العربية في كل من الفيوم، والمنيا، والتي سارت على منهج كلية دار العلوم؛ حيث تم التركيز على علم اللغة، وضمه في قسم واحد مع اللغات السامية والشرقية، وقد اختصرت اللغات السامية في لغة

واحدة أساسية؛ هي اللغة العبرية، كما اختصرت اللغات الإسلامية في لغة واحدة هي اللغة الفارسية. وقد تم اختيار هاتين اللغتين من أجل عقد المقارنات اللغوية بين اللغة العربية، واللغة العبرية، فقط في اللغات السامية، والمقارنات الأدبية بين الأدبين العربي فقط، والفارسي في اللغات الشرقية، والاتجاه المسيطر في كلية دار العلوم وكلية الدراسات العربية هو الاتجاه لمقرن على مستوى اللغة والأدب.

#### ٧ - إخال اللغات الشرقية في مناهج بعض الأقسام الأخرى :

اهتمت بعض الأقسام العلمية في كليات الآداب والتربية، وغيرها بتدريس لغة شرقية واحدة كلفة مساعدة في أحد الأقسام العلمية، كما هو الحال في أقسام التاريخ؛ حيث تدرس إحدى اللغات الشرقية؛ وهي الفارسية، والتركية، والعبرية، والسريانية، والحبشية، وذلك حسب متطلبات التخصص، وفي أقسام الوثائق والمكتبات يتم تدريس التركية لأهميتها بالنسبة للوثائق، وفي أقسام اللغة العربية يتم تدريس لفارسية أو العبرية، وقد تضاف في الدراسات العليا لغات شرقية أخرى حسب التخصص، وفي كليات الآثار يتم تدريس الفارسية والتركية، وفي كليات التربية يوجد أحياناً اهتمام باللغة العبرية أو الفارسية، وبخاصة في أقسام اللغة العربية.

#### ٨ - إخال اللغة العبرية في بعض الكليات العسكرية :

نظراً للأهمية السياسية والعسكرية للغة العبرية الحديثة؛ فقد اهتمت الكليات العسكرية وبعض المؤسسات والدوائر العسكرية الأخرى بتدريس للغة العبرية الحديثة لطلاب هذه الكليات منذ فترة طويلة، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع الاهتمام العام باللغة العبرية الحديثة في كثير من المؤسسات الحكومية العسكرية؛ مثل الكلية العربية والمخابرات، وفي دوائر غير عسكرية؛ مثل هيئة الاستعلامات، ووزارة الخارجية، ووزارة الإعلام؛ حيث توجد حاجة ماسة إلى اللغة العبرية الحديثة.

#### ٩ - نشأة مراكز الدراسات الشرقية والشرق لوسطية :

وقد تم تنويع الاهتمام بالدراسات الشرقية في مصر من خلال الاتجاه الحديث نسبياً إلى إنشاء مراكز للبحوث في الدراسات الشرقية، وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه فوجد اختلافاً في المسميات التي أطلقت على هذه المراكز، والتي تعكس الاتجاه البحثي الذي يتم

التركيز عليه، وقد كانت جامعة عين شمس سابقة في هذا الاتجاه؛ حيث تم إنشاء مركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط كوحدة ذات طابع خاص، ويتضح من التسمية التركيز على القضايا الحديثة في منطقة الشرق الأوسط حيث يتم الاهتمام بقضايا فلسطين وإسرائيل وإيران وتركيا في المقام الأول بالإضافة إلى القضايا العامة المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط ومشاكلها السياسية والاقتصادية.

ثانياً - طبيعة الدراسات الإسرائيلية في أقسام العبرية بالجامعات المصرية :

تقديم : المنهج التكاملي في دراسة المجتمع الإسرائيلي :

تقدم أقسام اللغة العبرية بالجامعات المصرية رؤية مختلفة للدراسات الإسرائيلية عن تلك الرؤية التي تتبناها أقسام ومؤسسات أكاديمية أخرى، وتتبع هذه الرؤية من الهدف الأساسي لإنشاء أقسام اللغة العبرية، وهو دراسة المجتمع الإسرائيلي دراسة علمية أكاديمية تهتم بالوصف، والتحليل، والنقد لمعطيات هذا المجتمع، والمنهج المتبع في كل هذه الأقسام هو للمنهج التكاملي، الذي لا يركز على جانب واحد من جوانب المجتمع على حساب الجوانب الأخرى، ولا يهتم بظاهرة واحدة على حساب الظواهر الأخرى، بل يهدف إلى الفهم المتكامل للمجتمع الإسرائيلي على المستويات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، والسياسية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأخلاقية إلى آخر هذه الجوانب، أو الأبعاد، أو الظواهر المهمة في تحقيق لفهم الشمولي للمجتمع، وتعتبر هذه أهم ميزة أو خاصية تتميز بها أقسام اللغة العبرية عند مقارنتها بالأقسام والمؤسسات الأخرى المهمة بإسرائيل؛ فأقسام التاريخ مثلاً تركز على الجانب التاريخي، وأقسام السياسة تركز على الجانب السياسي، وأقسام الاقتصاد تركز على الجانب الاقتصادي، وأقسام الدين أو العقيدة تركز على الجانب الديني أو العقائدي.

وهكذا نجد أن نوعية الاهتمام بإسرائيل مرتبطة بطبيعة التخصص، أو القسم الأكاديمي.



وقد أدى الأخذ بمبدأ الشمولية والمنهج التكاملي في أقسام اللغة العبرية واللغات الشرقية إلى تقسيم الدراسات الأكاديمية لدخل هذه الأقسام إلى دراسات لغوية، وأدبية، وتاريخية حضارية، ودينية أخلاقية، واجتماعية.

## ١ - الدراسات اللغوية والأدبية :

### أ - اللغة العبرية وأدبها :

تشتمل الدراسات اللغوية على دراسة متكاملة على مدى أربع سنوات للغة العبرية في عصورها المختلفة، حيث يدرس الطالب نحو اللغة العبرية وخطوطها المختلفة قبل أن يتجه الدارس إلى معرفة مراحل اللغة العبرية القديمة، واللغة العبرية الوسيطة، واللغة العبرية الحديثة.. وكل مرحلة من تاريخ اللغة العبرية لها مولاتها ومناهجها المستقلة، مع توضيح العلاقات اللغوية التي تربط هذه المراحل اللغوية ببعضها البعض، وتوضيح وجوه الاختلاف الرئيسية بين هذه المراحل في تاريخ اللغة العبرية، ودراسة نصوص لغوية تنتمي إلى المراحل الثلاثة.. وتأتي هذه النصوص من التراث اللغوي العبري الموزع تاريخياً على هذه المراحل الثلاث؛ ففي اللغة العبرية القديمة يدرس الطالب نصوصاً من أسفار التوراة، وأسفار الأنبياء، وأسفار الحكمة، أو المكتوبات، وكلها تكون مصدراً عبرياً واحداً تحت اسم أسفار العهد القديم.

أما مواد اللغة العبرية الوسيطة فتعتمد على نصوص عبرية من التراث العبري الوسيط، وهو النتاج العبري الذي خلفه يهود العصور الوسطى في المجتمعات الإسلامية، وفي المجتمع الغربي، ومن أهم المصادر التراثية المنتمية إلى فترة العصور الوسطى كتاب التلمود بقسميه المشنا والأجداد، والمشنا تمثل المادة التشريعية وهي مدونة في ستة أجزاء ضخمة ولغتها هي العبرية، بينما تمثل الأجداد التراث الأسطوري القصصي اليهودي الشارح والمفصل لقصاص العهد القديم، وذلك باعتبار التلمود بقسميه مجرد تفسير لأسفار العهد القديم سواء تلك المتصلة بالشريعة أو المتصلة بالحكمة، ويضم التراث اللغوي للعبرية في العصر الوسيط ما تركه الأدباء اليهود في العالم الإسلامي مدوناً باللغة العبرية الوسيطة من كتابات شعرية، تمثلها دولوين الشعر أو كتابات نثرية تغطي مجالات متعددة؛ دينية، وفلسفية، وأخلاقية، وعلمية تجريبية، وكتابات أدبية ولغوية مختلفة.

وبالنسبة للمرحلة الأخيرة من تاريخ اللغة العبرية فهي مرحلة اللغة العبرية الحديثة التي يتم التحدث بها في إسرائيل، والتي تم بها تكوين النتاج العبري الحديث من أعمال أدبية شعرية ونثرية، ومن كتابات أدبية ولغوية وفلسفية ودينية وتاريخية، وعلوم طبيعية وتجريبية، وتلقى هذه المرحلة الحديثة أهمية خاصة وتمثل التخصص الأساسي لطلاب أقسام اللغة العبرية، ويعتمد تدريس اللغة العبرية الحديثة على نصوص من النتاج الأدبي العبري من فترات تاريخية مختلفة قبل قيام إسرائيل وبعدها، ويتم توضيح علاقة العبرية الحديثة بالعبرية القديمة والوسيط، وتوضيح خصائص العبرية الحديثة، وتأثير اللغات الأوروبية فيها، ويتم تقسيم الأدب العبري الحديث إلى عدة مراحل : المرحلة الأوروبية، والمرحلة الفلسطينية، والمرحلة الإسرائيلية، مع دراسة نصوص أدبية تمثل الأجناس الأدبية المختلفة في هذه المراحل أو العصور الأدبية، ويتم التركيز في مواد مستقلة على دراسة الشعر العبري الحديث، والنثر العبري الحديث من خلال مواد خاصة بالرواية، والقصة القصيرة، والمقال، والمسرحية، ونماذج أدبية تمثل هذه الأجناس الأدبية، وجزءاً أساسياً من نصوص اللغة العبرية الحديث يعتمد على إنتاج كبار أدباء العبرية المحدثين، وكبار أدباء إسرائيل، وهذا ويتم التركيز أيضاً على دراسة الصحافة العبرية الإسرائيلية من خلال مختارات من مقالات صحفية في موضوعات مختلفة، ومن جرائد إسرائيلية مختلفة الاتجاهات؛ حيث تم الاهتمام بتحليل المادة الإخبارية، وتحليل اتجاهات الصحافة الإسرائيلية، واستخراج الأساليب الحديثة، ومعرفة المصطلحات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأدبية، والاجتماعية، والدينية، ومعرفة الاختصارات العبرية، وهي مهمة بسبب اعتماد نظام اللغة العبرية الحديثة على اختصار المصطلحات المركبة، والتي بسبب كثرتها وأهميتها في تعلم اللغة العبرية الحديثة أصبحت لها معاجمها الخاصة.

وتعطي أقسام اللغة العبرية اهتماماً خاصاً بالترجمة، وتخصص لها مناهج مستقلة خاصة بالترجمة من العبرية إلى العربية، ومن العربية إلى العبرية، وخاصة بأنواع الترجمة مثل الترجمة الأدبية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالترجمة الفورية والتتبعية، نظراً لأهميتها المعاصرة، وبخاصة في مجالات الحياة المختلفة، وفي المؤتمرات العلمية والسياسية، وفي الاستماع المياسي وغيره.

## ب - الدراسات اللغوية المقارنة :

ويصاحب تعليم اللغة العبرية في مراحلها المختلفة، التعمق في علوم اللغة المساعدة على فهم اللغة العبرية من زوايا صوتية ودلالية ونحوية وصرفية، وكذلك من زوايا لغوية مقارنة، ولهذا تضاف إلى مناهج اللغة العبرية بعض المناهج اللغوية المساعدة مثل دراسة علم الأصوات، وعلم النحو، وعلم الدلالة، وعلم التركيب، وعلم الصرف والعروض، وعلم نحو اللغات السامية المقارن، وهذا العلم الأخير يستدعي تعلم الطالب لعدد من اللغات السامية الأخرى مثل اللغات الآرامية، والسريانية، والحبشية، والأكادية، والكنعانية، بالإضافة إلى المواد الخاصة باللغة العربية من نحو، وصرف، وأدب، وكذلك دراسة النقوش العربية، والسامية، القديمة، والهدف من دراسة هذه اللغات تمكين الطالب من عقد المقارنات اللغوية بين هذه اللغات على المستويات الصوتية، والصرفية، والدلالية، والنحوية.

## ج - الدراسات الأدبية المقارنة :

لنترن تعليم اللغة العبرية بمعرفة الأدب العبري من خلال مصادره المباشرة، ولتحقيق تمكن الطالب من الدرس الأدبي المقارن، يتم تعريف الطالب بأدب اللغات السامية المختلفة؛ مثل الآداب العبرية، والعربية، والآرامية، والأكادية والكنعانية والسريانية، وغيرها، وفي لغاتها الأساسية ومن مصادرها المباشرة، ويتم تأصيل الأجناس الأدبية المختلفة من ملاحم أدبية وروايات وقصص وأعمال مسرحية وقصائد شعرية للتعرف على عناصر للتأثير والتأثر بين هذه الآداب المختلفة.

## د - اللهجات العبرية :

بالإضافة إلى الاهتمام باللغة العبرية تهتم بعض أقسام العبرية بدراسة بعض اللهجات؛ مثل لهجة اليبديش المنتشرة بين اليهود في أوروبا الشرقية، وفي ألمانيا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذه اللهجة أهمية خاصة؛ لأنها استخدمت حديثاً كبديل للغة العربية الحديثة في مجال المخابرات واستخدم للشفرة، وذلك بعد اكتشاف إسرائيل أن العبرية الحديثة أصبحت معروفة للعرب وللمصريين على وجه التحديد معرفة جيدة، وأصبحوا قادرين على التقاط الشفرات بها، فاستبدلوها بلهجة اليبديش وهي لهجة مجهولة

لدى العرب، وبالإضافة للهجة الليديش يتم الاهتمام بلهجة اللاتينو اليهودية، وهي لهجة يتحدث بها يهود إيطاليا.

## هـ- الكتابات اليهودية العبرية :

وهناك مجموعة لهجات، أو بالأحرى مجموعة كتابات يهودية تستخدمها الجماعات اليهودية المنتشرة في بلاد العالم، وهي عبارة عن كتابة لغة البلد الذي يعيش فيه اليهود وبالخط العبري، ومن أهم هذه الكتابات للكتابة اليهودية العربية، والكتابة اليهودية الفارسية وغيرهما، والهدف من استخدام هذه الكتابات إخفاء بعض الكتابات اليهودية عن غير اليهود، وذلك باستخدام الخط العبري فلا يقرأ هذه المادة سوى من يعرف هذا الخط.

## ٢ - الدراسات التاريخية الحضارية :

بعد التعرف على اللغة العبرية وآدابها من خلال مصادرها المباشرة، وامتداداً للمنهج التكاملي والشمولية في معرفة المجتمع اليهودي والإسرائيلي، يتم التركيز في أقسام اللغة العبرية على الدراسات التاريخية والحضارية أو الثقافية.

### أ - دراسة التاريخ اليهودي في ضوء الشرق الأدنى القديم :

اهتمت أقسام اللغة العبرية بالتوسع في دراسة المجتمع اليهودي والإسرائيلي من خلال المصادر المباشرة، مع التركيز على إعطاء وجهة النظر العربية في هذا التاريخ، والرد على النظريات اليهودية والصهيونية والإسرائيلية في هذا الخصوص، وتعمل هذه الأقسام على تطوير نظرية عربية في تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته لمواجهة النظريات الصهيونية التي أعلنت كتابة تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته من أجل تأصيل الوجود اليهودي في فلسطين، وتحقير الشأن العربي والفلسطيني في تاريخ المنطقة العربية السامية قديماً - والتأكيد على عدم استمرارية التاريخ اليهودي في فلسطين، وتوزع لليهود بين مراكز متعددة خارج فلسطين من أهمها للمركز العراقي القديم خلال مرحلتي السببي الأموري والبابلي في القرون الممتدة من الثامن حتى السادس قبل الميلاد، ويسبق ذلك للمركز المصري لحياة بني إسرائيل أيام يعقوب ويوسف عليهما السلام من القرن الثامن عشر، وحتى القرن الثالث عشر، والمركز الإسكندري منذ الغزو الإسكندري لفلسطين في القرن الرابع قبل الميلاد، وحتى القرون الأولى للميلاد ثم تنحل فلسطين في عصرها

المسيحي، وفي عصرها الإسلامي حتى عام ١٩٤٨م، وبالإضافة إلى الشتات اليهودي داخل الشرق الأدنى القديم، يتم التركيز على الشتات اليهودي خارج هذا الشرق، وفي بلاد الإمبراطورية الرومانية، وبلاد فارس، وإفريقيا.

#### ب - التأكيد على عروبة فلسطين والقدس في التاريخ القديم :

ركزت الصهيونية على مرحلة التاريخ القديم لتثبت أصالة التاريخ اليهودي في فلسطين، وتؤكد على يهودية فلسطين والقدس؛ ولذلك يتم التركيز في أقسام اللغة العبرية على عروبة فلسطين والقدس، من خلال الأدلة العلمية التي تستند إلى المصادر التاريخية والأثرية، كما تستند أيضاً إلى أدلة من المصادر اليهودية ذاتها، وعلى رأسها التوراة وبقية أسفار العهد القديم.

وبالنسبة للقدس فيتم تقديم تاريخها كمدينة عربية كنعانية، حملت تسميات عربية خالصة في مراحلها المختلفة؛ منها للتسميات بيوس ولورسليم (أورشليم) وبيت المقدس، ويرتد حقيقة عدم وجود تسمية يهودية لمدينة القدس، وأن كل أسمائها عربية، ولقبت فقط بمدينة دلود عندما احتلها دلود عليه السلام، واتخذها عاصمة لمملكته، ولفترة محدودة تكون حولها لاهوت أورشليمي، حول المدينة إلى مدينة دينية مقدسة، وهي لا تحمل صفات للقداسة بالنسبة لليهود بدليل أن أسفار العهد القديم وصفت المدينة بأنها مدينة عربية على بنى إسرائيل، ولا يوجد فيها يهودي واحد، ووصفتها أيضاً بأشنع الصفات مثل أنها المدينة الزانية، وصب عليها أنبياء اليهود كل أنواع اللعنات أو نبوءات اللويل والدمار والهلاك. وتعطي كذلك الأدلة التاريخية والإحصاءات على خلو المدينة من اليهود بسبب الشتات، وضعف المركز الأورشليمي في مواجهة المراكز الأخرى للحياة اليهودية خارج فلسطين، ويكفي أن نؤكد على أن الديانة اليهودية تطورت خارج فلسطين، وأن للتوراة دوت هي والتلمود في العراق القديم زمن السبي البابلي وبعد.

#### ج - وضع العبريين في تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته :

يتم التركيز كذلك على وضع العبريين القدامى بين الشعوب العربية السامية القديمة من خلال منهجين أساسيين؛ يعالج الأول تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته، ويتناول الثاني تاريخ الأمم السامية، وتعطي الأدلة على فقر التاريخ العبري القديم، وأن جماعة

العبريين لم تكن من الشعوب المؤثرة في منطقة الشرق الأدنى القديم على المستوى التاريخي والثقافي، ولها كانت مجرد جماعة بدوية متنقلة من مكان إلى آخر، ولها مثلت إحدى الهجرات العربية القديمة إلى المنطقة السورية، ولم يكن لها تأثير على مسيرة هذه الشعوب والتكوين السكاني للمنطقة السورية وفلسطين على وجه التحديد، وفي ضوء تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته يتم الرد على النظريات للصهيونية التي تدعي مكانة حضارية لليهود، وتعتبر اليهود المحور الحضاري لشعوب المنطقة قديماً في كبر عملية تزييف واختلاق للتاريخ، الأمر الذي كشفت عنه الدراسات الحديثة الناقدة للوجود الإسرائيلي القديم، والتي وصفت عملية التزييف الصهيوني للتاريخ تحت مسمى اختلاق إسرائيل.

#### د - تاريخ اليهود في العصر الوسيط :

تهتم أقسام اللغة العبرية بدراسة الأقليات اليهودية في المجتمعات الإسلامية في العصر الوسيط، كما تهتم بمتابعة نشأة وتطور الأقليات اليهودية في الغرب في العصر الوسيط، ومن بعد الشتات اليهودي الذي تلا الغزو الروماني لفلسطين وما نتج عنه من شتات يهودي علم، ونشأة ظاهرة اللجئ اليهودي في المجتمعات المسيحية الغربية.

#### هـ - التاريخ اليهودي الحديث :

وبالنسبة لتاريخ اليهود في العصر الحديث يوجه الاهتمام إلى التغييرات التي طرأت على حياة الأقليات اليهودية في الغرب، والانتقال من حياة العصور الوسطى الأوربية إلى حياة العصر الحديثة، مروراً بالأوضاع اليهودية في عصور النهضة والتنوير، ووقوع الجماعات اليهودية في أوروبا تحت تأثير المتغيرات التي أصابت الفكر الأوروبي، وكلها متغيرات مضادة للدين، الأمر الذي أثر على وضع الديانة اليهودية في الغرب، وانتهى بتحول معظم اليهود إلى العلمانية، واندماج اليهود في المجتمع الغربي في ظل معطيات العصر الحديث، وأهمها الديمقراطية، والمساواة، ويتم أيضاً تتبع الفكر القومي لليهودي الذي بدأ في التطور بعد ظهور الحركات القومية الأوربية، وإثارة قضية وضع اليهودي وتحديد هويته القومية، وتطوير ما سمي بالمشكلة اليهودية وضرورة علاجها، وكان الحل الأوروبي هو تصدير المشكلة لليهودية إلى العالم العربي، وتطوير الفكر القومي اليهودي الذي اتخذ اسم للصهيونية، وتهتم الدراسة أيضاً بنشأة الحركات الدينية لليهودية الحديثة وموقفها من اليهودية وأهم هذه الحركات : الحركة اليهودية الإصلاحية، والحركة اليهودية

المحافظة، حركة الأرثوذكسية الجديدة، وحركة إعادة بناء اليهودية بالإضافة إلى اليهودية التقليدية، وتتم دراسة معتقدات هذه الحركات اليهودية والتغيرات التي أدخلتها على اليهودية، ومواقفها من العقيدة، والفكر القومي اليهودي، والثقافة الحديثة والتراث اليهودي.

#### و- دراسة تاريخ الحركة الصهيونية ومذاهبها :

تمثل الحركة الصهيونية مرحلة جديدة في تاريخ اليهود، وهي نتيجة مباشرة لتطور الفكر القومي الأوربي وظهور المشكلة اليهودية، وبداية التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود، والتخلص الأوربي من المشكلة اليهودية بتصديرها إلى خارج أوروبا، واقتراح إنشاء وطن قومي لليهود واستقر الأمر على أن يكون هذا الوطن في فلسطين العربية، ويتبع المنهج أسباب نشأة الصهيونية، وأهم مفكرها الأوائل السابقين على تيودور هرتسل، وتحليل دعوى المعاداة للسامية التي استند إليها الفكر الصهيوني، وبخاصة عند كل من موشيه هس وتيودور هرتسل، ويتم التركيز على دراسة كتاب الدولة اليهودية، وتحليل البرنامج الذي وضعه هرتسل لإقامة الدولة. ومناقشة المذاهب الصهيونية المختلفة التي تطورت، وأهمها بطبيعة الحال الصهيونية السياسية والصهيونية الدينية، والصهيونية الثقافية وغيرها، كما يتم التعرف على المنظمات الصهيونية والوكالات والمؤسسات المستولة عن تنفيذ مشروع إقامة الدولة، وبرنامج الهجرة اليهودية وموجات الهجرة المتعددة إلى فلسطين، والثورات الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، وقيام حرب ١٩٤٨م.

#### ز- إسرائيل الدولة والمجتمع :

وأخيراً المراحل التاريخية في دراسة التاريخ اليهودي هي المرحلة المعاصرة، التي شهدت قيام إسرائيل والحروب الرئيسية التي نشبت بين إسرائيل والعرب، وهي حروب ١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، ومفاوضات السلام والانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، وبالإضافة إلى هذا العرض التاريخي يتم الاهتمام بدراسة المجتمع الإسرائيلي من حيث التعرف على بنية هذا المجتمع، وعناصره الرئيسية، وجماعته الإثنية، وصراعاته الفكرية والدينية، ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والأوضاع السياسية والأحزاب الرئيسية وبرامجها المختلفة.

بالإضافة إلى الدراسات اللغوية والأدبية والتاريخية يتم الاهتمام بالدراسات الدينية، وبخاصة دراسة تاريخ الديانة اليهودية وعلاقتها بديانات الشرق الأدنى القديم، وتأثيرها بالديانات المصرية والكنعانية والبابلية والفارسية والعربية، وكذلك تطور الديانة اليهودية خلال عصورها المختلفة في التاريخ القديم، وتطورها في ظل الديانتين المسيحية والإسلامية، وكذلك تطورها في العصر الحديث، وظهور الفرق والحركات الدينية اليهودية، ومعرفة علاقة التاريخ اليهودي بالديانة اليهودية، والتفسير الديني للتاريخ اليهودي، وعلاقة اليهود بالصهيونية، والصراع الديني العلماني سواء دخل إسرائيل أو خارجها.

ولمعرفة الديانة اليهودية معرفة جيدة فهي تعرض داخل إطار علاقتها بديانات الشرق الأدنى القديم وعلاقتها بالمسيحية والإسلام، وذلك من خلال مواد أخرى تخدم معرفة الديانة اليهودية، ومن أهمها حضارات الشرق الأدنى القديم، وكذلك مادة مقارنة الأديان، والتي يتم من خلالها مقارنة اليهودية بالديانات الأخرى وبخاصة المسيحية والإسلام، ومعرفة العلاقات الدينية بين ديانات التوحيد، والموقف اليهودي من المسيحية والإسلام وللتأثيرات المسيحية الإسلامية في الديانة اليهودية، وتهتم هذه الدراسات الدينية بالفرق الدينية اليهودية قديماً؛ مثل الفرق لفريسية، والصدوقية، والسامرية، و فرق الحسدية القديمة، والإسنية، و فرق الربانيين، والقرائين، والسامريين من الفرق الحديثة، كما يتم التعرف على المصادر الدينية الرئيسية مثل التوراة وبقية أسفار العهد القديم والتلمود في لغتها العبرية، ويتم التعرف على النقد الموجه إلى المصادر اليهودية من خلال عرض لاتجاهات نقد التوراة والعهد القديم؛ مثل النقد النصي، والمصدري، والشكلي، والأدبي، واللغوي، والتاريخي، والديني، والفلسفي، والأخلاقي في عرض شامل للاتجاهات للنقدية.

بهذا الشكل المتكامل ومن خلال هذه المنهجية التكاملية يتم دراسة إسرائيل في أقسام اللغة العبرية، وهي دراسة تسعى إلى تحقيق المعرفة الشاملة بالمجتمع الإسرائيلي؛ على المستويات التاريخية، والدينية، والثقافة، واللغوية، والأدبية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهو منهج متميز في دراسة المجتمع الإسرائيلي لا يتوقف عند حدود للدرس السياسي، أو التاريخي ولكنه يتعمق في فهم المجتمع الإسرائيلي، من خلال مؤسساته الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي بدونها لا يمكن فهم التاريخ السياسي والعسكري لإسرائيل.



### ثالثاً : تقييم لماضي الدراسات الشرقية :

بعد تقديم هذا المسح شبه الشامل لوضع الدراسات الشرقية في مصر، فننتقل إلى تقييم ماضي الدراسات الشرقية في مصر؛ لكي نعطي في نهاية الورقة رؤية مستقبلية للدراسات الشرقية، نضع فيها تصوراً لتطوير الدراسات الشرقية، مع دخولنا في الألفية الثالثة، وفي ظل متغيرات دولية تدفعنا إلى إعادة بناء الرؤية الثقافية لمصر؛ لكي تفي بمتطلبات العصر الجديد.

ومن خلال نظرة بانورامية إلى ماضي الدراسات الشرقية في مصر نلاحظ ما يلي:

١. الإدراك السام للوحدة العضوية بين اللغة العربية واللغات الشرقية، والتي حتمت الجمع بين التخصصين في قسم واحد، وهذا يشير في حد ذاته إلى الاعتراف بأهمية اللغة العربية بالنسبة للغات الشرقية الإسلامية والسلمية، وأهمية هذه اللغات الأخيرة في خدمة اللغة العربية، وفي مرحلة اندماج التخصصين نلاحظ قيمة العربية بالنسبة للرواد الأوائل للدراسات الشرقية، والذين تخرج معظمهم من أقسام اللغة العربية، ثم شقوا طريقهم إلى اللغات الشرقية مسلحين بعلوم العربية.

وفي هذا الزمن للجميل كان من الصعب بل من المستحيل التفرقة بين أساتذة اللغة العربية، وأساتذة اللغات الشرقية؛ فقد كونوا معاً وحدة علمية لا تتفصم، وهم يمثلون بحق قصة الدراسات الشرقية وذرونها، ويكفي أن ننظر نظرة سريعة في أعمالهم لنكتشف هذه الحقيقة، بل يكفي أن نذكر بعض أسمائهم لنذكر أنهم رواد وأعلام مزجوا بين الدراسات العربية والشرقية، وخدموا اللغة العربية من خلال تخصصهم في اللغات الشرقية، وهذه صفة لا نجدها اليوم متوفرة؛ حيث تم الفصل بين العربية وأخواتها من اللغات الشرقية، وأدى التخصص الدقيق إلى وقوع قطيعة بين اللغات الشرقية واللغة العربية؛ حيث انحسر الاهتمام بالعربية في دائرة المقارنات اللغوية والأدبية، وهو اتجاه لم يتسلبور بعد بلورة كلمة بسبب حداثة المنهج المقارن في مصر والعالم العربي، مع الاعتراف بوجود بعض المحاولات الجادة في هذا الاتجاه.

٢. دور جامعتي القاهرة وعين شمس في تأسيس للدراسات الشرقية في مصر والعالم العربي، ونشأة عدد من أقسام اللغات الشرقية في مصر من رحم هذين القسمين الموجودين بأدب القاهرة وآداب عين شمس، والآن يوجد في مصر عدد كبير من أقسام اللغات الشرقية المستقلة، أو في شكل غير مستقل في بعض الجامعات الأخرى، بل يوجد أحياناً قسمان في جامعة واحدة، كما هو الحال في جامعة القاهرة وعين شمس، ولا تكاد توجد جامعة في مصر بدون اهتمام باللغات الشرقية، إما في شكل تأسيس قسم، أو أى صورة من الصور التي طرحناها سابقاً، ويلاحظ أن كل أقسام اللغات الشرقية اعتمدت على القسمين الأم في جامعة القاهرة وعين شمس، ومعظم أعضاء هيئة التدريس يمثلون خليطاً متناسقاً من خريجي اللغات الشرقية من القاهرة وعين شمس، ومؤخراً بذلت هذه الجامعات تساهم في بناء كواتر علمية من أبنائها للتدريس بها، وتعكس هذه الأقسام في بنيتها وهيكلها العلمي الأصل الذي تأثرت به، وأحياناً تعكس هذه البنية خليطاً منهجياً من الجامعتين الأم.

٣. يلاحظ أيضاً للتنوع الكبير في ميدان اللغات الشرقية وآدابها، والذي يظهر في تعدد الشعب العلمية، واختلاف الاتجاهات المنهجية، وتعدد الأشكال التي اتخذتها الدراسات الشرقية في مصر؛ الأمر الذي يؤكد عمق هذه الدراسات وأصالتها وامتداد جنورها في تربة التعليم المصري، ويؤكد أيضاً انتشارها الواسع؛ بحيث غطت كل الجامعات تقريباً، كما أصبح لها وجود حقيقي كلغات مساعدة في العديد من الأقسام العلمية؛ مثل أقسام اللغة العربية، والتاريخ، والآثار، والوثائق، والمكتبات، والفلسفة، وغيرها.

٤. يلاحظ أيضاً أن كل مراحل تطور الدراسات الشرقية في مصر لا يزال لها وجود يمثلها حتى الآن، بداية من مرحلة تبعية اللغات الشرقية للغة العربية، إلى مرحلة التقسم للمستقل للغة الشرقية الواحدة، تأكيداً على التنوع والاختلاف، وعمق الرؤى والاتجاهات وتشابكها وتداخلها، كما يشير هذا إلى فهم عميق ومتنوع للمنهج في الدراسات الشرقية، واختلاف الرؤى المنهجية للأقسام، وهو أمر لا يتوفر في العديد من التخصصات الأخرى.

٥. يلاحظ امتداد تأثير الدراسات الشرقية في مصر إلى العالم العربي والإسلامي؛ فقد توجهت بعض الجامعات العربية إلى تدريس اللغات الشرقية ضمن برامجها، واستعانت بالأساتذة المصريين، وإن كان وضع اللغات الشرقية في العالم العربي لا يزال مختلفاً، ولم يأخذ بعد نصيبه من الانتشار؛ حيث لا يوجد سوى جامعة واحدة من جامعات الخليج أنشأت قسماً للغات الشرقية، وهي جامعة أمك سعود كلية اللغات والترجمة، وهناك بعض الأقسام في دول الجوار مثل الأردن وسوريا ولبنان، ويبدو أنها أقسام ضعيفة لا يمكن مقارنتها بالجامعات المصرية.

٦. تغطية أقسام اللغات الشرقية لاحتياجات مصر والعالم العربي من الخريجين المتخصصين في اللغات الشرقية، والذين عملوا في مجالات متعددة ومهمة. وقد لبّت هذه الأقسام ولجها القومي في مد مصر والعالم العربي بأفواج من العاملين؛ في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والاستعلامات، والخارجية، والجيش، والمباحة، والترجمة، والتدريس.

٧. يلاحظ رغم التنوع الموجود سيطرة نوع من التشابه بين أقسام اللغات الشرقية؛ بحيث أصبح معظمها أقساماً نمطية تقليدية، حتى في بعض المواقع التي كان من الممكن أن يخرج في بعض الأقسام على هذه النمطية؛ فالمناهج الدراسية متشابهة إلى حد كبير، وطرق التدريس واحدة، والاهتمامات العلمية تقليدية ونمطية.

٨. يظل المسمى التقليدي "قسم للغات الشرقية وأدبها" هو المسمى الغالب والمعبر عن وحدة التخصص، وقد عكست بعض المسميات الجديدة للنزعة الشديدة إلى التخصصية، كما يعكس بعضها توافع غير علمية، أو كان لأصل ظهور التسمية الجديدة دافع سياسي دخلي، أو دافع علمي يناسب توجه الجامعة، أو توجه المسؤولين عن إنشاء هذه الأقسام.

٩. عظمة الجيل المؤسس، ورويته الناقبة للتخصص، وتعمقه في فهم العلاقات بين اللغات الشرقية. ولاشك أن عدداً كبيراً منهم تأثر بوضع الدراسات الشرقية في الغرب، وحاول نقله إلى الجامعات المصرية، وهنا تجب الإشارة إلى أن الجيل الأول من الذين علموا اللغات الشرقية في الجامعة المصرية كانوا من المستشرقين

الكبار، الذين تخصصوا في اللغات الشرقية؛ مثل جويدي، وتالينو، ولتمان، وبرجسترلر، وبول كرلوس، وغيرهم.

رابعاً: مراكز الدراسات الشرقية ودورها في خدمة المجتمع :

#### الطبيعة القومية لمراكز الدراسات الشرقية :

تجمع مراكز الدراسات الشرقية بين الصفتين العلمية والقومية؛ فهي مراكز تعتمد على المعرفة والعلم في مجال الدراسات الشرقية لخدمة الأهداف القومية لمصر والعالم العربي والإسلامي .

وتعود فكرة إنشاء هذه المراكز إلى بداية تطور الوعي السياسي والثقافي المصري بأهمية مراكز البحوث الأوروبية والأمريكية المتخصصة في الدراسات الشرقية في خدمة المصالح القومية لأوروبا وأمريكا ، وفي تقديم العون العلمي للدوائر السياسية الأوروبية والأمريكية في صناعة القرار السياسي المتعلق بالقضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، ومنطقة الشرق الأقصى وبلدان العالم الإسلامي خارج حدود الشرق الأوسط .

كما توجد مراكز بحثية أمريكية لدراسة قضايا القارة الأوروبية، ومراكز بحثية أوروبية لدراسة السياسة الأمريكية، والأوضاع في أمريكا الشمالية والجنوبية، وقد انتشر الخبراء في هذه المراكز البحثية بدرس وحلّون ويكتبون التقارير ، ويرفعون التوصيات إلى صناع القرار، وكثيراً ما تؤخذ هذه التوصيات في الاعتبار عند صناعة القرار في شأن قضية ساخنة من قضايا العالم السياسية والاقتصادية .

والجديد في هذا الجانب أن الدوائر السياسية في الحكومات الأوروبية والأمريكية بدأت تحيل هذه القضايا إلى هذه المراكز لبحثها ، وتقرح كيفية تناولها والحلول اللازمة لمعالجتها وكيفية تحقيق المصلحة القومية منها، وتقدم هذه المراكز تقاريرها وتوصيلاتها وتحليلها لوزارات الخارجية في بلادها لتستعين بها في صناعة القرار؛ فهذه القضايا والمشاكل تحتاج إلى الخبرة العلمية التي قد لا تتوفر في وزارات الخارجية؛ فتم تكليف مراكز البحوث



العديد من التخصصات المرتبطة بالدراسات الشرقية، وبضوايا الشرق الأوسط، وتمثل إسرائيل وإيران وتركيا القاعدة الأساسية لبحوث مركز الدراسات الشرقية المرتبطة بواقع الشرق الأوسط الحديث والمعاصر، والمحور الأساسي للبحوث والدراسات محور ديني، اجتماعي، نفسي، ثقافي، يهتم بدراسة المجتمع، ومحاولة فهمه من الداخل ومعرفة قضاياها، والسبب في التركيز على ثلاث إسرائيل وتركيا وإيران هو أن للعالم العربي تحيط به تركيا من الشمال، وإيران من الشرق، وتتمركز إسرائيل في قلبه، وتمثل هذه الدول المخاطر الرئيسية لبلدان العالم العربي، وعلى الرغم من أن تركيا وإيران بلدان إسلاميان، ولكن لكل منهما أطماعه السياسية، والثقافية، والاقتصادية في المنطقة العربية والإسلامية؛ فإيران تسعى إلى تصدير ثورتها الإسلامية الخمينية، وتسعى إلى خلق ما يمكن تسميته بالعالم الإيراني في آسيا، وتدخلاتها في المنطقة العربية قوية ومعروفة، سواء في علاقاتها بدول الخليج العربي، أو بالعراق، أو ببلدان وسوريا؛ فالتواجد الإيراني في السياسة العربية قوى جداً، وإيران لها تأثيرها الفكري والسياسي في عدد لا بأس به من البلاد العربية.

أما تركيا فتتمثل المحور الثاني والمصدر الثاني للقلق في المنطقة العربية؛ فهي تسعى إلى تصدير ثقافتها العلمانية، وتعمل على محاربة المجتمع الديني التقليدي في معظم البلاد العربية، وقد تعقدت العلاقات العربية معها بعد دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل، وبعد أن بدأت تظهر أطماعها الاقتصادية والسياسية من خلال تدخلاتها الواضحة في قضايا عربية عديدة مثل القضية الكردية، والقضية العراقية، والقلق في العلاقات مع سوريا، وتحاول تركيا أيضاً خلق ما تسميه بالعالم التركي، الذي تبلورت فكرته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وظهور الجمهوريات الإسلامية التي سعت تركيا إلى استقطابها وتكوين العالم التركي من خلال الارتباط السياسي والاقتصادي بها، وربما ملء الفراغ الذي تركته روسيا على المستوى الأيديولوجي للفكري، كما تسعى تركيا إلى تصدير علمانياتها إلى هذه الجمهوريات الجديدة؛ لتبعتها عن العودة إلى الإسلام الذي كانت عليه هذه البلاد قبل دخولها في الاتحاد السوفيتي، وتطمع تركيا في أن يكون الشرق الأوسط موقفاً لها، يفتح مجال الاستثمار التركي فيها، والاستثمار العربي في تركيا، بما يحقق النهضة الاقتصادية التركية.

لما إسرائيل قضيتها معروفة لنا جميعاً، وهي تمثل عدواً حقيقياً، وخصماً منافساً يسعى إلى تعطيل تنمية مصر والوطن العربي ، وسيظل بعد السلام يناصب العالم العربي العداء، ويعمل على تعطيل التقدم العلمي والتكنولوجي؛ ليحقق التفوق والسيادة، مع الحرص على التفوق العسكري، ونقل مجال الصراع من الصراع السياسي العسكري، إلى الصراع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

وقد اتخذ مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة اتجاهًا مغايرًا، وذلك من خلال الجمع بين الدراسات الشرقية للتقليدية من لغات وآداب وفكر، وبين دراسات الشرق الأوسط الحديث وقضاياها السياسية والاقتصادية والفكرية، كما تعكس ذلك مسميات الوحدات البحثية بالمركز. وقد تم التمسك بالتسمية التقليدية، وهي "الدراسات الشرقية" لكي تتناسب أولاً مع مسمى قسم للغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، وبخاصة لأن المركز نشأ داخل كلية الآداب جامعة القاهرة قبل أن يتحول إلى وحدة مستقلة ذات طابع خاص تلعبه للجامعة مباشرة، وتعكس وحدات المركز العلمية نفس الاهتمامات العلمية لقسم اللغات الشرقية حيث يتم التركيز على الدراسات العلمية الأكاديمية من ناحية، والدراسات الحديثة الخاصة بقضايا الشرق الأوسط من ناحية أخرى، وذلك بدون فصل بين هذين الاهتمامين، وتشير وحدات المركز وإصداراته ودورياته العلمية إلى تدخل هذه الاهتمامات العلمية وتداخلها؛ اعتقاداً في أن الحديث في الشرق الأوسط المعاصر لا يمكن فهمه بدون القديم، وأن القديم يمثل الأصل في الدراسات الشرقية.

وبالإضافة إلى هذين المركزين الأساسيين هناك اتجاه ظهر حديثاً، وهو إنشاء مراكز بحوث أهلية في مجال الدراسات الشرقية، وبحوث الشرق الأوسط الحديثة، ومن أهم هذه المراكز الأهلية المركز القومي لبحوث الشرق الأوسط، والذي تم إنشاؤه منذ عشر سنوات تقريباً، ويركز في بحوثه على الواقع الحديث والمعاصر لمنطقة الشرق الأوسط وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصدر دورية علمية تعبر عن هذا التوجه، وهناك أيضاً مركز الدراسات العثمانية، الذي أسسه الدكتور محمد حرب، وهو يهتم بالدراسات التركية للتاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وهناك بعض الوحدات البحثية المرتبطة بالدراسات الشرق أوسطية؛ مثل شعبة للمعلومات بكلية الآداب جامعة المنوفية، ووحدة الاستشارات التابعة لكلية الآداب جامعة

عين شمس، ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى اهتمام بعض مراكز تعليم اللغات الأهلية بتعليم بعض اللغات الشرقية المهمة مثل اللغة العبرية، كما تهتم بعض السفارات من خلال الملحقيات الثقافية بتعليم لغة بلادها الشرقية؛ مثل السفارة التركية، والإيرانية، والإسرائيلية، وغيرها، وذلك ضمن الأنشطة الثقافية لهذه السفارات.

### رؤية مستقبلية لمراكز الدراسات الشرقية في مصر ودورها في خدمة المجتمع :

بعد التعرف بالطبيعة القومية لمراكز الدراسات الشرقية، ودورها المنتظر في تنمية الوعي القومي، وتحقيق المصلحة القومية نقدم فيما يلي رؤية مستقبلية لعمل هذه المراكز وحجم الخدمات التي يمكن أن تؤديها للمجتمع المصري والعربي . ونعطي هذه الرؤية المستقبلية في ضوء الحقائق والمتغيرات التالية :

١. مرور أكثر من تسعين عامًا على بداية لدراسات الشرقية في مصر ، وتشعب هذه الدراسات وتعمقها من خلال عشرات الأقسام الأكاديمية ومراكز البحوث ، ووصول هذه الدراسات إلى درجة من النضج العلمي الذي يسمح لها بالانطلاق كبرى في القرن الحادي والعشرين، وبخاصة مع وجود عدد كبير من المتخصصين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه، والباحثين العاملين في هذا المجال خارج حدود العمل الأكاديمي؛ مثل الإذاعة والتلفزيون، والصحافة، والاستعلامات، والخارجية، والحربية، والأثر، والسفحة ، بل وفي مجال الاقتصاد والصناعة، والزراعة.

٢. إدراك الدولة وصناع القرار فيها وأهمية مراكز الدراسات الشرقية، ومراكز بحوث الشرق الأوسط، وبدلية الاعتماد على هذه المراكز في المساهمة في صناعة القرار، بما تقدمه من بحوث وروى وتحليل لمجتمعات الشرق الأوسط، وبخاصة المجتمع الإسرائيلي ، والمجتمع الإيراني ، والمجتمع التركي، وللقضايا المختلفة المرتبطة بهذه المجتمعات في علاقتها بالعالم العربي ومصر على وجه التحديد .

٣. الدخول في قرن جديد وألفية جديدة، تزخر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، في ظل نظم العولمة ونظم السوق الحر ومشروع السوق الشرق



لأوسطية، وفي ظل متغيرات ثقافية عالمية أفرزتها العولمة على المستوى العالمي واستقرزها السوق الشرق الأوسطية على مستوى الشرق الأوسط، وأيضاً في ظل أبعاد ثقافية عالمية ضخمة بدأت تغزو منطقة الشرق الأوسط وبقوة، ومن خلال مشروعات ثقافية زلحة تحتاج إلى وضع استراتيجيات ثقافية عربية لمواجهة هذه المشروعات، أوعى الأكل تحقيق للتفاعل الإيجابي معها، وتجنب انعكاساتها السلبية على الوضع الثقافي المصري والعربي، ولعل من أهم المشروعات ذات الأبعاد الثقافية الخطيرة العولمة ببعدها الثقافي الأحادي، الذي يحاول فرض نموذج ثقافي واحد على العالم، ومشروع الشرق الأوسطية الذي يحاول أن يفرض للمشروع الثقافي الصهيوني الأمريكي المشترك على منطقة الشرق الأوسط والمهدد بالتأكيد للثقافة العربية، ولمشروعات النهضة الثقافية العربية، ومن هذه المشروعات أيضاً مشروع الفرنكفونية بخلفيته الثقافية الفرنسية، وتلك بعد ذلك عدة مشروعات ثقافية أخرى مطروحة بقوة على الساحة العالمية؛ ومنها مشروع حوار الثقافات وصراع الحضارات، ومشروع حوار الأديان، ومشروع ثقافة السلام، ومشروع منتدى حوض البحر الأبيض المتوسط ببعده الثقافي وفي ضوء هذه المتغيرات السياسية والمعطيات الثقافية العالمية تبدو مهام مراكز الدراسات الشرقية في مصر والعالم العربي في غاية التعقيد والعمق الثقافي؛ ولماذا تلقى بالعبء الثقافي هنا على هذه النوعية من مراكز البحوث؟ الإجابة لأن كل هذه المشروعات الثقافية مشروعات غربية ولقد تسعى إلى فرض قيم الثقافة الغربية على المجتمعات الشرقية، وتريد أن تقضى على التعددية الثقافية، وتفرض الثقافة الواحدة على العالم؛ ولذلك فالتهديد المباشر هنا موجه ضد الحضارات الشرقية التي تشعر الآن بألم الحاجة إلى الدفاع عن هويتها وكيانها أمام غول العولمة والشرق الأوسطية والفرنكفونية وغيرها، ويصبح من الوجهات العلمية الملقاة على مراكز الدراسات الشرقية كجزء من المؤسسة الثقافية والعلمية المصرية والعربية، أن ترصد هذه المشروعات الثقافية وتلاحظها، وتصفها وتحللها، وتعرف بمخاطرها ومجالات تهديدها للثقافة الشرقية عموماً، وللثقافة العربية والإسلامية على وجه التحديد.

ويجب على هذه المراكز أن تساهم أيضا في صنع الثقافة السياسية ، وفي صناعة القرارات الثقافية لبلادها لحمايتها من الهجوم الثقافي للعولمة والشرق أوسطية والفرانكفونية ، ولتحقيق التوازن الثقافي المطلوب بين المحافظة على الهوية الثقافية ، والاستفادة من معطيات العلم الحديث والتكنولوجيا ، ودعم القيم الشرقية في مواجهة قيم العولمة وقيم الثقافة الغربية صومًا .

إن هذه المراكز يمكن أن تلعب دورًا في تحقيق التوازن الثقافي ، وفي ظل ثورة المعلومات والفضائيات المفتوحة والإنترنت تستطيع هذه المراكز أن تمد الغرب بمعطيات الثقافة الشرقية وقيمها في عالم الإعلام المفتوح، وتعمل على دعم الاتجاه الغربي إلى الثقافة والقيم الشرقية، وهي قيم مطلوبة لمواجهة المادية الغربية المساحقة، وهكذا يمكن لهذه المراكز أن تحمي المجتمع المصري والعربي من الخطر الثقافي للعولمة والشرق أوسطية والفرانكفونية، وتتجاوز هذه الحدود إلى تحقيق التأثير الثقافي على الغرب باستغلال الإنترنت والفضائيات ووسائل الإعلام الحديثة؛ لثبث قيم الثقافة العربية والإسلامية .

#### تطوير الأهداف والوظائف المستقبلية لمراكز الدراسات الشرقية :

لكي تحقق مراكز الدراسات الشرقية أهدافها القومية على المستويات المختلفة، وتصبح خادمة لمجتمعها المصري والعربي، فهي تحتاج إلى تطوير رؤية مستقبلية لوظيفتها ككيانات علمية بحثية ، وتحتاج أيضا إلى تطوير وسائلها وألياتها التي تمكنها من تحقيق وظيفتها الثقافية والعلمية كمؤسسات خادمة للمجتمع.

ويشتمل هذا التطوير المستقبلي على عدة أمور منها :

#### أ - الانطلاق من دراسة اللغات الشرقية وآدابها إلى دراسة المجتمعات الشرقية :

فالملاحظ أنه منذ نشأة قسم اللغات الشرقية في مصر، والتركيز الشديد فيها على تعليم اللغات الشرقية وتدريس الأدب الشرقية بمصورها المختلفة، وقد حبس عدد كبير من المتخصصين أنفسهم داخل دائرة اللغة الشرقية وآدابها، ولم يخرجوا على هذا الإطار المحدود ، ومع الاعتراف بالأهمية العلمية للغات الشرقية وآدابها، فهي مجرد مدخل طبيعي إلى الدراسات الشرقية بمفهومها الواسع، والذي يعنى تنمية دراسة المجتمعات الشرقية

سياسيًا، ولجتماعيًا، ونفسيًا، ودينيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا؛ فالهدف النهائي من الدراسات الشرقية هو فهم المجتمعات الشرقية، وهي في إطارها الواسع تخرج على حدود المجتمع العربي والإسلامي، لتغطي المجتمعات الشرقية غير الإسلامية وغير العربية؛ مثل مجتمعات الهند، والصين، واليابان، وكوريا، وغيرها من بلدان الشرق الأقصى، كما تغطي أيضًا المجتمعات غير العربية في القارة الإفريقية جنوبي الصحراء، وحتى جنوب إفريقيا، وهي بلاد تتحدث بلغات غير العربية، وتدين بديانات غير الإسلام؛ مثل المسيحية والبدائية، ويدخل في دائرة الاهتمام العلمي دراسة مجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو حوض يجمع بين بعض بلدان العالم العربي على السطحين السوري، والشمال الأفريقي، وبعض بلدان الجنوب الأوربي؛ مثل إيطاليا، واليونان، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وجزر البحر المتوسط؛ مثل قبرص، ومالطة، وكريت، وغيرها . ودخل للكيان العربي تغطي الدراسات الشرقية بلدان العالم العربي ومجتمعاته العربية وطوائفه الدينية، وبالتأكيد يأتي المجتمع الإسرائيلي المزروع داخل العالم العربي على رأس اهتمامات الدراسات الشرقية، وهي المهمة القومية الأولى لمراكز الدراسات للشرقية.

ويجب على الجامعات في هذا الخصوص دعم الاتجاه الساعي إلى خدمة المجتمع، من خلال توظيف اللغات والأدب لخدمة السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وإخراج جمهور المتخصصين في اللغات الشرقية وآدابها من دائرة اللغات والأدب، إلى دائرة دراسة المجتمعات الشرقية، وكبح الرغبة السائدة في عدم الرغبة في الخلط بين العلم والسياسة، حتى لا يظل العلم بعيدًا عن خدمة المجتمع، وعن المشاركة في تنميته .

#### ب - دراسة المجتمعات الغربية :

من المعروف أن مراكز الدراسات الشرقية في الغرب مرتبطة بحركة فكرية وعلمية ضخمة اصطلاح على تسميتها بالاستشراق، أو بالحركة الاستشرقية، وهي ليست مجرد أقسام أكاديمية للغات الشرقية وآدابها، ولكنها مؤسسة فكرية وعلمية ضخمة تقوم على دراسة المجتمعات الشرقية، والتركيز بشكل واضح على واقع المجتمعات الشرقية؛ بهدف معرفة هذا الواقع في مجالاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والفكرية، وتوظيف هذه المعرفة بواقع المجتمعات الشرقية لخدمة المصالح القومية والأمنية للمجتمع الغربي .

وفى حديثنا عن تطوير مراكز الدراسات للشرقية في مصر والعالم العربي نطالب هذه المراكز بضرورة التوجه إلى دراسة واقع المجتمعات الغربية، وتوجيه هذه المعرفة لخدمة المجتمع المصري والعربي والإسلامي، ولا يخفى على أحد أن فشلنا في معالجة قضايانا العربية والإسلامية ذات الصلة بالسياسة الدولية وبالحضارة الغربية، إنما يعود في معظم الأحوال إلى غياب الاهتمام بمعرفة الواقع الأوربي والأمريكي الحديث والمعاصر، وتوظيف هذه المعرفة لخدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، إن ما ينقص مراكز الدراسات الشرقية ومراكز بحوث الشرق الأوسط وما شابهها من مؤسسات دراسة المجتمع الغربي، ودراسة الدول الأوروبية والغربية على المستويات الحضارية، والدينية، والاقتصادية، والثقافية، والاستفادة من هذا في خدمة قضايا مجتمعاتنا، ونحن لا نطالب بتأسيس مؤسسة شبيهة بمؤسسة الاستشراق، وكما اقترح البعض تحت مسمى الاستغراب؛ وذلك لأن ظروف نشأة الاستشراق وتطوره كمؤسسة غربية عاملة لخدمة المجتمع الغربي لم ولن تتوفر لتؤدي إلى نشأة ما يسمى بالاستغراب؛ إذ لا يجب أن ننسى أن مؤسسة الاستشراق ارتبطت بالحركة الاستعمارية الغربية للبلاد الشرقية، وخدمت الاستعمار كقوة فكرية علمية تمد الاستعمار بالمعرفة والمعلومات اللازمة لغزو الشرق واستعماره، وقد استمد الاستشراق من الاستعمار فلسفته وأهدافه وأيديولوجياته، ومثل هذا الظرف لن يحدث في عالم الشرق لكي يؤدي إلى نشأة حركة استغراب لمواجهة حركة الاستشراق.

ويجب أن نشير إلى أن الاهتمام للشرقي بالغرب وحضارته موجود لدى الشعوب الشرقية وبخاصة لدى العرب والمسلمين، وجزء كبير من الإنتاج الفكري العربي والإسلامي خلال القرنين الأخيرين يعكس هذا الاهتمام. والمطلوب الآن هو تنظيم هذا الاهتمام، وربطه بمؤسسات ومراكز بحوث عربية وإسلامية، ودعمه حكومياً لكي يصبح في المستقبل قريب قادراً على المساعدة في صناعة القرار السياسي والثقافي في القضايا ذات الصلة بالغرب في علاقته بالعالم العربي والإسلامي، ويجب على الدول العربية والإسلامية أن تتوسع في إنشاء مراكز للدراسات الغربية؛ ونقترح هنا إنشاء مراكز للدراسات الأمريكية، ومراكز أخرى للدراسات الأوروبية؛ كمراكز بحثية قومية ذات طابع خاص ومتخصصة في الشؤون الأمريكية والأوروبية ذات الصلة بالقضايا العربية والإسلامية،

وتُسند إليها دراسة هذه القضايا ، وتقديم المشورة العلمية لصناع القرار السياسي والثقافي والاقتصادي في الأمور المتعلقة بأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية .

### ج - دعم الاتجاه شرقًا وإفريقيًا :

إن كل المشروعات السياسية والثقافية المطروحة على الساحة العالمية تعمل لخدمة المصالح القومية والأمنية للغرب وبلاذه، وبالتالي فتتجاهل وتغفلها وتغفلها وتتسم بالسلبية فيما يتعلق بالمجتمع العربي والشرقي عمومًا ، وقد ذكرنا سابقًا انعكاسات العولمة والشرق الأوسطية والفرانكفونية وثقافة السلام وصراع الحضارات وحول الأديان كنماذج لمشروعات غربية تدعم النفوذ السياسي والحضاري للغرب، وتعمل على تغريب للشرق ونمجه في الثقافة الغربية، والقضاء على خصوصية الشرق، وعلى التعددية الثقافية لصالح الحضارة الغربية .

وتمثل هذه المشروعات إشكالية كبيرة بالنسبة للشعوب الشرقية عامة، وللشعوب العربية والإسلامية على وجه الخصوص، وتتمثل هذه الإشكالية في كون هذه المشروعات مفروضة فرضًا على المجتمع الدولي، ومن خلال مؤسسته الدولية المختلفة، وعلى رأسها الأمم المتحدة .

ولمواجهة هذه المشروعات في بعدها الثقافي وللحفاظ على الهوية الشرقية في مواجهة العولمة الثقافية تحتاج الدول الشرقية عمومًا إلى دعم ثقافتها وتراثها دعمًا قويًا، يمكنها من الاستمرارية في الوجود أمام غول العولمة .

والتصور المستقبلي للعلاقات الحضارية يتطلب من الدول العربية والإسلامية أن تدعم التوجه إلى الشرق وإلى إفريقيا لتحقيق عدة أهداف في مواجهة العولمة الثقافية، والمشروعات الثقافية الغربية المطروحة عالميًا .

ويمكن لمراكز الدراسات الشرقية أن تحقق عدة أهداف في هذا الخصوص إذا ما فهمت وظيفتها فهمًا جيدًا، ودُعيت هذه المراكز معنويًا وماديًا ، ومن أهم ما يمكن أن تقوم به هذه المراكز ما يلي :

١. دراسة التجارب الشرقية في مجال اكتساب العلوم والتكنولوجيا، والاستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية للمجتمع المصري والعربي ، وكسر احتكار الغرب للعلم

والتكنولوجيا ، والتقليل من التبعية للغرب ، وتنوع مصادر الحصول على التكنولوجيا ، وإضافة المصدر الشرقي للتكنولوجيا، وتمتلك دول شرقية متقدمة تكنولوجياً؛ مثل اليابان والصين والهند وكوريا، بل وبعض الدول الإسلامية في الشرق الأقصى مثل إندونيسيا وماليزيا؛ ويجب أن نشير إلى فائدة ثقافية من تنوع مصادر التكنولوجيا؛ وهي التقليل من حجم التأثير الثقافي للتكنولوجيا الغربية ، وذلك لأن قيم تكنولوجيا اليابان والصين والهند قيم شرقية قريبة من قيم للعالم العربي، بل ويمكن لنا أن نلعب دوراً مؤثراً فيها بالتأكيد على القيم الشرقية، واتفاقها ووحدةها في مواجهة العولمة الغربية .

٢. الحفاظ على الهوية العربية ودعم دورها المتوازن كهوية وسط تقع بين الشرق والغرب، وتستطيع أن تؤثر في الشرق والغرب معاً .

٣. حماية التعددية الثقافية، والحفاظ عليها في مواجهة الأحادية الثقافية للعولمة الغربية، وذلك من خلال عمليات إحياء للتراث الشرقي وبرامج لدعم الهوية الثقافية العربية.

٤. تمكين قسم الثقافة العربية من الانتشار شرقاً وهو مجال الانتشار الطبيعي لها، وبخاصة مع فشل العرب في نشر قيمهم غرباً بسبب الفزعة الاستعمارية الغربية ، وسيطرة وسائل الإعلام الصهيونية التي تعمل على تشويه صورة العرب والمسلمين لدى الغرب، ومساعدة على تحقيق هذا الانتشار شرقاً قرب القيم العربية من القسم الشرقية، ووجود رصيد من هذه القيم العربية في تراث شعوب الشرق الأقصى، وبخاصة في إندونيسيا وماليزيا وأجزاء من الفلبين وبورما والصين والهند .

٥. الاهتمام بدراسة مجتمعات اليابان والصين والهند؛ باعتبارها القوى السياسية والحضارية الأساسية التي سيكون لها دور كبير في تشكيل ميسلة وحضارة للقرن الحادي والعشرين، ونطالب هنا بالتوسع في فتح أقسام علمية ومراكز بحوث لدراسة مجتمعات اليابان والصين والهند على المستويات المختلفة .

#### د - التصدي للمشروعات الثقافية الغربية المطروحة على الساحة :

ويمكن أن يتم ذلك كجزء من مهمة دراسة المجتمعات الغربية الأوروبية والأمريكية، وذلك من خلال رصد المشروعات الثقافية الغربية، ومعرفة أبعادها المختلفة وتحديد مخاطرها على المجتمع العربي والإسلامي، ووضع استراتيجيات لمواجهتها، ومن هذه المشروعات التي تحتاج إلى مواجهة :

- العولمة ببعدها الثقافي.
- الشرق أوسطية بأبعادها المختلفة.
- الفرائكفونية بخلفيتها وأبعادها الثقافية.
- نظريات التقاء أو صدام الحضارات.
- مشروع الحوار بين الأديان.
- المبادرات الثقافية العالمية.
- المشروعات الثقافية للأمم المتحدة بأبعادها الخطيرة على الثقافات العالمية والإقليمية والوطنية ، مثل مشروع ثقافة السلام ، وحوار الحضارات وغير ذلك.





## دراسة فلسطين في أقسام التاريخ

د. محمود عبدالحامد\*

إن أقسام التاريخ من أقدم الأقسام التي ضمتها للجامعة المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢٥م، وقد حرصت كل الجامعات المصرية بعد ذلك على أن يكون هذا القسم أساسياً في كلياتها التي تقوم بتدريس العلوم الإنسانية. وبالقطع فإن هذا الاهتمام بهذه الأقسام والحرص على أن تكون من أولى اهتماماتها، حتى إن هناك الكثير من الجامعات ضمت أكثر من قسم للتاريخ بين جنباتها، مثل جامعة القاهرة وجامعة عين شمس، هذا غير شعب التاريخ بكلوات التربية، كل هذا يدل على ما لهذه الدراسات من تقدير وإعزاز.

لقول إن كل هذا الاهتمام نابع أساساً من أهمية دراسة التاريخ؛ فالتاريخ ذاكرة الأمة وذخيرة للوطن المعرفية، التي تحدد ملامحه ولجعد حركته الزمنية، وهو الخزانة العلمية التي تستقى منها الجموع المتقفة والمهتمة، ملامح حركتها، مستشرفة لمستقبلها بدراسة ماضيها، وبالقطع فإن هذه الذخيرة المعرفية في إحاطتها وشموليتها تتبع أساساً من الأحداث التي تحدد ملامح الاهتمام في الفترة التاريخية.

### أهداف أقسام التاريخ :

أقسام التاريخ بمفهومها الذي تم التخطيط، والنابع أساساً في ارتباطه بالبناء المعرفي والقيمي للإنسان، من خلال دراسة التاريخ كأحد أهم روافد العلوم الإنسانية، ولا نبالغ إذا قلنا أنه أهمها على الإطلاق؛ ولذا فإن دراسة التاريخ للذي هو محل اهتمام هذه الأقسام، يعمق الإحساس القومي والوطني، من خلال إعلاء قيم الحركة التاريخية للأمة، وتعميق الولاء وتأكيد في نفوس المنتمين لهذه القومية ولهذا الوطن.

---

\* أستاذ للتاريخ-كلية الآداب- جامعة حلوان

ولا يفصل عن هذا الأمر الدلائل الحاصري الذي شاركت به الأمة في الحضارة الإنسانية وبناتها، وبالقسط فإن الحضارة العربية والإسلامية قد ساهمتا مساهمة فعالة في حركة الحضارة الإنسانية، وارتبطت هذه الحركة الحضارية بالتراكمية للمعرفة والعلمية.

ولنا أن نحدد أنه من أهداف الدراسات التاريخية أهداف قومية وعلمية وحضارية؛ ولذا لم يكن غريباً أن يكون هناك شمول وارتباط بالدراسات الأثرية، التي تؤكد للمساهمات للحضارة للأمة عبر تاريخها.

### التاريخ الفلسطيني وأهميته :

تتبع أهمية التاريخ الفلسطيني من خلال الأحداث التي مرت بالأمة العربية ارتباطاً بهذه المنطقة وليس هذا فقط بل هو اهتمام أبعد وأشمل؛ فلسطين كانت المحتوى المكاني للتراث الديني المرتبط بالرسالات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام.

ولذا فإن دراسة التاريخ الفلسطيني ينبغي الاهتمام بها على كل فترات التاريخ الإنساني، ولا تقتصر على فترة محددة، ومن هنا فإن لكل فرع للتاريخ التي تضمها إلى الأقسام التاريخية في الجامعات المصرية ارتباط واهتمام بالتاريخ الفلسطيني القديم والوسيط والحديث.

### موقع الدراسات التاريخية في أقسام التاريخ بالجامعات :

ترتبط للدراسات الجامعية باللوائح المنظمة لهذه الدراسة والمحددة لمناهج المقررات والتوصيف الدقيق لها، ومن خلال الاستقصاء والمتابعة سوف نجد أن كل الجامعات المصرية في تعرضها للتاريخ الفلسطيني يأتي من خلال دراسة تاريخ الفترة التاريخية أو الحدث والمقررات التي تتضمن هذه الدراسات. ولا يوجد مقرر خاص لدراسة التاريخ لفلسطين منفصلاً عن حركة المكان الأعم أو الأكبر.

ولذا فإننا نجد أن دراسة التاريخ الفلسطيني في الحقبة التاريخية القديمة يكون من ضمن اهتمامات دارسي تاريخ الشرق الأدنى القديم، أو دارسي تاريخ الأديان أو الأثرين وعلماء الحضارة. وأيضاً فإن فرع التاريخ الوسيط يجذب انتباهه دراسة تاريخ فلسطين من خلال دراسة الحركة التي ارتبطت بظهور الإسلام وغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، والصلات ما بين الشرق والغرب مروراً بفلسطين، وأيضاً دراسة الحملات الصليبية،

وتمركزها في المنطقة والجهود المتصلة للدفاع عن المنطقة، وظهور النزاعات والمعارك التي ارتبطت بفلسطين مثل معركة حطين وعين جالوت، والحكم المصري للشام، ومن ضمنها فلسطين في فترة حكم المماليك، والدور الذي لعبته المنطقة كوسيط تجاري تنتهي عنده طرق تجارية هامة؛ مثل طريقي الحرير القادم من الصين والتوابل القادم من الهند، وما إلى غير ذلك من الاهتمامات والأحداث.

ولما دارسو التاريخ الحديث فإنهم سوف يجدون أنفسهم يهتمون بدراسة التاريخ الفلسطيني من خلال بداية التحركات العثمانية، وإخضاع المنطقة العربية لحكمهم منذ عام ١٥١٦م، والدور الذي لعبته فلسطين في إفضال آمال نابليون عندما استعصت عليه عكا ... ثم حكم محمد علي باشا للشام ومن ضمنها فلسطين، ولكن هؤلاء الدارسون سوف يجدون أنفسهم مهتمون أكثر بدراسة هذه الهجمة للشرسة على فلسطين، التي شنتها الحركة الصهيونية. منذ القرن التاسع عشر والمستمرة حتى الآن.

وركزت حركة التاريخ اهتمامها بالدراسات الفلسطينية أكثر مما يكون على هذا الصراع الذي نشأ على الأرض هناك. وطبيعة التحالفات الدولية التي قامت لصالح طرف محدد هو الطرف الصهيوني المتمسح في اليهودية لاغتصاب هذه القطعة الغالية من الأرض العربية، وهو الذي تحقق بقيام إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. وانتقلت الدراسة التاريخية إلى مرحلة دراسة الصراع وأبعاده من خلال زيادة الاهتمام بالدراسات الإسرائيلية أيضاً، وبالأحداث التي ارتبطت بالمنطقة والحروب التي مرت بها والتوترات التي قامت ومازالت على التراب الفلسطيني.

وعلى الرغم من كل هذا الذي تم ذكره فإن للتاريخ الفلسطيني ظل يُدرس في فرع التاريخ الحديث من خلال التوجه العلم نحو دراسة التاريخ العربي الحديث في فترة حكم الدولة العثمانية.

وقد يعود ذلك إلى أن فلسطين ظلت كجزء من الشام أو مصر حتى لغزو العثماني، والذي أخضعها للشام مرة أخرى تحت الحكم العثماني، ولذا فإن دراستها قبل الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين كانت تتم من خلال دراسة تاريخ الشام وسوريا الكبرى، ولكن مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين في أغسطس عام ١٩١٨ تبدأ حقبة جديدة باقتطاع فلسطين من الشام، وقيام سلطة الانتداب هناك لتهيئة الأوضاع نحو تحقيق

الالتزام، الذي قطعته بريطانيا على نفسها نيابة عن التحالف الغربي، ممثلاً فيما عرف بتصريح (وعد) بلفور الشهير عام ١٩١٧م بإقامة دولة أو وطن لليهود في فلسطين تتساقا مع مطالب الحركة الصهيونية.

ولتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ فلسطين والمنطقة والعالم أجمع، وهي مرحلة الصراع الصهيوني المدعوم من الغرب مع الفلسطينيين، وتظهر مفردات تاريخية جديدة تتمثل في قطع الصلة للتاريخية بين الإنسان والمكان، وإحلال إنسان آخر ليسرق تاريخ هذا الإنسان ولينسب نفسه زوراً إلى المكان، وهذا ما حدث من هدف صهيوني معن بإحلال اتباع حركته، محل الفلسطينيين العرب أصحاب الأرض والتاريخ. وليستغل هذا المفتصب الصهيوني الدين لليهودي لجعل منه حافزاً لكسب التأييد سواء في أوساط المنتمين لليهودية، أو في أوساط الغرب عموماً المنتمى إلى الثقافة الصهيونية وأفكارها.

ولأن هذه الورقة تهتم بحالة وصفية لدراسة التاريخ في الأقسام التاريخية فإننا نرجئ الحديث عن تاريخ الصراع إلى بحث آخر، ولكننا نشير إلى أن توالي الأحداث حتى بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨م؛ انتقل الصراع إلى مفهوم جديد. هو الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك فإن أقسام التاريخ لم تُقرّد حتى الآن لهذا الصراع أو لهذا الجزء فلسطين الهام من الوطن العربي منهجاً أو مقررّاً دراسياً منفصلاً. وظلت دراسة تاريخ فلسطين تأتي من خلال دراسة التاريخ العربي الحديث وهذا ما يتم في المرحلة الجامعية في أقسام التاريخ وأفرعه، من خلال تخصيص جزء من الدراسة لتتبع حركة التاريخ في فلسطين، واختلفت المسميات التي يمكن أن تندرج تحتها هذه الدراسة الضمنية لدراسة تاريخ العرب الحديث؛ فقد تكون صريحة في دراسة للتاريخ الفلسطيني أو تأتي تحت مسمى دراسة التاريخ الصهيوني ونشاطه في فلسطين، أو دراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنها جميعاً تظل كجزء من منهج دراسي عام يدرس التاريخ العربي.

ويختلف شكل الدراسة التاريخية لفلسطين في مرحلة الدراسات العليا بأقسام التاريخ، وهي مرحلة دراسة الماجستير والدكتوراة؛ حيث اهتم عدد من الباحثين في الدراسات التاريخية بالتوجه نحو دراسة التاريخ الفلسطيني وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم هذا الأمر بناء على اختيارات شخصية، وليس من خلال نظام يحدده أو يفوضه، ولكن أعدادهم ما زالت في إطار ما يمكن حصره، وأن من درس في مرحلة الماجستير والدكتوراه

يمكن حصرهم على أصابع اليد الواحدة؛ ولذا فإن من أعداد المتخصصين في دراسة التاريخ الفلسطيني، وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن يشار إلى اثنين أو ثلاثة منهم في هبات للتدريس بالجامعات المصرية؛ ولذا فإن بعض الجامعات تلجأ إلى أقسام الدراسات الشرقية، اللغة العبرية، للمعونة في الإشراف على بعض الأبحاث العلمية، وهو اتجاه طيب في إطار التواصل العلمي والتكامل، مع ملاحظة أن الاهتمام الأول لأقسام اللغات الشرقية (العبرية) هو أنغوي ولبي في المقام الأول، وأن القليل من تخصص منهم في قضايا الصراع، ويجيد المنهج التاريخي، وخاصة في إطاره الحديث. ولكن هذا اتجاه طيب كما تكررت في إطار البحث على تعلم اللغة العبرية لدرسي التاريخ الفلسطيني، وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

#### تطبيقات عامة عن مقررات التاريخ الفلسطيني في الجامعات المصرية :

اهتمت الورقة باستعراض العدد الأكبر من المقررات الدراسية المتعلقة بدراسة التاريخ الفلسطيني بالتحديد تحت أي مسمى يتعلق به في أقسام التاريخ للجامعة لطلاب مرحلة الليسانس أو البكالوريوس، والانطباع الأول العلم عن هذه المقررات هو أنه يتطابق بدرجة أو بآخرى مع بعضه البعض، ولكن هناك تفرّد في بعض المقررات والتي لن نفاجاً بها إذا علمنا مدى اهتمام أصحابها بالقضية الفلسطينية، وبالصراع العربي الإسرائيلي، وبدراساتهم المتخصصة في هذا الأمر، وهم كما أثرت مسبقاً قله.

ولكن في البداية لابد من الإشارة إلى أن الطالب يأتي إلى الجامعة، وهو في حالة متنبية من المعرفة التاريخية، وذلك يعود إلى طبيعة النظام التعليمي، الذي أغفل أهمية دراسة لتاريخ بصفة عامة؛ بدليل أنه جعل هذه الدراسة محصورة في فئة معينة هم طلاب الأقسام الأدبية في المرحلة الثانوية دون غيرهم، وكان قد جعله مادة اختيارية لهم في فترة من الفترات القريبة حتى بالنسبة لطلاب الشعبة الأدبية أنفسهم.

ولنا أن نتخيل موقع دراسة التاريخ الفلسطيني، والذي لا يتعدى فصلاً في كتاب التاريخ للمرحلة الثالثة الثانوية (الأدبي)، تضمه أعداد محدودة من الصفحات أقل من العشرين؛ ولذا فإن للطلاب الجامعي والذي يتخصص في دراسة التاريخ يأتي إلى الجامعة بمعرفة تكاد تكون منعومة عن تاريخه، فما بالك بالتاريخ الفلسطيني.

ويبدأ هذا الطالب والذي هو في سن الشَّغف المعرفي في محاولة لتأكيد ولاءه الوطني والقومي والثقافي، والذي لن يكون إلا من خلال دراسة أعمق للتاريخ بصفة عامة وبالقطبا التي تهمة، وذات صلة بالتأثير النفسي للعلم، وبالقطع فإن ما حدث على الأرض الفلسطينية وما زال يحدث ويرتبط بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، هو من أهم الموضوعات التي يريد هذا الطالب أن يحصل على قدر معرفي عنها، ولكنه يُصدم بأن المقرر الخاص بهذه الدراسة هو مقرر دراسي محدود لا يعطي قدرًا كافيًا عن التاريخ الفلسطيني، لو تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

ويمكن بعد مراجعة المقررات التاريخية المتعلقة بدراسة فلسطين أو للصراع العربي الإسرائيلي في أقسام للتاريخ المختلفة في كافة الجامعات المصرية، ومن هنا تتبع أهمية إعطاء تصور عام لهذه المواد والمقررات الدراسية المتعلقة بالتاريخ الفلسطيني :

- عدم وجود مادة منفردة متخصصة لدراسة التاريخ الفلسطيني، وعبر امتداده في أفرع أقسام التاريخ المختلفة.

- اختزال التاريخ الفلسطيني في قضية الصراع العربي الإسرائيلي؛ مما يسبب إيهاماً لكثير من المفردات التاريخية، والتي بإغفالها يحدث كثير من عدم الوضوح والتشويش على هذا التاريخ.

- وقد يأتي هذا الإحترال ارتباطاً بأن المادة من ضمن دراسة أكبر من دراسات للتاريخ العربي الحديث (مثلاً)، والذي يعالج فترة زمنية كبيرة حوالي أربعة قرون؛ ولهذا فإن المعالجة التاريخية تكفي بالإشارات العاجلة للأحداث والمواقف، متغافلة في كثير من الأحيان عن التحليل.

- وضوح اختلاف المفاهيم؛ فكثير من الدراسات، وعلى الرغم من اتخاذها عنواناً رئيسياً هو التاريخ الفلسطيني، إلا أن الدراسة تعني بموضوعات أخرى، وعلى رأسها دراسة للصهيونية، ويأتي ذلك على حساب المطلب الرئيسي، وهو دراسة للتاريخ الفلسطيني.

- ويأتي ذلك من عدم وجود مادة متكاملة موصفة توصيفاً دقيقاً لاستعراض التاريخ الفلسطيني عبر عصوره المختلفة، إنما يُدرس كأجزاء داخل إطار أشمل،

وبالتالي فإن التاريخ الفلسطيني القديم والوسيط لا يتم تدريسها لطلاب المرحلة الجامعية إلا بشكل عرضي.

- كما أن هناك إهمال لدراسة الجانب الحضاري والأثري.
- ويرتبط بما سبق أنه لا يوجد توصيف للموضوعات الأخرى المتعلقة بالتاريخ الفلسطيني، وهي دراسة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو دراسة تاريخ إسرائيل.
- ويرتبط الموقف السابق إلى حد كبير باهتمامات أستاذ المادة وطريقة معالجته، والتي تختلف اختلافاً كبيراً من أستاذ إلى آخر، ولكن الملاحظة الرئيسية هو أن كثيرين يلجأون إلى تدريس الصراع العربي الإسرائيلي اختزالاً لدراسة التاريخ الفلسطيني، كما أوضحنا سابقاً.
- ونتج عن الأمور السابقة أن للقضايا التي يتم عرضها لا يتم تأصيلها أو إعطائها للعمق الدراسي المطلوب، وذلك عائد بشكل رئيسي إلى سطحية المعالجة.
- كما أن كثيراً من الدراسات عرضت لمصطلحات ومفاهيم كان الأولى أن يتم توضيحها للطلاب، حتى كملاحظات هامشية وعدم إغفالها وخاصة إذا كانت عبرية مثلاً، والتي وضّح أن كثيراً من الأساتذة يخطئون في استخدامها نظراً لعدم معرفتهم باللغة العبرية، وترجمة هذه المصطلحات عن ترجمات للغات لاتينية؛ مما يسبب تشويشاً وعدم وضوح للطلاب، ونعكس في تركيز فهمه للمادة، وكان الأولى عدم الاسترسال أصلاً في استخدامات المصطلحات غير الواضحة أو المفهومة، أو الاستعانة بدارسي اللغة العبرية لتوضيحها وترجمتها.

#### المراكز المتخصصة ذات الاهتمام بالتاريخ الفلسطيني :

هناك مراكز تخصصية تابعة لأقسام التاريخ تقوم بالبحث في التاريخ بصفة عامة، ويأتي التاريخ الفلسطيني من ضمن اهتماماتها :

- ١- مركز الدراسات التاريخية التابع لجامعة القاهرة، ويشرف عليه قسم التاريخ، ويتولى رئاسته أحد أعضاء هيئة التدريس بالقسم، وقد اهتم بدراسة

التاريخ الفلسطيني؛ فعقد مؤتمرين للبحث في عروبة فلسطين، وعروبة القدس. وأصدر مجلدين تضمنتا نتائج أبحاث هذين المؤتمرين.

٢-مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط وقد قام بتنظيم مؤتمر عالمي بحث موضوعية الأسس عروبة القدس، وأصدر مجلدًا ضخمًا لنتائج أبحاث المؤتمر الذي عقد عام ١٩٩٨م.

٣-مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ويقوم بإصدار العديد من الدراسات عن فلسطين، وعن إسرائيل، ويضم مكتبة ضخمة بها العديد من المراجع والمصادر الهامة عن التاريخ الفلسطيني والإسرائيلي، وبمكتبته العديد من الوثائق البريطانية التي تبحث في تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ فلسطين.

٤-مركز الدراسات الشرقية التابع لجامعة القاهرة، والذي اهتم في بحوثه وإصداراته في الفترة الأخيرة بالتاريخ الفلسطيني من ناحية، ودراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والجماعات اليهودية في العالم العربي من ناحية أخرى.

والمركز إصدارات متعددة لسلاسل دورية تهتم بهذه الموضوعات؛ مثل سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، وسلسلة فضل الإسلام على اليهود وللإضافة إلى سلسلة الدراسات اللغوية والأدبية.

ومن أهم الأعمال التي نشرها المركز : الأحزاب الإسرائيلية دراسة في الموقف السياسي، وهي دراسة تاريخية سياسية للتنظيمات الحزبية في إسرائيل منذ أول كنيسة وحتى الكنيسة الخامسة عشر (الأخيرة)، وعروبة فلسطين في التاريخ، النشاط العسكري الصهيوني من قرار التقسيم حتى إنشاء الدولة، للصاب القومي، وهو ترجمة لدراسة هامة لمؤرخ يهودي معاصر تثير العديد من القضايا بالمنطقة، كما ترتبط بالفكر الصهيوني وتاريخه وخاصة قضية ما بعد للصهيونية، وكتاب يهود مصر : دراسة للموقف السياسي من ١٨٩٧-١٩٤٨، ومدرسة المؤرخين الجدد ... وغيرها من الموضوعات التاريخية العديدة.



كما يصدر المركز مجلة المشرق، والتي تعنى بنشر الدراسات الجادة في الإطار الفكري والتاريخي والأدبي، والتي تستحوذ الدراسات الفلسطينية والعبرية على اهتمام كبير منها، وتأتي دائماً في مقدمة أبحاثها.

ولئن هذا المركز على وجه الخصوص يقوم بمهمة قومية في مواجهة ما يقوم به المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة من نشاطات علاوة أن المركز يحتوي على مكتبة ضخمة تتناول اهتمامات متعددة يحظى للجانب التاريخي والخاص بفلسطين وإسرائيل على اهتمام كبير فيها، كما أنها تحوى العديد من الموسوعات العلمية والأطلس التي تخدم الموضوعات البحثية التاريخية خدمة كبيرة.

٥- مركز البحوث والدراسات العربية، وهو مركز علمي جاد تابع لجامعة الدول العربية، ومنذ إنشائه في عام ١٩٥٣م، وهو يضم بين أقسامه قسم خاص بالدراسات الفلسطينية، انضم في التسعينيات إلى قسم العلوم السياسية عند إنشاء هذا القسم الأخير، علاوة على قسم التاريخ والذي كان أحد الأقسام التي ضمنها المعهد منذ إنشائه ومستمر حتى اليوم.

ويدرس الطلبة الحاصلون أصلاً على إحدى الشهادات الجامعية المتخصصة في مرحلة الدبلوم، والذي يستغرق عامين تاريخاً فلسطينياً علاوة على العبرية، والصراع العربي الإسرائيلي بعمق وفهم كبيرين، وفي مرحلة ما بعد الدبلوم تمت مناقشة العديد من رسائل الماجستير في هذين القسمين تبحث في التاريخ الفلسطيني والإسرائيلي، وقد ساهم المعهد مساهمة فعالة في إعلاء شأن الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي، وقد وجب التنويه إليه على الرغم أنه خارج نطاق الجامعة المصرية، ولكنه من الأهمية بحيث لا يمكن إغفال دوره الكبير في بناء الوعي القومي للتاريخي بالقضية الفلسطينية وبإسرائيل.

#### إطار مقترح لتدريس القضية الفلسطينية في الجامعات المصرية :

من الأهمية أن نتناقل ونتحاور في إطار وضع المقررات والمناهج التي تبحث في قضية من أهم القضايا التي ينبغي دراستها، ولذا فإن هذه الورقة البحثية تقترح هذا الإطار:

١- أهمية التمسك بالتاريخي لطلبة أقسام التاريخ والأقسام الأخرى المهمة؛ ولتكون لبداية بالثورة الفرنسية واهتمامها الإصلاحية للعلم في أوروبا، والذي أطلق العنان لخروج الفكرة القومية التي ساهمت في تشكيل الوعي للعلم هناك، وأعطت الكثير من التغييرات، وارتباط الصهيونية كفكرة قومية بهذا الأمر واستثمارها من جانب زعمائها في إطار إبراز أهميتها؛ لإقناع اليهود في أوروبا وحل ما عُرف بالمسألة اليهودية:

يتم الربط بين الموقف للعلم السائد في أوروبا، وما اكتتفها من تغييرات سياسية، وأيضاً الوصول إلى الوحدة الإيطالية والألمانية، وأثر ذلك في إثارة الوعي القومي، وموقف اليهود وتجارة المال التي يجنونها، وأثرها في زيادة استغلالهم وجشعهم للعلم؛ مما أدى إلى احتكاك المجتمعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها بهم، والسعي الصهيوني بعد ذلك إلى مقاومة اندماج اليهود في أوطانهم؛ ليظلوا يشعرون باختلافهم اللبني، حتى يسهل أن يكونوا كوادراً للحركة الصهيونية.

٢- استعراض أوضاع فلسطين العامة، وما أصاب الدولة العثمانية من ضعف وترهل وطبيعة التحالفات التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى :

يتم استعراض النشاط الصهيوني بدءاً من مؤتمر بال في ١٨٩٧م، وجهود تيودور هرتزل، مع التعريف بطبيعة الأحداث والأشخاص، ونورهم في هذا النشاط الصهيوني، والتحالفات التي تمت مع بريطانيا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية والنشاط الصهيوني لاستقطابها إلى جانب اليهود، كما يتم استعراض طبيعة الوضع العام في فلسطين في بدايات القرن العشرين تحت الحكم العثماني، ومناقشة حالة الوعي بالخطر الصهيوني وتاريخية هذا الوعي؛ لاستخلاص تصور واضح عن الموقف واستعراض الموقف السكاني (الديموجرافي)، وأيضاً الإشارة إلى أعداد اليهود وأوضاعهم من فلسطين وأماكن تركزهم، وعلاقتهم بالمجتمع العربي الفلسطيني.

٣- الحرب العالمية الأولى والنشاط الصهيوني، وصنود وعد بلفور والرفض العربي الفلسطيني له :

١- لمؤسسات اليهودية في فلسطين، الفيلق اليهودي، اتفاق سايكس بيكو، تصريح (وعد) بلفور، احتلال فلسطين من قبل البريطانيين، لرفض العربي والمقاومة الكبيرة للهجرات اليهودية، شكل المستعمرات اليهودية.

٤- النشاط الصهيوني فترة الانتداب وتشكيل المؤسسات الهيكلية للمجتمع اليهودي في فلسطين المعروف باسم (اليشوف) ولتنبه الفلسطينيين للمخاطر الصهيونية والتحالف البريطاني :

إنشاء المنظمة العسكرية الهاجاناه، بعد اضطرابات يوم النبي موسى عام ١٩٢٠م، وإنشاء الوكالة اليهودية وتوسيعها، والانقسامات على المستوى الصهيوني وظهور الصهيونية التحريفية (بزعامه جابونتسكي)، أحداث البراق عام ١٩٢٩م، إنشاء المنظمة الصهيونية الجديدة.

٥- الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩م :

المقاومة الفلسطينية؛ فظهور عز الدين القسام واستشهاده، الثورة الفلسطينية في إبريل ١٩٣٦م، توسيع الهاجاناه، لجنة بيل واقترح التقسيم عام ١٩٣٧م، مؤتمر لندن عام ١٩٣٩م، التحالف البريطاني اليهودي لإتمام استلاب فلسطين، الحزب النازي ووصوله إلى السلطة في ألمانيا، وأثر ذلك على زيادة الخوف اليهودي، للمقاومة الفلسطينية بالأسلة لعمليات التهويد.

٦- ١٩٣٩-١٩٤٧ فترة الحرب العالمية الثانية :

الاستغلال الصهيوني للحرب العالمية لتدعيم النشاط الاستيطاني في فلسطين، اللواء البريطاني، الاهتمام لليهودي بالمنظمات العسكرية وتدعيمها، إنشاء الجامعة العبرية، الهيئة العربية العليا ودور مفتي فلسطين (موسى الحسيني)، إصدار قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧م.

٧- من قرار التقسيم لإنشاء الدولة :

الجهود اليهودية لتدعيم موقفها العسكري في فلسطين، التواطؤ البريطاني، المقاومة العربية (جيش الإنقاذ)، حرب فلسطين ودخول الجيوش العربية، إعلان الدولة اليهودية، مشكلة اللاجئين.

#### ٨- من الهندة عام ١٩٤٩م إلى عام ١٩٥٦م :

للتطورات التي مرت على المنطقة وتفاقم مشكلة اللاجئين، والأطماع الإسرائيلية في المناطق منزوعة السلاح واحتلالها، والتشابكات الحدودية، قيام الثورة المصرية وزيادة الوعي القومي تجاه القضية الفلسطينية، صفقات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل، التحالف البريطاني الفرنسي الإسرائيلي والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م.

#### ٩- من ١٩٥٦م : العدوان الثلاثي إلى ١٩٦٧م وإسرائيل الكبرى :

التغيرات التي طرأت على الساحة العربية والإسرائيلية وطبيعة التحالفات الدولية، والدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القمة العربية عام ١٩٦٤م، ومشروع تحويل نهر الأردن، ظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥م، وما تمثله من إعادة إحياء المقاومة الفلسطينية، حرب عام ١٩٦٧م.

#### ١٠- من النكسة ١٩٦٧م إلى النصر ١٩٧٣م :

كيف تعامل العرب مع واقع النكسة، التطورات العالمية والإقليمية، حرب ١٩٧٣م، وخطر أسطورة العدو الذي لا يقهر، مسار السلام المصري الإسرائيلي.

#### ١١- دراسة المجتمع الإسرائيلي ونظمه السياسية وتياراته الفكرية، وطبيعة

الائتلافات السياسية، وتصعيد اليمين الصهيوني اعتباراً من عام ١٩٧٧م :

أعداد الهجرة اليهودية، وتشكيل المجتمع الإسرائيلي، الأقلية العربية في إسرائيل، انتخابات الكنيست الإسرائيلي ونتائجها، الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها، والتقسيمات الحزبية وزيفها، التحالفات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولزها في دعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً.

وليس هذا الإطار إلا محاولة للاقترب من دراسة تاريخية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، وبالقطع يمكن البناء عليه للأقسام الأخرى كالمسألة مثلاً؛

حتى يمكن الوصول بهذا الإطار إلى دراسة ما يحدث حاليًا على الساحة الفلسطينية، واستشراف أبعاد المستقبل، وهو يرتبط بالأقسام السياسية أكثر منه للتاريخية، وذلك نظرًا لطبيعة الدراسة التاريخية التي ترتبط أساسًا بالوثائق.

وهكذا فإن الوصول إلى مشارف الثمانينيات من القرن العشرين كدراسة تاريخية جادة يمكن أن تبني اهتمامًا فكريًا واضحًا لهذه القضية الهامة التي نحن بصددنا.

### الجامعات الإسرائيلية ودراسة التاريخ :

في ختام هذه الورقة لابد من الإشارة السريعة إلى أقسام التاريخ في الجامعات الإسرائيلية؛ حيث إن هذا الاهتمام يعود أساسًا إلى معرفتهم الوثيقة بأن الصراع والاستحقاق على الأرض هو صراع تاريخي في المقام الأول، ومن هنا تتبع أهمية دراسة التاريخ عندهم في محولاتهم المستمرة لإثبات أهليتهم للفلسطينية، وبعدم انفصالهم تاريخيًا عنها؛ فقضية التواصل عند الإسرائيليين قضية هامة جدًا؛ لأن الانفصال يعني إلقاء قضيتهم واحدًا من أهم محاورها.

وفي إطار هذا الأمر أنشئت أقسام التاريخ في الجامعات الإسرائيلية منذ أول قسم تم إنشاؤه في الجامعة العبرية بالقدس منذ افتتاحها عام ١٩٢٥م، وأصبح محور اهتمام هذه الأقسام زيادة الوعي العقدي الصهيوني، مع ملاحظة أن الاهتمام بالدراسات التاريخية وإن اشتمل فرعًا معينًا كتخصص؛ فإنه لا يعني عدم معرفة أبعاد دراسات الأفرع الأخرى، بل إننا نجد أن هناك فهمًا تاريخيًا متصلًا عند هؤلاء الدارسين.

ومن أبرز النماذج التي أفرزتها هذه الأقسام من يسمون الآن بالمؤرخين الجدد في إسرائيل، والذين أداروا نقاشًا اختلفت حدته على الساحة العلمية والثقافية في إسرائيل، ولنكتشف أنه ينبغي التنبيه جيدًا لهذه المدرسة التاريخية، والتي لا تبغى من نقاشاتها إلا تنقية الصهيونية كفكرة وممارسة، مما علق بها من شوائب وتطرف؛ حيث قرر هؤلاء المؤرخون الجدد أنهم لا يعملون الصهيونية ولا للدولة، ولا ينحازون إلى الرواية العبرية للتاريخية، والتي يعملون حقيقتها، وأنهم ما زالوا صهيونيين، وبالتالي يعملون لصالح الدولة.

إن دراسة التاريخ في إسرائيل تلقى الاهتمام الأكبر، وخاصة على ضوء التجربة الإسرائيلية في إختلاق التاريخ وتضمينه العقيدة الدينية وجعله في كتبهم المقدسة وموزناً تبعدها.

ولأهمية التاريخ فهم يقررون على طلبة المدارس ما عُرف بأطلس إسرائيل الحديثة من عصر الثورة إلى الوقت الحاضر، ومكتوب باللغة العبرية والعربية، وقد ألفه أحد المؤرخين الإسرائيليين في أعقاب انتصارهم عام ١٩٦٧م هو زيف فلناني، متضمناً سرداً تاريخياً مبسطاً ليثبت العلاقة التاريخية للإسرائيليين بأرض فلسطين، وهذا الأطلس الذي يتسلمه الطالب في مرحلته الدراسية المتوسطة ليستمر معه حتى ما بعد الدراسة الجامعية، نموذج للاهتمام الذي توليه المؤسسة الحاكمة هناك للدراسات التاريخية وتأصيلها في نفوس الشباب اليهودي.

وهناك أقسام دراسات الشرق الأوسط، والتي تعنى بالدمج ما بين التاريخ، سوم السياسية في إطار تعميق الدراسات التي تهتم بالإقليم وعلاقاته بالآخرين، وكانت هذه الأقسام مستقلة كمراكز بحثية، ولكن منذ السبعينيات أصبحت جزءاً من الجامعات الإسرائيلية كتقسيم من أقسامها.

كما عملت إسرائيل على استغلال اتفاقية السلام المصرية معها، وأنشأت مركزاً ثقافياً أسمته "المركز الأكاديمي الإسرائيلي"، وكانت تهدف زيادة الارتباط بالمراكز الثقافية والعلمية في مصر وخاصة الأكاديمية، ولكنه فشل في هذا الأمر حتى الآن.

للمركز أنشطة متعددة، ومن أهمها عقد ندوات دورية يعرض فيها التاريخ الإسرائيلي للمزيف، ويستدعى لذلك مؤرخون إسرائيليون يجيئون خصيصاً لإلقاء محاضرات في إطار برنامج ثقافي محلي.

وينشر المركز أعماله في دوريات تُعرض بالمجان، وتصدر باللغات العبرية والعربية والإنجليزية، ويحاول المركز جذب الكوادر المثقفة والمتعلمة لأنشطته، ويسعى دائماً لعرض موضوعات تجد قبولاً لدى مستمعيها من المصريين.

وبالنسبة لموضوعات التاريخ التي يعرضها المركز؛ فإنها تتبع منهجية تستهدف تسويق الزيف التاريخي، وإحداث قبول لدى المتخصصين المصريين والعرب بهذا الأمر.

وقد تولى رئاسة المركز والإشراف عليه مجموعة من المستعربين في إسرائيل (المستشرقون)، أمثال موسى سامون، والذي أصبح سفيراً فيما بعد، والذي عمل في الفترة التي كان فيها " إلياهو بن إليسار " هو السفير الإسرائيلي في مصر وهو من المستعربين اليهود أيضاً. ويوسف جينادى الأستاذ في جامعة حيفا والمتخصص في الدراسات العربية والتاريخية.

ومن الملاحظ أن للمركز أنشطة متعددة، ولكنه يركز على نشاط اللغة العبرية ونشرها، وأيضاً التعريف بالتاريخ الإسرائيلي من وجهة نظرهم، وخطورة المركز تتبع من محاولاته لجذب العناصر الشبابية وإلهاتها بكتب ونشرات مجانية.

هذا علاوة على أن مكتبته تزخر بالكتب التاريخية، وأيضاً الإصدارات الجديدة التي تصدر في إسرائيل.

#### الختمة :

لقد أبرزت هذه الورقة أن أقسام التاريخ في دراستها للقضية الفلسطينية، والتي هي محور الاهتمام الأول لنا جميعاً، تتعامل معها في إطار فصل أو جزء من مقرر يُدرس تاريخ العرب الحديث والمعاصر، وعلى الرغم من الجهود العلمية التي تبذل على ساحة الدراسات البحثية في مرحلة الماجستير والدكتوراة، إلا أنها مازالت جهوداً متواضعة، ولم ترق بعد إلى حد الاهتمام الواجب.

وذلك على الرغم من أن الصراع والاستحقاق على الأرض في المقام الأول هو صراع تاريخي؛ فالعدو الإسرائيلي استحدث تاريخاً مزيفاً وضعه عقيدته، وكتبه المقننة وجعل من هذا التاريخ المزيف ملمحاً رئيسياً من ملامح التشكيل الوجداني والثقافي على مستوى العالم، بمساعدة في ذلك مناخ موات لذلك.

لذا فإن قضية الصراع، وفتناله من صراع عسكري إلى صراع حضاري تتطلب منا وعياً وإيماناً راسخاً بالقضية التي هي محور حياتنا، ولن يأتي هذا الوعي إلا من خلال الاهتمام بالأسس التاريخية لهذا الصراع، والتي تعمق فينا ارتباطاً قومياً ووطنياً ووجدانياً بحقوقنا وبلدنا وبأمتنا، ولا تدع سبيلاً للتهاون أو التغريط.

ومن خلال هذا الاستعراض السريع في هذه الورقة نخرج ببعض التوصيات في هذا الإطار:

١- الاهتمام بأدوات البحث التاريخي في القضية الفلسطينية، ومن أهمها قضية المصطلح.

٢- العناية بتدريس اللغة العبرية في أقسام التاريخ والأقسام الأخرى ذات الاهتمام بعمق أكبر وجدية أكثر.

٣- التعامل مع الوثائق الإسرائيلية بحذر ووعي علمي كاملين.

٤- أنه يجب التنبه إلى موضوع خريجي شعب التاريخ من كليات التربية، والذين يقومون بتدريس مادة التاريخ، وضرورة إعادة صقلهم وإعطاء العناية الخاصة في دورات مستقلة في موضوعات معينة من أهمها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

٥- التوصية بجعل مادة الدراسة التاريخية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، ودراسة إسرائيل من الداخل مقررًا منفصلاً في أقسام التاريخ والعلوم السياسية وكليات السياحة، حتى يتكون الوعي التاريخي لدى شباب الأمة بأهم قضية من قضاياهم في المرحلة الراهنة.

٦- التوصية بإعداد كتاب مبسط عن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يكون في متناول الطلاب في المرحلة الجامعية في إطار تنمية الوعي عندهم.

٧- التوصية بتدريس التاريخ للفلسطيني، وتطور الصراع العربي الإسرائيلي على طلاب العلوم السياسية والإعلام والسياحة، حيث إن طبيعة أعمالهم تتطلب فهماً أعمق لقضيتنا المحورية الأولى.

إن هذه الورقة هي في الواقع حالة وصفية، ولكنها تستدعي دراسة كاملة لمقارنة المقررات في الجامعات المختلفة، وارتباط ذلك بالوثائق لأقسام التاريخ وكيفية تطويرها، مع الاعتبار أن هناك مشروعًا بحثيًا لعمل دراسة مقارنة بين المقررات التاريخية في المناهج التعليمية المختلفة في مصر ونظيرتها في إسرائيل، في إطار تعميق الوعي وتنمية الولاء.



# **المحور الأول:**

## **مشروعية إسرائيل**

**أولاً: النشأة والمآل**

**ثانياً: الخريطة السياسية في إسرائيل**

**ثالثاً: الخريطة المدنية والاجتماعية في إسرائيل**

**رابعاً: شهادات حول الجهود المدنية الفلسطينية**



## **أولاً: النشأة والمآل**

**يهودية أم صهيونية: إسرائيل بين المنطلقات الصهيونية والشرعية**

**الدينية إطلالة تاريخية ورؤية نقدية**

**د. محمد هشام**

**➤ الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل: رؤية نقدية للهولوكوست**

**د. تركي الربيعو**

**➤ إشكاليات في دراسة "ما بعد الصهيونية" في إسرائيل**

**أ. جلال الدين عز الدين**



## ”يهودية“ أم ”صهيونية“؟

”إسرائيل“ بين المنطلقات الصهيونية والشرعية الدينية:

### إطالة تاريخية ورؤية نقدية

د. محمد صفاء \*

جرت العادة في كثير من الكتابات التي تتناول الظاهرة الصهيونية، سواء ما يُكتب منها بالعربية أو بغيرها، وسواء تلك التي تصدر عن موقفٍ مضادٍ للصهيونية أو مؤيدٍ لها، على الإشارة إلى ”دولة إسرائيل“ باعتبارها ”دولة يهودية“ أو ”دولة عبرية“ أو ”دولة صهيونية“. وكثيراً ما تُستخدم هذه التسميات مجتمعةً وكأنها مترادفات ذات مدلولٍ واحدٍ.

وقد يبدو - للوهلة الأولى - أن البحث في دلالة هذه التسميات وما تتطوي عليه من مضامين ليس سوى نوع من الانغماس في مباراة لفظية لا تهم سوى قلة من المتخصصين، ومن ثم فقد يراها البعض مضیعةً للوقت ولا طائل من ورائها، ويرأها البعض الآخر بمثابة حُرفٍ للأنظار عن قضايا جوهرية أكثر أهميةً وأشد مدعاةً للبحث.

إلا أن نظرةً فاحصةً على كلٍ من هذه التسميات وما تستند إليه من مقدمات وما تقود إليه من نتائج سوف تثير على الفور عدداً غير قليلٍ من التساؤلات القديمة والجديدة التي ما فتئت تبحث عن إجابة، ومن ثم تترر الاستمرار في بحث الدلالات؛ فعلى سبيل المثال، لابد وأن تصطبم عبارة ”الدولة اليهودية“ بتساؤلاتٍ من قبيل:

- ما المقصود تحديداً بمصطلح ”اليهودية“؟ هل يشير إلى عقيدةٍ دينيةٍ فحسب، أم إلى هويةٍ قوميةٍ تستمد من هذه العقيدة رموزها وعناصر وجودها؟

- وإذا كان المصطلح يشير إلى ”هويةٍ قوميةٍ“، فهل يقتصر على سكان ما أصبح يُعرف باسم ”إسرائيل“، أم يتجاوز ذلك لتوصيف من يعتبرون أنفسهم، أو من يعتبرهم الآخرون، ”يهوداً“ بغض النظر عن أصولهم أو أماكن تولدهم؟ وهل يصح القول بوجود ”هوية“ ما توحد ما بين مختلف الجماعات اليهودية في أنحاء العالم، رغم انتمائها إلى

تشكيلات حضارية وسياقات تاريخية متباعدة أشد الثباين؟ وما الذي يجمع مثلاً بين يهود اليمن ويهود الأرجنتين أو بين يهود الهند ويهود فرنسا؟ وكيف حافظت هذه "يهودية" على بقودها واستمرارها على مر العصور؟ وإذا كان من المفهوم أن يتبنى دعاة الصهيونية ومؤيدوها هذا المصطلح لانساقه مع المقولات الأساسية للمشروع الصهيوني، مثل "وحدة الشعب اليهودي" و"الاستمرار التاريخي للشعب اليهودي"، فما الذي يبرر استخدامه في خطاب بعض المعادين لهذا المشروع جملة؟ ولم العداء إذن إن كان المصطلح ينطوي على تسليم بتلك المقولات الأساسية؟

- وإذا كان الأمر يقتصر على العقيدة الدينية، فإلى أي مدى يمكن وصف "إسرائيل" بأنها دولة دينية، سواء من حيث الوضع القانوني للعلاقة بين الدين والدولة أو من حيث الالتزام بقيود وشرائع هذه العقيدة؟ وما الذي يفسر مثلاً، إن كان طابع الدولة "اليهودي" قد تحدد بشكل قاطع هكذا، الصراع المحتكم دوماً بين المؤسسات والأحزاب والجماعات الدينية، من جهة، وسلطات الدولة والمؤسسات المدنية، من جهة أخرى، حول قضايا شتى تتراوح ما بين "شرعية" الزواج المدني<sup>١</sup>، والموقف من يهود إثيوبيا (الفلاشا)<sup>٢</sup>، والتشكيك في "يهودية" عدد كبير من المهاجرين السوفيت<sup>٣</sup>، وفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على طلاب المدارس القلمودية (الشيثفوت)<sup>٤</sup>، وحتى المطالبة بتصميم أفعية واقية من الغاز تلائم المتدينين الذين يطلقون لحاهم<sup>٥</sup>.

ولا مناص من أن نقود هذه التساؤلات بدورها إلى السؤال الجوهرى عن "من هو اليهودي؟"، وهو سؤال لا يزال معلقاً دون إجابة جامعة رغم طرحه بشكل دائم وبإلحاح في مؤتمرات "المنظمة الصهيونية" المتعاقبة منذ المؤتمر الأول عام ١٨٩٧ وحتى المؤتمر الرابع والثلاثين عام ٢٠٠٢.

وينطبق نفس القول على عبارة "الدولة العبرية"، التي لا تحدد على وجه الدقة إن كان المحدد ليهودية الدولة هو مجرد إطار لغوي لم تشكل ثقافى ذي طابع قومي يمتد تاريخياً إلى العبرانيين القدماء، كما أنها لا تحيط بكل مظاهر التنوع بل والتناثر في التجمع البشرى الذي تضمه دولة "إسرائيل"، ولا تقدم تفسيراً شافياً للقضايا الخلافية التي تطرحها بعض التيارات داخل هذا التجمع، مثل الحركة التي كانت تطلق على نفسها اسم "الكنعانية"، حول

التناقض الجوهرى بين "اليهودي" و"العبري" وبين من ولدوا على أرض فلسطين وغيرهم ممن ولدوا خارجها.<sup>١</sup> ومن ثم، فإن تسمية "الدولة العبرية" تعبر مجدداً كل تساؤلات "الهوية القومية"، سواء أكان محلولها لغوياً محضاً أم ثقافياً علماً.

وبالرغم من أن تسميات من قبيل "الدولة الصهيونية" أو "لكيان الصهيوني" تبدو محددة وواضحة للدلالة، فإنها لا تخلو هي الأخرى من غموض يرجع في المقام الأول إلى اتساع النطاق للدلالة لكلمة "الصهيونية" وما طرأ عليها في فترات تاريخية مختلفة من دلالات<sup>٢</sup> لا تتسوخ بالضرورة ما سبقها، وإنما تُضاف إليها فتزيد المجال للدلالة اتساعاً وتناقضاً.<sup>٣</sup> وكما هو الحال مع تسمية "الدولة العبرية"، فإن التسميات التي تخلع صفة "الصهيونية" على هذه الدولة لا تتصدى لكثير من الانتقادات التي يثيرها عدد من الباحثين في "إسرائيل"، ممن يُطلق عليهم اسم "المؤرخون الجدد" أو دعاة "ما بعد للصهيونية"، وهي انتقادات تسعى، بغض النظر عن وزنها ودوافعها، إلى التشكيك في بعض "الأساطير الصهيونية"<sup>٤</sup> وربما إلى إثبات أن "الصهيونية" قد استغنت أغراضها ولم تعد "القوة المحركة في كثير من المجالات الحيوية في المجتمع اليهودي في إسرائيل".<sup>٥</sup>

ولكن، إذا كان كل من هذه التسميات قد يفسر جانباً ويغفل جوانب أخرى جوهرية، ويثير من التساؤلات أكثر مما يقدم من الإجابات، ويحفل بتناقضات تنفي عنه الطابع التعريفي لأي دال، فلين تكمن المعضلة إذن؟ وكيف يمكن التوصل إلى تعريف يحيط بقدر أكبر من جوانب ظاهرة المطروحة للبحث، ومن ثم يتسم بمقدرة تفسيرية أعلى؟

من الضروري، بدايةً، التأكيد على أن مطالب كل من هذه التسميات لا تتجم عن قصور لغوي بقدر ما تتجم عن تناقضات قسمت بها الفكرة الصهيونية منذ بدايتها، وظلت تشكل جزءاً لا يتجزأ من بنيتها، بل ويمكن القول إن استمرارها كان إلى حد بعيد رهناً بالتوصل إلى صيغة توفيقية تجمع هذه التناقضات أو تُخفي بعضها دون أن تحسمها تماماً. وكان من الطبيعي أن ترث الدولة، التي مثلت تجسد هذه الفكرة، نفس التناقضات ونفس الطابع التوفيقى، الذي قد ونجح لبعض الوقت في إرجاء الصدام الحتمي بين العناصر المتضادة، ولكنه لا يستطيع أن يستأصل جذوره ومبررات وقوعه.

لم تظهر تسمية "الصهيونية" باعتبارها وسيلة لحل ما عُرف باسم "المسألة اليهودية" في أوروبا- إلا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما استخدمها الكاتب النمساوي اليهودي ناثان بيرنبولم (١٨٦٤-١٩٣٧) في مجلة الانحياز الذاتي عام ١٨٩٠، لوصف اتجاه يرمي إلى الدفاع عما يُسمى "العرق اليهودي" والبحث عن وطن للفئات البشرية اليهودية. فطلاقاً من أن "القومية والعرق والشعب شيء واحد" وأن "السمات العرقية لليهودية قيمة مطلقة بدلاً من الدين اليهودي".<sup>١١</sup>

بيد أن البوادر الأولى لهذا المفهوم ظهرت قبل فترة طويلة من إطلاق الاسم على التسمية، وبصفة خاصة في أوساط غير يهودية، بل وشديدة العداء لليهود كجماعة بشرية ولليهودية كعقيدة في كثير من الأحيان.<sup>١٢</sup>

فعلى سبيل المثال، يذهب حايم وايزمان (١٨٦٤-١٩٥٢)، أول رئيس لدولة إسرائيل، إلى وصف نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١) بأنه "أول الصهاينة المصريين من الأعمار"، مستشهداً في ذلك بالتداع الذي وجهه نابليون إلى يهود آسيا وإفريقيا في ٢٠ إبريل/نيسان ١٧٩٩، ووعد فيه بإعادة "اليهود إلى الأرض المقدسة" إذا ما "ساعدوا قواته"<sup>١٣</sup> في حملته لغزو المنطقة العربية.

وفي كُتُب صدر عام ١٨٦٠ بعنوان المسألة الشرقية الجديدة، عرض إرنست لاهارن، المساعد الشخصي لإمبراطور فرنسا نابليون الثالث (١٨٠٨-١٨٧٣)، المكاسب التي يمكن أن تجنيها أوروبا إذا ما هُجرت الجماعات اليهودية الأوروبية للاستقرار في فلسطين، ولهذا رأى ضرورة أن تساعد أوروبا اليهود في الاستيلاء على فلسطين لاستغلالها من قبضة الدولة العثمانية، وفتح الطريق أمام نشر الحضارة الأوروبية.<sup>١٤</sup>

ولم تكن هذه المكاسب المُنتظرة بعيدة عن ذهن الاستعماريين البريطانيين. ففي نفس الفترة تقريباً، دعا جورج جاولر (١٧٩٦-١٨٦٩) إلى توطين اليهود في فلسطين لتوسيع نفوذ بريطانيا، ولحماية خطوط الاتصال بين أنحاء الإمبراطورية المختلفة.<sup>١٥</sup> وكان لورد بالمرستون (١٧٨٤-١٨٦٥) أكثر صراحة في تأكيد الوظيفة الاستعمارية لهذا التوطين المقترح؛ حيث رأى، في رسالة وجهها إلى السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية عام



١٨٤٠، أن بوسع هؤلاء المستوطنين أن يتصدوا لطموحات والي مصر محمد علي (١٧٦٩-١٨٤٩)، والتي كانت مثار قلق لبريطانيا وغيرها من القوى الاستعمارية.<sup>١٦</sup> وبالمثل، لم يُخف لورانس أوليفانت (١٨٢٩-١٨٨٨) أن الهدف الأساسي من توطين اليهود في فلسطين هو ضمان تغلغل بريطانيا سياسياً واقتصادياً في المنطقة.<sup>١٧</sup>

وتقدم كتابات لورد شافتسبري (١٨٠١-١٨٨٥) النموذج الأنصح لتبلور أسس الفكرة الصهيونية في أوساط غير يهودية قبل تحولها إلى حركة منظمة تقودها عناصر يهودية أوروبية. فهو ينظر إلى اليهود باعتبارهم "شعباً مستقلاً" حافظ على استمراره للتاريخي دون انقطاع رغم تشتته وغيبته بين الأمم، وهي غربة مردها ما ينصف به أفراد هذا "الشعب" من "الانحطاط الخلقي والعناد والجهل بالإنجيل". ويمكن الحل الذي يقترحه شافتسبري لإنقاذ هذا "الشعب" في إعادته إلى "الأرض القديمة"، التي تربطه بها علاقة وثيقة لم تشبها أي شائبة على مر العصور، ومن هنا كان الشعار الذي طرحه شافتسبري، والذي صار فيما بعد عنصراً جوهرياً في المشروع الصهيوني برمته، هو "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".<sup>١٨</sup>

ولم ينس شافتسبري، في غمرة اهتمامه بالبحث عن حلٍ لمأزق "الشعب اليهودي"، والفوائد التي ستمود على الإمبراطورية البريطانية من جراء رعايتها لتوطين اليهود في فلسطين، ولا سيما تثبيت نفوذها في مواجهة القوة الاستعمارية الفرنسية المنافسة؛ ففي مقال له عام ١٨٧٦، كتب يقول:

"إن فلسطين في حاجة إلى السكان ورأس المال، وبإمكان اليهود أن يعطوها لشئنين معاً، وإنجلترا لها مصلحة في استرجاعها؛ لأنها ستكون ضربةً لإنجلترا إن وُضع منافسوها في سوريا. لكل هذا، يجب أن تحتفظ إنجلترا بسوريا لنفسها كما يجب أن تدافع عن قومية اليهود وتساعدهم حتى يعودوا فيكونون بمنزلة الضميرة لأرضهم القديمة. إن إنجلترا لكبر قوة تجارية وبحرية في العالم، ولهذا فلا بد لها أن تضطلع بدور توطين اليهود في فلسطين".<sup>١٩</sup>

ويمكن العثور على دعوات مماثلة لتوطين اليهود في فلسطين في فترة سابقة على القرن التاسع عشر، وبالأخص في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والذين شهدا اتساع

نطاق النشاط الاستعماري الأوروبي، وبرزت بريطانيا كأكبر قوة استعمارية، وتزايدت لهم الرأسماليات الأوروبية الناشئة للسيطرة على مصادر الثروات الطبيعية والمواد الخام، وعلى فتح أسواق لتصريف منتجاتها. وتظهر هذه الدعوات، على سبيل المثال، في كتابات توماس برليتمان (١٥٦٢-١٦٠٧) وسير هنري فنش (١٥٥٨-١٦٢٥) وغيرهم من أنصار فكرة "استرجاع اليهود".<sup>٢٠</sup>

ويستلقت للنظر في جميع هذه الدعوات، التي حملت بنور الفكرة الصهيونية وإن لم تحمل الاسم نفسه:

أولاً: أن كل هذه الدعوات والروى ظهرت في أوروبا، وبالتحديد في المركز الاستعمارية الأساسية.

ثانياً: أن جميع الدعوات، على اختلاف مرجعياتها الدينية أو السياسية، ربطت بصورة لا لبس فيها بين توطين لليهود في فلسطين، وتوظيفهم لخدمة المصالح الاستعمارية الأوروبية، بل إن هذا الدور الوظيفي يفوق في أهميته أي اعتبارات أخرى تتعلق بإيجاد حلول لمشاكل الجماعات اليهودية في أوروبا.

ثالثاً: أن النموذج الذي طرحته هذه الدعوات؛ أي التخلص من الفئات البشرية اليهودي في أوروبا بتوطينه في فلسطين وتحويله إلى أداة استعمارية، شكّل الأساس للحل الاستعماري لما يُعرف باسم "المسألة اليهودية" في بلدان شرق أوروبا، والناجمة بالأساس عن تعثر عملية التحديث الرأسمالي في هذه البلدان، وتراجع أو انقضاء الوظيفة التقليدية للجماعات اليهودية فيها.

رابعاً: أن الصياغات الدينية التي لكتمت بها بعض هذه الدعوات لم تكن في واقع الأمر سوى محاولة لإضفاء مسوغات لها صفة القداسة، بحكم مصدرها، على الأهداف الفعلية المتمثلة في التخلص من الفئات البشرية اليهودي وخدمة المصالح الاستعمارية الأوروبية.

خامساً: أن كثيراً من أصحاب هذه الدعوات، وفي مقدمتهم شافتميري ولولينفانت، كانوا يجاهرون بعدلتهم الصريح لليهود، مع إدراكهم في الوقت نفسه لإمكان الاستفادة منهم في تحقيق الأهداف الاستعمارية.

مسلماً: أن الأفكار والرؤى الصهيونية الأولية التي طرحها مفكرون ومسلحون من غير اليهود مهّنت الطريق أمام المشاريع اللاحقة التي تبنتها عناصر يهودية، وكانت بمثابة نقطة الانطلاق لتلك المشاريع.

### صهيونية تابعة

عندما ظهر ثيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) على مسرح الأحداث، كانت الصيغة الأساسية للفكرة الصهيونية قد تبلورت بصورة جلية من خلال كتابات عدد من المفكرين من أمثال موسى هس (١٨١٢-١٨٧٥)، وليو بنسكر (١٨٢١-١٨٩١)، وبييرتس سمولنسكين (١٨٤٢-١٨٨٥)، وموشيه ليلينبلوم (١٨٤٣-١٩١٠) وغيرهم، وكانت جمعيات "أحباء صهيون" تسعى بدأب إلى تهجير أعداد من يهود شرق أوروبا للاستيطان في فلسطين، من خلال عمليات تسليح تحظى برعاية وتمويل بعض أثرياء لليهود في أوروبا.<sup>٢١</sup>

ولكن هذه الكتابات ظلت مجرد تصورات نظرية أقرب إلى الأمنيات التي لا تستند إلى أي أساس واقعي، ولا تحظى بتأييد جماهيري، كما ظلت محاولات التسلل إلى فلسطين محدودة الأثر وضيقة النطاق، ولم تتخذ شكل حركة منظمة ومستمرة. وكان هرتزل هو الذي حول الأفكار والرؤى إلى حركة ذات إطار تنظيمي محدد هو "المنظمة الصهيونية"، ومن ثم وضع أولى اللبانات لتحقيق المشروع الصهيوني. فلماذا نجح هرتزل فيما أخفق فيه الآخرون؟ ولماذا استمر مشروع هرتزل، ومن بعده وايزمان، وتحوّل إلى واقع ملموس بينما تراجعت المشاريع الأخرى؟

لعل "الإنجاز" الأساسي لهرتزل يكمن في إدراكه استحالة وضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ دون الاستعانة بدعم ورعاية إحدى القوى الاستعمارية الكبرى، ومن ثم سعيه الدؤوب للبحث عن قوة كبرى تجد مصلحة في تبني هذا المشروع وتسخره لخدمتها. وفي سياق هذا السعي، عرض هرتزل خدماته على السلطان العثماني في إحدى رسائله قائلاً: "نحن اليهود نحتاج إلى من يحمينا في هذا العالم، ونحن نريد لهذا الحل في استبعاد قوته"، ثم ألمح إلى إمكان المشاركة في تخفيف ديون الدولة العثمانية المتركمة. ولم يتردد هرتزل في التصريح بأن بوسع بريطانيا أن تكسب "عشرة ملايين عميل" من يهود العالم إذا ما شجعت عملية استيطان اليهود في فلسطين،<sup>٢٢</sup> بل ووصف "الفكرة الصهيونية

نفسها بأنه "فكرة استعمارية" ولهذا فلا بد "أن تلقى الفهم في إنجلترا بسهولة وسرعة".<sup>٢٦</sup> كما تكررت نفس المساعي مع قصر روسيا وملك إيطاليا.

ويتحدث هرتزل عن شكل الدولة المقترحة لتوطين اليهود فيؤكد أنها "ستبنى على حرار مشاريع الاستعمار الاستيطاني المنطلق من القارة الأوروبية"، وأنها ستكون بمثابة حائط منيع بين "أوروبا المتحضرة" و"آسيا البربرية"، "وسيكون على هذه الدولة أن تبقى على اتصال بأوروبا، بينما سيكون على أوروبا واجب ضمان وجود هذه الدولة".<sup>٢٧</sup>

وبالمثل، واصل وايزمان نفس النهج، متمسكاً بالنظر إلى المشروع الصهيوني "في ضوء المصالح الإمبريالية"<sup>٢٨</sup>، وعارضاً توظيفه لخدمة هذه المصالح. ولكنه أدرك أن الإمبراطورية البريطانية، باعتبارها أكبر قوة استعمارية آنذاك وصاحبة المصلحة الأولى في تقليص النفوذ السوري في منطقة الشام، هي الجهة التي يجب أن تلجأ إليها الحركة الصهيونية من أجل تحقيق غايتها. ولهذا، أصر وايزمان أثناء الحرب العالمية الأولى على نقل مقر "المنظمة الصهيونية" إلى لندن، وعندما لم يستجب قادة المنظمة لطلبه، قطع علاقته بالمكتب المركزي للمنظمة في برلين.<sup>٢٩</sup> إلا أن شغل المنظمة لتأم مرة أخرى بعد صدور وعد بلفور (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧)، وانتهاء الحرب العالمية الأولى، وللشروع في تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية المنتصرة.

وقد كان صدور وعد بلفور بمثابة حجر الأساس لبناء الدولة التي سعى إليها المشروع الصهيوني، كما شكل توافقاً وتعاقداً استعماريّاً بريطانياً/صهيونياً على الانحياز لأمني أقلية يهودية عنصرية على حساب الأغلبية التي تتسع دائرتها لتضم الفلسطينيين أصعاب الأرض "فلسطين"، وأيضاً الجماعات اليهودية المتنوعة عبر جغرافيا سياسية وقومية وثقافية وأيديولوجية شاسعة خارج فلسطين.<sup>٣٠</sup>

ولم يكن هذا التوافق بين المشروع الصهيوني والمشروع الاستعماري مجرد حدث عارض أو إجراء مؤقت أملت اعتبارات مرحلية، بل ظل سمة أساسية لهذا المشروع ولدولته من بعد.

قدمت الصهيونية نفسها باعتبارها حركةً لإتقاذ اليهود واليهودية من التشويه الذي لحق بهم وبها في الشتات، ولكن منطلقاتها النظرية والحلول التي اقترحتها لحل ما عُرف باسم "المسألة اليهودية" في أوروبا شكلت نقاط التقاء مع نزعات معاداة اليهود، بل وتطور هذا للتطابق في بعض الأحيان إلى تعاونٍ عملي وثيق، كما هو الحال في ظل الحكم النازي لألمانيا.<sup>٢٩</sup>

وتحتل كتابات الرواد الصهاينة وتصريحاتهم بعبارة العداء لليهود واليهودية؛ فعلى سبيل المثال، يرى موسى هس أن العقيدة اليهودية كارثة لا مفر منها، ومن ثم فعلى اليهودي أن "يتحمل نير مملكة السماء حتى النهاية".<sup>٣٠</sup> ويذهب هس إلى القول باستحالة اندماج الجماعات اليهودية في الشعوب الأوروبية؛ لأنهم يشكلون "شعباً منبوذاً ومحتقراً ومُستَستاً، شعباً هبط إلى مرتبة الطفيليات التي تعتمد في غذائها على الخير، شعباً ميتاً لا حياة له".<sup>٣١</sup>

وكان هرتزل يؤكد على أن رؤيته الصهيونية ليست لها أي مرجعية دينية، وبجاءه قائلًا: "إنني لا أضع لأي وازع ديني".<sup>٣٢</sup> ولا يخفي هرتزل الترابط الحتمي بين الصهيونية ومعاداة اليهود في العصر الحديث، بل يرى أن وجود هذا العداء أمر ضروري للمشروع الصهيوني، باعتبارها "البخار المحرك"<sup>٣٣</sup> لاتطلاقه.

ولم يتورع ماكس نوردي (١٨٤٩-١٩٢٣)، تلميذ هرتزل وخليفته في زعامة "المنظمة الصهيونية" عن إعلان إلحاده والتعبير عن شعوره بالاشتمزاز من النظام الأخلاقي الذي سلفته للتوراة.<sup>٣٤</sup> وهو يتفق مع هرتزل في أن معاداة اليهود ظاهرة طبيعية وعادلة.

لما دافيد بن جوريون (١٨٨٦-١٩٧٣) فكان يرى أن للتوراة لا تعدو أن تكون كتاباً للحكايات الشعبية، وأن "الجيش هو خير مفسر للتوراة"<sup>٣٥</sup>، بل ومضى إلى أبعد من ذلك مؤكداً أن "الحياة لو تُركت للحاخامات لظل لليهود حتى الآن كلاباً ضالة في كل مكان يضرهم الناس بالأقدام".<sup>٣٦</sup> ولم يكتفِ بن جوريون بطرح هذه الأفكار، بل عمل على تحويلها إلى واقع ملموس في لوساطة للمستوطنين الأوائل، كما أصر على "عقد قرانه في

حفلٍ مدني في نيويورك، وظل لفترةٍ طويلة يرفض من حيث المبدأ إتمام الزواج وفقاً للضعاثر الدينية<sup>٣٧</sup>.

وبصفةٍ عامة، فقد كان هناك على الدوام "رفض للتاريخ اليهودي كله، وخاصة تاريخ اليهود في الشتات، كما كان هناك رفض للشخصية اليهودية الشتاتية التقليدية برمتها"<sup>٣٨</sup>.

والملاحظ أن الرؤية الصهيونية، التي تعكسها تلك الكتابات والأقوال، تستند إلى نفس الأسس التي تقوم عليها نزعات معاداة اليهود واليهودية؛ فهناك اتفاق بين الطرفين على أن ثمة "طبيعة يهودية" تميز اليهود عن سواهم من البشر، وهي ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير على مر التاريخ، ولا تختلف باختلاف السياق الحضاري الذي يتواجد فيه "اليهودي"، وهو الأمر الذي يؤدي إلى "وحدة يهودية" تشمل كل الجماعات اليهودية في كل زمان ومكان. وبالمثل، فإن ثمة "تاريخاً يهودياً" مستقلاً عن تاريخ البشرية، وهو تاريخ متصل يسير على وتيرةٍ واحدةٍ ولا يعرف الانقطاع. وأمام وضع كهذا، يصبح انتماء هؤلاء اليهود في مجتمعاتهم مستحيلاً، ويصبح من الضروري التخلص منهم إما بعزلهم خلف أسوار الأحياء المغلقة (الجيتو)، وإما بتهجيرهم إلى أرضٍ ما خارج أوطانهم، حتى وإن استدعى ذلك اقتلاع أصحاب هذه الأرض الأصليين، وإما بالقضاء عليهم فعلياً كما هو الحال في التجربة النازية.

وهكذا، فإن كلاً من الرؤية للصهيونية والنزعة المعادية لليهود تبدأ من نفي التاريخ وإلغاء الزمان والمكان، وتنتهي إلى نفي اليهود وإلغاء وجودهم.

### بعض النتائج

لا يهدف هذا العرض الموجز، بطبيعة الحال، إلى سرد تاريخ الفكرة الصهيونية، أو تتبع المراحل التي مرت بها حتى تجسدت فيما أصبح يُعرف باسم "كولة إسرائيل"، بقدر ما يهدف إلى إلقاء الضوء على بعض السمات المُميّزة للظاهرة، وإثارة بعض التساؤلات التي لا غنى عنها كمخيلٍ للفهم والتفسير. ويمكن في النهاية استخلاص بعض النتائج الأولية:

أولاً: أن الصهيونية بجميع اتجاهاتها، وسواء نُظر إليها باعتبارها مجموعة من الأفكار والروى والمشاريع، أو حركة عملية تحولت فيما بعد إلى دولة استيطانية، ليست، ولم تكن في أي وقت، ظاهرة دينية يهودية، حتى وإن استُخدمت بعض الصياغات والشعارات الدينية كمنارٍ أو مسوِّغٍ أو وسيلة لكسب التأييد الجماهيري. ومن ثم، فلا يمكن تفسير دوافع هذه الظاهرة وجوانبها النظرية والعملية، أو تفسير ممالك الكيان الاستيطاني الذي تخضعت عنه بالعودة إلى التراث الديني لليهودي، والبحث في النصوص الدينية عن أسانيد لهذه العادة أو تلك. (تملأ كما أنه لا يمكن مثلاً تفسير أسباب "غزوات الفرنجة" التي تسمى "صليبية" بالعودة إلى العهد الجديد، أو تفسير سلوك الأنظمة الاستبدادية التي تسمى نفسها "إسلامية" بالعودة إلى القرآن الكريم). فليس لمثل هذه المحاولات أن تسفر إلا عن تعميمات ذات طابع عنصري ليست لها أي قيمة معرفية أو تفسيرية.

ثانياً: أن للتوصل إلى تعريف له مقدرة تفسيرية يُعَدُّ بها يقتضي النظر إلى الظاهرة الصهيونية على ضوء أوضاع الجماعات اليهودية في أوروبا، من جهة، وفي سياق المساعي الاستعمارية الأوروبية لفرض الهيمنة على المنطقة العربية، من جهة أخرى؛ فالصهيونية في صيغتها الأساسية، المتمثلة في تحويل فلسطين إلى مستوطنٍ لاستيعاب الفائض البشري اليهودي الأوروبي، وإلى قاعدةٍ لخدمة المصالح الاستعمارية الغربية، هي مشروع استعماري استيطاني يتسم بالتبعية، وما كان له أن ينجح دون رعاية قوة استعمارية كبرى.

ثالثاً: أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الصهيونية ونزعات معاداة اليهود، سواء من حيث البنية الفكرية، أو من حيث الأهداف والنتائج العملية، بل يمكن القول إن الصهيونية، بإصرارها على اقتلاع أفراد للجماعات اليهودية من البلدان التي ينتمون إليها تاريخياً وثقافياً وقومياً، هي شكل من أشكال معاداة اليهود.

رابعاً: أن الدولة الاستعمارية الاستيطانية التي أفرزها المشروع الصهيوني لم تستطع أن تتخلص من كل التناقضات الجوهرية التي اتسمت بها الفكرة الصهيونية منذ بدايتها؛ فهي تتخذ من شكل الدولة العلمانية الغربية نموذجاً لها، ولكنها لا تستطيع في الوقت نفسه أن تتخلى عن الأساطير والروى الغيبية التي شكلت أحد مبررات وجودها،

وهي تنطلق في جوهرها من العداء لليهود واليهودية، ولكنها في حاجة على الدوام للموارد البشرية اليهودية والمقولات الدينية اليهودية كخطايم وأداة لكسب التأييد الجماهيري. وهي تدعي أنها تمثل حلاً لمشاكل أفراد الجماعات اليهودية في العالم باختلاق "وطن قومي" لهم على أرض فلسطين، ولكن هذا الاختلاق يفجر بدوره مشاكل جديدة، لعل أبرزها هذا الخلط السكاني المتباين ثقافياً وقومياً، كما أنه يحيل "الوطن القومي" إلى كيان أشبه "بالجيتو" من حيث عزله وانغلاقه وإحساسه المتواصل بالتهديد، خاصة مع إصرار أصحاب الأرض الأصليين على التصدي لمحاولات نفيهم من الزمان والمكان، وتسكهم بحقوقهم التاريخية والإنسانية.



من المظاهر الأخرى لهذا الصراع قضية تقييد حركة المواصلات في شوارع معينة يمكنها المتدينون أيام السبت، وقانونية تدخل المؤسسة الدينية في بعض جوانب "الأحوال الشخصية، واستيراد لحم الخنزير. انظر:

- د. عزمي بشارة، "دولة الدين والدولة في إسرائيل"، لواء في الصهيونية. <http://www.moqawama.org/arabic/v/zionis/dawama.htm> (١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢)

٢ - رغم مرور أكثر من ١٨ عاماً على تهجير جماعات من "فلاشا" إلى "إسرائيل" في عام ١٩٨٤، فما زالت المؤسسة الدينية الإسرائيلية، ممثلة في الحاخامية الكبرى، ترفض الاعتراف بهؤلاء المهاجرين "كيهود شرعيين"، ومن ثم تحرمهم من كثير من الحقوق التي يتمتع بها سواهم من الجماعات اليهودية الأخرى في مجالات الزواج والعمل والتعليم، وحتى أداء للصلوات والطقوس الدينية. بل ويصل الأمر إلى التشكيك في "نقاء" دمهم ووصفهم بـ"النجاسة" وتدنيس العنصر اليهودي". وخلال الثمانينيات، رفضت المؤسسات الطبية في الكيان الصهيوني قبول كميات من الدم تبرع بها بعض أفراد "فلاشا" حرصاً على عدم اختلاط دمهم بدماء غيرهم من أبناء الجماعات اليهودية التي ينظر إليها باعتبارها الأكثر رقياً ونقاءً. انظر:

- "اليهود الشرقيون في إسرائيل"، برنامج تحت المجهر، قناة الجزيرة، حلقة ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١. موقع الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net>

- صالح النعامي، "فلاشا بعد ١٧ سنة في إسرائيل: لم نجد السمن والعسل!" موقع إسلام أون لاين. <http://www.islamonline.net> (٢٨ مايو/أيار ٢٠٠١)

٣ - تزيد الجدل حول هذه القضية خلال موجة الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق في مطلع التسعينيات، حيث لم يتورع الحاخام الأكبر رابنوت رشتيت عن وصف هؤلاء المهاجرين بأنهم "يسوا يهوداً على الإطلاق". انظر: هارتس، ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٠؛ هارتس، ١٣ مارس/آذار ١٩٩٠.

٤ - تتصاعد حدة هذه القضية مع تزايد عدد طلاب المدارس التلمودية الذين يتمتعون بالإعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية، أو يحصلون على تأجيل من تأديتها. فبينما كان عدد الطلاب الذين حصلوا على إعفاء عام ١٩٤٨ لا يتجاوز ٤٠٠ طالب، ارتفع ليصل إلى ٤٧٠٠ في عام ١٩٦٨، وإلى ٦١٣٢ في عام ١٩٧١، ثم قفز في عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٢٠ ألفاً، وبنور الرقم منذ عام ١٩٩٨ حول ٣٠ ألفاً. انظر:

- "هل بدأ الانقسام في جيش الاحتلال الإسرائيلي بسبب الخدمة العسكرية؟"، أخبار الشرق، ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٢. <http://www.thisisssyria.net/٢٠٠٢/٠٧/٣٠/palestine.htm>

- هارتس، ٢ يونيو/حزيران ١٩٨٩؛ هارتس، ٩ يونيو/حزيران ١٩٨٩.

٥ - أثارت هذه القضية، على وجه الخصوص، خلال حرب الخليج الثانية؛ حيث قضت المحكمة العليا بأنه يتعين على الحكومة، عند توفير الأقمعة الواقية من الغاز، أن تسعى إلى توفير لقعة خاصة للمتدينين الذين يحرصون على إطلاق لحاهم من منطلق الإيمان الديني. انظر:

٦- لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا وجذورها وتجلياتها، انظر:

د. رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل (لوكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أغسطس/آب ١٩٩٧)، ولا سيما الفصل الأول، "الطرح اللكنعاني للهوية في إسرائيل"، والفصل الثاني، "الطرح للصباري" أو "العبري" للهوية في إسرائيل" (ص ص ٢٥-١١٠).

٧- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ مجلدات (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، المجلد السادس، ص. ١٤.

٨- انظر في هذا الصدد:

د. إيمان حمدي، "المؤرخون الجدد وإعادة النظر في المسملمات الصهيونية"، آراء في الصهيونية. [http://www.moqawama.org/arabic/v\\_zionis/dawama.htm](http://www.moqawama.org/arabic/v_zionis/dawama.htm) (١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢).

٩- السيد يمن، "ما بعد الصهيونية: نظرة مستقبلية"، الأهرام، ٢٦ فبراير/شباط ١٩٩٨.

١٠-Erik Cohen, "Israel as a Post-Zionist Society," *Israel Affairs*, Vol. I (٣) ١٩٩٥, p. ٢١١.

١١- المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس، ص. ٤٢٣.

١٢- لمزيد من التفاصيل عن التيارات الصهيونية في أوساط غير اليهود، انظر:

ربيعنا الشريف، الصهيونية غير لليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز (لوكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير/كانون الثاني ١٩٨٥).

١٣-Richard Crossman, *A Nation Reborn: The Israel of Weisman, Bevin and Ben Gurion* (London: Hamish Hamilton, ١٩٦٩), p. ١٣.

١٤-Nahum Sokolov, *History of Zionism ١٦٠٠-١٩١٨*, ٢ Vols. (New York: KTAV Publishing House, ١٩٦٤), Vol. I, p. ٦٣.

١٥-Ibrahim Abu-Lughod and Baha Abu-Laban (Eds.), *Settler Regimes in Africa and the Arab World: The Illusion of Endurance* (Wilmette, Ill: Medina University Press, ١٩٧٤), p. ٢٢.

١٦- د. عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، جزءان (لوكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢ ويناير/كانون الثاني ١٩٨٣)، الجزء الأول، ص ١٣٥.

١٦- المرجع السابق، ص ١٣٦.

١٧- المرجع السابق، ص ١٣٧-١٣٨.

١٨- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس، ص ١٦٠.

١٩- ريجينا لشريف، للصهيونية غير اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

٢٠- تجدر الإشارة هنا إلى أن عودة اليهود إلى فلسطين، وفقاً لهذه الفكرة، هي مجرد مقنعة للمجيء الثاني للمسيح وبدلية الألفية السعيدة، وتصير هؤلاء اليهود أنفسهم لتطهيرهم من قلوبهم. ومن ثم، فالفكرة تنطوي على عداً جذري لليهود، إذ إن تطهيرهم لا يتحقق إلا بالقضاء على يهوديتهم، كما أن إعادتهم إلى فلسطين ليست سوى وسيلة للخلاص المسيحي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

- مير فرتة، عودة اليهود في الفكر للبروتستانت الإنجليز، ترجمة فاضل جكتار (دمشق: دار قمص، ٢٠٠١).

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس، ص ١٤٢-١٤٣.

٢١- لطفي العابد وموسى عتر (مترجمان)، الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، إشراف د. ليس صايغ (بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٠)، ص ٤٥١.

٢٢-Marvin Lowenthal (Trans. And Ed.), *Diaries of Theodore Herzl* (New York: Grasset and Dunlop, ١٩٦٢), p. ٣٥٣.

٢٣- وردت في د. عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل: دراسات في انتشار وانحسار الرؤية الصهيونية للواقع (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٤٢.

٢٤-Rabinovich, "Herzl and England," *Herzl Year Book*, Vol. III, p. ٣٩.

ورد في: د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٤٧.

٢٥- المقطعات من الترجمة العربية لكتاب هرتزل دولة اليهود، الذي تُرجم بعنوان الدولة اليهودية. ترجمة محمد يوسف عمن، مراجعة ودراسة د. عادل حسن غنيم (القاهرة: دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤). وردت في: كارم يحيى، رهان المليون السليح: اليهود والهجرة للصهيونية حتى ٢٠٢٠ (القاهرة: بدون نشر، ٢٠٠٢)، ص ٧١-٧٢.

٢٦-Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper, ١٩٤٩), p. ٢٠٥.

ورد في: د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية للصهيونية، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٤١.

٢٧- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس، ص ٢٥٣.

<sup>٢٨</sup>- كازم يحيى، رهان المليون السابع، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

<sup>٢٩</sup>- للتعرف على أمثلة لهذا التعاون، انظر:

د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧). وكذلك:

Ralph Schoenman, "Zionism and the Jews" in *The Hidden History of Zionism*. OnlineEdition. <http://www.balkanunity.org/mideast/english/zionism/ch.٦.htm> (١٤ December ٢٠٠٢).

<sup>٣٠</sup>- العابد وعتر، الفكرة الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

<sup>٣١</sup>- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس، ص ٢٦٩.

<sup>٣٢</sup>- روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق ١٩٩٨)، ص ٢٤.

<sup>٣٣</sup>- كازم يحيى، رهان المليون السابع، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

<sup>٣٤</sup>- د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ٢١٥.

<sup>٣٥</sup>-David Ben Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel* (London: Thomas Yoseloff, ١٩٥٩), p. ٤٢٣.

<sup>٣٦</sup>- صلاح الزرو، المتكبنون في المجتمع الإسرائيلي (الخليل: مركز الأبحاث، رابطة الجامعيين، ١٩٩٠)، ص ١٣٥.

<sup>٣٧</sup>-Amos Elon, *The Israelis: Founders and Sons* (New York: Holt, Rinehart, and Winston, ١٩٧١), p. ٣٢٩.

<sup>٣٨</sup>- د. رشاد الشامي، إشكالية الهوية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

## الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل:

### رؤية نقدية للهولوكوست

د. د. يحيى علي الربيعي \*

من أبرز ملامح القرن العشرين المنصرم هي إعادة إحياء الأساطير، ومن ثم صنع أساطير سياسية كبرى، وهذا ليس بالمستغرب؛ فالأساطير تنبعث دوماً من رحم الأساطير السابقة، لنقل مع كلود ليفي ستروس من مجموع التنف والشظايا التي خلفتها الأساطير الكبرى؛ لأن مبدءاً خلق الأساطير يعتمد على ما سماه ستروس بمبدأ الحرقنة brecoler، ومع إعادة إحياء الأساطير (أسطورة الزعيم القوهر، أسطورة العرق الآري المتميز، أسطورة الشعب المختار، أسطورة الشعب المضطهد والمعاناة اليهودية)، وجرت بالمقابل إعادة تسليح حقيقية بهدف الحفاظ على هذه الأساطير؛ فمن رحم الأسطورة النازية المتمحورة حول الزعيم القوهر، وحول العرق النازي جاءت الحرب العالمية الأولى والثانية، وما رافقهما من آلام ومذابح قدر عدد ضحاياها بأكثر من ٢٢ مليون إنسان، ومن رحم أسطورة الهولوكوست جاءت خيارات شمشون، والتي يقال عنها الآن أنها تبلغ أكثر من ٤٠٠/ رأس نووي هدفها تدمير العالم العربي من حولها، وبالتالي الحفاظ على جذوة الأسطورة الصهيونية متقدة دوماً.

كما أسلفت لا تأتي الأساطير من العدم، وبالأخص الأساطير السياسية الكبرى التي تقوم عليها النولة العبرية؛ فالأسطورة السياسية الجديدة - وأشير هنا إلى أسطورة الهولوكوست - تستند في قاعها إلى مجموع الأساطير التوراتية، المتمحورة حول وعد الله لبني إسرائيل "لنسلك أعطي هذه الأرض"، وحول الشعب المختار المضطهد، التائه، والذي عليه أن يعود مؤخراً إلى الأرض التي تفيض لبناً وعسلاً؛ كما جاء في العهد القديم، ولكنها - أي أسطورة الهولوكوست - تختلف عن الأساطير التوراتية الكبرى؛ فلماذا كانت الأسطورة ثمرة شيطانية لعقل خصيب كما تراها النزعة للاتاريخية في قراءة الأساطير؛

---

\*باحث ومفكر سوري

فإن الأساطير السياسية الكبرى أُنشأ مصنوعة صنعها صناع مهرة ملكرون إلى أبعاد الحدود؛ وهذه هي إحدى العلامات الفارقة للقرن العشرين، قرن التقدم العلمي والتقني، والذي قدر له أن يتعايش ويتفصل مع أساطير سياسية كبرى؛ بحيث يمكن التساؤل : كيف قدر للتقدم التكنولوجي والعلمي في القرن العشرين أن يتعايش مع الأساطير السياسية الكبرى؟ بصورة أدق ، كيف نجحت أسطورة الهولوكوست في التعايش مع الثقافة الغربية، والاستيلاء عليها ونفعا إلى الوقوف إلى جانب الكيان الصهيوني - وأسف إدوارد سعيد لغياب هذا المصطلح في خطابنا السياسي العربي السائد- الذي يستند في قاعه على أسطورة الهولوكوست، وعلى خيارات شمشون التي يسكت عنها دعاة النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، بحسب نهكم نعوم تشومسكي على النزعة الإنسانية لحلف الناتو، التي ينبج له التدخل في شئون الدول بحجة حقوق الإنسان والديمقراطية، والتي يروج لها بعض المثقفين العرب الآن<sup>١</sup>.

من وجهة نظر أحد الباحثين أن صنع الأسطورة السياسية الحديثة يشبه إلى حد كبير الطريقة التي يصنع بها السلاح الحديث كالرشاشات والطائرات<sup>٢</sup>، ومن هنا ليس بالغريب كما أسلفت أن يتزامن إعادة التمثيل الحقيقية مع إعادة صنع الأساطير وإحياءها، ولكن إعادة تصنيع الأساطير السياسية الكبرى تتطلب كما يرى أرنست كاسير " أحداث تفسير كبير في مهمة اللغة؛ بحيث يصبح للكلمة بعداً سحرياً يتجاوز بعدها الدلالي، بصورة أدق، يصبح للكلمة مهمة سحرية، تتجاوز وصف الأشياء والعلاقات ما بينها، بل تتعداها في مسعها إلى إحداث أثر سحري فيمن يخاطبهم صناع أسطورة الهولوكوست؛ فما أن يتم صنع أسطورة الهولوكوست، أو يشرروا بأيديهم ، حتى يصمت الجميع دواً وأفراداً؛ فصناع الأسطورة الجديدة لا يهتفون إلى إقتاعنا، بل إلى إخضاعنا، وإذا لم نخضع فنحن عصاة، والممتنع لما جرى لكل الخارجين على هذا للصمت الأسطوري الذي ترعاه القوانين في أوروبا الغربية، وفي أمريكا - وأقصد المشككين والمنكرين للهولوكوست - يكتشف مدى قسوة السحرة الجدد للهولوكوست، الذي يقولون قولاً سحرياً في الهولوكوست على إخضاع العالم لأساطيرهم وسحرهم.

من وجهة نظر المفكر الفرنسي " ريجيس دوبريه" في نقده للعقل السياسي أن لا شيء يشبه الساحر إلا للسياسي المعاصر؛ فكلاهما كاهن، الأول - في معبده السحري يتمم

بكلمات مسرحية قليلة مؤثرة تضمن له تبعية القطيع البدائي واستسلامه، والثاني - أي السياسي المعاصر؛ كاهن جديد لأسطورة جديدة، عليه أيضاً أن يحافظ على تملكه المسرحية، ويحفظها عن ظهر قلب، وأن يحافظ على مركزه السياسي الشديد؛ ليضمن نجاح أسطوره السياسية الجديدة<sup>٤</sup>، لنقل أيديولوجياه السياسية الجديدة؛ فلا شيء يشبه الأيديولوجيا السياسية الجديدة، إلا الأساطير السياسية الجديدة، وكلتاهما وجهان لحقيقة واحدة، وفي هذا السياق يذهب للمفكر الفرنسي ميشيل فوكو إلى القول إنه لا شيء يشبه السياسي المعاصر إلا الراعي، وذلك في إطار بحثه عن ثقافة للقطيع التوراتية، التي تتغلغل في ثنايا الثقافة الغربية المعاصرة؛ فالسياسي من وجهة نظر فوكو يستعير معظم بواعث التعبير لخطابه السياسي من الراعي؛ فالراعي ينفخ والقطيع يتبع، هذا ماجاء في العهد القديم، وهذا ما يفعله السياسي؛ فعليه أن ينفخ ليتبعه القطيع، لنقل عليه أن يتمم بكلماته المسرحية ليضمن تبعية القطيع له<sup>٥</sup>؛ هذه التبعية هي ما تفسر نجاح صناعة الهولوكوست على أيدي صناع مهرة، لنقل سياسيين مهرة نجحوا في إرساء الدعائم للدولة الأسطورة، لنقل لكيان صهيوني يرتكز في دعائمه على أساطير قديمة، ولأساطير سياسية جديدة تمثل خاصية الدولة العبرية بامتياز.

كنت قد أسلفت في القول إن الأساطير السياسية الجديدة تستند في قاعها على مجموع للحرققات الأسطورية، التي تأتي من العهد القديم؛ فالهولوكوست في النهاية صناعة أسطورية تشهد على تحول الحدث التاريخي إلى حدث أسطوري؛ فالإبادة النازية لليهود هي حدث تاريخي، وضعه النازيون الجدد لحل المسألة اليهودية بشكل جذري، ونهائي، ومنهجي، وشامل، عن طريق قيادة اليهود، أو تصفيتهم جسدياً، ولكنها على مستوى صناعة الهولوكوست تحولت إلى أسطورة دينية، محاطة بهالة مقدسة، يراد لها أن تكون المرجع في بناء دولة للكيان الصهيوني، والملمح لخيارات شمشون الجديدة، والتمسك على الهولوكوست الجديد للفلسطينيين، الذي يهدف إلى تقديمهم كقرابين على مذبح الهولوكوست الصهيوني.

في موسوعته الشاملة عن "اليهود واليهودية والصهيونية" وفي تتبعه لمصطلح الهولوكوست ومرادفاته. يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري أن هناك مصطلحات عدة : إبادة لليهود Extermination of the Jew ، ومنبحة النوع genocide، ويشار إلى

الإبادة في معظم الأحيان بكلمة هولوكوست Holocaust، وهي كلمة يونانية تعني حرق القربان بالكامل، وترجم إلى العربية بكلمة "Shoah"، وإلى العربية بكلمة محرقة، ويرى المسيري أن كلمة هولوكوست كانت في الأصل مصطلحاً دينياً يهودياً يشير إلى القربان الذي يضحي به للرب، فلا يشوى قط بل يحرق حرقاً كاملاً غير منقوص على المنبح، ولا يترك أي جزء منه لمن قدم القربان أو للكهنة الذين كانوا يتعشون على القربان المقدمة للرب؛ ولذلك كان الهولوكوست يعد من أكبر الطقوس قداسة، وكان يقدم تفسيراً عن جريمة الكبرياء ومن ناحية أخرى، كان الهولوكوست هو القربان الوحيد الذي يمكن للأغيار أن يقدموه، ومن العسير كما يقول المسيري معرفة سر اختيار هذا المصطلح، ولكن يمكننا القول له أن نقول أن المقصود عموماً هو تشبيه "الشعب اليهودي" بالقربان المحروق أو المشوي، وأنه حرق لأنه أكثر الشعوب قداسة، أو ربما وقع الاختيار على هذا المصطلح ليعني أن يهود غرب أوروبا أحرقوا كقربان الهولوكوست في عملية الإبادة النازية، ولم يبق منهم شيء؛ فهي لفظة كاملة بالمعنى الحرفي.

ومن وجهة نظر المسيري بأن ما يميز الهولوكوست عن المذابح التي جرت في التاريخ، هو أنها تمت بشكل وإع ومخطط ومنظم، وشامل، ومنهجي، ومحايذ، عن طريق استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، وأساليب الإدارة الحديثة التي اتبعتها النازية الألمانية في مساعيها المنظمة لإبادة اليهود ومن وجهة نظر المسيري أن الإبادة تقع على مستوى ثقافي، وحضاري، ونفسي يقع في المتن من الحضارة الغربية المعاصرة؛ بحيث يمكن القول "بأن ثمة عناصر تسم لتشكيل الحضاري الغربي الحديث، جعلت الإبادة احتمالاً كاملاً فيه، وليست مجرد مسألة عرضية، وولدت دلخلة استعداداً للتخلص من العناصر غير المرغوب فيها، عن طريق إبادة بشكل منظم ومخطط، وتحققت هذه الإمكانيات بشكل غير متبلور في لحظات متفرقة، ثم تحققت بشكل شبه كامل في اللحظة النازية النازية، وقد قام الإنسان الغربي بعملية الإبادة النازية وغيرها من عمليات الإبادة لا رغم حضارته الغربية وحداثته، وإنما بسببها؛ فالمسيحية الغربية لم تطور مفهوماً واضحاً خاصاً بالأقليات في المجتمع الغربي، ولم تشرع لهم ولم تجد وضعهم القانوني، واكتفت بمفهوم المحبة إطاراً عاماً.

إن مصطلح الهولوكوست كما نرون هو مصطلح ديني أسطوري، يراد له أن يجعل من حدث الإبادة حدثاً أسطورياً، والمسيري ينتبه إلى ذلك؛ فالهولوكوست يرادفه أيضاً في



العبرية مصطلح "حُربان"، والذي يعني هدم الهيكل أو البيت الذي يحل فيه الإله؛ فالإبادة هي تهديم بيت الإله، بهذا ينزع حدث الإبادة التاريخي باتجاه ما هو أسطوري وقصصي، يحل الإله محل الشعب، ويصبح الهولوكوست ذا طابع إلهي بصورة أدق، ويصبح الإله اليهودي فيه فادياً للشعب؛ بهذا يكون استشهاد اليهود لا يعادله استشهاد آخر؛ نظراً لطابعه القرباني الذي ألمجهم ضمن المشروع الإلهي على طريقة صلب المسيح في اللاهوت للمسيحي، مفتتحاً بذلك عصراً جديداً ، الأمر الذي أتاح لأحد الحاخامات أن يقول: إن إنشاء دولة إسرائيل هو رد الرب على الهولوكوست" بهذا يتدخل الإله لليهودي في مجرى التاريخ، كما تحدثنا الأساطير الكبرى ، يغير مجراه، ويفتح الباب على مصراعيه لتأسيس الأسطورة السياسية الكبرى ممثلة بالكيان الصهيوني، وبهذا تتأسس أهم الدعائم الأساسية للأساطير المؤسسة للدولة العبرية<sup>٦</sup>.

### الاتجار بالهولوكوست Holocaust business

ما يقلق الكثير من الباحثين الذين لا ينكرون الهولوكوست؛ هو الاتجار بالهولوكوست، وتوظيفه بشكل مجوج لخدمة الأهداف الصهيونية والتجارية، كما يقول الدكتور المسيري، وهذا ما يراه الباحث الأمريكي نورمان فنكلستين في كتابه الجديد ، صناعة الهولوكوست The Holocaust Industry الصادر مع بداية الألفية الجديدة<sup>٧</sup>.

في سياق الإرهاب " الثقافي الصهيوني" الذي يجتاح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي عموماً، والذي تحولت فيه صناعة الهولوكوست (المحرقة اليهودية ) إلى هراوة أيديولوجية، وإلى سلاح أيديولوجي مفضل بهدف صرف للنقد عن إسرائيل، ووجهها الإرهابي في فلسطين والشرق الأوسط عموماً، يأتي كتاب نورمان فنكلستين " صناعة الهولوكوست : تأملات في استغلال المعاناة اليهودية ٢٠٠٠ " ليقول كلمة حق في وجه إرهاب صهيوني نجح إلى حد يفوق الدهشة في استغلال معاناة اليهود على يد النازيين الألمان ، في التأكيد على فرادتها مع أنها لم تكن في يوم من الأيام فريدة ، وفي تحويلها إلى صناعة أيديولوجية يراد لها تكميم الأفواه وصم الأذان عما عداها؛ بهدف تبرير كل انحرافات الكيان الصهيوني<sup>٨</sup>.

في كتابه هذا يذهب نورمان فنكلستين الأستاذ في "جامعة المدينة" في نيويورك، في عكس الاتجاه الذي ذهب إليه روجيه غارودي منذ سنوات عندما راح يشكك في صحة المحرقة اليهودية وفي عدد ضحاياها، إنه يتجه إلى صناعة الهولوكوست لرائجة جداً في الولايات المتحدة والمنتشرة في ثقافتها فتشأ النار في الهشيم؛ ليفضح تواطؤها، وليعري حقيقتها للهشة، وليكشف لنا عن أوجه استغلالها للعديد من قبل الحركة الأمريكية لليهودية المنظمة؛ لترسيخ التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني؛ فقد باتت إسرائيل من منظور هذا التحالف خندقاً أولاً على خط النار في الدفاع عن أمريكا وعن "الحضارة الغربية" في وجه للقبائل العربية المتخلفة، على حد تعبير نورمان في سخريته من أوجه الاستغلال تلك<sup>١٠</sup>.

للكتاب كما يقول مؤلفه هو تشريح لصناعة الهولوكوست وشجب لهذه الصناعة في الوقت نفسه، وقد حفزه إلى ذلك عدة أمور؛ أولها- فضح صناعة الهولوكوست في الحياة الأمريكية، والتي تحولت إلى تقليد أمريكي مهيب من التشهير للضحايا، كما يعبر عنها كتاب بينترنوفك Noviek الهولوكوست في الحياة الأمريكية<sup>١١</sup>، وثانيها شخصي.

يقول نورمان : إن مبعث اهتمامي الأول بالهولوكوست النازية شخصي؛ فأبي وأمي، كلاهما من الناجين من غيتووارسو، ومن معسكرات الاعتقال النازية<sup>١٢</sup>، ولكن ما يقض مضجع نورمان هو صناعة الهولوكوست الأمريكية، التي جعلت منه نقلاً على تزوير عمليات الإبادة النازية واستغلالها، وما يزيد من نفقته هو أن هذه الإبادة قد استخدمت لتبرير السياسة الإجرامية لدولة إسرائيل، ولدمج الولايات المتحدة لهذه السياسات، ويعلق نورمان سحراً بقوله : إن الحملة الحالية التي تقوم بها صناعة الهولوكوست من أجل لبتراز الأموال من أوروبا باسم "ضحايا الهولوكوست المحرومين" قد قلّصت القيمة الأخلاقية لمعلناتهم، إلى قيمة كازينو في مونت كارلو<sup>١٣</sup>.

يؤرخ نورمان لصناعة الهولوكوست مع العدوان الإسرائيلي كما جسسته حرب حزيران ١٩٦٧؛ فوفقاً لكل الحسابات لم تصبح صناعة الهولوكوست عنصراً ثابتاً في الحياة الأمريكية إلا بعد تلك المواجهة؛ فقد اكتشفت إسرائيل فجأة بعد تلك الحرب من قبل النخب اليهودية الأمريكية التي لم تكن تبالي بمصير إسرائيل، يقول نورمان: "بعد ١٩٦٧ صار يمكن الاحتفاء بانقضاء إسرائيل العسكري؛ لأن بذلقتها باتت موجهة في الاتجاه

الصحيح ( يعلق ساخراً ) : في وجه أعداء أمريكا. وبذلك باقت إسرائيل رصيذاً لمتراجيحاً لليهود الأمريكيين، وللولايات المتحدة أيضاً<sup>١٤</sup> . ويضيف: " بعد حرب حزيران كرمست المنظمات الأمريكية لليهودية التقليدية كل وقتها لترسيخ التحالف الأمريكي - الإسرائيلي، وهو يأتي بمثال هام هنا؛ فقد زادت التغطية الصحفية لأخبار إسرائيل في نيويورك تايمز بشكل جاد بعد حزيران ١٩٦٧؛ ففي فهرس هذه الجريدة لعامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ كان طول عمود المدخل المخصصة لـ " إسرائيل " ٦٠ إنشاً ، ولكن هذا العمود بلغ / ٢٦٠ / إنشاً عام ١٩٧٥.<sup>١٥</sup>

من وجهة نظر نورمان أن المواجهة العربية الإسرائيلية في حرب ١٩٧٣، دفعت بالذاكرة الهولوكوستية إلى خشبه المسرح، وراحت النخب اليهودية الأمريكية تتخوف من هولوكوست عربية نازية جديدة، وظهر العرب بمظهر النازيين الجدد، بينما إسرائيل هي الضحية، خاصة وأن دور الضحية يقع في المتن من صناعة الهولوكوست، ومن وجهة نظر نورمان أن استدعاء الهولوكوست، كان بمثابة حيلة من أجل نزع الشرعية عن كل نقد لليهود، وعن كل نقد للمنظمات اليهودية الأمريكية، وفي هذا السياق ازدادت صورة العرب بشاعة؛ فمع الاجتياح الإسرائيلي المشنوم للبنان على حد تعبير نورمان، استمات مبررو الاجتياح في تلطيخ صورة العرب بالنازية، وهذا ما يفسر لماذا تحيل المفتي الحاج أمين الحسيني مكاناً بارزاً في متحف الهولوكوست، في متحف " يادفاشيم " في فلسطين المحتلة.<sup>١٥</sup>

إن تلطيخ صورة العرب بالنازية لم يكن حكراً على الثقافة الإعلامية التي يروج لها أنصار إسرائيل والنخب اليهودية الأمريكية، فهي هو المستشرق المتقيق على حد تعبير إدوار سعيد، وألفرد برنارد لويس يخصص فصلاً من كتابه " الساميون والمعادون للسامية، ١٩٨٦ " للحديث عن النازية العربية، وعند الطرف اللبيري الأقصى من طيف أحبيات الهولوكوست البحثية، نجد مايكل برنبلوم من متحف واشنطن التذكاري الهولوكوست يتكرم بالإقرار بأن " الحجارة التي يثقلها الشباب الفلسطينيون الغاضبون من الوجود الإسرائيلي.. ليست رديفة للهجمات النازية ضد المدنيين اليهود الضعفاء العزل ؟ ؛ ١١ " ضعاف، عزّل، ضحايا، مضطهدون؛ هذا هو قلموس صناعة الهولوكوست ، وهذا ما يبرر اضطهادهم واستبدادهم الموجه إلى فلسطينيين عزّل، وهذا ما يبرر بنفس الوقت هذا الدعم الكبير من النخب اليهودية الأمريكية ومن أمريكا للكيان الصهيوني، لنقل مع نورمان لـ " إمبراطرة

إسرائيلية<sup>٢٦</sup>؛ وهذا ما يفسر الهروب المستمر من عملية السلام، وهنا مرتبط للفرد كما يقال؛ يقول نورمان : إن الصهيونية الجدد في أميركا وأصلاها يرفضون المساعي الداعية إلى حالة سلام بين إسرائيل وجيرانها من العرب، وهم ينظرون إلى ذلك على أنها خيانة لإمبراطورية إسرائيلية، مدينة بالفضل للقوة الأمريكية<sup>٢٧</sup>؛ فالسلام خيانة لخيارات شمشون؛ التي ولدت من الرحم للتكنولوجيا لصناعة الهولوكوست؛ وهذا ما يراه شارون وقادة العدو الصهيوني.

كيف تحولت صناعة الهولوكوست إلى " هراوة أيديولوجية " ضد العرب؟

في سعيه إلى تنفيذ الادعاء الشائع الذي يقول بفردة الهولوكوست، وبالتالي بفردة المسألة اليهودية، والأهم بفردة اليهود ( اليهود هم الشعب المختار، والأفضل كما تقول السيكولوجيا اليهودية ) يسوق لنا نورمان فنكلستين المقارنة التالية، والملقطة للنظر في سياق السرقة الكبيرة، والأكبر في تاريخ البشرية التي تقوم بها الصهيونية ، المقارنة بين الهولوكوست ( المحرقة اليهودية)، وبين المحرقة التي حدثت في الكونغو على يد الملك البلجيكي ليوبولد التي فضحها الكتاب الصادر في العام ١٩٩٨، والموسوم بـ " شبح الملك ليوبولد"، لمؤلفه آدم هوتشايلد hochchild يقول نورمان : علاوة على الاحتفالات التذكارية بالهولوكوست ، هناك سبع عشرة ولاية أمريكية بالضبط تلزم مدارسها، أو تتصحها بتعليم برلماني عن الهولوكوست، وهناك عدد كبير من الجامعات خصصت "كراسي ومناصب أكاديمية " لدراسات الهولوكوست ، ويصعب أن يمر أسبوع دون أن نقرأ في جريدة نيويورك تايمز على قصة رئيسية تتعلق بالهولوكوست ، ويقدر عدد الدراسات الأكاديمية المكرسة لموضوع " الحل النهائي النازي"؛ أي الهولوكوست بأكثر من عشرة آلاف على الأقل، ولكن لتأمل - وهنا نجد أنفسنا مدفوعين إلى مقارنة مأساوية - للمقابل للأبحاث الأكاديمية عن مجزرة الكونغو؛ فبين عامي ١٨٩١ و ١٩١١ قضى حوالي ١٠/ ملايين إفريقي من جراء استغلال أوروبا للموارد العلاجية والمطاطية في الكونغو، ومع ذلك لم ينشر أول كتاب بالانكليزية كُرس مباشرة لهذا الموضوع- بل هو الكتاب الأحدث فيه ( في إشارة لكتاب هوتشايلد السابق الذكر ) إلا منذ عامين فقط<sup>٢٨</sup>.

هذه المقارنة المدهشة، والتي تقضح ذلك التواطؤ المدهش بين الثقافة والإمبريالية

كما فعل إدوارد سعيد في سكوتها عن مجزرة أكثر من ١٠/ ملايين إفريقي، وبين ثقافة

الحدثات وما بعد الحدثات، وبين الصهيونية في السكوت عن جرائمها المستمرة في ذبح آلاف الفلسطينيين ، هي ما يؤرق وجدان نورمان فنكلستين ، ويدفعه إلى تنفيذ هذه المذهبية الدوغماتية الجامدة، والتي تقوم على القول بفراة الهولوكوست تاريخياً، بمعنى أنها حدث تاريخي فريد وبصورة مطلقة، وتمثل ذروة كراهية أبدية لاعتقالية يكنها الأغيار لليهود، ومن وجهة نظر نورمان أن الادعاءات بفراة الهولوكوست عقيمة فكرياً، ومخرية أخلاقياً، والمثال السابق عن مجزرة الكونغو، والذي هو واحد من أمثلة عديدة يفضح هذا اللزيف، الذي يغلف صناعة الهولوكوست، ويضفي عليها شيئاً من القداسة، وهنا نجد أنفسنا مندفعين وراء مقارنات نورمان فنكلستين؛ فهناك في الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ / مؤسسة لإحياء ذكرى الهولوكوست، وهناك سبعة متاحف تذكارية أساسية للهولوكوست منتشرة في الأرض الأمريكية واسطة العقد فيها هو أشهرها أي المتحف الأميركي للتذكاري للهولوكوست في واشنطن؛ في حين أنه لا يوجد متحف للفجر الذين أبادهم النازيون في الحرب الكونية الثانية، ولا حتى ممثل واحد؛ لأن المقارنة بين اليهود والفجر هي خيانة لصناعة الهولوكوست، كما يرى صانعوها، أضف إلى ذلك غياب حتى متحف تذكاري لإحياء ذكرى قيادة الهنود الحمر، على يد حفدة كولومبس الحامل لمشروعه الصليبي، وهو يكتشف أراضي العالم الجديد، وعلى حد تعبير ترفيتان تودوروف في " فتح أمريكا، ومسألة الآخر"<sup>١٩</sup>.

في هذا السياق يتساءل نورمان : لماذا عندما أصلاً متحف تذكاري للهولوكوست ، مُشروع وممول من الحكومة الاتحادية، وفي عاصمة البلاد؟؛ فالحق أن وجود هذا المتحف في مركز مدينة واشنطن ( واشنطن مول) يتنافى وغياب متحف تذكاري للجرائم التي حصلت خلال التاريخ الأمريكي، وهنا يتساءل نورمان : تصور كيف ستكون حال الاتهامات الأمريكية لو أنشأت ألمانيا متحفاً وطنياً في برلين لإحياء ذكرى العبودية التي تعرض لها السود في أمريكا، أو لإحياء ذكرى قيادة الأمريكيين الأصليين ( الهنود الحمر)؟<sup>٢٠</sup>.

ما يقلق نورمان هو الاتجار بالمحرقة، ونهب القبور، وسرقة التاريخ وتزويره معاً، والكيل بمكيالين، وذلك على يد محتالين ومتاجرين جدد هدفهم في النهاية صرف النقد عن المجازر المستمرة واليومية للكيان الصهيوني، ولبنتراز العالم معاً، ومن هنا تأكيد على أن

ميدان دراسات الهولوكوست يطفح بالهراء والأكاذيب، وهو يقف عند أهم الكتب الراجعة في صناعة الهولوكوست والتي يتحدث أصحابها عن الهولوكوست، باعتبارهم شهود عيان؛ فمؤلف كتاب "المصفور المدهون" جيرزي كوسينسكي، الذي يتحدث عن طفولته اليهودية البائسة في معسكرات الاعتقال، والذي يعد كتابه بمثابة العمدة في هذا المجال تبين أنه مهاجر مجامسي بولندي، كان يعيش في سويسرا، ولم يرَ معسكرات الاعتقال، وكذلك الحال مع بنجامين ويلكومرسلكي مؤلف "شطايا" والمبني بكامله على التلويق، فقد ثبت أنه نصف مجنون ونصف دجال، وأنه ليس يهودياً<sup>٢١</sup>.

يقول نايفان غلايزر، إن الهولوكوست أعطت اليهود الحق باعتبار أنفسهم مهتدين بصورة خاصة، وجديرين بصورة خاصة بأى جهود ضرورية للحفاظ على بقائهم، وهذا ما يفسر هذا للتأكيد المفرط على فرادة الهولوكوست، وعلى إضفاء للتدسية عليها كما يرى نورمان<sup>٢٢</sup>؛ فالمعاناة الفريدة تكسب صاحبها وتمنحه حظوة فريدة، من هنا هذه الخطوة التي يتمتع بها الكيان الصهيوني على صعيد أمريكي، فتصرفات الكيان الصهيوني واستبداده ومجازره اليومية تصبح كلها مبررة؛ لأن شبح الهولوكوست وقداسته يطارد الجميع ويهدد الجميع، والويل كل الويل لمن لا يخطب ود الكيان الصهيوني من الممثلين الأمريكيين، أو أولئك الذين لا يعجبهم السير على الصراط الهولوكستي فيجدون أنفسهم على قارعة الطريق، مهتدين بشبح للاسامية ومنبوذين إنسانياً لأنهم لم يقرأوا بفرادة الهولوكوست وفرادة الشعب اليهودي.

وعلى ما يبدو فإن الخوف من شبح السامية قد وصل إلى المتقنين للعرب؛ فدفع بأحدهم إلى محاكمة الفكر القومي من منظور العداء للسامية، وإلى تذكير العرب بأنهم لا يملكون من خيارتهم شيء؛ فعليهم القبول بإسرائيل، وإلا تكفلت خيارات شمشون بمحوهم إلى الأبد<sup>٢٣</sup>؛ بهذا يقف لنا أن صناعة الهولوكوست قد تسلمت إلى عقول بعض المتقنين، وأن اتهامها للعرب النازية وبالعداء الأبدي للصهيونية، له ما يستند؛ فالفكر القومي العربي محكوم بالعنصرية واللاسامية، والقوميون العرب من عرب وفلسطينيين هم نازيون جدد، يسمعون إلى إقامة هولوكوست جديدة للدولة العبرية بقذفها إلى البحر، أو دفنها بالحجارة<sup>٢٤</sup>، بهذا يلبس الجاني ثوب الضحية، ويتمامى مع صناعة الهولوكوست التي عملت باستمرار على تصوير الدولة العبرية بصورة الضحية، الصورة الأثيرة لديها، وبهذا يقف المتقف

العربي الباحث عن للإسلامية في تلافيف الفكر القومي العربي، إلى جانب الجاني على الرغم من نواياه الحسنة كما يدعي ولكن أليست نار جهنم مبطنة بأصحاب النوايا الحسنة؟

أعود للقول إن ما يقض مضجع نورمان، والذي يتعرض لكل أنواع المضطربات من قبل قصاص إسرائيل، والذين يصفونه " بأنه من الأشياء التي تجدها إذا ما قلبت حجراً أن الاستبداد بمن هم أقل الناس قدرة على حماية أنفسهم ( أي الفلسطينيين) هو المضمون الحقيقي للشجاعة المستعانة أمريكياً وإسرائيلياً<sup>٢٤</sup> وهذا من وجهة نظره ومن وجهة نظر نعم تشومسكي يساعد عاجلاً وأجلاً على احتطاط إسرائيل للخطي ودمارها النهائي<sup>٢٥</sup>، والسؤال هو إلى أي مدى سيبقي للكيان الصهيوني محتماً بصناعة الهولوكوست ، لنقل وراء صناعة مأكرة بهدف تبرير حالته العدوانية المستمرة على الشعب الفلسطيني والأمة العربية عموماً؟

ما أظنه أن هذه الهلوة الأيديولوجية؛ أي صناعة الهولوكوست الموجهة الآن ضد العرب ليست إلا صنماً من صلصال كالفسار، سرعان ما يتهاوى أمام الضربات التي تحفر في أساسه، وعندها سيظهر للعالم أجمع هذا الوجه القبيح لإمبراطورية صهيونية معادية للسلام، ومسكونة بهاجس الاستبداد بمن هم أقل الناس قدرة على حماية أنفسهم. ؟، وهذا ما يبدو جلياً في ملوك الدولة العبرية ومستوطناتها حيال الفلسطينيين العزل في انتفاضة الأقصى وغيرها؛ فمن جنين إلى رام الله إلى نابلس إلى غزة ، ظلّ الدمار شاهداً على تحكم نزعة الهولوكوست في ملوك قادة الكيان الصهيوني، وشاهداً على نزعة التأسيس لكرهية العرب المطلقة عند الأجيال الجديدة من الإسرائيليين من هنا فإن التساؤل عن مستقبل إسرائيل برتدي مشروعية كبيرة، خاصة وأن الأزمة الصهيونية التي تتحدث عنها الصحف الإسرائيلية باتت مستقلة ، من هنا أرى ما رآه جمال حمدان منذ عدة عقود عندما كتب " إسرائيل محطة للهجرة باتجاه الغرب؛ فلا مستقبل لإسرائيل بوجهها للهولوكوستي لدخل المنطقة العربية، مهما ترافق ذلك من نجاحات للمشروع الصهيوني، فقد علمنا علم الأساطير الكبير أن الأسطورة سرعان ما تنجح باتجاه التقليد والمحافظة والتكرار والجمود ، وهذا هو حال أسطورة الهولوكوست، التي باتت ممجوجة ومفضوحة.

بقي أن أقول .. لقد تجاهلت هذه للدراسة الأدبيات التي تكرر الهولوكوست، أو تلك التي تشكك برفق الستة ملايين يهودي للذين أبانتهم النازية؛ مثل دراسة المؤرخ البريطاني ديفيد أرنج بوكناك روبرت فوريسون الأستاذ بجامعة ليون بفرنسا، ومقالات جان ماري

لوبي زعيم الجبهة الوطنية اليمينية في فرنسا، وكذلك نعوم تشومسكي، الذي يتصدر قائمة المدافين من الذين ينكرون الهولوكوست، وليساً روجيه غارودي في كتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية<sup>٢١</sup>، وقد قامت الباحثة اليهودية ديورا ليبمانت بجمع الكتابات التي تنكر الهولوكوست حتى الهامشي منها ومهاجمتها بشدة وإدانتها ؛ فليس من مصلحتنا نحن العرب التشكيك بالهولوكوست، أو صحة الأرقام هل هي مليونان لم ستة؛ فالإبادة هي الإبادة ، ( ومن قتل نفساً بغير نفس، أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ) المائدة ٣٢-٥ ، هذا ما يعلمنا إياه تراثنا الإسلامي، وليس للفرض هو الإمساك بنقائير حسابية مؤلمة ومفجعة على حد تعبير غارودي؛ فقتل إنسان برئ واحد سواء أكان يهودياً أو لم يكن، هو جريمة ضد الإنسانية .

من هنا فإن المطلوب هنا هو اختراق جدار الصمت الذي تفرضه الديمقراطيات الغربية حول الهولوكوست لتكسبه القداسة ، وتفكيك أسطورة الهولوكوست من خلال صناعتها الرديئة ، وبالتالي التمهيد لخروج اليهود من هذا القيتو غير المرئي، الذي يعزلهم عن بقية الإنسانية ؛ ففردة الهولوكوست التي تمنح أصحابها موقعاً فريداً ليست سوى وهم، تمكنت صناعة الهولوكوست من الترويج له والنجاح في ذلك، وفي رأيي أن تنامي صناعة الهولوكوست في جانبها الرخيص والدعائي والتجاري، لا يساهم إلا في عزل اليهود ليجعل من الضحية جانباً، وهذا ما لاحظناه أثناء الأحداث الأخيرة المؤلمة والمفجعة في فلسطين؛ فقد تقصصت الضحية دور الجاني تحت وطأة مخلوقها وهولجسها اللاشعورية من الهولوكوست ، وما حكومة اليمين الصهيوني برئاسة إرييل شارون إلا لترجمة الحرفة لمخاوف صهيونية تقع على مستوى اللاشعور السياسي، الذي لا يجد ما يعبر فيه عن مخاوفه سوى الاندفاع إلى مزيد من صناعة الهولوكوست، وإلى الاحتفاء بمزيد من المحارق على الأرض، وهنا يحق التساؤل عن مستقبل إسرائيل؟.



- ١- أرنت كاسيرر، الدولة والأسطورة مترجمة أحمد حمدي محمود (القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٥) ص ٣٧٢.
  - ٢- نعيم تشومسكي، النزعة الإنشائية العسكرية الجديدة مترجمة أيمن حداد (بيروت، دار الأدب، ٢٠٠٠).
  - ٣- أرنت كاسيرر، المصدر السابق ص ٣٧٣.
  - ٤- ريجيس دوبريه، نقد العقل السياسي، ترجمة عفيف دمشقية (بيروت، دار الأدب، ١٩٨٦) ص ١١.
  - ٥- ميشيل فوكو، المفرد والجمع، نحو نقد العقل السياسي ص ٢١٧-٢٣٨ مترجمة عبد اللطيف قطيش، مجلة الفكر العربي، العدد ١٩٨٩، ٥٧-بيروت.
  - ٦- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، مصر.
  - ٧- Norman G.Finkelstein, The Holocaust Industry, Verso, ٢٠٠٠.
- ونظر ترجمته للعربية تحت عنوان صناعة الهولوكوست، تملكات في استقلال المعقاة اليهودية، ترجمة سماح إدريس وأيمن حداد (بيروت، دار الأدب، ٢٠٠١)، ومعظم الإحالات في الهولامش تعود إلى للنسخة العربية.
- ٨- المصدر نفسه، ص ٤٠.
  - ٩- المصدر نفسه، ص ١٨.
  - ١٠- المصدر نفسه، ص ٣١.
  - ١١- المصدر نفسه، ص ١٥.
  - ١٢- المصدر نفسه، ص ١٨.
  - ١٣- المصدر نفسه، ص ٣٤+٤١.
  - ١٤- المصدر نفسه، ص ٣٢.
  - ١٥- المصدر نفسه، ص ٦٩.
  - ١٦- المصدر نفسه، ص ٧٠.
  - ١٧- المصدر نفسه، ص ٣٤.
  - ١٨- المصدر نفسه، ص ١٤٥.
  - ١٩- المصدر نفسه، ص ٧٩.
  - ٢٠- المصدر نفسه، ص ٧٩.
  - ٢١- المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٦.
  - ٢٢- المصدر نفسه، ص ٥٦.
  - ٢٣- حازم صاغية، قوميو المشرق العربي (بيروت، دار رياض الريس، ٢٠٠١).
  - ٢٤- صناعة الهولوكوست، ص ٤٧.
  - ٢٥- المصدر نفسه، ص ٣٤.
  - ٢٦- روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢) ص ٣٢٤، وقد قدم للترجمة الأستاذ محمد حسنين هيكل، وهذا للترجمة للكلمة الشرعية تقطع مع الكثير من الترجمات الأخرى لهذا الكتاب الهام.



## إشكاليات في دراسة "ما بعد الصهيونية" في إسرائيل

أ. جلال الحيون عز الحنين\*

### مقدمة

في هذه الورقة محاولة لتحليل ظاهرة ما بعد الصهيونية في إسرائيل من خلال مدخل تحليل الصراع، ومن منظور اجتماعي سياسي ثقافي.

وسيمت تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة إشكاليات محددة تتناول العناصر التالية:

١- التعريف.

٢- الشرعية.

٣- الصراع على الهوية.

٤- الحداثة وما بعدها وما قبلها.

٥- الصراع للعربي- الإسرائيلي.

### أولاً- التعريف

تشير عبارة "ما بعد الصهيونية" إلى معنيين:

الأول- معنى ضيق يحصرها في المجال الثقافي؛ حيث يعبر هذا المصطلح عن خليط من الأفكار والأعمال ما بعد الحداثيّة، التي تنظر في تاريخ إسرائيل وحاضرها ورؤى مستقبلها (أبعاد الأيديولوجية الثلاثة) بمنظار نقدي، وقد بدأت في المجال الأكاديمي في حقول التاريخ والاجتماع والسياسة، في بداية الثمانينيات، ثم انتشرت من خلال المجال والمعارك الفكرية عبر وسائل الإعلام، وامتدت إلى التعليم والفنون والآداب في المجتمع الإسرائيلي، لتصبح ظاهرة ثقافية علمية، تتحدى التيار الصهيوني السائد في مختلف هذه الميادين.<sup>١</sup>

والمعنى الثاني- أوسع- وهو المعتمد في هذه الدراسة- وينحو إلى اعتبار ما بعد الصهيونية حالة هيكلية دخلت فيها إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧، وتزايدت حثتها

---

\*باحث سياسي- إسلام لون لاين

تدرجياً في أعقاب المواجهات الإسرائيلية المتتالية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومروراً بغزو لبنان عام ١٩٨٢، والانتفاضتين الفلسطينيتين في ١٩٨٧ و ٢٠٠٠؛ حيث بدأ الإجماع الصهيوني في التطل، وبدأت تعود على حسله لتجاهات فردية وإشلية، تحمل في طياتها لحياناً لا مبالاة بالصهيونية، ولحياناً أخرى لتفادات جهورية لها، وتسعى إلى إحلال الولاء للدولة محل الولاء لما اعتبر في الفكر للصهيوني "الشعب اليهودي"، وتعرف إسرائيل باعتبارها "دولة إسرائيل" أكثر منها "أرض إسرائيل"، وتعرف ولجبت الدولة بأنها تحقيق الرفاهية للمواطنين، وليس للدفاع عن "الأمة" ككيان اجتماعي<sup>٢</sup>.

وتبرز في هذا السياق إشكالية هامة حول حدود التدخل والافتراق بين ما بعد الصهيونية وكل من الصهيونية ومعاداة الصهيونية؛ حيث لا يشير مصطلح ما بعد الصهيونية إلى شيء محدد المعالم، ولكن يتفق فقط على تجاوز الصهيونية، وقد يفهم البعض من هذا المصطلح أنه يذهب في وجهة معادية للصهيونية بالضرورة، وهذا أمر خاطئ في اعتقادي؛ فمعظم من يطلق عليهم ما بعد صهيونيين يرون أن الصهيونية مبررة أخلاقياً، ولا يشككون في شرعيتها، ولكن يشككون فقط في قابليتها للحياة والتحكم في أنشطة المجتمع في الفترة الراهنة المابعد أيديولوجية، وللقليل يوجه نقده إلى آثام للصهيونية بحق اليهود والفلسطينيين معاً، ويوجهون إليها لتفادات جهورية، ولكنهم لا يشككون في أصل الفكرة.

وقد تتفاوت المعايير المستخدمة في التمييز بين المصطلحات الثلاثة: "الصهيونية"، و"ما بعد لصهيونية"، و"معاداة الصهيونية"، ولكن يبدو أن الوجود الاستيطاني اليهودي في فلسطين هو جوهر الاختلاف بين الثلاثة؛ حيث تصارعت على الساحة للصهيونية ثلاثة تيارات أحدها- هو التيار الرئيس الذي ساد في النهاية، وهو الداعي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، من خلال تقسيمها بين اليهود والفلسطينيين، مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين لدخل حدود الدولة لليهودية، وأقل عدد من اليهود لدخل الدولة الفلسطينية، أما التياران الأخران فكانا هامشيين، وأحدهما عارض مشروع تقسيم فلسطين والدولة اليهودية، ونادى بأن تكون هناك دولة واحدة في فلسطين للشعبين اليهودي والفلسطيني، مع اعتبار أن لليهود للعالم الحق في الهجرة إلى فلسطين وفق ضوابط معينة، والأخير ينادى بدولة يهودية في فلسطين كاملة، بما يعنيه ذلك من استتصال الوجود للفلسطيني فيها، من خلال الإبادة والطر<sup>٤</sup>.

وفي هذا السياق، تختلف ما بعد الصهيونية عن معاداة الصهيونية، كما يقول إيلان بابيه لحد المؤرخين الإسرائيليين التصحيحيين،- وهو أستاذ للعلوم السياسية بجامعة حيفا، ومدير معهد جفعات حبيبا لأبحاث السلام- بأن ما بعد الصهيونية تعني عملياً الهجرة من فلسطين، على اعتبار أن اليهود ليس لهم حق فيها، أما ما بعد الصهيونية، التي يعرف نفسه في إطارها، فتعترف بالوجود اليهودي في فلسطين، وتطالب الفلسطينيين، في المقابل، بأخذه في الاعتبار عند صياغة أي رؤية لمستقبل فلسطين.<sup>٥</sup> ويعتبر بابيه أن الحل الأمثل في فلسطين هو إقامة دولة واحدة لشعيين، وليس دولتين كما يسود حالياً.

وعليه تعتبر ما بعد الصهيونية هي الحالة التي تحل محل هيمنة الصهيونية على المجتمع الإسرائيلي بعد انتهاء مهمتها، ولتكشاف أكانيتها ومساوئها، وليست أمراً نقيضاً لها؛ حيث يندرج موقف ما بعد الصهيونيين في إطار الاعتراف بالأمر الواقع الذي أفرزته الصهيونية وقبوله. ولذا ليس غريباً أن ما بعد الصهيونية لا تناقش مسألة شرعية الوجود الإسرائيلي، ولكنها تناقش بالتحديد كيفية هذا الوجود، من خلال الدفاع عن خيارات معينة للهوية، والمشاركة مع الشعب الفلسطيني القائم، الذي قامت للصهيونية دولتها على أنقاضه، ثم تجاهلت وجوده، ومن ثم جرائمتها بحقه، في روايتها للتاريخ.

وبالمثل، لا يكون من الغريب أيضاً أن يكون تعبير 'صهيوني'، و'ما بعد صهيوني' مسألة تعريف ذاتي<sup>٦</sup>، وأن تجمع ما بعد الصهيونية بين مفكرها ومروجيها من ينلون بأنفسهم عن الصهيونية، ويعتبرون أنهم تجاوزوها، ويعتبرون أعمالهم أقرب إلى معاداة الصهيونية، من أمثال إيلان بابيه، ومن يعتبرون أنفسهم صهاينة مارسوا نوعاً من النقد الذاتي، أمثال بني موريس.<sup>٧</sup> في الوقت الذي يعتبرهم المنتقدون من الصهاينة، وخاصة من اليمين الإسرائيلي، أعداء للصهيونية.

والوصف الذي يمكن أن يطلق على هذا التيار عندئذ هو أنهم معادون وانتقاديون للسياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين واليهود، وليس للصهيونية في ذاتها وجوهرها. على اعتبار أنهم يصنفون في النهاية ضمن أي من التيارين الأولين في الصهيونية، وهما دعاة الثنائية القومية في فلسطين أو التقسيم، ولا يخرجون عن هذا الإطار.

وكما يتضح من تعريف الظاهرة، فإنها تعالج قضايا متنوعة، تدور أساساً في نطاق الهوية، ونمط الحياة الذي يجب أن يسود في إسرائيل، والعلاقات مع الأكنية الفلسطينية في

إسرائيل، وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، في وقت يدور فيه صراع حاد حول تلك القضايا بين المجموعات الإثنية والأيدولوجية المختلفة، كنتيجة لفقدان المركز وتحلل الإجماع الصهيونيين.

وباختصار: ما بعد الصهيونية تشير إلى إن إسرائيل في هذه المرحلة بدلت تعاني مخاض عملية تطبيعها، وتعيين حدود إقليمها، وشعبها، وهويتها، ونظامها بمختلف أبعاده، بصرف النظر عن مدى النجاح أو الإخفاق الذي تم في المحصلة.

### ثانياً- إشكالية الشرعية

تطعن ما بعد الصهيونية في شرعية إسرائيل من عديد من الزوايا، التي تعتبر في صميم البناء الأيدولوجي للصهيونية، ويمكن تناول هذه المشكلة من زلويتين: أولاً شرعية النظام السياسي، والثانية أعمق وأخطر، وهي شرعية الوجود:

#### أولاً- شرعية النظام السياسي:

أ- تمثيل إسرائيل لليهود العالم وكونها ملاذاً لهم من الاضطهاد:

أبرزت دراسات عديدة لمؤرخين ما بعد صهيونيين، وأبرزهم توم سيجف، وإيلان بابيه، على سبيل المثال، أن للقيادات الصهيونية المختلفة تعاملت مع "الهولوكوست" تعاملًا انتقائيًا، ولم تنقذ إلا من هو قادر على المشاركة في المشروع الصهيوني في فلسطين، وصرفت نظرها عن زيادة العجائز وغير القادرين على القيام بالمهام القتالية والاستيطانية، كما كان هناك اتفاق ضمني بين مختلف القيادات الصهيونية على أن الهولوكوست تمثل فائدة للمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين؛ لأنها ستصب سبيل للمهاجرين اليهود من أوروبا إلى فلسطين، وتدعم الوجود الاستيطاني فيها، وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل، كدولة صهيونية، قد احتكرت الهولوكوست، كرمز يهودي، لنفسها، واعتبرت نفسها الملاذ الآمن لليهود في العالم من احتمال تعرضهم لتجارب مماثلة في المستقبل.<sup>٨</sup>

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن إسرائيل، عندما زعمت أنها دولة لجميع اليهود في العالم، كانت تعني بالتحديد اليهودي الأبيض، وعندما وجهت بهجرة موجات من اليهود الشرقيين أبرزت طريقة استيعابهم لهم مدى العنصرية والفوارق التي تضعها بين اليهود، وأنهم ليسوا

جميعاً على قدم المساواة في اليهودية، على الرغم من تطبيق المعايير الأرثوذكسية على اليهود الشرقيين، بقدر أكبر مقارنة باليهود الغربيين الذين تبوأوا الصدارة في المجتمع.<sup>1</sup>

وحتى هؤلاء المهاجرين الشرقيين، تعاملت معهم "الوكالة اليهودية" المسنولة عن تنظيم هجرتهم واستجلابهم لفلسطين بالمنظور النفعي نفسه، من خلال سياسة "الانتقاء الطبيعي"؛ أي ترك الضعفاء للموت، كما حدث مع يهود اليمن الذين كانت رحلتهم إلى فلسطين عبر الصحراء طويلة وشاقة، وترك الضعفاء والعجزة منهم للموت في الطريق عن وعي من قيادات الوكالة اليهودية التي أشرفت على تهجيرهم.<sup>11</sup>

وقد تردد أن إسرائيل اتبعت السياسة نفسها في التعامل مع المهاجرين الإثيوبيين مؤخراً، وتخلصت من كثير من العناصر المريضة منهم، في إطار عملية للانتقاء النفعي للمهاجرين.<sup>11</sup>

#### ب- يهودية النولة:

تضمنت الهجرات الاستيطانية لفلسطين مجموعات متنافرة من البشر الذين تم تعريفهم جميعاً على أنهم يهود، بصرف النظر عن تعريف اليهودية ذاتها، وما إذا كانت ديانة أو قومية، وعلى الرغم من أن كثيراً من التناقضات في هذا الموضوع تم احتواؤها بشكل عكس التوازن بين القوى العلمانية والدينية؛ حيث حشر الدين اليهودي في زاوية الرموز والمراسم، فتركت تقوى الدينية عمليات إضفاء للشرعية الدينية على الدولة من خلال التحكم في بعض الرموز والعمليات، من قبيل اعتبار العطلة الرسمية يوم السبت، أو قوانين الطعم الشرعي، والدفن الشرعي، والزواج والطلاق، فيما تركت للقوى العلمانية صياغة جوانب الحياة المختلفة، فقد ظل هذا التناقض متجراً باستمرار، وبلغ التوتر بين الطرفين ذروته مع ضعف للصهيونية كبطار مهيمن على مختلف أنشطة للمجتمع.<sup>12</sup>

وفي الوقت الراهن يزداد الاستقطاب حدة بين أنصار ما بعد الصهيونية وما يسمى "اليسار الجديد"، وبين قوى أقصى اليمين "القومي" (أي الصهيوني) والديني التي تعرف باسم "الصهيونية الجديدة"؛ فبينما يعتقد اليسار الجديد "الدين الديمقراطي"، بدلا من الدين لليهودي، ويؤكدون على الدولة بدلا من الأمة، فإن الصهيونية الجديدة - ومعظم أنصارها من الحاخامات "القوميين" - يتبنون مزيجاً من الأفكار الدينية و"القومية" المتطرفة، ويركزون، لا

على الأمة، ولا الدولة، ولكن على الأرض، وتوحيدها من خلال التوسع الاستيطاني ومعاداة الفلسطينيين والعرب.

وتتدرج ظاهرة ما بعد الصهيونية ضمن ما يوصف باليسار الجديد،<sup>١٢</sup> وهي تقترب من ذلك التوتر بداخل مختلفة، ليست في مجملها بالجديدة، وأهمها: محاولة تعريف اليهودية؛ حيث تثار حتى الآن مسألة ما إذا كانت اليهودية ديناً أم فرعية أم إثنية أم ثقافة، في حين يقترب البعض من المشكلة من خلال إسقاط مشكلة اليهودية في تعريف للدولة، واعتبار أن اليهودية- أياً ما كان تعريفها- تتناقض مع الديمقراطية، وأن الدولة إما أن تكون يهودية، وإما أن تكون ديمقراطية، والتركيز على الطابع المدني للدولة بصرف النظر عن هويات مواطنيها<sup>١٣</sup>، وما يسميه البعض "الإيمان، أو الدين للديمقراطي"، في مقابل "الإيمان القومي" الصهيوني،<sup>١٤</sup> (وبالطبع متجاوزين الإيمان الديني، بوصفهم ما بعد حداثيين، وبوصف الدين حسب فهمهم من الروابط الأولية التي تسم مرحلة ما قبل الحداثة)، ويعتبرون أن ذلك الاستبدال هو الحل الوحيد لوقف التطرف في المجتمع الإسرائيلي، وتحقيق السلام الداخلي، بعد أن تفجرت التناقضات بين الطرفين، وتزايدت قوة المتدينين ودورهم في صنع القرار، أو في تعويق صنع قرارات مصيرية، مقابل مكاسب قطاعية آنية، ومن ذلك مثلاً تقلبات الحكومات الائتلافية، والاستقرار السياسي، وعملية التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، وكل ذلك بسبب تدهور هيمنة الصهيونية على الدولة، وارتفاع النبرة الثقافية والإثنية و"القومية" المتطرفة.

وتعتبر هذه المشكلة جوهرية في الحالة الإسرائيلية، على اعتبار أن إسرائيل تستمد شرعيتها من تمثيلها لليهود العالم كونها دولة لليهود، فكيف تكون دولة لليهود دولة غير يهودية؟ وكيف يكون مواطنوها من غير اليهود؟ ومن الذي يحدد من هو اليهودي؟ ومن ثم من هو المواطن؟ هذه التساؤلات ليست تجريدية وتخوية فكرية تملأ، ولكنها محل صراع شديد على الأرض يدور بين اليهود المتدينين و"اليهود" الملحدين، وقد لصقتم الصراع بشكل خاص بين الطرفين مؤخراً مع هجرة اليهود السوفييت في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين؛ حيث منعوا تحول اليهود الشرقيين إلى أغلبية في المجتمع الإسرائيلي، وأضافوا إلى رصيد العلمانية والتغريب؛ ولذا كانت ردة فعل اليهود المتدينين الشرقيين بشكل خاص- ناهيك عن اليهود المتدينين الغربيين- حادة جداً تجاههم، وتطعن ليس في طريقة معيشتهم



في الدولة، ولكن في شرعية وجودهم أصلاً في دولة تعتبر نفسها دولة الشعب اليهودي، أو دولة يهودية، وتم تعريفهم من قبل رموز التيار الديني الشرقي بأنهم "أغيار".

### ج- ديمقراطية للدولة:

اعتبرت إسرائيل أن الديمقراطية هي سبيلها إلى تحقيق الاستقرار الداخلي بين الجماعات المختلفة من سكانها، ومن أجل تعزيز شرعيتها في العالم الغربي، وتكشف ما بعد الصهيونية أن التاريخ السابق لإسرائيل منذ ولادتها لم يكن ديمقراطياً تملأه من عديد من اللزوايا، وأهمها:

#### ١- عدم المساواة بين مواطني الدولة:

فقد خضع فلسطينيو ٤٨ للحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦، وصودرت أراضيهم، وحرموا من شراء الأراضي، وفرضت عليهم قيود في مجالات البناء، والتوسع العمراني، وتحولت تجمعاتهم إلى تكتلات عسكرية ومستوطنات، واستخدمت مختلف الأدوات العسكرية والقضائية والاقتصادية لمسلب أراضيهم والتضييق عليهم؛ من أجل إجبارهم على الرحيل، وتعمل إسرائيل قانوناً ليس له نظير في أي بلد ديمقراطي؛ حيث يعتبر بعض مواطنيها العرب لاجئين في الدولة التي ينتمون إليها، ويعرفهم القانون بأنهم "غائبون"، وأولئك "الحاضرون الغائبون" هم الفلسطينيون الذين كانوا في مدن أخرى وقت استيلاء لقوات الإسرائيلية في حرب ١٩٤٨ على مدنهم، ورغم دخول كل هذه المدن تحت الولاية القانونية للدولة، وتكوينها لوحة سياسية واحدة، أصبح الفلسطيني اليفلوي الذي كان في حيفا مثلاً وقت دخول القوات الإسرائيلية إلى يافا غائباً، وحولت أملكه إلى "قيم على أملك الغائبين"، ولا يمكنه العودة إلى أرضه أو منزله في يافا، الذي أصبح مملوفاً بغيره من المستوطنين،<sup>١٦</sup> والسبب في ذلك أن إسرائيل تعاملت ومازالت تتعامل مع الأقلية الفلسطينية فيها على أنهم أقلية معادية وغير مرغوبة، وتعاملت معهم وفق منظور توسعي صرف؛ باعتبارها "أرض إسرائيل" وليست "دولة إسرائيل"، فركزت على الاستيلاء التكرجي والقسري على أراضيهم، وأهملت مسؤوليتها تجاههم كدولة.

ويهتم مثقفو ما بعد الصهيونية بالرواية الفلسطينية للتاريخ، وقد اعتقوا الكثير من مفرداتها، من خلال البحث العلمي والاطلاع على وثائق الدولة، وأكثروا بشكل علمي مدى

عدوانية الدولة في الخارج وعنصريتها في الداخل، سواء في التعامل مع الأقلية الفلسطينية، أو اليهود الشرقيين، وبدأت تؤخذ في الاعتبار جوانب الروايتين التاريخيتين لهذين الطرفين في صياغة تاريخ إسرائيل، وتمثيلهما في الثقافة العلمية والأدب والفنون، في فهم ما بعد حداشي: تعددي ونسبي؛ حيث يحتمل للتاريخ والواقع الإسرائيليان أكثر من رواية، وأكثر من زاوية تناول.

وفي حين يميل اليهود الشرقيون إلى تيارات تقليدية أقرب إلى الصهيونية الجديدة، وينظرون إلى ما بعد الصهيونية، بمعناها الضيق، كظاهرة غريبة، بشيء من التردد، فإن فلسطيني ٤٨ يعتبرون الحليف المحتمل لما بعد للصهيونيين، كونهم يتبنون كثيراً مما ظلوا يعلنون أنه الحقيقة، ويقعون مثلهم على يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية، ومع ذلك لم يحدث التحالف المفترض بين الطرفين، ولم يترجم التعاون المشترك في مجالات فكرية إلى جبهة سياسية، ربما بسبب عدم تجانس ظاهرة ما بعد الصهيونية وتداخلها مع الصهيونية في كثير من الجوانب، على خلاف معاداة الصهيونية؛ ففي حين ينتمي بعض المؤرخين التصحيحيين أمثال إيلان بابيه إلى "القائمة الديمقراطية للسلام والمساواة" وهي تنظيم عربي يهودي في إسرائيل تغلب على قيادته العناصر العربية- ويدعو "بابيه" إلى إنشاء دولة واحدة للشعبين الفلسطيني و"اليهودي" في فلسطين، ويمزج ما بين التحليل التاريخي والسياسي في أعماله، معتبراً أن هناك صلة بين التاريخ الاستعماري للصهيونية والواقع المعاش، ويصل في موقفه إلى حد المطالبة بالضغط على إسرائيل من خلال عقوبات دولية ومقاطعة مؤسساتها ومتفقيها الذين يعيرون عن التيار الصهيوني،<sup>١٧</sup> فإن غيره من المؤرخين التصحيحيين أمثال بني موريس يحلون التاريخ بطريقة وضعية باردة، ويعلن موريس باستمرار أنه صهيوني، وعندما يتعرض للسياسة يفضل الحل الصهيوني للوسط بتقسيم فلسطين، من منطلق الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية. وقد ارتد عن كثير من أفكاره حتى شاعت عبارة ساخرة أنه أجرى عملية زرع مخ، بعد تدهور عملية التسمية ولتداعٍ لتناقضه الأقصى؛ حيث يلتقي باللوم على الفلسطينيين في فشل عملية التسمية، ويرى فيما طرحه يهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ عرضاً سخياً لم يتردد الفلسطينيون في تضحيته مثلما اعتكوا تضحية القرص، واستمر في ترديد المقولات

الصهيونية التقليدية بشأن رفض العرب لادق لمبادرات السلام الإسرائيلية، كما يرفض بشكل صارم عودة اللاجئين الفلسطينيين.<sup>١٨</sup>

## ٢- فساد المجتمع الأكاديمي والتعليمي والإعلامي والثقافي والعسكري:

يهتم متقو ما بعد الصهيونية بنقد الحقبة الصهيونية، والسياسات الصهيونية التي لا يزال بعضها مستمراً في مجالات التعليم والإعلام والتاريخ والفنون؛ حيث تم تلوين كل شيء بصيغة أيديولوجية، ولخفيت الحقائق عن عمد، وخاصة بشأن تاريخ قلمة الدولة، والإرهاب الذي مارسه القوات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وعصليات الطرد المنظمة ضده، وجرائم الحرب الأخرى، ولا تزال صورة للفلسطيني النمطية في هذه الدوائر تحمل تعبيرات سلبية من قبيل الدونية والغباء والغرور والعدوانية.. إلخ.

كذلك اهتم ناقسو ما بعد الصهيونية بتقديد الصورة التي سادت عن الجيش الإسرائيلي، من عديد من الزوايا التي تطعن في بطولته، عندما كشفوا أن إسرائيل لم تكن دائماً متقوفة على العرب في ميادين القتال، ومن ثم فتقت أسطورة قلمة ضد كثرة، التي قمت لإحباط إعجازية لبطولات الجيش الإسرائيلي في المعارك: والأسطورة الأخرى وهي 'طهارة السلاح'؛ حيث ظهر الجيش الإسرائيلي في أعمال ما بعد الصهيونية جيشاً دموياً، يرتكب جرائم حرب: من قتل الأسرى، إلى اغتصاب للنساء، إلى تشريد السكان وإرهابهم. وكذلك كشفت أعمال ما بعد الصهيونية عن جرائم القصاد المالي والإداري في الجيش. وجميع هذه الأمور كانت فيما سبق من المحرمات التي لا يجوز التعرض لها.

ولم يقتصر الأمر على مجرد ترويج التضليل وإخفاء الحقائق في الماضي، بل إن متقفي ما بعد الصهيونية، الذين اهتموا بتقديد الأساطير وإظهار الحقائق، ويطالبون بالتغيير، يتعرضون حالياً لأشكال مختلفة من الاضطهاد، من قبيل الطرد من الجامعات، ومقاطعة إنتاجهم الفكري المنشور في الخارج غالباً، وعدم ترجمته إلى اللغة العبرية، وعدم نشره، وحتى للتعرض لرسائل تهديد من الاتجاهات المتطرفة،<sup>١٩</sup> كما تعتبر الأعمال الفنية ما بعد الصهيونية من أفلام ومسرحيات أعمالاً خلمرة بالمنظور التجاري والمادي، وبالمنظور السياسي؛ فلا يقبل عليها الكثيرون، ولم تنجح في أن تحدث تغييراً كبيراً في ثقافة المجتمع السائدة، أو تشكل حركة سياسية.<sup>٢٠</sup>

وهذه السمات لا تعبر عن وجهات نظر سائدة وأخرى جديدة وحسب، ولكنها تعبر عن مزايا لنخب معينة يهمها استقرار الأمور على النحو السائد حفاظاً على مصالحها، من قبل العسكريين والمؤرخين والأدباء والفنانين المقربين من دوائر النفوذ الصهيونية، مما يعكس صراعاً على المصالح، وليس فقط على القيم والبحث عن الحقيقة.

### ثانياً- شرعية الوجود:

إذا كانت الجوانب السابقة تتعرض إلى مشكلة شرعية النظم السياسي ولا ديمقراطيته وفساده، فإنها تلمس، من مختلف الجوانب، أزمة شرعية الوجود الإسرائيلي، وخاصة ما يتعلق منها بأوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وبقاتها، أو إيفاتها، بشكل مستمر، أقلية خارج الإجماع "القومي" للدولة، ويعتبر السؤال الفلسطيني في مجمل أعمال ما بعد الصهيونية هو مفتاح للشرعية وأزمة شرعية الوجود الإسرائيلي، سواء ما يخص قضية اللاجئين، أو فلسطيني ٤٨، أو الحل للنهائي المتصور لقضية فلسطين.

فقد كشفت ما بعد الصهيونية أن فلسطين تم احتلالها بالقوة، وطرد أهلها عن عمد، لإحلال المستوطنين الصهاينة محلهم، وهذا ما يتناقض مع الأسطورة الصهيونية للقاتلة بأن الوجود الإسرائيلي لم يحدث على حساب أحد، فقد كانت فلسطين خالية من السكان، أو أن هؤلاء السكان رحلوا من تلقاء أنفسهم، وكذلك فندت ما بعد الصهيونية أسطورة "عبء اليهودي الأبيض"، للقاتلة بأن المشروع الصهيوني عاد بالفائدة على الفلسطينيين، وحول الصحراء الفلسطينية إلى جنة خضراء، وهي أسطورة متناقضة مع أن الأرض كانت خالية من السكان، فقد كان تدمير المجتمع الفلسطيني بشرياً من خلال التهجير والقتل، واقتصادياً من خلال مصادرة الأرض والتهميش وغزو العمل، شرطاً لإقامة المجتمع الإسرائيلي،<sup>١١</sup> كما أن الهولوكوست التي تبرر بها إسرائيل جراتها ضد الفلسطينيين، وتعتبرها سبباً لحق اليهود في دولة في فلسطين قد تم توظيفها في خدمة المشروع الصهيوني، وتعمل للصهاينة مع اليهود المعرضين للاضطهاد بشكل فتفتني نفعي أيديولوجي لا إنساني. ومن ثم فالماضي لا يعطي شرعية للوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ولا لقول إسرائيل، خصوصاً على أنقاض الشعب الفلسطيني، أما الحاضر، فإنه يعكس مجتمعا ممزقا بالصراعات، ويتقبل مئات الألوف من غير اليهود في مواطنة الدولة من أجل الاستمرار

في الصراع، وموازنة التفوق الديمغرافي للفلسطينيين واليهود الشرقيين، وفي النهاية يقبل بخيار الإسرئيلية في مقابل اليهودية.

هذا الوضع الإجمالي الماضي والحاضر، يؤثر التساؤلات عما يربط المستوطن الإسرائيلي بفلسطين، وعندئذ تأتي الإجابة أنه موجود بحكم الأمر الواقع، أي القوة الاستعمارية، وليس العدل والحق، وأنه مستعد وراغب في الهجرة عندما تتوافر ظروف أفضل، وهذا هو جوهر أزمة شرعية الوجود الإسرائيلي.

### ثالثاً- الصراع على الهوية

تتجه الصهيونية في بنيتها وميقاتها التاريخي إلى اعتبار اليهودي هو اليهودي الغربي الأبيض، وهو اليهودي المستهدف بالصهيوني في فلسطين بالتحديد، باعتباره مشروعاً عربياً صريحاً، وقد تجلى ذلك في كتابات العديد من المفكرين للصهاينة الأوائل، الذين عرفوا اليهودي المخاطب بالمشروع الصهيوني بأنه اليهودي الأبيض وحسب، وذلك لتساقاً مع أمرين هما الفكر الإمبريالي الغربي، الذي تستند إلى دعاوى عنصرية، وكون اليهود المستهدفين بالتهجير إلى فلسطين هم يهود أوروبا، في حين لم يكن يهود الشرق نافعين بالتقدير الكافي للحضارة الغربية حتى يتم انخراطهم في المشروع الصهيوني، وبقيت محاولات صهيونتهم محدودة إلى ما بعد قيام الدولة الإسرائيلية.<sup>٢٢</sup>

وقد حاولت الصهيونية جنب العناصر اليهودية المستهدفة بالهجرة إلى فلسطين من اليهود الغربيين الذين نظروا إليها بشكك، من منطلقات عملية خاصة بفرص نجاحها، أو دينية اعتبرتها خروجاً على الدين اليهودي لصالح مشروع حديث علماني، من خلال المزج بين القومية والدين، من خلال توظيف الرموز الدينية، وسلبها محتواها الديني، وملئها بمحتوى استعماري علماني، وكان من ثمار ذلك التوجه، إضافة إلى توظيف كثير من الرموز الدينية في الخطاب الصهيوني العلماني، إنشاء حزب "المزراحي" الذي تحول إلى "المفدال" (الحزب الديني القومي) حالياً، كما تركت للهوامش الدينية الحريدية (الأرثوذكسية) المتشددة الرافضة للمشروع الصهيوني بسبب علمانيته، وليس عدالته الفرصة للتعبير عن نفسها من خلال التعليم الديني، وتكوين أحزاب دينية لا صهيونية مثل "أجودات إسرائيل"، وحتى احتكار بعض المجالات الدينية العامة مثل قوانين الأحوال الشخصية وإجراءات النفن

والطعام الشرعي، وفي المجمل استطاعت الصهيونية الهيمنة على المجتمع الإسرائيلي، وتوظيف طاقاته باتجاه بناء الدولة الصهيونية، ضمن سياق حضاري غربي قائم على الادعاءات القومية. ووجدت هذه الهولوش من مصلحتها الاثراط في النظام السياسي الإسرائيلي بدرجة أو أخرى للحفاظ على مصالح أقباعها، وإضفاء صبغة دينية على الدولة قدر استطاعتها، أما الأقلية العربية في فلسطين، التي تمتلك هوية وروية ومصالح مغايرة، فقد ظلت محرومة من حقوقها السياسية، وخاضعة للحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦.

بيد أن هذا الاتساق (الغربي)، وذلك للتوازن الداخلي المحكوم بالصهيونية ووجه عقب إنشاء إسرائيل بتحد جوهري، عندما شهدت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات موجات من الهجرة الجماعية ليهود العالم الإسلامي؛ الشرقيين، الذين مثلوا تحدياً لنمط قيم الدولة وأسلوب الحياة فيها، وعكس نمط تعامل الدولة معهم وطريقة استيعابهم، لطبيعة العنصرية الغربية للصهيونية؛ فابتداءً، أطلق عليهم "إبناء الجوالي" (جمع جالية)، تمييزاً لهم عن المجتمع اليهودي الغربي من جهة، والتعامل معهم كلاجئين على هامش ذلك المجتمع، وإظهاراً لتستتهم وعدم تكوينهم وحدة يعتد بها، وعملت الدولة على استغلالهم كدروع بشرية، فوزعوا على المستوطنات المتاخمة للحدود العربية، وفي الخطوط الأمامية للقتال، وجرى استيعابهم في قاعدة الهرم الإنتاجي، مع التمييز في الموارد والمخصصات التي منحت لهم بينهم وبين اليهود من العالم الغربي، واستيعابهم ضمن الثقافة اليهودية الغربية السائدة.<sup>٢٣</sup>

وعلى الرغم من وصول كثير من اليهود الشرقيين إلى مناصب قيادية في الدولة مع الوقت، فإن ذلك لم يؤثر في هوية الدولة الغربية، بل إن اليهود الشرقيين أنفسهم، شأنهم شأن الكثير من مواطني العالم الإسلامي، نظروا إلى التحضر والتقدم على أنه التماثل مع نمط الحضارة الغربية السائد، وحتى معاداة العالم العربي الذي وفد منه أغلبهم. ومن ثم تركز وضع الدونية لهؤلاء، وتألصت معاداتهم للهوية العربية.

وفي هذا السياق يعتبر التحول التكريجي في مواقف اليهود الشرقيين من الخضوع إلى التمرد والمطالبة بالمساواة مع اليهود الغربيين، على نحو ما برز في أشكال مختلفة من التمرد سواء في شكل نضالي ظاهر؛ مثل ثورة وادي الصليب في حيفا قديماً، أو في شكل تنظيمي جلي مثل انسلاخ اليهود الشرقيين حديثاً من الأحزاب الأشكنازية، وتكوين أحزاب

خاصة بهم، أو حتى حركات غير حزبية كحركات السلام اليهودية الشرقية مثلاً، يعتبر ذلك أحد التحديات المتصاعدة التي تقوض مركزية الصهيونية كأيديولوجية غربية في المجتمع الإسرائيلي، وتتحو به نحو التعددية الثقافية، وتمثل مختلف الهويات فيه، حتى وإن كانت قطاعات كبيرة من اليهود الشرقيين قد تصهنت من زاوية العلاقة مع الشعب الفلسطيني والعالم العربي، والمساهمة بقوة في حركة الاستيطان، ولكنهم يبقون ضمن الإطار الشرقي الذي يتعامل مع قضايا مثل الدين والدولة والهوية ونمط الحياة بشكل فولكلوري شعبي مغاير للشكل الغربي العقلاني أو المترمت، ويمثل ذلك تحدياً للروح الغربية للصهيونية واعتدالها بالتفوق على العالم الشرقي، ومن ثم أهليتها لاحتكار الرؤية والرواية التاريخية للدولة، وما يترتب على ذلك من مزايا لقطاع من السكان دون غيره، وهو اليهود الغربيون.

وفي السياق نفسه، يمكن القول إن الأقلية العربية الفلسطينية تلعب الدور نفسه، وقد خاضت من أشكال النضال الكفاحي والتنظيمي ما يعبر عن تميزها، وهو تميز حرص عليه فلسطينيو ٤٨ واليهود الإسرائيليون أيضاً؛ فعلى الرغم من محاولات إسرائيل الدائبة لفصل فلسطيني ٤٨ عن إخوانهم من فلسطيني ٦٧، وإطلاق صفة "عرب إسرائيل" عليهم، بما تتضمنه من تمييز للهوية الخاصة للفلسطينية وإغراقها في العموم العربي - وهو بالمناسبة يعتبر عموماً معادياً - وتمييز هؤلاء الفلسطينيين، بعد "تبريهم"، عن بقية العرب بإحلقهم بإسرائيل، ومحاولة فرض الهوية الإسرائيلية عليهم، فقد أخفقت الصهيونية في المقابل في استيعابهم ضمن المنظومة "القومية" للصهيونية التي تنظر إلى الدولة باعتبارها دولة ما يسمى "الشعب اليهودي"، وظلوا باستمرار أقلية خارج الإجماع القومي، وعلى هامش المجتمع الإسرائيلي، إن لم يكن حتى أقلية غير مرغوبة ومهددة باستمرار بمشروعات الترحيل من قوى اليمين الإسرائيلي المتطرفة.

وقد قاد هذا الوضع الفلسطينيين في إسرائيل إلى الانسلاخ تدريجياً من التنظيمات الصهيونية التي لجأوا إليها للتعبير عن مصالحهم، ولجأت إليهم من جانبها لتعظيم قوتها الانتخابية، والاعتماد بدلاً من ذلك - على الذات في تكوين أحزاب وتنظيمات فلسطينية صرف تنامت قوتها مع الوقت، وهاجموا بشكل واضح الطبيعة العنصرية للدولة، وطرح بعضهم من أنصار التيار القومي العربي - وأبرزهم النائب والمفكر عزمي بشارة - طرحاً راديكالياً يتمثل في مشروع "دولة جميع المواطنين"، الذي قوبل باستجابات متفاوتة من

المجتمع اليهودي الإسرائيلي، من الهجوم والرفض، إلى التبنّي والمساندة، بالطبع من أنصار ما بعد الصهيونية واليسار الجديد، ومع ذلك يشار إلى أن مواقف هؤلاء بشأن مستقبل فلسطين تنقسم بين مؤيدي مشروع الدولتين ومشروع الدولة الواحدة للشعبين، وهو ما يعتبر قبولاً بالأمر الصهيوني الواقع، ولا يتجه إلى خيار الدولة الفلسطينية النقية سوى أطراف هامشية لا تذكر، وهو أمر مفهوم في إطار الملاممة السياسية لأوضاعهم داخل دولة الاحتلال.<sup>٢٤</sup>

يشار أخيراً إلى اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق على اعتبار أنهم يجسدون الإعلان الحقيقي عن اضمحلال الصهيونية في إسرائيل، من زاويتين:

الأولى- أن نسبة كبيرة منهم تربو على ٦٥% لا يعتبرون يهوداً بتعريف الشريعة اليهودية لهم، وهو التعريف المعتمد رسمياً في تحديد هوية المواطن، باعتبار أن الدولة دولة الشعب اليهودي. ويعتبر قبول إسرائيل لهم وفتح أبواب الهجرة أمامهم دليلاً على نضوب المعين البشري للصهيونية، سواء من جانب اليهود الشرقيين أو الغربيين، فكل من تنتظر إسرائيل هجرته قد هاجر بالفعل، ولم يبق أمامها إلا استقدام أشباه اليهود وغير اليهود، لدعم مركزها الديموغرافي في مقابل الشعب الفلسطيني.

والزاوية الثانية -أن هؤلاء، كما أنهم لم يكونوا يهوداً في غالبيتهم، فإن الأغلبية لكلمة منهم لم تهاجر إلى فلسطين من منطلقات أيديولوجية، شأن موجات الهجرات اليهودية السوفيتية السابقة، وخصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، ولكن من منطلقات عملية محضة، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وهؤلاء انضموا، لفترة قصيرة، إلى أحزاب صهيونية من يمين الوسط ويساره، ولكنهم استقروا في النهاية على تمثيل أنفسهم بأنفسهم من خلال تنظيمات إثنية خاصة بهم؛ أي أن البنية الصهيونية السياسية فشلت في استيعابهم، كما أنهم لم يستوعبوا الأيديولوجية الصهيونية، وجربوا الانتماء فيها ثم عزفوا عن ذلك.<sup>٢٥</sup>

وعلى الرغم من أن التوجه السياسي لهؤلاء المهاجرين للجدد معاد إلى حد بعيد للشعب الفلسطيني، وبطناً برطانة أيديولوجية صهيونية واضحة في هذا المجال، كما تظهره برامج أحزابهم السياسية وتصريحات قياداتهم، فإن قليلاً منهم من اعتنق الصهيونية فعلاً، أو انضم إلى أحزاب صهيونية، بما فيها أحزاب متطرفة وتطالب بطرد جميع الفلسطينيين من فلسطين، والأغلبية منهم تتعامل على نحو قطاعي إثني محض، سواء في تنظيمها السياسي،



أو سلوكها البرلماني، أو مؤسساتها الثقافية والإعلامية، ونمط معيشتها، ومطالباتها بالحفاظ على تميزها، بل وإعطاء هذا التميز صبغة دستورية من خلال المطالبة المستمرة باعتبار اللغة الروسية لغة رسمية لإسرائيل، على غرار اللغة العربية التي تعتبر اللغة الثانية للدولة، وهو أمر يفتح الباب أمام هويات أخرى للمطالبة بالمطلب ذاته مثل الإثيوبيين الذين مازالوا يستخدمون اللغة الأمهرية فيما بينهم.

ويمكن تفسير ذلك التناقض الظاهري في موقف اليهود السوفيت سابقاً، أي النبرة الصهيونية العالية في قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي، في الوقت الذي يرفضون فيه الانتماء في المنظومة الإسرائيلية الصهيونية تنظيمياً وثقافياً، بأنهم جماعة مطعونة في شرعيتها لليهودية، وموضع صراع من أطراف أخرى في المجتمع الإسرائيلي، وبالتحديد القوى اليهودية الشرقية والدينية، التي تسيطر على عملية تعريف من هو اليهودي من خلال تحكمها في الحاخامية العليا، ووزارة الداخلية التي تعتبر موضع صراع حاد منذ فترة طويلة بين حزبي "شاس" (متدين يهودي شرقي) و"يسرائيل بعليا" (روسي)، وهي إنما تتخذ من المغالاة اللفظية الإعلانية في للصهيونية مجرد وسيلة من وسائل إظهار الانتماء لأيديولوجية المجتمع السائد، للانتماء في هذا المجتمع وتثبيت جنورها الجديدة من أكثر أبواب الانتماء ظاهرية، وهو مواجهة العدو الخارجي،<sup>21</sup> وعلى أي حال، فقد وصل أولئك إلى إسرائيل وهي في حالة تفكك أيديولوجي، وصعود للإثنية العربية واليهودية الشرقية، فكانوا قطعة جديدة أضيفت إلى الفسيفساء الإثنية القائمة بالفعل، وبشكل متميز.

وإضافة إلى كون ذلك دليلاً على انتقاء مركزية الصهيونية والتفكير والتنظيم الأيديولوجيين، فإن التوجه الدلخلي لليهود السوفيت سابقاً يتجه بحسم نحو خيار الإسرائيلية كبديل للهوية الوطنية من الهوية اليهودية القومية والدينية، كون هؤلاء ليسوا يهوداً في معظمهم، ويعرفون باليهودية- شأن كثير من القوى السياسية العلمانية- على أنها "ارتباط مصير" أكثر من كونها رابطة دينية أو حتى إثنية، وهذا بعينه جوهر التحلل في الصهيونية واليهودية على السواء، الذي تعبر عنه المرحلة الراهنة من تطور المشروع الصهيوني في فلسطين.

ويمكن القول إن هذا الخيار (الإسرائيلي) هو خيار الأقلية الفلسطينية أيضاً، وبالتحديد التيار العلماني منها، ومع ذلك تبقى مجالات الصدام بين الطرفين الفلسطيني والسوفيتي

سابقاً بشأن قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي لقوى من عوامل الالتقاء بينهما؛ حيث يعتبر وقوف اليهود السوفيت سابقاً مع فلسطيني ٤٨ من عوامل نقض شرعيتهم أمام الأغلبية اليهودية الإسرائيلية.

أما ملامح هذه الهوية الإسرائيلية المنشودة، فهي مزيج من توجه ديمقراطي ليبرالي غربي، وتقاليد شرقية، وبقايا "قومية" عربية وصهيونية، وهوية محلية ضيقة أخرى، وإن كان يغلب عليها الطابع الغربي الذي يعتبر النموذج السائد عالمياً في المرحلة الراهنة. ويمكن القول إن هذا المزيج أخذ في التشكل حالياً، ولكنه لم يمتزج بالشكل الكافي الذي يصنع هوية إسرائيلية مشتركة ومتميزة، بقدر ما يعبر عن هوية ملينة بالتناقضات والانقسامات، وكل ما في الأمر هو اكتفاؤها بذاتها، وفصلها عن أي انتماءات خارجية من قبيل ادعاء للصهيونية بتمثيل يهود العالم، الذي لم يعد أمراً واقعياً.<sup>٢٧</sup>

#### رابعاً - الحدث وما بعدها وما قبلها

تشكل المشروع الصهيوني في إطار الفكر الرومانسي القومي الغربي، وعرفت الصهيونية نفسها على أنها الحركة القومية التحررية لما يوصف بالشعب اليهودي، كما عرفت إسرائيل ولم تزل تعرف نفسها بأنها دولة الشعب اليهودي في العالم.

وهذا الأسس "قومي" الجماعي الرومانسي الحداثي جرت عليه تحولات كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، باتجاه ما بعد حداثي، بما تشمله ما بعد الحداثة من عودة إلى ما قبل الحداثة أحياناً متمثلة في الرجوع إلى التدين أو التجارب الروحانية والخرافية والعودة إلى الطبيعة، وهذا الاتجاه يركز على الفردية بدلاً من الجماعية والقومية، والتعددية أكثر من الوحدة، وعلى الدخول أكثر من الاهتمام بيهود العالم، أو القضايا الخارجية، لا سيما وقد هاجر معظم من تنتظر إسرائيل هجرتهم من اليهود بحكم الكولوث التي لحقت بهم، ولم يبق أمامها سوى استقدام مستوطنين غير يهود لموازنة التفوق الديموغرافي الفلسطيني.

وبالمثل فإن يهود الخارج ليسوا مهتمين تماماً بالهجرة إلى إسرائيل، وتضعهم سياساتها الحدودية تجاه الشعب الفلسطيني في حرج أمام الأغلبية الغربية التي يعيشون في إطارها. ويتنازعون مع إسرائيل على المركزية في حياة ما يوصف بالشعب اليهودي، ويرون أن

دور الصهيونية الآن هو ترشيد السياسة الإسرائيلية، وعدم تأييد إسرائيل تكليداً أصمى كما كان في السابق، وإخلائها في مسار التطبيع والانتماج في إقليمها العربي.<sup>٢٨</sup>

كذلك يلاحظ انتقال إسرائيل باستمرار - بحكم التبعية الهيكلية للعالم الغربي - من النموذج القومي الرومانسي الأوربي إلى النموذج الاستهلاكي الفردي الأمريكي، وقد برزت علامات الأمركة هذه في مختلف مناحي الحياة الفنية (موسيقى الروك وأفلام الإثارة والعنف)، والاجتماعية (انتشار ظواهر مثل لزواج المدني والمختلط بدلاً من لزواج شرعي، وحتى زواج الشواذ، وإضفاء بعد رسمي وشرعي عليه)، وحتى المجالات الدينية، بنمو الاتجاهات الإصلاحية والمحافظة في اليهودية لدخل إسرائيل، وتنصيب حاخامات من النساء، إلى غير ذلك، ويعتبر حلم الهجرة إلى الولايات المتحدة والغرب بصفة أعم هو حلم كثير من الإسرائيليين، وخاصة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق، الذين يعتبرون إسرائيل مجرد محطة عيور إلى الولايات المتحدة ولوربا، ويحلم حوالي ٢٥% منهم بالهجرة، أو حتى العودة إلى روسيا.

وعلى الرغم من أن المجموعة الأمريكية في المجتمع الإسرائيلي هلمشية العدد، وتقدر نسبتها بأقل من ٣,٧% حسب إحصاءات ١٩٩٣<sup>٢٩</sup> - وهذا ما يؤكد عدم رغبة يهود الولايات المتحدة في الهجرة إلى إسرائيل، وأن الصهيونية تنغذى على كولت اليهود في العالم التي تنغمهم إلى تلك الهجرة، وليس الانتماء القومي الأيديولوجي - فإن هذه المجموعة تتربع هي واليهود الغربيون بشكل عام، على قمة الهرم الاقتصادي الاجتماعي الثقافي في المجتمع الإسرائيلي، أي أن قمة هرم البنية الاجتماعية والفكرية الإسرائيلية هي قمة غربية أساساً، وتنتج بشكل عام - شأن الغرب كله - نحو ما بعد الحداثة.

ولعل ذلك من أهم عوامل الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي، بين المجموعات الإثنية ذات الأصول الغربية المنتمية إلى الحداثة وما بعدها، وبين المجموعات الأخرى، وخاصة اليهود الشرقيين والفلسطينيين، التي تنتمي إلى إطار حضاري مختلف لا تزال تشكل فيه الرموز القومية، وبشكل كبير الرموز الدينية والأواصر الاجتماعية والتقليدية قيمة كبيرة على غرار ما قبل الحداثة في الغرب، ولذا يلاحظ أنه في الوقت الذي بدأت الصهيونية الكلاسيكية (الاستراكية والعمالية) في الاضمحلال والانحسار، فإن الأطراف التي بدأت تشغل الفراغ الناجم من ذلك هي ما يوصف بـ "الصهيونية الجديدة" التي يغلب عليها البعد

الشرقي وأقصى اليمين الغربي في المجتمع الإسرائيلي؛ أي أنها صهيونية متطرفة، وغير علمية، وغير متجانسة، وتعتبر عن فلول المشروع الصهيوني وهوامش المجتمع الإسرائيلي، وتخلط بين الأيديولوجية القومية والعناصر الطائفية والدينية، وذلك في مقابل ما بعد الصهيونية واليسار الجديد، وهو ما يؤدي إلى توتر شديد دخلها، وتوتر أشد بينها وبين ما بعد الصهيونيين واليساريين الجدد. ويتعمق هذا الصراع بفعل العوامل الاقتصادية أيضاً، واندماج اليهود الغربيين في منظومة الاقتصاد الحديث القائم على التكنولوجيا المتقدمة، في الوقت الذي يشغل فيه ما قبل الحداثيون قاعدة الهرم الإنتاجي والخدمي أو يقعون خارج ذلك الإطار تماماً؛ حيث يكفي البعض بدراسة للتوراة والعلوم الدينية، ولا يمارسون أي عمل على الإطلاق.

وفي هذا السياق تجدر ملاحظة أن حزب شليس الذي أصبح ثالث قوة برلمانية (١٧ مقعداً) ويتمتع بتأييد حوالي نصف مليون إسرائيلي، جلهم من اليهود المغاربة، قد شرع في عملية بالغة للخطورة، وهي استلاب الأيديولوجية الصهيونية، كأيديولوجية علمانية حديثة، وملؤها بمضامين دينية وطائفية، وفي هذا السياق مثلاً يقول الحاخام الحاخام إيلي سوبسا صراحة: "لصهيونية قيمة دينية وليست قيمة علمانية"، والحاخام أرييه درعي يقول: "لصهيونيون الحقيقيون هم الذين يحافظون على شرائع التوراة"، والحاخام عوفانيا يوسف يكفر للقضاة العلمانيين، ومن يتوجه إلى المحاكم العلمانية، ويصف المهاجرين السوفييت سلفاً بالأغيار. ونولب شاس - كالفلسطينيين في إسرائيل - لا يقفون عندما يغني نشيد "الأمل" في الكنيسة (النشيد الرسمي الصهيوني الإسرائيلي الذي يتحدث عن أمل اليهود بالعودة إلى فلسطين منذ ثلاثة آلاف سنة)، أو يتركون القاعة.<sup>٢٠</sup> وهذا الحزب هو أحد المكونات الرئيسية لما يوصف بالصهيونية الجديدة، أو اليمين الجديد، بعد أن أفلست الأيديولوجية الصهيونية في قلبها الكلاسيكي الذي يمثل حزب العمل، وكذلك قلبها الليبرالي الذي يمثل الليكود الذي لم يتمكن من بسط مفاهيمه، أو تأكيد سلطته منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٧٧ بدون تحالف مع الهوامش الطائفية والمتمزمنة "قومياً" أو دينياً.

وبقول آخر، إن رؤية هذا الحزب الأخذ في الصعود تعبيراً عن توجهات دينية وإثنية لليهود الشرقيين، تعتبر نقياً للصهيونية من نزوعية معرفية، رغم أن سلوكه العملي صهيوني، وتحالفاته السياسية تميل إلى اليمين الصهيوني العلماني؛ فإذا كانت الصهيونية قد

وظفت الأسطورة الدينية المتعلقة بحنين اليهود إلى العودة إلى فلسطين، وحولته من مجرد حنين ديني يتحقق من خلال معجزة خلاصية في آخر الزمان، ومع ظهور المسيح اليهودي، إلى مشروع ميلسي استعماري علماني "قومي"، من خلال العودة الآن وبالغضب، مع طرد الشعب الفلسطيني من أرضه وتهويدها قسراً،<sup>٢١</sup> فإن شامس يقوم بتهويد الأسطورة "القومية" العلمانية وملئها بالمضمون الديني، وهو ما يعيد إلى مفهوم "اليهودية" معناه الديني على حساب المعنى "القومي- الإثني" العلماني، وتكسب تلك العودة طابعاً تقليدياً شرقياً، من مظاهره الإيمان بالخرافات، والأحجية والتعويض، وتقديس الأولياء، وتقيل أيدي الحاصلات.. إلخ، وهذا ما يفرع المجتمع العلماني ما بعد الحداثي في إسرائيل، الذي تتشكل منه معظم النخبة الفكرية والسياسية، ويدفع بقوة بهذه النخب إلى خيار الإسرائيلية؛ أي أن تكون هوية إسرائيل إسرائيلية، وتكون دولة مواطنتها، ونست دولة يهودية أو دولة لليهود؛ حيث من الواضح أن مفهوم "اليهودية" أخذ في المقوط بأيدي المستنيرين مع الوقت، مع لتحلل الفهم "القومي" للصهيوني لليهودية، مما يجعل لهم الهمنة واليد العليا في تحديد من هو اليهودي، ومن ثم من هو المواطن في "دولة اليهود" أو "الدولة لليهودية"، وفي هذه الحالة لن يكون كثير من مواطني الدولة- وليس الأقلية العربية فقط- من بين المواطنين لأنهم ليسوا يهوداً.

وتحاول الصهيونية الكلاسيكية في هذه المرحلة للقيام بما أسماه البعض "عملية إنقاذ" ضد كل من الطرفين: الصهيونية الجديدة، وما بعد الصهيونية،<sup>٢٢</sup> اللذين يتنازعان الهمنة حالياً على الساحة الإسرائيلية، من خلال إعادة تقييم منطلقاتها ومقولاتها ومشروعها لإسرائيل في الوضع الراهن والمستقبل، ولكن من الملاحظ أن هذه المحاولات لا تحرز إلا القليل للذريع على نحو ما تعكسه مراكز الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية من انتخابات إلى أخرى؛ حيث تهبط باستمرار حظوظ القوى الصهيونية لصالح الأحزاب الإثنية التي تبهر عن نيارلت لجمعية معينة، كما أنها في النهاية لن تخرج عن أحد الطرفين: الصهيونية الجديدة أو ما بعد الصهيونية، مع الأخذ في الاعتبار أن ما بعد الصهيونية في أشد صورها بروزاً ورايكية لا تنتخ من الصهيونية موقفاً عدائياً، وهو ما يميزها عن معاداة الصهيونية، ولكنها تتفق فقط على تجاوز الحقبة الأيديولوجية والقومية ورموزها وسياساتها باتجاه "الإيمان الديمقراطي".

كما أن الطرف القومي المركزي الآخر الذي يكمل المشروع الصهيوني في فلسطين، وبالتحديد يمين الوسط، متمثلاً في الليكود بمدرسته "الصهيونية للمراجعة"، متردد بين الصعود على كثاف الصهيونية الجديدة لمواجهة اليسار ويسار الوسط، ويتهم حزب العمل بأنه نسي الصهيونية، وبين الانحام مع يسار الوسط، متمثلاً في حزب العمل، لمواجهة صعود الأطراف اليتية والدينية، وخاصة للشرقية، والقيام بمحاولات مشتركة لإنقاذ الصهيونية بجناحيها العمالي والليبرالي، وهو ما يعكس بجلاء مأزق للمركز الصهيوني في الخريطة السياسية الإسرائيلية، ومعاناة الصهيونية، كجامع قومي، بين حسابات الأحزاب السياسية الضيقة والآنية، ومتغيرات السياسة المتقلبة، أكثر مما يعكس هيمنة للصهيونية على هذه السياسة وتوجيهها إياها كما كان الأمر في السابق.

### خامساً- الصراع العربي- الإسرائيلي

هل استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي وتصعيده يزيدان من التوجه الصهيوني أم ما بعد الصهيوني في إسرائيل؟

على الرغم من جانبية هذا السؤال وإثارته لكثير من الجدل بين ذوي الاتجاهات والمصالح المختلفة، الذين يحاولون توظيف إجابته لصالح مواقفهم، من خلال القول بالنسوية أياً ما تكن شروطها؟، أو الاستمرار في المقاومة مهما تكن تبعاتها، فإنه يبدو سؤالاً تبسيطياً إلى أبعد الحدود، ويعكس نزعة لتطبيع الوجود الإسرائيلي. والإجابة لا تتمثل في مجرد رصد ردود الفعل تجاه الانتفاضة أو حروب إسرائيل المتتالية، التي ستبرز على الفور تنامي الاتجاهات الصهيونية المتطرفة، وبالمقابل، تنامي اتجاهات "الاعتدال" والتراجع عن الأوهام الصهيونية، ولكن المنخل الصحيح هو التمهيد للإجابة عن التساؤل بتساؤل آخر: في أي مجتمع؟ حيث تتحدد الإجابة بناء على ذلك؛ ففي مجتمع يقوم على الشرعية والتمسك بالدخلي وعدالة المطالب التي يتبناها في صراعه الخارجي، يصبح الاستمرار في الصراع الخارجي عاملاً للتوحد، طالما لم تكن للخيارات الأخرى أفضل وأقرب إلى تحقيق المطالب العادلة المتجذرة في وعي أبنائه وتكوينهم الفكري والنفسي، وفي المقابل، تتزايد اتجاهات التراجع، ويصبح السؤال مثاراً للانقسام والتناقض عندما تكون هناك خيارات

لفضل من الصراع، وخاصة إذا كان هذا الصراع من أجل مطالع وأساطير مؤسسة للجماعة المتصارعة، غير المتجانسة، وهو ما ينطبق على إسرائيل بشكل واضح.

وبشكل علم، يمكن القول: إن المجتمع الإسرائيلي معني تماماً بالسلام، ولكن رؤيته للسلام تتراوح ما بين استئصال الوجود الفلسطيني المزعج حتى ينعم بالراحة والأمان في فلسطين، والتوسع إلى أقصى حد ممكن لتأمين حدوده، وبين الهجرة المعاكسة والنزوح عن فلسطين، وتبني حلول أخرى للوجود غير المشروع الصهيوني. وبين هذين الطرفين: الصهيوني في أشد صورته، والمعادي للصهيونية في أشد صورته، تتواجد أطراف مختلفة في الساحة السياسية الإسرائيلية، ويظل السؤال منوطاً بالوضع القائم للصراع: هل يسمح بنمو الأساطير والاستفراق في الأوهام المريحة؟ أم ينجر إشكالية شرعية الوجود، ويدفع إلى البحث عن خيارات أخرى؟

وعلى هذا الأساس يمكن فهم تجاور الاتجاهات المختلفة بشأن الصراع والتسوية في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من تناقضها للصارخ واستقطابها الحاد، بسبب حالة اللاحسم القائمة في الإقليم العربي، وتردد العرب أنفسهم بين روح المقاومة وروح الاستسلام، والانتصارات التي تحقّقها إسرائيل تارة، والهزائم التي تمنى بها تارة أخرى، أخذاً في الاعتبار التفوق الإسرائيلي الهائل في مجال السلاح والتكنولوجيا، وعجز ذلك التفوق عن تحقيق الحسم في الصراع الخارجي في الوقت نفسه.

وعليه إن نقاش في هذه النقطة إذا كان استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي يزيد من التوجهات الصهيونية أو ما بعد الصهيونية، ولكن من مركز على ما أحدثته تطور للصراع بالفعل من تفنيد للعديد من الأساطير الصهيونية، واستعادة للحقائق، وذلك من خلال النقطة القتالية:

#### أ- تدهور الأساس الأخلاقي لمعارك إسرائيل:

صورت الصهيونية معاركها ضد الفلسطينيين والعرب من خلال العديد من الصور الإدراكية من قبيل أن المستوطنين لليهود كانوا قلة ضعيفة ترغب في إقامة وطن قومي لوقاية اليهود من الاضطهاد، ضد كثرة معادية لا تتفهم دولتهم النسيئة، كما صورت الجيش الإسرائيلي بصورة المخلص المقدس، وذلك من خلال أسطورة "طهارة السلاح"، وسيف

ومقابل، أو يد تحارب ويد تخضر الصحراء، وقد أدى كشف الحقائق المتعلقة بحرب ١٩٤٨، والتوازن العسكري المائل بشدة لصالح إسرائيل، وتحالفها مع الأردن قبل الحرب من أجل اقتسام فلسطين - حسب الرواية التاريخية الإسرائيلية التصحيحية - إلى تدهور شديد في صورة الجيش الإسرائيلي؛ حيث اختفى الوجه الإعجازي للاتصالات الإسرائيلية، وبرز فيها وجه التفوق العسكري المدعوم إمبريالياً وعربياً.<sup>٣٣</sup>

وفي المرحلة الراهنة يعزز عدم التكافؤ للقوى في الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني هذا التصور، وبرز، إلى جانب ذلك، جرائم الجيش الإسرائيلي، وليس فقط عدم تكافؤ المعركة الذي يجعل أعمال الجيش مجردة من أي غطاء أخلاقي، وأقرب إلى القتل منها إلى القتال، وهو ما كان سبباً لارتفاع معدلات الهروب من الخدمة العسكرية، أو رفضها لأسباب ضميرية.

ويمكن القول إن هذه الصورة، والانتقادات الإسرائيلية للممارسات العسكرية الإسرائيلية، قد صاحبت هذه الممارسات منذ البداية، ولكنها كانت خافتة، كما كانت تحجب بواسطة الرقابة على الإعلام، أو الانضباط الذاتي لوسائل الإعلام في ظل الرقابة، وبدلت تصبح شيئاً عادياً بفعل الخصخصة الجزئية لوسائل الإعلام ابتداء من أواسط السبعينيات، وترافق ذلك مع انحسار الصهيونية الكلاسيكية، مع صعود الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧؛ حيث كانت فيما قبل ذلك وسائل الإعلام والتشعشع مسخرة لخدمة الصهيونية الكلاسيكية لحزب العمل، وكانت أجهزة الدولة هي أجهزة للنخبة الحاكمة في الوقت نفسه، إلا أنه مع صعود الليكود إلى الحكم حدث الانشقاق والتناقض بين السلطة والنخبة، وانعكس ذلك في مزيد من النقد الإعلامي والثقافي لممارسات السلطة، على نحو ما برز في أعقاب غزو لبنان، ثم أصبحت الظاهرة شيئاً مألوفاً أكثر مع ترديد استقلالية وسائل الإعلام، ونقدتها لتصرفات الحكومات الإسرائيلية من اليمين واليسار،<sup>٣٤</sup> على نحو ما برز في الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، والانتفاضة الحالية، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات العصر، وثورة الاتصال والعولمة.



## ب- استعادة الفلسطيني الغائب:

في ظل هذا المناخ، لم يعد الفلسطيني مغيباً، كما كان في الرواية الصهيونية للتاريخ، التي نظرت إلى فلسطين على أنها أرض بلا شعب، وفكرت المذبح التي تمت بحق الشعب الفلسطيني، حتى تحولت إسرائيل إلى دولة ذات أغلبية يهودية، فقد انكشفت حقائق العرود، وبرزت العلاقة بين الواقع والماضي من خلال تفجر تساؤلات من قبيل: لماذا يعتبر الفلسطينيون في إسرائيل أقلية معادية؟ ولماذا اندلعت المقاومة الفلسطينية؟ ومن المسؤول عن صياغ فرص السلام؟ ومع نمو مثل هذا الوعي ظهرت أنشطة ثقافية مشتركة بين فلسطينيين وإسرائيليين، تهدف إلى إبراز الحقائق، والسمي إلى السلام، وهو اتجاه كان موجوداً على المستوى السياسي ممثلاً في الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم للقائمة العربية للسلام والمساواة. كما بدأت وسائل الإعلام والسينما تشهد ظواهر جديدة على غرار تشبيه أعمال الجيش في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ بالنازية، وتنتقد العنصرية الإسرائيلية في التعامل مع الأقلية الفلسطينية، أو تدين التطرف الديني الأخذ في التطفل في المجتمع الإسرائيلي، كما برزت صورة مختلفة لفلسطيني من خلال الأقلام والمسرحيات، التي اعتمدت على قصة روميو وجولييت؛ حيث تقع جولييت اليهودية في غرل روميو الفلسطيني الأثني واللامع، ويحاربان معاً للتقاليد والأفكار المسبقة السائدة التي تحول بينهما.<sup>٢٥</sup>

## ج- معضلة الأمن واستحالة السلام الإسرائيلي:

على الرغم من حروب إسرائيل المتتالية، فإنها لم تتمكن من فرض الأمن والسلام الإسرائيليين على المنطقة العربية، ولا على الشعب الفلسطيني، وما زالت تولجه بمقاومة شديدة، تجلت في حرب ١٩٧٣، وفي أعقاب غزو لبنان، وفي فتناضتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠. وقد أبرزت هذه المواجهات في مجملها، فيما أبرزته، استحالة تحقيق الأمن والسلام كما تتهما إسرائيل، وبدا لكثير من الفئات، وخاصة للشباب الذين يدفعون أرواحهم ودماءهم في الحروب، أنه في حين تدعي الصهيونية أن الهدف من وجود إسرائيل أن تكون ملاذاً ليهود العالم من الاضطهاد، وحتى لا تحدث لهم هولوكموست أخرى، فإن اليهود الموجودين في فلسطين هم أكثر يهود العالم تعرضاً للمخاطر، ولما الذين لم يستجيبوا للمشروع الصهيوني، وبقيوا في أوطانهم، فهم الأوفر أمناً ورفاهية.<sup>٢٦</sup>

وعلى ذلك زادت بشكل صارخ معدلات نزوح المستوطنين من فلسطين، وبخاصة في أوقات اشتداد المواجهات واللباس من قِوم السلام المنتظر، وبلغت هذه العملية ذروتها خلال الانتفاضة الحالية، وعجز إسرائيل عن قمعها في كل محاولة تملتها، وبخاصة لدى اليهود الغربيين والأغنياء، وأبناء النخبة للحكمة الذين إما هاجروا إلى الخارج، أو يعيشون في الخارج لفترات طويلة تجنباً للمخاطر.

والطريف أن وسائل الإعلام الإسرائيلي لم تعد تنكتم على مثل هذه الأمور، بل بدأت تملتها، وبدأ المهاجرون والناوون للهجرة من إسرائيل يحكون طلي الملاء عن تجاربهم، وينصحون أقاربهم بالسفر؛ كما بدأت تنتقد التمييز القائم في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث يدفع ثمن المواجهة دائماً الفقراء، ومن لا يستطيع السفر،<sup>٢٧</sup> ونشر الشعراء شعراً يدعو اليهود لعدم السفر إلى إسرائيل؛ حيث لن يجنوا في انتظارهم إلا المصائب.<sup>٢٨</sup>

#### د- صخرة اللاجئين:

تدعي الرواية الصهيونية أن اللاجئين الفلسطينيين فروا بإرادتهم من فلسطين خلال حرب ٤٨، واستجابة لنداءات قياداتهم العربية بالخروج منها لحين تحريرها، وعلى هذا الأساس فإن إسرائيل ليست مطالبة بتحمل مسئولية هجرتهم أو إعادتهم، ويعتبر هذا الموقف موثقاً لستراتيجياً إسرائيلياً يعبر عن أحد ثوابت الفكر الصهيوني الذي أراد دولة يهودية نقية، أو بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، وتهدد عودة اللاجئين الفلسطينيين بتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، يصير فيها اليهود أقلية مع الوقت.

وقد فندت أعمال المؤرخين التصحيحيين هذه المقولة، وكشفت، بلا لبس، المجازر وأعمال "التطهير العرقي" التي حدثت من أجل طرد الفلسطينيين، وتدمير قراهم من أجل الحلولة دون عودتهم. ٢٠٠٢/١٢/٢١<sup>٢٩</sup> وعلى الرغم من أن هؤلاء المؤرخين يختلفون حول ما إذا كان ذلك مجرد نتيجة لسير المعارك لم أنه كان وفقاً لخطة مسبقة؛ فقد أبرز للمجتمع الإسرائيلي، ومن خلال البحث التاريخي الموضوعي، حقيقة طرد الفلسطينيين، ومن ثم مسئولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد انعكس ذلك الاعتراف على الجدل الحالي بشأن عملية التسوية، وإقرار البعض باستحالة حل الصراع بدون عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي تتبناه القويادات

الفلسطينية؛ حيث كان عرض باراك في كامب ديفيد هو مبادلة حق الفلسطينيين في معظم القدس الشرقية بحقهم في عودة اللاجئين، وهو ما رفضته القيادة الفلسطينية، وعلى إثره انفجرت مفاوضات كامب ديفيد، وللخروج من هذا المأزق يقترح البعض إقامة دولة واحدة في فلسطين تشمل الفلسطينيين واليهود معاً، وهو أحد الحلول القديمة لقضية فلسطين، ولكنه لا يلقى تأييداً كبيراً سواء من الفلسطينيين أو الإسرائيليين.<sup>٢٠</sup> ويكاد يكون رفض عودة اللاجئين، والسمي إلى توطينهم في الخارج، أحد الثوابت التي يتأسس عليها الإجماع الإسرائيلي في الوقت الراهن، وهو ما يجعل السلام في فلسطين أمراً مستحيلًا في ظل ذلك الموقف الإسرائيلي للصهيوني.

### الختام

ما بعد الصهيونية مفهوم شامل يتضمن التحول في الهيكل الإسرائيلي كله باتجاهات تعددية فردية نسبية، تنزع عن إسرائيل سيطرة فكر الحداثة الغربي، واعتبار أن التقدم هو التماثل مع التطور الغربي، ولتتألف مع الهوية التي يطرحها المشروع الصهيوني للإسرائيليين، وتتيح لهويات أخرى شرقية وعربية للتمثيل المتساوي في هوية الدولة وتاريخها ورموزها ومواردها أيضاً، وليست مجرد ظاهرة ثقافية محصورة في نطاق من الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين.

وقد نبعت هذه الظاهرة من اعتماد الصهيونية على أسس واهية ومتناقضة في تأسيس المجتمع والدولة الإسرائيليين؛ حيث بلغت تناقضاتها الذروة في العقود الثلاثة الأخيرة، بحكم عوامل داخلية وخارجية؛ بحيث لم يعد من الممكن الاستمرار في العقد الاجتماعي القائم على أساطير الصهيونية بشأن وحدة اليهود، وتمثيل إسرائيل لهم، ويهودية الدولة، ناهيك عما يتعلق بالوجود الفلسطيني في فلسطين، وهو ما يقوض الشعار الذي يلخص للصهيونية وهو "أرض بلا شعب لأرض"؛ فقد ثبت أن الأرض لم تكن بلا شعب، وأن احتلالها تم من خلال الإزهاق، وأن ما زعمت الصهيونية أنه شعب أثبت أنه يتعامل كمجموعات إثنية وحضارية متصارعة، ولبعد ما يكون عن الاتساق الحضاري اللازم لاستحقاقه صفة الشعب.

ومن أهم نتائج ما بعد الصهيونية استعادة التفكير في الجذور، والنظر في الحلول النهائية لقضية فلسطين، والقضايا الجوهرية فيها، وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين-

باعتبارها لب الصراع، وليس الصراع على الإقليم بين القاطنين عليه فعلاً وحسب- والخيارات المتاحة للحل النهائي، سواء في إطار دولتين لشعبين، أو دولة واحدة لشعبين، وبهذا تستعيد ما بعد الصهيونية فلسطين كمستوى تحليلي غلب في إدراك الكثيرين، وتستعيد فلسطين كمفهوم غيب أيضاً لصالح التجزئة وإعطاء شرعية للاحتلال من خلال ترويج مفاهيم بديلة من قبيل "الأراضي المحتلة"، التي يقصد بها الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، أو "القضية الفلسطينية" التي تنحصر في الأذهان في أراضي ١٩٦٧، فيما تظل أراضي ١٩٤٨ ليست جزءاً من فلسطين وإنما إسرائيل.

وتشير ظاهرة ما بعد الصهيونية لا إلى العداء للصهيونية، ولكن إلى النهاية الطبيعية للصهيونية التي حاولت فرض نفسها من خلال الأكانيب معرفياً، والعنف عملياً على واقع لا يقبلها، فيما يتغنى كثير من مفكرينا للعرب ومتقنيا بانتصارات الصهيونية، ويدعون إلى الاستسلام أمامها باسم الواقعية.

كما تشير ما بعد الصهيونية إلى الارتباط الوثيق بين البنى الفكرية، والمفاهيم والرؤى السائدة من جهة، وبين متغيرات الحياة العملية من جهة أخرى، وهو ما يؤكد أهمية دراسة لتصريحات والمشروعات والمقولات الصهيونية في إطار التحليل الواقعي والعملي لما يحدث فعلاً على الأرض من تفاعلات داخل إسرائيل، حتى لا تتم المبالغة في أهمية بعض الطروح مثل "الشرق أوسطية" وفرص نجاحها؛ أو في المقابل التقليل من طروح أخرى وفرص نجاحها مثل الانتفاضة والمقاومة؛ فقد أبرزت دراسة للتطور في اتجاهات التحول إلى ما بعد الصهيونية أن كثيراً من عوامل هذا التطور ترجع إلى إثبات الشعب الفلسطيني ذاته في فلسطين بصفة عامة، وهو ما جعل الرواية الفلسطينية لتاريخ فلسطين محل اعتبار، وربط ذلك الماضي بإدراك الحاضر، فتح الباب للنقاش حول خيارات جتربة للمستقبل تقوم على الاعتراف بالشعب الفلسطيني، بدلاً من إنكار وجوده، والتعامل معه على أنه غائب، ولكد شرعية المواطنين الفلسطينيين في دولة الاحتلال في أن يكون لهم تمثيلهم ونصيبهم الخاص من هوية الدولة التي يعيشون فيها، وألا يكونوا مجرد كلبية منبودة في دولة اليهود، وكل ذلك من خلال الإصرار على كسب تحدي الوجود والهوية، في مقابل محاولات التغيب وإفقاد الهوية من قبل الصهيونية.

<sup>١</sup>- انظر في ذلك تعريفات عديدة في: جلال الدين عز الدين علي، ما بعد الصهيونية- الأبعاد والمضامين، في: حولية أمّتي في العالم ١٩٩٨، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص: ١٥٥ وما بعدها.

<sup>٢</sup>- انظر في هذا المعنى: خالد الحروب، "المؤرخون الجدد والاعتراف المتأخر"، مجلة شئون الأوسط، ٧٥، بيروت، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والفنون، ١٩٩٩، ص: ٦٢.

<sup>٣</sup>- انظر في هذا المعنى: أليعزر شفيد، "أهداف الصهيونية اليوم"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص: ٩٤-٩٥.

<sup>٤</sup>- انظر لمزيد من التفصيل: إيمان حمدي، معسكر السلام للصهيوني- اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الإسرائيلية- ١٩٢٥-١٩٩٦، ترجمة: صالح عزب، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧.

<sup>٥</sup>- إيلان بابيه، "المجتمع الإسرائيلي بين ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة"، موقع السلطة الفلسطينية على الإنترنت: [http://www.minfo.gov.ps/issues/ar\\_2305.htm](http://www.minfo.gov.ps/issues/ar_2305.htm)

<sup>٦</sup>- انظر: إيلان بابيه، "ما بعد الصهيونية- توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

<sup>٧</sup>- انظر مثلاً: بني موريس، "كنت بعمل صهيوني"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨. وللمؤلف نفسه: "عن مرد الرواية المغيبة وتطعيم الرواية الأسطورة"، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٧/٦/١٩٩٧.

<sup>٨</sup>- An Interview of Ilan Pappé, By Baudouin Loos, (Brussels, ٢٩ November ١٩٩٩).

[http://www.mideastfacts.com/loos\\_pappe.html](http://www.mideastfacts.com/loos_pappe.html)

<sup>٩</sup>- انظر في هذا المجال، عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (النسخة الإلكترونية) القاهرة: بيت العرب للتوثيق المعاصر والنظم، ٢٠٠١.

<sup>١٠</sup>- انظر: إيلا حبيبة شوحط، "اليهود الشرقيون في إسرائيل- الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٦، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨، ص:.

<sup>١١</sup>- صحيفة العربي، القاهرة، ١٣/٧/١٩٩٨ وقد ورد فيها ما يلي:

كشفت صحيفة هآرتس عن أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) قتل نحو ٤ آلاف من اليهود الفلأشا أثناء وبعد تهجيرهم إلى إسرائيل مباشرة منذ ١٥ عاماً. ورغم اعتراف السلطات الرسمية الإسرائيلية بمسوت ٤ آلاف من يهود الفلأشا بسبب الجوع والأمراض المزمنة وأعمال العنف التي كانت تنفذ ضدهم من اللاجئين الآخرين، فإن الفلأشا يكتفون هذه الأرقام، ويقولون إن

الضحايا كانوا عشرات الآلاف، وقد شهدت الممثلة مهترة باروخ التي رحلت إلى إسرائيل مع هذه الهجرة بأن عشرات كانوا يموتون يوميا بالأم شديدة في البطن، دون أن يعرف سببها، وأن بعضهم تمرض لعمليات تعذيب.

<sup>١٢</sup> - لمزيد من التفاصيل حول الصراع العلماني الديني في إسرائيل، انظر: جلال الدين عز الدين علي، الصراع الداخلي في إسرائيل، دراسة استكشافية أولية، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩.

<sup>١٣</sup> - انظر لمزيد من التفاصيل حول الصراع بين اليمين واليسار في إسرائيل: جلال الدين عز الدين، الصراع الداخلي في إسرائيل، مرجع سابق. وانظر حول الفزع الذي ينتاب الساحة الفكرية في إسرائيل حول الهوية:

Lilly Weissbrod, "Israeli Identity in transition", Israel Affairs, Vol. ٣, No. ٣ & ٤, (London: Frank Cass, ١٩٩٦).

<sup>١٤</sup> - انظر مثلاً من بين أنصار هذا الاتجاه: باروخ كيمرلنج، "لا هي ديمقراطية ولا هي يهودية"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

<sup>١٥</sup> - انظر مثلاً من أنصار هذا الاتجاه:

Oz Almog, "Shifting the Center from Nation to Individual and Universe: The New 'Democratic Faith' of Israel", Israel Affairs, Vol. ٨, No. ١ & ٢, (London: Frank Cass, ٢٠٠٢).

وحول اليهودية العلمانية:

Charles S. Liebman, "Secular Judaism and Its Prospects", Israel Affairs, Vol. ٤, No. ٣ & ٤, (London: Frank Cass, ١٩٩٨).

<sup>١٦</sup> - لمزيد من التفاصيل حول الأساليب الإسرائيلية لمصادرة الأراضي الفلسطينية وتهيمش الفلسطينيين، انظر: حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢.

<sup>١٧</sup> - "Ilán Pappé: Israeli Jewish Myths and Prospect of American War", Interview by Greg Dropkin, (١٣/٩/٢٠٠٢). <http://www.labournet.net/world/٠٢٠٩/pappe١.html>

<sup>١٨</sup> - Benny Moris, "Peace? No Chance", The Guardian, ٢١/٢/٢٠٠٢.

<sup>١٩</sup> - "Ilán Pappé: Israeli Jewish Myths and Prospect of American War", op.cit.

<sup>٢٠</sup> - Ilán Pappé, "Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians, Part III, Popular Culture", Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No. ٤, (Berkeley: Institute for Palestine Studies, ١٩٩٧).

<sup>٢١</sup> - راجع حول تنفيذ هذه المقولات: جلال الدين عز الدين، ما بعد الصهيونية - الأبعاد والمضامين، مرجع سابق. ونظر: جرشون شافير، "علم الاجتماع النقدي وتصنيفه الواقع الاستعماري الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

<sup>٢٢</sup> - عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق.

<sup>٢٣</sup> - انظر: إيلا حبيصة شوحط، مرجع سابق. ولמיד من التفاصيل حول الصراع اليهودي الشرقي - اليهودي الغربي، انظر: جلال الدين عز الدين، الصراع الداخلي في إسرائيل، مرجع سابق.

<sup>٢٤</sup> - للمزيد من التفاصيل حول الصراع العربي - اليهودي في إسرائيل، انظر: المرجع السابق.

<sup>٢٥</sup> - لمزيد من التفاصيل عن المهجرين السوفيت سابق في إسرائيل، انظر:

Naomi Shepherd, Ex-Soviet Jews in Israel: Asset, Burden or Challenge?, Israel Affairs, Vol. ١, No. ٢, London: Frank Cass, ١٩٩٤, P.-P.: ٢٤٥-٢٦٦.

Etta Bick, Sectarian Party Politics in Israel: The Case of Yisrael Ba'Aliya, The Russian Immigrant Party, Israel Affairs, Vol. ٤, No. ١, London: Frank Cass, ١٩٩٧, P.-P.: ١٢١-١٤٥.

<sup>٢٦</sup> - جلال الدين عز الدين، نجمة داوود تتمزق في إسرائيل

<http://islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpoliti.../qpolitic٢٠.as>

<sup>٢٧</sup> - من أهم علماء الاجتماع الإسرائيليين الذين تحدثوا عن الانقسامات في الهويات الفرعية الإسرائيلية باروخ كيمرلينج. انظر:

باروخ كيمرلينج، "حرب ثقافت"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٧، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

Baruch Kimmerling, "Between hegemony and dormant kulturkampf in Israel", Israel Affairs, Vol. ٤, No. ٣&٤, (London: Frank Cass, ١٩٩٨.)

<sup>٢٨</sup> - انظر: معين حداد، تحليل ظاهرة ما بعد الصهيونية، مجلة شئون الأوسط، ٧٢، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

<sup>٢٩</sup> - شكل المهجرون من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وجزر المحيطات ٣,٧% من سكان إسرائيل عام ١٩٩٣. أحمد خليفة وصبري جريس (محررين)، دليل إسرائيل العام، ١٩٩٦، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧، ص: ٥٦.

<sup>٣٠</sup> - جلال الدين عز الدين، الصراع الداخلي في إسرائيل، مرجع سابق.

<sup>٣١</sup> - انظر في ذلك، عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق.

<sup>٣٢</sup> - انظر: إعلان بلية، "المجتمع الإسرائيلي بين ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة"، مرجع سابق.

<sup>٣٣</sup> - تلقى على هذه الفكرة كتابات عديدة للمؤرخين الجدد، ومنها: إعلان بلية، الدولة والمجتمع في إسرائيل، مرجع سابق.

<sup>٣٤</sup> - Ilan Pappé, "Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians, Part II, The Medea," , Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No. ٢, (Berkeley: Institute for Palestine Studies, ١٩٩٧).

<sup>٣٥</sup> Ilan Pappé, "Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians, Part III, Popular Culture", op.cit.

<sup>٣٦</sup> - أليعازر شفايد، مرجع سابق.

<sup>٣٧</sup> - انظر في هذا المجال: عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية - أثر الانتفاضة على المجتمع الصهيوني، القاهرة: جمعية مصر للثقافة والحوار، ٢٠٠٢ م، ص: ٧٣ وما بعدها. وانظر للمؤلف نفسه: "لزمة الصهيونية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، ٢٨، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦.

<sup>٣٨</sup> - محمد الصالح، شاعر الحركة الصهيونية يحذر المهاجرين من خازوق ينتظروهم،

<http://islamonline.net/Arabic/news/٢٠٠٠-١٢/١٤/article١٦.shtml>

<sup>٣٩</sup> - انظر مثلاً، مقتطفات من كتاب "تصحيح غلطة" لبني موريس (١٠ حلقات)، صحيفة الرياض، ابتداء من ٢٠٠١/٧/١٥.

<sup>٤٠</sup> - "Ilan Pappé: Israeli Jewish Myths and Prospect of American War", op.cit.



## **ثانياً:**

### **الخريطة السياسية في إسرائيل**

➤ تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل:

إثنيًا وعقيدياً وثقافياً

د. محمود عبدالظاهر

➤ التعددية السياسية في إسرائيل: أي ديمقراطية ؟

د. علي الطاوي



## تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل

### اثنية وعقديا وثقافيا

د. محمود عبد الحاميد

يكتنف المجتمع اليهودي في إسرائيل العديد من الاختلافات والتقسيمات، والتي تسر إلى حد كبير طبيعة هذا المجتمع، فالاختلاف الإثني والديني والثقافي واضح ولم تحقق محاولات الصهر والانتماج إلى الآن إلا نجاحاً نسبياً؛ فالتجمعات اليهودية في إسرائيل لم تتبلور بعد لتحقيق صورة مجتمعية واحدة، وهو ما يفسر تعطيل الحراك الاجتماعي والثقافي، وتوصف إسرائيل بأنها دولة جيتو كبير تجمع فيها جزء من الشتات اليهودي الذي انتقل إلى فلسطين قبل قيام الدولة وبعدها؛ حيث تختلف الثقافات واللغات واللهجات والعادات والتقاليد الاجتماعية، بل ووصل الأمر إلى الاختلاف في النهج الديني نفسه، وانعزلت كل جماعة شتاتية داخل إسرائيل عن بقية الجماعات الشتاتية الأخرى، لا تجمعها إلا عوامل سياسية تصل إلى قممها في الشعور العلم بوجود عدو مشترك وخطر مشترك، والمطالبة بمولجتها من قبل كل الفئات والطوائف في إسرائيل.

ولذا فإن للقيادة الإسرائيلية الحالية، والتي هي قيادة اشكنازية في معظمها تعلم جيداً من خلال تجربتها في الخمسين سنة الماضية أن العدو المشترك والخطر المشترك لا بد من تجسيدهما دتماً أمام الإسرائيليين، حتى يكون هناك الحد الأدنى من الالتحام لمولجتها هذه الأخطار التي تصورها الدعايات بالمحنة والمصرة؛ وذلك لأن صورة التآلف الاجتماعي في إسرائيل غير مكتملة؛ ولذا فإن لتعال الأزمات والأحداث من جانب إسرائيل وعسكرة المجتمع ستظل مساندة حتى يكون الانصهار والدمج الكامل لكل الفئات الاجتماعية في إسرائيل، وأركز هنا على الفئات التي تنتمى إلى اليهودية على وجه التحديد.

ولسن يكون غريباً أن نفهم جيداً أن السلام الذى ننشده أن يتحقق لسبب بسيط، هو أن الطرف الآخر الإسرائيلى أن يقبل بسلام مسبب حالة استرخاء نفسى عند الإسرائيليين؛ فيتسببوا إلى اختلافاتهم التى يمكن أن تتصاعد لتطفو على سطح الحياة المجتمعية هناك؛ فتؤدى إلى تكثير هذا التآلف الاجتماعى الهش، الذى يجمع بين أفراد المجتمع الإسرائيلى.

ولذا فإن تصدير محور الدراسة بتعبير قرأتى آتسوا متواءمًا جاءت كتعبير دقيق لحالة هذا المجتمع، ولذى تفسر هذه الدراسة ضمناً كثير من التصرفات التى تلجأ إليها القيادة الإسرائيلىة من منطق القوة والتمرس العسكرى، الذى تخفى وراءه تلقضات هذا المجتمع ومواءمته، حتى فيما بين الجماعات اليهودية نفسها.

وحتى نحيط بمضمون الدراسة فسوف نقوم بعملية مسح للفئات اليهودية المختلفة إثنيًا ودينيًا وثقافيًا فى إطار تحليلى عام.

#### أولاً : الانقسامات الإثنية للجماعات اليهودية فى إسرائيل :

لقد قامت للدعائيات اليهودية والصهيونية بالترويج على مدار التاريخ لفكرة أساسية؛ هى فكرة النقاء العنصرى، والتوحد الإثنى ليهود العالم؛ ولذا فإن الفكر الدينى اليهودى يذهب إلى أن النقاء الإثنى هو لبداية التى حافظ عليها اليهود، وأنهم ينتمون إلى "إسرائيل" نبي الله يعقوب من سلالة محددة ترتبط بأبناء هذا النبىء الكريم، وبرزت أهمية الأمومة فى هذا الفكر فربطوا الاستحقاق لليهودى بالأم اليهودية أساساً؛ وذلك لأن الإرث الإلهى من وجهة نظرهم لا ينبغى أن يكون لغيرهم؛ فإذا كان الوعد أساساً نزل على نبي الله إبراهيم وهو جد يعقوب ، فإنه من الطبيعى أن تكون شجرة الاستحقاق شاملة لأبناء إبراهيم جميعاً؛ أى إسماعيل أيضاً ، وخاصة أن قصة هذا الوعد حسب التصور لليهودى نفسه حلت على إبراهيم فى وجود ابنه إسماعيل، وقبل وجود إسحق أبو يعقوب بثلاثة عشرة عاماً، ولكن التفسير اليهودى حرم إسماعيل من ذلك الإرث "المفترض" على أساس عنصرى محض ، وهو أن السيدة هاجر كانت جارية فلا تستحق فى هذا الإرث الإلهى، وعلى هذا فإن أبناء سارة هم المستحقون فقط من وجهة نظرهم.

لقد أوردت هذه القصة كمدخل أساسى لفكر الدينى الإسرائيلى، ولذى يختلط تماماً بالفكر الأسطورى والتاريخى والسياسى وبحركه؛ ولذا فإن اقتربنا من دراسة الإثنيات

اليهودية سوف نبرر لنا المدى الذى يمكن أن تتطابق هذه الرؤية التى دم إلهامها على التاريخ، وأصبحت محوراً رئيسياً لحركته، صحيحة لم يشوبها القصور والوهن.

### اليهود الإشتكنازيم :

الإشتكنازيم (البناء والميم للجمع) هم اليهود الذين تولجوا فى أوروبا، وخاصة يهود فرنسا وألمانيا وبولندا؛ أى يهود شمال أوروبا وشرقها. وقد وردت كلمة إشتكناز فى العهد القديم فى مواضع متفرقة<sup>٢</sup> (التكوين : ١ : ٣ وإرميا ٥١ : ٢٧)، وقيل إن أصل الكلمة يعود إلى أحد أحفاد نوح عليه السلام حسب الرواية التوراتية، أو إلى منطقة على حدود أرمينيا فى منطقة القوقاز، أو ميديا (شمال فارس)<sup>٣</sup>، ولكنها أصبحت تدل فى العصور الوسطى على الأراضى الأوربية التى يسكنها الجنس الجرمانى ، ثم أصبحت تعنى ألمانيا حصراً<sup>٤</sup>، وتشير إلى يهود شمال فرنسا وشرقها والنمسا وبولندا، وسائر دول أوروبا الشرقية التى هاجر إليها اليهود الإشتكناز بعد الحروب للصليبية، ثم هاجروا فى مرحلة متأخرة إلى أوروبا الغربية، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا جاء مصطلح إشتكنازيم مقابل اليهود الآخرين المنتمين إلى شبه جزيرة أيبيريا، والذين يسمون بالسفارديم والذين سنتكلم عنهم لاحقاً.

وتوضح الدراسات التاريخية أن هؤلاء اليهود قد ضاعت عبريتهم، وحل محلها رطانة خاصة فى مجتمعاتهم المغلقة، أساسها لهجة ألمانية قديمة محرفة، والمستقاة من المصطلح الدينى والأخلاقي والاجتماعي عندهم، وعندما عاد هؤلاء اليهود إلى العبرية والاهتمام بها كانت لهم فيها لهجة خاصة محرفة، أصبحت تُعرف "بالبيش".

وأصبحت هذه اللغة هى لغة عبادتهم وصلواتهم، خلافاً للسفارديم الذين حافظوا على عبريتهم، وتقدموا فيها تأثراً بالعرب الذين عاشوا بين ظهرانيهم فى الأندلس ، كما منوضح لاحقاً . ولم تكن اللغة وتحريفاتها هى موضع الخلاف الوحيد بين الفئتين ، ولكن كان هناك خلاف فى الطقوس والمعتقدات الدينية؛ فيختلف الإشتكنازيم عن السفارديم فى نصوص الصلاة ، والترتيب الدخلى للمعبد، على الرغم أن الفريقين يعتمدان على كتاب "الشولحان عاروخ- المائدة المصفوفة" العبرى السفاردى فى أصله، وقد كتب الإشتكناز شروحاً وتعليقات عليه خاصة بهم، وأصبح التراث الدينى الإشتكنازى أقرب إلى التراث للفلسطيني، والسفاردى أقرب إلى التراث البابلي.

وهكذا أصبح الفكر السفاردي الدينى أكثر تأثيراً وأكثر عمقاً، ووضع تأثير الإشكناز بالفكر المسيحى وخاصة الإنجليى بعد ثورة مارتن لوثر الإصلاحية ، كما تأثير السفاردي عل الجانب الآخر بكثير من الفكر الدينى الإسلامى.

ولكن الملحوظة الأساسية هى أن السفارديم وبعد خروجهم من شبه جزيرة أيبيريا بعد انهيار الدولة الإسلامية فى الأندلس، أصبح لهم دور أكبر فى البناء الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان الأوربية التى هاجروا إليها، وأصبحوا من كبار التجار وخاصة فى بدايات المارككتلية الأوربية، وبدايات الكشف الاستعمارية الجغرافية، وخاصة فى هولندا ولأمستردام بالذات<sup>٧</sup> وقد جاء ذلك فى الأسس من التمييز الثقافى والفهمى للعالم الذى ميز اليهود السفارديم، هذا فى الوقت الذى كان الإشكناز فيه يقبلون بالحياة الدونية والهامشية فى أوربا ارتباطاً بوضعهم العام، والذى أصبح مؤثراً على البناء الفكرى والثقافى للإشكناز.

على الرغم مما أحدثته الثورة الفرنسية من قيامها ونشرها لمبادئ المساواة ، إلا أن اليهود الإشكنازيم ظلت حياة الانغلاق هى السمة الواضحة التى تميزهم، هذا فى الوقت الذى بدأت فيه ظهور الحركات الدينية الإصلاحية، وحركة الهسلاكا (التقوير) وغيرها التى طالت التراث الدينى اليهودى والثقافى تأثيراً بالانفتاح الدينى العلم والحياتى، الذى ساد أوربا بعد الثورة الفرنسية، والتى ساعدت على زيادة نشاط عمليات الاندماج لليهودى فى المجتمعات الأوربية، هذا فى الوقت الذى كثرت فيه هجرة الإشكناز إلى المستعمرات البريطانية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وجنوب إفريقيا. وكثر للعدد الإشكنازى؛ فبعد أن كان السفاردي يمثلون أكثر من نصف يهود العالم حتى بدايات القرن الثامن عشر، اختلف الميزان الديمجرافى اليهودى، ولصبح الإشكناز فى نهايات القرن التاسع عشر يمثلون أكثر من ٨٥% من يهود العالم، وعلا شأن الإشكنازيم فى العالم وأصبحوا هم الأكثر تأثيراً على التراث والحياة اليهودية فى العالم؛ ولهذا فإنه بظهور القوميات فى أوربا فى نهايات القرن التاسع عشر ليس غريباً أن تظهر بينهم الحركة القومية اليهودية، التى عُرفت بالصهيونية، والتى ظلت غريبة ومستبعدة من كثير من اليهود السفارديم على اختلاف انتماءاتهم<sup>٨</sup>، ومن المفارقات أن يهود الشرق والذين عرفوا بالمزراحم ومنهم يهود مصر، كانوا ينظرون إلى اليهود الإشكنازيم نظرة استعلاء وتقاهر

بأصولهم الشرقية<sup>٩</sup>، هذا في الوقت الذي حرص فيه هؤلاء اليهود الشرقيون على التجنس بجنسيات أوروبية كان يقدمها لهم، ويساعدهم على الحصول عليها هؤلاء الإشتكنازيم<sup>١٠</sup>.

وبعد إنشاء إسرائيل سيطر الإشتكنازيم على مقاليد الحياة في الدولة الجديدة، وأصبحت السيادة الحضارية والثقافية والسياسية اشكنازية، وخاصة أن لقيادة الصهيونية وفي إطار حرصها على ما تسميه الانصهار دخل المجتمع الإسرائيلي فرضت الثقافة الاشكنازية، وساعدهم على ذلك أن الهجرات اليهودية الأساسية التي تمت إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٨ كانت في معظمها هجرات من الإشتكنازيم، والذين كانت نسبتهم ٨٩,٣% عام ١٩٤٨، وأصبحت في عام ١٩٦٢ نسبتهم ٤٥,٤%، وفي عام ١٩٦٤ أصبحت نسبتهم ٣١,٩% وفي عام ١٩٦٧ كانت ٣٠%<sup>١١</sup>.

وبعد هذا للسرد عن الإشتكنازيم قد يظن البعض أنه جاء كتعريف بهم، ولكن إذا كان هذا هو دور هؤلاء اليهود في بناء الدولة، وهو الدور الأهم وفي الارتباط بالصهيونية أصلاً، وهي حركة قومية غير دينية، وعلى الرغم من ذلك استطاعوا أن يستقطبوا لها الكوادر اليهودية حتى المتدينة لتدعيمها والانتماء لها، كل هذا ولا بد أن نبحث في الأصل الإثنى لهؤلاء الإشتكنازيم لنستبين حقيقتهم.

#### يهود الخزر وحقيقة انتمائهم الاشكنازي :

لقد ارتبطت المسألة اليهودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا بالإشتكنازيم، ولأن كل ما ارتبط باليهود في العصر الحديث كان أوروبياً وأمريكياً، فإن كل الأحداث ارتبطت بهؤلاء اليهود أصلاً، ومن الثابت أن هؤلاء الإشتكنازيم ليسوا من أصل إسرائيل نسبة إلى النبي يعقوب، بل إنهم على الرغم أن اليهودية ليست دين تبشيري في أصله.

ولكن لا يهم كيف جاء الخزر، ولكن المهم أنهم شعب تعود أصوله إلى أصول تركية هندوراسية؛ أي أنهم ليسوا من الذين تعود أصولهم إلى الأسباط الإثنى عشرة، وهم أولاد يعقوب عليه السلام، وذلك لأن الخزر قد تهود ملكهم بولان (٧٨٦-٨٠٩) وقيل

إن التهود كان قبل ذلك عام ٧٤٠ على وجه التحديد<sup>١٢</sup>، ولكن قصة التهود توحي بالانتهازية السياسية؛ حيث أراد ملك الخزر ألا يخضع لا للخلفاء المسلمين أو للإمبراطور

لـرومانى الشرفى انداك، ويكور قوه، الله يبيهد بخطب وده لفرجيح كنه على الأخرى. وهذا لا يهمنى فى هذه لدراسة، ولكن الأمر الهام هو أن اليهود الذين يبحثون من الخزر (القبيلة الثالثة عشرة - The Thirteenth Tribe) والذين انتشرت ذريتهم فى كثير من دول شرق أوروبا، وخاصة بولندا والمجر وروسيا لم يجهنوا من فلسطين بل من القوقاز، وبالتالي فإن عبارة مصطلح معاداة السامية لم يعمله معنى فى ضوء هذه الحقيقة<sup>١٢</sup>. وقد قرر لـثركومستر<sup>١٣</sup>، وهو يهودى الديانة كما هو معلوم، أن يهود شرق أوروبا ينحدرون من يهود الخزر، ولا يُظن أن كومستر كان يستهدف إظهار الوجه التاريخى أو التشهير باليهود، ولكنه ولى للحقيقة، وعلى الرغم أنه اعترف بأن يهود أوروبا الشرقية هم الأكثر عدداً والأكثر هيمنة ثقافياً على اليهود المعاصرين؛ فإنه يقدم - متجنباً على الحقيقة ومغتصباً للوقائع - على خلق وحدة لـتـمـاجية عرقية ودينية وتجارية ما بين قدامى للعبريين وبين الخزرين، وقد ساعد على ذلك من وجهة نظره هو أن هؤلاء للخزر كانوا وثنيين، ولم يكونوا أنجاساً مسلمين أو مسيحيين، وأن اليهودية تقبلهم فيها بعد تهودهم هذا. وقد شبه انتشار هؤلاء لـمـتـهـوديس الخزرين فى بلاد أوروبا الشرقية وروسيا والمجر "بالخروج - Exodos" الثانى لليهود نسبة إلى الخروج الأول من مصر.

إننا أمام موقف تاريخ وسياسى هام يثبت أن لليهود الإشكنازيم الذين تغر بإنجازاتهم الصهيونية وإسرائيل، وهم الذين أقاموا الدولة فى الأصل ليسوا ساميين فى أصولهم كما تدعى الأسطورة اليهودية، ولهم يختلفون إثنياً عن كثير من لليهود الآخرين<sup>١٥</sup>، وأن لـسـطـورة النقاء العرفى مطعون فيها، ولا ترقى إلى الصمود أمام الحقائق التى تتهمها بالزيف.

### اليهود السفارديم :

وهؤلاء هم اليهود الذين استقروا فى حوض البحر المتوسط، على الرغم من أن العهد القديم قد أشار إلى الاسم "سفارد" تسمية لإقليم آسوى، يرجح أنه شمال فلسطين عوبدا<sup>١٦</sup> ٢:١ ولكن فى العصور الوسطى أصبحت الكلمة فى الفكر اليهودى تشير إلى شبه جزيرة إسبانيا، ولقى تضم إسبانيا والبرتغال (الأندلس الإسلامية)، ثم أصبحت للكلمة معنى إسبانيا لخصصاراً. وفى إسبانيا ازدهرت اللغة العبرية، وقد تأثر ذلك باللغة العربية؛ حيث ينتميان إلى أصل لغوى واحد، وأصبحت العبرية فى أفصح صورها، وقد تأثر السفارديم فى



عبادتهم وتلاوتهم وترتيلهم وإشادهم بالأنوق العربى فى الأذكار والأشيد والموسيقى، كما تفردوا بنصوص شعرية ونثرية فى أدعيتهم وصلواتهم قريبة للشبه بما يملأها عند المسلمين ، وقد ترتب على ذلك أن دولة إسرائيل عندما قامت اضطرت على الرغم أنها وجدت على كثاف الإشكنازيم أن تأخذ بالعبرية السفاردية، واعتبرت اللسان المفردى هو المعبر عن العبرية الصحيحة<sup>١٧</sup>.

وبعد انهيار الدولة العربية فى الأندلس، خرج اليهود من إسبانيا مع المسلمين هرباً من محكم التفتيش، واستقروا فى المغرب العربى؛ مما يفسر وجود طائفة يهودية كبيرة هناك ، وفى إيطاليا وخاصة فى الجنوب ، وفى مصر وفلسطين وسوريا ، وفى البلقان وخاصة سلونيكيا والقسطنطينية<sup>١٨</sup>. ومنذ عام ١٤٩٧ انضم يهود البرتغال إلى السفارديم ، فى بلدان مهجرهم، ولكن كان هناك بعض من هؤلاء اليهود السفارديم قد هجروا إلى أوروبا، وخاصة إلى لندن وهامبورج وبوردو فى فرنسا وإلى أمستردام، وإلى العديد من بلدان أوروبا الغربية وإلى أمريكا الشمالية، وخاصة مع بدايات لكشوف الجغرافية ، ولتى ساهم فيها يهود أمستردام السفارديم بشكل واضح، وخاصة مع نمو الحركة التجارية، وماهمت هذه الهجرة السفاردية إلى أوروبا، ولتى كانت متأثرة بالثقافة والحضارة العربية - فى النشاط الاقتصادى والسياسى بشكل واضح<sup>١٩</sup>؛ حيث كانت المراكز التجارية فى الأندلس مزدهرة، بينما كانت أوروبا فى بدايات عصر النهضة، وكان المسلمون يشركون اليهود معهم بلا تفرقة دينية أو تعصب.

وقد كان لليهود السفارديم طريقتهم الخاصة فى الصلاة وطقوس المعبد، ولتى ارتبطت بالطقوس الدينية البابلية أما الإشكنازيم فكانت عبادتهم مرتبطة بأصول فلسطينية، وليس الاختلاف فقط فى العبادات، إنما كان فى كثير من تعدادات والأدبيات وفى الآراء والمظهر العلم، علاوة على اللغة العبرية السليمة، لتى كان يتحدث بها السفارديم ، بالإضافة إلى لهجة اللادينو، لتى انتشرت بين يهود حوض البحر المتوسط ولتى جاءت كتأثر لغوى باللغة الأسبانية، وكُتب بها إنتاج أدبى كبير وكانت هذه اللهجة أساساً لغوياً للمارثوس<sup>٢٠</sup>، وهم اليهود الذين أعلنوا مسيحيتهم فى لظاهر فقط.

ويهود العالم العربى هم بطبيعة الحال من السفرد، إلا أن فروقاً فى النطق أصبحت تميز اليهودى العراقى عن اليهودى اليمنى أو المغربى أو المصرى، وما إلى ذلك. ومنذ

لقرن السادس عشر أصبحت سالونيدا اليونانية مركز الثقافة السفاردية فى العالم، وظلت كذلك حتى الغزو النازى لليونان عام ١٩٤٣؛ أى أنها تمتعت بحماية الدولة العثمانية المسلمة، ونمت فى ظلها كما حدث من قبل فى الأندلس عندما نما التراث اليهودي كله فى ظل الدولة الإسلامية هناك، وبشهادة اليهود أنفسهم فإنهم لم ينعموا وإن بنعموا بحرية فى العقيدة وبحرية شخصية، كما حدث فى ظل الدولة الإسلامية<sup>٢١</sup>.

وبالقطع فإن الوجود السفاردى فى منطقة حوض البحر المتوسط، ومنها المنطقة العربية كانت أقوى من غيره، وخاصة المغرب العربى والشام ومصر، وقد تميزت حياة اليهود فى العالم الإسلامى والعربى بالامتزاج التام مع الحياة المجتمعية العامة للمجتمعات التى يعيشون بين ظهرانيها، واختفت فى معظم الأحيان صورة الحياة المنعزلة التى أجبر يهود الغرب على أن يعيشوا فيها، واختفت مسمياتها من أماكن إقامتهم؛ فهى الجيتو أو بروجيتو أو لشتل فى روسيا وما إلى ذلك، ولكننا نلاحظ أن البلاد الإسلامية والعربية لم تفرض على اليهود حياة خاصة بهم، وإن كانت فئة منهم قد حاولت الاستقرار فى شكل لاجتماعى منفصل فى أماكن خاصة بهم؛ مثل حارة اليهود فى مصر، أو الملاحة فى المغرب، أو لقاعة فى اليمن، إلا أن هذه الأماكن أو الحارات اختلطت فيها الطوائف كلها التى تعيش فى هذه البلدان، وخاصة فى مصر فنجد دخل حارة اليهود المسجد والكنيسة والمسلم والمسيحى يعيشون بجوار الكنيس (المعبد) واليهود<sup>٢٢</sup>، والمهم أن هذه الجماعات اليهودية عاشت فى استقلالية دينية تامة، ولم تتدخل السلطات فى شئونهم إلا بالقدر الذى يحافظ على السلام الاجتماعى العام لكل المواطنين.

ولكن ينبغي أن نركز على أن اليهود الذين كانوا يعيشون فى العالم الإسلامى والعربى لم يكونوا سفارديم فى معظمهم، فكما أوضحنا لفظة سفارديم ارتبطت فى الفكر اليهودى بيهود شتات الأندلس الذين خرجوا مع العرب اعتباراً من عام ١٤٩٢، أى فى القرن الخامس عشر الميلادى؛ ولكن اليهود الذين كانوا فى العالم الإسلامى والعربى أقدم من ذلك بكثير؛ فهؤلاء اليهود معظمهم ذرو أصول عربية؛ فمنذ السبى الآشورى والبابلي فقد هاجر العديد من اليهود من فلسطين إلى شور وابل، وفيهم من هاجر إلى شبه الجزيرة العربية مستغلاً رحلات العرب التى كانت تلتى من الشام فى الصيف، واستقر بعضهم فى اليمن، وأدى السبى الرومانى فى القرن الأول الميلادى (عام ٧٠ ميلادية) إلى هجرة أعداد

أخرى إلى العراق، وإلى الشمال الإقليمي وإلى مصر، ولكن معظم هؤلاء الذين ارتبطوا بالديانة اليهودية في البلدان العربية كانوا عرباً في الأسس؛ حيث كانت اليهودية ديناً توحيدية جذبت إليها بعضهم كما في اليمن ببلادنا، وكان هؤلاء اليهود الأوائل يسمون بالمزراحيين.

ولهذا فلا بد أن نميز بين هؤلاء المزراحيين الذين نعتى بهم، وإن كانت أصولهم الإثنية مسلمية، إلا أنهم أصلاً من العرب؛ وبين هؤلاء السفارديم الذين قدموا إلى البلدان العربية والإسلامية لاحقاً.

وإن كانت الكتابات الغربية تشير إلى السفارديم على أنهم يهود الشرق عموماً، في مقابل الإسكنازيين على أنهم يهود الغرب عموماً فهذه القسمة ليست دقيقة؛ حيث إن هناك كثير من السفارديم نزحوا إلى أوروبا وعاشوا فيها، كما حدث في إنجلترا وأستراليا وبورندو وغيرها؛ ولذلك فإنه يمكن القول إن اليهود السفارديم جزء من اليهود الشرقيين، وليس العكس.

وبالنسبة للنشاط الصهيوني فإن من المفارقات الواضحة، ونتيجة حالة التسامح الذي سادت البلدان الإسلامية والعربية تجاه اليهود، نجد أن هذا النشاط الصهيوني وخاصة في بدايته اعتبرته الحكومات العربية على أنه نشاط اجتماعي خاص باليهود، وليس أدل على ذلك من حضور شخصيات رسمية مصرية لاحتفالات اليهود بصنوبر بلفور سواء في مسرح الهمبرا بالقاهرة في الرابع من نوفمبر عام ١٩١٧م أي بعد يومين فقط من صدور تصريح بلفور، أو في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩١٧م في حديقة رشيد بالإسكندرية، وحضره ٨٠٠٠ من يهود مصر من الإسكنازيين والسفارديم على اختلاف انتماءاتهم العقيدية (ريبيشين وفرايدين) وزعماء للطائفة، ومحافظ القفر أحمد زيوار باشا محافظ الإسكندرية (ورئيس الوزراء المصري بعد ذلك في نوفمبر ١٩٢٤)، مندوباً عن حكومة حسين رشدي باشا رئيس الوزراء المصري آنذاك. وإشاد الجميع نشيد "هتوكناه" أي الأمل<sup>٢٣</sup>، وإن كانت هذه حالة من غيبة الوعي السياسي آنذاك بالنسبة للمصريين وقيادتهم، ولكن في نفس الوقت تكل على المدى الذي تمتع فيه هؤلاء اليهود من حرية اجتماعية وسياسية في البلدان العربية والإسلامية التي عاشوا بين ظهرانيها.

وعلى الرغم من حالة التعمى الاشتكاري التي سادت لوساط اليهود في العالم، وخاصة لنشاطهم الصهيوني إلا أن اليهود السفاردي كانوا يعتزرون بشريقتهم واقتماقتهم السفاردي، وكانوا يعاملون الإشتكازيم القادمون للعيش في البلدان العربية على أنهم كل منهم، ولكن سوف نلاحظ أن النشاط الصهيوني لم يجد الصدى الكامل له في البلدان العربية والإسلامية نظراً لحالة الانتماء التي تمتع بها اليهود، ولذا فإن الهجرات الأولى إلى فلسطين لم تحظ باهتمام هؤلاء اليهود الشرقيين، ونلاحظ تنكس نسبتهم المهاجرة إلى هناك، التي بلغت ٩% فقط من الهجرة العامة فيما بين عامي (١٩١٩ - ١٩٤٨)، ولكن للقيادة الصهيونية بعد قيام الدولة تنبعت إلى أهمية هجرة اليهود الشرقيين إليها، وعملت على زيادتها بالوسائل والطرق المختلفة، والتي وصلت نسبتهم عام ١٩٥٦ إلى ٨٦,٧% من نسبة الهجرة العامة إلى إسرائيل<sup>٢٤</sup>، وقد وصلت للنسبة المتكثفة التي لم تتجاوز ١٠,٧% بالنسبة لليهود السفارديم جميعاً عند الدولة إلى ٥٥% طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٦، وإلى أكثر من ٧٤% طبقاً لإحصاء عام ٢٠٠٠.

وقد اهتمت القيادة الإشتكازية بعد قيام الدولة بهذه الهجرة اليهودية من البلاد العربية والإسلامية؛ لدعم عملية الاستيطان والاحتصاب الصهيوني لفلسطين، ولتضاماً فإن المناخ الدولي العام كان يساعد على ذلك، وهو الأمر الذي ينبغي استغلاله.

ولكن من المفارقات أنه على الرغم من أن هؤلاء اليهود السفارديم الذين هاجروا إلى إسرائيل، وأغلبتهم التي سببت قلقاً وسامها البعض "بإسرائيل الثانية" إشارة إلى مجتمعات هؤلاء السفارديم وحياتهم المتكثفة هناك، حتى إن بعض الكتاب اليهود شبهوا ما يحدث من القيادة الصهيونية تجاه اليهود الشرقيين بما أحدثه الأريون (نسبة إلى الألمان) بـ"يهود" بينما لا توجد تفرقة في المجتمع الإسرائيلي قانونياً، إلا أن الأقلية العرقية المسيطرة (نسبة إلى الإشتكازيم)، تمارس قوتها ونفوذها وتفرض قوتها على الأغلبية العرقية (نسبة إلى السفارديم) دون أننى اعتبار الوضع الديموجرافي، واعتباراً للأغلبية<sup>٢٥</sup>.

وقد وجدت القيادة الإشتكازية أن حالة التوتر المستمرة هي الحافز الأكبر للارتباط الفئوي والاجتماعي في إسرائيل، وكما عبر عنها أحد الكتاب الإسرائيليين مبكراً هو آرية اليباف في مقدمته لكتاب "إسرائيل الثانية": "فقط حالة الحرب أو الحصار أو التوتر الذي يسود بين جبهتين حريبتين يجعل منا شعباً موحداً، إنه الأسمنت الوحيد في مجتمعنا ولولا

هذه الظروف لتفككتا منذ زمن طويل، وفق توزيع الطوائف والطبقات الاجتماعية، ومثل هذا التفكير يؤدي بنا بسرعة إلى الاحتجاج بأن مثل هذا الوضع المتوتر ضروري، فإلما لم نندمج لنكون شعباً ولحداء؛ فمن الأفضل أن تستمر حالة الحصار والتوتر الحربي، وإلا فسوف ينفقت الأسمنت<sup>٢٦</sup>.

وفى بداية السبعينيات من القرن العشرين زاد ما أسماه بعض المفكرين الإسرائيليين الإغفال المستند لتاريخ اليهود الشرقيين<sup>٢٧</sup>، وقد تعمقت هذه النظرة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وحدث شرخ كبير فى جدار النفس الإسرائيلية، وحدث ما يمكن أن نسميه بحساب الذات أو المكاشفة، ولأخذت كل فئة تلقى بأوزار ما حدث على الأخرى، وفى ظل هذه الظروف ظهرت أعمال درامية تلقى بظلال الشك على الدور الذى لعبه اليهود الشرقيين، وخاصة يهود البلدان الإسلامية فى الحركة الصهيونية، أو النشاط العلم الذى أدى إلى قيام إسرائيل، ومن أشهر تلك الأعمال للدرامية عمود النار - عمودهاش والتى أذاعها التلفزيون الإسرائيلى" عام ١٩٧٤م، والتى سببت تداعيات اجتماعية دخلت إسرائيل، وجاءت فى إطار تأكيد التناقض التلقاى والقمي الذى ساد المجتمع الإسرائيلى، ونظرة التعالى من الإشتكازيم التى ميزت ديناميكية الحرك الاجتماعية هناك، وأدت إلى عربة سفاردية ثقافية واجتماعية داخل إسرائيل، وقد درست لجنة برلمانية ذلك الأمر فى حينه وخلصت إلى "الاعتراف بأن هناك شعور بالإحباط يسود أبناء الطوائف الشرقية؛ بسبب اعتبار الثقافة الغربية الإشتكازية ثقافة معيارية، مع إهمال تراث وحضارة الشرق، وتعليم ذلك للإسرائيليين، ولم يستمر الأمر على تمايز تلقاى واجتماعى مؤقتا وصل إلى التمايز الطبقي، ولذى يمكن أن نلاحظه من خلال تولي السفارديم الوظائف الدنيا والحقيرة فى إسرائيل، وحتى أن بعض المؤرخين للجدد أمثال "سوم سجيغ" حذروا من خطورة هذا الأمر، وخلصت على ضوء التمييز للحالات فى أمكن معيشة الإشتكازيم والذين خصصت لهم المدن ومزارعهم فى الأراضي الخصبة فى السهل الساحلى، بينما اليهود السفارديم خصصت لهم الأرض الوعرة وضيق الخصبة، أو إقامة مستعمراتهم فى الضفة وغزة<sup>٢٨</sup>.

ومن هذا العرض وضحت الصورة لثقافة التى رسمتها القيادة الصهيونية لهؤلاء اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية والإسلامية، ومع أن العرب لم يعاملوا اليهود على أساس طائفى حتى عام ١٩٤٨، وتلك باعتراف اليهود أنفسهم، إلا أن هؤلاء اليهود الذين

هاجروا إلى إسرائيل " المزרחيم " كانوا وما زالوا أكثر العناصر عداً للعرب وكراهية لهم، وتضم هؤلاء اليهود السفارديم أو معظمهم إلى الأحزاب والحركات المتطرفة في إسرائيل، ومنها حزب حيروت ثم الليكود بعد ذلك، وحتى توحيدهم التي دخلوا بها الانتخابات الأولى كانت تميل دائماً إلى ما يسمى باليمين الصهيوني المتطرف.

ويبدو أن هذا الاتجاه التحيزي السفاردي جاء نتيجة تنني وضع هؤلاء اليهود السفارديم في مجتمعهم الجديد، وتحملهم ذلك للصفوة الحاكمة التي ظلت مسيطرة على مقدرات الحكم حتى عام ١٩٧٧، وهي للصفوة المنتسبة إلى الأحزاب العمالية، ولضماً لتصاعد المد الديني المتطرف بين الإسرائيليين بصفة عامة، والسفارديم منهم بصفة خاصة بعد عام ١٩٦٧، ورغبتهم في المزيد من التفاعل السياسي داخل إسرائيل كإطار لإثبات ذاتيتهم، وتحسين أوضاعهم.

ومنذ عام ١٩٨١، ومع اشتداد التنكيس الطائفي بدأت تتشكل أحزاب سياسية على أساس الانقسام الحادث فعلاً دخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، فأنشأ أهارون أبوصيره من يهود المغرب حزب تامي - تقليد إسرائيل"، ثم ظهر حزب " شاس " - "حراس التوراة السفارديم" - منذ عام ١٩٨٣ ليصبح الآن الحزب الثالث في الحياة السياسية في إسرائيل، والذي ركز برنامجه الانتخابي على الحصول على أكبر المكاسب لكوادره الرئيسية التي هي سفاردية في المقام الأول، ولهذا فإن انتهازيته السياسية تعطيه وضعاً تفضيلاً بالنسبة للحزبين الكبيرين العمل والليكود، وخاصة على ضوء النظام الانتخابي الإسرائيلي الذي لم يفرز حزباً واحداً يتمتع بالأغلبية البرلمانية، ويتم اللجوء إلى الائتلاف دائماً لتشكيل الحكومات المختلفة حتى الآن.

ولضماً فإن هذه الكراهية التي يتغالى السفارديم في إعلانها ضد العرب، وضد أي مشاريع للتسوية إنما تأتي في إطار أنهم يريدون إثبات جذريتهم السياسية، وخاصة على ضوء الاتهامات السابقة التي تهمتهم بالتقصير في فترة إنشاء الدولة وقيامها.

ولكن الحادث على الملحة الإسرائيلية حتى الآن هو انقسام طائفي، يتمثل في المقام الأول في وجود حلخامية خاصة بالسفارديم، ولأخرى للاشتكازيم، وحلخام هنا، وآخر هناك، وأن اتجاه إقامة الأحزاب والتنظيمات السياسية الخاصة بالسفارديم، ونجاحها المضطرد

(تجربة شام العربية) سوف تؤثر بالسلب على أى جهود يمكن أن تأتى فى الوقت الحالى لتقريب الفوارق بين الاشكناز والسفارد ، وخاصة على ضوء ارتباط السفارديم بحكم نشأتهم بالتقليد الدينية والثقافية الخاصة بهم، والتي تختلف فى طبيعتها عن تقاليد وثقافة الاشكنازيم إلى حد ما؛ مما يمكن أن يؤدى إلى تعميق الانقسام الاجتماعى، وخاصة على ضوء التجربة المريرة للسفارديم، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية فى لبنان كثيرة.

ومما يزيد هذا الاتجاه أن الحكومات الإسرائيلية على اختلاف توجهاتها السياسية (عمل - ليكود) سعت إلى زيادة للهجرة من الاتحاد السوفيتى السابق، ومن روسيا ودول الكومنولث بعد ذلك، والتي وصلت إلى مليون مهاجر يهودى، وذلك فى إطار سعى هذه الحكومات إلى وجود توازن ديموجرافى بين الاشكناز والسفارد فى إسرائيل، ولكن الملاحظ أن هؤلاء المهاجرين الروس وغيرهم شكلوا هم أيضاً استقطاباً سياسياً خاصاً بهم ممثلاً فى أحزابهم، وهو الأمر الذى يعمق الاختلاف على المستوى الإسرائيلى الاجتماعى والسياسى، وأيضاً فإن هؤلاء المهاجرين الروس حملوا العديد من المشكلات، التى تمثلت أساساً فى التشكيك فى يهودية الكثير منهم، وأيضاً بثقافة خاصة بهم تربطت بالانهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وتكنى الأوضاع للمعيشية للكثير منهم، وانتشار الجريمة والأمراض الاجتماعية الخطيرة بينهم، حتى أصبحت إسرائيل تُعد من أكبر الدول التى تنتشر فيها عصابات الإجرام الدولية (المافيا) ، والسبغاء (ثالث دولة فى العالم)، ولذى تمارسه كثير من الروسيات للقائدات حديثاً إلى إسرائيل، وغيرها من الأمراض الاجتماعية، والتى تعمق الانفصال الثقافى والاجتماعى بين الطائفتين الكبيرتين الاشكنازية والسفاردية فى إسرائيل ، علاوة على تعميق الفجوة الاجتماعية، وقيلام ارتباطات على أساس إثنى ودينى وعلمانى وثقافى، وهو ما سنتعرض له لاحقاً، وأيضاً تعمق قيام انفصامات فرعية على أساس إثنى قد تشجع الآخرين على اتباعها .

### يهود الفلاشا :

هم طائفة صغيرة تتبع للشرعية الموسوية وتعيش فى إثيوبيا، وتعود كلمة فلاشا إلى أصلها الأمهرى، وتعنى للمغنيين أو غريبى الأطوار. أما فى اللغة الجعزية، والتى هى لغة هؤلاء القوم على وجه الخصوص ، فتعنى يهاجر أو يهيم على وجهه.

وهم جماعة إثنية يهودية لم يقية لا يمتون إلى اليهود التقليديين بأى صلة؛ هم الناحية الجسمانية هم إفريقيون، ويشبهون الأحباش والمسيحيين والمسلمين، ولا يمكن التفرقة بينهم، بل إن معظمهم أشد سواداً من لون البشرة لدى الكثير من الأحباش<sup>٢١</sup>، ويلتقى فهم يميلون إلى الأصل النرجى الإفريقى (حاميون) وليس الإثنية السامية.

والفلاشا يتكلمون للجزرية، وهى لغة حبشية قديمة إلى جانب الأمهرية، وهى لغة إفريقية، ولا يعرفون للعبرية، ولا يؤمنون بالتلمود أو المشنا، والتناخ (العهد القديم) عندهم مكتوب بالجمزية، وهم يقيمون شعائر السبت ويحتفلون بأكثر الأعياد، ويحافظون على الشرائع الخاصة بالختان والزواج والجنابة ودفن الموتى وهم أقرب إلى لفرقين اليهود فى تقاليدهم الدينية وشريعتهم، وبالتالي فهم يختلفون اختلافاً بنياً عن اليهودية الحاخامية التلمودية.

والفلاشا لهم معابدهم الخاصة، والتي يقوم بالخدمة فيها كاهن يسمى "نازير"، وهى لفظة عبرية معناها المنقطع للطقوس الدينية، وهو كالخلخال لدى غيرهم من الطوائف اليهودية، ومن رجال الدين عندهم من يسمونه "كوهين"، وهو ليس كالكاهن فى العبرية، إنما تعنى عندهم الجزاء للمؤمن له بالنبح الشرعى، وله مساعد يسمونه ديبيرا<sup>٢٢</sup>.

والفلاشا لا يمكن اتصافهم لا إلى الإشتنازيم، ولا لسفارديم أو المزراحم، إنما هم لفارقة وصلتهم اليهودية عن طريق بعض اليمينيين الذين تهودوا فى اليمن فى أيام يوسف ذى نواس، وهناك من يقول إنهم يمنيون أصلاً فروا بدينهم بعد حادثة الأخذ الشهيرة، والتي أشار إليها القرآن الكريم، ولختلطوا بالأحباش وتزوجوا وأصبحوا مثلهم، وهناك مقولة ثالثة تقول إنهم أحباش وصلتهم اليهودية عن طريق داعية من يهود مصر، وخاصة الذين كانوا يوجدون فى جزيرة الفنتين جنوب أسوان، وهم فى هذا يقررون من رؤية الأحباش للتصيرية، التى جاءت على يد القديس المصرى الأنبار مقار<sup>٢٣</sup>.

ولكن لياً كان الأمر فإنه من الثابت أن هؤلاء الفلاشا ليسوا إسرائييين (نسبة إلى النبي يعقوب) وليسوا ساميين، ولم تعترف بهم الأوساط الإسرائيلية، وإما أرسلت بعد عام ١٩٥٦ بعثة لتقصى الحقائق عنهم فثبتت أنهم ليسوا يهوداً، وإنما هم أقرب ما يكون إلى المسيحيين<sup>٢٤</sup>، ثم عادت فى عام ١٩٦٧ باستدعاء بعض قيادات الفلاشا إلى إسرائيل، وتقبلوا



مع الحاخامين الأكبران للاشكناز وللأسفارد، وأقرا كليهما " أن الفلاشا ليسوا يهوداً، وأنهم كما عرفتهم الموسوعة اليهودية " جماعة إثنية إثيوبية يرتبطون بالعهد القديم والكتب الخارجية الأبوكريفا " .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد أقيمت إسرائيل إلى عقد اتفاق سرى مع الحكومة الإثيوبية فى عهد الرئيس منجستو هولا ماريا " لترحيل يهود الفلاشا إليها، وهو الأمر الذى أدى إلى - كما تذكر الصحف - أنه قد تم ترحيل أكثر من ١٢٠٠٠ من الفلاشا إلى إسرائيل<sup>٢٢</sup> .

وبوصولهم إلى إسرائيل، وبعد معاشتهم للمجتمع هناك شعر هؤلاء الإثيوبيون المستلهفون للهجرة، نظراً لظروفهم المعيشية القاسية فى بلادهم الأصلية ، أنهم قد خدعوا، وأنهم جاءوا ليتولوا أحقر المهام فى المجتمع الإسرائيلى ، وأنهم مرفوضين حتى من دار الحاخامية فى إسرائيل، وأنهم لإتبات يهوديتهم عليهم السير فى مشوار طويل، وأن الإسرائيلىين الآخرين يرفضون دفن موتهم فى مقابرهم خوفاً من النجاسة، وإن كان بعضهم قد تم تجنيده فى جيش الدفاع الإسرائيلى ، إلا أن باقى المؤسسات لا تعترف بيهوديتهم ولا تقبلهم ، وسيظل الفلاشا شوكة إثنية فى جنب المجتمع الإسرائيلى، وحتى لو قبلهم كيهود؛ فهو اعتراف ضمنى بعدم انقضاء الإثنى، وبالتعبير الدقيق عن الواقع النفسائى للمجتمع الإسرائيلى .

### بنى إسرائيل Bene Israel :

بنى إسرائيل طائفة من اليهود أو المتهودين كانت تعيش فى كونكان فى غرب الهند، ثم انتقلوا إلى ضواحي بومباى فى القرن الثامن عشر، وإقامتهم فى الهند تعود إلى ما قبل المصور الوسطى؛ فقد ذكرهم الرحالة اليهودي الأندلسى بنيامين التيطلى، وذكروهم موسى ابن ميمون أيضاً<sup>٢٣</sup> .

لسون بشرتهم يميل إلى البياض ، يتحدثون بالماراتى (لهجة هندية)، ويتسمون ويعيشون عيشة هندية خالصة. وتختلف شعائهم عن باقى شعائر اليهود الحاخامين، ولا يعرفون من للكتب المقدسة إلا التناخ (العهد القديم)<sup>٢٤</sup>، ولا يعرفون التلمود، ويقال إنهم تمسوا "بنى إسرائيل" حتى لا يقال لهم " يهود "، ويرتبط ذكرهم بأحط الصفات وأدناها عند

الأسم الأخرى، وإلى من سماهم كذلك هم العرب، ولا يعرفون "الحاخام" وإنما يعرفون القاضى (الكاجى) ويصومون رمزان (رمضان) تقرأ بالمسلمين، ويقومون بمراسم الختان والزواج، وامتنعوا عن كل لحوم البقر وزواج الأرامل كباقي الهنود.

وكما نرى روفايتهم أن ، هناك سبع عائلات يهودية وصلت إلى كونكان، وأنجبت من يعرفون منهم باليهود الأبيض أو جورا إسرائيل ، وهم يأخذون بهذه الرواية ويعتبرون أنفسهم أعلى شأنًا من لفنة الأخرى، وهم اليهود السود (كالا إسرائيل). وهم المتهودون ومن نتائج الزواج المختلط.

ومن ينظر إلى أى فرد من بنى إسرائيل لا يستطيع تمييزه عن باقي الهنود الآخرين، لياً كانت ملتحهم أو دينهم؛ ولهذا فإن بنى إسرائيل فى الحقيقة هم هود تهودوا، ويبدو أن لرحلات العربية إلى الساحل الغربى للهند قد اصطحبت معها بعض البحارة اليهود، والذين استقروا فى هذه المنطقة وأنمروا هذه لفنة، التى أنتجت هذا الجيب اليهودى (المتهود) هناك .

وقد حاولت المنظمة الصهيونية منذ قيام الدولة حت "بنى إسرائيل" على الهجرة، وقد وجهت صعوبات كثيرة فى البداية، ولكنهم فى نهاية الخمسينيات من القرن الماضى وافق بعضهم على الهجرة، وقد علنوا هناك من صعوبات جمة تمثلت فى فشلهم فى العثور على وظائف لهم؛ مما اضطرهم إلى الإضراب، والمطالبة بالعودة إلى وطنهم فى الهند . وقد عاد بعضهم، أما الآخرون فقد عاشوا فى موشاف يقطنه بعض اليهود السفارديم.

وفى عام ١٩٦١ طالب حلخام السفارديم فى إسرائيل من التحقق من توافر الشروط الدينية فى أصل يهود بنى إسرائيل، وهو الأمر الذى اعتبره هؤلاء الهنود إهانة لهم ، ولكنه دلالة من جانب الحاخامية على الشك فى أنهم اختلطوا بالهنود الآخرين فى وطنهم، وعلى الرغم من إلغاء الحاخامية لهذا الأمر عام ١٩٦٤ نتيجة الاضطرابات التى قام هؤلاء الهنود المتهودون بها، إلا أن الشكوك ظلت وتظل تلاحقهم حتى الآن، وكان بنى إسرائيل الهنود يبلغون عام ١٩٦٠ أكثر من ١٥٠٠٠ نسمة، وصل عددهم فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى إلى أربعة آلاف فقط نتيجة الهجرة إلى الخارج، ولكن ليس إلى إسرائيل؛ فقد هاجر معظمهم إلى إنجلترا وكندا وأستراليا<sup>٣٦</sup>.

ومن زعماء هذه الطائفة في إسرائيل كان "أبي נתان" داعية السلام، والذي طالب القيادة الإسرائيلية بالدخول في سلام مع العرب، واستأجر مركباً وطاف به في سواحل المتوسط رفعاً علم إسرائيل ومنظمة لتحرير الفلسطينية، وقابل الرئيس الفلسطيني "عزفات" وعلى إثر عودته إلى إسرائيل تمت محاكمته نظير ذلك.

وهناك طائفة من "بنی إسرائيل" في الصين تتطابق مواقفها مع طائفة بنی إسرائيل الهندية، ولكن يلاحظ أن المنظمة الصهيونية لم تتصل بهم، ولم تطالبهم بالهجرة نظراً لصينيتهم المتأصلة وملاحهم البارزة، التي لا تدل على أنهم يهود خُص حسب المفهوم العقيدى الإسرائيلي .

وبعد هذا الاستعراض لهذه الفئات الإثنية التي تعيش في إسرائيل الآن فعلاً؛ فإننا نستطيع أن نقرب ونحدد الملامح الإثنية المتعددة للإسرائيليين، وهو الأمر الذي يؤكد على استقاء نقاتهم الإثني ، وأيضاً يثبت أن هناك خلافات حادة بين هذه الفئات تمتد إلى الوضع العقيدى نفسه؛ فالفلأنا وبنی إسرائيل لا يعترفون بالتلمود ولا يعرفونه ؛ ولذا فإن الحاخامية في إسرائيل سواء الاشكنازية أو السفاردية لا تعترف بهم كيهود فعلاً، وتعتبرهم هم والسامريون من الأغيار الجوييم، الذين لا ينبغي التعامل معهم، وإن بعضها يحرم الاختلاط بالآخرين والستزوج؛ ولهذا فإن القيادة الإسرائيلية المتعسكرة ، سوف تظل متمسكة بحالة التآزم والتصعيد الإقليمي في إطار التغطية على هذه الخلافات، وإرجاء التعامل معها.

### ثانياً - البعد الدينى وأثره فى الانقسام الاجتماعى فى إسرائيل :

إذا كنا بصدد الحديث عن التقسيمات الدينية للفرق اليهودية المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلى؛ فالأنماط الدينية متعددة والحركات أيضاً .

فهناك اليهودية الربانية أو الحاخامية، والتي ترتبط أسلماً بالإيمان التلمودى وبالمشنا والتفسيرات والتأويلات، وهى بالطبع إذا كنا قد تحدثنا عن الإشكنازيم والسفارديم صوف نعرف أن معظم الإشكنازيم ريفيون، وأيضاً السفارديم فيما عدا القرامين والسامريين، ولكن علاوة على هذه الفرق فهناك العديد من الحركات الدينية اليهودية المعاصرة والتي يمكن أن نرصدها كفرق دينية تتميز بها الساحة العقيدية اليهودية، فكما أن هناك ضيفساء عرقى هناك

صيفساء ديني يبدو ظاهره التوحّد . ولكن باطنه كله لاختلاف ؛ فكل فرقة تكفر الأخرى وتنسب لنفسها الدين الصحيح .

**للمسامريون :** هي فرقة صغيرة لا يزيد عدد أفرادها عن ٥٠٠ فرد، وهم يقيمون في نابلس في الضفة الغربية، وبعضهم يعيش الآن في إحدى ضواحي تل أبيب تسمى حولون، وهؤلاء السامريون لا يؤمنون إلا بأسفار موسى الخمسة الأولى من التناخ (العهد القديم) أي بالتوراة فقط، ويضمّون إليها سفر يوشع بن نون، وهم ليسوا بصهيونيين؛ حيث إنهم لا يؤمنون بجبل صهيون الذي اتخذهُ داود عليه السلام كقلعه لملكه؛ فهم لا يؤمنون أصلاً بدلود، ولا بابنة سليمان، وجبل صهيون يمثل عندهم قمة الكفر<sup>٢٧</sup>.

وهم ينتسبون إلى مدينة السامرة القديمة، التي قامت على أنقاضها مدينة نابلس، وجبلهم المقدس هو جبل جرزيم، الذي يطل على المدينة يقولون إن التوراة تقول للتوراة إن يعقوب الجد الأكبر للعبريين قد بنى بيتاً للرب وسماه بيت إيل؛ أي بيت الله في هذا المكان، ويرجعون إليهم هم وحدهم على الدين الصحيح، وأن دلود وسليمان قد غيرا قبلة موسى تشبهاً بالملوك في مصر، وأن الأنبياء بعد موسى غيروا شريعته وحرفوها، وتتلخص شريعتهم في الإيمان بالله ولحد روحاني بحت، وأن موسى رسول الله وخاتم الرسل، والإيمان بالتوراة وأنها كلام الله المقدس، وأن جبل جرزيم بنابلس هو قبله بني إسرائيل الوحيدة .

وهم يرفضون النصوص الأخرى التي تقمها بعض الطوائف اليهودية كالמשنا والتلمود والمדרش وغيرها، ويعتبرونها من أعمال الكفر<sup>٢٨</sup>، وينفي كثيراً من اليهود عن السامريين الانتساب إلى إسرائيل، أو الإيمان بالله إسرائيل وأنهم جوييم (أغيار)<sup>٢٩</sup> وليسوا يهوداً .

والسامريون ينتمون إلى هارون أخى موسى، وينتخبون كاهناً أعظم يسمونه الكاهن القلاوى؛ أي المنحدر من مسبط موسى وهارون، وينتشر الجهل بين أفراد السامريين ويستخدمون العبرية في صلواتهم فقط، أما لغة تخاطبهم فهي العربية .

وبالتالى فأفراد هذه الفرقة اليهودية القديمة مستمرّون في العيش في فلسطين، سواء في الضفة الغربية، أو في ضواحي تل أبيب، ولكنهم يكفرون بالمجتمع الإسرائيلي الدينى،

كما أن باقي الطوائف اليهودية تكفرهم، وتعدهم من الأغيار أى غير اليهود، ولا يتزوجون منهم ولا يختلطون بهم .

القراعون : هم فرقة يهودية لا يؤمن إلا بالمكتوب من النص المقدس؛ ولذلك فهذه الفرقة تتشابه مع السامريين فى ذلك، إلا أن السامريين لا يؤمنون إلا بأسفار موسى الخمسة، ويضيفون إليهم مخر يوشع بن نون صاحب موسى وخلفه، بينما للقراعون يؤمنون بكامل أسفار التناخ (العهد القديم)، ولتى تحويها أسلمه الثلاثة : التوراة (توراة)، والإنباء (إنجيل)، والكتب (كتوفيم) أى "المقرا" أى المقروء؛ ولذا قد تسموا بالقرائين؛ ولذا فللقراعون لا يؤمنون بالشفويات (المعناه)، ولا بالقلمود والتفسيرات، ولتى هى مقدسة نفس قلادة المقرا عند الربانيين (الحاخامين)، ومن هنا نشأت المشاكل بين الفتنين.

ومسئاريو الخلاف بين القرائين والربانيين، ليس هنا مكانه<sup>٤٠</sup>، لكننا نشير إلى بعض دلالاته؛ حيث يظهر تأخر الاستقرار العقيدى عند اليهود، وخاصة الربانيين الذين يؤمنون بالقلمود والمشنا إلى ما بعد ظهور الإسلام، وإن هذا الخلاف العقيدى الذى ظهر بين هاتين الفرقتين يعود فى أصوله إلى خلاف بين أخوين على زعامة الطائفة اليهودية، أدى إلى خلاف فى أصول العقيدة عند إحدى الفتنين، والطمع فى هذه الأصول لأن يكونا أساساً من أسس العقيدة والتشريع، إن التلموديين أو الربانيين تماندوا فى تقديس القلمود والمشنا وجعلاهما أساساً للتشريع اليهودى، رغم أنهما وصفا فى مراحل متأخرة عن كتابة التناخ (العهد القديم) نفسه .

وبالقطع فإن المناخ العلم قد ساعد على هذا الخلاف الخطير فى الديانة اليهودية؛ لأن البعض ينفذ الحركة القرآنية من أولى الحركات الإصلاحية فى العقيدة اليهودية، وأنها توأمت مع المعطيات الفكرية السائدة، وخاصة بعد ظهور الإسلام وانتشاره وطرحه مفاهيم وأطروحات دينية تمثل تحدياً للفكر الدينى اليهودى، وفى نفس الوقت فإن الاستقرار العقيدى، وشكل المراكز الفكرية المقدسة لم تكن قد استقرت بعد وقته، وتكرراً بالإسلام فقد جاءت هذه الخطوات ارتباطاً بالاجتهاد، ولذى بالقطع له أصول فى الإسلام فيما لم يرد فيه نص أو حديث؛ وبالقطع فإن القرائين قد تفرقوا بالإسلام فى إصالحهم للعقل فى أرائهم الدينية. وإن مصادر الشريعة عند الربانيين اعتمدت فى الأسس على مضمون الوحي - من وجهة نظرهم - ولذى دُونَ لاحقاً بعد مرور مئات السنين.

ويرى القرامون أن هذه المرويات الشفوية قد شابهها التحريف والتبديل على مرور هذه السنين الطوال، والدليل على أنها ليست حياً هو وجود كثير من الاختلافات والخلافات في ادعاءات الربانيين، التي تنسب الشريعة الشفوية للوحي الإلهي .

وانتشرت القرائية في أوساط يهود الدولة الإسلامية، وخاصة على ضوء رجوع زعيم القرائين عنان بن داود إلى الكتب السماوية كالإنجيل والقرآن واعترافيهم أن عيسى بن مريم ليس زنديقاً ولا مشوهاً للتوراة؛ كما وصفه الفريسيون قديماً، وإنما هو رجل نقي من بني إسرائيل، كان يبغى تنقية شريعة موسى مما لصق بها من تحريفات، كما ذكر عنان بن داود أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) نبي حق، وأنه كعيسى لم يفكر في مخالفة للتوراة والتعدي عليها<sup>١</sup>.

وأعلن الربانيون تكفيرهم القرائين، كما أعلن القرامون أن الربانيين كفار، وحرمت كل طائفة عم الاختلاط بالطائفة الأخرى؛ حيث إنها نجسه ومحرومة من رحمة الله، وحرّم رؤساء كل طائفة دخول معابد الطائفة الأخرى، أو مشاركتهم في أي مناسبات دينية أو غير ذلك .

ولخذ الربانيون ينعوتون القرائين بالكذع الأوصاف وأنها، على اعتبار أنهم ارتدوا للوثنية، ولتهم زنادقة وكفار وما إلى ذلك، ومن جانبهم لم يقصر القرامون في فضح الربانيين والسخرية منهم، ومن أخطائهم في تفسيرهم للكتاب المقدس، وخاصة أن عنان بن داود كان عالماً وفقهاً سواء بالتناخ أو بالتلمود مثالبه.

وقد وصل القراؤون إلى مكانة كبيرة في ظل الدولة الإسلامية، حتى أن الخزر عندما تهودوا في إطار انتهازيتهم، ولتلي أوضحناها سابقاً تهودوا على شريعة القرائين، ونلاحظ أيضاً أن قفلاشا يعتبرون هم وبنو إسرائيل من القرائين نظراً لاتخاذهم التناخ (العهد القديم) وحده مصدراً للشريعة.

وتقلصت أعداد القرائين مع انتشار الربانيين في العالم، وخصوصاً مع التحول العقيدى، الذي تحول إليه يهود الخزر بعد انهيار دولتهم، وانتشارهم في روسيا، وبولندا، والمجر، وبلدان أوروبا الشرقية، وتحولهم إلى المذهب الحاخامي للتلمودي، وليصبحوا ربانيين، ولكن ظلت للقرائين الغلبة في بلدان بعينها؛ منها مصر، وكثرت أعدادهم في تركيا

وروسيا، وجاء هذا الانهيار أيضاً، وإلى حد كبير مع انهيار الدولة الإسلامية والانتطواء السياسي للفكر العربى فى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة .

وأعداد القرائين غير محددة، ولكنهم توزعوا فى كثير من البلدان، وبالقسط حظيت إسرائيل بأعداد منهم، وتقدرها المصادر اليهودية بما يتراوح ١٥-٢٠ ألف يهودى يعيش أغلبهم فى منطقة الرملة، بينهم أعداد من اليهود المصريين، ولهم حلخامتهم الخاصة بهم وحلخامهم، ولهم أيضاً محكمتهم الشرعية الخاصة بهم، والتي تُشرف عليها وزارة الأديان هناك، ولكن الأغلبية من القرائين ونجحوا فى التجارة نجحاً كبيراً، سواء فى إسرائيل أو ببلدان الغرب الأخرى، وخاصة نيويورك وبلدان المصريين منهم، وذلك نظراً لمستوى تعليمهم العالى، والذي تمتعوا به فى البلدان العربية والإسلامية التى كانوا يعيشون فيها لا تفرقة بينهم وبين سائر أفراد مجتمعاتهم وخاصة فى مصر<sup>٤٢</sup>.

والمشكلة الكبرى التى تقابل القرائين فى إسرائيل هو رفض المؤسسات الدينية الحاخامية لهم، واعتبارهم مرتدين، حتى لو حاول الواحد منهم أن يكون ربانياً فالحاخامية الإشتكنازية أو للسفاردية ترفض ذلك ارتباطاً بفتوى قيمة لسعدى الفيومى الحاخام، والمفكر الربانى بهذا الشأن، ويُعتبر القرائى خارج جماعته القرائية من الجويم، ولا تقوم المؤسسات الفردية الربانية بالتعامل معهم، وخاصة فى الأمور المالية .

وبالقسط فإن القرائين قد نُفثروا بما حدث للدولة الإسلامية من انهيار وأفول حضارى؛ وخاصة أنهم كانوا يعيشون بين ظهرانيها، ويستحدثون من أفكارها وقوتها الكثير من أفكارهم وقوتهم؛ مما حفز اليهودية الربانية لتمارس دورها على المستوى اليهودى لمحو تأثير الحركة القرائية يساعدها فى ذلك المناخ العالمى العام.

ولكن الملفت أنه على الرغم من هذا العداء المستحکم ما بين الربانيين (الحاخامين) والقرائين، إلا أن هؤلاء الآخرين كانوا من أكثر المؤيدين للصهيونية، هذا فى حين أن كل الأدبيات السياسية والتاريخية تعتبر أن للصهيونية مشروع إشتكنازى ربانى فى المقام الأول؛ فاليهود القرامون فى مصر كانوا من أشد العناصر المؤيدة للمشروع الصهيونى، وقام الحاخام القرائى لمصر بإعلان تأييد اليهود المصريين جميعاً للحركة الصهيونية، وذلك فى اجتماع عام ضمه وإيزمان<sup>٤٣</sup>، ومن قبل ذلك أشرت إلى المؤتمرين اللذين عقدا فى القاهرة

والإسكندرية في أعقاب صدور تصريح (وعد) بلفور عام ١٩١٨، وفي أغسطس عام ١٩١٨ قامت الطائفة بجمع التبرعات لدعم مشروع الجامعة العبرية في القدس، والذي تم وضع حجر أساسها في نفس العام<sup>٤٤</sup>، وفي عام ١٩٢٠ حضر وفد مصري كبير يضم العديد من الشخصيات القرائية لافتتاح مقر الجامعة العبرية في القدس، كما تم فتح باب التبرعات لتدعيم للنشاط الصهيوني في فلسطين في كافة المعابد والجمعيات اليهودية في مصر، ومنها الجمعيات القرائية، كما قامت الجرائد القرائية في مصر كالشمس وإسرائيل .. وغيرها بنشر المقالات والأخبار المؤيدة للحركة الصهيونية، لقد كان القراءون من أكثر الفئات في مصر والمناطق الأخرى تأييداً للمشروع الصهيوني وليس كما نكرته بعض الدراسات عن هذا الأمر<sup>٤٥</sup>.

وإذا كنا قد تكلمنا عن الفرق اليهودية المتواجدة على الساحة الدينية في إسرائيل؛ وهي الربانية؛ والسامرية والقرائية، فإن الربانية هي أكبرها بلا شك، أو كما سماها البعض باليهودية الجماهيرية الربانية، ولكن هذه الفرقة اليهودية الأكثر عدداً تأثرت بحكم البُعد المكاني والزماني بالكثير من المفاهيم الفكرية التي أحدثت فيها تغييرات سميت في وقتها حركات، وصفت حسب طبيعتها التي ارتبطت بها؛ أي أنها إذا كانت في إطار التمسك بالإراث الديني دون تغيير فسميها بالتقليدية اليهودية أو الأرثوذكسية، وتعتبر هي عمود الأساس الذي يمكن أن تقاس وتوصف الحركات الأخرى ارتباطاً به؛ فالحركة التجديدية هي التي، وكما سوف، نوضحها نتجت عن محاولة شرح المفاهيم الدينية بما يتواءم مع طبيعة العصر، والبحث عن حلول للمشاكل الناجمة عن التفاعل بين الدين والبيئة في حدود الزمان والمكان المناسبين<sup>٤٦</sup>.

أما النمط الإصلاحى فهو الاقتراب الحاد من العقيدة؛ بقصد تنقيتها واسترجاع باطنها وتقليدتها، وإزالة الغريب الذي دخل عليها وإحداث التغيير فيها؛ في إطار مسايرة العصر بالتجديد العقيدى الذى يسمح بذلك<sup>٤٧</sup>.

وهذه الأنماط التي ارتبطت بالعقيدة الربانية اليهودية أثرت تأثيراً كبيراً في الكثير من هؤلاء اليهود المرتبطين بها، وأصبح هناك تصنيف لهذه الحركات طبقاً لطبيعتها، ولكن هذه الحركات أضحت اليوم أقرب إلى الفرق، وليس للحركات نظراً لحجم وتأثير المنتمين إليها .



## اليهودية الأرثوذكسية :

لقد ظهرت في أوروبا الحركة الدينية الإصلاحية، التي قادها مارتن لوثر فيما سُمي بمصير النهضة أو بدولت العصور الحديثة، وقد أحدثت هذه الثورة تغييراً حاداً في المفاهيم الدينية السائدة في أوروبا؛ فظهرت الانقسامات الدينية التي ارتبطت بالمسيحية، وأصبح هناك اتجاهين رئيسيين في العالم المسيحي الأوروبي المعاصر؛ هو الاتجاه الكاثوليكي أو المسيحية التقليدية، والاتجاه الإصلاحي الذي عُرف بالبروتستانتية، وقد ارتبطت بهذه الحركة الإصلاحية للمسيحية التي ظهرت في ألمانيا، حركة شبيهة، سوف نتحدث عنها، في ألمانيا أيضاً سُميت بالحركة الإصلاحية، وعلى هذا فإن أصحاب الديانة اليهودية التقليدية هبوا ورفضوا هذه الإصلاحات . وأخذوا يطالبون بالإيمان الكامل بالشرعية المكتوبة والشفوية، وبكل الكتب اليهودية المقدسة سواء للتناخ (العهد القديم) أو للتلمود والمشنا والتشولحان عاروخ، وطلبوا باستمرارية محافظة اليهود على حياتهم الجيتوية، التي حفظت عليهم دينهم ولغتهم المقدسة (العبرية) حتى الآن، وأنه أولاً هذه الكتب المقدسة ما حفظ لليهود تاريخهم ونظام إيمانهم ودينهم، ولولا هذه العزلة الإنسانية ما ظل اليهود على نقائهم وخيريتهم كشعب مختار من الله ، وقد تأثر اليهود الأرثوذكس بالدعوات المسيحية بتذكير اليهود بأن دينهم دين غير تبشيري، وأنه عليهم وقف الأنشطة اليهودية في هذا المجال بين الأوساط المسيحية، وقد تأثر بهذا الأمر يهود شرق أوروبا، وعلى الرغم أن معظمهم يعودون إلى أصول خزرية، وأنهم متهودون وليسوا يهوداً خالصاً، إلا أنهم وقفوا ليدافعوا عن صحيح العقيدة، أو كما سماها الإصلاحيون - سننكلم عنهم لاحقاً - بالأرثوذكسية<sup>٨</sup>.

وفي نفس الوقت ظهرت بين يهود غرب أوروبا دعوات للموامة للعملية بين التمسك بصحيح الدين كما يسمونه، أو الأرثوذكسية وبين الالتحام المظهري مع الحياة الأوروبية؛ من حيث الملبس وطريقة الكلام والنظام التعليمي، كل ذلك يتم مع المحافظة على صلب العقيدة اليهودية، ووجنت هذه الدعوات صدق كبيراً عند يهود غرب أوروبا، وخاصة يهود ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيما سُمي "بالأرثوذكسية الجديدة"، والتي لا تعني إلا بتغييرات طفيفة تمس المظهر دون الجوهر اليهودي؛ فهي تتمسك بكل المفاهيم الرئيسية للديانة اليهودية والتراث اليهودي، وتعتقد في الوحي كمصدر للشرعية اليهودية، كما أنها تتمسك بكل العادات والتقاليد اليهودية<sup>٩</sup>.

وقد اصطلح الموقف الأرثوذكسي اليهودي بالصهيونية السياسية، والتي هي حركة علمانية، والتي سمعت منذ البداية إلى جنب كولارها من بين اليهود؛ فاليهود بالأرثوذكس يعرفون جيداً أن هناك شروطاً للعودة إلى صهيون على حد زعمهم - والتي لن تكون إلا إرسال الله للمسيح المخلص المنتظر، فصورت الصهيونية نفسها على أنها هذا المسيح ... واستثمرت الصهيونية دعوات رجال الدين اليهود من الحلخامات؛ مثل يهودا القلعي (1798-1898) Yehudah Alkalai، والذي نشر كتابه "الخلاص الثالث" عام 1843 داعياً إلى هجرة يهودية إلى فلسطين؛ حتى يكون هناك استحقاق للحضور الإلهي هناك . وكان للقلعي قد أوضح في كتابه دعوته لإنشاء ما يسمى "بالجسم اليهودي العالمي" والذي تلقفته الصهيونية، وأعلنت في صفوف المتدينين أنها هذا الجسم الذي دعا إليه رجل دين مثل للقلعي<sup>٥٠</sup>.

وأيضاً فإن الحلخام زفي هيرش كاليشير Zvi Hirsh kalischer (1795-1874) قد دعا إلى استثمار الجهود اليهودية؛ لأن الخلاص لن يحدث فجأة، ولكنه يحتاج إلى جهد الشعب اليهودي أولاً.

ونجحت الصهيونية بالفعل في جذب كثير من اليهود المتدينين أو الأرثوذكس منذ بدايتها؛ حيث رأوا أن الجهود الصهيونية تعمل على إرساء قواعد مجتمع يهودي في فلسطين، وعلى هذا فهي أعمال دينية، وإن قام بها أناس غير دينيين<sup>٥١</sup>، وعلى هذا فقد ظهر مصطلح الصهيونية الدينية، التي ارتبطت بالحركة الصهيونية، ومن بعد ذلك للنظام السياسي في الدولة .

وظلت هناك فئات متباعدة من اليهود الأرثوذكس على رفضها للفكر والنشاط الصهيوني، ومن هؤلاء "الحسيديم" أو الدرلويش أو المتصوفين، الذين ظهرت حركتهم في منتصف القرن الثامن عشر وهاجر بعضهم إلى فلسطين، وعاشوا في القنص بالذات، بجوار "كُتْل همعرافى أو حائط المبكى"، وتصلهم أموال الطوفاة (الصدقة)، كالمجاورين للمسلمين الذين عاشوا فى مكة والمدينة، وقد شكل هؤلاء "الحسيديم" موقف المعارضة المتشددة للصهيونية منذ بدايتها، واعتبروها خروجاً على إرادة الرب ومشيئته فى إرسال مسيحه المخلص بالشكل الذى سمته الكتب المقدسة اليهودية، ولكن بعد صدور تصريح (بوعد) بالفور

هاجر كثير من الحسيم إلى فلسطين، وأنشؤا المستعمرات الخاصة بهم في إطار المجتمع الاستيطاني اليهودي العام (إيشوف) إبان فترة الانتداب.

وظل هؤلاء الحسيم على رفضهم للتعاون مع الدولة، وإن عاشوا فيها بعد قيامها عام ١٩٤٨ وبعد عام ١٩٦٧ وللتوسع الصهيوني، واحتلال الأراضي العربية كان هؤلاء من أشد المتحمسين لاستمرار التوسع والاحتلال، واعتبروا ذلك توحيد الرب لشعبه وأرضه المقدسة بحدودها التاريخية"، واعتبروا أن أي تقرب في الأرض، على حد زعمهم، هو خروج عن إرادة الرب، ومن هؤلاء خرج "عير" قاتل رابين، الذي اعتبر أن توجهات رابين وتحركاته هي توجهات تقريظية، وكما أوضح منشورهم أن قتل رابين ما هو إلا "انتقام الرب الذي ضرب العملاق في مقتل".<sup>٥١</sup>

ومن عباءة الحسيم خرج اتجاه آخر هو الاتجاه الحريدي، وهو الرفض لقيام الدولة أصلاً، وظل المنتمون لهذا الاتجاه على رفضهم للدولة؛ على الرغم من عيشهم فيها إلا أنهم بحرّمون على أنفسهم التعامل معها، ويعتبرون أنها قامت على غير إرادة الرب، وينقسمون في دخلهم إلى عدة أقسام وحركات فرعية، ولهم مجلة تتحدث بلسمهم وهيكلمهم الإدارية والدنيوية، ولا يتزوجون مع الآخرين، ولا يتعاملون معهم إلا بالقدر الذي تحتمه ضرورات الحياة والمعيشة في مكان وبلد واحد، أما عن مواقفهم، وهل تتبع من موقف ديني حقيقي، وهل هم فعلاً ملتزمون دينياً، هذا ما شككت فيه كثير من الكتابات العبرية، التي أوضحنا مدى التناقض الذي يعيش فيه مثل هؤلاء اليهود.<sup>٥٢</sup>

والظاهرة التي يمكن رصدها هو نمو التيار الأرثوذكسي والديني الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧؛ فقد استغل كثير من الزعماء الدينيين الانتصار الإسرائيلي الذي حدث، وصوروه على أنه جاء بإرادة الرب ودعاه وأنه ينبغي شكره، وقد وجد الخطاب الديني طريقه إلى فئات جديدة لم تكن قد تعرفت عليه، سموهم بالتقبيين أو "حُرّيم لتشفاه". وزادت أعداد المتكئين داخل المجتمع الإسرائيلي.

### اليهودية الإصلاحية :

ظهرت الحركة الإصلاحية في أوروبا ارتباطاً بحركة الاستنارة اليهودية (المسكلاة)، التي ظهرت في أوروبا منتصف القرن الثامن عشر، والتي نالت بالاندماج اليهودي لكي

بحصل اليهود على حقوقهم في مجتمعاتهم، وأن يكون ولائهم وطني وليس قومي، وقد وكتب ذلك أيضاً قبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والتي حملت المزيد من الحقوق لليهود في أوروبا، ولذا فإن اليهود الغربيين شعروا بمدى الحاجة إلى إدخال الإصلاحات على الموروث العقدي لليهودية الأرثوذكسية لتواكب العصر .

ولول ما فعله الإصلاحيون هو عدم الالتزام بالشريعة الشفوية، والمتمثلة في التلمود والمشنا، والتمسوا بالتناخ (العهد القديم)، أو كتابهم المقدس مع التساهل في التفسيرات وتبسيط الأحكام الشرعية، كما عارض الإصلاحيون بشدة "الشولحان عاروخ" الذي رلوا فيه قمة الجمود لفكرى الدينى اليهودى .

وأنخل الإصلاحيون العديد من التفسيرات على العقيدة اليهودية وطقوسها، ومن أهم هذه التفسيرات هو إنقاص الأدعية والصلوات وتبسيطها، مع جعلها تؤدي بلغة البلد الذي يعيش فيه اليهودى، دون الالتزام باللغة العبرية، وأباحوا أن تكون الخطب والترانيم بنفس اللغة المحلية، مع إهمال الترانيم الشعرية العبرية والأرامية القديمة، وإدخال الآلات الموسيقية والإنشاد الجماعى بألحان حديثة ومعدة خصيصاً وهو الأمر الذى تشبهوا فيه بما كان يحدث فى الكنائس، وخاصة الإنجيلية والإكثار من استعمال الأرغن.

وفى مؤتمرهم الأول فى فيلادلفيا عام ١٨٦٩، فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث انتقل إليها النشاط الإصلاحى، جاءت القرارات التى أوضحت أهدافهم<sup>٥٠</sup> :

➤ التأكيد على مخالفة اليهود الأرثوذكس فى فكرة الإخلاص، والذي ليس معناه هو إقامة دولة فى فلسطين؛ حيث إن مفهوم الخلاص عندهم هو الحصول على المساواة فى الحقوق المدنية فى المكان الذى يعيش فيه اليهودى، ولا ضرورة لربط ذلك بفلسطين أو بنهرها.

➤ أن الشكوك جاء لحكمة إلهية، وهى نشر التوحيد فى العالم، وأنه ليس عقاباً كما تصوره العقيدة الأرثوذكسية، وأن النفى هو وسيلة لتقريبهم من الآخرين، وليس للابتعاد عنهم.

➤ أن فكرة عودة المسيح المخلص لا تعنى عودة شخصية للمسيح، وإنما سيأتى عصر يحل فيه السلام والكمال، وهذا هو العصر للمسيحاني، والذي

ستساعد الحضارة والتقدم العلمى على تقدمه، وسيؤدى إلى خلاص الجنس البشرى.

ولذا فإن المؤتمرين لكتوا على رؤيتهم أن العصر الحديث عصر حضارة العقل والقلب الجامعة، اقتراباً لتحقيق أمل إسرائيل المصحاني، نحو إقامة مملكة الحقيقة والعدالة والسلام بين جميع البشر، وأن اليهود ليسوا أمه إنما هم جماعة بشرية، ولذا لا ينبغي أن يسعى أحد للعودة إلى فلسطين، وإقامة نظام ديني لنسل هارون (لاقي)، أو إقامة ما يسمى بالدولة اليهودية .

إن من يتابع طبيعة العقيدة اليهودية سوف يلمس خلود الروح الإنسانية، وأن البعث بالجسد مرة أخرى إن يتم فليس هناك جنة أو نار: فإن اليهودية فى اتفاقها مع العقل عليها الاحتفاظ بالعلاقة التاريخية التى تربطنا بترقا مع التقدير لرسائل الأديان الأخرى المسيحية والإسلام؛ لأنها أديان (وجهة نظرهم) نابعة من اليهودية، تعمل على نشر التوحيد والحقيقة الأخلاقية؛ ولذا ينبغي للتعاون مع كل من يتعاون معنا فى إقامة عصر الحقيقة بين الناس<sup>٥٥</sup>.

إن المنصف لل فكر الإصلاحى سوف يفتاجاً بانقلاب حاد أدخله الإصلاحيون على العقيدة اليهودية، ويذكرنا ببدايات الفكر القرائى وإصلاحاته العقيدية، وبالطبع فإن أهم ما يميز هذا الفكر هو نظريته للآخرين الجوييم أو الأغير ومساوتهم لليهود، وعدم الإقلال من شأنهم، مع الاعتراف بحقهم فى المشاركة الفكرية والعقيدية (الاعتراف بالمسيحية والإسلام) لمساهمات فى بناء الحضارة العالمية الأخلاقية .

وبالتالى فإن لليهود فى حالة القبول بهذا الفكر المتحرر، يمكنهم العيش مع الآخرين فى سلام ، وأن فكرة الخلاص ليست متعلقة بقوم شخص بعينه إنما ترتبط لإحلال الفكرة فى نفوس الناس جميعاً للمساهمة فى بناء حضارى يشملهم ويخلصهم من الشرور، ويحل السلام ، وأن فكرة العودة لا ترتبط بعودة اليهود للملابة إلى فلسطين؛ لأن ما يسمونه بالشتات هو مقصد إلهى يعنى نشر العقيدة التوحيدية فى أرجاء العالم .

وبالتقطع فإن الأفكار تتعارض تلامساً مع الفكرة الصهيونية، وبالتالى فهؤلاء الإصلاحيون عارضوا الصهيونية، ولم يتوافقوا معها على اشكتاريتهم العرقية، ولم

يوافقوا على اعتبار الصهيونية بُعداً قومياً خاصاً باليهود، أو اعتبار اليهودية ديانة قومية منفصلة عن البُعد الإنساني العالمي .

وعلى الرغم أن اليهودية ظلت على موقفها لرفض الفكرة الصهيونية زماناً، إلا أنها عكست عن موقفها من الصهيونية تدريجياً بعد ذلك؛ حتى اضطر الإصلاحيون اليهود إلى التوافق معها، وذلك ببساطة لأن الفكرة الصهيونية جاءت كمشروع غربي لحل ما عُرف بمسألة اليهود في أوروبا، ولأن أسلوب المصالح هو الحكم في العلاقات؛ فقد وجد اليهود الإصلاحيون أنه عليهم أن يتصالحوا مع الصهيونية التي هي فسي الأسس مشروع وصناعة البلدان التي يعيشون بين ظهرانيها. وتقبل الإصلاحيون فكرة القومية الصهيونية والأرض المقدسة، وفكرة العودة إليها، والتي تحمل، من وجهة نظرهم، ذكريات الأنبياء . ولكنهم ظلوا إلى حد كبير بالنسبة لموقفهم الإصلاحى العقيدى العام لليهودى .

ونشأت ما بين الأرثوذكس والإصلاحيين خصومة دينية، واستمرت كل فئة على موقفها من تكفير الفئة الأخرى، ولا تعترف الحلخامية الأرثوذكسية باليهود الإصلاحيين وتطلب إعادة تأهيلهم ليكونوا يهوداً صالحين مرة أخرى، وهو الأمر الذى ما زال يسبب انقساماً حاداً ما بين الحركتين فى إسرائيل .

### اليهودية المحافظة :

وقد جاءت هذه الحركة اليهودية كموقف وسطى تجددى لا يرضى عما أحدثته اليهودية الإصلاحية فى الديانة اليهودية، ويمكن أن نعد اليهودية المحافظة على أنها اتجاه دينى أكثر منها حركة. وهى تدعو إلى التمسك بالقيم العتيقة، مع المرونة فى تقبل التجديد فى إطار الشرع، وقد ظهرت هذه الدعوة بين يهود الولايات المتحدة؛ لإعطاء لليهودية دفعة فى أوساط الشباب اليهودى، دون الإخلال بما اعتبروه أسس العقيدة، ويمكن تحديد أهداف هذه الحركة فى<sup>٤٦</sup> :

- تنمية اليهودية فى أمريكا، والتمسك بالتراث، وضرورة استمراريته التاريخية.

- إعادة تأكيد الولاء للتوراة، والمحافظة على قوانين السبت، وقوانين الطعام

للحلال، والاحتفاظ باللغة العبرية وتنميتها، وتشجيع الحياة الدينية داخل المنزل اليهودى.

وبالتالى فإن الصهيونية المحافظة ليست بينها وبين الصهيونية الأرثوذكسية إلا فروقات طفيفة، تبرز فى اهتمام المحافظين أكثر بالشعب اليهودى، ودوره فى المشاركة فى رأى الدينى مع رجال الدين، وبالنسبة لحياة اليهود وتاريخهم؛ فالمحافظون يرجعونها إلى أصول قومية، والأرثوذكس يرجعونها إلى أصول ربانية. ويسمح المحافظون بعملية الاختلاط فى طقوس الصلاة ما بين الرجل والمرأة، وبعض التغييرات فى نظام الزواج والخطوبة، وهى تغييرات عارضها الأرثوذكس على أساس أنها قد تؤدى إلى نوع من الزواج المختلط فيما بعد، وخاصة أنها ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولتى لا تتميز قوانين الزواج فيها بالحزم اللازم، وأما المحافظون فإنهم يرون أن هذه التغييرات فى قوانين الأسرة تعمل على زيادة الارتباط بالدين، وخاصة فى أوساط الشباب وتُظهر قدرة اليهودية على الاستجابة للتحديات الأخلاقية والاجتماعية.

والمحافظون اليهود يؤيدون الصهيونية، ولكن على أساس "إنسانى" لتجميع اليهود فى فلسطين لتكون مركزاً حضارياً روحياً، وهى نفس دعوة الصهيونية الروحية؛ ولذلك فهم يحاولون إضفاء صفة روحية وإنسانية على الصهيونية تُخرجها من إطارها العلمانى والقومى الذى حصرهما فيهما هرتزل، خوفاً من أن يتطور الطموح الصهيونى إلى إقامة قومية متعصبة تكون تهديداً للديانة اليهودية<sup>٥٧</sup>.

#### حركة إعادة اليهودية :

حركة دينية ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهى من أحدث الحركات اليهودية إذ ظهرت على يد الحاخام الأمريكى "مورخاى كابلان" عام ١٩٣٤، والذي كان منتمياً للحركة والمحافظين، وكابلان يرى أن اليهودية ليست مجرد دين، بل هى حضارة دينية؛ فهى فى شقها الحضارى تضى معنى الاهتمام بالعلوم والتاريخ والأدب والنظم الاجتماعية والأخلاق والمبادئ الروحية؛ فهى بذلك تفيض بالمعنى الحضارى على أتباعها من اليهود، وهى دينية لأنها تهتم بالروح والتراث للعقيدى، ولا يمكن فصلها عن اليهودية.

وركز كابلان فى دعوته على صلية التوفيق بين متطلبات حياة يهود الدياسبورا فى وطنهم محل إقامتهم، وبين الولاء للحضارة الدينية اليهودية، ويمكن فهم حركة بناء لليهودية من خلال النقاط التالية<sup>٥٨</sup> :

➤ أن اليهودية السني وحدث اليهود عبر العصور ليست قط ديانة، ولكنها حضارة دينية؛ ولذا فعلى اليهودى لتكيف مع حضارته التاريخية الدينية والحضارة المجتمعية للمجتمع الذى يعيش فيه، ولن نقاط للتجمع اليهودى أكبر من نقاط الخلاف؛ ولذا فعلى الجماعات اليهودية السعى لهذه النقاط، رغم الخلاف المجتمعى والبينى والثقافى<sup>٥٩</sup>.

➤ وطلاب كابلان بإعادة تجديد كتابة للتناخ (العهد القديم)؛ حتى يمكنه أن يوحد اليهود على لختلاف مجتمعاتهم الحالية، كما وحدهم قديماً. وإن هذا التجديد يرتبط بالمركز الروحي ليهود العالم، وهو أرض إسرائيل (فلسطين)، والتي هى مقر حضارته التاريخية، والتي تتبع أهميتها فى استمرار المحافظة على المقدسات، وإعادة اكتشافها وأماكن الأحداث التاريخية وما يرتبط بالعبادة والأعياد ومناسبتها، ويرتبط كل ذلك بالتأكيد على وحدة الارتباط للتوراة بالحضارة الدينية وامتزاجهما، وخاصة على ضوء ما تضمنه التوراه من ذخيرة للتجارب الإنسانية والأخلاقية للشعب اليهودى<sup>٦٠</sup>.

وإن كل ذلك فى النهاية يتطلب الإدراك بأن نهضة الدولة اليهودية وبعثها تقسيراً لمعنى الألوهية عالمياً على ضوء التجربة لليهودية، وإن الروح الدينية لابد أن تُبعث من داخل الإنسان وإبرائنه؛ ولذا فينبغى فصل الدين عن الدولة.

➤ وأخيراً رأى كابلان أن على اليهود خارج إسرائيل السعى نحو تأكيد قوميتهم اليهودية والدينية والثقافية؛ من خلال تكوين مجتمعاتهم العضوية التى تعمل على ذلك.

إن المدقق فى دعوة كابلان سوف يلحظ تركيزاً على دمج الدين بالحضارة، على الرغم من شمول الحضارة على رموز غير دينية، كما أكد على الدعوة للتجديدية للتوراة؛ لتشمل للتوراه معايير للحياة الجديدة للحضارية من ثقافة وأخلاق وفن، وكلها أمور هامة فى حياة الإنسان اليهودى.



وبالتقطع فلين الميول الصهيونية القومية مؤكدة في فكر كابلان، وإن التوافق الصهيوني مع الحركة التجديدية لا يحتم على المرتبطين بها، الهجرة إلى إسرائيل؛ لأن إسرائيل بالنسبة لهم مركز روحى مقدس.

ويمكن أن نلاحظ أن هاتين الحركتين الأخيرتين اليهودية المحافظة، والتجديدية، واللتان نشأتا في الولايات المتحدة الأمريكية، حاولتا رسم خطوط للعلاقة للمنتسبين بهما، سواء مع مجتمعاتهم المحلية في أماكن إقامتهم، أو مع إسرائيل كمركز للهجرة، وحاولتا إبراز أهمية التواجد اليهودى الخارجى، والذي لا يقل، بل يزيد في كثير من الأحيان دعماً لإسرائيل، عن التواجد المادى البشرى في إسرائيل نفسها، وكبير دليل على ذلك هو التغلغل اليهودى الكامل فى المجتمع والنظام الأمريكى، وتوجيهه للانحياز الكامل للمشروع الصهيونى فى إسرائيل؛ فلو لا الوجود اليهودى الداعم لدخل الولايات المتحدة، ما كان هذا النجاح اللوى للصهيونى هناك وإن هذه الوظيفة النوعية لهؤلاء اليهود تفوق فى أهميتها على وظيفة يهود إسرائيل أنفسهم.

وفى نفس الوقت فلين هاتين الحركتين، وفى إطار معارضتهما لليهودية الإصلاحية، والسبب انتشرت كثيراً فى الوسط اليهودى الأمريكى، ورغبتهما فى تأكيد الارتباط بالعقيدة؛ اضطرتنا إلى عمليات التطوير والتجديد فى الالتزام العقيدى - أو هكذا تصورنا - حتى يمكن المحافظة على استمرارية إنتساب الشباب اليهودى فى المجتمعات الغربية خاصة فى الولايات المتحدة-يهوديته.

وكحل لموضوع الهجرة إلى إسرائيل، والإقامة فى أماكن للتأثير الخارجية لجأ اليهود فى الخارج وبمعاودة الحكومة الإسرائيلية، على منح الصفة الجنسية الإسرائيلية لهم، مع استمرار تمتعهم بجنسيتهم الأصلية، والتي يمكن لأبنائهم الحصول عليها حتى مع عدم اشتراط قدوم هؤلاء إلى إسرائيل أو زيارتها.

ومع ذلك فلين الحالخامية فى إسرائيل تحفظت على كثير من مواقف هاتين الحركتين، واعتبرتتهما خارجيتين عن نطاق الدين الصحيح.

وهكذا يبرز المدى الذى تقسم إليه المجتمع اليهودى العقيدى فى إسرائيل إلى فرق وحركات تكفر بعضها بوتريد من وتيرة التوتر الاجتماعى هناك. وقد عملت الهجرة لليهودية

إلى إسرائيل وتنوع الارتباط العقيدى لهؤلاء المهلجرين، إلى زيادة الخلافات على أسس دينية، يبرز مثال على ذلك هو وضع اليهود الروس الذين تطلب الحاخامية الإسرائيلية الاثكنزية والسفاردية إعادة تصنيفهما دينياً وخاصة مع اكتشافهما أ هناك كثير من غير اليهود قد قدموا إلى إسرائيل هرباً من أوضاعهم المعيشية المتردية فى مجتمعاتهم، وتطلعهم لحياة أفضل. وأكثيراً منهم أيضاً قد أقلموا علاقاتهم الاجتماعية والأسرية على غير أسس يهودية.

وكما هو الحال هناك فإن حالة التوتر والعسكرة، التى تفرضها المؤسسة العسكرية الحاكمة تُرجئ حل المشاكل عن طريق تعميق الإحساس بالخطر، وضرورة فرض الألفة الاجتماعية لمواجهته.

### الانقسامات الثقافية داخل إسرائيل :

الثقافة هى فى الأساس المحتوى المادى والمعنوى الذى تحدد هوية وانتماء مجتمع ما ؛لأنها هى مجموعة العادات والتقاليد، ومجموعة المبادئ الأخلاقية، التى يأخذ بها هذا المجتمع والنظام التعليمى والفنى والحضارى والعقيدى والاجتماعى واللغوى والعسكرى. وعلى هذا فإن مفهوم الاختلاف المرتبط بأى بُعد من هذه الأبعاد هو لاختلاف وانقسام ثقافى، بالتالى فإنه يمكن رصد الانقسامات والخلافات الإثنية والعقيدية وتقسيماتها فى إسرائيل ارتباطاً بما تم ذكره.

ولكننا يمكن أن نقسرب أكثر من تحديد شكل الانقسامات الثقافية المختلفة داخل المجتمع اليهودى الإسرائيلى عندما نحدد الرواد الثقافية داخل هذا المجتمع بالآتى:

➤ روافد إثنية ثقافية، وروافد تراثية (عقيدية)، روافد قومية صهيونية، روافد علمانية لا دينية.

➤ الروافد الإثنية الثقافية تتمثل فى الارتباط بالأصول الإثنية داخل المجتمع اليهودى فى إسرائيل، وهذا للتنوع الذى نُثرت فى صياغته البيئات الأصلية لهؤلاء المنتمين إليه؛ فأصبح هناك تجمعات يهودية تجمع أصحاب الإثنية الواحدة على أساس ثقافى واحد، وتعمقت هذه الارتباطات على ضوء الواقع الحياتى، الذى يمثله المجتمع الإسرائيلى العلم، وطبيعة الهجرات ومصدرها، والمدى الذى يمكنها من الاندماج،

فعلى سبيل المثال لم يجد يهود الفلاشا الذين جاؤا إلى إسرائيل الرغبة الاجتماعية الكاملة في قبولهم، فآثروا التجمع والاحتفاء في ثقافتهم الذاتية، وخاصة أن الرفض لم يكن على أسس إثنية مظهرية فقط (اختلاف اللون مثلاً)، ولكن كان هناك رفض عقيدى أيضاً وصل في الشك في يهوديتهم، والذي أعلنته المؤسسة للحاخامية دخل إسرائيل.

ويمكن أن نقول إن نفس الأثر قد حدث مع يهود الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الحالية، الذين قدموا حديثاً إلى إسرائيل؛ فعلى الرغم أن إسرائيل مشروع لعب يهود شرق أوروبا دوراً كبيراً في تأييده ودعمه، إلا أن الأبعاد الثقافية التي تأصلت في بيئة الاتحاد السوفيتي السابق، أثرت أكثر في تعميق هوية هؤلاء، وخاصة على ضوء الطبيعة الإلحادية التي كان يفرضها للنظام هناك.

وهكذا فإنه يمكن القول إن الرواد الإثنية الثقافية، والرواد التراثية الثقافية، شكلنا تقصيصاً ثقافياً عمق الانقسامات التي تولدت أصلاً على الساحة الاجتماعية اليهودية في إسرائيل كما أوضحناها سابقاً، والتي جاء معظمها من مواقف أساسية ترتبط من رغبة الهيئات الدينية ومؤسساتها في إسرائيل من تأكيد الهوية اليهودية، ولرفضها انتساب العديد من الفئات تقليداً باليهودية.

وهو الأمر الذي أفرز التيار الذي اشتبك مع الرفضين القومي الصهيوني والعلماني في إسرائيل في صراع اختلفت حدته مع الاتجاهين، ولكنه مستمر ويمكن رصد أبعاده؛ حيث إن صراعاً قديماً يدور بين العلمانيين والمتكبرين يعود إلى ما قبل إنشاء الدولة؛ ولتوضيح ذلك لابد من الإشارة إلى أن الصراع الذي حدث في أوروبا في عصر النهضة وعملية الإصلاح التي أدت إلى الانتقال من السلطة الدينية للبابوية، وانقسام مسيحيي على السلطة أدى إلى صراع مسيحي - مسيحي، انعكس على نظم الحكم في أوروبا، وخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية. وما أدى إليه من فصل بين الدين والدولة، وهو الأمر الذي انعكس على كل مواطني أوروبا، وانتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالقطع فإن هذه الأحداث التي مرت بالمجتمع الأوروبي والأمريكي، تؤثر بها اليهود أيضاً، وارتبط كثير منهم بالتيارات العلمانية المنفصلة عن الدين. بل إن بعضهم ارتبط بما

يمكن أن نسميه بالعلمانية الإلحادية، التي جاءت ثمرة الأفكار التي كان من طبيعتها رموز يهودية بارزة مثل "كارل ماركس" الألماني اليهودي، الذي وضع أسس للمادية التاريخية، والتي اعتبرت الدين ملهة للشعوب ومخدر لطاقتها، و"دور كايم" عالم الاجتماع اليهودي الذي فُكر دور الدين الاجتماعي وأثره في تنظيم المجتمعات، و"سيجيموند فرويد" عالم النفس اليهودي الذي فُكر أن موسى من بني إسرائيل، وأنه لم يأت بالدين لليهودي أصلاً بسبب أسس في نظر فرويد هو أنه ليس هناك ما يسمى بالإله.

وهكذا تشكل الوجدان الأوربي والأمريكي العلماني، بل ويمكن القول بالملاحد والذين كان من بين قائمة في علمانيته وإلحاده. كما أسلفت - رموز يهودية. وظهرت الموجات الفكرية الراضية للدين، وخاصة مع انتشار نظم ارتبطت بهذه الأفكار مثل الشيوعية التي ارتبطت أساساً بالفكر المادي، الذي أصله ماركس، وأخرج لبنات نظامه لينين في القرن العشرين.

وظهرت مولكة لهذا التطور الحادث في أوروبا. الفكرة القومية التي هي في الأساس جاءت لمقابلة الدين كأساس للارتباط الوجودي بين الأفراد والشعوب، وظهرت الصهيونية كنكرة قومية أطلقها الحاخامون اليهود أمثال القالعي وكالشر، ونظرها تيودور هرتزل العلماني<sup>١١</sup>.

وعلى الرغم من الجهود التي قادت الصهيونية لاجتذاب كواثرها من الوسط اليهودي، ولوجدت ارتباطاً دينياً مع بعض رجال الدين اليهود ولجنتبتهم لها، إلا أن تياراً دينياً يهودياً قوياً ظهر معارضاً لها، وذلك بسبب أساسي هو أن قيادات الصهيونية البارزة التي قادت النشاط الصهيوني في بداياته علمانية، بل إن بعضها ملحد.

والأمر الآخر هو أن الصهيونية جعلت من نفسها مسيحاً مخلصاً كحركة، مستبدلة الشكل التقليدي للمسيح المخلص في الفكر اليهودي<sup>١٢</sup>، وهكذا يمكن القول إن مولود الصراع وتأسيسها ظهرت ما بين اليهود قبل قيام الدولة؛ فهرتزل أعلن صراحة معارضته لأن يكون الدين هو محور الالتزام للقانوني في الدولة الجديدة عندما قال: "إن الدين يوحنا، ولكن المعرفة تعطينا الحرية؛ ولذلك يجب أن يبقى الكهنة مسئولين عن الأمور الدينية فقط، مثل الجنود الذين ينبغي أن يظلوا في معسكراتهم<sup>١٣</sup>."

ولكن الدينيين لم يتركوا الساحة للعلمانيين للاستقرار بالصهيونية؛ فوجدنا هذه الصهيونية الدينية التي وجدت لنفسها مكاناً في الحركة الصهيونية، ومنذ لحظت تشكيل المؤسسي لليهود في فلسطين قبل الدولة تدخل الدينيين في تسمية المجلس التشريعي المنتخب لليهود في "إيشوف" ليغزروه من الجمعية التأسيسية إلى الجمعية المنتخبة، وهذا التغيير جاء على أساس ديني من وجهة نظرهم<sup>١٤</sup>. وأيضاً لم تعارض الصهيونية قبل سلطات الانتداب عام ١٩٢١ بالتصريح بقيام الهاخامية اليهودية في فلسطين<sup>١٥</sup>. وفي أثناء تشغيل الحكومة المؤقتة تمثلت القوى الدينية في التشكيل الحكومي، وهو الأمر الذي يؤكد على مسارعة القوى الدينية إلى الانضمام إلى السلطة السياسية في فلسطين حتى تلك القوى التي كانت أعلنت رفضها للصهيونية مثل الأحداث<sup>١٦</sup>، والذي خرجت من عبائه القوى الحديبية في إسرائيل بعد ذلك<sup>١٧</sup>.

ومنذ قيام إسرائيل زادت الهجرة اليهودية إليها، وحملت معها المزيد من اليهود الدينيين والعلمانيين، والذين يطون معهم صراخ، الذي بدأت تتبلور أشكاله ومجالاته، وتلاحظ أيضاً أن كثيراً من القوى التي كانت تحمل لواء المعارضة للصهيونية، تولدت في الدولة الجديدة.

وفى بدايات التعامل بين الطرفين الديني والعلماني (الصهيوني)، شعر الدينيون أنهم قد أحرزوا انتصاراً بحيث يلجأ العلمانيون إلى الرموز والمضامين الدينية؛ مثل المنورا وشمعان الحانوكا. وعيد الشلعة، وغيرها للتعبير عن دولتهم أمام العالم.

ومن المناسب أن نذكر أن بدايات التعبير عن الدولة الجديدة حملت معها خلافاً حتى بالنسبة لوثيقة إعلان الاستقلال؛ حيث طالب الدينيون أن يتضمن الإعلان أن ما تم فهو بمساعدة "الإله وبقوته الكبرى"، وطالبوا أيضاً بالنص على أن "أرض إسرائيل خاصة بالشعب اليهودي بمقتضى الدين اليهودي، وأن الدولة دولة يهودية، وثار مندوب حزب "المابام" على ذلك، وتدخل بن جوريون وجاء النص "بنقنا في رب إسرائيل نوقع بأيدينا..."<sup>١٨</sup>

وثار خلاف حول اسم الدولة؛ فالعلمانيون اقترحوا اسم "صهيون"، أو الدولة اليهودية، والدينيون أصروا على اسم "دولة إسرائيل"، والتي تُطلق اختصاراً إسرائيل.

ولما العلم الخاص بالدولة فكان مقترح هرتزل أن يكون على شكل سبع نجوم ذهبية على خلفية بيضاء؛ كرمز لأيام الأسبوع السبعة، ولكن الدينين لم يوافقوا على هذا المقترح، وطلبوا أن يكون العلم الصهيوني مطابقاً لشكل الطاليت (شال الصلاة عند اليهود) مع إضافة نجمة داود المداسية<sup>٦٩</sup>.

ونشأت أيضاً مشكلة وضع دستور خاص بالدولة الجديدة ارتباطاً بقرار التقسيم رقم ١٨١، والصادر عن الأمم المتحدة؛ فقد كان لازماً على الدولتين المقترحتين العربية واليهودية طبقاً للقرار، وفي مادته العاشرة أن يسعيا إلى وضع دستور لكل منهما.

وهو الأمر الذي رفضته القوى الدينية في حينه على أساس أن إسرائيل نفسها مشروع ديني، وإن قامت بتنفيذ قوى علمانية؛ ولهذا فإن "الهالاخا" (الشريعة) هي دستور إسرائيل، ورفضه العلمانيون أيضاً ولكن لأسباب أخرى؛ فهم رأوا أن المشروع الذي أعد للدستور يحمل في طياته نصاً على قيام محكمة دينية؛ مما يعني إضافة للصفة الدينية على إسرائيل؛ وأيضاً لأن الدستور المكتوب ستعرض لمفاهيم معينة متشابكة ومتداخلة سوف تشير تقسماً؛ ومن ذلك تعريفات من هو اليهودي، والإسرائيلي، وموقف الصهيونية من الدولة، وهل انتهى دورها، وإذا حاول الدستور أن يضع تعريفات أو تحديد مواقف فإنه يقرر لبدء الانقسام الذي من الممكن أن يحدث حولها؛ مما قد يؤثر على الدولة نفسها. واتفق الجميع على إجراء إصدار الدستور، والذي تتجدد مطالب العلمانيين بإصداره، والدينين مصرون على رفضه<sup>٧٠</sup>. ومهما كانت هذه المواقف؛ فإنها أفضحت عن موقف مبكر للخلاف بين العلمانيين والدينين.

وعلى الرغم أن كل طرف خرج من هذه المناقشات التي تمت وحولها بمفهوم المنتصر؛ فالعلمانيون رأوا أنهم انتصروا باستيعابهم معارضة الدينين بحلول لا ترقى إلى الموافقة على رغبتهم، وأيضاً وبالأدلة بالنسبة لحزب الماي الحاكم؛ فقد رأى بن حوريون أن الحزب يستطيع أن يكون أكثر تذكيراً على الساحة السياسية في ظل عدم وجود دستور، وأن ما يريدون تمريره يمكن أن يمرره بقوانين مضمونه نظراً لأكثرية في الكنيست.

لما الدينون فرأوا أنهم حققوا اقتصاراً بقرار رموزهم الدينية لتكون رموزاً للدولة الجديدة، ولهم يستطيعون تمرير ما يرونه من خلال المؤسسة الدينية الممثلة في دار الحاخامية ووزارة الأكلان والأحزاب الدينية.

ولكننا يمكن أن نلاحظ من خلال متابعة ما حدث في المناقشات الخاصة بالدستور ظهور علمانية يمكن تصنيفها أنها تقف يسار علمانية بن جوريون والآخرين، وبدأت تظهر علمانية صهيونية قومية تدعو إلى استمرار فصل الدين عن الدولة، ولكنها لا تتفصل عن يهوديتها تماماً، وعلمانية ملحدة لا تعترف بالدين أصلاً وإن الانتماء إلى اليهودية بالنسبة لها (رمزي)، ولا يعنى ارتباطاً بعقيدة أو إله.

وأصبح هناك صراع متأصل بين الدينين لبسط السيطرة على الحياة الاجتماعية في إسرائيل؛ حيث راح كل فريق محاولاً بسط نمطه الثقافي على الحياة الاجتماعية بدءاً من يوم الرحلة السبت وطقوسه، واستمرراً مع كل الرموز والمواقف التي تدعم موقف كل فريق؛ فقوانين الخدمة العسكرية وقانون الديانة (القضاء الشرعيون)، وقوانين الزواج والطلاق تمت المساومة من كلا الطرفين للموافقة عليها، وأصبحت التنازلات المتبادلة وأساليب الضغط الاجتماعي والمساومات هي السمة المميزة للتعامل بين الفريقين، ولكن بلا شك فإن كل فريق تربص بالآخر في إطار فرض إرادته الثقافية، وخاصة أن كل فريق كان يتم لحساب الدينين كان يؤثر بالسلب على الأكثرية العلمانية؛ فقوانين الزواج التي تحتم طبقاً للقانون أن تتم طبقاً للشرائع اليهودية عوّدت أنماط الارتباط الأخرى، ولجأ الكثير من أفراد المجتمع الإسرائيلي إلى الرحيل إلى بلدان قريبة يمكنهم فيها تعلم ما يعرف بالزواج المدني مثلاً، وكفّت ومازالت قبرص من أكثر البلدان التي تتم فيها مثل هذه الأمور؛ قربها من إسرائيل.

وبدأ الدينون يحدثون ما يمكن تسميته بالجيتو الإسرائيلي اليهودي، وذلك حتى يتسنى لهم تطبيق طقوسهم وعاداتهم الدينية الخاصة، والتي لا يتوافق الكثير منها مع قيم الجوع العلمانية في الدولة، وبدلوا في مطالبه القيادة العلمانية باحترام خصوصيتهم، وأصبح للدينون مدارس الخاصة (يشيفوت)، وحتى جامعاتهم ومعاهدهم العليا، وأعطى طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وأصبح لهم إعلامهم الخاص من جرائد ومحطة إذاعة، وما إلى غير ذلك.

ولم يركن العلمانيون إلى مطالب الدينين؛ فقد عمدوا منذ البداية على إقتلاذ مظاهر ثقافتهم التي تربوا عليها، والتي تحضهم على حرية ممارسة العقيدة والحرب الشخصية في إطار من ثقافات الغرب المتحضرة، ومنذ البداية أعلنت بعض القيادات العلمانية عن معارضتها للسطرف الدينى ومظاهره فى الدولة الجديدة، وشكلوا فى يونيو عام ١٩٥٠ رابطة محاربة الإكراه الدينى League against Religious Coercion وقامت الرابطة بنشر مقالات مدفوعة الأجر فى الصحف لفضح الوسائل التى يلجأ إليها الدينون ضد أفراد المجتمع. وفى عام ١٩٦٠ قامت الرابطة بتنظيم مظاهرة احتجاجية ضخمة عندما أثارت قضية تعريف من هو اليهودى، وفى عام ١٩٦٣ نظمت مظاهرة أخرى ضمت أكثر من ٢٠٠٠٠ من العلمانيين ضد العنف المترديد من القوى الدينية.

وقد أثارت ومازالت قضية تعريف من هو اليهودى جدلاً واسعاً على المستوى الاجتماعى لليهودى والعلمانى فى إسرائيل. وقد حدد قانون العودة وتسجيلات المواطنين فى إسرائيل، مفهوم لليهودى، ولقد ارتبط هذا الأمر فى البداية بالمزج الدينى القومى بمعايير الإيمان باليهودية، أو المولود لأم يهودية، أو من تهود على يد أحد الحاخامات الأرثوذكس.

وقد أثارت احتجاجات متعددة من كلا الطرفين على هذه المعايير، واقتدنتها كافة الأوساط الدينية والعلمانية، وعندما تم تعديل قانون ليحصل لتسجيل اليهودى حصراً فى من ولد لأم يهودية أو تهود، وهو لا ينتمى لدين محدد، عللت الاحتجاجات ترداد ورفضته كافة الأوساط فى إسرائيل.

وقد أفرزت هذه الاحتجاجات آراء وأفكاراً أوضحت أنه من الممكن أن تشمل للقومية اليهودية (الصهيونية) على موقف يهودى دينى وموقف يهودى علمانى<sup>٣١</sup>، كما نشأت صراعات سياسية وقانونية حول المسألة هدفت إلى رفض تقديم تفسير علمانى للقومية اليهودية فى دولة إسرائيل، ومن الناحية القانونية والشرعية اعتمد المعيار الأرثوذكسى لتحديد انتماء المواطنين إلى القومية اليهودية لدخل إسرائيل.

وقد ارتبط هذا الموقف الدينى فى أبعاده لتحديد من هو اليهودى إلى تهميش قطاعات كبيرة من الإسرائيليين، وأيضاً من اليهود فى الشتات، والتشكيك فى يهوديتهم وبالتالي تطابق حق العودة عليهم، أو حقهم فى الاحتفاظ بيهوديتهم فى أماكن إقامتهم بالخارج، وقد



جاء ذلك في الأصل ارتباطاً بعدم اعتراف الحاخامية الأرثوذكسية في إسرائيل بصلاحيات حاخامات الليبرال غير الأرثوذكسية، وخاصة الإصلاحية والمحافظة؛ حيث اعتبروا أن هؤلاء الحاخامون غير مؤهلين دينياً للقيام بمهامهم؛ فما بالك بالقيام بعمليات التهود والزواج والطلاق، وإنه لا يمكن الاعتراف بهم أو باتباعهم كيهود خُص من إسرائيل؛ لأن ثقافتهم للدينية ناقصة، وتجتزأ مفاهيم هامة تعد من أساس اليهودية.

وعلى الرغم أن هذه القضية وغيرها قد أدت إلى صراعات تأثر بها النظام السياسي في إسرائيل، وأدت إلى سقوط حكومات، إلا أن كلا الطرفين الديني والعلماني ارتضيا لرجاء الحل وعدم الخصم.

ولكن الدينين من جانبهم وفي إطار محافظتهم على ثقافتهم الخاصة بهم، أرادوا الإمعان في عمليات الفصل بين ما أسموه بالعالم اليهودي الذي يجب المحافظة عليه كما هو، وبين العالم الخارجي المتغير؛ حيث ينظر إلى قيم العالم الحديث على أنها قيم سلبية منمرة.<sup>٧٢</sup>

ولختلطت المفاهيم حول الحداثة والمعاصرة؛ فقيم الحرية والرفاهية والانفتاح والانتماج والنفعية المادية والاجتماعية، وكلها تغيير في الطبيعة الإنسانية حسب الفهم العلماني، في نفس الوقت فإنها خطط لتدمير اليهودية من وجهة نظر اليهودية الأرثوذكسية، وهي ستؤدي إلى تدمير العالم كله.<sup>٧٣</sup>

وهو الأمر الذي اعتبره كثير من اليهود الأرثوذكس أنفسهم تطرفاً دينياً أرثوذكسياً في تفهم ثقافة الحياة الحديثة، التي ينبغي أن يحياها اليهود، وأرادوا أن يقيموا نموذجاً يراعي البعد الديني والعالمي وثقافتهما، وفي نفس الوقت مراعياً لتراث الفكر الديني اليهودي التقليدي؛ فظهرت " الأرثوذكسية الجديدة ".

وفي النهاية فإنه تكونت في إسرائيل مجتمعات دينية، وأخرى علمانية، لكنت هذا الانفصال الثقافي بين الفئتين والتباعد بينهما.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ والانتصار السريع الذي تحقق، علا شأن التيار الديني، واعتبرت القوى الدينية أن ثقافتها الروحية هي التي ثمرت هذا النصر الذي وقف فيه الله إلى جانب إسرائيل، وفي أعقاب فوز اليمين الصهيوني عام ١٩٧٧، وتأليف حكومة برئاسة

مناحم بيرجن والبيكود، ووقوف الدينين إلى جانب البيكود في إطار رغبة التغيير، شعرت  
التوى الدينية أن ثقافتها المنتصرة ينبغي أن تكون هي الثقافة الغالبة، وبدأت تتصاعد داخل  
المجتمع العلماني شعور الأزمة، وأن العلاج في العودة إلى الدين؛ مما شجع الدينين لزيادة  
هجومهم على العلمانيين، وشن حرب ثقافية ضدهم<sup>٧</sup>.

وقد أثمرت هذه الثقافة الدينية المتنامية على ظهور ما يسمى بالأصولية اليهودية  
المضطربة، والتي ضمت بين صفوفها من ينتهجون سياسة العنف، وعدم القبول بأي حلول  
سلمية تؤدي إلى التخلي عن الأرض التي يعدونها مقدسة، على الرغم من اختلافهم مع  
الصهيونية (القومية)، والتي يعتبرونها علمانية للثقافة والمنبع، والتي حققت هذا الانتصار  
أصلاً.

### الجهود للتوحيد الثقافي إنهاء للصراع :

لقد حدث الصراع العلماني الديني في إسرائيل نتيجة تراكمات تاريخية وأيديولوجية  
ودينية، وأيضاً نتيجة أوضاع صراعية على الأرض، هي في مضمونها صراعات وجود،  
وقد أفرزت النتيجة العامة للصراعات الأساسيين اللذين يمران بإسرائيل، سواء ما أسماه  
بصراع الوجود (الصراع العربي الإسرائيلي)، أو الصراع الداخلي نتيجة الانقسام العام  
الذي ساد المجتمع اليهودي من جراء التباين الإثني والديني والعقدي .

لقد أدى ذلك إلى ما يمكن أن نسميه بتعادلية المعاناة عند الجميع؛ فلا يمكن أن نقول  
الآن أن هناك منتصر في أي شكل من أشكال الصراعات.

ولكننا في طرحنا الآن سوف نركز على الصراع الداخلي اليهودي؛ فقد رأى  
المفكرون المهتمون بواقع المجتمع الإسرائيلي، وتون الخوض في تأويلاتهم ودلالاتهم، أن  
العزلة الاجتماعية دخلت دولة إسرائيل، والتي وصلت في كثير من حالاتها إلى حد الصراع،  
ذات أثر مدمر على المجتمع هناك، وأنه لابد من وجود إطار جامع تحدد من خلاله عملية  
الخلاص، وتتحجم أبعادها ولا تستقبل. فكان طرح الهوية الإسرائيلية أو ما يسمى  
بالأمسلة؛ لتكون مرتكزاً أساسياً في الارتباط بالأرض التي يقيم عليها سواء اليهودي  
العلماني، أو الديني، أو حتى الإصلاحى، أو المحافظ، أو يهود الفلتشا، أو اليهود الروس؛

وذلك لأن الوطن هو محتوى للجميع؛ وبالتالي فإن التوصيف الإسرائيلي ليس مجرد اكتساب لهوية أو جنسية إنما هو ارتباط بثقافة الوطن.

وإن كان هذا الاتجاه الطويلوى عند بعض المفكرين هو الحل لمشكلة الانقسام الاجتماعى لدخل المجتمع الإسرائيلى؛ فإن نجاحه يحتاج إلى المزيد من الوقت لتفعيل مضامينه لدخل المجتمع اليهودى فى إسرائيل، أو بين الأقلية العربية غير اليهودية، مع مراعاة أن نجاحه بينها يحتاج إلى إرادات سياسية تعمل على تهدئة الأوضاع، وللوصول إلى مواقف يكون المجتمع الإسرائيلى مستعد لها؛ فالتطرح الإسرائيلى للتقافى (الأسرلة) يقوم على أساس الانتماء المبنى للدولة؛ ولذا فإن هذا التطرح يطرح هدنة مشتركة لكل مواطنى إسرائيل دون تفرقة، ولكن الحقيقة تقول إن إسرائيل لم تنجح بعد فى أن تكون لكل يهودها، فما بالك بالقبول القومى للتقافى للأقلية العربية، وهو أمر بعيد المنال على ضوء حالة التطرف العام الذى تقوده النخبة الحاكمة فى إسرائيل.

ولذلك فإن الرؤية العامة تنتجه إلى الحل الآخر، وهو العسكرية وتجسيد المخاطر: وثقافة العسكرية تجسيدها أصلاً المؤسسة الحاكمة فى إسرائيل، ولتى أفرزت حتى الآن رؤساء الحكومات الإسرائيليين على مدار التاريخ الإسرائيلى، منذ إنشاء الدولة وحتى الآن، فيما عدّ انتباهها الذى لم يخفى لا من المنظمات العسكرية لليهودية قبل الدولة، ولا من جيش الدفاع بعد قيام الدولة. ومفهوم "العسكرة" لدخل المجتمع الإسرائيلى قد تكون واضحة ومفهومة؛ لأن هذا المجتمع يحياها بالفعل من خلال الارتباط بالحياة العسكرية، سواء فى الخدمة المباشرة والفعالية، أو فى الارتباط بالاحتياط، والذى يمتد إلى فترات عمرية قد تصل فى بعض الأحيان إلى ما بعد الأربعين.

إن زيادة الإحساس بالأزمة من خلال الانشغال الفعلى بصراع مسلح، سواء مع الجوار الإقليمى، أو مع الفلسطينيين فى الأرضى المحتلة، إنما هو هدف يعمل على إشغال المجتمع الإسرائيلى عن صراعاته الداخلية، لئلا كان مصدرها، ومطلبة الجميع بإرجاء هذه الصراعات للمستقر لما أسموه بصراع الوجود، والخاص بإحكام السيطرة الإسرائيلية على الأرضى المحتلة، وتكثيف حدة الاستعمار اليهودى فيها.

إن استمرار تأزيم المواقف على الساحة الفلسطينية سيظل مسمي إسرائيلي في الوقت الراهن، وخاصة بالنسبة لليمين الإسرائيلي برئاسة أرئيل شارون؛ لأنها علاوة على ما تحققه من وحدة اجتماعية إسرائيلية، وتتلمس الخلافات الداخلية؛ فإنها ذات أثر فعال في زيادة الارتباط الإسرائيلي باليمين السياسي، وإعطائه الفرصة في ظل المتغيرات الدولية الحالية المناسبة، لإملاء الإرادة السياسية على أعداء الشعب الإسرائيلي، من خلال الإقرار في استخدام القوة والبطش.

#### الخلاصة :

لقد أوضحت الدراسة المدى الذي يعانى منه المجتمع اليهودي في إسرائيل من انقسامات، سواء على المستوى الإثنى أو العقيدي أو الثقافي، وإن كل فئة من فئات هذا المجتمع تكفر لفئة الأخرى، وتتعتها بعدم الإخلاص ليهوديتها.

ولكن ما يهمنا أن نستخلص بعض المفاهيم الهامة، التي ثبت أنها يمكن أن تؤثر بالفعل في صورة هذا الائتلاف الاجتماعي الزائف في إسرائيل، من خلال إثارة بعض القضايا:

**قضية النقاء العنصري :** وهو المعتقد الأساسي الذي قام عليه الفكر الإسرائيلي، سواء الديني أو القومي في مرحلة من مرلحه، وقد ثبت أن هذا الطرح مشكوك فيه بعد أن علمنا أن الخزيين وهم الأساس الديموجرافي اليهودي لشرق أوروبا وغربها وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية لم يكونوا أصلاً يهود أو مسلمين، إنما هم عناصر تركية من وسط آسيا؛ وهو الأمر الذي يطعن في قضايا أخرى كثيرة... قام على أسسها البنيان للفكرى الصهيونى القومى، وإن الفهم الدقيق لهذه النقطة وتوضيح أبعادها يُبطل مفهوم (الاسلامية)، والذي تُشهره إسرائيل والمؤيدون لها في وجه أى تعارض مع سياستها ومواقفها.

وإن الخلاف القائم بين اليهود الربيين والقرايين خلاف عقدي، يصل إلى حدود أبعد كثيراً من التبسيط الذى يتم تناوله، بل أيضاً بين السفارديم والإشكناز، وهى الخلافات والانقسامات التى تحاول النخب المتقنة الإسرائيلية واليهودية في العالم للتغطية عليها لأنها تمس الأسس العقيدية لليهودية، وتقرعها من مضمونها.

وإن النقد القرآني للتلמוד يُقرع هذا المرجع الديني الأهم عند الربانيين من مضمونه القدامسى، ويؤكد زيف كثير من الدعاوى التى تثيرها إسرائيل، ويفضح عنصرية المنتمين إلى هذا الفكر، ونظرتهم غير الإنسانية للآخرين (الجوييم).

وهو يحتاج إلى جهد خلاق لترجمته، من خلال فريق عمل كامل فى مجالات اللغات والتاريخ والأديان والفكر والفلسفة؛ حيث إنه لم يُترجم، حتى وإن الترجمات التى تُعرض هى ترجمات مجتركة تخدم أبحاثاً أو دراسات بعينها.

إن حالة الأزمة التى تفتعلها إسرائيل إقليمياً وفى الأرض المحتلة هى حالة لازمة لهذا المجتمع لشغله عن قضاياها، التى يمكن أن تسببها حالة الاسترخاء النفسى التى تتلو حالة السلام، وتصعيدها إلى سطح الحياة المجتمعية هناك؛ فتعمق الانقسامات وتفضح صورة هذا للتألف للزائف.

إن هذه الدراسة، والتى جاءت فى إطارها للتاريخى والمياسى، يمكن لعلماء الاجتماع والأديان أن يعمقوا أبعادها، لتكوين إطار علمى دقيق للتعامل، والرد على الاقتراءات الإسرائيلية، وتوضيح زيفها.

وتوضح هذه الدراسة أن إسرائيل مجتمع هش يمكن أن تحرقه الانقسامات والخلافات القائمة، لن نقول بين الأغلبية لليهودية والأقلية العربية، بل بين اليهود أنفسهم إثنيا ودينياً وثقافياً.

<sup>-١</sup> آل عمران: ١١٣.

<sup>-٢</sup> العهد القديم التكوين ١ : ٣ وإرميا ٥١ : ٢٧

<sup>-٣</sup> The Standard Jewish Encyclopedia, ed. By Cecil Roth, New Revised Edition. Jerusalem., Massadah Publishing Co., ١٩٦٦, p. ١٧٨.

<sup>-٤</sup> حسن ظاهرا: للفكر الدينى الإسرائيلى أطواره ومذاهبه. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، ص ٢٤٤.

<sup>-٥</sup> Standard Jewish Ency., op, cit.

<sup>-٦</sup> حسن ظاهرا، للمرجع السابق.

<sup>-٧</sup> الشولان عاروخ: كتاب فى السلوك اليهودى نشره فى القرن السادس عشر (١٥٦٥) للأخام جوزيف كارو، معتمدا على العهد القديم والتلمود وتعاليم الحاخامات اليهود، وقد صنفه جيدا مقتبسا ذلك من كتب للمسلمين، وخاصة إحياء علوم الدين للغزالى، ومازال هو المرجع الفقهي الأعلى عند اليهود الأرثوذكسى.

<sup>-٨</sup> انظر فى ذلك:

<sup>-٩</sup> عبد الوهاب المسيرى: موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية، رؤية نقدية. القاهرة، مركز الدراسات المسلمية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤، ص ٢٣٥.

<sup>-١٠</sup> بعد خروج المسلمين من الأندلس (إيبيريا) خرج معهم اليهود الذين عاشوا فى كنف الدولة الإسلامية هناك هربا من محاكم التفتيش الكاثوليكية. واتجه كثير من اليهود إلى الشرق وحوض البحر المتوسط ولكن بعضهم اتجه شمالا، وأثر هذا للبعض بعض البلدان والمدن، وخاصة فى الشمال الأوروبى. وعبر بعضهم بحر المانش إلى إنجلترا، ووصل أكثر هؤلاء اليهود، إلى هولندا ومينائها أمستردام. ولأن اليهود كانوا يجتوبون تجارة المال فقد عملوا هناك فى هذا المجال، وعملوا فى البداية فى التجارة، ثم لتمويل لرحلات الكشوف الجغرافية والاستعمارية الهولندية فى هذه الفترة، وعلى هذا فقد علا شأن هذه الفئة السفارية التى هاجرت إلى أوروبا فى حين أن اليهود الأوربيين الذين كانوا يعيشون فى الشرق والغرب الأوروبى الاسكتلزم (كانوا فى ذلك الوقت) يعيشون فى حياة لاجتماعية أننى.

<sup>١١</sup> - محمود سعيد عبد الظاهر: يهود مصر، دراسة في الموقف السياسي (١٨٩٧-).

(١٩٤٨). القاهرة، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية رقم (١٧)، ٢٠٠٠، ص ١٠.

<sup>١٢</sup> - نفس المرجع، ص ١١.

<sup>١٣</sup> - محمد خليفة حسن: الشخصية الإسرائيلية، دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، القاهرة، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، ع (٢)، (د.ت)، ص ١٠.

<sup>١٤</sup> - ذكر الدكتور الميسري أن اليهود تم تهودهم في عهد الملك الخزري بولان (٧٨٦ - ٨٠٩)، ولكن كوستلر يذكر أن هذا التهود يعود إلى عام ٧٤٠ وهو أقرب ما يكون إلى المنطق؛ حيث تمكن انحرز عام ٧٣٢ من هزيمة المسلمين، ثم عاد المسلمون فهزمهم عام ٧٣٧، وعاد ملك الخزر بعد أن كون شبكة من العلاقات الدولية إلى اعتناق اليهودية.

<sup>١٥</sup> - لورنر وكستلر: للقبيلة الثالثة عشرة ويهود اليوم، ترجمة أحمد نجيب هاشم، المقدمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١، ص ٦، (مقدمة المترجم).

<sup>١٦</sup> - لورنر وكستلر: ولد في بودابست عاصمة المجر عام ١٩٠٥ وتوفي في لندن عام ١٩٨٣ هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٦. انضم إلى حزب جابوتنسكي للتصويحي وأصبح مرتبطاً به ويفكره المتطرف عام ١٩٣٨. ترك فلسطين في نهاية عام ١٩٤٧ وعاش في لندن إلى أن توفي فيها، وكان قد تفرغ إلى الكتابة للتاريخية.

<sup>١٧</sup> - عبد الحميد اللكاكتي: "السبط الثاني عشر". دراسة نقدية، الحياة للندن، ١٠ أغسطس ٢٠٠١.

<sup>١٨</sup> - المرجع السابق.

<sup>١٩</sup> - محمد خليفة حسن: المرجع السابق ص ١٠.

<sup>٢٠</sup> - حسن ظفلا، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

<sup>١١</sup> - The Standard Jewish Ency. P. ١٦٨٥-٦.

<sup>١٢</sup> - S.N. Eisenstadt. Israeli Society, Basic Books Inc., New York ١٩٧٩,

<sup>٢٣</sup>- المارتوس: والمفرد مارانو يعودون إلى هؤلاء اليهود الذين ألقوا بالبقاء في إسبانيا بعد خروج العرب منها، واختلفت تفسير المعنى اللغوي للكلمة حسب النظرة لهم. وقد اتخذ هؤلاء اليهود المذهب المسيحية الكاثوليكية ظاهراً، وبلغنا ظلوا على يهوديتهم (أخذوا بمبدأ الثقة عند الشيعة)، وقد كثرت هذه الطوائف اليهودية؛ فمنهم طائفة الدومة في الدولة العثمانية؛ فقد آثروا إعلان الإسلام، وظلوا على يهوديتهم أيضاً.

<sup>٢٤</sup>- قلنا، زيف: أطلس إسرائيل الحديث، من عصر لتوراة إلى الوقت الحاضر. القنس، للبرنامج الإسرائيلي للترجمات العلمية، ١٩٦٨م، ص ٣٠.

<sup>٢٥</sup>- محمود سعيد عبد الظاهر، يهد مصر... مرجع سابق، ص ١٥١.

<sup>٢٦</sup>- نفس المرجع، ص ص ٩٦-٩٧.

<sup>٢٧</sup>- محمد خليفة حسن، المرجع السابق، ص ١٦.

<sup>٢٨</sup>- نفس المرجع.

<sup>٢٩</sup>- ترينفو، شمونيل: إسرائيل الثنية (المشكلة السفاردية) مقدمة في: إسرائيل الثنية (المشكلة السفاردية)، مجموعة من الكتاب اليهود. ترجمة فؤاد جديد. بيروت، منشورات الأرض المحتلة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٦.

<sup>٣٠</sup>- انظر في تعريف. المفارديم: محمود سعيد عبد الظاهر، يهود مصر... مرجع سابق ص ١٥٧.

<sup>٣١</sup>- سجييف، توم: هيسرايليم هريشونيم (الإسرائيلون الأوائل)، (عبري): القنس، دومينو (دار نشر)، ١٩٨٤، ص ص ١٦٣-١٦٤.

<sup>٣٢</sup>- حسن ظاظا: المرجع السابق، ص ٣٢٠.

<sup>٣٣</sup>- نفس المرجع، ص ٣٢١.

<sup>٣٤</sup>- نفس المرجع.

<sup>٣٥</sup>- أ.ص.م: (أرخيون هتسيوني مركزي) أو الأرشيف اليهودي المركزي: فلاحاه ١٢/١٩٥٠/١٩٥٦.

<sup>٣٦</sup>- يديعون أخرونو: يهود الفلاحا المشكلة ولحل. دراسة صحفية، ١٩٩٦/١٠/٥.

<sup>٣٧</sup>- حسن ظاظا، للمرجع السابق، ص ٣٢١.



٣٨- التناخ: هى التسمية العبرية للعهد القديم. ويشتمل على أسام ثلاثة هى التوراة وتسمى (توراة)، والأنبياء وبالعبارة نفنم، والكتب بالعبرية (كتوفيم). وقد تم تجميع الاسم من الحرف الأول من الأسام الثلاثة تاء ونون وكاف (عندما تأتي فى آخر الكلمة تكتب خاء) فيكتب الاختصار تلخ ولأن الكلمات العبرية تكتب بغير مقطعى بالعبرية كما تنطق؛ ولأن النون مفتوحة قد جاءت الألف (تتاخ) بعد النون لمطابقة النطق.

٣٩- واليهود لا يسمون التناخ بالعهد القديم؛ لأنهم لو سموه كذلك لكانهم يكونون مطالبين بالإيمان بالعهد الجديد أيضا، وعدد أسفار التناخ فى الطبعة الكاثوليكية والأرثوذكسية يشتمل على ٣٩ سفرا أما الطبعة الإنجيلية فهي ٣٢ سفرا؛ حيث تم حذف سبعة أسفار.

٤٠- حسن ظانطا: المرجع السابق، ص ٢٤٧.

٤١- نفس المرجع ص ٢٤٨.

٤٢- نفس المرجع.

٤٣- الأغيار أو الجويم بالعبرية، وهى صيغة الجمع، بمعنى غير اليهود؛ أى أن العقيدة اليهودية قسمت العالم قسمين يهودى وغير يهودى. وللإهودى الحق فى أن يسرق ويقتل الأغيار على اعتبار أنهم كفار. وقد أدى هذا التقسيم إلى تأكيد نزعة قومية للمرتبطين بالدين؛ حتى إنهم جعلوا لأنفسهم إلها خلاصا بهم (إله قومي) وجعلوا من اليهودية دينا قوميا خلاصا بهم فقط، وهذه القسمة العنصرية هى أساس لقومية اليهودية والصهيونية فيما بعد.

٤٤- وللمزيد: عبد الوهاب المسيرى، المرجع السابق، ص ٧٨.

٤٥- حسن ظانطا: المرجع السابق، ص ص ٢٩٦-٢٩٩.

٤٦- محمود سعيد عبد الظاهر: يهود مصر، مرجع سابق، ص ٣٠.

٤٧- نفس المرجع، ص ص ١٤٦-١٥٠.

٤٨- نفس المرجع، ص ١٠٠.

٤٩- ذكر د. عبد الوهاب المسيرى فى الموسوعة اليهود واليهودية أن القرائين كانوا معادين للصهيونية. ومن قبل ذكر د. حسن ظانطا نفس الملحوظة فيكتابه الفكر الدينى الإسرائيلى، ولكن بالتفريق والوثائق ظهر أن القرائين كانوا يؤيدون المشروع

الصهيوني، وكانوا حريصون على إظهار ذلك، وخاصة في مصر، والتي كانت بها  
ولادة من أكبر التجمعات التوراتية في العالم.

<sup>٥٠</sup> حسن ظانطا: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

<sup>٥١</sup> عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ثمانية أجزاء، ج ٥،  
القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص ٣٢٨.

<sup>٥٢</sup> محمد خليفة حسن: تاريخ الديانة اليهودية. القاهرة، دار الثقافة العربية، (دت)،  
ص ٢٢٠.

<sup>٥٣</sup> نفس المرجع، ص ٤٢.

<sup>٥٤</sup> نفس المرجع، ص ٢٢٢.

<sup>٥٥</sup> Trapp, leo, Judaism, Development and life California, Dickenson  
Publication Co., ١٩٧٤, p. ٦٧.

<sup>٥٦</sup> محمود سعيد عبد الظاهر: الصهيونية وسياسة العنف زئيف جابونتسكي وتلاميذه في  
السياسة الإسرائيلية. القاهرة، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب، ص ١٩-٢٠.

<sup>٥٧</sup> محمود سعيد عبد الظاهر: الدولة والدين في إسرائيل، توافق لم صراع. أبوظبي،  
مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠١، ص ٣٩.

<sup>٥٨</sup> نفس المرجع، ص ٤١.

<sup>٥٩</sup> نفس المرجع.

<sup>٦٠</sup> بيتر، جيم: ميز خور نوتيهاتل تولاعت سفاريم (من زكريات كتب جديرة بالازدراء)  
(عبري). دافار الملحق الأسبوعي، ١٣ سبتمبر ١٩٩١، ص ١٠.

<sup>٦١</sup> حسن ظانطا: المرجع السابق، ص ٣١٦-٣١٧.

<sup>٦٢</sup> محمد خليفة حسن: تاريخ الديانة اليهودية، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

<sup>٦٣</sup> Modern Jewish Religious Movements, p. ٢٣٥.

<sup>٦٤</sup> Ibid.

<sup>٦٥</sup> Kaplan, Mordechai: Judaism as a Civilization, Toword a  
Reconstruction of Amircan- Jewish life. New York,  
Schocken Books, ١٩٦٧, pp. ٢١٦-٢١٧.

<sup>٦٦</sup> Ibid., p. ٢٧٣.

<sup>١٧-</sup> Ibid.

<sup>٦٨-</sup> تيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) اسمه الأصلي : بنجلين زئيف هرتزل، اهتم بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وكان مثله الأعلى المهندس فريدناند دي ليسبس، والذي اشتهر اسمه بعد افتتاح قناة السويس. درس القانون وتخرج عام ١٨٨٤م من جامعة فيينا. عمل في الحكومة لمدة عام، ثم عمل في الصحافة مراسلاً لإحدى الجرائد النمساوية في باريس. وتأثر هناك بقضية ضابط المندوبية الفرنسي يهودي الدفلة دريفوس، الذي اتهم بالتجسس، ثم برأت سلحته. واعتبر اتهامه جاء في الأملس لديانسته اليهودية. وفي عام ١٨٩٦م كتب كراسته الشهيرة : الدولة اليهودية : محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية، وكان هذا الحل هو تأسيس دولة يهودية بالاتفاق الدولي. عارض أفكاره الدينون على أساس علمانية، كما عارضه الإصلاحيون لأنه يأخذ موقفا قوميا من هذا الاندماج. حاول ونجح في اجتذاب العديد من الدينين إلى حركته، ويكن من عقد أول مؤتمر دولي صهيوني في بال بسويسرا في ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٧م.

<sup>٦٩-</sup> فكرة الخلاص هي الفكرة المحورية في الفكر الديني لليهودي؛ ولذا فالمسيح المخلص محدثه وأبعاد شخصيته التي تختم الفكرة، وبالتالي فإن استبدال الشخص (المسيح للفرد) بالحركة الصهيونية، لم تتقبله الدينية اليهودية، ولكن بعض رموز هذه الدينية ارتبطت بالصهيونية، واتسمت بالصهيونية الدينية.

<sup>٧٠-</sup> Herzl, Theodor: The Jewish State, An Attempt at Modern Solution of the Jewish Question, Tran., Sylive D'Aiglor and Erael Cohen. New York, Scopus Publishing Co., ١٩٩٣. Pp. ١٣٠-١٣٣.

<sup>٧١-</sup> أسفيت هنفخريم أو الجمعية المنتخبة صلت في دخل إليسوف (المجتمع اليهودي في فلسطين إبان فترة الانتماء). كهينة تشريعية لليهود تم تقسامها أربع مرات لولها عام ١٩١٨ ولآخرها ١٩٤٤.

<sup>٧٢-</sup> محمود سعيد عبدالظاهر، الدولة والدين في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٧.

<sup>٧٣-</sup> نفس المرجع، ص ٣٧.

<sup>٧٤-</sup> نفس المرجع، ص ٤٦.



## التعددية السياسية في إسرائيل: أي ديمقراطية؟!

حفل الحادي\*

بمشاركة محاضرين وعلماء واهل\*\*

هذا بحث سياسي في موضوع سياسي، وما كان له إلا أن يكون كذلك، فالحديث "الأكاديمي" أو "البحث العلمي" في طبيعة الكيان الصهيوني (إسرائيل) ومؤسساته لا يكون مجرداً أو في فراغ، ولا ينطلق من فراغ؛ إنه ينطلق من قناعة بأن الصهيونية هي العدو وأن مقاومتها هي الحل.

والعنوان لم يكن من عتقنا، بل لقد لاقى استحساناً وصانف قبولاً في نفوسنا؛ لأنه يحمل "رسالة"، ويوحى بإجابات سهلة على أسئلة صعبة، كما سنرى.

نستمع بهذا عن المقدمة، وندخل إلى الموضوع، هل هناك مؤسسات "ديمقراطية" في إسرائيل؟، وهل تنهض على مبادئ التعددية السياسية والتنوع الحر؟

إجابتنا كإجابات أغلبنا، وهي معروفة، ولكن ما نحاوله هنا هو تأصيلها وتمحيصها، وبالتالي إعادة طرح التساؤل مجدداً، ولكن في صيغ أخرى: "هل المؤسسات "الديمقراطية" في إسرائيل ديمقراطية طبيعية أم مصطنعة؟، وهل التعدد المؤسساتي والمنظماتي تعددية اجتماعية وسياسية حقيقية أم عنصرية؟".

بعبارة موجزة: أي تعددية؟، وأي ديمقراطية؟

---

\* استاذ العلوم السياسية، ومدير برنامج الدراسات البرلمانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

\*\* الباحثون: عصام المازن، فلسطيني ونشط في مجال حقوق الإنسان، على راضي، باحث بمجلس الشعب. وينقد بواكر الامتثال لمعاوية أ. مهدي مزارع في تنسيق مكوناتها

## منهج البحث: إعادة النظر فى طريقة النظر

نشعر وكأننا ننظر للحياة السياسية الإسرائيلية بعينون غيـرنا، ونسمع عما يدور فيها من آخرين، فأصبحنا ننطلق فى تعاملنا معها من أمور تحولت إلى مسلمات، وهى ليست كذلك.

هناك حالة حول عملية صناعة السياسات الإسرائيلية، وما فيها من أسرار وتفاصيل وآليات، حتى أظن أن ما يعرفه المواطن العربى الذى يقرأ للصحف عن تفاصيل الحياة السياسية فى إسرائيل ورموزها وشخصها يزيد عما يعرفه عن بلده ومحافظته، هذه الحالة، وأظنها إرث الشمولية والاستبدادية السياسية والاتكسار العسكرى، أفقدتنا الكثير من القدرة على الرؤية عبرها والقدرة على التدقيق فى النظر بين ثناياها.

فإذا أجرى المرء استطلاع رأى مبسط وسريع لعشرين شخصاً من الحاضرين فى أى محل يتطرق إلى إسرائيل، ويدور حول سؤال وحيد، هو: كيف نصف الحياة السياسية فى إسرائيل، وكيف نصف التعددية الحزبية فيها؟، لكانت الإجابة على النحو التالى، مع اختلافات محدودة فى الرأى وللصياغات، كما يلى:

- إسرائيل كيان دخيل، ويعادى البيئة الإقليمية التى زرع فيها، حضارياً ولجتماعياً واقتصادياً وهذا واضح.

- إسرائيل تستعد لنا استراتيجياً وتعادينا فى خطابها السياسى، وهذا واقع حتى قد لا يحتاج لدليل.

- الحكومات الإسرائيلية تتبنى سياسات عدائية تجاه العرب فى الجوار الإقليمى وتجاه الفلسطينيين فى الداخل والخارج، وهذا واضح أيضاً.

- هذه السياسات للصهيونية تصنع فى الولايات المتحدة، بأيدي يهودية، وتتفذ داخل إسرائيل، وذلك تحليل يصعب إنكاره.

- المجتمع الإسرائيلى مصطنع وهش، لكنه منسجم مع سياسات حكومته بصفة عامة، فى الفكر والألويات والخيارات، من هنا يبدأ الجدل والانقسام بين الحاضرين، فريق غالب يقر مرعماً بأن الحياة السياسية فى إسرائيل أرقى ممن حولها؛ أى من العرب والشرق

أوسطين، وحديثه ذو شجون؛ فهو ثائرة يتصر على وجود "الديمقراطية" في إسرائيل وعيلها في بلاننا، وثائرة أخرى يتندر على نتائج الانتخابات عندهم وعندنا، وثلاثة على علاقات إسرائيل بأمريكا، وكيف أن إسرائيل الصغيرة تتطاول على أمريكا وتهينها كثيراً بينما العرب الكبار يخشون على أنفسهم إذا غضبت أمريكا بسبب قول قائلوه أغضب إسرائيل، وهناك فريق صغير يسعى إلى تنفيذ هذا الإرث وتلك المظنة، ويحلول أن يقول: "إسرائيل ليست نموذجاً للديمقراطية".

نحن لا نريد أن نرى ما يريد للصهفنة أن نراه، ولا أن نظل أسرى تصورات وتحليلات الغير عن إسرائيل، هذه لحظة وضوح ومصارحة، ويجب أن ننحو للنظر النقدي؛ فهناك "نطباعات" تحولت إلى "قناعات" سائدة لدى الشارع العربي بشأن التعددية السياسية والأحزاب في إسرائيل تحتاج إلى تحقيق ومراجعة، منها ما يلي:

• أن نظام الحكم في إسرائيل تطبيق للنظام البرلماني الذي يلعب فيه الكنيست دور رمانة الميزان وأساس الحكم.

• أن للنظام السياسي في إسرائيل يقوم على حرية تأسيس الأحزاب، والتعددية الحزبية.

• أن الحياة السياسية في إسرائيل تأخذ بالمذهب الليبرالي؛ حيث يكون لناخب "الفرد هو سيد اللعبة السياسية"، وهو الذي يتولى بالحكومات ويطيح بها.

ونرى أن إسرائيل ليست "ديمقراطية"، وإنما مشروع "استثماري" بخطاء ديمقراطي؛ أي أنها مشروع سياسي معاد للديمقراطية في مضمونه، ولكنه أصبح يتلبس ثوب الديمقراطية، ويتجمل بإجراءاتها (انتخابات عامة شفافة، عدم تزوير في عدد الأصوات وفرزها، حيادية الحكومة في التفتش بين المرشحين)؛ فهي مشروع سياسي انتهلاري، وليست تجسيدا للديمقراطية، تلك التي تشيد نظاماً سياسياً طبيعياً لجماعة بشرية طبيعية وفق قواعد القانون الطبيعي.

أ- فإسرائيل ليست نظاماً سياسياً ملوفاً في تاريخ النظم أو النظرية السياسية؛ إذ لا يوجد نظام سياسي نشأ على يد عصابات، تهاجر إلى أرض الغير وتحتلها، ثم تستبعد شعبها وما تلبث أن تصفيه؛ (فحتى أمريكا وقت "العالم الجديد" رضخت وقبلت مواطنة السكان

الأصليين، في حين أن الفلسطينيين داخل ٤٨ ليسوا مواطنين كاملين؛ لأنهم ليسوا يهوداً، والفلسطينيون في الضفة وغزة بدون جنسية، والباقيون في الخارج لاجئون إلى الأبد).

ب- وإسرائيل ليست حكومة لشعب طبيعي؛ فالتدين باليهودية للإسرائيليين لا يجعلهم شعباً طبيعياً؛ لأن الانتماء لدين يفرض جماعة (دينية)، ولا يخلق شعباً (سياسياً)، ولا يعنى ذلك تكريس فصل السياسة عن الدين، ولكن تجارب الدول والممالك التي تمنع عليها صفة "دينية" لم تقم على المرافقة بين الدين والمواطنة.

ج- وإسرائيل ليست دولة تقوم على "القانون الطبيعي" الذي نشأت الدول للمعاصرة بمقتضاه، والذي يعرف الدولة بأنها نتاج تفاعل مجموعة من السكان تقطن على أرض مشتركة؛ أي ضمن إطار إقليمي خاص بهم، ويتفقون على تقرير مصيرهم معاً والعيش ضمن دولة واحدة وتحكمهم حكومة واحدة. قد تتفاوت الشعوب بالطبع في طرق تحديد من يتولى الحكم، لكنهم يتشابهون في شيء أساسي، وهو للرضاء بالعيش ضمن دولة واحدة.

إسرائيل ليست شيئاً من هذا. فما يسمى "الديمقراطية الإسرائيلية" هي واقع مادي لكيان سياسي يضم مؤسسات وكيانات، هي في الحقيقة لا تتفق على قيم إنسانية سياسية طبيعية أو مشتركة؛ فلا دستور لهم، ثم هم لا يريدون دستوراً، مكتوباً أو غير مكتوب، أو مجموعة "أعراف دستورية" مستقرة، ولا يريدون أي تقنين للسلوك السياسي.

ولهذا نجد "الكنيست" يغير تعريف المواطن اليهودي بقرار سياسي، ويضم لنفسه لم يكونوا ناخبين له، ولا معنيين بولايته التشريعية أصلاً كمواطنين (كاليهود في أنحاء الدنيا، ولو في المجاهل والغيايب، الذين يجدون أنفسهم يتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية وفقاً لقانون صدر عن هذا الكنيست، الذي قد لا يعرفون شيئاً عنه لئلا).

ليس في "الديمقراطية" الإسرائيلية "ديمقراطية"، حتى إذا اقتصرنا على الجوانب الإجرائية لصدور القرار السياسي عموماً، والبرلماني بالتحديد؛ أي لا يوجد بها ما يحتذى، وإن كنا نرى أن بها دروساً مستفادة (لعل أهمها أن حرية التعبير هي الحد الأدنى في أي كيان سياسي معاصر ولو كان استبدادياً واستبدادياً وعدوانياً، وأن حرية التعبير لا تضر أي حكومة "عاقلة" على المدى الطويل، وأن النقد الحر للحاكم لا يهون من شأنه، وأن النفاق السياسي هو أخطر ملوثات البيئة السياسية وقصاد الحكم).



أما ما يعد إجراءات ديمقراطية برلمانية في إسرائيل (مثلاً: انتخابات حرة، وتداول سلمي للسلطة) فهذا ليس نموذجاً إسرائيلياً، بل هو عند وضعه في سياقه الزماني والمكاني خروج على النموذج البرلماني في الديمقراطية.

فالنظام المؤسسي للحياة البرلمانية في إسرائيل قد نحى مسياً شاملاً في أعرف الحكومات والنظم السياسية المقارنة؛ إذ يضع رئيس الوزراء (منذ ١٩٩٦) في مكانة الرئيس بالنظام الرئاسي، ولكنه يعامله في نفس الوقت معاملة رئيس الحكومة في النظام البرلماني؛ فمُنصب رئيس دولة يكون بالانتخاب المباشرة والسري العام للمواطنين، وهكذا يكون منصب رئيس الوزراء، إلا أن الأول رئيس بلا سلطة، والثاني رئيس حكومة بيده كل السلطة، ولا يمكن للبرلمان -التالي- تغييره أو إقالته، الأمر الذي أضعف من مكانة البرلمان على نحو استراتيجي، وجعله عرضة لمانورات رئيس الحكومة والتهديد بانتخابات مبكرة للبرلمان إذا عانده هذا البرلمان وهدد بقاء حكومته. حينئذ يستطيع رئيس الوزراء حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، لكنه نفسه لا يعاد انتخابه.

الأغرب من ذلك، أن أعضاء هذه الحكومة -إن كانوا متضامنين "إجرائياً" إلا أنهم غير متكافئين سياسياً؛ فما يسمى "الحكومة المصغرة" هي التي تصنع السياسة والقرار، وباقي الوزراء هم بمثابة ثمن يدفعه رئيس الحكومة للأحزاب المؤلفة معه ليستوفي إجراءات تشكيل الحكومة وتأمين الثقة فيها (٦١ نائباً على الأقل، من مجموع ١٢٠ مقعداً في الكنيست).

نحن نحتاج إلى مثل هذه النظرة النقدية للتعددية السياسية في إسرائيل، ودور الكنيست كمؤسسة برلمانية، نظرة غير تقليدية، ولا تتحسب في الأدوات الكلامية لتحليل النظم السياسية "الطبيعية"؛ لأن إسرائيل ليست ديمقراطية "طبيعية".

### أهمية البحث

من الأهمية بمكان معرفة الخصم معرفة جيدة، يضاف إلى حتمية هذه القاعدة جوانب عملية وسياسية لأهمية دراسة الحياة السياسية الإسرائيلية، منها للتوصل إلى بؤرة صنع القرار في إسرائيل، ومعرفة من الذي يستطيع أن يقرر السلام مع العرب، ومن الذي يؤكد

على الحرب والعنوان ولا يرغب في السلام، ومنها لكتشاف الحجم الحقيقي للقوى السياسية المحلية وامتداداتها الخارجية.

وتتيح دراسة الكنيست الكثير من هذا، وذلك من خلال دراسة موقف الكتل داخل الكنيست، ومعرفة أهداف الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها التي تطبقها في حالة فوزها في الانتخابات (مثلاً: موقفها من بناء المستوطنات، أو وضع اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية، ومدى احترام هذه الأحزاب للاتفاقات القائمة، والتي عقدها أحزاب/حكومات سابقة).

ويقال، أيضاً، إن من يفهم الحياة البرلمانية في إسرائيل يستطيع فهم الحياة السياسية كلها؛ فالنظام السياسي الإسرائيلي قائم على الاختلاف والتغيير وعدم الاستقرار؛ فعدم وجود دستور يجعل للبرلمان أكثر قدرة في عملية من القوانين، كما أن وجود نسبة ٠ - ٠% من أصوات الناخبين كحد أدنى للتمثيل الحزبي في البرلمان يؤدي إلى ظاهرتين على قدر كبير من الأهمية هما: استمرار وجود الأحزاب الصغيرة في الساحة السياسية من ناحية، وتمتعها بالقوة التي تفوق وزنها النيابي من ناحية أخرى.

أيضاً، فإن دراسة البرلمان الإسرائيلي تتيح فرصة لدراسة القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل؛ مثل الأحزاب، والكتل البرلمانية، ودور رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وطبيعة دور السلطة القضائية، ومؤسسة "مراقب الدولة"، وتفاعلات جماعات المصالح... فهذه القوى في النهاية ممثلة داخل الكنيست، ودراسته تصلح لأن تكون منخلاً لدراسة مؤسسات سياسية أخرى في الدولة العبرية .

### هيكل البحث

تضم هذه الورقة ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول، ويتناول البيئة السياسية في إسرائيل وموقع الكنيست فيها، والعوامل الخارجية التي تؤثر في عمل الكنيست؛ مثل عدم وجود دستور في إسرائيل، والقوانين الأساس، ودورها في الحياة السياسية الإسرائيلية، كذلك لتنظيم الحزبي وأثره في الحياة

الإسرائيلية وما يتمخض عنه من ككل برلمانية لدخل الكنيست، كما يناقش النظام الانتخابي ودوره في تشكيل الكنيست وتمثيل الأحزاب.

**المبحث الثاني،** ويناقش طريقة عمل الكنيست واختصاصاته التشريعية والمالية والرقابية، وتنظيم عمل اللجان والكل البرلمانية، كما يعرض لعلاقة الكنيست بالمؤسسات الأخرى في إسرائيل؛ مثل الحكومة (رئيس الدولة ورئيس الوزراء)، والسلطة القضائية ومراقب الدولة.

لما **المبحث الثالث،** فيتناول عملية التمييز الشديدة بين المواطنين في إسرائيل، أو ما يطلق عليه "مأسسة التمييز في إسرائيل".

### المبحث الأول: البيئة السياسية في إسرائيل ودور الكنيست

لا يعمل أي برلمان في العالم في فراغ، ولما في ظل بيئة سياسية واجتماعية وثقافية تؤثر فيه وتتأثر به، والكنيست الإسرائيلي ليس استثناءً من هذه القاعدة، بل إن الحياة السياسية الإسرائيلية تكاد تجسدها تماماً؛ فالكنيست تعكس لما يحدث خارجه؛ فهو تعبير عن رغبات الإسرائيليين وتوازناتهم السياسية، والحزب الذي يقود الحكم يقوم بتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي نجح على أساسه في الانتخابات العامة، ويعتمد في ذلك على تعاملاته مع الكنيست من خلال عملية التشريع، واعتماد السياسات العامة والموازنة المالية.

#### **أولاً- وزن الكنيست في نظام الحكم**

للكنيست هو البرلمان الإسرائيلي أو السلطة التشريعية، وهو في نظر البعض المؤسسة ذات النقل أو العنصر "الحكم" في الحياة السياسية الإسرائيلية، وكما يقال، فإن الكنيست يستطيع أن يفعل كل شيء في إسرائيل ما عدا أن يجعل الرجل امرأة والمرأة رجلاً.

ولا تستطيع الحكومة الإسرائيلية (التي دائماً ما تكون حكومة ائتلافية) أن تلجأ إلى تخلف أي قرار بدون اللجوء إلى الكنيست؛ لأنه يستطيع طرح الثقة في الحكومة، أو قد يحدث أن ينسحب حزب أو كتلة برلمانية صغير من الائتلاف الحكومي فتتحل الحكومة وتتم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، كما أن الكنيست يحل نفسه، أو يقوم رئيس الوزراء بالدعوة إلى انتخابات مبكرة إذا تصادم معه.

فى إطار نظام الفصل بين السلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ فالكنيست هو السلطة التشريعية وله الصلاحية المطلقة فى التشريع، وفى غياب قيود "المستورية"، يستطيع الكنيست أن يضع القوانين فى أى موضوع، وبأى شأن كان، ما دامت عملية التشريع تتم وفقاً للإجراءات المطلوبة، ولا تتلخص القوانين الأساسية القائمة.

وللكنيست صلاحيات "المجلس التأسيسى"، ذات الطابع الدستورى؛ فيموجب إعلان الاستقلال كان من المقرر أن يتم بلورة دستور دولة إسرائيل، ومنذ الأول من أكتوبر عام ١٩٤٨ وحتى الآن لا يوجد لإسرائيل دستور منظم كامل.

وللكنيست أيضاً صلاحية المراقبة لعمل الحكومة، وذلك بواسطة لجانه، ومؤسساته المعاونة. كما أنه له بعض الوظائف شبه القضائية، مثل نزع حصانة أعضائه وقدرته على تحية رئيس الدولة، أو مراقب الدولة عن مناصبهما، كما يحق لها أن تقوم بتحية رئيس الحكومة عن منصبه أيضاً، على أساس قانون أساس الحكومة، الذى تمت المصادقة عليه فى عام ١٩٩٢.

### ثانياً- العوامل المؤثرة فى النظام البرلماني

من أهم العوامل التى تؤثر فى عمل الكنيست وسلطته مسألة عدم وجود دستور مكتوب فى إسرائيل، وظاهرة القوانين الأساس، وطبيعة للنظام الحزبى، وخصوصية النظام الانتخابى المتبع، وظاهرة للكتل البرلمانية.

#### ١- ظاهرة عدم وجود دستور مكتوب

لا يوجد دستور مكتوب لإسرائيل، وذلك على الرغم من أنه بموجب وثيقة الاستقلال كان من واجب المجلس (التأسيسى) إعداد دستور يبدأ العمل به عام ١٩٤٨، ولم يحدث ذلك، ربما بسبب الاختلافات المتعلقة بموضوع الطبيعة الدينية (العبرية) للتشريع، وللمساواة والحكم.

ومع ذلك، هناك مجموعة من القواعد القانونية "الأساسية"، التى تحدد أسس الحكم وتعريف للمواطنة والحقوق والواجبات العامة، وبعض هذه القواعد تبلور فى صيغ تشريعية تسمى "قوانين أساس"، وبعضها موزع بين قوانين مختلفة، وبعضها تم بلورته فى سلسلة من قرارات المحكمة العليا فى إسرائيل.

وحفلت الساحة البحثية بأراء كثيرة وجدل مستمر حول هذه المسألة، ذلك أنها تتعلق بمسألة الشرعية، ومكافة التشريعات الإسرائيلية في منظومة القانون الطبيعي، وأعراف التشريع في العالم المعاصر؛ بعبارة أخرى، اهتم الكثيرون بحسم السؤال التالي: هل عملية التشريع في النظام الإسرائيلي "مشروعة"، وهل لها مرجعية مستقرة (دستور...) يمكن مناعتها ثم إسناد القوانين الإسرائيلية إليها، أم أنها محض أفعال "ملادية" وغير مشروعة؟

وفي مسألة التكييف القانوني لمشروعية "المشروعية الإسرائيلية"، هناك من انحاز إلى اعتبار ما يسمى بوثيقة "الاستقلال" دستوراً، وذلك لأنها تناولت أسس إقامة الدولة، وطبيعتها، وعدداً من مؤسساتها ومبادئ عملها وحقوق مواطنيها؛ فطى سبيل المثال، فالمادة ١ في قانون أساس "كرامة الإنسان وحرية" وفي قانون أساس "حرية العمل" تستندان إلى المبادئ الواردة في وثيقة الاستقلال على أنها مصدر معيارى.

ومع ذلك، فقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية ذاتها، وفي سلسلة من قراراتها أن: "وثيقة الاستقلال لا تعتبر دستوراً" لأنها ليست بمثابة قانون فوقى، يلغى جميع القوانين والأنظمة التى تتناقضه.

وقبل قيام الدولة قامت إدارة اللجنة القومية بتشكيل "لجنة للعناية بشئون الدستور"، ولم تنجح فى عملها، وحين خصص للكنيست الأول جلسات لمناقشة هذا الموضوع، ثار - ولا يزال - جدل مومع وانقسم للرأى العام بدون حسم، بين مؤيد ومعارض.

ونتمثلت الحجج المؤيدة لوجود دستور فى الآتى:

- الالتزام بمن الدستور الذى تعهد به مؤسسو الدولة، والإعلان للواضح عن ذلك فى وثيقة الاستقلال.

- الحاجة إلى مستند ملازم لمؤسسات الدولة، بما فيها السلطة التشريعية، ويكون أساساً لأنظمة حياة الدولة.

- ضرورة احترام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر يوم التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٨، ولذى بحث مهمة المجلس التأسيسى فى وضع دستور ديمقراطى للدولة، ويشتمل أيضاً على تعليمات بشأن المحافظة على الحقوق الأساسية لمواطنى الدولة.

- ضرورة مولكة الأعراف العلمية؛ حيث تمتلك معظم دول العالم دستورا، مكتوبة بعبارة أخرى؛ فالدستور قد أصبح بمثابة "بطاقة الهوية" للدولة أمام العالم.
- القيمة التربوية والتعليمية التي ينطوي عليها وجود دستور مكتوب، وأهميته في التقدم في عملية "اندماج الإسرائيليين" والدولة.
- أن الدستور سيكون تعبيراً عن الثورة التي حدثت في حياة الأمة لليهودية.
- أما الآراء المعارضة للدستور (على رأسهم رئيس الحكومة آنذاك، بن جوريون، والأحزاب الدينية) فقد طرحت الحجج التالية:
- نشأت فكرة الدستور في قرون سابقة، على خلفية نزاعات اجتماعية واقتصادية لم تعد قائمة، وهو ما لا ينطبق على إسرائيل.
- على الرغم من أنه ليس هناك دستور مكتوب في بريطانيا؛ فإن هناك سيادة للقانون وتتمتع الدولة بالديمقراطية، وحريات المواطن تحفظ بشكل جيد لا يقل عن الدول التي يوجد فيها دستور مكتوب.
- تتضمن وثيقة الاستقلال الأسس لكل دستور متقدم، كما أن قانون الانتقال الذي سنه المجلس التأسيسي عام ١٩٤٩، يعتبر بمثابة الدستور، وبالتالي وفاء لقرار الأمم المتحدة.
- إن أقلية فقط من الشعب لليهودي موجودة في إسرائيل، وهذه الأقلية لا تملك الحق في سن دستور يلتزم به ملايين اليهود الذين لم يهاجروا إليها بعد.
- إنه بسبب طبيعة الدولة ومشاكلها الخاصة من الصعب التوصل إلى اتفاق وإلى لغة مشتركة بين كل شرائح للشعب، حول المبادئ الروحية التي تبلور صورة الحياة وماهية المجتمع، وبالتالي فإن استمرار الجدل حول الدستور قد يؤدي إلى حرب ثقافية بين الجمهور المتدين، وبين الجمهور العلماني.
- إن دولة إسرائيل موجودة في حالة تغيير وبلاورة مستمرة، تأبى الدستور الصلابة.
- وفي الثالث عشر من يونيو عام ١٩٥٠، قرر الكنيست قبول مشروع القانون المعروف باسم "مشروع قانون هراي" (على اسم عضو الكنيست الذي اقترحه يهارد

هرارى من الحزب للتقدمى)، وبموجبه لقي الكنيست مهمة إعداد دستور للدولة على لجنة الدستور والقانون والقضاء، وأضار إلى أن يكون الدستور مؤلفاً من فصول متتابعة، يشكل كل واحد منها قانون أساس، وأن يتم عرض هذه الفصول مفردة على الكنيست؛ فإذا انتهت للجنة من عملها وناقش الكنيست مشروعات القوانين كلها، يتم تجميع الفصول لتكون معاً دستور الدولة، وتشكلت اللجنة، ولم تنته. وبقي الحال على ما هو عليه، وأصبح وضع الكنيست شاذاً؛ فهو من ناحية مؤسسة مركزية وحاكمة تعمل في إطار الشرعية، ولكنه في ذات الوقت بلا مرجعية أو مشروعية.

## ٢- ظاهرة "القوانين الأساس"

وهي تتمثل في عدد من القوانين، أبرزها: قانون أساس الكنيست، وقانون أساس أراضي إسرائيل، وقانون أساس رئيس الدولة، وقانون أساس للحكومة، وقانون أساس مرافق الدولة، وقانون أساس للجيش، وقانون أساس للقدس عاصمة إسرائيل، وقانون أساس القضاء، وقانون أساس مراقب الدولة، وقانون أساس حرية العمل، وقانون أساس للحكومة.. وكل هذه القوانين تؤثر في عمل الكنيست، ويمكن الإشارة إلى بعضها كالتالى:

### أ- قانون أساس الكنيست

أقره الكنيست في الثاني عشر من فبراير عام ١٩٥٨، وينص على أن الكنيست هو مجلس النواب لدولة إسرائيل، وأن مقره يقع في القدس، وعلى أن عدد أعضائه ١٢٠ عضواً. وتضمن هذا القانون تقصيلاً لطريقة الانتخابات، وقواعد الانتخاب والترشيح، ولجان الكنيست، وفترة ولايته، وحصانة الأعضاء وحرمة مباني الكنيست..

ومن الأمور التي يتم بها هذا القانون، والتي ترفعه في نظر البعض إلى مكانة القانون الدستوري، أن تعديل بنوده يتطلب أغلبية خاصة، أكلها أغلبية الأعضاء (٦١ نائباً)، وبعضها يتطلب تعديله أغلبية أكبر (٨٠ نائباً)؛ فعلى سبيل المثال، أقر الكنيست تعديلاً جوهرياً في ٣١ يولييه ١٩٨٥، بمنع أى قائمة حزبية فتحخابية من المشاركة في الانتخابات إذا وجد في أهدافها أو أعمالها أى إشارة إلى المساس بكيان دولة إسرائيل بصفتها دولة للشعب لليهودى، كما تم إقرار تعديل جوهري آخر في ١٢ فبراير ١٩٩١، بقيد قدرة

أعضاء الكنيست على الانتقال من كتلة برلمانية إلى أخرى إذا كان الغرض من هذا الانتقال تحقيق منافع شخصية".

#### ب- قانون أساس أراضي إسرائيل

أقره الكنيست في الخامس والعشرين من يوليو عام ١٩٦٠، وينص حزمة "أراضي للدولة"، وحظر نقل ملكية أراضي هيئاتها؛ (مثل الأملاك العامة، وأملاك سلطة التطوير، والصندوق القومي الإسرائيلي الدائم..)، سواء كان بواسطة البيع أو بأى طريق آخر.

#### ج- قانون أساس للقضاء

أقره الكنيست في الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٨٤، وينظم صلاحية القضاء، ومؤسساته، ومبدأ علانية المحاكمة، وطريقة تعيين القضاة ومؤهلاتهم وفترة ولايتهم، وصلاحيات المحكمة العليا..

#### د- قانون أساس مراقب الدولة

يشبه هذا المنصب ما يسمى "جهاز المحاسبات"، الذى يقوم بمراقبة الأجهزة التنفيذية فى عملية إنفاقها للمال العام، ومعايير كفاءتها فى مهامها. وقد أقره الكنيست فى الخامس عشر من فبراير عام ١٩٨٨، وينظم صلاحيات مراقب الدولة، ووظيفته وولجته نجاح مراقبة بعض الهيئات الحكومية، وطريقة انتخاب مندوب شكوى الجمهور وميزانية مكتبه، ويقرر أن يقدم مراقب الدولة تقارير إلى الكنيست فقط.

#### ٢- طبيعة النظام الحزبى

تتبع إسرائيل النظام الانتخابى النسبى بالقوائم المغلقة، ويطلق عليها الانتخابات النسبية القطرية؛ حيث عدد المقاعد الذى تحصل عليه كل قائمة فى الكنيست يتناسب مع عدد المصوتين لها، والقيود الوحيد هو نسبة الحسم التى تبلغ حالياً ١,٥%؛ أى أنه يجب أن يحصل كل حزب على ١,٥% على الأقل من أصوات الناخبين لى يدخل الكنيست.



وتأثرت هذه الطريقة بحرص مختلف الأحزاب التي لعبت فيها الأيديولوجياً دوراً هاماً على ضمان بقائها في الكنيست، وكذلك الرغبة في توسيع فرص التمثيل للمجموعات الصغيرة من المهاجرين.

وفي نفس الوقت، تجرى انتخابات داخلية في بعض الأحزاب الكبرى لتسمية مرشحين في الانتخابات البرلمانية، فيما يسمى الانتخابات التمهيدية، وهي انتخابات مباشرة.

والقاعدة هي أن تجرى الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات، كما يحق للكنيست اتخاذ القرار، بأغلبية خاصة، بتمديد فترة ولايته لأكثر من ذلك، مثلما حدث عند تأجيل الانتخابات لمدة شهرين بسبب اندلاع حرب ١٩٧٣، ويقضى القانون بإجراء انتخابات مبكرة في حالات: قرار رئيس الحكومة المنتخب بحل الكنيست، وقرار الكنيست بحل نفسه قبل انتهاء فترة ولايتها، وحجب الثقة عن رئيس الحكومة، وعدم المصادقة على قانون الميزانية خلال ثلاثة أشهر بعد بداية السنة المالية (أي في نهاية مارس).

ويشترط القانون أن تكون الأحزاب مسجلة بموجب القانون (مسجل الأحزاب) حتى تقدم قائمة مرشحين، ومنذ عام ١٩٩٢، يجب أن تنتم الأحزاب المتحالفة بقائمة واحدة. ومن أهم هذه القوائم/ الكتل، كتلة ميرتس (المؤلفة من أحزاب: راتس، ومبلم، وشينوي)، والقائمة المشتركة لليكود (تضم جيشر، وتسوميت...).

#### ٤- النظام الانتخابي

تجرى الانتخابات للكنيست مرة واحدة كل أربع سنوات، إذا لم يتعرض للحل المبكر؛ حيث بإمكان الكنيست أن يتخذ قراراً بحل نفسه أيضاً، وفي ظروف معينة قد تستمر دورة الكنيست أكثر من أربع سنوات (كما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣).

وتتم عملية الانتخاب، وبحق لكل مواطن إسرائيلي يبلغ على الأقل الثامنة عشرة من عمره للتصويت فيها، بينما يشترط من ٢١ عاماً للترشيح. ويمكن توقيع عقوبة الحرمان من حق التصويت من أي شخص "مناهض لمصالح إسرائيل"، على الأقل قانونياً. كذلك، يحظر القانون الترشيح لشاغلي وظائف معينة؛ مثل رئيس الدولة، ومراقب الدولة، والقضاة، وقضاة المحاكم الدينية، والضباط في الجيش النظامي، وكبار موظفي الدولة كالسفراء.

وتعتبر "قوة إسرائيل" دقيرة انتخابية، ويتمثل مبدأ النسبية في أن يتم تمثيل كل قائمة مرشحين بعدد من الأعضاء يتمشى مع قوتها الانتخابية، بشرط تجاوز نسبة حسم ١,٥% من إجمالى الأصوات الصحيحة للناخبين.

وينتخب المرشحون الذين وردت أسمائهم فى قائمة حزبهم وفقاً لترتيبهم فى القائمة؛ فإذا حصل حزب معين على عدد أصوات يكفى لعشرة مقاعد مثلاً، دخل إلى الكنيست المرشحون العشرة الأوائل فى قائمته، وإذا توفى عضو أو استقال من الكنيست لسبب ما، حل محله التالى فى القائمة المرشحين، ولكمل مدته.

باختصار، تحصل الأحزاب التى تجاوزت نسبة الحسم عدداً من المقاعد يتناسب مع قوتها الانتخابية. ويتم ذلك بواسطة قسمة إجمالى عدد الأصوات الصالحة التى حصلت عليها جميع القوائم التى تجاوزت نسبة الحسم على رقم ١٢٠، والحاصل يكون مجموع الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد.

وبالنسبة لكسور الأصوات؛ فقد كان الأسلوب المتبع هو توزيع فائض الأصوات (أصوات حصلت عليها قائمة تجاوزت نسبة الحسم، لكنها لا تكفى للحصول على مقعد كامل) على القوائم التى حصلت على أكبر فائض أصوات (طريقة "هار")، وبعد ذلك أصبح توزيعها على القوائم التى حصلت على أعلى معدل أصوات للمقعد الواحد (وهى الطريقة المعروفة فى العالم باسم "طريقة هانباخ-بيشوف"، وتعرف فى إسرائيل باسم "طريقة بدر-عوفير") (على اسم عضوى الكنيست يوحنا بدر وإبراهيم عوفير اللذين اقترحا العمل بها). كذلك، يحق لقائمتين أن تعقدا اتفاقاً لتقاسم فائض الأصوات بينهما قبل الانتخابات.

وفى انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (فى السابع عشر من مايو عام ١٩٩٩)، بلغ عدد الأصوات الصالحة نحو ٣,٣ مليون صوتاً، وبلغت نسبة الحسم نحو ٤٩ ألف صوت، وبالتالي أصبح عدد الأصوات اللازمة لشغل مقعد فى الكنيست حوالى ٢٥ ألف صوت.

ومن أهم مشكلات هذا للنظام الانتخابى أنه يفرز ويكرس ظاهرة الحكومة الائتلافية، وفى نفس الوقت يعقد عملية تشكيل الحكومات بعد الانتخابات، وربما كان هذا هو السبب فى الاتجاه إلى تقوية منصب رئيس الحكومة، بجعله منتخباً لانتخاباً مباشراً ومستقلاً. ولم يحسم هذا الجدل فى إسرائيل.

## ٥- ظاهرة للكتل البرلمانية

يمارس أعضاء الكنيست نشاطهم في الكنيست في إطار كتل، أو كأعضاء منفردين، ولكن أهم ما يميز الكنيست هو مؤسسة ظاهرة للكتل؛ بسبب نظام القوائم الانتخابية. ويتم تحديد الكتل في بداية دور الاعتقاد الأول للكنيست، كما أنه من الممكن إعادة تشكيل الكتل خلال الفصل التشريعي نفسه. ولا يشترط أن يكون اسم الكتلة مطابقاً لاسم القائمة في الانتخابات.

والكتلة البرلمانية في القانون هي كل حزب قدم في الانتخابات قائمة مرشحين ككتلة واحدة، ولو فاز بمقعد واحد على الأقل، بشرط أن تعترف به اللجنة العلمية ككتلة. كما يمكن ألا تكون الكتلة حزباً أصلاً، وذلك عندما تحدث انشقاقات داخل كتلة قائمة تفرز أكثر من كتلة، بعضها لم يكن مسجلاً أصلاً كحزب، كما يمكن للأعضاء الخروج من كتلتهم؛ مما يسفر عن زيادة عدد الكتل البرلمانية، ولم يستقر عدد الكتل البرلمانية، فقد تراوح بين ١٣ كتلة، ووصل إلى ٢٠ كتلة.

### المبحث الثاني: نظام عمل الكنيست وعلاقته بالأجهزة الأخرى

#### أ- حقوق وواجبات الأعضاء

تم تحديد حقوق وواجبات أعضاء الكنيست في قانون حصانة أعضاء الكنيست عام ١٩٥١، ولأعضاء الكنيست حق الحصانة البرلمانية، تضمن تمكينهم من أداء مهمتهم بدون مخافة أن ترفع الدعاوى ضدهم؛ حيث تنص على حظر تحميل عضو الكنيست أي مسؤولية جنائية أو مدنية بسبب أو بمناسبة أعمال قد نفذها أثناء أدائه للولجب البرلماني، بالإضافة إلى الحصانات المتعلقة بعدم الخضوع للتفتيش أو الاعتقال أو المحاكمة الجنائية، واعتبار الكنيست الجهة الوحيدة المخولة قانونياً نزع حصانة عضو الكنيست، كما يتمتع عضو الكنيست بمزايا حرية المرور داخل الدولة من غير أي قيود، وحق استعمال الخدمات الهاتفية والبريدية مجاناً..

وترتكز واجبات العضو فيما يسمى آداب المهنة (إتيكا)، وقواعد السلوك البرلماني السليم، ومنها أن يحافظ على كرامة الكنيسة وكرامة أعضائه، ينتهج منهاجاً يلائم مكانته وواجباته كعضو الكنيسة، ويمتنع من الاستعمال غير الملائم لحصانته بصفته عضو الكنيسة، وأن يكرس جهده لأداء واجبه وعدم معارضة أى عمل آخر، ما عدا العمل بالتطوع وبلا مقابل، وألا يقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة منفعة مادية لقاء فعل قد فعله في الكنيسة.

ويشارك أعضاء الكنيسة في تحديد جدول أعماله، وفي بداية كل دور انعقاد تحدد لجنة الكنيسة عدد الاقتراحات لإدراجها على جدول الأعمال، ويحق لكل عضو ولكل كتلة المبادرة بمشروعات قوانين.

#### ب- أجهزة الكنيسة

من الناحية التنظيمية، تعتبر لجان الكنيسة محور العمل به، وهناك أربعة أنواع من اللجان، هي:

##### (١) اللجان الدائمة

وتبلغ اليوم ١٢ لجنة، هي: (لجنة الكنيسة، لجنة المالية، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة الخارجية والأمن، لجنة للدخلية وشؤون البيئة، لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة الهجرة والاستيعاب، لجنة المعارف والثقافة، لجنة العمل والرفاه، لجنة شؤون مراقبة الدولة، لجنة تعزيز مكانة المرأة، لجنة شؤون الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي).

ويتم انتخاب اللجان الدائمة ورؤسائها في بداية كل دورة برلمانية جديدة، وذلك وفقاً لتوصية اللجنة المنظمة، وتعتمد العضوية فيها على أساس الكتل، وتعقد جلساتها في مقر الكنيسة في أيام الاعتقاد العادية، وفيما عدا ذلك يمكن أن تعقد جلساتها في الأماكن الأخرى. وتستطيع اللجان كذلك أن تقوم بالزيارات إلى بعض الأماكن من أجل استيضاح بعض الشؤون المطروحة على جدول أعمالها.

وتعقد اللجان جلساتها المخصصة لمناقشة مشروعات القوانين بعد أن يتم تمريرها في القراءة الأولى، وتقوم بإعداد تقارير عنها لمناقشتها في المراحل التالية، وأحياناً تتم إحالة

مشروع القانون إلى بعض اللجان حتى بعد القراءة الثانية، و تستطيع اللجان كذلك أن تقدم باقتراحات قوانين.

ولكل لجنة طاقم إدارى دائم، بالإضافة إلى عدد من المستشارين القانونيين والاقتصاديين، وتستطيع اللجان أن تعقد جلسات استماع علنة، وأن تدعى الوزراء، والخبراء والأشخاص والهيئات التي لها علاقة بالموضوع محل البحث.

## (٢) اللجان الخاصة

وهي التي تشكل لأغراض محددة ولمدة مؤقتة، ويمكن أن يقرر الكنيسة تحويلها إلى لجنة دائمة، مثلما حدث بالنسبة للجنة تعزيز مكانة المرأة، التي أصبحت لجنة دائمة في فبراير عام ١٩٩٦، ويمكن كذلك أن يستمر عمل اللجنة المؤقتة لمدة تزيد على مدة الكنيسة نفسها؛ مثل لجنة العمال الأجانب.

## (٣) لجان القيم

وتتمثل في لجنة أدب المهنة (إتيكا) ولجنة التقاسير، ولهما وضع دائم يختلف عن وضع اللجان الدائمة، فبرغم أنهما دائمتان إلا أن نطاق اختصاصهما محدود ونوعى؛ فعلى سبيل المثال، تقوم لجنة الإتيكا بفحص للشكاوى ضد أعضاء كنيسة فيما يتعلق بسلوكياتهم والتجاوزات المحتملة منهم. وتتألف هذه اللجنة من أربعة أعضاء يختارهم رئيس الكنيسة مع مراعاة تمثيل الكتل البرلمانية فيه، ويختار أحدهم لرئاستها. أما لجنة التفسيرات فتتولى النظر في الاعتراضات على قرارات ومواقف رئيس الكنيسة، وتتألف من رئيس الكنيسة وثمانية أعضاء تنتخبهم اللجنة العامة للكنيسة، التي تمثل مختلف التكتلات الحزبية به.

## (٤) لجان التحقيق

وعلى خلاف ما يبدو للذهن عند سماع اختصاص هذه اللجان؛ فهي ليست لجان تحقيق برلمانية مألوفة، تقوم بمهام رقابية للطابع، وتتكامل مع الإجراءات المؤسسية للرقابة البرلمانية، وإما هي لجان سياسية ذات طبيعة خاصة؛ فأهم هذه اللجان هي لجنة التحقيق في أفعال ضحايا النازية واستعادتها، وتختص بفحص حسابات البنوك والأموال والأراضي التي تمتلكها مختلف المؤسسات في إسرائيل، والاستماع إلى الشهود وآراء الخبراء وجمع

كل مادة مكتوبة تتعلق بأحكام اليهود في العالم، وأحكام 'ضحايا النازية'، وتحديد طريقة بيعها واستعادتها، ومساعدة الناجين منها.

### ج- وظائف الكنيسة

#### أولاً- الوظيفة التشريعية

عملية سن القوانين ووظيفة الكنيسة الأساسية بحكم كونها السلطة التشريعية، وقد تأتي مبادرة سنّها من قبل الحكومة، أو أعضاء الكنيسة المنفردين، فيما يسمى "اقتراح قانون فردي"، أو من قبل لجان الكنيسة. وقد يكون مشروع القانون في موضوع جديد، أو لتعديل أو إلغاء قانون موجود. ويتم قبول أو عدم قبول كل قراءة للقانون بأغلبية الأعضاء، وتتخذ عملية التشريع عدة مسارات، أهمها مشروعات الحكومة، ومقترحات الأعضاء، بالإضافة إلى مقترحات اللجان.

فبالنسبة لمشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة، يقدم للمشروع إلى رئيس الكنيسة بواسطة الوزير المختص بموضوع المشروع، ويُدْرَج على جدول الأعمال، وعند انتهاء مناقشة القراءة الأولى للمشروع يقرر الكنيسة رفضه، أو إحالته إلى إحدى اللجان تمهيداً للقراءة الثانية. خلال هذا، يحق للجنة اقتراح إجراء التعديلات التي تراها مناسبة، شريطة أن لا تخرج هذه التعديلات عن موضوع مشروع القانون، وبمصادقة اللجنة العامة، كما يحق لها أن تدمج نصوص مشاريع قوانين، أو تقسم مشروع القانون إلى مشروعات أو أكثر، وعندما تنتهي من عملها، تعيد مشروع القانون إلى الجلسة العامة لمناقشته في القراءتين الثانية والثالثة.

وفي هذه المرحلة أيضاً من الممكن أن يعاد مشروع القانون إلى اللجنة، إذا دعت الحاجة إلى صياغة تحفظات تم قبولها في القراءة الثانية كما يمكن أن يطرح مشروع القانون فوراً للتصويت عليه في القراءة الثالثة، وحتى في حالة المصادقة على القانون في القراءة الثالثة يحق للحكومة التراجع عنه.

أما بالنسبة للاقتراحات بمشروعات القوانين يقدمها الأعضاء؛ فيقدم مشروع القانون الذي يادر إليه عضو الكنيسة أو أعضاء الكنيسة إلى رئيس الكنيسة ليقرر بإرجاءه على جدول الأعمال، ويحال للقراءة التمهيدية، وخلالها يمكن استبعاده تماماً أو إحالته إلى إحدى

اللجان التي تتولى إعداده للقراءة الأولى، ومن حينها يتشابه في إجراءاته مع مشروعات القوانين المتقدمة من الحكومة، ويحق للعضو سحب اقتراحه حتى بعد القراءة الأولى، وفي مطلع كل دور انعقاد يتم تحديد عدد مشاريع القوانين التي يحق لأعضاء الكنيست المبادرة إليها إلى جانب اقتراحات الكتل.

ومع تزايد عدد المبادرات التشريعية للأعضاء، إلا أن نسبة ما مر منها يقل كثيراً عما مررته الحكومة؛ حيث يتراوح بين ٦% إلى ٢٠%.

### ثانياً- الوظيفة الرقابية

بالإضافة للدور الرقابي الذي يمارسه الأعضاء، من خلال الأسئلة والاستجابات...، ودور لجان التحقيق البرلمانية، هناك جهاز رقابي معاون للكنيست يقوم بدور هام، وهو مؤسسة مراقب الدولة. ومنذ إنشائها في عام ١٩٤٩، تقوم مؤسسة مراقب الدولة بمراقبة الدوائر والمؤسسات الحكومية، السلطات المحلية، الأجهزة الأمنية، الشخصيات والهيئات التي تمارس نشاطها من قبل الدولة، المصانع، المؤسسات، الصناديق والهيئات الأخرى التي تشارك الحكومة في إدارتها، أو بمراقبة كل هيئة تمويلها الدولة والخاضعة للمراقبة بموجب القانون، وفقاً لقرار الكنيست، أو لاتفاقية مع الحكومة.

ومنذ عام ١٩٧١ يقوم المراقب بمهمة مندوب شكوى الجمهور

(OMBUDSMAN) بالنسبة لكل هيئة أو موظف خاضع لمراقبته.

ويتم تعيين مراقب الدولة بواسطة رئيس الدولة، ثم أصبح معينا بواسطة الكنيست، وفي كل الحالات يجب ألا يكون شخصاً سياسياً أو معتمداً لحزب سياسي.

وتتناول المراقبة شرعية العمل، النزاهة، الإدارة السليمة...، وفي حين يتمتع مراقب الدولة ببعض صلاحيات لجنة التحقيق، إلا أنه لا يملك الصلاحية الإدارية لتطبيق القوانين، أو فرض العقوبات على المؤسسات الخاضعة للمراقبة.

وينص قانون أسس مراقب الدولة، الصادر عام ١٩٨٨، والمعدل عام ١٩٩٨، على أنه يتم انتخاب مراقب الدولة من قبل الكنيست بالتصويت السري لفترة ولاية مدتها سبع

سنوات، ويكون المراقب على اتصال بالكنيست، وخصوصاً لجنة شئون مراقبة الدولة التابعة للكنيست؛ حيث يرفع إليها التقرير عن عمله في كل وقت يراه مناسباً أو حينما تطلب منه اللجنة ذلك، ويصدر مراقب الدولة تقريراً سنوياً بنشاطه إزاء الهيئات الخاضعة للمراقبة، ويتم مناقشة هذا التقرير في اللجنة وفي وسائل الإعلام.

#### د- علاقة الكنيست بالمؤسسات والسلطات الأخرى

بالنسبة لعلاقة الكنيست بالسلطة التنفيذية، فينظمها ما يسمى قانون أساس الحكومة، وهو الذي يتناول صلاحيات الحكومة وعلاقتها بالكنيست؛ مثل مسألة الثقة، ومسئولية الحكومة عن تقديم تقاريرها إلى الكنيست، ومسئولية الوزير عن تقديم التقارير إلى رئيس الحكومة، وتركيب الحكومة وصلاحيات الوزراء، وتوزيع الوظائف على أعضائها، وإجراءات عملها، ونواب الوزراء، وفترة ولايتهم، ولجورهم، واعتزال رئيس الحكومة منصبه..

وقد أقره الكنيست في الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٦٨، ونص على أن الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة ومقرها يقع في القدس. واشترط القانون أغلبية خاصة لتعديل بنوده، وهو ما حدث بشأن انتخاب رئيس الحكومة بالصورة المباشرة عام ١٩٩٢، ثم العودة إلى تعديله مرة أخرى في السابع من مارس عام ٢٠٠١، كما تضمن التعديل اشتراط أغلبية الأعضاء لأجيب الثقة عن الحكومة، وإمكانية قيام رئيس الحكومة بالدعوة إلى حل الكنيست.

أما بشأن السلطة القضائية، فتتمثل في علاقة الكنيست بالمحكمة العليا، باعتبارها رأس جهاز القضاء؛ حيث توجد لجنة خاصة لتعيين القضاة يمثل الكنيست فيها بعضويين.

#### المبحث الثالث: أسس التمييز في إسرائيل

يصف الكاتب الإسرائيلي "إسرائيل شاحك" دولة إسرائيل بأنها خليط عجيب من الديمقراطية المتقدمة والتمييز المنحط مترافقاً مع محاولات خرقاء لإخفاء الواقع التمييزي<sup>١</sup>. ويعكس هذا قدراً كبيراً من الحقيقة، ويمكن صياغته على نحو مختلف بأن "النظام السياسي



الإسرائيلي مفرق في الديمقراطية من الناحية الشكلية، ونقيض لكل ما هو ديمقراطي، بل ويفتقد لأسس العدالة والشرعية من الناحية الجوهرية".

إن أي محاولة لفهم وتحليل آفاق تطور المؤسسة التشريعية ومجمل الحياة النيابية في إسرائيل لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم شروط وظروف نشأة دولة إسرائيل كـ "وطن قومي لليهود"، وبالتالي يجب حسم المشكلة منذ البدء.

ويمكن لنا تأمل عدد من الإشكاليات الأساسية في وصف السياسة الإسرائيلية بالديمقراطية، كالتالي:

#### ١- هشاشة شرعية "المشروعية القانونية" للديمقراطية الإسرائيلية

الواقع يوضح أن المؤسسة التشريعية في إسرائيل تقوم من الناحية العملية بمأسسة التمييز، وتشريعه أو تقنينه، بينما تقوم الحكومة وأجهزتها التنفيذية بابتداع سياسات وإجراءات تزيد من وطأة تطرف للتشريع المتطرف.

فإسرائيل تدعى على الدول بأنها دولة ديمقراطية، وبأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط كله، وللتأكيد على ذلك تسوق إسرائيل عدداً من "الحقائق المضللة"، من بينها أن الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل لهم الحق في الانتخابات تصويتاً وترشحاً، وبأن هناك فلسطينيين منتخبين في الكنيست الإسرائيلي، وبأن الفلسطينيين الذين يعيشون فيها يتمتعون بمستوى معيشة أعلى من ذلك الذي يتمتع به مواطنو الدول العربية المجاورة، وإذا ما كان هناك تمييز بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل فهو تمييز وحيد، وهو أنهم لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي!

وبمراجعة للنشأة والأصل، يجدر بنا أن نتذكر أنه قبل أن تنهى بريطانيا انتدابها على فلسطين يوم واحد فقط، وقع ٣٧ يهودياً "وثيقة الاستقلال"، التي يعتبرونها الوثيقة الأهم التي قام على أساسها الكيان الإسرائيلي، وتمثيلاً للإجماع اليهودي بمختلف تياراته وفئاته.

وفي هذه الوثيقة، جاء أن "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية" مفتوحة الأبواب للهجرة لليهودية<sup>٢</sup> ولجمع للشعوب، تدأب على ترقية السلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، تقم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها دون تمييز في الدين والعنصر والجنس، وتؤمن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة، إننا ندعو

السبب اليهودى فى جميع مهاجره إلى التكلف والانتفاخ حول يهود هذه البلاد فى الهجرة، والبناء والوقوف إلى جانبهم فى الكفاح العظيم لتحقيق أمنية الأجيال - ألا وهى تحرير إسرائيل<sup>٤٠</sup>.

## ٢- "لا ديمقراطية" الهوية والمواطنة

إن تحديد هوية الدولة كدولة خاصة باليهود يقوض بما لا يدع مجالاً للشك الادعاء بالديمقراطية؛ ولتثبيت حقيقة أنها الوطن القومى لليهود ارتكزت مقومات هذه الديمقراطية الإسرائيلية على ثلاثة أركان أساسية، هى:

- أن يشكل اليهود أغلبية السكان فيها
- أن يحظى اليهود بمعاملة خاصة وبقوانين تمنحهم الأفضلية والتميز
- وجود علاقة تبادلية بين إسرائيل والشعب اليهودى فى الشتات.

أما الفلسطينيون أو ما تطلق عليهم الدولة رسمياً "غير اليهود" فى إسرائيل، فيعرضون للتمييز المنظم، ويتم التعامل معهم "كمواطنين" من الدرجة الثانية، على أفضل تقدير.

ودونما ألقى شك، فإنه إلى الحد الذى تكون فيه إسرائيل دولة يهودية لا يمكنها أن تكون دولة ديمقراطية، أو كما يقول النائب العربى الشهير فى الكنيست "عزى بشار"، فإن الديمقراطية اليهودية تتصالح مع العرب كضيوف طالما يحترمون قواعد الضيافة<sup>٤١</sup>؛ فالمواطن فى الديمقراطيات المألوفة يكون مواطناً بحكم وجوده ضمن الحدود الإقليمية للدولة، أما المواطن فى إسرائيل فيستمد حقه فى المواطنة بحكم الانتماء إلى جماعة عابرة للحدود والقوميات اسمها الجماعة اليهودية؛ بعبارة أخرى، تفصل إسرائيل فصلاً كاملاً بين الجنسية والمواطنة؛ فمن الناحية الدستورية، فهى دولة لليهود؛ أى دولة لكثيرين ليسوا مواطنيها، وفى نفس الوقت هى ليست دولة كثير من الناس هم مواطنوها. إسرائيل تفر بالجنسية الإسرائيلية، ولكنها لا تفر بالمواطنة الإسرائيلية، وطالما لم يتم الفصل بين المواطنة والهوية الدينية؛ فإنه لا يمكن الفصل بين الدولة والكنيست<sup>٤٢</sup>.

لا يوجد لإسرائيل دستور رسمي، وفي ظل عدم وجوده، فإن الكنيست الإسرائيلية يتبنى سلسلة من القوانين التي تثير التساؤلات الفعلية، ولا تتقدم بموقف مشروعية دستورية؛ فمن الجدير بالذكر أن مفهوم حقوق المواطنة لم يتبلور في القوانين الإسرائيلية؛ حيث لم تعترف بضمائلات الحقوق الأساسية لأي من مواطني الدولة سواء أكانوا يهوداً أم غير يهود، حتى عام ١٩٩٢ عندما أقر الكنيست "لقانون الأسس للكرامة والحرية الإنسانية" والذي يخول للمحاكم رد أي من قوانين الكنيست إذا تعارضت والحق في الكرامة، والحياة، والخصوصية، والملكية، والحق في مغادرة الدولة والعودة إليها.

ومما يلفت الانتباه أن هذا القانون على أهميته، لم يتضمن أي إشارة لحق مواطني الدولة في المساواة، علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من أن الجزء الأول منه ينص على أن هدفه إرساء "قيم دولة إسرائيل كنزلة يهودية وديمقراطية"، فلم تقبل المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر في قضايا المواطنين العرب المتعلقة بالمساواة كقضية ذات بعد دستوري، وبالتالي أحجمت المحكمة -وهي أعلى هيئة قضائية في إسرائيل- عن إعمال مبدأ المساواة الدستورية في تنظيم القانون الإسرائيلي، بل وفرت للغطاء القانوني لواقع التمييز غير المشروع.

ويشير تقرير مؤسسة عدالة، التي تعنى بحقوق المواطنين العرب في إسرائيل إلى أن المحكمة في الوقت الذي نظرت فيه في قضايا متعلقة بالمساواة للنساء الشابات جنسياً، مثلاً، إلا أنها ومنذ عام ١٩٤٨ ترفض للنظر في القضايا المتعلقة بالمساواة في الحقوق للمواطنين العرب في الدولة؛ حيث تعتبر "أن الاختلافات بين اليهود والعرب تثير الامتيازات الممنوحة لليهود الإسرائيليين"، وبناء عليه تعتبر المحكمة أن سياسات الحكومة للتمييز ليست باطلة؛ لأنها تعزز لاختلافات ذات طابع شرعي".<sup>٦</sup>

#### ٤ - التمييز في المشاركة السياسية

على الرغم من أن أهم ما تستخدمه إسرائيل للزعم بأنها دولة ديمقراطية مقولة إن الفلسطينيين فيها لهم الحق للترشح لانتخابات البرلمان الإسرائيلي، إلا أن هذا الحق مقيد، ومشروط بقبولهم لفكرة الدولة اليهودية ذاتها!

فالقانون الإسرائيلي لا يسمح لأي حزب سياسي عربي أن يرشح نفسه للانتخابات إذا ما كان برنامجه ينطوي على إنكار أن إسرائيل دولة لليهود، فعلى سبيل المثال إذا ما ادعى فرد أو حزب سياسي بأن قانون العودة بحاجة إلى تعديل أو إلغاء لكونه يقوم على التمييز ضد الأقلية العربية؛ فإنه لن يمكنه للترشح للانتخابات وبناء على ذلك، فإن الحزب العربي الذي يسعى للترشح للانتخابات لا يمكنه الدعوة في برنامجه بالمساواة الكاملة في الحقوق بين العرب واليهود.<sup>٧</sup> وحتى لو كان للعرب حقوق متساوية في كل المستويات الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية، فإن المنطق الأساسي كامن في البنى التشريعية والسياسية، ويؤكد للعرب: أن إسرائيل ليست دولتكم<sup>٨</sup>.

#### ٥ - تقنين التمييز

نورد هنا مثالين في غاية الوضوح من القوانين بنطويان على تمييز بحق الفلسطينيين، لصالح اليهود وغير اليهود، هما قوانين حقوق المواطن وحقوق العودة.

فقانون العودة يمنح كل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل، كما أن قانون الجنسية يمنح الجنسية بشكل أوتوماتيكي لكل اليهود، ولكل من هاجر إليها ولأزواجهم وأطفالهم ولحفادهم ولكل أزواجهم إذا استوفوا معايير "الهالاخة لليهودية"، وهذا الإمتياز بالتجنس والعودة للوطن قاصر على اليهود، أما الفلسطينيون فلا يحصلون عليها إلا بالولادة في "إسرائيل" ومن كبروا فلسطينيين سبق لهم الحصول على الجنسية أو الإقامة (بعد استيفاء قائمة طويلة من الشروط)، وقد أكتت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ أن قانون العودة الإسرائيلي " يميز بحق الفلسطينيين في التملك، والذين تفرض عليهم الحكومة الإسرائيلية قيوداً تجعل من المستحيل أن يعودوا إلى ديارهم".

ومن المهم الإشارة هنا إلى حيلة تلجأ لها المؤسسة التشريعية في تشريع التمييز وتفضيل اليهود، وهي أن كل القوانين لا تذكر فيه كلمة يهودي إسرائيل إلا قانون ولهد هو

قانون العودة، وعندما ينطوى أى قانون على امتيازات تفضيلية لليهود بشار فى أحكامه "إلى أن هذه الامتيازات تمنح للأفراد الذين ينتفعون من قانون العودة"؛ أى اليهود فقط.

لما الحيلة الثانية فهى أن مثل تلك القوانين تتضمن عادة فقرة فى ديباجتها تقول بأن أحكامها سوف لن تؤثر على قوانين أو تشريعات سابقة، وأغلب هذه القوانين التى تنطوى على التمييز صدرت فى الخمسينيات والستينيات (فى ظل حكومة حزب العمل)، وإذا ما فهمنا هاتين الحيلتين يمكننا إدراك أن القوانين الإسرائيلية مليئة بالإجراءات التمييزية، التى إذا استخدمت بحق اليهود فى أى مكان آخر فى العالم ستوصف حتماً بمعاملة السامية<sup>١</sup>

## ٦- الوضع الخاص للمنظمات اليهودية

فى عام ١٩٥٢ تبنى الكنيست قانون المنظمة الصهيونية العالمية (الوكالة اليهودية)، وبناء عليه فإن الصندوق القومى اليهودى والوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية تعطى بوضع دستورى خاص، وتتمتع بسلطة على بعض المهام والوظائف الحكومية، مثل تلك المعنية بتطوير أراضي الدولة ومشاريع الإسكان والمستعمرات.. وتقوم هذه المؤسسات بتنفيذ نشاطاتها من خلال التنسيق مع الحكومة، وتغنى من الضرائب. وبالقطع، فإن خدمات هذه المنظمات تنحصر فقط فى المواطنين لليهود، بينما لا يجد المواطنون غير اليهود شيئاً من هذا، ولا توجد مؤسسات مشابهة لهم.

فعلى سبيل المثال، تتولى الوكالة اليهودية مسئولية التخطيط لإنشاء مستوطنات جديدة، وتحمل بدورها مسئولية تنفيذ المشاريع التطويرية الجديدة الضرورية لإنشاء مستوطنات جديدة بما يشمل إنشاء الطرق تمويل المباني العامة، وربط المستوطنة بشبكة الكهرباء والمياه...، لذلك ليس غريباً أنه لم يتم إنشاء أى مستوطنة عربية منذ عام ١٩٤٨.

وبالنسبة للصندوق القومى اليهودى؛ فى عام ١٩٠١ عقد المؤتمر الصهيونى الخامس، وأدى إنشاء الصندوق بغرض تسهيل شراء اليهود للأراضي فى فلسطين، وفى عام ١٩٥٣، أكد الصندوق على أن مهمته الأساسية هى الحصول على الأراضي لغرض توطين اليهود فيها. وصدرت سلسلة من القوانين التى تنبأها الكنيست فى أوائل الستينيات ومن بينها: قانون أراضي إسرائيل، وقانون إدارة أراضي إسرائيل، وجعلت كل الأرضى تقريباً مملوكة للدولة (حوالى ٩٣%)، وأنها تحت إشراف ونطاق عمل الصندوق القومى اليهودى،

وبالتالى لا يمكن بيعها لغير اليهود (وتحديداً للعرب) حتى اليوم؛ فعندما يتقدم مواطن عربى فى إسرائيل بطلب لشراء أراضى كانت مملوكة فى المليك للصندوق القومى اليهودى يتم رفض طلبه.<sup>١٠</sup>

#### ٧- التمييز فى الإجراءات والسياسات

يواجه غير اليهود فى إسرائيل تمييزاً بكرمه النظام القانونى ذاته؛ حيث يسمح للحكومة ببنى سياسات وإجراءات تمييزية، ومن بين أبرز تلك السياسات ما يتعلق بنظم وامتيازات الخدمة العسكرية، ونظام إعداد الموازنات وتوزيع الموارد وسياسة التعليم والحق فى امتلاك الأراضى واستخدامها.

##### أ- الخدمة العسكرية

ترتبط الخدمة العسكرية بالحصول على امتيازات واسعة، لليهود؛ مثل الأولوية فى الحصول على السكن والوظائف، وفرص الحصول على قروض كبيرة وإعفاءات من الرسوم الدراسية، ومع ذلك، فإن طلبة المدارس الدينية اليهودية (الياشيفا) برغم أنهم لا يؤدون الخدمة العسكرية -كالمواطنين غير اليهود- فإنهم يتلقون تلك المخصصات، وهى السياسة التى وفرت لها للمحاكم النطاء القانونى بقبولها هذا الواقع التمييزى.<sup>١١</sup>

##### ب- الموازنة المالية وتوزيع الموارد

بموجب قانون تشجيع الاستثمار قامت الحكومة الإسرائيلية بتقسيم الدولة إلى ثلاث مناطق، اثنتان منها تحظيان بدعم الدولة فيما يتعلق بالتنوير؛ حيث تمنح الدولة المناطق الصناعية المصنفة (أ) حوافز سخية فيما يتعلق بالإيجار وتمنح للقروض منخفضة الفائدة ذات الأولوية للاستثمار والمشاريع الصناعية، وفى المناطق المصنفة (ب) فإنها أيضاً تمنح حوافز مماثلة بغوائد مخفضة، وتشمل المناطق (أ) الجليل الأعلى والجليل الشرقى، ولتى تتميز بأكثرية يهودية، ولكنها تستثنى الجليل الغربى؛ حيث عدد الفلسطينيين كبير، كما أن بعضاً من مناطق الجليل الغربى تعترف كمناطق (ب) ولكن ولغرض استثناء المناطق العربية؛ فقد جرى رسم حدود للمنطقة لتشمل الناصرة العليا اليهودية وطبريا وكرمئيل ومعلوت، واستثنى مدينة الناصرة العربية المجاورة وباقي المدن والقرى العربية.

وفي التصنيف الذي أجرى في عام ١٩٩٨ كان من بين ٤٢٩ موقع من تلك التي اعتمدت كمناطق تطوير (أ) أربعة مواقع فلسطينية فقط واستخدمت هذه النماذج والقرارات لكي تستثى الأغلبية العظمى للأقلية الفلسطينية من هذه الفوائد ونظراً لكونها خارج ذلك التصنيف فهي ليست مؤهلة لأي حوافز.<sup>١٢</sup>

### ج- التعليم

يحدد قانون التعليم في إسرائيل الذي تبناه الكنيست في عام ١٩٥٣ أهداف للنظام التعليمي؛ ليقدم فقط تعزيز الثقافة اليهودية والأيدولوجية الصهيونية؛ فالطلاب العرب مطالبون بقراءة الأدب والشعر الصهيوني وليس العربي الفلسطيني، ويدرسون التوراة فقط كدراسات دينية، ويتقدمون لامتحانات في اليهودية، وليس في دينهم؛ لذلك، فإن النظام التعليمي الإسرائيلي يعترف بجماعة واحدة فقط، فضلاً عن التمييز للواضح في الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب اليهود، حتى أصبح ٨٠% من الطلاب المتسربين من المدارس هم من غير اليهود، أي العرب.<sup>١٣</sup>

ويؤدي التمييز على كل المستويات في النظام التعليمي إلى استبعاد نسبة متزايدة باطراد من أطفال العرب خلال تدرجهم في المراحل الدراسية، أو إلى حرمان المتأخرين منهم من فرص التعليم العالي. وفي كل مرحلته، يؤدي النظام التعليمي إلى استبعاد نسبة أكبر من الطلاب العرب.<sup>١٤</sup>

### د- امتلاك الأراضي واستخدامها

ينص قانون أملاك الغائبين على أن كل من غادر البلاد في عام ١٩٤٨ يعتبر غائباً وتؤول ممتلكاته إلى الدولة، ومن الجدير ذكره أن القانون يستخدم فقط بحق العرب، وحتى بحق هؤلاء الذين بقوا في الدولة ولكنهم أجبروا على الرحيل عن أراضيهم، ومثل هؤلاء الأفراد يطلق عليهم "الغائبون للحاضرون"، أكثر من ذلك، فإن إسرائيل لا زالت تطبق أنظمة الطوارئ البريطانية لعام ١٩٤٥؛ حيث تخول تلك الأوامر (البند ٢٥ منها) القائد العسكري لإعلان عن أي أراضٍ كمناطق مغلقة يحظر بموجبها على الأفراد الدخول والخروج منها، وبموجبه جرى اقتلاع سكان عشرات القرى العربية.<sup>١٥</sup>

ويبرز التمييز بحق الفلسطينيين بشكل سافر عندما يتعلق الأمر بامتلاك الأراضي واستخدامها، ومرد ذلك أساساً إلى الأيديولوجية الصهيونية نفسها التي قامت عليها دولة إسرائيل؛ فهي تعتبر أن "الأراضي في فلسطين ملك لليهود بقوة شريعة التوراة، ويجب تحريرها واعتقاداً من غير مالكيها اليهود، وأى أرض لا يملكها اليهود حتى لو كان مالكيها مناصراً لليهود ومؤيداً لخدمات جليلية لهم، فهي أرض يجب عتقها".

وقد تمت تلك العملية من خلال توظيف جملة من القوانين والأوامر العسكرية التي وفرت للدولة غطاءً يسمح لها بمصادرة الأراضي لأى أغراض تقررها الحكومة، كاستخدامها للتدريبات العسكرية، أو لمشاريع بنى تحتية تنوى الحكومة إقامتها فى المستقبل، أو من خلال عدم السماح لأصحابها الأصليين بتسجيلها رسمياً كما حدث ويحدث مع بنو النقب.<sup>١٦</sup>

كما تقوم الحكومة الإسرائيلية بفرض نظم عقابى خاص بضرائب الأراضي، يشجع المالكين الأفراد على بيع أراضيهم تدريجياً. ولضمان توزيع لليهود على مساحة أراضي الدولة، ولاسيما فى المناطق التى يتركز فيها الفلسطينيون تقوم الدولة ببناء مستوطنات لا يسمح إلا لليهود بالسكن فيها، وفى العادة تقوم بتلك العملية الوكالة اليهودية.

### خاتمة

إن الباحث الذى يتطرق إلى الديمقراطية والحياة البرلمانية فى إسرائيل ينبغي أن يضع فى اعتباره أن ما نتحدث عنه هو العدو الإسرائيلى، ذلك للكيان السرطانى الغاصب والعصابى، وما نرصده فى المؤسسات السياسية لهذا الكيان هو مادة يجتمع حولها قيادات عصابات تسمى الحكومة، ومقاعد يجلس عليها ممثلون من لصف الثانى لهذه التشكيلات العصابية الإجرائية تسمى كنيسست.

ربما يثير هذا الرأى تساؤلاً حول طريقة التعامل "البحتى/العلمى" مع هذا "الشأن الإسرائيلى" ودراسة دولته، ومؤسسات هذه الدولة والآليات السياسية التى تحركها.. كما يثير تساؤلاً حول جدوى وجدية تجاهلها لم فهمها بشكل أعمق، لتحسين التعامل معها!

وأرى أن هناك فارقاً عميقاً بين جمع المعلومات عن العدو (وهذا واجب الأجهزة والمكلفين بتلك المهمة من المسؤولين) وبين الإقرار الضمنى بمشروعية العدو ونظامه



السياسي، وقد يأتي هذا الإقرار الضمني إذا تعاملنا مع التعددية السياسية في إسرائيل على أنها تعددية بالمعنى المألوف أو الطبيعي، وتعاملنا معها بحسن نية و"الموضوعية" المطلوبة ككلاسيماً.

إن مثل هذا المنهج هو الذي يعنى أننا قبلنا إدراج الديمقراطية الإسرائيلية في تلك النظم السياسية "الطبيعية" المعاصرة، التي يمكن إجراء دراسات مقارنة "طبيعية" بينها. فالكيان السياسي للعدو الإسرائيلي شاذ، يوجب علينا مقاومته ومحاصرة خطورته، وليس وضعه في سلة للنظم السياسية المقارنة، ونخيرة التجارب السياسية التي يمكن أن ننهل منها.

باختصار، فإن قيام الأجهزة السياسية والمعلنة بجمع معلومات عن الكيان السياسي للعدو أمر واجب ومطلوب، ولكن استثمار القدرات البحثية المقارنة فيما يسمى "الديمقراطية الإسرائيلية" أو النظام البرلماني في إسرائيل ليس كذلك.

إن "الديمقراطية الإسرائيلية" هي بناية فوق الرمال؛ لأنه لا يوجد لها أساس للشرعية، وأريد أن أميز بين إجراءات المشروعية السياسية وأسس شرعية النظام السياسي؛ فالأولى تعنى شكلاً وجود قوانين عامة وملزمة تنظم الأمور الحياتية المختلفة، والثانية تشير إلى مضامين هذه القوانين ذاتها، وما إذا كان لها مرجعية عامة ومقبولة، أي نوع هذه المرجعية من لزومية الأخلاقية.

فقد يكون في إسرائيل إجراءات "قانونية" لتحديد مشروعية تصرفات الإسرائيليين ولكن لا يوجد مرجعية لهذه القوانين؛ لأنه ليس لها "سقف" يحدد أفعائها، أو منظومة قيمية مستقرة تحدد ملامحها.

فالكنيست -كولجته نيابية لسلطة الاحتلال- يستطيع أن يضع ما يشاء من قوانين بلا سقف، وبلا منظومة أخلاقية لها كائن، ولو كانت بغضوة، وبالتالي فلا سند لشرعية هذه السلطة أو لذلك الكنيست، سواء كان هذا السند مستمداً من الاتفاقيات والشرعات الدولية، أو من التراث الإنساني و"القيم الطبيعية".

وعباب سقف للمشروعية وللمشرع لا يجب أن يفهم على أنه مجرد إطار في قوة السلطة التشريعية، وإنما هو اتفاقات في التشريع؛ فحتى البرلمان القوى -كالبريطاني مثلاً-

الذى يستطيع أن يصنع القوانين دون التقيد بمستور مكتوب (فهو غير موجود)، لا يزال يتقيد بالترلمات الدولية من ناحية، وأعرافه الدستورية والسياسية المستقرة من جانب آخر. أما الكنيسة الذى يستطيع أن يعدل تعريف الدولة، وإعادة تحديد من هو يهودى، والذى يدعى أنه يشرع لكل يهود العالم ولو كانوا من "غير مواطني إسرائيل" ومن لم يشاركوا فى انتخابه، ومن لا يقعون فى نطاقه الزماني والمكاني أصلاً، ليس برلماناً قوياً، بل آلة تشريعية منفصلة وشاذة، يصعب إخضاعها للدراسات السياسية ومناهج ونظريات البحث المألوفة فى علم فى الحكومات المقارنة، حتى وإن تشابهت بعض إجراءات تشكيله وتنظيم عمله مع "نظراته" من برلمانات الدول المعاصرة.

لكل هذا، نصف الديمقراطية والتعددية الإسرائيلية بالبيت فوق الرمال، شكله ظاهر، وأساسه منعدم، ويقاؤه محل شك.

<sup>١</sup>- لطاقت هذه المقولة في الأساس على مجلس العموم البريطاني، وهي تدل على مدى قوة البرلماني البريطاني وعلى أن كل شيء يناقشه المجلس ولا تستطيع الحكومة البريطانية أن تتخذ قراراً بمعزل عن مجلس العموم. والمطلون يشبهون الكنيست بمجلس العموم.

<sup>٢</sup>- Washington Report, Dr. Israel Shahak, Israeli Discrimination against Non-Jews Is carefully codified in<sup>٢</sup> State of Israel's Law, Jan./Feb. ١٩٩٨ p. ٨٨.

<sup>٣</sup>- "يُعتبر مفهوم الهجرة مرادفاً لكلمة (علياء) بالعبرية وليس (هجرة) أو (Immigration)؛ حيث يرتبط المفهوم الأول بالدين، الذي تعاملت معه الصهيونية كمرادف للقومية، وعياه مأخوذة من التوراة وتعني الصعود والعلو إلى الجنة، وهي واجب شرعي حسب تعاليم الهلاخاة، وأن كلمة الخروج أو الهجرة العكسية (بريداه) أخذت معنى النزول والهبوط، والتي فيها معنى الإثم الديني." اليهود المهجرون إلى إسرائيل: الموجة الأخيرة، د. خالد شعبان، مجلة مركز للتخطيط الفلسطيني، السنة الأولى - العدد الثالث والرابع، يوليو-سبتمبر ٢٠٠١، غزة.

<sup>٤</sup>- انظر نص وثيقة إعلان قيام إسرائيل في: غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص ٢٣-٢٦، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٩.

<sup>٥</sup>- من مقال لعزى بشارة بعنوان: The Israeli Democracy ومنشور على الصفحة الإلكترونية:

[http://www.punjabilok.com/palestine\\_underattack/israeli\\_democracy.htm](http://www.punjabilok.com/palestine_underattack/israeli_democracy.htm)

<sup>٦</sup>- انظر: تقرير مؤسسة عدالة بعنوان:

Legal Violations of Arab Minorities in Israel: A Report on Israel's Implementation of the International Covenant on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination.

موقع المؤسسة الإلكتروني: <http://www.adalah.org/documents/violations.htm>

<sup>٧</sup> انظر: تقرير مؤسسة عدالة، مصدر سبق ذكره.

<sup>٨</sup>- David Kretzmer, The Legal Status of the Arabs in Israel, Westview Press, ١٩٩٠, p. ٤٢-٤٣.

<sup>٩</sup>- مصدر سبق ذكره، Shahak.

<sup>١٠</sup>- David Kretzmer, The Legal Status of the Arabs in Israel, Westview Press, ١٩٩٠, pp. ٦٢-٧٣

<sup>١١</sup>- انظر: تقرير مؤسسة عدالة، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٢</sup> - لمزيد من الإطلاع، انظر على سبيل المثال:

- Lustick, Ian, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Austin, ١٩٨٠.
- Khalidi, Raja, *The Arab Economy in Israel: the Dynamics of a Region's Development*, London, ١٩٨٨.

١٣- انظر تقرير مؤسسة عدالة، مصدر سبق ذكره.

- ١٤- Human Rights Watch, Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children In

من موقع المؤسسة الإلكتروني: <http://www.hrw.org/reports/٢٠٠١/israel.١٠١.htm>

١٥- انظر تقرير مؤسسة عدالة، مصدر سبق ذكره. كما يشير ديفيد مكنوال في كتابه المشار إليه سابقاً أن:

المحامين اليهود والاسيما رابطة المحامين لليهود قبل العام ١٩٤٨ عارضوا بشدة أنظمة الطوارئ البريطانية وطلبوا بإلغائها وقد كتب في ذلك المحامي اليهودي الشهير يعقوب شلبيرا "لا يوجد مثل تلك القوانين حتى في ألمانيا النازية ... أنه لو اوجب علينا أن نبلغ للعالم كله بأن أنظمة الطوارئ التي تطبقها حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين تدمر الأسس الفعلية للعدالة في هذه البلاد ... ليس هناك أي حق لأي حكومة لتبني مثل هذه القوانين." والمثير في الأمر أن السيد شلبيرا أصبح لاحقاً النائب العام في إسرائيل، ولكنه غير وجهة نظره تلك.

١٦- هناك حوالي ٣٦ قانوناً وتشريعاً توظف للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ومن أهمها:

- قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠:

- استملاك الأراضي للمنفعة العامة للعام ١٩٤٣:

- البند ١٢٥ من أنظمة الطوارئ (الدفاع) للبريطانية للعام ١٩٤٥:

- قانون المستوطنات الزراعية (قيود على استخدام الأراضي الزراعية والمياه) للعام ١٩٦٧:

## ثالثاً:

### الخريطة المدنية والاجتماعية في إسرائيل

➤ فلسطينو ٤٨: الأقلية الفلسطينية مواطنو دولة إسرائيل

أ. سامح السويقي

➤ تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي

د. عماد جاد

➤ حق العودة لعرب ١٩٤٨

د. سلمان أبو ستة

➤ حركات السلام في إسرائيل : الصعود والهبوط بين مبادرة السادات

والانتفاضة الثانية

د. جمال عبد الجواد

➤ صورة العرب لدى إسرائيل بين الدين والتاريخ

د. محمد أبو غدير

➤ رؤى اليهود المتدينين للعالم ولأنفسهم ولكل ماحولهم

د. عبد الغفار الدويك



فلسطينو ٤٨ : الأقلية الفلسطينية مواطنو دولة إسرائيل ،

### قراءه في متناقضات الواقع واحتمالات المستقبل

١. سامح الصوفى \*

المقدمة :

تتلى مواطنة " الأقلية الفلسطينية " لدخل " الدولة اليهودية " الضوء على الكثير من المتناقضات المتناحرة التي يعيشها " لمجتمع الإسرائيلي " .

تتعلق أولى هذه المتناقضات بطبيعة للدولة التي أنشأت لتحقيق الهدف الصهيوني في تأسيس " دولة يهودية لليهود " ، كما أن الهوية الاقتصادية والاجتماعية للوسعة بين الأغلبية اليهودية ( بشقيها الغربي والشرقي ) والأقلية الفلسطينية - وما يثيره ذلك من تصاعد احتكاكات بين " من يملك ومن لا يملك " تطرح الإشكالية الثنائية والمتمثلة في كيفية المساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية بين الطرفين ، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم إشكالية الصراع العربي / الإسرائيلي (وبالأخص الفلسطيني / الإسرائيلي) ونأزمه منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وما صاحب ذلك من مساندة عرب الداخل لإخوانهم في كفاحهم ضد الاحتلال لاتضح لنا عمق المتناقضات التي تعيشها الأقلية الفلسطينية لدخل الدولة العبرية ، وهو الأمر الذي نتج عنه مقتل / استشهاد ١٣ شاباً من عرب الداخل على أيدي " لقوات الإسرائيلية " التي لم تفرق بين الصّور الفلسطينية المتدّعة بالجنسية الإسرائيلية، والصّور الفلسطينية العارية المتدّعة بملايين من " الأمنيات "و" للدعوات المخلصة " وبالقتل من الدّعم و المساندة للفاعلة.

---

\* - دّرس في درجة الدكتوراه في جامعة هلسنكي

يمكن النظر إلى الإشكاليات الثلاثة لسالف بيئتها كنتاج طبيعي للسماح المتفرقة للأقلية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل من جانب، وإلى الإدراك الصهيوني / الإسرائيلي المبكر " لخطورة" هذه الأقلية من جانب آخر .

فمن ناحية أولى تتمتع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بوضعية متفرقة؛ لاختصاصها بلوحة عناصر متشابكة و متداخلة لا تتواجد في أي أقلية أخرى في العالم :

١- فهي أقلية أصيلة ، جاءت الأغلبية إليها ( أو عليها )، وليس العكس .

٢- وهي أقلية مترابدة؛ فمعدل النمو الطبيعي دخلها، يزيد عن ضعف ذات المعدل في الأغلبية اليهودية ( مما يحولها من أقلية إلى " أقلية خطيرة " )

٣- تتكون الأقليات - عادةً - من دائرتين : الأولى ( دائرة المركز ) تدور داخلها الأقلية وسط دائرة ثانية أوسع ( المحيط ) تكون الأغلبية ، إلا أن الأقلية الفلسطينية دخل إسرائيل تتكون من ثلاثة دوائر : الأولى أو المركز تمثل هذه الأقلية الفلسطينية ، بينما تمثل الدائرة الثانية الأغلبية اليهودية، التي تعيش الأقلية الفلسطينية داخل محيطها ، وتمثل الدائرة الثالثة دولة الوطن العربي الذي يشكل محيطاً أكبر يسمح لدخله المحيط الأصغر ، ومما يزيد من نفوذ هذا الوضع انتماء دائرة المركز لدائرة المحيط الأكبر ( الدائرة الثالثة ) عقائدياً و ثقافياً و تقنياً، هذا بالإضافة إلى تنافر الدائرة الثانية ( الأغلبية اليهودية ) في صراع " وحود " مع الدائرة الثالثة ( لوطن العربي ) .

٤- انقسام المجتمع الإسرائيلي حول الكثير من الإشكاليات و القضايا ( حرب/ سلام ، يمين / يسار ، ديني / علماني ، أشكنازي / سفاردي ... إلخ ) يوهل هذه الأقلية للقيام بدور الكفة المرجحة في الكثير من القضايا والإشكاليات المتداولة داخل الحياة السياسية والبرلمانية الإسرائيلية ( على سبيل المثال انقسام الكنيسة حول اتفاقية أوسلو التي تم إقرارها بأصوات أعضاء للكنيسة العرب، وكذا انتخابات رئاسة الوزراء، الذي لعب فيها الصوت العربي دوراً مساعداً إن لم يكن مرجحاً ( بيريز / نتنياهو ، باراك / نتياهو ..... إلخ )



ومن ناحية ثانية ، وإدراكاً من إسرائيل لما تمثله هذه الأقلية " من الأعباء " لدخل الدولة اليهودية مع انتمائها العقائدي والإثني والثقافي " للأعداء " من معضلة ، قلعت إسرائيل بالتخطيط مبكراً لكيفية درء مشكل ومخاطر هذه الأقلية ، وفي هذا السياق يكون من المفيد الإشارة إلى أهم السنوات أو النقاط الفارقة في تاريخ هذه الأقلية ، وكذا للوثيقة التي صاغها حاكم اللواء الشمالي إسرائيل كيننج ؛ لمعالجة آثار يوم الأرض (عام ١٩٧٦ )، ولوضع أسس السياسة الإسرائيلية تجاه الجماهير العربية في إسرائيل<sup>١</sup>.

### ( أ ) أهم السنوات أو النقاط الفارقة في تاريخ هذه الأقلية :

أقيمت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ على ٧٧% من أرض فلسطين تحت الانتداب - وهي نسبة أعلى بكثير من تلك التي خصصها قرار التقسيم لليهود - وفي دخل حدودها ما يقارب الـ ١٦٠ ألف فلسطيني (من أصل ٩٠٠ ألف )، أصبحوا وطبقاً لشروط القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ مواطنين في الدولة اليهودية ، وقد مر تاريخ الأقلية الفلسطينية لدخل إسرائيل بعدة سنوات فارقة ،

- في الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٦ وضعوا تحت الحكم العسكري

- أدت حرب يونيو ١٩٦٧ إلى " افتتاح " عرب للدخل على إخوتهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وما تبع ذلك من تواصل ونمو الشعور الوطني

- شهد يوم ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ : أحداث يوم الأرض ( والتي يرصدها لبعض كأول تعبير عنيف منظم ، أوضح غرابة وضعية هذه الأقلية )

- يوليو من عام ١٩٨٨ : تأسيس أول حزب عربي ( الحزب العربي الديمقراطي )

- اتفاقية أوسلو ، واستبعاد عرب للدخل من معادلة الاتفاق

- عام ١٩٩٩ : تقدم الدكتور / عزمي بشارة بالترشح لمنصب رئيس وزراء إسرائيل

- فتقاضي الأكسي وسقوط ١٣ شهيد من شباب عرب للدخل أثناء مناصرتهم لإخوتهم في كفاحهم للنزود عن المسجد الأقصى، ثم بعد ذلك من أجل التحرر الوطني، وهو الهدف الذي أضاف عشرة شهداء جدد إلى الـ ١٣ السابقين .

( ب ) الوثيقة التي صاغها حاكم اللواء الشمالي بمسؤول كيننج ، ( علم ١٩٧٦ ) لمعالجة آثار يوم الأرض، ولوضع أسس السياسة الإسرائيلية تجاه الجماهير العربية في إسرائيل :

قيم كيننج في هذه الوثيقة واقع العرب وتوجهاتهم السياسية، والمخاطر التي يشكلونها على الدولة العبرية، واقترح وصفته لكيفية التعامل المستقبلي مع عرب الداخل ، ولمواجهة بعض الإشكاليات التي اعتبرها هامة وخطيرة مثل : القضية الديموجرافية، ومظاهر التطرف " القومي العربي، لزعامة العربية وأبعاد توجهاتها ، الاقتصاد والعمل ، التعليم ، وقد تمثلت أهم السياسات التي اقترحها كيننج في وثيقته لمواجهة هذه المخاطر فيما يلي :

١. توسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه في المناطق التي يبرز فيها تجمع العرب، مع فحص إمكانات تقليل التركيز العربي الحالي ، خاصة في مناطق حدود الدولة الشمالية الغربية ومنطقة الناصرة. وبشكل مواز لهذا يجب تطبيق قوانين الدولة؛ لتحديد "استيطان العرب في أجزاء الدولة المختلفة ".

٢. والاهتمام في الوقت نفسه والسعي لإيجاد قيادة يهودية قوية ومستقرة في الناصرة العليا وعكا، يكون في وسعها مواجهة التطورات الحرجة المتوقعة.

٣. " يجب قيام حزب " موازي " لحزب العمل، يكون التأكيد فيه على أفكار المساواة ؛ بنم الإنسانية والثقافة واللغة، وعلى النضال الاجتماعي ورفع علم السلام في المنطقة.

٤. بذل كل جهد ممكن لحشد جميع الأحزاب الصهيونية حول إجماع قومي بشأن موضوع عرب إسرائيل .

٥. يجب وضع إجراءات لكل مشروع ينفذ طبقاً لـ " قانون استثمار رؤوس الأموال " في المناطق الحساسة؛ بحيث لا يزيد عدد المشغلين العرب فيه على ٢٠%.

٦. منع ارتباط اليهود بالكلاء التجاريين العرب، ولا سيما في حالات الطوارئ..

٧. على الحكومة العمل على الحد من إعطاء المنح للعائلات متعددة الأولاد من العرب، إما بربطها بالموضع الاقتصادي، أو بإخراج هذه المنح من نطاق عمل التأمين القومي إلى الوكالة اليهودية أو الجمعية الصهيونية؛ فتكون مخصصة لليهود فقط.

٨. حث المؤسسات المركزية على تفضيل المؤسسات اليهودية والأفراد اليهود على العرب.

٩. تشجيع توجيه التلاميذ العرب بعيداً عن المهن التقنية الدقيقة، والتصعيب عليهم عند المراجعة ( أي تقييم الاختبارات )، وعند تسجيلهم للعمل " هذه السياسة من شأنها أن تشجعهم على الهجرة " .

١٠. زيادة وجود قوات الشرطة والأمن على مختلف أنواعها في المحيط العربي؛ لردع الأوساط المتطرفة والجالسين على الجدار؛ الذين قد ينجرون إلى أعمال التمرد والمظاهرات.

وسوف أحاول في هذه الورقة التعرف على الإشكاليات الثلاثة التي نحكم حاضراً ومستقبلاً للعلاقة بين الأقلية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل ( وهو المسمى الأكاديمي لتدقيق لهذه الأقلية )، والأغلبية اليهودية فيها، ثم التعرض لكيفية تتاول وتطوير الطرفين ( الفلسطيني و اليهودي ) لرؤى وآليات التعامل الآني والمستقبلي مع هذه المتناقضات :

ولاً : إشكالية تبين للوضعية الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقلية الفلسطينية والأغلبية اليهودية :

#### أ - التعداد السكاني :

يشكل العامل الديموجرافي والتعداد السكاني لإسرائيل - خاصة من زاوية نسبة اليهود مقابل نسبة الفلسطينيين في الداخل - إحدى أهم القضايا التي تشغل بال القيادة الإسرائيلية، خاصة في ظل استمرار ارتفاع نسبة الفلسطينيين في الداخل، إلى درجة تهدد بها الميزان الديموجرافي للدولة، وهو الأمر الذي قد يشكل أو يؤدي إلى تهديد للطبيعة اليهودية للدولة العبرية .

قد أظهر التقرير السنوي لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي<sup>١</sup> عن العام الماضي ٢٠٠١ ، أن عدد سكان إسرائيل يقدر بـ ٦,٥٩٢ مليون نسمة، وهو ما يعني زيادة عدد السكان، في السنة الأخيرة بعقوبة ١٣٣,٠٠٠ نسمة، ( أي بنسبة زيادة قدرها ٢,١% ) شكل اليهود في نهاية عام ٢٠٠١ نسبة ٧٧,٢% من مجموع السكان، (مقابل ٧٧,٨% في العام

الذي سبقه) وبموجب الإحصاء وصلت نسبة العرب في إسرائيل (تشمل سكان القدس العربية المحتلة المدرجين في سجل مواطني إسرائيل، كونهم يحملون "هويات زرقاء") ١٩% من مجموع السكان ويشكل المسلمون ما نسبته ١٥,٤% و المسيحيون نسبة ٢,١% والدروز نسبة ١,٦%.

ويستدل من معطيات هذا التقرير ، أن الجمهور اليهودي هو للجمهور الأكبر سناً إذ تصل نسبة من بلغوا ٦٥ عاماً وما فوق إلى قرابة ١٢%، أما للجمهور المسلم فهو الجمهور الأكثر شبهاً؛ حيث تصل نسبة المسنين فيه، (من ٦٥ عاماً وما فوق) إلى أقل من ٣%.

ويتضح وفقاً لهذا الإحصاء أن معدل الولادة عند النساء اليهوديات يصل إلى ٦,٦ مولود، في المقابل يصل معدل الولادة عند المرأة الفلسطينية إلى ٤,٦ مولود. ووفقاً لهذه المعطيات فإنه بمقتور الجماهير للعربية في الدخل مضاعفة تعادها كل ١٥-٢٠ عاماً.

#### ب- تباين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية :

وسوف أعرض في هذا السياق لبعض المؤشرات والإحصائيات التي تؤكد - وبوضوح - اتساع الهوة بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية، وإلى التفرقة الواضحة للسياسات الإسرائيلية بينهما<sup>٢</sup> :

• بالرغم من أن "عرب الدلخل" يشكلون ما يقارب من ١٩% من سكان دولة إسرائيل ، إلا أنهم يعيشون علي ٢,٥% من مساحة الدولة فقط ، وفي حين أنهم كانوا يملكون عام ٤٨ ثلاثة مليون دونم أي حوالي ١٥% من مساحة الدولة أو يعيش ١٠% من العرب في بيوت غير مرخصة ، ومنذ عام ٤٨ وحتى الآن لم تنشأ أي مدينة أو قرية عربية جديدة في إسرائيل ، بالرغم من تضاعف عدد السكان بكثير من ٦ مرات في حين أنه ، ومنذ عام ٤٨ تم بناء ٧٠٠ قرية أو مدينة ، بنيت جميعها لليهود

• متوسط دخل الفرد العربي يشكل ٥٥% من متوسط دخل الفرد اليهودي .

• يناهز العرب ١٩% من السكان إلا أن الطلاب العرب في الجامعات يشكلون ما نسبته ٧% فقط من مجموع الطلاب الجامعيين

• متوسط معدل البطالة في إسرائيل حالياً حوالي ١٠%، ولكنه بين العرب يناهز نسبة ٢٥%

• هنالك تدرج في إسرائيل حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي بحيث يتم تقسيم القرى والمدن إلى عشرة شرائح : في الأضلاع الأربعة العليا لا توجد أي مدينة أو قرية عربية ، في العشرين الآخرين لا يوجد أي مدينة أو قرية يهودية ، كما أن ٧٥% من المواطنين العرب يعيشون في قرى تنتمي للعشرين الأدنى (١ و ١٠)

• ٣% فقط من الموظفين في الجهاز الحكومي من العرب ( بما في ذلك التعليم )

• شركة للكهرباء الإسرائيلية لا تشغل عرب

• ضمن ١٧١ مديراً لشركات حكومية يوجد ٣ مديريين عرب فقط .

• في أعقاب الأزمة الاقتصادية الحالية ، قررت الحكومة في شهر يونيو ٢٠٠٢ تقليص بعض الخدمات الاجتماعية ، من ضمنها خدمات الأطفال ، ومن المثير لإقرار تقليص مخصصات الأطفال اليهود بنسبة ٤ % فقط، بينما سيتم تقليص مخصصات الأطفال العرب بنسبة ٢٤ %، (وذلك بحجة خدمة عائلة الطفل اليهودي في الجيش) ؛ بمعنى وجود تمييز منذ اليوم الأول الذي يولد فيه الطفل العربي

• قامت جامعة حيفا بإجراء بحث عن نزاهة القضاء، شمل البحث ١٠٠ ألف ملف قضائي ما بين الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٩٢ وخلص البحث للتالي :

- علي نفس التهمة الموجهة ، احتمال أن يدين العربي ٨٠%، بينما احتمال إدانة اليهودي ٦٦% فقط .

- علي نفس التهمة بعد الإدانة احتمال أن يسجن العربي ٨١%، في حين أن هذا الاحتمال يقل عند اليهود ليصل إلي ما نسبته ٧١% فقط .

ثانياً -الإشكالية الثانية : الانتماء الوطني وأثر الانتفاضة علي توجه الأقلية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل ( و اللجوء للعنف ) :

١- شهد عام ٢٠٠٠ تصعيداً وتزامناً حاداً في العلاقة القائمة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية دخلت دولة إسرائيل، ويؤكد الباحثين Sarah Lazar و Asad Ghanem من مركز 'Givat Haviva' على أن ذلك قد نتج " من جراء مساعدة فلسطينيو الداخل لإخوتهم في الأراضي المحتلة إبان انتفاضة الأقصى، وهو الأمر الذي لم تتعامل معه حكومة باراك " بحكمة "؛ مما أدى إلى مقتل ١٣ شاباً عربياً ، هذا بالإضافة إلى مقتل ١٠ شباب عرب آخرين، فيما تلا ذلك من أحداث " ، وقد أدى ذلك من وجهة نظر الباحثين للتالي:

- خلق حالة من الامتناع و المعارضة لسياسات إسرائيل الداخلية وإلخارجية
- إحساس العرب بعدم جدوى حملهم للجنسية الإسرائيلية ؛ فالرصاص الإسرائيلي لم يفرق بين الفلسطيني في الخارج وإخوته من الداخل "
- فقدان الثقة في النظام " الديمقراطي " الإسرائيلي .
- إلهوف المتبادل الذي أدى بوضوح إلى نقص حركة التجارة في الأسواق العربية؛ ( بمعنى عدم زيارة اليهود لهذه الأسواق ) ونقص اعتماد اليهود على العمالة العربية
- يؤكد الدكتور / أسعد غانم في إحدى دراساته الاستطلاعية<sup>١</sup> على تحول واضح في مفهوم الهوية لدى الأقلية الفلسطينية، وذلك بعد أحداث الانتفاضة ؛ حيث يوضح للبيان التالي بأن مجموع من حددوا هويتهم بمحتوي فلسطيني أو عربي دونما أى إشارة للمحتوي الإسرائيلي كان ما يقارب ٤٥% عام ١٩٩٥، في حين أصبح حوالي ٦٢،٥% عام ٢٠٠١

■ فمعد طرح السؤال " حول أي من الخيارات التالية تعبر عن هويتك ؟

Which of the Following Best Describes Your Identity?

توزعت الإجابات على النحو التالي :

إحصاء علم ٢٠٠١	إحصاء علم ١٩٩٥	
٦,٤	٧,٤	عربي
١٧,٥	٩,٥	فلسطيني عربي
٢١,٨	٣٨,٤	إسرائيلي عربي
١٠٦,٠	٧,٨	إسرائيلي
٩,٧	٨,٧	إسرائيلي فلسطيني
٣٦,٢	٢٧,٤	فلسطيني في إسرائيل أو فلسطيني عربي في إسرائيل
٢,٥	٠,٨	فلسطيني

■ وعند طرح سؤال آخر حول مدى الشعور بالاقتراب من الفلسطينيين في الضفة

للقطاع في مقابل الاقتراب من اليهود في إسرائيل

Closeness to the Palestinians in the West Bank and Gaza Strip or to  
the Jews in Israel

## جاءت الإجابات كالآتي :

إحصاء علم ٢٠٠١	إحصاء علم ١٩٩٥	
٦٤,٥	٥٠,٤	أشعر بالقرب closer تجاه الفلسطينيين في الضفة و غزة
٣٥,٥	٤٩,٦	أشعر بالقرب closer تجاه اليهود في إسرائيل

ج- كما شهدت العلاقة بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية المظاهر ( إن لم تكن  
الظواهر ) التي نستطيع أن نوجزها في التالي :

١. تزايد العمليات العنيفة / الفدائية التي قام بها أو ساعد فيها فلسطينيو الدخول ( سواء في  
صورة أفراد أو مجموعات )؛ فقد شهد عام ٢٠٠٠ ، توجيه هذا الاتهام لـ ٨ أفراد من  
عرب الدخول ، في حين أن عام ٢٠٠١ قد شهد توجيه الاتهام لـ ٢٥ فرداً من فلسطيني  
الدخول<sup>٧</sup> . علي سبيل المثال :

- الكشف عن مجموعة مكونة من ثلاثة من العرب من مدينتي اللد والرملة بتهمة  
الانتماء إلى خلية عملت بناء على توجيهات قائد الجناح العسكري لحركة حماس<sup>٨</sup>

- القبض علي أربعة أفراد من عائلة " البكري " بتهمة إيواء ومساعدة فتحاري  
عملية قوبيس ميرون خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٢<sup>٩</sup>

٢. تصاعد حدة واهتقان الخطاب السياسي المتبادل بين الطرفين : علي سبيل المثال :  
مطالبة بنيامين نتنياهو " بإخراج الحركة الإسلامية من مظلة الشرعية ، وتفكيك  
مؤسساتها واعتقال قياداتها "<sup>١٠</sup> . ومقالة فيجدور ليبيرمان<sup>١١</sup> وتحت عنوان لا بدع مجالاً  
للاكتباس " بشاره ودهامشه لولا... ! "؛ حيث أكد السيد / ليبيرمان علي أن " من يريد أن  
يمنع ذلك ( أي مشاركة عرب الدخول في العمليات الإرهابية / الاستشهادية ) عليه أن  
يفهم أن عرب إسرائيل هم المشكلة الأساسية ؛ لذلك عرب إسرائيل لولا " وأضاف "



اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠ هي بمثابة إعلان انضمام عرب إسرائيل إلى حرب إخوانهم الفلسطينيين في يهودا والمسامرة، وشدد علي أن " دولة إسرائيل قد قامت من أجل الشعب اليهودي ، وكل من يريد العيش بها عليه احترام علمها ونشيدها وشعارها " .

٣. انتشار المنادين بالفصل الاقتصادي بين الطرفين اليهودي و العربي وفي هذا السياق يؤكد السيد / أحمد أبو حسين في دراسته<sup>١٢</sup> علي أن " انتفاضة المواطنين العرب في أكتوبر الماضي قد كشفت أكثر من أي وقت مضى ارتباط الفلسطينيين في إسرائيل بمعزلتها الاقتصادية، وانكشفت للعلاقة الارتباطية والتبعية الكاملة، وبرهنت علي وضوح غياب اقتصاد عربي " ، وشدد علي أن " الهبة الأخيرة التي يمكن اعتبارها بروفة لانتفاضة المواطنة جعلت البعض يفكر ملياً في مستقبلنا على ضوء مطلب تنظيم الأقلية العربية، والدعوة لمأسسة مجتمعنا اقتصادياً وثقافياً، مع الأخذ بالحسبان مسبقاً عدم إمكانية استقلال الأقلية العربية في إسرائيل اقتصادياً بشكل كامل " ، وبناء عليه يحدد المطلوب في الفترة القادمة بـ " العمل على الانسحاب إلى الداخل، والبحث عن سبل للتوصل لما يسمى شبه فك ارتباط، مع الحفاظ على نقاط تقاطع مع الاقتصاد الإسرائيلي، كي نستطيع أن ننهض بمستقبلنا. " .

وعلي الجانب الآخر " تنشط حالياً مجموعات لها موقعاً على شبكة الإنترنت تحت اسم العمل العربي، تروج وتدعو للمؤسسات والشركات الإسرائيلية إلي أن " تشغل اليهود فقط. " <sup>١٣</sup> .

٤. القبض علي مجموعة بقيادة المقدم عمر الهيب للاشتباه في تجسسها لصالح حزب الله <sup>١٤</sup>

٥. تصاعد خطر منظمات الإرهاب اليهودية <sup>١٥</sup> ، فقد أكد رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي " زئيداد لحتمال قيام المنظمات اليهودية المتطرفة بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين " .

ثالثاً - الإشكالية الثالثة : الموازنة بين اليهودية والديمقراطية لدخل دول إسرائيل :

• أجمع المشاركون في مؤتمر هرتزليا الثاني<sup>١٦</sup> ، الذي عقد في إسرائيل خلال الفترة من ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠٠١ ( ويحضر كل من رئيس إسرائيل وباراك ونتنياهو وبيريز ومدير المخابرات الأمريكية السابق ) على أن المشكلة الرئيسة التي يجب على إسرائيل مواجهتها في المستقبل القريب تتمثل في الزيادة السكانية للأقلية غير اليهودية، بنسبة تقوق الزيادة السكانية للأغلبية اليهودية وتكمن هذه المشكلة في أن الفلسطينيين الدخول أو لا ٤٨ يتلون حالياً ما يناهز ١٩% من المجتمع الإسرائيلي<sup>١٧</sup> ( وكما جاء في البند أولاً ) وأن بعض الدراسات تشير إلى أنهم من الممكن أن يتجاوزوا نصف السكان مع حلول عام ٢٠٥٠ أي بعد مائة عام من إنشاء الدولة " العبرية " . ( دراسة مؤسسة فريدريك إيبرت عام ٢٠٠١ )<sup>١٨</sup>

• يضع ما تقدم إسرائيل في مأزق حقيقي يتمثل في عدم إمكانية استمرار الموازنة بين الأساسين الذين بنيت عليهما دولة إسرائيل؛ أي " اليهودية " من ناحية ( بمعنى دولة لكل اليهود ، بالمفهوم الإثني للكلمة ) ، و " الديمقراطية " من ناحية أخرى .

• تشهد الساحة الأكاديمية والإعلامية الإسرائيلية - وكذا أجهزة الأمن الإسرائيلية - جدلاً واسعاً حول كيفية الخروج من هذا المأزق ، وقد تروحت هذه الحلول من دعاوي للتطهير العرقي مثل اقتراح الدكتور / ARNON SOFER بتطبيق سياسة الترانسفير تجاه الأقلية العربية من إسرائيل إلى خارجها ، وإلى أطروحات أكاديمية تؤسس ( أو بالأحرى تهرس ) لنسق " ديمقراطي " يتم فيه تمكين الأغلبية من فهم الأقلية بطريقة " ديمقراطية " (نموذج الدكتور / سامي سموحة ETHNIC DEMOCRACY<sup>١٩</sup> ) أو خطط وبرامج سياسية ليبرالية تدعو للاحتواء أو الدمج .

• تحدث وثيقة هرتزليا ، المشار إليها سابقاً ، توصيات ذات دلالة سياسية ؛ مثل تشجيع أسر مولفة من ٣-٤ أولاد من خلال إطلاق مخصصات التحويل إلى العائلات كثير الأولاد، توزيع السكان اليهود في مناطق ذات حساسية خاصة من الناحية الديمجرافية، وبالأخص في الجليل ومرج ابن عامر والنقب؛ وذلك من أجل الحيولة دون نشوء تواصل إقليمي لأكثرية عربية تقطع أوصال إسرائيل، تبادل مجموعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وذلك بشمول مجموعات استيطان يهودية محاذية للخط الأخضر من جهته

الشرقية في تخوم إسرائيل، مقابل نقل مجموعات سكانية عربية (أجزاء من "المثلث الصغير" والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي) إلى السيادة الفلسطينية، كذلك توصي الوثيقة "بدراسة منح عرب دولة إسرائيل إمكانية الاختيار بين المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حقوق مقيم دائم في البلاد".

#### رابعاً - الاحتمالات النظرية للمستقبل :

حدد مركز "جيفلات هنيفا" <sup>٢٢</sup> في دراسته المعنونة "بدائل نظرية : الطرق السبعة" الاحتمالات التي يتوقعها المركز لمستقبل الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في التالي :

١. الوضع الحالي : " للديمقراطية الإثنية " - حيث تستمر الأقلية الفلسطينية في التواجد وسط دولة إسرائيل التي تتمتع بخاصيتين ( ديمقراطية من ناحية ويهودية من أخرى )؛ أي تمتع جميع المواطنين بحقوق أساسية ( مدنية - سياسية .. إلخ ) ، مع تمتع اليهود بوضعية تفضيلية، ( وهو النموذج المعروف بنموذج الدكتور / سامي سموحة )

٢. الاعتراف بالحقوق الجماعية للأقلية الفلسطينية مع تمتعهم بوضعية أفضل من وضعيتهم الحالية ( المساواة في المخصصات و الميزات ... حكم ذاتي ثقافي ... إلخ ) دون الإخلال بأساس إنشاء الدولة أي للطبيعة اليهودية / الصهيونية لها .

٣. احتمال تطبيق سياسة أكثر تشدداً و حرماً تجاه الأقلية ؛ مما ينتج عنه تدهور واضح في وضعيتهم، وانسحاب من الحياة الديمقراطية ( أي انحياز للطبيعة اليهودية للدولة ) ، واحتمال الوصول إلى مواجهة عنيفة بين الطرفين .

٤. الانفصال في أحد الأشكال التالية :

- الانفصال الجغرافي
- حكم ذاتي على المنطقة، أو المناطق التي تتمتع فيها الأقلية بأغلبية عددية .
- الترانسفير؛ بمعنى انتقال أفراد الأقلية إلى دولة أو كيان سياسي يمثلهم في الدين أو القومية ، وقد يكون ذلك في مقابل انتقال يهود من دولة ( أو كيان ) المقصد إلى داخل إسرائيل .

٥. تحول إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مدنية

٦. إقامة دولة ثنائية القومية Bi-national لدخل الخط الأخضر ؛ أي تحول إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها، مع الاعتراف بحقوق متساوية للمجموعتين اللتين تعيشان في دخليها .

٧. الاحتمال الأخير ، إقامة دولة ثنائية القومية على كامل أرض فلسطين تحت الانتداب ؛ وذلك لأن جميع الاحتمالات السابقة لا تستطيع أن تتوصل إلي حل للمشكلة الخارجية مع المشكلة الداخلية في آن واحد، ولكن هذا الاحتمال يجد الحلين معاً وفي نفس الوقت.

خامساً - المشروع الوطني الحالي للأقلية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل من حيث كنهه وأهدافه، و المؤسسات القائمة على تحقيقه :

أولاً - المشروع الوطني الحالي :

أكد " مؤتمر مساواة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل " - والذي عقد في مدينة الناصرة خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٩٦ - على لشعار المرفوع خلال ذات المؤتمر، والذي كان قد تم الإعداد له ومنعته السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٠ من: " إننا السكان الأصليين لهذه البلاد ، وليس لنا وطن سواء " كما حدد المؤتمر أولويات العمل الوطني بالمطالبة بالمساواة الكاملة داخل دولة إسرائيل لتكون دولة لكل مواطنيها، دون الإخلال بالانتماء والحقوق والواجبات القومية، والمطالبة بمساعدة عملية السلام على أساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل لحل لمشكلة اللاجئين وتفكيك المستوطنات<sup>٢١</sup>.

ولتوضيح هذه الإشكالية؛ أي كيفية الموازنة بين المساواة الكاملة والحقوق والواجبات القومية يؤكد السيد / محمد بركة عضو الكنيست الإسرائيلي<sup>٢٢</sup> على التالي :

" مطالبتنا بالحقوق المدنية ، فقط ، لا تكفي ، - حتى وإن أقرت إسرائيل بها - فهذا لا يمثل حلاً لمشكلتنا ، ذلك لأننا لم نهجر إلي إسرائيل ولم نأت إليها إنما هي التي أتت علي تراثنا و تاريخنا ؛ بناء على ذلك لنا حقوق " قومية " للأقلية العربية في إسرائيل يجب أن تؤخذ بالاعتبار، هذه الحقوق القومية نابعة من كوننا ننتمي للأمة العربية .

وقد لخص سيادته ما يعنيه بالحقوق القومية في " الاعتراف بالأقلية العربية كأقلية قومية، وليست كرعاعيا أو كمهاجرين ، مشيراً إلي أن ذلك يعني في الواقع الملموس التالي :

لأولاً - أن نكون شركاء في الأرض التي هي لرض الدولة

ثانياً - الاعتراف بحضورتنا و لغتنا كمركب أساسي في النظام الإسرائيلي

ثالثاً - أن يتاح لنا صياغة برلمنا التعليمية و الدراسية، في إطار قيم " إنسانية " مشتركة لدخل الدولة

رابعاً - أن يؤخذ للقرار السياسي في اعتباره وجود هذه الأقلية ... أي :

- عندما تقرر الدولة للدخول في حرب ضد فلسطين ، يجب أن يكون في سلم اعتباراتها أنها تحارب الشعب الذي ينتمي إليه ٢٠ % من مواطنيها .

- حتى وإن كان هناك نزاع بين الكيانين فالنظام الإسرائيلي يجب أن يأخذ في اعتباره أن أحد مركبات النزاع وجود ٢٠% من العرب لدخل دولة إسرائيل

خامساً : أن تعترف الدولة بـ " حقنا " في المساهمة في كفاح للشعب للفلسطيني؛ بمعنى: " عندما نخرج بمظاهرة أو إضراب لمناصرة الشعب الفلسطيني يجب أن نقر للدولة بحقنا في ذلك وألا نعتبره عملاً معادياً لها " .

يتضح مما سبق أن المشروع الوطني للأقلية الفلسطينية (مواطنو دولة إسرائيل) يتمحور حول أربعة عوامل :

عرب إسرائيل هم المواطنون الأصليون لهذه الأرض ( وما يترتب من علي ذلك من لحقوقهم في بعض الحقوق التي تفوق حقوق بقية السكان ) ، المساواة ( المدنية والسياسية ) ، كأقلية قومية لها حقوقها وواجباتها الوطنية؛ أي دون الإخلال بالانتماء للشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلي مساعدة الشعب الفلسطيني في حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

## ثانياً - المؤسسات القائمة على والدافعة لهذا المشروع :

يرى كاتب هذه الدراسة استناد المشروع للوطني السابق الإشارة إليه إلى ذراعين أساسيين يدفعان به ويقومان عليه ، الذراع الأول من الممكن أن نصفه بالآلية \* الرسمية \* المحركة وصاحبة الحق في اتخاذ القرار حول توجهات الأقطاب الفلسطينية داخل إسرائيل ( وذلك لما سيتم بيانه من طبيعة تركيبها ودورها ) ، والذراع الثاني مجموعة من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها اتحاد الجمعيات الفلسطينية في الداخل ، وفيما يلي عرض لهذين الذراعين :

١- لجنة المتابعة العليا<sup>٢٢</sup> : "لجنة المتابعة العليا لشئون الجماهير العربية في إسرائيل ؛ هي الهيئة التمثيلية - القيادية- الوحيدة الأعلى للجماهير العربية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل "، وتستمد لجنة المتابعة العليا شرعية وجودها وتمثيلها الشعبي من كونها تضم كافة قيادات الأحزاب والحركات السياسية والشعبية الفاعلة قطرياً، والتي تمثل قضايا الجماهير العربية في إسرائيل، إضافة إلى السلطات المحلية العربية والهيئات التمثيلية الوحيدة القطرية المنتخبة

تهدف اللجنة إلى التالي :

أ- الدفاع عن الحق الجماعي والفردى للمواطنين العرب في المشاركة السياسية الفاعلة وفي تنظيم أنفسهم سياسياً وبصورة هويتهم القومية والمدنية.

ب - تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، على أساس حلال، وإزالة المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة .

ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويتجسد الحق الوطني الشرعي والطبيعي للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس " العربي " إلى جانب إسرائيل، وبضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى حق العودة وبناء على قرارات للشرعية الدولية المتعلقة بالأمر..

ج - العمل من أجل إلغاء كافة أشكال وأسس وفواتين التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وإحداث التغييرات المطلوبة لجعل إسرائيل دولة ديمقراطية طبيعية، يتساوى فيها جميع المواطنين في حقوقهم المدنية والقومية، ، ونحو اعتراف الدولة ومؤسساتها بنا كقومية قومية

٢ - اتحاد الجمعيات الفلسطينية في الدخل " اتجاه " :<sup>٢٤</sup> تأسس اتحاد الجمعيات الفلسطينية في الدخل عام ١٩٩٥، " ويضم في عضويته حالياً ٤٣ جمعية، ويقدم خدمات لأكثر من ١٥٠ جمعية، وللعديد من المبادرات لتشكيل جمعيات، وهو يمثل المصلح الجماعية لقطاع العمل الأهلي المنظم.

وذلك في إطار المعاعي الرسمية إلى تنظيم وتطوير العمل الأهلي في صفوف فلسطيني الداخل، وبناء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، بما يتناسب والتحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الداخل، وفي مقدمتها سياسة التمييز العنصري المنهجي ضدهم، الذي تمارسه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشتى الوسائل والطرق.

#### أهداف الاتحاد :

- تعزيز موقع وفعالية الجمعيات الأهلية الفلسطينية
  - توثيق العلاقة بين الجمعيات، وخلق ترابط بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني محلياً وإقليمياً ودولياً
  - تمثيل الجمعيات الأعضاء في المواضيع المشتركة بينهم .
- لما عن توجهات الرأي العام لدى الأقلية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل؛ فقد أجري الدكتور أسعد غانم<sup>٢٥</sup> استطلاعاً للرأي تسامع فيه عن الأولويات المستقبلية للأقلية الفلسطينية دخل إسرائيل ، ويتضح من الجدولين المبينين أنهاء التالي :

( أ ) أولويات الخيار المفضل لفلسطيني الداخل بالنسبة لمستقبل شكل أو طبيعة دولة إسرائيل : يتضح من الجدول التالي تصدر أولوية " عدم استمرار الطبيعة اليهودية / الصهيونية لدولة إسرائيل ، الاعتراف باليهود و العرب كجماعتين مستقلتين يمثلون طبقاً نسبتهن المئوية في المجتمع و يشاركون بصفة كاملة في إدارة البلاد "

١٢،٤	إحلال إسرائيل بدول إسلامية علي كامل أرض فلسطين تحكمها الشريعة الإسلامية
١٣،٧	إحلال إسرائيل بدولة مدنية علي كامل أرض فلسطين
٤٠،٨	عدم استمرار الطبيعة اليهودية / للصهيونية لدولة إسرائيل ، الاعتراف باليهود و العرب كجماعتين مستقلتين يمثلون طبقاً نسبتهن المئوية في المجتمع و يشاركون بصفة كاملة في إدارة البلاد
١٦،٢	إنهاء الطبيعة الصهيونية /اليهودية للدولة ، عدم النظر إلي اليهود أو العرب كجماعتين منفصلتين ، والسماح بالتعايش السلمي والتنافس الحر
١٦،٩	استمرار الطبيعة الصهيونية و اليهودية للدولة ، مع تمتع العرب بحقوق ديمقراطية كاملة ، وحصولهم علي ما يساوي نسبتهن العنصرية من ميزانية الدولة ، وإدارتهم لمؤسساتهم الدينية والتعليمية و الثقافية

( ب ) كما يوضح الجدول التالي تصدر " المساواة و التكامل الكامل للعرب واليهود داخل المؤسسات الحكومية " لقاتمة الأهداف التي ترنو إليها الأقلية الفلسطينية ، ثم يتلو ذلك " الاعتراف بالعرب كأقلية قومية "



غير هام	هام إلى حد ما	هام/هام جداً	
٧٠٩	١٥٠٧	٧٦٠٤	انتخابات حرة مباشرة للجنة المتابعة العليا
٥٠٣	١٣٠٨	٨٠٠٩	الاعتراف للرسمي بلجنة المتابعة العليا كممثل للعرب داخل إسرائيل
١٠٦	٥٠٥	٩٢٠٩	المساواة والتكامل الكامل للعرب واليهود داخل المؤسسات الحكومية
٤٠٠	١٠٠٧	٨٥٠٤	نقل السيطرة على الأوقاف إلى العرب
٤٠٤	٩٠٠	٨٦٠٧	الاعتراف بالعرب كأقلية قومية

سائماً - المشروع ( الخطوات السيناريوهات ) الإسرائيلي لمواجهة "خطر عرب ٤٨" وشيوع فكرة التهجير القسري :

( ١ ) أعتب مؤتمر هرتسليا المشار إليه عاليه في البند ثالثاً لتخاذ الحكومة الإسرائيلية لبعض الخطوات والتدابير، التي توضح مدى إدراكها لما تمثله الأقلية الفلسطينية من خطورة، وهو الأمر الذي أصبح متعارفاً عليه في الأدبيات و الدوريات السياسية" بالقبلة الديمجرافية"، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى التدابير التالية :

- قام وزير الرفاهة والعمل بتنفيذ عمل المجلس الشعبي الديموجرافي Public Council of Demography وهو مجلس مكون من ٤٣ شخصية عامة متخصصة في شتى مجالات الحياة، ومهمة هذا المجلس (دون أية موارد) للبحث عن وسائل للحد من تكاثر العرب، وزيادة استيعاب وتكاثر اليهود .

• قرر وزير الداخلية إلغاء أو سحب الجنسية من عدد من المواطنين العرب بحجة تورطهم في أعمال إرهابية ، علماً بأن جميع هؤلاء المواطنين لم يتم إدانتهم أمام المحاكم بعد . كما قررت الحكومة الإسرائيلية في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٢ عدم التعامل مع طلبات الزواج من لاجئ إذا كان أحد الزوجين من أصل فلسطيني .<sup>٢٦</sup>

• دعا مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ( بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٢ ) الحكومة الإسرائيلية إلى ترسيم الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية بناء على " الميزان الديموقراطي - الأمني " . وذلك لتأكيد المجلس على اعتقاده " بأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان استمرار دولة يهودية وديمقراطية للدولة ."<sup>٢٧</sup>

( ٢ ) كما حدثت وثيقة هرتزليا ، المشار إليها سلفاً ، توصيات ذات دلالة سياسية : وفي هذا السياق يكون من المفيد إعادة الإشارة إلى الاقتراح للوارد في الوثيقة ( والسابق ذكره في هذه الدراسة ) من " تبادل مجموعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية ، وذلك بشمول مجموعات استيطان يهودية محاذية للخط الأخضر من جهته الشرقية في تخوم إسرائيل ، مقابل نقل مجموعات سكانية عربية (أجزاء من "المثلث الصغير" والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي) إلى السيادة الفلسطينية ، كذلك توصي الوثيقة " بدراسة منح عرب دولة إسرائيل إمكانية الاختيار بين المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل ، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية ، مع حقوق مقيم دائم في البلاد " .

وهنا يتبادر السؤال هل الاقتراح بنقل عرب إسرائيل المحاذين للخط الأخضر إلى السيادة الفلسطينية سيتم تنفيذه قسراً ؟ . في هذا السياق من اللافت ، والجدير بالأخذ في الاعتبار نص الخطاب الموجه من الرئيس كلينتون إلي الرئيس عرفات ، وذلك بعد فشل لاجتماع كامب ديفيد الثاني وقيل اندلاع الانتفاضة الثانية<sup>٢٨</sup> وقد جاء في النص ما يلي :

" نخشى عليك من المحاذير التالية :

- أولها ستعود منظمة لتحرير الفلسطينية إلى قائمة الإرهاب الدولي

- ولن يستقبلك الرئيس الجديد ديمقراطياً كان أو جمهورياً

- وستوقف الإدارة الأمريكية الجديدة ما تبقى من المنحة الأمريكية للسلطة الفلسطينية

- وستقل السفارة الأمريكية للقدس

- وستقف أمريكا إلى جانب إسرائيل بحكم التحالف الاستراتيجي

- وسيهجر قسراً نصف مليون فلسطيني جديد .

• يتداول حالياً في الصحف العالمية ما يحذر من احتمالية إقدام إسرائيل على مثل هذه الخطوة ؛ أي التهجير القسري لعدد كبير من الفلسطينيين من دخل أو خارج الخط الأخضر؛ على سبيل المثال مقالة الباحثة هيلنا كوبان<sup>٢٩</sup> "والتي حذرت فيها وتحت عنوان " فلسطين على حافة نكبة ثانية " من أن " تزايد نسبة الإسرائيليين اليهود المستعدين للتعبير عن خيار التطهير العرقي؛ فقد بلغت نسبتهم في مارس الماضي ( ٢٠٠٢ ) نسبة مخيفة تبلغ ٤٦ ٪ من الذين شملهم استطلاع للرأي لجراه مركز جافي " .

بالإضافة إلى ذلك أكد الدكتور غاي بيخور<sup>٣٠</sup>، وتحت عنوان صريح " النكبة الثانية " على أن " الفلسطينيين الذين يعيشون اليوم نكبتهم الثانية يائسين ومتذمرين " مهدداً : " لنحكم أيها الفلسطينيون الآن لقاء آخر مع التاريخ، فلا تقوتوه هذه المرة، أيضاً " .

• نشر مؤخراً على شبكة الانترنت، وفي الموقع الخاص بمجموعة من العسكريين والمستوطنين الإسرائيليين يدعى Gamla مقالة جاءت تحت عنوان " لوجيستيات الترانسفير " ' The Logistics of Transfer' تقترح أسلوب العمل الأمثل لطرد " عرب إسرائيل " من أراضيهم، وذلك إما للعراق، أو للسعودية، أو للأردن<sup>٣١</sup>.

## الهوامش:

<sup>١</sup> - وثيقة إسرائيل كينغ المنشورة في عدة مصادر من بينها موقع عرب ٤٨ على شبكة الإنترنت

<sup>٢</sup> - التقرير السنوي لدائرة الإحصاء المركزية لعام ٢٠٠١

Central Bureau of Statistics of Israel [www.cbs.gov.il](http://www.cbs.gov.il)

<sup>٣</sup> - جميع الأرقام و الإحصائيات الواردة بجانب العلامة

نقلاً عن السيد / محمد بركة عضو الكنيست الإسرائيلي خلال مشاركته ، وإلقاءه محاضره ، في فعاليات أسبوع التضامن الأول مع الشعب الفلسطيني الذي عقد بالعاصمة الفنلندية ، هلسنكي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢

<sup>٤</sup> - As'ad Ghanem ,

The Palestinians in Israel: Individual and Collective Aspirations and Their Political Orientation – A comparative Analysis of the Results of a Survey, ٢٠٠١

<sup>٥</sup> - في تقرير خاص لمركز «مسالوة» نشر بمناسبة الذكرى السنوية لهبة أكتوبر ( نقلاً عن عدد جريدة فصل المقال بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ )

<sup>٦</sup> - As'ad Ghanem op.cit

<sup>٧</sup> - مقالة Israeli Arab terrorism on the rise للكتبة LAMIA LAHOUD في نقلاً عن Prof. Elie Rekhess, a Haifa University expert on Israeli Arabs بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢

<sup>٨</sup> - جريدة يدوعات لحررونوت بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٧

<sup>٩</sup> - جريدة جبروزليم بوست - ضمن عدة جرائد أخرى - عدد ٥ سبتمبر ٢٠٠٢

<sup>١٠</sup> - الصحف الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢ / ٠٩ / ٢٢ ومنها صحيفة يدوعات لحررونوت

<sup>١١</sup> - ملحق معارف بتاريخ الجمعة ٢٠٠٢-٨-٣٠

<sup>١٢</sup> - أحمد أبو حسين ، الاقتصاد العربي في إسرائيل بين الاندماج والدفاع عن المستقبل

<sup>١٣</sup> - محمد بركة ، مرجع سبق ذكره

<sup>١٤</sup> - الصحف الإسرائيلية الصادرة في ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٢ ومنها يدوعات لحررونوت و هارترن

<sup>١٥</sup> - - نقلاً عن تأكيدات رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي لصحيفة فصل المقال في ٢٠٠٢/١١/١٣

<sup>١٦</sup> - مؤتمر هرتسليا الثاني للمنظم من قبل

The Institute of Policy and Strategy, The Interdisciplinary Center Herzliya

<sup>١٧</sup> - ميلمح محمود ، مختارات إسرائيلية العدد ٨٦ ، فبراير ٢٠٠٢

<sup>١٨</sup> - مجموعة من الباحثين ، دراسة مؤسسة Freidrich Ebert Stiftung المعونة

إسرائيل عام ٢٠٢٥ \* ( ٢٠٠١ ) [www.fes.org.il](http://www.fes.org.il)

<sup>١٩</sup> - Sammy SMOOHA, THE MODEL OF ETHNIC DEMOCRACY European Center for Minority Issues (ECMI) , ٢٠٠١

<sup>٢٠</sup> - Sarah Ozacky-Lazar and As'ad Ghanem - The seven roads

The Institute for Peace Research, Givat Haviva, October ٢٠٠١

<sup>٢١</sup> - من البيان الختامي لمؤتمر المسواة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل \* ، مدينة الناصرة ، ديسمبر ١٩٩٦ ( بتصرف )

<sup>٢٢</sup> - محمد بركة ، مرجع سبق ذكره

<sup>٢٣</sup> - من وثائق لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل ، ( بتصرف )

<sup>٢٤</sup> - من وثائق اتحاد الجمعيات الفلسطينية في الداخل \* اتجاه \* ، حيفا ، [www.ittijah.com](http://www.ittijah.com)

<sup>٢٥</sup> - As'ad Ghanem op.cit

<sup>٢٦</sup> - محمد بركة ، مرجع سبق ذكره

<sup>٢٧</sup> - الصحف الإسرائيلية الصادرة في ٢٢/٨/٢٠٠٢ ومنها يدعوت أحرونوت

<sup>٢٨</sup> - جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٤ فبراير ٢٠٠١ ، وعدد ٢ أكتوبر ٢٠٠١ ،  
نقلًا عن السيد / إبراهيم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

<sup>٢٩</sup> - جريدة الحياة ٢-٥ أغسطس ٢٠٠٢

<sup>٣٠</sup> - في مقالته المنشورة في جريدة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ  
الخميس ٨ أغسطس الجاري

<sup>٣١</sup> - Gamla [www.gamla.org.il/english](http://www.gamla.org.il/english)



## تأثير الانتفاضة على الدخول الإسرائيلي

د. عماد جاد\*

أدت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، إلى تأثيرات محدّدة وواسعة النطاق على الأطراف المعنية مباشرة؛ أي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كما أنها مارست تأثيراتها على قوى أخرى إقليمية ودولية. وهناك اتفاق واسع على أن للانتفاضة تأثيراتها المتعددة، والتي أدت بالأطراف المعنية إلى الدخول في عملية مراجعة للكثير من المقولات/المسلمات ولأدوات إدارة للصراع.

ولأن الانتفاضة كانت موجّهة ضد الاحتلال الإسرائيلي ورداً على انسداد الأفق السياسي في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية من ١١-٢٥ يوليو ٢٠٠٢ - ولحتلجاً على زيارة استغراقية لزعيم المعارضة الإسرائيلية - في تلك الوقت أرييل شارون - فقد أثرت الانتفاضة على إسرائيل مجتمعاً ودولة تأثيرات متعدّدة الأوجه. وسوف نتناول هذه الورقة ما مارسته الانتفاضة من تأثيرات على الدخول الإسرائيلي. وعندما نقول الدخول الإسرائيلي فإننا ندرك تماماً صعوبة الفصل بين التأثيرات التي خلفتها الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية والحكومات الإسرائيلية، فهناك قدر كبير من التدخل بين هذه الأبعاد، كما أن هناك درجة كبيرة من التفاعل والتأثير المتبادل، بمعنى أن الانتفاضة تؤثر على الرأي العام الإسرائيلي، فينعكس ذلك سريعاً على "مزاج العام للمجتمع" وتجاهات التصويت للقوى السياسية المختلفة، كما أن القيادة السياسية تمارس تأثيرها على الرأي العام عن طريق ما تمارسه من سياسات للتعامل مع الانتفاضة، ولتوضاً ما تطرحه من رؤى وتصورات؛ أي أن القيادة السياسية، أو الحكومة، بإمكانها التلاعب بالرأي العام وتوجيهه للوجهة المطلوبة. كما أن القيادة السياسية يمكنها أن تتسبب في دفع الرأي العام باتجاه معين، حتى دون أن تقصد ذلك.

---

\* رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

## بارك وحقيقة ما جرى في كامب ديفيد

كان بارك واضحاً في مطالبة واشنطن بالحد من دورها المباشر في مسيرة التسوية، ولن يكون هذا الدور عند حدود طلب الأطراف المعنية، وهو ما يعني أن الدور الأمريكي لابد أن يفارق خاتمة "الوسيط والراعي"، إلى خاتمة أخرى وصفت بالمسهل أو الميسر، الذي يقتصر دوره على المناشدة وتوفير الأجواء الملائمة للتفاوض، دون أن يكون لواشنطن دور جدي في عملية التفاوض، وأن دورها الجدي يمكن أن يأتي في مرحلة لاحقة للتوقيع، عبر تقديم كل ما من شأنه أن يساعد على تثبيت ما يتم التوصل إليه من اتفاقات، وقد نجح بارك في الحصول على ما يريد إقليمياً ودولياً.

وبعد قراءة متأنية لبند اتفاق "واي" وجد بارك في الاتفاق ما يتصادم مع ثوابت الرؤية الإسرائيلية تجاه مكونات الحل النهائي، وبالتحديد تجاه مبدأ عدم الانسحاب إلى حدود ما قبل عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، وأيضاً تجاه النظرة الأمنية لحدود الدولة العبرية بعد التسوية النهائية. ورغم إثارة بارك للعديد من الموضوعات التي رأى أنها في حاجة لإعادة التفاوض حولها، فإن تركيزه الأساسي انصب على الانسحاب من المنطقة التي حددها اتفاق واي تحت مسمى "محمية طبيعية"، وهي منطقة تشكل ٣% فقط من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وتقع بين الخليل والبحر الميت. وعرض بارك على الجانب الفلسطيني ترك هذه المنطقة في حوزة قوات الاحتلال الإسرائيلي، مقابل الحصول على أراض بنفس المساحة في أرجاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة مشيراً إلى أن ما يرمى إليه من وراء الاستبدال هو توقيع اتفاقات عملية يسهل تنفيذها، ومن ثم فإن ما يعرضه على الجانب الفلسطيني هو تقديم مساحة مساوية من الأراضي في مناطق أخرى يجري اختيارها على النحو الذي يحقق التواصل الجغرافي بين "لقطع" الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وحتى يحقق هدفه الرئيسي بعدم الانسحاب من "منطقة المحمية الطبيعية" أبدى المفاوض الإسرائيلي قدراً من المرونة لشكلية تجاه قضايا ثانوية. وكانت رسالة بارك واضحة للجميع وموداهاً أنه لن يوقع على أي اتفاق يتضمن الانسحاب من هذه المنطقة (المحمية



الطبيعية) وقفه على استعداد كامل للتوقيع على أي اتفاق يعطي للجانب الفلسطيني مساحة متساوية في أنحاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة.

والسؤال هنا لماذا هذا الإصرار من جانب باراك على عدم الانسحاب من منطقة المحمية للطبيعية؟

لواقع أن باراك لم يتمسك بموقفه هذا إلا بعد دراسة كاملة لبنود اتفاق واي من زاوية علاقته بقضايا الحل النهائي، وفي ضوء ثوابت الموقف الإسرائيلي التي عبر عنها في "لآءات أربع شهيرة"؛ فقد وجد باراك أن منطقة المحمية الطبيعية تقع بين الخليل والبحر الميت؛ أي تقع في قلب المنطقة التي تتمسك إسرائيل بضمها في مفاوضات الحل النهائي، والتي تشكل ما يراه "حدود إسرائيل الآمنة، والتي يمكن الدفاع عنها من ناحية للشرق". ويبدو واضحاً أن باراك ومن وجهة نظر أمنية لما يسمى ثوابت الموقف الإسرائيلي، رأى ضرورة تغيير هذه المنطقة، وعدم إعادتها للجانب الفلسطيني، مع وضع ما أسماه "إطار اتفاق" يحدد بدقة أسس مفاوضات الحل الدائم، وذلك قبل حلول منتصف فبراير ٢٠٠٠، وحتى ينتزع باراك موافقة الجانب الفلسطيني على ذلك وضع مجموعة أخرى من المطالب كي يبدأ منها كمستف أعلى، ثم يقدم ما يبدو تنازلاً في بعضها أو كلها، على النحو الذي لا يؤدي إلى المساس بالقضية الأساسية لديه؛ وهي هنا منطقة المحمية الطبيعية، ويدخل في هذا الإطار الأمر الأمن في جنوب القطاع، والميناء. وقد تمكن باراك من تحقيق ما كان يريد، ليس تجاه قضية المحمية الطبيعية فقط بل وتجاه قضية المعتقلين من أبناء الشعب الفلسطيني، وأيضاً قضية التوقيتات المحددة، وموضوع "إطار الاتفاق" الذي يقر بأن "ميزان القوة بين الطرفين" سيكون المرجعية العملية الوحيدة.

#### اتفاق شرم الشيخ أو "واي - ٢"

في الرابع من سبتمبر ١٩٩٩، جرى توقيع اتفاق شرم الشيخ، وأبرز ما جاء في الاتفاق بدء مفاوضات الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز الثالث عشر من سبتمبر، والعمل

على التوصل إلى الاتفاق النهائي في غضون عام على الأكثر. ونص الاتفاق أيضاً على انسحاب القوات الإسرائيلية على ثلاث مراحل على النحو التالي:

- في ٥ سبتمبر يبدأ الجيش الإسرائيلي في تحويل ٧% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب).

- في الثامن من أكتوبر يحول الجيش الإسرائيلي ٣% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و ٢% من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ).

- في الثاني من يناير يتم تحويل ٥,١% من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)، و ١% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ) مباشرة.

وحسب الاتفاق فإنه بنهاية المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار سوف يسيطر الفلسطينيون على ١١% أخرى من الضفة الغربية؛ مما يرفع نسبة الأراضي التي بحوزته؛ أي في المنطقة (أ) من الضفة الغربية إلى ٤٠% من مساحة الضفة.

وفيما يخص السجناء الفلسطينيين، فقد تم النص على الإفراج عن عدد منهم على ثلاث دفعات على النحو التالي:

- الإفراج عن ٢٠٠ سجين في الخامس من سبتمبر.
- الإفراج عن ١٥٠ سجيناً في الثامن من أكتوبر.
- في ديسمبر سيتم الإفراج عن عدد سيتم تحديده عن طريق لجنة من الطرفين.
- ونص الاتفاق أيضاً على عدم اتخاذ أي طرف إجراءات أحادية يمكن أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وتعددت السلطة الوطنية الفلسطينية في الاتفاق بالاستمرار في اعتقال المشتبه في ارتكابهم، أو استعادهم لارتكاب أعمال إرهابية، وكذلك مصالحة الأسلحة غير الشرعية، وخفض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية.

- وفيما يخص النازحين، فقد تقرر أن تجتمع لجنة في أول أكتوبر لبحث الموضوع.

- ونص الاتفاق أيضاً على البدء في إنشاء ميناء جديد في غزة اعتباراً من أول أكتوبر، كما جرى الاتفاق على افتتاح الممر الآمن من قطاع غزة باتجاه الخليل جنوب الضفة الغربية.<sup>١</sup>

وبعد توقيع الاتفاق، أعلن باراك أن النص في الاتفاق على مواعيد محددة لا يعني وجود التزام بها، وهو الأمر الذي كشف وعلى نحو جلي نية باراك في التلاعب بالاتفاقات، وعدم التنفيذ للتفريق لما وقع عليه، وهو ما أشار إليه بوضوح أيضاً أحد الممثلين الإسرائيليين، بقوله: " إن القول بعدم وجود التزام نفق بالتواريخ المحددة في الاتفاقات، قول يناسب شارون أكثر من باراك؛ فباراك يفترض أنه جاء من أجل التسوية السياسية، وليس للمناورة والحسم العسكري".<sup>٢</sup>

وما إن بدأت عملية تنفيذ الاتفاق، حتى بدأت مناورات باراك؛ إذ إنه تعمد تغيير مواقع الانسحاب وإعادة الانتشار، وأدخل تعديلات عليها في اللحظات الأخيرة، ووضع الجانب الفلسطيني أمام الأمر الواقع؛ فلما القبول بما يعرضه، أو تجميد تنفيذ الاتفاقات. وفي هذا السياق استثنى باراك مناطق في البحر الميت ومحيط القدس من عمليات إعادة الانتشار، وأصدر الأوامر بإعادة الانتشار في مناطق لم ترد في الاتفاقات، وقد دفع هذا الموقف بأحد الممثلين الإسرائيليين إلى القول " لقد بدا باراك كنسخة من نتفياهاو؛ فأسلوبه هو الإملاء ولي الذراع والتهديد، وهم الثقة في السلطة الوطنية"، وتساءل " لماذا تأجيل الانسحاب، وإصراره على الإخراج عن ٣٥٠ معتقلاً بدلاً من ٣٢٤٠٠".

وبعد تغييرات في المواقع والخرائط وتأجيل متعمد لأكثر من مرة، طرح باراك في مارس ٢٠٠٠، دمج المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ضمن اتفاق للتسوية النهائية، ومن ثم توقفت عمليات إعادة الانتشار؛ حيث رفض باراك كافة المحاولات الهادفة إلى تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وتمسك بدمجها ضمن اتفاق الوضع النهائي.

## مفاوضات كامب ديفيد

في أعقاب رفض باراك تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وأيضاً تنفيذ ما جاء في اتفاق واي، بدأ الحديث عن الإعداد لصفقة كبرى تنهي الصراع، وتمثل حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق وجهت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدعوة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كي يدخل في مفاوضات مكثفة ومغلقة في منتجع كامب ديفيد؛ من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي. وقد لبى الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الدعوة، وعقدت المفاوضات في الفترة من ١١ - ٢٥ يوليو ٢٠٠٠، وانتهت بإعلان الرئيس الأمريكي النشل في التوصل إلى اتفاق نهائي محملاً الرئيس الفلسطيني بإسرافات عرفات مسئولة هذا القتل، ومستحاً تجاوب باراك وشجاعته في تقديم تنازلات غير مسبقة للفلسطينيين؛ من أجل التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة. وجرى بعد ذلك تسويق هذه المقولات، ومن ثم تحميل الجانب الفلسطيني مسئولة إضاعة فرصة وصفت بالتاريخية، وتقدم اليمين الإسرائيلي معلناً أن ما جرى يؤكد سلامة رؤيته بأن السلاح هو الوسيلة الوحيدة التي تجدي في التعامل مع العرب والفلسطينيين. وتسارعت الأحداث بعد ذلك بزيارة شارون لمساحة المسجد الأقصى، واندلاع الانتفاضة، ثم سقوط باراك في الانتخابات المبكرة، وتولى شارون منصب رئيس الوزراء، وبدء موجة جديدة من المواجهات المسلحة.

وعلى الرغم من أن تصريحات الرئيس الأمريكي -آنذاك- بيل كلينتون ذهبت إلى تحميل الفلسطينيين مسئولة فشل مفاوضات كامب ديفيد؛ فإن ما جرى للكشف عنه بعد ذلك بفيلم أمريكية وإسرائيلية شاركت في المفاوضات أفاد بوضوح بأن القتل مسئولة إسرائيلية أولاً وأمريكية ثانياً، وأن الرئيس عرفات رفض العرض الذي كان ينبغي عليه رفضه، وأن كل ما جرى للتعبير عنه من جانب الرئيس الأمريكي ليس إلا مجموعة من الأكاذيب.

## مفاوضات دون إعداد مسبق

تكشف شهادات مسئولين أمريكيين شاركوا في الوفد الأمريكي الذي تولى رعاية المفاوضات عن أن فكرة عقد مفاوضات كامب ديفيد قد جاءت بمبادرة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك؛ فالقمة "عقدت على عجل، ودون إعداد كلف، كما لم تسبقها مفاوضات سرية من أجل حسم قضايا الخلاف الجوهرية قبل القمة، كما هي عادة الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدلت".<sup>٤</sup> يقول شارل أندران مؤلف كتاب "الحلم المحطم" إن باراك رمي من وراء طلب عقد المفاوضات إلى تحقيق هدف من اثنين، الأول -في حال قبول الفلسطينيين لعرضه، فأنهم بذلك يكونون قد تنازلوا عن نحو ٢٠% من الضفة الغربية، إضافة إلى القدس الشرقية، وبذلك يتحول باراك إلى بطل قومي؛ إذ سيبدو في عيون الإسرائيليين منتصراً؛ فهو الذي لاحتفظ لهم بالعاصمة الأبدية، ولم ينسحب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، وأسقط أيضاً "حق العودة". أما الهدف الثاني - فيتحقق في حال فشل المفاوضات؛ إذ سيتمكن عبر التنسيق مع الإدارة الأمريكية من تحميل الفلسطينيين وحدهم مسؤولية هذا الفشل.<sup>٥</sup> وهناك من يرى أن الهدف الثاني كان يحتل الأولوية لدى باراك؛ ف رئيس الوزراء الإسرائيلي ربما ذهب إلى كامب ديفيد من أجل إثبات: "إنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه".<sup>٦</sup>

وقد اتفق داني رايبنوفيتش مع هذا الاستنتاج مؤكداً: "إن ما قدمه باراك لعرفات في كامب ديفيد كان يعني ضم نحو ٢٠% من الضفة الغربية لإسرائيل؛ أي أنه عرض على عرفات ٨٠% وليس ٩٨% كما جرى الترويج له، هذا عدا تقطيع لأوصال الأراضي الفلسطينية ولا سيادة لهم على القدس الشرقية؛ فما وصفه باراك بتسوية لإنهاء الصراع كان يعني كارثة بالنسبة للفلسطينيين".<sup>٧</sup>

ويرى البعض أن باراك ذهب إلى كامب ديفيد لبدء حملة على الرئيس الفلسطيني عرفات وعلى الفلسطينيين ككل؛ فهو ومنذ اللحظة الأولى لتوليته منصب رئيس الوزراء لم يكن مستعداً للتعامل الإيجابي مع الرئيس عرفات؛ فطغى الرغم من موجة الترحيب الفلسطيني والعربي التي قوبل بها باراك؛ فإنه لم يكن مستعداً للاجتماع بعرفات، وسعى

للضغط عليه عبر التلويح بأنه يركز على المسار السوري، وأن هناك تقدماً يجري إحرازه على هذا المسار، ومن ثم فإنه يعمل على تأجيل التطور على المسار الفلسطيني؛ لأن الرأي العام الإسرائيلي لا يمكن أن يقبل السير في المسارين في آن واحد. وأعلن وهو على سلم الطائرة التي ألقته إلى كامب ديفيد من أجل التفاوض أنه لن يتهاون مطلقاً في قضية القدس، ويعلق محلل إسرائيلي على ذلك بالقول: "ولماذا إذا التوجه إلى كامب ديفيد؟"<sup>١</sup>

ويؤكد هذه الرؤية وزير العدل الإسرائيلي في حكومة باراك، يوسي بيلين، الذي قال إن: "عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية اعتبروا كامب ديفيد بمثابة فخ نصبه لهم باراك بالاتفاق مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون".<sup>٢</sup> ويضيف أن الفلسطينيين فعلوا كل ما بوسعهم من أجل عدم عقد القمة، دون أن يعلموا مسبقاً ما سوف يعرضه عليهم باراك؛ فالسلطة الوطنية "كانت تريد التوصل قبل السفر إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية، ولكن باراك وعبر كلينتون أجبر عرفات على الذهاب إلى كامب ديفيد".<sup>٣</sup> وقد أكد هذا الشعور الفلسطيني رئيس الأمن اللوفاتي الفلسطيني في الضفة الغربية في ذلك الوقت "المفيد جبريل الرجوب" الذي قال بوضوح "مفاوضات كامب ديفيد كانت سابقة جداً لأوانها، لم تكن نرغب فيها، كان ينبغي الإعداد الجيد لها".<sup>٤</sup>

### ثانياً- الرواية الإسرائيلية الأمريكية لما جرى:

تجاوبت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تماماً مع مطلب باراك؛ فقد طلب باراك أن تمتصيف الولايات المتحدة للمفاوضات؛ فوجهت الإدارة الأمريكية لدعوات، دون دراسة ودون استعداد كاف، ودون إعداد ملفات للتفاوض ومتطلبات نجاح هذه المفاوضات. يقول شارل أندران في كتابه "الحلم المحطم" أن "الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته أولبرايت كنا مجرد بيلاق في لعبة باراك. أيضاً لم تمارس الإدارة الأمريكية أي ضغوط على باراك من أجل تقديم تنازلات" جدية. فما جرى في كامب ديفيد كان عبارة عن تقدم الإسرائيليين بالتراحات شغبية، وكثروا يرفضون أي نقاش حولها؛ حيث خيروا الفلسطينيين بين القبول والرفض على طريقة "خذ أو اترك". ويدلل على ذلك بواقعة من داخل كامب

ديفيد؛ فبعد أن توترت الأجواء بسبب رفض الرئيس عرفات؛ القبول بعرض باراك، عرض أحد مستشاري باراك عليه مقابلة عرفات من أجل تطفيف الأجواء، وكان رد باراك " لن أقبل عرفات إلا بعد أن يوافق على أفكار الرئيس كلينتون" <sup>١٧</sup>، ولأن أفكار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كانت في الأصل أفكار رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، فقد بدت الصورة هزلية إلى حد بعيد على النحو الذي صورته د. عزمي بشارة بالقول: " في كامب ديفيد طرحت الولايات المتحدة أفكار باراك، وفلوضت باسم إسرائيل، ولم تكن إسرائيل ترغب في الالتزام بهذه الأفكار قبل أن تسمع الرد الفلسطيني عليها كقترحات أمريكية أولاً." <sup>١٨</sup>

وفي الوقت الذي كان الوفد الأمريكي يستشير الوفد الإسرائيلي في كل خطوة وفكرة، فإنه: " كان يفاجئ الوفد الفلسطيني بما يطرحه من مقترحات" <sup>١٩</sup>، ويقر بذلك أحد أفراد الوفد الأمريكي الذي تواجد في كامب ديفيد، وشارك في المفاوضات وهو روبرت مالي؛ إذ قال في محاضرة له في ٧ مارس ٢٠٠١ " أن الجانب الأمريكي اعتمد اعتماداً كبيراً على نكتيك باراك ومواعيده الأمنية؛ فقد قوبلت مقترحات إسرائيل فيما يخص القدس والمستوطنات بحماسة كبيرة من قبل الولايات المتحدة التي كانت تقبس هذه المقترحات بالمسافة التي قطعتها إسرائيل، لا بالمسافة المتبقية للوصول إلى اتفاق مقبول من الفلسطينيين". <sup>٢٠</sup> ويقول محمود عباس -أبو مازن-: " تجاهلت الولايات المتحدة ما كان يجري على الأرض من بناء للمستعمرات، وهدم للبيوت، وأظهر باراك في كامب ديفيد جهلاً تاماً بالتطلعات الفلسطينية، ويخلص إلى القول بأن الرئيس الأمريكي قد خضع لرغبات رئيس الوزراء الإسرائيلي" <sup>٢١</sup>؛ وهو الأمر الذي لكده مستشار كلينتون للأمن القومي ساندني بيرجر عندما أشار إلى أن كلينتون أبدى لمتعضيه من تعامل باراك معه، باعتباره أحد معاونيه. <sup>٢٢</sup>

ويقول أندرلن في كتابه "الحلم المحطم": " إن الإدارة الأمريكية فضلاً عن ذلك حملت - وتصدت عن قصد أن تحمل- الفلسطينيين مسؤولية فشل كامب ديفيد" <sup>٢٣</sup>. ويشير أندرلن بوضوح إلى تهديدات كلينتون للرئيس عرفات، والتي كانت تهدف إلى إجباره على القبول بما يعرضه باراك؛ فقد أبلغ كلينتون عرفات: " إنك تجازف بأن تضر صداقتي

وصداقة الولايات المتحدة، وأن أبواب واشنطن ستبقى في وجهك بعد اليوم" ويخلص أندريه من ذلك إلى القول بأن قمة كامب ديفيد " لم تكن قمة للتفاوض، بل لفرض الأمر الواقع الإسرائيلي برعاية أمريكية، وأن عرفات كان عليه الاختيار بين الرفض أو الخيانة".<sup>٢٠</sup> ويؤكد أوري أفنيري أن باراك كان متشدداً للغاية ومخادعاً أيضاً؛ حيث أشار إلى أن باراك " كان يقول للوسط واليسار الإسرائيلي والرأي العام الغربي لم أترك حجراً إلا وأزلته لتمهيد طريق السلام"، وكان يقول لليمين الإسرائيلي نقوا بي ولم ولن أتنازل عن شيء، ويعلق أفنيري على ذلك بالقول: " ما يقوله باراك لليمين الإسرائيلي هو الصحيح ، وليس ما يقوله لليسار والوسط؛ فما قدمه في كامب ديفيد لم يزد عن ١٥% من أرض فلسطين الجغرافية"،<sup>٢١</sup> وفي هذا السياق يؤكد أحد المحللين الإسرائيليين على أن باراك لم يكن يعمل في أي لحظة قضائها في رئاسة الحكومة، أو تفاوض فيها مع الفلسطينيين من أجل الوصول إلى تسوية سياسية، مشيراً إلى أن باراك طوال فترة حكمه " لم يتفق مع الفلسطينيين حول أي قضية أساسية، بل إن تجاوبه مع الفلسطينيين كان أقل من تجاوب نقاتياهو؛ فالأخير نفذ اتفاق الخليل بشكل أو بآخر، بينما لم ينفذ باراك اتفاق شرم الشيخ".<sup>٢٢</sup>

ويخلص أحد المحللين الإسرائيليين قصة مفاوضات كامب ديفيد بالقول " لو تنازل عرفات أمام باراك في قمة كامب ديفيد لربما اختصر أيام حياته، ولم يأخذ باراك ذلك في الحسبان عندما جر عرفات رغباً عنه إلى كامب ديفيد، اعتقاداً منه بأن الديناميكية الجماعية مع كلينتون وروس، سوف تدفع عرفات إلى تقديم التنازلات".<sup>٢٣</sup>

يبدو واضحاً من شهادات المشاركين الإسرائيليين والأمريكيين في القمة، أنها رتبت على صجل من جانب إدارة الرئيس بيل كلينتون، ولها جاءت تجلواً مع طلب ملح من رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، وأن هذه القمة كانت في جوهرها عبارة عن محاولة إسرائيلية من أجل توجيه اتهام مسبق من إسرائيل والولايات المتحدة للسلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس عرفات تحديداً، بأنها لا ترغب في السلام، ومن ثم ترويج مقولة: " لا يوجد شريك فلسطيني" للسير في طريق السلام؛ ولذلك غابت عن هذه القمة كل متطلبات النجاح من إعداد جيد واتفاق مبكر على القضايا التي سيتم تناولها، وعلى مناطق الاتفاق.



فقد بدا واضحاً من كل الظروف التي أحاطت بهذه القمة، أنها لم تكن قمة للتفاوض، فلم تسبقها مثلاً اتصالات أو لقاءات سرية يجري ترتيبها من أجل الاتفاق على بعض القضايا التي سيتم بحثها؛ ولهذه الأسباب، نظر الجانب الفلسطيني للقمة باعتبارها " فخاً إسرائيليًا " ينبغي على الوفد الفلسطيني وعرفات تحديداً الخروج منه بأقل قدر ممكن من الخسائر، وقد تمثلت الخسائر المقبولة في التعرض لحملة إعلامية إسرائيلية أمريكية تحمل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات، وتشويه دور الرئيس عرفات شخصياً؛ فهذه الخسائر كانت بالنسبة لعرفات مقبولة مقارنة بما يمكن أن يترتب على القبول بالصفقة الإسرائيلية الأمريكية، والتي كانت ستحول عرفات إلى " خائن " في عيني شعبه والشعوب العربية. كما أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية من التهديدات الإسرائيلية الأمريكية أنها مقدمة لمرحلة حرجة تتمثل في التعرض لحملة تشويه أمريكية، وأن " أبواب واشنطن ستغلق في وجه عرفات تحديداً " كما سبق وحذره الرئيس كلينتون، وأن إسرائيل أعنت الحدة لجولة عسكرية جديدة؛ من أجل كسر إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني؛ فقد أدركت القيادات الفلسطينية المختلفة أن الأراضي الفلسطينية ستعرض لصلبة غزو عسكري جديد، ربما تصل إلى إعادة احتلال الأراضي التي سبق الاتسحاب منها.

وكان واضحاً أيضاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي سوف يبرر فشل المفاوضات بتشدد عرفات، ورفض الوصول إلى حل وسط، وبالتالي؛ فالمتوقع أن يتجه الرأي العام الإسرائيلي إلى مزيد من اليمينية والتشدد، ويدعم قرارات الحكومة بعمل عسكري؛ فالقناعة التي رسخها باراك هي " إن الصراع يدور حول حق اللاجئين في العودة، وأن عدم تسليم الفلسطينيين بوجود إسرائيل هو الذي دفعهم إلى رفض اقتراحات كلينتون؛ فهذه القناعة هي التي جعلت الصراع يدور على المستوى الأيديولوجي، صراعاً على وجود الدولة لليهودية.<sup>٢٤</sup>

في المقابل فإن الجانب الفلسطيني كان عليه أن يقبل بالتحدي، ويستعد جيداً لمواجهة عمل عسكري إسرائيلي؛ لأن ثمن تجنب هذا العمل يصعب دفعه أو تبريره فلسطينياً، هذا إضافة إلى سريان توجه فلسطيني، مؤداه أن الطريق الممدود الذي أوصلت

إليه الحكومة الإسرائيلية المفاوضات، بات يدفع في اتجاه خوض مواجهة مسلحة تكون محصلتها إثبات عجز إسرائيل عن فرض حل عسكري على الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي خير فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك الجانب الفلسطيني بين "الاتفاق الشامل" أو "المواجهة"، مؤكداً أن البديل عن الاتفاق الشامل سيكون أسوأ بكثير من الوضع القائم،<sup>٢٥</sup> وقام باتخاذ خطوات على الأرض؛ تمهيداً لغزو الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية بالكامل - المنطقة أ -، فإن الجانب الفلسطيني وصل إلى قناعة باستحالة تجنب المواجهة، ومن ثم الاستعداد الجيد لها، وتوظيفها تالياً لخدمة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة. في هذا السياق يقول فيصل حوراني: "...أظهرت مفاوضات كامب ديفيد أن سقف ما يعرضه الإسرائيليون وأكثره سخاء، يظل دون أي حد أنني بقبل به أي من الفلسطينيين. وسادت قناعة بأن التفاوض مع إسرائيل من دون ممارسة الضغط الذي يؤملها، لن يقضي إلى تحصيل المكاسب، وغلب الاعتقاد أن إشعار المحتل بالآلم عبر المقاومة هو الأسلوب الوحيد القادر على زحزحته من تعنته، وتم استحضار تجربة المقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني، وعبرها ونتائجها بتمامها".<sup>٢٦</sup>

ومع عودة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من كامب ديفيد، بدا واضحاً أن الوضع في الأراضي الفلسطينية على شفا الانفجار، وأن الجمع في انتظار الشرارة التي ستشعل الموقف، وساهمت التصريحات التي ألقى بها الرئيس كلينتون في تدعيم هذا التوقع؛ فقد حرص على إعلان سحب كافة العروض التي قدمت في المفاوضات، مغلقاً بذلك طريق التسوية السياسية.<sup>٢٧</sup>

وفي هذا السياق ذكر أحد المحللين الإسرائيليين أنه بعد "ترجع فرص الاتفاق واعتكاف عرفات في كامب ديفيد، كان لابد من تهيئة الرأي العام الإسرائيلي لتقبل فشل المفاوضات، وإظهار عرفات كمتهم، وبدأ مسئول الإعلام في الوفد الإسرائيلي (إداد يثوف) في ترديد الرواية التي تلقفها الإعلام الأمريكي، الذي لم تكن له مصادر مستقلة للمعلومات في هذا الموضوع".<sup>٢٨</sup>

ومن جانبه واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا باراك حملته الإعلامية الشرسية على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وحرص على تأكيد أن الرئيس الفلسطيني قد أضاع فرصة نموذجية لتحقيق السلام، وأن ما جرى في كامب ديفيد قد كشف له للتطرف الفلسطيني، وأن المواجهة القادمة إذا ما وقعت فسوف تكون بمثابة الحرب المفروضة على إسرائيل، والتي لا مجال إلى تجنبها. وهناك من ذهب إلى القول بأن رفض عرفات لعرض باراك في كامب ديفيد كان بمثابة نكبة جديدة لشعب الفلسطيني، لا تقل عن هزيمة ١٩٤٨؛ فقد أدى رفض التفاوض وفق صيغة أوسلو برفض عرض باراك في كامب ديفيد إلى خسارة فرصة إقامة دولة فلسطينية مستقلة للمرة الثانية.<sup>٢٩</sup>

في نفس الوقت حرص باراك على تقديم نفسه للرأي العام الإسرائيلي باعتباره رئيس الوزراء الذي لا يمكن أن يتنازل، وبالتالي قد ركز على مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي لاسيما بعد أن تؤكد من صعوبة استمرار حكومته نتيجة تحلل الائتلاف، وأن الانتخابات المبكرة على منصب رئيس الوزراء أصبحت أمراً لا مفر منه.

وفي المزايدة على التطرف والتشدد، يكسب اليمين الإسرائيلي باستمرار، وبالتالي فقد كانت المؤشرات الأولية للسباق على الفوز بمنصب رئيس الوزراء، نصب في مصلحة مرشح اليمين، زعيم تكتل الليكود، آرييل شارون.

وفي خطوة محسوبة من جانبه، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على السماح لزعيم المعارضة -آرييل شارون- بزيارة ساحة المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، وبدا واضحاً أن سماح باراك بالزيارة جاء في سياق مخططة للتصعيد ضد السلطة الوطنية بحثاً عن شرارة لتجديد الموقف، والقيام برد عسكري فتقلاً من السلطة الوطنية التي رفضت خطته في كامب ديفيد، وفي نفس الوقت توجيه رسالة إلى الرأي العام الإسرائيلي موداعاً له -أي باراك- لا يقل تشدداً عن شارون. كما رمي باراك من وراء السماح لشارون بزيارة ساحة المسجد الأقصى إلى توصيل رسالة أخرى إلى الفلسطينيين والعرب، موداعاً أنه كان من الأفضل لهم أن يوافقوا على ما عرضه عليهم؛

فالفرض سيجعلهم يواجهون شارون، الذي لا يمكن أن يوافق على تقديم ما سبق وقدمه باراك في كلمب ديفيد.

وبدا واضحاً أن باراك وافق لشارون على الزيارة، وهو يدرك أنها ستواجه بقوة وغضب من الفلسطينيين، وهو ما كشفت عنه تقارير إسرائيلية بعد ذلك؛ إذ ذكرت هذه التقارير أنه قبل الزيارة بيوم واحد، حذرت المخابرات العسكرية الإسرائيلية من أن الزيارة قد تؤدي إلى اندلاع اضطرابات، وعلى الرغم من أن الاستخبارات العسكرية لا تعمل في مجال التقديرات الدخلية، ولأن أحداً لم يطلب منها إعداد تقرير حول الزيارة؛ فإنها ظلت بتوزيع الوثيقة التي أعدها، وحذرت فيها من السماح لزعم المعارضة بدخول ساحة المسجد الأقصى. وبعد دراسة الموقف، وافقت الشرطة الإسرائيلية على الزيارة.<sup>٢٠</sup> وفي هذا السياق لم يكن هدف باراك من وراء السماح لشارون بالزيارة خفياً على أحد؛ فلكد أحد المحللين الإسرائيليين ذلك بالقول "إن الاستفزاز للشاروني جاء على أرض خصبة أعدها يهود باراك وحكومته".<sup>٢١</sup>

وبالفعل تمت الزيارة في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، وهو الموعد الذي أضيف إلى سجل التواريخ المهمة في الصراع العربي الإسرائيلي؛ فقد سجل هذا التاريخ باعتباره يوم بدء انتفاضة جديدة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي الانتفاضة التي أعطيت مسمى انتفاضة الأقصى؛ نسبة إلى اندلاع الشرارة من ساحة الحرم؛ احتجاجاً على زيارة شارون الاستفزازية. وكما سبق القول فقد كان واضحاً أن الطرفين للفلسطيني والإسرائيلي قد وصلا إلى قناعة بعد مفاوضات كامب ديفيد مؤداها الحاجة إلى جولة مسلحة جديدة؛ إسرائيل من أجل تقليص طموحات الشعب الفلسطيني، وكسر إرادة المقاومة من قبلها، والسلطة الوطنية من أجل كسر غرور القوة الإسرائيلي، ومن ثم كسر الركود في العملية التفاوضية، عبر خوض جولة من المواجهة تشعر خلالها إسرائيل بدرجة من الأكم بأكثر مما يشعر الفلسطينيون.

وقد تحقق للجانبين ما أرادوا؛ فقد زار شارون ساحة المسجد الأقصى في حراسة ضخمة من الشرطة الإسرائيلية، ورتب الفلسطينيون مظاهرة غاضبة ضد الزيارة، واندلعت

لوضع سريعاً؛ فقد كان هناك استعداد مسبق للوصول بالموقف إلى هذه المرحلة المتقدمة، وبدأت انتفاضة الأقصى التي حملت معها الكثير من المستجدات. وهنا واصل باراك خداعه للرأي العام الإسرائيلي، عبر تصوير الانتفاضة باعتبارها حرب إيداع فلسطينية ضد اليهود، بينما هي وحسب تقدير أحد الكتاب الإسرائيليين - داني راينوفيتش - " رد فعل على استفاد مسيرة للتسوية في التسعينيات أغرضها، دون أن تقرب للفلسطينيين من النتائج السياسية المرجوة".<sup>٣٢</sup>

### ثالثاً - الرأي العام الإسرائيلي والانتفاضة:

اتسم رد فعل الرأي العام الإسرائيلي تجاه الانتفاضة بالتشدد، وقد جاء ذلك حصيلة لاعتبارات موضوعية، وأخرى حاكها باراك عن عمد؛ بالنسبة للاعتبارات الموضوعية فقد نظر الرأي العام الإسرائيلي للانتفاضة باعتبارها عملاً عسكرياً غير مبرر ضد إسرائيل، في وقت كان ينبغي أن يجري إدارة القضية عبر المفاوضات. وجاء رد فعل الرأي العام الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى على نحو مغاير لرد فعله تجاه انتفاضة ١٩٨٧؛ فانتفاضة الأقصى جرت في ظل مناخ عام تفاوضي، بينما لم يكن هناك تفاوض عام ١٩٨٧، أيضاً الانتفاضة الأخيرة جاءت والفلسطينيون يسيطرون على أجزاء من أراضيهم، بينما في عام ١٩٨٧ لم يكن هناك أفق سلمي. انتفاضة الأقصى جاءت في ظل سلطة فلسطينية، وهو الأمر الذي لم يكن قائماً عام ١٩٨٧، والأهم أن انتفاضة الأقصى بدأت معسكرة، وشهدت عمليات انتحارية/استشهادية، بينما كانت انتفاضة ١٩٨٧، مدينة خالصة مارست أعمال الاحتجاج ضمن سياق مدني.

ووفقاً لمقولة إن المجتمع يتوحد في حال تقديره أن ما يولجه هو حرب بقاء، وليست مجرد حرب لاعتبارات أخرى؛ فإن الرأي العام الإسرائيلي قرر أن الانتفاضة هي " حرب فلسطينية معلنة، تستهدف أمن الدولة وبقائها"، على النحو الذي ستكشف عنه استطلاعات الرأي العام؛ فقد نظر الرأي العام الإسرائيلي للانتفاضة نظرة قريبة من نظرتة لحرب ١٩٤٧/١٩٤٨؛ أي الحرب من أجل البقاء، بينما كانت نظرتة لانتفاضة ١٩٨٧ أقرب إلى نظرتة لحرب ١٩٨٢ ضد لبنان لا تخص بقاء الدولة.<sup>٣٣</sup>

وقد قدم مصغر باراك للرأي العام الإسرائيلي العناصر التكاليف للتكليف على مسئولية عرفات عن فشل المفاوضات كامب ديفيد، وبدء عمل مسلح يستهدف أمن إسرائيل ومواطنيها:

-الانتفاضة جاءت في وقت كان الاحتلال الإسرائيلي يتراجع عبر الاستجابات المتكالية للقوات الإسرائيلية من أراضي في الضفة ولقطاع.

-أن عرفات بدأ الانتفاضة في وقت لم تكن فيه فكرة التفاوض قد سقطت، فشمل كامب ديفيد لم يكن يعني فشل المفاوضات، بقدر ما كان يعني ضرورة الاستعداد لجولة جديدة من المفاوضات.

-أن عرفات بدأ الانتفاضة من أجل انتزاع المزيد من التنازلات بعد رؤيته لسماء العرض الإسرائيلي في كامب ديفيد، من ثم فقد طرح مطلب مستحيل بالنسبة لدولة إسرائيل؛ مثل المطالبة بعودة أربعة ملايين لاجئ فلسطيني.

-أن الأعمال العسكرية الفلسطينية استهدفت حياة المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر.

-أن ما يجري منذ الثامن والعشرين من سبتمبر من عام ٢٠٠٠، إنما يستهدف بالأساس تدمير إسرائيل كدولة يهودية.<sup>٣٩</sup> وهناك من ذهب إلى القول بأن الانتفاضة أعلنت إلى لذهان الإسرائيليين مقولات صراع الوجود، بل إنها أعلنتهم إلى أجواء حرب ١٩٤٨، وفي هذا السياق يقول عوزي بنزيمان: "إن الانتفاضة أرجعت عقارب الساعة إلى صراع الوجود الذي خاضته إسرائيل عام ١٩٤٨؛ فخلال الانتفاضة كانت الحياة السياسية في إسرائيل تشبه طريقة الحياة هنا خلال السنوات الأولى للدولة، بل ربما خلال السنوات التي سبقتها".<sup>٤٠</sup>

لما فيما يخص خديعة باراك للرأي العام الإسرائيلي فقد كانت متعمدة، بل ومتعمدة من قبل أن يذهب إلى كامب ديفيد، وكانت إدارة كايبتون متعاونة معه إلى أقصى الحدود، وفي هذا السياق يقول داني راينوفيتش: شهدت الأسابيع الأولى للانتفاضة نجاحاً

إعلامياً غير مسبوق لرئيس الحكومة باراك؛ فقد أخرج والمتحدثون بلسانه ، الجمهور الإسرائيلي بتفسيرات مغرضة ، وابتلع الشعب اليهودي الطمع ودخل في غيوبة<sup>٣٦</sup> وأضلت: " إن التفسيرات التي لنجح باراك في غرسها أنه لا يوجد شريك للسلام، وأن الفلسطينيين قد رفضوا الأيدي الممدودة لهم بالسلام، وأنضموا للفيرلان في فرصة كانت سانحة لصنع سلام حقيقي". ولقد راينوفيتش أن "منورة باراك وحيلته صورت الفلسطينيين، وكأنهم لا علاقات تلبسهم طبيعة شيطانية، وقد كان ذلك مكسباً كبيراً لليمين، الذي احتل بقتضائه بمجرد انتهاء المفاوضات؛ لأن روية باراك أثبتت صحة رؤيتهم أن الفلسطينيين لم يرغبوا أبداً في السلام".<sup>٣٧</sup>

ويصل راينوفيتش إلى استنتاج مؤداه نجاح باراك في تصوير الانتفاضة على أنها حرب إبادة متصدة يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل واليهود، ويقول " نجحت حملة باراك؛ فقد أفتح معظم الجمهور اليهودي، وبتشجيع من مفكرين معروفين باقتناعهم لحركة السلام بأن إسرائيل كانت بالفعل كريمة في كالمب ديفيد، ومن أفتح بهذا القول لا يمكن أن يجد مبرراً مقنعاً للراض الفلسطيني، لقد أعادوا بث شرائط كراهية نذاع من مساجد غزة، وصور سحل الجنود الذين دخلوا رام الله بطريق الخطأ .لقد قاموا بتغذية المخاوف وأشطوها وأظهروا عرفات بمظهر المتعطل للدماء".<sup>٣٨</sup>

وفي هذا السياق يقول شاي فيلدمان: " في كالمب ديفيد قدم باراك موقفاً أكثر مرونة مما قدمه أي قائد إسرائيلي للفلسطينيين؛ فقد كشفت مفاوضات كالمب ديفيد عن رغبة باراك في كسر المحرمات؛ مثل إعادة تقسيم القدس، وقبول عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ذاتها، حتى إنه ضحى بالائتلاف الذي استندت إليه حكومته".<sup>٣٩</sup> ويضيف أن رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات يتحمل مسؤولية اندلاع الانتفاضة، ويقول: " الفلسطينيون ما كان لهم أن يستمروا في الأنشطة العنيفة بدون موافقة عرفات؛ فقد شجع العنف لإثراكه أن المصالحات تتيح له فرصة ذهبية لتخليص نفسه من الوضع الذي أوجد نفسه فيه في أعقاب كالمب ديفيد".<sup>٤٠</sup> وهناك من ذهب إلى القول بأن " السلطة

الوطنية لم تشمل في استئصال الإرهاب، بل اعتبرت الإرهاب أداة شرعية لتحقيق أهداف سياسية؛ فالسلطة تتحكم في وتيرة الإرهاب دون أن تتبذره.<sup>٤٠</sup>

وهناك من ذهب إلى اعتبار الانتفاضة دليلاً على عدم جدوى مواصلة عملية التسوية السياسية مع الدول العربية: "إن الاستنتاج الحتمي الذي يبدو مقبولاً عن هذا الواقع، هو أن عدااء العرب تجاه إسرائيل هو عدااء كاسح وجامح، وأن المعارضة الفلسطينية لوجود إسرائيل بعد ذاتها معرضة مطلقة وأبدية، إن الفكرة للقاتلة بأنه يمكن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعودة إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو، هي فكرة فارغة".<sup>٤١</sup>

وكان منطقياً أن يتحول الرأي العام الإسرائيلي بفعل خطاب اليسار إلى اليمين، وتراجع نسبة تأييد اتفاق أوسلو، وعملية للتسوية السياسية برمتها؛ ففي أغسطس ٢٠٠٠ كان ٢٩% من الرأي العام الإسرائيلي يعارض اتفاق أوسلو، وارتفعت النسبة بعد شهر واحد من الانتفاضة إلى ٤٢%. وفي نوفمبر ٢٠٠٠ رأى ٧٥% من الإسرائيليين أنه لا جدوى من وراء التفاوض، فظن بقود إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين. وأعرب ٧٥% من الإسرائيليين في نفس الاستطلاع عن إحساسهم بالخوف على مستقبل الدولة؛ أي تكريس مقولة إن الانتفاضة حرب تشن ضد وجود الدولة العبرية، كما قال ٧٥% أيضاً أنه لا يوجد شريك للسلام.<sup>٤٢</sup>

### شارون رئيساً للوزراء:

في التاسع والعشرين من نوفمبر ٢ٰ٠٠، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك على تقديم موعد الانتخابات لتجري في ربيع عام ٢٠٠١، بدلاً من منتصف عام ٢٠٠٣، وبذلك يكون باراك قد وافق على القرار الذي سبق وأجازه الكنيست في قراءة أولى في يوليو ٢٠٠٠، ومع تزايد الضغوط قدم باراك استقالته في العاشر من ديسمبر ٢٠٠٠، وجرى الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة على المنصب في السادس من فبراير ٢٠٠١ وساند باراك تعديل قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، ليسمح لغير أعضاء



الكنيست بترشيح أنفسهم للمنصب، وذلك حتى يفتح الطريق أمام نتانياهو لترشيح نفسه؛ حيث كان الأخير قد استقال من عضوية الكنيست في أعقاب هزيمته في انتخابات مايو ١٩٩٩، ورغم ذلك لم يرشح نتانياهو نفسه بسبب رفض مطلبه الخالص بأن تكون الانتخابات شاملة شقي السلطة التنفيذية والتشريعية؛ أي تجري انتخابات تشريعية أيضاً؛ وهو الأمر الذي رفضته الأحزاب الدينية، وتحتوي حزب شاس وأيضاً الأحزاب العربية، خشية تراجع حصصها البرلمانية.

ولم تبرز في هذه الانتخابات خلافات حول قضايا لقشان الداخلي، فعلى الرغم من أن قضايا الخلاف والصراع الداخلي كانت متفجرة بحدّة، إلا أنها لم تحتل مكاناً بارزاً في الجدل المصاحب للحملة الانتخابية؛ فهذا الجدل دار حول القضايا الأمنية وكيفية تحقيق أمن الدولة والمواطن، وتقليص سقف التوقعات الفلسطينية؛ فإذا كان باراك قد سحب ما قدمه من عروض في كامب ديفيد الثانية، فإن شارون أعاد الحديث عما يمكن اعتباره امتداداً لأفكار الليكود عن الحكم الذاتي للبشر دون الأرض. وبدا واضحاً أن القضية الأمنية تحظى بالأولوية المطلقة لدى للناخب الإسرائيلي، لاسيما وأن الانتفاضة الفلسطينية كانت في أوجها، ونشاط المقاومة الوطنية عاد للعمل بحرية أكبر على نحو لقد المواطن الإسرائيلي إحساسه بالأمن.

وقبل الانتخابات حرص باراك وحزب العمل على ترويح مقولات مفادها ضرورة قيام الفلسطينيين والحرب بمساعدته على النجاح في الانتخابات؛ لأن الإجماع عن ذلك سوف يؤدي إلى فوز شارون بالمنصب؛ وهو الأمر الذي يعني نهاية عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وحتى يحقق باراك هدفه الذي يتمثل في مواصلة التهرب من استحقاقات التسوية من ناحية، والاستمرار كرئيس للوزراء من ناحية ثانية، فقد اعتمد خطة تتطوي على ممارسة ضغوط هائلة على السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، تتضمن تصعيداً خطيراً للأحداث، ودفعها إلى حافة المواجهة الشاملة، ويصبح على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك أن تختار بين مفاوضات جديدة تقبل بموجبها السلطة الوطنية ما سبق ورفضته في كامب ديفيد، ومن ثم يدخل باراك الانتخابات في

مولجة شارون، ولديه اتفاق بطوي على تنازلات فلسطينية هائلة، ودرجة عالية من التهذؤ، أو الأمن للمواطن الإسرائيلي، أو يدخل في سبق مع شارون. على التشنء، ويكتب من العولن على الشعب الفلسطيني.

وفيما يخص الخيار الأول؛ قد اعتمدت خطة باراك على تسويق أمريكي للرواية الإسرائيلية للأحداث، والعمل على تهيئة الرأي العلم الأمريكي والعالمي لتقبل إعادة احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية؛ باعتبارها الرد العلمي على "الخروج" الفلسطيني من عملية التسوية السياسية، واعتمدت خطة باراك هنا على إظهار مزيد من التشدد؛ حتى يمكن تجميد أو "تحويل" أليات التفاوض، ومن ثم إعطاء إسرائيل "الحق" في اتخاذ ما تريد من خطوات ستبدو في هذه الحالة رداً على الحجب الفلسطيني، وهو ما تجسد في ترتيب زيارة شارون إلى ساحة الحرم، ومن ثم فتللاع الانتفاضة الفلسطينية الحالية .

وفي مولجة أصال الانتفاضة كتفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من أصال التمتع والإرهاب، واستخدمت الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات "أباتشي" الأمريكية المعروفة بصققات الدبابات، وأيضاً الزورلق العربية، وقصفت البنية التحتية الفلسطينية، ومقار للسلطة الوطنية الفلسطينية والشرطة التابعة لها، كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق الأراضي الفلسطينية وفرض حصار تام حولها.

ويمكن القول إن خطة باراك التصعيدية قبل الانتخابات قد استهدفت تحقيق الآتي:

١- الضغط المعنوي على السلطة الوطنية الفلسطينية؛ حتى تتكفل لوقف أو بمعنى أكثر دقة لقمع الانتفاضة، عبر التلويح بظورة البديل؛ أي شارون؛ فلكثر ما بقت تخشاه إسرائيل هو استمرار الانتفاضة بعد أن عجزت ألتها العسكرية عن قمعها.

٢- بدء حملة ضغوط أمريكية أوروبية على السلطة الوطنية؛ من أجل وقف الانتفاضة وتهيئة الأجواء لإعادة انتخاب باراك؛ حتى لا يلقي شارون؛ فالحدث عن دعم باراك؛ ومساندته بدأ مبكراً على النحو الذي دفع الدكتور حنان عسراوي إلى القول: " إن

باراك ليس منفذا للسلام، ونحن لسنا ملازمين بإبقائه بالدفع من رصيدنا الأساسي، المتمثل في حقوقنا المشروعة وأرضنا<sup>٦</sup>.

٣- فتح المجال أمام استئناف قوات التنسيق للتحتية؛ للدخول في جولة جديدة من المفاوضات؛ بهدف التوصل إلى اتفاق يساعد باراك في كسب الانتخبات، ويتقدم للرأي العام الإسرائيلي بما يمكن أن يعتبره مكسب إضافية في صفقة السلام والأمن، وهو ما تم في مفاوضات واشنطن، التي بدلت في الثامن عشر من ديسمبر الجاري، ولختمت جولاتها الأولى بقاء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، في ظل حالة من التحكيم المقصود، والتي تركت المراقبين والمسلمين الفلسطينيين في حيرة شديدة، نتيجة كل ما قيل عن محتوى ما سمي بالوثيقة الأمريكية، التي تسعى إلى مقايضة أجزاء من القدس بحق اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني في العودة إلى ديارهم، وتقف هذه الحيرة وراء كلمات عشروني السابق الإشارة إليها، وأيضاً وراء دعوة مسئول حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي إلى تشكيل ما أسماه "حكومة الانتفاضة"، التي تضم الحركات المعارضة لعملية التسوية السياسية، وأيضاً تغيير تركيبة الوفد الفلسطيني للمفاوض.

ويبدو أن التناحلات الإقليمية والدولية نجحت في إقناع السلطة الوطنية بالتجاوب مع طلب باراك بدخول مفاوضات مكثفة؛ بهدف إظهار قرب التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية، ويكون إشاعة هذا التوقع كغلاً بعودة الهدوء سريعاً إلى الأراضي الفلسطينية، وتوقف أعمال المقاومة، ومن ثم يشعر المواطن الإسرائيلي بدرجة عالية من الأمن، ويذهب بالتالي إلى صندوق الانتخاب من أجل "التصديق لمن جلب له الأمن دون تنازلات كبيرة". أيضاً فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم ما كانت تعلنه من أنها لن تكف عن إعادة انتخاب باراك، قد اتجهت بقوة من أجل مساعدة باراك في الانتخبات؛ لأن البديل أكثر خطورة وشراسة.

في هذه الأجواء بدلت مفاوضات طابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ يناير. وحرص باراك على عدم المشاركة في المفاوضات، كما حرص أيضاً على أن تنتهي المفاوضات

دون تسجيل ما تم التوصل إليه من تعاملات؛ فما كان يريده هو تهدئة شاملة، وعودة بركة السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل ضمان إعادة انتخابه؛ ولذلك فقد تم الاتفاق وبدرجة عالية من اليسر على مجموعة من النقاط الرئيسية؛ أبرزها موافقة إسرائيل على الانسحاب من ما بين ٩٤%-٩٦% من أراضي الضفة الغربية، وتعويض الفلسطينيين عبر تبادل الأراضي بنسبة ٢% إضافة إلى حقوق التقتل والسيطرة على ممر آمن بين الضفة وغزة، كما حدث أيضاً تقم ملموس بشأن قضية القدس؛ حيث جرى الاتفاق على أن كل ما هو عربي من القدس للفلسطينيين، وكل ما هو يهودي للإسرائيليين. مع سيادة إسرائيلية على حائط المبكى. وجرى التوافق أيضاً بشأن "حق العودة" عبر تسوية القضية، من خلال عودة عشرة آلاف فلسطيني كل عام لمدة عشر سنوات، مع تعويض الباقي.<sup>١٢</sup> وحتى نكتفّر متطلبات توظيف مفاوضات طابا في خدمة بلارك في الانتخابات، فقد أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي المشارك في المفاوضات وزير الخارجية، بن عمي: "في طابا بدأ السلام ممكن جداً"، وأضاف رئيس الوفد الفلسطيني أبو علاء "في طابا أحررت حضرة حقيقة ملموسة نحو اتفاق نهائي".<sup>١٣</sup>

ورغم ذلك فقد جرت الانتخابات على منصب رئيس الوزراء في السادس من فبراير ٢٠٠٠، على أرضية التنافس على التشدد، والقدرة على استخدام الخيار العسكري قبل المفاوضات في التعامل مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، وأيضاً الدول العربية المجاورة؛ فالحملة الانتخابية للمرشحين دارت حول وعود كل منهما بجلب الأمن وجمع انتفاضة الشعب الفلسطيني، والتشدد مع الجوار العربي. وفي هذا السياق استثمر اليمين الإسرائيلي ما قاله اليسار بأن الانتفاضة جاءت رداً على "عرض سخيف"، و"تنازلات غير مسبقة"، ولأخذ يؤكد على أن الانتفاضة قد كشفت عن حقيقة وجود رفض فلسطيني للسلام مع إسرائيل، بل ورفض لوجود إسرائيل ذاتها، وبني اليمين حملته على مقولة إن "التنازلات أضرت بإسرائيل".<sup>١٤</sup>

وكان منطقياً أن تسفر الانتخابات عن فوز شارون بالمنصب، بأغلبية غير مسبقة؛ فنتانيا هو فاز بالمنصب على حساب بيريز في مايو ١٩٩٦، بفارق لم يتجاوز

ثلاثين ألف صوت، وبارك هزم نتنياهو في انتخابات أبريل ١٩٩٩، بفارق بلغ ٣٦٣ ألف صوت، أما شارون فقد فاز بالمنصب بفارق بلغ ٦٤٧ ألف صوت، وذلك في الانتخابات التي جرت بينهما على المنصب في فبراير من العام الماضي؛ فتلويح شارون الإرهابي، وسجله التموي جعل خطابه أكثر مصداقية لدى الرأي العام الإسرائيلي. ويفوز شارون بذلك مرحلة جديدة من الانتفاضة؛ فقد فاقم شارون من العدوان، ووضع خطة إعادة احتلال لكامل التراب الوطني الفلسطيني، وانتقل للعمل الفلسطيني المقاوم إلى مرحلة جديدة أيضاً رأت تنظيمات المقاومة أنها مطلوبة لمواجهة خيار شارون.

وبعد الانتخابات حرص قادة وأنصار "ليسار الإسرائيلي" على تحميل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات مسؤولية نجاح شارون، وهناك من ذهب إلى القول بأن على شارون " أن يشكر عرفات؛ فهو يعرف في قرارة نفسه أنه يجب أن يقدم الشكر للرجل الذي سلب بارك الحكم، ويجب أن يقول شارون شكراً يا ياسر من كل أصعق قلبي". ويصر تلك بالقول إن عرفات لم يوافق في كلمب ديفيد على مقترحات بارك، وكان بإمكانه أن يرفض فقط ولكنه قرر عدم الاكتفاء بنسف القمة، ورأى أن الوقت قد حان لنسف المنطقة أيضاً".<sup>١٦</sup>

#### رابعاً- أثر الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية الإسرائيلية

استثمر شارون ما جرى ترويجه بشأن ما دار في كلمب ديفيد، وتصوير انتفاضة الأقصى باعتبارها حرباً تستهدف وجود الدولة العبرية. وكان الاستثمار الأول فوز شارون بمنصب رئيس الوزراء بأغلبية غير مسبقة، أما الاستثمار الثاني فهو نجاحه في الحفاظ على تأييد الرأي العام الإسرائيلي له، ونجاحه في جذب ما يوصف بالقطاع المتردد من الرأي العام الإسرائيلي تجاه اليمين، وكان محصلة ذلك أن دعم الرأي العام

---

<sup>١٦</sup> "القطاع المتردد" أو المترجح من الرأي العام هو ذلك القطاع الذي يبقى في الظروف العادية متردداً ومستترجحاً في الكثير من المواقف، وعادة ما يحدد اتجاهاته في اللحظات الأخيرة وأحياناً أمام صندوق الانتخاب، وعادة ما يتأثر بأخر حدث يقع ويؤثر على اتجاهاته التصويتية. وبالنسبة للرأي العام الإسرائيلي تتراوح نسبة القطاع المتردد ما بين ٣٠-٣٥%. ويرى د. خليل الشكالي أن وجود لو

مسلات قتل والإرهاب التي مارسها الجيش الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني؛ فقد كشف استطلاع للرأي العام في مايو ٢٠٠١ عن أن ٣٦% ممن جرى استطلاع آرائهم قالوا إن الانتفاضة دفعتهم إلى تغيير نمط تصويتهم من اليسار إلى اليمين، مقابل ٨% قالوا إنهم اتجهوا للجهة المعاكسة أي من اليمين إلى اليسار.

واتجهت حكومة شارون بعد ذلك إلى تكريس مفهوم "صراع الوجود" مع الشعب الفلسطيني، وأنه لا جدوى من وراء التفاوض معهم؛ فهدف الفلسطينيين هو تغيير الدولة اليهودية. وجاءت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتقدم لحكومة شارون فرصة نموذجية لرسم صورة للمقاومة الفلسطينية، تكشفها في إطار "المنظمات الإرهابية" التي قامت ومن على نفس الأرضية بشن هجمات الحادي عشر من سبتمبر في واشنطن ونيويورك.

وركزت حكومة شارون على إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن الجماعات والتنظيمات "الإرهابية" ومن بينها حماس والجihad، تستهدف وجود الدولة اليهودية، وأنها تتسق وتتعاون مع تنظيمات أخرى، مثل القاعدة وحزب الله من أجل محاربة إسرائيل والغرب، وهو ما تجسد بوضوح في اعتداءات مومباسا بكينيا في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢.

وكان منطقياً أن تكف هذه التوجهات بالرأي العام الإسرائيلي إلى التسليم بـ :

١- أن الصراع مع الفلسطينيين يدور على وجود الدولة، وليس مجرد الانسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧، وكشف استطلاع للرأي في مايو ٢٠٠١ أن ٦٢% ممن جرى استطلاع آرائهم يرون أن هدف الفلسطينيين هو احتلال

---

صليب الإحسان بالتهديد والخطر يلعب دوراً بالغ الأهمية في تحديد التوجه الذي يتخذه إزاء مجموعة المتطرفين. وأشار إلى أن وجود بعض المخططين والمخالفين قد يشكل في ظروف معينة محفزاً للاحتلال أو السبوت عن حلول بديلة. وأن تكثراً كهذا قد ينتج عندما لا يرى الإسرائيليون في الخطر المصدق بهم تهديداً وجودياً. لمزيد من التفصيل انظر د. خليل لشققي، مسيرة مترددة نحو الاحتلال: مؤلف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من حماية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

إسرائيل، وقتل اليهود ( كانت النسبة عام ١٩٩٩ حوالي ٤٧%)، وفي سبتمبر ٢٠٠٢ أكد ٧١% أن الفلسطينيين لم يسلّموا بعد بوجود إسرائيل، ويصلون من أجل تكمير الدولة العبرية.<sup>٤٧</sup>

٢- ما يجري ضد إسرائيل هو حرب حقيقية شاملة ضد الدولة والشعب اليهودي، وأن هذه الحرب تجري هذه المرة على مقربة من حدود إسرائيل، وتجرى لاحقاً لدخل حدودها، بمشاركة عرب ١٩٤٨ في أعمال الانتفاضة والعمليات الاستشهادية، التي تقع لدخل إسرائيل؛ أي أن الحرب هذه المرة لا تكون بعيداً على "أرض العدو". وقد قُتلت مركز للبحث والإحصاء في إسرائيل إحصاءات شاملة لخسائر إسرائيل البشرية في الانتفاضة، مقارنة بخسائرها في الحروب السابقة مع الدول العربية، ومن هذه الإحصاءات نجد أن خسائر إسرائيل البشرية في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أغسطس ٢٠٠١ بلغت ٦١٩ قتولاً، منهم ١٨٣ جندياً و٤٣٦ مدنياً، هذا إضافة إلى ٤٤٩٧ جريحاً، ١٢٩٦ منهم من العسكريين و٣٢٠١ مدنياً. وأن ٢٥% من الخسائر البشرية كانت لدخل حدود إسرائيل. وفي الوقت الذي شهدت لفترة من سبتمبر ١٩٩٣، وحتى سبتمبر ٢٠٠٠ نحو ٧٩٣ حادث إطلاق نار ضد إسرائيليين، فإن العام الممتد من سبتمبر ٢٠٠١، وحتى أغسطس ٢٠٠٢ قد شهد أحد عشر ألف حادث. وبينما بلغت عدد العمليات العسكرية ضد إسرائيل في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٠، ٣٩٠ عملية، فإن عام ٢٠٠١ شهد بمفرده ١٧٩٤ عملية، ووصلت في الشهور الثلاث الأولى من عام ٢٠٠٢ ٣٠٦٩ عملية.<sup>٤٨</sup>

٣- أن المفاوضات ليست هي الطريقة المثلى للتعامل مع الفلسطينيين والعرب، وقُتلت مركز الأبحاث الإسرائيلية إحصاءات للدلالة على أن اتفاق لوسلو قد أضر بأمن إسرائيل ومواطنيها، وذلك على ذلك بتقديرات الرأي العام الإسرائيلي؛ ففي الفترة من ١٩٧٨-١٩٩٣ ؛ أي حوالي خمسة عشر عاماً، شهدت مقتل ٢٥٤ إسرائيلياً بفعل العمليات الفلسطينية المسلحة، هذا بينما شهدت الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢، أقل من عاملين ، مقتل ٦٩١ إسرائيلياً.<sup>٤٩</sup> وقد رأى ٦٧% ممن جرى استطلاع آرائهم في أبريل ٢٠٠٢، أن اتفاق لوسلو لن يؤدي إلى سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وارتفعت هذه النسبة في

استطلاع سبتمبر ٢٠٠٢، إلى ٦٩,٨%، وفي الاستطلاع الأخير أعلن ٨٢% أن الوضع الأمني في إسرائيل قد تدهور بعد توقيع وتطبيق اتفاق أوسلو.<sup>٥٠</sup>

القوة المسلحة هي الخيار المناسب للتعامل مع الفلسطينيين والعرب، وإذا كانت قوى اليمين تؤمن بهذه الفكرة ويؤيدها في ذلك نخبيها؛ فإن قوى اليسار الإسرائيلي، وإن كانت تؤمن بأن قوة إسرائيل العسكرية هي أسس فرض الاتفاق وضمان استمراره، ترى أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين لتسوية للصراع، وعلى النحو الذي يحقق رؤية إسرائيل ومصالحها، ووفق مقولة تحول الرأي العام الإسرائيلي صوب اليمين بفعل الانتفاضة؛ فقد كشف استطلاع للرأي في مايو ٢٠٠١ أن ٧٥% من الرأي العام الإسرائيلي ترى أنه يوجد حل عسكري للصراع، ورأى ٦٤% في استطلاع يوليو ٢٠٠١، ضرورة الاعتماد على المزيد من القوة في مواجهة الفلسطينيين.<sup>٥١</sup> وعلى الرغم من وصول الهجوم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني إلى مستوى المجازر الجماعية؛ فإن تأييد العملية التي جرت فيها هذه المجازر، السور الولقي، قد وصلت إلى ٩٠%، كما أيد ٨٩% من الرأي العام في استطلاع مايو ٢٠٠١، سياسة اغتيال الكوادر الفلسطينية. وفي نفس الاستطلاع وصلت نسبة تأييد استخدام الدبابات ضد الفلسطينيين إلى ٧١%، وأيد ٥٧% سياسة لتحتل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>٥٢</sup>

٥- إن أي تسوية سياسية لابد وأن يسبقها فرض إرادة إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وتغيير القيادة الفلسطينية، ووصول قيادة بديلة تؤمن بحق إسرائيل في الوجود، وتقدر قوتها وتقبل التفاوض وفق الأسس التي تحددها إسرائيل، وقد تبدى ذلك في مطالبة الحكومة الإسرائيلية بتغيير للقيادة الفلسطينية، وإنهاء دور عرفات، وعدد من القيادات الفلسطينية. وانعكس ذلك في استطلاعات الرأي العام؛ حيث رأى ٧٠% في استطلاع جرى في مايو ٢٠٠١ أن عرفات لا يريد السلام، وارتفعت النسبة في استطلاع سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٨١%. وفي الاستطلاع الأخير رأى ٨٠% أن عرفات ليست لديه فنية في وقف العنف، ورأى ٧٠% أنه ليس للشخص المناسب للتفاوض معه.<sup>٥٣</sup> وقد انعكس ذلك في تأييد للرأي العام الإسرائيلي لطرد عرفات، وإنهاء وجود السلطة الوطنية الفلسطينية؛



فقد ارتفعت نسبة مؤيدي طرد عرفات من ٤٥% في يوليو ٢٠٠١ إلى ٥٦% في ديسمبر من العام نفسه، كما بلغت نسبة تأكيد إنهاء وجود السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ٥١% في استطلاع ديسمبر ٢٠٠١<sup>٢٤</sup>.

#### خامساً- أثر الانتفاضة على الدخل الإسرائيلي: رؤية مستقبلية

على الرغم من أن الحديث عن تأثير الانتفاضة على الدخل الإسرائيلي يأت بنصرف إلى رصد تأثيرات سلبية في مجملها على أسس أن الرأي العام الإسرائيلي أدرك أن الانتفاضة هي بمثابة " حرب معروضة " على إسرائيل، وتستهدف وجود الدولة العبرية؛ فإن تأسلاً دقيقاً في توجهات الرأي العام الإسرائيلي، وفي محصلة سياسات القمع والإرهاب، التي مارستها وتمارسها قوات الاحتلال، وأيضاً لطبيعة الجدل الدائر في إسرائيل حالياً بين القوى السياسية المختلفة، كل ذلك يفيد بأن هناك أثراً سوف يتبلور على المدى البعيد، وتصيب في اتجاه قراءة مغيرة لتأثيرات الانتفاضة على الدخل الإسرائيلي، قراءة تقود طرفي الصراع إلى التسليم بأن مصلحة الطرفين تقتضي التوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

وبدلية تشير إلى أن هناك مسئولية رئيسية عن ما جرى تقع على عاتق إسرائيل، وتتمثل بالأسس في تراجع حكومات اليسار الإسرائيلي عن مواصلة عملية التسوية منذ مقتل رابين في الخلع من نوفمبر ١٩٩٥، وقندان حزب العمل للقيادة السياسية التي تمتلك رؤية واضحة تجاه التسوية السياسية. وقد أدى ذلك إلى تمزق قاعدة اليسار الانتخابية، وهو ما بدا واضحاً في ظل قيادة باراك، ثم بن إيلعازر، وحتى مجيء الرئيس الجديد للحزب عيرام متسناح؛ بموجب الانتخابات التي جرت في التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٢. أيضاً هناك المناخ العام المترتب على اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وما أدت إليه من تحولات باتجاه اليمين بصفة عامة، وحالة التفاهم الكامل بين الإدارة الأمريكية الجمهورية بقيادة جورج بوش الابن وحكومة شارون.

وبالرغم مما يبدو على السطح من نجاح إسرائيل في تحقيق إنجازات ملموسة على حساب الشعب الفلسطيني، وحقوقه المشروعة فإن مرحلة الانتفاضة؛ فإن القراءة الدقيقة للتفاعلات وبموجب الجدل الدائر في إسرائيل، وما نقول به استطلاعات الرأي للعلم هناك يمكننا تسجيل للملاحظات التالية:

١- أحدثت الانتفاضة تغييرات ضخمة في المجتمع الإسرائيلي؛ فقد أظهرت بداية عدم جدوى السلاح في تحقيق الأمن؛ فعلى الرغم من مغالاة إسرائيل في أعمال القمع والإرهاب والقتل الجماعي، لم يتحقق الأمن للمواطن الإسرائيلي، والدليل على ذلك تواصل العمليات الاستشهادية حتى في نزوة العدوان الإسرائيلي؛ مثل العمليات التي أعقبت بدء عملية الجدار الوقفي.

٢- أظهرت الانتفاضة أيضاً أن هناك سقفاً لاستخدام القوة المسلحة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني؛ فارتكاب إسرائيل لمجازر جنين ونابلس أدى إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق، ولولا الفيتو الأمريكي لكثفت لجنة تحقيق دولية، ولعللت اللجنة وقدمت تقريرها على النحو الذي كان يمكن أن يكون مقدمة لفرض عقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد كشفت هذه التطورات عن مدى انحياز وعدم مصداقية السياسة الأمريكية، وهو أمر لا يمكن أن يستمر طويلاً، إذ يمكن أن تتعرض إسرائيل، رغم الحماية السياسية الأمريكية، للمعاملة الدولية في ضوء ما جرى في حالة شارون، وبدء سريان المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

٣- باتت فكرة الدولة الفلسطينية فكرة ملموسة على أرض الواقع؛ فقد أقر الرئيس الأمريكي جورج بوش- لأول مرة بفكرة الدولة المستقلة-، كما أن الفكرة اخترقت الرأي العام الإسرائيلي، والذي بات يتعامل معها كحقيقة قائمة. وكشف استطلاع للرأي أجري في مايو ٢٠٠١ عن تأييد ٤٣% لقيام دولة فلسطينية على مساحة ٩٥% من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بقاء بعض المستوطنات تحت سيطرة إسرائيل،<sup>٥٥</sup> وهي نسبة يمكن أن تتزايد في المستقبل في ضوء تماسك اليسار الإسرائيلي من ناحية، وتبلور لجنة وطنية فلسطينية على النحو السابق الإشارة إليه.

٤- أصبح موضوع تقسيم القدس محلاً للجدل في السلطة السياسية الإسرائيلية؛ فقد كان الحديث العام يشير إلى أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وكانت هذه المقولة تنصهر لآراء الحكومات الإسرائيلية الشهيذة، وهي لا لإعادة تقسيم القدس. وقد كشفت استطلاعات للرأي العام عن هذا التحول؛ حيث كشف استطلاع للرأي العام جرى خلال الفترة من ١٢ أبريل إلى ١١ مايو ٢٠٠١ عن تأكيد ٤١% عن نقل المنطق العربية المجاورة للقدس إلى السيطرة الفلسطينية، كما أيد ٢٣% نقل السيطرة على المسجد الأقصى إلى الفلسطينيين، مع بقاء الحائط الغربي تحت سيطرة إسرائيل.

٥- هدأت جنينية للاستعداد لمناقشة حق العودة جزئياً؛ فالمعروف أن إسرائيل تعرف نفسها باعتبارها دولة الشعب اليهودي، وتعمل على الحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة، ومن ثم فهي تعارض فكرة حق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني من ناحية مبدئية. وقد كشف الاستطلاع السابق الإشارة إليه عن تأكيد ٢٢% من الرأي العام الإسرائيلي لفكرة عودة عدد محدود من الفلسطينيين إلى إسرائيل.

وفي الختام يمكن القول إن استثمار هذه التحولات يظل رهناً بتبلور اتجاه فلسطيني واضح نحو تبني أجندة وطنية، تحظى بدعم كل القوى السياسية الفاعلة، أجندة تحدد الأهداف العليا ووسائل إنجازها، والاتفاق من قناعة الأهداف، ومرونة الوسائل، وعدم الخطط بينهما على الإطلاق. ويسبق كل ذلك القول بأن بدء هذه العملية يظل رهناً برشد السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها في موضع القوة بالنسبة لباقي التنظيمات السياسية الفلسطينية، وبالتالي فإن شقاً رئيسياً من بدء هذه العملية بات يتوقف على قدرة القيادة الفلسطينية على إدارة المعركة في المرحلة القادمة ومواجهة محاولات الدفع في اتجاه إقرار فلسطيني بالهزيمة

## المراجع

- ١- الأهرام ١٩٩٩/٩/٥.
- ٢- عوزي بنزيمان، ١٣ فبراير ٢٠٠٠، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٤، أبريل ٢٠٠٠، ص ٤١.
- ٣- لوري ليفري، مسألة الحمار، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص ص ٣٤-٤٤.
- ٤- شارل أندريان، الحلم المحطم: قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط ١٩٩٥-٢٠٠٠، عرض كتاب منشور في الحياة-لندن - ٢٠٠٠/٦/٣٠.
- ٥- المرجع السابق.
- ٦- لسمون كيليوك، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٢، أغسطس ٢٠٠٢، ص ص.
- ٧- داني رابينوفيتش، وقت الحقيقة: انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، عدد ٧٨، ٢٠٠١/٦، ص ص ١١-١٢.
- ٨- شارل أندريان، الحلم المحطم: قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط ١٩٩٥-٢٠٠٠.
- ٩- داني جور، بيار رئيس الحكومة، مختارات إسرائيلية، عدد ٧١، ص ص ٣٣-٣٤.
- ١٠- لسمون كيليوك، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد، مرجع سابق، ص
- ١١- المرجع السابق، ص
- ١٢- رنيم شيف، هل المواجهة حتمية، مختارات إسرائيلية، عدد ٦٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٩.
- ١٣- لسمون كيليوك، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد، المرجع السابق، ص
- ١٤- د. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي : تحليل في خضم الأحداث (٥)، جريدة الخليج-شارقة - ٢٢٠٢/٧/٢٦.
- ١٥- المرجع السابق.
- ١٦- محمود عباس، نحن لم نضيع فرصة، دراسات فلسطينية، عدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص ص ٢٤-٢٥.
- ١٧- المرجع السابق، ص ٢٦.
- ١٨- د. صادق جاد، من رعاية السلام إلى رعاية فرهاب دولة الاحتلال، الأهرام ٢٠٠٢/٧/٣١.
- ١٩- شارل أندريان، الحلم المحطم: قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط ١٩٩٥-٢٠٠٠، مرجع سابق.

٢٠- المرجع السابق.

٢١- د. هشام شرابي، الدولة الفلسطينية: ثلاثة مقومات لقبورها، الجزيرة نت.

٢٢- باروخ كيمرلينج، باراك مهد الأرض لشارون، ، مختارات إسرائيلية، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ٣١-٣٢.

٢٣- عويد جرافوت، بطل في عيني شعبه، مختارات إسرائيلية، عدد ٦٨، أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٤٠-٤١.

٢٤- د. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تطول في خضم الأحداث (١٦)، جريدة الخليج-لشارقة- ٢٢٠٢/٨/١٦.

٢٥- روبرت مالي وحسين أغا، كامب ديفيد: لخطأ فلسطينية، الحياة- لندن- ٢٠٠١/٧/٢٠.

٢٦- فيصل حوراني، بينما الانتفاضة مستمرة، جود سيني ومستقبل فلسطين، دراسات فلسطينية، العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص ٣٠.

٢٧- روبرت مالي وحسين أغا، كامب ديفيد، مرجع سابق.

٢٨- الطوف بن، الجميع يعرف الآن أنهم مذنبون، مختارات إسرائيلية، عدد ٨١، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٦٦.

٢٩- باري روبن، الإرهاب والرثاء: عرفات والخصرة القاتية لفلسطين، مختارات إسرائيلية عدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ص ٥٤-٦٠.

٣٠- عويد جرافوت، المخابرات العسكرية حذرت من زيارة شارون، مختارات إسرائيلية، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ٢٩-٣٠.

٣١- باروخ كيمرلينج، باراك مهد الأرض لشارون، ، مرجع سابق، ص ٣٢.

٣٢- داني رابينوفيتش، وقت الحقيقة.. انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢.

٣٣- انظر د. حسن البراري. أثر الانتفاضة على الرأي العام ولقوى السياسية الإسرائيلية، في د. صائد جاد (محرر) انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٢، ص ص

٣٤- لمزيد من التفصيل انظر: د. خليل الشقالي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام لفلسطين الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢١.

٣٥- نقلا عن المرجع السابق، ص ١٢٢.

٣٦- داني رابينوفيتش، وقت الحقيقة.. انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٠.

٣٧- المرجع السابق، ص ١٢.

- ٢٨- شاي فوادمين، عنف لكتوير : تقييم مرحلي ، مختارات إسرائيلية، عدد ٧٣، يناير ٢٠٠١، ص ١٤.
- ٢٩- المرجع السابق، ص ١٣.
- ٣٠- إسحاق بن إسرائيل، أزمة صلوة لوسلو من منظور الودع الإسرائيلي ، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٤٤.
- ٣١- عوزي بنزيلمان، نقلا عن د. خليل الشقالي، مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ٣٢- المرجع السابق، ص ص ١٢٨-١٣١.
- ٣٣- بن كسييت، كل الحقيقة عن اتفاقات طلها، وإلى أي مدى كان السلام قريبا؟، دراسات فلسطينية، عدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص ص ١٠٥-١٠٧.
- ٣٤- ديورا سونتاج، طلها جاءت متلخرة جدا والبعض ما زال يتطلع إلى سلام أت، دراسات فلسطينية، عدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص ص ١٠٥-١٠٧.
- ٣٥- خليل الشقالي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٢٧.
- ٣٦- نير برعام، عرفت جدير بشارون، مختارات إسرائيلية، عدد ٧٥، مارس ٢٠٠١، ص ص ٥١-٥٢.
- ٣٧- إبراهيم يعر وتمر هيرمان، مقبول السلام ، مختارات إسرائيلية عدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ص ١٤٤-١٤٨.
- ٣٨- نداف شرجاي، مقبول النماء ، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٤، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٢٢.
- ٣٩- المرجع السابق، ص ١٢٢.
- ٤٠- خليل الشقالي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من صلوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.
- ٤١- المرجع السابق، ١٣٠.
- ٤٢- نداف شرجاي، مقبول النماء ، مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ٤٣- إبراهيم يعر وتمر هيرمان، مقبول السلام ، مختارات إسرائيلية عدد ٧٩، يوليو ٢٠٠١، ص ٧٠، وعدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ص ١٤٤-١٤٨.
- ٤٤- خليل الشقالي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من صلوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.
- ٤٥- أشر أرين، الرأي العام الإسرائيلي في أعقاب انتفاضة الأقصى، مختارات إسرائيلية عدد ٨٣، نوفمبر ٢٠٠١، ص ص ٢٤-٢٧.

د. سلمان أبو ستة\*\*

خرج إلى دائرة الضوء موضوع الفلسطينيو ٤٨ بعد تعتميد طويل لأسباب كثيرة، ولكن الآن لا يستطيع أحد أن يتجاهلهم، حيث أصبح لهم قوة لا ينبغي أن نتجاهلها ولا ينبغي أيضاً أن نبالغ فيها.

قبل أن نبدأ نريد أن نقول شيئاً ليكون واضحاً للجميع؛ إن الفلسطينيين بعضهم تمكن من البقاء في فلسطين التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨، والباقي لم يتمكن من ذلك، دون هذا لا توجد فوارق بينهم. وفي الواقع أن اللاجئين في سوريا ولبنان- وهم من الخليل- يكاد يكون لكل فرد منهم قريب في إسرائيل- وأستعمل هنا كلمة إسرائيل لفرض جغرافي-، ولكن السؤال هو: كيف تم ذلك؟

أريد أن ألفت نظركم لبعض الحقائق التي يجب أن ندركها جميعاً. فيما بين نوفمبر ١٩٤٧- وهو تاريخ قرار التقسيم- ويوليه ١٩٤٨- عندما وقعت سوريا (أخر دولة عربية) إتفاقية الهدنة مع إسرائيل- تم إحتلال ٧٨% من فلسطين ابتداء من ٦% التي أخذت أيام الإنتداب البريطاني، ٧٨% هذه عبارة عن ٥٤% التي يخصصها قرار التقسيم لدولة يهودية، وليس بالضرورة ليهود مواطنين، وإنما لدولة يهودية ذات سيادة، و٢٤% أخذتها إسرائيل زيادة على التقسيم.

هناك نقطتين أساسيتين في هذا الصدد:

النقطة الأولى: إن إسرائيل أعلنت دولتها على ١١% من مساحة فلسطين، مما يعني إن الذين اعترفوا بإسرائيل عام ١٩٤٨-١٩٤٩ اعترفوا بها De Facto وليس De Jure على أرض كانوا يسيطرون على ١١% منها، بمعنى أن الذين اعترفوا بإسرائيل بعد ذلك (٧٨%) اعترفوا أيضاً بحق إسرائيل في التوسع من ١١% إلى ٧٨%.

---

\*نص تعريف كلمة الدكتور/ سلمان أبو ستة

\*\*العضو السابق في المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس جمعية أرض فلسطين (لندن)

**النقطة الثانية :** إن إسرائيل طردت أهالي ٦٤ قرية فلسطينية من بين شمال تل أبيب إلى جنوب حيفا والخليل . فهذه القرى الـ ٦٤ -التي بقي اليوم منها قنّين- مواطنوها هم مواطنون في الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم، والفصل الثاني والثالث من قرار التقسيم يوضح أنه يجب أن يؤمن على كل مواطن مهما كانت دينته سواء من ناحية التعليم أو الممتلكات أو حتى الحياة السياسية ،فكون إسرائيل طردتهم من هذه المنطقة فهي بذلك طردت مواطنيها، وهذا ما يكتب عنه الآن المؤرخ الإسرائيلي غير الصهيوني آيلت كابيه كتاباً مهماً سيظهر قريباً.

ففي المرحلة الأولى كان عدد القرى التي طرد أهلها ٥٣١ قرية، وعند إعلان الدولة طردوا سكان ١٩٩ قرية، وعند هؤلاء يساوي أكثر من نصف عدد اللاجئين، مما يعني أن نصف اللاجئين طردوا قبل أن يدخل جندي عربي واحد إلى أرض فلسطين. وعندما نتتبع كيفية خروج الأهالي من ديارهم نجد أنه عندما كانت توقف العمليات العسكرية في أي مرحلة لم يخرج أحد من دياره حتى ولو توقف القتال لمدة أسبوعين، أي لم يخرج أحد من الأهالي مباشرة من قريته إلى مكان لجوءه اليوم، كلهم كانوا يدورون حول المكان، إذ هوجمت قرية من هنا يذهبون إلى القرية التي تليها التي لم تهاجم ثم حين يهاجمها اليهود ثم يعودوا مرة أخرى، وبعضهم يعود، ويسمونه بالمتسلل ويقتلون، لأنه يريد العودة. ومن ثم لم يخرج أحد مباشرة من بيته إلى مكان لجوئه الأخير إلا مكان البحر في يافا وحيفا، وهذا شيء طبيعي لسهولة ركوب البحر والذهاب إلى بورسعيد من يافا أو من حيفا إلى بيروت، فلم نجد في أي دراسة موسعة أن لاجئ خرج مباشرة من قريته إلى المخيم الذي يقيم فيه الآن، فكلهم حاولوا العودة، ومن هؤلاء الذين بقوا في إسرائيل.

هؤلاء الذين بقوا كنا دلتماً لا نحمل لهم تقديراً كبيراً، ونستغل كيف يتعايشون مع اليهود، والآن طبعاً نعلم إن ما فعلوه شيئاً عظيماً، ولو كان بن جوريون حياً الآن، لكان شراً بالنزاع لأنه سمح ببقاء ١٥٦ ألف فلسطيني عام ١٩٤٨، ويبدو أنه أبقى هذه المجموعة لكي يستطيع أن يعطي معنى لإعلان دولة إسرائيل بأنها دولة للمواطنين ولا توجد تفرقة ... إلخ. ولكن الآن هم يعضون بنان للنزاع لأن ١٥٦ ألف أصبحوا الآن مليون. أما الأرقام الإسرائيلية تقول مليون و٢٠٠ ألف لأنهم يشملون سكان القدس، حتى المؤرخ الإسرائيلي



بدي مورس- الذي يعتبر قلم بثرة في المعلومات- يقول الآن: انه لكبر خطأ، يا ليت بن جوريون لم يترك منهم أحداً.

الفتنات تقول انه خلال عشرين سنة هذا المليون سيصل هذا العدد إلى مليونين و ٢٠٠ ألف -أي أنهم سيتضاعفون خلال ٢٠ سنة. الأرقام التي تذكر دقماً عن عدد الفلسطينيين في إسرائيل تقول أنهم ٢٠% من السكان، ولكن لما لا لويد هذا، لأنه ذلك غير طبيعي لأنهم ليسوا سكان بلد طبيعي، وبالتالي علينا أن ننكر نسبتهم فنقول: كم نسبة العرب إلى مجموع اليهود، وليس نسبة العرب إلى مجموع السكان. في هذه الحالة أقول أن العرب هم ١:٤ بالنسبة لليهود ولا أقول أنهم ١:٥ من المجموع، لماذا؟ لأنه إذا نظرنا إلى ٢٠٢٠ نجد أنه سيزداد عددهم إلى مليونين و ٢٠٠ ألف، إذن سيصبح كل عربي يقبله ٣ يهودي ثم يصبح ٢,٥ يهودي.

بالمناسبة لمن يريد أن يعرف كثيراً عنهم، هناك موقعا جديدا بالعربية على شبكة الإنترنت arab48.com تضم أخبار يومية عن أحوالهم وهو في غاية المعلوماتية.

الآن عدد هذه القرى التي بقيت من ١٩٤٨ هي ٩٢ قرية بها ٨ مدن ، ذلك بالإضافة إلى ١١٦ قرية جديدة، أي المجموع ٢٠٨ قرية. لـ ١١٦ قرية منهم ٥١ قرية معترف بها و ٦٥ قرية غير معترف به، ومعنى غير معترف بها إن إسرائيل لا تنكرها على الخرائط، ولا تعترف بوجودها، ولذلك لا تعطئها مياه ولا كهرباء، ولا ترسل لها مدرسين ولا أطباء، ولا مستوصف ولا طريق ولا غير ذلك، كأنها نمو غير صحي. فهذه مثلاً في النقب نصف السكان يعيشون في ٤٥ قرية غير معترف بها، وهم مصرعون على ذلك لسبب بسيط؛ لأنهم مرتبطون بالأرض ولا يريدون الخروج منها، ولذلك تجبرهم إسرائيل على الخروج منها إلى مكان يختارونه لهم- كمسكرات- لكي يتعدوا عن ديارهم.

إسرائيل عندما نشأت سنت قانون أملاك الغائبين، ومن يقرأ هذا يجد سخرية القدر في القانون، فإنه يعتبر كل فلسطيني غير موجود، يعني غائباً، فمثلاً اليهودي الذي كان في نابلس وذهب إلى تل أبيب يعتبرونه حاضراً، ولكن نفس الشخص لو كان فلسطينياً يعتبر غائباً، قانون أملاك الغائبين الغرض منه السيطرة على أراض الفلسطينيين و التي تبلغ ٩٢% من مساحة إسرائيل، أما الذين بقوا قبلت مساحة أراضيهم من الناحية القانونية ١٤٥٠ كم<sup>٢</sup> ، ولكن ما بقي في أيديهم الآن أقل من ثلث هذه المساحة، مما يعني أن ٢٠%

من السكان لا يملكون أو يسيطرون على ٢% من الأرض هذا بالإضافة إلى أن كل استعمالات الأرض في فلسطين، أو إسرائيل، تقوم بها اللجان المحلية للتنظيم والعمران، وهذه اللجان جميعها لا يوجد فيها عربي باستثناء واحدا في الناصرة اسمه الدكتور حنا صويد، وبالتالي ليس للفلسطينيين مساهمة في كيفية التصرف في هذه الأراضي.

حق العودة الذي نتحدث عنه هو حق مكفول لكل شخص طرد من أرضه و بيته، بغض النظر عن مكان هذا البيت، وبالتالي له حق العودة بغض النظر عن أنه هاجر كيلو متر واحد أو ١٠٠٠ كيلو متر. غابولارد سعيد في نيويورك هو لاجئ، السيد ولكيم ولكيم - رئيس جمعية المهجرين - للمطالب بحق العودة في شفا عمرو، قريبته البصة وهو يسكن في معليا التي تبعد ٥ كيلو، ولكن هو لاجئ و يطالب بهذا الحق.

عند قيام حركة المطالبة بحق العودة بعد أوسلو. وهي الآن مركز عالمي كبير تضم على الأقل ١٠٠ أو ٢٠٠ جمعية في العالم وتعمل إلى حد كبير بتماسك، هؤلاء سجلوا بصفتهم في إسرائيل، وهم يطالبون بحق العودة مثلما يطالب بها واحد في مخيم الدهيشة بجانب رام الله أو في عمان، أو غير ذلك.

إن إنكار حق العودة هذا إنكار أيضاً على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهناك طبعاً فئتين من الجنسية National و Citizen ، فاليهودي يحصل على National ولا تسقط عنه الجنسية بعكس الـ Citizen التي يحصل عليها الفلسطيني. وهناك ثلاثة أمثلة على هذه العنصرية : فمثلاً قريتين فلسطينيتين أقرت وبرعم لم يحاربوا اليهود، وكانوا مسلمين جداً، ومعظم سكانها مسيحيين، وقالوا لهم بعد أن احتلوا البلد في نوفمبر ٤٨ أخرجوا لأسبوعين فقط لأن المنطقة غير آمنة ثم إرجعوا، ولكنهم لم يعودوا إلى الآن. وقدم أهالي القريتين شكوى إلى المحكمة العليا، وصدرت قرارات عديدة بحقهم في العودة ولكن لم تنفذها أي حكومة منذ جولدماير إلى اليوم. مثال آخر قرية "عين حوض" هي غرب الناصرة و هي قرية جميلة جداً، عبارة عن بيوت حجرية على تلة، ولكنهم طردوا أهلها منها، فجلسوا في كواخ على التلة ينظرون إلى بيوتهم ولا يستطيعون العودة إليها، وجاء إسرائيليون فثاقون جملوها، وهؤلاء ينظرون إلى أرضهم كل يوم بل إن بعضهم يستخدم كعامل لكي يبني لهؤلاء تغييرات في المنطقة.

للمثال الأخير: قرية المراقب التي تقع شمال غرب بير السبع وإسرايل - وشارون بالذات - يريد أن يزرع ٤ مستوطنة جديدة لكي يلغي الوجود العربي فيها. لنا أرجو من جميع الذين يكتبون في هذا المجال ألا يستعملوا كلمة لخط الأخضر. فكلما لخط الأخضر مقصود بها تميع وإزالة المعنى القانوني لخط الهدنة.

لما عن استعمال الأراضي فمنذ حوالي شهرين حول الإسرائيليون وضع قانون يعطي الحق لليهود باستعمال الأراضي العربية بينما لا يحق هذا للمواطن. في عام ١٩٥٠ صار خلاف شديد بين فئتين: فرقة الهاجاناه -التي أصبحت فيما بعد جيش الدفاع الإسرائيلي- والصندوق القومي اليهودي، الذي رأى أنه يجب أن ندير الأرض التي نهبها من العرب لأنه يديرها باسم الشعب اليهودي في كل مكان وإلى الأبد، ولما الدولة فرأت أن هذه الأرض اكتسبتها بمعاركها، وصار الخلاف مستمراً لمدة ١٠ سنوات، وبعد هذا اتفقوا عام ١٩٦٠ على أن توضع في الصندوق القومي اليهودي الأراضي التي احتلتها إسرائيل تحت صندوق واحد اسمه "Israel Land Administration" إدارة إسرائيل للأراضي وتدار بنفس الأسلوب القديم، أي إنها لليهود في كل مكان إلى الأبد، لذلك فإن إسرائيل هي فعلياً دولة للمواطنين في خارجها وهي ليست للمواطنين في داخلها لأنهم عرب.

إن وجود هؤلاء الفلسطينيين مهم جداً، ويجب أن نقويهم، ولكن أحرص من المبالغة في الاعتقاد بأن خلاصنا من إسرائيل سيكون على أيديهم، فهم قوة موجودة ويمكن أن تنمو، لكنها في حد ذاتها ليست كافية، وإن كانت أحد للعوامل الإيجابية، والمعول أولاً وأخيراً كما نقول دوماً هو تعبئة المجتمع المدني.



## حركات السلام في إسرائيل

### الصعود والهبوط بين مبادرات السلاطات والانتفاضة الشعبية

د. جمال محمد الجواهري\*

لنم نستحوذ ظاهرة في تاريخ العرب الحديث على كم من الكتابات والمنشآت قدر ما استحوذ الصراع العربي-الإسرائيلي. ومع بدء مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل قبل أكثر من عقدين، فإن الجدل حول هذه القضية- أي قضية السلام- استوعب قسماً كبيراً من الجدل الدائر في العالم العربي حول العلاقات بين العرب وإسرائيل. في هذا السياق انقسم المتفكرون والنشطاء السياسيون العرب إلى قسمين كبيرين، ذهب القسم الأول منهما إلى استحالة السلام بين العرب وإسرائيل لأسباب كثيرة، أهمها أن أي تسوية سياسية لا بد وأن تسلم لإسرائيل بالسيطرة على أراض عربية احتلتها في مراحل مختلفة من الصراع؛ الأمر الذي يرفضه هذا التيار كلية. أما التيار الآخر فذهب إلى إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع بين العرب وإسرائيل، وأن مثل هذه التسوية تمثل مصلحة عربية أكيدة، لما سوف يكون لها من أثر في تحرير الطاقات العربية التي جرى حبسها واستهلاكها في هذا الصراع.

وقد قاد الجدل بين هذين التيارين إلى جدل فرعي حول قدرة المجتمع الإسرائيلي على صنع السلام، فاحتل للجدل حول قيمة ما يعرف بقوة السلام في إسرائيل مكانة مهمة في إطار الجدل العام بين المنتسدين والمعتكِلين العرب. والسؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الورقة لتقديم إجابة له هو ما إذا كانت حركات السلام في المجتمع الإسرائيلي تمثل ظاهرة أصيلة في هذا المجتمع، أم أنها تمثل زائفة أو ديكوراً يجري توظيفه لخدمة الأغراض العامة للحركة الصهيونية وإسرائيل. كما تسعى هذه الورقة لتقديم تحليل للأفكار والتوجهات المختلفة للسائدة في أوساط حركات السلام في إسرائيل، والعوامل المؤتية وغير المؤتية التي تواجه هذه الحركات.

\*- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية- الأهرام

## تطور تيار السلام في المجتمع السياسي الإسرائيلي

جماعات السلام الإسرائيلية قديمة قدم الحركة الصهيونية، وقدم الصراع العربي الإسرائيلي ذاته؛ فمنذ ظهور الفكرة الصهيونية التي دعت إلى تجميع يهود العالم في فلسطين طرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين اليهود المهاجرين إلى فلسطين وأهل البلاد من العرب نفسه، وقد انقسمت الحركة الصهيونية في الإجابة على هذا السؤال إلى عدة اتجاهات على النحو التالي:

١. الاتجاه القومي المتشدد الذي رأى أن العلاقة بين الطرفين لا يمكن إلا أن تكون علاقة صراع؛ بحيث إنه لا يمكن عقد أي مصالحة بينهما.

٢. اتجاه يساري/إنساني يرى ضرورة التعايش والسلام بين الطرفين.

٣. اتجاه عملي، وهو الاتجاه الذي تجنب تقديم أساس نظري أو أخلاقي أو فلسفي أو تاريخي على هذا السؤال، ولكنه بالمقابل تشغل بالتفاعل مع التطورات اليومية للصراع، مركزاً على تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وقد قام الاتجاه العملي بالجهد الأكبر في تحقيق الهدف الصهيوني، وربما يمكن أن نستنتج من هذا أن العلاقة بين العرب واليهود في فلسطين، ومن حولها العالم العربي وصعب الإجابة عليها بشكل نظري أو فلسفي، وأن الإجابة الوحيدة الممكنة على هذا السؤال هي إجابة عملية.

وقد ظل الاتجاه الذي يطالب الحكومة الإسرائيلية بالعمل من أجل تحقيق السلام مع العالم العربي، خاصة مع الفلسطينيين، اتجاهاً هامشياً في المجتمع السياسي الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة وحتى منتصف السبعينيات؛ فطوال تلك الفترة كانت سياسة إسرائيل الأمنية من القضايا التي تلقى إجماعاً واسعاً بين الإسرائيليين. وبرغم وجود جماعات ولحزاب نادت بتحقيق التعايش بين إسرائيل والفلسطينيين، سواء في دولة واحدة أو في دولتين مستقلتين مثل بريت شالوم وإيحدود وهاشومير، هاتسمير وماكي، وهاعولام هازيه، إلا أن هذه

الجماعات لم تنجح في تحويل دعوتها إلى قضية رأي عام، وإنما كان نفوذ هذه الجماعات محصوراً في حدود النخب السياسية والثقافية.

لما بعد حرب ١٩٧٣، فإن المجتمع الإسرائيلي بدأ يطرح تساؤلات، كانت في الماضي من قبيل المحرمات، حول جدوى السياسات الخارجية والأمنية التي تطبقها الحكومات الإسرائيلية لتحقيق أمن ومصالح إسرائيل، وعلت الأصوات المطالبة بتحقيق السلام كضمانة لأمن إسرائيل. وكانت مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس السادات عام ١٩٧٧ سبباً في تكون أول تيار شعبي مطالب بالسلام في إسرائيل، والذي أطلق على نفسه اسم "السلام الآن"، وهي جماعة للسلام الأكبر في المجتمع الإسرائيلي منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. تأسست "السلام الآن" عام ١٩٧٨ لمقاومة ما اعتبرته سياسة إسرائيلية تهدد بضيايع فرصة السلام التي أتاحتها مبادرة الرئيس السادات. تأسست الحركة في البداية من ٣٤٨ من ضباط وجنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. ومنذ هذه اللحظة لم تعد المطالبة بالسلام قضية تخص النخب المثقفة، ولكنها أصبحت جزءاً من تيار الوسط الذي يمثل التيار الرئيسي في ساحة السياسة الإسرائيلية.

وقد أعطى الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ قوة دفع كبيرة للتيار المطالب بالسلام في إسرائيل؛ فمن وجهة النظر الإسرائيلية تعد هذه الحرب أول حرب غير دفاعية، ريثالسي غير مبررة- يخوضها الجيش الإسرائيلي، كما أن منبحة صبرا وشاتيلا التي ارتكبت في إطار هذه الحرب قد أثارت للكثير من الشكوك حول مدى أخلاعية العسكرية والسياسة الإسرائيلية، وأنهت الإجماع داخل التيار الرئيسي للسياسة الإسرائيلية حول قضايا الأمن والسياسة الخارجية، وخاصة حول العلاقة مع المحيط الإقليمي. وكرد فعل على غزو لبنان ومنبحة صبرا وشاتيلا استطاعت حركة "السلام الآن" أن تعبئ قطاعات واسعة من الإسرائيليين وراء قضيتها، وهو ما ظهر في المظاهرة التي شارك فيها ٤٠٠ ألف من الإسرائيليين احتجاجاً على منبحة صبرا وشاتيلا، وهي المظاهرة الأكبر في تاريخ إسرائيل، فتحوّلت "السلام الآن" بذلك إلى قوة لا يمكن تجاهلها في السياسة الإسرائيلية.

غير أن السنوات التالية شهدت تراجع نفوذ حركة السلام الإسرائيلية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الركود الذي تعرضت له محاولات تسوية الصراع، وعدم وجود فرص أو مشاريع

جادة للتسوية في الأفق، وبسبب تولي مجموعة متتالية من حكومات الوحدة الوطنية شؤون الحكم في إسرائيل، وما يؤدي إليه ذلك عادة من جمود سياسي، خاصة فيما يتعلق بعملية التسوية الإقليمية، وكذلك بسبب تراجع نفوذ حركة التحرر الوطني الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة؛ بسبب الفككة التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية بعد غزو لبنان.

غير أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى أعادت بعث الحياة في حركة السلام الإسرائيلية؛ فقد كشفت الانتفاضة لا أخلاقية الاحتلال والقمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وظهرت حركات، مثل منظمة "بيش جنول"، لمقاومة أداء الخدمة العسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، ونشطت حركة السلام الآن مرة أخرى، مطالبة بتحقيق تسوية سياسية.

وقد عادت حركات السلام الإسرائيلية للتراجع مع نشوب حرب الخليج، بسبب التهديد الذي تعرضت له إسرائيل من الصواريخ العراقية، وبسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية المنحاز للعراق، وبسبب الابتهاج الذي أظهره الفلسطينيون في المناطق المحتلة لسقوط صواريخ سكود العراقية على إسرائيل.

ولكن الفرصة التي أتاحها مؤتمر مدريد للسلام، وخاصة إصرار حكومة اليمين بقيادة إسحق شامير على تضيق هذه الفرصة، أعادا الحياة إلى حركات السلام الإسرائيلية، وتحت تأثير موجة يسارية تحول الرأي العام الإسرائيلي إلى مواقف أكثر اعتدالاً، وهي الموجة التي أتت عام ١٩٩٢ بحزب العمل بقيادة إسحق رابين للحكم، في تحالف مع حزب ميرتس اليساري، وكان لهذا التطور أهميته لأنه أوصل عدداً كبيراً من أنصار السلام الأقوياء لأول مرة إلى مقاعد الحكم.

### موقع جماعات السلام في المجتمع الإسرائيلي

يثير الحديث عن جماعات السلام في إسرائيل تساؤلاً حول تعريف هذه الجماعات ووضع حدود لها، والتعريف الذي يجري تبنيه في هذه الورقة يقوم على اعتبار كل من يدعو إلى إقامة سلام بين العرب وإسرائيل، على أساس من حق الشعبين في العيش في دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين الانتدابية جزءاً من تيار السلام في إسرائيل. فما



يميز جماعات السلام هو الأولوية التي تعطىها لقضية التعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس الحق المتساوي لكل منهما في إقامة دولته المستقلة، وبالتالي فإن اضطراب جماعات أو أحزاب يمينية أو غيرها للموافقة على حل الدولتين لا يسمح بتصنيفها ضمن تيار السلام، طالما كان ذلك الموقف نتيجة لتطورات وضغوط السياسة اليومية، وضيق نطاق البدائل الأخرى، وليس نتيجة لاعتقاد أصيل في أهلية الفلسطينيين للتمتع بالحق في تقرير المصير، أو للإيمان بأن هذا البديل هو الأفضل، وليس فقط الأفضل بين الخيارات سيئة. ولهذا التمييز أهمية عملية بالنظر إلى التأييد الذي يلقاه حل الدولتين لشعبين في أوساط قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي تتجاوز بكثير نطاق اليسار ومعسكر السلام المعروف، حتى في ظل أجواء العنف المتجدد الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعمل حركات السلام الإسرائيلية في إطار مجتمع يتميز بعدد من الانقسامات الكبرى حول ثلاث قضايا رئيسية<sup>٢</sup>:

١. السلام: فبينما يفضل قسم من المجتمع سلاماً قائماً على قيام حالة هدنة عسكرية مع الجيران العرب، مع استمرار سيطرة إسرائيل على أكبر مساحة من الأرض المحتلة، فإن القسم الآخر من المجتمع يفضل سلاماً يقوم على مبدأ للشعبين والدولتين.

٢. الدين: حيث يفضل قسم من المجتمع قيام الدين بلعب دور أكبر في تقرير شئون المجتمع، فإن القسم الآخر يفضل مجتمعاً قائم على العلمانية وحصر الدين في المجال الخاص لشئون الأفراد.

٣. الإثنية: حيث ينقسم المجتمع بين يهود غربيين قادمين من أوروبا، ويهود شرقيين قادمين من بلاد الشرق الأوسط، وبلاد العالم الثالث الأخرى.

غير أن هذه الانقسامات الثنائية الكبرى تخفي في ثناياها العديد من الانقسامات الفرعية؛ ففيما يتعلق بالسلام والهدنة المرغوب لاستمرار سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، فإننا نجد بين أنصار اختيار الحد الأقصى من السيطرة الإسرائيلية على

الأرض تيار يقيم تفصيله هذا على أسس دينية، باعتبار أن تلك الأرض تمثل أرض إسرائيل التاريخية التي وعد الله بها بني إسرائيل، ونجد بينهم أيضاً من يتمسكون بالأرض لاعتبارات أمنية، مثل أحزاب تسوميت، وتحتيا، ومجلس مستوطني للجولان.

لما بين الجماعات الإسرائيلية المتدينة التي تسعى لتمكين الدين من القيام بدور أكبر في المجتمع، فإننا نجد التيار المتشدد الذي يقرن موقفه من الدين بموقفه من ضرورة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وبين تيار آخر لا يرى علاقة بين الأمرين، بل على العكس، فإنه يرى أن استمرار احتلال الأرض يمنع قيام مجتمع يهودي في إسرائيل تحكمه القيم الروحية لليهودية، لتحل محلها قيم مادية تنور حول السيطرة والعنف، وليس لها علاقة بالدين. ومن بين هذه الجماعات حزب "ميمار" للدين المعتدل لليهود الإسكناز الذي خاض انتخابات عام ١٩٩٩ ضمن قائمة "إسرائيل ولحده" بقيادة يهود باراك، والذي يخوض انتخابات عام ٢٠٠٣ على قائمة مشتركة مع حزب العمل. وهناك أيضاً حركة "تيغفوت شالوم" التي تعتبر من بين حركات السلام الراديكالية، بسبب تأسيسها للسلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، ليس على أسس براجماتية، وإنما على أساس تفسير للديانة اليهودية يجعل السلام جزءاً مقدساً لا يتجزأ من العقيدة اليهودية. وبالرغم من أن النفوذ الفعلي لهذه الجماعات بين جماعات المتدينين الإسرائيليين محدود بالقياس إلى نفوذ الجماعات والأحزاب الدينية المتشددة، فإن وجودها له دلالات مهمة على المستويين الرمزي والتحليلي.

لما على مستوى الانقسامات الإثنية، فإنه بالرغم من أن اليهود الشرقيين يمثلون بشكل عام لتأييد الأحزاب الدينية والقومية اليمينية، بينما يميل اليهود من ذوي الأصول الغربية لتأييد الأحزاب العلمانية واليسارية، فإن المصالح الاقتصادية لليهود الشرقيين كمجموعة طبقية تجعلهم غير مستبدين تماماً كمصدر للتأييد المحتمل للأحزاب اليسارية، على عكس ما إذا نظر لهم كجماعة فئوية تقاوم استبعادها من مؤسسات المجتمع ومن حياته الثقافية والروحية. ولعل المكانة التي حظي بها بعض اليهود الشرقيين، من أمثال دافيد بن أليعازر، في حزب العمل مؤخراً تشير إلى ذلك.

وبرغم هذا التنوع حول خطوط الانقسام المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنه بصفة عامة يمكن القول إن هناك قدراً معتبراً من التزام بين المواقف إزاء هذه القضايا الثلاثة الرئيسية التي ينقسم حولها المجتمع الإسرائيلي؛ فالمعتنقون واليهود الشرقيون يمثلون بصفة عامة للنظر بتشكك إلى دعاة السلام واتصحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، على عكس اليهود الغربيين والعلمانيين الذين يوجد بينهم ميل أكبر لتفهم دعاة السلام.

وبسبب الارتباط بين اتجاهات وانتماءات الأفراد على صعيد القضايا الثلاث التي تنقسم للمجتمع الإسرائيلي، فإن للصراع بين تيار السلام وخصومه يتأثر بشدة بالصراعات التي تجري داخل المجتمع الإسرائيلي على صعيد القضايا الأخرى، كما يؤثر فيها أيضاً. وبسبب الارتباط الشديد بين الموقف من هذه القضايا الخلافية والجوهرية في حياة المجتمع في إسرائيل، فإنه يمكن اعتبار الخلاف حول الموقف من السلام جزءاً من صراع إيديولوجي وقيمي أكبر حول صورة المجتمع المرغوب في إسرائيل. أما للتصورين المثاليين الرئيسيين لهذا المجتمع فهما تصور ديني/قومي، يركز على العوامل التي تميز إسرائيل عن المجتمعات الأخرى، وينظر بشك إلى العالم، ويقولون لاندماج إسرائيل في المنطقة والعالم، لما لذلك من آثار سلبية على الهوية اليهودية كما يراها. أما الاتجاه الآخر فهو تصور ليبرالي/يساري ينطوي على نزعة إنسانية، ويرحب بالاندماج في العالم، الذي يرى إسرائيل جزءاً لا يتجزأ منه. وبالطبع فإن أغلب الإسرائيليين لا يمنحون تأييدهم لهذا التصور أو ذاك، ولكنهم يمثلون لتكوين رؤاهم للخصلة التي تحتوي على مزيج من العناصر المستمدة من التصورين الرئيسيين، للذين يمثلان قطبا للصراع الإيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي.

في هذا الإطار تأتي حركة السلام الإسرائيلية كأحد الروافد الأساسية التي تتولى الدفاع عن تصور منفتح وإنساني للمجتمع الإسرائيلي. وفي إطار الموجة الدينية اليمينية للصاعدة في إسرائيل، وخاصة في ظل اتجاه القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل لدمج القوى الدينية واليمينية للصاعدة في مؤسسات النظام السياسي، وما تمارسه هذه القوى اليمينية للصاعدة من ضغط وإبتزاز لفرض تصورها للمجتمع على الآخرين، فإن حركات السلام الإسرائيلية تمثل حركة احتجاج اجتماعي ضد هذه التطورات. ويجب ملاحظة أن حركة السلام الآن الإسرائيلية، وحركات السلام الإسرائيلية الأخرى، خاصة تلك التي تنشط

في صفوف اليهود الإشكناز العلمانيين من الطبقتين الوسطى والعليا، هذه الحركات في نفس الوقت الذي تحتج فيه ضد السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، فإنها أيضاً تحتج ضد هيمنة القسم اليمينية الدينية التي تدعو للانغلاق على المجتمع الإسرائيلي؛ فاستمرار الاحتلال، وما يستتبعه من استمرار التهديدات الأمنية، يمثل تهديداً لأنمط الحياة الذي تقضيه الطبقات الوسطى والعليا للطبقات الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي والقيم العالمية، كما يهدد الصحة الأخلاقية للمجتمع الإسرائيلي وسلامته النفسية كمجتمع طبيعي.

ويؤكد هذا التصور من ملاحظة اتجاه حركات السلام الإسرائيلية للحفاظ على طبيعتها كمنظمات مرنة منفتحة، ومقومتها للضغوط التي تدفع لتطورها في اتجاه تطوير هياكل حزبية، وكذلك من تركيزها على المنظمات القاعدية grass roots والمبادرات الحرة للأفراد والمجتمعات المحلية. كما يتأكد ذلك أيضاً من ملاحظة ميل حركات السلام الإسرائيلية للتركيز على الاحتجاج ضد ممارسات السلطات الإسرائيلية؛ أي على ما يجب على السلطات الإسرائيلية الامتناع عن القيام به، وليس على ما يجب أن تقوم به؛ فجماعات السلام الإسرائيلية تعرف ما تقف ضده، ولكن ليس لديها تصور واضح عن السياسات البديلة التي يجب اتباعها بدلاً من ذلك؛ فهي تقف ضد الاستيطان، وتقف ضد استمرار الاحتلال، وتقف ضد الاستخدام المفرط للقوة العسكرية الذي تميل له المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، ولكنها لا تقدم بالضرورة بدائل واضحة لكل ذلك، وهو ما يصنفها بامتياز في صف حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي.

### اتجاهات مختلفة بين جماعات السلام الإسرائيلية

ربما يصعب القول بوجود موقف موحد لجماعات السلام الإسرائيلية من القضية الفلسطينية، اللهم إلا في الخطوط العريضة لهذا الموقف؛ فجماعات السلام في إسرائيل تأتي من مشارب واتجاهات متنوعة، وهي تتبنى بالتالي مواقف مختلفة من المسألة الفلسطينية. لكن حركات السلام الإسرائيلية المختلفة مع هذا تتشارك في عدد من المواقف على النحو التالي<sup>١</sup>:

١- من غير الأخلاقي أن تقوم لمة بقمع لمة أخرى.

٢- جمع أمة أخرى يؤدي إلى تدمير الديمقراطية الإسرائيلية.

٣- السلام يجب أن يقوم على أساس تقسيم "أرض إسرائيل" بين دولتين.

٤- يمكن تحقيق أمن إسرائيل من خلال معاهدات السلام وعلاقة إسرائيل للجيدة مع جيرانها.

٥- من حق العرب الذين يعيشون في ظل السلطات الإسرائيلية التمتع بحقوقهم الأساسية، طالما كانوا لا يسعون للإضرار بدولة إسرائيل.

وبشكل عام فإنه يمكن القول إن هذه الآراء تلقى تأييداً من أغلبية السكان في إسرائيل<sup>٤</sup>، غير أن المشكلة التي تواجه حركات السلام الإسرائيلية هي أن الأولوية لدى الجزء الأكبر من الجمهور الإسرائيلي ليست لهذه المبادئ والقيم، وإنما لضمان أمن دولة إسرائيل وللحفاظ على طابعها اليهودي. وبينما تثير المبادئ التي تتبناها جماعات السلام الإسرائيلية جدلاً ساخناً في المجتمع الإسرائيلي، فإن هذا الجدل ينحصر عادة في أوساط الجماعات التي تميل ناحية القطر جهتي اليمين أو اليسار.

أما التيار العام الغالب في المجتمع الإسرائيلي فإنه عادة ما ينأى بنفسه عن هذا الجدل ذي الطبيعة الإيديولوجية، بينما يهتم ويشارك في جدل من نوع آخر ذي صفة سياسية وعملية. ويتحدد طرفا هذا الجدل في أحزاب التيار العلم الرئيسية؛ أي في الأحزاب العلمانية اليسارية والقومية، والتي تلعب الدور الرئيسي في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ويدور الجدل بين أحزاب التيار الرئيسي حول المكاسب التي يمكن أن تتحقق لإسرائيل من وراء السلام، وأيضاً حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من ورائه؛ فبينما تميل أحزاب وقوى يسار الوسط، أو يسار التيار العلم، إلى التأكيد على المنافع التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها من وراء السلام، فإن أحزاب يمين الوسط تميل إلى التأكيد على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل من وراء ذلك. وتركز حجة أحزاب يسار الوسط في أن السلام يمكن أن يحقق لإسرائيل مكاسب أمنية من خلال تأمين الحدود عبر اتفاقات سلام، ومكاسب اقتصادية من خلال حرية للتجارة، والحد من النفقات العسكرية التي يتكبدها المجتمع. أما أحزاب يمين الوسط في إسرائيل فإنها تركز على أن التخلي عن الأرض المحتلة يمكن أن

بمعرض إسرائيل لتهديدات أمنية، وأن الطرف الآخر، خاصة الفلسطينيين، غير مستعد لمبادلة التنازلات الإسرائيلية\*.

يمكن التمييز في حركات السلام الإسرائيلية بين اتجاهين رئيسيين<sup>١</sup>: الاتجاه الأول - وهو الذي تمثله حركة السلام الآن، وهي أكبر حركات السلام الإسرائيلية، وهي حركة قريبة من حزب العمل، ومنه تستمد أغلب نشاطاتها وأنصارها. وكما تم رصده في موضع سابق من هذه الورقة، فإن حركة السلام الآن تشكلت استجابة لمجموعة من التطورات المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، أي في إطار التفاعل مع تطورات السياسة اليومية؛ الأمر الذي يسمها بالروح العملية في توجهاتها واختياراتها. وبالتالي فإن حركة السلام الآن التي تطورت في السياق المشار إليه لم تكن حركة مناهضة للعنف بشكل مبدئي، كما أنها لم تكن حركة مراجعة للتاريخ والمفاهيم التقليدية المستقرة للحركة الصهيونية، ولكنها كانت محاولة لعقيدة السياسة الإقليمية والأمنية لإسرائيل لجعلها أكثر توافقاً مع المتغيرات في محيطها الإقليمي، وخاصة للتغيرات التي حملت معها مؤشرات قوية على استعداد العالم العربي للعيش مع إسرائيل، كما أنها كانت حركة تحاول الحد من تطرف المؤسسة الأمنية - تحت قيادة اليمين الذي وصل للحكم لأول مرة عام ١٩٧٧ - في تفسير متطلبات الأمن الإسرائيلي، وخاصة بعد أن أظهرت عملية غزو لبنان المدى الذي يمكن أن يذهب له اليمين في استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية.

أما القسم الآخر من حركات السلام الإسرائيلية، فيتكون من منظمات راديكالية تأتي من مشارب متنوعة، أهمها جوش شالوم، أو كتلة السلام، التي يرأسها للكتائب الإسرائيلي الشهير يوري أفنيري. فإذا كانت مبادرة الرئيس السادات ثم الحرب في لبنان قد وفرت الفرصة لظهور معسكر سلام إسرائيلي يتسم بالبرلمانية والوسطية، فإن الانقراض الفلسطينية الأولى قد وفرت الفرصة لصعود نفوذ تيار جديد في حركة السلام يتسم بالراديكالية في نقد السياسات الإسرائيلية، بل وفي نقد بعض من منطلقات الحركة الصهيونية، وإظهار تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، وهو التيار الذي حاول أن يؤسس موقعه للمؤيد للسلام على أسس أخلاقية ومبدئية، وليس على مجرد المصلحة الإسرائيلية. وبالطبع فإن نفوذ هذه الحركات قل من نفوذ حركة السلام الآن، بالنظر إلى أنها لا تنتمي إلى التيار العام في السياسة الإسرائيلية. غير أنه لا يجب التقليل من دور هذه الجماعات؛ حيث إن

النضالات التي تقوم بها تلعب دوراً مهماً في تهيئة المسرح لعودة حركة السلام الآن الأكبر حجماً لاستعادة نشاطها.

حركات السلام الإسرائيلية هي حركات اجتماعية، وهي تهدف إلى التأثير على الرأي العام لكسبه لقضيتها، وتوجيهه لممارسة للضغوط على صانع القرار لتعديل سياسته في الاتجاه الذي تعتبره للحركة ملائماً. وتوظف حركات السلام في سبيل تحقيق هذا الهدف مجموعة متنوعة من الإطارات التفسيرية، التي يضم كل منها عدداً من الحجج. ووظيفة الإطارات التفسيرية هي تقديم تعريف للموقف؛ بحيث يسهل بعد ذلك الخروج بالاستنتاجات الملائمة. ويمكن أن نميز بين إطارين تفسيريين رئيسيين تقدمهما حركات السلام الإسرائيلية، الإطار الأول- هو ذلك الذي تقدمه حركة السلام الآن، والذي يعرف الموقف السائد بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أنه حالة توتر بين شعبين لم يعودا قادرين على التعايش ضمن الترتيبات التي كانت مائدة قبل ذلك. في هذا الإطار توظف السلام الآن مجموعة من الحجج التي تدور بالأساس حول التكلفة المرتفعة لاستمرار الوضع الراهن، وحول الإمكانات العملية لتنفيذ حل الدولتين، وحول وجود شريك فلسطيني يتمتع بتأييد شعبي ولديه الرغبة في التعاون من أجل تنفيذ بديل الدولتين.

ومن ضمن الحجج التي اعتادت حركة السلام الآن توظيفها في هذا المجال، مجموعة الحجج المتعلقة بالمكاسب غير المباشرة التي يمكن لإسرائيل أن تحصل عليها إذا نجحت في تنفيذ حل الدولتين، وخاصة منها تلك المتعلقة بمزايا إقامة علاقات سلام طبيعية بين إسرائيل ودول المنطقة، واتحاد إسرائيل في الشرق الأوسط كفاعل اقتصادي وثقافي وسياسي فيه. غير أن استخدام هذا النوع من الحجج قد تراجع في النصف الثاني من التسعينيات، بعد أن باتت مسألة اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط لا تتمتع بنفس الجاذبية التي كانت تتمتع بها قبل ذلك، ويرجع ذلك إلى الانتقادات التي وجهت لمشروع شيمون بيريز حول الشرق الأوسط الجديد، وإلى ظهور عدد من المؤشرات على أن السلام بين العرب وإسرائيل لا يعني بالضرورة تأسيس حالة تسمح باندماج إسرائيل في الإقليم.

أما حركات السلام الراديكالية في إسرائيل فإنها تعرف الموقف بشكل مختلف؛ فالموقف القائم في المنطقة بالنسبة لها هو عبارة عن حالة احتلال شعب لشعب آخر بغير

إرادته، بكل ما يترتب على ذلك من مظاهر عدم العدالة وانتهاكات حقوق الإنسان. وتترتب على هذا الإطار مجموعة من الحجج التي تدور حول الشعب الفلسطيني كشعب أصيل في فلسطين، وله حقوق متساوية فيها، وحول تفهم موقف المقاومة الفلسطينية باعتبارها تعبيراً عن رغبة شعب يسعى للتخلص من الاحتلال، وحول عدم شرعية الممارسات الإسرائيلية باعتبارها نكبة عن خطيئة الاحتلال التي يمكن لإسرائيل بمفردها إنهاؤها والتخلص منها.

بل إن بعض جماعات السلام الليبرالية في إسرائيل تنهض إلى حد مراجعة المنطلقات الأساسية للحركة الصهيونية حول أحقية اليهود في تأسيس دولتهم في فلسطين، وتعتبر ذلك بمثابة الخطيئة الأصلية التي قادت إلى الوضع الراهن. ويظهر هذا الاتجاه بشكل خاص في وثائق جماعة "جوش شالوم"، خاصة الوثيقة المسماة "تعاون أطروحة: مشروع من أجل معسكر سلام جديد"<sup>٦</sup>. ومن أهم ما جاء فيها أن الحركة تعتبر أن إخفاق عملية سلام مدريد/أوسلو يرجع إلى أن الطرفين للفلسطيني والإسرائيلي دخلا في هذه العملية من منطلق المصالح القومية الضيقة لكل طرف، وأن كل منهما بنى تصوره لهذه المصالح القومية، وتصوره لصيغة حل الصراع، بناء على تصوره للخاص لطبيعة الصراع، ودون أن تكون لديه أي حساسية أو تقدير لتصورات الطرف الآخر. ومن ضمن ما حاولت الحركة شرحه للجمهور الإسرائيلي فصور للتصور الذي تبنته الحركة الصهيونية لفلسطين باعتبارها أرضاً بلا شعب، وهو التصور الذي فسرت به وثيقة جوش شالوم باعتبارها نتيجة للجهل من ناحية، وللاستعلاء الغربي ضد كل ما هو غير أوروبي من ناحية أخرى. ومن الملفت للنظر أن جوش شالوم في وثيقة الثمانين أطروحة لم يتحدث على الإطلاق عن الحق التاريخي لليهود في فلسطين، وإنما يتحدث عن أن لجوء اليهود للهجرة إلى فلسطين إنما كان نتيجة لتفاعل عوامل الضرورة والتقاليد، وهي العوامل التي تقصر كثيراً عن تأسيس حق تاريخي، وبالتالي فإن جوش شالوم تدعو الشعب الإسرائيلي للاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن الكوارث التي حلت بالشعب الفلسطيني، وتدعو إلى إعادة تكوين الوعي الإسرائيلي بالمشكلة الفلسطينية عبر التخلص من الأساطير الإسرائيلية، وعبر تكوين وعي مشترك للشعبين بحقيقة ما جرى، لكي يكون ذلك الوعي أساساً للمفاوضات المقبلة، ولأساساً لتسوية التاتية.



وعلى عكس حركات السلام الراديكالية التي تتبنى تصورات برنامجية بشأن قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، خاصة ما يعرف بـ"قضية الحل النهائي"، وهي التصورات التي -بمنطلق من الانتماءات الإيديولوجية لهذه الجماعات، فإن جماعات السلام المعتدلة الأقرب إلى التيار العلم في السياسة الإسرائيلية تكتفي بخطوط عريضة، تتركها للحكومات الإسرائيلية التي تتولى التفاوض مع الفلسطينيين حرية الاتفاق على ما تراه مناسباً. وتلجأ "السلام الآن" لهذا الأسلوب لتأكيد طبيعتها كجماعة ضغط وحركة اجتماعية وليست حزباً سياسياً، وأيضاً لكي تتيج الفرصة لكسب المزيد من المؤيدين تحت مظلتها الفضفاضة. أكثر من هذا فإن جماعة "السلام الآن" تشارك للتيار العلم في السياسة والرأي العام الإسرائيلي في تبني بعض المبادئ والأفكار، مثل موقفها الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل لما يمثله ذلك من تهديد لهوية إسرائيل كدولة يهودية؛ حتى إن الحركة نشرت إعلاناً في جريدة هآرتس يدعو للفلسطينيين للتخلي عن المطالبة بحق العودة، باعتبار أن التمسك بحق العودة يمثل أحد العوامل التي ساهمت في إشعال عملية السلام التي جرت في عهد رئيس الوزراء باراك<sup>٤</sup>.

وهناك تمييز إضافي بين جماعات السلام الإسرائيلية، وهو ذلك المتعلق باستراتيجية التحرك؛ فبينما تركز بعض جماعات السلام الإسرائيلية على التوجه للرأي العام الإسرائيلي لكسبه لقضية السلام، فإن جماعات أخرى تركز على العمل مع فئات وجماعات فلسطينية من أجل تأسيس قاعدة مشتركة للتعايش والسلام بين الشعبين. وبينما تميل جماعات السلام الأكبر حجماً والأكثر قرباً من التيار العلم في السياسة الإسرائيلية، مثل "السلام الآن"، للتركيز على الرأي العلم الإسرائيلي، فإن الجماعات الأصغر، والتي غالباً ما تميل لتبني رؤى راديكالية للعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، تميل للعمل المشترك مع فئات وجماعات فلسطينية، ومن ذلك جماعة "إير شاليم" وهي جماعة مقرها القدس، وتتركز نشاطها في مجال حماية الأملاك الفلسطينية من الإزالة أو الاستيلاء من جانب الحكومة الإسرائيلية، وعلى مراقبة مشروعات الإسكان في المدينة، وما إذا كانت تعرض الأملاك والوجود الفلسطيني في المدينة للتهديد، وجماعة "بلت شالوم"، وهي جماعة نسائية تعمل على تنمية التعاون مع نساء فلسطينيات من أجل مقاومة هدم المنازل، والاندفاع عن قضايا المرأة، ومعهد "جيفات هافيفا" الذي يقوم بعدة أنشطة لزيادة التفاهم والتعاون بين العرب واليهود، وجماعة

‘بينسليم’، وهي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان، وتركز نشاطها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومراقبة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية<sup>٩</sup>.

ومع هذا فإن التيار البرلماني ظل يمثل التيار الغالب في حركات السلام الإسرائيلية، وظل هو التيار الأكثر تعبيراً عن مزاج الناخبين الإسرائيليين في موجات صعود المد اليساري، وهو من ثم التيار الذي يمكن اعتباره نفوذه وكفاحيته مؤشراً لتطور اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه قضية السلام. أما تيار السلام الراديكالي فإنه يلعب دور الضمير للمجتمع الإسرائيلي، وهو إن كان لا يستطيع كسب الكثير من المؤيدين، إلا أن نشاطه يسهم في تطوير الجدل الدائر في أوساط النخب السياسية والثقافية، كما أنه يساهم في دفع المجتمع الإسرائيلي إلى عدم تجاهل القضية الفلسطينية، وخاصة في الأوقات التي لا تكون ملائمة لنشاط حركة من نوع “السلام الآن”.

#### أثر انهيار عملية السلام على حركات السلام الإسرائيلية

لدى انهيار عملية السلام وصعود رئيس الوزراء شارون لمنصب رئيس الوزراء في إسرائيل إلى انهيار حركة السلام الإسرائيلية. وقد لعب نشوب الانتفاضة الفلسطينية، وخاصة للعنف الذي ميز الأساليب لكفاحية التي اتبعتها الانتفاضة، دوراً مركزياً في إحداث هذا التطور<sup>١٠</sup>. وبسبب الصلة الإيديولوجية لحركة السلام الآن بحزب العمل، فإن الحركة تتأثر كثيراً بمواقف الحزب ويرتبط مصيرها بمصيره، ومن ثم فإن الانهيار الذي لحق بحزب العمل عقب انهيار مفاوضات كامب دافيد، وخاصة عقب فوز شارون بمنصب رئيس الوزراء في فبراير ٢٠٠١، لحق أيضاً بحركة السلام الآن، التي مالت إلى تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن انهيار عملية السلام وانفجار العنف، وذلك بسبب تأثر الحركة بادعاءات الحكومة الإسرائيلية حول العرض الكريم الذي قدمه باراك في كامب دافيد<sup>١١</sup>؛ الأمر الذي انعكس على كفاحية الحركة في الفترة اللاحقة. وقد أدت مشاركة حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية التي تلت فوز شارون بالانتخابات إلى زيادة موقف حركة السلام الآن صعوبة؛ حيث إن معارضتها في هذه الحالة ستكون موجهة، ولو بشكل جزئي، ضد حزب العمل الذي ترتبط به.

ومع هذا فإن القسم الأكثر نشاطاً والتزاماً من حركة السلام الآن حاول استعادة زمام المبادرة حتى في الوقت الذي كان فيه حزب العمل شريكاً في حكومة الوحدة الوطنية، ومن أهم المحاولات التي جرت في هذا الشأن البيان الذي أصدره ممثلون للحركة في مايو ٢٠٠١ بالاشتراك مع ممثلين لحزب العمل وميرتس، ومنظمات أخرى مؤيدة للسلام، وقد دعا هذا البيان إلى بدء مفاوضات غير مشروطة بين الحكومة الإسرائيلية وقادة الرئيس عرفات، على أساس من المبادرة المصرية-الأردنية، وبهدف الاتفاق على صيغة للسلام التي تسم للتوصل إليها في مفاوضات طابا، ودعا القيادة الفلسطينية لعمل كل ما في وسعها لوقف للعنف، كما دعا الحكومة الإسرائيلية إلى وقف الأنشطة الاستيطانية كخطوة ضرورية لتوفير الظروف لإتجاح المفاوضات، كما دعا إلى تطبيق تقرير ميتشل، كخطوة ضرورية في نفس الاتجاه.

ويلاحظ أن نشطاء وقيادي حزب العمل الذين وقعوا على هذا البيان ينتمون للجناح اليساري للحزب الذي لم يكن راضياً عن مشاركة الحزب في حكومة الوحدة الوطنية مع حزب ليكود<sup>١٢</sup>، والذين ألتحق جانب مهم منهم عن حزب العمل مؤخراً للانضمام إلى حزب ميرتس، وقد قام ميرتس بضم اثنين منهما هما يوسي بيلين وياعيل دايان إلى قائمة الحزب لانتخابات الكنيست ٢٠٠٣<sup>١٣</sup>.

وعلى العكس من حالة الانهيار التي لحقت بالتيار الرئيس بين حركات السلام الإسرائيلية، فإن الجناح الأكثر راديكالية استمر في ممارسة أنشطته، بالرغم من الفعالية المحدودة لهذه الأنشطة في تغيير المسار الذي دخلته العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. وقد ركزت المنظمات التي تمكنت من مواصلة أنشطتها بالرغم من صدمة ما بعد قمة دافيد على العمل في مجال التعاون العربي اليهودي، وتقديم الدعم للفلسطينيين المتضررين من الإجراءات الإسرائيلية في الأرض المحتلة؛ فقد نشطت هذه المنظمات في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين المتضررين من الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت قمع الانتفاضة، ومن ضمن هذه الجماعات جماعة "تعايش" والتحالف النسائي من أجل سلام عادل" و"حاصلات من أجل حقوق الإنسان". والمنظمة الإسرائيلية لمقاومة تدمير المنازل" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان" و"اللجنة الإسرائيلية للحماية الدولية" والتي تشكلت من أجل توفير حماية مدنية دولية للسكان الفلسطينيين في مواجهة القمع الذي مارسته قوات الاحتلال.

وتشارك هذه الجماعات جميعاً في اعتبار المساواة بين الشعبين أساس السلام، وفي تحميل المسؤولية لإسرائيل- باعتبارها الطرف الأقوى- وقوة الاحتلال عن تدهور الأوضاع للراهن<sup>١٤</sup>.

ومع قدوم عام ٢٠٠٢ بدلت حركات السلام الإسرائيلية استعداداً قترأ من حيويتها، وهو ما يمكن ملاحظته في المسيرة والتي ضمت حوالي عشرة آلاف متظاهريتي نظمتهما الحركة في ١٦ فبراير من ذلك العام<sup>١٥</sup>، وفي الخامس عشر والسادس عشر من مارس ٢٠٠٢ نظمت جماعات السلام المنضوية تحت ما يسمى "تحالف للسلام" ١٤ مظاهرة في جميع أنحاء إسرائيل، مطالبة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، ورافعة نفس الشعارات التي رفعتها الحركة إبان حملتها ضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان<sup>١٦</sup>.

#### خاتمة

لا شك أن حركات السلام الإسرائيلية تمر بواحدة من أحلك أيامها منذ ازدهارها الكبير أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان. وبين الفوز للكاسح الذي حققه شارون في انتخابات رئاسة الوزراء عام ٢٠٠١، والنجاح المتوقع لأحزاب اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيسيت المقبلة نرى مدى صعوبة الظروف التي تمر بها حركة السلام الإسرائيلية. ولكن في نفس الوقت فإن هذه التطورات لا يجب أن تجعلنا نغفل عن بعض التيارات التي تسير بانتظام وسيولة تحت سطح السياسة الإسرائيلية؛ ففي الوقت الذي يتصاعد فيه النفوذ السياسي لأحزاب اليمين الإسرائيلي، فإن الرأي العام الإسرائيلي للوسع يزداد بعداً عن مواقف اليمين من القضية الفلسطينية، ولعل هذا التناقض يمثل واحدة من أكثر مفارقات الحياة السياسية الإسرائيلية غرابة؛ فاستطلاعات الرأي الإسرائيلي المتتالية تبين أن الانسحاب من الضفة والقطاع هو أمر ضروري، وأنه لا بد من تفكيك جانب كبير من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، وأن حل الدولتين لشعبين مستقلين مازال هو الحل الذي يحظى بالشعبية الأكبر في أوساط الرأي العام الإسرائيلي.

ومع هذا فإن هذا التناقض ليس مستعصياً على الفهم والتفسير بشكل كامل؛ فالرأي العام الإسرائيلي في مرحلة ما بعد كامب دافيد والانتفاضة لم يتراجع عن مواقفه المؤيدة

لتسوية إقليمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن ثقته في إمكانية تحقيق تسوية من هذا النوع في المدى المنظور هي التي أصابها التآكل. وبالتالي فإننا نزاء موقفين متناقضين للرأي العام الإسرائيلي؛ فالقسم الأكبر من الرأي العام الإسرائيلي يعتقد في إمكانية حل وضرورة التوصل إلى تسوية إقليمية مع الفلسطينيين، تحقق الفصل بين الشعبين، وتتيح للفلسطينيين إقامة دولتهم، ولكن على المدى القصير فإن نفس الجمهور لا يرى طريقة للتعامل مع الفلسطينيين سوى عبر مزيد من العنف والقمع، وهو ما يقوم به اليمين الإسرائيلي الحاكم بامتياز. أما على المدى البعيد فإن الرأي العام الإسرائيلي لا يرى بديلاً سوى تسوية إقليمية مع الفلسطينيين، وهو ما تصفه بالحنة الإسرائيلية مرموقة في شئون قياسات الرأي العام على أنه تكتيك للصقور واستراتيجية للحمام<sup>١٧</sup>.

وربما كانت عودة حركة السلام الإسرائيلية إلى استعادة نشاطها ونفوذها السابقين مرهونة برفع التناقض المشار إليه في الفقرة السابقة بين الاتجاهات الصقورية والحمامية الموجودة بشكل متزامن ومتواز في أوساط المجتمع الإسرائيلي. وأهم ما يجب ملاحظته في هذا السياق هو أن ظهور وازدهار حركة السلام الإسرائيلية كان منذ البداية مرهوناً بتطورات خارجية، وهو ما يمكن ملاحظته في ارتباط محطات ازدهار الجماعة بمبادرة الرئيس السادات، وغزو لبنان، والانتفاضة الفلسطينية الأولى، وعملية سلام مدريد/أوسلو، وارتباط مراحل ركود الحركة بحرب الخليج الثانية والانتفاضة الثانية. بعبارة أخرى، فإنه يصعب اعتبار حركة السلام الإسرائيلية متغيراً مستقلاً في إطار للتفاعلات العربية-الإسرائيلية، ولكنها متغير تابع له أهميته التي لا يمكن تجاهلها في توفير لجوء ملائمة لإنتاج تغيرات خارجية مؤقتة. والأرجح أن حركة السلام الإسرائيلية سوف يكون عليها أن تنتظر تغيرات خارجية مؤقتة حتى تستعيد مراحل ازدهارها السابقة.

- <sup>١</sup>- يمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني: اتجاهات التثنية القومية والتصميم في الحياة السياسية الإسرائيلية ١٩٢٥-١٩٩٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
- <sup>٢</sup>-Asher Arian & Michal Shamir, "Collective Identity and Electoral Competition in Israel", American Political Science Review, vol. ٩٣, no. ٢ (Spring ١٩٩٩), pp. ٢٦٥-٢٧٧.
- <sup>٣</sup>-Mordechai Bar-On, In Pursuit of Peace, Washington D.C., United States Institute of Peace, ١٩٩٦.
- <sup>٤</sup>-Asher Arian & Michal Shamir, "Competing Values and Policy Choices: Israeli Public Opinion on Foreign and Security Affairs", British Journal of Political Science, vol. ٢٤, no. ٢ (Spring ١٩٩٤), pp. ٢٤٩-٢٧١.
- <sup>٥</sup>-David Levin, Framing Peace Policies: The Competition for Resonant Themes, paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August ٢٨-September ٢, ٢٠٠١.
- <sup>٦</sup>-Uri Avnery, All Because of a Small Olive, Haaretz, November ٢, ٢٠٠٢.
- <sup>٧</sup>-[info@gush-shalom.org](mailto:info@gush-shalom.org)
- <sup>٨</sup>-Haaretz, January ٢, ٢٠٠١.
- <sup>٩</sup>-Yair Hirschfeld, "The Oslo Process and the People to People Strategy", Society for International Development, ١٩٩٩.
- <sup>١٠</sup>-حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، في عماد جاد (محرر)، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة ولزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣١-١٦١.
- <sup>١١</sup>-Amira Hass, Deceptive generosity, Haaretz, December ١٣, ٢٠٠٠.
- <sup>١٢</sup>- Haaretz, May ١١, ٢٠٠١.
- <sup>١٣</sup>-ينبعوت لحرثوت، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢.
- <sup>١٤</sup>-Yehudith Harel, The struggle for a true peace, Al-Ahram Weekly, ٢٥ April ٢٠٠٢.
- <sup>١٥</sup>-Yehudith Harel, The struggle for a true peace, Al-Ahram Weekly, ٢٥ April ٢٠٠٢.
- <sup>١٦</sup>- الشرق الأوسط، ١٧ مارس ٢٠٠٢.
- <sup>١٧</sup>- Tamar Hermann, Tactical Haeks, Strategic Doves: The Positions of the Jewish Puplic in Israel on the Israeli-Palestinian Conflict, Strategic Assessment, Summer ٢٠٠٢.

د. محمد محمود أبو خضير \*

"إذا كانت نقطة البداية هي حاجة كل  
الناس إلى الحب، خاصة أولئك الذين  
يدعون أنهم حرموا منه، فإن أماننا  
في إسرائيل نزعة مغالرة، هي تسعى  
إلى عدم التوصل إلى هذا الحب مع  
الآخرين، بل تدعو إلى الانفصال  
عنهم. هذا للجانب قوي في تاريخنا،  
وتلك هي صورتنا لذاتية عن أنفسنا  
والتي تجعلنا لا نشعر بأننا جزء من  
الشرق الأوسط بل تجعلنا نشعر بأننا  
موجودون هنا نتيجة لخطأ جغرافي  
ما".

(من أقوال الأديب الإسرائيلي المعاصر دافيد جروسمان في مقابلة منشورة في مجلة  
الكرمل رلم الله - فلسطين - العدد ٦٤ صيف ٢٠٠٠).

---

\* رئيس قسم اللغة العبرية - جامعة الأزهر

إذا كان كل مواطن في أي دولة هو ابن بيئته وثقافته وتاريخه ومعتقده الديني، فإن الإنسان الإسرائيلي الحالي، الذي وصل إلى مستوى عال من الثقافة والتطعيم والإنجازات العلمية التي لا يمكن إنكارها، لازال يحمل في وجدانه كل المكونات الأولى لصور البدولة القديمة، التي عاشها العبرانيون القدامى خلال تجوالهم وسعيهم وراء المرحى، في المنطقة الواقعة ما بين العراق حالياً وفلسطين. كما أن الإنسان الإسرائيلي الحالي هو ثمرة لتراكم مجموعة من المعتقدات والأساطير التي تنتمي إلى عهود مختلفة، ويختزن في وعيه مجموعة من التجارب والخبرات التي مرت بالجماعات اليهودية على اختلاف مراحل تسمياتهم المختلفة من عبرانيين إلى إسرائيليين، إلى يهود، إلى أن استقروا بعد قيام الدولة العبرية على مصطلح إسرائيل اسماً لها.

ومن خلال الحرص على ربط الدين بالتاريخ وبالأساطير، وجد الإنسان الإسرائيلي الحالي نفسه يواجه معضلة، اعتبرها للمفكر الإسرائيلي "لندريه ناهر" خصوصية مميزة له تميزه عن سائر البشر، وفي هذا يقول بأن كل يهودي هو الإنسان المختار من قبل الرب؛ لأن هذا الرب في حاجة إليه؛ حيث إنه ليس كسائر البشر، ورغم ذلك فقد حكم على هذا الإنسان أن يعيش في الشتات، ومن هنا حمل اسم "عبري"، ثم أصبح يعيش في الوطن؛ فأصبح يحمل اسم "إسرائيلي"، وهذا التناقض بالذات هو الذي جعل الإنسان اليهودي يهودياً؛ لأنه عبري وإسرائيلي في ذات الوقت، وهو تناقض لم يبلغه التاريخ، بل بقي حياً داخل كل إنسان يهودي<sup>١</sup>.

وهدف هذه الدراسة العلمية هو الوقوف على رؤية إسرائيل للإنسان العربي، من خلال الاعتماد على المصادر الإسرائيلية المختلفة بصورة أساسية؛ بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية لا تنتم بالعمومية أو الأحكام المسبقة، وهي صفة سلبية اتسمت بها العديد من الدراسات، سواء التي نفتت داخل إسرائيل، أو في العالم العربي؛ حيث ربما السبب الرئيسي لها هي سنوات الصراع الطويلة والممتدة حتى الآن، والتي لا يدرى أحد متى تنتهي، والممارسات الإسرائيلية غير المبررة، التي جرت ضد العرب ولازالت متواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وإذا كانت هذه العمومية والأحكام المسبقة من العلامات المميزة لكثير من الدراسات الإسرائيلية، التي تتصل بالصراع الإسرائيلي العربي؛ فإن الواجب يدعونا إلى



القول بأنه برزت ولا زالت تبرز دخل إسرائيل أصوات قليلة شاردة، ترفض مثل هذه التوجهات الغالبة في الأدبيات الإسرائيلية المختلفة. وعطينا في العالم العربي ألا نقع في الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء النفر من الباحثين والمؤرخين الإسرائيليين؛ لأن معرفة الإنسان الإسرائيلي بصورة سليمة وصحيحة هي واجب ديني وقومي، وهو ما تتمسك به أغلب دراساتنا الأكاديمية في معيها وراء فهم الآخر القريب منا مكانياً، والبعيد عنا عاطفياً ووجدانياً.

### أولاً: صورة العرب في الأدبيات العبرية قبل قيام إسرائيل:

تشكلت صورة العرب في الأدبيات العبرية استناداً على مجموعة من المصادر الدينية والتاريخية، التي توارثتها الجماعات اليهودية على امتداد السنين؛ لتضاف إليها في العصر الحديث نوافع جديدة نبعت من الصراع الذي تقعر بين العرب والزعامات الصهيونية منذ بدايات القرن العشرين، حين بدأت تصل إلى فلسطين مجموعات من المهاجرين اليهود، تولت مؤسسات الحركة الصهيونية تجميعهم من أماكن مختلفة في العالم. وترحبهم إلى فلسطين لتجسيد المشروع الصهيوني؛ لإقامة ما سمي بالوطن القومي اليهودي، والذي وضعت صورته الأولية في الكتاب الذي أصدره "تيودر هرتسل" في عام ١٨٩٦ تحت عنوان "الدولة اليهودية"، والتي أورد لها هرتسل أن تكون على غرار الدول التي شاهدها وعاش دخلها في عصره في أوروبا الغربية. ولما كان تنفيذ هذا المشروع يعني سلب الفلسطينيين أراضيهم ووطنهم التاريخي؛ فقد كان من الطبيعي أن تولج المخططات الصهيونية بالرفض بأشكاله المختلفة من جانب الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، والذي تحول فيما بعد إلى صراع دموي، لازال مستمراً حتى الآن. وربطت الأدبيات الصهيونية صراعها مع العرب في العصر الحديث بالفهم الصهيوني للتاريخ اليهودي، ولقمت على فكرة الصراع مع الآخرين من الأغيار، وهو صراع لازم الجماعات العبرانية قديماً خلال تجوالها المستمر بحثاً عن أماكن الرعي والمأوى. وقد لخص عالم الاجتماع الإسرائيلي والأستاذ في جامعة بن جوريون هذا التصور الإسرائيلي المتوارث لفكرة الصراع مع الأغيار بصورة عامة، ومع العرب بصورة خاصة فقال د/ بار أون: " من المتعارف عليه، أننا نحن الذين نحدد الموقف الخاص بنا تجاه الأغيار، الذين كلنوا يتغيرون

بمرور الوقت، إلى أن أصبح العرب الآن هم العدو الرئيسي لنا<sup>١</sup>. ورغم أن كلمة 'صراع' ذات منلول سلبي بصورة عامة، إلا أن العديد من المفكرين الإسرائيليين ينظرون إليه بنظرة مغايرة، ويعتبرونه أحد عوامل تحقيق الأهداف الصهيونية على حساب الأرض العربية؛ فذكر دكتور إسراييل لندرس مثلاً بأن الصراع اليهودي العربي (كلمة يهودي هي التي استخدمها لندرس)، شكّل على الدول مصدر الدفع الرئيسي لإرساء قواعد المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة، ومن هنا فإن هذا المجتمع اليهودي يدين بالثنى للكثير لفكرة الصراع مع الآخرين، والتي تبنتها الحركة الصهيونية؛ فالصراع الذي نتجر مع العرب تحول إلى دعوة واسعة لتعبئة جميع الموالد اليهودية في العالم لتحقيق المخططات الصهيونية في فلسطين<sup>٢</sup>.

وإذا كان لندرس قد تحاشى الإسهاب في عرض المصادر الدينية والتاريخية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية في صراعها مع العرب؛ فقد تكفل بذلك مفكرون إسرائيليون آخرون ومنهم دكتور 'عوز الموح' الذي ذكر بأن 'التصور الصهيوني للآخر العرب'، لم يستند فقط على ميثلوجيا تفوق الجنس الأبيض الذي تكونت منه أغلب الزعامات الصهيونية، بل استند أيضاً على التراث الديني والتاريخ اليهودي، والذي انبثقت عنه مجموعة من الأساطير المتوارثة التي تنظر إلى العرب الحاليين باعتبارهم من نسل إسماعيل، الأخ المنبوذ والمستنقوض لإسحاق ابن إبراهيم؛ فهؤلاء العرب يعدون بجنورهم إلى إسماعيل ابن الجارية هاجر، والذي أجبر على العيش في الشتات بعيداً داخل الصحراء العربية، وترك مكانه لأخيه غير الشقيق إسحاق، الابن اليهودي والمفضل والمحبيب لإبراهيم، وزوجته سارة العبرية<sup>٣</sup>. (استخدم الكاتب الإسرائيلي كلمة يهودي صفة لإسحاق رغم أن مصطلح 'يهودي' لم يكن له وجود في عصر إسحاق).

ويخلص الموح من ذلك إلى القول: 'بأن العربي وفق الأساطير اليهودية القديمة، هو أيضاً من نسل 'عيسلو'، والشقيق الأكبر ليعقوب بن إسحاق، والذي كانت له بشرة تميل إلى الحمرة، وكان كثيف الشعر ومخيف المنظر، والذي حرّم أبوه من البركة ليمنعها إلى شقيقه الأصغر 'اليهودي'، ومما تجدر الإشارة إليه أنه ظهرت في بدايات العمل الصهيوني في فلسطين أصوات يهودية رفضت أسلوب التعميم هذا المتمثل في إلصاق توصاف سيئة بالعرب الحاليين، استناداً على أساطير قديمة. ومن هؤلاء زعيم التيار الصهيوني الروحي

هلم (١٨٥٦ - ١٩٢٧)؛ حيث ذكر في مقال نشره في أواخر القرن التاسع عشر بعد زيارة لفلسطين، تحت عنوان "حقيقة من أرض إسرائيل" قال فيه: "لقد اعتكنا في الخرج، تصديقاً ما يقال من أن العرب جميعاً أثنى بوحوش الصحراء، وأنهم ينتمون إلى شعب هو كالحمير، وهم أناس لا يرون ولا يفهمون ما يدور حولهم، ولكن هذا تصور خاطئ تماماً؛ فالعربي مثله مثل بقية بني البشر، له عقل حاد، وهو أيضاً إنسان مروغ، وإذا تطورت الأمور بيننا وبين العرب إلى درجة مزاحمتهم بهذه الصورة أو تلك في هذه البلاد، فإنهم لن يتركوا لنا مواقعهم بسهولة".<sup>٥</sup>

وبنفس هذه النظرة الناقدة للتصور الصهيوني العلم عن العرب، والذي يشم بالعمومية والأحكام المسبقة المبنية على أساطير قديمة، ذكر الزعيم الصهيوني "إسحاق أفشتاين" (١٨٦٢-١٩٤٣) في مقال نشره في عام ١٩٠٧ تحت عنوان "مسألة خفية" في أعقاب زيارة قام بها لفلسطين أيضاً بأن "علينا ألا نتغاضى عن رؤية هذا المولود القريب منا أكثر مما نتصور؛ فإذا قيل بأنه لا توجد حركة قومية وسياسية عربية في فلسطين؛ فإن علينا ألا نتجاهل حقيقة أن هذا الشعب لا يحتاج إلى من يحركه؛ فهو شعب هائل القوة وكثير العدد، ولا حاجة له لمن يبعث فيه الروح والحياة؛ لأنه لم يمت أبداً، ولم يتوقف عن الحياة للحظة واحدة؛ لذا لا يجب أن نتحرش بأسد نائم، ولا يجب أن يخدعنا الرماد الذي يغطي الجمر؛ فشرارة واحدة تكفي لإشعال حريق لا يمكن إخماده".<sup>٦</sup> وتحققت نبوءة أحلامهم، وخاض الفلسطينيون صراعاً مريراً ضد المهاجرين الجدد والمدعومين بكل إمكانيات للحركة الصهيونية، وبالتأكيد البريطاني، حتى إن الأنيب اليهودي يوسف حليم برنر (١٨٨١-١٩٢١) يحمل للفلسطينيين مسئولية استمرار شعور المهاجرين الجدد بالغربة والإحباط؛ بسبب عملياتهم العسكرية ضدهم، وهجماتهم على المنشآت اليهودية المختلفة.<sup>٧</sup> وقد كشف الناقد جلعاد مورج عن تأثير المقاومة الفلسطينية على المخططات الصهيونية في فلسطين قبل قيام الدولة فقال بأن: "الأعمال الأدبية التي كتبت بالعبرية منذ بدايات القرن العشرين فصاعداً شكلت نسقاً أدبياً تتناول الدراما للعنف والقساسة التي لاصطدم بها اليهود القادمون إلى فلسطين، وعكس هذا الأدب مجموعة واسعة من المشاكل الشخصية، الثقافية، السياسية والأيدولوجية، التي نبعث من اللقاء التصالحي بين القادمين الجدد من اليهود وبين الفلسطينيين".<sup>٨</sup>

هكذا تحولت الأحداث المختلفة التي مرت بها الجماعات اليهودية في سنوات الشتات، وبعد بدء الهجرات للصهيونية إلى فلسطين منذ بدايات القرن العشرين إلى واقع رئيسي في بلورة مشاعر العداء والكراهية للأغيار في الخارج، وللفلسطينيين فيما بعد.

### صورة العرب في الوعي الإسرائيلي بعد قيام الدولة:

باندلاع حرب ١٩٤٨ ، اتسعت دائرة الصراع المباشر بين إسرائيل والعرب؛ لتشمل بالإضافة إلى الفلسطينيين أبناء الدول العربية الأخرى، التي ساندت الحق الفلسطيني، ومنذ ذلك التاريخ أصبح العرب عامة ومنهم الفلسطينيون يشكلون مصدر التحدي والرفض للدولة الصهيونية، ونظراً لإدراك الزعامات الإسرائيلية لحجم التحديات للدخالية والخارجية التي تواجه الدولة الوليدة، التي تقتدر إلى أغلب المقومات التي تستند عليها أي دولة؛ فقد استمرت ظاهرة إخضاع الدين للتاريخ، والتي كانت من أهم خصائص التفكير الديني اليهودي على امتداد سنوات الشتات، وذلك إلى جانب البحث عن تفسير ديني جديد يلائم الظروف التاريخية التي يمر بها اليهود، وبخاصة في إسرائيل.

ولما كان بن جوريون، أول رئيس وزراء في إسرائيل، قد أدرّك فور الإعلان عن الدولة، أن دولته الوليدة تحمل في أحشائها كل الأمراض القديمة التي لازمت مسيرة الجماعات اليهودية عبر التاريخ؛ فقد عمل على التوصل إلى صيغة تفاهم تحافظ على ضمان استمرارية الدولة ومنع تعرضها للتقسيمات للدخالية؛ لأنها تضم جماعات بشرية تمثل ثقافات إنسانية متعددة، نشأت في بيئات متباينة ثقافياً، ودينيّاً، وفكريّاً، بل ولغويّاً. ورأت الزعامة السياسية في ذلك الوقت أن ما يساعد على ترسيخ التفاهم بين تلك الجماعات الإسرائيلية، التي لا يفهم الكثير منها بعضهم البعض ، ضرورة تبني مؤسسات الدولة لأساليب ومناهج دراسية وثقافية تدعو إلى ترسيخ عبادة القوة لدى الفرد الإسرائيلي، وتدفعه إلى التمسك بمفهوم الصراع الأبدي مع الآخرين من غير اليهود. ومن هنا جاء قول المفكر والفنان الإسرائيلي المعروف " جرشوم شوكين" أن الإنسان الإسرائيلي لم يتخلص بعد قيام الدولة من مشاعر الغربة والشتات التي كان يعاني منها قبل قيام الدولة؛ لأن واقع الدولة لم يتطابق مع التصور الذي وضعه هنرسل لها، ومن هنا يمكن القول بأن الصهيونية لم تقلح في حل الضائقة اليهودية التي كان يعاني منها اليهود في العالم، بل هي مستمرة بين السكان اليهود فيها؛ لذا فإن كل من يعتبر أن قيام الدولة دليلاً على نجاح المشروع الصهيوني إنما

بضلل نفسه؛ لأن الهدف الأساسي للحركة الصهيونية لم يكن يرنو فقط إلى إقامة دولة لليهود تتحدث العبرية، وتبني لنفسها جيشاً قوياً وترسي قواعد اقتصاد قوي ومتين، بل كان الهدف الأساسي هو تطبيع اليهود، وتحويلهم إلى شعب طبيعي كسائر الشعوب الأخرى، وبالتالي يمكن حل الصائقة اليهودية<sup>١</sup>. ومن هنا دخلت الدولة العبرية في معضلة منذ لحظة تأسيسها؛ فهي مطالبة بالتمسك بأساطير ومعتقدات قديمة، تتصل باستمرار الصراع وبعادة القوة كوسيلة لإقناع العرب بالتقاهم معها، وقبول وجودها إلى جانب العمل على تجميع الجماعات اليهودية ذات التوجهات والمويل واللغات المختلفة حول هدف واحد؛ وهو منع حدوث أي تقسمات دخليية تؤدي إلى انهيار الدولة وتمزقها، كما حدث في مرات عديدة في التاريخ اليهودي للقديم، وفي نفس الوقت للعمل على بلورة هوية ثقافية جديدة، خاصة بالدولة الوليدة التي تواجه شعباً عربية تعيش في مساحات جغرافية مترامية الأطراف، ولديها نفس الطموحات والتطلعات والرغبة في البقاء في أراضيها، وبناء مستقبلها على أسس سليمة. إذا أدركت الزعامات الإسرائيلية أن دائرة صراعها اتسعت لتشمل أعداداً كبيرة من العرب يحيطون بإسرائيل من كل جانب، وليس مجرد مجموعة سكانية محدودة العدد والإمكانات كما كان الأمر قبل قيام الدولة.

وساعد على تعميق مشاعر الريبة في الإنسان العربي استمرار مشاعر الانغلاق والتميز عن الآخرين لدى الجماعات اليهودية في إسرائيل؛ وهي ظاهرة ملازمة أيضاً لمسيرة الجماعات اليهودية عبر سنوات الشتات، ولكن ما كان يصلح لسنوات الشتات لا يصلح لجماعات بشرية أصبحت لديها دولة، وفي هذا تقول " جاليا شيتقمان": " لازلت إسرائيل تواجه معضلة ثقافية ناجمة عن فشل المجتمع في استيعاب للقيم الثقافية العلية، وأدى هذا إلى عدم ظهور ثقافة أصيلة خاصة بدولة إسرائيل تستند على قيم إنسانية واضحة، يمكن أن تشب وتنتف عليها الأجيال القادمة"<sup>١١</sup>.

ألم هذه المعضلات ومع تعرض الحدود الخارجية للدولة الوليدة لعمليات تسلل مستمرة فلم بها للفدائيون من الفلسطينيين، وبدعم من الدول العربية المجاورة، إلى جانب الصعوبات التي صاحبت عمليات صهر الجماعات اليهودية المختلفة في بوتقة واحدة؛ لتشنة إنسان يهودي جديد معاني من أمراض الشتات، اختارت الزعامة الإسرائيلية أسهل الطرق؛ وهي التمسك بثقافة الصراع مع الآخرين؛ أي مع العرب كوسيلة وكدافع وحافز لبلورة هوية

ثقافة إسرائيلية جديدة، تقوم كما سبق أن أشرنا على عبادة القوة، وعلى اعتبار الإنسان العربي هو مصدر التحدي الأول للمشروع الصهيوني، ليس فقط لأنه يتصدى للقادمين الجدد الذين سلبوا الفلسطينيين وطنهم، بل لأنه امتداد لإسماعيل الأخ المنبوذ والمستبعد عن سلالة إبراهيم. وقد كشف إيهود بن عيذر عن هذا التصور، الذي يشكل أحد أسس التصور الإسرائيلي للإنسان العربي، والصراع الذي حكم على الإسرائيليين بالعيش فيه على النول مع العالم العربي، حين قال " لا يمكن للمرء أن يكون إسرائيلياً دون أن يكون موقفه من المسألة العربية، جزءاً من هويته"<sup>١١</sup>. أي أن الإنسان العربي أصبح بعد قيام الدولة العبرية جزءاً من مكونات الهوية الإسرائيلية، وبدون وجوده سيسقط أحد أسس مكونات تلك الهوية، وهي وجود عدو خارجي يشكل مصدر تحدي وحافز؛ لإظهار الملكات الإسرائيلية الدفينة، والتي تتشط في حالة وجود صراع مع الآخرين، وهذا يتطلب كما ذكر دكتور موشيه سوكرمان "أن يكون الإسرائيلي في حالة تأهب مستمرة؛ لملاقاة كل الذين يتربصون به شراً، وهذا خلق بالتالي وضعاً تتفرد به إسرائيل دون سائر دول العالم، وهو تبني" عبادة للخوف من الآخرين"، والتي تنطلق من نظرية إسرائيلية تقول بأن هناك من يريد الإضرار بإسرائيل وباليهود؛ ولذلك لا يجب منح الآخرين من الأغيار أي ثقة"<sup>١٢</sup>.

وتشكل عبادة الخوف من "الأغيار" والذين جرى اختزالهم بعد قيام الدولة في "الإنسان العربي" أحد مكونات الشخصية الإسرائيلية الحالية. أما الجناح الآخر فهو ما أطلق عليه المفكر الإسرائيلي "بنيامين بيت هالحمي" اسم تركة الماضي، مؤكداً أن مواريث الماضي بكل ما فيها من سلبيات تضغط الآن على الإسرائيليين بقوة، وأن كل ما يفعله الإسرائيلي الآن هو محاولة تفسير مسيرة التاريخ لليهودي من جديد، لأن هناك صلة حقيقية بين التاريخ اليهودي والانحرافات والأخطاء التي شهدها، وبين الوضع غير العادي وغير الطبيعي لدولة إسرائيل الآن"<sup>١٣</sup>. فالدولة أصبحت تولج الآن نسل إسماعيل، الذي حجب عنه بركة والده إبراهيم وحكم عليه بالإقامة الجبرية مع أمه هاجر، في وادي غير ذي زرع.

وعندما تم إخضاع الدين للتاريخ اليهودي قبل وبعد ظهور الحركة الصهيونية إلى الوجود، أصبحت رؤية الآخرين دخل الوعي اليهودي تستند على الأسس الدينية المضاد الذي يقول بأن اليهود هم شعب الله المختار، وأن سائر الشعوب الأخرى أدنى منهم في سلم

الحظوة الإلهية. ومن هنا عملت الحركة الصهيونية- المعادية لمبدأ الدين- على استغلال هذا المفهوم الديني القائم على الاختيار الإلهي للتورقي لليهود، رغم تعارض ذلك مع الأيديولوجيا الصهيونية العلمانية؛ لكي تبنى عليه زعمها باختلاف اليهود عرقياً عن سائر البشر، وبتفوقهم المطلق في كل شيء.

ومع تطابق الديني مع الأيديولوجي، جرى تكوين موقف إسرائيلي تجاه الآخر؛ فصار الإسرائيليون سجناء الجيتو بكل رموزه وأفكاره المغلقة، وأساطيره وطقوسه اللازمية حول انفصال لليهودي الخالص عن الأغيار<sup>١٤</sup>.

### الصورة النمطية للعرب كأحد تحليات أزمة الهوية الإسرائيلية:

بالإضافة إلى الموراث الديني والتاريخية المتوارثة، والتي بلورت رؤية الجماعات اليهودية للأغيار، فقد كان للظروف التي نشأت فيها إسرائيل دور في نشوء موروثات جديدة، ترسخ مشاعر الريبة في هؤلاء الأغيار، الذين اختزلوا خلال سنوات للدولة في العرب؛ وذلك بغرض البحث عن حل لأزمة الهوية التي عانت منها إسرائيل، ولا تزال تعاني منها حتى الآن.

ويرى المؤرخ الإسرائيلي صمويل أتينجر أن سبب أزمة الهوية الإسرائيلية، ومشاعر الريبة في الأغيار "هي حقيقة أن إسرائيل لا تضم شعباً واحداً، بل هي تقوم على أساس وجود مجموعة من الشعوب اليهودية، لمتباينة فيما بينها في كل شيء؛ ولهذا يصعب إيجاد توصيف متفق عليه للهوية الإسرائيلية؛ لأن الدولة مشتركة بين أقلس يختلفون فيما بينهم في كل شيء، ويتجمعون في شكل فسيفساء ثقافية ولغوية متنوعة، ومن هنا يصعب وضع تعريفات محددة لمصطلحات معينة؛ مثل: صهيوني، يهودي وإسرائيلي<sup>١٥</sup>.

وحقاً فليس جميع السكان اليهود في إسرائيل يعترفون بالفكر الصهيوني؛ مثل "اليهود الحريديم"، والذين يشكلون حوالي ١٥% من مجموع عدد السكان اليهود فيها، وقد ناصب هؤلاء العداء لهرتمل، ورفضوا قبول الدولة المقترحة؛ لأنه يريد لها أن تقوم بدون إرادة ربانية، وضع الله شروطاً وأوصافاً وإجراءات معينة لإقامتها، ومن أبرزها ظهور المسيح المخلص؛ ليقود شعبه في طريق العودة إلى هذا الوطن.

ورغم أن هذا التيار يؤثر بقوة على السياسات الإسرائيلية لاعتماد الحكومات المختلفة عليه؛ لضمان بقائها في السلطة، فإنه يرفض جميع الرموز والشعارات الخاصة بالدولة، بدءاً من الاسم "إسرائيل" مفضلين عليه الاسم القديم "أرض إسرائيل"، والذي كان مستخدماً قبل قيام الدولة، ويترجم في الأدبيات اليهودية وغير اليهودية إلى "فلسطين"، ولا يحتفلون بأعياد إسرائيل الرسمية؛ ومن أبرزها عيد تأسيس الدولة، ولا يرددون نشيدها الوطني.

كما أن الدولة لم تتجح حتى الآن في الاتفاق على تعريف مقبول ومتفق عليه لمصطلح "اليهودي"، وما زالت قضية من هو "اليهودي" بدون حل، ومصطلح إسرائيلي أصبح يطلق أيضاً على غير اليهود؛ مثل عرب ١٩٤٨ الذين يصل تعدادهم الآن إلى حوالي مليون وربع مليون مواطن. بل إن الديانة اليهودية التي كانت على الدوام عنصر توحيد للجماعات اليهودية على مر التاريخ، لم تعد الآن ديانة واحدة، بل عدة ديانات؛ أي أصبحت عنصر تفرقة، وليس عنصر تجميع، فهناك الحاخام، الأكبر الأشكنازي، وأمامه الحاخام الأكبر السفاردي، واليهودي الأشكنازي لا يصلي في المعابد الخاصة باليهود السفاردي؛ أي الشرقيين والعكس صحيح. وهناك التيار اليهودي الإصلاحى، وآخرى التيار الدينى الذى يسمى نفسه التيار اليهودي التجديدي. وهذان التياران الأخيران لا يُعترف بيهوديتهم من جانب المؤسسة الدينية الرسمية في إسرائيل، وصدر بشأنهما قانون خاص في عهد حكومة بنيامين نتنياهو، وبتأثير من السلطة الدينية في إسرائيل يسمى "قانون" للمراء (أي تأكيد اليهودية)، والذي يتضمن ضرورة اجتياز يهود التيارين المذكورين مراسم وإجراءات معينة، تقوم بها المؤسسة الدينية الرسمية في إسرائيل قبل الاعتراف بهم.

ويصل عدد أنصار هذين التيارين إلى حوالي أربعة ملايين ونصف بتركز أغلبهم في الولايات المتحدة وأوروبا، وجزء منهم يقيم في إسرائيل ويعاني بشدة، حتى إنه لحرق لهم معبدين على أيدي اليهود المتشددين في منتصف التسعينيات. ولا تعترف المؤسسة الدينية في إسرائيل بيهودية حوالي نصف مليون روسي هاجروا إلى إسرائيل في السنوات الماضية، بالإضافة إلى غالبية يهود الفلاشا، والذين تُجرى لهم مراسم وإجراءات تهويد تستغرق حوالي ثلاث سنوات قبل أن يعترف بيهوديتهم.



وإذا كان هذا الوضع يخلق أزمة هوية لدخل إسرائيل، فإن له في نفس الوقت بعض الفوائد والمقصود بذلك أنه يمكن للمتابع لأحوال الدخول الإسرائيلي أن يجد تنوعاً في الآراء والمواقف، وبخاصة بين دوائر المتقنين ورجال الفكر؛ لأنهم يثيرون على الموارث القديمة، التي لا يجدونها تتماشى مع روح العصر ومن هنا تصدر عنهم دراسات أكثر موضوعية من تلك التي يقوم بها أُناس تقليديون، أو متمسكون بالتراث القديم. ويحدث ذلك أيضاً بالنسبة لرؤية هذا القطاع لصورة العربي، ولكن يظل أصحاب المواقف المتحررة محدودي التأثير بالمقارنة بالآراء للعلماء الممبقة، سواء ما يتصل منها بالتاريخ اليهودي والديانة اليهودية، أو ما يتصل منها برؤية الآخر. وقد حرصنا في هذه الدراسة على أن نفسح الطريق لأصحاب الآراء والمواقف المختلفة؛ حتى تكون رؤيتنا ومتابعتنا للدخول الإسرائيلي صادقة ومفيدة.

إذاً لا يمكن القول في الحالة الإسرائيلية التي نحن بصدد دراستها، وبخاصة فيما يتعلق برؤية العرب في الوعي الإسرائيلي، بأن المواقف والتصورات الخاصة برؤية العرب هي وليدة جهل من أصحابها، ذلك أن العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً يعيشون على مقربة من الإسرائيليين، بل وأصبح يحدث احتكاك ولقاءات بينهم، بعد تبادل افتتاح السفارات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وافتتاح مكاتب للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبعض العواصم العربية، التي لم تقم بعد علاقات دبلوماسية رسمية معها.

والمطبوعات الإسرائيلية، وبخاصة المترجمة إلى اللغة العربية في إسرائيل، موجودة في أكثر من عاصمة عربية، والاتصالات في تزايد عبر شبكات الإنترنت، ورغم كل ذلك فإن العناصر المثقفة المعتدلة في إسرائيل، لازالت تواجه العديد من الصعوبات في أداء دورها، وبخاصة عند التصدي لشخصية العربي، وبخاصة إزاء تزايد المد الديني، واليمين الشوفوني في إسرائيل في السنوات الأخيرة.

ولذلك يبدو صحيحاً ما لوماً إليه الناقد الإسرائيلي نسيم رجوان حين قال: "إن الشروع في استخلاص أي شيء يقترب من رسم صورة صادقة للعرب في أي أعمال أدبية أنتجت من جانب أدباء يهود في إسرائيل، هو جراءة ومغامرة شبه مستحيلة"<sup>١١</sup>. وهذا الموقف أو المعضلة التي أشار إليها نسيم رجوان فسره مفكر إسرائيلي آخر، وهو يوسف جفعوني حين قال: " بأن سيطرة صورة نمطية عن العرب داخل الوعي الإسرائيلي سببها سنوات

العداء والصراع المستمرة بين إسرائيل وجيرانها. وهي سنوات اتسمت بتغيب العلاقات والمعاملات المتبادلة<sup>١٧٠</sup>.

ولكن السؤال الذي في حاجة إلى إجابة هو: هل تغير هذا الوضع إلى الأفضل بعد حدوث معاملات واتصالات بين الإسرائيليين والعديد من العرب؟. الإجابة على ذلك هي أنه ربما حدث بعض التغيير، ولكن ليس بالصورة المطلوبة، وبخاصة بسبب الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية مع الفلسطينيين، والتعنّت الإسرائيلي الرسمي تجاه وسائل حل النزاع العربي الإسرائيلي.

### الحروب والمجاهلات العربية الإسرائيلية وتأثيرها في التصور الإسرائيلي للعرب

على خلاف كل ما هو مألوف في تفسير نشأة الدول، فقد جاء الإعلان عن إقامة إسرائيل نموذجاً خاصاً وغير عادي في نشأة الدولة العبرية؛ مما كان له أثره وانعكاساته على رؤية الإسرائيليين لأنفسهم في المقام الأول، ورؤيتهم للعرب المحيطين بهم، أو الذين يعيشون معهم داخل إسرائيل في المقام الثاني؛ فإسرائيل كما هو معروف لم تنشأ بمقتضى الطبيعة التلقائية للتطور، سواء في إطار ما يسمى بالقانون الطبيعي، أو بمقتضى التراضي العام بين الحاكم والمحكوم فيما يعرف بالعقد الاجتماعي، كما لم تنشأ إسرائيل لتقاء الانسجام الوظيفي بين سكانها في سياق النظرية العضوية، إنما جاء ظهورها بدعوى الوعد الإلهي، ونتيجة لما سُمي بالقوة الغالبة.

وهكذا اختلفت نقطة البدء في إسرائيل عن غيرها، ففي حين جاءت نشأة الدولة القومية الحديثة بعد أطوار من النضوج، وصولاً إلى الطور الأعلى بفعل الصراع مع الذات، فقد ظهرت إسرائيل إلى الوجود كثمرة لمشروع ثقافي ميلسي استيطاني، له خلفيته الأسطورية وقوته العسكرية. وعلى ذلك لم تشهد التجربة الإسرائيلية خبرة التطور من الداخل، وإنما جاءت نتيجة الحضور من الخارج؛ أي أنها دولة استدعائية، تم تأسيسها بقبول عدد من الأقارب، وبدعوى المجئ من بلاد الشتات إلى ما سمي بالوطن الميعاد<sup>١٨</sup>.

إذاً بدأت الدولة مسيرتها وهي تحمل في أحشائها كل بذور مشاكلها المستقبلية؛ ولذلك حرص بن جوريون على تحديد الدور الذي يقوم به كل من المجتمع المدني والجيش، وبصورة تختلف عما هو معروف في أرجاء العالم؛ أي بدأت مسيرة الدولة بنوع من التوافق

ولتجانس، والتزج بين المجتمعين المدني والعسكري؛ باعتبارهما كما يقول أمنون روبنشتاين 'وجهان لعملة واحدة'<sup>١</sup>. ولم تمض سنوات معدودة على قيام الدولة، حتى بدأ السكان اليهود فيها يدركون أن قيام الدولة لم يؤد إلى حل مشاكلهم، بل العكس هو الصحيح، وذلك للأسباب التالية:-

١- صاحب الإعلان عن قيام الدولة، تفجر مشاكل اجتماعية وسياسية، نجمت عن صعوبة استيعاب المهاجرين الجدد، وبخاصة أولئك الذين جاؤا من دول عربية وإسلامية، يختلفون من حيث الطباع والذوق العام والملوكيات عن يهود أوروبا والأمريكيتين، بالإضافة إلى سيطرة يهود الغرب على مؤسسات الدولة، وعلى أجهزتها العسكرية والمدنية.

٢- بدء ظهور جيل من اليهود الذين ولد الجانب الأكبر منهم في فلسطين في سنوات ما قبل الدولة؛ حيث أخذ يتنمر على الآباء المؤسسين للدولة، ويعترض على العديد من الأفكار الصهيونية الأوربية التي وجدها غريبة عنه، وهذا هو الجيل الذي خاض حرب ١٩٤٨، وما قبلها من معارك وقعت ضد الفلسطينيين، أو الاشتباكات مع البريطانيين، ويعرفون باسم جيل الصابرا، والذين وصلوا سريعاً إلى مراكز السلطة في الدولة منذ أواخر الخمسينيات فصاعداً.

٣- تدهور الوضع الأمني على امتداد حدود إسرائيل، وسقوط العديد من الإسرائيليين نتيجة عمليات فدائية شبه يومية، كان ينفذها الفدائيون الفلسطينيون من خارج الحدود؛ مما عمق مشاعر الإحباط لدى العديد من الإسرائيليين، وهز الأسس التي قامت عليها الادعاءات الصهيونية من أن إقامة دولة لليهود سيؤدي إلى حل مشاكل اليهود في إسرائيل، ويحسن أوضاعهم في العالم.

وقد أشار الأديب المعاصر عاموس عوز إلى هذا الوضع حين قال: " لقد أدرك الجميع أن الأب أو مجموعة الآباء الذين قيل عنهم أنهم لا يخطئون على الإطلاق، يخطئون حقاً، بل ويقومون بأفعال شريرة"<sup>٢</sup>.

### نتائج حرب ١٩٦٧ تعمق مشاعر عدم الجدوى في الأوضاع القائمة:

رغم الانتصار للكاسح وغير المتوقع الذي حققته إسرائيل في عام ١٩٦٧؛ فإن السلام الذي بشرت به زعامة الدولة مع الدول العربية لم يتحقق، بل ثبت صدق ما حذرت

منه دوائر أكاديمية وتقنية من أن لحرب ١٩٦٧ أثراً مدمرة على بنية المجتمع الإسرائيلي، ومن أبرزها المشكلة الديموجرافية الناجمة عن تولد مجموعات فلسطينية في الضفة والقطاع، سيحولون الدولة خلال سنوات معدودة إلى دولة ثنائية القومية نظراً لزيادة نسبة الإنجاب بينهم. كما لم يترجم الانتصار العسكري إلى حالة من الهدوء والاستقرار للإسرائيليين؛ إذ سرعان ما اندلعت حرب الاستنزاف على امتداد قناة السويس، وصعد الفلسطينيون من عملياتهم للفدائية والعسكرية ضد إسرائيل داخل المناطق، وفي أرجاء العالم أيضاً ضد مؤسسات إسرائيلية.

ولذلك برزت في الأعمال الأدبية العبرية التي صدرت في هذه الفترة شخصية البطل الإسرائيلي المأساوي والمحبط، الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه عن طريق العنف والقتل والدمار، وإذا فشل في ذلك فليس أمامه سوى الهروب إلى الخارج، والاستقرار في مكان آمن؛ أي جاء البطل في ذلك كما ذكر أحد الدارسين الإسرائيليين تجسداً للنظرية القائلة بأن المواطن يصبح سلبياً وعديمياً إذا عاش في مجتمع يطبق مبادئه بصورة خاطئة، ينجم عنها للكثير من الكوارث، وتؤدي إلى اندلاع حروب جديدة مدمرة<sup>٢١</sup>.

وعاد الخوف من المستقبل يسيطر على قلوب كثير من الإسرائيليين بعد أن قيل لهم أن العرب لن تقوم لهم قائمة، وسرعان ما تحققت نبوءات للعديد من المفكرين، وعلى رأسهم يشعياهو لايبوفتس؛ الذي حذر من مغبة الوقوع في الوهم للقائل بأن حرب ١٩٦٧ هي آخر الحروب مع العرب، وأكد أن حرباً قادمة مع العرب ستكون أشد قسوة على إسرائيل<sup>٢٢</sup>، ولم يصدق الإسرائيليون نبوءات لايبوفتس إلى أن فوجئوا بحرب ١٩٧٣ تطرق أبوابهم.

### حرب أكتوبر وتعقيد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل في الشارع الإسرائيلي:

كانت حرب أكتوبر هي الزلزال الذي هز كيان إسرائيل، وكند زيف الادعاءات القائلة بجذوى الاحتفاظ بالمناطق لضمان أمن إسرائيل، وكان تقبل العالم الأكاديمي والثقافي في إسرائيل لنتائج تلك الحرب متماشياً مع قواعد المنطق السليم، خاصة وأن الدراسات العديدة التي صدرت بعد حرب ١٩٦٧ كانت تحذر كما سبق أن أشرنا من أن حرب يونيو

أن تكون آخر الحروب مع العرب، بالإضافة إلى تحليل النتائج السلبية المختلفة لتلك الحرب على بنية المجتمع الإسرائيلي مستقبلاً.

ومثلما أكد د. لايوفتس بعد حرب ١٩٦٧ على النتائج السلبية المترتبة عن احتلال المناطق العربية؛ فقد عاد بعد حرب ١٩٧٣ ليؤكد أن تلك الحرب سيكون لها تأثيرات بعيدة المدى على إسرائيل، بالإضافة إلى حديثه عن مشاعر الكآبة وخيبة الأمل والإحباط التي غمرت الجميع<sup>٢١</sup>. وعلى المستوى الخارجي كان لتلك الحرب آثارها الواضحة على العلاقات بين إسرائيل والعديد من دول العالم، وبخاصة دول العالم الثالث؛ حيث ازدادت العزلة الدولية لإسرائيل، وبات يُنظر إليها على أساس أنها دولة معزولة تقف خارج دائرة القانون الدولي، أو كما قال أحد المفكرين الإسرائيليين من أن إسرائيل بعد حرب أكتوبر، تحولت إلى تجسيد حي لحياة الجيتو اليهودية في الماضي<sup>٢٢</sup>.

#### بين صعود اليمين، وإندلاع حرب لبنان، وتلحur الانتفاضة:

يعتبر صعود اليمين الإسرائيلي للسلطة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل في انتخابات عام ١٩٧٧ من أحد نتائج حرب أكتوبر، واعتبر البعض هذا التحول بمثابة رغبة من الجمهور لتصحيح نتائج تلك الحرب، ومعاقبة حزب العمل وزعامته، ووسط عمليات لشد والجذب بين تيار اليمين المتصاعد وأنصار اليسار الذين كانوا يحاولون تبرير ما حدث، وإعطاء وعود بتغييرات مستقبلية إلى الأفضل إذا عادوا إلى السلطة، جاء الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، في عهد حكومة بيجين وتحت للقيادة المباشرة لشارون؛ ليحدث لدخل إسرائيل هزة عنيفة لا تقل عما أحدثته حرب أكتوبر؛ فقد اعتبر كثيرون في إسرائيل، سواء من اليمين أو من اليسار، أن هذا الغزو تحول إلى حرب واسعة يخوضها الإسرائيليون بدون أي سبب مقنع، يبرر سقوط مئات القتلى الإسرائيليين، وآلاف الجرحى فيها وضد دولة عربية - وهي لبنان - لا تشكل مصدر خطر حقيقي على إسرائيل.

وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، يخرج العسكريون من ضباط وجنود في الجيش في مظاهرات صليبية، ومعهم أفراد أسرهم للاحتجاج على تلك الحرب غير المبررة، بل للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل بفضل مئات الجنود الشباب دخول للسجن على الخدمة في جنوب لبنان، وبخاصة في أعقاب مذبح صبرا وشاتيلا، والتي عرضت تفاصيلها أجهزة الإعلام الإسرائيلية المختلفة، وكما اندلعت في أواخر الثمانينيات حرب أخرى من نوع جديد

لم نعرفه إسرائيل من قبل، ألا وهي الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل أيضاً تنتقل الحرب مع الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، وبخاصة بعد امتداد تأثيرات الانتفاضة إلى عرب ١٩٤٨، وما يمكن أن يشكله هؤلاء من مصدر خطر على المجتمع الإسرائيلي من الداخل؛ إذا انضموا إلى ثورة أشقائهم في الضفة والقطاع.

وقد أصبح الاقتناع للمساعد لدى العديد من الإسرائيليين في تلك الفترة يرى بأن إسرائيل تقف في مواجهة خط الضياع، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى إخفاء الحقيقة، بل وأكد كثير من المفكرين والدارسين أن المجتمع الإسرائيلي دخل بعد غزو لبنان في عام ١٩٨٢ وتفجر الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧، إلى مرحلة من التخبط الروحي، وأن الحياة أصبحت تجري في إسرائيل بدون أي خطة واضحة، وبدون أي مبرر للتضحية<sup>٢٥</sup>.

إذاً، عاد للمجتمع الإسرائيلي في الثمانينيات إلى حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية، وبرز العديد من علامات الاستفهام التي ميزت المجتمع الإسرائيلي في أواخر الخمسينيات، وفي منتصف الستينيات، بالإضافة إلى غموض الطريق الذي تسير فيه إسرائيل، بل ووصل الأمر إلى الاعتراف الصريح بفشل الحركة الصهيونية، ووصولها إلى نهاية طريقها، وهو ما عبر عنه يوسف أورن بالقول: 'بأن العقد الذي بدأ بحرب لبنان، وانتهى بالانتفاضة شهد تعاضلاً في حملات النقد الموجهة إلى السلطة، والتي وصلت إلى المطالبة الصريحة بالتخلي عن الصهيونية الكلاسيكية، واستبدالها بأيدولوجية أخرى، تتفق وتتماشى مع الظروف الموضوعية التي يجتازها المجتمع الإسرائيلي'<sup>٢٦</sup>.

وأخيراً جاءت الانتفاضة الثانية، ثم أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة، ومحاولة زعامة إسرائيل استغلالها للوقعة بين الولايات المتحدة والعرب، بل والمسلمين أجمعين؛ لتجعل الإنسان العربي عامة، والفلسطيني خاصة في بؤرة الاهتمام المستمر؛ باعتباره أحد مصادر القلق والرفض لسياسات إسرائيل في المناطق العربية المحتلة، ورفضاً للتطبيع مع إسرائيل خارج المناطق الفلسطينية.

### صورة العربي وثنائية المتلقي الإسرائيلي:

تعرضت الصفحات السابقة للمسيرة الاجتماعية والسياسية والعسكرية للمجتمع الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل، وحتى تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وخلالها شكل العربي

الوجه الآخر للصراع الذي يجتازه المجتمع الإسرائيلي؛ باعتبار أن العربي هو الطرف المنفصل للإسرائيلي على نفس الأرض؛ وذلك تتحدد صورة العربي في الوعي الإسرائيلي بناء على معطيات وظروف متغيرة، وعلى تصور إسرائيلي ميق لشخصية العربي، يستند كما رأينا على موروثات دينية وتاريخية يهودية، تُجمع على استحالة التوصل إلى أي تفاهم بين الطرفين العربي والإسرائيلي، بل إن مصير هذا التفاهم قد حسمته الكتب الدينية لليهودية في صورة تعزال وقطوعة تامة بين الطرفين؛ فمتلما لم يتجمع إسماعيل وإسحاق في مكان واحد؛ فإن نسلهما أيضاً وفقاً لهذا التصور الإسرائيلي لا يمكن لهما للتعايش سوياً على أرض مشتركة، ولكن إذا كثرت الموروثات لليهودية والأدبيات الإسرائيلية تكاد تتفق فيما بينها على رسم صورة منفرة للعرب، فيما عدا أصوات قليلة متناثرة دخل رقعة القسيساء الإسرائيلية، والتي تحاول أن يكون تصورهما للعربي بعيداً عن الموروثات القديمة؛ فإن الاتجاه العلم دخل إسرائيل والذي لا يتغير بتغير الحكومات أو بتبادل مواقع الأحزاب بين السلطة والمعارضة، والذي تترجمه عملياً المناهج الدراسية المطبقة في مدارس إسرائيل ومعاهدها، وتروج له أجهزة إعلامها، لا ترى في العربي إلا عنصر تحدي وتحرش لكل ما هو إسرائيلي، بل وتعتبره للخطر الأول الذي يترصد بالدولة العبرية وبمساكنها لليهود، وفي ذات الوقت لا يمكن الاستغناء عنه خلال مسيرة بلورة وتطوير المجتمع الإسرائيلي، بل ووصل الأمر ببعض المفكرين في إسرائيل إلى القول بأنه بدون العرب لما أمكن للإسرائيليين أن يضعوا أنفسهم، وفي هذا يقول دكتور "بار أون" : " لقد اعتكنا خلال سنوات طويلة أن نصف أنفسنا من خلال رؤيتنا للآخرين، والآخرين هنا هم العرب في داخل إسرائيل والعرب، الذين يحيطون بنا من الخارج.. وأي شعب يعيش في مثل هذه الأوضاع يحاول أن يبحث لنفسه عن عدو جديد إذا اختفى عدوه القديم، وإذا لم يعثر له على عدو فيضططر إلى الدخول في مواجهة مع نفسه، ويعيد وصف نفسه من جديد، وخلال مسيرة قد تستغرق فترة زمنية طويلة<sup>٢٧</sup> . ولذلك لم تتغير نظرة المناهج الدراسية المطبقة في مدارس إسرائيل ومعاهدها نحو العربي، منذ تأسيس إسرائيل وحتى يومنا هذا، رغم مسيرة السلام وافتتاح سفارات لإسرائيل في أكثر من عاصمة عربية. ولا زالت هذه المناهج الدراسية تتعامل مع العرب بصورة أثارت استياء بعض الدارسين الإسرائيليين، ومنهم على سبيل تبلي مندر" المسئولة عن شئون التعليم والدراسة في صحيفة هارنيس الإسرائيلية. فقد

نشرت منذ دراسة استندت فيها على فحص ١٥٠٠ من الكتب الدراسية التي تدرس في إسرائيل، حتى يومنا هذا وفي مجالات مختلفة.

ورأت منذ أن هذه الكتب لازالت تحرص على تحقير كل ما هو عربي أو مسلم. ومجلات منذر أيضاً وجود توجه غير إيجابي في مخاطبة عقول القراء في إسرائيل، وفي هذا تقول : لدى قياسي باستجلاء مضامين كتب مختلفة في مبلحت العلوم الإنسانية، ومن بينها كتب للمطالعة المقررة على الطلبة الإسرائيليين، ابتداء من الفصل الأول وحتى الفصل الثامن (في مادة قراءة في إسرائيل الحديثة تبين لي كم هي محشوة بعبارات التحقير، والأوصاف غير الإنسانية للعرب. كما أن المراجع التي تضعها وزارة التعليم بين أيدي المعلمين، هي أكثر عنصرية وفضاعة في تناولها للإنسان العربي، ولكنت منذر أن هذه الكتب لا تعاد مراجعتها وتنتجها في كل ما يقال عن الشعوب العربية والإسلامية، وكأنها لم تلوح مكانها منذ آلاف السنين<sup>٢٨</sup>.

وحاول الدكتور "دانييل بارتل" الأستاذ في جامعة تل أبيب البحث عن الأسباب التي تقف وراء العمل المستمر على تشويه صورة العرب في المناهج الدراسية الحكومية في إسرائيل؛ فوجد أن "ذلك يعود إلى محاولة البحث المستمر عن بنية لغوية تحتية، تساعد المجتمع الإسرائيلي على الصمود في وجه العرب، العدو الرئيسي لإسرائيل حالياً". وسجل "بارتل" أن "من بين الأسس التي تقوم عليها المناهج الدراسية في إسرائيل، التركيز على عقيدة الصراع مع العرب، وإبراز أهمية الجيش الإسرائيلي لضمان الأمن لإسرائيل، وهذا أدى إلى تضالول الاهتمام بثقافة السلام، أو عرضها في صورة غامضة ومبهمة"، وبعد فحص عدد "مائة كتاب وسبعة" من الكتب التي تدرس في مدارس ومعاهد إسرائيل الرسمية والمعتمدة من وزارة التعليم، وجد أن هناك إهمال في الإشارة إلى مفاهيم السلام وتضخيم في الحديث عن اليهود كضحايا لهجمات الآخرين مع عدم الاعتراف بشرعية مواقف وتصرفات العرب؛ حيث يجرى تشويه صورتهم وإظهارهم في صورة قوم من المشاغبيين والمتخلفين حضارياً وثقافياً، إلى جانب إغفالهم الجسمانية. وختم "بارتل" دراسته بقوله بأنه "لم يسجل حدوث أي تغيير في المناهج الدراسية الإسرائيلية الرسمية في تناولها لصورة العرب، رغم حلول السلام؛ فالكتب الدراسية لازالت تقدم العرب بصورة مشوهة، وتتجاهل المعاناة التي لحقت بأبناء الشعب الفلسطيني<sup>٢٩</sup>.



ورغم ذلك نشير إلى أن هناك بعض الأصوات الإسرائيلية وبخاصة في صفوف  
 أدباء اليسار الإسرائيلي تحولوا لتخاذ موقف مستقل ومغاير بعض الشيء عن الموقف  
 الحكومي، أو للتوجهات العامة في إسرائيل تجاه العرب، ولكن تأثير هؤلاء لا زال محدوداً؛  
 لأن المجتمع الإسرائيلي قد أصيب، وبخاصة مع تزايد قوة اليمين بما يشبه حالة التلوث  
 البصري والسمعي. ونظراً ولأننا نطبق المنهج الأكاديمي في التعامل مع الأمور؛ منعرض  
 لقصيدة كتبها الشاعر الإسرائيلي أهرون شبتاي، ونشرها في صحيفة هارنس بتاريخ ١٩/٤/  
 ٢٠٠٢ عكس خلالها مدى الإحباط والألم الذي يعتصر قلوب بعض  
 المثقفين الإسرائيليين تجاه ما يحدث في المناطق؛ فقال في قصيدته التي اختار لها عنوان "قلبي  
 ما يلي:

قلبي

شفتاي ترددان عبارات غير واضحة

يا فلسطين إن نموت

قلبي مع كل ليرة حقة تُغرس في يدك

يا مصطفى البرغوثي

قلبي يقف أمام المقاطعة (مكتب عرفات)

ولمامي جنة قتيل ملقاة على الطريق

قلبي مع قللك الملقى على مكتب يا محمود درويش

قلبي مع كل أنابيب الأكسجين التي اختفت من نابلس

قلبي مع مها أبو شريف

فالجنود الذين اقتحموا منزلك تبولوا على قلبي

توقف قلبي عن النبض مع كل طلقة

تصوب إلى إطارات سيارات الإسعاف

التابعة للهلال الأحمر

إليك يا منال سفیان أقول:

لقد توقفت قلبي عن النبض

بعد أن أصابتك طلقة في مقتل

بلائنا شهدت ولادة جديدة في بيت لحم

المشبعة لآفت في سلة النفقات

ومن الرحم خرج إلى النور مولود جديد

مولود نبضات قلبه أقوى من نبضات قلبي..

ابني يهودي فلسطيني

وفي الختام نقول بأن تشويه صورة العرب في الأدبيات الرسمية الإسرائيلية، بل ومحاولة الوقیعة بین العرب والولايات المتحدة، إنما يعكس الخوف الدفين لدى قطاعات واسعة في إسرائيل من السلام، ومن هنا يجيء هذا الحرص على التحرش بالإنسان العربي، والخط من شأنه فيما عدا بعض الأصوات الإسرائيلية الشاردة والقليلة العدد، والمحددة للتأثير.

وقد جسد الصحفي الإسرائيلي موشيه شوكيد هذه الحقيقة المتمثلة في استثارة النزاعات الإسرائيلية للإنسان العربي، وكشف عن الأسباب التي تقف وراء هذا التوجه اليميني فقال: - " لم تكن زعامة إسرائيل في يوم من الأيام، في حاجة إلى كراهية العرب كما هي اليوم؛ فهذه الكراهية تقرب بين الطوائف اليهودية؛ بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل، وتمنع عرب إسرائيل من المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية مع اليهود، كما أن كراهية العرب مطلوبة الآن للحفاظ على المستوطنات القائمة داخل إطار المعاناة القومية المشتركة، وأمام الخطر المشترك فإن كراهية العرب مطلوبة من أجل تخفيف حدة التوتر بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، بين الأثرياء والفقراء، بين المتدينين وغير المتدينين، بين المواطنين الإسرائيليين داخل حدود الخط الأخضر، ولولئك الذين يتحصنون على المرتفعات المتناثرة في الضفة، أو في أودية للقطاع. إن إسرائيل لا يمكنها أن تتحمل مجيء السلام بسبب المقابل الذي يجب أن تدفعه في صورة إعادة رسم وبلورة هويتها من جديد.

إن مجيء السلام يتطلب من الحكومات التصدي المخلص للفوارق الاجتماعية  
لدخل إسرائيل، ومجيء السلام يتطلب التصدي لتهديدات التيار الديني، ومطالب الأصوليين  
اليهود للمتزايدة، وتأثيرها على مستوى الحياة اليومية، مجيء السلام يتطلب إزالة أغلب  
المنشآت، إذن من في إسرائيل في حاجة إلى السلام. وهكذا تحول شعار "إسرائيل تريد  
السلام" إلى شعار لجوف بل إلى كنية مدوية<sup>٢٠</sup>.

## المراجع

- ١- مقابلة مع دافيد جروسمان ، نشرت في مجل الكرمل، عدد ٦٤ ، صيف ٢٠٠٠ ، رام الله، فلسطين.
- ٢- لقاء معه نشر في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥.
- ٣- صحيفة دلفار بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٨.
- ٤- عوز الموح: "موت للعربي الشرير"، مجلة بوليتكا، عدد نوفمبر ١٩٩٣، تل أبيب، ص ٢٢.
- ٥- مجلة لقاء، إصدار المعهد اليهودي العربي، تل أبيب، عدد خريف ١٩٨٤، ص ١٩.
- ٦- للمرجع السابق.
- ٧- للمرجع السابق، ص ٣٠.
- ٨- جلعاد مورج: "متحبلون ومتخاصمون" ، نشر في مجلة موزنايم الأدبية، تل أبيب، سبتمبر/ أكتوبر، ١٩٨٧، ص ١٥.
- ٩- جرشوم شوكين: صحيفة هآرتس، ١٩٨٠/٩/١٠.
- ١٠- مجلة ٧٧ الأدبية، تل أبيب، عدد إبريل ، ١٩٨٥،
- ١١- مجلة لقاء، ص ١٦١.
- ١٢- مقابلة مع د. سوكر مان، نشرت في صحيفة على همشمار بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٤.
- ١٣- صحيفة عل همشمار ١٩٨٨/٨/٥.
- ١٤- محمد توفيق الصواف: الآداب الليبروتية ، عدد ديسمبر، ٢٠٠٢، ص ١٨.
- ١٥- صحيفة هآرتس ٢٠٠٢/١٢/١٣.
- ١٦- الآداب الليبروتية، ص ١٨ نقلا عن الجيرزاليم بوست الإسرائيلية.
- ١٧- يوسف جفعوني: "مكان على وجه الأرض"، صالار عن مركز فان لير بالقنسن، ١٩٨٦، ص ٧.
- ١٨- أحمد للمسلماني: "مقة عام على المشروع الصهيوني"، الأهرام ، للقاهرة، ١٩٩٧/١٠/٣.
- ١٩- أمنون روبنشتاين: "قتلت الثورة ونجحت للصهيونية"، نشر في هآرتس، ١٩٩٧/٦/١٠.
- ٢٠- الأدب العربي في سنوات الدولة، ١٩٨٣، ص ٣٨.
- ٢١- للمرجع السابق، ص ٤٣.
- ٢٢- يشياهو لايفوفتس: "اليهودية - الشعب اليهودي ودولة إسرائيل"، إصدار شوكين ، ١٩٧٦، ص ٤٠٨.
- ٢٣- المرجع السابق، ص ٤٣٠.
- ٢٤- مقال نشرة د. تلمون في معاريف ١٩٧٦/٥/٤.
- ٢٥- مقال نشرة يوسف لورن ، معاريف ١٩٨٩/١٢/٨.

<sup>٢٦</sup> المرجع السابق

<sup>٢٧</sup> مقال نشره د. "بارلون"، معارف ١٩٩٤/٣/٢٥

<sup>٢٨</sup> - خليل السواحري: التربية النصرانية في الكيان الصهيوني، بحث ألقى في دمشق، أغسطس، ٢٠٠١.

<sup>٢٩</sup> - هارنس ، ١٩٩٩/٢/١٥.

<sup>٣٠</sup> - هارنس ٢٠٠١/١١/١، مقال نشر تحت عنوان: "من في حاجة إلى السلام" بقلم موشيه شوكيد.



## رؤى اليهود المتكبرين للعالم ولأنفسهم ولكل ما حولهم

د. محمد الفخار الحويك\*

### مقدمة :

إن ظاهرة الدين والتدين في إسرائيل وعلاقتها بالدولة محل الدراسة، لا يمكن دراستها بعيداً عن التطرف الدينى اليهودى، وعلى الرغم من أن دولة اليهود التي تخبئها تيودور هرتزل تمثل دولة العلمة والتحرر من "الإكليروسية"<sup>١</sup> Clericalism، حيث ينفصل فيها الدين تماماً عن الدولة ، إلا أن واقع دولة إسرائيل الحديثة يختلف تماماً عن ذلك.

لقد دخلت الاتجاهات الدينية اليهودية في إسرائيل فيما بينها في صراعات لأجل الهيمنة السياسية ، وبدا أن هذه الأحزاب السياسية الدينية جميعها يوجد بينها تضاد في الاتجاهات والأفكار ، مما زاد من الخصومة بينها، والتي بلغت ذروتها في انتخابات عام ١٩٨٨، ومحاولات الساسة المتكبرين في مسعاهم الأبدي لتطبيق الشريعة الدينية، التي تهدف إلى التقليل من شأن الحياة العصرية والتقدم والحقوق المدنية الأساسية ، وهو ما يرفضه قطاب التيار العلماني في إسرائيل "تلوميت ألوني"<sup>٢</sup>، وفي جانب آخر يعلن العديد من العناصر الدينية في إسرائيل عن تغير الوضع الاجتماعي لغير صالحهم ؛ حيث ازداد عدد دور السينما والمطاعم وحالت شرب الخمر العامة ، والتي يتم ارتيادها يوم السبت لتقسد عليهم يومهم المقدس حتى مع وضوح تزايد احتجاجاتهم الدينية، بصورة توصف بأنها نشاطات ورد فعل باتس لإحساس لا يشعرون أنهم يفقدون أرضيتهم في ساحة المعركة الحضارية كمظهر لرفضهم الدولة العلمانية ، وهو ما يدعو إلى رصد احتمالات لتقسام له منولاته السلبية داخل المجتمع الإسرائيلي .

١- وفي دراستنا للمجتمع الإسرائيلي، والذي يلعب فيه الدين اليهودي دوراً حيوياً ، هناك ثلاثة نماذج رئيسية للمجتمع، والتي تختلف وظائف الدين باختلافها ، النموذج الأول من المجتمعات هو الذي تكون فيه القيم الدينية هي السائدة أو المسيطرة (وهي المجتمعات

---

\* باحث في الشؤون الإسرائيلية وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية

البداية) Primitive Society، النموذج الثاني من المجتمعات هو الذي يحتوي على القيم الدينية والقيم العلمانية (مجتمع ما قبل الصناعة) Pre-industrial Society ، وأخيراً فإن النموذج الثالث من المجتمع هو الذي تسيطر عليه القيم العلمانية (المجتمعات الصناعية) Industrial Society بالرغم من أن هذه النماذج الثلاثة لا تمثل مراحل حتمية في التطور التاريخي لأي مجتمع.

٢- والمجتمع الإسرائيلي مجتمع يتسم بخصوصية المجتمعين الثاني والثالث ، فهو مجتمع صناعي تسيطر على غالبية القيم العلمانية ، وفي نفس الوقت هناك حالة من التعايش بين القيم الدينية لأكثر من ٢٥% من سكان إسرائيل والقيم العلمانية لباقي السكان ، كما أن اندلاع العديد من حوادث العنف الديني في إسرائيل في العقدين الأخيرين تكشف حجم التطرف الديني الكامن في إسرائيل تحت دعوى أصولية استيطانية ، كما يكشف أيضاً نوايا بعض الاتجاهات السياسية في إسرائيل (عمل -ليكود) للرامية لتعزيز سيطرتها على المناطق المحتلة، والتغاضي عن أنشطة الجماعات اليهودية المتطرفة طالما تحقق مصالح الدولة والذي تبلور في حادثتين رئيسيتين كشفتا حقيقة تورط النظام السياسي؛ وهما : منحة المسجد الإبراهيمي بالخليل ، واحتفال رئيس وزراء إسرائيل "إسحاق رابين"، وهو ما سوف نحاول أن نبرز قدرة فيما يمكن أن تنتهي إليه حركة التفاعلات الداخلية في إسرائيل، إذا ما استمرت حالة الاستقطاب والتوتر الحادة بين القوي الدينية والأحزاب السياسية الإسرائيلية.

٣- ويرجع الباحث أهمية موضوع البحث للأسباب التالية :

أ- إن دراسة أي ظاهرة اجتماعية Phenomenon في إسرائيل تعد عملاً وواجباً؛ حيث إن الصراع العربي الإسرائيلي لم ينته بعد ، وقد انتقل من صورة إلى أخرى وأن إسرائيل كنولة تلعب دوراً رئيسياً في حالة عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط .

ب- أن هناك حالة عالمية من المد الديني الأصولي Fundamentalism، الذي يصل إلى درجة عالية من التطرف يلزم للبحث عن أسبابها ، خاصة وأن الأصولية اليهودية تتسم بدرجة عالية من التشدد والعنف تجاه الأعداء.

ج- يتسم المجتمع الإسرائيلي بخصوصية فريدة في نشأة المجتمعات، يمكن الإشارة إليها لاعتبارات تاريخية، والتي تبني عليها إشكالية الدراسة .



٤- إن الباحث يعمي تملأاً منذ البدء أنه يدرس الظاهرة، وهو على إدراك بصعوبة الفصل بين الاتجاهات السياسية والاجتماعية في إسرائيل؛ حيث إن أهدافها تكاد تكون متطابقة، ولكن تختلف الأساليب لصالح ارتباطات بأمور سياسية، ولكنها لا تخرج جميعها عن الصهيونية وأهدافها، فضلاً عن ظهور تيارات وجماعات دينية يهودية وغير يهودية تُشدّ طرفاً في العقدين الآخرين، أي ذلك إلى تعقيد العلاقات الاجتماعية على المستوى العقائدي؛ بحيث بات من الصعب رصد الاحتمالات وتوقعاتها، بين دعوة جماعات يهودية متطرفة تدعو للتوسع على الأرض التوراتية، ولأخرى تدعو للخروج من إسرائيل؛ لأن ما يحدث مناف للتوراة، عبر جماعات تدعو لإنهاء العرب وإقامة الهيكل "Temple" تأكيداً لما ورد في التوراة.

٥- نحاول الدراسة الإيجابية على مجموعة من التساؤلات التي يمكن أن تضع الظاهرة محل الدراسة في موضعها الصحيح؛ حيث إنها دراسة استطلاعية في مجال البحث، وأهم هذه التساؤلات يتمثل في الآتي:

أ- ما هي لغة الخطاب الديني اليهودي المعاصر؟ وما هي القضايا الأساسية؟  
 ب- ما هو تاريخ وطبيعة الفكر الديني السياسي السائد لدى رجال الدين اليهودي؟

ج- ما هي رؤى المبتدئين اليهود للعالم ولأنفسهم ولكل ما حولهم؟

٦- إن الغالبية العظمى من سكان المجتمع الإسرائيلي، لا تزال ترفض سواء المتغيرات الجديدة أو التكيف معها؛ فقد فقدت أغلب الهويات السياسية والاجتماعية دخل إسرائيل نفسها، وتحولت الحياة السياسية والاجتماعية إلى سوقين كبيرين للأمن، وتشير بعض الدراسات الاجتماعية الإسرائيلية إلى أن هناك نقكاً في المجتمع الإسرائيلي طيناً أن نرصده ونتابعه لارتباطه الوثيق بصراعنا الحالي والقادم، وسوف نحاول الدراسة البحث في تحقيق الأهداف التالية:

أ- طبيعة الخطاب الديني Religious Address الذي ينادي به المبتدئون.  
 ب- التحليل السوسيولوجي Sociological analysis لتوجهات رجال الدين ومرجعياتهم الأصولية في المجتمع الإسرائيلي.

ج- تحديد طبيعة رؤية المتدينين اليهود للعالم ولأنفسهم ولكل ما حولهم .

٧- استعان الباحث بوسائل وأدوات بحثية تعينه على دراسة الظاهرة موضوع البحث؛ لعدم توفر الوسائل للاتصال المباشر بمجتمع الظاهرة، وقد رصد الباحث الفكر الديني اليهودي من خلال التعرف على رؤى اليهود لأنفسهم ولكل ما حولهم مركزاً على رجال الدين ، لما قد تندر على الباحث القيام بعمليات الملاحظة المباشرة، فقد لجأ الباحث إلى إعادة تحليل وتحليل مضمون مصادر إعلامية تشكل صورة للخطاب اليومي في الصحف الإسرائيلية<sup>٢</sup> ، وهي من الوسط المعيشي والثقافي الذي يرتبط بوجود الإنسان في مجتمع وباعتبار أن الحياة اليومية وعاء لتخزين المعرفة والمعلومات أو التخزين للوعي (وهي صلبة مستعاضة عن الأقوال والأحداث والإشارات المتبدلة واليومية من أعضاء المجتمع الواحد)<sup>٤</sup>.

٨- حاول الباحث تجميع أكبر قدر من المعلومات عن بعض كبار رجال الدين اليهودي<sup>٥</sup>، وتحديداً العاقلات، وخاصة المعلومات التي تتصل بتاريخ الحالة وتطورها ، محدداً للعالم الكلية لخبرات العينة وتجاربهم وأفكارهم خلال الزمن ، وقد اختار الباحث الفترة من (١٨٥٠ وحتى ٢٠٠٠) لمدة قرن ونصف ، منذ أن كان المشروع الصهيوني فكرة في ذهن نودر هرتزل، وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، ولقد اعتمد الباحث على المصادر الصادرة عن الوثائق حول شخصية وتاريخ الحالة والسيرة الذاتية ، هذا بالإضافة إلى أحاديثهم وخطبهم الدينية. وهذه الحالات تعبير عن مجتمعاتها المحلية Community، وما تمثله من مواقف الحالة Case situation أو عناصر الحالة المدروسة، ويرجع لاختيارنا لهذا الأسلوب للأسباب التالية :أنها طريقة الحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة، وأنها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر (خاصة ظاهرة التدين)، أنها طريقة تبعية؛ أي أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على عنصر الزمن، كما أنها منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.ونظراً لصعوبة الاعتماد على المقابلة الشخصية للحالات محل الدراسة بما لوفاتها أو لتطرفها ، وعدم رغبة الأحياء منهم في النقاش أو الحوار ، لذا اعتمد الباحث على الآتي : دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة ، معايير تاريخ الحالة ، وتسجيل معلومات دراسة الحالة .

٩- ومن ثم قام الباحث بإعداد دليل صل ميداني أقرب إلى استطلاع الرأي والمسح الاجتماعي معاً للتعرف على رؤى اليهود للعالم، ونظرة اليهود لأنفسهم ولكل ما حولهم ' بهدف التعرف على الآتي:

طبيعة نظرة الشخص اليهودي إلى العالم الذي يعيش فيه ، ومدى إدراكه لذلك العالم بكل ما يشتمل عليه من أشخاص آخرين، وأحكام، وعلاقات، ونظم، وفهم اجتماعية، وثقافية في المجتمع الإسرائيلي المتدين .

أنماط التفكير وراء نظرة الشخص اليهودي إلى غيره من الأشخاص ، وتقييمه لهؤلاء الأشخاص وتصرفاتهم وعلاقاتهم ، ونظراتهم إلى الحياة وموقفهم منها ومن المجتمع .

- أنماط التفكير في نظرة الشخص اليهودي إلى المستقبل، وفي تحديد توقعاته واحتياجاته وتطلعاته ، بما في ذلك التوقعات والاحتياجات الثقافية ، مع التركيز على الآتي :

• الجنور التاريخية للثقافة اليهودية والمجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك الأصول الدينية والصهيونية، ومدى الوعي بها، وإدراك عمقها وتأثيرها في الحياة العامة .

• للنظرة إلى الثقافات الأخرى ، والتي تتصل بالثقافة الإسرائيلية، وإدراك أهميتها وصعقها وتأثيرها في الحياة العامة ، وتقييم الأشخاص اليهود ، وموقفهم من المتغيرات والتحولات التي تطرأ عليها .

• للنظرة إلى الهيئات والأجهزة الرسمية، ودورها في رسم السياسة الثقافية، وسيطرتها على الأنشطة المختلفة ، وما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور .

• تقديم لواقع الثقافي الإسرائيلي / اليهودي، ومدى قدرته على إشباع احتياجات ومتطلبات وتطلعات أعضاء المجتمع الإسرائيلي .

- ونظراً لعدم استجابة نسبة كبيرة من عينة الخبراء اليهود أو اليهود المتكئين للتعرف على رؤاهم لأنفسهم بصفة مباشرة ، استعان الباحث برؤى خبراء مصريين للتعرف على نماذج مصرية لمنظور الإسرائيلي اليهودي المتكئين لنفسه ولمن حوله؛ حتى يمكن من خلالها التعميم عند حصر نتائجها.

١٠- وبالتالي استخدم الباحث مجموعة من الأدلة البحثية لتحقيق أهداف

للبحث وهي :

الدليل الأول: تحليل الخطاب الديني اليهودي اليومي

الدليل الثاني: دراسة حالة لبعض رجال الدين اليهودي في إسرائيل

الدليل الثالث : رؤى اليهود للعالم نظرة اليهود لأنفسهم ولكل ما حولهم .

الدليل الرابع : رؤى نماذج مصرفية لمنظور الإسرائيلي المتدين لنفسه ولمن حوله .

### أولاً: تحليل مضمون الخطاب الديني اليهودي اليومي

تم حصر أهم الموضوعات المثارة والمناقشة في الصحف الإسرائيلية، والتي تنور حولها أفكار الكتاب والخبراء في إسرائيل ؛ وهي لمخاطبة العقل الإسرائيلي ومنقضة فضايه الحيوية، وهي عينة عمدية لموضوعات ترتبط بموضوع البحث .. ولخبرت خلال فترة قريبة (المدة من ١٩٩٨-١٩٩٩)، واستند للتحليل على توجهات الكتاب وتوجهات الصحف، في إطار المنظومة الإعلامية الإسرائيلية، ولما كانت أهم تساؤلات الدراسة تنور حول الهوية الدينية وعلاقتها بالمجتمع؛ فقد قسم الموضوعات إلى مجموعة من القضايا اليومية في إسرائيل:

#### نتائج تحليل مضمون: الخطاب الديني اليومي:

١- لما قد تعر على الباحث لقيام بعمليات الملاحظة المباشرة ؛ فقد لجأ الباحث إلى إعادة تحليل وتحليل مضمون مصادر إعلامية تشكل صورة للخطاب اليومي في الصحف الإسرائيلية<sup>٦</sup> ، وهي من الوسط المعيشي والثقافي الذي يرتبط بوجود الإنسان في مجتمع، وباعتبار أن الحياة اليومية وعاء لتخزين المعرفة والمعلومات، أو لتخزين الواعي (وهي عملية استعاضة عن الأقوال والأحداث والإشارات المتبادلة واليومية من أعضاء المجتمع الواحد)<sup>٧</sup>.

٢- تم حصر أهم الموضوعات المثارة والمناقشة في الصحف الإسرائيلية، والتي تنور حولها أفكار الكتاب والخبراء في إسرائيل . وهي لمخاطبة العقل الإسرائيلي ومنقضة فضايه الحيوية، وهي عينة عمدية لموضوعات، وتعتبر عن رؤية

المتدينين لبعض القضايا المجتمعية في مجتمع البحث، ولغثرت خلال فترة قريبة (المدّة من ١٩٩٨-١٩٩٩) ، واستند القليل على توجهات الكُتّاب وتوجهات الصحف في إطار المنظومة الإعلامية الإسرائيلية..

٣- ولما كانت أهمّ تساؤلات البحث تدور حول الدين وعلاقته بالمجتمع فقد قسم الموضوعات إلى مجموعة من القضايا اليومية في إسرائيل:

-الهوية الدينية ، والصراع العلماني /الديني، والدين والمتدينون ، والجيش والمتدينون ، والمتدينون والسلمة -هي من القضايا الحيوية التي يكثر الحديث عنها، وتستهدف هذه المقالات والكتب .. بناء هوية المجتمع من خلال طرح رؤى أغلبها لمحاولة توفيق الاتجاهات داخل المجتمع، فلم يلبثت بتحليل مضمونها على النحو التالي:-

#### أ- الهوية الدينية

عكس المقالات التي تدور حول أزمة الهوية الدينية في إسرائيل، ويمكن الخروج ببعض الملاحظات أهمها:

(١) إن غالبية شباب إسرائيل لا يعلمون ما هي الصهيونية ؟ ويرجع ذلك للكُتّاب إلى فشل جهاز التعليم في إسرائيل في الإيمان بالأيديولوجية الصهيونية .

(٢) أن هناك حالة مجتمعية للفرار من الدولة اليهودية بقودها العلمانيون، وفي المقابل هناك حالة فرار للمتدينين من الدولة؛ بمعنى الانسحاب وعدم الرغبة في المشاركة.

(٣) أن الحديث عن الإصلاح الديني كطريقة للهيكّل بدّل على أن هناك انحرافاً عن الدين في هذا المجتمع - وهذا ليس بجديد على أي مجتمع - لكن الجديد في ذلك هو رؤية الحلّام في أن الإصلاح هو الطريق للهيكّل - وليس موقع الهيكّل - وهي رؤية جديدة؛ حيث يتجلى الرب فيه، ومكان بنائه .. إذا أقيمت شعائره وقسمية شريعته .

(٤) أن الأيديولوجية الصهيونية نفسها في مرحلة أزمة بعد بناء الدولة؛ فقد فقدت وظيفتها ودورها .

#### ب-الصراع العلماني الديني :

من خلال مجموعة المقالات التي كتبت عن الصراع العلماني الديني

في المجتمع الإسرائيلي نخرج بمجموعة من الملاحظات العامة علي النحو التالي :

(١) أن الصراع بين العلمانيين والمتدينين الحريديم / القوميين في المجتمع الإسرائيلي هو حقيقة واضحة، تنعكس آثارها في الانقسام الواضح في هذا المجتمع؛ خاصة في الصحافة الإسرائيلية ، ملوك المعسكرين ، توجهات الساسة الإسرائيليين ، قضية مستقبل الدولة .

(٢) أنه من الصعب قياس مدى إحراز أي من المعسكرين العلماني أو الديني للانتصار في الصراع بينهم؛ بالإضافة إلي أنه من الصعب قياس مدى قوة أي من الفريقين؛ نظراً لأن الصراع بينهما معتمر ومتطور؛ ففي حين تنخفض نسبة التدين ، يرفض المجتمع وضع دستور علماني للدولة ، وهكذا في أغلب القضايا .

(٣) تمثل الانتخابات التشريعية وضعا مناسباً لقياس قوة المتدينين من خلال قياس مدى تصويت الناخب للمرشحين المتدينين والأحزاب الدينية ، وفي هذا الإطار تمثل انتخابات ١٩٩٩ نقطة تحول هامة بالنسبة لهؤلاء المتدينين الذين لم يحصلوا علي درجة عالية من التأييد ومثل انهزام المعسكر الديني فرصة لمراجعة خطوات وأسلوب هذا المعسكر .

(٤) أن استطلاعات الرأي في إسرائيل تعكس انخفاضاً في مستوى التدين في المجتمع الإسرائيلي ، كما تعكس زيادة الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي حول العلمانية والتدين .

(٥) أنه من الضروري مراجعة أساليب ومناهج دراسة للتعليم الإسرائيلي بدرجة قوية، خاصة التعليم الديني.

(٦) رغم الانقسام الواضح داخل المجتمع الإسرائيلي ، ورغم الصراع بين المعسكرين الحريديمي والعلماني وإدارة هذا الصراع علي أكثر من جبهة أهمها ، التعليم ، السياسة ، القضايا المجتمعية ، هناك تيار وسط داخل المجتمع الإسرائيلي يحاول إيجاد توفيق بين العلمانيين والمتدينين، والتمثال الواضح تجربة " المخينا " التي تجمع العلمانيين والحريديم في دراسة مشتركة تحت علي التسلمح .

#### ج- الدين والمتدينون

من خلال بعض المقالات المتعلقة بالدين لليهودي والمتدينين يمكن الخروج بمجموعة ملاحظات:

(١) تفسيرات استطلاعات الرأي حول تمسك اليهود باليهودية تعطى فرصة الفريق المناهض للفصل بين الدين والدولة للتطل بتمسك الشعب اليهودي بالتقاليد اليهودية، وأن الذين يتحدثون عن الفصل بين الدين والدولة عليهم إفساح المجال للآخرين .

(٢) أن التعليم الديني في إسرائيل رغم مرور خمسين عاماً على إنشاء الدولة يعاني من لزمات هيكلية تتجلى في الانتقادات التي أثارها الكتّاب، وأن هذا للتعليم يلعب دوراً بارزاً في تعبئة وحشد اليهود المتدينين تجاه قضايا معينة، وأن أغلب الانتقادات توجه للتعليم الديني ودعوات الإصلاح للتعليم الديني أيضاً .

(٣) إن المجتمع الإسرائيلي شديد التدين له مفاهيم خاصة ترفض إطلاق لفظ المتطرف على المتشددين المتدينين؛ لأن تشدهم هو محاولة لإثبات لاختلافهم عن الآخرين

(٤) إن وضع المرأة في المجتمع اليهودي - للمرأة المتدينة تحدياً يعاني من عدم وضوح لنورها، وإن التعليم الديني ساهم إلى حد كبير في إضعاف دورها .

(٥) إن الاستطلاعات التي أجراها إيهام لاسلوي تؤكد بدرجة واضحة أن هناك انخفاضاً في مستوى التدين في المجتمع الإسرائيلي، خاصة في أوساط الشباب، وأنه يرى أن هذا للسبب في الانخفاض هو النظام التعليمي الديني.

(٦) رغم وضوح نتائج الاستطلاعات يحاول الكتّاب تبني موقف محارص لنتائج الاستطلاع، استناداً إلى استطلاع حول لتوجيهات المستقبلية لهم فيما يتعلق بالدراسة الدينية؛ حيث يرى أن للمستقبل سوف يشهد زيادة ارتفاع نسبة التدين في إسرائيل بين الشباب، وهو موقف مناقض للاستطلاع

#### د-الجيش والمتدينون

من خلال تحليل بعض المقالات حول الجيش والمتدينين نخرج بمجموعة من الملاحظات :

(١) يمثل تجنيد المتدينين للحريديم أزمة دخل للمجتمع الإسرائيلي؛ حيث إن هذه المسألة تعكس درجة من عدم المساواة في الولجبات والالتزام تجاه الوطن . وفي نفس الوقت تعكس درجة من عدم الرضا والسخط على الأوضاع من جانب غير المتدينين، الذين يرون أن ذلك يمثل تمييزاً للحريديم.

(٢) أن المجتمع الإسرائيلي في طار معيه لإحداث التوافق الداخلي (السمي الدقم لإحداث تجانس مثل تجربة "المخيتا" في إطار الصراع العلماني /الديني ) أفتشت دلدل الجيش وحدة النحل الحردي لتجنيد المتدينين الحرديم .

(٣) رغم هدف النحل الحردي من تجنيد الحرديم ، إلا أنه يمثل تمييزاً دلدل الجيش وافتقاراً للصراع إلى دلدل المؤسسة العسكرية .

(٤) تجربة النحل الحردي تعكس درجة من التنعصب دلدل المجتمع الإسرائيلي؛ ففي حين يحاول رُب الصدعات في الإطار اليهودي ، يرفض في الإطار نفسه تجنيد العرب؛ مما يعكس درجة من التنعصب [تحت أسافد أمنية ]

هـ-المتدينون والسياسة :

عكست المقالات موقف المتدين من أهم القضايا السياسية سواء مستقبل السلام أو الديمقراطية، دور المرأة المتدينة من خلال صونها الانتخابي

(١) تؤكد كافة استطلاعات الرأي أن غالبية التيارات الدينية مناهضة للسلام وهذا ما يعكس ازدياد شوكة التيار اليميني المتطرف في إسرائيل.

(٢) أن التيار الديني رفض لقوانين الدولة المدنية الديمقراطية كمنهج ما لم تحقق له مصالحه.

(٣)لأن هناك حالة من تنفي دور المرأة في المجتمع الحر يدي فيقال إن ولجباتها للدينية الأسرية أهم من ولجباتها القومية أو دورها السياسي.

و- وخلصت نتائج تحليل مضمون الخطاب الديني اليومي:

(١) أن مسلحة الحوار والخطاب الديني المتبادل بين العلمانيين والمتدينين كبير ، وكل محاور النقاش تكور حول تأكيد هوية المجتمع اليهودي، خاصة مع تراجع الاعتقاد في الأيدلوجية الصهيونية .

(٢) أن البحث عن هوية المجتمع وخاصة الشباب تشغل الرأي العلم الإسرائيلي وخبرته وخاصة في ظل متغيرات كثيرة حادثة ، ويرى الأباء المؤسسون للدولة .. أن هذه الهوية تتراجع بعيدا عن الصهيونية وحتى عن الدين .



(٣) إن الصراع بين المتكئين ، والعلمانيين على أشده، ويبرز على الساحة السياسة عند إجراء انتخابات تشريعية " للكنيست " ، أو عند الوصول إلى مفترق طرق بشأن قضايا التسمية السلمية.

(٤) يكاد يجمع المتكئون على أن أزمة التعليم هي سبب تراجع الدين في المجتمع، وأن إعادة مراجعة برامج التعليم الديني من شأنها أن تزيد فرص ارتفاع نسبة المتكئين .

(٥) القضية الحيوية التي تعد محكاً طبيعياً لعلاقة المتكئين بالمجتمع هي قضية الخدمة بجيش إسرائيل، وهي قضية يعمل الخبراء على وضع حلول لها، حتى يستمر تماسك المجتمع، وبالتالي .. فإن هذه القضية يلزم أن تكون موضع رعاية الباحثين ، خاصة مع تصاعد التيار الديني داخل جيش الدفاع .

(٦) وأخيراً فإن ممارسة المتكئين للسياسة تأتي من مبدأ نفعي في الأساس، بحقق مكاسب ويسجل نقلاً لصالح المتكئين لكسب جولات سياسية بعد النجاح فيها مكسباً يحقق زيادة نسبة الترغيب للانضمام لمعسكر الحريديم .

ثانياً : رؤى رجال الدين اليهودي ( الحاخامات ) لأنفسهم ولكل ما حولهم

- ولقد حاول الباحث أن يضع معايير نموذجية لاختيار العينة ممثلة لفترات تاريخية بعينها Representative، وقد حدد بلامر Plamer ثلاث خصائص مميزة؛ هي أنها تتمتع بخصائص عامة توجد لدى كل أفراد العينة المدروسة عن عن الفترة ، وتباين درجات توزيع هذه الخصائص بالنسبة للجماعات التي يتألف منها هذا النوع، وأخيراً الخصائص المميزة أو الفريدة للحالة المدروسة، والتي تميزها عن الحالات الأخرى .

- وأهم ما تتطوي عليه هذه الطريقة من أهمية هي أنها تدرس الخبرات والمواقف الاجتماعية داخل السياق الذي لا تنفصل عنه هذه الخبرات، والموقف الذي يشكل مكونات وجودها، وبالتالي يتم ربط ماضيها بحاضرها؛ لإدراك الواقع الاجتماعي الذي عايشته الحالة، وذلك من خلال العناصر الرئيسية التالية؛ وهي: الجذور العرقية، فكر الحاخام الديني، فكر الحاخام السياسي، ومن أهم الشخصيات الدينية التي مقم دراستها مرتبة تاريخياً للتعبير عن الواقع الاجتماعي لليهودي :

يهود القلعي- سمون هيرش- صموئيل موهيليفي - إرهام أسحاق كوك -ساير باريلان  
- مارتي بوير- ريفي يهودا كوك- ألمازر مناحم شاخ - جوزيف سولد فانتشيك - صوفاديا  
يوسف - مائير كاهانا حوشية ليفنجر - إيجال علمير :

## ١- يهودا القلعي (١٧٩٨ - ١٨٧٨) Yehudah Alkali

### أ-جنوره العرقية :

حاخام ورائد من رواد الفكر الصهيوني . ولد في "ميراييفو" (في البوسنة والهرسك ) ،  
والتي كانت جزءاً من الدولة العثمانية آنذاك ، وفي وقت كانت فيه شبة جزيرة البلقان تموج  
بالصراعات القومية الحادة بين الصرب والبغار والرومانيين . وكانت يوغسلافيا تعد النقطة  
التي يلتقي فيها السفارد بالإشكناز ، وتقع داخل الدولة العثمانية على مقربة من  
الإمبراطورية النمساوية، وكلاهما كانت إمبراطوريتين تتحد فيهما الجماعات الإثنية  
والدينية.

### ب- أفكاره السياسي :

وقد توصل "القلعي" لفكرة الصهيونية؛ فبين أن بعض اليهود الفقراء سيهاجرون إلى  
فلسطين (صهيونية استيطانية)، وسيبقى يهود عديدون في الخارج في أرض الشتات بعض  
الوقت (صهيونية عالمية ) ؛ لمساعدة المستوطنين الأوائل في فلسطين " ؛ أي أنه قام بتقسيم  
يهود العالم حسب الدور الذي سيلعبونه في الحركة الصهيونية ، كما أنه توصل إلى أهمية  
إخفال الصيغة الإثنية على الصيغة الصهيونية ، ويؤكد ذلك بحث اللغة العبرية؛ فكل جلالة  
يهودية تتكلم لغة تختلف عن الأخرى ولكل منها عادات مختلفة وهو يرى أن العبرية يجب  
أن تكون أساس صلتنا للتعليمي ، بمعنى أنها ستكون لغة الدنيا لا لغة الدين كما كان يصر  
المتدينون، ثم يقترح القلعي تعيين مجلس من الوجهاء أو الحكماء يأخذ شكل مجلس يهودي  
عالمي أو منظمة يهودية عالمية؛ للإشراف على صلاية الهجرة والحصول على تصريح من  
السلطان ، ويقترح أيضاً تنظيم شركة على غرار شركات التأمين وشركات السكك الحديدية؛  
لاستثمار فلسطين من السلطان. ولا شك في أن هذه الشركة ، بعد أن يعاد تسمية فلسطين  
باسم "إسرائيل" ، ستثير حماس يهود العالم فيساعدون الشركة بكل وسيلة.

وبعد إدراك ضرورة الحصول على التأييد المالي والسياسي لمشروعه ، سافر

القلعي إلى المواسم الأوربية (١٨٥١-١٨٥٢)، ووجه النداءات إلى كبار الممولين اليهود  
لمثال مونتفوري وأدولف كريمة ، ونشر في لندن كتيباً يحمل أفكاره ، وأسس فيها جمعية  
استيطانية لم تنصر طويلاً.

والحق قلعي بجمعية الاستيطان التي أسسها لورج في ألمانيا ، وقام بنشاط بارز في  
صفوفها ، وفي عام ١٨٧١ ، زار فلسطين وأسس هناك جمعية استيطانية ما لبثت أن  
توقفت ، ثم استقر نهائياً في فلسطين عام ١٨٧٤ ، وقد قام بعض أتباعه بعد وفاته مباشرة  
بشراء أرض "بناح تكفا" حيث أقيمت أول مستعمرة يهودية زراعية في فلسطين ، ويلاحظ  
أن قلعي توصل إلى الصيغة الصهيونية الأساسية ، وإلى معظم الديالجات الإثنية الدينية  
والعلمانية ، ولكن فكره لم يكن حديثاً بقدر كاف ، فلم يكتشف حتمية الاستعانة بالإمبريالية  
الغربية لوضع الفكرة للصهيونية موضع التنفيذ ، ولذا فقد تحرك داخل نطاق الجماعات  
اليهودية وحسب ، كما توجه إلى إثرياء اليهود وبعض المسألة اليهود في الغرب.

## ٢- سامسون هيرش (١٨٠٨-١٨٨٨) Samson Hirsch

### أ-جنوره العرقية :

خلخام ألماني ، وقائد الحركة اليهودية الأرثوذكسية. تلقى تعليماً دينياً كاملاً ودرس  
التلمود مع والده ، وكان من أوائل المنقريين ضد اليهودية الإصلاحية. أصبح عام ١٨٥١  
خلخام للجماعة الأرثوذكسية في فرانكفورت التي عزلت نفسها عن الجماعة الإصلاحية؛  
لأنه كان يرى أنها ستؤدي إلى انحلال اليهودية ، وإلى إفراغها من محتواها ، وطرح بدلاً  
من ذلك شعار "التوراة والمعرفة العلمانية".

### ب- فكره السياسي :

ويلاحظ أن مقولات هيرش تحمل تعريضاً بالصهيونية. فإذا كان طلي اليهودي أن  
ينتظر في صبر وفاة مقدم المذبح ، وألا يسقط في خطيئة التعجيل بالنهاية ، فإن هذا يعني  
أنه لا يملك أن يقرر العودة إلى أرض الميعاد متى شاء ذلك ، كما أنه إذا كان الإطراء  
المرجعي هو اليهودية بأعقابها الأخلاقية ، وليس راحة اليهود أو مساعدهم فعلى اليهودي أن  
يقبل المنفي باعتباره تكليفاً إلهياً ، وعليه ألا يحاول تطبيع نفسه وتطبيع اليهودية ليحقق  
السعادة لنفسه وللمن حوله ويقبل ، يلاحظ أن الفكر الأرثوذكسي كان في

البداهة معاديا للصهيونية وبكل شراسة ، ولكن هذا الموقف أخذ في التراجع حتى انتهى الأمر إلى صهيونة لليهودية بكل مدارسها ، ولم يبق سوى لغة أرثوذكسية مثل " لئالطوري كاراتا " ، محتفظة بموقفها المعادي للصهيونية ، وعلى كل ، فهذا أمر متوقع تماماً بسبب الإطار الحلولي، الذي يخلع القداسة على الشعب اليهودي وعلى مؤسساته القومية والدولة الصهيونية - حسب هذه الرؤية - هي أهم هذه المؤسسات.

### ٣-سمويل موهيليفر (١٨٢٤-١٨٩٨): Samuel Mohilever

#### أ-جنوره العرقية:

حاخام روسي ، ولحد مؤسسي حركة ألباه صهيون تلقى ثقافة دينية وتعمق في دراسة القبائل والحسيدي وتواريخ الجماعات اليهودية ، كما كانت له معرفة أيضاً بالرياضيات واللغات الروسية والألمانية والبولندية، وقد تشغل بالتجارة بعض الوقت قبل قيامه بأصله ومهامه الدينية التي قبلها كارهاً ، ثم ذاع صيته كعالم تلمودي ، وهو من أهم المدافعين عن التعليم اليهودي وممارسة الأعمال اليدوية والزراعة.

#### ب- نشاطه السياسي:

وقد ساهم موهيليفر في تنظيم الهجرة إلى فلسطين ، ولقّع كلاً من "هيرش" و"روتشيلد" بأن يساهما في تمويل ومساعدة الاستيطان اليهودي لفلسطين (التوجه إلى أخصياء اليهود هو دقماً الخطوة الأولى في أي عمل صهيوني)، وقد استمر موهيليفر نشيطاً في حركة ألباه صهيون رغم علمانيته الواضحة ، وحينما نشب الخلاف بين العلمانيين من ألباه صهيون ومناوئيم ، عهد إليه بأن يعمل في لوساط المتكبرين ، وسمّى مكتبه آنذاك "المركز الروحاني"، ومنه جاءت كلمة "مزلحي" وقد كان من الداعين لمؤتمر "كتوفيتش" ، حول أكثر من مرة الاستيلاء على قيادة ألباه صهيون دون جدوى.

لم يتمكن " موهيلفر " من حضور المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) ولكنه بعث رسالة تؤيد برنامج المؤتمر وتوجهه الدبلوماسي، ويبدو أنه لم يكن يدرك أن الصهيونية قد تحولت من مجرد حركة استيطانية لإتقاد بعض اليهود إلى حركة استعمارية استيطانية ، أي جزء من المشروع الاستعماري الغربي؛ ولذلك فإن خطابه يتحدث عن ضرورة التداخل لدى الحكومة التركية لكي تسمح لشعبنا بأن يشتري الأرض ويبنى البيوت، وهو

يرى ضرورة التعاون مع العلمانيين لأن وضع اليهود يشبه حال من تلتهم النيران بيته؛ ولذا فهو يقبل مساعدة كل من يمد له يد العون، وقد طلب من المؤتمر تقديم الشكر للمحسن الكبير البارون إدموند دي روتشيلد الذي أُنفق عشرة ملايين فرنك على الاستيطان. وطلب المؤتمر بالآيسام أموال الصدقة التي تعطى لتقراء اليهود واقتس بدافع التقوى الدينية ، هو بموقفه هذا كان يعبر تعبيراً دقيقاً عن مشاكل حركة ألباء صهيون، التي لم تترك قط حتمية الاعتماد على الإمبريالية الغربية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ.

#### ٤-الحاخام أبراهام إسمحق كوك (١٨٦٥-١٩٢٤)

##### أ- جنوره العرقية :

ولد في شمال روسيا عام ١٨٦٥م ، تلقى في صغره تعليمًا تلمودياً، ثم تأثر (بالتقاليد) وسعى وراء تجارب الإشراف الداخلي ، وحين بلغ الثالثة والعشرين من عمره أصبح حاخام قرية (زيجل) في (ليتوانيا) حيث شغل هذا المنصب خلال الفترة (١٨٨٨-١٨٩٥) ، ثم أصبح حاخام بلدة (بويسك) في (لاتفيا) خلال الفترة (١٨٩٥-١٩٠٤) وفي عام ١٩٠٤م هاجر إلى فلسطين ، وأصبح حاخام مدينة يافا ، وقد اعتبر تعيينه في هذا المنصب ثورة حقيقية في الحياة الدينية اليهودية في فلسطين ؛ فقد كان أول حاخام صهيوني بارز في فلسطين، وفي عام ١٩١٤م سافر إلى أوروبا للاشتراك في الاجتماع الكنسي العالمي ، ممثلاً عن أعودات إسرائيل) ، وحالت الحرب العالمية الأولى تون رجوعه ، فعمل حاخاماً في مدينة (سانت غال) في سويسرا (١٩١٤-١٩١٦) ، وانتقل إلى لندن كحاخام مؤقت لها خلال الفترة (١٩١٦-١٩١٩) ، وحين عاد إلى القنس شغل منصب الحاخام الرئيسي للمدينة، ثم أصبح أول (حاخام أكبر) للطائفة اليهودية الإشتكنازية في فلسطين ، حيث شغل المنصب منذ عام ١٩٢١م وحتى وفاته عام ١٩٢٤م ، وقد خلف وراءه بحثاً في العلوم الدينية ، والتصوف اليهودي ، والفلسفة والشعر ، ونشرت أعماله هذه في عدة مجلدات بعنوان (أوروت) (أضواء). وقد تعرف كوك إلى تقاليد القباله وسعى وراء تجارب الإشراف الداخلي ، والواقع أن كتاباته كلها مفعمة بروح قبالية وإيمان بالحلول الرباني في الشعب اليهودي ، وتتلخص مسيرة حياته ونشاطاته القومية الدينية في محاولة تقريب الصهيونية إلى المتدينين وتقريب المتدينين من الصهيونية .

في هذا الإطار الحلولي المادي التجسدي ، يصبح البعث السياسي وإنشاء الدولة اليهودية هو نفسه العصر الميثياني ، ويقدم كوك تاريخاً للدولة اليهودية ولاشتراك اليهودي في معترك السياسة الدولية (وهي إشكالية العجز وانعدام السيادة) ، فيلاحظ أن قوى خارجية (وليس الإله) جعلت اليهود يضطرون إلى ترك هذه الحبة ، ولكن يبدو أن الأسعاب تم أيضاً برضا تلقائي، فقد كان العالم آنماً وقديراً ويتخلل الحياة السياسية فيه للكثير من الأكلم، ولكن اليوم الذي سيصبح فيه العالم أكثر لطفاً قد لنا ، ولذا يجب على اليهود أن يهينوا أنفسهم ليحكموا دولة خاصة بهم، ثم يعطي كوك هذه الدولة طابعاً ميثيانياً حين يقول : "إن تأمين نظام العالم الذي نمزقه الحروب اليهودية يتطلب بناء الدولة لليهودية . وجميع الحضارات ستجند بولادة شعبنا من جديد " ومن الواضح أن هذه الأفكار إعادة إنتاج لفكرة مشاركة الشعب اليهودي للخالق في إصلاح الكون (تيقون) وفي استعادة الخلق لوجوده وكنيته الروحية.

وبعد ترويض اليهودية على هذا النحو ، وبعد توليد الإلحاد من وحدة الوجود ، لم يعد من الصعب تبني الصهيونية كعقيدة ، وعقد لزواج بينهما وبين اليهودية ، مع افتراض أن اليهودية الحلولية هي التي ستحقق الانتصار النهائي . وقد كان كوك على يقين من أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الجيل الذي تتحدث النبوءة عنه، وعن أنه ينتمي إلى عصر الماشيح ، وأن الرواد ( بغض النظر عن علمائيتهم ) كانوا ينفذون تعاليم الدين لمستوطناتهم الأرض في فلسطين . ولتسهيل مهمة الرواد ، حاول كوك أن يصل إلى صيغة دينية يمكن أن تتسع للمنتدبين والعلمانيين ، وحاول أن يصيغ للصهيونية بالشرعية الدينية التي كانت تقتدر إليها في نظر الأرثوذكس على الأقل . وقد نادى بالتحالف مع "اللاذنيين " لأنه كان على ثقة من أن جميع المستوطنين ، الديني منهم والعلماني ، سيرضخون في نهاية الأمر للصيغة الحلولية ، لأن القومية اليهودية (على حد قوله) مقدسة لا يستطيع العلمانيون مقاومة تيارها الأساسي، كما أنه كان يرى أن كل اليهود ، ومنهم العلمانيون، تسري فيهم روح للقداسة رشحاً عنهم ، وعلى سبيل المثال أصدر فتوى تبيح زراعة الأرض في سنة شميطاه أو السنة السبتية على أن تباع أرض الميعاد بشكل صوري للأغنياء ، كما صرح بلعب كرة القدم يوم السبت على أن تباع للتذكار يوم الجمعة.

ويبدو أن كوك ، انطلاقاً من رؤيته العضوية الطولية ، كان لا يري مكاناً للعرب ، فهم يقعون خارج دائرة الدراسة ؛ فإثناء ثورة عام ١٩٢٩ ، قتم كوك البريطانيين بالتناقص عن حملة اليهود ، واتخذ موقفاً متشدداً أثناء المعركة التي دارت حول حائط المبكى، وكان كوك قريباً من حركة مزراحي ، ومع هذا فقد حضر مؤتمراً من مؤتمرات ليهودات إسرائيل ليعرض وجهة النظر الصهيونية الدينية .

أسس ١٩١٧ مدرسة تلمودية لغة الدراسة فيها هي العبرية، وكان يدرس فيها ما يسمى " الفلسفة اليهودية " إلى جانب الشريعة اليهودية، وقد نشر كوك بحثاً في كل جوانب المعرفة الحاخامية والتصوف اليهودي والفلسفة والشعر ، ونشرت رسائله في عدة مجلدات ، كما أن له العديد من الفتاوى. ويمكننا أن نقول إن اليهودية الحاخامية الأرثوذكسية تختفي تقريباً في أعمال كوك وتصبح صهيونية حلوية عضوية تطلب بضم كل أرض إسرائيل وبطرد العرب وبالحقد الأقصى للصهيوني، وقد نجحت صيغته في الهيمنة على اليهودية الأرثوذكسية؛ بحيث لم يبق سوى أقلية أرثوذكسية (فانطوري كارنا) هي التي تعارض الصهيونية.

٥-سمير بار إيلان : (١٨٨٠-١٩٤٩)

أ-جنورة العراقية :

يعتبر ماير بار إيلان الذي يعتبر أحد زعماء المزراحي الكبار ، وقد حارب بار إيلان النزعات المعادية للصهيونيين الأرثوذكس ، كما حارب الاتجاه العلماني لدى الكثيرين من الصهيونيين.

ولد في فولجن في روسيا عام ١٨٨٠م ، وتلقى علومه هناك ، انضم إلى الحركة الصهيونية في شبابه ، وأصبح فيما بعد من زعماء المزراحي ، وقد شغل منصب سكرتير للجنة التقنية العالمية للمزراحي، انتقل إلى أميركا في عام ١٩١٤؛ حيث قام بتنظيم فرع للمزراحي هناك ثم أصبح رئيساً لهذا الفرع من عام ١٩١٦-١٩٢٦م ، وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٦م؛ حيث أقام في القدس حتى وفاته عام ١٩٤٩ ، وقد أسس عام ١٩٣٧م جريدة (هتسوفه) كتالفة بلسان المزراحي ، وما زالت إلى اليوم، وبذل جهوده لتوفير الدعم للمدارس الدينية (اليشوفوت) ، كان من المبادرين إلى الدعوة إلى تأليف

الموسوعة التلمودية ، وذلك بعد أن صل في إصدار طبعة جديدة للتلمود. شغل منصب رئيس تحرير الموسوعة التلمودية منذ عام ١٩٤٧ حتى وفاته ، مثل المزרחي في الكنيسة الإمبراطورية الأولى، وقد نشرت مذكراته باليهودية عام ١٩٣٣م بعنوان (من فولوزمين إلى القدس ) ، كما صدر له كتاب (معلم في القدس ) ، وسيت العديد من المؤسسات باسمه تخليداً لذكراه منها البناية المركزية لحركة المزרחي العالمية في تل أبيب ، وجامعة باريلان الدينية في رامات جان بالقرب من تل أبيب التي تم تسميتها عام ١٩٥٥ م ، كما أطلق اسمه على (بيت ماير )

ب- فكره السياسي :

وأثناء الحرب العالمية الأولى سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك قام بدور بارز في النشاط الصهيوني وفي الأوساط اليهودية ، فساهم في تطوير المجموعات المحلية لمزרחي وتولى رئاسة منظمة مزרחي من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩٢٦؛ حيث أصبح رئيساً شرفياً لها . وعمل بار إيلان بنشاط من خلال اللجنة اليهودية الأمريكية المشتركة للتوزيع وغيرها من المنظمات التي عملت على مساعدة اليهود من لاجئي الحرب في شرق أوروبا ، ثم استقر في فلسطين عام ١٩٢٦ ، وترغم حركة مزרחي العالمية منذ ذلك الحين وحتى وفاته، فيما عدا بعض الانقطاعات القصيرة ، كما شغل عدة مناصب في المنظمة الصهيونية العالمية ، وكان من دعاة التمسك مع العرب والبريطانيين ، فعارض عام ١٩٣٧ المشروع البريطاني لتقسيم فلسطين ، واتسحب من مؤتمر سان جيمس بلندن عام ١٩٣٩، عندما ظهرت بولار خطط بريطانية معارضة للصهيونية في نظره، وبعد نشر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ ، نادى بسياسة المواجهة مع السلطات البريطانية في فلسطين ورفض أي تعاون معها، كما كان بار إيلان من أنصار الحرب على مظاهر عدم التدين بين المستوطنين الصهاينة.

وبوصفه خطيباً مفوهاً قام بار إيلان بعدة جولات وزيارات للمركز اليهودية في أنحاء العالم من أجل إلقاء الخطب وعقد الندوات التي تركز حول الدعوة للأفكار الصهيونية، وقد نشر عدة مقالات صحفية ، وألف عدة كتب من بينها : من فولوجن إلى القدس ، وهو سيرة ذاتية في جزئين .



## أ-جنوره العرقية :

مفكر ألماني يهودي حلولي ، متطرف في حلوليه وجودي للنزعة ، كان لا يؤمن باليهودية الأخلاقية أو بضرورة تطبيق الشريعة ، ولم يقرأ التلمود على الإطلاق . ومع هذا ، فإنه يحد من أهم للمفكرين الدينين اليهود في القرن العشرين، وهو من دعاة التصوف اليهودي ويعتبر بوبر أحد كبار مفسري العهد القديم ، ولحد أهم مفكرى الصهيونية ذات الديبلجات الثقافية.

ولد في فيينا ، وأمضى صباه في جاليشيا عند جده؛ حيث اتصل بالحركة الحسيدية التي لعبت دوراً حاسماً في تطوره الديني (الصوفي) والفلسفي والسيسي ، وانتقل إلى فيينا عام ١٨٩٦ المتابعة لدرسته في جامعتها ، وتزوج بولا ونكار ( وهي فتاة ألمانية غير يهودية من ميونيخ )

لما هجرته إلى فلسطين ، فقد كانت عام ١٩٣٨؛ حيث جرت محاولة لتعيينه أستاذاً للدراسات الدينية . ولكن المؤسسة الأرثوذكسية عارضت ذلك بشدة لأن بوبر ، حسب تعريفها ، لا يؤمن باليهودية ومن ثم تم تعيينه أستاذاً للدراسات الاجتماعية في الجامعة حيث شغل للمنصب حتى عام ١٩٥١ .

## ب-فكره السيسى

انضم بوبر إلى جماعة قديما الصهيونية في " فيينا "، ثم انضم إلى المنظمة الصهيونية عند تأسيسها عام ١٨٩٨ وعمل رئيساً لتحرير جريدة "دي فيلت" الناطقة بلسان الحركة الصهيونية وبعد فترة قصيرة من التعاون مع هرتزل اختلف الاثنان بسبب تبين منطلقاتهما الفلسفية . وشارك في تأسيس ما يسمى " العصبة الديمقراطية " مع وايزمان الذي عارض هرتزل خلال المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١). ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، أسس بوبر للجنة القومية اليهودية التي تعاونت مع قوات الاحتلال الألمانية في بولندا ، وقامت بالدعاية بين يهود الليندية لضمهم للجانب الألماني ولتجنيدهم لحسابه ، وفي عام ١٩١٦ ، أسس مجلة اليهودي التي كانت تعد من أهم المجلات الفكرية اليهودية ، والتي شرح' بوبر'على صفحاتها فلسفة الحوار الحلولية الوجودية وموقفه

الصهيوني ، وقد اشترك بوبر مع الفيلسوف اليهودي فرانز روريرفليج فى ترجمة التوراة إلى الألمانية فى العشرينيات (ولكنه لم يفرع منها إلا عام ١٩٦٤) وهى ترجمة ذات وجودي . وقد نشر خلال هذه الفترة بضعة كتب عن الصيدية ، شغل بوبر منصب أستاذ فلسفة الدين اليهودي والأخلاق فى 'جامعة فرانكفورت' فى الفترة ١٩٢٤-١٩٣٣ ، وأسس معهد الدراسات اليهودية فيها ، وقد صدر له عام ١٩٢٣ أهم كتبه أنا وأنت الذى يحوي جوهر فلسفته الحوارية، وفي عام ١٩٣٣ ، استولى النازيون على الحكم وصاغوا مفهوم الشعب العضوي (فولك ) ، ذلك المفهوم الذى يشكل حجر الزاوية فى الفكر النازي والصهيوني ، وهو ما كان يعنى تأسيس نظم تعليمي لليهود مستقل عن نظام التعليمي الألماني . وقد عين بوبر مديراً للمكتب المركزي لتعليم الكبار .

أسس بوبر كلية لتعليم الكبار لإعداد المعلمين من بين المهاجرين ، وهى جزء من محاولة المستوطن الصهيوني دمج المهاجرين الجدد ، وخصوصاً من البلاد الإسلامية ، فى نميج المستوطن الصهيوني . وكان بوبر أول رئيس لأكاديمية العلوم الطبيعية والإنسانية فى إسرائيل.

وقد أسس بوبر مع يهودا ماجنيس جماعة إيجاد التي كانت تطالب بإقامة دولة صهيونية مزدوجة القومية . لكنه تعرض لانتقاد شديد فى بعض الأوساط اليهودية لقبوله تسلم جائزة جوته من مدينة هامبورج ولاستئناف علاقته بالحياة الفكرية والثقافية الألمانية ( مع العلم أن هذا الموقف لا يتناقض البتة مع منطلقته الفكرية ) . وقد منحه مجلس ناشري الكتب فى ألمانيا جائزة السلام عام ١٩٥٣ واستقبله رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتباره واحداً من مفكري ألمانيا وفلاسفتها المعادين إلى وطنهم!

## ٧-الحاخام (زفي يهودا كوك) (١٨٩١-١٩٨٢)

### أ-جنوره العرقية :

الشخصية الأكثر تعبيراً عن الصهيونية الدينية بعد قيام دولة إسرائيل ، بل إن إسرائيل لم تعرف إلى وقتنا الحاضر ، شخصية أخرى تضاهي شخصية الحاخام (زفي كوك) فى نشر أفكار الصهيونية الدينية ، ولستطاب لثباعتها حوله ، ولئن كان والده يعتبر لقائد الروحي للصهيونية الدينية ، فإنه يعتبر القائد المباشر لها بعد قيام دولة

هو الابن الوحيد للحاخام (إبراهيم اسحق كوك) ، الذي تقدم الحديث عنه، ولد في مدينة لوبيا ببولندا عام ١٨٩١م، وتعلم التوراة على يدي والده ، وهاجر إلى فلسطين مع والديه عندما كان في الثالثة عشرة من عمره ؛ حيث سكن في مدينة يافا التي تعلم فيها القمود ، وبعدها التحق بمدرسة (توراة حليم) (توراة الحياة) في القدس ، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان (زفي) مع والده في فيينا وعاشا حتى عام ١٩١٦م في سويسرا ، ومن هناك سافر إلى لندن ، ثم عاد مع أبيه إلى القدس عام ١٩٢٥م ، حيث ساعد والده في إقامة المدرسة الدينية (مركز هراب) وتزوج عام ١٩٣٠م من ابنة حاخام معروف في وارسو ، وقد توفيت زوجته بعد عشر سنوات من زواجهما دون أن يزرعا بأولاد ، وقد امتنع (زفي) بعدها عن الزواج لسبب غير معروف .

#### ب-فكره المسياسي:

من أجل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى دعا "زفي كوك" - كوالده - إلى التعاون الوثيق مع العلمانيين في إسرائيل حتى ولو خالف هؤلاء تعاليم الدين؛ لأن كل خطيئة في إسرائيل مقدسة حتى ولو كانت ضد مشيئة<sup>٩١</sup> وأن لم يكن كل اليهود من أولياء الرب المطيعين لأوامره ، فهذا لا يمنع من أن نواصل العمل بدا بيد معهم لتنفيذ أوامر الرب حتى نهاية المطاف، واتسجماً مع هذه الأفكار كتب علم ١٩٦٠م بأن (الجيش الإسرائيلي كله مقدس؛ لأنه يمثل حكم شعب الله على أرضه، وملكوت السموات تتجلى حتى في حكم دافيد بن غوريون كذلك فإنه بالرغم من دعوته إلى المحبة والإيمان بين اليهود ، إلا أنه ومن أجل توثيق العلاقة مع الصهيونية العلمانية ، أعلن أنه يفضل المحبة على الإيمان حتى إنه اهتم برابطة منع الإكراه الديني ذات الصبغة العلمانية ، ولجتمع برئيسها آنذاك (أرنان نموز) معلناً أنه من غير الممكن فرض الديانة اليهودية بالقوة ، وكان يدعو إلى تقريب اليهود من الديانة اليهودية من خلال المحبة وليس من خلال الإكراه .

وانطلاقاً من أفكاره هذه ، هاجم الحاخام زفي كوك (أغودات إسرائيل) بشدة لأنها لا تنظر إلى دولة إسرائيل بقدر كاف من الأهمية ، ولأن أتباعها لا يخدمون في الجيش ويعارضون الصهيونية حتى إنه قال في إحدى المناسبات إن أغودات إسرائيل

هي حزب من الكفار.

ولئن أُعتبر الحاخام زفي كوك - ووالده من قبله - بأن العودة إلى أرض إسرائيل هي بداية الخلاص الذي سيأتي بسرعة في عصرنا هذا ، فإن أتباعه رأوا في حرب الأيام الستة دليلاً آخر على الخلاص واعتبروا أن فقطع (الكارثة) في أوروبا ، وقيل دولة إسرائيل ، ومجرة اليهود إليها ، وتقسيم فلسطين واحتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧م ، كلها بشائر اقرب ظهور المسيح والخلاص، بل إن الحاخام (مناحم م. كشر) اعتبر في كتابه (بحث شامل لطرق الخلاص ودلائله)، الذي صدر بعيد حرب ١٩٦٧م أن هذه الحرب أعظم حدث في تاريخ الشعب اليهودي منذ حرب اليهود ضد اليونانيين القدماء .

وعلى كل الأحوال فإن النصر الذي تحقق لليهود عام ١٩٦٧م ، كان نقطة تحول بارزة في مسيرة الصهيونية الدينية؛ فمنذ إنشاء إسرائيل وحتى عام ١٩٦٧م ظلت الصهيونية الدينية قريبة في مواقفها من الصهيونية السياسية ، والحكومة الإسرائيلية التي كانت دائماً بقيادة حزب العمل الإسرائيلي، ولكن بعد عام ١٩٦٧ شكلت الصهيونية الدينية ائتلافاً مع اليمين الإسرائيلي، وخصوصاً أئصار ومريدي مبادئ جابوتنسكي - بوجن ؛ حيث رأت الصهيونية الدينية في نصر عام ١٩٦٧م مظهراً من مظاهر تدخل الرب ، وأن العصر الذي ستصبح فيه إسرائيل أقوى من شعوب العالم قد جاء لوفيه أو هو على وشك المجيء ، وعليه فقد تغير العهد الذي يربط بين الصهيونية الدينية والدولة ، فهينما كانت حدود الدولة القديمة هي مجرد ملجأ أصبحت الحدود الجديدة بالنسبة للصهيونية الدينية مرتبطة بمثلها اللاهوتي.

٨-الحاخام إليعزر مناحيم شاخ (١٨٩٨-٢٠٠١):

#### أ-الجنور العرقية

يعتبر هذا الحاخام ، أكبر شخصية دينية في إسرائيل في الوقت الحاضر ، وهو ثاني أكبر شخصية دينية عرفتها إسرائيل منذ وجودها ، بعد الحاخام (جزون إيش) ، وقد برز في العقدين الآخرين أيضاً كشخصية سياسية بارعة في التكتيك السياسي وفن المناورة ، وفي الوقت الذي يعتزل فيه الزعماء الذين هم في سن الحياة السياسية والاجتماعية ، ويعتكون في بيوتهم على كتابة منكراتهم ، أو قضاء ما تبقى من أعمارهم في هدوء

وسكينة ، بلار هذا الحاخام على تأسيس حزبين وإصدار صحيفة يومية ناطقة باسمه ومعبرة عن أفكاره وقد كان في الماضي رئيساً بالمشاركة بمجلس كبار التوراة التابع (لأغودات إسرائيل) حتى عام ١٩٨٢م وأصبح منذ عام ١٩٨٨م رئيساً (لمجلس علماء التوراة) التابع لحركة (ديغل هتوراه) ، وبالرغم من منه المتقدمة إلا أن أعداءه قبل أصحابه يعترفون بأنه رجل قوي صدامي ، حاد في حروبه الجماهيرية .

ولد هذا الحاخام في ٢٢ كانون الثاني ١٨٩٨م في بلدة (قابولينك) شمال ليتوانيا ، لعائلة كانت تعمل بالتجارة ، وعندما بلغ الثالثة من عمره أرسل إلى معلم البلدة للتعليم في (الحيدر) ، وكان الوحيد الذي أبدى اهتماماً بالتوراة ، والدراسات الدينية من بين إخوته ، وعندما بلغ السابعة من عمره ، أخبر معلمه والديه بأن أبنيهم سيصبح ذا شأن في الدراسات التوراتية الدينية واقتراح عليهم فصله عن العائلة ليتفرغ للدراسة ، وهكذا تم إرساله إلى مدينة (فونينج) حيث تعلم في مدارسها الدينية، حتى سن البلوغ ، واتضح لمعلميه أن هذه المدرسة لم تعد المكان المناسب لتقدمته ، فتم نقله إلى مدرسة (كنيست إسرائيل) الدينية الواقعة في (سلوفونكه) ، حيث تعرف هناك على معلمه وصديق عمره ومثله الأعلى الحاخام (إيسر زلمان ملتسر) ، فالتزم (شاخ) أستاذه في حله وترحاله بين روسيا ولتوانيا ولاحقاً في (إسرائيل) .

بدأ شاخ ولم يبلغ العشرين من عمره بممارسة مهنة التعليم ، وقد بلار أستاذه (ملتسر) إلى تزويجه ابنة أخته المسماة (جوطل) ، وهي فتاة كانت قد درست التمريض في جامعة موسكو ، فرائفته في حياته الطويلة وحرصت على توفير كل أسباب الراحة له، وقد عرفت زوجته بتفانيها الواسعة فكانت تتفنن للحديث بعدة لغات ، وتوفيت عام ١٩٦٩م عندما بدأ نجم زوجها الجماهيري يلمع ، وشهرته السياسية تنتشر ، فلم تر من ذلك شيئاً وبعد زواجه بوقت قصير ، انتقلت العائلة من روسيا إلى (كلكتك) في ليتوانيا ، وهناك ولد جميع أبنائه .

وفي عام ١٩٣٠ رزق بأبنيه (أفرام) الذي ابتعد عن طريق أبيه وعن الطريق الحريدي برمته . وحصل فيما بعد على الدكتوراه في الفلسفة، وعمل حاخاماً للجماعة (الدينية - الصهيونية) في جنوب إفريقيا ، ثم معتمداً لدى الحاخامية الرئيسية في إسرائيل من قبل (المدرسة الدينية العالمية) في الولايات المتحدة.

يتكلم الحلخام (شاخ) اللغات الروسية والأبديشية والعبرانية (التوراتية) وقليلًا من البولونية وهو يتمتع بنشاط وحيوية كبيرة بالرغم من تقدم منه، قال عنه أحد زواره : قبل أن أقبله اعتقدت أنني سأجد شخصاً في التسعين من عمره ، لكنني وجدت ثلاثة أشخاص بمن الثلاثين، ووضعته الصحي شبه مستقر ، وقد أجريت له عام ١٩٨٨ عملية جراحية في عينيه ، وتحسن نظره قليلاً ، بعد أن كان لسنوات معدودة على حافة العمى ، وهو يعيش حياة بسيطة جداً ، فما زال يرفض إلى اليوم تغيير السرير ذي الرجل المكسورة ، الذي منحته له الوكالة اليهودية عند هجرته إلى إسرائيل ، ولا يكلل خارج بيته أبداً ، حتى ولا في بيوت أبنائه خوفاً من تناول الطعام غير الشرعي (الطريف)، ولا يجب أن يكتب أحد عنه ، ومنذ وفاة زوجته دأب أحفاده من أبنائه (نبوره) على الاهتمام به ، ورعايته عبر برنامج مناولات يتم توزيعه عليهم .

#### ب- فكره السياسي :

فإذا ما انتقلنا إلى رصد تطور شخصيته الاجتماعية والسياسية ، يمكن بسهولة القول إن قوته السياسية كانت إحدى ثمار قوته الدينية ، فقد جعل شاخ من مدرسة (فوينبنج) مركزاً للتيار اللتواني برمته ، ونقطة انطلاقه الشخصية ؛ ففيها تعلم على يديه مئات الحلخامات الذين انتشروا في طول البلاد وعرضها ، وأصبح العشرات منهم رؤساء مدارس دينية أخرى ، وليس هناك شخصية معتبرة في التيار اللتواني تتعلم على يديه ، كذلك تعلم على يديه آلاف الطلبة الحسيديم ، ومنهم من أصبحوا " أدمرة " فيما بعد ، وإضافة إلى رئاسته لمدرسة (فوينبنج) فهو يسيطر على مجموعة كبيرة من المدارس الدينية (الشيغوت) وأهمها (جرونوا) و (حبرون) و (عطيرت إسرائيل) و (كول هتوراة) و (مير) إضافة إلى مجموعة من المدارس الصغيرة الأخرى ، كما يسيطر على مئات المؤسسات الدينية الأخرى في إسرائيل، والتي تتعامل مع حوالي ربع مليون يهودي ، كما يرأس لجنة المدارس الدينية التي تشرف على معظم المدارس الدينية الحريدية ، في إسرائيل على اختلاف انتماءاتها ، وتباين مستوياتها.، لقد دخل الحلخام (شاخ) في معمة السياسة عبر عضويته لمجلس كبار التوراة التابع لأغودات إسرائيل ، والتي استمرت قرابة ثلاثة عقود وانتهت باستقالته من هذا المجلس عام ١٩٨٣ ، فقد بدأت شخصيته تبرز داخل هذا المجلس منذ مطلع الستينيات ، وبدأت الصحف تنشر تصريحاته ، ولفت

مقاطعة الحريديم لانتخابات الكنيست ، وأكد على ضرورة مشاركة الحريديم في هذه الانتخابات (لأن من يمتنع عن التصويت كمن يصوت للبسار والشيوعيين).

لقد اعتبر (شاخ) أن تشكيل حركة شاس ، لا يحول دون إمكانية عودته إلى أغودات إسرائيل؛ لأن (شاس) تمثل الشرقيين غير الممتثلين أصلاً في أغودات إسرائيل ، وكان على استعداد لبحث إمكانية عودته إلى أغودات إسرائيل حتى عام ١٩٨٨ ، إلا أن تطوراً طرأ عام ١٩٨٨ منع هذه العودة ، وتمثل بموافقة (أغودات إسرائيل) على انضمام حزب (بوعلي أغودات إسرائيل) إليها ، وتشكيل قائمة مشتركة لانتخابات الكنيست وحصلت (أغودات إسرائيل) لقاء هذه الموافقة على تأكيد حركة (حباد) الحسيدية ، وزعيمها (ملوفيتش) وكان من نتائج هذا الاتفاق عودة صحيفة (هوديع) للناطقة بلسان (أغودات إسرائيل) إلى نشر إعلانات وأخبار حركة (حباد) ، بعد أن كانت تمتنع عن ذلك في الماضي تنفيذاً لرغبة (الحاخام (شاخ) ، وكان من ضمن الشروط السياسية التي طالب شاخ بتحقيقها عام ١٩٨٨ مقابل عودته إلى أغودات إسرائيل ، للعودة إلى مقاطعة (حباد) مقاطعة تامة ، وعدم نشر أخبارها في صحيفة هوديع ، وقد وافقت (أغودات إسرائيل) على ذلك في بداية الأمر إلا أن تغييرات دلالية أصابت حركة جور ، وهي المجموعة المركزية في (أغودات إسرائيل) منعت ذلك ، فرد (الحاخام (شاخ) على ذلك بتأسيس حزب (ديفل هتورا) اللتواني عشية انتخابات عام ١٩٨٨ .

وكان (صاحب (شاخ) من مجلس كبار التوراة عام ١٩٨٣ هو الخطوة الأولى نحو الانشقاق ، واعتبر تشجيع (شاخ) لقيام (شاس) عام ١٩٨٤ ، الخطوة الثانية ، أما الخطوة الثالثة ، فجاءت عام ١٩٨٥ ، بعد أن تم عام ١٩٨٤ إجبار (يسرائيل شبيغل) أحد المحررين الثلاثة لصحيفة (هوديع) التابعة لأغودات إسرائيل على الاستقالة بسبب رفضه نشر خبر غير مؤكد ضد عضو الكنيست اللتواني عن حركة (أغودات إسرائيل) (الحاخام (شلومو لورنتس) حول مسألة للتأوب ، وقد اعتبر (شاخ) أن هذا الإجراء موجه ضده بالدرجة الأولى؛ لأن المحرر المذكور هوليتواني ومن أتباعه ، ورداً على هذه الخطوة يادر (شاخ) في مطلع عام ١٩٨٥ إلى إصدار صحيفة بأكملها وعن أراء حزب (شاس) ثم (ديفل هتورا) لاحقاً ، وما زالت هذه الصحيفة تصدر حتى الوقت الحاضر.

لقد أعاد النزاع بين (شاخ) وحركة (حباد) ، الصراع التاريخي بين

اللتوتانيين والحباليين إلى وجهة الأحداث ، وفي حين يرى المختصون بشئون المندبيين الحريديم في المجتمع الإسرائيلي ، أن هذا الصراع هو امتداد للخلاف التقليدي بين الحسينيين ، ومعارضيه (المتناحدين) ، والذي تعود جذوره إلى ليتوانيا عندما ظهرت الحسدية لأول مرة .

لما سر نفوذه على (شاس) فيعود هو الآخر إلى جملة أسباب:

أولها : أن ثلاثة من أعضاء مجلس حكماء التوراة التابع لحركة شاس ، والذي يتكون من خمسة أعضاء ، هم من تلاميذ الحاخام شاخ ، وهم الحاخام (شالوم كوهين ) والحاخام (شبتاي آتون) ، والحاخام (شمعون بطني) وهذا يعني أن تلاميذ شاخ يشكلون الأغلبية في المجلس ، وكذلك تم عام ١٩٨٤ تعيين (يحقيل اسحاق) مدير أعمال شاخ ، وأمين سره وسلفه ، وسكرتيراً لحركة (شاس)، وبقي في هذا المنصب حتى ١٦ مارس ١٩٩٠ حين استقال احتجاجاً على طريقة اقتراع شاس في الكنيسة؛ حيث تغيب أعضاؤها ، الأمر الذي أدى إلى إسقاط حكومة شامير

ثانيها : انضمام حركة (حاي) للدينية السفاردية والتي كانت تعمل في بني براك برئاسة رفاييل بنحاسي ، وتوجيه مباشر من الحاخام (شاخ) إلى حركة شاس، ومازال زفتيل بنحاس في اليوم عضو الكنيسة عن حركة شاس .

ثالثها : قيام (شاخ) بتجنيد كثير من رؤساء المدارس الدينية الشرقية وطلبتها ، الذين تعلموا في مدارس لتوتانية، وتعلموا على يديه لصالح حركة شاس، بالرغم من تحفظ هؤلاء على شخصية الحاخام (عوفاديا يوسف) هذا فضلاً عن قيام (شاخ) بالتوقيع على رسالة تأييد لحركة شاس عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ ، يدعو فيها أتباعه من الإشتكناز عامة واللتوتانيين خاصة إلى التصويت لصالح (شاس) وقد قدر أن شاس حصلت عام ١٩٨٤ على مقعدين من التأييد الإشتكنازي واللتوتاني الذي أجازته لصالح شاس .

رابعها : تأثير (شاخ) على (عوفاديا يوسف) رئيس مجلس كبار التوراة ، فالإثنان تربطهما علاقات حسنة خلال العقد الأخير على أقل تقدير ، وقدنا معاً حملة التمرد على حزب (أعودات إسرائيل) ، وأعلنا معاً الحرب عليه ، هذا فضلاً عن إبراك (عوفاديا) لقوة (شاخ) الدينية والجماعية ، وحرصه على عدم الدخول في مواجهة .



### أ-جنوره العرقية :

زعيم اليهودية الأرثوذكسية في الولايات المتحدة ، وأهم مفكرها . ولد في بولندا ، وقضى طفولته في روسيا البيضاء مع أبيه ، ودرس التلمود والشرعة ، ثم دخل جامعة برلين؛ حيث حصل منها على درجة الدكتوراه عام ١٩٣١ ، وكتب رسالة عن نظريات هرمان كوهن في المعرفة والميتافيزيقا . هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٢ ، وأصبح حلخماً للكبرشية الأرثوذكسية في بوسطن ، ثم أصبح استاذاً للدراسات التلمودية في جامعة يشيفا، ثم ترأس لجنة الشرعة التابعة للمجلس الحاخامي في أمريكا، وبسبب منصبه هذا أصبح سولوفيتشيك من أهم الشخصيات في المؤسسة الأرثوذكسية في الولايات المتحدة

### ب- فكره السياسي :

يذهب "سولوفيتشيك" إلى أن للشرعة تشير إلى المثل الأعلى ، ومع هذا فهي تؤثر في كل لوجه الحياة واستجابة الإنسان لتحدي للشرعة الإلهية لا تتمثل في إيمانه الأصم وتقبله للأوامر الإلهية وحسب، وإنما في محاولته أن يدخل مضموناً متجاوزاً في حياته ورواه ، وهو مضمون يصله من خلاله كلمة الإله الموحى بها . ونتيجة كل هذا ازدواجية لا يمكن أن تزول؛ فالتجربة الدينية الحقة تتمثل في تقبل مجموعة من المتناقضات لا يمكن التوفيق بينها مثل تأكيد الذات وإنكارها ، والوعي المترامن بالزمني والأزلي ، والتصادم بين الحرر والحرية ، حب الإله وخشيته في آن واحد ، والإيمان بتجاوزه وكمونها

لما فيما يتصل بالأككر الأخروية والنشورية فيذهب سولوفيتشيك إلى أن الإنسان لا يمكنه أن يسبر غور الغيب أو يتخيل الآخرة أو البعث ، ولكن يمكن أن يؤسس إيماناً بهما انطلاقاً من إيماناً بأن الله عادل ورحيم ، وأنه يبت ويعاقب ويشمل برحمته هؤلاء الذين يحتلون لرحمته من الموتى .

وقد كتب سولوفيتشيك دراسات أخرى تناول فيها بعض المشاكل الناجمة عن ظهور دولة إسرائيل بالنسبة لليهود الأرثوذكس، وقد عارض سولوفيتشيك الحوار الذي اقترحه الكنيسة الكاثوليكية للتقريب بين الأديان ، وتقبلت اليهودية الأرثوذكسية موقفه ، حتى أصبح موقفها الرسمي. ومن الناحية السياسية ينتمي سولوفيتشيك إلى حركة

المزרחي ، وكان رئيساً فخرياً لها عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٥٩ ، عرضت عليه الدولة الصهيونية أن يشغل منصب الحاخام الإشتنازي الأكبر ولكنه رفض.

#### ١٠-الحاخام عوفاديا يوسف (١٩٢٠ - )

##### أ-الجزء العرفية

يعتبر الحاخام (عوفاديا يوسف) رئيس مجلس حكماء التوراة التابع لحركة (شاس) الدينية ، أكبر شخصية دينية سفاردية في إسرائيل والعالم ، وهو يلقب باللقاب عديدة داخل إسرائيل مثل (ملك السفارديم) ، ويعتبره الشارع الإسرائيلي (باعت الانتفاضة اليهودية السفاردية) ، وقائد التمرد الهادئ ، لو (الثورة الصامتة) ، التي يقوم بها اليهود الشرقيون في إسرائيل اليوم ، وقد أطلقت عليه الصحافة الإسرائيلية لقب (خميني) إسرائيل ، بسبب الدور الكبير الذي بات يلعبه في المساحة السياسية الإسرائيلية ، لما أعدوه فينتونه (بالقذافي) .

ولد للرابي (عوفاديا) في بغداد عام ١٩٢٠م ، وقد تُجب والداه (يعكوف ويلقا) سبعة أولاد آخرين غيره ، منهم أخوه (نعيم) الذي انضم لحركة (اتسل) ، وشارك في نصف فندق الملك داود ، وعندما كان (عوفاديا) في الثالثة من عمره ، هاجر مع أسرته إلى فلسطين عام ١٩٢٣م ، وسكنت أسرته في حي النبي (شموئيل) في القدس؛ حيث افتتح أبوه حانوئاً صغيراً للبقالة كي يعتاش منه ، وقد التحق (عوفاديا) في طفولته بإحدى المدارس الدينية لدراسة التوراة ، وفي الثانية عشرة من عمره ، التحق بمدرسة (بورل - يوسف) الدينية التي تعتبر لم المدارس الدينية الشرقية في القدس ، وعرف عنه في هذه المدرسة الانطواء على النفس ، والخلج والمذابة ، مع ذكوة قوية تمتلك قدرة كبيرة على حفظ النصوص ، وبسبب المشاكل الاقتصادية التي كانت تعانيها أسرته ، اضطر في مرحلة لاحقة إلى ترك المدرسة لمساعدة أبيه في عمله ، لكن أباه صدم بسذاجته المفرطة ، التي سببت له خسارة مادية بسبب تعرض الحافوت للسرقات ، واضطر إلى إعادته إلى المدرسة الدينية بعد أن فشل في أعمال التجارة .

تزوج (عوفاديا) عام ١٩٤٤ من (مرغليت إراهم فتال) ، وكان ولدها حاخاما معروفاً ، إضافة إلى تحذارها من أسرة عريقة تعود لأصولها إلى مدينة (حلب) السورية وقد سكن الزوجان في إحدى الغرف المستأجرة في حي (بيت إسرائيل) في القدس حيث

رزقا هناك بلولادهما الأوقل الذين يبلغ عندهم اليوم أحد عشر فرداً (خمسة نكور وست إفت)، إضافة إلى ستة وثلاثين حفيداً ، وفي عام ١٩٤٧م هاجر (عوفاديا) وعائلته إلى مصر ، لكي يعمل ككتّاب للحاخام الرئيسي للقاهرة ، ولأن له وجوده في القاهرة ، إضافة إلى الجو الشرقي الأصل ، ثقافة موسيقية ، حتى إنه يعتبر في الوقت الحاضر عند اليهود الشرقيين أحد الخبراء الكبار في الموسيقى الشرقية ، كما يعتبر تلحين الأغاني إحدى هواياته المفضلة إضافة إلى الرسم ، ولم تطل إقامته في مصر ، ففوق حرب عام ١٩٤٨م ، وما رافقها من أحداث أجبره على الرجوع إلى فلسطين؛ حيث عين حاكماً في مدينة (بناح تكفا) وبعد عام من عمله في هذه المدينة عاد إلى الاستقرار في القدس .

#### ب-فكره السياسي

بدأ نجمه بسطع بعد انتشار مؤلفاته الدينية التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر ثمانية عشر كتاباً ، إضافة إلى عشر مخطوطات لم تطبع، والتي حصل بها على عدة جوائز توراتية ، وقد دعاه أستاذة الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين آنذاك (يتسحق نسيم) كي يعمل كرئيس لإحدى المدارس الدينية في القدس ، وفي عام ١٩٦٠م أصبح (عوفاديا) للرابي الرئيسي لمدينة تل أبيب ، وكان تعيينه في هذا المنصب منقطعاً هاماً في حياته ، فقد تحسنت لحواله الاقتصادية بصورة ملحوظة، وأمنت له وظيفته الجديدة شقة سكنية كبيرة وراتباً مجزياً ، ومسارة خاصة؛ مما ساعده على توسيع نشاطاته الجماهيرية . وقد رشح نفسه عام ١٩٦٣م لمنصب الحاخام الشرقي الأكبر ، إلا أنه فشل في الوصول إلى هذا المنصب . وفي عام ١٩٧٠م كرمته دولة (إسرائيل) بجائزة (إسرائيل) على كتاباته للتوراتية، وقد لفت الانتباه حينها ، حين رفض أثناء الاحتلال بتسليمه الجائزة مصافحة (جولدا مئير) لأنها امرأة ، وفي عام ١٩٧٣م رشح نفسه ثانية لمنصب الحاخام الشرقي الأكبر ، بناء على طلب مؤيديه ، وناقش مع أستاذة السابق ، الحاخام الأكبر (يتسحق نسيم) ، واستطاع الفوز بهذا المنصب أمام دهشة الجميع ، وفي الشق الأثكنازي فاز (شلومو غورن) على الحاخام الأكبر (لوتنمان) ، ففشل (عوفاديا) و(غورن) معاً ، منصب الحاخام الأكبر كل لطائفته مدة عشر سنوات ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣م .

وأدرك عوفاديا مسير حليته إلى قوة سياسية تسقده ، ولما لم يجدها ، فقد قرر أن يصنعها بنفسه فشكل بمساعدة (أريه درعي) عام ١٩٨٣م قائمة انتخابية

محلية من متدينين شرقيين لخوض انتخابات بلدية القدس ، وأطلق على هذه القائمة التي استطاعت انتزاع ثلاثة مقاعد من المجلس البلدي ، اسم (حرس التوراة للشرقيين - شاس) ، وكان هدفها الأساسي للمعان في انتخابات البلدية ، تحقيق المعادلة في التعليم بين الإشتكاز والسفارديم ، وبدأت هذه القائمة تشق طريقها على المستوى القطري فدخلت لانتخابات سنة ١٩٨٤م واستطاعت الحصول على أربعة مقاعد في الكنيست ، ثم حصلت في انتخابات سنة ١٩٨٨م على ستة مقاعد ، وهكذا تحول الحاخام (عوفاديا) إلى قائد لثالث قوة سياسية رئيسية في إسرائيل ، وقد بلدر عام ١٩٨٤م إلى إنشاء مجلس قيادي أعلى لحركة (شاس) برئاسة ، أطلق عليه اسم (مجلس حكماء التوراة) وبرزت جهوده الكبيرة في تجنيد الدعم لحركة (شاس) عام ١٩٨٨م ، عبر تنظيمه لعشرات الاجتماعات الانتخابية ، والتجول لهذه الغاية في طول البلاد وعرضها باستخدام طائرة (هليكوبتر) وضعها لحد مؤيديه تحت تصرفه .

ولا غرو ، فإن الحاخام (عوفاديا) بدأ يجني ثمار تشكيله لحركة (شاس) منذ إعلانه عن نيته في تشكيلها ، فقد اتصل به كبير حاخامي (أغودات إسرائيل) الأمور طائفة (جور) الحسيدية ، عارضاً عليه عضوية مجلس كبار التوراة في أغودات إسرائيل التي منع منها سلفاً ، كما اقترح عليه وضع لحد لاتباعه في المرتبة الثانية على قائمة الحزب للانتخابات ، إلا أن (عوفاديا) رفض هذا العرض ، وبعد نجاح (شاس) عام ١٩٨٤م قام أقطاب حزب العمل (شمعون بيرس ، إسحق رابين ، وإسحق نافون) بزيارته في بيته ، وعرضوا عليه إعاقته إلى منصب للحاخام الشرقي الأكبر لإسرائيل ، وإعطاء (شاس) حقيبة وزارة للشئون الدينية ، مقابل تأييدها لحزب العمل ، إلا أن (عوفاديا) رفض هذا العرض أيضاً .

وفي سبيل لعب دور مؤثر على الساحة السياسية الإسرائيلية ، مزج (عوفاديا) بين الدين والوطنية بصورة بارعة ، واستغل شبكة علاقاته الاجتماعية ، لتحقيق تطلعاته السياسية ، وعندما نتحدث عن شبكة علاقاته الاجتماعية فإن المقصود بالدرجة الأولى ، شبكة حاخامية عريضة جداً ، تقود خلفها جمهوراً واسعاً من المتدينين ، ولعل الاطلاع على حجم هذه الشبكة على نطاق أسرته فقط ، يظهر ضخمة التأثير الذي يتمتع به الحاخام (عوفاديا) من هذا الجانب فقط . فعدا عن كونه حاخماً ، وكذلك صهره فإن أولاده الخمسة ، الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية - باستثناء واحد منهم - هم حاخامون

مروجون من بات حلخامين وبناته الست متزوجات من حلخامين .

وبلاحظ أن (تحليل ) الحاخام (عوفاديا) للانحساب من الضفة الغربية ينطلق من حرصه على (لبن إسرائيل ) وحياة اليهود، ولا يأخذ بالاعتبار للحقوق المشروعة للفلسطينيين في هذا البلاء بل إنه يتخذ منهم موقفاً سلبياً فلا ينكرهم بالاسم، وإنما يشير إليهم بلفظة (غير اليهود ) أو (العرب ) ، وقد أظهر هذا الحاخام حقه النفي عليهم حين وصفهم في تشرين الأول ١٩٨٩ بأنهم (لغاف) يجب تحطيم رؤوسها بدون رحمة لأنهم جميعاً يكرهون إسرائيل علانية ، كذلك أبدي هذا الحاخام استياءه من استمرار الانتفاضة ، وطالب بتطبيق (قبضة قوية ) أكثر من تلك المطبقة ضدهم .

ولم يخف شأومه من المستقبل فتنبأ بأن ينتصر الإسماعيليون ( وهو الاسم الذي يطلقه المنتفضون لليهود على العرب والمسلمين نسبة إلى سيدنا إسماعيل عليه السلام) على اليهود عام ١٩٩٠ .

أما آراء الحاخام (عوفاديا ) السياسية فهي تتسم بالمرونة ، فهو يعتقد مثلاً أن تولد الأحزاب الدينية في الحكومة خير من بقائها خارجها ، لأنه ( إذا كنت في الحكومة ، تستطيع القيام بالكثير من أجل التوراة والدين ) . لهذا رفض عندما كان الحاخام الشرقي الأكبر طلب مجلس الحاخامية الرئيسية تأييد انسحاب المغال من الائتلاف الحكومي ، بسبب خلاف حول قانون ( من هو اليهودي ) ، وعندما فشل مشروع تعديل هذا القانون عام ١٩٨٧ م ، أمر (شلم) بالبقاء في الحكومة وعدم الانحساب منها ، وكرر أمره هذا عام ١٩٨٩ عندما أصدرت محكمة العدل العليا حكماً يعترف بشرعية حالات (الاعتناق ) (لليهود ) التي تتم على أيدي حاخامات إصلاحيين أو محافظين ، وحسب رأيه : ( من غير المعقول ترك الحكومة من أجل عشرة متهودين في العلم ) .

وهو يعتقد أن من الأفضل للضال من أجل تعديل قانون ( من هو اليهودي )، من دخل لحكومة لا من خارجها ، وأرأوه السياسية تعتبر أقرب إلى ( حزب العمل ) منها إلى حزب ( الليكود ) بل إنه يحفظ شخصياً على زعيم الليكود شارون ، ولما لماذا أيد قيام ائتلاف حكومي برئاسة ( الليكود ) وليس (العمل) عقب انتخابات عام ١٩٨٨ م ، فقد

برره اللحام (عوفاديا) شخصياً في إحدى المقابلات التي أجريت معه ، فاعتبر أن هذا الموقف جاء تجاوباً مع رغبات نخبي (شلس) ، الذين طالبوا بإلحاح خلال الحملة الانتخابية أن لا تتحالف ( شلس مع حزب العمل ) ، وقد أوجع ( عوفاديا طلب هؤلاء الناخبين لسببين أولهما : استيائهم من حزب ( العمل الذي لجبرهم على تطعيم أبنيتهم في مدارس غير دينية ، وثانيهما أن نسبة كبيرة منهم ، كانوا من أنصار ( المغدال ) سابقاً ، وهؤلاء يميلون بمواقفهم إلى الليكود عادة . بيد أن اللحام ( عوفاديا ) لم يتورع عن إسقاط حكومة ( شامير) في ١٦ آذار ١٩٩٠ وذلك أثناء الاقتراع حول مشروع حجب الثقة عن الكنيست الذي تقدم به حزب العمل المشارك في الائتلاف الحكومي .

١١- مقابر كاهانا : ( ١٩٣٢ - ١٩٩٠ )

أ- الجنود العرقية :

لما اللحام (منير كهانا ) فقد ولد في نيويورك عام ١٩٣٢ ، لعائلة يهودية كانت تسكن في مدينة صفد الفلسطينية، ثم هاجرت في بداية هذا القرن إلى الولايات المتحدة ، وكان أبوه (بشارلز كهانا) حاكماً لأحد أحياء نيويورك ، وقد انضم كهانا وهو في العاشرة من العمر إلى حركة (بيتار) ، ثم تركها وانضم إلى حركة (بني عقيبا) ، وفي هذه الأثناء واصل دراسته الدينية حتى أصبح حاكماً .

هاجر إلى (إسرائيل ) بعيد قيامها ، وبعد فشله في الحصول على عمل بوظيفة حلخام ، ترك إسرائيل وعاد إلى الولايات المتحدة بعد عام واحد من هجرته إليها، وأسس في أمريكا صحيفة (جويش بريس ) (الصحيفة اليهودية) التي تصدر إلى وقتنا الحاضر ، وأقماً عام ١٩٨٦م رابطة للدفاع لليهودية ، وجعل مقرها في مقاطعة كونيز بولاية نيويورك لمواجهة نشاط السود في الدفاع عن حقوقهم المدنية ، ومطالبتهم بمقاسمة اليهود الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها على حساب الأقلية السوداء ، وكان شعار هذه الرابطة مؤلفاً من نجمة دلود وبدخلها قبضة يد وتحته عبارة (لن نتكرر ثانية) ، وهو الشعار الذي اتخذته حركة (كاخ) فيما بعد ، وفي عام ١٩٦٩م هاجر إلى (إسرائيل) ثانية ، وأسس حركة جديدة سماها (نوف) أي قمع للخونة ، وما لبث أن حول حركته هذه إلى حزب سياسي تحت اسم (كاخ) وتعني بالعربية (هكذا) وذلك عام ١٩٧٢م ، وقد خاض انتخابات

الكنيسة على رأس قائمة حركته ، ولم يتمكن من النجاح خلال دورات الكنيسة الثلاثة ، والثلاثة ، والعاشرة ، وخلال انتخابات الكنيسة الحادية عشرة التي جرت عام ١٩٨٤م تمكن من الحصول على مقعد الكنيسة . أما في انتخابات عام ١٩٨٨م فقد منع من ترشيح نفسه للكنيسة بعد أن حظرت لجنة الانتخابات المركزية على حركته المشاركة في الانتخابات بسبب طابعها العنصري .

#### ب- فكره السياسي

وتعتبر أطروحات حركة (كاخ) التي ترأسها كهانا صورة طبق الأصل من أفكاره الشخصية : ولعل أهم هذه الأطروحات :-

(١) ضرورة طرد العرب من (أرض إسرائيل) كي تصبح دولة إسرائيل يهودية حقاً ، وإن لم تصبح دولة يهودية (فستظل دولة نشأين ونصايين تشرذ أهلها عن وطنهم)، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن (أرض إسرائيل) حسب مفاهيم حركة كاخ تشمل الأردن أيضاً ، وقد أكتت للحركة في برنامجها الانتخابي عام ١٩٨٤م على هذا المفهوم؛ حيث أعلنت (لم يكن .. ولا يوجد وإن يكون هناك أردن ، وشعب أرمني، ولا فلسطين أو شعب فلسطيني) .

(٢) أن هدف دولة إسرائيل ، يتلخص في إنقاذ شعب إسرائيل ، وإقامة مملكة إسرائيل كما جاء في التوراة على كامل أرض إسرائيل .

(٣) إن أزمة إسرائيل تكمن في الابتعاد عن الثقافة والتربية اليهودية، وتبني الأفكار الغربية المستوردة والمسماه (تقنية) ، ويرى أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى كارثة قومية ، وعليه فلن المخرج الوحيد في نظر (كاخ) يقضي بتعميق عملية التنقيف على التراث اليهودي ، ليس في جهاز المعارف فقط، وإنما في تسخير وسائل الإعلام الرسمية للقيام بهذه المهمة .

(٤) عدم جواز التفكير في إرجاع شبر من الأراضي التي (حررت) عام ١٩٦٧ ويجب إقرار السيادة الإسرائيلية ، وتطبيق لقانون الإسرائيلي على هذه الأراضي .

(٥) تنقيف الشباب اليهودي على مبدأ أرض إسرائيل الكاملة، وعدم التفريط بها ، وتكثيف هجرة اليهود إلى إسرائيل وزيادة الاستيطان في جميع أجزاء أرض

(٦) ضرورة إبعاد الغرباء عن ساحة الحرم القدسي تطبيقاً لقول التوراة (فليقتل كل غريب يقترب من جبل البيت) ومقاطعة لتجار العرب ، وعدم السماح للعرب بالدراسة في الجامعات الإسرائيلية ومحاربة الدنس للناسم عن زواج العرب من اليهوديات، ومنع إقامة علاقة جنسية بين الشباب العرب والفتيات اليهوديات .

لقد ترجمت هذه الحركة أفكارها عبر سلسلة من الأعمال الإرهابية، التي وصلت لوجها في مطلع الثمانينات؛ مثل محاولة الاستيلاء على الحرم القدسي الشريف، ومحاولة تنفيذ خطة لتفجير قبة الصخرة ، وتفجير قنابل يدوية في القدس ، واعتداء عناصر حركة (كاخ) على المواطنين العرب في أماكن مختلفة .

ومما يجدر بالإشارة أخيراً إليه أن حركة (كاخ) ، وإن اعتبرت حركة متطرفة داخل الشارع الإسرائيلي ، إلا أنها لا تعتبر حركة شاذة في لوساط المتدينين الصهيونيين على أقل تقدير؛ فقد تلقت للتأييد والدعم من عشرات الحاخاميين الذين يمثلون هذا التيار ، وعلى رأسهم الحاخام (زفي كوك) الذي لمتدح هذه الحركة وزعيمها (كهانا) قبل انتخابات عام ١٩٧٧م ، وكذلك لوحظ خلال التصويت لإسقاط الحركة ومنعها من الترشح لانتخابات عام ١٩٨٨م ، أن حزبي المفدال وشاس الدينين قد صوتا إلى جانب الحركة .

ويدعو (كهانا) إلى إنشاء دولة يهودية تقوم على التوراة ويحكمها الحاخامات ، وهو يبيد استعداداً لتجاهل قوانين دولة إسرائيل في سبيل تنفيذ أفكاره ، وهو ما عبرت عنه حركة (كاخ) علناً ، حين قامت بسلسلة من الأعمال الإرهابية ضد الفلسطينيين في مناطق مختلفة ، متجاهلة كل القوانين والأنظمة المعمول بها، وحسب كهانا (هناك قانون واحد فقط ، هو قانون التوراه وعندما يتناقض قانون التوراه مع قانون دولة إسرائيل ، فإنني أتبّع قانون التوراه)، وبرأيه فإن الديمقراطية والصهيونية لا تتسمان معاً ، لأن الديمقراطية مفهوم غريب ، لا يتفق مع اليهودية).

وفي كتابه عن (عن الإيمان وعن الخلاص) شرح كهانا أفكاره بصورة واضحة ومركزة وبمسط أفكاراً سياسية أخرى له ، فتحدث عن السيادة لليهودية على فلسطين وأوضح أن لبلاد كلها جسم واحد غير قابل للتجزئة (ولا فرق بين الخليل وبين



ضاحية تل أبيب ، فهذه لنا وهذه لنا) ، وحسب رأيه يجب عدم إعلاء أي جزء من أرض إسرائيل مقابل السلام ، وعدم الاعتراف بوجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني، وعدم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية ، ويجب مصادرة الأرض من (الصوص الاسماعيليين) . وعن معاملة العرب يرى شلر كهانا أنه في ضوء نكاثر الاسماعيليين بصورة مذهمة ، الأمر الذي يهدد أسس دولة إسرائيل ويحولها إلى دولة ذات قومتين بحيث يصبح العرب هم الأكثرية في هذه البلاد ، ويشكلون الأغلبية في الكنيست فتزداد (وقلحتهم) ، ويسمرون في (التملق بينات إسرائيل)، ويتضاعف الإرهاب مما يعني احتضار الكيان الصهيوني اليهودي، وتمتلك للخطر في اليهود في دولتهم المستقلة، في ضوء ذلك كله يرى كهانا أنه بدون حل مشكلة العرب (أن يكون هناك استيطان ولا حياة أبدية) ، ويرأيه فلين (الذين يصرون على الاستيطان ويرفضون معاناة مشكلة الاسماعيليين سيفشلون حتماً) .

وحسب تصور كهانا فإن حل مشكلة العرب تكتي عن طريق السماح لمن يريد المغادرة منهم إلى خارج البلاد بذلك، ومن يريد أن يرضع للأمر الواقع فليرضع، ومن يريد أن يحارب فليحارب، وكل عربي غير مستعد أن يعترف بالسيادة اليهودية على كل أرض إسرائيل فيجب أن يغادر البلاد ، أما إذا اعترف بذلك فحكمه حكم (السكان الغرب) في الشريعة اليهودية ، أي أن يقبل بالفروض السبعة التي أمر الله بها أبناء نوح ، ودفع الجزية / والعبودية التي تعني أن يكون الشخص ذليلاً ، ينظر إلى الأرض ولا يرفع رأسه في وجه اليهودي / وأن يظل تحت سيطرة اليهود ، فلا يحق له أن يكون رئيساً على يهودي في أي أمر/ ولا يحق له الامتلاك أو الاعتقاد بأنه جزء من الشعب / ويحق له أن يحيا حياته الشخصية بدون حقوق سياسية فلا يحق له أن يعين أو ينتخب أو يشغل وظيفة وطنية في إسرائيل] ، وإذا رفض العربي ذلك فيجب إخراجها من (إسرائيل) شاء ذلك لم أبي ، وحسب كهانا ربما كان (الاسماعيليون) لهم حقوق دينية وثقافية واجتماعية واقتصادية في الدولة اليهودية ، لكنهم أن يكونوا ولأبد متساوين مع اليهود.

أما حدود (أرض إسرائيل) عنده فهي من النيل إلى القزح ، في حين يشكل الأردن (أرض إسرائيل الشرقية) ، ويرى من جانب آخر أن العالم كله (يكره اليهود منذ أيام سيناء)، وهو يلخذ على (إسرائيل) اعتمادها وتفتها بالولايات المتحدة ويقول: (لقد وثقا مرة بالفرنسيين فخطونا ، وثقنا اليوم بولاشطن وهي مستخونا).

## أ - نشأته وجنوده العرقية

لقد نشأ ليفنجر في القدس وخدم في الشبيبة للطلاتمية المحاربة (النحال)، وهو أحد تلاميذ الحاخام تسفي يهودا كوك، وهو من دعاة الاستيطان ذوي الطابع المرتجل، ويحمل معاني الحنين إلى الماضي وسامهم فيه أبناء مستوطنة كفار عسيون الأصليون، ولم تحمل العملية الاستيطانية الطابع السياسي الذي تميزت به مجموعة الحاخام ليفنجر، التي جاءت للاستيطان في الخليل في عيد الفصح سنة ١٩٦٨.

وقبل مجيئه إلى الخليل عمل حاخاماً في مجموعة تابعة لحزب (هبرعيل همزراحي) كما عمل في مستوطنة نحاليم وكان من طلائع ذوي القبعات المنسوجة .

إن المجموعة التي تمكن ليفنجر من جمعها، وكانت تضم تلاميذ مدرسة "مركز هراب" وبعض الشبان غير المتدينين الذين انضموا إليه تحت مبدأ الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة هي المجموعة التي تمخضت عنها بعد ست سنوات أي في ربيع عام ٧٤ حركة (غوش إيمونيم) .

في غضون ذلك ومع مجيئ الحاخام ليفنجر إلى الخليل، وبدلية الجدل حول مستوطنة كريات أربع، تزايد الوعي السياسي الإسرائيلي لدوافع أصحاب مبدأ أرض إسرائيل الكاملة من اليمين واليسار، والمتدينين والعلمانيين والأدباء والمحاضرين في الجامعات، وقادة كبار الجيش الإسرائيلي سابقاً، وكان من بينهم من ظل مخلصاً لحزبه السياسي وكان من بينهم من تصحب من حزبه .

## ب- أفكاره السياسية

في صيف ١٩٦٨ عقد المؤتمر الأول لحزب المتدينين الوطني بعد حرب الأيام الستة، وصعد إلى المنصة الحاخام ليفنجر، وكان مجهولاً ونحلاً ويرتدي ملابس رثة وذا مظهر متشقق وأسلوب خطابي يعتمد على الصراخ ، وقد اتهم الحاخام ليفنجر حزب المتدينين الوطني (المفدال) بالتقصير، وأثار عاصفة في المؤتمر .

لقد كان في الحزب الديني جناح للشبان منذ سنوات الستين، وكان هذا

الجناح مختلفاً دائماً عن سائر الفئات ويعود سببه إلى ثقة الشبان بأنفسهم أكثر من الزعامة القديمة للحزب . وبعد سنوات من مؤتمر عام ٦٧ أجهل وأسه من الحزب الديني الوطني يقول : (لقد حقق الحزب فعلاً إنجازات في مجال حرمة السبت والطعام اليهودي، ولكن هذه الإنجازات لا تحقق الحصول على أرض إسرائيل الكاملة).

إن الحاخام المذكور يضع عشرات من التلاميذ والخريجين من مدرسة مركز هراب، قد استلجروا غرقاً في فندق بارك الكائن في مدخل الخليل، وألقوا بالحكم العسكري الإسرائيلي الذي جاء لزيارتهم أنهم ينوون قضاء عيد الفصح في المدينة، والصلاة في مفارة الملكيفيا في الحرم الإبراهيمي ، وخلال أيام العيد زلهم نائب رئيس الوزراء "يغال ألون"، والوزيران فرهايتيغ وحزاني من حزب المدال، وهناك أعلن ليفنجر لأصمهم أنه لا ينوي مغادرة الخليل بعد انتهاء عيد الفصح لدى اليهود ، وأبلغهم يغال ألون أول وزير يقوم بزيارة المستوطنين، ويبلغهم بأنه من غير الممكن أن تقوم حكومة إسرائيلية مهما كانت بطرد اليهود من الخليل مدينة الآباء . وقد أدى تأييد ألون للمستوطنين إلى إقامة كربات أربع بعد تلك الزيارة مباشرة .

لقد أرغمت خطوات الحاخام ليفنجر ورجاله الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار لإقامة مدرسة دينية، بدلاً من المدرسة الدينية اليهودية التي دمرت في أحداث عام ١٩٢٩ ، ولا تزال تعمل في القدس، وتحمل نفس الاسم .

في شهر آذار ١٩٧٠ قررت اللجنة الوزارية لشئون الأمن إقامة ٢٥٠ وحدة سكنية شرقي الخليل العربية وهي الوحدات السكنية التي أصبحت تحمل اسم "كربات أربع" لقد اعتبر المستوطنون حفل الزواج على أنه رمز عودة اليهود إلى مدينة الآباء واستئناف الحياة اليهودية في المدينة العربية ، وبعد ذلك بفترة وجيزة أقام مشروعاً اقتصادياً بين المستوطنين والمدرسة الدينية ورئيسها "ليفنجر"، وبالتعاون معاً افتتحوا مطعماً يهودياً بالقرب من الحرم الإبراهيمي، وقاموا بنشاطات اقتصادية نشطة ، وفي البداية أفتشوا مقصفاً، ولكنه هدم بموجب أمر صادر عن "موشية ديلن"، وبعد ذلك افتتحوا محددة ومنجرة في ساحة مقر الحاكم العسكري وحصلوا على ترخيص لإقامة المطعم في مبنى وضعه الحاكم العسكري تحت تصرفهم .

لقد نجح الحاخام ليفنجر في المنورة بين وزراء التجمع العمالي، وفي استغلال الخلافات الشخصية للقائمة بين الوزراء والأحزاب والوقت؛ كالخلاف الذي كان قائماً بين "دايان" و"لون" في حكومتى ليفي لشكول وهولدا مقنن وكان لهذا الخلاف دور حاسم في المعركة لإقامة كريت أربع ، وعندما حاول ديان تقييد خطوات "ليفنجر" ورجاله كان "لون" يهيب لمساعدتهم لقد تحدث الحاخام ليفنجر عن إقامة مدينة (الخليل اليهودية) لتكون إحدى المدن الإسرائيلية فردت عليه الحكومة الإسرائيلية بقرار حول إقامة مدرسة دينية للطلبة الأتكياء.

لقد استغلت جميع الشعارات اليهودية؛ فخلال المظاهرات في سبسطية في كانون الأول ١٩٧٥ جاء وزير الدفاع شمعون بيرس إلى المتظاهرين وأجري معهم حديثاً عاصفاً وطلب منهم إخلاء المنطقة ، فانطلق الحاخام ليفنجر إلى الخارج صارخاً وهو يمزق ثيابه؛ كنيل على حداد على شيء جال ، وفي حالات أخرى تكررت الصورة للتقليدية للجنود الذين يحاولون إخلاء المستوطنين، وعندئذ وحسب إشارة معينة يبدأ المستوطنون بالصلاة .

بين أطلال خرائب كنيس يهودي مهجور في السوق العربي بالخليل وقف الحاخام ليفنجر ملتقماً بملاءة للصلاة واستغرق في تلاوة التوراة بينما وقف الحاكم العسكري للمدينة حائراً لا يستطيع إخلاء يهودي وهو يؤدي الصلاة ، إن التخطيط الدقيق الذي تجلى من خلال المظاهرات قد دل على أن المخططين ليسوا رجال دين، بل هم محترفون في هذا المجال .

لقد قدمت مجموعة الحاخام ليفنجر - التي استوطنت في الخليل - المثال الحي للأسلوب الذي يستخدمه المستوطنون في تأمين معيشتهم؛ ففي جميع الزيارات لدى مجموعة المستوطنين المقيمة في مقر الحاكم العسكري بالخليل خلال أول عامين بعد حزب الأيول الستة كان من الصعب الحصول على صورة واضحة عن المصدر الذي يعيش منه المستوطنون .

لقد كانت هناك مدرسة دينية كان طلابها يحصلون على رواتب للإيفاق على حياتهم، كما حصل الطلاب غير المتزوجين على مواد غذائية ومخصصات ضئيلة، وقليل منهم عملوا بأجر لدى الحاكم العسكري الإسرائيلي، وكسبوا مبلغ ضئيلة من

العمل في مشروع الصندوق القومي الإسرائيلي .

١٣- إيجال عمير ( ١٩٧٠ - )

١- جنوره العرقية

عندما كان عمير طفلاً كانت ظهرت عليه علامات العناد؛ ففي من السادسة التحق عمير بمدرسة الحريديم "و" و"لفسون"، بالقرب من منزله في هرتزليا، إحدى ضواحي تل أبيب. وفي الثانية عشرة اختار مدرسة يشيف هداش -المجتمع الجديد- في تل أبيب، وكانت هذه المدرسة مدرسة للفنبة، وبها أبناء عائلات الحريديم الثرية، الذين تمتد أصولهم إلى شرق أوروبا وروسيا، ولكن علي العكس، تأتي عائلة عمير من اليمن وكانوا يعيشون عيشة متواضعة. لقد رلود ولادي عمير شك في قرار ابنهم وتتذكر والدته، جيولا عمير، أن أباه شلومو حاول أن يثبته عن عزمه، وتقول إتهما كانا خائفين علي أن يذهب ابنهما وهو في سن الثانية عشرة من عمره إلى تل أبيب بالحافلة ويعود كل يوم، لقد كانت المدرسة بعيدة، ولم تكن بالمدرسة سيارة نقله إلى البيت. وعندما نظر إداريو المدرسة إليه، الطفل اليمني ولكن البشرة، رفضوا قبوله، ولكنه أصر وقبوله في النهاية...وذهب عامير إلى المدرسة بمفرده، وعندما أحضرناه من المدرسة مكث بغرفته من الصباح حتى الليل. وفي المساء قلت لشلومو "ليس لدينا خيار"، لقد درس إيجال لمدة ثلاث سنوات في المدرسة وتم قبوله في المرحلة الثانوية

اتبع عمير طريقاً نموذجياً في طفولته وشبابه، فلم يكن مميزاً وسط أصحابه، ولم يكن يقوم بأي تصرف شاذ أو غريب. وعندما كان عامير في السابعة عشرة من عمره، كتب مدير مدرسة كيريم دي يلقينه القلمودية عن مخصصيته قاتلاً إنه ظالم ومخادع ومنطق. ولكن لم يبين أحد أي علامة نفسية تبين أن هناك قاتلاً مدغوناً لدخل عامير.

في شهر سبتمبر من عام ١٩٩٣، وهو نفس شهر توقيع اتفاقية لوسلو، انتهت مدة خدمة عامير العسكرية، وعاد إلى منزل والديه في هرتزليا، وقلم بالتسجيل في جامعة بار-أيلان "من أجل دراسة القانون وعلوم الحاسب.

إيجال عامير، شخصية يأتويك الانتطباع الأول عنها أنها شخصية شاب مؤدب وهادئ وربط الجلش، يتكلم بنعومة ويضحك بجلابية، ولا يدعو مظهره إلى العنف

بأي حال من الأحوال. في بداية حديثه، يهمس بهدوء مجبراً إليك على الإصصات إليه، ويبدو كأنه أحد المبشرين المنصب على تكفير ذنوب أحد الأتمين، ويوجه موعظة لهؤلاء الذين ينتصهم الإيمان ويقعون فريسة لضعف النفس، ولكن البعض يفشلون في فهم تفكيره وتقدير إنجازاته. وبعد نظرة متأنية إليه، يبدو وكأنه نشيط خفيف ولديه سلام مع نفسه مملوء بإحساس بقوة كبيرة وليس لديه شك في أن ما فعله هو أهم أحداث القرن. ويحب عامير الدخول في معارك الذكاء وهو كتمليذ لمدارس التلمود يعتبر خصماً سريع الخاطر ولا يتراجع عندما يصد هجومه، بل يهاجم من نواح أخرى. تخرج للكلمات منه سهلة ولديه حساسة فكاوية عالية ولمحة من الاستخفاف بالذات.

يفخر عامير بمهمته في الجيش الإسرائيلي عندما يختلطون بالشباب العلمانيين في الجيش، ولكن لاختلاط عامير بالجنود غير المتدينين لم ينقص من إيمانه شيئاً ففي الكتيبة ١٣ باللواء للجولاني تحمل عامير الكثير من الآلام لكي يتبع للقيود الدينية حرفياً، وكان معروفاً عنه الجدال بحدة مع الجنود اليساريين.

ب-فكره السياسي:-

استمد "عامير" فكره من يهود الزيلوت الذين يعتبرون أرض صهيون وصية الله التي يجب أن تنفذ مهما تكن التكلفة. ولا يحق لأي كائن بشري أن يرضى بحدود أقل من التي ارتضاها الله له، ولهذا فإن التفاوض من أجل السلام مع جيران إسرائيل شيء لا يجب التفكير فيه، ويقول يهود الزيلوت إن فوق ذلك كله لم يحدد مصير الشعب اليهودي، إذن ما هي أسس صنع السلام؟ من وجهة نظرهم يجب عكس ترتيب الأمور فلولا: يجب تكلمة لتزاع الأراضي المجاورة من أجل تنفيذ وصية الله، وبعد ذلك فإن يهود الزيلوت يشكون في احتمال للتصالح مع جيرانهم العرب؛ فالتلمود يقول "عيسو" (إسماعيل) يكره جاكوب (يعقوب) ولذلك فهم يقولون إنه لا يمكن قيام السلام بينك وبين من يكرهونك.

وقد ظهر صدي هذا الميثاق داخل ليجال عامير واضحاً للجنة التي تولت التحقيق في الظروف والملازمات التي أحاطت بجريمة قتل إسحاق رابين، عندما قال لهم ليس من الممكن أن يقوم سلام هنا. ويكمل عامير قاتلاً: إن العرب يأتون علي النقيض مفا تلاماً ولا يمكننا التعايش سلمياً معهم. ولقد فرضت حكومة "رابين" لمدة ثلاث سنوات

رؤيتها الخارجية التي خلقت مفاهيم جديدة، إنني أعني أن السلام أصبح له معنى آخر. إن كلمة السلام تعني بالنسبة لي السلام داخل أمتنا أولاً، فكذلك يجب أن تحب شعبك قبل أن تحب الآخرين، ولكن مفهوم السلام تحول إلى أداة تكدير يمكن بواسطتها عمل أي شيء، بمعنى أنه يمكنك قتل الناس وتركهم يولجھون مصيرهم وتجمع اليهود في "جيتو" وتحيطهم بالعرب، وتعطي سلاحاً للجيش (الشرطة الفلسطينية)، وتؤسس جيشاً (فلسطينياً) وتقول إن كل هذا من أجل السلام، كما يمكنك أيضاً إخراج إرهابي حماس من السجون وتطلق سراح القتلة الذين تخضب للماء أيديهم، وكل هذا في إطار السلام.

وقد طبق عامير نفس العقلية الواحدة في جريمة قتل رابين، فقد استغرق عامير في إعداد نفسه، ويقول عامير أن للفكرة وافته لأول مرة بعد توقيع اتفاقية أوسلو في ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣؛ فقد أصيب بدهشة عارمة عندما شاهد البث الحي من حديقة البيت الأبيض، ورأي رابين يضع يده في يد عرفات ويسلم عليه، وقد لمع في ذهن عامير أنه لو لم يوجد أي لخبث يجب الإطاحة برابين (لم يستخدم عامير لفظ جريمة قتل حتى بعد الاعتقال، كان نادراً ما يتكلم عن أنه قد قتل رابين وكان دائماً يستخدم المصطلح "لقد أطحت به" وكأنه قد أطاح بالملك في مباراة شطرنج).

لقد بدأت عدوة وكرهية عامير لرابين ومفهوم الصلح مع الفلسطينيين منذ سنوات قبل الجريمة؛ ففي انتخابات عام ١٩٩٢ قام عامير بإعطاء صوته لحزب مولوديت (الوطن) اليميني المتطرف الذي يرأسه جنرال متقاعد يتسم بالعنصرية والفظاظة ويسمى رحبعام زئيفي، والذي ييشر بعقيدة "الترحيل" وهي نفي الفلسطينيين وضم الأراضي المحتلة لإسرائيل. وكان معروفاً عن عامير في وحدته أثناء تأديته الخدمة العسكرية كرهه للعرب.

إن فكرة التنازل عن جزء من أرض إسرائيل، ووضع أسس دولة فلسطينية على هذه الأرض لهو جنون مطبق، وكان رابين بالنسبة لعامير إما غر لأمق تلاحب به اليساريون، أو كذب على الناس عندما قدم نفسه لهم على أنه يميني لكي ينال مساندة اليمينيين المعتكفين، ولم يأت بخطر عامير إمكانية تغير نظرة أو مفهوم رابين للصراع العربي الإسرائيلي. بأي حال، كان، في رأي عامير، قيلم رابين بالتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل فعل محرّم تماماً في التوراة.

بعد مرور شهر قليلة بدلت (جامعة بار-إيلان) تسمع عن إيجال عامير ومجموعة النشطاء التي تبلورت حوله. وبدلت دفترة إيجال في الاتساع بعد أن بدلت آراؤه في الانتشار. فبنهلية الأسبوع كان يسافر ١٢٠ شخصاً إلى مستعمرة كفار داروم في قلب قطاع غزة لحضور حلقات المناقشة التي يقيمها هناك. وآخر حلقة نقاش عرضها في الخلول جذبت نحو ٥٠٠ يهودي. وفي كل مرة كان عامير ينظم جولة في المستعمرة ويعطي محاضرة عن تاريخ المكان، ويعد مناقشات مع الحاخامات والسياسيين اليمينين، كما عرضت عليه إدارة الجامعة تمويل الرحلات التي ينظمها للمستمرات.

بدأ عامير في القراءة عن عمليات اغتيال القادة، ولم يعجبه نموذج اغتيال الرئيس السادات لأنه كان صملاً لمجموعة من القتلة، وكان إيجال ينوي القيام بالعملية بمفرده. وقد عرض عليه أخوه الأكبر ولحد أصداقته مماعنته لكنه رفض حتى لا يمرضهم للخطر. وقد أرشده أخوه هاجاي إلى كتاب بعنوان "The Day of the Jackal" والمبني على قصة محاولة اغتيال تشارلز ديغول. وقد حاول عامير أربع مرات أن يصل لمكان قريب من رابين حتى يمكنه إطلاق النار عليه، ونجحت المحاولة الرابعة وفوجئ عامير بأنه قد جذب الزناد. يقول عامير "فه لم يكن قنصاً لو عقوبة لقد كنت أريد أن أوقف أوسلو فقط، لقد فكرت كثيراً ولم أجد غير الإطاحة برابين حتى أوقف هذه العملية".

#### ١٤- وقد خلصت نتائج دراسة حالة بعض رجال الدين اليهودي إلى الآتي :

أ- أن غالبية الحاخامات شأنهم شأن يهود إسرائيل قد جاءوا من قوميات متفرقة ، بمرجعيات عنصرية تحكمها الأصولية اليهودية ومن منظور تاريخي أو ما يطلقون عليه المعافة التاريخية ، التي تقرضوها ورفضوها على أنفسهم ، وهم جميعاً "الحاخامات" ورجال الدين الذين عمدوا إلى توظيف الدين كأحد أهم دعائم تأسيس وإقامة إسرائيل مستندين على مصادر توراتية بالعودة إلى أرض الرب التي وهبهم إياها (طبقاً لما ورد في التوراة)، وحول هذه القضية ظهر تجاهل الأول- يدعم المشروع الصهيوني .. ويمتد بها ليدولوجية سياسية ، والثاني بنقضها ويرفضها على اعتبار أن الدين ومرجعياته الشرعية تأتي القمجول ، وأن أمر إقامة دولة إسرائيل سيتم بعودة المصباح، وهو أمر إلهي ليس للعباد سلطان عليه .

ب- كما أن الفكر الديني اليهودي الحاخامي فكر انتقائي وتكويري؛



فالمعتنقون الصهيونيون أمثال (يهودا القلعي ، صموئيل موهيليفر ومارتي بوبر يمتنون بمصادر وتفسير دينية داعية لإنشاء الدولة بغض النظر عن مدى التزام يهود بني إسرائيل بقوانين الشريعة؛ فالهدف الأهم هو العودة إلى الأرض ، أما التيار الثاني والذي يمثل (اليعازر مناحم شاخ ، وجوزيف سلوفاتشيك) . ويرون أن "لتعجيل والاستيلاء على كل الأرضي ليس ضرورة دينية، والأهم من الأرض هو الحفاظ على حياة الإنسان اليهودي .

ج- كما أن رجال الدين اليهودي (الحاخامات) لعبوا دوراً تأسيسياً على المستوى الخارجي في اتجاهات عدة أهمها : المؤتمر الصهيوني الأول لدى أوروبا والحكومة العثمانية ولدى رجال المال لليهود ، وكما اتفق رجال الدين على أن المال عنصر حيوي في إقامة الدولة ، إلا أن أغلبهم كانوا معتكفين ومتعاطلين على بعض الأمور الدينية ، فقد تنازلوا عن بعض أحكام الشريعة مثل (السنة المبتدئة) من أجل تدعيم العودة، وهو مبرر لكده الدين اليهودي في كل تاريخه فيقول "موهيليفر" بضرورة التعاون مع العلمانيين ، ولن وضع اليهود الآن يشبه حالة رجل تلتهم النيران بيته ، لذا فهو يقبل كل من يمد له يد العون ، كما يقول "باريلان" ليس هناك من بديل عن التوراة ، وعلينا ألا نتجاهل قيم وعادات هذا الجيل حتى ولو كانت هذه القيم والعادات مناقضة للتوراة ، (ويجب أن نحاول تغييرها شيئاً فشيئاً بشكل اختياري وتدرجي، وليس عن طريق الضغط الجسدي أو المعنوي وتجنب إهدار الدم اليهودي فهو أعلى من الأرض؛ لأنه عندما يأتي المسيح يكون كل شيء لنا) . إن محور الخطاب الديني اليهودي لدى الحاخامات في القرنين الماضيين يدور حول العودة وتقديم كافة التبريرات المؤيدة لفكرهم من نصوص توراتية أو أفكار فلسفية .

د- إلا أن بعض الحاخامات المعاصرين يروين أهمية تأجيل العديد من القضايا الصدامية سواء مع العلمانيين، أو غير اليهود، أو الأغيار "فيري (شاخ) أهمية عدم الدعوة أو اتخاذ مواقف معادية للشعوب ، محتنداً على تفسير مقولة "إن ثامناً هي التي أخرجتنا من بلاننا .. وأن هناك العديد من المخالفات التوراتية تحت ستار القانون وهو من الرافضين للفكر الاستيطاني أو دعوات "جوش إيمونيم"

هـ- إن حجم الصراع الديني الداخلي بين الصهيونيين واللاصهيونيين أفرز نتائج أغلبها في مصالح التيار الديني اليهودي، وزدياد شوكة التيار على المستوى السياسي فيزغ نجم يهود الشرق بعد معاناة "وتم تأسيس حزب شليس ، ومن ثم استطاع التيار الديني

للإسرائيليون أن يحقق مكاسب سياسية من خلال تولده في السلطة التشريعية والتنفيذية وحتى لدخل جيش الدفاع الإسرائيلي (مثل عوفالبا يوسف - جولد شتاين وإيجال عامير) .  
وكما أن التيار الديني المتشدد أخذ في الصعود تدريجياً ويشد مع قبلم الدولة، وبلغ ذروته بعد عام ١٩٦٧ عندما استولوا على القدس الشرقية واعتبروا هذا الحدث تأكيداً من الرب للوحد ، ومع تراجع تأثير الدين على الحياة العامة جزئياً منذ بداية التسوية السلمية مع مصر بدأ العنف يحل مكان الفكر الديني وهو ما يمارسه موشيه ليفنجر وإيروخ جولد شتاين وإيجال عامير .

ز- كما أن الفكر الحاخامي المعاصر قد بدأ يبعد عن الأطر الفلسفية والمعتقدية التوحيدية أو حتى الحلولية، وأخذ يؤكد أن الدين يلزم أن يكون على الواقع ومدى القدرة على تحقيق الإنجازات ، وبالتالي ظهرت اتجاهات شديدة العنف ضد اليهود السود ، والعرب ، و الإسماعيليين ، وأبرز تعبير عن ذلك ما صاغه كاهانا في كتابه عن الإيمان وعن الخلاص ، إلا أن هناك مؤشراً لدى بعض المتدينين يمكن أن نطلق عليه (حدود أو مدى التطرف)، وهو غير مسسوح بتجاوزه ، وهو الموقف الذي اتخذته التيار الديني الحكومي ضد حركة كاخ .

ح- ويمكن النظر إلى الواقع الملموس ، أو ما يسمى بالأعمال الإيجابية في عمليات الاستيطان التي تقودها حركة جوش إيمونيم ، وهذا ما عبرت عنه كتابات ليفنجر وكاهانا ، وهما اللذان ربطا بين الاستيطان بالوعي الديني من خلال التوسع في المدارس الدينية ، وهو ما بعد الخطوة الأولى في التوسع للاستيلاء على إسرائيل كبرى<sup>أ</sup>

ط- كما أن الفكر التوراتي الحاخامي ومواعظ أنبياء إسرائيل الجدد لفرزت نمطاً من المتطرفين حملة السلاح .. زاعمين ومؤمنين أن الرب أمرهم بالدفاع عن الأرض، وهم ملتزمون بقانون الثورة وليس قانون الدولة وأن النماذج في الأتباع هي الأكثر عفاً وتشدداً ، وأصبح "جوللشتاين ، إيجال عامير من أهم الرموز اليهودية للتيار الديني .

ثالثاً: رؤى اليهود المتكئين والإسرائيليين للعالم ولأنفسهم ولكل ما حولهم:

١- على مستوى رؤى اليهود للعالم " الدليل الثالث "

أ- هدف الباحث للتعرف على رؤى اليهود للعالم ولأنفسهم من خلال الآتي :

البحث في رؤى الشخص اليهودي المتكئ/المنطرف تجاه نفسه، وتجاه كل ما يحيط به وللتعرف على أتماط تفكيره السائدة لدخل المجتمع الإسرائيلي، وأيضاً البحث في رؤى الشخص اليهودي العلماني تجاه اليهودي المتكئ، والتعرف على فكره من وجهة النظر العلمانية<sup>١</sup> ، كما اعتمد الباحث على ما كتبه الخبراء والمتخصصون اليهود الإسرائيليون<sup>٢</sup>

ب- تم التركيز من خلاله في التعرف على رؤى اليهود للعالم ، ولكل ما حولهم من خلال تسعة موضوعات فرعية:

(١) نظرة اليهود إلى الذات ، سواء للتكوين الطبيعي للشخص عن الجسم والروح والعلاقة بينهما ، ومعنى سلامة الجسم ، وطبيعة الروح وماهيتها وأهمية التربية الجنسية . والنظرة إلى الحياة الشخصية وتقييم الذات ، وتحديد المقومات الاجتماعية للشخص مثل المكانة والمرجعية الدينية.

(٢) نظرة اليهودي إلى الطبيعة من حيث صورة الكون وتكويناته ، وقدرة الإنسان على التحكم في هذه الظواهر وأصل الكون ، وموقع الإنسان من هذا الكون للفسح .

(٣) نظرة اليهودي إلى المكان سواء المجتمع المحلي أو أراضى إسرائيل ككل وطبيعة علاقة لليهودي بالعالم ، المحيط والآخرين .

(٤) نظرة اليهودي إلى الزمان ولأن يقع الزمان كقيمة في الماضي والحاضر والمستقبل خاصة مع محاولة التعرف على الرؤية الزمنية للتهديدات .

(٥) نظرة اليهودي إلى الدين كمقيدة وأسلوب للحياة مع التركيز على أهمية التنشئة الدينية وطبيعة القدوة الدينية ومكانة رجال الدين في المجتمع الإسرائيلي ودورهم الرقابي وأساليب الدعوة للحركات الدينية وموقف الدولة من الإحياء الديني والحركات للمنظرية والتعليم السرية لها وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة في قضاياها المختلفة .

(٦) نظرة اليهودي إلى العرب ورؤيهم في الشعوب العربية ، ومصر وماهية

طبيعة القيم التي تحكم علاقات العرب باليهود .

(٧) نظرة اليهودي إلى الممارسات الدينية سواء التزقيت ، والسحر والشعوذة والحلال والحرام وتعدد الزوجات والطلاق .. ..

(٨) نظرة اليهودي إلى الحياة الثقافية في إسرائيل وموقفهم من صناعات الثقافة في إسرائيل مع محاولة التعرف على المعايير التي تحكم السياسة الثقافية ونظرة المتدينين لكافة الفنون .

(٩) نظرة اليهودي للمجتمع الإسرائيلي وانتماءاته القومية ومقومات الإنسان اليهودي وطبيعة الصراع المجتمعي المحتمل بين المتدينين والعلمانيين . والبحث عن بعض ظواهر الوحدة الوطنية بين المجتمع والدولة والدين .

٢- رؤى نموذج مصرية لمنظور الإسرائيلي المتدين لنفسه ولما حوله :

أ- تم إعداد استمارة المقلبة للإخباريين<sup>١١</sup> الدليل الرابع .

وقد استهدفت الاستمارة التعرف على أهم عوامل بناء رؤى اليهود لأنفسهم، ولمن حولهم من خلال خبراء اقتربوا من الشخصية بفرض التعرف على رؤى الخبراء الوطنيين لمنظور الإسرائيلي اليهودي المتدين لنفسه ولمن حوله .. وهي استكمال لرؤى اليهود لأنفسهم، ولتي تم ذكرها في الدليل الثالث .. حول الجماعات اليهودية المتدينة ، وقد توفرت لبعض الخبراء<sup>١٢</sup> للملاحظة المباشرة ، وحاولت الاستمارة تغطية بعض العناصر التي أورد الباحث استكمالها في دليل العمل الميداني الثالث لتغطي بشكل مباشر قضايا محددة تحتاج الدراسة التعرف عليها

ب- من أهم هذه العناصر :

- رؤى اليهودي المتدين إلى المكان، ومن خلالها محاولة التعرف على الأتي : مدى علاقة الانتماء بالمكان ومدى ارتباطه تحديداً بأرض إسرائيل، وهل هناك لدى المتدينين انتماءات مزدوجة، وكيف يرون حدود الدولة ودرجة الارتباط بأرض الميعاد كفكرة عقائدية.

- رؤى اليهودي المتدين إلى العقل والمجتمع .. رؤيته للعقل والعاطفة فيما يتعلق بدور العقل والدين في حياته ، ودور الدين في تفاعلاته، وطبيعة ونمط الحياة الغالبة في المجتمع الإسرائيلي، ونظراته لأهم المعايير التي تحكم هذا المجتمع. وطبيعة المقومات

الاجتماعية، والتي من خلالها يصف اليهودي المتنبي نفسه وماهية معايير المكانة الاجتماعية لديه ، ولسبب رضائه أو عدم رضائه عن ذاته ، وكذا أسباب انتمائه إلى الدولة - رؤى اليهودي المتنبي لإسرائيل والعالم من خلال:

مشاعره نحو أعياد اليهود وإحساس الآخرين نحوه ومن أين يستمد أحلامه تجاه المستقبل وتصوره لمستقبل إسرائيل من خلال ترقيب مخاوفه من هذا المستقبل .

- رؤى اليهودي المتنبي للدين والدولة من خلال:

نظرة اليهودي المتنبي لمسئولية التنتعة الدينية وكيفية رؤيته للأديان الأخرى ونظرته للأحزاب والحركات الدينية ، وأحلامه بالنسبة للدولة اليهودية المنشودة ، ومستقبل الدين اليهودي ، وموقفه إزاء المعادين للسامية، وأخيراً مدي تمتعه بالحرية السياسية .

- رؤى اليهودي المتنبي للمجتمع والدولة من خلال:

رؤيته لاحتمالات وقوع حرب أهلية في ضوء المتناقضات دخل المجتمع الإسرائيلي وطبيعة الصراع الداخلي المتوقع ، ورؤيته للديمقراطية ومكانة الكنيست في المجتمع وفقاً لأداته النيابي، ونظرته لأداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وموقفه من أداء الخدمة العسكرية .

- رؤى اليهودي المتنبي للحياة الثقافية من خلال ..

رؤيته للموقف في المجتمع الإسرائيلي والأجهزة الإعلامية وأقرب الفنون الإسرائيلية إلى اليهودي المتنبي .

- رؤى اليهودي المتنبي إلى العرب من خلال ..

رؤيته للتقيم التي تحكم علاقته بالجانب العربي والشعب المصري تحديداً، وتصوره لطبيعة التهديد الذي تشكله مصر ولسبب العداء بين مصر وإسرائيل، وعلاقة اليهودي المتنبي بعرب إسرائيل .

- رؤى اليهودي المتنبي للسياسة الخارجية وذلك من خلال :

مدي الارتباط بالولايات المتحدة وألمية العلاقة المصرية الإسرائيلية

بمنظوره للعلاقات الإسرائيلية العربية ولحتمالات التعاون الشرق أوسطي ، وفي النهاية  
منظوره للأداء السياسي العام، موقف اليهودي المتكبن من أهم قضايا الصراع العربي  
الإسرائيلي .. سواء على المسار الفلسطيني ، أو المسار المصري أو القضايا متعددة  
الأطراف .

ج- وخلصت نتائج تحليل دليل العمل الميداني لروى اليهودي المتكبن للعالم في الدليلين  
الثالث والرابع الى الاتي:

(١) فعن نظرة اليهودي المتكبن إلى الذات اليهودية : يمكن أن نخلص إلى :

( أ ) أن اليهودي المتكبن جسده مقدس كرمه الله بعلاقة العهد ، وأنه خلق للعبادة، وعلى  
اليهودي الحفاظ على هذا الجسد وعدم تدنيسه حياً بطعان غير شرعي ، كما يجب سرعة  
دفنه عقب الوفاة حفاظاً عليه من الأرواح الشريرة ، كما يعتقد أن عدم طاعة الله تعجل  
بالابتلاء والعودة إلى طاعته منجاة في الدنيا (يستشهد بما جاء في سفر أيوب - الإصحاح  
(٢) الآية ٤-١٠) .

(ب) أن المتكبنين يفسرون كل شيء بالدين والشرعية، ومدى ارتباطها بطاعة الرب ،  
وكل ما يمكن الإشارة إليه، سواء عن الروح التي هي في اللحم .. (تعني الانتشار في كل  
مكان ) ، للذكورة التي هي أمانة مودعة لدى الرجل لنسل الرب ، والأنوثة التي هي في  
خدمة الذكر لتهيئاً لعبادة الرب ، كما أن ما لوئي الإنسان من حكمة وعقل فبئها يجب أن  
تكون لدراسة وتفسير تعاليم الشريعة .

(ج) كما يرى اليهودي المتكبن أن الحياة مقدرة وأن الإنسان عليه أن يخضع لهذه  
القدرة التي من أجلها خلق ، وهي عبادة الرب أو سبل ذلك للتمسك بالشعائر وتنفيذ تعاليم  
الرب كما فعل إبراهيم عندما أمر بنبذ إسحاق ، والذي لو احتكم إلى العقل لخسر كل شيء .

( د ) كما يرى اليهودي أن مكلفته ترجع لأسباب عديدة أهمها ولولها الدين المختار  
للشعب المختار في أرض الميعاد ، وبالتالي فالدين هو للمكانة وهو المرجعية .

(٢) وعن نظرة اليهودي المتكبن إلى الطبيعة :

( أ ) أن الرب خلق الكون والسماء والأرض، ثم خلق الإنسان (الإنم)

وكلها ليعتبر اليهودي ويعتقد في الرب ويؤمن به ، وهذا هو كل فكر ومحتوى سفر التكوين ، كما أن الأبراج والتعجيم من علم الرب وأن أسرار الكون لا تكشف إلا للمهمين .. من الحاخامات للذين هم ورثة الأنبياء .

(ب) أن الرب فضل الأشياء بعضها على بعض ، ففضل الذكور عن الإناث وفضل اليهودي عن باقي الخلق (الأغيار) ، فقد خلق الكون من أجله .

(جـ) كما يرفض النظرة العلمية العقلانية إلى فكرة الخلق، ويعتبرها مسلمة ما لم تكن هناك إشارات دينية إلى ذلك ، أي العودة إلى النظرية التوفيقية في تفسير الأمور .

(٣) وعن نظرة اليهودي إلى المكان :

( أ ) إن العيش في إسرائيل هو التزام بأوامر الرب الذي خلق الكون من أجل بني إسرائيل ، فأرض الميعاد هي خيار الرب الذي يجب أن يلتزم به كل يهودي، والاستيطان الديني في الأماكن المقدسة جزء من الالتزام بتعاليم الدين .

(ب) والمكان يعني التقرد والنقاء ، فلا يجب أن يعيش فيه الأغيار .. ولقد حاول اليهود تاريخياً العزلة حفاظاً على الجنس اليهودي .

(جـ) أن هناك رفضاً كاملاً للاديان الأخرى المرتبطة بالمكان سواء كانت مسيحية أو إسلامية وإن الأرض في شرق آسيا هي أرض الرب للدين اليهودي .

(٤) نظرة اليهودي إلى الزمان :

( أ ) تعد نظرة اليهودي المتدين إلى كل شيء دينوي من منظور تاريخي؛ حيث يدرك أن التوراة وكل المدرش هي تاريخ لليهود ، وكل تاريخ لليهود في المدرش . والحاضر امتداد لهذا التاريخ . إن المستقبل مرتبط بإحياء الدين .. وإقامة الشعائر . وتحقيق النبوءات الكتابية .

(ب) إن هناك حالة نخوف شديدة من المستقبل، والذي ينهى بكثير من المخاطر؛ لأن بناء الهيكل الثالث مرتبط بطاعة الرب وإقامة شعائره، والتخلي عن هذه المسؤوليات تعني الخروج الثالث .. وقد تكون قبل بناء الهيكل الثالث .

(٥) نظرة اليهودي إلى الدين :

(أ) إن التنشئة الدينية والتربية الدينية والمعبد هما محور بناء الإنسان اليهودي، وإن المدارس الدينية دورها يفوق دور الأحزاب الدينية، وإن المفهوم المحوري للتنشئة الدينية هي فكرة أرض المعبد .

(ب) وإن مسئولية عملية التنشئة الدينية تقع على عاتق رجال الدين والمؤسسة الدينية، وليس العملية التعليمية العلمانية، كما أنه المسئول عن رقابة المجتمع في مدى التزامه بتنفيذ تعاليم الدين . وهو دور تسلطي يرفضه المجتمع العلماني .

(جـ) إن الدين اليهودي رافض للأديان الأخرى، وإن الحركات الدينية جزء من الحركة الصهيونية الدينية، وإن الأحزاب وسيلة وليست غاية ، بمعنى أن تؤدي هدفاً مرحلياً، وإن هذه الحركات لا تشكل تهديداً ولا تعد تطرفاً، بل هي التزام ديني ومن رؤية متعددة لأهداف واحدة.

(د) إن التكفير محور رئيسي لدى التيارات الدينية والحركات خاصة الأرثوذكسية منها؛ (حيث يطلق هذا المصطلح على كل من يخالفهم الرأي ..) .

(هـ) إن الدولة اليهودية لكل الحركات الدينية برغم الاختلاف حول التوقيت؛ فالحفاظ على المقدسات والشعائر يلزم في إطار دولة لا تقل عن دولة إقامة داود؛ حيث كان الهيكل على جبل الرب .

(و) يتمسك المتدينون بأن الثقافة اليهودية حافظت على هويتها برغم تواجدها في قلب ثقافات وقوميات أخرى . ويعتبر ذلك مدعاة للافتخار ، كما يرفض المتدينون اليهود فكرة الحوار مع الأديان الأخرى.

## (٦) النظرة إلى العرب :

(أ) إن الشعوب العربية شعوب متخلفة وعاطفية علاقتهم بها مثل علاقتهم بالاعراب التي حددتها الشريعة اليهودية، إلا أن الرؤية لمصر تختلف؛ حيث إنها جزء من تاريخ بني إسرائيل؛ حيث كانت بيت للعبودية الأول وهي دولة محورية ، تحرص على السلام ، ويسجل المتدينون تخوفهم من وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر .

(ب) إن السلام الحالي مع مصر سلام بارد لوجود منافسة خفية بين الشيعين



وغير معلنة، يحاول الرسمىون تغطيتها، ويعتبر اليهود مصر مصدر تهديد قائم .

#### (٧) النظرة إلى الممارسات الدينية :

(أ) إن السحر من الطقوس الدينية اليهودية، والمعتقد بها فى ممارسة الشعائر .

(ب) إن معظم ما ورد فى الكتب الدينية اليهودية عن تحديد المخطورات وأنواعها .

(جـ) إن الدين اليهودي يحل تعدد الزوجات فى حالات استثنائية .

#### (٨) الحياة الثقافية :

(أ) إنه يلزم مراجعة الصياغة الكاملة للحياة الثقافية؛ حيث إن المنوطين بها قادة إعلاميون علمانيون، وهو ما يعد مهانة للولجب الثقافى الدينى.

(ب) إن العملية الإبداعية يلزم أن تكون فى طاعة الرب، وليس فى تقليده فى القدرة على الخلق بل القدرة على ترميخ العقيدة اليهودية وفنونها الربانية .

#### (٩) نظرة الإنسان لليهودي للمجتمع :

(أ) يقر اليهودي المتدين أن اليهود اليوم ليسوا يهود بني إسرائيل، ويستثنى من ذلك يهود الشرق (السفرديم) ، وذلك لتعدد قوميتهم وعدم قدرة يهود الغرب على الانعزال .

(ب) إن اليهود عليهم أن يتوحدوا فى انتماء مذهبي واحد ، وليس هناك أفضلية فى هذا الشأن حيث إن الكتب المقتزمة حدثت الأصول والجنور للشعائر التى يجب الإلتزام بها .

(جـ) إن الحالة الدينية التى تمر بها إسرائيل، والمناخ الثقافى العلماني السائد قد يدفع الطوائف إلى حرب أهلية، بدلت مؤشراتهما بصراع ثقافات بين الطوائف .

(د) إن لقادة المتكئين عليهم أن يمارسوا دورهم القيايى؛ لأن الدولة فى حاجة إلى التشريعة لحمايتها .

(هـ) إنه يلزم إعادة النظر فى قوانين الدولة ونظم العمل، حتى تخضع للتشريعة اليهودية - وأن يوقف العمل بالقوانين المدنية للوضعية، والعودة إلى القضاء الدينى الذى حكم الدولة لليهودية قبل ثلاثة آلاف علم .

(و) ينفى اليهود المتكئين فكرة التطرف عن الجماعات والحركات

الدينية، وإن المفهوم . المستخدم لا ينطبق إلا على الخارج عن الشريعة اليهودية ، وبالتالي فإن موقف الدولة البرمجة في استخدام المتدينين كورقة سياسية يلزم أن يلغى من قلموس السياسة الإسرائيلية.

(ز) إن المتدينين رافضون لكل الأساليب والقواعد المعمول بها في الخدمة بالجيش، وفي التعليم ودور المرأة والتعايش مع الفلسطينيين وحتى أساليب الإستيطان السياسي، وأخيراً مشروع التسوية السلمية القائم على التنازل عن الأرض .

(ح) إن تأخذ الجماعات الدينية والحركات الدينية المكانة الحقيقية لها في المجتمع ليلتف المجتمع والدولة حول هذه الرموز ( الحلخلمات ) أصحاب النبوءات الكتابية .

رابعاً- النتائج العامة تحليل رؤى اليهود المتدين للعالم ونفسه ولكل ما حوله

١- ومن خلال نظرة اليهودي المتدين وعلاقة المكان بالانتماء يتأكد الارتباط العقائدي والتوراتي بأرض الميعاد ، وتترجع الانتماءات الجنسية المزدوجة؛ حيث يغلب الانتماء لإسرائيل أولاً، وقد يكون هناك انتماءات لأكثر من اتجاه ديني في بعض القضايا ، كما يرى اليهود المتدينون أرض دولة إسرائيل كما وردت في التوراة من النهر إلى البحر ، وهم يتوافقون مرحلياً مع الواقع، وإن ظلت دولة إسرائيل الكبرى مطلباً دينياً لإرضاء الرب ، وإن هذا المطلب يعد تحقيقاً للوعد الذي قطعه الرب لبني إسرائيل .

٢- ومن خلال نظرة اليهودي المتدين إلى الغير ، نجد أن الدين يلعب دوراً كبيراً في علاقاته مع الآخرين وهو يرى أن نمط حياته المحافظ المتمسك بضرورة الحفاظ على كينونته في ظل المعايير المسيطرة، وهي في أغلبها علمانية وحزبية ونفعية، واليهودي المتدين يثبت ذاته من خلال تعامله مع كل ما هو ديني وكل ما هو يهودي، ويغفل الاتجاه الإسرائيلي لما يتسم به من علمانية...

٣- ويجمع الخبراء على أن المقومات الاجتماعية من العناصر الرئيسية لصياغة نظرة اليهودي المتدين إلى الغير ، فهو يرى نفسه إنساناً متكامل الشخصية ضوراً على دونه ضد الأغيار بمن فيهم اليهود العلمانيون، وبالتالي فإن التدين من أهم معايير المكانة الاجتماعية بالنسبة له، وهو يرضى على نفسه نتيجة لالتزامه الديني، ولا يرضى عن نفسه لحيلاً لعدم قدرته على تغيير الواقع .

٤- ويمكن تلخيص رؤى اليهود للعالم مستنداً على العناصر الواردة في الاستمارة؛ فاليهودي المتدين لا يعبر اهتماماً للأديان الأخرى. ولا تمثل بالنسبة له شيئاً ، واليهودي المتدين يستشعر بالنفور والكراهية والاضطهاد في علاقة الأعيار به ، ويستمد اليهودي المتدين أحلامه عن العالم المحيط به من الدين وتاريخه ، كما يرى اليهودي المتدين لستمرارية الدولة وتوسعها لربطاً بعودتها إلى التزاماتها الدينية ، وأن تكاملاً وترجعها يكون بتنازلها عن الأرض، والتي وعدوا بهم الرب ، وبالتالي جاء ترتيب المخاوف من دولة فلسطين والإرهاب والعرب .. كأخطر التهديدات يليها تهديدات الدخول الإسرائيلي .

٥- ويمكن تلخيص رؤى اليهود المتدينين لعلاقة الدين بالدولة؛ فمن مسئولية التنشئة الاجتماعية ، يرى المتدينون أنها مسئولية حاكمية تنفذ في المدارس الدينية ، وأن مدارس الحكومة العلمانية تضر بالمجتمع اليهودي للدولة . كما أن اليهود المتدينين لا يعيرون اهتماماً بالأديان الأخرى ، وإن كان لديهم وعي يهودي بأنها أديان رافضة لليهودية، وهم مؤمنون بأنها ديانات أنى من اليهودية ، كما يرى اليهودي المتدين أن الأحزاب الدينية وسيلة للتعامل مع النظام السياسي للدولة والحصول منه على مكاسب مرحلية، كما أن الحركات الدينية ظاهرة صحية ودعوة للإحياء الديني في ظل وعد الرب لهم.. كما يتخذ اليهود موقفاً معادياً إزاء المعادين للسامية، من منطلق تمييز جنسي يعتقدون أنه خيار إلهي ، ويرى اليهودي المتدين أن استمرار حركة الإصلاح الديني اليهودي في تحقيق أهدافه في أوساط يهود الشتات ، فإن ذلك يعني تكاملاً القواعد الأرثوذكسية في إسرائيل . وهم يرون أن ذلك يؤخر إقامة الدولة اليهودية . وبالتالي فإن على اليهود التحليل على بعض القواعد التوراتية والانتماء المرحلي في كل مؤسسات الدولة .. للتأثير والتعجيل بتحقيق الوعد الإلهي ، وعن النظام الديمقراطي يرى اليهودي المتدين أنه وسيلة لتحقيق المصالح المرحلية، وتعظيم المكاسب في إطار للنظام السياسي القائم (الذي لا بديل عنه) .

## ٦- ونخلص رؤى اليهودي للمجتمع والدولة :

أن الحرب الأهلية غير محتملة في ظل وجود تهديد عربي ، خارجي كما أن التسوية غير المرضية للمتدين قد تعجل بها ، إلى جانب ازدياد الاستقطاب للطائفي في مواجهة الاندفاع العلماني ، كما يرجع اليهودي المتدين بتقلصات المجتمع لدخل إسرائيل لأسباب عرقية يليها الأسباب الدينية ، وإن كان هناك رأي يرى أن السلام النهائي

ميفجر الموقف لدخل إسرائيل حول هوية الدولة ومستورها ، كما يرى المتدينون أن الصراع الداخلي سيكون صراعاً مركباً فهو طائفي تطور إلى صراع إثني وإجتماعي .. وهو ما يكشف في ذقه عن ثباين الثقافات.

ويرى المتدينون أن الكنسية يشغل مكانة سياسية وفعية في آن واحد ، كما يعبر عن الحالة العرقية والطائفية لدخل المجتمع، وينظر المتدينون لأداء الكنسية بأنه أكثر من مرضي برغم الخلاف على سيطرة العلمانيين على هذا الأداء ، كما ينظر المتدينون الإسرائيليون إلى المؤسسة العسكرية نظرة إكبار وتقدير لدورها الوطني ، وأن هناك إرشادات توراتية عن قوة إسرائيليين، ورغم هذا التقدير إلا أن هناك نسبة غير قليلة ترفض الخدمة في جيش النفاذ لأسباب عقائدية ولعدم دراسة الشريعة، وإن كانت الأحزاب الدينية راجعت مواقفها الراضية من أجل تحقيق مكاسب سياسية وأمنية ، وينقسم المتدينون إلى فريقين حول تعبير الحكومة عن طموحات الشعب اليهودية هو شأن العديد من القضايا غير المحسومة لطرف على حساب آخر ، بينما هناك إجماع لكل الاتجاهات الدينية حتى الراضية لفكرة الدولة، يرفض للقانون المدني وحتمية الالتزام بالقوانين المستمدة من الشريعة اليهودية.

٧- ونخلص رؤية لليهودي المتدين للحياة الثقافية من أن المتقف لليهودي في إسرائيل هو اليهودي المتعلم والمسيح، والذي يدرك أحوال المجتمع . ويسأل المتدينون على أنهم علمانيون ، كما أن الإعلام العلماني هو المسيطر على الحياة الإعلامية والثقافية، سواء كان معتدلاً أو غير معتدل، وتعد الموسيقى والغناء الديني أقرب للفنون لليهودي المتدين، لما لها من جذور توراتية (في المزامير).

٨- وخلصاً نظرة لليهودي المتدين إلى العرب هي أن القوم التي تحكم علاقاته بالعربي نظرة عنصرية تنسم بالتحالي والعداء ، وهي تنطبق أيضاً على عرب إسرائيل فلسطيني ١٩٤٨، وتختلف للرؤى حول المصري؛ فهو محارب وعنيد ومختلف عن باقي المحاربين لما له من حضارة فرعونية . كان اليهود جزءاً منها منذ عهد يوسف وحتى خروج موسى قبل الميلاد . أي نظرتة إلى المصري تمتد لجذور دينية، ومن هذا المنطلق يعتقد أغلب اليهود المتدينين أن مصر تشكل تهديداً لأمن إسرائيل يرجعها لبعض تاريخ مصر ومكانتها، وأيضاً لقوتها العسكرية وتستكمل هذه الرؤية بخبرة الحروب المعاصرة منذ

احتلال أرض فلسطين؛ أي أن العداء تاريخي وممتد .

٩- وتخلص نظرة اليهودي المتدين للسياسة الخارجية، أنها تشكل له اهتماماً كبيراً؛ حيث إنه مشغول بأمور أكثر أهمية مثل الدراسة الدينية، ومحاولة إعادة اليهودي إلى مكانه الطبيعي لممارسة الشعائر ، وهم يرون أهمية السياسة الخارجية من منطلق المجتمع الدولي الذي يعيشون فيه ، وبالتالي فالعلاقات الخارجية .. هي إطار أكبر لتحقيق المصالح للمجتمع اليهودي. وهم ينظرون للمجتمع الأمريكي على أنه مجتمع منافس؛ حيث ينتشر الاتجاه الإصلاحى . الذي يهدم قواعد وأساساً عديدة بالعقيدة اليهودية تمثيلاً مع متطلبات العصر . ورغم تأييدهم المطلق للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلا أنه ينظر إليها بتحفظ .. لضرورة استقلال القرار الإسرائيلي كما يرى اليهود المتدينون أن العلاقات المصرية الإسرائيلية غير محددة المعالم .. كما تمر به العلاقات من سلام بارد يتعرض لثورات من آن لآخر . كما يرى اليهودي العلاقات الإسرائيلية العربية أنها علاقات غير محددة وسببة في نفس الوقت . وأن هذه العلاقات مرتبطة بمدي التقدم في مسيرة التسوية السلمية . كما يرى اليهود المتدينون أنه من غير المحتمل قيام تحالف للتعاون الاقتصادي الشرق الأوسطى ، بل يرى أن هذا التحالف قد يضر إسرائيل ، كما يرى اليهودي المتدين أن الأداء السياسي العام للدولة أداء سيئ لرفض الدولة وضع قواعد للحد من الانتشار العلماني على حساب التشريعية اليهودية ،

١٠- وعن نظرة اليهودي المتدين للتسوية السلمية هناك قضايا يعد التنازل عنها .. ترجعاً عما شرعه الرب لليهود بالعودة إلى أرض الميعاد ، فلا ترجع عن اقتص أو المستوطنات أو عودة اللاجئين إلى فلسطين ، كما أن لليهود حقوقاً دينية في الجولان .. وبالتالي فإن المتدينين أكثر تشدداً من كافة الطوائف العرقية في إسرائيل ، كما يشكلون ورقة ضغط يستغلها المفاوض الإسرائيلي أثناء سير المفاوضات على كافة الممارات.

<sup>١</sup> - الإكليريكية : هو نمط الفكر الديني - المسيطر على أداء نظام سياسي يخضع لسيطرة المتدينين، وأصل استخدام هذا المعنى هو النشاط السياسي الذي يدافع عن حق الكنيسة في الاشتراك في شؤون الحكم .

<sup>٢</sup> - للزعيمة السابقة لحزب ميرتس اليساري. والتي تقول "أن الدين سيدخل في مطابخكم، وسيؤاخذ المتدينون في كل مكان في شوارعكم وشواطئكم وفي مدارسكم وعلى أسرة نومكم"، وهو ما يعكس تخوفها من تعاليم وتأثير المؤسسة الدينية على كافة مناحي المجتمع الإسرائيلي

<sup>٣</sup> - لختار الباحث عدد (٣٣) مقالا منشورة في الصحف الإسرائيلية ، خلال عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ ثم ترجمتها بواسطة مركز الدراسات الشرقية/ جامعة القاهرة.

<sup>٤</sup> - أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري - دار القراءة للجميع - د.ب ١٩٩٢ من ص ١٦-١٧.

<sup>٥</sup> - حاخام كلمة عبرية معناها الرجل الحكيم أو العقل، وكان يطلق هذا المصطلح على جماعة المعلمين القريسيين و هي تدل على معنى رابي وفي العبرية تعني عظيم وهي من الجزر الثاني رب بمعنى سيد وفي كتابات المشناه أصبحت لقباً للحكام، والأكثر شيوعاً هو استخدام كلمة حاخام للإشارة إلى التقليد الديني الذي كان يقوم بوظيفتين الأولى تفسير التوراة وتطوير الشريعة والثانية الإشراف على الصلوات في المعبد وتقديم شروح للتوراة وإصدار الفتاوى ومراقبة الأوامر والنواهي، ولقد أصبح مركز الحاخام أهم من التوراة نفسها ما دلم قادراً على تغييرها وتزايد نفوذ الحاخامات في الغرب نتيجة لتحول الطوائف اليهودية إلى جماعات وظيفية.

<sup>٦</sup> - لختار الباحث عدد (٣٣) مقالا منشورة في الصحف الإسرائيلية ، خلال عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ ثم ترجمتها بواسطة مركز الدراسات الشرقية/ جامعة القاهرة .

<sup>٧</sup> - أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري - دار القراءة للجميع - د.ب ١٩٩٢ من ص ١٦-١٧.

<sup>٨</sup> - سعد خير مثال على ذلك الاستيطان الديني في قلب مدينة الخليل العربية

<sup>٩</sup> - قام الباحث بإعداد إستمارة دليل العمل الميداني معتمداً على المدخل النظري لرؤي العالم ، مستشهداً بنموذج د. أحمد أبو زيد وآخرين الصادر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة عام ١٩٩٣.

<sup>١٠</sup> - قام الباحث بوضع الإستمارة باللغة العبرية واللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت من خلال وزارة البحث العلمي ، لم يجب سوى ثمانية باحثين مهتمين بدراسة الأصولية اليهودية منهم باحث ولحد ، (و أعلن عن هويته العلمانية .. وأنه ملحد من جذور يهودية ) .. وأفاد .أكثر من ١٦٢ باحثاً يهودياً من أماكن عديدة من العالم بالاعتذار ، وأتهم لا يستطيعون ملء الإستمارة لصعوبتها

وعدم فهم العديد من الأسئلة . (ظلت الاستمارة على شبكة الإنترنت لمدة ٣٢ يوما وقد استفاد الباحث من رد اليهودي للمحد بعد مقارنة بين التباين الديني والعلماني في إسرائيل).

١١ - استعان الباحث بمجموعة من الخبراء الوطنيين لاستكمال المادة العلمية عن رؤى اليهود لأنفسهم من خلال متخصصين في الشؤون الإسرائيلية والذي سبق لهم بحكم وظائفهم في السفارة المصرية في تل أبيب . وقد قام الباحث بتوزيع (٥٠) استمارة مقلبة على الخبراء المتخصصين وهم عينة عشوائية للمهتمين بالشؤون الإسرائيلية وجاء تمثيل العينة العشوائية على النحو التالي : رد (٣٤) إخباريا وعدم ورود (١٦) استمارة ، وكان المؤشر المهني والوظيفي عاملا هاما في تصنيف العينة ، كما أن العمل أو السفر لإسرائيل كان من أهم دعائم العمل الوظيفي حيث توفرت لديهم فرصة للملاحظة المباشرة في إسرائيل .

١٢ - كان إجمالي الاستمارات الواردة (٣٤) استمارة مقلبة موزعة مهنيا على النحو التالي : (١٢) مستشارا بورارة الخارجية عملوا بالسفارة المصرية بتل أبيب لمدة تتراوح بين عام إلى أربعة اعوام ، (١٠) أساتذة أكاديميين متخصصين بالدراسات العبرية ويعملون بأقسام الدراسات العبرية أو الدراسات الشرقية سافر منهم (٢) لإسرائيل لحضور مؤتمر لمدة أسبوع (١٢) خبيراً بالإذاعة العبرية المصرية سافر منهم (٣) لمدة ٣ شهور على الأقل في زيارات أكاديمية أنظر نموذج استمارة المقلبة للإخباريين (رؤى نماذج مصرية لمنظور الإسرائيلي اليهودي المتدين لنفسه ولمن حوله ) (كما بالملحق رقم (٢)).





## رابعاً: شهادات حول الجهود المدنية الفلسطينية

➤ أوضاع السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال  
أ. جهاد أبو زيد

➤ حول الجهود الأهلية القائمة في إطار "المؤتمر العام لنصرة القدس  
والإعداد له على الصعيدين المفاهيمي والعملي  
د. سعيد الحسن

➤ الإنجاز الأكاديمي الحضاري العالمي عن بيت المقدس  
د. عبد الفتاح محمد العويس

➤ شهادة من جنين

أ. إيزابيل همفريز



## لوضع السجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال

١. جماد أبو زيد\*

### **خلفية من قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**

منذ احتلال الأرض الفلسطينية واغتصاب البلاد العربية حاولت إسرائيل - وما زالت - تحاول طمس الوجود الفلسطيني، وتفريغ الأرض من أبنائها وسكانها، وتوطين المستوطن الخليل في أرض فلسطين، ومع انطلاق العمل الفدائي، واندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، ومع انطلاق المناضلين الفلسطينيين في كل العالم ، مناضلين من أجل تحرير فلسطين، شارك أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده إخوانهم في النضال من أجل التحرير، وانطلقت المجموعات الفدائية المتحدية للاحتلال الإسرائيلي شتى بقع فلسطين مقدمة أرواحها فدى فلسطين.

ومع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها ومناضليها، وتنظيم العمل الفدائي، هب شباباً وفتياناً ونساءً للدفاع عن فلسطين، رافضين أن ينعموا بالحرية في أرض مغتصبة، ومع ازدياد العمليات العسكرية ضد الإسرائيلي ، قامت إسرائيل باعتقال المئات من الفلسطينيين وزجت بهم في السجون الإسرائيلية؛ حيث تم اعتقال الفلسطينيين والعرب ، ظانة أنها تستطيع أن تقف لتهزم الحق وتوقف حرب المقاومة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويوماً بعد يوم ازدادت أعداد المعتقلين ليصل مئات الآلاف خلال الأعوام الماضية ، ومع ازدياد عدد المعتقلين وعدم نزاهة المحاكم الإسرائيلية ارتفع عدد الأسرى، وارتفعت الأحكام بحق الأسرى، وفتحت العديد من السجون الإسرائيلية، حينها قام المعتقلين بتنظيم أنفسهم وترتيب حياتهم الجديدة في السجن؛ فلتضمت الفصائل الوطنية إلى هذا الجسم، وأصبحت هناك هيئة قيادية دخلت السجون ولجنة ممثلة للأسرى أمام مصلحة السجون الإسرائيلية لتطالب بحقوق الأسرى، وبعدها تم تنظيم العديد من الإضرابات عن الطعام لدخل السجون من أجل تحقيق

---

\* مديرة شئون الأسرى والمحربين في بيت الشرق القدس - فلسطين

ظروف حياتية أفضل للمعتقلين داخل السجون ، وخلال هذه الإضرابات سقط العديد من المناضلين شهداء داخل السجون.

ومع إصرار الفلسطينيين على نيل حقوقهم تم تحقيق العديد من المطالب الإنسانية وتحسين ظروف الاعتقال، وفي عام ١٩٨٥ تم عملية التبادل بين فصائل منظمة التحرير وبين الإسرائيليين، وتم الإفراج عن مئات من المعتقلين، وبقي العديد من الاخوة الفلسطينيين والعرب داخل السجون، حتى اندلاع الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧ لتعود السجون مرة أخرى ممتلئة بتاريخ شعب لا يهزم. ومع ازدياد الأعداد الهائلة من المعتقلين فترة الانتفاضة فتحت سجون جديدة، وتم اعتقال المزيد سعياً بأن اعتقال الفلسطينيين يزيل انتفاضتهم، ولكنهم لم يستسلموا، وواصلوا نضالهم داخل وخارج المعتقل.

ومع توقيع عملية السلام بين إسرائيليين والفلسطينيين كان على الإسرائيليين إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين داخل السجون، لكن إسرائيل مطلّت، ومنعت تنفيذ الاتفاقية، فلبّقت في سجونها ما يقرب ١٦٠٠ معتقل ممن لمضوا ما يزيد عن عشرات السنوات بدعوى أنهم ملطخين الدماء، لكن قدر الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الغشيم رفض أن ينعم للفلسطيني بالحريّة مادامت أرضهم مسلوّبة، فقاموا مرة أخرى رغم كل الظروف الصعبة .

وفي العام ٢٠٠٠ مع اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة، امتلأت السجون بمرادة المواجهة، وزاد عدد المعتقلين ليصل في آذار ٢٠٠٢ إلى ١٠ آلاف معتقل مازال موجود منهم ما يقرب إلى ٦٥٠٠ معتقل جديد وقديم.

**ينقسم المعتقلين على عدة فئات:**

➤ **الأسرى المحكومين والمعتقلين منذ الانتفاضة-** بعضهم أُنضى الآن ما يزيد عن ربع

قرن داخل السجن

الأسرى الموقوفين للتحقيق، وهم الأكثر حاجة إلى المتابعة ويعيشون ظروف صعبة للغاية

➤ **الأسرى الموقوفون للمحاكمة:** حيث أن هؤلاء لما أن يكونوا أدلوا بمعلومات خلال

التحقيق لو أن آخرين اعترفوا عليهم

➤ الأسرى الإداريين: وهم من تعتقلهم إسرائيل بناء على قرار من قائد المنطقة الوسطى، ويضعوا بالسجون دون تحقيق لفترة تتراوح ما بين ٣- ٦ أشهر قابلة للتجديد، وهؤلاء يمثلوا أمام المحاكم مرتين : الأولى لتثبيت واعتماد قرار القائد المنطقة الوسطى، والثانية: محكمة الاستئناف؛ حيث يستأنف المحامي للقرار وتنتظر المحكمة العسكرية الشكوى في طلب الاستئناف الأسرى المحكومين والتي وجهت لهم لائحة اتهام ولم يحكموا بعد.

أما عن توزيع المعتقلين حسب أماكن اعتقالهم فهو على النحو التالي:

#### سجون مركزية

اسم السجن	عدد المعتقلين	القسم
نفحة للصحراري	٦٤٠	
عسقلان	٧٠٠	التحقيق
مجنو	١٠٠٠	
نطلة	١٤٠	
السبع	٥٠	
الرملة	١٥	
كفار يونا	١٥	
مشارون	١٠٠	
عوفر	٧٥٠	
ولموند	٧٠	
هداريم	١٦٠	

لما بخصوص السجون ومراكز التحقيق التي فتحت بعد الانتفاضة هي كالتالي:

اسم السجن	العدد
حولة	٨٠٠
الظاهرية	٨٠٠
عوفر	١٠٠
للمسكوبية	١٠٠
الجملة	٢٥
الدامون	١٠٠
النقب	

لما عن الأسرى والأسيرات من الناحية القانونية فهي على النحو التالي:

المحكومين	١٨٥٤
المحكومين إداريا	١٦٠٠
أمضى ثلثي المدة	١٠٠٠
محاكم الاعتراض	٥٠٠
الموقوفون للمحكمة	٣٨٠٠

حقائق هامة

- الأطفال المعتقلين: عدهم ٣٠٠ طفل تحت سن ١٨
- المرضى: عدهم ٥٠٠ معتقل مريض بين مصاب ومرض مزمن وكبير السن
- الأسيرات المعتقلات: عدهم ٤٠-٥٠
- المعتقلين الإداريين: عدهم ١٧٠٠ معتقل موزعة على عدة سجون

- أما عن الظروف التي يعيشها المعتقلين فهي صعبة للغاية، وخاصة مرحلة التحقيق التي يخضع المعتقل إليها لمدة عدة شهور دون أن يقوم محمية بزيارته أو الجلوس معه لوحده والظروف المتعلقة بالية الاعتقال نفسها
- فتحكم المنازل وترويع المدنيين
- مراكز التوقيف المؤقتة
- العزل: نوضع المعتقلين في غرفة لا تتجاوز متر في مترين بوجود شبك صغير في أعلى السقف لا يستطيع المعتقل للخروج منه لمدة كبيرة قد تتجاوز الأشهر والعزل أنواع كثيرة منه العزل العادية
- غرف العار: وهي الغرف التي يزوج بها المعتقل مع أناس قد يوهومهم بأنهم مناضلين ومخلصون لثورتهم فيقوموا باستغلال الوضع النفسي للمعتقل وحاجته للحديث مع أى شخص وقد يتعرض المعتقل للضرب من قبل هؤلاء الأسرى واستغلالهم خاصة الأطفال منهم
- الرعاية الصحية السيئة للمعتقل
- التحويل للمستشفيات : عدم التزام إدارة السجون في تحويل المرضى إلى المستشفيات رغم طلب الطبيب الإسرائيلي لذلك، وفي حالة الموافقة يتم نقلهم مقيدين الأرجل والأيدي رغم مرضهم بدلاً من نقلهم في سيارات الإسعاف
- استغلال الأطباء والمهنيين الطبيين للمعتقل من خلال مداواة المعتقلين من آثار التعذيب لمحاولة إخفاء آثار التعذيب والضرب
- الأسرى الأشبال: وخاصة أن إسرائيل صنعت من إجراءاتها القمعية خلال الانتفاضة مع الأطفال وعبر أشكال متعددة، فزجت بالأطفال ووضعهم في ظروف إنسانية صعبة للغاية؛ حيث أن أعمار هؤلاء الأطفال لا يتجاوز ١٤-١٨ عام، ويتعرض هؤلاء الأطفال للتعذيب والإهانة والضغط النفسي
- حرمان الأهالي من زيارة أبنائهم المعتقلين

➤ التعذيب الذي يتعرض له السير طوال فترة التحقيق وقبل الانتقال للغرف - أى فترة للزنازين - حيث يتعرض للمئات من الأسرى للتعذيب والتكبل وخاصة النساء والأطفال أقل من ١٨ عام وكبار السن الذين يعانون أمراض كبار السن وأمراض أخرى مثل القلب والسكر والضغط

### الأسيرات الفلسطينيات في المسجون الإسرائيلية

تواصل سلطات الاحتلال إسرائيلية سياستها القمعية بحق إخواننا الأسيرات داخل سجن نفى ترستا؛ حيث تعاني الأسيرات من عمليات التنقيش الجسدية المبنية والتي يتم خلالها تعرية الأسيرات بالقوة وتواصل الحرمان المعتقالات من العلاج الضروري بالإضافة على وجود نماء حوامل داخل المسجون يعيشون ظروف صعبة للغاية ويعانون من أمراض نفسية صعبة للغاية

كيف نستطيع أن نوظف هذه المعلومات لخدمة قضية الأسرى

- توثيق كل الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين
- التضامن مع قضية الأسرى وجعل قضيتهم مركزية كوز هؤلاء المعتقلين هم شهداء تحت التنفيذ
- القيام بحملات فلسطينية للتضامن مع الأسرى
- التعامل مع قضية الأسرى كقضية سياسية وليست قضية منفصلة
- تشكيل حملات شعبية عربية لمساندة قضية الأسرى
- توفير التأهيل للأمرأة المعتقل خلال الاعتقال وبعد خروجه من المعتقل
- توفير المستلزمات خاصة بالأسرى خلال فترة الاعتقال
- توفير الدفاع القانوني الخاص بالأسرى
- تشكيل لجان دفاعية متخصصة للدفاع عن السرى ورفع قضية المعتقلين في المحافل الدولية
- العمل على توفير جو نفسى معزز لرفع من معنويات الأسير وتعزيز إيمانه بقضيته
- تشكيل لجان تكافل مع أسر المعتقلين



## حول الجهود الأهلية القائمة في إطار "المؤتمر العام لنصرة القدس"

### والإعداد له على الصعيدين المفاهيمي والعلمي

د. محمد خالد المصن

"المؤتمر العام لنصرة القدس" هو بنية أهلية: (أ) يتم تأسيسها لتنشط على وجه الخصوص في أوساط الرأي العام الدولي ومنظمات المجتمع الأهلي والمؤثرة فيه؛ وهي (ب) تقوم على التنسيق والتعاون عربياً وإسلامياً ودولياً، بين الجهود والهيئات المؤمنة بالسلام القائم على الحق والعدالة، المعنية بإرساء هذا السلام عبر نصرة القدس الشريف وحقوق شعب فلسطين.

وقد بدأ العمل في تأسيس مؤتمر النصرة هذا- أي "المؤتمر العام لنصرة القدس"، في أعقاب أحداث نفق المسجد الأقصى التي اندلعت في الشهر التاسع من سنة ١٩٩٦م.. وهو ما يسمح الآن (ديسمبر ٢٠٠٢) ببيان فكرة هذا "المؤتمر"، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، ووسائله في ذلك، والمنطلقات الفكرية التي تحكم جهوده الأهلية.. وهو بيان سنعرض إليه فيما يلي، وذلك بدون إغفال تناول مسار تأسيسه وتشكل شبكته الأهلية، وما واجهه ويواجهه هذا المسار سواء من العوائق أو ما يحوطه ويكتفه من الإمكانيات التي تتشكل بها جميعاً ظروف جهود "مؤتمر النصرة"، وبالتالي محدّدات عمله؛ وبالطبع، فإن تناول مسار تأسيس "المؤتمر" سيكون في إطار ما يقتضيه ويسمح مجال مناسبته الراهنة، واعتبارات ترتبط بظروف الإعداد والتأسيس له..

في لواخر العام ١٩٩٦ وبعد أحداث نفق المسجد الأقصى<sup>١</sup> التي سقط فيها العشرات من الشهداء والجرحى من عرب فلسطين دفاعاً عن حرمة المسجد الأقصى، جرت أحداث متعقدة بدأها ثلة من النقبائين العرب، ودارت حول وجوب قيام الهيئات النقابية، وبالأخص في الوطن العربي والعالم الإسلامي، بولجب المناصرة والدعم لنضال أهلهم من عرب

<sup>١</sup> - منسق "المؤتمر العام لنصرة القدس" ومدير وحدة البحوث بمؤسسة خالد الحسن

فلسطين في دفاعهم الشرعي عن حرمة للمسجد الأقصى وكفاحهم المشروع لنيل حقوقهم في وطنهم فلسطين...

في البداية كان الحديث يدور حول إصدار بيان موقف حول تلك الأحداث الخطيرة الصارخة في انتهاكها للحقوق والحرملات العربية والإسلامية والإنسانية، غير أنه سرعان ما أخذت الأحداث تتحى نحو وجوب تجاوز مجرد الاستنكار والإدانة بالكلمة: ونحو تبني عمل جماعي يوظف عربياً وإسلامياً للموقف ولتقنات الأهلية وبما فيها تلك النقابية بطبيعة الحال: توظيفاً عملياً ضاغطاً وفاعلاً في لوساطة الرأي العام الدولي: باتجاه احترام حرمة للقدس الشريف ومسجده الأقصى وإحقاق حقوق عرب فلسطين في ديارهم ووطنهم فلسطين- أي باتجاه ما سنطلق عليه هنا نصرة للقدس".

ومن أجل هذا للتوظيف المنشود بذلت جهود حثيثة مع العديد من القوى الأهلية لدخل الوطن العربي والعالم الإسلامي وخارجهما، أسفر عنها، وبعد نحو شهرين من بنائها، الاتفاق على تكليف "منسق" يتولى "متابعة" الاتصالات والجهود (التي كانت قد بذلت حينئذ)، وذلك بالتعاون مع غيره من الفاعلين المعنيين في الأوساط الأهلية (نقابية وغير نقابية) وهذا في إطار ما عرف حينئذ بـ "اللجنة التأسيسية" والتي أعلن عنها في الشهر الخامس من سنة ١٩٩٧.. وكانت المهمة المنوطة بجهود المتابعة تلك، تتمحور حول: (١) إعداد مسودات وثائق الاعتقاد التأسيسي لإطار أهلي جامع لنصرة للقدس، تحت اسم "المؤتمر للعلم لنصرة للقدس"- وسنشير إليه اختصاراً في هذه المقدمة بكلمة "المؤتمر"، (٢) استكمال جهود التنسيق والتعاون مع القوى والأطراف الأهلية المعنية بالمشاركة في أعماله وأنشطته السامولة، (٣) وتوفير المتطلبات الإجرائية والعملية لاستكمال تأسيس هذا "المؤتمر" واعتقاده وعمله، بما في ذلك (٤) الاتصالات اللازمة مع الجهات الرسمية والحكومية المعنية بهذا الاعتقاد، فضلاً عن (٥) توفير الاعتمادات المالية اللازمة لكل ذلك..

وفي سبيل إنجاز هذه المهام أجريت سلسلة طويلة من الاتصالات واللقاءات الخاصة والعامّة، وعلى الصعيدين الأهلي والحكومي كليهما، مع أطراف وقوى وشخصيات من: الوطن العربي وغيره من أقطار وبلاد العالم الإسلامي ومن خارجهما خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا؛ وشملت هذه الاتصالات واللقاءات قادة نقابيين وشخصيات عامة من مفكرين وباحثين ورؤساء أحزاب وفاعلين سياسيين وأهليين، فضلاً عن عدد من كبار

المسؤولين الحكوميين، والقائمين على أمر عدد من للمنظمات والهيئات والمؤسسات أهلية وحكومية، فطرية ودولية.. وكانت نتيجتها:

(١) تشكيل "هيئة استشارية" تضم عدداً من كبار الشخصيات الفكرية والعلامة ذات المصداقية الرفيعة والحضور المحلي للدولي، ممن رحبوا بفكرة "المؤتمر العام لنصرة القدس" وأبنوا الاستعداد للكرام لادعاهما معنوياً وفكرياً،

(٢) تشكيل لجان تحضيرية محلية للإعداد محلياً لانتقاد "المؤتمر" والتنسيق بين القوى الأهلية المحلية المعنية (في كل بلد) بهذا الانتقاد، والتواصل بطبيعة الحال، مع الجهات الرسمية (الحكومية) المعنية بمثل هذا التنسيق والتشكيل

(٣) الاتصال والتنسيق مع عدد من الهيئات الأهلية الدولية (التي تنشط في أكثر من دولة) المعنية بدعم جهود "نصرة القدس"، ودعوتها للمشاركة في "المؤتمر".

أما مهمة التمويل؛ فعلى مدار السبع سنوات الأخيرة من عمر الإعداد لهذا "المؤتمر"، كانت مصادر تمويله مصادر خاصة يوفرها المعنويون للقائمون على الإعداد لهذا المؤتمر من مصادرهم للشخصية، أو يقدمونها قرصاً حسناً إلى حين تتوفر مصادر التمويل المأمولة والقارة وفقاً لما يعتزمه "المؤتمر" بهذا للصدد عند انعقاده وتنظيمه لأسلوب عمله وتمويله.. ولم تساهم البتة أبداً جهة حكومية أو هيئة أهلية في تمويل جهود الإعداد لهذا "المؤتمر".

ولقد تعززت جهود الإعداد لـ "المؤتمر العام لنصرة القدس" عبر عقد مؤتمر نقابي دولي<sup>١</sup> (بمدينة جنيف السويسرية) في الشهر السادس من عام ١٩٩٩، تحت شعار "نصرة القدس" وشاركت فيه وفود نقابية وأهلية من تسعة عشر دولة، وكان هذا الانتقاد حدثاً مهماً كانت له أصداءه الإعلامية، وأبرز ما تلاقيه فكرة عقد "المؤتمر" ونظمااته في نصرة القدس، من ترحيب ودعم في الأوساط الأهلية والنقابية منها خاصة - عربياً وإسلامياً ودولياً، مما أعطى زخماً واعداً للجهود للهدافة إلى عقده والتي أخذت تستكمل شيئاً فشيئاً، متطلعة إلى تذليل ما يعترضها من عقبات تتصل في جوهرها بتوفير ظروف الانتقاد الملائم، والتي لم تكن تتحصر وحسب في توفير الاعتمادات المالية الضرورية والملحة لتفعيل أنشطة "المؤتمر" المنشود؛ بل تعدى ذلك إلى عقده في المكان والظروف المناسبين لما أصبح يلزم

القائمين على إعداده: من التزم باستقلاليته وبأسلوب ومحددات عمله، وفقاً لما استقرت عليه فكرته التي كان قد استهلها الاتفاق على القيام بجهد أهلي/نقابي لنصرة القدس.

بطبيعة الحال، كان الاتفاق على القيام بهذا الجهد الأهلي/النقابي الجماعي، قد استدعى تفكيراً ومنقشات مستفيضة حول ما يتوجب اعتماده من مفاهيم تتحدد بها منطلقات هذا العمل الجامع، وما تستدعيه بدورها من وسائل للعمل بها؛ وهي مفاهيم ومنطلقات عرفت بدورها نمواً زادت به صفاً وثراءً بما كان يتكشف من إشكالات كامنة وعُبات قائمة تولكان عملاً جماعياً كهذا: عملٌ يحمل رسالة وفكرة لها موقعها الحصين في القلب من اهتمام وعناية العرب والمسلمين وقطاعات أهلية واسعة شرقاً وغرباً من مناصري إرساء السلام القائم على الحق والعدالة في فلسطين.. ناهيك أنها رسالة وفكرة تتوجه إلى هؤلاء وغيرهم ممن يغيب عنهم العلم بفداحة الظلم الذي حلّ بالعرب مسلمين ومسيحيين في فلسطين، وبالانتهاك الذي مورس صهيونياً ودولياً بحق قنسم وحرماتهم ومقدساتهم وحقوقهم الدينية والوطنية والإنسانية والحضارية في فلسطين، كما يغيب عنهم إدراك وتبيين عمق الظلم والانتهاك هذين واتساع مجالهما زمناً وبشراً وأرضاً، والفى في ممارستهما مما جعلهما يطلان ملايين البشر من عرب فلسطين في وطنهم وفي مواقع اللجوء والشتات فيها وفي محيطها العربي وفي أرجاء العالم لجمع، فضلاً عن أنهما ظلم وانتهاك قد استنزفا مقدرات أمتهم العربية والإسلامية، وانتهاكا الحرمات الدينية للمسيحيين في العالم لجمع، ناهيك عن أنهما قد قلما على التحريف والتشويه الصهيونيين لليهودية: تضليلاً واستغلالاً للجماعات اليهودية مما فيها تلك العربية، مما يطلان أبناء الديانة السماوية من اليهود وإرثهم الفكري والحضاري وعلاقتهم بمجتمعاتهم بالأذى والضرر الجسيمين..

هكذا أصبح الأمن والسلام الدوليين والإقليميين مهددين على حدّ سواء، وسيظلان مهددين تهديداً مفرحاً للبشرية بأسرها نتيجة لكل هذه الظلمات والانتهاكات المروعة.. مما يجعل إزالة فتيل الصهيونية المتفجرة وليس إنكثته، مطلباً ملحاً لكل من يدرك ماهيتها وأهدافها وممارساتها على حقيقتها وليس كما يصورها أعداء وخصوم السلام والعدل تزييفاً للحقائق وتشويهاً وحبساً للواقع والتاريخ كما هما على وجهيهما الصحيح..

من المعروف تاريخياً، أن معطيات تاريخ التدافع والعمران في فلسطين، قد عملت على تمييزها بحقيقتين واقعيتين متدخلتين. الأولى، مكانة فلسطين القومية الخاصة كمدينة للسلام، والملازمة لمكانتها العمرانية المفصلة (أ) ملتقى لطرق الهجرة والترحال والتجارة، و(ب) وتوسطاً لمواقع العمران البشري من حولها؛ وذلك منذ أن بدأ عمراتها بالاضطر والقتال والأفولم العربية القديمة كتعاقية وعمورية وأشورية وآرامية، وغيرها ممن وفد عليها في مهد تاريخها، وهو ما استوى حرمةً دينيةً مقدسةً راسخةً منذ أن جاءها إبراهيم الخليل ليو الأنبياء، ثم عاش في كنفها السيد المسيح عليه السلام، وأسري إليها محمد (صلى الله عليه وسلم) خاتم الأنبياء والرسل، وعرج منها إلى السماء مؤمناً ومصنفاً بأمر الله الحق: قولوا لينا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما لوتي موسى وعيسى وما لوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون<sup>٢</sup>. فأمسى بذلك كله ضمن فلسطين عاصماً حافظاً لإرث إنساني روحي مشترك، ولإيمان بشري جامع بالتوحيد، لتحضنته وكرمه ظهور الإسلام المصدق بالديانات السماوية كلها، وانتشاره في فلسطين منذ البعثة المحمدية وحتى يومنا هذا..

لما الحقيقة الأخرى الواقعة، فيمتلها استواء الانتماء المجتمعي لفلسطين بأرضها وشعبها وحضارتها، انتماءً مجتمعياً عربياً إسلامياً، عاصماً لقيامها رمزاً للتسامح والأخوة الدينية بين البشر؛ وذلك بحكم إرث التقاليد والحضارة الذي انتهى تاريخياً إلى أمة فلسطين المجتمعية العربية، والذي مثله قيام النسق المعرفي والقيمي التوحيديين مناماً ومقوماً لهذا الإرث للقيام على الحق والإيمان به. ومن هنا التدخل بين هاتين الحقيقتين الواقعتين. فكان الاقتتال والتمسك بالحدودما افتتلاً ومماً بكليهما، وعدواناً على ما مثله وتمثله فلسطين من انتماء مجتمعي (عربي إسلامي) ومن إرث روحي قائم على التسامح والأخوة الدينية وعلى إعلاء قيمة الحق والسلام للقيام على العدالة وعزة الحق....

ولهذا كله فإن الظلم الحالّ بشعب فلسطين العربي لا يطرح وحسب قضية فلسطين على الصعيد السياسي سواء بشقه الوطني التحرري لم يشقه الأمني الدولي على أهميتها السياسية الحيوية البالغة، بل إنه يشكل اعتداءً جسيماً مستمرّاً على المكانة الدينية والرمزية الروحية للقدس الشريف وقيمه المنادية بسلام الحق والعدالة؛ وهو يزلزل بهذا لسس الشرعية المجتمعية والحضارية للوجود البشري المعاصر ذاته؛ وذلك عندما يعمل هذا الظلم

الصميم على إضفاء المشروعية على إجهاض مسيرة أمة بتاريخها المجتمعي الحضاري والديني المتصل والممتد امتداد التاريخ الإنساني، وعلى اقتلاع شعب من وطنه واستهتان حضارته من قبل مطلع قوى الهيمنة والإفساد في الأرض في إعلاء صراخ لمشروعية القوة والقهر وأساطيرهما وادعاءاتهما الملفقة الواهية..

ولهذا كله، وجنت الأمتين العربية والإسلامية لأن الاحتلال الاستيطاني الإحلالي للصهيوني لفلسطين، إنما يزلزل أركانها الحضاري الديني والروحي، وينتهك شرعيته التاريخية في الصميم.. ولهذا كله، ينلصرهما في مواجهة للصهيونية ومشروعها في فلسطين: أحرار العالم الملتزمون بإرساء السلام الإنساني على أسس راسخة من الحق والعدالة..

ضمن الإطار الفكري الذي يبرزه ما سبق من المفاهيم والأفكار والحقائق، وجد من معرض لتجربتهم هنا من المعنيين بنصرة القدس، أن "النصرة" هذه لا تتبع وحسب من مناصرة حقوق الفلسطينيين السياسية وحركتهم لتحررية لوطنية على أهميتها للبالغة، إذ أنها "نصرة" تتبع أيضاً من الالتزام العميق بحرمة الإيمان التوحيدي، وبالربوالبط الروحية الإنسانية، وبالإرث الحضاري العربي الإسلامي، الذين تمثلان جميعهن حرمة القدس الشريف، ويقضين معاً بلا استثناء، اللزود عن حرمتين كلهن في وجه ما قد يهددهن أو ينتهكهن بالفعل.. ومن هنا كان مفهوماً أن يشار في مسودات وثائق "المؤتمر العلم لنصرة القدس" على أن أهدافه تشمل:

- نصررة القدس بتعزيز وإعلاء السلام للقاءم على إصال قيم الحق والعدالة والتعاون والتعارف والبر بين الناس بما بحق كرامتهم وينبذ الإثم والعنون والعلو والإفساد في الأرض.

- ضمان حرمة القدس الشريف والمسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، وكففة المقدمات والأوقاف الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لأبناء الديانات السماوية؛ وشرح أبعاد ومضمون وشرعية الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس الشريف أمام الرأي العام الدولي.

- ضمان الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، بعودة كافة أبنائه إلى ديارهم في وطنهم فلسطين، وممارستهم لكافة حقوقهم الإنسانية والدينية والحضارية كاملة غير منقوصة، في وطنهم فلسطين وعاصمتهم القدس الشريف؛ والتغلب بالحق لاطروحات وإدعاءات الحركة الصهيونية وإيضاح زيف دعوها وعنصرية سياساتها الأزرثالية الاستيطانية الاحلالية، وكشف الانتهاكات والممارسات الإجرامية لقوات الاحتلال الصهيوني في فلسطين ألم الرأي العلم الدولي.

بهذا يظهر أن نصرة القدس لا تتصل وحسب بالمجال السياسي التحرري الوطني والأمني الإقليمي/الدولي، إذ أنها فوق ذلك إنما تنبع من ذات نسق القيم المجتمعية والحضارية للأمة، فضلاً عن نسق القيم الإنسانية السامية المشتركة بين الأمم البشرية وحضاراتها.. ومن ثم فإن نصرة القدس هي في جوهرها العربي والإسلامي تعبّر عن الهوية الفردية والجماعية، وممارسة لأسس الانتماء المجتمعي والحضاري والديني، وبدون تفكيكها فالنجز تنهدد أسس الوجود الجماعي والفردى عربياً وإسلامياً.. ومن هنا أيضاً فإنها ولجب ملقى على الفرد والجماعة: بقبل الإنسان على ممارسته بطوعية ورضا عميقين، ومعبّرين عن الإيمان والقناعة للشخصيتين تعبيريها عن الصّحيح من المبركات الجماعية للأمة كما شكّلت عبر التاريخ العديد لكفاح وجهاد الأمة الفكري والتحرري والعمرائى بتراته وإنسانيته الراسخين.. ومن هنا فإن ممارسة نصرة القدس هي من صميم الساطان الشعبى للأمة، ولا يمكن أن تقتصر بطبيعة الحال على المجال الحكومى الرسمى من هذا الساطان وبدون مجاله الأهلى؛ ومن هنا عدم إمكان اختزالها- أهلياً أو رسمياً- فى وظائف بيروقراطية أو حتى فى مهام سياسية بحتة'..

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن نسق قيم الأمة يجعل من نصرة القدس وغيرها من قضايا التحرر والذود عن الحرمات الإنسانية، قضايا مشتركة ليس وحسب مع كافة الشعوب والجماعات والقوى المؤمنة بالسلام لققم على الحق والعدالة، بل أيضاً مع الشعوب والجماعات من ضحايا قوى الهيمنة والقهر فى العالم أجمع.. وذلك كله لما يتسم به نسق الأمة فى نصرة القدس من طابع إنسانى لا يعلى وحسب من قيم الحق والعدالة والآخره

الإستراتيجية والسلام (للقائم عليهم)، بل يوجب العمل على إخضاع القوة لشرعية الحق والعدالة، وذلك في وجه قوى القهر والهيمنة بغیر الحق..

لكل ما سبق، فإن الطابع الأهلي للمؤتمر العلم لنصرة القدس، ليس سمة عارضة لظروف عارضة ولكبت جهود الإعداء له ولتأسيسه.. بل هو طابع أهلي لا یرسم وحسب بنية "المؤتمر"، بل يقع في الأساس من فكرته، وتحدد به أهدافه، ویرسم أيضاً منهجية عمله.. ومن هنا ما تشير إليه مسودات وثائق "المؤتمر" عندما تتناول منهجية عمله لتحقيق أهدافه، فتعتبرها قائمة على:

- تبني وسائل وأطر العمل الأهلي المفتوحة والمتجددة، والتي تعبر بمصادقية عن صحيح تطورات الأمة ومواقفها تجاه التطورات والمستجدات المتعلقة بنصرة القدس وقيمه الحق، وبما يحقق أهداف "المؤتمر"، ویزكي منهجية عمله ووسائل تنفيذه.
- تأطير الإمكانيات والجهود الأهلية للأمة في البلاد الإسلامية وفي المهجر، واستثمارها تنظيمياً وإعلامياً واقتصادياً وسياسياً، والعمل على الارتقاء بها في سبيل مواجهة التحديات الصهيونية وسياسات الهيمنة والقهر الدولية التي تنتهك حقوق الأمة الشرعية والعدالة في القدس الشريف وفلسطين.
- العمل على تكامل الجهود والإمكانيات الأهلية والحكومية، والتنسيق بينها في بناء قوى الضغط المعنوي والتكتلات الأهلية المناصرة للقدس الشريف في بلدان وأوساط مراكز القرار الدولية، وفي الالتقاء والتعاون مع قوى وأحرار العالم بكافة ديناتهم ومشاربهم من المؤمنين بالسلام القائم على الحق والعدالة في فلسطين والقدس الشريف، والملتزمين بحماية مقدساته وأوقافه الإسلامية والمسيحية، والذود عن حرمت شعبها العربي الفلسطيني وحقوقه الشرعية الثابتة والعدالة فيها.
- (الوصول بكل ذلك إلى): الممارسة الفاعلة والناجحة لمختلف أشكال وأنماط العمل الأخلاقي والمعنوي والإعلامي المستندة إلى الحق والعدالة، وعلى المستويين الدبلوماسي والأهلي، باتجاه نصرته القدس، وإقامة السلام القائم على الحق والعدالة فيها عاصمة لفلسطين.



إن الإيمان بمنهجية العمل الأهلي تجعل "المؤتمر" يتطلع إلى تبني إطار عمل منفتحة تستجد فعاليتها باستمرار بما يكفل من ناحية، تجنب استعمال أساليب فصل الفردية أو المكتبية (البيروقراطية)، وهو الاستعمال الكفيل بإعاقه فضلاً عن إجهاض فعالية أوما عمل جماعي ناميك بالأهلي منه؛ ولكن بما يكفل من ناحية أخرى توفير عنصر الاستمرارية والإثراء لأنشطته وإيجازاته والتعميل لتأثيرها في الشأن العام. غير أن العمل الأهلي لنصرة القدس:

(١) إذ يبتغى التأثير في الشأن العام، فإنه أيضاً عرضة للتأثر بمختلف القوى والمؤثرات المحيطة بهذا الشأن، وفي طليعتها: المؤسسات الرسمية والحكومية والمعنيين بصنع القرار الرسمي في الدولة والمجتمع؛ والقوى والأحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية..

(٢) وفي وقع الأمة الراهن، تتدخل هذه التأثيرات، وكثيراً ما تكون عامضة ومتداخلة ومعقدة، بحيث يجعل من العمل الأهلي فرصة لتأثيراتها السلبية، وبالأخص إن لم يلزم عمله بلس واضحة تلزمه بفكرته وأهدافه ومنهجية عمل صحيحة ملائمة..

(٣) ومن هنا التزمت جهود "المؤتمر"، ومنذ بدايتها، بمبدء "الاستقلالية" عن صانع القرار الرسمي وعن القوى والأحزاب السياسية كليهما..

(٤) غير أنه التزام بفهم هذه "الاستقلالية" باعتبارها الإطار الصحيح للتفاعل المطلوب مع القرار الرسمي المعنى بنصرة القدس. إذ أن عملية صنع القرار الرسمي فيما يتصل بنصرة القدس، هي- بالطبع- عملية يتجانبها ويؤثر فيها سياسات وتوجهات متعددة بتعدد دول الأمة- هذا إذا تجاهلنا صنع القرار في أبعاده الدولية الخارجية (بالنسبة للأمة).. ومن هنا كانت هذه "الاستقلالية" ضمان لتجنب المؤثرات السلبية (في حدود الممكن) في صنع القرار الرسمي على مستوى الأمة، ولتجنب الوقوع بسر سياسيات وأجندات ضيقة لا تطبقها رحابة فكرة "المؤتمر" وأهدافه؛ أو بسر ثقافات والمؤثرات السياسية المحلية أو الدولية التي قد تطل عنية صنع القرار الرسمي.. وهي كلها مؤثرات سلبية محتملة أظهرت تجربة "المؤتمر" حضورها على امتداد تجربة السنوات السبع من عمرها..

(٥) ومن هنا للترمز "المؤتمر" بشعار: تكامل الأهلي والرسمي في سبيل بصرة القدس على أساس من الاتزان بثوابت الأمة وقيمها وتطلعاتها.. وذلك باعتباره شعار أساس يستدعي ويتطلبه الإطار الصحيح للعلاقة بين الرسمي والأهلي فيما يتصل بنصرة القدس..

(٦) أما على صعيد القوى والأحزاب السياسية في الأمة، فقد أرتضى فتعاون معها عبر حضورها وتأثيرها في الهيئات والأطر الأهلية المعنية، لنلا بقود "التعامل المباشر" إلى تحميل مهام "المؤتمر" بملازمات العمل السياسي والحزبي وطابعها للتفصي والصراعي في كثير من الأحيان.. خاصة وأن أهداف "نصرة القدس" وفكرته تشكل تربة خصبة لمثل هذا التعاون غير المباشر.

(٧) إن كل ما سبق يشكل أساساً وضوابط ومحددات لجهود أهلية لما نكتمل، ولما نعرکها بعد الممارسة العملية التي توشك لحظتها أن تبدء بانعقاد اجتماع "المؤتمر العام لنصرة القدس" التأسيسي والمنظر في القريب بإذنه تعالى.. وهي ممارسة معنية أساساً بالتوجه إلى ساحة الرأي العام الدولي بتعقيدها وقواها التي يصعب حصرها ورصدها، وذلك في ظروف دولية بالغة الحرجة والخطورة، وتتهدد صانع القرار الرسمي قبل أن تهتد القوى والقطاعات الأهلية في الأمة.. ومن هنا يبدو أن محدداً أساساً لهذه الممارسة ولعلاقاتها مع القوى الأهلية الفاعلة في أوساط الرأي العام وصنع القرار الدوليين، لا يتعلق وحسب بالتكامل بين الأهلي والرسمي في الأمة، وإنما أيضاً بتكريس تقاليد وأعراف راسخة في مدرجاتنا الجماعية، وتنتظر التفعيل والإحياء والتجديد، وأعني بذلك تقاليد وأعراف الثقة والاحترام المتبادلين بين الرسمي والأهلي: تبادلًا للأدوار وتعاوناً على أداء الواجب كل في مجاله.. لهذا ليس ببعيد على مهام "نصرة القدس" أن تكون رافعة ذلك التفعيل والإحياء والتجديد المأمول لهذه التقاليد والأعراف: اللاتي يتوق إليهن صانع القرار وأهل صانع القرار على السواء، والذي ينتصب باعتصام بنصرة القدس طريقاً أمثلاً إليهن، وحيث تمهد وعورته بالثقة والاحترام المتبادل، ويولجّه قطاعه المتربصين بالسائرين فيه: بإرادة التحدي والمواجهة لإحقاق العدالة وسلام عزة الحق - لا عطرسة الهيمنة واليخي.. والله ولي التوفيق..

١- عرفت هذه الأحداث بهيبة الأقصى واستمرت لمدة ثلاثة أيام (٢٥، ٢٦، ٢٧/٩/١٩٩٦) .. وقد نتجت عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية، عشية الاحتفال بعيد الغفران، بافتتاح نفق يمتد بطول ٤٥٠ متراً أسفل المسجد الأقصى والمعابر الإسلامية المحيطة به.. والنفق عبارة عن عملية وصل لمبانى قديمة تقع أسفل أسس المسجد الأقصى ومباني مجاورة له.. وافتتاح النفق كان بمثابة محاولة لتأكيد السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس والإحياء بأنه شأن إسرائيلي داخلي، كما أنه يهدف لتوسيع مساحة حائط البراق (الذي جعله الصهيونية "حائط مبكى") ومن ثم تهديد الأحياء المجاورة أسوة بما وقع في حي المغاربة الذي أزيل بالكامل عشية حرب ١٩٦٧.. ومن هنا كانت ردة الفعل الفلسطينية بالتظاهر والمواجهات مع قوات الاحتلال في القدس ومراكز المدن الفلسطينية، والتي شملت محاولة المتظاهرين الفلسطينيين وقف أعمال تثبيت الباب الحديدي الذي يؤدي إلى مدخل يصل حائط البراق بباب الغوانمة للمسجد الأقصى.. وقد سقط في هذه الأحداث التي شاركت فيها قوات الشرطة الفلسطينية دفاعاً عن الأهالي العرب، قرابة ٦٣ شهيداً، و١٦٠٠ جريح، بينهم عدد من قوات الشرطة الفلسطينية..

٢- وقد نظم هذا المؤتمر من قبل "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل" وهو منظمة نقابية دولية مستقلة تأسست عام ١٩٨١ على هامش انعقاد مؤتمر منظمة العمل الدولية، وحضر حفل تأسيسه رئيس مؤتمر منظمة العمل الدولية آنذاك وعدد من الشخصيات النقابية الدولية.

٣- سورة البقرة (٢)، آية ١٣٦.

٤- انظر الأفكار المتمسكة مع أفكار هذه الفقرة، وذلك في الطروحات العميقة للدكتور رفيق حبيب، الأمة والدولة، للقاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١، ص. ٢٤-٦٣ على وجه الخصوص



## الإجاز الأكاديمي الحضري العلمي عن بيت المقدس مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة (إسراء)

د. عبد الفتاح محمد العويصي (المقدم)

فيطيب لي أن أفتل لمؤتمركم الموقر تحيات البروفيسور عبد الفتاح العويصي (المقدمي)، الذي كان يوده أن يشارككم هذا المؤتمر. ولكن بسبب اشتغالاته الكثيرة فقد انتدبني لتمثله في هذا المؤتمر مع تمثيلته لمؤتمركم والقاتمين عليه كل التوفيق والنجاح. ونأمل أن تكون هذه المشاركة توثيقاً لتعاون مثمر مع جامعة القاهرة العريقة. وكبدية عملية لهذا التعاون - بالإضافة للمشاركة في هذا المؤتمر - يسرني أن أعلن عن تخصيص مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة منحة دراسية لمرشح من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة لدراسة الماجستير في دراسات بيت المقدس بمعهد آل مكتوم للدراسات العربية والإسلامية بجامعة أبرتي دندي بالمملكة المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٣.

### تأسيس مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة

لما كان لكل عصر متطلباته التي تختلف عن متطلبات عصر آخر سبقه، فإن من إحدى أهم ولجبات الأغلبية الهجرية للثانية وقرنا الرابع عشر الهجري، والأغلبية الميلادية الثالثة والقرن الحادي والعشرين، أن نستقري الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية بأقصى درجات الجدية والأمانة. لنجد أنه لم يعد هناك مقاعد شاعرة للكسالى لانيام على أرفصة الأحداث في عالم المجدين الأنكباء، وأنا في أمس الحاجة إلى مؤسسات أكاديمية

---

\* أول استاذ كرسى في دراسات بيت المقدس ورئيس معهد آل مكتوم للدراسات العربية والإسلامية في المملكة المتحدة، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة ألقاها بالنيابة أ. ماهر يونس أبو منشار - معهد آل مكتوم للدراسات العربية والإسلامية في المملكة المتحدة

حضارية عالمية ذات طابع تخصصي بحث، تهتم بتقديم دراسات أكاديمية شاملة ومعمقة عن أهم قضايا أمقا العربية والإسلامية.

ومن هذا الإحساس بالولجب، قلم البروفيسور عبد الفتاح العويسى مع زوجته/ عائشة محمد إبراهيم الأحلس فى عام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م بالبدء فى تأسيس مجمع البحوث الإسلامية فى المملكة المتحدة. وكانت البدئية متواضعة للغاية وتحمل فى طياتها مشروعاَ عالمياً، وتعتمد مبدأ التدرج فى التأسيس والتطور، انطلاقاً من تلك المقولة الشهيرة بأن 'حقائق اليوم أحلام الأمس، ولحلام اليوم حقائق الغد'.

ولما كنا نعيش فى عصر التخصص الدقيق، كان علينا خلال السنتين التاليتين: ١٤١٥-١٤١٧ هـ/١٩٩٤-١٩٩٦م، أن ندرس وقع العرب والمسلمين فى المملكة المتحدة ولا سيما للساحة الأكاديمية دراسة فاحصة متأنية، لفختار قضية هامة يركز عليها المجمع كل اهتماماته ونشاطاته، وينفرد فى تناولها على الساحة الدولية من جانبها الأكاديمى الحضارى بصفة أساسية. وكان أمامنا خلال تلك السنتين جملة من الخيارات، ولكن كان علينا أن لا نكرر ما يفعله الآخرون بأن نختار قضية حضارية ذات أبعاد تاريخية ودينية ودولية تتعرض لصراع حضارى عنيف، ينبعث فى طرحها عن أى توجهات حزبية أو أطر سياسية أو حكومية.

ومن خلال عملنا فى المجال الأكاديمى فى بلاد الغرب، ولا سيما فى المملكة المتحدة - التى لعبت دوراً أساسياً ومركزياً فى تأسيس دولة يهودية فى الأرض المباركة المقدسة، نتج عنها جملة من القضايا الجوهرية والخطيرة فى منطقتنا العربية، كان فى مقدمتها قضية بيت المقدس - كنا فى غاية القلق نتيجة لقتل أو ندرة للبحوث والدراسات المتوفرة عن بيت المقدس التى تتناول وجهة النظر العربية والإسلامية. فوجدنا أن دراسات بيت المقدس قد تعرضت للتشويه والتزييف بل والتحريف. فمعظم البحوث الأكاديمية، ولا سيما المتعلقة بدراسات بيت المقدس قبل التحرير الإسلامى الأول، اقتصرت على الدراسات التوراتية الاستشرافية التى تميل إلى التعامل مع الموضوع بطرق متعصبة، أو قل ما يقال عنها إنها وجهت نظر خارجية متحيزة وينقصها التوازن، وليس من المتوقع أن تقدم لنا

دراسات حقيقية وأمنية عن منطقة مقدسة لها مكانة بيت المقدس وأهميتها؛ حيث تتكلى وتتصلبم مطالب وإحصاءات الديانات الثلاث والأطماع للتولية.

كما أن معظم الدراسات المتوفرة عن بيت المقدس، هي دراسات تركز على جانبها اليهودي أو المسيحي، مع قلة أو تعدد الدراسات الأكاديمية الرصينة عن بيت المقدس. ويمكن تقسيم الدراسات المتوفرة مما يمكن أن نطلق عليه "دراسات بيت المقدس" إلى قسمين:

#### أولاً: الدراسات الاستشرافية والإسرائيلية

فضمن محاولتهم للتقليل من أهمية المصادر الإسلامية المتعلقة ببيت المقدس بعد التحرير الإسلامي الأول لها، أو للتقليل من أهميتها ومكانتها في الإسلام، تأتي دراسات بعض المستشرقين والأكاديميين الإسرائيليين بهدف إلغاء الحقائق وكتابة تاريخ بيت المقدس من وجهة نظر أحادية متعصبة. ويعود هذا في حقيقته إلى أسباب دينية وسياسية مرتبطة بمعركة المؤسسة السياسية للحكمة حالياً في إسرائيل للسيطرة على المدينة، ولا سيما من خلال إكساب دولتهم واحتلالهم للمدينة شرعية تاريخية وأثرية.

#### ثانياً: الدراسات العربية والإسلامية

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين العرب والمسلمين قد وضعوا بحثاً قليلاً في نواح متعددة عن بيت المقدس تتناول قيمتها من الناحية الأكاديمية، فلازلنا فقراء ومتخربين في ميدان البحوث المتعلقة ببيت المقدس بالمعنى الأكاديمي للبحث؛ فمعظم الدراسات العربية والإسلامية عن بيت المقدس هي دراسات عاطفية تنقصها المنهجية في البحث والتفحص؛ فبعض الباحثين قد توفقوا عن تطبيق المنهج العلمي في بحوثهم، أو حتى تحري الدقة فيها، وذلك نظراً لما قد يلاقونه في البحث من مشقة وعناء، أو لأن بعضهم نهج طريق السرعة في دراسته، وفضل أسلوب النقل عن المراجع دون نقد وتحليل، إما لأن هذه هي طبيعته في تجنب بذل المجهود المطلوب في البحث، وإما لأنه مضطر أو متأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يعيشه الباحث أو المثقف العربي والمسلم - في وطننا العربي والإسلامي بصفة عامة - والذي يكبله ويمنعه من إطلاق إمكاناته. ولا شك أننا قد وصلنا

إلى درجة التخمة من دغدغة العواطف والاحتياز العاطفي، والانتصار بالانفعال والإثارة، أو البكاء على الأطلال أو الإدانة والرفض الشامل المتشنج بالخطب الحماسية.

وفي ظل التحول حضورنا الثقافي وشهودنا الحضاري، وغيبنا الأكاديمي الرصين من جهة، وانصراف المستشرقين والإسرائيليين للتصنيع والإنتاج الأكاديمي والتسويق في بلادنا العربية والإسلامية للخالية من إنتاجنا الأكاديمي من جهة أخرى، أضحي إنتاجهم - الذي يملأ الساحة الأكاديمية اليوم - بشكل المصدر والمرجع لنا، مما أثر تأثيراً خطيراً في تفكيرنا وتعلّمنا وثقافتنا. وبذلك أصبحت "حصوننا مهددة من الداخل"، وسقطنا ضحية في أسر حضارة أخرى مع خسران حضارتنا الذاتية، أو ما يعرف بالانغماس الحضاري، ووصل الحد بأن أضحي تفكيرنا محصوراً في التفكير بأوعية الآخرين الفكرية. ولقد حول هذا الواقع المرير جهود بعض المخلصين من أبناء أمتنا وطاقاتهم إلى مواقع الدفاع، وانفرد الطرف الآخر بالتخطيط الإستراتيجي التدريجي لتحقيق أهدافه. فكما حاول بعض الباحثين العرب والمسلمين الانتباه إلى قضية بثريها "الأخر"، تحول بهم إلى مشكلة وموقع دفاعي آخر، وهكذا دواليك.

ولقد دفعتنا هذه النتيجة المحزنة التي توصلنا إليها، بعد سنتين من القراءة المنأدية الدقيقة، إلى ضرورة طرح بديل أكاديمي حضاري عالمي نملأ به هذا الفراغ المفزع بعمل بنائي نمتلك فيه الفعل ونصنعه، ونتخلص به من مصيدة ردة الفعل، بل ندفع "الأخر" إلى دائرة ردة الفعل.

### إشهار المجمع والإعلان عن تأسيسه رسمياً

إذا كان تأسيس مجمع للبحوث الإسلامية في المملكة المتحدة عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م قد تم بطريقة متواضعة اعتمدت مبدأ التدرج في التأسيس والتطور، فقد رأى المؤسسون الخمسة أن يكون الإعلان الرسمي عن المشروع الأكاديمي الحضاري الدولي عن بيت المقدس في عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م في نكزى الاحتفال بمرور أربعة عشر قرناً على التحرير الإسلامي الأول لبيت المقدس، وعلى تلك الزيارة التاريخية التي فلم بها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى بيت المقدس لإقامة أول حكم إسلامي



فيه، وذلك انطلاقاً من ذلك الفهم - الذي أشرنا إليه سابقاً - وإيماناً بأهمية دراسة الحدث التاريخي في بناء الشعوب والأمم، ودوره في فهم الماضي وتفسير الحاضر والتخطيط للمستقبل واستشرافه، ونتيجة تطبيقية لدراسنا وقتها للتاريخ.

### رسالة المجمع وأهدافه

وهكذا، فإن مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة يحمل رسالة مزدوجة: فهو يهدف من ناحية للمساهمة في تحقيق الوعي الحضاري للملتزم وبناء سقف معرفي وتأسيس عمل أكاديمي مميز عن بيت المقدس. كما يهدف من ناحية أخرى إلى تشجيع البحث العلمي وتهيئة ولحضان الطاقات البحثية العربية والإسلامية والعالمية المختصة والمهتمة ببيت المقدس ومساعدتها في إطلاق إمكاناتها.

ولقد تمكن المجمع خلال سنواته الأولى من تأسيس مرجعية أكاديمية حضارية جديدة عن بيت المقدس، وعلم جديد على الساحة الدولية، بدأ يعرف "بدراسات بيت المقدس"، والذي أعلن عنهما في المؤتمر الأكاديمي الدولي الافتتاحي (الأول) عن بيت المقدس، الذي عقد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في ١٩٩٧/٩/٢م.

### أهم الإنجازات

ولقد تمكن المجمع من تحقيق رسالته من خلال إرساء مجموعة من اللبنات الهامة، وتنفيذ خطة استراتيجية وبرنامج عمل متكامل عن بيت المقدس، تتضمن جملة من النشاطات والفعاليات الأكاديمية المميزة، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الإنجازات:

لولا: بناء سقف معرفي

المؤتمر الأكاديمي الدولي السنوي عن بيت المقدس الذي عقد منه أربعة مؤتمرات، وسيعقد المؤتمر الخامس في ٢١ أبريل ٢٠٠٣، تحت عنوان "بيت المقدس: معابد الأنبياء والمسجد الأقصى - تنفيذ الحقائق واكتشاف الهوية".

"المجلة الأكاديمية الدولية المحكمة" مجلة دراسات بيت المقدس

الإصدارات والمطبوعات

اللوحات التاريخية الفنية

معارض الصور الفوتوغرافية

المحاضرات والحلقات البحثية

ثاقياً: تشجيع البحث واحتضان الطاقات البحثية

للتقيام بأفضل استثمار بشري بإعداد كوادر أكاديمية مؤهلة، وفريق عمل من الباحثين الشباب المختص بدراسات بيت المقدس يكمل بعضه بعضاً، ولتشجيع العلماء للشبان على العمل الميداني، والبحث والكتابة والتأليف، ولإبراز الطاقات المختصة والمهتمة ببيت المقدس وتجميعها، قام المجمع بولوج ميادين هامة، هما:

(١) جائزة بيت المقدس للعلماء الشباب

(٢) المنح الدراسية للباحثين الشباب

(٣) جائزة المقدسي

أهم إنجازات المجمع: "معهد آل مكتوم لدراسات العربية والإسلامية" في المملكة المتحدة وتطويراً للإنجاز الأكاديمي الحضاري العالمي لمجمع للبحوث الإسلامية في المملكة المتحدة، وللرفع قدماً بالعلم الجديد الذي بدأ يعرف "بدراسات بيت المقدس" على الساحة الدولية من لدخل المؤسسة الأكاديمية البريطانية، وبتأييد ودعم سمو الشيخ/ حمدان بن راشد آل مكتوم، ثم تأسيس "معهد آل مكتوم للدراسات العربية والإسلامية". ويضم المعهد عدداً من مراكز البحوث، يأتي في مقدمتها "مركز دراسات بيت المقدس". ولأول مرة، تمنح درجات الماجستير والدكتوراه في دراسات بيت المقدس من جامعة بريطانية.

لا شك أن دراسات بيت المقدس، كغيرها من سائر فروع العلم والمعرفة، بحاجة إلى توفر شرطين أساسيين لاستمرار نجاحها:

أولاً: إيجاد بيئة أكاديمية حضارية صحية، تعمل من أجل العلم والمعرفة، وتؤسس لتقاليد أكاديمية رصينة، وتعمل على تجميع الطاقات المهدورة وتأهيلها أو تجديدها، وتوجد منبهات حضارية، وتقوم ببعض الواجب نحو العلم والتاريخ والوطن.

ثانياً: للتأييد والدعم المعنوي والمادي المستمر من جانب المسؤولين والقادرين، لكي تتمكن من القيام بواجبها الأكاديمي والحضاري.

ولقد حقق مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة للشرط الأول، وقام بإنجازات هامة وكبيرة في سنوات قليلة نسبياً من عمره، وأصبح المجمع الأكاديمي الحضاري العالمي الوحيد في العالم عن بيت المقدس المختص بحقلها الأكاديمي، وأضحى له تأثير واضح على الساحة البريطانية ووطد علاقاته بكبار الشخصيات البريطانية العاملة المؤثرة في المجتمع.

وباختصار، فقد أضحى مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة منبراً عالمياً لمناقشة الدراسات ولتقضايا المتعلقة ببيت المقدس، ومركزاً للبحوث المتخصصة في هذا الموضوع الهام، وملتقى للعلماء والباحثين من جميع أنحاء العالم ولجميع من يرغب في تعزيز تقديره لأي مجال من مجالات وموضوعات بيت المقدس. فلقد تمكن المجمع من جمع نخبة متميزة من العلماء البارزين في هذا المجال من مختلف أنحاء العالم، كخطوة جديدة نحو هذه المرجعية الأكاديمية الحضارية الجديدة عن بيت المقدس. كما قام المجمع بتعزيز البحث الأكاديمي عن بيت المقدس، وفتح مناقشات جديدة هدفت إلى إلقاء الضوء على حقل جديد من التفسير.



## شهادة من جنين

إبراهيم حمطير\*

Today I will tell you something of what I saw in Jenin camp last April and May. I speak about Jenin, but that is not because it was the worst killing and destruction ever perpetrated against the Palestinian people, merely another assault in a long line. Even at the same time as the Jenin attack, a similar atrocity took place in Nablus, a few kilometers away. As I prepared this talk, ١٠ people were killed in an attack on Al-Bureij refugee camp in Gaza.

The attack on Jenin was first proclaimed in international news as a massacre, and afterwards as hyped up Palestinian propaganda. I want to speak about Jenin, because I was an eyewitness to the aftermath. Unlike so many other human rights violations, for a few days this one actually made international headlines. Unfortunately the fact that so much coverage was put on the events in Jenin, does not mean that the columns of news stories and analysis were based on the truth. I would like to tell you what I saw in Jenin, not because it was the worst atrocity that ever happened, but because what happened and the international reaction to it, reflects the despair and frustration of the whole situation.

I work with a Palestinian workers' rights organization in Nazareth in the Galilee, and Jenin, just on the other side of the Green Line West Bank border is, or was, our neighbouring town. Until the closures began in September ٢٠٠٠, the people of Nazareth would regularly travel to Jenin, to the fruit and vegetable markets at the weekend, or to celebrate Eid and holidays. My organization had close links with workers in Jenin, regularly dealing with cases of exploitation of Palestinian workers irrespective of which side of the Green Line that they were from. While the people of Nazareth were horrified by the whole military onslaught on the West Bank, Nazarenes felt a particular anguish for their neighbours in Jenin, just a few

---

نشطة حقوق الإنسان - إسلام لون لاين

miles away.

A few days after the attack began, I joined more that a hundred Palestinians from Nazareth and the Galilee, including the mayor of Nazareth, to go to demonstrate at the Jalame checkpoint. Jalame marks the crossing between the Nazareth and Jenin districts. On that day none of us knew what was going on in Jenin. The newspapers had stories, individuals had spoken with friends and family inside, but the tight military closure meant that nobody could gather an accurate picture of the entirety of the events. The hundreds of people who had fled the camp to neighbouring villages, had pieces of stories, and everyone expected the worst.

When we reached the Jalame checkpoint with a convoy of food trucks, we found a tiny group of protestors, many of them women and children from the village of Muqabili. This village is very close to Jenin, but occupied in ١٩٤٨, thus on the Nazareth side of the Green Line. The villagers were distraught, most of them having sisters, brothers and in-laws trapped inside Jenin. A group of women encircled me shouting about the disturbing phone calls from family and how they went to sleep to the sound of shelling, the sky lit by Israeli flares and bombing. 'Come to my house and look out the window' said one woman, 'It is the nearest they will let you go'. The nonsensical nature of the Green Line which divides Palestinians of the Galilee from Palestinians of the northern West Bank has never been more clear to me.

The army wouldn't let us through the checkpoint. Some Nazareth drivers were allowed to take the trucks to the first village on the other side, but there was no guarantee that the food and clothes ever reached the people who needed it. At this point noone knew how many houses had been destroyed, only that people had fled with only one set of clothes and were desperate for any assistance they could get.

So we turned round only to be confronted by settlers, apparently further outraged when they saw that some Jewish Israelis were amongst the crowd supporting the people of Jenin. The border police charged over on

horseback to split the demonstrators, and water cannon were fired, but 'too late' to prevent a Palestinian woman from the Galilee having her elbow shattered by an Israeli 'civilian' bullet.

And so it was not until 10 days later that I finally reached Jenin. Horrific images had begun to reach our TV screens and an American friend working with another Palestinian human rights organization and I decided that we would try to get in. The Israelis had by this stage left the camp, and while the checkpoint remained closed, we believed that it would be possible to get in. We arrived at a small Palestinian village on the edge of 1948 occupied Palestine, and villager pointed across a field and said 'It's that way'. Following a group of flak jacketed Greek TV journalists, we made a strange party wandering through this beautiful flower filled field. After a couple of kilometers we reached a taxi prepared to try and find a way to the camp along winding paths to avoid the Israelis. 'Do you think it is a massacre?' a Greek journalist said to me. Apparently that was the sole question that they had come to answer.

Stumbling out of the taxi, on that day 4 months ago, I found myself in the way of people loading carts and tractors with the oddest assortment of things, from blankets to schoolbooks to saucepans. After hurriedly taking a photo of the first building I saw with the roof taken off, I realized that the viewfinder couldn't incorporate what was happening here. We were standing in the middle of people literally picking up what was left of their lives, and my broken building was only a shade of reality.

Following other foreigners up a side road, there was suddenly no road anymore. Nor houses. That was the Hawashin district of the camp where more than one hundred homes were destroyed. I didn't know what rotting bodies smelt like until I reached Jenin camp. Now I always will. A senior Israeli military official stated that Palestinians put rotting animal carcasses under the rubble. If by this statement he meant that there were no Palestinian bodies under the rubble, then that was lie. I saw people pull one out.

Wandering in and out of what remained, unable to escape the smell of rotting corpses, many of the Western journalists and humanitarian workers began to ask why the West is failing to call this a war crime. The residents knew perfectly well. The previous day those who still had access to televisions had heard Bush call Sharon a "man of peace."

The devastation in Jenin defied description. Turning the corner of a broken street the camp suddenly opens up into a vast gaping landscape, quite unidentifiable as a residential neighborhood. It was impossible for a non-resident to count the number of houses destroyed as many of structures are simply no longer there. "I think my house was here," said a resident in her 20's. She couldn't be sure because the debris had been swept into a pile with several other houses and there were simply great expanses of dust where the houses had been.

This woman was lucky enough not to be inside her house at the time. Ahmad is a teacher who had already had one brother and two cousins killed earlier in the intifada. Another brother, 17-year-old Jamal had been paralyzed and housebound since childhood. Ahmad, like all other men who were able, had fled the camp before the bulldozers arrived. Jamal remained at home with his mother. As the bulldozer arrived she was outside her house begging with the Israeli soldiers to allow her and other female neighbors to carry her son out. The soldiers physically prevented her from returning inside the house, and so she had to stand and listen to his screams as the house was bulldozed on top of him. For the two days I was in the camp, Ahmad and his elderly mother and father could be found sitting by the crater that was their house. Initial digging did not uncover the body. But they could smell it.

Muhammad Fayed's house is still standing. But a visit to his house is a good case study in the manner in which Israel conducts its own 'war on terrorism'. Every single item in his house was destroyed. During the attack, soldiers occupied Muhammad's house, but they obviously did not feel the need to use inside doors. In many rooms a large hole has been smashed through the inside wall. The glass on computer and television screens has



been shattered. Sofas were turned upside down and Hebrew graffiti covered the walls. Empty boxes of Israeli army food provisions lay strewn across the floor.

When I spoke to Muhammad that day, he told me how his ۷۷-year-old father was still in the hospital after being shot during the invasion. One brother was killed earlier in the intifada-on ۱۱ September. His shaheed portrait on the wall was ripped off. Another brother was held in custody. This is an average family story in Palestine.

Members of the Damaj family told me that eighteen of them cowered on the ground floor of their house as it was hit by missiles from Israeli helicopters. An entire side wall was destroyed-making it look like a burnt-out doll house. Upstairs rooms caught fire leaving all possessions beyond recovery. "This is the work of the 'man of peace,'" they said in reference to the Bush's comment. This was a mantra repeated by nearly everyone I spoke to.

Israeli tanks could still be seen on the hill above the camp and we heard sporadic shooting throughout the two days of our visit. The military presence prevented the return of many who had successfully fled before the assault reached its peak.

Although no shooting was taking place inside the camp, the danger of stumbling on unexploded ordinance was high. UNRWA announced that it was launching a campaign to warn residents of the dangers of such explosions, and also the collapse of houses as people sift through the rubble. A house collapsed on a small boy leaving him trapped for three hours, several people disturbed explosives and were injured as they searched their houses. A Palestinian doctor from the Galilee, managed to get into the camp with a delegation to assist, only to find himself one of the injured when he accidentally set off a tank shell. While I was in the hospital, a patient was brought in with facial burns and temporary blindness, caused as he tried to rummage through his house for possessions.

"We've brought over some Swiss, French and other experts in explosives and search and rescue, and have around 40 volunteers to go with them to talk about things such as how not to open doors and gates and to avoid approaching debris," a UNRWA spokesman said. Israel released a statement announcing that such accidents were the reason that they had kept the area closed for so long, contradicting humanitarian and media claims that they were actually covering up the evidence.

At the time of my first visit, 10-year old Asad Qraini was probably out playing in the dust somewhere. When I returned to the camp two weeks later, his family told me that they thought they had been the lucky ones as their house was still standing and they were not part of the thousands homeless. A few days earlier, the father was praying while Asad played just behind him. The little boy climbed into a place where the municipality and foreign volunteers piled unexploded ammunition. There was supposed to be a man standing guard to prevent such accidents, but he wasn't there at the time. The father turned round to see his son's shattered body fly into the air. The hospital couldn't save his limbs and by Wednesday he was dead.

"Have you got enough blood and oxygen here at the hospital?" my friend asked at the hospital. "Of course," replied a doctor from Jenin's Shifa Surgical Hospital, "The wounded never got to us." Ziad, an ambulance driver (and Jenin resident who lost his home) described how he had to wait for days outside the camp knowing that people were bleeding to death due to lack of medical attention. A 12-year-old girl described to me how bodies lay on the concrete outside her house for over a week.

Criticism was unusually strong for international human rights bodies such as Amnesty-who often fall on the cautious side in their criticism. "This is one of the worst scenes of devastation I have ever witnessed. It is almost impossible to conceive that what was once a town is now a lunar landscape," said Amnesty International's Javier Zuniga on 14 April after a visit to the camp. The international human rights organization

called for immediate and unimpeded access for humanitarian assistance wherever it is needed. "If this was an earthquake the international community would be asked for and give urgent help. It is shocking that the authorities have not asked for help and that the international community is not offering it."

However the criticism that really irked Israel came from an unusual source, UN Middle East envoy Terje Rød-Larsen, one of the architects of the Oslo Accords. The Israeli cabinet considered declaring him a persona non-grata in Israel after he announced that it was "morally repugnant" that Israel had refused to allow humanitarian workers into the camp for 11 days after the fighting ended. Sharon forbade any of his cabinet from speaking with Rød-Larsen, while other members of his cabinet tried to push for the deportation of the UN envoy. Peres tried to smooth the waters saying that his old friend was still a "friend of Israel."

The UN announced that it would be conducting a fact-finding mission into what happened in Jenin, but after initial US and Israeli threats of veto, this was not classified an "investigation." On 11 April, UN Secretary General Kofi Annan appointed a three-member committee-headed by former Finnish president Martti Ahtisaari and including Cornelio Sommaruge, former president of the International Committee for the Red Cross, and Sadako Ogata the former UN high commissioner for refugees. Israel had not only said it wouldn't participate if Rød-Larsen was on the fact-finding team, but also demanded that UN human rights chief Mary Robinson and Peter Hansen, the head of the UN relief works agency for Palestinian refugees, be excluded. Unsurprisingly Palestinians and humanitarian workers were highly skeptical of the potential of justice emerging from such a mission.

In response to Rød-Larsen's comments, Israeli Justice Minister Meir Sheetrit suggested that if Rød-Larsen was that concerned, he should take the Palestinians back with him to Norway. On 18 April, Defense Minister Benjamin Ben-Eliezer announced that there were 49 killed in Jenin, 10 of whom were wearing Islamic Jihad uniforms-an interesting comment

considering that the Islamic Jihad do not have a uniform. By 21 April, the Israelis had decided that approximately 70-90 Palestinians had died. Former Israeli Prime Minister Benyamin Netanyahu, speaking from the US, said that Israel should not cooperate with the UN over the fact-finding committee: "The fact that the UN didn't ask for any inquiry after dozens of massacres in which hundreds of Israeli citizens were murdered is clear proof that this investigation is one-sided, illegitimate and biased against Israel."

As we all now know, not even a 'fact-finding' mission was allowed to take place. And when Human Rights Watch released a report, suggesting that 67 Palestinians had been killed, Israel branded the whole Palestinian cry of war crime as a lie, analysis that was largely followed in the Western media. The fact that over half of these were civilians, many children, several disabled, the fact that Human Rights Watch and other international organizations denounced Israel for the practice of using Palestinians as human shields, and for failing to allow medical access to the wounded, seemed to no longer be relevant as people no longer wanted to suggest it was a massacre.

International media has allowed the truth of what happened in Jenin to be buried and denied. Here is the testimony of my American friend who was with me on the same day in the camp. When she returned to the US she gave many talks on what she had seen, and this is the kind of response she was met with;

'In June I gave a talk on Jenin in Madison, Wisconsin. I showed my photographs to an audience of about 100 people, many very distraught that I was contradicting the official record by talking about what I saw. Jenin was a "terrorist nest" people shouted at me; Israel was defending itself. When I showed a picture of a young Palestinian man kneeling over two bodies laid out behind the wrecked camp hospital a woman in the back of the room I was speaking in commented loudly "that didn't happen". End of story.

Well it did happen. Jenin wasn't smashed into rubble, it was ground into dust. Sixty people died there, at least forty of them civilians. They died in horrible circumstances: when, for example, Israeli forces dynamited their homes over them knowing they were inside; or when they shot them for appearing on a balcony or at a window, or when they died from tank shells fired directly into their bedrooms and kitchens. Some died when parts of the ruined buildings collapsed on them. Some were executed. Three people told me the same story of a group of men made to lie down in the road face down with their hands tied behind their back while a bulldozer rode over them.

These people were massacred. Yes: massacred. My dictionary defines the verb "to massacre" as "to kill a large number of people indiscriminately and cruelly." This was a large number of people and they were murdered indiscriminately and cruelly.'

Jennifer Loewenstein, 'Jenin, Lebanon, and the only Democracy in the Middle East' 11th November, Znet independent website

That day the chaos in Jenin meant it was impossible to know who was dead and who has been taken to detention camps. Many of the detainees from Jenin are being held just a few kilometers away in the Megiddo camp (the site of the biblical Armageddon). Israeli human rights organization B'Tselem reported at that time hundreds of Palestinians have been illegally transferred from a camp outside Ramallah to the reopened Ketziot camp in the Negev desert.

Ketziot is known as Ansar III, named after the jails run by the Israelis in the south of Lebanon and Gaza. The camp was used during the last intifada, but had been closed for the past six years. The Public Committee Against Torture in Israel (PCATI) believes that Israel is violating the Fourth Geneva Convention in transferring Palestinians to this

tented camp, as the conditions fall below UN detention standards. It has filed a petition to have the camp closed.

Six months on and nobody is talking about Jenin anymore. The majority of the media, with notable exceptions such as Phil Reeves of the British Independent, decided to go along with the Israel view that because it wasn't a 'massacre' it was only worth talking about in terms of a classic example of Palestinian lies and propaganda. The IDF didn't line hundreds of people up against the wall and shoot them all at once, so therefore it wasn't the story it could have been.

If anyone ever tries the Palestinian propaganda line on you, tell them how I walked around the camp for over 24 hours, and I couldn't find any international medical or information services contradicting the Palestinian estimates of between 200-500 dead. I found two Canadian medical professionals volunteering in the camp, who told me that they believed it was nearer the higher end of that estimate. And this was several days after the IDF had finished their dirty work.

If the international community is not prepared to engage on the ground, how could they expect accurate figures to get out? If the international community will not sanction Israel for preventing medical and bomb disposal equipment entering such a site, how could they take the moral high ground when Palestinian estimates proved greater than the reality? And in any case, how can Palestinians be expected to have an accurate figure of deaths when everyone was at home under curfew and under attack from Apaches, and nobody knows whether their missing brother is dead or in an Israeli jail? No doubt some people and organizations threw out wild figures of the death toll in order to get greater attention and sympathy. But isn't there something seriously wrong when those sitting in the comfort of their Israeli, American or British homes can blame refugees who have their lives destroyed yet again for exaggerating the death toll?

Israel not only pointed the finger at the Palestinians but also at the

UN body responsible for refugee welfare, UNWRA. Why did UNWRA allow such a 'nest of terror' to be nurtured under its wing asked Israel. This month Israel killed two UNWRA employees in an attack on a refugee camp in Gaza. Last month, an Israeli soldier killed the British man that the UN had appointed to rebuild the camp in Jenin. While there is evidence to suggest that Iain Hook may even have been targetting deliberately, it is unlikely that even the killing of a foreigner, a senior UNWRA official will provoke any serious sanctioning of Israel. After spending a full day gathering evidence at the site of the killing, it took a journalist friend of mine 10 days to push the story with a national newspaper in London. Apparently it just wasn't news enough. If the killing of a British man is not newsworthy enough, what hope for Palestinian casualties?

"It went on for 12 days and nobody did anything about it," said Murshad Abu Khair. In his 40's, Murshad is a resident of Jenin town, and he acted as an translator for me on my visit. It was on his first visit to the camp since the curfew had been lifted. "Do you think this is going to break people's will to resist now?"

In a state of shock, I decided to stay the night on the edge of the camp after my first visit. Umm Ramzi, the woman who kindly offered me a bed for the night, felt she was one of the "lucky" ones. She has one son and brother in prison, a son-in-law killed months previously, and she is one of the UNRWA estimated 4000 residents left homeless by the attack. However she has a roof over her head to share with me, as her oldest son's house was not destroyed.

As I sat in silence, stunned by what I had seen, she spoke of how she lost her home in Haifa as a child, as she carried on making the supper. She was coping with being made a refugee once again, but there was nothing she could do other than carry on with life, chopping beans.

## **SUGGEST READING (English sources):**

### **ARTICLES**

Reports by Phil Reeves, *The Independent*, A UK daily.  
Articles archived on [www.independent.co.uk](http://www.independent.co.uk)

B'Tselem, *Operation Defensive Shield: Soldiers Testimonies, Palestinian Testimonies*, [www.btselem.org](http://www.btselem.org)

Jonathan Cook, *Al-Ahram Weekly*

Jennifer Loewenstein, writer and campaigner - articles archived on Zmag,  
[www.zmag.net](http://www.zmag.net)

### **REPORTS**

Amnesty International, *Shielded from Scrutiny: IDF violations in Jenin and Nablus* December 2002 [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org)

Human Rights Watch, *Jenin: IDF Military Operations* May 2002



## المحور الثاني:

الاقتصاد الإسرائيلي،

النموذج ، الهيكل والأداء

- نموذج التنمية في إسرائيل: السياسات والتحولات  
أكرم أحمد حميس
- الاقتصاد الإسرائيلي: حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه  
أ. أحمد النجار
- الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين وتطوير الدولة الصهيونية  
م. أحمد بهاء الدين شعبان
- البترول والغاز في إسرائيل: الواقع وآفاق المستقبل  
د. عمرو كمال حمودة
- قضية المياه في إسرائيل  
د. عمرو كمال حمودة
- إسرائيل و الشراكة المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية  
د. منى الجرف
- التطبيع : إستراتيجية للهيمنة الاقتصادية والتوسع الإقليمي  
د. محمد إبراهيم منصور



## نموذج التنمية في إسرائيل :

### السياسات والتحولات

١. حرم أحمد حميس\*

مقدمة:

لم يكن النموذج التنموي الذي تبنته إسرائيل غداً قداماً في عام ١٩٤٨ ولید صدفه، أو قراراً لحظياً، ولكنه كان تعبيراً عن خلفية فكرية وسياسية تأسست قبل ذلك بعشرات السنين، ثم أخذت طريقها إلى التطبيق الواقعي منذ بدايات القرن العشرين، عندما وجدت الحركة الصهيونية تليداً ودعمًا ورعاية من قبل القوى الدولية الكبرى في ذلك الوقت، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للباحث أن يضع يده على أكثر من تصور قدمه الأباء المؤسسون للحركة الصهيونية، حول طبيعة ووظيفة وأهداف "الدولة اليهودية"، حتى قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧، فقد أكد لورانس أوليفانت في كتابه أرض جلعاد The Land of Gilead الصادر عام ١٨٨٠، أن مهمة الدولة اليهودية تتمثل في إعادة تعمير البلاد التي خربها العرب ونهبوا أهلها<sup>١</sup>، كما أشار يهوذا بنسكر (طبيب روسي ١٨٢١-١٩-١٨٩١) في عام ١٨٨٢، إلى أن الدولة لليهودية ستكون بمثابة الخلاص النهائي لليهود معتبراً أن ذلك هو الحل الجذري الذي يمكن استثماره ليكون ملكاً لنا<sup>٢</sup>، وهو نفس ما دعا إليه موشيه ليلينوم في عام ١٨٨٣، عندما طالب ببذل كل الجهود لإحياء إسرائيل في أرض أجدادها، حتى تحصل الأجيال القادمة على حياة طبيعية بكل معنى الكلمة<sup>٣</sup>. أما جمعية "أبناء صهيون" التي توزعت فروعها على عدد من الدول الأوروبية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكان لها سبق الهجرة المنظمة إلى فلسطين؛ فقد وضعت لول برنامج عملي للوصول إلى "فلسطين الكبرى". وهذا البرنامج يقوم على تنشئة الفكرة القومية في إسرائيل (اليهود)، وتشجيع استعمار اليهود لفلسطين والأراضي المجاورة. أما البرنامج الأهم فهو الذي قدمه تيودور هرتزل على ١٨٩٦ ضمن كتابه الشهير "الدولة اليهودية" .. "The Jewish State An Attempt at Modern Solution"

\* باحث - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

of The Jewish Question". وفيه أكد أن اليهود "محب واحد. وقد حاولنا بشرف أن نندمج في الجماعات التي تعيش فيها، لكننا نعلم على أننا غرباء". وأوضح أن "الاضطهاد والظلم لن يقضيا علينا....والحل هو أن يكون لليهود السيادة على جزء من الأراضي ليعيشوا حياتهم كأمة... وما بعد ذلك يترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم". ثم جاءت الصيغة التي طرحها مؤتمر بازل (أغسطس ١٨٩٧)، لتحول تلك الأفكار إلى برنامج عملي تضمن: "العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين لليهود وفق أسس مناسبة. تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلام مع القوانين المتبعة في كل بلد، وتقوية وتغذية للمشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي، اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية".<sup>٤</sup> ووفقاً لما ذكره سيودور هيرتزل فإن مؤتمر بازل كان نقطة البداية الحقيقية في حياة الدولة الصهيونية؛ سيما وأنه قد حسم الخلاف حول العديد من القضايا التي كانت مثارة وقتها (مثل مكان للدولة اليهودية). كما أنه وضع لساً واضحة للحركة الصهيونية الموحدة، سواء على الصعيد التنظيمي أو للنظري؛ بحيث أصبح هرتزل نفسه يتحرك وكأنه رئيس دولة، وأصبح المؤتمر الصهيوني بمثابة برلمان يهودي. وتم إقامة صندوق لتمويل المستوطنات The Jewish Colonial Trust. وأقام مطبعة لإصدار الجريدة الرسمية (العالم-دي فليت).

وبنفس المنطق التبشيري كتب احاد همام عام ١٨٩٧ كتاباً بعنوان "الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية" قال فيه "أنند ستطلق الروح اليهودية إلى كل الأفاق وتبث فيها الحياة، وتحفظ وختها. وحين تصل ثقافتنا في فلسطين إلى هذا المستوى. قد تحنونا الثقة في أن نخلق رجالاً في هذا البلد يكونون قادرين حين تواتهم فرصة مناسبة على إقامة دولة يهودية، وليس مجرد دولة لليهود".<sup>٥</sup>

على أن تلك التصورات لم تكن العمل الوحيد المؤثر على النموذج الذي تبنته إسرائيل؛ فقد كان للظروف الموضوعية التي أحاطت بتحويل المشروع الاستيطاني الصهيوني من فكرة إلى واقع ناشئ، ثم إلى دولة آثاره المؤكدة على المسار الاقتصادي والسياسي لتلك الدولة. صحيح أن المرجعيات الفكرية قد حددت الإطار العام، إلا أن ظروف الواقع اقتضت في كثير من الأحيان مواضع عفوية، وأظهرت مدي الحاجة إلى

ببتداع أساليب جديدة لمواجهة المتغيرات المحيطة، سواء على صعيد العلاقة مع البيئة الدولية، أو مع المحيط الإقليمي، وحتى على صعيد علاقات القوى لدخل إسرائيل .

وفي هذا الإطار تميزت الكتابات السابقة ما بين عدد من المراحل في تاريخ المشروع الصهيوني؛ فهناك مرحلة للتبشير، ثم مرحلة للتغلغل الاقتصادي، وصولاً إلى مرحلة ما بعد فيلم الدولة، ولذلك سوف نحاول في هذه الورقة أن نتتبع التطور النظري لفكرة للتنمية من المنظور الإسرائيلي، ثم التطور لتطبيقاتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على أمل الإحاطة بجوانب النجاح والفشل التي انتهت إليها هذا المشروع، بعد أكثر من مئتي عام على بدايته .

### أولاً: للحركة الصهيونية من التبشير إلى إعلان الدولة:

منذ البداية، كان واضحاً لألم قادة الحركة الصهيونية<sup>٧</sup>، حتى وإن تباينت رؤاهم، أن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن أن يكتسب مصداقيته الواقعية إلا بإيجاد حياه يهودية على أرض فلسطين؛ ولذلك الغرض تأسست مجموعة من الأليات المالية والتنظيمية، التي تولت تمويل وتنظيم عملية الاستيطان. وبعد المؤتمر الصهيوني السابع، والذي عقد في يوليو/أغسطس ١٩٠٥ محطة فارقة في هذا الاتجاه؛ إذ إنه شهد قنصل صاحب توجه الاستيطان أولاً، على الداعين لضرورة الحصول على الاعتراف الدولي قبل أي شيء.

ومعروف أن تيودور هرتزل، والذي ظل يدافع عن الفكرة الأخيرة كان قد توفي قبل هذا المؤتمر بعام واحد؛ مما مكن معارضييه من تمرير أول استراتيجية عملية للتغلغل الاقتصادي في فلسطين. وقد تكبد هذا الانتصار مع تضمم أربعة من المستوطنين لدخل فلسطين إلى المؤتمر الثامن (لاهاي ١٩٠٧)؛ إذ إن هؤلاء قدموا للأعضاء الحاضرين (٣٢٤ مندوباً) تقرير تؤكد أهمية الإسراع بالأعمال الاستيطانية. وكان أن أصدر المؤتمر بدعم من حايم وايزمان (قائد التيار التوفيقى الذى برز خلال تلك الفترة خطة جديدة عرفت باسم "الاعتراف من خلال النشاط). قرار إنشاء أول مكتب تابع للمنظمة الصهيونية لتوجيه الاستيطان الزراعي. وفي المؤتمر التاسع بهامبورج ١٩٠٩، والذي شهد أول مشاركة لعمال يهود من المستوطنين تقرر البدء في الاستيطان التعاوني. وكمحطة فارقة أخرى جاء المؤتمر العام العاشر (١٩١١)، إذ فيه بدأ بانتخاب فاربج قائد التيار العملي (الاستيطاني)

رئيساً للمنظمة خلفاً ولفسون وافتخاب أربعة من أنصاره داخل المكتب التنفيذي، الذي ضم أيضاً أربعة من التيار التوفيقي؛ الأمر الذي أبعده نيار الاعتراف عن مواقع القيادة، ويمكن لفكرة التغلغل الاقتصادي، مع إضافة بُعد جديد لها؛ وهو ضرورة السعي إلى موازنة المصاعب اليهودية مع السياسة الأوروبية؛ بحيث تزي الأخيرة أن الاعتراف بحق اليهود في إقامة وطن قومي جزء من المصلحة الأوروبية بالشرق الأوسط، وكان البعد الأخير بعكس تنامي قوة التوفقيين، الذين تمكنوا في المؤتمر الحادي عشر ١٩١٣ من الفوز برئاسة المنظمة. (فترة وأزمان الأولى)، وبالتالي تم التخلي شبه النهائي عن التكتيك السياسي لهرتزل. وكان إيزمان يرى أن مستقبل اليهود في تحالفهم مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك حرص علي نقل مركز الثقل في نشاط المنظمة إلى لندن. ونجح في إقناع الحكومة البريطانية في إصدار وعد بلفور، الذي تحول إلى غطاء تتحرك من خلال الحركة الصهيونية على كافة المستويات. خاصة بعد أن أسست خمس دوائر (الجان)؛ لإدارة العمل الدعائى، والاستيطاني، والتنظيمي، والسياسي، والمالي لها، وكنيجة طبيعية لهذا التوافق البريطاني - الصهيوني بدأت الحركة تمارس نشاطها داخل فلسطين، تحت رعاية الانتداب البريطاني. ولم يكن غريباً بعد هذا التطور الكبير أن تتقل المنظمة مقرها رسمياً إلى لندن، وأن تتقل من مرحلة البحث عن برامة دولية إلى العمل لبلورة الصيغة التي يمكن من خلالها تحقيق الحلم اليهودي. وفي هذا السياق شهد مؤتمر فيينا ١٩٢٥ ميلاً من قبل معظم المندوبين للأخذ بالنموذج الاقتصادي الليبرالي على حساب المشروعات التعاونية التي كانت قد شهدت (على ما سيتضح لاحقاً) بعض التعثر. إلا أن بن جوريون، ومعه الاستراتيجيون الصهاينة تصدوا للدفاع عن فكرة العمل المركزي. وتمكنوا من محاصرة الرأي الآخر، قبل أن ينجحوا في المؤتمر السادس عشر (١٩٢٩) من الانتصار لوجهة نظرهم، التي تتلخص في أن ترسيخ الوجود الاستيطاني لا يمكن أن يتم دون العمل الجماعي اليهودي.

وعلى المستوى الواقعي وبحكم الارتباط العضوي ما بين المنظمة الصهيونية العالمية وحركة الاستيطان، كان لابد من حدوث تطور مماثل؛ ففي البداية كان للمبادرة الفردية الدور الأكبر في الحركة الاستيطانية، ثم أخذت فكرة العمل الجماعي تنمو مع الوقت في مختلف المجالات، إلى أن أصبحت الشكل الأساسي الذي تعتمد عليه عملية

الاستيطان . ونحن إذا نظرنا إلى تطور الوجود الاستيطاني قبل قيام إسرائيل. نجد أنه أخذ مسارين أساسيين: الأول - هجرة البشر ، والثاني - البناء الاقتصادي؛ ففيما يتعلق بالهجرة تحددت على فلسطين خلال الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٤٨ خمس موجات بشرية، كان لها الفضل في قلب الميزان الديمغرافي لصالح اليهود، فضلاً عن دورها في توفير المادة البشرية المطلوبة؛ لإقامة الهيكل الاقتصادي الاستيطاني<sup>٥</sup>، ومعروف أن إجمالي عدد اليهود في فلسطين قبل عام ١٨٨٢ لم يكن يتجاوز ٢٤,٠٠٠ من أصل حوالي ٦٠٠ ألف كانوا يقطنون فلسطين في ذلك الوقت، وكان غالبية هؤلاء اليهود يتركزون في أربع مدن فلسطينية؛ هي: القدس، صفد، طبريا، الخليل، وكان هدف غالبية الوافدين منهم من خارج فلسطين دينياً بحثاً . وفيما بين عامي ١٨٨٢-١٩٠٣ حدثت موجة الهجرة الأولى، التي بلغ عدد الوافدين فيها ما بين ٢٠-٣٠ ألف معظمهم من جمعية "أحباء صهيون" في روسيا ورومانيا، وهؤلاء ركزوا بالدرجة الأولى على إقامة مستوطنات زراعية؛ مثل دريشون لينسيون-رخزون يعقوب-رحفوت الخضيرة. أما المهاجرون في الموجة الثالثة (١٩٠٣-١٩١٤) فقد بلغ عددهم ما بين ٣٥ ألف-٤٠ ألف مهاجر، أكثريتهم من العمال الذين أقاموا منظمات جمعية مثل "منظمة عمال الجليل ١٩١٠"، والمنظمة الزراعية في يهود ١٩١١". وبرزت في هذه الفترة فكرة "احتلال العمل"، التي طرحها الاشتراكيون. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى حدثت الموجة الثالثة، وكان أكثر القادمين من خلالها أعضاء في منظمات الطلائع، ومنربين على المهن اليدوية وخاصة الزراعة، فيما كان البعض الآخر من أبناء الطبقة العاملة، ومتأثرين بالفكر الاشتراكي؛ ولذلك أقاموا أشكالاً جديدة من المستوطنات؛ مثل الكيبوتس والموشاف، كما أقاموا بإنشاء اتحاد للعمال اليهود "الهستدروت ١٩٢٠". وبعد ذلك جلبت الموجة الرابعة (١٩٣٠-١٩٣٢) بنحو ٨٢ ألف مهاجر، كان أغلبهم من أبناء الطبقات الوسطى، الذين اختاروا الإقامة في المدن، ولا سيما تل أبيب؛ حيث انخرطوا في أعمال حرفية نسوا بها لبعض الصناعات الحديثة.

وتعد الموجة الخامسة ١٩٣٤-١٩٤٨، أهم موجات الهجرات الاستيطانية؛ حيث جلبت معها حوالي ٢٦٥ ألف مهاجر، (٢٠%) منهم قدموا من ألمانيا النازية. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين من العاملين بالصناعة، أو أصحاب رؤوس الأموال؛ مما جعلهم يساهمون في تطور البرجوازية اليهودية.

ونتيجة لهذه الموجات ومعها قوة السلاح، حدث انقلاب ديموجرافي دخل فلسطين؛ فمن أصل ٨٧٢,٨ ألف نسمة هم إجمالي السكان في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل في عام ١٩٤٨، كان عدد السكان العرب ١٥٦ ألف فقط (١٧,٩%)، في حين وصلت نسبة اليهود إلى (٨٢,١%) سكن (٧٤,٦%) منهم للمناطق الحضرية، و (١٣,٧%) في مستوطنات من نوع موشافاه و (٥,٣%) في مستوطنات (موشاف) و (٦,٤%) في مستوطنات من نوع كيبوتس...

لما علي المسار الاقتصادي فكانت البداية بالتركيز علي الأرض للزراعية؛ حيث أنشأ المليونير اليهودي روتشيلد عام ١٨٨٣ رابطة الاستعمار اليهودي لفلسطين، والتي امتدت حتى عام ١٩٤٨ ما يقرب من ٧٤٠ ألف دونم. كما أوكل مؤتمر بازل للصندوق القومي اليهودي، وشركة فلسطين للتنمية الأراضي، شراء الأقطان. وتوطين المهاجرين بها، وقد بلغ إجمالي ما اشتراه الصندوق والشركة حتى عام ١٩٤٨ أقل من مليون دونم، هذا إلى جانب ما أجرته حكومة الانتداب لها، والذي وصل على ١٧٥ ألف دونم.

ونظراً لما تمثله الأرض في أي عملية استيطانية عمل اليهود على إقامة أكبر عدد ممكن من المستعمرات الزراعية، سواء على الأرض التي حصلوا عليها بالشراء أو الإيجار، أو تلك التي استولوا عليها غصباً بطرد الفلسطينيين منها. وهكذا ارتفع عدد المستعمرات من خمس فقط عام ١٨٨٢ بمساحة ٢٥ ألف دونم إلى ٤٧ مستعمرة عام ١٩١٤ (٤٢٠ ألف دونم)، ثم إلى ٧١ مستعمرة في عام ١٩٢٢ (٥٩٤ ألف دونم)، وقد ظل العدد يتضاعف إلى أن وصل في عام ١٩٤٦ إلى ٢٧٤ مستعمرة بمساحة إجمالية ١,٨٠٧,٣٠٠ دونم. وعلى صعيد نوعية الأرض التي تم الاستيلاء عليها، تركزت ملكية اليهود في المناطق الأكثر خصوبة؛ فكانوا يملكون (٤٥%) من الأراضي الزراعية في طبرية، (٤٠,٨%) في بيسان، (٤٠,٩%) في حيفا، (٣٧%) في الناصرة، (٣٥%) في يافا و (٢٠,٨%) في طولكرم<sup>٤</sup>. وتوازي ذلك مع

قيام جماعات للمستوطنين بالتحول من الاستعمار الفردي إلى الاستعمار الجماعي، وذلك بدءاً من عام ١٩٠٧، عندما تم التحرك لإنشاء عدد من المؤسسات التي كان من أهمها على الإطلاق المزارع التعاونية (الموشاف ١٩٠٨) والمزارع الجماعية (الكيبوتز ١٩١٠)، وهو التوجه الذي أخذ دفعة قوية فيما بعد الحرب العالمية الأولى؛ حيث وصل عدد المستعمرات



الزراعية الجماعية من ٢٧ مستعمرة سنة ١٩١٤ إلى ٢٧٤ مستعمرة في عام ١٩٤٦. وزاد عدد سكانها من حوالي ١٢ ألف إلى ١٦٠ ألف.

وفيما يخص "الكيبوتسات"، والتي جاءت كرد فعل على تعثر الاستيطان الزراعي الفردي، ورغبة مسئولى الحركة الصهيونية العالمية في تنمية الروح الجماعية ما بين المهاجرين اليهود. من خلال تبني نظام المزارع الجماعية المأخوذ عن الفكر الاشتراكي فى أوروبا الشرقية التى جاء منها غالبية المستوطنين فى بدايات الهجرة اليهودية، ومعروف أن هذه الفترة تقسم إلى —————  
أساس أن التعاون الجماعي فى مجال الزراعة أكثر فاعلية من نظام الزراعة الفردية..

وغنى عن الذكر أن أول كيبوتس تأسس فى عام ١٩١٠ تحت اسم "داجانيا" من مزارعين يعملون على أرض تعود ملكيتها للجماعة، وتم تنظيمهم بشكل مستقل، وكان للنتائج التى حققوها خلسة من جهة القدرة على إدارة المشروع وتوجيهه رد فعل إيجابي لدى الحركة الصهيونية، التى ضاعفت من دعمها لهذه الفكرة. ومع الوقت شكلت الكيبوتسات سمة أساسية لدخل القطاع الزراعي الاستيطاني، حتى وصل الأمر فى عام ١٩٤٨ إلى أنها ضمت (٧٠%) من إجمالي السكان اليهود (أي ٧١% من عمال الزراعة) بمجموع ٥٤٠٢٢١ مزارعاً، وهو ما يمثل مؤشراً واضحاً على التأثير الذى لعبه الكيبوتس فى المجال الاقتصادي عامة<sup>١١</sup>، ومعلوم أن عوامل الإنتاج فى المزارع الجماعية هي الأرض ورأس المال والأيدي العاملة، وقد ذكرنا كيف حصل اليهود على الأرض. وكيف تنفقت الأيدي العاملة. أما رأس المال فكان يقدم من الوكالة اليهودية كقرض سدد بعد ٥٠ عاماً بفائدة (٢%)، ثم أصبحت تقدم بدءاً من عام ١٩٣٠ بفائدة (٤%) على أن تسدد بعد ٢٥ عاماً<sup>١٢</sup>.

ولم يكن دور المستعمرات التعاونية (الموشاف) أقل أهمية فى تثبيت الوجود اليهودي على المستوى الزراعي. فقد أقيمت أول مستعمرة تعاونية فى عام ١٩٠٨ فى بتاح-تكفا، بهدف إتاحة الفرصة لصغار الملاك للعمل فى القرى الكبيرة لتحصين أوضاعهم، إلا أن الفكرة تعرضت لتعثر واضح فى عام ١٩١٩، عندما تبين أن صغار الملاك قد لجئوا إلى تأجير أراضيهم ليتفرغوا للأعمال ذات العائد الأكبر، فتدخلت قيادات الحركة الاستيطانية، وأصدرت وثيقة تحدد الأسس التى يركز عليها الموشاف. والتي تتمثل فى أن

الزراعة مسئولية خاصة لصاحب أي مزرعة، ولا يحق له الاستعانة بعمالة مؤجرة، على أن يكون له حق استغلال الأرض فقط، وأن يشارك إجبارياً مع غيره في نظم لتسويق المنتجات. ولمساعدة الأعضاء المحتاجين في الظروف التي تستدعي ذلك<sup>١٢</sup>. ومنذ عام ١٩٢١ شهدت ظاهرة المزارع التعاونية نمواً مطرداً، حتى وصل عددها في عام ١٩٤٨ إلى ١٠٤ مزرعة، يسكنها حوالي ٣٠ ألف يهودي. ساعدها في ذلك قربها من المدن الكبرى (الجليل ٤٦%، حيفا ٢٢%، اللد ٩% وغزة ٨%)، وكذلك قربها من الطرق والموانئ ومصادر المياه الوفيرة. هذا فضلاً عن النظام الصارم الذي حكم النشاط دخلها، خاصة فيما يتعلق بالمساواة المطلقة ما بين المزارعين (كماً ونوعاً)، وبحريم أي تقسيم للأرض بين أفراد الأسرة في حالة وفاة الحائز الأصلي للأرض.

أما على مستوى النشاط الصناعي فالمعروف أن الصناعة القائمة في فلسطين قبل نهاية القرن التاسع عشر لم تكن ذات أهمية كبيرة، إلا أن ذلك لم يمنع الجماعات الاستيطانية من الاستفادة بها وتطويرها، وذلك عبر الاستفادة بخبرات رأس المال البشري القادم من الخارج. وبعد أن كان اليهود في عام ١٩١٤ لا يسيطرون إلا على القليل جداً من الصناعات السيوية الموجودة في (التنس، يافا، حيفا)، تمكنوا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى من تأسيس قطاع صناعي يهودي يعد به حيث احتكروا امتياز شركات الكهرباء، وأسسوا مصنعاً للأسمنت، ومصنعاً لإنتاج الزيوت النباتية والحيوانية، ثم أنشأوا مطاحن فلسطين الكبرى. كما أدخلوا بعض الصناعات الجديدة كالطباعة، والمنسوجات والمصنوعات الجلدية المزخرفة<sup>١٣</sup>.

وفي عام ١٩٢٨ أصبحت الصناعة اليهودية قادرة على مواجهة الصناعة العربية، وهو ما تأكد بشكل جلي مع منتصف الثلاثينيات بعد أن بلغت نسبة الزيادة في رأس المال المستثمر (٢٢٩,٤٥%) في عام ١٩٣٧، قواماً إلى سنة ١٩٢٥.

وبلاحظ عصام رفعت أن الصناعة اليهودية في هذه الفترة لم تتطور على مستوى الكم فقط، وإنما على مستوى الكيف أيضاً؛ إذ أصبح اليهود يحتكرون صناعات المطاط وتجليد الكتب وقطع وصقل الأحجار الكريمة. واشتركوا مع العرب في صناعات أخرى، كان لهم الإسهام الأكبر في العديد منها. ونتيجة لذلك وصلت إنتاجية العامل اليهودي في عام ١٩٤٥ إلى ٣٣٣ جنياً مقابل ٢٠٥ جنياً للعامل العربي، كما تطورت نوعية العمالة

اليهودية حتى وصلت إلى مستوى أشبه بالاقتصادات المتقدمة؛ إذ توزعت ما بين النشاط الصناعي (٢٧%)، لمقابل (٦%) لدى العمالة العربية، والتجارة والمال (١٧%)، والزراعة (١٠%)، مقابل (٥٠%) لدى العمالة العربية. بلختصار تمكن اليهود قبل عام ١٩٤٨ من فرض تفوقهم الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي علي وجه الخصوص، حتى إن قيمة إنتاجهم في هذا المجال ارتفعت من (٦٨,٤%) عام ١٩٣٩، إلى (٧٨,٨%) عام ١٩٤٢. كما أنهم شاركوا باستثمارات صناعية وصلت نسبتها إلى (٥٨,٩%) خلال نفس الفترة.. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذي لعبه العنصر البشري في هذا التقدم؛ إذ إن غالبية المهاجرين إلى فلسطين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانوا من أصحاب الخبرات الصناعية، وهؤلاء هم الذين ألقوا عدداً من الصناعات الجديدة، ومنهم من شارك في تنظيم الأعمال التجارية والمالية. وقد ساعد التوزيع العمري والمهني لهؤلاء المهاجرين على دعم التوجه الإنتاجي لليهود؛ فعلى صعيد التوزيع العمري كانت الفئات المعالة (الأحداث والشيوخ) لا تشكل أكثر من (٢٣,٢%) من المهاجرين، مقابل (٤٨%) بين السكان العرب، وكانت نسبة الفئات المنتجة (١٥-٥٩) تصل إلى (٧٦,٨%) مقابل (٥٢%) بين العرب. وبالنسبة للتوزيع المهني كان العمال اليهود موزعين إلى (١٩%) في مجال الزراعة، و (١٧%) في مجال الصناعة، و (٨%) في مجال البناء، و (١٩%) في مجال التجارة والنقل، و (٣٧%) في مجالات أخرى. وذلك مقابل تركيز واضح للعمالة العربية في مجال الزراعة (٦٢%)، ومساهمة ضعيفة في المجالات الأخرى (٨% صناعة، ٣% بناء، ١٢% تجارة ونقل، ١٤% قطاعات أخرى).

وعلى مستوى الكفاءة الإنتاجية بلغ إجمالي الإنتاج اليهودي في عام ١٩٤٥ حوالي ٨١,٥ مليون جنيه فلسطيني، مقابل ٦٢,١ مليون للعرب، وكانت إنتاجية العامل اليهودي ٣٣٣ جنيهًا، مقابل ٢٠٥ جنيهًا نظيره العربي. أما متوسط الدخل بين العمالة اليهودية فوصل إلى ١٤١ جنيهًا، مقابل ٥٠ جنيهًا بين العمال العرب.<sup>١٤</sup> ومن العوامل المهمة التي ساعدت على ذلك أن الاستثمار في مجال الصناعة، والذي وصل إلى (١١%) من مجموع رأس المال المستورد اتجه أساساً إلى تمويل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، والإسكان. وكلاهما مرتبط بحركة التوسع المضطرد للسوق الإسرائيلي.<sup>١٥</sup>

وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الدور الذي كان للهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين). إذ إنه لم يكتف بتنظيم وحماية الحقوق العمالية على نحو ما تقوم به النقابات العمالية، وإنما سعى منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠ لـ"خلق الطبقة العاملة اليهودية، والمساعدة في تكوين العمود الفقري للاقتصاد اليهودي في فلسطين. بما يعني أنه كان وسيلة لتحقيق الغايات الاستيطانية"<sup>١١</sup>. وهو ما تؤكد الوثيقة التأسيسية التي تقول إن "الهستدروت يعتبر واجباً عليه أن يخلق نوعاً جديداً من العمال اليهود، وأن يؤمن للعمال اليهودي -الذي وجد نتيجة حركة الاستيطان- المكانة (الجديدة).

وبناء على هذا الهدف لم يقتصر اهتمام الهستدروت بعمال الصناعة فقط، وإنما امتد إلى عمال المزارع الجماعية والتعاونية؛ بحيث أصبح في عام ١٩٣٦ مسيطرأ على كافة مجالات النشاط الاقتصادي، ووصل عدد أعضائه في عام ١٩٤٨ إلى ٢٠٠ ألف عامل يمثلون نحو (٧٥%) من مجموع اليهود ذوي الرواتب والأجور. وحتى ذلك التاريخ كان الهستدروت يضم عدة نقابات منها: منظمة العمال الزراعيين، اتحاد عمال السمك الحديدية، اتحاد عمال البناء، للمعادن، المنسوجات، الأغذية، عمال المكاتب، المطابع، الخشب...الخ.

إجمالاً يمكن القول إن الحركة الاستيطانية اليهودية تمكنت -قبل إعلان دول إسرائيل- من إيجاد هيكل اقتصادي قوى ومستقل نسبياً عن هيكل الاقتصاد العربي؛ إلا أن ذلك لم يؤد إلى علاج مواطن الضعف التي كان يعانيها المجتمع الاستيطاني نفسه. وفي مقعمتها للفروق الاقتصادية والاجتماعية ما بين التكوينات المختلفة. خاصة ما بين الإشتكيناز (اليهود الغربيين) والمفارديم (اليهود الشرقيين)، وإن كانت تلك الفروق لم تتضح بشكل كبير نظراً لصغر عدد المجتمع من ناحية، ولانتماء غالبية المهاجرين (الإشتكيناز خصوصاً) إلى الطبقة الوسطى الأوروبية من ناحية ثانية. هذا إلى جانب نجاح المؤسسات المركزية (ما يمكن أن نطلق عليه لقطاع العام الاستيطاني) في معالجة تلك الاختلالات، سواء عبر سيطرتها على معظم أدوات الإنتاج، أو من خلال توظيف رأس المال في مجالات كثيفة العمال (كترية الموثني، الدولجن، البناء والنقل والمواصلات)<sup>١٢</sup>.

كذلك عانى الكيان الاستيطاني خاصة فيما بعد عام ١٩٢٢ من استقطاب سياسي حاد، ما بين الأحزاب العمالية من ناحية، والأحزاب اليمينية من الناحية الأخرى. وكان تصور الجناح الأول، والذي فرض سيطرته العملية على المنظمة الصهيونية يقوم على أن

المصلحة العامة يجب أن تملأ على كل شيء، نظراً لأن ظروف اليهود تختلف عن غيرهم. وقد عبر بن جوريون عن ذلك التصور بوضوح عندما قال إن الهدف الرئيسي للحركة الاستيطانية يجب أن يكون "خلق قوة جماعية ومسئولية سياسية مشتركة، وإرادة للوحدة التاريخية". أما الجناح الثاني، والذي قاده جايوتسكي فكان ينادي بفتح باب الاستيطان أمام الطبقات الوسطى، وإعطاء الاستثمار الخاص الدور الرئيسي، مع العمل لتحقيق مصالح طبقي بدلاً من الاعتماد على المقولات الماركسية. وقد حاول جايوتسكي التعبير عن تمرده على السيطرة العمالية على المنظمة بأن أسس منظمة مستقلة سماها الاتحاد العالمي للصهيونية العمالية، إلا أن هذه المحاولة سرعان ما فشلت، واضطر أعضاؤها للعودة إلى المنظمة الأم. وما بين وجهتي النظر السابقتين بنى التيار التوفيقي بقيادة ويزمان رؤية ثالثة، تربط ما بين اليمين واليسار في إطار ليبرالية متنوعة للجميع.

وعلى الصعيد الثقافي، وبحكم الطبيعة الخاصة للمشروع الاستيطاني، حدث انقسام آخر ما بين قادة الحركة الصهيونية حول علاقة الدولة بالدين، ولم يكن ذلك سوى امتداد للجدل الذي لازم المشروع الصهيوني من بداياته، فقد هاجم بعض اليهود المتدينين المشروع باعتباره منغصاً لتعاليم الدين نفسه، والتي تقوم - وفقاً لأصحاب هذا الرأي - على أن الخلاص اليهودي لا يمكن أن يتم بالقوة أو بشكل ذاتي<sup>١٨</sup>. ومع أن مسار الحركة الصهيونية قد جعل كثيرين يتراجعون عن هذا الموقف بدعوى أن العناية الإلهية هي التي تساعد الحركة في نجاحاتها المتتالية (خاصة في الحصول على وعد بلفور) إلا أن الخلاف ظل قائماً على صعيد وضع الدين داخل الدولة الجديدة. وهو الموضوع الذي بنت عليه الأحزاب والجماعات "الأرثوذكسية اليهودية" موقفها الرافض للتعامل مع القيادات العلمانية، حتى تم عقد اتفاق ما بين الطرفين يقضي بعدم إجبار اليهود على الالتحاق بالتعليم العلماني، وباحترام الدولة لحرية العبادة<sup>١٩</sup>. غير أن هذا الاتفاق لم يؤد إلى حسم الخلاف بشكل نهائي، وظلت الأزمة قائمة وتعبّر عن نفسها في العديد من التجليات، وعامة يمكن القول إن أثار تلك الأزمات لم تكن بمستوى عمقها الاجتماعي والفكري والسياسي، وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، والذي قسم بعدد من الخصائص التي مكنته من استيعاب مثل هذه الأزمات:

فيلم لا: كان لسيطرة الأيدولوجيا - الروح العقيدية على تفكير وحركة المستوطنين الدير جاءوا إلى فلسطين بأمل ولحد- هو العيش بشكل لائق في دولة يهودية- للعديد من النتائج المهمة مثل تشكيل الوعي السياسي، سواء تجاه الأنا، أو تجاه الآخر. وتحديد نوعية العملية التنظيمية التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى الهدف النهائي، وهو إقامة الدولة بصرف النظر عن الاختلاف السياسي أو الاجتماعي.

وثقياً: أدى طغيان التناقض الخارجي على التناقض الداخلي، بمعنى إعطاء الأولوية لمواجهة الخطر الخارجي، مقابل العمل على تجاوز الخلافات الداخلية التي هيمنة الهاجس الأمني على ما عداه من قضايا أخرى .

وآخر: كان لاعتماد نظام ليبرالي في محيط الجماعة الاستيطانية ، تأثيره على تعايش التوجهات الفرعية داخل هذه الجماعة ، وعلى توفير الوسائل السلمية لاستيعاب الانقسام الاجتماعي النابع من تعدد مصادر النزوح التي جاء منها المستوطنون.

### ثانياً: التنمية في إسرائيل..... النموذج التنموي:

شهد عام ١٩٤٨، على ما نعرف جميعاً، إعلان قيام دولة إسرائيل، وخلال عقدين فقط تم وضع النماذج الأساسية للسياسة الإسرائيلية. وبات من السهل أن نتحدث عن نموذج إسرائيلي 'خاص' في السياسة والاقتصاد والشئون الاجتماعية والثقافية ... إلخ؛ فقط الصعيد السياسي تمكن قادة الجماعة الاستيطانية، وقبل رحيل الانتداب البريطاني عن فلسطين بشهر واحد، من توحيد الأجهزة التنفيذية للمجلس الوطني، والوكالة اليهودية، ثم أضافوا إليها ممثلين من جماعات أخرى (قاطعت الانتخابات السابقة مثل أجودات إسرائيل، والتصحيحين واليهود الشرقيين) في هيئة واحدة ضمت ٣٧ عضواً (وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي) ومثلت السلطة التشريعية للدولة الجديدة. ثم تم اختيار هيئة مصغرة من بين هؤلاء الأعضاء للقيام بالمهام التنفيذية، وهي التي أصبحت بعد ذلك السلطة التنفيذية. ونتيجة لذلك ولدت إسرائيل، وهي تعتمد فعلاً الصيغة البرلمانية ( بنظام التمثيل النسبي ) للحكم. ساعد على ذلك أن الجماعات السياسية وجدت في هذا النظام ما يحقق لها أهدافها؛ فحزب الماباي -الذي هيمن على المسرح السياسي طوال العشرين عاماً السابقة على إعلان الدولة- كان مؤيداً لهذه الصيغة نظراً لأنها تحافظ له على مكلفته. أما الأحزاب الأخرى فكانت ترى أن التمثيل

النسبي سوف يضمن لها أن تبقى مشاركة في الحياة العلمية . ويرجع الفضل في تبني هذه الصيغة على وجه التحديد إلى بن جوريون الذي كان يرى أن "التراث اليهودي معاد لوضع الدولة، نظراً لأن فترة الشتات قد أدت إلى شيوع عادات التفكك والفوضى والاقتدار إلى الممنولية الوطنية، والوحدة الوطنية"<sup>٢٠</sup>

كما أن السياسة الطائفية للمجتمع اليهودي بفلسطين -قبل قيام الدولة- قد خلقت - وفقاً لرؤيته- تقسيمات مدمرة، وبالتالي "لا بد من السعي إلى إرساء الطابع الإلزامي العلم للدولة الجديدة ليس كغاية في حد ذاتها، وإنما كوسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة للصهيونية". وقد عمل بن جوريون على تغليب الجوانب التي تؤكد هذا التوجه في تاريخ اليهود القديم مركزاً على المرحلة الوحيدة التي كان لليهود دولة خلالها. وذلك في مقابل تجاهل المراحل التالية التي تحفل بالعديد من أشكال التمرد والانزعاج عن السلطات القائمة في البلدان التي تولد فيها اليهود. بعبارة أخرى لقد حاول بن جوريون التوفيق ما بين التقاليد اليهودية، والتوجهات المدنية (العلمانية تجاوزاً) من خلال الاستخدام الانتقالي للتاريخ، والتوظيف السياسي للرموز الدينية"<sup>٢١</sup>

ووفقاً لرؤية بن جوريون فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون مدنية على النمط الغربي، وإنما مدنية وفقاً للمنظور اليهودي؛ بحيث تقوم بوظائف إيجابية كالمعمل على تدعيم الوحدة اليهودية باعتبارها سبب نكبات اليهود على مر التاريخ، واعتبر بن جوريون أن الالتزام الحقيقي لا يمكن أن يكون لطبقة أو أيديولوجيا وإنما لبقاء وتقوية هذه الدولة. ولذلك لم يكن غريباً أن يدخل في خلافات واضحة مع بعض أعضاء حزب الماباي الذي انتمى إليه. لو أن يحصل على تأييد الأحزاب ذات التوجهات اليمينية.

لقد كان بن جوريون واضحاً في تغليبهِ للوعي الأمني على الوعي الطبقي، ولذلك أصدر على إخضاع كل عناصر المجتمع اليهودي للسلطة الحكومية، بما في ذلك اليهود المعدلين للصهيونية (الأرثوذكسية اليهودية). وقد نجح فعلاً في هذا التحدي ولكن بأسلوب غير تصانمي مع المختلفين معه؛ حيث تمكن من استيعاب الجناح العسكري للحركة الفصحية (اليمينية) بقيادة مناحيم بيجين (عصابات الأرجون)، والتي كانت قد أعلنت عن تشكيل حكومة خاصة بها، في الجيش الرسمي<sup>٢٢</sup>. وقد وصل نجاح بن جوريون في هذا المجال حد أن حزب (حירות) الوريث السياسي لأرجون كان أول حزب يتأسس بعد ١٥

مايو ١٩٤٨ ومن ناحية ثانية عمل بن جوريون على الحد من التوجه الطائفي في الحياة العامة. وفي سبيل ذلك عمد إلى تفكيك (البالماخ Palmach) ورعي ثلاثة قوانين لربط التعيين بالوظائف العامة بالجدارة، وليس بالاعتبارات السياسية أو الطائفية في جميع المستويات باستثناء الوظائف المدنية العليا. وبالمثل تعامل بن جوريون مع الخدمات العامة، فسعى إلى إخضاعها للدولة بدلاً من تركها في يد التنظيمات السابقة على قيام الدولة، وفي هذا المجال تم تخفيض الشبكات التعليمية المستقلة من أربعة نظم قائمة إلى نظامين رسميين (مدني/دني) أشرفت الدولة بشكل كامل على أولهما، وكثفت بدعم الثاني الذي ترك خاضعاً لإشراف المستعدين الدينيين، وحتى الخدمات العمالية التي سبق للمستعبدون وتولي الإشراف عليها لم تسلم من التوجه المركزي لبن جوريون، وإن كانت للمعارضة التي ولجها من داخل حزبه قد جعلته يتراجع عن بعض الخطوات، لا سيما رغبته في تأميم الخدمات الصحية.

وهكذا يمكن القول إن الاعتماد على دور الدولة في عملية التنمية كان محوراً لادي أول قيادة إسرائيلية رسمية. وقد نص إعلان قيام إسرائيل، والذي أذاعه بن جوريون بنفسه على أن دولة إسرائيل ستعزز تنمية البلاد لصالح كل سكانها، وستدعم المساواة الاجتماعية والسياسية الكاملة لكل مواطنيها دون تفرقة بسبب الأصل أو العقيدة أو الجنس، وستضمن حرية الضمير والعبادة والثقافة الكاملة. إلا أن ما جاء بهذا الإعلان لم يحدد بوجه قاطع نوعية الدور الذي ستقوم به الدولة لتحقيق هذه الأهداف، وكان المتصور -حسب رؤية للتسيار العمالي- أن يأتي هذا التحديد في دستور الدولة. وهو الأمر الذي لم يكتمل بعد ما تقرر إلغاء فكرة الدستور والاكتفاء بمجموعة قوانين أساسية تمثل في مجموعها إطاراً دستورياً.<sup>٢٣</sup>

ومع أن بن جوريون قد لعب دوراً كبيراً في الانتصار لرؤيته ذات الطابع "التوفيقي"، إلا أن ذلك لا ينبغي أن ظروفي إسرائيل في مرحلة ما بعد إعلانها كانت السبب الرئيسي وراء ذلك؛ فالمؤكد أنه لولا هذه الظروف ما كان يمكن للقوى ذات التوجهات المتباعدة ثقافياً واقتصادياً أن تتوافق على مجموعة القضايا الرئيسية التي تمثل أساس أي عملية للتنمية.



• فيما يخص الجانب الاقتصادي لم تجد الأحزاب اليمينية أمامها غير القبول بدور قوى للدولة، وذلك لمبنيين الأول: علم ويتعلق بأن فترة الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن تتم عن طريق المبادرات الفردية وحدها، والثاني : خاص ويمثل في رغبة هذه الأحزاب في إخضاع المؤسسات التابعة لحزب العمل (الكيبوتس، الهستدروت، الموشاف) لسيطرة المركز السياسي. وهو ما أدى في نهاية الخمسينيات إلى إقامة حدود واضحة ما بين دور القطاعين العام والخاص؛ فالأول تولى المهام الاقتصادية الأساسية، في حين حصل الثاني على دعم ورعاية الحكومة وتمتع بدرجة كبيرة من الحرية الاقتصادية.

• أما على الصعيد الثقافي فقد كان قيام الدولة بمثابة قفص مشترك للعلمانيين والمتدينين، ولذلك لم يتوقف الطرفان طويلاً أمام طبيعة هذه الدولة، خصوصاً في ظل اعتماد العلمانيين لخطاب غير بعيد عن الخطاب الديني، ساعد في ذلك أن المتدينين أنفسهم تنغمسوا في الأنشطة الثقافية، ولم يشاركوا في الحياة السياسية إلا بما يخدم هذه الأنشطة، وغالباً ما كانت الحكومة تقدم لهم بعض التنازلات حتى تحصل على تأكيد متينهم لدخل الكنيسيت.

على أن ذلك الاتفاق بشأن، محورية دور الدولة والقضايا الأخرى المرتبطة بها، لم يترجم على أرض الواقع بالشكل الذي تصوره القيادة الإسرائيلية؛ فمن ناحية أولى ظلت الحكومة وكأنها "تحاد من أجهزة بيروقراطية متنافسة"، كما كان التفاعل بين المؤسسات الوزارية ذات التاريخ المتباين، وذات الجماهير الانتخابية المختلفة، وكأنه تفاعل ما بين قطاعات مستقلة عن بعضها<sup>١١</sup>، وعلى سبيل المثال كان تحصيل الضرائب يتم عبر عدد من المؤسسات. وكانت هناك خمس إدارات لرعاية المعوقين. في حين كانت عملية التخطيط المركزي تتم من خلال خمسة أجهزة لكل جهاز عدد من الشركات التابعة له.

ومن ناحية ثانية قويت مؤسسات أخرى مستقلة عن الدولة، رغم أنها تقوم بمهام عامة، وتقدم ما يعتبر خدمات حكومية، ويعد الهستدروت أهم هذه المؤسسات؛ إذ إنه ظل يمارس الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والمعاشات وسبلات الأجور. وخلافاً لرؤية بن جوريون تمكن الهستدروت من تقوية دوره حتى أصبح طرفاً فاعلاً في صنع القرارات الاقتصادية، وبالمثل حافظت الوكالة اليهودية على دورها النشط في مجالات الهجرة والاستيطان والتنمية الاقتصادية. كما واصل الصندوق القومي اليهودي ممارسة مهامه في

مجال شراء الأراضي العامة وإدارتها. وهو نفس ما ينطبق على كل من الكيبوتس والموشاف، إذ إنهما تحولتا مع قيام الدولة إلى عناصر فاعلة لدخل النظام، الذي توصل إلى أن أسلوب العمل الأفضل لإدارة هذا الوضع هو الاعتماد على فكرة التفاوض الجماعي ما بين جميع المؤسسات، والمنظمات الحكومية، وشبه الحكومية، والخاصة، قبل أي تغيير هام في السياسة العامة. ومن أمثلة ذلك المفاوضات التي تتم ما بين وزارة المالية (حكومة) والهستدروت (شبه حكومة) ورابطة اتحاد الصناعة قبل إدخال أي تعديل جوهري على السياسة الاقتصادية. وهو ما يفسره الباحث الإسرائيلي آلان دوتي بما يسميه "اللزعة الاتحادية" التي تقوم على أن "التصرفات الرسمية مجرد نقاط إرشادية لفتح باب النقاش حول أي قرار يتعلق بالحياة العامة؛ الأمر الذي جعل إسرائيل تعرف شكلاً مميزاً للسمي إلى التوافق في الرأي قبل صنع القرار"<sup>٦٥</sup>.

**\*\*\* كان الضابط الأساسي الذي حكم السياسة الإسرائيلية داخلياً وخارجياً هو الهاجس الأمني، الذي حظي باتفاق جماعي يرجعه البعض إلى طبيعة الشخصية اليهودية** **المجلوبة على الخوف والجبن، ويرده آخرون إلى طبيعة الكيان الاستيطاني ذاته، والتي تفرض عليه أن يكون مهتماً على الدول من قبل أصحاب الحق الأصليين. وقد تمثل هذا الاتفاق في النظر إلى أمن إسرائيل باعتباره القدرة على هزيمة أي تحالف محتمل من المحاربين في حرب شاملة، وتحرير المواطن الإسرائيلي من أي أي خوف<sup>٦٦</sup>؛ ولذلك كان الخطر الخارجي وحده هو الذي وحد الصفوف اليهودية، وأدى إلى إخراج الجيش وإلى حد ما السياسة الخارجية من "الإطار" لتساوي ليم بناؤها وفقاً لقواعد واضحة.**

ومعلوم أن العمل لتشكيل قوة إسرائيلية مسلحة قد ارتبط بالعملية الاستيطانية بدءاً من عام ١٩٠٤ عندما تبنت مجموعة من المستوطنين شعار "العمل والدفاع الذاتي"، الذي يعنى تحويل المستوطنين، بقدر الإمكان، إلى عسكريين مسلحين قادرين على القتال، ثم تحول هذا الشعار إلى واقع بحلول عام ١٩٠٩، وتشكيل منظمة "الهشومير - الحارس" والتي لم تكف بأعمال الحراسة، وقامت بممارسة العنف ضد السكان العرب، فيما اعتبره عاموس برلمتور بأنه كان بمثابة دمج للأيديولوجية الصهيونية الاشتراكية مع التنظيم العسكري<sup>٦٧</sup>. وبعد ذلك بسنوات قليلة ظهرت الكتائب اليهودية Jewish Legions التي شاركت أولها (كتيبة البغال) في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء (١٩١٥). ثم

أخذت تتكاثر في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين حتى تم إعطاؤها الاسم الذي عرفت به لاحقاً، وهو (الهجاناه-منظمة الدفاع) وبحوث الثورات الفلسطينية المتتالية مع بدليات الثلاثينيات مارست الهجاناه أعمالاً واسعة ضد السكان العرب، وذلك بعد أن حصلت على أسلحة ونختر من فرنسا<sup>٢٨</sup>.

ومثلما كانت الحركة الصهيونية عرضة للاختلافات، تعرضت الهجاناه لانشقاق كبير إثر رفض للجناح اليميني لسياسة ضبط النفس التي رفعها بن جوريون في مواجهة الانتداب الإنجليزي. وكان من نتائج ذلك أن تشكلت منظمة الأرجون، والتي تعرضت هي الأخرى (بسبب خلاف حول الهدف من محاربة بريطانيا) إلى انشقاق جديد أدى إلى قيام المجموعة المطالبة بالحرب الشاملة بتشكيل منظمة عسكرية جديدة أطلق عليها "مستيرن" نسبة إلى قائدها إبراهيم مستيرن، ثم توالى ظهور التنظيمات كالبالماخ (القوة الضاربة للدفاع المتحرك) والجنداع (تنظيم شباهي عسكري تابع للهجاناه)<sup>٢٩</sup>.

إلا أن هذا التعدد سرعان ما تم احتوائه بمجرد قيام الدولة<sup>٣٠</sup> لدخل الجيش الرسمي والذي أصبح مسئولاً عن حماية للكيان الاستيطاني، ثم الأخطار الخارجية العسكرية في حين تولت أجهزة أخرى حمايته من أي أخطار أخرى. وقد سعي بن جوريون خلال رئاسته للحكومة، وتولية لوزارة الدفاع إلى تأكيد تمثيل للجيش للمجموع الإسرائيلي؛ بحيث أصبح التشابك والتدخل ما بين الجيش والمجتمع سمة ملازمة للحياة في إسرائيل<sup>٣١</sup>. كما سعي إلى إخضاع أمور الجيش للسلطة التنفيذية، سواء من خلال شخص وزير الدفاع، أو رئيس الأركان، بما يضمن عدم تجاوز ضباط الجيش لدورهم. ومن ثم الحفاظ على الإطار التساومي في الأمور غير الأمنية.

### ثالثاً: أبعاد عملية التنمية في إسرائيل

ما سبق يمثل الملامح العامة للنموذج للتنموي الذي استقرت إسرائيل على اتباعه عداة قيامها. وهو على ما توضح أبعاده، يخضع بالدرجة الأولى للاعتبارات الأمنية، وينحاز إلى تبني لبيبرالية سياسية محكومة بضوابط يهودية. كما أنه يعطي الدولة دوراً أساسياً في قيادة الاقتصاد وتحقيق التوازن ما بين التكوينات الاجتماعية غير المتجانسة، التي توافقت إلى فلسطين عبر الهجرات المتلاحقة. وذلك كله في إطار من الالتزام الصارم بمنطلقات

الفكرة الصهيونية، وتجلياتها النظرية، سواء على صعيد العمل الدلخلي، أو على صعيد العلاقة بالآخرين (مؤيدين وأعداء).

لَمَّا على مستوى مسيرة التنمية في إسرائيل ، فقد حاولت النخبة الإسرائيلية أن تصل إلى أهدافها الكبرى بأقل قدر من الخسائر، وفي هذا الإطار عرفت السياسة الإسرائيلية العديد من حالات الموائمة ما بين الثوابت الفكرية من ناحية، والضرورات الواقعية من الناحية الأخرى...وفيما يلي سوف نتعرض للجوانب الرئيسية في النموذج التنموي الإسرائيلي،

### (١) : على الصعيد السياسي

مرت إسرائيل منذ تأسيسها بمرحلتين أساسيتين: الأولى، هي مرحلة سيادة الفكرة التوافقية ما بين جميع القوى السياسية الصهيونية، وذلك برعاية ودعم قادة حزب الماباي وفي مقدمتهم بن جوريون. وكان الهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو تأكيد وحدة "الشعب اليهودي"، وعدم السماح للانقسامات السياسية بالتأثير عليها. لَمَّا المرحلة الثانية، والتي بدأت عملياً في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، فتميزت بتزايد مضطرد في حدة الاستقطاب السياسي، سواء على المستوى (العلماني/الديني)، أو المستوى (اليساري/اليمني)، مع ملاحظة أن التشابك ما بين المستويين يكاد ينفي التمايز بينهما، فخلال هذه المرحلة تنامت قوى اليمين ، حتى شكلت في عام ١٩٧٧ أول حكومة خالية نهائياً من القوى اليسارية. كما تنامت القوى الدينية حتى تمكنت من فرض قيمها على المجتمع بقوة، لَمَّا عن طريق اللجوء للقضاء، أو باستخدام العنف المباشر على نحو ما اتضح بجلاء في حادث اغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٥<sup>٣٢</sup>

وبلجهاز يمكن القول إن الوضع الحزبي اعتمد في البداية على فكرة التوافق الصهيوني؛ حيث كانت جميع الحكومات المتعاقبة تتشكل من ائتلافات حزبية يقودها حزب (الماباي)، وتشارك فيها الأحزاب اليمينية واليسارية باستثناء الحزب الشيوعي، وعكست هذه الظاهرة مدى التعددية السياسية القائمة على المستوى الانتخابي والتي حرمت أي حزب من الفوز بأغلبية مطلقة من ناحية، ودرجة التقارب ما بين هذه الأحزاب خلال تلك المرحلة من ناحية ثانية. مع ملاحظة أن كثيراً من الحكومات التي تشكلت حينئذ كانت تتمتع بما هو أكثر من الأغلبية البسيطة. بمعنى أنها ضمت أحزاباً كان من الممكن الاستغناء عن وجودها

الحكومي، إلا أن القسوة والمبايعة عملا على تغليب الفرقة التوافقية الاستيعابية التي حرصت على تمثيل هذه الأحزاب في الحكومة حتى تكون شريكة في مرحلة بناء الدولة.

لما المرحلة الثانية التي بدأت إثر انتصار إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧، فشهدت ثلاث ظواهر متداخلة: الأولى - لتنامي في قوة الأحزاب اليمينية حتى تمكنت بعد عقد واحد من تشكيل أول حكومة خالية من حزب المباي (العمل). والثانية - تراجع فكرة التوافق وبروز كتلتين كبيرتين دخل النظام الحزبي، والثالثة - زيادة قوة تأثير الأحزاب الصغيرة بما في ذلك الأحزاب غير اليهودية

وقد بدأت هذه التطورات مع انتخابات ١٩٦٩، عندما تمكن تكتل الليكود من الحصول على ٢٦ مقعداً، (مقابل ٥٦ للعمل)، ثم زادت وضوحاً في انتخابات ١٩٧٣ (٣٩ مقعداً مقابل ٥١ للعمل). وأخيراً جاءت انتخابات ١٩٧٧؛ لتؤكد انتهاء المكانة الدائمة لحزب العمل؛ إذ حصل على ٣٢ مقعداً فقط (مقابل ٤٣ لليكود). و١٧ مقعداً لجماعة الليبراليين المستقلين، التي مثلت هي الأخرى أحد تجليات التدهور الذي أصاب صيغة بن جوريون التوافقية، وبالتالي تأكيد التحول الحاصل في الحياة الحزبية الإسرائيلية، ولم يكن هذا التحول مرتبطاً فقط بتراجع فكرة التوافق الحزبي، وإنما أيضاً ببداية تكافؤ حزبي غير مسبوق، سواء في تاريخ الحركة الصهيونية عامة، أو في تاريخ إسرائيل تحديداً. وهو التكافؤ الذي ترسخ في انتخابات ١٩٨١، عندما تمكن تكتل الليكود الحاكم من إضافة خمسة مقاعد جديدة إلى حصته البرلمانية لتصبح ٤٨ مقعداً، كما تمكن مؤيدوه من الأحزاب اليمينية الأخرى (مثل الحزب القومي الديني) من الفوز بستة عشر مقعداً كانت كفيلة بتمكين اليمين من تشكيل حكومة جديدة، استمرت حتى يوليو ١٩٨٤، عندما أجريت انتخابات مبكرة انتهت بتأكيد التوازن السياسي بين الكتلتين؛ حيث حصل حزب العمل على ٤٤ مقعداً، والليكود على ٤١ ليشكل الطرفان حكومة موحدة، وهو تقريباً نفس ما انتهت إليه انتخابات ١٩٨٨ (٣٩ للعمل مقابل ٤٠ لليكود)، ومع أن انتخابات ١٩٩٢ قد شهدت تفوقاً نسبياً لحزب العمل (٤٤ مقابل ٣٢)، إلا أن ذلك لم يكن غير رد فعل على فشل حكومة شامير من التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية من ناحية، وعجزها عن مواجهة المشاكل الاقتصادية من الناحية الأخرى. والجانب الأهم في نتائج هذه الانتخابات (وفقاً لهذه الورقة) يتمثل في أن حزب العمل الذي شكل الحكومة الجديدة بالتحالف مع أحزاب يسارية وعلمانية أخرى قد أظهر

تخلياً واضحاً عن فكرة التوافق. رغم أن ذلك الموقف قد جعل حكومته تتعرض طوال أربع سنوات (١٩٩٦-٩٢) لخطر سحب الثقة، نظراً لأن قاعدتها البرلمانية لم تكن تتجاوز ٦١ مقعداً فقط (وهو بالضبط نقيض النموذج التأسيسي لقيام على إمكانية التحالف مع الأحزاب اليمينية، حتى لو كان ذلك غير مؤثر على بقاء الحكومة )

وبالمثل جاءت انتخابات ١٩٩٦، وهي أول انتخابات تشهد فصل التصويت على رئاسة الحكومة عن التصويت للقوائم الحزبية لتؤكد ترسخ حالة الاستقطاب، ذلك أن بنيامين نتنياهو فاز على شيمون بيريز بفارق أقل من (١٪). كما أن الفارق ما بين مقاعد العمل (٣٤ مقعداً) ومقاعد الليكود (٣٢ مقعداً) كان هو الآخر ضئيلاً؛ مما جعل الحكومة اليمينية أكثر اعتماداً على أصوات ممثلي الأحزاب الدينية، التي تمكنت من الحصول على ٢٥ مقعداً، وحاولت أن تستغل حاجة الليكود لها لتفرض عليه مطالبها، خاصة في المجالات للخدمية، وكحلقة من هذا التطور جاءت نتائج انتخابات ١٩٩٩؛ فقد فاز يهود باراك برئاسة الحكومة بفارق كبير عن نتياهو، لكن قائمته لم تستطع الحصول على أكثر من ٢٧ مقعداً في حين حصلت قائمة الليكود على ١٩ مقعداً، وحققت حركة شاس الدينية تقدماً ملحوظاً؛ إذ حصلت على ١٧ مقعداً، مقارنة بـ ٦ مقاعد في انتخابات ١٩٨٨، و ١٩٩٢ (عبد العزيز شلادي، دور الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات الحزبية في إسرائيل).

والواقع أن هذا التقدم لم يكن مقتصرأ على حركة شاس وحدها، وإنما حالة عامة شملت الأحزاب والحركات السياسية التي كانت توصف سابقاً بالهامشية؛ وكذلك الأحزاب المعبرة عن المهاجرين الجدد "الروس خاصة". هذا فضلاً عن الأحزاب العربية التي شاركت في انتخابات الكنيست لأول مرة في عام ١٩٨٨ (الحزب العربي الديمقراطي)، ثم تمكنت خلال التسعينيات من زيادة فعاليتها لدخل عرب ١٩٤٨، حتى حصلت في انتخابات ١٩٩٦، و ١٩٩٩ على تسع مقاعد نيابية، بل وأكفم أحد قيادتها، وهو الدكتور عزمي بشارة على ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة في عام ١٩٩٩؛ مما اعتبر مؤشراً جديداً على تداعي النموذج التأسيسي الذي ورثته الدولة اليهودية، خاصة وأن هذه الخطوة من قبل الدكتور عزمي بشارة قد كشفت للإسرائيليين أن الاعتماد على النموذج الديمقراطي الغربي، حتى لو كان محكوماً بضوابط أمنية، قد يحمل في طياته تحدياً لوجود الدولة ذاتها لأعلى الأقل لطابعها اليهودي .

بيد القصد فيما سبق أن النموذج الحزبي الإسرائيلي تعرض لتحولات واضحة، قلته مع بداية قرن الولد والعشرين إلى مواجهة عدد من التحديات النابعة من داخله؛ فالاستقطاب السياسي الحاد ما بين اليمين واليسار ينذر من ناحية أولى بتبديد الإرث التوافقي الذي تأسس في ظل مرحلة ما قبل قيام الدولة، كما أنه يحرم النظام السياسي من التمتع بالاستقرار الحكومي والبرلماني. ويكفي الإشارة إلى أنه، وبمستثناء حكومة حزب العمل (٩٢-١٩٩٦) لم تتمكن أي حكومة إسرائيلية منذ عام ٨٨ وحتى عام ٢٠٠٢ من البقاء حتى نهاية ولايتها القانونية. وخلال نفس الفترة تمت الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة مرتين (١٩٩٩، ٢٠٠٢) فضلاً عن الدعوة لانتخابات مبكرة على موقع رئيس الحكومة (٢٠٠١)، كما شاعت ظاهرة الانسحاب الحزبي من الائتلافات الحاكمة لأسباب متنوعة؛ مثل رفض التوجهات الخارجية للحكومة. أو الاعتراض على ميزانيتها....إلخ. ومن ناحية أخرى كان لصعود الأحزاب الدينية الصغيرة، وكذلك أحزاب المهاجرين الجدد تأثيره السلبي على القدرة التوزيعية للنظام السياسي، بمعنى أن إرضاء جميع الأطراف المشاركة فيه بات أمراً صعباً قوياً إلى مرحلة التأسيس. ولذلك بات من المألوف أن تلجأ مثل هذه الأحزاب إلى وسائل أخرى لتحقيق مطالبها؛ (مثل تنظيم المظاهرات الحاشدة واستخدام العنف... إلخ). ومن ناحية ثالثة أوجد صعود السياسي المتسامي للمجتمع العربي دخول إسرائيل (عرب ١٩٤٨) سيما بعد أن امتلك أوقته التنظيمية المستقلة، وقيادته القادرة على طرح فضلاؤه، وموافقة لدخل الكنيست وخارجه - حالة من القلق السياسي لدخل النخبة الإسرائيلية بمختلف توجهاتها، ثم موقف عرب إسرائيل من الانتفاضة الفلسطينية الثانية ١٩٤٨، ودعمهم لفلسطيني الضفة وغزة أدى لتحول هذا القلق إلى هاجس جماعي، كان من نتاجه أن أعيد فتح ملف المستقبل الديموقراطي لإسرائيل، واحتمل أن تصبح الأقلية العربية البالغ تعدادها قرابة مليون نسمة (باعتداد سكان القدس) أغلبية قادرة على حكم إسرائيل في يوم من الأيام، كذلك تم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد الأحزاب العربية<sup>٢٢</sup>

#### ب: على المستوى الاقتصادي:

نتيجة لظروف إنشاء، ولمواجهة التحديات الإقليمية المضاعفة عليها (مثل المقاطعة الاقتصادية من قبل الدول العربية، وكثير من الدول الإسلامية)، ولتحقيق هدفها في بناء اقتصاد متقدم تبنت إسرائيل نموذج تنمية اقتصادي يستند إلى محورين دور الدولة في الحياة

الاقتصادية، دون الحجر على حرية القطاع الخاص في إطار ضوابط الاستراتيجية العامة للمجتمع، وهي المعادلة التي لقيت قبولاً - رغم نزعتها اليسارية - من جانب جميع الأحزاب اليمينية، انطلاقاً من قناعتها بأن إخضاع المؤسسات الاقتصادية للسلطة المركزية سوف يجعلها أقدر على تحقيق الأهداف الاقتصادية العاجلة. كما أنه مبرمجها من تحت السيطرة العمالية الموروثة عن مرحلة ما قبل إعلان الدولة (أو ما يسمى باليشوف). وبالإضافة لذلك كان واضحاً أن ممارسة الدولة لدور محوري على المستوى الاقتصادي سوف يفتح للجماعة الاستوطانية قدرة كبيرة على الاستفادة بما هو متاح لديها من فرص وإمكانات (داخلية وخارجية) لبناء اقتصاد قوى يلبي احتياجاتها الأساسية، سواء على صعيد المطالب الاقتصادية والاجتماعية، أو على صعيد متطلبات الأمن. وفي هذا الإطار لعب العامل الخارجي المتمثل في التعويضات والمساعدات، إضافة إلى تبرعات الجاليات اليهودية، دوراً أساسياً في دعم السياسة الاقتصادية، التي ركزت بالدرجة الأولى على الصناعات المتطورة كثيفة المهارة، انطلاقاً من أن هذا النوع من الصناعات يستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة عالية التأهيل. كما أنه الأكثر على نقل الهيكل الاقتصادي إلى مستوى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. كذلك كان لارتباط الصناعة بالبعد العسكري تأثير مؤكّد على نمو الاقتصاد وبلوغه مستوى صناعياً متقدماً، وهنا يمكننا للتوقف أمام عدد من النقاط الرئيسية :

(١) من أبرز الصناعات التي حظيت باهتمام خاص صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية والكيمويات والمنتجات المعدنية. وهذا الثلاث كان يساهم في عام ١٩٦٥ بحوالي (٣٠%) من القيمة المضافة للصناعة الإسرائيلية في عام ١٩٦٥، وأصبح في عام ١٩٨٦ يساهم بـ (٤٥%)، كما كان يستوعب (٤,١%) من قوة العمل، وأصبح يستوعب في عام ١٩٨٦ حوالي (١٦%). وقد ساهمت هذه الصناعات بالذات في زيادة إجمالي الصادرات للصناعة الإسرائيلية لتصل في عام ١٩٨٨ إلى أكثر من تسعة مليارات دولار (٩٥% من إجمالي الصادرات)، علماً بأن هذا الإجمالي كان قد زاد بنسبة (٢٤٨%) عما كان عليه في عام ١٩٧٨، مقابل زيادة في الواردات لم تتجاوز (٢٢٢%) خلال نفس الفترة، وتعكس هذه المؤشرات مدى التحول الذي حققته إسرائيل على الصعيد الاقتصادي عامة، وفي القطاع الصناعي على وجه الخصوص<sup>٢٤</sup>.



وقد استمر هذا التطور حتى أصبحت الصناعة عالية المهارة في نهاية الثمانينيات هي الميزة للهيكل الاقتصادي في إسرائيل، ذلك أنها كانت تساهم بنسبة (٨٩%) من الصادرات، مقابل (٥%) فقط لقطاع الزراعة. وبنسبة (١٩,٦%) من الناتج المحلي مقابل (٣,١%) فقط للزراعة. وفي عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية (١٢٠٠) مليون دولار (بنسبة ١٢% من إجمالي صادراتها)، ومن المنتجات المعدنية ٣٠١ مليون دولار (٣%)، ومن المواد الكيميائية والأدوية ٢٢١ مليون دولار (٢,٢٠%)، ومن الصادرات العسكرية ٢٣٠٠ مليون دولار (٢٦%)، إضافة إلى البتروكيمويات (١٢٥٠ مليون دولار - ١٤%)<sup>٣٥</sup> وفي عام ٢٠٠٠ كان لقطاع الصناعي يساهم بـ (٢٠%) من الناتج القومي الإجمالي (مقارنة بـ ٢% للزراعة)، ويستوعب (١٩%) من القوة العاملة (٢% للزراعة)، ويشارك بـ (٦١%) في إجمالي الصادرات (٢% للزراعة). ويحظى بـ (٣٠%) من الاستثمار القومي، متفوقاً بذلك على كافة القطاعات الأخرى باستثناء قطاع الإنشاء والتعمير الذي بلغت نسبة الاستثمارات داخله (٣٣%)<sup>٣٦</sup>.

(٢) انعكس ذلك التطور على وضع القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الإسرائيلي، فقد ارتفع إجمالي نصيب هذا القطاع من التصدير من ٧١ بالمائة في الستينيات إلى ٩٠ بالمائة في عام ١٢٠٠٠ مقابل انخفاض حصة الإنتاج الزراعي من إجمالي التصدير إلى ٣ بالمائة في عام ١٩٩٩، مقارنة بـ ١٦,٥ بالمائة في عام ١٩٧٠. وذلك نتيجة لأسباب متعددة؛ منها التحولات الواسعة في قطاع الزراعة الإسرائيلية، والتي خلى عن بعض أنواع الزراعات كالقطن، وعدم التوسع في زراعة الحمضيات بسبب استهلاكها العالي للمياه، وتحول الكيوتس تدريجياً من زراعة إلى الصناعة.

(٣) خلال الفترة ذاتها (١٩٨٠-١٩٩٨) تضاعف إنتاج الكهرباء ثلاث مرات ونصف المرة، وتضاعف عدد السياح القادمين إلى إسرائيل مرتين. وتحتل صناعة الثقافة المتطورة (Hi-Tech Industries) حيزاً متنامياً في إطار الإنتاج والتصدير، فقد قفز الاستثمار في قطاع الثقافة المتطورة بنسبة ٧٤ بالمائة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ وارتفعت الإنتاجية في هذا القطاع بنسبة ١٣ بالمائة خلال نفس السنة، بينما لم تزد الإنتاجية في الصناعة التقليدية على ٤ بالمائة. وهناك اهتمام متزايد في تنمية قطاع التقنية البيولوجية المتقدمة (Bio-Tech)؛ فقد حظيت ١٧ شركة عاملة في هذا الحقل، باستثمارات

في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ لغت قيمتها ١٨٠ مليون دولار، مسجلة بذلك قفزة عن الربع الثاني من السنة ذاتها، وصلت إلى ٥٤ بالمائة. وكذلك هناك تنام واسع وملحوظ في قطاع الخدمات.

(٤) تلعب الصناعات الجوية والصناعات المرافقة لها (مملوكة لوزارة الدفاع والحكومة) دوراً قوياً في الاقتصاد الإسرائيلي؛ فهي المصنعة لأقمار التجسس الصناعية لوفيك (إفك) ١ و ٢ و ٤. وأيضاً عن ذلك، تنتج سلسلة الأقمار التصويرية المدنية (Earth Research Orbital Sources: [Eros] [الترتوغرافية])، والتي أطلق لها بصاروخ روسي خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠، وتبته إطلاق قمرين آخرين في عام ٢٠٠١. والأقمار المدنية هي أقمار صنعت لحساب شركة استثمارية إسرائيلية (International Imagesat). وتتوقع الشركة صاحبة الأقمار أن يدر عليها بيع الصور الملتقطة من الفضاء الخارجي دخلاً يقدر بملياري دولار في السنة. وتحتل الصناعات الجوية الإسرائيلية موقع المصدّر الإسرائيلي الأول بعد خروجها من الأزمة التي مرت بها في منتصف التسعينيات. قدّ بلغت أرباحها في عام ١٩٩٩ حوالي ٧٩ مليون دولار، متجاوزة أرباح عام ١٩٩٧ بنسبة ١٣٢ بالمائة. وبلغت الواردات للعامل الواحد ١٤٠,٠٠٠ دولار. ولا يقتصر إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية على الإنتاج العسكري، فهي تنتج بالإضافة له إنتاجاً مدنياً تبلغ نسبة مبيعاتها منه ٤٠ بالمائة من المجموع. وهي تخطط لاستخدام أمثل لطاقتها التقنية لتسرف إنتاجها بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً، ولمضاعفة مبيعاتها السنوية لتصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٤ مليارات دولار، ٨٠ بالمائة منه موجه للتصدير.

وبناء على هذه المعطيات يقدر بعض المحللين الإسرائيليين أن إسرائيل أصبحت تلعب في فريق واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمي. في حين يرى آخرون أن إسرائيل واحدة من الدول المتقدمة، دون أن يكون ذلك التقدم بمستوى الولايات المتحدة ..

وفواقع أن ذلك التقدم لم يكن يحدث لولا توافر مجموعة من العوامل الأساسية ، والتي تتمثل في الآتي :

• وضوح الرؤية، وتحديد السبل العملية لتحقيقها ..... وهو ما نراه في حالة الصناعة العسكرية، إذ إن الهدف من هذه الصناعة كان تقليل اعتماد إسرائيل على السلاح الخارجي

إلى أنسى حد، واستخدم هذه الصناعة كقادرة للاقتصاد الإسرائيلي عامة وقد تحقق الهدفان، ولكن بدرجات متفاوتة، فعلى مستوى دورها الاقتصادي أدت صناعة السلاح لدور المطلوب منها؛ حيث إنها استوعبت (وفقاً لإحصاءات ١٩٩٦) نصف مجموع العاملين في الصناعة الإسرائيلية، ويوصل إجمالي إنتاجها وفقاً للإحصاءات عام ٢٠٠٢ حوالي ٣,٦ مليار دولار، كما أنها تساهم بنسبة تتراوح ما بين ٣٠-٥٠% من الصناعات العالمية. ويصل عائداتها إلى ما بين ١٥ إلى ٢٠% من مجمل الناتج القومي. أما فيما يتعلق بدورها الأمني، فقد تمكنت صناعة السلاح في إسرائيل من تغطية معظم الاحتياجات المحلية، وذلك بعد أن كانت لا تغطي أكثر من ٥% حتى عام ١٩٦٤، و ٤٠% حتى عام ١٩٨٥. وإلى جانب ذلك لعبت صناعة السلاح الإسرائيلية دور الرافعة لباقي الصناعات؛ حيث إنها المركز الرئيسي لأعمال البحث والتطوير، كما أنها الجسر الذي تمر منه للتكنولوجيا المستوردة. وعلى الرغم من السحول الاقتصادي الذي عرفته إسرائيل منذ منتصف الثمانينات لجهة تقليص دور الدولة، ظل المجال العسكري بعيداً عن التأثير؛ إذ ظل الإنفاق العسكري على وتيرته المرتفعة؛ بحيث بقيت إسرائيل تحتل المكانة الأولى عالمياً في هذا المجال، كما بقيت سيطرة الحكومة قائمة على معظم المشروعات العاملة في هذا المجال؛ مثل مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية IMI، وهيئة تطوير وسائل القتال-RAPHAEL وورش التشغيل والصيانة وهذه المؤسسات تخصص بإنتاج جميع أصناف الإنتاج العسكري، في حين يقوم القطاع الخاص، والذي يقوم شركات كثيرة بإنتاج الأجهزة المكتملة؛ مثل الأجهزة للاستكشاف والردارية، ولجهزة للرؤية وتحديد المدى..... إلخ. والملاحظ أن دور الدولة في هذا المجال أخذ في التزايد مقارنة بدورها في المجالات الخدمية مثل التعليم والصحة، بل إن التراجع في تلك المجالات غالباً ما كان يتم لصالح زيادة الإنفاق العسكري وعلى سبيل المثال شهد الإنفاق على الصحة وعلى التعليم تراجعاً ملحوظاً في ميزانيات ١٩٨٨ (١٩٨٨ مليار و ٧١ ألف شيكل)، و ١٩٩٩ (٩٢١,١ مليون شيكل)، و ٢٠٠٠ (٦٩٩,٢ مليون شيكل)، بينما شهد الإنفاق على الصناعات العسكرية ارتفاعاً مضطرباً؛ حيث وصل في عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٨ بليون دولار، مقارنة ب ٩ بليون دولار في عام ١٩٩٧.

ومع أن هذه الملاحظة، قابلة للتفسير من زوايا متعددة، كالقول مثلاً بأن زيادة الإنفاق على الصناعات العسكرية تقابله عوائد اقتصادية وسياسية سريعة، مقارنة بالمجالات

الأخرى. وكالقول أيضاً بأن الاتفاق الحكومي في هذا المجال يشمل المعونات العسكرية الأجنبية التي تصل إلى ٢,٦ بليون دولار. إلا أن المؤكد أن إدراك النخبة الإسرائيلية لمحورية دور الصناعات العسكرية على الصعيدين الأمني والاقتصادي، يمثل العامل الحاسم في استمرار سيطرة الدولة على هذا المجال، وحرصها على تطويره بشكل متواصل.

لما العامل الثاني فينصرف إلى نوعية العنصر البشري الذي اعتمدت عليه إسرائيل في مسيرتها الاقتصادية، فإذا كانت للهجرات اليهودية فيما قبل قيام الدولة قد ضمت على ما أوضحنا مجموعات مهنية وعملية ماهرة؛ فإن الهجرات التي تمت بعد ذلك تميزت بشكل أساسي بغلبة للكفاءات الصناعية والعلمية عليها. الأمر الذي يمثل دعماً للتوجه الاقتصادي للدولة. ووفقاً للإحصاءات الخاصة بهذا الجانب؛ فقد استقبلت إسرائيل حتى عام ١٩٨٥ مليونين و٤٠٠ ألف مهاجر، وكان عدد المهندسين فقط ٢٥ ألف و ٨٧٨ مهندساً، جاء معظمهم من دول متقدمة. كذلك كانت نسبة الأطباء وأساتذة الجامعات وأصحاب الكفاءات الأخرى كبيرة جداً بالمقارنة بأي مجتمع آخر (في الستينيات كانت النسبة ١٦ في الألف وفي السبعينيات وصلت إلى ٧٥ في الألف) وقد أدى هذا التطور معطوفاً على الاتفاق المرتفع (٣%) على البحث والتطوير إلى الوصول بنسبة المشتغلين في المجال المعلوماتي إلى ٣٣% من إجمالي قوة العمل .

ويمثل الدعم الخارجي والأمريكي تحديداً خلال هذه الفترة للعامل الثالث في بناء وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك أن الولايات المتحدة قدمت ٣١ مليار و ٦٧٨ مليون دولار مساعدات لإسرائيل من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥. مع ملاحظة أن هذه المساعدات أخذت اتجاهاً تصاعدياً يتناسب مع الاحتلالات الإسرائيلية، حتى إن ٨٥% منها تدفق خلال الفترة من ٧٥-١٩٨٥ بمتوسط سنوي ٢,٥ مليار دولار مقابل حوالي ٥٠ مليون دولار فقط في الفترة من ٥٠-١٩٦٥. وكجزء من الدور الخارجي الداعم للتجربة الإسرائيلية حصلت الصادرات الإسرائيلية على تسهيلات سوقية كبيرة، بناء على اتفاقيات رسمية، في كل من السوق الأمريكي والأوروبي، وذلك بدءاً من عام ١٩٧٥. هذا إلى جانب تزايد الإنفاق الحكومي بشكل مضطرب على القطاع الصناعي، وفي القلب منه الصناعات العسكرية. وفي بداية التسعينيات تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل على مواجهة الأثر الاقتصادي لحرب الخليج الثانية. وذلك عبر تقديم ضمانات قروض بـ ٢ بليون

دولار سنوياً؛ الأمر الذي جعل المساعدات الأمريكية لإسرائيل تتجاوز ٨١ بليون دولار. أي أن الفترة من ٨٥-٢٠٠٢ قد شهدت زيادة إجمالية تصل إلى حوالي ٤٠ بليون دولار، جزء منها إلى تمويل الصناعات العسكرية المتقدمة.<sup>٣٧</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل يمثل أحد جوانب العلاقة الاستراتيجية بينهما. وفي هذه الورقة لا يتسع المقام لتناول أبعاد هذه العلاقة، غير أننا نكتفي بالإشارة إلى أن تاريخ إسرائيل (قبل وبعد إقامة الدولة) يشير إلى حقيقة أساسية تتمثل في محورية دور العمل الخارجي، ذلك أن الحركة الصهيونية سعت في البداية للاستفادة بقوة ألمانيا، ونفوذها، ثم تحالفت مع بريطانيا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحالفت مع الولايات المتحدة، والتحالف الأخير يقوم على أساس إضطلاع إسرائيل بمهام استراتيجية معينة، مقابل حصولها على حماية الولايات المتحدة ودعمها المادي والسياسي<sup>٣٨</sup>. وقد رسخت اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة في نوفمبر ١٩٨١ بين البلدين أسس هذا التحالف، وحددت لبعاده ووسائله. ثم جاءت المذكرة التي وقعها الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) ورئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) في أكتوبر ١٩٩٨ إثر توقيع اتفاقية وادي رفير، وكذلك البيان المشترك الصادر عقب لقاء كلينتون/باراك في ٢٠ يوليو ١٩٩٩ ليرفعا علاقة البلدين من مستوى الصداقة إلى مستوى شراكة، والذي يلزم الولايات المتحدة بالعمل على ضمان التفوق الإسرائيلي الدائم، وحمايتها من أي تهديد. وهو ما انعكس في زيادة المساعدات الأمريكية من ٣,٠١ بليون دولار عام ١٩٩٩، إلى ٤,١٢٩ بليون دولار عام ٢٠٠٠.<sup>٣٩</sup>

ما يعنينا في هذا السياق أن التقدم الإسرائيلي على الصعيد الاقتصادي لم يكن بفعل العوامل الذاتية وحدها، ولكنه اعتمد أساساً على العوامل الخارجية. كما أن ذلك التقدم لم يحل دون تعرضه لأزمات حادة كان سببها الأساسي هو الارتباط القوي ما بين الاقتصاد وقطاع العسكري في الدولة. فبعد حرب ١٩٦٧ ونتيجة لرغبة إسرائيل في تأكيد وجودها بالأراضي المحتلة، وكذلك خشيته من هجوم عربي مباغت، زاد الانفاق على الدفاع إلى حوالي ٢٠% من الناتج الإجمالي، ثم جاءت حرب ١٩٧٣ لترفعه إلى ٢٨% (بل إلى أكثر من ٣٠% عام ١٩٧٥)، الأمر الذي مثل عبئاً على الحكومة، خاصة وأن ذلك تزامن مع زيادة أسعار البترول إلى ستة أضعاف ما كان عليه قبل ذلك، مما ألحق بآثره على أسعار

بأبقي موارد الطاقة، وجعل الاقتصاد الإمبراطوري يتحمل عبئاً إضافياً، كان من نتائجه أن  
انخفض كل من الاستثمار العام من ٣٣% إلى ٢٤% في مطلع الثمانينيات، ومعدل للنمو  
الاقتصادي إلى ٣,٢% (بل وهبط إلى أقل من ذلك في بداية الثمانينيات؛ حيث تراوح ما  
بين ١% إلى ٢%). وهو ما وجهته الحكومة بأن رفعت حجم الإنفاق العام إلى ٧٥% من  
النتائج الإجمالية مقارنة بـ ٥٠% في السابق. وبأن استعانت بالقروض الخارجية بشكل غير  
مسبوق؛ مما أدى إلى وصول الدين الخارجي إلى ١٧,٧ مليار دولار، مقارنة بـ ٥٠٠  
مليون دولار فقط في عام ١٩٦٤. وبحلول منتصف الثمانينيات وصل المعدل السنوي  
للتضخم إلى ما يتراوح ما بين ٣٠٠-٤٠٠%، وذلك رغم الإجراءات التقشفية التي اتخذتها  
الحكومة، وشملت رفع معدل الضرائب ليصل إلى ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي،  
وتخفيض نسبة الإنفاق على الخدمات العامة.

ونتيجة لهذه المعطيات شهد الاقتصاد الإسرائيلي بروز اتجاهين أساسيين: الأول يتمثل في ظهور "بدائل رمادية" في مجال التعليم والصحة، وشبكات خاصة بديلة للخدمات العامة الأخذ في التراجع (من أمثلة ذلك شبكة تلفزيونية للاستخدام المنزلي، زادت قوات الأمن الخاص عن ثلاثة أمثال عدد قوات الشرطة الإسرائيلية.... الخ). أما الاتجاه الثاني فيتمثل في وجود اتجاه سياسي علم لإعادة هيكلة الاقتصاد، وقد تم تحويل هذا الاتجاه إلى خطة عمل للحكومة الائتلافية للمشكلة عام ١٩٨٤ (شامير-بيريز)؛ حيث تم اتخاذ إجراءات لتشجيع نمو قطاع الخاص وتحرير القيود التجارية، وهو ما يعد البداية الحقيقية لعملية التحول الاقتصادي وتقليص دور الدولة. وبإيجاز شديد نشير إلى أن هذه الخطة أدت إلى رفع معدل الأسعار الاستهلاكية بنسبة (١٨,٥%) مقارنة بعام ١٩٦١، كما أدت إلى تراجع القوة الشرائية للأجور بحوالي (٣٠%). ورغم أن هذا التحول قد ارتبط بمرحلة سيطرة اليمين على الحكم، إلا أنه لم يكن ناتجاً عن توجه أيديولوجي، بقدر ما كان تجلواً مع ظروف الاقتصاد الإسرائيلي، وتعبيراً عن اتفاق عام على ضرورة إدخال بعض التعديلات ذات التوجه الليبرالي على الاقتصاد الإسرائيلي؛ حتى يتمكن من تلبية وظائفه، إثر انهيار ما سمي بدولة الرفاهية في نهاية السبعينيات. والملاحظ أن ذلك التحول لم يؤثر على الإنفاق الدفاعي الذي ظل على معدلاته السابقة، حتى تم توقيع اتفاق أوسلو فهبط قليلاً، لكنه سرعان ما عاد إلى معطاه السابق، مع تعثر عملية التسوية وتداعاء فتقاضة الأقصى خلال النصف

الثاني من عام ٢٠٠٠. ولم يكن ذلك هو التأثير الوحيد للانتفاضة، ذلك أنها تسببت على امتداد علمي (٢٠٠١-٢٠٠٢) في تكبيد الاقتصاد الإسرائيلي ما بين ١٠-١٢ بليون دولار، وساعدت على زيادة الركود. الأمر الذي أثر سلبياً على الإيرادات العامة التي قلت خمسة مليارات شيكل. وعلى حجم التضخم المالي الذي ارتفع بنسبة (٤%).<sup>٤٠</sup> ومن أبرز القطاعات التي تعرضت للضرر: قطاع السياحة الذي خسر (١,٨ بليون دولار)؛ مما أدى للاستغناء عن ١٥ ألف عامل من أصل ٣٦ ألف وتمريح ما بين ٥٠-٦٠ ألف موظف، من أصل ٢٢٠ ألف. كما تم إغلاق ٢٥ هيئة ومؤسسة فنية، وتكثفت معدلات الإغلاقات النقدية إلى (٤٩%). كما تكثفت الحجوزات بنسبة (٣٣%)، وترلجت حركة النقل الجوي بنسبة (١٥%).

وفي القطاع الزراعي أشار تقرير لجهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن إجمالي الخسائر وصل إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار، في حين تكثفت عمليات الإنتاج الصناعي للعديد من المنتجات بنسبة (١٦%). وفي مجال المعلوماتية قدرت الخسائر بـ (٥%). كما قدرت في قطاع البناء بـ (١٠%)، وذلك بسبب أزمة العمالة التي خلقتها الإجراءات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين. وبالمثل وصلت خسائر قطاع الاستثمارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى حوالي (٢,٥ مليار دولار)، معظمها في قطاع الصناعة. وضمن الآثار الأخرى للانتفاضة ذكر تقرير لادارة الإحصاء الإسرائيلية أن مستوى الاستهلاك الفردي انخفض إلى (٠,٠٦%) بعد أن كان (٣,٦%) عام ٢٠٠٠. وأن سعر صرف الشيكل قد انخفض في مواجهة الدولار، وذلك بالتوازي مع تهاير لأسهم شركات التكنولوجيا، وانسحاب بعضها من السوق الإسرائيلي، هذا فضلاً عن انخفاض الصادرات بنسبة (٣٨%).<sup>٤١</sup>

### ج: على المستوى الاجتماعي

بوعيد المساواة الذي أطلقه بن جوريون عام ١٩٤٨، أصبح على إسرائيل أن تعمل في اتجاهين؛ الأول- هو تحقيق المساواة ما بين أعضاء الجماعة الاستيطانية على تنوع أصولهم ومستوياتهم. والثاني- أن تبحث عن الصيغة الملائمة للتعامل مع مجموعة المواطنين العرب الذين بقوا في الأراضي التي شملها إعلان الدولة، وكان عددهم حينئذ ١٥٦ ألف مواطن بنسبة تتجاوز (١٧%) من إجمالي السكان.

وبالنسبة للجماعات اليهودية غير الغربية "المفاهيم والمراسم"، كان الهدف المعلن هو إلحاق أعضائها بالإطار التحديثي الغربي الذي ميز اليهود "الإسكان"، وذلك انطلاقاً من ثقافة أيديولوجية بأن سبب تخلف هؤلاء هو افتقارهم لأطر ثقافية واجتماعية مختلفة، وقد لخص بن جوريون هذه الرؤية بمقولته الشهيرة: من واجبنا أن نحارب روح الشر التي تغد الأكراد والجماعات، وفي ذلك كانت إسرائيل أشبه ببوتقة صهر تعمل على تخلص غير الغربيين من موروث الثقافات الشرقية "البدائية الفقيرة"<sup>١٢</sup> على أن ذلك الهدف لم يتحقق، وظل اليهودي الشرقي غير قادر على الانسجام مع النموذج التحديثي الصهيوني؛ الأمر الذي جعل المجتمع اليهودي منقسماً إلى شطرين، الأول- ويطلق عليه إسرائيل الأولى يضم يهود أوروبا الأكثر ثروة، والأرفع تعليمياً، والأرقى ثقافة. والثاني- ويطلق عليه "إسرائيل الثانية"، ويتكون من اليهود الشرقيين الأكثر فقراً، والأقل تعليمياً ومهارة. وبطبيعة الحال خلق هذا الانقسام العديد من مظاهر التمييز من الفئتين؛ فقد استبعد السفارديم مثلاً من المزايا الاجتماعية التي منحت للعمال الأوروبيين، ومنع عنهم الحق في امتلاك الأرض، أو الاشتراك في التعاونيات، واقتصرت دورهم على الاشتغال بالأعمال المأجورة<sup>١٣</sup>. ونتيجة لذلك تم توزيع عوائد النمو الاقتصادي السريع في الخمسينيات والستينيات، بشكل يفتقد للإنصاف؛ مما عمق الفجوة الاجتماعية التي باتت جزءاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية، ومن العوامل التي ساعدت على ذلك أن نظام التعليم والتدريب الذي عول عليه لتقريب الفروق، أسس -هو الآخر- على قواعد عنصرية، كان من شأنها أن أصبح معظم الأطفال المزلحي يدرسون في مدارس تطلق عليها وزارة التعليم "مدارس المحرومين ثقافياً"؛ مما جعلهم يستجوبون باستمرار إلى الوظائف ذات المكانة الأقل، مقارنة ببناء الإسكانيز الذين يلقون بتعليم يوجههم إلى المناصب الإدارية العليا، وهو ما يعني أن المشروع التحديثي الإسرائيلي قد أعاد إنتاج التخلف ما بين اليهود غير الغربيين، وحولهم من عنصر داعم متاح إلى تحدٍ حقيقي يولجه بناء الدولة نفسها.<sup>١٤</sup>

وينكر كتعب إسرائيلي أن الانقسام الطائفي، ومهما كانت دواعيه، يدفع إلى الاستثناء. سيما وأن النظام الإسرائيلي يتعامل معه وكأنه غير قائم، رغم أن مؤشراته واضحة في التقارير الرسمية، فعلى سبيل المثال وصلت الكثافة السكانية ما بين اليهود الشرقيين إلى أكثر من (١,٠٤) شخص في الغرفة، مقابل (٠,٨٨%) شخص لليهود



الفريين. وفي مجال التعليم كان اليهود الغربيون يحصلون في المتوسط على ثلاث سنوات دراسية، زيادة صا يحصل عليه الشرقيين خلال السبعينيات، و ٢,٤ سنة دراسية في عام ١٩٨٨، و ٢,٨ سنة دراسية في عام ١٩٩٣<sup>٤٠</sup>. وحسب الباحث نفسه فإن هذه الفرفة لم تعد مقبولة من جانب الأجيال الجديدة من اليهود الشرقيين الذين يشعرون بأن عليهم أن يعملوا لتغيير هذا الوضع.

وفيما يخص الفرفة السياسية، عاني اليهود الشرقيين من نهوش ملحوظ، ولو أخفنا عضوية الكنيسة كمؤشر، سوف نجد أن (٦%) فقط (سبعة أعضاء) في أول كنيسة كثرا من أصل غير عربي، وهو ما استمر قائماً حتى زل العد في انتخابات ١٩٧٣ إلى ١٢ عضواً (١٠%). ثم أخذ العد يتراد منذ انتخابات ١٩٧٧ (٢٣ مقعداً)، حتى وصل في انتخابات ١٩٩٦ إلى ٤١ مقعداً (٣٥%). إلا أن ذلك الرق لا يعكس أغليتهم السكانية. وعلى الصعيد الوزاري ظل اليهود الشرقيين شبه مهمشين حتى عام ١٩٨٨ عندما شغلوا تسعة مناصب وزارية من أصل ٢٦، كما شغلوا في حكومة ١٩٩٢ خمسة مناصب من ١٧. ثم سبعة من ١٨ في حكومة ١٩٩٦. كذلك تولوا مناصب أخرى مثل رئاسة الدولة (موشيه كاتساف) ورئاسة الأركان، ورئاسة الكنيسة والهيستروت. إلا أن ذلك لم يوقف شعورهم المضطرب بعدم المساواة. ومما يذكر أن اليهود الشرقيين قد عبروا عن سخطهم تجاه عصرية الدولة في شكل حوادث احتجاج متفرقة كان أشهرها وأكثرها عنفاً حادث وادي صليب في عام ١٩٥٩ الذي شهد مواجهات دامية ما بين اليهود المغاربة والشرطة الإسرائيلية. كما عبروا عن هذا السخط بإقامة حركات عنيفة مثل الهنود السود في عام ١٩٧١، ثم لجأوا بدءاً من عام ١٩٧٣ إلى الانخراط في النظم السياسي، والعمل على تصحيح مسار السياسة العامة بإبعاد النخبة الحاكمة. وهو ما نجحوا فيه عندما رجحوا كفة كتل الليكود في انتخابات ١٩٧٧<sup>٤١</sup>. وخلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدأ وكان حزب شاس الذي يركز أساساً على قضايا اليهود الشرقيين قد أصبح بمثابة البديل الذي تستند إليه هذه الطائفة لتحقيق مطالبها في المساواة مع اليهود الغربيين.

إذا انتقلنا إلى قضية عرب ١٩٤٨، سنجد أنها تمثل -منذ عام ١٩٤٨- معضلة غير قابلة للحل. وذلك أن أبناء المجتمع العربي أصبحوا يشكلون نسبة غير قليلة (٢٠%) داخل دولة قامت على أساس عرقي. بمعنى أن هؤلاء يحملون الجنسية الإسرائيلية، ومن ثم يحق

لهم أن يتمتعوا بحقوق المواطنين بما في ذلك المشاركة الديمقراطية في السلطة، حتى لو كان ذلك يتعارض مع الأسس العنصرية للدولة<sup>٤٧</sup>. و يضعها أمام تحد ديموجرافي يتمثل في أن عرب ١٩٤٨ يتزايدون بمعدلات طبيعية عالية مقارنة باليهود، مما يعطيهم الفرصة لتشكيل الأغلبية الاجتماعية والسياسية على المدى الطويل<sup>٤٨</sup>. وقد عكست هذه المعضلة نفسها على السياسة الإسرائيلية التي لم تصل إلى تصور واضح ونهائي بشأن المجموعة المربّية. وفي بعض الفترات برز خيار الدمج، وفي فترات أخرى ساد خيار الإبعاد والتهجير. وما بين هذا وذلك كان التطبيق العملي يتميز بالتردد والتناقض، حتى إن بن جوريون لم يرق بأي زيارة إلى المجموعات العربية إلا بعد ١١ عاماً من قيام الدولة. كما أن الحكومات المتتالية ما زالت تصر على عدم الاعتراف بعرب ١٩٤٨ كقومية، وتصر على التعامل معهم ككيانات فرعية (دروز، بدو، مسلمون، مسيحيون). وبدون الخوض في تفصيل السياسات الإسرائيلية التمييزية تجاه عرب ١٩٤٨<sup>٤٩</sup>، فإن الواضح بشكل جلي أن الاعتبارات الأمنية هي الأساس الذي يحكم تعامل إسرائيل مع هذه القضية، سواء في مرحلة التوافق السياسي أو مرحلة الاستقطاب، وذلك رغم أن المرحلة الأخيرة شهدت تنامياً في تأثير الصوت العربي على الوضع الحزبي. وإجمالاً يمكن القول إن تلك السياسات قد عكست من أوضاع عدم المساواة ما بين العرب واليهود؛ فعلى سبيل المثال كانت نسبة العلاقات العربية تحت خط الفقر (٤٠,٦%) عام ١٩٩٩ (مقارنة بـ ١٧,٨% على المستوى الكلي)، و ٤٢,٩% عام ٢٠٠٠ (مقارنة بـ ١٧,٦%). وكانت نسبة البطالة (١٠,٥%) عام ١٩٩٨ (مقارنة بـ ٨,٢% بين اليهود، و ٨,٥% على المستوى العام) و ١١% عام ١٩٩٩ (مقارنة بـ ٨,٥% بين اليهود، و ٨,٩% على المستوى العام)، وعلى صعيد نصيب العلاقات العربية من الدخل كان ٤٨% من العرب يحصلون على أقل من أربعة آلاف شيكل سنوياً (مقارنة بـ ٢٢% من اليهود)، وكان ٣٥% منهم يحصلون على أكثر من أربعة آلاف شيكل (مقابل ٣٢% بين اليهود)، و ٦% يحصلون على أكثر من ثمانية آلاف شيكل (مقابل ١١% من اليهود)، وفي حين لم تتجاوز نسبة الذين يحصلون على أكثر من ١٠٠٠ شيكل ١٠% فقط، بلغت بين اليهود ٣٤%.

وعلى مستوى التعليم أدت سياسات التمييز الإسرائيلي إلى حرمان ٥% من عرب ٤٨ من الالتحاق بأي مرحلة تعليمية. وبلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية ٣٦%

مقارنة بـ ٧% بين اليهود. ونسبة الحاصلين على الثانوية ٤٣% مقارنة بـ ٤٦% بين السيهود. ولم تتجاوز نسبة الجامعيين العرب (قليلاً إلى تعدادهم) أكثر من ٨% مقارنة بـ ٢٧% في المجتمع اليهودي. أما نسبة وفيات الأطفال داخل المجتمع العربي فتصل إلى ٨,٤ في الألف، في حين أنها لا تتجاوز بين الأطفال اليهود ٤,١ في الألف حسب متوسط سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١)<sup>٩١</sup>.

هذا وقد حظيت لوضاع عرب ١٩٤٨ باهتمام من قبل منظمات حقوق الإنسان، حتى إن المفوضية الدولية لحقوق الإنسان ركزت في تعليقها على التقرير الذي قدمته إسرائيل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على لوجه التمييز التي يتعرض لها عرب ١٩٤٨ من جراء ما وصفته بالسياسات ذات الطابع العنصري. أما داخل إسرائيل ذاتها فما زال الجدل مستمراً حول الأسلوب الأنسب للتعامل مع المجموعة العربية؛ فثمة من يطالب بالاعتراف بها ككثلية قومية، وثمة من يري في استمرار بقائهم داخل حدود الدولة خطراً مزعجاً لاستقرارها ومستقبلها؛ وهو ما يؤكد أن النموذج للتحدثي الإسرائيلي قد أخفق حتى من منظوره الإثني في الوصول إلى حلول ناجحة لهذه المشكلة المستمرة<sup>٩٢</sup>.

#### د- على المستوى الثقافي

وفي هذا الجانب يمثل الصراع ما بين العلمانية التي بشر بها الآباء الأوائل لإسرائيل (حتى لو كانت ذات طابع يهودي)، والنزعة الدينية محكاً رئيسياً للحكم على أداء النموذج للتنموي الإسرائيلي؛ فرغم أن الحركة الصهيونية قد تمكنت من إقناع معظم الجماعات الدينية بتأييد قيام دولة لليهود، إلا أن ذلك لم يمهّد الانقسام بين الطرفين حول طبيعة هذه الدولة، والدور الذي يمكن أن تؤديه لصالح "الخلاص اليهودي". كما أنه أنتج تداعيات اجتماعية وثقافية تمثل في حد ذاتها تهديداً للنموذج السياسي الإسرائيلي. وقد أجريت دراسات كثيرة حول هذا الجانب في حياة الإسرائيليين؛ فتبين أن الرفض المتبادل ما بين المتكئين وغير المتكئين يصل إلى مستويات مرتفعة جداً، فـ (٨١%) من غير المتكئين رفضوا في أحد الاستطلاعات مجرد اتخاذ صديق من بين المتكئين، في حين رفض (٦٨%) من بين المتكئين نفس الفكرة. كما كشفت دراسة أخرى أن تزايد نفوذ اليهود المتكئين المتشددين بعد عام ١٩٩٣ قد أثر على محاولات التوافق ما بين الطرفين، سيما

بعد أن أدرك المتكبرون أن تفهيم موبساً لم يعد ممكناً بفعل النجاح المتواصل الذي حققته حركة شمس بدءاً من عام ١٩٤٨، ويتغير تقاربهم للوضع من الأحزاب القومية واليمينية وفي مقدمتها الليكود<sup>٥٠</sup>.

ويصف الدكتور عزمي بشارة الحالة ما يحدث على مستوى الصراع العلماني/الديني داخل إسرائيل، بأنه نتاج طبيعي لخصائص النظام الإسرائيلي؛ حيث لا تتطلب الأمة مع المواطنين ولا توجد حدود واضحة تفصل السياسة عن الدين. ويشير الدكتور بشارة إلى أن الصراع الديني/العلماني سوف يستمر على مستويات متعددة، طالماً بقيت الفرصة متاحة أمام الأحزاب الدينية لفرض شروطها على الكتلتين الكبيرتين داخل الكنيسيت. بل إنه يرجح أن تتحول إسرائيل إلى دولة أكثر دينية، إذا ما ولقت الأحزاب الدينية على أداء الخدمة العسكرية بالجيش، وهذا معناه أن القرار أصبح في معظمه بيد التيار الديني وليس الدولة<sup>٥١</sup>؛ وفي ذات الإطار تذهب الدكتورورة إيمان حمدي إلى أن النموذج التحديثي الإسرائيلي خذل مؤسسيه، فقد تضاعفت صورة إسرائيل كدولة ليبرالية لتحل محلها صورة المجتمع الديني المنغلق على نفسه، والذي لا يحمل سوى اللداء لكل من يخالفه في الرأي. وقد عبر حادث اغتيال إسحاق رابين في عام ١٩٩٥ عن هذا الاتجاه؛ فقد كانت حجة منفذ الاغتيال أن رابين قد خرج عن التعاليم اليهودية عندما 'فرط في جزء من أرض إسرائيل'، والحاصل إجمالاً أن المجتمع الإسرائيلي أصبح منقسماً وبشكل أوضح عن ذي قبل إلى علمانيين ومعتدين، كما أن مسائل حسم الخلافات بين الطرفين خرجت عن حدود الوسائل السلمية إلى مستوى متنام من العنف المتبادل، كرشق السيارات التي تمر بالمسارح يوم السبت بالحجارة، والتعرض للنساء غير المحتشمتات من جانب المعتدين وفتح المقاهي ودور السينما في المناطق التي يسكنها المتكبرون ليلة السبت من جانب العلمانيين الذين وصل بهم الأمر إلى حد إلقاء رأس خنزير عند مدخل أحد المعابد<sup>٥٢</sup>. والخلاصة التي يمكن التوصل إليها في هذا المجال أن الصراع ما بين العلمانيين والمتكبرين قد أدى إلى خلق جو من التوتر والاضطراب داخل المجتمع الإسرائيلي؛ بحيث صار كل من الطرفين أكثر تعصباً وميلاً للعنف في جانب، وأكثر توقعاً وابتعاداً عن باقي أعضاء المجتمع من ناحية ثانية وهو ما يدل على أن النموذج التحديثي قد أخفق في مواجهة هذا التحدي الذي يتوقع له أن يتضاعف خلال المرحلة المقبلة.

- ١- موسوعة القضية الفلسطينية ، ( القاهرة : وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الجزء الاول ١٩٦٩ ) نظر لمزيد من المعلومات
- ٢- سمير لوب ، وثائق الصراع العربي الاسرائيلي ، ( بيروت ، د.د.ن ، ١٩٨٤ ، ص ١١٢١ ) .
- ٣- المرجع السابق ص ٩٨
- ٤- المرجع السابق ص ١١٩
- ٥- حول مؤتمر بازل ونتائجته انظر علي سبيل المثال ، علي الدين هلال والسيد يس ( محرران ) الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥
- ٦- الآن دوتي ، الدولة اليهودية قرن لاحق ، ترجمة السيد عمر ، منى فرعلي ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٠٠ ، ص ٣ )
- ٧- معروف أن الحركة الصهيونية عقدت أول مؤتمر لها في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧ وقد انتهى هذا المؤتمر بتقويض مرتزل بالتحرك لإقناع الدول الكبرى بـ حق اليهود في فلسطين \*
- ٨- حول لهجرات اليهودية الي فلسطين انظر أمين محمود أبو العطا ، الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، الوحدة ، العدد ٩٩ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٢-٦٠
- ٩- عصام رفعت ، أدوات الصليبة الاستيطانية ، في علي الدين هلال ، السيد يس " محرران " الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ ص ١٩١
- ١٠- علي الدين هلال ، السيد يس " محرران " الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، م.ح.ذ. ، ص (ف)
- ١١- عصام رفعت ، م.ح.ذ. ، ص ٣٦٥
- ١٢- نفس المرجع ٣٩٨
- ١٣- المرجع نفسه ص.ح. ٣٢٢-٣٢٥
- ١٤- عصام رفعت ، م.ح.ذ. ، ص ٢٨٠
- ١٥- يوسف صليخ ، الاقتصاد الإسرائيلي ، بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٥ ص ٧١
- ١٦- عصام رفعت ، م.ح.ذ. ، ص ٢٨٢
- ١٧- محمود ميعاري سميري جريس ، دليل إسرائيل العلم ، ١٩٩٦ ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ص ٤٠
- ١٨- للمزيد انظر عزمي بشارة ، دامة للدين والدولة في إسرائيل ، WWW. Moqwama.org

١٩- نفس المرجع ، ص ٣

٢٠- الآن دوتي م.م.ذ. ، ص ٨٢

٢١- نفس المرجع

٢٢- لم يحدث خروج على هذا الاندماج سوى مرة واحدة عندما قرر بن جوريون استخدام القوة لمنع تفريغ الجناح العسكري للتصحيحيين لشحنة أسلحة قديمة من (أوروبا)

٢٣- كان للترجيع عن فكرة الدستور جزءاً من التنازلات التي قدمها العلمانيون للتأجيل الديني حتى ينخرط في الدولة الجديدة ، انظر عزمي بشارة ، م.م.ذ. ، ص ٣

٢٤- الآن دوتي م.م.ذ. ، ص ٩٧

٢٥- عصام رفعت ، م.م.ذ. ، ص ٢٨٤

٢٦- الآن دوتي م.م.ذ. ١١٣

٢٧- إبراهيم كروان، أحداث العملية الاستيطانية، ص ٣٥٨-٣٥٩

٢٨- نفس المرجع ، ص ٣٦١

٢٩- نفس المرجع ص ٣٦٢

٣٠- الآن دوتي ، م.م.ذ.، ص ١١٦

٣١- نفس المرجع ص ١٢٠

٣٢- من مظاهر ذلك منع المرور في الأحياء التي يسكنها المتدينون اليهود، والفصل ما بين النساء والرجال في المواصلات التي تزداد هذه الحياء... إيمان حمدي، أفاق تطور التفاعل الثقافي في المجتمع الإسرائيلي وما بعد الصهيونية، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ومواجهة إسرائيل (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ١٩٩٨ ص ١٠)

٣٣- أصدر الكنيست تشريعاً يمنع أي قلعة ثمان تليدها للعمليات الاستشهادية من خوض الانتخابات). وأيضاً تم رفع الحصانة عن النائب عزمي بشارة رئيس حزب التجمع الديمقراطي، وأحيل للتحقيق بدعوى تليده للإرهاب.

٣٤- حسين أبو النمل- الهجرة من المنظور الاقتصادي، الوحدة ٧٣، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٧١-٧٦  
انظر لمزيد من المعلومات ؛

٣٥- النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد (WWW.gudsway)

٣٦- The Israel Economy in ٢٠٠١ <http://www.mola.gov>

٣٧- Jewish Virtual Library, WWW.US-Israel.org

٣٨- هيثم الكيلاني، مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ومواجهة إسرائيل م.م.ذ.ص ١٣

<sup>٤٠</sup>- هذه الأرقام جمعها الباحث من مصادر متعددة من بينها أرشيف صحيفتي الأهرام والحياة وموقع الجزيرة نت على شبكة المعلومات الدولية

<sup>٤١</sup> - ويديعوت أحرونوت، ٢٣/٧/٢٠٠٢

<sup>٤٢</sup> - إيمان حمدي ، م.س.ذ. ص ٦

<sup>٤٣</sup> -نظر إيلا شوحات ، لشكافية يهود آسيا وإفريقيا في إسرائيل ، ترجمة : علي عبد العزي ( شبكة الإنترنت . دون عنوان محدد ) ؟

<sup>٤٤</sup> - إيمان حمدي ، م.س.ذ. ص ١٠

<sup>٤٥</sup> -الآن دوتي ، م.س.ذ. ١٨٦

<sup>٤٦</sup> - إيمان حمدي ، م.س.ذ. ص ٧

<sup>٤٧</sup> -نظر لمزيد من المعلومات عن تاريخ وتطور عرب ١٩٤٨ إصلاح سالم زرنوقة ، عرب إسرائيل الواقع والمستقبل ( القاهرة : مركز دراسات الدول النامية ، ٢٠٠٠

<sup>٤٨</sup> -نظر باسل عطلس ، للوضع الاقتصادي-الاجتماعي للعرب في إسرائيل، ورقة مقدمة لمؤتمر عرب ٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي ( القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٣

<sup>٤٩</sup> -يمكن التعرف على هذه المبيعات من : صلاح سالم زرنوقة م.س.ذ

<sup>٥٠</sup> -باسل عطلس م.س.ذ

<sup>٥١</sup> -نفس المرجع

<sup>٥٢</sup> -نظر الآن دوتي، ص ٢٧٢

<sup>٥٣</sup> -المرجع السابق ٢٢٠

<sup>٥٤</sup> -عزمي بشارة ، دولة الدين والدولة في إسرائيل ، م.س.ذ

<sup>٥٥</sup> -إيمان حمدي، م.س.ذ. ص ١٤





## الاقتصاد الإسرائيلي..

### حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه

١. أحمد السيد النجار\*

تمكنت الدولة الصهيونية منذ إنشائها وحتى الآن من استكمال بناء قواعد اقتصادها وتطويره كإقتصاد صناعي متقدم، من خلال المساعدات المالية والتكنولوجية والتسهيلات التسويقية الهائلة من الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال المهاجرين القادمين من بينات تكنولوجية متقدمة، لتكمل العمل الكبير الذي قامت به العصابات الصهيونية من بناء أسس هذا الاقتصاد خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد صممت إسرائيل على بناء اقتصادها مدفوعة بإدراك عميق لأهمية الاقتصاد كرافعة أساسية للقوة الشاملة للدولة، وكمحدد رئيسي لقدرتها على بناء قوتها العسكرية وتحقيق أمنها وتمويل اعتداءاتها على البلدان العربية، بشكل يعطيها درجة من الحرية النسبية في الحركة في هذا الصدد. وقد بدأت عملية بناء الاقتصاد الإسرائيلي في القرن العشرين من أموال اليهود الذين جرى تهجيرهم إلى فلسطين، ومن الأموال التي وفرتها الوكالة اليهودية من تبرعات اليهود، وبخاصة من الولايات المتحدة وألمانيا أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، قبل أن ينتقل إلى مرحلة جديدة بعد إنشاء الدولة التي تلقت مساعدات هائلة مساعدتها بشكل حاسم في بناء اقتصادها وتطويره، وفي استيعاب المهجرين اجتماعياً واقتصادياً، وفي تمويل بناء القوة العسكرية، وتمويل الاعتداءات المتتالية على الدول العربية.

فيل تسلول حجم وهيكل الاقتصاد الإسرائيلي ومؤشرات تطوره وأدائه، لابد من التعرف أولاً للبيئة السياسية والأمنية، التي ينمو ويتطور فيها اقتصاد الدولة الصهيونية..

---

\* خبير اقتصادي ورئيس تحرير التقرير الاقتصادي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

## أولاً: البيئة السياسية والأمنية التي يتحرك فيها الاقتصاد الإسرائيلي:

تشكل البيئة السياسية والأمنية التي يتحرك فيها أي اقتصاد طبيعي عاملاً مهماً في تحديد مسار هذا الاقتصاد؛ لأنها تؤثر بشكل حيوي في سير وتكلفة العمليات الاقتصادية العادية في كافة قطاعات الاقتصاد، كما تؤثر بشكل حاسم في الاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة، كما تؤثر على حركة السليحة التي تتدفق إلى هذا البلد. وقبل عام ١٩٤٨ تضررت العصابات الصهيونية في صراع دموي مرير مع الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والحق في بلده فلسطين؛ من أجل اغتصاب الأرض الفلسطينية وإنشاء دولة إسرائيل عليها، وبالتالي كانت البيئة السياسية والأمنية مضطربة بشكل لا يشجع أي استثمارات في أي بلد طبيعي، لكن العكس حدث؛ حيث بنيت استثمارات صهيونية متنوعة في فلسطين قبل إنشاء الدولة، بصورة تؤكد على أن الهدف من تلك الاستثمارات كان سياسياً ولم يكن اقتصادياً، كما أن المخاطرة العالية في بيئة أمنية متوترة كان أمراً مقبولاً لدى من قاموا بضخ تلك الاستثمارات؛ لأن الهدف منها كان بناء القواعد الاقتصادية لاستيعاب اليهود المهجرين لفلسطين من أجل اغتصابها أي كان الثمن وأياً كانت درجة المخاطرة التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات في بلد مضطرب إلى أقصى حد.

لما بعد إنشاء دولة إسرائيل فإنها تضررت في صراعات متتالية مع البلدان العربية ومع الشعب الفلسطيني، لكنها حصلت دائماً على مساعدات ضخمة، وتمكنت من خلالها من رفع معدلات الاستثمار إلى المستويات التي مكنتها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما استقبلت أعداداً من السياح أكبر كثيراً مما يمكن أن تستقبله دولة صغيرة مضطربة أمنياً وسياسياً، لكن ذلك كان مرتبطاً بالصورة الإيجابية المزيفة التي ترسمها لها وسائل الإعلام الغربية، وتجلب لها تعاطف جانب مهم من الرأي العام الغربي، فضلاً عن اليهود الغربيين.

كما استقبلت إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة بالذات، استثمارات أجنبية كبيرة، ساهمت في تطوير اقتصادها، وبصفة خاصة ما يسمى الاقتصاد الجديد أو صناعات التكنولوجيا العالية، وذلك على الرغم من التوتر بين إسرائيل والدول العربية، والتوتر بينها وبين الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة عام ١٩٦٧، منذ انفجار انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن، وأيضاً على الرغم من الاضطراب السلمي الداخلي في إسرائيل ذاتها خلال السنوات العشر الأخيرة. وبالنظر إلى جدول ١، نجد أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنقلت على إسرائيل قد بلغت نحو ١٧٦٠، و ٢٨٨٩، و

٤٣٩٢، و ٣٠٤٤ مليون دولار. في أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالي. وهي تكثفات ضخمة للغاية. لاقتصاد دولة صغيرة مثل إسرائيل، وهو ما يتضح من مقارنة هذه التكثفات بما تنفق على مصر من استثمارات أجنبية مباشرة في السنوات ذاتها، حيث بلغت قيمتها في الأعوام المذكورة بالترتيب، نحو ١٠٦٥، ٢٩١٩، ١٢٣٥، ٥١٠ مليون دولار.

ووفقاً لبيانات جدول ٢، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في إسرائيل نحو ٢٩٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، ارتفعت إلى ٦٢٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، ارتفعت إلى ٢١٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ٢٣٠٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠١. وهذه الاستثمارات المباشرة الضخمة لا يمكن في الأوضاع الطبيعية أن تذهب إلى أي بلد مضطرب أمنياً في الداخل، وتتسم علاقته بالتوتر مع الدول المحيطة به مثلما هو حال إسرائيل، لذلك فإن تكثفها إلى الدولة الصهيونية رغم كل هذه الظروف المعوقة أو المانعة، ينطلق من مبررات سياسية واستراتيجية تصب في اتجاه تعظيم القدرة الاقتصادية الإسرائيلية كأساس للقوة الشاملة لهذه الدولة، سواء لأن وجودها في حد ذاته يمثل حلاً للمشكلة اليهودية الغربية، أو لأنها شرطي للغرب وللولايات المتحدة تحديداً في المنطقة.

وترتيباً على ما سبق، يمكن القول إن البيئة السياسية والأمنية في إسرائيل، والتي تتسم بالاضطراب، والتي يمكن أن تعوق نمو أي اقتصاد في بلد طبيعي، لم تحدث هذا الأثر في إسرائيل، نظراً لطبيعتها الخاصة كنزلة صنعت صنعا في القرن العشرين، وتق وراها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تتولى دعمها اقتصادياً بلا حدود، باعتبارها شرطي الغرب في المنطقة، وأيضاً باعتبار أن وجودها في حد ذاته قد شكل حلاً للمشكلة اليهودية في الغرب، كما يفت وراها اليهود للصهاينة في العالم، وبذلك في الغرب.

وإذا كانت هذه هي البيئة السياسية والأمنية التي يتحرك فيها الاقتصاد الإسرائيلي، فإن تناول حجم هذا الاقتصاد وهيكله ومستوى تطوره، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائه في الوقت الراهن، يمكن أن تشكل شواهد موضوعية تؤكد أو تنفي ما نكرناه عن الطبيعة الاستثنائية لهذا الاقتصاد فيما يتعلق بتأثير البيئة السياسية والأمنية عليه. وسوف

نحاول الالتزام بالقصى درجات الموضوعية في تقدير الاقتصاد الإسرائيلي ومسار تطوره المستقبلي، باعتبار أن إدراك حقيقة هذا الاقتصاد أمر مهم للغاية لبناء أي استراتيجية للمواجهة الاقتصادية العربية مع إسرائيل أو حتى لخوض مباراة اقتصادية معها كعدو سيظل كذلك، في إطار صراع الوجود بينه وبين الشعوب العربية، وفي القلب منها الشعب الفلسطيني.

### ثانياً - حجم الاقتصاد الإسرائيلي:

بلغ الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي المحسوب بالدولار طبقاً لسعر الصرف السائد للدولار مقابل الشيكال الإسرائيلي، نحو ٩٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٢٠١,٥ مليار دولار لتركيا، ونحو ١٣٩,٤ مليار دولار للسعودية، ونحو ١٠٤,٦ مليار دولار لإيران، ونحو ٩٥,٢ مليار دولار لمصر في العام نفسه؛ أي أن الاقتصاد الإسرائيلي يأتي في المرتبة الرابعة إقليمياً وفقاً للناتج القومي المحسوب بالدولار طبقاً لهذه الطريقة. وهو ترتيب متقدم للغاية إقليمياً بالنظر إلى محدودية عدد سكان إسرائيل البالغ نحو ٦ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٦٥ مليون نسمة في تركيا، ونحو ٦٤ مليون نسمة في مصر، ونحو ٦٤ مليون نسمة في إيران، ونحو ٢١ مليون نسمة في المملكة العربية السعودية. كما أنه يعني ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل بالمقارنة مع الدول العربية والشرق أوسطية المذكورة آنفاً. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من الناتج القومي الإجمالي المحسوب بهذه الطريقة نحو ١٦٣١٠ دولار عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٦٩٠٠ دولاراً للفرد في المملكة العربية السعودية، ونحو ١٦٣٠ دولاراً للفرد في إيران، ونحو ١٤٩٠ دولاراً للفرد في مصر، ونحو ٣٠٩٠ دولاراً للفرد في تركيا في العام نفسه<sup>١</sup>.

لما إذا تم احتساب الناتج القومي الإجمالي بالدولار وفقاً لتعديل القوى الشرائية مع الدولار، وهو معيار أكثر اقتراباً من الحجم الحقيقي للناتج القومي لأي بلد، فإن الناتج القومي الإسرائيلي بلغ نحو ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٤٥٩ مليار دولار لتركيا، ونحو ٣٧٨ مليار دولار لإيران، ونحو ٢٣٥ مليار دولار لمصر، ونحو ٢٢٣ مليار دولار للسعودية، ونحو ١٥٣ مليار دولار في الجزائر في العام نفسه؛ أي أن الاقتصاد الإسرائيلي

يأتي في المرتبة السادسة إقليمياً من رلوية الحجم، وفقاً لهذه الطريقة في حساب الناتج القومي الإجمالي بالدولار. وعندما يرفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيتراجع للمرتبة السابعة إقليمياً. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار، على أساس تعادل القوة الشرائية مع الدولار، نحو ١٩٣٢٠ دولار علم ٢٠٠٠، مقارونة بنحو ١١٠٥٠ دولاراً للفرد في المملكة العربية السعودية، ونحو ٧٠٣٠ دولاراً للفرد في تركيا، ونحو ٥٩٠٠ دولاراً للفرد في إيران، ونحو ٥٠٤٠ دولاراً للفرد في الجزائر، ونحو ٣٦٩٠ دولاراً للفرد في مصر في العلم نفسه.<sup>٢</sup>

لكن، كيف تمكنت إسرائيل من بناء اقتصادها الذي يحقق هذا الناتج الضخم بالنسبة لدولة صغيرة؟ وما هو مستوى تطوره تكنولوجياً؟ وكيف حققت إسرائيل المستوى التكنولوجي لراهن لاقتصادها؟ وهل قامت بكل ذلك من خلال إمكانات اليهود الذين تدفقوا إلى فلسطين أثناء الانتداب البريطاني عليها من أجل اغتصابها، لم من خلال مساعدات خارجية حاسمة ومتواصلة؟

هذه التساؤلات سوف نحاول الإجابة عليها من خلال التعرض لهيكل الاقتصاد الإسرائيلي، وموجز تطور قطاعاته المختلفة تاريخياً.

### ثالثاً- هيكل الاقتصاد الإسرائيلي:

بالرغم من أن مطبوعات البنك الدولي خالية من أي بيانات قديمة أو حديثة عن هيكل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، إلا أن هناك بيانات قديمة نسبياً متوفرة في مطبوعات الأمم المتحدة. وتشير هذه البيانات إلى أن قطاع الزراعة الإسرائيلي قد أسهم بنحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي علم ١٩٩٧، بينما أسهمت صناعات التعدين والمحاجر بنسبة ١٩,٥% من هذا الناتج، وأسهم قطاع الغاز والكهرباء والمياه بنسبة ١٠,١% من هذا الناتج، بينما أسهم قطاع البناء بنسبة ٠,٨% من هذا الناتج، وأسهمت خدمات المطاعم والفنادق والتجارة بنسبة ١١,٩% من هذا الناتج، وأسهمت خدمات النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العلم

المذكور، بينما أسهمت قطاعات صناعية وخدمية أخرى بالنسبة الباقية من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في عام ١٩٩٧ وهي ٥٨,١%، ويبدو انخفاض حصة القطاع الزراعي الإسرائيلي في الناتج المحلي الإجمالي أمراً طبيعياً، في ظل محدودية الأراضي القابلة للزراعة ونقص المياه اللازمة لها، فضلاً عن أن القطاع الزراعي يكون وزنه محدوداً في العادة في البلدان التي حققت تقدماً صناعياً كبيراً كما هو الحال في إسرائيل.

كما أن قطاع الخدمات، يشكل جانباً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي؛ نظراً للطبيعة الخاصة للاقتصاد الإسرائيلي، والعلاقات الوثيقة التي تربطه بالغرب في المجال المالي، والتي تربط الإسرائيليين ببلدانهم التي قدموا منها، بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود قطاع مصرفي وتأميني كبير.

وبعيداً عن البيانات العامة عن هيكل الاقتصاد الإسرائيلي، سوف نتناول قطاعاته الرئيسية بشكل أكثر تفصيلاً..

#### ١- قطاع الزراعة:

#### أ- الوضع الراهن للقطاع الزراعي:

بالنظر إلى جدول ٣، نجد أن عدد السكان النشيطون اقتصادياً في إسرائيل بلغ نحو ٢,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، منهم نحو ٧٠ ألفاً يعملون في قطاع الزراعة، بما شكل نحو ٢,٧% من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً. وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المتنوعة والفاكهة نحو ٤٤٠ ألف هكتار؛ أي نحو ١,٠٤٧ مليون لدان. ويزرع نحو ٤٥,٢% من هذه المساحة بالري، أما الباقي فيزرع على المطر. وإذا اعتبرنا أن المتوسط السنوي في الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩١، هو سنة الأسس=١٠٠، فإنه في عام ٢٠٠٠، بلغ الرقم القياسي للإنتاج الزراعي الإسرائيلي نحو ١١١,٤، مقارنة بنحو ١٥٢ لمصر، كما بلغ الرقم القياسي لإنتاج الغذاء نحو ١١٢,٦، مقارنة بنحو ١٥٦,٥ في مصر، وبلغ الرقم القياسي لإنتاج المنتجات الحيوانية، نحو ١٢٢,٩، مقارنة بنحو ١٦٢ في مصر، وبلغ الرقم القياسي لإنتاج الحبوب في إسرائيل، نحو ٣٦,٣ مقارنة بنحو ١٦٣,٣ في

مصر، كما بلغ الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الحبوب نحو ٢٧,٢ في إسرائيل مقارنة بنحو ١٣٤,٧ في مصر في عام ٢٠٠٠.

ويبلغ إنتاج الحبوب في إسرائيل نحو ١٣٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٢٠,١ مليون طن في مصر في العام نفسه. وبلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب نحو ٢٣٥٤ كجم/هكتار في عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٧٤٩٤ كجم/هكتار في مصر في العام نفسه؛ أي أن إنتاجية الحبوب في مصر تزيد عن ثلاثة أضعاف نظيرتها الإسرائيلية، وهو أمر راجع إلى أن زراعة الحبوب الإسرائيلية هي زراعة بعلى، أي تعتمد على المطر أساساً. وهذا النوع من الزراعة يكون أقل في إنتاجيته كثيراً عن الزراعة المعتمدة على الري، في حين أن زراعة الحبوب في مصر، فقمة على الري؛ حيث تزرع كل الأراضي لزراعة في مصر بالري. كما أن كثافة العمالة على الأرض الزراعية في مصر، تجعل إنتاجيتها مرتفعة، خاصة وأن هذه العمالة تملك خبرات هائلة متراكمة تاريخياً بحكم الريادة الزراعية المصرية.

أما بالنسبة للإنتاج الإسرائيلي من الجذور والدرنات فإنه يزرع بالري، ويستخدم أنواعاً مطورة جينياً، وقد بلغ هذا الإنتاج نحو ٣٥٧ ألف طن عام ٢٠٠٠، مقارنة بإنتاج مصر الذي بلغ ٢,١ مليون طن في العام نفسه، وبلغت إنتاجية الهكتار من الجذور والدرنات نحو ٣٨٥٥١ كجم/هكتار في إسرائيل في العام المذكور، مقارنة بنحو ٢١٩٩٨ كجم/هكتار في مصر في العام نفسه.

أما إنتاج البقول الإسرائيلي فإنه هامشي تماماً، ولم يتجاوز ١٢ ألف طن عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٤٢٠ ألف طن في مصر في العام نفسه. كما أن إنتاجية البقول في إسرائيل تقل عن نظيرتها في مصر، كما هو واضح من الجدول ٣. أما إنتاج القطن في إسرائيل فقد بلغ ٦٤ ألف طن عام ٢٠٠٠؛ أي نحو عشر إنتاج مصر من القطن. لكن إنتاجية القطن في إسرائيل تزيد كثيراً عن نظيرتها في مصر في الوقت الراهن بسبب التقدم الكبير الذي أصيبت به إنتاجية القطن في مصر على يد وزير الزراعة الحالي يوسف والي؛ حيث انخفضت إنتاجية القطن في مصر بشكل متواصل تقريباً لتتحد من ٨,٦٤ قنطار متري من القطن لشعر للقدان؛ أي نحو ٢٠,٦ قنطار متري من القطن لشعر

للحكتار في الموسم الزراعي ١٩٨٢/١٩٨٣، إلى ٥,٧ قنطار مقري من القطن الشعر للندن؛ أي نحو ١٣,٦ قنطار من القطن الشعر للحكتار في الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٩<sup>٤</sup>.

وقد بلغ الإنتاج الإسرائيلي من الخضار والبطيخ والشمش نحو ١,٧ مليون طن علم ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ١٣,٦ مليون طن في مصر في العام نفسه، وبلغ إنتاج إسرائيل من الفولكه نحو ١,٣٤ مليون طن علم ٢٠٠٠، مقارنة بإنتاج مصري بلغ ٦,٥٨ مليون طن في العام نفسه.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فإن عدد ما تملكه إسرائيل من الأبقار والجاموس بلغ ٣٨٨ ألف رأس في عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٦,٣٨ مليون رأس في مصر في العام نفسه. كما بلغ تعداد ثروتها من الأغنام والماعز نحو ٤٢٠ ألف رأس، مقارنة بنحو ٧,٨ مليون رأس في مصر في العام المذكور. كما بلغ تعداد الدواجن والبط والرومي في إسرائيل نحو ٣٣ مليون رأس علم ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٩٩ مليون رأس في مصر في العام نفسه. وبلغ إنتاج الثروة الحيوانية والدجنة الإسرائيلية من اللحوم الحمراء والبيضاء نحو ٣٤٩ ألف طن علم ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ١,٤ مليون طن في مصر. كما بلغ الإنتاج الإسرائيلي من اللبن نحو ١,٢٣ مليون طن علم ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٣٣,٨٢ مليون طن في مصر في العام نفسه.

وفيما يتعلق بمستوى الميكنة في الزراعة الإسرائيلية، فإنه وفقاً لبيانات جدول ٣، فإن عدد الجرارات الزراعية في إسرائيل بلغ نحو ٢٤,٥ ألف جرار في عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٨٦ ألف جرار في مصر في العام نفسه. وبلغت مساحة الأرض الزراعية المقابلة لكل جرار زراعي نحو ١٨ هكتاراً في إسرائيل، مقارنة بنحو ٢٨,٤ هكتار في مصر في العام المذكور، بما يعكس تكثيف الميكنة في هذا الصدد في إسرائيل، بما يزيد عن ضعف محلها في مصر.

لكن إذا تم قياس عدد الجرارات الزراعية إلى عدد العاملين في الزراعة فإن هناك ٣٢٧ جراراً مقابل كل ١٠٠٠ عامل زراعي في إسرائيل، مقارنة بنحو ١٠ جرارات لكل ١٠٠٠ عامل زراعي في مصر في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٧-١٩٩٩<sup>٥</sup>.



كما بلغ عدد الحصائد والدراسات ٢٤٠ في إسرائيل عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٢٤٠٠ في مصر في العام نفسه. وبلغت مساحة الأرض الزراعية المقابلة لكل حصيدة أو دراسة، نحو ١٨٣٣ هكتاراً في إسرائيل، مقارنة بنحو ١٣٧٥ هكتاراً في مصر في عام ١٩٩٩، (راجع جدول ٣) وهذا يعني أن مصر أفضل بالنسبة لهذا المؤشر، لكن ذلك راجع بالأساس إلى أن الحصائد والدراسات تستخدم لحصاد ودراسة القمح والأرز والشعير والفول والحببة، وهي محاصيل محدودة في إسرائيل مقارنة بمصر؛ حيث تركز إسرائيل على زراعة عدد من المحاصيل التي لا تحتاج للحصائد والدراسات مثل الخضار والفواكه، وبخاصة الموالح والزهور، وتوجه جانباً من إنتاجها للتصدير.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية في السلع الزراعية، فإن قيمة الصادرات الزراعية الإسرائيلية بلغت ١٢٠٢،٤ مليون دولار عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٥٨٥ مليون دولار هي قيمة الصادرات الزراعية المصرية في العام نفسه. ويذكر أن إسرائيل تركز على الزراعات العالية للقيمة عند التصدير، مثل الزهور والخضار والفواكه، وهو ما يساعدها على تحقيق قيمة عالية لصادراتها الزراعية، أما بالنسبة لقيمة الواردات الإسرائيلية من السلع الزراعية فقد بلغت نحو ١٨٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٩، مقارنة بواردات زراعية مصرية بلغت نحو ٣٥٠٨ مليون دولار في العام نفسه. وتتكون للواردات الزراعية الإسرائيلية من الحبوب واللحوم بصورة أساسية. وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية الإسرائيلية للواردات الزراعية الإسرائيلية، نحو ٦٥،٢% في عام ١٩٩٩، فسي حين بلغت هذه النسبة نحو ١٦،٧% في مصر في العام نفسه. وبلغ العجز في التجارة الخارجية الإسرائيلية في السلع الزراعية نحو ٦٤٠،٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، مقارنة بعجز مصري بلغ ٢٩٢٣ مليون دولار في العام نفسه.<sup>٦</sup>

وإذا كان هذا هو وضع القطاع الزراعي الإسرائيلي وهيكل إنتاجه وصادراته، فإن التساؤل المهم بالنسبة لدولة تأسست بالاغتصاب مثل إسرائيل، هو كيف بنت هذه الدولة قطاعها الزراعي، وكيف وفرت المياه له منذ تأسيسها وحتى الآن، علماً بأن الأراضي الفلسطينية التي أسست عليها إسرائيل بالاغتصاب، تقع ضمن حزام العطش، الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من المياه حده الأدنى بين كل دول العالم.

## ب-كيف بنت إسرائيل قطاعها الزراعي؟

بدلت العصابات الصهيونية في بناء اقتصادها الزراعي في فلسطين خلال لفترة من عام ١٩٠٤-١٩١٤؛ حيث هاجر إلى فلسطين نحو ٤٠ ألف يهودي استقر ربعهم في ٤٧ مستعمرة أقيمت على مساحة ٤٢٠ ألف دونم، مول شراء معظمها البارون اليهودي لأموند دي روتشيلد<sup>٧</sup>، وشكلت نواة الاقتصاد الزراعي لليهودي في فلسطين، الذي توسع بشكل سريع مع موجات المهاجرين في ظل الانتداب البريطاني، ومع عمليات شراء الأراضي الزراعية التي وصلت بملكيات لليهود منها إلى ١,٦ مليون دونم عند إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهي مساحة كانت توازي نحو ١١,٤% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين، والبالغة ١٤,١ مليون دونم، من أصل مساحة للدولة كلها البالغة ٢٦,٢ مليون دونم. وقد اشترى لليهود الأراضي الزراعية التي سيطروا عليها قبل إنشاء دولة إسرائيل، من اللبنانيين الذين باعهم أراضي زراعية مساحتها ٣٨٨,٨ ألف دونم، منها ٢٤٠ ألف دونم باعها عائلة سرسق اللبنانية وحدها، ولدت إلى تشريد عدد كبير من العائلات الفلسطينية من عرب الرمل، التي كانت تضع يدها على أراضي الغور للتعبة لحيفا. ومن كبار الملاك الفلسطينيين غير المقيمين الذين باعهم أراضي مساحتها ٣٥٩ ألف دونم، وكبار الملاك للفلسطينيين المقيمون الذين باعهم ١٦٧,٨ ألف دونم، ٩١ ألف دونم باعها للحكومة والمؤسسات الدينية والشركات الأجنبية لليهود، ٦٤,٢ ألف دونم باعها صغار الملاك الفلسطينيين، ٥٦,٥ ألف دونم باعها ملاك سوريون، ٤٤٤,١ ألف دونم تم بيعها بين عامي ١٩٣٦، ١٩٤٥ عبر مبيعات لم تسجل في سجلات الملكية حتى نهاية عهد الانتداب، فضلاً عن مبيعات هامة بلغت ٨ آلاف دونم باعها ملاك مصريون، و ٨ آلاف دونم باعها ملاك إيرانيون<sup>٨</sup>.

ورغم كل هذه المبيعات التي مكنت اليهود من تأسيس قاعدة الأولى لاقتصادهم الزراعي، إلا أن السقطة الكبرى لهذا الاقتصاد الزراعي تمت بالمحلول والاعتصاف عند إعلان الدولة، وما أعقبه من نشوب حرب عام ١٩٤٨؛ حيث تمكنت إسرائيل من السيطرة على ٦,٦٠ مليون دونم جديدة من الأراضي الزراعية الفلسطينية فيما بين منتصف مايو ١٩٤٨ حينما أعلنت الدولة ونشبت الحرب، وبين ربيع عام ١٩٤٩ عندما أعلنت للهدنة وذلك بالإضافة إلى نحو ١,٦ مليون دونم من الأراضي الزراعية كانت بحوزتها. وبذلك

ارتفع نصيب إسرائيل من الأراضي الزراعية في فلسطين كلها من البحر إلى النهر إلى ٥٨,٢% ضد إعلان الهدنة عام ١٩٤٩.<sup>١</sup>

وفضلاً عن هذه الأراضي الزراعية المستغلة اقتصادياً، سيطرت إسرائيل على السقب في عام ١٩٤٨. وإضافة لكل ذلك لجأتها سيطرت على الموارد المائية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتمكنت في توزيعها بشكل كامل، واستغلتها لتطوير اقتصادها الزراعي. وبناء على هذه الإمكانيات الزراعية التي اغتصبتها إسرائيل، بلغت حصة القطاع الزراعي نحو ١١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي عام ١٩٥٠.<sup>٢</sup>

وقد ظلت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية منذ إعلان الدولة وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، متحيزة بشكل واضح لقطاع الزراعة؛ حيث كان الجانب الأعظم من الإنفاق الاستثماري في الموزنة للعلم يتجه إلى المشروعات الزراعية ومشروعات المياه. وعلى سبيل المثال بلغت حصة مشروعات الزراعة والمياه نحو ٥٦% من ميزانية التنمية في العلم المالي الإسرائيلي ١٩٥٣/٥٢، مقارنة بنحو ١١% من تلك الميزانية لقطاع الصناعة التحويلية. وللملم فإن هذه الميزانية قد تم تمويلها بشكل أساسي من قروض حصلت عليها إسرائيل من بنك الصناديق والودائع الأمريكي، ومن عائد السندات الحكومية الإسرائيلية التي تم ترويجها في الخارج، وبالأذات في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١.<sup>٣</sup>

وتعكس الأولوية التي أعطتها إسرائيل لقطاع الزراعة في الفترة التي أعقبت إعلان الدولة.. تمكس وجود إكسليات كبيرة للتوسع الزراعي سواء في الأراضي الخاصة بالفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من أراضيهم عام ١٩٤٨، أو في الأراضي غير المتصلة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨؛ حيث لم يكن عنصر الأرض والمياه قد استفلا الاستغلال الكامل، كما تعكس ربما بدرجة أهم، رغبة الحكومة الإسرائيلية في ربط المهاجرين الجدد الذين تنقلوا إلى الدولة الصهيونية، بأرض فلسطين المحتلة كوسيلة لتعظيم الانتماء الإسرائيلي، ولصهر اليهود من قوميات المختلفة في بوتقة اجتماعية واحدة من خلال الارتباط المشترك بالأرض التي تكون القدرة على التنمية بشأن الدفاع عنها، أعلى كثيراً من قطاع الخدمات القابل للتنقل بتكاليف محدودة على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى

نظرة إسرائيل إلى المستعمرات الزراعية "الكيبوتزات" باعتبارها عائقاً في وجه أي هجوم يشنه العرب ، أو قاعدة انطلاق للقوات الإسرائيلية في صليبتها العسكرية ضد العرب<sup>١١</sup>.

وقد انعكست الأولوية التي حظي بها قطاع الزراعة في حصته من القروض التي حصلت عليها الحكومة من الجهاز المصرفي الإسرائيلي، ومنحتها إلى مختلف القطاعات. وعلى سبيل المثال حصل قطاع الزراعة الإسرائيلي على ٣١,١% من إجمالي القروض التي تقدمها للجهاز المصرفي الإسرائيلي للحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٥٤ مقارنة بنحو ١٨,٨% حصل عليها قطاع الصناعة في العلم نفسه . وحتى عام ١٩٦٠ ظل قطاع الزراعة يحتفظ بالمكانة الأولى التي بدأ يشاركه فيها قطاع الصناعة؛ حيث حصل كل منهما على ٢٩ % من القروض الحكومية من الجهاز المصرفي الإسرائيلي<sup>١٢</sup>.

وبعد أن حقق قطاع الزراعة الهدف منه في استيعاب جزء من المهاجرين غير المتعلمين أو الأقل تعليماً وربطهم بالأرض رغم كونها محتلة، وبعد أن استغنت إسرائيل إكثبات للتوسع الزراعي الأقصى في حدود عام ١٩٤٨، بناء على مولد الأرض والمياه التي تحت سيطرتها ، بدأت مكانة قطاع الزراعة في جدول الأولويات الحكومية الإسرائيلية تتراجع ، وترجعت حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بشكل مربع في ظل النمو السريع لقطاعي الصناعة والخدمات ، رغم أن هذا القطاع ظل ينمو ولكن بمعدلات أقل من القطاعين الآخرين.

### ج- معالجة نقص المياه اللازمة للزراعة بالترشيد والسطو:

بالنظر إلى أن المياه شكلت دائماً التقيد الأكثر أهمية عن كل ما عداه ، على التوسع الزراعي الأقصى، فإن إسرائيل عملت دائماً على ترشيد استهلاك المحاصيل للمياه، وعلى تقليل الفاقد الحثلي والفاقد في النقل ، كما عملت على زيادة إمكانية استخدام المياه الأعلى ملوحة في زراعة العديد من المحاصيل، وذلك من خلال الإنفاق على البحث العلمي في هذه المجالات ، لكن الأهم من كل ذلك هو أن إسرائيل عملت دائماً على اغتصاب مياه الدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، بما في ذلك مياه الضفة وغزة، وبعد عام ١٩٦٧ توسعت في هذا الأمر على نطاق واسع بعد أن أصبحت الضفة الغربية تحت

مسيطرته، وبعد أن احتلت هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية في تلك الحرب . فقد بدأت إسرائيل منذ تأسيسها وحتى الآن في صراع مائي مع الشعب الفلسطيني، ومع الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة. وهو صراع شكل أحد أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي الشامل؛ فقد بدأت إسرائيل لدى تأسيسها عام ١٩٤٨ بعد اغتصابها للقسم الأكبر من فلسطين، في محاولة زيادة الموارد المائية التي تسيطر عليها؛ حتى تستطيع زيادة عدد المهاجرين لليهود الذين تستوعبهم، والذين شكل تنفقهم ضرورة قصوى لوجودها القائم على الاغتصاب ولأمنها ، باعتبارهم أساس جيشها الذي تستند إلى قوته في استمرار وجودها القائم على الاغتصاب والمستمع بالعنوان. واستندت إسرائيل إلى دراسة للخبير الأمريكي "والتر كلاي لاورر ميلك" تضمنت اقتراحات بعدد من المشاريع المائية لزيادة الموارد المائية للدولة الصهيونية الحديثة الإنشاء . وفي عام ١٩٥١ ، بدأت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة، وهي جزء من نظام مجرى نهر الأردن ، وأنشأت عدداً من المعسكرات الصهيونية في مكنتها وأهمها مستعمرة "كريات شمونة" وكانت لدى كل من الدول العربية من ناحية والدولة الصهيونية من ناحية أخرى ، تصورات خاصة لاستغلال مياه نهر الأردن، وهي تصورات متضادة؛ مما دفع الولايات المتحدة أثناء ولاية للرئيس الأمريكي "دوايت دييفيد ايزنهاور" في بدايات الخمسينيات من القرن العشرين، إلى حث الأمم المتحدة على وضع خطة موحدة لاستغلال مياه نهر الأردن. في حين كانت المملكة الأردنية الهاشمية قد وضعت خططها الخاصة التي أعدها مهندس أمريكي (خطة بونجر) لاستغلال نهر الأردن. وتمكنت من إقناع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) ، وحكومة الولايات المتحدة لتمويل مشروع على نهر اليرموك الذي هو أحد روافد نهر الأردن. لكن إسرائيل اعترضت على الخطة الأردنية ، ثم عادت الإدارة الأمريكية لتتجاهل هذه الخطة وتعلن عن ضرورة وجود مشروع تعاوني مشترك لاستغلال مياه نهر الأردن، نزولاً على الرغبة الإسرائيلية. وعندما اقتربت إدارة وادي تيمسي من إكمال الخطة الموحدة لاستغلال مياه نهر الأردن ، كانت إسرائيل قد بدأت فعلياً في بناء قناة خاصة قرب جسر بنات يعقوب في منتصف الطريق بين بحيرتي الحولة وطبريا؛ لتحويل معظم مياه نهر الأردن إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وكانت أعمال تلك القناة تتم في المنطقة المجردة من السلاح التي أقيمت تبعاً لاتفاقية الهدنة التي توقف لقتال بموجبها بين إسرائيل وسورية<sup>١٤</sup>.

وقد خلقت للتصرفات الإسرائيلية أزمة مع الدول العربية، ومع الولايات المتحدة التي تعرضت لموقف حرج بعد تجاهل إسرائيل لخطتها الموحدة لتقسيم مياه الأردن؛ مما اضطر الولايات المتحدة إلى تجميد مساعداتها لإسرائيل؛ حتى تتوقف عن أعمالها المنفردة على نهر الأردن، ثم كلف الرئيس الأمريكي أحد مستشاريه "إريك جونسون" بالتفاوض كممثل له، مع دول المنطقة؛ لإقناعها بخطة موحدة لاستثمار الموارد المائية لنهر الأردن مستناداً إلى دراسات هيئة وادي تينسي التي تمت تحت إشراف المهندسين تشارلز مين، وبتكليف من الخارجية الأمريكية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

وحسب المشروع الموارد المائية لنهر الأردن بنحو ١٢١٣ مليون متر مكعب، واقترح توزيع ٧٧٤ مليون متر مكعب منها للأردن، و ٤٥ مليون متر مكعب لسورية، و ٣٩٤ مليون متر مكعب لإسرائيل، ولأشئ للبنان. ويتم مشروع الاستثمار من خلال إنشاء سد على نهر الحاصباني الذي يغذي نهر الأردن، ومن خلال تحويل مياه أنهار "بانياس" و "تل القاضي" و "لوزاني" و "سريد" و "الحاصباني" لرى مناطق الحولة وتلال الجليل الأعلى، و وادي مرج ابن عامر، وكلها مناطق خاضعة لإسرائيل، وهو ما رفضته اللجنة الفنية العربية المكلفة من جامعة الدول العربية بدراسة مشروع أو خطة جونسون. كذلك تضمنت هذه الخطة إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع العنسية لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبريا، وإنشاء سد في موقع المقارن على نهر اليرموك، وإنشاء قناتين غربى وشرقى نهر الأردن لرى أراضي ضفتى النهر فى الأغوار والأزوار الشرقية والغربية من مياه بحيرة طبرية مباشرة<sup>١٥</sup>.

وقد اعترض العرب من خلال اللجنة الفنية التي شكلتها الجامعة العربية، على خطة جونسون المستندة إلى تقرير تشارلز مين، على أساس أنها تعطي لإسرائيل ثلث إيراد نهر الأردن، رغم أن الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لا تغذيه سوى بنحو ٢٣% من إيراده كما أن تحويل مياه نهر اليرموك لبحيرة طبرية يقل ضخها للأردن، يعنى أنه بدلاً من حصول الأردن على مياه عذبة من نهر اليرموك، فإنه سيحصل على مياه درجة ملوحتها عالية من بحيرة طبرية. وأشارت اللجنة الفنية العربية إلى أن إيراد نهر الأردن يبلغ ١٤٢٩ مليون متر مكعب، وليس ١٢١٣ مليون متر مكعب، كما تشير الخطة الأمريكية، واقترحت اللجنة العربية توزيع الإيراد المائي لحوض نهر الأردن على النحو التالي: ١٣٢ مليون متر

مكعب لسورية ، ٣٥ مليون متر مكعب للبنان ، ٩٧٧ مليون متر مكعب للأردن ، ٢٨٥ مليون متر مكعب لإسرائيل<sup>١١</sup>.

وبالمقابل قدمت إسرائيل مشروعاً مضاداً رفعت فيه حجم المياه المشتركة مع الدول العربية إلى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب، بعد أن أدخلت مياه نهر اللبطين في حساباتها، رغم أنه نهر لبناني صرف ولا علاقة لها به ، وطلبت أن يكون نصيبها ١٢٩٠ مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن واللبطين. وقد عاد جونستون ، تحت ضغوط إسرائيل ليعدل خطته وتوزيع حصص المياه فيها لصالح إسرائيل، حيث رفع نصيبها إلى ٥٦٥ مليون متر مكعب، مقابل خفض حصة الأردن إلى ٧٢٠ مليون متر مكعب<sup>١٢</sup>.

لكن كل من العرب وإسرائيل رفضوا المشروع الأمريكي ، ومضت قضية المياه بينهما في مسار صراعي مرتبط بحركة الصراع العربي - الإسرائيلي على الوجود في أرض فلسطين العربية التي اغتصبتها إسرائيل بمساعدة استعمارية حاسمة، وشكلت فيها مرتكزاً قوياً ماعداً لتنفيذ مخططات الدول الغربية الكبرى للراغبة في السيطرة على المنطقة ومقدراتها، وكبح طموحات الاستقلال والوحدة فيها.

وقد أعلنت إسرائيل بعد ذلك أنها ستسحب من نهر الأردن ٧٠٠ مليون متر مكعب ، منها ٥٠٠ مليون متر مكعب يتم سحبها من بحيرة طبرية، وذلك على مرحلتين تنتهي الأولى منهما في عام ١٩٦٤. ومع اقتراب انتهاء المرحلة الأولى، وإعلان إسرائيل عن قرب تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب تنبّهت الدول العربية متأخرة إلى خطورة ما يجري على ذلك النهر، وتم عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤ ، وقرر تحويل روافد نهر الأردن، وتشكيل هيئة لاستغلال مياهه، واتفقت الدول العربية على توفير التمويل الضروري لعملية تحويل روافد نهر الأردن. لكن التمويل تعثر، ولم تكن هناك جدية في حماية عملية تنفيذ المشروع العربي من الاعتداءات الإسرائيلية عليه ، ثم ذهب كل ذلك لئراج الرياح في عام ١٩٦٧ بسبب الهزيمة المروعة التي تعرضت لها الدول العربية في يونيو من ذلك العام، والتي كان من نتائجها أن سيطرت إسرائيل على كل نهر الأردن وغالبية روافده .

ومنذ بداية الاحتلال حرصت إسرائيل على تطبيق قوانينها المنظمة لعملية حفر الآبار في الضفة الغربية؛ لتقليل التراخيص الممنوحة لحفر الآبار؛ بحيث تقتصر على تأمين كميات المياه اللازمة للاستعمال المنزلي. وذلك لأنها كانت تريد تقليل الاستهلاك المائي للشعب الفلسطيني إلى أقصى حد من أجل توفير أكبر كمية من المياه لإسرائيل لتسطو عليها لمصلحتها الخاصة. وتبلغ كميات المياه التي تسطو عليها إسرائيل من الضفة الغربية ومعها نهر الأردن، والجولان، وجنوب لبنان على الترتيب نحو ٧٠٠ ، ٢٠٠ ، ٤٠٠ مليون متر مكعب على كّل تقدير<sup>١٨</sup>. وتبلغ تكلفة الحصول على هذه الكميات عبر تحلية مياه البحر وهو البديل الوحيد أمام إسرائيل ، ما يزيد على مليار دولار سنوياً.

وهذا الوضع؛ أى سطو إسرائيل على المياه العربية الذى أصبح واسع النطاق فى عام ١٩٦٧ لم يتغير حتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وزاد الأمر تعقيداً منذ نهاية السبعينات عندما غزت إسرائيل جنوب لبنان عام ١٩٧٨ ، ثم لجأت لبنان عام ١٩٨٢؛ حيث بدأت فى السطو على مياه نهر الليطاني وهو نهر لبنانى صرف.

وبعد أن استغنت إسرائيل الغالبية الساحقة من إكاثيات نهب المياه من دول الطوق العربية ، لم يعد أمامها سوى البحث عن مورد للمياه من خارج المنطقة بأسرها من دولة غنية بمواردها المائية مثل تركيا. والتقت الحاجة الإسرائيلية مع الرغبة للتركية فى الارتباط من موقع قوى ومهيمن مع دول المنطقة مع التصور الاستراتيجى الغربى والأمريكى أساساً، الذى يرى أهمية كبيرة لإدماج تركيا وإسرائيل مع دول المنطقة.. التقت أهداف كل هذه الأطراف فظهر مشروع أنابيب السلام، منذ بداية الثمانينيات متوكفاً مع مشروع تركيا للمسطو على الحصص التاريخية للعراق وسورية فى نهري الفرات ودجلة على النحو الذى رصدناه فى موضع سابق؛ بحيث تصبح سوريا وبالقى دول المشرق العربى مضطرة للتبول بالمشروع التركى.

وقد توالى انطلاق مسيرة التسوية السياسية بين الدول العربية وإسرائيل، مع إطلاق تصورات إسرائيلية متنوعة حول قضية المياه المشتركة مع العرب وهى تصورات، حتى وإن تباهت فى تفاصيلها ، تعكس فى مجملها جوهر الموقف الإسرائيلى الذى يستهدف إقرار العرب بالتهب الإسرائيلى للفعل للمياه العربية الذى تقوم به إسرائيل حالياً لإضفاء



الشرعية عليه، مع التفاوض حول اقتراحات جديدة لضمان إضافة المزيد من الموارد المائية الجديدة لإسرائيل عبر أنبوب المياه التركي، أو الحديث السخيف عن مد مياه النيل لإسرائيل أو للصفحة وغزة ، أو تجميع فضائلات الشتاء في بحيرة طبريا.

والتصورات الإسرائيلية التي طرحت بشكل مستقل أو في إطار مفاوضات للتسوية، لا تختلف عما طرحه الليشع كالي وأبراهام تال منذ بداية الثمانينيات فيما أسماه "خطة للمياه في الشرق الأوسط في ظل السلام"، والتي نشرت مع مجموعة أبحاث قامت على رعايتها مؤسسة "أرماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط - جامعة تل أبيب؛ ففي خطة كالي - تال المشار إليها ، تفصيل عن تصورات إسرائيلية حول نقل مياه النيل لإسرائيل ، وحول الحصول على المزيد من مياه نهر اليرموك عبر تخزين فضائلاته الشتوية في بحر الجليل، وحول تحويل نهر الليطاني إلى حوض صرف بحر الجليل<sup>١٩</sup>.

ويمكن القول إجمالاً إن القطاع الزراعي الإسرائيلي الذي احتل المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية في بدايات إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، قد حافظ على مكانة متقدمة وألوية خاصة في المقعد التالي لإنشاء الدولة باعتباره قطاعاً مهماً في استيعاب المهاجرين، وفي خلق الارتباط بينهم وبين الأرض؛ لترسيخ الفكرة الأسطورية عن أرض إسرائيل .

ولكن مكانة هذا القطاع تراجعت بعد ذلك، وأصبح في الظل تماماً بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والخدمات ، لكن ذلك لم يمنع إسرائيل من القيام دائماً بالبحث عن حل أزمت هذا القطاع، وتوسيع قاعدة موارده المائية بالذات، من خلال السطو على الموارد المائية لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وللدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، كما صلت أيضاً على زيادة إنتاجية الأرض عبر الهندسة الوراثية، وتطوير استخدام المخصبات والمبيدات، كما صلت على تطوير استخدام الموارد المائية، سواء بتحديث أساليب الري، أو بتطوير استخدام المياه الأعلى ملوحة في زراعة العديد من المحاصيل.

## ٢- لقطاع الصناعي الإسرائيلي:

أ- الوضع الراهن للصناعة الإسرائيلية:

بالسرغم من أن إسرائيل هي في النهاية دولة صغير الحجم، إلا أنها عملت على تطوير اقتصادها الصناعي معتمدة في ذلك على المساعدات المالية والتكنولوجية والتسويقية الهائلة التي حصلت عليها من دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا، وقد تمكنت إسرائيل في النهاية من بناء اقتصاد صناعي متقدم مركّز على الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا بالأساس. لكن البيانات المتطّقة بالقيمة المضافة في قطاع الصناعة الإسرائيلي وحصلتها من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي غير متوافرة في أي من المطبوعات الحديثة للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. لكن هناك مصدراً آخر ببياناته قديمة نسبياً تقف عند عام ١٩٩٤، يشير إلى أن حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الصافي في إسرائيل، بلغت نحو ١٩٪، ترتفع إلى ٢٨,٥٪ من هذا الناتج، إذا أضفنا الكهرباء والمياه والطاقة والبناء إلى قطاع الصناعة<sup>٢٠</sup>.

ووفقاً لمؤشر القدرة التنافسية الصناعية الذي صممته منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو)، فإن إسرائيل تأتي في المرتبة ٢٠ بين ٨٧ دولة أُجري عليها المسح عام ١٩٩٨، في حين تظهر أول دولة عربية وهي البحرين في المرتبة ٤٢، تليها تونس في المرتبة ٤٥، ثم المغرب في المرتبة ٥٣، ثم السعودية في المرتبة ٥٤، ثم تأتي مصر في المرتبة ٥٧<sup>٢١</sup>.

ونظراً لأن قطاع الصناعة التحويلية هو القطاع المعبر لكثير من غيره عن مدى تقدم حيوية القطاع الصناعي، فإن هيكل ناتج قطاع الصناعة التحويلية في إسرائيل يعبر بالفعل عن قطاع صناعي متقدم، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن القيمة المضافة في صناعة الأغذية والمشروبات والطبقات شكلت نحو ١٢٪ من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الإسرائيلية عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ١٨٪ في مصر في العام نفسه، كما شكلت القيمة المضافة في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة نحو ٩٪ من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الإسرائيلية عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ١٢٪ في مصر. أما القيمة المضافة في صناعة معدات النقل والآلات، والتي تعبر بدرجة كبيرة عن مدى تقدم الاقتصاد، فقد شكلت نحو ٣٢٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الإسرائيلية عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ١٣٪ في مصر في العام المذكور. كما شكلت القيمة المضافة في صناعة الكيماويات نحو ٥٪ من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية

الإسرائيلية، مقارنة بنحو ١٤% في مصر في العام نفسه. أما باقي الصناعات التحويلية فقد شكلت للقيمة المضافة فيها نحو ٤٢% من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الإسرائيلية برمتها في عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٤٣% في مصر<sup>٢٢</sup>. لكن هذا القسم من الصناعة التحويلية في إسرائيل الذي يشمل صناعات متنوعة، يتميز بقائه بالأساس صناعات عالية التكنولوجيا؛ مثل الإلكترونيات الدقيقة والبرمجيات، بينما يتميز في مصر بغلبة الصناعات التقليدية أو منخفضة التكنولوجيا عليه رغم لحوقه على بعض الصناعات عالية التكنولوجيا.

وفي عام ٢٠٠٠ احتلت إسرائيل المرتبة ٢١ بين أكبر ٢٥ دولة مصدرة للسلع عالية التكنولوجيا؛ حيث بلغت قيمة صادراتها منها نحو ٧٤١٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠، بما شكل نحو ٢٥% من قيمة صادرات إسرائيل من السلع المصنعة في العام المذكور<sup>٢٣</sup>. ولم تظهر أي دولة عربية في قائمة الدول المصدرة الرئيسية للسلع عالية التقنية.

وبالنسبة للقيمة المضافة للعامل الإسرائيلي في الصناعة التحويلية، فإنه بالنظر لجدول ٤، نجد أنها بلغت نحو ٣٥٥٢٦ دولار سنوياً في متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٥٩٧٦ دولار للعامل في مصر. لكن تكلفة العامل في الصناعة التحويلية الإسرائيلية، مرتفعة؛ حيث بلغت نحو ٢٦٦٣٥ دولار للعامل سنوياً في متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ١٨٦٣ دولار سنوياً في مصر في الفترة نفسها، لكن للقيمة المضافة الصافية للعامل في الصناعة التحويلية في إسرائيل، أي القيمة المضافة للعامل مطروحاً منها تكلفته، بلغت نحو ٨٨٩١ دولار سنوياً في متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٤١١٣ دولار سنوياً للعامل في مصر، وللعلم فإن لاختلاف القيمة المضافة للعامل بين إسرائيل ومصر، يعود بالأساس إلى أن الصناعات الإسرائيلية عالية التقنية ومنتجاتها مرتفعة العائد، مقارنة بنظيراتها الأقل تقنية في مصر، كما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة في القيمة المضافة للعامل مثل كفاءة الإدارة والتسويق، وحداثة الآلات المستخدمة، وحصة الصناعات كثيفة رأس المال من إجمالي الصناعة التحويلية؛ حيث تكون إنتاجية العمالة فيها عالية، وشفافية النظام المحاسبي بما يضمن ظهور البيانات الحقيقية للعائد وإنتاجية العمالة بدلاً من التزوير المحاسبي المعتاد

في البلدان النامية؛ لإظهار الشركات الخاصة خسارة، حتى تتمكن من التهرب من دفع ضرائب عن أرباحها.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية في كل الدول النفطية العربية، وفي إيران وتركيا وحض في المغرب والأردن تزيد كثيراً عن نظيرتها في إسرائيل، كما هو واضح من الجدول ٤. ورغم أن ميلاد صناعة البتروكيماويات كثيفة رأس المال، والتي تكون إنتاجية العمالة فيها مرتفعة عادة، هو السبب في ارتفاع صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية في البلدان العربية النفطية وفي إيران، فإن الأمر ليس كذلك في تركيا والمغرب والأردن وغيرها من الدول غير النفطية التي تتفوق الإنتاجية الصافية للعامل في الصناعة التحويلية فيها على نظيرتها في إسرائيل، ويعود ذلك إلى الارتفاع المبالغ فيه للأجور في إسرائيل، باعتبار أن هذا الارتفاع أحد مظاهر الرفع المفتعل لمستويات المعيشة اعتماداً على المساعدات الخارجية كآلية لجذب المهاجرين، لكن ذلك يؤدي في النهاية إلى إضعاف تنافسية الاقتصاد، والقدرة التنافسية للصناعة التحويلية الإسرائيلية بشكل محدود.

#### ب- نظرة تاريخية على نشأة وتطور قطاع الصناعة الإسرائيلي:

بدأت عملية تأسيس الصناعة اليهودية في فلسطين في إطار تطور المشروع الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وقد ظلت هذه الصناعة بدائية وصغيرة حتى عشرينات القرن العشرين، عندما بدأت تخطو خطواتها التحديثية الأولى، لكن البداية الكبيرة جاءت في بدايات ثلاثينات القرن العشرين بعد عقد اتفاقية "هاغافرا" مع ألمانيا النازية في عام ١٩٣٣، وبموجب تلك الاتفاقية يتمكن اليهود الألمان المهاجرين لفلسطين أو السراخيين في الهجرة إليها من نقل رؤوس أموالهم في صورة بضائع ألمانية إلى فلسطين، شرط أن يحولوا بضائع قيمتها ألف جنيه إسترليني بعد أنى<sup>٦٠</sup>. وطبقاً لهذه الاتفاقية هاجر ٦٠ ألف يهودي من ألمانيا ومن النمسا، التي كانت تحت نفوذها آنذاك<sup>٦١</sup>.

لكن هناك تفاوتاً كبيراً في تقدير الأموال التي تكلفت بموجب اتفاقية "هاغافرا"، فطبقاً للحساب الأولى فإن هجرة ٦٠ ألف ألماني ونمساوي يحول كل منهم أكثر من ألف

جنبيه استرليني بموجب الاتفاقية- يعنى تدفق بضائع ألمانية قيمتها تبلغ على أقل تقدير نحو ٦٠ مليون جنبيه استرليني لصالح المهاجرين اليهود فى فلسطين، لكن الموسوعة اليهودية ترى أن الرقم لم يتجاوز ٨,١ مليون جنبيه استرليني، فى حين تشير تقديرات عربية إلى أن الرقم بلغ ١٤٠ مليون مارك، وحتى إذا أخذنا بتقديرات الحد الأدنى أى ٨,١ مليون استرليني فإنه مبلغ هائل بالمقارنة بحجم الاقتصاد الفلسطينى فى ثلاثينات القرن العشرين، وهو ما يدل عليه حجم النقد الفلسطينى المتداول الذى لم يزد على خمسة ملايين جنبيه فى عام ١٩٣٨<sup>٢٦</sup>.

وعلى أى الأحوال فإن التحولات اليهودية فى صورة بضائع من ألمانيا النازية إلى فلسطين قد سمحت للمهاجرين من اليهود الألمان إلى فلسطين بالبدا فى تأسيس صناعة حديثة، أو المساهمة فى تمويل تأسيس هذه الصناعة، من خلال رؤوس الأموال التى حولوها معهم من ألمانيا فى صورة بضائع هالبيتها من السلع الاستثمارية؛ أى الآلات اللازمة للصناعة.

ولم تكن صدف أن تبدأ الصناعة العسكرية اليهودية فى فلسطين عام ١٩٣٤ بعد علم واحد من بدء تطبيق اتفاقية هاعفارا؛ لأن هذه الاتفاقية كانت بمثابة نقطة فاصلة فى تاريخ الصناعة اليهودية فى فلسطين، تلك الصناعة التى تمحورت ولوقت طويل حتى بعد إنشاء دولة إسرائيل حول الصناعات العسكرية التى مازالت تحتل حتى الآن مكانة قائمة فى الصناعة والاقتصاد فى إسرائيل. وكانت هذه الاتفاقية "هاعفارا" - محققة للمصالح المشتركة بين اليهود وألمانيا النازية؛ حيث حقق اليهود الصهانية نقل أموال ضخمة فى صورة آلات متقدمة تكنولوجياً إلى فلسطين كأمر ضرورى لتدعيم مشروعهم الصهيونى فى إقامة دولة إسرائيل على أراضيها، كما أتاح ذلك لعدد من اليهود الألمان أن يغادروا بلادهم ومعهم أموالهم هرباً من التطرف القومى العنصرى الألمانى فى فترة سيطرة النازية، وبالمقابل أثلت الاتفاقية لألمانيا أن تحرك الأموال اليهودية الألمانية المكتنزة، وأن تحولها إلى طلب على السلع الألمانية بما يساهم فى إنعاش الاقتصاد الألمانى فى وقت كان العالم لرأسمالى وفى القلب منه أوروبا والولايات المتحدة مطحوناً بأزمة الكساد العظيم التى بدأت فى أكتوبر ١٩٢٩، واستمرت خلال ثلاثينات القرن العشرين. كما أن ألمانيا النازية بقدها لاتفاق هاعفارا فإنها تكون قد دعمت الحل الصهيونى للمشكلة اليهودية فى أوروبا آنذاك،

الذى يقضى بإقامة دولة لليهود عبر اغتصاب فلسطين، وهو حل كان يلقى تأييداً من الاتجاهات القومية المتطرفة فى أوروبا، باعتباره يخلص للمجتمعات الأوروبية المسيحية من الأقليات اليهودية المرفوضة من قبلها، ولقى توترت العلاقات بينها وبين اليهود على نحو ملموس منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية وكان استبعاد تلك الأقلية مطلوباً من المجتمعات الأوروبية عموماً وبخاصة من الاتجاهات القومية المتطرفة.

وقد بدأت الصناعة العسكرية الإسرائيلية فى عام ١٩٣٤ بصناعة الأغصم والقتال اليدوية، وفى سنة ١٩٣٥، كانت تنتج ٣٥٠ قنبلة يومياً، وبعد الحصول على آلات من أوروبا بدأت هذه الصناعة فى عام ١٩٣٩ فى إنتاج ١٥ ألف طلقة رصاص يومياً، وفى العام نفسه تم تطوير مدافع للهون عيار ٣ بوصات فتم فى تلك السنة إنتاج ٤٨ مدفعاً من هذا العيار مع كل مستلزماتها بالإضافة إلى ٥ آلاف قذيفة.<sup>٢٧</sup>

وكانت تلك الآلات الأوروبية قد جلبت من بولندا بالأساس قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، وخلال تلك الحرب اعتمد الجيش البريطانى على الصناعة العسكرية اليهودية فى فلسطين فى تصنيع بعض احتياجاته العسكرية، فقامت المصانع اليهودية فى فلسطين ما بين عامى ١٩٤٢، ١٩٤٤ بإنتاج نحو ٣,٦ مليون لغم مضاد للدبابات، نحو ٧,٩ مليون وعاء فولاذى. وبلغت القيمة الإجمالية لمنتجات المصانع اليهودية فى فلسطين لصالح الجيش البريطانى خلال الحرب نحو ٣٣ مليون جنيه إسترليني.<sup>٢٨</sup>

والحقيقة أن سماح بريطانيا - دولة الانتداب على فلسطين - بنشوء صناعة عسكرية يهودية فى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات طويلة ثم إعاشها على نحو استثنائى، بتوفير طلب هائل على منتجاتها خلال الحرب العالمية الثانية، هو أحد العوامل الحاسمة فى نشوء وتطور هذه الصناعة، وهو أحد العوامل المهمة التى ساعدت على اكتمال مؤامرة اغتصاب فلسطين؛ لأنه بالمقابل لم تسمح بريطانيا لدول عربية كبيرة كانت تحت سيطرتها بإنشاء مثل هذه الصناعات العسكرية، بينما سمحت بذلك لليهود الذين سمحت بهجرتهم لفلسطين على نطاق واسع، وتغاضت عن تشكيلهم لعصاباتهم المسلحة، وحتى عندما وصلت الحرب العالمية الثانية ذروتها، وتمكنت ألمانيا وإيطاليا اللتان سيطرتا على البحر المتوسط من قطع خطوط المواصلات بين الجيش البريطانى فى مصر وبقي الدول

العربية وبين بريطانيا ، فإن جيش بريطانيا في المنطقة العربية اعتمد على مصر بالأساس في توفير احتياجاته من بعض السلع الصناعية والزراعية المدنية ، بينما اعتمد في توفير جانب من احتياجاته من الأسلحة على الصناعة العسكرية لليهودية للصناعة في فلسطين المحتلة؛ مما يؤكد وجود إرادة بريطانية حاسمة للمساعدة في تطوير هذه الصناعة العسكرية اليهودية؛ لأن بريطانيا ببساطة كان يمكنها لو أرادت - أن تعتمد في ذلك على دولة ذات إمكانيات صناعية أعظم شأنًا بما لا يقاس مع الجالية اليهودية في فلسطين ، مثل مصر لكن ذلك لم يحدث لأن بريطانيا رأت أن نشوء وتطور هذه الصناعة في دولة مثل مصر يشكل خطراً على الاحتلال البريطاني لمصر، وعلى الوجود البريطاني في المشرق العربي بأسره، وعلى الكيان الاستيطاني الصهيوني في ذلك الوقت.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت طفرة في الصناعة العسكرية الصهيونية في فلسطين؛ ففي يوليو ١٩٤٥ ويتوجه من بن جوريون ، تعاقبت أطراف يهودية مع إدارة موجودات الحرب الأمريكية لشراء مئات الأطنان من الآلات العسكرية كمخلفات حرب (خردة)؛ فالآلة التي كانت تكلفتها ١٠ آلاف دولار مثلاً ، بيعت بـ ١٢٥ دولار ووصلت هذه الآلات كلها سالمة إلى فلسطين<sup>٢٠</sup>.

وبفضل هذه الآلات الأمريكية ، والآلات الأقدم التي جلبت من بولندا قبل الحرب العالمية الثانية، أخذت الصناعة العسكرية للصهيونية تعمل بنشاط متزايد، وفتحت خلال الفترة من عام ١٩٤٥، وحتى صدور قرار التقسيم في نوفمبر عام ١٩٤٧ ، نحو ٢ مليون رصاصة للرشاش ستن، ٤٧٥٠ رشاشاً ، وأكثر من ١٠٠ مدفع هاون عيار بوصتين ، ٥٣ ألف قنبلة يدوية. وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ ، صدر أمر إلى الصناعات العسكرية بإنتاج ٤٠٠٠ مدفع هاون، ٤ ملايين رصاصة ، ١٣٠ ألف قنبلة يدوية<sup>٢١</sup>.

وهكذا فإن التمويل اللازم للصناعة اليهودية في فلسطين، والتي تمحورت حول الصناعة العسكرية قد تم توفيره من الخارج ، كما أن السوق المطلوبة لإتمام هذه الصناعة قد توفرت على نحو استثنائي ساعداً على تحقيق قفزة هائلة أثناء الحرب العالمية الثانية، من خلال طلب الجيش البريطاني في المشرق الأوسط على منتجات للصناعة العسكرية

اليهودية، بعد أن أدت الهيمنة الألمانية - الإيطالية على البحر المتوسط إلى تعطيل الإمدادات من بريطانيا إلى جيوشها في المنطقة العربية .

هذا فضلاً عن أن العصابات الصهيونية في فلسطين قد وفرت تياراً دائماً ومتصاعداً من الطلاب على منتجات الصناعة العسكرية الصهيونية في فلسطين، وهو التيار الذي صار طوقاً مع بدء الاستعداد الصهيوني لخوض حرب اغتصاب فلسطين عند انتهاء الانتداب البريطاني عليها، ثم مع اشتعال هذه الحرب ذاتها بعد ذلك. وفضلاً عن ذلك فإن للتكنولوجيا اللازمة لإقامة الصناعة الصهيونية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، قد جاءت من الولايات المتحدة، ومن أوروبا وبالأخص من ألمانيا وبولندا.

لما بعد إنشاء دولة إسرائيل، فإن قطاع الصناعة الإسرائيلي قد تلقى الدفعة الكبرى للانطلاق بعد اتفاق بروكسل الذي أبرمته إسرائيل في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ مع ألمانيا الغربية للحصول على تعويضات منها ، وهو الاتفاق الذي تم التصديق عليه من البوندستاغ - البرلمان الألماني - في ٤ مارس ١٩٥٢ ، وكانت قيمة التعويضات تبلغ ٣٤٥٠ مليون مارك، وتم استيفاء الاتفاق عام ١٩٦٥ وبعد استيفائه أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وثل أبيب. وقد قدمت ألمانيا الغربية نحو ٨٠% من هذه التعويضات في صورة شحنات من السلع الاستثمارية - الآلات والمعدات - من جميع الأنواع<sup>٢١</sup>.

وقد استخدمت إسرائيل هذه السلع في بناء القواعد الرئيسية للصناعة الإسرائيلية، فضلاً عن استخدام التعويضات الألمانية في إقامة مشروعات الري وخطوط المياه وإقامة الطرق وشبكات الاتصالات والبنية الأساسية ، فضلاً عن شراء ٦٠ قطعة بحرية شكلت العمود الفقري للأسطول التجاري الإسرائيلي في الخمسينيات وبدلية الستينيات<sup>٢٢</sup> .

وفي نفس الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ اتفاق بروكسل، صعد بنحاس سابير ليصبح وزيراً للتجارة والصناعة في بداية عام ١٩٥٥ ، وكان سابير بمثابة أبو الصناعة الإسرائيلية؛ حيث وضع سياسة صناعية واضحة تستهدف تحويل الدولة الصهيونية إلى دولة صناعية؛ باعتبار أن هذا القطاع هو المستقبل لدولة متوسّص أعدداً كبيرة من المهاجرين في مساحة محدودة، لا تتمتع بموارد زراعية أو مائية يمكنها استيعاب هذه الأعداد. وقد



قدمت الحكومة الإسرائيلية قروضاً مدعومة للمستثمرين من القطاع الخاص في مجال الصناعة، كما قام بنحلس ساير بجهود شخصية لجذب مستثمري القطاع الخاص لضخ الاستثمارات إلى المدن الجديدة التي بنتها إسرائيل في النقب والجليل، وذلك بتقديم كل أنواع الدعم المباشر وغير المباشر لهم، وكان ساير يتبنى سياسة الإحلال محل الواردات كاستراتيجية صناعية، ومن أجل ذلك رفع التعريفات الجمركية على الواردات لعملية الصناعة الإسرائيلية، فضلاً عن الدعم الكبير الحكومي الذي تم تقديمه للإنتاج المحلي والصادرات<sup>٢٣</sup>.

ودعماً لقطاع الصناعة ولتقديم القروض المدعومة له، تم إنشاء بنك للتنمية الصناعية عام ١٩٥٧، وتعتبر الفترة من عام ١٩٦٥-٥٤ هي فترة النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلي على قاعدة التعويضات الألمانية وسياسة التحول لدولة صناعية التي قادها بنحلس ساير. وقد ارتفع الناتج "للقومي" الإسرائيلي خلال الفترة المذكورة بنحو ١٠% سنوياً في المتوسط، وانخفضت البطالة إلى ٣,٥% فقط<sup>٢٤</sup>.

وقد تم بناء أسس الصناعة الإسرائيلية الحديثة على النحو الذي ذكرناه آنفاً، ثم تطورت من خلال المساعدات المالية والتكنولوجية، ومن خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات عالية التقنية بشكل خاص؛ حيث تكون هذه الاستثمارات مترافقة بأحدث فنون الإنتاج والإدارة، بالذات عندما تتدفق على دولة مثل إسرائيل لا توجد أي محاذير عربية على تقديم أحدث التقنيات الإنتاجية إليها.

## ٢ - قطاع الخدمات :

تسنع قطاع الخدمات بمكانة مهيمنة في الاقتصاد الصهيوني قبل إنشاء الدولة الصهيونية وبعد إنشائها، واستمرت أهميته في التصاعد حتى أصبح في الوقت الراهن يسمم بالغالبية الساحقة من الناتج المحلي الصافي الإسرائيلي أو نحو ٧٠% منه تقريباً.

وقد ارتبط الوضع المهيمن لقطاع الخدمات ، على الاقتصاد الإسرائيلي بعدة أمور مهمة: الأول - يتعلق بطبيعة إسرائيل كنزلة تشكلت من المهجرين، ومازالت تتلقى تياراً من المهاجرين يضيف أحياناً ويشد في أحيان أخرى؛ حيث تحتاج مثل هذه الدولة إلى

قطاع متطور للخدمات المالية والمصرفية للقيام بالخدمات المرتبطة بالنقل البشر بأموالهم وأصولهم من دول عديدة إلى الدولة الصهيونية ، وأيضاً للقيام بالأنوار المطلوبة في بناء دولة على أرض مغتصبة.

الثاني- هو أن الخبرة التاريخية لليهود في الأعمال المصرفية قد أوجدت أساساً موضوعياً لنشوء قطاع مالى ومصرفى متطور .

والثالث - هو أن وجود الأماكن الدينية المقدسة في فلسطين المحتلة الخاضعة لإسرائيل فضلاً عن بعض الآثار القديمة ، قد وفر إمكانية قيام قطاع سياحي كبير بكل الخدمات المرتبطة به .

والرابع - هو أن إسرائيل عملت دائماً على رفع مستوى معيشة مواطنيها بشكل مفتعل يتجاوز إمكانياتها، بالاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك لزيادة جانبية الدولة الصهيونية للمهاجرين المحتملين، وهذا تجسد في قيام الدولة بتوفير خدمات التعليم والصحة بالمجان، خاصة وأن إسرائيل استهدفت منذ البداية تعليم كل اليهود فيها، وهذا ساهم منذ البداية في ضخامة حجم قطاع الخدمات سواء في مجال المال والمصارف والتأمين، أو في مجالات النقل والسباحة والتعليم والصحة.

ويوجد لدى إسرائيل في الوقت الراهن ١٤ بنكاً تجارياً و٥ بنوك عقارية فضلاً عن العديد من المؤسسات المالية، وهناك ثلاث مجموعات مصرفية تمتلك نحو ٩٢% من مجموع أصول القطاع المصرفي الإسرائيلي، وهذه المجموعات هي مجموعة بنك لينومي، ومجموعة بنك هابوعليم، ومجموعة بنك ديسكونت (الخصم)، ويقوم كل من البنك الزراعي الإسرائيلي، و البنك العقاري، و بنك التنمية الصناعية، وماريتايم بنك، بتقديم القروض طويلة الأجل.

لما بالنسبة للسباحة فإنها شكلت دائماً قطاعاً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي، رغم أن حالة التوتر بين إسرائيل والدول العربية من المفترض أن تجعل فلسطين المحتلة بلداً غير آمن للسباحة، لكن السباحة الغربية تنفقت على إسرائيل دائماً، خاصة وأنه نادراً ما صدرت تحذيرات من للحكومات الغربية لمواطنيها بعدم السفر إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد السياح الذين استقبلتهم الدولة الصهيونية نحو ١,٠٦٢ مليون سائح، وظل الرقم يتعجب على ضوء التصاعد أو التراجع فى التوترات بين إسرائيل وبين البلدان العربية، وبخاصة بينها وبين الشعب الفلسطينى فى أراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لكن عدد السياح ارتفع بعد ذلك حتى بلغ ٢,٤ مليون سائح عام ٢٠٠٠، وحقت إسرائيل دخلاً مساحياً بلغ ٣,١ مليار دولار فى العام نفسه، لكن عدد الإسرائيليين الذين يسافرون للخارج للسباحة بلغ نحو ٣,٢ مليون شخص عام ٢٠٠٠، وبلغت قيمة مدفوعاتهم فى الخارج، نحو ٢,٦ مليار دولار فى العام نفسه<sup>٢</sup>، ومع انفجار الانتفاضة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال فى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠، ومع محاولات القمع الهجوة لها من قبل الدولة الصهيونية، أصبح هناك مناخ من الاضطراب الأمنى والسياسى غير المصبوق. وفى مثل هذا المناخ يصاب قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بالركود، وقد فقد قطاع السياحة الإسرائيلى بالفعل أكثر من نصف حصيلته من النقد الأجنبى بعد أن انخفض عدد السياح الذين يتدفقون إلى الدولة الصهيونية بشكل هائل.

#### رابعاً- السياسات الاقتصادية فى إسرائيل:

نشأ الاقتصاد اليهودى فى فلسطين الخاضعة للاستعمار البريطانى، كالاقتصاد قائم على الملكية العامة والعلوينة بشكل أسلمى، وذلك لعوامل تاريخية منها أن الأموال التى تنفقت على اليهود فى فلسطين كانت تنفق إلى المجموع، وتدار بالتالى بشكل عام للمنفعة العامة لهم كما أن إنشاء دولة بالاغتصاب يحتاج بالضرورة إلى قرارات مركزية من السلطات لتسي تقود عملية الاغتصاب على الأرض، سواء فى مجال السياسة أو الأمن أو الاقتصاد، كذلك فإن النجاح الكبير عالمياً لنموذج التخطيط المركزى فى الأربعين لثنى والثلاث من القرن العشرين فى الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية، والنجاح الكبير لنموذج الدولة المستقلة فى الاقتصاد، فى تمكين الدول الرأسمالية للصناعة المتقدمة من تجاوز أزمة الكساد العظيم فى ثلاثينات القرن العشرين، ومن إدارة اقتصاد الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن إعادة بناء الاقتصادات التى خربتها الحرب فى أوروبا بالذات، كل ذلك ساهم فى تعزيز نموذج الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى، وعلى الدور المباشر للدولة فى الاقتصاد القائم على القطاع العام.

وبعد إنشاء دولة إسرائيل، استمر لتوجه العلم للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية كما هو؛ حيث استمر التخطيط المركزي والدور المهيمن للقطاع العام والتعلوني على الاقتصاد الإسرائيلي الذي استمر كما نشأ، اقتصاداً مؤسسة عسكرية تعيش في حالة مواجهة مستمرة مع من اعتصبت أراضيهم ولقّمت عليها دولتها، ولم يحدث تحول حقيقي في هذا الأمر إلا في منتصف تسعينيات القرن العشرين، عندما بدأت الدولة الصهيونية في تبني سياسات تحرير الاقتصاد في إسرائيل بعد تقدم مسيرة للتسوية السياسية بينها وبين الدول العربية بشكل أقرب ما يكون للشروط الأمريكية-الإسرائيلية، بما قلل أو نفى للتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل، وقلل بالتالي من ضرورة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وفي نفس السياق ساهم تدمير القوة العراقية- التي كانت تشكل تهديداً لإسرائيل- في تحرير الدولة الصهيونية من ضرورة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي لمواجهة التحدي العراقي الكبير.

كذلك فإن إسرائيل تأثرت بالموجة العالمية للتوجه نحو تحرير الاقتصاد، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة، تلك الموجة التي قادتها تانشر وريجان، وروج لها صندوق النقد والبنك الدوليين منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، ثم أخذت دفعة هائلة بعد سقوط النظام الاستراكية البيروقراطية الأقرب لرسماليات الدولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث أدى سقوطها إلى تعرض نموذج التنمية القائم على التخطيط المركزي والدور المحوري للدولة في النشاط الاقتصادي المباشر، لأزمة حقيقية وإلى عودة للبريق للسياسات الاقتصادية القائمة على تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد لتقرب من نموذج الدولة الحارسة المعنية بالأمن الداخلي، والدفاع ضد الأعداء الخارجيين وضمنان للترام الأفراد بتعداداتهم.

وخلال فترة هيمنة الدولة على الاقتصاد في إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨، وحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين، فإنها اعتمدت على تسعير عملتها تحكيمياً. ومن الطريف حقاً أن الحسابات الصهيونية كانت قد حددت سعر للشيكل مقابل الدولار قبل عام ١٩٤٨ بمقدار ٤٠ دولاراً أمريكياً لكل شيكل، وظل السعر كذلك حتى عام ١٩٤٩ أي بعد إنشاء الدولة بعام؛ حيث تم تخفيضه إلى ٢٧,٨ دولار للشيكل، وهو السعر الذي استمر سارياً حتى عام ١٩٥٣ (راجع جدول ٥)، وهذا التسعير للعملة بشكل غريب وخلى من أي

منطق بشكل يصل إلى حد خرافي، هو انعكاس لعقده الإحساس بالضائقة والنزوع في الوقت ذاته للميطرة والتعوق، ولو عبر المبالغة الخرافية في سعر العملة المحلية التي تحصل على كل الدعم من الخارج، الذي كان مسئولاً حتى عن تكوين الاحتياطيات الدولية لإسرائيل!

وعلى أي الأحوال فإن السعر المبالغ فيه للعملة الإسرائيلية قد أضر بإمكانية زيادة الصادرات الإسرائيلية، التي كانت أسعارها مقدرة بالعملة الأخرى مرتفعة للغاية، بما جعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، لكن إسرائيل المعنية بالأساس بالبناء الدلطي للاقتصاد، وبمواجهة احتياجات المهاجرين الذين استوعبتهم لم تكن مهتمة كثيراً بقضية التصدير في ذلك الحين، خاصة أن المساعدات التي كانت تحصل عليها قد أمنتها دائماً بالعملة الحرة التي كانت تحتاج إليها .

وقد تم تخفيض سعر الشيكل مقابل الدولار إلى ٥,٥٥ دولار لكل شيكل عام ١٩٥٤ ، وهو السعر الذي استمر حتى عام ١٩٦٢، عندما تم تخفيض سعره من جديد إلى ٣,٣٣ دولار لكل شيكل، كآلية لحفز الصادرات الإسرائيلية بعد أن بدأ القطاع الصناعي الإسرائيلي المبني حديثاً يولج مشكلاً في التصدير. وفي عام ١٩٧١ تم تخفيض سعر الشيكل مجدداً ليصل إلى ٢,٨٦ دولار لكل شيكل، وفي عام ١٩٧٤ تم تخفيض سعره إلى ٢,٣٨ دولار لكل شيكل ثم واصل انخفاضه إلى ١,٦٧ دولار لكل شيكل عام ١٩٧٥، ومنذ ذلك الحين أصبحت العملة الإسرائيلية تتراجع سنوياً مقابل الدولار، وفي عام ١٩٧٨ أصبح الدولار يساوي ١,٦٤٢ شيكل إسرائيلي، ثم قهر الشيكل في ظل التضخم الكبير في أوائل الثمانينيات حتى أصبح الدولار يساوي ٣٩,٥٨ شيكل في عام ١٩٨٣ .

وقد حاولت إسرائيل استعادة تكريات الشيكل المبالغ في سعره بعد انتخابات عام ١٩٨٤، التي جاءت بحكومة "وحدة وطنية"، فتم إقرار شيكل جديد قيمته ٦,٥٤ دولار في عام ١٩٨٤، لكنه تراجع في العام التالي، وأصبح ١,١٦ دولار لكل شيكل قبل أن يصبح مجرد ٠,٦٧ دولار لكل شيكل عام ١٩٨٦، ثم يلخذ دورة تراجع متواصلة كما هو واضح من الجدول ٥، خاصة مع التوجه لتحرير سعر الصرف في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين، وهو التحرير الذي بلغ منعطفاً حاسماً في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٨، عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن برنامج تحرير سوق صرف العملات الأجنبية، والذي بدأ

تطبيقه في مايو ١٩٩٨، والذي يتضمن إلغاء معظم القود المفروضة على سوق الصرف، وجعل الشيك صلة قابلة للصرف بشكل كامل، وقر حق الإسرائيليين في الاحتفاظ بأي مبالغ يريدها بالعملة الأجنبية في حسابات في الداخل أو الخارج، وفي استخدام هذه العملات الأجنبية في الصفقات المحلية، كما أقر البرنامج مسألة السماح للأجانب بالدخول في التعاملات الأجلة، وتعاملات الخيارات بالشيك<sup>٣٦</sup>.

ورغم التراجع الكبير في الدور الاقتصادي للدولة في إسرائيل، إلا أنها ما زالت تقوم بدور مهم في الاقتصاد؛ حيث شكل الإنفاق العام للمعلن نحو ٤٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٣٠,٦% في مصر في العام نفسه<sup>٣٧</sup>. وهناك اتفاق سري إضافي في إسرائيل يتعلق ببرامج تطوير الأسلحة وبالأذات أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً العمليات غير النظيفة.

ويمكن القول إجمالاً أن الدولة الصهيونية تستمر في القيام بدور قائد على صعيد تطوير التكنولوجيا، فضلاً عن سيطرتها على بعض الصناعات والمرافق الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة والمياه، وبيطرتها أيضاً على الصناعات العسكرية، وكل هذا في الأوقات العادية، أما في لحظات الطوارئ وهي طويلة في حياة دولة نشأت بالاحتساب، وتستمر بالعديد من، فإن الدولة يمكن أن تتدخل في الاقتصاد على نطاق واسع، أو حتى تعيد هيكلتها الكاملة عليه ولو بشكل مؤقت.

#### خامساً - المساعدات الخارجية وبناء وتطوير اقتصاد إسرائيل :

قامت المساعدات الخارجية بدور حاسم في إنشاء دولة إسرائيل، عبر تمويل بناء الاقتصاد الصهيوني، وتمويل استيعاب المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والذين شكلوا أساس إنشاء الدولة بعد ذلك، وأيضاً عبر تمويل تأسيس الجيش الإسرائيلي وتسلحه، وبعد إنشاء إسرائيل قامت المساعدات الخارجية بدور حاسم في تمويل تطوير وتنويع اقتصادها وتحديثه تكنولوجياً كما ساهمت في توفير الأسواق الخارجية لصادراته، وساهمت أيضاً في تمويل رفع مستوى معيشة الإسرائيليين، وتوفير الخدمات المختلفة لهم بشكل يفوق قدرات الاقتصاد

الإسرائيلي ، وذلك لجعل الدولة الصهيونية جذابة للمهاجرين المحتملين الذين يشكل ثقتهم  
إليها هدفاً دافعاً وضرورة ديموجرافية لها.

ومنذ إنشائها عام ١٩٤٨ ، وحتى عام ٢٠٠٢ ، تلقت إسرائيل مساعدات خارجية  
مماثلة في صورة منح وقروض بلغت قيمتها نحو ١٧٩ مليار دولار ، وقد بلغت قيمة المنح  
والتعويضات المعطاة التي تلقتها إسرائيل من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠٢ ، نحو ١٤٥ مليار  
دولار بالأسعار الجارية منها ٧٠,٥ مليار دولار منح أمريكية لا ترد ، ونحو ١٠ مليارات  
دولار تبرعات يهودية ، ونحو ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية من عام ١٩٥٣ حتى عام  
١٩٩٦ ، حسب تصريح لوزير الخارجية الألمانية ، يضاف إليها نحو ٤,٥ مليار دولار  
تعويضات ألمانية في الأعوام من ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ ، وفقاً لمعدل تكلف هذه  
التعويضات ، والذي بلغ ٧٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٤<sup>٢٨</sup>.

لما القروض التي تلقتها إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٨ ،  
فإن قيمتها بلغت نحو ٣٤ مليار دولار ، ومعظمها من الولايات المتحدة التي قدمت لإسرائيل  
قروضاً اقتصادية قيمتها ٢١٠٥ ملايين دولار ، إضافة إلى ١٠ مليارات أخرى التزمت  
الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الكبير بتقديم ضمانات للمؤسسات المالية لإرضائها  
لإسرائيل ، التي حصلت على تلك القروض بالفعل ، وقامت لها ١١٤١٣ مليون دولار  
قروضاً عسكرية ؛ ليصبح مجموع القروض التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة نحو  
٢٣٥١٨ مليون دولار<sup>٢٩</sup> . وتطلب إسرائيل في الوقت الراهن قروضاً تزيد قيمتها على ١٠  
مليارات دولار من الولايات المتحدة ؛ لمواجهة التوردي الاقتصادي الشديد الذي أصابها بسبب  
الانتفاضة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال ، والتي تولجها إسرائيل بالقوة المهيمنة  
الفاشنة بكل ما لذلك من تأثيرات سلبية على اقتصادها .

ونسبة القروض والمنح المشار إليها أعلاه هي بالأسعار الجارية . ونظراً لأن جانباً  
كبيراً منها قد تكلف إلى إسرائيل بعد إنشائها مباشرة ، لو هي موزعة على السنوات من عام  
١٩٤٨ ، وحتى عام ٢٠٠٠ ، فإن قيمتها بدولارات الوقت الراهن تتضاعف عدة مرات .

وهذه المساعدات مؤهلة للاستمرار؛ لأن وجود إسرائيل في حد ذاته شكل حلاً سحرياً للمشكلة اليهودية، التي تصاعدت في أوروبا بشكل هستيرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة منذ الأحداث الروسية عام ١٨٦١، والتي استمرت في تصاعدها خلال النصف الأول من القرن العشرين وبخاصة يان صعود النازية في ألمانيا، والدلاع الحرب العالمية الثانية، وبقر عنصرية الغرب في أوروبا بالذات تجاه الأقليات الدينية والقومية، وتجاه كل ما هو مغاير للمسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية، بقر ما ستبقى أهمية قصوى للحفاظ على إسرائيل كدولة لليهود، حتى لو تطلب الأمر منها من قبل دول الغرب بمساعدات اقتصادية كبيرة لضمان استمرار وجودها وقدرتها على مواجهة التحديات التي تواجه هذا الوجود، حتى تبقى كجيتو كبير، وسيلة دائمة لحل المشكلة اليهودية في دول الغرب والشمال عموماً.

وعلى صعيد آخر تلقت إسرائيل الجانب الأكبر من المساعدات الرسمية الأمريكية كضمن لدورها في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ورغم التغيرات الإقليمية والدولية العاصفة التي قللت الحاجة الأمريكية المباشرة للدور الإسرائيلي في المنطقة في الوقت الراهن، إلا أن الدولة الصهيونية تبقى الأقرب للغرب عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وتبقى مضمونة تماماً كدالة لدعم استراتيجية الغرب والولايات المتحدة بالأساس في المنطقة؛ فصحيح أن الاتحاد السوفيتي انهار وتككك، وبالتالي انتهى التحدي السوفيتي للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لكن صعوبة "هضم" روسيا في المنظومة الغربية وهيكلها الرئيسية، وبالذات حلف الأطلسي سوف يعيد روسيا في المستقبل لتقريب التي تشكل تحد جديد للولايات المتحدة والغرب أياً كانت الصيغة التي سيأخذها هذا التحدي. وصحيح أيضاً أن هناك موجة تراجع للمد الوطني والاستقلالي في الدول النامية عموماً وضمنها الدول العربية، إلا أن صعود طموحات الاندماج في المجتمع الدولي سياسياً واقتصادياً من مواقع قوية وقاطنة، سوف يؤدي إلى صعود النزعات الوطنية والاستقلالية لدى الدول النامية، وضمنها الدول العربية، وسيؤدي إلى تصاعد التطلعات للسيطرة على الموارد الوطنية، والحصول على مقابل عادل لها، وأهمها بالنسبة للعرب هو النفط، وسيؤدي أيضاً إلى تصاعد التطلعات لتحسين شروط الاندماج في الاقتصاد الدولي، ولتغيير النظم الدولي ليصبح أكثر عدلاً وتعبيراً عن كل مناطق وشعوب العالم، وهي أمور



تعتبر خطيرة بالنسبة للمصالح الغربية، وللهيمنة الغربية والأمريكية على المنطقة والعالم. ويتقوى إسرائيل أداة في غاية الأهمية لخدمة الاستراتيجية الأمريكية والغربية في المنطقة كرادع لطموحات الاستقلال والمساواة، التي يمكن أن تتصاعد في الدول العربية لئلا كان لون الأيديولوجيا التي ترتكبها هذه الطموحات. وهذا الدور المحتمل لإسرائيل يشكل مبرراً دائماً لاستمرار تدفق المساعدات الغربية عليها.

وعلى صعيد آخر فإن العرب رغم تبعية العديد من حكوماتهم للغرب يبقون شعوباً تمتلك هوية ثقافية خاصة تضع نفسها في موقف اللد مع الغرب، رغم الفارق الهائل في القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وإذا علمنا أن ماهو جوهرى في علاقات العرب بالغرب على مدار التاريخ كان هو الصراع والصدام؛ فإن إسرائيل المرتبطة بالنسيج الثقافي للغرب تبقى الأقرب له والمضمونة على المدى البعيد بالمقارنة بأى حكومة عربية تابعة للغرب، وكل ذلك يبرر استمرار تدفق المساعدات الغربية على إسرائيل.

ومع انتقال إسرائيل إلى مصاف الدول الغنية بفضل تيار المساعدات الخارجية الذى تدفق إليها منذ إنشائها وحتى الآن، فإنه يمكن توقع أن يتزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في دعم الاقتصاد الإسرائيلى، وتطوير قاعدته الصناعية والخدمية، مع تراجع الأهمية النسبية للمساعدات الاقتصادية المباشرة مثل؛ المنح والقروض الميسرة رغم استمرارها المحتمل لفترة طويلة قادمة، خاصة وأن التعويضات الألمانية لإسرائيل سوف تستمر حتى عام ٢٠٣٠، كما أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل، وكلها منح لا ترد سوف تستمر لسنوات طويلة قادمة على الأقل، وحتى المشروع الأخير لتخفيض المعونة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل فإنه يتضمن زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية للدولة الصهيونية في الوقت ذاته.

وفضلاً عن المساعدات المالية التي تلقتها إسرائيل من الغرب، وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ويهود الغرب، فإن إسرائيل لم تولج حوائق تذكر تعرق نقل التكنولوجيا الغربية الحديثة إليها، وحتى عندما واجهت مثل هذه الحوائق بالنسبة لبعض مستويات التكنولوجيا العسكرية؛ فإنها قامت بالسطو عليها في عمليات كان يتم التكتف عليها فى الغالب عند اكتشافها فى الغرب، دون أن يؤثر ذلك على العلاقة الحيوية فى مجال

التكنولوجيا بين إسرائيل والغرب عامة، وعلى رأسه الولايات المتحدة إلا فيما ندر ، وبالتحديد عندما أدى ذلك إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية بشكل عنيف.

وإضافة للمساعدات الفنية والتكنولوجية التي قدمها الغرب لإسرائيل، فبثه فتح أسواقه أمام صادراتها ،وتعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علامة مميزة في تاريخ التسهيلات والتعاملات التجارية للتفضيلية لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، خاصة وأن هذا الاتفاق تحول في التطبيق إلى إزالة الحواجز الجمركية الأمريكية من أمام الصادرات الإسرائيلية، دون أن تقوم إسرائيل بالعمل نفسه بالنسبة للصادرات الأمريكية إلى إسرائيل.

### سائلاً- مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي حالياً:

بالنظر إلى جدول ٦، سنجد أن مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي قد تعرضت لانهيار كبير في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على كافة الأصعدة، وهذا التدهور راجع بشكل أساسي إلى تأثيرات انتفاضة الأقصى الفلسطينية، ومحاولات القمع الهجمي الغاشم لها من قبل الدولة الصهيونية، ورغم أن التراجع في الاقتصاد الأمريكي منذ وصول الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الصغير إلى الحكم، قد أثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي؛ باعتبار أن الولايات المتحدة شريك رئيسي وراع شامل لإسرائيل، ورغم أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة قد أثرت سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي بصورة مباشرة وغير مباشرة، إلا أن آثار الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي تبقى هي الأهم، وهي العامل الرئيسي في دخول الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة لراهنة، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تمكن من تحقيق معدل نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، بلغ ٧,٤% في عام ٢٠٠٠.

وكان ذلك النمو المرتفع قد تحقق في الشهور التسعة الأولى من العام المذكور قبل تفجار الانتفاضة الفلسطينية، التي أخلت الاقتصاد الإسرائيلي في نفق مظلم بالفعل، خاصة وأن تداعياها جاء في وقت كان الاقتصاد الأمريكي، وهو الراعي والشريك الاقتصادي التجاري والاستثماري البالغ الأهمية للدولة الصهيونية، قد بدأ في التباطؤ، ذلك التباطؤ الذي

تفلق بشدة منذ وصول الرئيس الأمريكي اليموني المتطرف جورج بوش الصغير للسلطة، وذلك قبل أن تؤدي أحداث ١١ سبتمبر إلى إخلال الاقتصاد الأمريكي في نفق الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٠١.

وقد تهاور النمو الاقتصادي في إسرائيل، ودخل اقتصادها في نفق الركود بالفعل، وذلك لأن الانتفاضة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال، ومحاولات لقمع الهجبة لها من قبل الدولة الصهيونية، قد أوجدت مناخاً من الاضطراب الأمني والسياسي، وفي مثل هذا المناخ يصاب قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بالركود، كما أن الاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية، القلدة على حفز النمو الاقتصادي والتشغيل، تصاب بدورها بالركود؛ لأنها ببساطة تقوم على حسابات مستقبلية لا يمكن القيام بها بكفاءة في مناخ من الاضطراب الأمني والسياسي، كذلك الذي تمر به الدولة الصهيونية بصفة خاصة منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية. هذا فضلاً عن أن قطاعات الزراعة والبناء التي كانت تعتمد على العمالة الفلسطينية، قد تعرضت للركود في ظل الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وتكرار منع الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من دخول فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، التي تشنت عليها الدولة الصهيونية، كما أن تزايد المقاطعة الفلسطينية للسلع الإسرائيلية في ظل تصاعد المواجهات، يحرم الاقتصاد الإسرائيلي من جانب مهم من فرص تسويق صادراته في الأسواق الفلسطينية، التي كانت تعد ثاني أهم سوق مستهلكة للسلع الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل أي دولة أوروبية. وكل ذلك أدى إلى تعميق عوامل الركود في الاقتصاد الإسرائيلي منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية.

وقد تهاور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي من ٧,٤% عام ٢٠٠٠، إلى - ٠,٩% عام ٢٠٠١، ومع تصاعد المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية منذ شهر مارس ٢٠٠٢ بسبب اجتياح الجيش الصهيوني لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، تعرض الاقتصاد الإسرائيلي لتدهور شديد تحت وطأة اضطراب الأمن بصورة غير مسبقة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي سوف يبلغ - ١,٥% عام ٢٠٠٢.

لما معدل البطالة الوثيق الصلة بمعدل النمو، فقد ارتفع في إسرائيل من ٨,٨٠% عام ٢٠٠٠، إلى ٩,٣% عام ٢٠٠١، ثم واصل ارتفاعه حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ليبلغ ١٠,٧% عام ٢٠٠٢، لكن من الضروري ملاحظة أن ضخامة تعداد الجيش في إسرائيل، التي هي بالأساس مؤسسة عسكرية، وليست دولة طبيعية، تساعد على إظهار معدل منخفض للبطالة؛ حيث يستوعب الجيش أعداداً كبيرة ممن كان من الممكن أن يكونوا في عدد العاطلين، وقد بلغت نسبة الجيش الإسرائيلي العامل نحو ٢,٧٣% من عدد من يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويمكن أن ترتفع النسبة لنحو ٣,٣٠% إذا استبعدنا أبناء الشعب الفلسطيني العربي في الأراضي التي احتلتها العصابات الصهيونية، وأقامت عليها دولة إسرائيل والذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي باستثناء الدروز ١٩٤٨، وفي حالة التنبئة يصبح تعداد الجيش الإسرائيلي يشكل نحو ٩,٨% من عدد من يحملون الجنسية الإسرائيلية، ترتفع إلى ١٢% إذا استبعدنا أبناء الشعب الفلسطيني الذين لا يخدمون في جيش الدولة الصهيونية المحتلة لأرضهم، وللعلم فإن تعداد الجيش العامل في دولة طبيعية مثل مصر لا يزيد عن ٠,٧% من عدد السكان، ترتفع في حالة التنبئة إلى ١% من عدد السكان<sup>٤</sup>.

لما بالنسبة لمعدل التغير في أسعار المستهلكين في إسرائيل، أي مؤشر معدل التضخم، فإنه وفقاً لبيانات جدول ٦، بلغ ١,١٠% عام ٢٠٠٠، وثبت عند هذا المستوى عام ٢٠٠١، لكن استمرار التدهور في الإنتاج المحلي الإسرائيلي من السلع والخدمات، والذي تجسد في النمو السلبى للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي أوردناه آنفاً، أدى إلى وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات وبين الطلب عليها؛ مما قفز بمعدل التضخم في إسرائيل إلى ٦,٢% عام ٢٠٠٢، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

لما بالنسبة لميزان الحساب الجاري فإن العجز في هذا الميزان في إسرائيل، بلغ ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠، وثبت عند هذا المستوى عام ٢٠٠١، وارتفع إلى ١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي عام ٢٠٠٢، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. (راجع بيانات جدول ٦)، ويعتبر العجز ملحاً دليلاً لميزان الحساب الجاري، ولأهم مكوناته؛ أي الميزان التجاري في إسرائيل منذ إنشاء الدولة وحتى الآن، بشكل يعكس اعتمادية هذه الدولة على الدول التي تقدم لها الدعم المالي، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إجمالاً أن أداء الاقتصاد الإسرائيلي قد تدهور بشدة في العامين الأخيرين بسبب الانتفاضة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال وعمليات القمع الإسرائيلي الهجومي لها؛ بحيث يمكن القول إنها تمر بوحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي مرت بها منذ إنشائها عام ١٩٤٨، وقد اعتكفت إسرائيل، حتى رغم تحولها بفضل المساعدات الخارجية إلى دولة ثرية، على الاعتماد على المساعدات الخارجية في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، ولذلك فإنها طلبت مؤخراً مساعدات تزيد على ١٠ مليارات دولار من الولايات المتحدة لمواجهة الآثار السلبية التي تعرض لها اقتصادها بسبب الانتفاضة الفلسطينية، ومن أجل تمرير طلبها، تدعى إسرائيل بمساعدة بعض الأبولو الإعلامية الغربية، أن خسائر اقتصادها هي بسبب حربها ضد الإرهاب، ومشاركتها للولايات المتحدة في حملتها ضده!! وبالطبع فإن منطقها الزائف في هذا الصدد لا يحمل أي مصداقية؛ لأنها ببساطة دولة استعمارية تحتل أراضي شعب آخر يناضل من أجل حريته واستقلاله وأرضيه، لكن البمين المتطرف الذي يحكم الولايات المتحدة حالياً يمكنه الاستناد إلى هذه الأكاذيب الإسرائيلية وترويجها؛ لتبرير منحها المزيد من المساعدات على حساب الشعب الأمريكي.

## المراجع

<sup>١</sup>- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، جدول.

<sup>٢</sup>- المرجع السابق مباشرة.

<sup>٣</sup>- United Nations, Statistical Yearbook, Forty-fifth issue, New York ٢٠٠١, p. ١٦٥.

<sup>٤</sup>- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، جدول المركز الإحصائي للقطن، سنوات مختلفة.

<sup>٥</sup>- The World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٢, p. ١٣٨, - ١٣٩.

<sup>٦</sup>- United Nations, Food and Agriculture Organization, FAO Trade Yearbook ١٩٩٩, Rome ٢٠٠٢, p. ٧, ٨.

<sup>٧</sup>- وليد الخالدي، بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧-١٩٤٨: الأداة العسكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، صيف ١٩٩٩، ص ٦٧.

<sup>٨</sup>- يوسف صليغ، البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي - الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف ١٩٩٨، ص ٨٣.

<sup>٩</sup>- أحمد السيد النجار، الاقتصاد الإسرائيلي من النشأة على قاعدة المساعدات إلى طموحات الهيمنة الإقليمية، الفصل الثاني في جورج حبش، (تقديم)، د. عماد جاد (محرر)، من داخل إسرائيل.. الآن ومنذ نصف قرن، دار ميريت للنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١١٧.

<sup>١٠</sup>- The Middle East and North Africa ١٩٩٩, Europa Publications Limited, London, p. ٦٢٢.

<sup>١١</sup>- Yair Aharoni, The Israeli Economy .. Dreams and Realities, Routledge, London, First published in ١٩٩١, p. ٧٣.

<sup>١٢</sup> -لؤلم فهمى ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٢١ .

Statistical Abstract of Israel ١٩٨٥, Jerusalem, p.٢٤٩-١٣

<sup>١٤</sup> -ستيفن جرين ، الاحتياز - علاقة أمريكا المصرية مع دولة إسرائيل العسكرية، الترجمة العربية ، دار حسان للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

<sup>١٥</sup> -صبحي كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

<sup>١٦</sup> -المرجع السابق مباشرة ص ٢٣ .

<sup>١٧</sup> -المرجع السابق مباشرة ص ٢٤ .

<sup>١٨</sup> -أحمد السيد النجار ، اقتصاد إسرائيل ..هل يدفعها نحو الحرب لم السلام لم إبقاء الحال على ما هو عليه؟، شئون عربية ، العدد ٦٤ ، ديسمبر ١٩٩٠ ، جامعة النول العربية ، القاهرة ١٩٩٠ ص ٨٩

<sup>١٩</sup> -راجع أليشع كالي ، وأبراهيم تال، خطة للمياه في الشرق الأوسط في ظل السلام ، في "مقابر مرحاب" ( إشراف ) أهداد حايم بن شاحار ، جدعون فوشلسون ، سيف هيرش، فتعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط ، الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)، كتب مترجمة ، العدد ٨١٧ .

<sup>٢٠</sup> -The Middle East and North Africa ١٩٩٩, Europa Publications Limited, London, p. ٦٢٢.

<sup>٢١</sup> -United Nations Industrial Development Organization, Industrial Development Report ٢٠٠٢/٢٠٠٣, p. ٤٣.

<sup>٢٢</sup> -The World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٢, p. ٢١٢, -٢١٣.

<sup>٢٣</sup> -المرجع السابق مباشرة ص ٣٢١.

٢٤-حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص٤٠.

٢٥-المرجع السابق مباشرة ، ص٢٥ .

٢٦-حسين أبو النمل ، الصناعة الإسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص١٢

٢٧-يهودا سلوتسكي، سفير تولدوت هلقناه تاريخ الهاجاناه، المجلد الثاني: من الدفاع إلى النضال، تل أبيب ١٩٦٤، الترجمة العربية (أحمد خليفة)، الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩: الرواية الرسمية الإسرائيلية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩، ص٤١٤. لكني أخذته من: وليد الخالدي، مرجع سبق ذكره ص٧٧.

٢٨-وليد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

٢٩-المرجع السابق مباشرة ص٨٣.

٣٠-المرجع السابق مباشرة ص٨٧.

٣١-حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ص١٧.

٣٢-أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ١٩٤٨-١٩٩٦. بناء دولة، سلسلة كتب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٨، ص٤٩.

٣٣-ibid, p٧٥. Yair Aharoni

٣٤-المرجع السابق مباشرة.

٣٥-The World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٢, p. ٣٧٥.

٣٦-أحمد السيد النجار، الاقتصاد الإسرائيلي .. رؤية مستقبلية، مجلة الأموال، العدد ٨، يوليو-سبتمبر ١٩٩٨، جدة (السعودية)، ص٤٧.

٣٧-The World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٢, p. ٢٤٤،  
٢٤٥.



٣٨-جمعت وحسبت من: أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ١٩٤٨-١٩٩٦ .بناء دولة ، سلسلة كتب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٥٩ ، مع إضافة المساعدات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة رسميا من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ بمعدل ٢ مليارات دولار من المنح سنويا، وإضافة التعويضات الألمانية بمعدل ٧٥٠ دولار سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢

٣٩-أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل .. ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

٤٠-جمعت وحسبت من مصدرين: الأول هو التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٧ ، ٣١٤ ن ومنه حصلنا على حجم الجيش العامل والاحتياطي لكل من مصر وإسرائيل . والثاني هو البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ ، جدول ١ ، ومنه حصلنا على بيانات السكان لمصر وإسرائيل .

جدول ١

التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إسرائيل والاستثمارات الإسرائيلية المباشرة للخارج

نسبتها من تكوين رأس المال الثابت في إسرائيل	التدفق السنوي للاستثمارات الإسرائيلية المباشرة في الخارج (بالمليون دولار)	نسبتها من تكوين رأس المال الثابت في إسرائيل	التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدخلة إسرائيل (بالمليون دولار)	المتوسط السنوي من ١٩٩٠- ١٩٩٥
%٣,٣٠	٥٣٣	%٣,٤	٥٨٠	١٩٩٦
%٤,٢	١٠٤٢	%٥,٦	١٣٨٧	١٩٩٧
%٣,٣٠	٧٩٥	%٦,٧	١٦٢٨	١٩٩٨
%٤,٧	١٠٦٣	%٧,٨	١٧٦٠	١٩٩٩
%٣,٦	٨٠٦	%١٢,٩	٢٨٨٩	٢٠٠٠
%١٢,٣	٢٨٠٢	%١٩,٣	٤٣٩٢	٢٠٠١
..	١١٨٨	..	٣٠٤٤	

المصدر: : United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report ٢٠٠٢, p. ٣٠٣

جدول ٢

رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في إسرائيل واستثماراتها المباشرة المتراكمة

في الخارج من ١٩٨٠-٢٠٠١

القيمة بالمليون دولار

رصيد الاستثمارات الإسرائيلية المباشرة المتراكمة في الخارج	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في إسرائيل	
١٧٩	١٦١٩	١٩٨٠
٦١١	٢٠٢٣	١٩٨٥
١١٦٩	٢٩٤٠	١٩٩٠
٣٩٣٧	٦٢٦٩	١٩٩٥
٩٣٩٥	٢١٤٥٠	٢٠٠٠
٩٧٨٩	٢٣٠٨٩	٢٠٠١

المصدر: :

United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report ٢٠٠٢, p. ٣١٠.

### جدول ٣

قوة العمل الزراعية والأرض المزروعة والإنتاج الزراعي والحيوان ومسوى الإنفاقية والملكية في إيران مقولة بمصر وتركيا

إسرائيل	مصر	
٢.٦	٢٥.٨	السكان النشطين اقتصاديا عام ٢٠٠٠ بالمليون نسمة
٠.٠٧	٨.٦	السكان النشطين اقتصاديا في قطاع الزراعة بالمليون نسمة عام ٢٠٠٠
%٢.٧	%٢٢.٢	نسبة سكان النشطين في الزراعة من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا عام ٢٠٠٠
٠.٤٤	٢.٢٠	الأرض المزروعة بالمحاصيل المتغيرة والعلفية بالمليون هكتار عام ١٩٩٩
%٤٥.٧	%١٠٠	نسبة الأرض المزروعة بالري من إجمالي الأراضي المزروعة عام ١٩٩٩
١١٢.٦	١٥٦.٥	الرقم القياسي للإنتاج الأغذية (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠) عام ٢٠٠٠
١١١.٤	١٥٢	الرقم القياسي للإنتاج الزراعي (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠) عام ٢٠٠٠
١٢٢.٩	١٦٢	الرقم القياسي للإنتاج المتكامل الحيواني (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠) عام ٢٠٠٠
٣٦.٢	١٢٢.٢	الرقم القياسي للإنتاج الحبوب (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠) عام ٢٠٠٠
٢٧.٢	١٣٤.٧	الرقم القياسي لتسويق الفرد من إنتاج الحبوب (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠) عام ٢٠٠٠
٠.١٣٤	٢.٠١	إنتاج الحبوب بالمليون طن متري عام ٢٠٠٠
٢٣٥٤	٧٤٩٤	إنتاجية الهكتار من الحبوب/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٠٥	٦.٥٦	إنتاج قمح بالمليون طن متري عام ٢٠٠٠
١٢٥٠	١٢٥١	إنتاجية الهكتار من القمح كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٠٨٢	٦.٤	إنتاج قنرة بالمليون طن متري عام ٢٠٠٠
١٢٦٤٠	٨٧٦٠	إنتاجية قنرة كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
-	٦	إنتاج الأرز بالمليون طن متري عام ٢٠٠٠
-	٩.٨٦	إنتاجية الهكتار من الأرز كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٠٠١	٠.١	إنتاج الشعير بالمليون طن متري عام ٢٠٠٠
١٠٠	٢.١٨	إنتاجية الشعير كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٣٥٧	٢.١	إنتاج الجوز والدرنات بالمليون طن عام ٢٠٠٠
٣٨٥٥١	٢١٩٩٨	إنتاجية الهكتار من الجوز والدرنات كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٠١٢	٠.٤٢	إنتاج البقول بالمليون طن عام ٢٠٠٠
١٦٠.٦	٢٣١١	إنتاجية الهكتار من البقول كجم/هكتار عام ٢٠٠٠
٠.٠٦٤	٠.٦٤٤	إنتاج القطن عام ٢٠٠٠ بالمليون طن
٢٥٧٨	٢٣٧٦	إنتاجية الهكتار كجم/هكتار من زهرة القطن عام ٢٠٠٠
١.٧١	١٣.٦	إنتاج الخضروات والبطيخ وقشمم بالمليون طن عام ٢٠٠٠
١.٣٤	٦.٥٨	إنتاج الفواكه عام ٢٠٠٠ بالمليون طن
٠.٣٨٨	٦.٣٨	عدد الأبقار والجاموس بالمليون رأس عام ٢٠٠٠
٠.٤٢	٧.٧٥	عدد الأغنام والماعز بالمليون رأس عام ٢٠٠٠
٢٢	٩٩	عدد الدجاج والبط والرومي بالمليون رأس عام ٢٠٠٠
٠.٢٤٩	١.٤	إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بالمليون طن عام ٢٠٠٠
١.٢٣	٢٣.٨٢	إجمالي إنتاج اللبن بالمليون طن عام ٢٠٠٠
٢٤.٥	٨٦	عدد الجرارات الزراعية بالكاف عام ١٩٩٩
١٨	٢٨.٤	مساحة الأرض الزراعية المملوكة لكل جرار هكتار/جرار عام ١٩٩٩
٠.٢٤	٢.٤	عدد الحصانات والدراسات بالكاف عام ١٩٩٩
١٨٣٣	١٣٧٥	مساحة الأرض الزراعية المملوكة لكل حصدة أو دراسة هكتار/حصدة أو دراسة عام ١٩٩٩
١.٦	٠٠	عدد آلات قطب بالكاف عام ١٩٩٩

United Nations, Food and Agriculture Organization, FAO  
Production Yearbook ٢٠٠٠, Rome ٢٠٠٢, several tables.

جدول (۸)

أجر وإنفاقه المصالة في الدول العربية (المقدمة) ودول الخليج والامية ومقدمة مختارة

[illegible]

جدول رقم (٥)

تطور سعر العملة الإسرائيلية

سعر الدولار بالشيكات الإسرائيلية (الرابع الأخير من العلم)	السنة أو الفترة
٠,٠٢٥ شيكل قديم	١٩٤٩-١٩١٨
٠,٠٣٦ شيكل قديم	١٩٥٣-١٩٤٩
٠,١٨٠ شيكل قديم	١٩٦٢-١٩٥٤
٠,٣٠٠ شيكل قديم	١٩٦٧-١٩٦٢
٠,٢٥٠ شيكل قديم	١٩٧١-١٩٦٧
٠,٤٢٠ شيكل قديم	١٩٧٤-١٩٧١
٠,٦٠٠ شيكل قديم	١٩٧٥-١٩٧٤
٠,٧١٠ شيكل قديم	١٩٧٥
٠,٨٨١ شيكل قديم	١٩٧٦
١,٥٣٩ شيكل قديم	١٩٧٧
١,٩٠٢ شيكل قديم	١٩٧٨
٢,٥٣٥ شيكل قديم	١٩٧٩
٧,٥٤٨ شيكل قديم	١٩٨٠
١٥,٦٠٤ شيكل قديم	١٩٨١
٣٣,٦٥٠ شيكل قديم	١٩٨٢
١٠٧,٧٧٠ شيكل قديم	١٩٨٣
٠,٦٣٩ شيكل جديد	١٩٨٤
١,٥٠٠ شيكل جديد	١٩٨٥
١,٤٨٦ شيكل جديد	١٩٨٦
١,٥٣٩ شيكل جديد	١٩٨٧
١,٦٨٥ شيكل جديد	١٩٨٨
١,٩٦٣ شيكل جديد	١٩٨٩
٢,٠٤٨ شيكل جديد	١٩٩٠
٢,٢٨٢ شيكل جديد	١٩٩١
٢,٧٦٤ شيكل جديد	١٩٩٢
٢,٩٨٦ شيكل جديد	١٩٩٣
٣,٠١٨ شيكل جديد	١٩٩٤
٣,١٣٥ شيكل جديد	١٩٩٥
٣,٢٥١ شيكل جديد	١٩٩٦
٣,٥٣٦ شيكل جديد	١٩٩٧
٤,١٦١ شيكل جديد	١٩٩٨
٤,١٥٣	١٩٩٩
٤,٠٤١	٢٠٠٠
٤,٤١٦	٢٠٠١
٤,٧٧	٢٠٠٢ (٢٠ أكتوبر)

المصدر: من عام ١٩١٨-١٩٩٤، Statistical Abstract of Israel ١٩٩٥، Jerusalem، p.٢٩٦.

المصدر: من عام ١٩٩٥-٢٠٠١ : IMF، International Financial Statistics Yearbook ٢٠٠٢، p.٥٨٧.

المصدر لعام ٢٠٠٢ هو: The Economist، London، November ٢nd ٢٠٠٢ p.١٠٦.



## الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين وتطوير الدولة الصهيونية

د. أحمد بهاء الدين شعبان\*

ملخص ، إطار الدراسة ومحدداتها :

يحثل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مكاناً محورياً في مقدمة الأساليب التي تركز عليها نهضات الأمم ، وتؤثر في مصائر الشعوب ، ويقاس بها مستويات تقدم البلاد ، وتحدد عناصر القوة ، وسبل التحكم في مسارات التقدم البشري ؛ لقد كان هذا الأمر صحيحاً في الماضي ، وهو كذلك في الحاضر (ومظاهره تتبدى أمامنا بأحلى صورة) ، كما أن هذا الأمر سيصبح أكثر قطعياً في المستقبل ، والتي تتحدد قسماً ، في جانب كبير منها ، استناداً إلى الدور الذي يلعبه ثنائي "العلم - التكنولوجيا" ، في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات ، ووضعيته في المنظومة السياسية للدولة ، وعلى وجه الخصوص ، بالنظر إلى التطورات الهائلة التي انبثت عليها ، وتجسدت عبرها ، مظاهر ثورة العلوم الحديثة وتطبيقاتها ، وبالأذات في العقود الأخيرة ، التي أصبح فيها معيار التقدم العلمي والتطور التكنولوجي هو المعيار الحاسم والعنصر الحاكم في الاتجاهات الرئيسية للتقدم البشري .

تستهدف هذه الدراسة مقاربة الأدوار السياسية التي تؤديها "العلوم كثيفة المعرفة" ، في التعبير عن المظاهر المادية للثورة العلمية - التكنولوجية المعاصرة ، والتي باتت تؤثر - تأثيراً مباشراً ومتعاضداً - في حياتنا اليومية ، ونشهد بصماتها ومظاهرها في كل أوجه وميادين النشاط الإنساني من حولنا ، وباعتبار أن امتلاك ناصية هذه النوعية من العلوم ، وما ينبني عليها من تطبيقات ، هو المدخل الطبيعي لإحراز التفوق النوعي ، وتحقيق الامتياز الاقتصادي - السياسي - العسكري / الاستراتيجي . الأمر الذي أدرسته الحركة الصهيونية مبكراً ، ووضعه صناع المشروع الصهيوني في بؤرة اهتماماتهم .

\* - كاتبة سياسية

ومن هذا المنطلق تستهدف هذه الدراسة البحث في الأصول والمركبات التي مهدت السبل ، لألم الدولة الصهيونية ، التي لم يتعد عمرها نصف القرن إلا بوضع سنوات ، لكي تحقق ما حققته من تطورات علمية وتكنولوجية ، وتبحث الشروط الموضوعية (الداخلية والخارجية) التي مهدت لإحداث هذه الإنجازات ، ومظاهرها المتحققة ، والدور الذي لعبته ظروف نشأة الدولة ، وفي مقدماتها الأهمية المركزية لقضية الأمن والعسكرة ، في تحديد ماهية ما تحقق من تقدم ، كما ترصد للدراسة الدور المحوري لدعم الدول الأجنبية والغربية السخي ، والذي انتهال على الدولة الوليدة ، (حتى قبل إعلانها) وبالذات من الولايات المتحدة الأمريكية ، في المساعدة الكبيرة على (حرق) المراحل والقفز فوق عثرات البداية ، وكبوات الممار ، وتحقيق ما أمكن تحقيقه من إنجازات ، على مختلف الأصعدة .

وتعرض الدراسة لبعض من أبرز مؤشرات ومظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي الإسرائيلي ، خاصة في نظم البحث والتعليم ومجالات التكنولوجيا المتقدمة ، (High Technology) ، كالكمبيوتر ، والذرة ، وعلوم وتكنولوجيات الفضاء ، وعلوم الثورة الجينية والهندسة البيولوجية ، باعتبارها مفاتيح التقدم العلمي المستقبلي ، التي سيكون لها تأثيرات حاسمة في مستقبل السيطرة على الكون والوجود الإنساني ، كما تتأقش الدراسة للتصورات المستقبلية ، التي أعلنها العديد من مراكز التخطيط والهيئات الاستشرافية الإسرائيلية بهدف تحديد ملامح مستقبل العلوم والتكنولوجيا ، في المجتمع الإسرائيلي ، والدور المنوط بهما للنهوض به ، في إطار ما يحيط بالدولة الصهيونية من تحديات ، وما يجلبها من مشاكل .

وتلقي الدراسة الضوء على مدى الإقادة التي حققها مستوى العلم والتكنولوجيا في إسرائيل ، جراء التفتق للهائل لخبرات وكفاءات علمية وتقنية غربية ، وشرقية (وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية) إلى الدولة الصهيونية ، وهو ما شكّل منبعا للخبرات الرفيعة ، وساهم في تطوير الصناعات المتقدمة في إسرائيل ، ونفعها لكي تحلّ للموقع الأول على رأس قائمة للصادرات الإسرائيلية (المدنية والعسكرية) ، كما تتناول الدراسة بالتحليل المطلق الإسرائيلية للهيمنة التكنولوجية على بلدنا ، والمركزة على محورية الدور الصهيوني التقليدي في ما يسمى بـ منطقة (الشرق الأوسط) ، باعتبارها الدولة الأكثر تقدما في



مجالات العلوم الحديثة وتكنولوجياتها ، والمهياة - موضوعاً - (حسب النظرة الإسرائيلية) للسيطرة على هذه المنطقة ، وتوجيه شئونها ، بما يخدم مصالحها العليا ويحقق أهدافها الاستراتيجية .

كما تنتهي الدراسة بمجموعة من الاستخلاصات الهامة ، تستهدف جمع نتائج الدراسة والتمسك في منلولاتها ، للخروج بما يمكن اعتباره المحصلة النهائية لإلقاء "نظرة الطائر" هذه ، على القضية موضوع البحث ، وبما يحقق الاستفادة ويسهم في وضع ألدنا على ممكن القلة و "بيت القصيد" ، لذي يمكن منه البدء لتجسير الهوة الواسعة بين أوضاع عالما العربي المتخلفة ، وأوضاع الدولة الصهيونية ، في مجال العلوم والتكنولوجيا ، التي أصبحت - بحق - أحد ساحات القتال الرئيسية في صراع المصير الممتد بين المشروع العربي الإنساني ، من جهة ، والمشروع العنصري الصهيوني ، من جهة أخرى .

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، سوف نتناول الدراسة المحاور التالية :

- ١ - العلوم «كثيفة المعرفة» وتطبيقاتها ، معيار التقدم .
- ٢ - وضعية العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل ؛ محددات رئيسية .
- ٣ - العلم والتكنولوجيا لخدمة الأمن والعسكرة في «إسرائيل» .
- ٤ - المؤسسات العلمية والمراكز الأكاديمية الإسرائيلية .
- ٥ - أثر عامل الهجرة على تطور القدرات العلمية والتكنولوجية في «إسرائيل» .
- ٦ - نماذج للإنجازات العلمية (الإسرائيلية) في بعض مجالات العلوم والتقنيات العالمية :
  - (١-٦) الكمبيوتر وصناعة المعلومات .
  - (٢-٦) علوم الذرة وتقنياتها .
  - (٣-٦) علوم الفضاء الكوني وتطبيقاته .
  - (٤-٦) التكنولوجيا الطبية والبيولوجية .
- ٧ - أطماع إسرائيل التكنولوجية في المنطقة .
- ٨ - العلم كأداة لفرض «التطبيع» والهيمنة .

## ٩ - استخلاصت نهائية .

### ١ - العلوم "كثيفة المعرفة" وتطبيقاتها ، معيار التكلم :

منذ لولآخر عقد الستينيات من القرن الماضي ، فُتِر "جبه . دي . برنال" في كتابه "العلم في التاريخ" ، أنه قد أصبح من البديهي ، في يومنا هذا ، أن المصدر الحقيقي للثروة ، لم يعد في امتلاك الخلفاء ، أو قوة العمل ، أو الآلات ؛ وإنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية وتكنولوجية<sup>١</sup> ؛ ويمكن النظر إلى الرؤية الإسرائيلية لوضعية العلم والتكنولوجيا ، ودورها ، في صنع المكافة السياسية ، والمردود الاقتصادي والأمني ، للدولة ، باعتبارها التطبيق العملي لمقولة "برنال" ، ومصداقاً لعمقها ونفاذ بصيرتها .

ولا تمثل الدولة الصهيونية نشاطاً في هذا السياق . فواقع العالم المتقدم : الولايات المتحدة ، ودول أوروبا الغربية واليابان ، على سبيل المثال ، يؤكد النزوع المضطرد إلى الإغلاء من شأن الدور الذي تلعبه قطاعات الإنتاج "كثيفة المعرفة" ، التي تعتمد على المهارة العلمية والتقنية العالية للكوادر المدربة ، وعلى بنية علمية - إنتاجية راقية للتنظيم ، الأمر الذي ساعد على ، ودفع باتجاه ، الاستفادة من نتائج الثورة المعلوماتية ، وثورة الاتصالات ، وفروع العلوم (الجديدة) ، وتطبيقاتها المستحدثة ، وجنب الاستثمارات الهائلة لها ، حيث أصبحت مجالات التكنولوجيا المتقدمة (Hi - Technology) هي الرافعة الرئيسة للتقدم الاقتصادي ، ومصدر الدخل الأساسي للبلدان المتطورة ، فيما تراجعت أنماط الإنتاج التقليدية ، والتحويلية ، والملوثة للبيئة ، إلى مراتب متدنية ، من حيث الإقبال على الاستثمار فيها ، والمردودات الاقتصادية لها ، وأصبحت هذه المجالات هي الساحة المتاحة - في أحسن الأحوال - لدول العالم المتخلفة، التي لا تملك القدرة على المبادرة ، أو المنافسة ، مع مراكز التقدم العلمي والتكنولوجي ومنتجاتها المتطورة .

وعلى الرغم من إدراك بعض العلماء مبكراً أن هكل محاولة لوصف الاتجاهات الأساسية التي سيتطور بها التقدم العلمي / التقني، سوف تكون محاولة تقريبية وغير كاملة<sup>٢</sup> ، إلا أن عناصر عديدة من مكونات هذا التقدم يمكن رصدتها ، لتبين حدود مقاربة الوضع العلمي

والتكنولوجيا ، في إسرائيل ، لها ، ومستوى إنجازات مؤسساتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا "الحاكمة" ، التي سينفرد المبرزون فيها بالتحكم في مسارات التطور الإنساني في العقود القادمة ؛ ويقع على قمة جدول هذه العلوم (النظرية والتطبيقية) علوم الاتصالات والمعلومات ، والحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر) ، والذكاء الاصطناعي ، وعلوم الفضاء الكوني (دراسة وإرتداد واستثمار الفضاء - Cosmozation ) ، وعلوم الأتمتة الشاملة والمتكاملة (Automation and Complex or integrated auto) ، والسيبرنيتيك (Cybernetic) ، (التحكم الأوتوماتيكي في الكائنات الحية والآلات) ، والإلكترونيات والراديو إلكترونيات (Electronization) - وعلوم المواد الجديدة ، الاصطناعية ، وتكنولوجيا معالجة المواد ، والمواد فائقة التوصيل (Super Conductivity) ، وعلوم البيولوجية وعلوم الهندسة الجينية ، والطاقات الجديدة (الذرة ..) والمتجددة (الرياح ...) ، وتكنولوجيا الميكروإلكترونية لفائقة الدقة (Nano technology) ، وغيرها<sup>٢</sup> ، وهي ، جميعها ، تعتمد على الانتقال من "التوسع الأفقي" (Extensive) -، إلى "الكثافة الرأسية" للإنتاج ، (Intensive) ، وعلى هذا الأساس يمكن ، دون تردد ، تقسيم العالم إلى قسمين أساسيين ، من يمتلك مفاتيح هذه العلوم وتطبيقاتها ، ومن لا يمتلك ، وهو ما يشبهه بعض المفكرين بـ "المعزل" أو "الأبرتهارد المعلوماتي" ؛ حيث يصبح من هم بمعزل عن إدراك قطارها السريع ، والولوج داخله ، وكأنهم "مقتضين عن الحاجة"<sup>٣</sup> ، لا دور لهم ولا قيمة في عالم اليوم ، بعد ما أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي ، اليوم ، "مكتسبي طابعاً تركيماً" ، و يترك حظوظاً قليلة للدول المختلفة<sup>٤</sup> .

## ٢ - وضعية العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل : محدثات رئيسية :

وعند دراسة وضعية العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل : مساراتها وتطوراتها ، تجربتها وإنجازاتها ، لا يمكن النظر إلى هذا القضية دون أن نضع في الاعتبار مجموعة من المحدثات الأساسية ، والتي بدونها يصبح الحديث في هذا الأمر نوعاً من الدعاية "المولجة" ، التي برعت النواثر الصهيونية ، دقماً في استخدامها ، لإحداث تأثيرات مقصودة في متلقي رسائلها الإعلامية ، وهذه المحدثات هي:

أولاً - ينتهي المشروع الصهيوني ، من حيث مبدئه ومستهدفاته ، إلى واقع الغرب المتقدم ، وإلى تاريخه الاستعماري ، والإمبريالي ، وما بعد الإمبريالي ، في العالم المتخلف (حيث تتخذ صورة الغزو والاستعمار ملامح العولمة الرأسمالية (الأمريكية) المعسكرة ، الآن) ، وقد وجد هذا المشروع ، منذ أن كان مجرد فكرة ، وحتى تم تجسيده على أرض الواقع ، ولازال يجد ، دعماً كلياً من دول الغرب الرأسمالي ، والإمبراطوريات القائمة فيه : البريطانية ، والفرنسية ، ثم الأمريكية ؛ ويستحيل ، بأي منظور للقبول ، تصور توفر إمكانية موضوعية لاستمرار بقاء هذا المشروع إذا حيل بينه وبين تنفق سيل الدعم الخارجي ، المتواصل ، على كفة الأصعدة : سياسياً وعسكرياً واقتصادياً .. إلخ .. ، ويبدو هذا الأمر بأوضح ما يكون ، وأجله ، فيما يخص (النهضة) العلمية والتكنولوجية الإسرائيلية ؛ فلولا المساعدات والمنح سخية ، وأشكال الدعم والمساندة المفتوحة ، وغير المحددة أو المحدودة القائمة من الخارج ، لما أمكن للدولة الصهيونية قطع هذه الخطوات الهامة على مدارج التقدم العلمي والإنجاز التكنولوجي . إن هذه (النهضة) ، بصورة من الصور ، هبة الدعم الخارجي المستمر وبالذات الغربي ، وبالأخص الأمريكي ، على كل المستويات والأبعاد .

ثانياً - ويلاحظ الدارس لمسار التقدم العلمي والتكنولوجي ، في إسرائيل ، العلاقة الوثيقة بينه وبين قضية الأمن ، في مجتمع هش التكوين ، غير طبيعي ، مصطنع ، مفروض قسراً على بيئة رافضة ، وعلى وسط يقاوم عملية زرع - بالقوة - في أرض مغتصبة ، يعتمد في استلابها ، واستمرار هيمنته على شعبها ومقدراتها ، على مجموعة من الأساطير التاريخية ، وعلى الدعم المطلق من القوى العظمى المهيمنة ، عالمياً ؛ فالصلة واضحة وعميقة ، بين التقدم العلمي والتكنولوجي للدولة الصهيونية ، وبين حلجات حماية (الدولة) وتحقيق خططها الاستراتيجية الهجومية على المحيط العربي ، وهنا يبرز الدور الرقدي الذي لعبته "الصناعات العسكرية" في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن ، في إسرائيل ؛ فهي وفرت فرص الابتكار والبحث والتطوير والإنتاج والتسويق (حتى خارج الحدود) ، ووفرت الموازنات السخية الضرورية ، وساعدت على تكوين البنية المنظومية والتشريعية لهذا التطور ، وظلقت ودربت الكوادر الفنية عالية التأهيل ، التي لعبت دوراً ضخماً ، في هذا السياق ، أولاً ، ثم بالتضام معها

إلى "الصناعات المدنية" ، نافلة لها خبرتها وكفاءتها ، عقب انتهاء دورها العسكري المباشر في المقام الثاني . إن الاهتمام الإسرائيلي بالعلوم والتكنولوجيا وحصل المرتبة الثانية (بعد الأمن) ، في سلم الاستراتيجيات العليا لإسرائيل<sup>١</sup> .

ثالثاً - غير أنه ، يجب الاعتراف بأن هذين الأمرين ، المشار إليهما آنفاً ، ما كان لهما أن يفعلا فطهما ، وأن ينجزا ما أنجزاه بالفعل ، على أرض الواقع ، دون وجود بنية مؤسسية مناسبة . وذهنية مرنة ومفتوحة ، وإدراك جمعي لأهمية هذه القضية ، ولدورها المحوري في بناء الدولة ، وضمن بقائها ، فدون توفر هذه للذهنية ومؤسساتها الفاعلة ، كان من الصعب استيعاب ما أتى من فرص ، وما يتوافر من ظروف لإنجاز ما تم إنجازه ، ولتحقيق الاستقلال الأمثل لما قدم لإسرائيل من مساعدات في هذا المجال . فوجود البيئة المستعدة مساعد على حسن التعامل مع ما أتى لها من دعم ، وما يتوافر أمامها من فرص ، وحمايته والتبديد ، وضاعف من مردوداته المباشرة وغير المباشرة .

رابعاً : ومن نافلة القول هنا ، أن الدعاية لمزاعم "التفوق النوعي" لـ "المجتمع الصهيوني الريادي" ، ولـ "العبقريّة اليهودية" المدعاة (وهي مزاعم عنصرية لا تنهض على أسس علمي) ، هو أبعد ما يكون عن أهداف هذه الورقة العلمية ، أو هو نقیض المسمى المتوخى منها ، فهذهما للرئيسي هو محاولة معرفة حدود وحجم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدولة للصهيونية ، وأسبابه الموضوعية ، دون تهوين أو تهليل ، بغية حفز كل مستويات العمل الوطني المعنية ، وفي المقدمة المؤسسات والهيئات والمراكز والشخصيات ، العاملة في شتى مجالات العلم والتكنولوجيا ، في مصر والعالم العربي ، على إدراك مخاطر استمرار الفجوة بيننا وبين العدو الإسرائيلي ، والسعي الدؤوب والمخلص والمنجز ، من أجل تجاوزها ، بأسرع السبل .

وختي عن القول ، أن الطاقات البشرية للشعوب المؤمنة بقضيتها ، يمكنها أن تكون أحد العناصر المهمة لتحديد التفوق العلمي والتكنولوجي ، الذي دائماً ما كانت تمتلكه القوى المعادية ، كما حدث إبان وقائع انتفاضة الشعب الفلسطيني ؛ غير أنه من الضروري توفر

امتلاك حد أدنى معقول ونسبة مقبولة من القدرات العلمية والتكنولوجية ، لتقليل حجم الخسائر ،  
وزمن وحدود التكاليف المدفوعة ، ولمضاعفة فرص الانتصار ، في هذا الصراع المصري ،  
التاريخي ، الشرس ، والممتد .

### العلم والتكنولوجيا كـ "أولوية قومية" :

وحسبما تشير لوقائع ، فلقد لاحتكم الصراع بين وجهتي نظر متباينتين بشأن طبيعة  
للموقف من العلم ، ومن التوجهات الأساسية للجامعة العبرية ، حينما طرح موضوع إنشائها  
على قيادات الحركة الصهيونية ، فوجهة النظر الأولى (والتي يمكن وصفها بـ "الشعبوية") ،  
مثلها "زئيف جابوتسكي" ، زعيم "الحركة التصحيحية" ، ونادى عبرها بإنشاء جامعة للتعليم  
وليس للأبحاث ، جامعة مفتوحة ، كبيرة الأعداد ، تعرض الطلاب اليهود عما لحقهم من جراء  
الإجراءات التمييزية التي مورست ضدهم في شرق وغرب أوروبا ، بينما مثل وجهة النظر  
الأخرى ، "حاييم وايزمان" ، الذي تبنى "النموذج الألماني" ، مؤكداً على الطابع (النخبوي)  
للجامعة ، وعلى ضرورة التركيز على البحث العلمي الأكاديمي ، وعلى الدراسات العليا ،  
والاعتماد بالكيف المتميز في مواجهة رؤية "جابوتسكي" التي انحازت لجامعة الأعداد الصغيرة!

وقد كان لانتصار آراء "وايزمان" العامل الحاسم في صياغة توجهات النظم الأكاديمي  
الإسرائيلي ، الذي تبنى وجهات نظره ومفاهيمه ، واعتمد توجهاته كاستراتيجية علمية موثوقة ،  
مبنية على خبرة كبيرة باعتباره عالماً كيميائياً مرموقاً .

وقد أولى "حاييم وايزمان" ، أول رئيس للدولة الصهيونية ، وهو نفسه عالم كيمياء  
بلرز ، العلم والتكنولوجيا اهتماماً رفيعاً ، وثمن دقماً الدور الذي سينهضان به في بناء الدولة :  
«إن العلم سلاح إسرائيل الجبار الذي يجب أن يُستغل ببراعة ومهارة وبكل وسيلة متوفرة لنا»  
.. «إن العلم هو السلاح .. مصدر قوتنا ودرعنا»<sup>٧</sup> ، وواصل «يوسف بن جوريون» ، أول رئيس  
للوزراء في الدولة الصهيونية هذه التقاليد ، التي أصبحت راسخة في البنين الوليد : «قدر  
الإسرائيليون عبر الأجيال أن يبقوا القلة في مواجهة الكثرة ، ولذلك لابد لهم أن يدركوا - ليس

فقط ضرورة الحفاظ على التفوق النوعي لفترة مقبلة من الزمن ، وإنما أيضاً ضرورة تزايد وتنامي هذا التفوق باستمراراً<sup>١</sup> .. وحتى بعد رحيل "بن جوريون" بسنوات طويلة ، ظلت (وصلايه) بشأن الدور المنوط بالعلم والتكنولوجيا ، الاضطلاع به ، في حماية مصير الدولة وصياغة مستقبلها ، واضحاً أمام المسؤولين العظميين بها ، فحسب تعبير جورنتر ، (Jortner)، رئيس "أكاديمية العلوم الإسرائيلية" ، فإن أول رئيس وزراء لإسرائيل «كان معروفاً بمنح العلم والتكنولوجيا أولوية قومية ، وهو كان يؤمن بشدة بأن الطريق الوحيد الذي يمكن إسرائيل من موازنة ضعفها الكمي بمزايا نوعية ، هو التأكيد على المزايا النوعية لـ (شعبها) ، ولبنيتها التحتية ، من مؤسسات علمية وتكنولوجية .. كذلك ساهم "يغال ألون" كوزير للتعليم ، بشكل كبير في إنشاء هذه المؤسسات . هذه هي الروح والتقاليد التي يجب أن نستمر عليها عندما نخطط لمستقبل إسرائيل في القرن القادم»<sup>٢</sup> .

لقد حكمت الرؤية المتقدمة مسار القيادات العلمية للمشروع الصهيوني ، قبل إعلان الدولة ، عام ١٩٤٨ ، وبعدها ، فقد انصبّت جهودهم على إنشاء مؤسسات علمية متينة الركائز ، تحكمها قواعد علمية صارمة ، وكفلوا لها كل فرص النجاح اعتماداً على التقاليد الأكاديمية الرصينة ، من جهة ، وعلى ما توفرت لهم من فرص الاحتكاك بالمجتمعات العلمية الغربية المتقدمة ، في أوروبا والولايات المتحدة ، وساعدهم في النجاح في هذه المهمة استفادتهم للكثيرة من العلماء اليهود في الجامعات الأوروبية والأمريكية سواء الذين هاجروا إلى الدولة الصهيونية ، أو أولئك الذين ظلوا حاملين لجنسيتهم الأولى فقط ، كما أن الدولة ، بتوقيعها عشرات الاتفاقات العلمية والتكنولوجية ، مع دول أوروبا والولايات المتحدة ، ساعدت في تثبيت هذا المسار وتحقيق نتائج ملحوظة فيه .

## ٢ - العلم والتكنولوجيا لخدمة الأمن والعسكرة في "إسرائيل" :

احتلت قضية الأمن موقعاً مركزياً ، منذ بداية إنشاء الدولة للصهيونية ، واعتبر ديفيد بن جوريون ، أول رئيس للوزراء في الدولة الصهيونية، أن نجاح هذه الدولة سيتوقف على تفوقها النوعي» ، محدداً ، ضمن الركائز التي يعتمد عليها هذا التفوق : «متبعة أحدث التطورات في

العلوم والتكنولوجيا ووسائل النقل» ، بهدف «أن يكون لنا لسان جيش في العالم .. وإلا خسرنا»<sup>١٠</sup> .

وسار مسعى القيادة الصهيونية لتحقيق هذه الغاية على مسارين متكاملين : الأول مسار جمع وتدريب وتخزين أحدث الأسلحة والمنجزات التكنولوجية في العالم ، استعداداً لساعة النزال الحاسمة ، والثاني مسار التصنيع المحلي للسلح ونظم القتال والخيرة ، وقد أولى هذا الغرض اهتماماً فائقاً ، حيث تم إنشاء أول مصنع للأسلحة (قبل إعلان الدولة الصهيونية) ، في كنف حركة «الهجاناه» الإرهابية ، عام ١٩٣٣ ، أطلق عليها اسم «الصناعة العسكرية» ، Ta'as (تاس) ، وحظى هذا المشروع بأعلى درجات السرية والتنويه حرصاً على سلامته ، وتم تهريب مكونات صنع السلاح والخيرة من الخارج ، وبالذات من الولايات المتحدة .. وساهم إنتاجها في حرب اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ ؛ حيث أصبحت غالب الصناعات الحربية المقبلة ونواتها<sup>١١</sup> .

وقد تطورت الصناعات العسكرية الإسرائيلية ، بعد إعلان الدولة عام ١٩٤٨ ، ثم قفزت قفزة نوعية بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث أصبح هدفها المحدد «الإمداد الكامل لكل المتطلبات من السلاح والخيرة من كل نوع ، وعناصرها المكونة ، والتجهيزات المتممة ، وقطع الغيار ، والمتجرات ، ووقود الدفع ، والمواد الكيميائية ، وكل ما يمكن لاحتياجه للدفاع عن الدولة»<sup>١٢</sup> ، حتى لا تتعرض «إسرائيل» مرة أخرى ، لمخاطر ونتائج حظر الإمداد العسكري ، مثلما فعلت فرنسا أثناء الحرب .

وقد أصبحت «الصناعات العسكرية» ، بالنظر إلى الأهمية المحورية لمسألة الأمن في العقيدة الصهيونية ، هي «الرافعة» التي نهضت بالاقتصاد الإسرائيلي ، وأصبح عام ١٩٦٧ عام بداية «عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي» ؛ حيث تحول المجتمع الإسرائيلي - بحسب «أرون كليمان» - «بفضل التصنيع الحربي ، من الاقتصاد الزراعي المبني على صادرات الحمضيات ، إلى مجتمع على درجة عالية من التصنيع ، ينتج الإلكترونيات وأصنافاً أخرى ذات تقنية متقدمة»<sup>١٣</sup> ، وقد ساعد نمو هذا القطاع المرتبط بالتقنيات الحديثة والمتطورة ، على تكعيم نفوذ ومطوية جماعة



القيادة العسكرية لدخل الدولة الصهيونية ؛ حيث أصبحت عملية التصنيع الحربي تلعب دوراً أساسياً ، لا غنى عنه ضمن "المجمع العسكري - الصناعي ، المعروف باسم "قوة إسرائيل" !<sup>١٤</sup> .

### الجيش حاضنة "الطفرة التكنولوجية" :

ويحسب البروفيسور "جادي أريفا" ، من جامعة كل أيب" ، فذلك "إذا أردت أن تفهم صناعات للتقنية العالية ، في "إسرائيل" ، عليك أن تبدأ بفهم الجيش "١٥ ؛ "حيث هناك يأخذون شيئاً وشابلات ، بالثامنة عشر من العمر (موعد بدء الخدمة الإلزامية بالجيش) ويخضعونهم لتدريب مكثف على علوم الكمبيوتر الأساسية ، ثم يعطونهم مسؤوليات كبيرة في وظائفهم المختلفة بالجيش ، لا تتناسب - في غالبية الأحيان مع أعمارهم الصغيرة ؛ مما يفرض عليهم تحديثات كبيرة تجعلهم مضطرين للخلق والإبداع"<sup>١٦</sup> .

ويعترف "إيلي باركلت" ، مؤسس شركة "باك ويب" لخدمات الإنترنت ، بأهمية الخدمة الإلزامية بالجيش في تطوير صناعات التقنية العالية ، الإسرائيلية ، وتؤكد سيرة واحدة من كبريات شركات الاتصالات الإسرائيلية هذه الحقيقة ، "شركة كروماتيس" ؛ إذ إن مؤسسيها "أورني بنروشكا" و"رافي جدعون" ، وهما في الثلاثينيات من عمرهم ، تلقيا تدريبهما الأولية في مجال الاتصالات خلال خدمتهما الإلزامية بالجيش قبل دخولهما للجامعة ؛ حيث درسا تقنية الاتصالات دراسة أكاديمية منتظمة<sup>١٧</sup> .

### هيئة تطوير الوسائل القتالية ، "رفائيل" :

وكان قد أنشئ فرع ضمن صفوف "قوات الدفاع" ، خلال حرب ١٩٤٨ ، باسم "سلاح العلوم" ، ثم تحول إلى "مهم البحث والتخطيط" التابع لوزارة الدفاع ، وهو ما يطلق عليه الآن اسم "هيئة تطوير الوسائل القتالية" ، المعروفة اختصاراً - باسم "رفائيل" ، وهي تتبع "مدير علم وزارة الدفاع ، حسب التخطيط التنظيمي لبنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .

وقد تحدثت مهمة "رفائيل" ، منذ إنشائها ، في تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة جداً" ، وللعاملين بها صفة موظفي الحكومة ، وإن كانوا يتمتعون بامتيازات

العلمين في حقول البحث العلمي بمعاهد التعليم العالي ، وفي عام ١٩٨٣ كان يعمل بها نحو ستة آلاف موظف ، معظمهم من الفنيين رفيعي المستوى ، تضاعفوا الآن بطرائع الأمور وتطوراتها ، تمتلك "رافاتيل" مصنعاً لمعاملات التصنيع والاختبار ، ويتم تحقيق نتائج بحوثها عبر متعهدين فرعيين .

وقد لعبت "رافاتيل" دوراً هاماً في تطوير الصواريخ "أرض - أرض" ، و الصواريخ "أرض - جو" ، من طراز "شافيت" ، كذلك في تطوير نظم التوجيه ، ونظم الحرب الإلكترونية والصواريخ "جو - جو" ، وأجهزة الكمبيوتر المرتبطة بالتطبيقات العسكرية ، والقنابل "الذكية" ، وأجهزة التشويش الإلكترونية .. وغيرها <sup>١٨</sup> .

كما لعبت "رافاتيل" دوراً بارزاً في تطوير برنامج "الصواريخ البحرية" "غابرييل" ، (سطح - سطح) ، وفي تطوير أبحاث تكنولوجيا الطيران والتصنيع الجوي ، الذي كان من نتائجه مشاريع إنتاج طائرات "كنير" و"لافي" (قبل تجميد مشروع إنتاجها) ، وعشرات من المشاريع الأخرى التي تدعم القدرات العسكرية الصهيونية ، داخلياً ، وخارجياً .

#### وحدة البحوث العسكرية :

وقد أنشئت هذه الوحدة كمركز لدراسة وتطوير لتكنولوجيا الحربية ، ونطويعها لمقتضيات الصراع ، وقد تطورت هذه الوحدة حتى أصبحت "المعمل المركزي للأبحاث والتطوير" ، وهو هيئة بحثية علمية متخصصة تتبع إدارة شئون الصناعات العسكرية الإسرائيلية <sup>١٩</sup> .

وقد تم توجيه أكثر من ٧٦% - حسب الإحصاءات الرسمية المتاحة - عام ١٩٨٠ ، من إجمالي الإنفاق القومي المخصص للبحث العلمي ، في "إسرائيل" ، إلى الأبحاث العسكرية ، لو تلك المرتبطة بالأمن القومي ، وهو أمر ينسجم مع صعود موجات العسكرية للمجتمع الصهيوني ، ونمو أطماعه في المنطقة ، وتزايد نفوذ الاتجاهات الأكثر تطرفاً وعدوانية دأله ، وهذه النسبة - مقارنة مع إجمالي النفقات الموجهة لمجال الأبحاث العسكرية التقنية ، العلمية ،

هي الأعلى من نوعها في العالم ، إذا ما تم مقارنتها بمعدلات الإنفاق على البحوث العسكرية ، في دول العالم الغربي المتقدم ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أدت كل هذه الجهود ، والدعم الفني والمالي الخارجي الكبير ، وبالذات الأمريكي ، إلى أن أصبحت مبيعات السلاح المصنَّع في إسرائيل غني مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، يتم تسويقها في ٦٢ بلداً<sup>٢٠</sup> ، وتطور القطاع العسكري الصناعي إلى أن صار "القطاع القائد في الاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينيات"<sup>٢١</sup> ، وتقدمت إسرائيل "حتى لحظت المرتبة الخامسة" بين عمالقة الدول المصدرة للسلاح في العالم<sup>٢٢</sup> .

ولعبت الصناعة العسكرية الإسرائيلية دوراً هاماً ، باستخدامها كمساح سيامي - دبلوماسي ، ذي تأثير حاسم ، في تحويل مواقف العديد من الدول التي كانت وثيقة الصلة بالدول العربية ، وتبنى مواقف قريبة من قضائهم ؛ بحيث استخدمت كـ "حصان طروادة" لاختراق الكثير من الدول الأفريقية الآسيوية ؛ مثل الصين والهند وإندونيسيا وروسيا والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية ، التي سمحت طويلاً لضغوط أمريكا والغرب ، ورفضت تنشيط العلاقات مع "إسرائيل" ، حتى أعفاهم العرب - بهرولة الكثير منهم نحوها - من الحرج ، وأكمل التطور التكنولوجي والعسكري باقي عناصر الجنب - الذي لا يقاوم - تجاه الدولة الصهيونية .

وتتجاوز حجم المبيعات السنوية المخصصة للصناعات العسكرية الإسرائيلية ما بين مليارين ومليارين ونصف من الدولارات<sup>٢٣</sup> ، وهناك مبررات قوية للاعتقاد أن هذا الرقم أقل بكثير من الرقم الحقيقي ، غير أن الأهم من المردود المادي لأنشطة هذه الشركات ، على أهميته ، هو المردود السياسي والاستراتيجي ، الذي يصب المياح - بغزارة - في طاحونة الدولة الصهيونية ، ويدعم توجهاتها العدوانية ، وأهدافها الخطرة تجاه بلداننا .

### التكنولوجيات العسكرية الإسرائيلية ومبادرة لنفاخ الاستراتيجي الأمريكية :

وفي إطار تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية لتفوق "إسرائيل" الدائم على المجموع العربي ، قبلت انضمام الدولة الصهيونية لمبادرة لنفاخ الاستراتيجي (المعروفة إعلامياً باسم حرب

النجوم) ، التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" يوم ٢٣ مارس (آذار) عام ١٩٨٣ .

والمقصود بمبادرة الدفاع الاستراتيجي (Strategic Defense Initiative "S.D.I.") "درع فضائي" مهمته إيقاف الصواريخ النووية (السوفيتية) قبل وصولها إلى أهدافها ، وذلك بتدميرها فور انطلاقها بواسطة منظومة متطورة للغاية من أجهزة التتبع والتدمير (أشعة الليزر - حزم الجزيئات .. إلخ) ، ويتم ذلك من مسافات شاسعة ، وبسرعة الضوء .

وقد وقعت "إسرائيل" في السادس من شهر مايو (أيار) عام ١٩٨٦ "مذكرة تفاهم" تتعلق بمشاركة في الأبحاث الخاصة بالمشروع، ويتوقعها أصبحت الدولة الثالثة للمشاركة رسمياً مع الولايات المتحدة ، بعد المملكة المتحدة (ديسمبر ١٩٨٥) ، ألمانيا (الغربية) ، (أبريل ١٩٨٦) ، في هذه النوعية لفاتكة التقدم من الأبحاث العلمية والتقنية الرفيعة ، ولخص "منير شطيغلش" ، الباحث بدائرة العلاقات الدولية بالجامعة العبرية ، في القدس ، جملة الفوائد التي ستعود على إسرائيل من جراء توقيع هذه المذكرة ، باعتبارها "مسألة ترضيها إجراءات التقدم للتكنولوجيا العسكري ، والوعود بالسيولة المادية ، وتعميق الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً" .

وأعلن في وقت لاحق أن إسرائيل قدمت ما يزيد على ١٥٠ مشروعاً مقترحاً لبرنامج الدفاع الاستراتيجي ، واستفادت الصناعات العسكرية الإسرائيلية - تحت مظلة هذا المشروع - بحقوق إنتاج منتجات وأبحاث قيمتها ١٥٠ مليون دولار ، وطلبات لإنتاج صواريخ المضاد للصواريخ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار<sup>٢٥</sup> ، وهناك عشرات المشاريع ذات العقود المادية والاستراتيجية العالية ، شاركت فيها "إسرائيل" ضمن الموازنات الهائلة لهذا البرنامج ، غير أن أهم ما خرجت به الدولة الصهيونية منه ، يمكن أن يكون فوزها بمشروع صناعة الصواريخ الإسرائيلية "حتيس" أو "المهم" ، المضاد للصواريخ الباليستية وقد نجحت "إسرائيل" ، أخيراً ، في أن وقائع انتفاضة شعب فلسطين "أكتوبر ٢٠٠٠" في نشر أول وحدة من وحدات العملة ..

وهو صاروخ مضاد للصواريخ البالستية هذه المحدد - كما شرح "إسحق رابين" ، رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق تجسيم قدرة اعتراض صاروخ أرض - أرض ، ذو مدى إطلاق يصل إلى ١٠٠٠ كيلومتراً<sup>٢٦</sup> ، ومن نقلة القول إن تكنولوجيا صناعة هذا الصاروخ ومعظم عملية تمويل تكاليف إنتاجه جاءت هبة ، من الولايات المتحدة لإسرائيل .

لقد ساعد دخول الصناعات العسكرية الإسرائيلية هذه الحقبة ، على دفعها خطوات واسعة على سلم القدرات التقنية والعلمية ، وبالأذات في المجالات المتقدمة كتكنولوجيا الاتصال والكمبيوتر والأسلحة الذكية وغيرها ، وقد قُدرت لجنة كلفت بدراسة مستقبل هذه الصناعات رأسها اللواء احتياط "موشيه بيلد" ، مساعد وزير الدفاع للصناعات العسكرية ، أن "إسرائيل" - فيما يتعلق بمجال البنية التحتية - تتمتع بتفوق نسبي بارز ، حتى على بعض الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ؛ "لأن أسلوب جيش الاحتياط الإسرائيلي ، قد أدى إلى طمس الفارق بين الصناعة ومعاهد الأبحاث ، وبين الجيش"<sup>٢٧</sup> ، واعتبر التقرير أن "الفضاء وحرب المعلومات والهجوم الدقيق والمناورة والسلاح الفتاك ، هي المجالات التي يتوجب على إسرائيل أن تركز عليها ، إذا رغبت في أن تستمر في أن تكون لاعباً له مكانته في ميدان المعركة المستقبلي"<sup>٢٨</sup> ؛ فحائزة إسرائيل للسبق في مجال القدرة التكنولوجية والعلمية - كما ترى اللجنة ، "ستظل عنصراً أساسياً ذا أهمية قصوى ، وحيوية ، وحاسمة ، لاستمرار وجود الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وقدرتها على توفير الحلول ووسائل القتال الخاصة الضرورية لإسرائيل"<sup>٢٩</sup> !

### ٣ - المؤسسات العلمية والمراكز الأكاديمية :

حسب دراسة حديثة<sup>٣٠</sup> فإن مؤسسات التعليم العالي ، الإسرائيلية ، التي استوعبت في عام ١٩٩٠/٢٠٠٠ م حوالي ١٦٥ ألف طالب ، تنقسم إلى :

- أ- جامعات ومؤسسات بحث / للحصول على ألقاب أكاديمية في جميع المستويات (إجازة - ماجستير - دكتوراه) ، هي : الجامعة العبرية في القدس - جامعة حيفا - جامعة تل أبيب - جامعة بار إيلان في رمات جان - جامعة بن غوريون في النقب - معهد

وايزمن للعلوم في رحفوت - معهد الهندسة التطبيقية / التقنيون في حيفا - الجامعة المفتوحة / التي تقدم دراسات أكاديمية في نحو ٩٠ مركزاً للدراسة .<sup>٢١</sup>

ب- مؤسسات تعليم عال غير جامعية / تمنح شهادة خريج في مجالات مختلفة ، أبرزها :  
أكاديمية بتسليل / للفنون التشكيلية في القدس - أكاديمية روبين / للموسيقى والرقص في القدس - معهد ليف / للتكنولوجيا في القدس - مدرسة شنكر / لعلوم النسيج والموضة - مركز روفين الأكاديمي - كلية الإدارة في تل أبيب - الكلية التكنولوجية أوروب في كرمئيل - الكلية الأكاديمية لتل أبيب / يافا - كلية العلوم البصرية / أوفتومتريا ، المتعاونة مع جامعة باريلان - كلية هدسا في القدس - كلية عيقي يزريعل الأكاديمية - كلية التأمين - كلية البيئة - كلية تل حاي الأكاديمية - كلية نتانيا الأكاديمية - المركز التخصصي في هرتسليا - كلية الهندسة في تل أبيب - كلية سابير في النقب - الكلية التكنولوجية في بئر السبع - كلية مشباط لعلوم القانون - مركز التعليم التكنولوجي في حولون - كلية الحقوق في رمات جان - كلية يهودا والسامرة الأكاديمية .<sup>٢٢</sup>

ج- مؤسسات تأهيل عالية / للحصول على لقب خريج في مجال التعليم ، هي : كلية القدس - كلية ليفنسكي - كلية ديفيد يالين - كلية بيت بيرل - كلية زيفمان للتعليم الرياضي في معهد وينخت - كلية دار المعلمين الكيبوتسية - كلية أوروب لمطبخي للتكنولوجيا - مدرسة أورانيم لتعليم الحركة الكيبوتسية - كلية غوردون في حيفا - كلية تليوت الدينية الرسمية في تل أبيب - مركز حولون للتعليم التكنولوجي - كلية ليفشيتس الدينية للمعلمين في القدس - كلية كاي في بئر السبع - كلية أحفا في شوكاميم - كلية تعليم أنور إسرائيل في مستعمرة لكنا - كلية أفراتا في القدس - كلية هرتسوغ في مستعمرة ألون شبات - الكلية العربية للتعليم في حيفا - كلية الحرف لليهودية مورشات يعقوب في رحفوت - الكلية للتوراتية حمدات هدروم .

د- مسارات أكاديمية / في كليات إقليمية تخضع أكاديمياً لمسئولية الجامعات ، هي : كليات إيلات وسافير وأحفا / جامعة بن غوريون في النقب - كليات صفد وعصق هيردن

وعسقلان ويهودا والسامرة والجليل الغربي / جامعة بار إيلان - كلية حדרه منشيه /  
جامعة تل أبيب .<sup>٣٢</sup>

وحسب نفس الدراسة فإن الخريجين في اختصاصات العلوم الأساسية والتطبيقية بدون  
المصدر الأول لكوادر العلماء في إسرائيل ، بصرف النظر عن أصولهم العرقية . في عام  
١٩٧٣ كان لدى إسرائيل ٢٤٠٠ عالم ، وبعد عشر سنوات ارتفع العدد إلى ٤٦٠٠ عالم  
(مقابل ارتفاع عدد العلماء في الوطن العربي خلال الفترة ذاتها من ٨٥٠ عالماً إلى ٢٦٠٠  
عالم) .<sup>٣٣</sup> وفي عام ١٩٩٠ كان لدى إسرائيل نحو ٢٥ ألف عالم .<sup>٣٤</sup> أما في أواخر  
التسعينات ، فقد نشرت معطيات إسرائيلية تبين أن عدد العلماء والمهندسين لدى إسرائيل بلغ  
١٣٥ مهندساً لكل ١٠ آلاف فرد إسرائيلي (مقابل ٨٥ في حالة الولايات المتحدة) .<sup>٣٥</sup>  
وحسب تقديرات أوردها الدكتور نادر فرجاتي ، كان عدد المهندسين الإسرائيليين العاملين  
في البحث والتطور (عام ٢٠٠٠ م) نحو ٣،٨ بالآلاف من السكان (أي ما يربو على أكثر  
من ١٠ أمثال حالة الوطن العربي البالغة ٠،٣٥ بالآلاف من السكان)<sup>٣٦</sup> ويتصدر معهد  
التخنيون مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية التي تخرج المهندسين والعلماء<sup>٣٧</sup> ، حيث  
تخرج ، حتى آخر عام ١٩٩٧ ، نحو ٤٠ ألف مهندس وعالم ومهندس عمارة وأطباء  
وخبراء في شتى فروع العلوم والتكنولوجيا<sup>٣٨</sup> ويتوزع العلماء والباحثون الإسرائيليون على  
مختلف مراكز الأبحاث في القطاعات العلمية والصناعية والزراعية وسواها . وفي قطاع  
الإلكترونيات وحده ، هناك نحو ٤٠ ألف شخص (أواخر التسعينات) تلتهم تقريباً من  
خريجي الجامعات ونحو ٦٠% منهم مهندسون وتقنيون<sup>٣٩</sup> . هذا الواقع ، بطبيعة الحال ،  
تبلور تدريجياً على طريق انتقال إسرائيل إلى مجتمع صناعي جديد ، إحدى سماته أن نسبة  
العاملين في العلوم والتكنولوجيا (لوسط الثمانينات) بلغ نحو ٣٣% من مجموع القوة  
البشرية العاملة<sup>٤٠</sup> .

## مؤسسات الأبحاث والتطوير :

وحسب إبراهيم عبد الكريم <sup>٢١</sup> ، أنشأت الجامعات والمعاهد الإسرائيلية شركات ، وصلت مع نهاية عقد التسعينيات المنصرم أيضاً إلى ١٨٠٠ شركة ، تعمل في مجال استغلال مكتشفاتها العلمية تجارياً ، و تطوير نقل التكنولوجيا إلى الصناعة <sup>٢٢</sup> ، وكان ٣% من العمال الإسرائيليين يعملون في مجالات "البحث والتطوير" <sup>٢٣</sup> ، وبلغ عدد شركات الصناعات الدقيقة المتطورة في إسرائيل حتى عام ١٩٩٨ نحو ٢٠٠٠ شركة <sup>٢٤</sup> ، منها أكثر من ١٠٠٠ شركة جديدة (وبذلك تجيء إسرائيل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ، في عدد شركات الكمبيوتر وتطوير التكنولوجيا الرفيعة ، المستحدثة) <sup>٢٥</sup> .

وفيما يخص المبالغ المرسودة لأنشطة الأبحاث والتطوير في إسرائيل ، فقد لغت عام ١٩٨٩ نحو ٢ بليون شيكل (أي ما يعادل ٢,٣% من الإنتاج المحلي الإجمالي) ، مولت منها الحكومة ٢٢% في القطاع الإنتاجي ، بينما غطى الباقي : القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) ٤٨ % ، مؤسسات التعليم العالي ٣٣% ، المؤسسات الحكومية ١١% ، ٨% لمؤسسات أخرى <sup>٢٦</sup> .

وزادت هذه المبالغ ، عام ١٩٩٦ ، لأكثر من الضعف (٤,٣١٢) بليون شيكل = ١,٣ بليون دولار) ، مولت الحكومة منها ١٢% ، و قطاع الأعمال ٤٦% ، قطاع التعليم العالي ٣٥% و قطاع المؤسسات الخاصة غير الربحية ٧% ، <sup>٢٧</sup> كما ارتفع في السنوات التالية ، إجمالي النفقات الإسرائيلية العامة على البحث العلمي والتطوير بنسبة ٦% عام ١٩٩٦ ، و ٥% عام ١٩٩٧ ، و ٧% عام ١٩٨٨ ، و ٦% عام ١٩٩٩ ، وبلغت في هذا العلم الأخير ١٤,١ بليون شيكل (= ٣,٤ بليون دولار) ، وهو ما يعادل ٣,٥% من الناتج القومي الإجمالي ، خصص منها نحو ثلثها لنفقات البحث والتطوير في فروع البرمجة والصناعات الدقيقة المتطورة <sup>٢٨</sup> .

لما في المجال العسكري ، فقد بلغت نفقات البحث والتطوير نحو بليون دولار في بداية عقد التسعينيات المنقضي ، تقلصت بسبب ظروف الميزانية ، لكي تبلغ في عام ١٩٩٨ نحو ٥,٢ بليون شيكل (= ٦٩٠ مليون دولار) <sup>٢٩</sup> .



وتبدو دلالات هذه الأرقام واضحة وموجعة ، لدى مقارنتها بإتفاق الدول العربية ، مجتمعة ، على "البحث والتطوير" ، وهو ما لا يتجاوز (٠,٢%) من الناتج الإجمالي ، أي سبع المتوسط العالمي (١,٤%) ، وهي "النسبة الأقل بين التجمعات الدولية" ، فيما يرتفع هذا المؤشر في إسرائيل عن المتوسط العالمي إلى أعلى من ٢% ، أي أكثر من عشرة أمثال العرب !!<sup>١١</sup>

وقد عكست هذه الحالة المتقدمة نفسها في مجموعة من المؤشرات الهامة ، لعل أبرزها :

- النشر العلمي : حيث حقق العلماء والباحثين والمطورين الإسرائيليون ما نسبته (١%) من إجمالي البحوث المنشورة في العالم ، عام ١٩٩٣ ، وهو يقدر بضعف ما أنتجه الباحثون والعلماء العرب مجتمعين (!) ، وحسب بعض التقديرات فإن إنتاج الجامعة العبرية ، في هذا المجال ، وحدها ، "يفوق إنجاز الجامعات العربية مجتمعة" !<sup>١٢</sup>
- لما في مجال براءات الاختراع ، فإن إسرائيل - حسب تقديرات "اليونسكو" - تحتل المرتبة الرابعة بالنسبة لبراءات الاختراع الأوروبية ، وذات المرتبة بالنسبة لبراءات الاختراع الأمريكية أيضاً .<sup>١٣</sup>
- وفيما يخص البعثات العلمية : فقد مثل الطلاب الإسرائيليون أعلى نسبة "لبعثات علمي" في العالم ، إذ بلغ عددهم عام ١٩٩٢ نحو ٢٣ ألف طالب ، ونسبتهم ١٥,٦% من إجمالي الطلاب .<sup>١٤</sup>

الأمر الذي يعني أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، في إسرائيل ، قد احتل موقعا متقدما على المستوى العالمي ، يعود على هيئة "Feeding Back" بمرود واسع على العملية التعليمية والإنتاجية والاتصالية والمالية كذلك .

٤ - أثر عامل الهجرة على تطور الفترات العلمية والتكنولوجية لـ "إسرائيل" :

كما أسلفنا ، فتحت مئات الدول الغربية والشرقية المتقدمة ، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية دقما ، معينا لا ينضب ، استندت منه الدولة الصهيونية كل أشكال الدعم العلمي

والتكنولوجي ، وفي المقدمة منها الدعم بالكوادر العلمية والتكنولوجية الرفيعة ، وفي ظل فلتون "الجنسية المزدوجة" أصبح كل عالم أو تقني يهودي ، في أي دولة من دول العالم ، موظفاً لخدمة المشروع الصهيوني ، يمد - بلا حساب أو عقاب أو تكاليف - بآخر المنجزات والأساليب والأسرار التي دفعت الدول الأخرى ثمناً غالياً للغاية مقابل الحصول عليها ، ثم إذا ما توفرت شروط هجرته الكاملة ، حمل خلاصة جهود زملائه العلماء ، وجهوده ، إلى الدولة الصهيونية، هدية مجانية ، وهو ما حدث بالنسبة ليهود "الاتحاد السوفيتي" السابق ، الذين يمثلون نموناً مثالياً ، مصداقاً لما طرحناه في السطور السابقة .

تشير دراسات أكاديمية ، في زمن متقدم ، إلى أن نسبة العلماء اليهود المهاجرين إلى "إسرائيل" ، قد بلغت ، عام ١٩٦٨ ، حوالي ٣٣ بالمائة من إجمالي مجموع المهاجرين في تلك الفترة " ، وأشارت دراسات أخرى إلى أن ٨٦ بالمائة من العاملين في الحقل الطبي، آنذاك ، كانوا من المهاجرين الوافدين ، وأن نسبة الكفاءات (الأوروبية) تساوي ٦٥ بالمائة من أساتذة "الجامعة العبرية" <sup>٦١</sup> ، وفي عام ١٩٦٣ كان هنالك ٥٤٧ أستاذاً في "الجامعة العبرية" ، منهم ٣٤ بالمائة فقط ولدوا في فلسطين ٦٢ بالألف فقط! <sup>٦٢</sup>

ومع انهيار الدولة السوفيتية ، وتهوي كل العقبات أمام حركة الهجرة اليهودية ، اندفع سيل من اليهود في موجة هجرة جديدة ، نوعية ، ذات سمات متقدمة ، اعتبرها "اسحق شامير" رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق بمثابة "المعجزات التي لفتت دقماً للشعب اليهودي . وفي حين يؤكد الكثيرون أن الوقت يعمل ضدنا ، فإن الوقت عاد علينا بهذه المعجزة ؛ ففي غضون خمس سنوات أن نتعرف على البلاد . كل شيء سوف يتغير ، الناس وأسلوب الحياة . وكل شيء سيكون أقوى وأكبر" <sup>٦٣</sup> .

لقد بلغ عدد المهاجرين من دول "الاتحاد السوفيتي" السابق و"المسكر الاشتراكي" ، بعد انهيارهما ، إلى الدولة الصهيونية خلال الفترة من نهاية الثمانينيات وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ ، حوالي مليون مهاجر يهودي <sup>٦٤</sup> ، وتتميز هذه الموجة الجديدة من الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" بأنها «هجرة نوعية» ، تمثل قطاعات رفيعة التعليم متميزة للدراسة ، والكثير منها

كان يعمل في قطاعات علمية وتكنولوجية شديدة التقدم والصناعة ، قبل انهيار "المنظومة الاشتراكية" .

وعلماً يتعلق بتخصصات اليهود المهاجرين من "الاتحاد السوفيتي" السابق ، ومجالات نشاطهم ، أعلنت "إيدا بن شتريت" ، الناطقة باسم "وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية" ، أن "اليهود السوفييت" الذين وصلوا ما بين ما بين كانون الثاني (يناير) ونيسان (أبريل) ١٩٩٠ ، كان منهم عدد أصحاب المهن الحرة والخبراء ١٦٩٧٥ شخصاً ، وعدد الأكاديميين وأصحاب الشهادات العلمية ٦٦٢٩ شخصاً ، وعدد المهندسين ٢٤٠٠ شخصاً ، والأطباء ٩٨٩ شخصاً<sup>٦٠</sup> ، إن الأمر هنا - كما ينكر "شيلغ" - «يتعلق بعدد كبير من المهندسين ورجال التكنولوجيا العالية، الذين يشكلون تقريباً العمود الفقري لثورة (الهاي - تك) التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة»<sup>٦١</sup> .

وأعلن "هيرمان برنوفز" ، أستاذ الهندسة الميكانيكية في جامعة "بن جوريون" ، أن المليون مهاجر يهودي من "الاتحاد السوفيتي" ، القادمين إلى "إسرائيل" ، على امتداد العقد (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، ربع مليون (على الأقل) من حاملي الدرجات العلمية في الطب والهندسة والتكنولوجيا ، ومنهم عدد يتراوح بين (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠) عالم حاصل على شهادة الدكتوراه . هذا - كما ينكر "سامويل أدلر" - سيمنح "إسرائيل" القدرة على تحقيق "قفزة تكنولوجية مثل التي حدثت في كوريا واليابان"<sup>٦٢</sup> .

واستخدمت مجلة "Focus" تعبير "المعجزة الجديدة" لوصف عملية تدفق العلماء والتقنيين اليهود من دولة "الاتحاد السوفيتي" السابق إلى الدولة الصهيونية ، في آخر عقود القرن العشرين ، الأمر الذي سيمثل حسب المجلة - "منعطفاً مهماً في تاريخ "إسرائيل" التي اعتمدت منذ قيامها على عامل الهجرة اليهودية"<sup>٦٣</sup> .

ولكن وكالات الأنباء آنذاك ، أيضاً ، أن ٧٠ بالمائة من المهاجرين اليهود من "الاتحاد السوفيتي" ، المتجهين إلى إسرائيل ، هم من العلماء والتقنيين والمهنيين ، وأنها ستستقبل (٦٠

ألف مهاجر متخصص في العلوم المختلفة ، من بينها الطب والهندسة وتكنولوجيا الكمبيوتر والفيزياء النووية <sup>٦٤</sup> .

وأشار 'مختول سابق كبير' في جهاز الاستخبارات السوفيتية (K.G.B.) ، إلى الدور الذي يلعبه 'وسطاء يعملون في شركات أجنبية خاصة لديها فروع في موسكو ، 'الإغراء لبرز العلماء السوفييت في مجال الذرة والطاقة النووية ، على الهرب والارتباط بجهات غربية وأجنبية ، وأكد أن 'كثير الوسطاء نشطاء هم الذين يعملون لصالح إسرائيل' <sup>٦٥</sup> .

وقد ساهمت هجرة العلماء اليهود من 'الاتحاد السوفيتي' السابق ، إلى 'إسرائيل' ، في تطوير أنشطة الإنتاج الحربي الإسرائيلي، وفق اتجاهات ثلاث رئيسية :

أ- تطوير البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي ؛ حيث التحق سبعون عالماً من 'الاتحاد السوفيتي' ، من المتخصصين في الذرة والفيزياء النووية بمفاعل 'ديمونا' بالنقب ، ومفاعل 'ثاحال سوريك' ، ومعهد 'وايزمان' للعلوم في 'روحوبوت' ، ومن أبرز هؤلاء البروفيسور 'باريس ملامد' والبروفيسور 'ميخائيل عارلين' ، والبروفيسور 'غوارد لاريكمان' ، وهم من كبار علماء الذرة (السوفييت) ، وينصب نشاطهم في 'إسرائيل' ، على العمل من أجل إنتاج قنابل نووية تكتيكية ، ويمكن إطلاقها بالصواريخ الباليستية .

ب- تطوير البرنامج الفضائي الإسرائيلي ؛ حيث انضم اثنان ومثون من علماء الفضاء اليهود (السوفييت) ، إلى مؤسسات الفضاء الإسرائيلي ، وهم من كبار العاملين السابقين بالمجمع الفضائي السوفيتي الكبير ، وأبرزهم 'الكمندر بارين' و'مارك لجرونسكي' ، و'ليونيد ليمونيف' ، وينصب جهدهم على بناء منظومة فضائية للتجسس بالأقمار الصناعية 'أوفيك - ٣' ، و'أوفيك - ٤' ، وللاكتصالات عبر قمر الفضاء عاموس ، ولاكتشاف الأجرام السماوية <sup>٦٦</sup> .

ج- وهناك أيضاً العالم اليهودي (السوفيتي) ، 'يوريس ويجمان' ؛ الذي لعب دوراً هاماً في تطوير رادارات الطيران (السوفييت) ، وعدة قذائف مستخدمة في طائرات الميج (السوفيتية) ، كما قام بدور بارز في تطوير مكوك الفضاء (السوفيتي) ، 'يوران' ، وكان قد استمر في العمل

- قبل نزوحه إلى إسرائيل - في خدمة المؤسسة العسكرية (السوفيتية) لمدة أربعة عشر عاماً<sup>٦٣</sup>.

د- تطوير أساليب "الدفاع الاستراتيجي" المضاد للصواريخ الباليستية ، وإنشاء نظام دفاعي إسرائيلي على غرار "الدرع الأحمر" (السوفيتي) المضاد للصواريخ الباليستية ، يتمتع بالمرونة والكفاءة ، وبمئات مواصفات عالمية<sup>٦٤</sup> ، وقد استخدمت خبرات هؤلاء العلماء في تصميم وتصنيع شبكة للصواريخ الاستراتيجية "حيثس - السهم" .

هـ- وقد أشار "عزرا وايزمان" ، وزير العلوم الإسرائيلية في حينه ، إلى توظيف ١٣٠ عالماً يهودياً مهاجراً في مجال الصواريخ الباليستية ، من أصل ٢٠٠ عالم سوفيتي عملوا في هذا المجال<sup>٦٥</sup> ، واعتبر "بنيلمين نيكتياهو" ، رئيس وزراء "إسرائيل" السابق أن "الفائدة الوحيدة التي يمكن تحصيلها للشعبوية ، هي أن مجموعات من العلماء والتقنيين اليهود ، المرفوضين من "الاتحاد السوفيتي سابقاً" ، أتوا هنا (إلى إسرائيل) ، وضاعفوا رصيدنا الفكري"<sup>٦٦</sup> .

ويذكر تقرير "ليونسكو" عن "العلم في العالم" أن من بين الذين هاجروا من "أكاديمية العلوم السوفيتية" ، ١٣٠٢ بالمائة عملوا في مجال الفيزياء العامة والفلك ، و ١١٠٦ بالمائة عملوا في مجال الكيمياء الحيوية ، والفيزياء الحيوية ، وكيمياء المركبات النشطة فيسيولوجيا ، وأن معظم المهاجرين حملوا درجة "مرشح" ، ٥٥٠٩ بالمائة ، أو "دكتور في العلوم" ، ١٦٠٢ بالمائة ، وكان نصف المهاجرين من الباحثين تحت سن الأربعين ، ويقول التقرير إن الولايات المتحدة وإسرائيل هيمنتا على أغلب هؤلاء ؛ حيث استقبلتا - على التوالي - ٣٨٠٦ بالمائة و ٤٢٠١ بالمائة من مجمل المهاجرين<sup>٦٧</sup> .

ونذكر "وزير الاستيعاب الإسرائيلي" ، "باتير تزيان" أن تأثير الهجرة كان لشبه بالمعجزة ؛ إذ فتح لنا تشكيل رأس مال بشري خارق" ، وأضاف أن من بين القلائد ٥٨ ألف مهندس ، ١٠ آلاف باحث علمي و ١٤ ألف طبيب ، و"على الرغم من أن بعضهم اضطر إلى القبول بوظيفة تقل عن مؤهلاته بسبب عدم توفر وظائف في مجال اختصاصه ، فإن المستوى العلمي لهؤلاء يفوق بكثير مستوى الإسرائيليين الأصلي"<sup>٦٨</sup> ، أما المسئولة عن "بقرة الأبحاث

الاقتصادية" في "وزارة المال" ، تربي غاليليم" فقد رأيت أن كلفة اليد العاملة هذه أقل بكثير مما هي عليه في الدول المتطورة ؛ مما سمح لنا بتتمة صادراتنا ، وخصوصاً الصادرات التكنولوجية المتطورة" ٧٣ .

ولم تكتف "إسرائيل" باعتصار ينبوع الهجرة من "الاتحاد السوفيتي" السابق ، واستقطار كل إمكانياته ، بل توجهت أنظارها - بعد أن قارب معين هذا ينبوع على النفاذ - نحو الولايات المتحدة ولوروبا ؛ لاجتذاب علمائها الشباب ودفعمهم لمغادرة بلدانهم والهجرة إليها ، فقد كثف "جاد بن آري" ، مسئول أمريكا الشمالية في "الوكالة اليهودية" عن خطة إسرائيلية لجذب شباب العلماء والباحثين اليهود من الغرب والولايات المتحدة وإقناعهم بالهجرة والإقامة الدائمة في إسرائيل" ، على أن تكون هذه الهجرة "مجرة اختيار" وليست "مجرة اضطرار" كما حدث مع يهود الشرق" ٧٤ ، وقد بدأت ملامح هذه الخطة تتضح في بريطانيا ؛ حيث تتولى "حركة عالية للبريطانية" تنظيم عملية استقدام خبراء في مجالي الكمبيوتر والهندسة الطبية ، من يهود بريطانيا ، للعمل في "إسرائيل" ، وتستخدم جريدة "London Jewish News" في نشر إعلانات الوظائف التقنية المطلوبة ، وترامت هذه الحملة مع حملة أخرى لترويج السندات الإسرائيلية تحت شعار "لنكن شريكاً في اقتصاد إسرائيل الناجح" ٧٥ .

٥ - نماذج للإنجازات العلمية (الإسرائيلية) في بعض مجالات العلوم والتقنيات العالية :

#### (١-٥) الكمبيوتر وصناعة المعلومات :

تمكن العلماء الإسرائيليون من تصنيع أول كمبيوتر (إسرائيلي) ، عام ١٩٥٤ ، أطلق عليه اسم "ويزاك" ، (Weizac) ، طور إلى طراز أحدث عام ١٩٦٣ ، أطلق عليه اسم "جوليم" ، واستمر الاهتمام الإسرائيلي بأبحاث الكمبيوتر ونظمه وبرامجه ، وكذلك بأبحاث "الكفاء الاصطناعي" وتطبيقاته ؛ حيث تربت أعداداً كبيرة من الكوادر التقنية في الولايات المتحدة والغرب ، وحصلت من الولايات المتحدة على جهزي كمبيوتر عملاقين "Super Computer" أحدهما من طراز (I.B.M.) ، ويتكون من ٦٤ وحدة ويستطيع القيام

بـ (١٧) بليون عملية حسابية في الثانية الواحدة ، والآخر من طراز (CRAY) ، ويتكون من ١٦ وحدة ، ويمكنه إجراء ٣,٢ بليون عملية حسابية في الثانية ، ويستخدم الجهازان لحل الكثير من المعضلات العلمية والتكنولوجية ، كما يمكنهما إجراء عمليات محاكاة تجارب الانفجارات النووية ، ويستخدمان في تصميم الصواريخ والأسلحة الحديثة ، وهما مربوطان بالجامعات ومعاهد البحوث المختلفة ومراكز التطوير الصناعي .<sup>٧٦</sup>

وتعتبر مجلة "News Week" الأمريكية أن إسرائيل : «هي الجهة العالمية الوحيدة المؤهلة لمنافسة "وادي السيليكون" بكاليفورنيا في مجال صناعة أجهزة الكمبيوتر وتطور هذه الصناعة »<sup>٧٧</sup> ، وتصنف إسرائيل في المرتبة الثانية ، بعد الولايات المتحدة ، من حيث عدد الشركات الجديدة ذات الصلة بالكمبيوتر ، التي انتشرت في عقد التسعينيات الماضي .<sup>٧٨</sup>

وفي تقييم حديث لمجلة "وايرلا" الأمريكية ، المتخصصة في شؤون "المعلوماتية" وتقنيات الكمبيوتر ، حازت إسرائيل المركز الرابع من حيث التأثير على صناعة المعلوماتية في العالم ،<sup>٧٩</sup> ، كما ويوجد في إسرائيل أكثر من نصف عدد وصلات الإنترنت في منطقة (الشرق الأوسط) .

ومثلت الدولة الصهيونية ، بما تمتلكه من بنية أساسية جيدة ، وكوادر مهنية عالية التأهيل ، وبما طرحته من ميزات استثمارية مغرية ، منطقة جذب ضخمة ، لكبريات الشركات العالمية العاملة في هذا المجال البالغ الأهمية ، ومن أبرزها :

- شركة International Business Machines, I.B.M. ، التي أنشئت ولحداً من أهم مراكزها (المحدودة) في الخارج بإسرائيل ، عام ١٩٧٤ .

- شركة "ميكروسوفت" ، "Microsoft" ، عملاق شركات البرمج العالمية ، التي أنشئت فرعها (Microsoft - Israel) ، عام ١٩٨٩ .

- شركة هيولت - باكارد "Hewlett & Packard, Hp" ، أنشأت فرعها في إسرائيل "Hp - Israel" ، منذ أواخر الثمانينيات .

- شركة موتورولا "Motorolla" ، أعلنت - بالاشتراك مع شركة "ديلكو" التابعة لمجموعة "جنرال موتورز" ، أنهما يدرسان إنشاء مصنع تبلغ كلفته نحو بليون دولار ، أولخر عام ١٩٩٥ ، في إسرائيل ، لإنتاج أشباه الموصلات "Simi - Conductors" ، ولشركة "موتورولا" - و هي رائدة في تكنولوجيا المعلومات - مختبر للأبحاث الإلكترونية بها ، ويعتبر فرعها في الدولة الصهيونية من أقدم الفروع الأجنبية ، حيث تأسس عام ١٩٦٤ وصنر منذ منتصف عام ١٩٩٥ بـ ٦٠٠ مليون دولار <sup>٨٠</sup> .

- شركة إنتل "Intel" ، سبقت "موتورولا" و"ديلكو" بإعلانها عن استثمار ١,٦ بليون دولار في إنشاء مصنع لأشياء الموصلات - أيضاً - في إسرائيل ؛ حيث بُني في "كريات جات" ، وهي مستوطنة إسرائيلية قامت على أنقاض قرية "الفالوجة" الفلسطينية ، وأعلنت وزارة المالية الإسرائيلية ، أوائل شهر مايو ٢٠٠٠ ، عن اعتزام الشركة الأمريكية توسعة مصنعها في إسرائيل بكلفة تتراوح بين ٢,٥ و ٣,٥ بليون دولار ، بما يمثل أكبر استثمار أجنبي في إسرائيل ، حتى الآن <sup>٨١</sup> ، وهذا المصنع يمثل أكبر مصانع شركة "إنتل" خارج الولايات المتحدة ، وينتج فيه معالج "بنتيوم - ٤" ، والذي يعمل بسرعة ١,٧ ميجاهرتز ، وهو أحدث ما أنتج في هذا المجال <sup>٨٢</sup> .

ومن أبرز المجالات التي نجحت فيها الخبرة الإسرائيلية ، مستفيدة من الدعم الخارجي الوفير ، مجال التقنيات المساعدة للطباعة الحديثة ، الأوفست (off - set) ، مثل أجهزة التجهيز الطباعي ، وفصل الألوان ، (الفرز) Colour Separation ، والتوضيب الإلكتروني ، وتكاد إسرائيل تحتكر هذا المجال عبر شركتها : "ساتيكس" و"لنديجو" على مستوى العالم لجمع ، وبلغت قيمة أسهم هاتين الشركتين ، في السوق العالمي ، أكثر من ١,٥ بليون دولار ، وكذلك شركت : أليمنت ، فيرونيكس ، إيترونك ، إيفي ، أثينا ، وغيرها من الشركات التي تحظى بمكانة عالمية مرموقة <sup>٨٣</sup> .



كذلك حققت الشركات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الطبية ، وبالأخص في قطاع التصوير التشخيصي ، سمعة عالمية موثوقة <sup>٨٤</sup> . ومن أهم الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال الكمبيوتر وصناعة المعلومات : شركة "أكسنت" Accent co. ، وشركة كومغريس تكنولوجي\* والتي يبلغ رأسمالها أكثر من ١٦ مليار دولار <sup>٨٥</sup> .

#### صناعة البرمجيات في إسرائيل :

كانت إسرائيل تمتلك ، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ، أكثر من مائتي شركة برمجيات ، مميزة ، تعمل في سوق ينمو بمعدل ٢٠ - ٢٥% سنوياً ، وتشير تشرية البرمجيات الإسرائيلية إلى أنه في أوسط عقد للتسعينيات الماضي كان هناك نحو ١٥ ألف متخصص في تكنولوجيا الكمبيوتر بالدولة الصهيونية <sup>٨٦</sup> ، ويعكس هذا المجال حجم التحول في صادرات إسرائيل ، في السنوات الأخيرة ؛ ففيما كانت بداية الصادرات الإسرائيلية ، عام ١٩٨٤ ، لا تمثل سوى بداية متواضعة ، بلغت خمسة ملايين دولار فقط ، ارتفعت إلى ١٨٠ مليون دولار ، عام ١٩٩٣ ، ثم قفزت في العام التالي ، ١٩٩٤ ، لكي تصل إلى نحو ٨٠٠ مليون دولار ، وارتفعت الصادرات الإسرائيلية - في هذا المجال - في منتصف التسعينيات الماضية إلى حدود خمسة مليارات دولار <sup>٨٧</sup> ، مشكلةً نحو نصف ناتج إسرائيل الصناعي الإجمالي ، ووصلت هذه الصادرات ، عام ١٩٩٧ إلى قرابة الستة بلايين دولار <sup>٨٨</sup> ، وبلغ مردود هذا القطاع ، عام ١٩٩٩ ، نحو ٨,٥ بليون دولار ، وهو ما يزيد بنسبة ٧% عن عائدات عام ١٩٩٨ <sup>٨٩</sup> .

ثم حققت إسرائيل إنجازاً كبيراً في لوائح علم ٢٠٠١ ؛ حيث أوضحت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية ، أن إجمالي قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية بلغ ٢٨,٥ بليون دولار (حوالي ستة أضعاف قيمة الصادرات المصرية!) استحوذت أوروبا والولايات المتحدة على أغلبها. (١٠,٢ - ١٠,١ بليون دولار) ، ولئن صادرات إسرائيل من السلع الإلكترونية قللت هذا الصعود ؛ إذ ارتفعت بنسبة ٥٢ بالمائة ، عن مستواها عام ١٩٩٩ ؛ حيث بلغت ٩,١ بليون دولار <sup>٩٠</sup> .

غير أن الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية ، وحالة التوتر السياسي والعسكري التي تعم المنطقة ، وانعكست ركود الاقتصاد العالمي ، وقطاع التكنولوجيا المتقدمة ، على مستوى العالم أجمع ، أدى إلى كبح جماح هذا التطور الصاعد بقوة منذ سنوات ، وهذه الأوضاع ، التي وصفها «ثرلجا بروش» ، رئيس «معهد الصناعات الإسرائيلي» ، بأنها تمثل «أصعب ظروف مرت بها الصناعات الصناعية منذ قيام الدولة العبرية ، قبل نحو ٥٤ عاماً» جعلت قيمة الصناعات للصناعة (باستثناء الألماس) ، تبلغ ١٧،٩ بليون دولار هذه السنة ، وأنه «من دون المساعدات الحكومية ستخفض الصناعات بنسبة أخرى تبلغ سبعة في المائة ، لتصل إلى ١٦،٦ بليون دولار ، في حين ستبلغ خسائر إسرائيل ١٠،٣ بليون دولار بالعملة الصعبة» ، ورأى بروش أن الحل يكمن في تحرك الحكومة من أجل اتخاذ مجموعة من الإجراءات لرفع الصناعات للصناعة بمقدار ٢،٤ بليون دولار سنوياً ، عن طريق تشجيع القطاعات التي تتطلب على إمكانات نمو كبيرة ، مثل : «التكنولوجيا الحيوية والبصريات والأمن والبرمجيات والأدوية والاتصالات والمعدات الطبية والإلكترونية ..»

وتتواجد أكثر من مائة شركة من الشركات العاملة في هذا المجال ، في البورصات العالمية ، وعلى رأسها سوق «نازداك» في نيويورك ، جميعها في مجال للصناعات المتقدمة تكنولوجياً والصناعات الدقيقة<sup>١٢</sup> .

وتبدو هذه الأرقام شديدة الدلالة ، إذا ما علمنا أن قطاع الزراعة الإسرائيلي كان نصيبه ٥٦ بالمائة من ميزانية التنمية لسنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، بينما كان نصيب الصناعة ١١ بالمائة فقط (!) ؛ وأن الوزن النسبي للزراعة ، في الناتج المحلي الإسرائيلي ، كان قد أخذ في التراجع تدريجياً إلى ٦،٢ بالمائة ، عام ١٩٨٠ ، ٥،١ بالمائة عام ١٩٨٥ ، ٣،٣ بالمائة عام ١٩٩٠ ، ثم إلى ٢،٤ بالمائة عام ١٩٩٤ ، مقابل صعود حصة الصناعة التي لاحت عام ١٩٨٥ ما نصيبه ٢٣،٤ بالمائة من الناتج المحلي ، ولكي تصل - كما أسلفنا للقول - إلى وضعية أكثر تقدماً فيما يلي من سنوات .

ويلاحظ أن الإنتاج الصناعي - بصورة إجمالية - لوثق خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ بنسبة ٤٥ بالمائة ، ويتوقع الخبراء أن نسبة عدد العاملين في قطاع 'صناعات تقنية عالية' ، أخذت في الارتفاع . ويُرجحون أن تصل إلى نحو ٢٥% من إجمالي قوة العمل الإسرائيلية ، بحلول عام ٢٠١٠ ؛ وتوقع آخرون أن تصبح إسرائيل ، مع حلول عام ٢٠٠٥ : 'مركز رئيسي للأبحاث والتطوير في مجال التكنولوجيا العالية' <sup>١٢</sup> .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل لم تتورع عن استخدام كل الأساليب ، المشروعة وغير المشروعة ، بما فيها التجسس : مثل قضية الجاسوس الأمريكي اليهودي : " يوناتان جاي بولارد ، (Jonathan Jay Pollard) ، الذي اعتُبر 'واحداً من أهم الجواسيس في إسرائيل' <sup>١٣</sup> ، والذي قدم لإسرائيل «أبحاثاً تحليلية مفصلة تحتوي على حسابات تقنية ورسوم بيانية وصور لآثار اصطناعية ، ومعلومات استخباراتية عن أنظمة التسليح العربية وتحليل للأسلحة السوفيتية التي يملكها العرب ، وقدرات كل من سوريا والعراق على الإنتاج الحربي' <sup>١٤</sup> .

### (٥-٢) علوم الذرة وتقنياتها :

ولكبت بدايات البحث الذري في إسرائيل إنشاء الدولة ذاتها ، الأمر الذي يعكس محورية قضيته الأمن القلق في هذه الدولة المصطنعة ، ومركزية دور العلم والتكنولوجيا في مجال حملتها والدفاع عن وجودها المحاصر .

فمنذ بداية خمسينيات القرن الماضي تم مسح تقصولي لصحراء النقب ؛ بهدف البحث عن رواسب الفوسفات الضرورية لاستخلاص اليورانيوم . وتولت وزارة الدفاع إرسال عدد من نبيهات العلماء الشباب إلى المراكز العلمية المتطورة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية للتدريب والتخصص في مجالات العلوم النووية المتقدمة ، واستدعى كبار علماء الذرة العالميين ، خاصة من اليهود ، للاستفادة بخبراتهم ، وأُنشئت وكالة سرية للتجسس العلمي (الأكلام) تابعة للمخابرات الإسرائيلية ، كما أُنشئت وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية في منتصف

عام ١٩٥٢ ، وتم تنظيم الاشتراك في المؤتمرات العلمية بالخارج ، وأُنشئت مراكز الأبحاث النووية ، واستخدمت كل السبل ، بما فيها الاحتيال والسرقة ، لتجميع كافة المعلومات الضرورية لولوج العقبة النووية .

وينبغي هنا إعادة للتأكيد على أن الإنجازات الإسرائيلية في مجال التقنية النووية - كما في غيرها من المجالات - ما كان لها أن تتم ، لولا المساعدات الأمريكية والغربية ، والتي تنوعت أشكالها ومجالاتها ، حتى بلغت حدود التواطؤ الفج ، والتمسّر المفضوح ؛ حيث تمّ غض النظر - عمداً - عن اختراق الدولة الصهيونية لكل قواعد القانون الدولي ، وتم استغلالها - وحدها - من كافة صور الرقابة الدولية ، ولعبت ظروف مستثنائية وتاريخية عديدة ، منها تراكم المصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة (وعلى رأسها النفط العربي) ، والابتزاز الصهيوني بعقده الإبادة النازية لليهود ، والنفقة الفرنسية على مساعدة مصر لثوار الجزائر ، ورغبة أمريكا في وراثة الاستعمار التقليدي لمنطقتنا ... إلخ ، دورها في توفير فرص مولّية ، في مجال شديد التعقيد وبالغ الحساسية ، هو مجال التكنولوجيا النووية عامة ، وتكنولوجيا الاستخدام العسكري للطاقة النووية ، بشكل خاص ؛ فعلى سبيل المثال : فبينما شيدت فرنسا المفاعل النووي الرئيسي لإسرائيل (ديمونا) ، وقدمت قاعدة المعلومات النظرية والتقنية ، ودرّبت الخبراء والفنيين ، قدمت الولايات المتحدة خدمة لا تقل عنها أهمية ؛ حيث أنشأت - بموجب برنامج "النزرة من أجل السلام" - مفاعل "تحال سوريك" ، وأمنت إسرائيل بسبل من الخبرات والمختبرات والدراسات والمعلومات والمواد الأولية والأجهزة المعالونة ، بل إن المساعدة الأمريكية : «لم تقتصر على تقديم المعونات والتقنية ، بل إنها شاركت أيضاً - مباشرة - في أبحاث "معهد وايزمان" ، وأهدته الجزء الأساسي من ميزانية مشاريعه النووية»<sup>١١</sup> ، وشيبه بهذا الأمر ما حدث في أبحاث الفضاء والصورايخ وتطوير التكنولوجيات العسكرية ، والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (عسكري / مدني) ، أما الذرويع ، فقد اشترت عشرين طناً من "الماء الثقيل" ، المكثف بواسطة أحد العلماء (الإسرائيليّين) ، مقابل بيعها لإسرائيل مادة الليورانيوم بعد فصل البلوتونيوم لها (!) ، كذلك سرّبت المملكة المتحدة لربعين طناً من الليورانيوم البريطاني ، بصورة سرية إلى تل أبيب ، في حين نقلت إحدى الشركات البلجيكية طناً أخرى من

اليورانيوم إلى الدولة الصهيونية ، بطرق ملتوية ، وفي الوقت الذي قمت فيه ألمانيا (الغربية) مُسرّعا من نوع (Erator) إلى "دائرة التعزيب النووية للتجريبية" ، بمعهد وايزمان ، نظمت ، عام ١٩٦٨ ، وقلّصت عملية (اختطاف) مسرحية ، عرفت باسم "عملية بلومبات" ، ثم عبرها نقل ملّتي طن من خام "اليورانيوم" ، عبر زولرق بحرية ، وبتواطؤ مكتشف ، إلى إسرائيل .. الخ ، لما جنوب أفريقيا (العنصرية - سابقاً) فقد تعاونت تعاوناً كبيراً في عمليات التجريب والتطوير لبرامج إسرائيل النووية .

ومع ما تقدم ، يمكننا رصد بعض (الإنجازات) التي تعود إلى علماء إسرائيليين ، على رأسها :

١- إنتاج "الماء الثقيل" ، (أكسيد الديوتيريوم) ، المستخدم لإنتاج الطاقة النووية بطريقة اقتصادية  
٢- استحداث وفود نووي ، عن طريق فصل "اليورانيوم" عن "حمض الفوسفوريك" ، باستخدام نوع جديد من الراتنج القابل لتبادل الأيونات ، كما بحث أخصائيو "دائرة الهندسة" ، التابعة لجامعة "بن جوريون" ، استحداث وفود نووي ، يتألف من خليط من "اليورانيوم" و"الثوريوم" ، ويتم باستخلاص هذا الوفود إنتاج النظير "يورانيوم ٢٣٣" ، القابل للانشطار بدلاً من "البولونيوم"<sup>١٧</sup>.

٣- الإغناء بالليزر ؛ بحيث يمكن إغناء سبعة جرامات "يورانيوم ٢٣٥" إلى نسبة ٦٠% في أقل من يوم واحد ، وهي عملية اقتصادية للغاية ، توفر الوقت والتكاليف لدى تصنيع القنابل النووية

### المكونات العلمية والتكنولوجية للمشروع النووي الإسرائيلي

#### ١- مفاعل "تل أبيب" :

يقع جنوبي "تل أبيب" . من نوع "بركة السبلحة" ، منحتة الولايات المتحدة إلى إسرائيل (هدية) في إطار برنامج "لجنة من أجل السلام" ، ومعه ٦ كيلوجرامات من اليورانيوم ٢٣٥ للمخصب (Enrichment) ، إضافة لمكتبة تقنية تتضمن أكثر من ٦٥٠٠ تقريراً و ٤٥ مجلداً فنياً

بدأ العمل يوم ١٦/٦/١٩٦٠ ؛ ويستخدم الماء للخفيف كمبرد ومهدئ لإنتاج البلوتونيوم ، وتصل نسبة للتخصيب فيه إلى ٩٣ بالمائة ، وطاقته ٥ ميجاوات ، وذكر "بيتريراي" في ترسفة إسرائيل النووية" ، أن الولايات المتحدة (وهبت) ، ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، إسرائيل ، خمسين كيلوجراماً من اليورانيوم ٢٣٥ ، بدرجة نقاء ٩٠ بالمائة ، تكفي ، دون الحاجة إلى تخصيب إضافي ، لإنتاج عدة رؤوس نووية ، ويرجع "براي" السبب في عدم استخدام هذا المفاعل لإنتاج قنابل نووية ، رغم الاستطاعة المتوافرة ، إلى الإجراءات الوقائية ، التي نصت عليها الاتفاقية مع الولايات المتحدة ، «وليس إلى عجز المفاعل عن تلك من الناحية التقنية!»<sup>٩٨</sup>

## ٢- مفاعل ديمونا: (Dimona Nuclear plant)

يقع في صحراء النقب ، ويحاط بأكبر درجات السرية والأمن . أنشئ بمساعدة فرنسية مباشرة ، عام ١٩٥٥ ، وبدأ تشغيله أواخر عام ١٩٦٣ . طاقته المعلنه ٢٥ ميجاوات وأعلنت مجلة "الإيكونومست" البريطانية أن الخبراء الإسرائيلييين قد ضاعفوا طاقته إلى ٧٠ ميجاوات<sup>٩٩</sup> ، ويستخدم - في الأساس - لتصنيع السلاح النووي ، وبحسب أقوال التقني الإسرائيلي "مورخاي فاتونو" ، المعتقل في إسرائيل ، فإن إسرائيل تنتج سنوياً ، من هذا المفاعل ، حوالي ٤٠ كيلوجراماً من مادة "البلوتونيوم" الصالح لإنتاج الأسلحة النووية ، ويحتاج السلاح النووي الولد إلى ٤ كيلوجرامات فقط ، وهو ما يعني أن إسرائيل أنتجت - في الفترة السابقة لاعتقاله - بلوتونيوم يكفي لصنع ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ سلاح نووي<sup>١٠٠</sup> ، (وقت إفادة فاتونو عام ١٩٨٦) ، وعلى الأرجح ، فقد تضاعف هذا التقدير طوال الفترة المنصرمة ؛ إذ نقلت صحيفة "يديعوت أحرانوت" عن موقع على الإنترنت لمركز سلاح الجو الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية، إن إسرائيل تملك أكثر من ٤٠٠ سلاح نووي ، بعضها قنابل هيدروجينية<sup>١٠١</sup> ، تعادل قوتها ١٠٠ - ١٠٠٠ مرة قوة القنبلة النووية العادية! وقد نجحت إسرائيل في صنع قنابل نووية تكفيكية ، تستخدم في مسارح العمليات ، وسلحت ثلاث غواصات ، ألمانية الصنع ، بصواريخ نووية من طراز "غرور" ، وأعلن مسئولون سابقون في "البنجابون" ، حسبما نشرت جريدة "الواشنطن بوست" ، أن البحرية الأمريكية رصنت قِيام إسرائيل بتجربة صاروخ جديد من هذا

الطراز ، قبل عامين ، في المحيط الهندي قرب "سيريلانكا" ولم نسمع بالطبع اعتراض أمريكا أو احتجاجاً دولياً من أي نوع !! ، كما تملك إسرائيل وسائط عديدة أخرى لإطلاق هذه القنابل : طائرات (F-١٦) الأمريكية ، والصواريخ الباليستية من طرازي "ثايفت" و"أربح" وصواريخ «كروز» ، الجوالة ، من طراز «توماهوك» ، وغيرها .

### ٣- مفاعل جامعة بن جوريون" في بنر السبع :

وهو مفاعل تجريبي يستخدم في الأبحاث العلمية ، للتدريب وإعداد الكوادر التقنية المطلوبة .

### ٤- مفاعل "معهد الهندسة التطبيقية - للتخنيون" :

وهو مفاعل تجريبي أيضاً ، قوته ٨ ميغاوات ، يستخدم لإعداد الفنيين وتدريب الكوادر الفنية

### ٥- المختبرات الحارة ، : (Hot Lab.)

وهي منشآت بحثية أساسية ، ترتبط بالمجهود النووي العسكري ، وتتبع كل من مفاعلي "سوريك" و"بيمونا" ، ويوجد واحد منها تابع لـ "دائرة الكيمياء النووية" بـ "التخنيون" .<sup>١٢٢</sup>

٦- كما تملك إسرائيل مفاعلاً تجريبياً ثالثاً للأبحاث النووية ، يشير إليه "المعجم العسكري الإسرائيلي" ، نون أن يكشف عن موقعه أو طاقته أو الدور المنوط به ، وكل ما يشار إليه هو حصول إسرائيل عليه ، من الولايات المتحدة ، عام ١٩٨٠<sup>١٢٣</sup> . وهناك معلومات ، غير مؤكدة ، عن مفاعلين آخرين ، عرفا باسم "مفاعل النبي روبين" و"مفاعل ريشون ليزيون" .<sup>١٢٤</sup>

ويخدم النشاط النووي ، في إسرائيل ، تجمع من المراكز البحثية والعلمية الهامة ، أبرزها : دائرة للفيزياء النووية في "الجامعة العبرية" ، دائرة العلوم والهندسة النووية في "التخنيون" و"معهد وايزمان" للعلوم ، في روحوبوت ، الذي يملك ، منذ عام ١٩٤٩ ، وحدة لـ "النظائر المشعة" ، وجرى في معمله تطوير طريقة البروفيسور "نوستروفسكي" لإنتاج "الماء الثقيل" ؛ وملك هذه المعامل ما يقدّر البعض بـ "أحدث أجهزة البحث في منطقة الشرق الأوسط" ، ومن بينها مُسرّع من نوع "كافن دوجراف" ، وطاقته ٦ ميغا إلكترون فولت ، وبه مُسرّع رقائق بئرون ، بطاقة ١٤ ميغا إلكترون .

ومن جراء هذه الجهود الحديثة ، أمكن للدولة الصهيونية أن تحتل موقعاً مرموقاً في "النادي للنزي" ، المقصّر عضويته المعلنة حتى الآن على "المنة النوويين الكبار" في العالم : الولايات المتحدة - روسيا - الصين - بريطانيا - الهند - باكستان .. وإسرائيل!

#### (٢-٥) علوم الفضاء الكوني وتطبيقاته :

منذ أن بدأت البشرية اقتحام "عصر الفضاء" ، ولكيئة للتطلعات الإسرائيلية ، التي يرفدها جهد منظم مستمر ودؤوب ، بالعمل المستمر من أجل امتلاك ناصية المعارف والتقنيات الأساسية في

هذا المجال الرفيع من مجالات العلم المتقدم وتطبيقاته ؛ وقد شكلت إسرائيل مجموعة متكاملة من المؤسسات والهيئات ، رفيعة المستوى ، في هذا المجال ، أبرزها :

#### أ- اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء : ISA

أنشئت عام ١٩٥٩ ، بعد عامين فقط من إطلاق قمر الفضاء السوفيتي الأول ، "سبوتنيك" ، تحبيراً عن الحضور العلمي الإسرائيلي ، و"الجاهزية" الذهنية للقادرة على استيعاب اللحظات المفصلية في تاريخ العلم والتكنيك ؛ وكان من باكورة أنشطتها إطلاق صاروخ "شافيت - ١" عام ١٩٦١ ، بمعونة فرنسية ، ثم "شافيت - ٢" الذي حمل معدات للرصد الجوي إلى ارتفاع ٨٠ كيلومتراً .

وعقب حرب ١٩٦٧ ، عمدت الدولة إلى توفير كافة أشكال الدعم لهذه اللجنة التي رأسها العالم الإسرائيلي البارز "إرنست برجمان" ، وقد ساعدته رئاسته أيضاً لـ "أكاديمية العلوم الإسرائيلية" ، على توفير الإمكانيات المطلوبة لتطوير جهود هذه اللجنة ، وخصص مبلغ مائتي مليون دولار لتحقيق هدف «إنتاج قمر صناعي إسرائيلي» ، بعد رفض فكرة الاستعانة بأقمار غربية جاهزة (تسليم مفتاح) .



وقد نجح هذا المنهج تماماً ؛ حيث حظي برنامج إسرائيل الفضائي بالاعتراف الدولي ، عام ١٩٧٧ ، بموافقة "المنظمة الدولية لعلوم الفضاء ، (كوسباد) ، على عقد مؤتمرها السنوي في إسرائيل ؛ حيث شارك فيه نحو خمسمائة عالم مثّلوا ثلاثين دولة ، من جميع القارات <sup>١٠٥</sup> .

#### ب- الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء (سالا) :

أنشئت عام ١٩٨٣ ، ولوكل أمرها إلى البروفيسور الحصري المتطرف ، "يوفال نيمان" ، وزير العلوم الإسرائيلي الأسبق ، وتحدثت مسؤولياتها في تشييد بنية تحتية ، صناعية وعلمية ، لاستغلال الفضاء ، لتعود بالفتنة على الدولة والرخاء لسكانها

وتتشكل البنية التنظيمية لهذه الوكالة من لجان فرعية ، أبرزها : لجنة الملاحة والتعليم ، لجنة الملاحة الفضائية ، لجنة العلاقات الخارجية ، ولجنة البنى التحتية الفضائية ، ولجنة التطبيقات الصناعية ، وتتولى هذه اللجان مهام دراسة المشروعات البحثية في الفضاء ، وبناء الأجهزة العلمية لأغراض إطلاق الأقمار الاصطناعية ، وتوثيق العلاقات مع الهيئات المحلية والدولية المعنية بشئون الفضاء وتكنولوجياته ، وتشييد البنية التحتية ، (البشرية / التكنولوجية) ، المتعلقة بتطوير الأقمار الفضائية ، والتعاون مع المؤسسات الصناعية الإسرائيلية ، فيما يخص هذه القضايا <sup>١٠٦</sup> .

ويتولى معهد "لتخنيون" ، والمراكز العلمية في "جامعة تل أبيب" ، والمرصد الإذاعي في حيفا والمختص بمتابعة مدارات الأقمار الاصطناعية ، وكذلك مؤسسة للصناعات الجوية وشركاتها (مبابم - تلم - ألثا ..) ، وشركات ومصانع الإلكترونيات الرقيقة ، وكلية الهندسة الجوية ، كل في موقعه ، المساهمة في هذا برنامج ناجح للدراسات الفضائية ، عن طريق دراسة (حزمة) من الموضوعات المترابطة المتعلقة بمجال الفضاء : لطبقة الجوية المنخفضة وطبيعة الغيوم ، الأرصاد الجوية باستخدام صور الأقمار الاصطناعية ، مشكلات المناخ الجوي ، الأبحاث للتجريبية للمنذبات ، أبحاث بيئة الأرض البعيدة ، أبحاث بنية الكواكب

السيارة .. إلخ و كذلك أبحاث أساسية وتطبيقية في "فيزياء البلازما" ، (الحالة الرابعة للمادة ، والهندسة الفضائية ، وتشغيل الصواريخ وميكانيكا المواد ، وغيرها من الموضوعات الهامة .

وترتبط الهيئات الإسرائيلية العامة في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء ، بروابط وثيقة مع المؤسسات العالمية الشبيهة : وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ، (NASA) ، التي أعلنت عن مشاركة "إيلان رامون" ، كأول "رائد فضاء إسرائيلي" ، في أول رحلة لمكوك فضائي أمريكي ، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ضمن طلق الرحلة المكون من سبعة رواد ، بينهما امرأتان<sup>١٠٨</sup> ، وكالة الفضاء الأوروبية (إيسا) ، (ESA) ، المركز القومي الفرنسي لأبحاث الفضاء (سينس) ، (CNES) ، مركز الفضاء الألماني (داير) ، (DIR) ، وكالة الفضاء اليابانية ، هيئة الفضاء الروسية (رسا) ، .. (RSA) وغيرها .

ولها علاقات تعاون مع العديد من المصانع والمؤسسات والشركات المتخصصة ، في أنشطة الفضاء ، بالولايات المتحدة ودول الغرب ، والشرق أيضاً<sup>١٠٩</sup> .

واستطاعت إسرائيل ، استغلال الظروف الاقتصادية المتدنية ، التي ولكت فترة انهيار "الاتحاد السوفيتي" و"منظومة الدول الاشتراكية" ، لاقتناص أكبر قدر من المكاسب ، في كل المجالات الاستراتيجية ، وعلى رأسها : الفضاء ؛ حيث تم استقطاب عدد كبير من العلماء (اليهود) ذوي الخبرة الضخمة من خلال عملهم في برامج الطيران والتسلح الفضائي السوفيتي ، وتم شراء جانب من مجمع الفضاء السوفيتي الضخم في "بيكونور" بـكازاخستان ، مقابل مساعدات مالية تنقذه من الإفلاس<sup>١١٠</sup> ، وتم الاتفاق كذلك على إرسال رائد فضاء إسرائيلي ، فوق متن مركبة فضاء روسية<sup>١١١</sup> ، والاتفاق على قيام ما أصبح يسمى "أسرة الدول المستقلة" ، بإنتاج صاروخ قذائف ، بمواصفات مناسبة ، لإطلاق قمر صناعي إسرائيلي / ديمقراطي<sup>١١٢</sup> .

ومعروف أن الصناعات الجوية المملوكة للدولة ، تلعب — في هذا المجال — دوراً متميزاً في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي ، فهي المصنعة لأقمار التجسس الصناعية «لوفيك»<sup>١١٣</sup> ، كما أنها تنتج سلسلة من أقمار التصوير المدنية (EROS) Earth Research Orbital Sources ، والتي أطلق أولها بصاروخ روسي خلال شهر

ديسمبر ٢٠٠٠ ، وتبعه إطلاق قمرين آخرين آخرين عام ٢٠٠١ ، لصالح شركة إسرائيلية استثمارية (International Image sat) ؛ حيث تتوقع الشركة أن يدر عليها بيع الصور الملتقطة من الفضاء الخارجي دخلاً يقدر بملياري دولار في السنة <sup>١١١</sup> .

— العلاقات مع الصين ، في مجال الفضاء :

كما استطاعت إسرائيل أن تعدد اتفاقات لإطلاق قمر صناعي لصالح دولة المجر واقتضمت إسرائيل حصون الصين ، (صديقة العرب التقليدية) ؛ حيث تعاونت لإطلاق قمر صناعي إسرائيلي فوق الريف الصيني لتطوير نظم الاتصالات فيه ، كما أعلنت الصين عن حصولها على مركبتين فضائيتين للاتصالات ، صناعة إسرائيلية ، فيما اعتبر "اختراقاً رئيسياً في السوق الآسيوي ، لصالح صناعة الطائرات الإسرائيلية (IAI) ، بوجه المنافسين الأوروبيين ، في صفقة تبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار ، تعوض الفضل السابق لمحاولات إسرائيل بيع الصين أجهزة إذار مبكر متقدمة محمولة جواً ، بعد تدخل أمريكي لمنع وصول هذا النوع من التكنولوجيا الرفيعة إلى الأيدي الصينية ، كذلك قامت مجموعة تكنولوجيا الأكار الصناعية" ، في هونج كونج ، بالتعاقب مع إسرائيل على تصنيع قمرين متقدمين للاتصالات ، من طراز (عاموس ، AMOS) بمبلغ ١٨٠ مليون دولار .

ولم تتوقف إسرائيل ، في محاولات تسويق إنتاجها من تكنولوجيات الفضاء عند حد ، وانفتحت على دول عديدة كان آخرها الهند ، التي وقعت مع الجانب الإسرائيلي - حسبما أعلنت صحيفة "هآرتس" الصهيونية - اتفاقاً للتعاون في مجال الأبحاث الفضائية ، في مدينة "بنجالور" الهندية . وقد عرضت إسرائيل تزويد الهند تلسكوباً قوياً صنعته شركة "أل - لوب" ، يمكن أن يجهز به قمر لصطناعي للاتصالات تنوي الهند وضعه في المدار خلال عامين <sup>١١٢</sup> .

ومن الواضح أن منهج الاعتماد على تطوير القدرات الذاتية مع الاستعانة بالخبرات الخارجية ، كان هو المنهج الأصح ، الذي مكن إسرائيل من التحول إلى دولة منتجة ، في هذا المجال المتقدم ، بدلاً من الاكتفاء باستيراد أو تأجير الأكار الصناعية بنظام "تسليم المفتاح" . إن

التجسيد لنجاح البرنامج الفضائي الإسرائيلي يتمثل في القدرة على إطلاق منظومتين للأقمار الاصطناعية الإسرائيلية، للتجسس والاتصالات .

الأولى ، من طراز "أوفيك" ، (الأمق Offeq - ، التي أطلق منها :  
«أوفيك - ١» ، يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، و«أوفيك - ٢» ، يوم ٩ يوليو ١٩٩٠ ، و«أوفيك - ٣» ، يوم ٥ أبريل ١٩٩٥ ، و«أوفيك - ٤» ، يوم ٢٣ يناير ١٩٩٨ (وقد منبت هذه التجربة بفشل ذريع ؛ حيث تحطم القمر بعد لحظات من إطلاقه) ، «أوفيك - ٥» ، وقد أطلق يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٢ ، وهو آخر جيل عمل من هذا الطراز ، وقد تكلف ٦٠ مليون دولار وشاركت في تصنيعه عدة شركات إسرائيلية ، في مجال الكمبيوتر والطاقة الكهربائية والتصوير بالفيديو والاتصالات ، وقد أطلق من الشرق للغرب ، ضد اتجاه دوران الكرة الأرضية لنفاذي عبوره فوق الدول العربية ، وخوفاً من وقوعه في أيدي الدول العربية في حالة فشل عملية الإطلاق ، ويُمكن القمر الجديد إسرائيل من رصد عمليات الانتشار العسكري في المنطقة ، ومراقبة تطوير الصواريخ الباليستية في كل من إيران وباكستان<sup>١١٢</sup> . ومهام هذه السلسلة من الأقمار الفضائية هي تجسسية في المقام الأول ، على المنطقة العربية وإيران وجنوب (الاتحاد السوفيتي) ، والهدف الرئيسي لها نقل صور فوتوغرافية للاستخبارات في إسرائيل<sup>١١٣</sup> .

لما المنظومة الثانية ، فمن طراز "عاموس (Amos) " ، وهو قمر اتصالات ومراقبة ، وأطلق أول نماذجها في نوفمبر ١٩٩٥ ، وأعلن أن إرماله يغطي "المنطقة الممتدة من إيران شرقاً ، حتى ليبيا غرباً ، ومن أوكرانيا شمالاً ، حتى السودان جنوباً ، لكنه سيركز على مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج<sup>١١٤</sup> .

وفي تطور جديد ، كشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن تطوير إسرائيل لأجيال جديدة من الأقمار الاصطناعية الحربية تتميز بصغر حجمها ، وخفة وزنها ، وتستخدم في أغراض الاستخبارات والاتصالات ، وذكر رئيس "معهد دراسات الفضاء" التابع لكلية الهندسة التطبيقية بإسرائيل ، "موشيه جيلمان" ، أن "وزن الواحد من هذه الأقمار لن يتعدى الـ ٥٠ كيلوجراماً ، ولن هذه النوعية من الأقمار يسعى إليها "سلاح الطيران الإسرائيلي" ، منذ فترة ، لكي يتمكن

من رصد جميع التحركات في (الشرق الأوسط) ، حيث يمكن إطلاقها تجاه الجهة الشرقية التي يوجد بها العديد من الدول العربية<sup>١١٦</sup>

#### (٥-٤) التكنولوجيا الطبية والبيولوجية :

حتى منتصف التسعينيات ، كان عدد الشركات العاملة في مجال صناعات الأدوية والتكنولوجيا الطبية ، في "إسرائيل" يزيد عن مائة وخمسين شركة ، تراكمت معدلات بنسبة سنوية تعادل ١٢ بالمائة . وتجاوزت الاستثمارات الموجهة لمجال البحث والتطوير الطبي، عام ١٩٩٢ ، ما قيمته أربعين مليون دولار ، وتقوم الهيئات الطبية والطبية الإسرائيلية بأبحاث عديدة في مجالات الصحة والعلاج ، شملت العلاج بالليزر ، ومعدات التصوير الحراري ، والبرامج الطبية الكمبيوترية وغيرها ، واستغلت شركة "ماداسيت" المنجزات العلمية لمؤسسة "ماداسا" الطبية ، في مجالات لاختبارات الدورة الدموية وسريان الدم واقتراح الاصطناعي ، استغلالاً تجارياً واسعاً<sup>١١٧</sup> . وترغم إسرائيل أنها تمتلك - في المجال الطبي والعلاجي - قوة عاملة يفوق ما يحمله أفرادها من شهادات ودرجات جامعية علمية وتكنولوجية ، فلبساً إلى عديم ، ما يحمله أفراد أي قوة علمية طبية وعلاجية في العالم . وتعززت هذه الخبرة - إلى درجة كبيرة بوصول المهجريين من "الاتحاد السوفيتي السابق"<sup>١١٨</sup> .

من أهم الشركات الإسرائيلية ، العاملة في هذا المجال ، شركة "إلمانت" المتخصصة في التصوير الحراري وصناعات الليزر ، وهي التي أنتجت الليزر المستخدم في الجراحة .

وتنشط إسرائيل لغزو أسواق غير تقليدية ، تصديرًا لمنتجاتها في هذا المجال ، كالصين وبعض الدول العربية كالمغرب ، حيث عرضت شركات طبية منتجاتها في معرض طبي مغربي أقيم بالدار البيضاء .

وفي مجال صناعة الأدوية والمنتجات الصيدلانية ، نجحت "إسرائيل" في ترسيخ سمعتها العالمية ، لاسيما في مجال العقاقير المقاومة لمرض الإيدز والسرطان والسكري

وأمرض القلب . وقد تجاوزت عائداتها من صادرات الصناعات الطبية ، أوائل تسعينيات القرن العشرين ، مئتي مليون دولار (٣) .

أما الصناعات "البيوتكنولوجية" ، القائمة على شبكة من معاهد الأبحاث والبرامج الأكاديمية في "إسرائيل" ، فقد شهدت نمواً متعاضداً ، في الفترة الأخيرة ؛ حيث قفزت مبيعات هذه الصناعة بمقدار ١٠ بالمائة سنوياً ، بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ؛ لكي تبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وتستمر الزيادة بهذه النسبة سنوياً ، نال قطاع التصدير للخارج نحو ٦٥ بالمائة منها ، وكانت الشركات الإسرائيلية تحتل - في عام ١٩٩٢ - ما نسبته ٥ بالمائة من السوق العالمية في هذا القطاع <sup>١٢٠</sup> ، ومن المرجح أن هذه النسبة قد تزايدت طوال السنوات العشر الأخيرة ، وتضاعفت بالتالي - مبرودتها .

وحتى منتصف العقد المنصرم (تسعينيات القرن العشرين) ، كانت هناك نحو ثمانين شركة إسرائيلية تنشط في المجال "البيوتكنولوجي" ، بينما كان عددها لا يتجاوز خمس عشرة شركة في منتصف عقد الثمانينيات ، وتضاعف عددها - مع مقدم القرن الجديد - حتى تجاوز المائة وخمسين شركة متخصصة ، معظم العلماء والمتخصصين بها من المهاجرين الذين تعلموا في الخارج واكتسبوا خبراتهم الأساسية في المعاهد والمعامل والشركات الأجنبية <sup>١٢١</sup> .

تنتج الشركات الإسرائيلية النشطة في مجال "التكنولوجيا البيولوجية" ما يزيد عن ثلاثين نوعاً من المنتجات الأساسية ، تشمل جرعات اللقاح والتطعيم ، وأخرى تتصل بالهندسة الوراثية والجينات ، للإنسان والنبات ، ومن أشهر الأدوية الإسرائيلية في هذا المجال "إنترلوكين" الذي يوقف نمو الخلايا السرطانية ، و"غرون" المستخدم في معالجة سرطان الدم وسرطان الثدي ، وكذلك البكتريا المستخدمة في تنظيف ناقلات النفط ، وإنتاج اللقاح المحتوي على نسبة كبيرة من البروتينات ، وغيرها من المنتجات الحيوية التي تعالج تلوث البيئة والعطب البشري .

ومن أهم المؤسسات الإسرائيلية العاملة في هذا القطاع من الصناعات والعلوم المتقدمة وأبحاثها ، معهد "تلوكاتي" ، الذي يعمل به أكثر من ألف عالم وفني وخبير ، يجرون أبحاثاً في

مبدآن التحكم البيولوجي ، والجينات البشرية والنباتية ، كما تتركز معظم الشركات العاملة في هذا المجال ، في أربعة مراكز كبرى هي تل أبيب ، و"القنص" ، و"حيفا" ، و"بيرشينا" <sup>١٢٢</sup> .

وكان آخر ما أعلن عنه في هذا السياق إنتاج نوع من الدولجن الإسرائيلية - عن طريق التلاعب في العناصر الوراثية - بلا ريش ، لونه ضارب إلى الحمرة (خفيف للدهون) ؛ مما يجعلها مرغوبة في سوق أطعمة الدولجن <sup>١٢٣</sup> .

أما الإنجاز الهام الآخر ، فكان نجاح فريق مشترك من العلماء الإيطاليين ، والإسرائيليين (بقيادة البروفيسور "سيمون سالين") ، في إيجاد علاج فعال للمرض المعروف باسم "طفل الفقاعة" ، الذي يسببه ميلاد الطفل محروماً من أحد العناصر الوراثية (الجينات) التي تلعب دوراً أساسياً في صنع مكونات المناعة لدى الإنسان ، وهو الجين الذي يكون إنزيم (ADA) ؛ حيث استطاع الفريق تعديل جينات خلايا المنشأ لإنتاج هذا الإنزيم ، على الرغم من غياب الجين الذي يتولى صنعه طبيعياً ، وتمكن طفلان معالجان بهذه الطريقة من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية للغاية فيما وصف بعمل يشبه "معجزة حقيقية" <sup>١٢٤</sup> .

وقد اعتبر الاهتمام بهذا المجال الحيوي من مجالات التقنية الرفيعة ، ولحداً من أهم وأبرز أهداف الدولة الصهيونية ، إلى جانب غيرها من أفرع ومجالات العلوم المتطورة الأخرى <sup>١٢٥</sup> .

وينكر أن إسرائيل إحدى الدول المؤسسة لكل من «منظمة البيولوجيا الجزيئية الأوروبية» ، وصحبت البيولوجيا الجزيئية الأوروبية ، اللتان تضمآن نحو ٢٠ دولة ، وهي الدولة الوحيدة ، غير الأوروبية ، التي تتمتع بميزة الحقوق المتساوية في هذا الجهاز ، وشغل للمندوب الإسرائيلي ، في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي ، منصب نائب رئيس مجلس المختبر السابق الإشارة إليه <sup>١٢٦</sup> .

كما أن إسرائيل عضو في «المركز الدولي للموارد الجينية النباتية» ، منذ عام ١٩٩٤ ، ويؤمن المركز برامج عمل على نطاق عالمي تهدف إلى الحفاظ على جينات المحاصيل ذات الأهمية بالنسبة إلى الزاد الغذائي في جميع أنحاء العالم <sup>١٢٧</sup> .

كما شرعت وزارة العلوم الإسرائيلية ، بالتعاون مع وزارة الزراعة ، ومراكز أبحاث أخرى ، في إنشاء «مصرف جينف مركزى» ، في بيت دلجا Beit- Dagan ، وهو «مسئول ، ضمن ولجبت أخرى ، عن جميع المواد الجينية ذات الأهمية (القومية) والحفاظ عليها وتجديدها <sup>١٢٨</sup> .

وبشير «التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية» إلى أن حجم الإنتاج الصناعي العالمي المرتكز على «البيوتكنولوجيا» قد بلغ - عام ١٩٩٠ - ثلاثين مليار دولار ، ومن المقدر أن يبلغ نحو مائة مليار دولار علم ٢٠٠٠ ، وبشير التقرير إلى أنه في لوقت علم ١٩٩٦ ، أجريت دراسة وتم تكوين فريق علمي «للمعمل عل تطوير الأسس الصناعية للتجارية للبيوتكنولوجيا في إسرائيل» وتحدد مهمة للفريق في «إيجاد وسائل وطرق قابلة للتطبيق لاستثمار المهارات العلمية والتكنولوجية في علوم الحياة ، ولإستخدام الطاقة البشرية الأكاديمية للمهائلة في هذا المجال» <sup>١٢٩</sup>

وأُسندت رئاسة هذا الفريق إلى البروفيسور حاويم أفيف ، مدير «اللجنة الوطنية للبيوتكنولوجيا» ، حيث خلص إلى مجموعة من التوصيات ، رفعت إلى وزارة العلوم والعمل ، والصناعة ، والتجارة لإقرارها ، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية لتطوير مجال «الزراعة البديلة» ، ومنها :

- تطوير منتجات متقدمة مرتكزة على التكنولوجيا المبتكرة والبارزة ، بهدف استثمار فرص تسويقية وتجارية جديدة .

- استثمار وجود مولد بشرية غنية ، إلى جانب أراض «النقب» الشاسعة غير المزروعة (الجزء الجنوبي القاحل من إسرائيل) ، وإستخدام المياه التي خضعت للمعالجة ، بهدف استنباط منتجات زراعية متقدمة بدلاً من إنتاج المواد الغذائية التقليدية .

- تطوير صناعة زراعية ضمن إطار التكنولوجيا البيولوجية ، قد تشكل مركز اهتمام جانب ، ومصدر إثارة للعناء والمهندسين، وللطاقة التكنولوجية في المناطق الحدودية على السواء <sup>١٣٠</sup> .



## ٦ - أطماع إسرائيل التكنولوجية في المنطقة :

تخطط "إسرائيل" لأن تكون ، أولاً - المركز المهيمن للتكنولوجيا المتطورة في المنطقة ، وثانياً - الوسيط الوحيد الذي تعبر عليه ما لا تنتج من تقنيات ، من الولايات المتحدة ، واليابان وأوروبا الغربية ، إلى دول المنطقة . ويدفعها إلى هذا الأمر دافعان ، أولهما - "لندفاعها (بعد السياسية والعسكرية) لاستكمال عناصر الهيمنة الاقتصادية ، وثانيهما - حدود سوقها الضيقة ، والذي يجعل من الاتصال على التسويق عبره ، بالنسبة للشركات الإسرائيلية ، والأجنبية العاملة في إسرائيل ، أمراً لا يحقق عائدات اقتصادية مقبولة.

وفي هذا السياق ، فقد سعت "إسرائيل" ، منذ أواسط عقد التسعينيات ، إلى إقامة "شراكة" بين مؤسسات الكمبيوتر الإسرائيلية والأوروبية لتسويق تكنولوجيا الجانبين في البلدان العربية ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، وبالتعاون مع مؤسسات أوروبية ، مثل : "أوليفتي" ، و"سيمنز" ، و"إيليس" وغيرها .

وكان عراب هذه المساعي ، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شمعون بيريز" ، صاحب فكرة "السوق الشرق أوسطية" ، التي ترتكز على قيام "إسرائيل" بدور «ريادي» في المنطقة يستند إلى تفهمها العلمي والتكنولوجي ، واعتماداً على القدرات العربية المالية ، الضخمة ، والأيدي العاملة العربية الرخيصة والسلماء المصرية .

وتستند للتصورات الإسرائيلية المقدمة إلى المجموعة الأوروبية على خطة متكاملة مدتها خمس سنوات تقضي بأن يقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع يتضمن إنشاء شبكة ومراكز للتدريب التقني في (الشرق الأوسط) ، وتمتد من خلالها - بالأساس - "إسرائيل" في تطوير منتجاتها التكنولوجية المتقدمة ، ذات القيمة المضافة المرتفعة ، واستثمارها بوسائل التمويل الأوروبي ، والعربي (فيما بعد) ، من قطاعين العلم والخاص<sup>١٣</sup> .

ويذكر أن هذه التوجهات أتت مولجة لـ "حمى" التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ، وما صاحبها من ترويج لأوهام "مشاريع السلام" التي ستجلب الرخاء والرفاهية إلى أرجاء المنطقة ، الأمر الذي دفع إلى التفكير في تحويل بعض الصناعات العسكرية الإسرائيلية ،

التي تعاني مشكلات بنوية ، إلى الصناعات المدنية المستندة على خبراتها في التصنيع الحربي المستقم<sup>١٣٣</sup> .

والمعروف أن ذلك التوجه ، أي التأهب لمرحلة غزو بلدان العالم العربي والشرق الأوسط ، بعد بدليات التفاوض على مستقبل القضية الفلسطينية ، كان هو الحافز خلف ارتفاع شركات إسرائيلية كثيرة لإعادة هيكلة بنيتها ، وصياغة توجهاتها لكي تكون منسجمة مع المصالحات الجديدة ، ومنها مجموعة شركات "كور" الإسرائيلية الضخمة ، "كور أند ستريز" ، التي تعد أكبر المجموعات الصناعية الإسرائيلية ربحية ، والتي قدرت القيمة الإجمالية لأشغالها ، عام ١٩٩٤ ، بنحو ٢,٥ بليون دولار ، فحسب تصريحات "بيني جاوون" ، المسئول التنفيذي الأعلى في مجموعة "كور" ، "ترغب في الاستفادة مما في «السلام الشرق أوسطي» من قوة كامنة" ؛ حيث "ستكون لدينا سوق تضم ٣٠٠ مليون مستهلك ، وسندخل عصرًا جديدًا ، وسنستخدم موقفاً جديداً ، يضع النشاط الاقتصادي فوق العقائد السياسية"<sup>١٣٤</sup> .

غير أن هذا التوجه لم يلق دائماً تحبيذاً على الجانب العربي ، فالبعض رأى أن سوق التكنولوجيا والمعلومات ، التي نمت في الوطن العربي من دون المعونة الإسرائيلية ، فيما مضى ، ليست بحاجة الآن ، وقد بدأت تسرع الخطى ، إلى التقنية الإسرائيلية ، وهي لم تحتاج إليها في أوقات ضعفها ، وليست بحاجة إليها في الوقت الذي بدأت تنظر خارج السوق العربية<sup>١٣٥</sup> .

#### ٧ - العلم كأداة للفرض "التطبيع" والهيمنة :

ومن الهام هنا أن نشير - في هذا السياق - إلى دراسة متعددة الاتجاهات صدرت في أعقاب رحلة الرئيس "أبور السادات" إلى القدس المحتلة ، أواخر ١٩٧٨ ، عن مؤسسة "فان لير" بالقدس "The Van Leer Jerusalem Foundation" ، طرحت مضامين الرؤية الإسرائيلية لسبل تحقيق السلام الإسرائيلي - الأمريكي في المنطقة ، وأليات تعظيم مردوده المادية والمعنوية والاستراتيجية بالنسبة للدولة الصهيونية . وهي دراسة مهمة ، نشرت تحت عنوان : "إذا ما حل السلام : مخاطر وتوقعات" <sup>١٣٥</sup> ، وشارك فيها عدد

من كبار المسؤولين والكتاب والباحثين والطماء الصهيونية هم "ملومو أفيري" ، "مقير دوشاليت" ، "يستحق دورر" ، "أجيدون ماشموشوني" ، "شاليفيت فريز" ، "إلياهو كنفوفسكي" ، "إعازر شمولي" و"إسحق رابين" . وقد تضمن الكتاب دراسة «إعازر شمولي» الهامة ، تحت عنوان "التعلم والثقافة" التي دار محورها حول ضرورة أن يكون لـ"السلام" بين "إسرائيل" وجيرانها انعكاسات قوية على الثقافة ونظم التعليم لمواطني المنطقة ، وهي انعكاسات سيكون لها تأثيرها الواضح - كما يرى "شمولي" - على كل التشكيلات الثقافية وعلى خريطة النشاطات الثقافية للأفراد ، مطالباً بعملية "إعادة نمجة" ، أو "إعادة تشكيل" ، "Remodelling" لمنظومة التعليم العربي ، بشقيها النظري والتطبيقي ؛ بحيث يمتد تأثيرها إلى الحياة اليومية للبشر في المنطقة ، وإلى مكونات الرؤى الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها ، حيث سيتمت تأثير عملية "فتح الحدود" ، ليس فقط على "التبادل التجاري" ، وإنما سيتمت تأثيرها إلى عناصر المعرفة وحركة الأفكار والمعارف ، كما سيتأثر بها الطماء والفنانون والمعلمون ، وعبر عملية "التدفق الثقافي" هذه فقط - يرى "شمولي" - يمكن إحداث تغييرات ممكنة للنظم المعرفية ، التعليمية والثقافية ، يتم بمقتضاها نشر اللغات المتبادلة ، وتعرف كل طرف على أفكار وثقافة الطرف الآخر ، وتشجيع القبول به وتاريخه وبحضوره الزمني والجغرافي ، كمدخل أساسي وضروري لاستقرار عملية التسوية، في منظومة من الرؤى والمفاهيم والتصورات أطلق عليها تعبير "ثقافة السلام" !

لقد عبرت هذه الدراسة المبكرة عن الأهمية التي أولتها الدولة الصهيونية لـ"تطبيع" العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية (وفي مقدمتها مصر) على المستوى العلمي والأكاديمي ، وقد عاود "إسحق نافون" ، الرئيس الإسرائيلي الأسبق تأكيد هذه الأهمية ، في خطاب لقاؤه - بحضور الرئيس السادات - يوم ٢٧ مايو ١٩٧٩ ؛ حيث أكد على أن "تبادل الثقافة والمعرفة لا يقل أهمية عن أي ترتيبات عسكرية وسلمية" ، وعاد "نافون" بعد فترة ، لدى زيارته مصر ، إلى تكرار عرض فكرته المحورية هذه ، بتعابير أخرى ، مطالباً بجهد - على المستوى الذهني - من أجل تحسين "صورة إسرائيل" ، المشوهة في العقل العربي ؛ مؤكداً بأن هكل صياغة ، أدبية أو دينية تخالف التصورات الصهيونية تعد مسلماً بالسلام" ، وعبر عن الحاجة

لتشكيل ما أطلق عليه "قاعدة السلام العليا" ، التي تتكلف من المفكرين وعلماء النفس وأساقفة علم الاجتماع وبعض السياسيين ؛ لتحقيق مهمتها القيمة بحث الوسائل المناسبة لإقرار السلام وتعميقه بين الشعبين<sup>١٣٦</sup> .

وقد تجسد إدراك "إسرائيل" البالغ لأهمية الدور المناط بحملة رسالة العلم والفكر والثقافة والتطوير ، في تسهيل أو اعتراض مسار مشروعهم ، في المنطقة ، والمبني على إعادة صياغة وعي ووجدان المواطنين ، ولتخبة للثقافية والعلمية أساساً ، في بنود "الاتفاقية الثقافية" ، الواقعة بينها وبين الحكومة المصرية ١٩٨٠/٥/٨ ، كتلج من نتائج اتفاقيات "كامب ديفيد" (الأولى) ، وفيها نص على تشجيع التعاون في مجالات مهمة وأساسية ، هي "المجالات الثقافية والعلمية والفنية ، وتشجيع تبادل الزيارات بين العاملين والخبراء في هذه المجالات ، فضلاً عن تبادل المطبوعات الثقافية والعلمية والتعليمية ، وبرامج الإذاعة والتلفزيون والأفلام الثقافية والعلمية .. وغير ذلك"<sup>١٣٧</sup> .

وبإضافة إلى ما تقدم ، فقد افتتحت "إسرائيل" ، "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة ، عام ١٩٨٢ ؛ لكي يكون جسراً لـ "تطبيع" العلاقات الفكرية والأكاديمية ، وقد تضمن "البروتوكول" الخاص به ، أنه يعمل كقناة اتصال بين الإسرائيليين والمصريين ، العاملين في المعاهد التنظيمية والعلمية ، ولأن يعمل على تشجيع الدراسات والبحوث في المجالات التنظيمية والتكنولوجية والعلمية والثقافية والتاريخية ، وعلوم مصر<sup>١٣٨</sup> ؛ وتحويل الاتفاقية للمركز للقيام بتقديم العون والمساعدة للإسرائيليين الذين يقومون بأعمال أكاديمية في مصر ، ومساعدة الأكاديميين المصريين الراغبين في السفر إلى "إسرائيل" للدراسة والبحث .

ويمول هذا المركز سبعة معاهد علمية في "إسرائيل" ، وتديره "الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية" لحساب "الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات" ، وقد قبلت عملية افتتاح هذا المركز بعاصفة من الرفض الشعبي وفي أوساط العلماء والمثقفين والفنانين ، الذي اتهموه بأنه : "وكر للتجسس" ، وفرضوا عليه ، وعلى القائمين على أموره ، عزلة شاملة ، بالرغم من

تكديت د. شيمون شامير ، أول رئيس له ، أن مركزه "ليس مركزاً ثقافياً" ، ولنا مركز أكاديمي ، ولنا ، "طلاب وليس لنا هدف إلا توسيع المعرفة"<sup>١٣</sup> .

ونفقت المصادر العلمية الأمريكية ، بحفز من المرجع السوفيتي العليا ، الأمور لمحاولة خلق مناخ موات لعملية "التطبيع العلمي" التي خططوا لها ، وحتى تتيسر الظروف "لاتصالات مباشرة" بين الطرفين ، وقد عبر "تيوتن ستريز" ، عضو "الكونجرس" الأمريكي ، عن هذا الدور ، في رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، بقوله : "إنني أعتقد أن الاتصالات بين العلميين يمكن أن تنفع بعملية السلام في (الشرق الأوسط) ، خصوصاً إذا كانت هذه الاتصالات تخدم الأهداف المباشرة في مجالات الصحة ، والزراعة ، والطاقة .. إلخ" .. ونفقت أوساط "الكونجرس" - من اليهود الموالين لإسرائيل - لإقرار خطة أمريكية في هذا الاتجاه ؛ للتعاون بين العلماء من البلدين ، في مجالات اعتبروها "غير محدودة" ، هي مجالات البحوث والعلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية ، وعلى الرغم من الاعتراف بلهفة العلماء الإسرائيليين "الراغبين في بدء العمل فوراً مع زملائهم المصريين" .. فإن "العلماء المصريين أبدوا تحفظات"<sup>١٤</sup> ، ومصدر تحفظات العلماء المصريين كان واضحاً بالقطع ، وهو رفضهم التعامل مع علماء دولة مختصة وعدوانية ، على الرغم من الإغراءات الهائلة ، التي طرحتها المصادر الأمريكية ، لإغراء العلماء والمفكرين المصريين بقبول "التطبيع" ، والاتسلاخ عن الإجماع العام الصارم في هذا المجال .

وقد لجأت الدولة الصهيونية إلى أسلوب آخر ، يشرحه د. سعيد النشائي الأستاذ السابق بكلية الهندسة - جامعة القاهرة ، في دراسة بعنوان "للتسرب الصهيوني تحت المظلة الأمريكية"<sup>١٥</sup> ، لتجاوز هذه العقبة ، وللاكتفاف حول المقاطعة الشعبية ، شبه الشاملة ، وتلك باستخدام "المظلة الأمريكية" ، مثلاً استخدموها من قبل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، ولأزوالوا يستخدمونها حتى الآن ، ويتمثل هذا الأسلوب في مرسلات ومحاول الاتصال بالأساتذة والباحثين المصريين ، تحت غطاء الجنسية الأمريكية .

وقد فشلت هذه المحاولة أيضاً ، ولم يسقط في شرك "التطبيع العلمي والفكري" إلا أقل القليل من الأفراد ، صاروا من المعزولين وسط بيئتهم العلمية والفكرية التي ظلت صامدة على مواقفها المبدئية ، وأعلنوا التزامهم بموقف الشعب المصري والنقابات والهيئات المهنية والعالية ونوادي أعضاء هيئة التدريس في رفض التطبيع . لكن محاولات الترويج الإسرائيلي لمفاهيم "التعاون العلمي" ، ولأوهام تحقيق "الرفاهية" و"الرخاء" لدول المنطقة (تحت القيادة الإسرائيلية) ، لم تتوقف ، ولعل أبرز من نظر وصاغ هذه الأطروحات هو "شمعون بيريز" ، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، الذي اقترح في كتاب "الشرق الأوسط الجديد" <sup>١٢</sup> خطة ، ثلاثية الركائز ، لما أسماه "التعاون الإقليمي" ، تنقسم ، على المستوى العلمي والأكاديمي ، إلى المراحل الثلاث : الأولى - وتتضمن مشاريع ثنائية أو متعددة القومية ، مثل إنشاء مراكز أبحاث مشتركة لإدارة الصحراء ، ومحطات تعاونية لتحلية المياه .. إلخ ، والثانية - وهضم "كونسورنيومات" دولية تتولى المشاريع التي تتطلب استثمار رأسمال هائل ، ومن نماذج مشاريع هذه المرحلة ، قناة البحر الأحمر ، البحر الميت ، إنشاء ميناء أردني - إسرائيلي - سعودي ، تطوير الطاقة الكهربائية ، مشاريع تحلية المياه ، تطوير صحراء النقب .. إلخ ، وهو ما يمهّد ، من وجهة نظر "بيرس" للانتقال للمرحلة الثالثة - حيث تنشأ "الجماعات الإقليمية" مع المؤسسات الرسمية ، الخاصة بها .

وفي قلب هذه المشروعات كلها تبرز محورية "قضية المياه" بالنسبة لإسرائيل ، ولشمعون بيريز ، الذي يؤكد على أن استخدام المياه سوف يكون موضوعاً سياسياً رئيسياً في الشرق الأوسط ، في الفترة القادمة ، وأن "إسرائيل" ، كما ينظر "شمعون بيريز" ، لها حق صراح فيما تحتاجه من مياه ، لئلا كان اسم للدولة التي تملكها ، ومن الأفضل أن تتال هذا الحق طواعية ، وإلا فإنها الحرب لا محالة (١) ، المياه في المنطقة ، يقول "بيريز" ، هي ملك المنطقة كلها ، ولعل المياه ، أكثر من أي قضية أخرى ، تعتبر دليلاً على الحاجة لإقامة نظام إقليمي ، ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا للتخطيط وتنفيذ وتنمية المياه ، وتوزيع هذه المياه على أسس اقتصادي ، بأسلوب عادل وموثر <sup>١١</sup> .. أي أن جوهر الموقف الإسرائيلي في هذه القضية ، شديدة الحساسية ، هو أن "إسرائيل" ، التي ستعاني من أزمة خطيرة في المياه ، ستال

حاجتها مما تمتلكه الدول العربية من مياه ، ولها حصة مقررّة فيما يمر في الدول المجاورة من أنهار أو ينابيع مائية ، حتى إذا احتاج إقرار هذا الحق المزعوم لاستخدام العنف والحرب من أجل فرضه (!!).

وفي إطار مشروع "المسوق الشرق أوسطية" الذي طرحه "بيريز" وروج له طويلاً ، يقترح "بيريز" إنشاء ثلاثة مراكز للبحث والتطوير ، تنظم على أسس متحدة الأطراف ، واحدة منها في إسرائيل ، والثاني في الولايات المتحدة ، والثالث في كل الدول العربية (!) ، ويقترح أن يبدأ التعاون الإقليمي فيما يسميه "أكبر إنجاز علمي واعد هو ميدان "البيوتكنولوجي" - التكنولوجيا التقنية الحيوية - التي تستطيع حتى في ظل الظروف الجوية الصعبة أن تساعدنا في إنتاج فواكه وخضروات إضافية ، للحوم والأسماك ، البيض ومنتجات الحليب ، الزيوت والمشروبات ، بالإضافة إلى البهارات والعطور" <sup>١٢</sup> ... (!)

ففيما تحتكر "إسرائيل" إنتاج مستلزمات الثورة التقنية والتكنولوجيات الرفيعة يرسم "شمعون بيريز" لبلاننا دورها المرتقب من وجهة نظره ؛ حيث جل أمانينا أن ننتج بعضاً من المواد الغذائية حتى تبقى شعوبنا بالكاد - على رفق الحياة ، وفيما تطلق "إسرائيل" - كما يتصور "بيريز" ودولته وفلانها ، في أفق الأفق الثلاثة الرحيبة ، مرتكزة على قاعدة صلبة ومتينة عمادها الإمساك بمفاتيح علوم وتقنيات المستقبل ، يختار "شمعون بيريز" لنا ، في موقه الشرق أوسطية ، دور الممول والمستهلك ، ضعيف العيلة وهزيل المقدرة !! .

### استخلاصات نهائية

كما تقدم ؛ يمكن استنتاج أن نجاح المشروع الصهيوني في ولوج عتبة العلوم المتقدمة والتكنولوجيات الرفيعة ، على النحو الذي أشرنا إليه سابقاً ، هو لنتائج الطبيعي لترويج وضوح الرؤية الشاملة لأهداف وغايات القائمين على شئون هذا المشروع العنصري الاستيطاني الاحلالي ، ولحاجاته الاستراتيجية والتكتيكية ، من جهة ، وكذلك للتخطيط الواعي بعيد المدى ، وللتوظيف الكفء لمصادر القوة والتدعيم ، الداخلية والخارجية ، بما يعني تعظيم المردود ،

وتقابل الفقد ، وتحول التراكمات الكمية إلى متغيرات كيفية ، أصبح له - في المقابل - مردود إيجابي أعظم على كل المتغيرات السابق الإشارة لها .

ويمكن تعداد العناصر التي ارتكزت عليها النجاحات الإسرائيلية في هذا المجال ، على النحو التالي :

١- توفر رؤية مُحدّدة ومُحدّدة ، للدور المطلوب أن تلعبه العلوم والتكنولوجيا في تأسيس وضعية الدولة وحمايتها وتقدمها ، وهي رؤية موضوعية مبنية على تحليلات صارمة لطبيعة التحديات المحيطة وآليات مولجتها .

٢- وقد ساعد في إنجاز هذه المهمة - وبدون ذلك لم يكن من المهيأ لها تحت أي ظرف - النجاح في احتضان المراكز الاستعمارية (الإمبريالية) العالمية : «إنجلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ... إلخ» للمشروع الصهيوني وخططه على كافة الأصعدة ، ومنها على صعيد العلوم والتكنولوجيا ، محل الدراسة ؛ فالمساعدات الضخمة والمتنوعة (رأسياً وأفقياً) كانت هي الينبوع الذي أمد الجهد الإسرائيلي في هذا المجال بـ "ماء الحياة" ، وساعد على نجاحه وتجاوزه العديد من العقبات القائلة ..

٣- لكن توفر المقومات الداخلية (الإسرائيلية) ، وجاهزيتها مساعد بصورة ملحوظة - على (استحلاب) كل ما توفر من فرص للمشروع الصهيوني ، في هذا السياق ، والاستفادة القصوى من الظروف المواتية ، (أو لتحويل للظروف المعاكسة إلى ظروف مواتية) ، وساهم في تحقيق هذه الميزة عناصر عديدة ، منها :

أ- تخطيط واضح منظم وميولات علمية واضحة مستقرة ومستمرة .

ب- نظام تطويع جيد على كل المستويات ، متطور ، ومنفتح .



ج- أليات مرنة وصلاحيات واسعة (ومحكومة أيضاً) للتقنيين على شئون هذه الصاية ، تمكنهم من إطلاق المبادرات ، وتوسيع مجال العمل بانتظام .

د- إطار قانوني وتشريعي فاعل ، ونظم مفتوح للشفافية والمساءلة ؛ وحواجز مرضية (مادية ومعنوية) للإجادة والتفوق .- استفادة قصوى من طبقات الانضباط العسكري ، والامتيازات النسبية للقطاع الحربي ، في تكوين نخبة من "التكنوقراط" المدربين والخبراء التقنيين رفيعي المستوى ، الذين استلكت عليهم (النهضة) العلمية الإسرائيلية الرفيعة ، وخاصة بعد نزولهم للعمل المدني ، بشكل واسع .

و- علاقات نشطة ، ذات اتجاهين ، بين مراكز الأبحاث والتطور (R & D) والمؤسسات الصناعية .

ز- استفادة كبيرة من معين العلماء لليهود (خارج إسرائيل) ، وبالأذات في موجات الهجرة الواسعة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية ، في تسعينيات القرن الماضي .

ح- إدراك واع لطبيعة المتغيرات العالمية ، في مجالات السياسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، والقدرة على الانسجام مع هذه المتغيرات لتحقيق أكبر مردود وأعظم استفادة .

لقد أدت تفاعلات كل هذه العناصر إلى نجاح الدولة الإسرائيلية في تحقيق العديد من الإنجازات ، في مجالات علمية وتكنولوجية رفيعة ، ساهمت في تطوير لوضاع الاقتصاد الإسرائيلي ، وبلورت وضعية متميزة لنتائج هذه الإنجازات في مجالات الـ "High Tech" ؛ بحيث أصبح أكثر من نصف الصادرات الإسرائيلية تعتمد ، كليةً ، على مخرجات هذا الجانب الذي يتميز بقيمة مضاعفة عالية ، ويجسد هذا الوضع مقولة فرانسيس بيكون الشهيرة : "المعرفة قوة" تجسداً واضحاً ، ولعل هذا الأمر هو الذي دفع بنيامين نتنياهو ، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، (وزير الخارجية الحالي) ، إلى مخاطبة أعضاء المؤتمر الاقتصادي الإسرائيلي السنوي (يونيو ١٩٩٨) ، قائلاً : إنه لا يضع "قضية السلام" مع العرب في رأس اهتماماته : "إسرائيل تنقذ في المرتبة الثانية ، بعد الولايات المتحدة ، من حيث معاهد الأبحاث

والقدرات العلمية ، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى السكان ، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان والولايات المتحدة وفنلندا من حيث استيعاب التطورات التكنولوجية ١ ؛ وعلى هذا فقد خلص إلى قول إن «مستقبل إسرائيل ليس مرهوناً بالوطن العربي .. وإنما بتعميق علاقاتها مع الغرب ودول شرق آسيا» ؛ أي بذلك الجزء من العالم المتقدم الذي يمتلك ناصية العلم ، وقبض بيديه على مفاتيح التطور التكنولوجي ؛ وهو وضع يقتضي دراسته بدقة ، والتعامل مع نتائجه الخطيرة بحرص ، ومولجة تحدياته باهتمام لا مزيد عليه .

### المصادر:

<sup>١-</sup> J.D. Bernal , Science in History , Penguin Books , ١٩٦٩ , Vol.(١) , p.١٧

وإذا جاز لنا أن نزيد الأهمية النسبية للمعرفة — وهي علة دولية بطبيعتها — قد قللت من الأهمية النسبية لرأس المال التقني ، بل ولدت إلى تكاثر دوره في عملية الإنتاج ، وفيما يتعلق بالمواد الخام : فإن التطور الهائل في وسائل النقل والشمع ، واكتشاف المواد الجديدة ، قلل من الميزة النسبية لتوافر المواد الخام في أي بلد ، وأبرز مثل ذلك اليابان وجمهورية كوريا ، فهما اللتان تستوردان معظم المواد الخام الداخلة في صناعاتهما ، بل والوقود أيضاً .

حسين كامل بهاء الدين ، الوطنية في عالم بلا هوية ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ ، ص : ٦٧ .

<sup>٢-</sup> مارينكو ، ما هي الثورة العلمية والتقنية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٠ ، ص : ٨ .

<sup>٣-</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية راجع :

— إبحان مرتضى ، العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجية الإسرائيلية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

— من النقيض ، ربع قرن من الاجتهادات في تقديم تجامعت الثورة العلمية — تقنية ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت — ليبيا ، العدد (٩٣) ، السنة (١٩) ، صيف ١٩٩٨ ، ص : ٢١٠ — ٢١١ .

— محمد سيد أحمد ، ثورة المعلوماتية : موانعها ودلائلها ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مجلد (٢٦) ، عدد (٣) ، خريف ١٩٩٨ ، ص : ١٧٠ .

— G. Boyle و D. Elliott ، R. Roy ، the politicals of technology ، open university Book ، Longman Group Limited ، London ، ١٩٧٧ .

<sup>١-</sup> محمد سيد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص : ١٧٠ .

<sup>٢-</sup> عبد الله ماضع ، حرب الضعفاء الممكنة ، مجلة «منبر الحوار» ، بيروت ، السنة التاسعة ، العدد (٣١) ، شتاء ١٩٩٤ ، ص : ٤٤

<sup>٦</sup>- إبراهيم صدق الكرم ، العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل : (البنية - الإدارة - الإنتاجية) ، مجلة فلسطينا استراتيجيّة دمشق ، العدد (٥) ، مارس ٢٠٠١ ، ص : ١٢٠ .

<sup>٧</sup>- نشرة «الأرض» ، دمشق العدد (١٠) ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص : ٣٢

<sup>٨</sup>- فوزي الشعبي ، إسرائيل من الداخل ، دار الهجرة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص : ٩٦ .

<sup>٩</sup>- Strategies for the National Support of Basic Research : An international comparison , He Israel Academy of science and Humanities , ١٩٩٣ , Page : ٢٧٧ .

<sup>١٠</sup>- ديفيد بن جوريون ، إسرائيل: تاريخ شخصي ، (ج٢) ، مركز البحوث والمعلومات ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص : ١٨١ .

<sup>١١</sup>- Israel Government Year Book , ١٩٦٩ - ١٩٦٨ , Jerusalem , Central office in formation , ١٩٦٨ , P.١٠٠

<sup>١٢</sup>- Ibid, p.١١٥.

<sup>١٣</sup>- Ibid, p.١١٥

<sup>١٤</sup>- يورام بيري ، أسنون نوبياخ ، المجمع الصناعي العسكري في إسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص : ١٥

<sup>١٥</sup>- جريدة «القدس العربي» ، لندن ، ٧/٦/٢٠٠٠ .

<sup>١٦</sup>- المرجع السابق

<sup>١٧</sup>- المرجع السابق

<sup>١٨</sup>- يورام بيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٧ - ١٨ .

<sup>١٩</sup>- أمين هويدي ، صناعة الأسلحة في إسرائيل ، دار المستقبل العربي ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٤ .

<sup>٢٠</sup>- بشارة ببح ، إسرائيل وأمريكا الجنوبية : البُعد العسكري ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نقوميا - قبرص ، ١٩٨٧ ، ص : ١٢ .

٢١- جونيل شين ، إسرائيل : الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٩ ، ١٩٨٦ ، ص : ١٦ .

٢٢- وائل بركات ، صفقت السلاح في منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) ، مجلة «المجلة الدولية» ، القاهرة العدد ١٤٠ ، أبريل ٢٠٠٠ ، ص : ٢٠ .

٢٣- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢١/٦/٢٠٠٠ .

٢٤- هندان حسين ، دور ومكافة إسرائيل في برنامج «حرب النجوم» ، مجلة «شئون فلسطينية» ، بيروت ، أغسطس ، ١٩٨٩ ، ص : ٩٦ .

٢٥- المرجع السابق .

٢٦- أحمد بهاء الدين شعبان ، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية علم ٢٠٠٠ ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص : ٤٢٤ .

٢٧- جريدة «هآرتس» ، ٢٢/١٢/١٩٩٩ .

٢٨- المرجع السابق .

٢٩- المرجع السابق .

٣٠- إبراهيم عبد الكريم ، العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل (البنية - الإدارة - الإنتاجية) ، مجلة قضايا استراتيجية ، دمشق ، العدد (٥) ، مارس ٢٠٠١ ، ص ص : ١٢٠ - ١٤٤ .

٣١ - ٣٢ - ٣٣ - المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

٣٤- عبد المنعم عبيد ، التحدي العلمي الإسرائيلي للقارة العربية ، مجلة «العربي» الكويتية ، عدد (٣٢٣) ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص : ١٩ .

٣٥- ديفيد نورديال ، نجاح علمي ، هآرتس ، ١٩/٤/١٩٩٠ ، ص : ٤ .

<sup>٣٦</sup>- كلود لالوم ، تصريح (ا . ف . ب) القدس المقدسية ، ١٩٩٧/٩/٢٥ ، وتقرير : بجنون أتمار ، هارّس ، ١٩٩٨/٤/٢٨ ، ص : ٥ .

<sup>٣٧</sup>- نادر فرجاني ، الإمكانيات البشرية والتقنية العربية ، مجلة "المستقبل العربي" لسنة ٢٢ (ع ٢٥٢) بيروت ، شباط / فبراير ٢٠٠٠ م - ص ٧٢ .

<sup>٣٨</sup>- للتفاصيل ، انظر مثلاً :

Technion, Israel institute of technology, Technion research and development foundation ltd. (Israel, Haifa) research Report ١٩٧٠.

<sup>٣٩</sup>- تقرير ، ملحق دراسات عليا ، هارّس كاتون الثاني / يناير ١٩٩٨ - ص ٥ .

<sup>٤٠</sup>- دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية في إسرائيل / ج ١ ، النهار اللبنانية ١٩٩٩/١٢/٤ - ص ١٤ (ترجمة جمانة حداد عن الإنترنت) .

<sup>٤١</sup>- يعقوب باعل شيم ، العلوم والتكنولوجيا ، بحث في إسرائيل عام ٢٠٠٠ / تصورات إسرائيلية (عمان : دار الجليل للنشر) ١٩٨٦ - ص ٦٨ . (انظر : إبراهيم عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره) .

<sup>٤٢</sup>- إبراهيم عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص : ١٢٧ .

<sup>٤٣</sup>- تقرير : هل ستصبح إسرائيل مركزاً رئيسياً للأبحاث في مجال التكنولوجيا ، "القدس" المقدسية ، ١٩٩٤/١١/٢٦ ، ص : ٢٠ .

<sup>٤٤</sup>- دافيد نورديال ، نجاح علمي ، هارّس ، ١٩٩٠/٤/١٩ ، دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية في إسرائيل ، ج (١) ، جريدة "النهار" اللبنانية ، ١٩٩٩/١٢/٤ ، ص : ١٤ .

<sup>٤٥</sup>- بجنون أتمار ، تقرير ، جريدة "هارّس" ، ١٩٩٨/٤/٢٨ ، ص : ٥ .

<sup>٤٦</sup>- المرجع السابق .

<sup>٤٧</sup>- تقدير : "نفاذ" ، ١٩٩٣/٦/٤ ، ص : ٧ .

<sup>٤٨</sup> - Central Bureau of statistics, statistical abstract of Israel, No. ٤٧ (١٩٦٦), P. ٥٢٨.

<sup>٤٩</sup> - جلد ليثور ، جريدة ينيصوت أحرثوت ، ٢/١/٢٠٠٠ ، ص : ٢ .

<sup>٥٠</sup> - لمنون برزبلاي ، جريدة "هآرتس" ، ١٩/٨/١٩٩٨ ، ص : ١ .

<sup>٥١</sup> - نادر فخرجاني ، الإمكانيات البشرية والتقنية العربية ، مجلة "المستقبل العربي" ، بيروت ، العدد (٢٢٥) ، فبراير ٢٠٠٠ ، ص ص : ٥٩ - ٧٢ .

<sup>٥٢</sup> - تقرير اليونيسكو ، العلم في العالم (١٩٩٦) ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص : ١٦ .

<sup>٥٣</sup> - المصدر السابق ، ص : ٢٢ .

<sup>٥٤</sup> - المصدر السابق ، جدول ص : ٢٣ .

<sup>٥٥</sup> - د. سلمان رشيد سلمان ، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص : ٣٩ .

<sup>٥٦</sup> - فطوان زحلان ، العلم والتعظيم العلمي في إسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، دار الهلال ، بيروت ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص : ١٤ .

<sup>٥٧</sup> - المرجع السابق ، ص : ٤١ .

<sup>٥٨</sup> - أحمد بهاء الدين شعبان ، هجرة العلماء اليهود (السوفييت) إلى إسرائيل : مخاطر اتساع الفجوة العلمية بينها وبين العرب ، مجلة "شؤون سوفييتية" ، العدد التجريبي الأول ، القاهرة ، سبتمبر - أكتوبر ، ١٩٩٢ ، ص : ٢٤ .

<sup>٥٩</sup> - يئير شيلغ ، تقرير بجريدة هآرتس ، ٥/٨/٢٠٠٠ ، ص ٥ .

<sup>٦٠</sup> - Jerusalem post ، ٥/٨/١٩٩٠ .

<sup>٦١</sup> - يئير شيلغ - مصدر سبق ذكره .

<sup>١٧</sup>- Jerusalem post , ٥/٨/١٩٩٠.

<sup>١٨</sup>- Focus, London, Feb. ١٩٩٠.

<sup>٦٤</sup>- جريدة «أخبار اليوم» ، ١٦/٦/١٩٩٠ .

<sup>٦٥</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢٥/١٢/١٩٩٢ .

<sup>٦٦</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٣/٧/١٩٩٢ .

<sup>٦٧</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢٥/١٢/١٩٩٢ .

<sup>٦٨</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٣/٧/١٩٩٢ .

<sup>٦٩</sup>- المرجع السابق .

<sup>٧٠</sup>- مجلة «دراسات فلسطينية» ، العدد ٣٥ ، صيف ١٩٩٨ ، ص: ١٣٧ .

<sup>٧١</sup>- تقرير اليونسكو : العلم في العالم (١٩٩٦) ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ١٩٩٨ ، ص ١٣ :

<sup>٧٢</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ١٦/١/١٩٩٦ .

<sup>٧٣</sup>- المرجع السابق .

<sup>٧٤</sup>- جريدة «الأهرام» ، ٦/١١/١٩٩٧ .

<sup>٧٥</sup>- جريدة «الأهرام» ، ٢٤/٨/١٩٩٩ .

<sup>٧٦</sup>- انظر :

- سمير هريش ، الجوار شمشون ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٦ .

- جريدة الحياة ، لندن ، ٣٠/٧/١٩٩٥ .



— سلامة أحمد سلامة ، الكمبيوتر العملاق ، الأهرام ، القاهرة ، ١١/٦/١٩٨٨ .

<sup>٧٧</sup> — محمد سيد أحمد ، التطعيم والتحديد الإسرائيلي ، الأهرام ، القاهرة ، ٦/١١/١٩٩٨ .

<sup>٧٨</sup> — فهمي هويدي ، بلاغ لمن يهمه الأمر ، القاهرة ، ٢٨/٧/١٩٩٨ .

<sup>٧٩</sup> — جريدة «الحياة» ، لندن ، ١٩/٦/٢٠٠٠ .

<sup>٨٠</sup> — جريدة «الحياة» ، لندن ، ١٦/٣/١٩٩٩ .

<sup>٨١</sup> — جريدة «القدس العربي» ، لندن ، ٢/٥/٢٠٠٠ .

<sup>٨٢</sup> — مجلة إنترنت شوبر Internet Shopper " س ، العدد ١١ ، يناير — فبراير ٢٠٠١  
— «سليتكس كوربوريشن» المحدودة المتخصصة في المعالجة الرقمية للكمبيوترية للصور ، وتشرف  
على تركيب أنظمتها في ١٧٠٠ موقع عمل في مختلف أنحاء العالم (ومنهم مصري!!) وتزعم أنها تسيطر  
على نحو ٤٠ % من السوق الدولية للتجهيزات السابقة للطباعة ومن صناعة الماسحات الإلكترونية  
(الاسكانز) .

جريدة «الحياة» ، لندن ، ٣١/١٢/١٩٩٣ ، ص ١٠ .

<sup>٨٣</sup> — جريدة «الحياة» ، لندن ، ١/٥/١٩٩٥ .

<sup>٨٤</sup> — جريدة «القدس العربي» ، ٧/٦/٢٠٠٠ .

<sup>٨٥</sup> — جريدة «الحياة» ، لندن ، ١/٥/١٩٩٥ .

<sup>٨٦</sup> — المصدر نفسه .

<sup>٨٧</sup> — جريدة «الحياة» ، لندن ، ١٥/١/٢٠٠١ .

<sup>٨٨</sup> — حسين أبو النمل ، تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٨٨٥ - ١٩٩٤ ، مجلة الدراسات  
الفلسطينية ، العدد (٢٩) ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ص : ٥٤ - ٧٧ .

<sup>٨٩</sup> — رونيت مورجنشترين ، معاريف ، ٢٠٠٠/٨/٩ .

<sup>٩٠</sup> - جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢٠٠٢/١/١٥ .

<sup>٩١</sup> - جريدة «الحياة الدولية» ، لندن ، ٢٠٠٢/١١/٧ .

<sup>٩٢</sup> - بجنو ألترا ، هارتمس ، ١٩٩٨/٤/٢٨ .

<sup>٩٣</sup> - إبراهيم عبد الكريم ، العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل (البنية - الإدارة - الإنتاجية) ، مجلة قضايا استراتيجية ، العدد (٥) ، مارس ٢٠٠١ ، ص :

<sup>٩٤</sup> - ولف بليترير ، لرض الأكانيب (القصة المثيرة لجاسوس إسرائيل «الأمريكي» - اليهودي» ، يونثان جاي بولارد) ، دار المؤلف ، بيروت ، ط (١) ، ١٩٩٢ ، ص : ١٣ .

<sup>٩٥</sup> - المصدر نفسه .

<sup>٩٦</sup> - ستيفين جين ، الانحياز : علاقات أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية ، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق - سوريا - ١٩٨٥ ، ص : ٢١٨ .

<sup>٩٧</sup> - Innoration, Hifa, English. Edition, June ١٩٨٣, How Israel joined the South African nuclear club? , Barbara Rogers & zdenek cervenka, the Nuclear Axis, Times Books, ١٩٧٨, pp. ٣١١ - ٣٢٨.

<sup>٩٨</sup> - تاجح الجسرلوي ، إسرائيل والطاقة الذرية ، منشورات دار الكرمل ، عمان / الأردن ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣.

<sup>٩٩</sup> - المرجع السابق ، ص ٣٥ .

<sup>١٠٠</sup> - فرانك بارنابي ، القنبلة الخفية : سباق لتسلح النووي في الشرق الأوسط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص : ٤٨ .

<sup>١٠١</sup> - يدهموت أهرنوت ، ٢٠٠٢/٧/١ .

<sup>١٠٢</sup> - تاجح الجسرلوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨ .

<sup>١٠٢</sup>- حلمي عبد الكريم الزغبى ، الخيار النووي في الشرق الأوسط : هل سيبقى حكرًا على الكيان الصهيوني ، دار الموقف العربي، ١٩٨٣ ، ص : ٢٩ .

<sup>١٠٤</sup>- يؤكد وجودهما د. خيرى بنونة في دراسة : السياسة النووية الإسرائيلية ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص : ١٧ ، بينما ينكر وجودهما د. نالجع الجبرلوي ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦ - ٢٧ .

<sup>١٠٥</sup>- حسام سويلم ، توقعت حول تطوير تكنولوجيا الفضاء في إسرائيل خلال عقد التسعينيات ، نشرة دراسات ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، عدد (٣١) ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١١ .

<sup>١٠٦</sup>- المصدر السابق ، ص

<sup>١٠٧</sup>- نخبة من السياسيين الإسرائيليين ، مصدر سبق ذكره ، ١٦٧ .

<sup>١٠٨</sup>- جريدة «الأهرام» ٢٦/٥/٢٠٠٢ .

<sup>١٠٩</sup>- المجلة الدولية ، لندن ، العدد ٩٣ ، ١٩٩٢/٣/٩ .

<sup>١١٠</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ١٥/٤/١٩٩٢ .

<sup>١١١</sup>-Ammon Barzilay, Civilian satellite as Military Back-up, HaSareetz, ١٠-٣-٢٠٠٠ .

مذكورة في : إبراهيم النقيق ، إسرائيل في العلم ٢٠٠٠ : الخلفية والأداء ، مجلة «المستقبل العربي» ، عدد (٢٦٤) ، ٢/٢٠٠١ ص ٣٦ .

<sup>١١٢</sup>- جريدة «هآرتس» ، ٣/١١/٢٠٠٢ .

<sup>١١٣</sup>- جريدة «الوفد» ٨/٦/٢٠٠٢ .

<sup>١١٤</sup>- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢٥/١/١٩٩٨ .

<sup>١١٥</sup>- مجلة «النفّاع» ، مصر ، العدد (١٠٣) ، فبراير ١٩٩٥ .

<sup>١١٦</sup>- جريدة «الأهلي» ، ٣٠/١٠/٢٠٠٢ .

<sup>١١٧</sup>- مجلة الوسط ، لندن ، العدد (١٧٠) ، ١/٥/١٩٩٥ .

<sup>١١٨</sup>- المرجع السابق .

<sup>١١٩</sup>- المرجع السابق .

<sup>١٢٠</sup> [http://www.virtualco.il/business/i\\_tech/biotech.htm](http://www.virtualco.il/business/i_tech/biotech.htm)

<sup>١٢١</sup>- جريدة «العربي» ، القاهرة ، ١٢/٣/٢٠٠٠ .

١٢٧- مجلة الوسط ، مرجع سابق .

١٢٨- للمرجع السابق .

١٢٩- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢١/٥/٢٠٠٢ .

١٣٠- جريدة «الحياة» ، لندن ، ٢/٧/٢٠٠٢ .

١٣١) <http://www.virtualco.il/business/itech/biotech.htm>

١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥

نظير : التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية (٣) ، جريدة «النهار» ٩/٩/١٩٩٩ ، ص : ١٢ .

١٣٦- جريدة الحياة للندن، ٥/٢/١٩٩٥

١٣٧- جريدة الحياة للندن، ٢٠/٢/١٩٩٥

١٣٨- جريدة الحياة للندن، ٦/٥/١٩٩٥

١٣٩- جريدة الحياة للندن، ٨/٥/١٩٩٥

١٤٠- If peace coming: Risks and prospects the van leer  
jerusalem foundation

١٤١- عرفة عبدة عرفة، تهويد عقل مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥

١٤٢- محسن عوض البحرأوى، أربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر وإسرائيل، لجنة الدفاع عن  
الثقافة القومية- المجلس الثقافي اللبناني، القاهرة ١٩٨٩ ص: ٤٣-٤٤

١٤٣- د. محمد أشرف الفيومي، التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل، مجلة المواجهة، للكتاب للنشر،  
إصدار لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، القاهرة، مايو ١٩٨٦، ص ٥٠

١٤٤- المرجع السابق، ص ٥١

١٤٥- المرجع السابق، ص ٥٢

١٤٦- د.سعيد النشالي: الضرب الصهيوني تحت المظلة الأمريكية، جريدة الشعب، القاهرة ١١/٣/١٩٨١

١٤٧- شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد ، دار الخليل للنشر والدراسات والبحوث الفلسطينية،  
عمان- الأردن

١٤٨- المرجع السابق، ص ١٤١

١٤٩- نظير: فهمي هويدي، بلاغ لمن يهمة الأمر، صحيفة الأهرام، ٢٨/٧/١٩٩٨، ص ١١

١٥٠- المرجع السابق

## البترول والغاز في إسرائيل

### الواقع وأفق المستقبل

#### ١.عمودو عمال حموحة\*

تمثل قضية الطاقة في إسرائيل واحدة من أبرز اهتمامات النخبة الحاكمة ، ذلك أن استراتيجية إسرائيل في مجال الطاقة تقوم على ركيزتين :

الأولى - ضرورة تأمين وتوفير احتياجات القطاعات المدنية والعسكرية من مصادر الطاقة اللازمة أثناء ظروف الحرب أو خلال حالات السلم .

والثانية - تحقيق الحرية الكاملة في الحصول على المصادر المتنوعة واللازمة من الطاقة بحيث لا تقع الدولة الإسرائيلية تحت أي ضغط في أي وقت يكون من شأنه التأثير بالسلب على النشاطات اليومية للقطاعات المدنية والعسكرية .

وقد تمثلت الإشكالية الأساسية التي واجهت تنفيذ استراتيجية الطاقة في أن إسرائيل دولة فقيرة في واحد من أهم مصادر الطاقة التي وجدت في القرن العشرين وهو البترول ، وقد انعكس هذا الضعف على السياسات والقرارات التي اتخذت والقوانين التي صدرت منذ عام ١٩٥٢ ، والذي صدر فيه أول قانون لتنظيم صناعة البترول، ولأن البترول كان ولا يزال أهم وأرخص وأكثر مصادر الطاقة وفرة ، فقد شكل محور اهتمام صانعي القرار منذ قيام الدولة سنة ١٩٤٨ ، بل إن عمليات البحث والحفر والتنقيب قد بدأت منذ عام ١٩٤٥ تحت رعاية الوكالة اليهودية في فلسطين .

ويتضح من سياق التطور التاريخي مدى الارتباط والتلازم بين تنفيذ هذه الاستراتيجية من جهة ثانية، والأوضاع الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي من جهة ثالثة؛ فعلى الرغم من وقوع إسرائيل داخل الحزم البترولي لمنطقة الشرق الأوسط ، إلا أنها لا تتعج سوى ٢% من احتياجاتها البترولية، ولم تؤد هذه الحقيقة إلى تقاعص عمليات البحث

---

\* مدير مركز الفسطاط للدراسات والاستشارات

والتنقيب والكشف ، بل كانت باعناً وراء الجهد المكثف على مدى ٤٠ عاماً لغربة جيولوجية فلسطين ثم جيولوجية سيناء المصرية بعد احتلالها عام ١٩٦٧ بحثاً عن البترول .  
وشجعت وزارة الطاقة التي تهيم على تنفيذ استراتيجية الطاقة الإسرائيلية ، الشركات الأمريكية والكندية وأعطتها امتيازات وإعفاءات ضريبية هامة ، ووقفت كارتلات مالية ذات وزن وراء تنفيذ الاستراتيجية المذكورة .

وخلال فترة احتلال سيناء ، امتصت الشركات للبترولية الإسرائيلية ٤٠٠ مليون برميل من النفط الخام قيمتها ٢١٠٠ مليون دولار بأسعار تلك الأيام ، من حقول علما وسدر وخليج السويس، ثم غيرت إسرائيل من تكتيكاتها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حيث أصرت إصراراً على ضرورة التزام مصر بتوريد ٢ مليون طن في اتفاقية كامب ديفيد تحسباً للمتغيرات السياسية التي صعدت المنطقة مع سقوط نظام النشاه في إيران وضياح واحد من أهم حلفاء إسرائيل في المنطقة ، والذي أدى إلى ارتباط مخطط استراتيجية الطاقة الإسرائيلية؛ فالنشاه كان بمد شريان النفط للرئيسي للميكانيزم الصناعي والاقتصادي الإسرائيلي .

وأنت هذه المستجدات والمتغيرات إلى توجه إسرائيل نحو تنمية وتطوير علاقتها السياسية ببعض الدول الأفريقية للبترولية مثل نيجيريا والجاون ، وكذلك التوجه نحو تخزين البترول بما يعادل ٧٠% من استهلاكها تحت الأرض في مستودعات محكمة ومتنشرة ومربطة بنظام الدفاع المدني .

#### □ صناعة البترول في إسرائيل

صدر أول قانون لتنظيم صناعة البترول سنة ١٩٥٢ متضمناً ثلاثة عناصر هامة :

- ١- الشروط الخاصة بمنح تراخيص البحث والتنقيب والكشف .
  - ٢- تقسيم مناطق الدولة بترولياً .
  - ٣- تحديد ضريبة أساسية تقدر بـ ١٢,٥ % من البترول المكتشف .
- وتكونت شركتان هما :

- E apidoth israel petroleum Ltd :
- Israel Oil prospectors corporation Ltd .

وتم اكتشاف أول حقل بترول في عام ١٩٥٥ وهو حقل Heletz في صحراء النقب الجنوبي صقلان . وعلى ضوء هذا الكشف أصدرت الحكومة الإسرائيلية "تنظيمات صناعة البترول" سنة ١٩٥٧ لمنع وتكثيف أنشطة البحث والحفر والتنقيب، مما أدى إلى تحقيق عدة استكشافات جديدة فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، ففي يونيو ١٩٥٧ تم حفر آبار BRUR وكان هناك تصور في أنها تمثل حقلاً بترولياً مستقلاً ثم اتضح فيما بعد أنها عبارة عن حوض إضافي جنوب حقل هيلتز ، وفي خريف عام ١٩٦٠ قامت شركة Lapidoth بحفر بئر (Negva<sup>٣</sup>) وظهرت كمية ضخمة من البترول غير تجارية ، وقد ظهرت طبقة كبيرة من الملح مع الحفر في أعماق أُنْى.

- وفي سبتمبر عام ١٩٦٢ اكتشف بئر Kochav<sup>١</sup> ويقع في الامتداد الشمالي لحقل هيلتز ، وأدى هذا الكشف إلى رفع حجم البترول المنتج سنوياً من مليون برميل إلى مليون ونصف برميل في العام، وفي عام ١٩٦٤ ظهر كشف جديد وهو Niram<sup>٤</sup> وكانت إنتاجيته ضعيفة ، أي غير تجارية ، إلا أن هذا الكشف قد أفاد كثيراً في إضافة العديد من المعلومات الجيولوجية عن طبيعة سلسلة نيرام الجبلية .

- ولم تحدث أي اكتشافات جديدة بعد ذلك وحتى ١٩٦٧ ، وبقيت المنطقة المنتجة للنفط في إسرائيل منحصرة في الشريط الضيق الموازي للساحل عند صقلان بعمق ثمانية أميال نحو الداخل، ولم يعرض هذا المعز في استمرار عمليات البحث والتنقيب سواء في الجليل أو بالقرب من البحر الميت، أو وسط صحراء النقب، وكثير من الآمال تكففت نحو البحث في الأحماق البحرية Off Shore بواسطة شركة petracona oil co التي بدلت أول بحث سيزمي بطول الساحل الإسرائيلي المطل على البحر المتوسط .

- وحتى عام ١٩٦٦ كان إنتاج إسرائيل من النفط قد وصل إلى ٣٧٠٠ برميل / يوم ويعطى ١٠% من استهلاكها، أما بعد احتلال شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ ، واستغلال إسرائيل لأبهار مصر ، فقد قفز الإنتاج إلى ٢٣٨٠٠ برميل / يوم (١٩٦٧) ثم ٥٣٥٥٥ برميل / (١٩٦٩) تمثل ٥٠% من الاستهلاك الكلي ثم ارتفع إلى ٧٠٢٠٠ برميل / يوم عام ١٩٧٠ . تغطي ٩١% من الاستهلاك ، ثم وصل إلى ١٢٠,٠٠٠ برميل / يوم عام ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٢٣% عن احتياجات إسرائيل وقد قامت شركة Netiveinepht Ltd

للمملوكة للحكومة الإسرائيلية بتشغيل حقول أبو ديس ، ولقد تكونت هذه الشركة في أغسطس ١٩٦٧ فور وقوع الاحتلال وتحت الإشراف المباشر لقوات الجيش الإسرائيلي، وبدلت إسرائيل على الفور في أعمال التنقيب والحفر بحثاً عن البترول في جوف سيناء بالتعاون مع مجموعة من الشركات والمستثمرين الأمريكيين والكنديين، وكان أول اكتشاف في منطقة خليج السويس عام ١٩٧١ ، تلوح حجم إنتاجه ما بين ٢٤,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ برميل / يوم .

ولقد أنفقت إسرائيل بواسطة هذه المجموعة من الشركات في عام ١٩٧٦ وحده حوالي ٣٠ مليون دولار، وكانت أكبر الشركات الأمريكية العاملة في سيناء بالاتفاق مع الإسرائيليين Western desert ، والتي ركزت نشاطها في بحيرة البردويل ، وكذلك City drilling services of London والتي قامت بالتنقيب في أعماق البحر المتوسط على بعد بسيط من مدينة العريش المصرية، وخلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى توقيع اتفاقية فض الاستيلاء الثاني تم كشف حقل هام بالقرب من مدينة الطور جنوبي سيناء، وعلى بعد ٧٠ ميل جنوبي حقول أبو ديس، ولهذا الحقل قصة تدخل في تضاعيف الصراع المصري - الإسرائيلي . فلقد وقع هذا للكشف داخل منطقة امتياز كانت للهيئة المصرية العامة للبترول قد أعطتها لشركة جابكو Gulf of suez petroleum عام ١٩٦٤ ولقد حاولت جابكو بالفعل ١٩٧٦ تنمية هذا الحقل وتكثيف أعمال الحفر من حوله ، فما كان من السفن الحربية الإسرائيلية إلا القيام بأعمال تعرضيه لألطم الشركة وإجبارها على مغادرة المنطقة في خليج السويس، ولقد اعترضت مصر على هذا الملوك لمخالفة ذلك لاتفاقية لاهاي الصادرة عام ١٩٠٧ والتي تدّين أي نوع من أنواع الاستغلال للموارد الجديدة في الأراضي التي تم غزوها واحتلالها بالقوة .

وعلى أي حال فإن شركة Moncrief international Texas قد قامت بهذا الكشف ، وهي شركة أمريكية مسجلة في بنما، وتمثل غطاء لمجموعة من شركات البترول الأمريكية وبعض رجال الأعمال اليهود المشتغلين في مجال البترول ، والجميع يصلون في الخفاء حتى لا يقعوا تحت طائلة المقاطعة العربية، والتي قد تؤدي إلى طردهم من السعودية والكويت إذا ما انفضحت علاقتهم بإسرائيل، ولقد سمي الكشف الجديد بحقل علما Alma



وبدأ بإنتاج ٢٥٠٠ برميل في اليوم، ووصل الإنتاج عام ١٩٧٩ إلى ٤٠,٠٠٠ برميل / يوم  
أو ما يمثل ٢٢ % من احتياجات إسرائيل البترولية اليومية .

وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تعهدت خلال توقيع اتفاقية كامب دافيد على إعادة  
حقل علما لمصر ، إلا أنها أخرت إجراءات تسليم الحقل مدة عام كامل ، قامت خلاله  
بأعمال حفر في ٧ آبار من أجل إعطائها قوة تفاوضية أكبر عند دخولها مع مصر في  
مسألة تحديد كمية البترول التي ستبيعها الأخيرة لها ، بعد انسحابها من سيناء، وبالفعل فإن  
إسرائيل تحصل حالياً من مصر على كمية ٢ مليون طن سنوياً بموجب ما اتفق عليه في  
مباحثات بلير هاوس، وما نصت عليه معاهدة السلام في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩ ، كما تسلمت  
إسرائيل تعويضات عن المنشآت والمعدات التي تركتها في حقل علما .

وخلال عقد السبعينيات لم تكتف إسرائيل بالبحث عن البترول في سيناء فقط بل  
أعطت الحكومة الإسرائيلية العديد من حقوق الامتياز لعدد من الشركات الأجنبية والمحلية  
لتنغيط أعمال البحث في المناطق الـ Off shore الممتدة على طول الساحل الشمالي  
الغربي من Rosh Hanikra بالقرب من الحدود اللبنانية إلى عسقلان في الجنوب ، ولقد  
لوحظ عدم إصدار الحكومة أي بيانات عن جنسية أو هوية أصحاب حقوق الامتياز .

- ومع انسحاب إسرائيل من سيناء عادت إلى الاعتماد مرة أخرى على استيراد  
احتياجاتها البترولية بنسبة ٩٨%، ولكنها في نفس الوقت عمدت إلى تكثيف عمليات البحث  
والتقيب داخل الحدود القديمة والمناطق الـ Off shore . وخلال السنوات الأخيرة من  
السبعينيات ظهر تقرير هام أعده جيولوجي سابق في شركة شل وهو جيمس ويلسون ، أشار  
فيه إلى احتمال وجود ٢٠٠٠ مليون برميل بترول كاحتياطي لدى إسرائيل في منطقة البحر  
الميت وفي السهل الساحلي، وقد شجع هذا التقرير وزارة الطاقة على اعتماد مبلغ ٣٥  
مليون دولار كاستثمارات سنوية تتفق لمدة ٥ سنوات للتقيب عن البترول والغاز، تبدأ من  
عام ١٩٨١ وذلك بالمقارنة بجمالي الاتفاق الاستثماري الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٢ في  
البحث والتقيب، والذي بلغ ١٨٥ مليون دولار .

- وفي عام ١٩٨٢ ألغت الحكومة الإسرائيلية<sup>٢</sup> الحصص الاستيرادية لتشجيع  
المنافسة بين شركاتها الثلاثة الكبرى : ديليك وسونول وبازلويل ، وقامت وزارة الطاقة

بتقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز للمستثمرين لتوسيع رقعة البحث والتنقيب، بالإضافة إلى فتح مناطق جديدة لحقوق الامتياز . وتضمنت الشروط الجديدة للتراخيص ما يلي :

الرقعة وصلت إلى ١٠٠,٠٠٠ كم<sup>٢</sup> - مدة الامتياز ٣ سنوات قابلة للتجديد مدة ٤ سنوات أخرى ، وفي حالة التوصل إلى البترول يمكن تحويل الترخيص إلى عقد إيجار Lease منته ٣٠ سنة قابلة للتجديد ٢٠ سنة أخرى، وهناك بدل نضوب ٢٧,٥ % ، وتحتسب ضريبة شاملة على أعمال صلب الامتياز قدرها ١٢,٥ %، أما الجديد في الموضوع فهو إعلان الوزارة عن قيامها بمساعدة أي مستثمر وصاحب حق امتياز في تدبير التمويل اللازم له عند طلبه لذلك ! ويقسم الربح بعد خصم المصاريف مناصفة بين وزارة الطاقة وأصحاب الامتياز ، وتختصم الضريبة من الإيراد كمصروف، ولوحظ أن هذه الشروط قد أتاحَت الإقبال من جانب المستثمرين وشجعتهم على أعمال البحث والتنقيب بشكل كبير .

وظهرت نتائج مبشرة بالقرب من أشدود؛ حيث قامت بأعمال الحفر هناك شركة :

Paz Oil Exploration Co Lapidoth Group وساهمت أيضاً شركة Hannah الحكومية في توفير استثمارات دولية لتمويل خطط البحث والتنقيب على طول الساحل المطل على البحر المتوسط من حيفا إلى سيناء .

ووصل معدل الضخ اليومي من بئر أشدود إلى ٦٠ برميلاً فقط ثم زاد إلى ٩٧ برميلاً عام ١٩٨٣ وحديث عدة اكتشافات أخرى سميت ١ Massaada بالقرب من البحر الميت وأيضاً في موقع Gaash شمال تل أبيب؛ ولهذا الكشف أهمية كبيرة رغم عدم تجارية الكميات المستخرجة حتى الآن ، إلا أنه يقع على عمق ٥٣٠٠ متر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها العثور على الفحم على مثل هذه الأعماق؛ مما يشير إلى احتمالات وجود كسوف مماثلة في مناطق أخرى ويعزز هذا الكشف نظرية البروفيسور Raphael Freund ، الرئيس لراحل قسم الجيولوجيا في الجامعة العبرية ، والتي تقول إن سبب عدم العثور على البترول في إسرائيل لمدة طويلة يرجع إلى التركيب الجيولوجي للبلاد والذي أدى إلى سقوط طبقات البترول لعمق ٢,٥ كم؛ ولذلك فإن إكثافات العثور على البترول في إسرائيل لا تقل عن الإمكانات في السعودية أو العراق أو إيران ، فالمهم هو العثور على الطبقات الصحية مثلاً حدث في العراق بعد ١٥ عاماً من أعمال البحث والتنقيب .

وشملت خطة وزارة الطاقة الإسرائيلية خلال النصف الأول من الثمانينات إجراء ٢٠ صولة حفر كل علم بتكلفة قدرها ١٨٨ مليون دولار ، منها ١٥٠ مليون دولار لأعمال الحفر و ٣٨ ملون دولار للمسح السيزمي .

ولسفرت جهود العالم الأول من اكتشاف أول حقل لإنتاج النفط الخفيف علم Zuk Tamrur ، وهو بالقرب من مدينة Arad وقد تم الكشف على عمق ٦٠٠ قدم وبدأ بمعدل ضخ ما بين ٤٠ - ٥٠٠ برميل/يوم وقامت بهذا الكشف Exploration investment Co ، وهي إحدى شركات الهيئة الإسرائيلية الوطنية للبترول .

ثم قامت مجموعة من المستثمرين اليهود من أستراليا والولايات المتحدة بتقديم منحة للبحث لشركة King David Oil & Gaz لتطوير أعمال التنقيب في حقل Kavman III شمال عسقلان على الساحل المطل على البحر المتوسط .

وحدث الشيء نفسه عندما قامت الهيئة الإسرائيلية بمحاولة لجمع تمويل يقدر بـ ٣٠ مليون دولار للمساهمة في مشروع كبير للتنقيب عن النفط في منطقة البحر الميت تقوم به شركة Sismion Ltd عام ١٩٨٤ ، ونجحت هذه الشركة في تكوين شركة مشتركة مع بازوويل الإسرائيلية باسم Harsdom Oil لأجل هذا الغرض يكون مقرها دالاس في الولايات المتحدة .

- ولعل أهم تطور في تاريخ الجهود الإسرائيلية في مجال التنقيب عن البترول هو ما قامت به شركة Isramco inc ومقرها نيويورك ، وهي شركة أمريكية يرأس مجلس إدارتها مجموعة من المسؤولين الكبار في الشركات البترولية الأمريكية الكبرى وعلى رأسهم J. Jerome Williams . وقد منحت هذه الشركة ٦ ترخيص للبحث والتنقيب تغطي مساحة ٤٢٥,٠٠٠ هكتار في مناطق متفرقة ، كما تبنت الشركة أعمال البحث والكشف التي قام بها د. جولدمالغ والتي أدت إلى اكتشاف بئر Gurim ٤ في صحراء النقب ، والذي ترواح إنتاجه في بادئ الأمر نحو ٧٥ - ١١٠ برميل / يوم .

وفي عام ١٩٨٥ قام عدد من المستثمرين الأمريكيين اليهود وعلى رأسهم أرماندو لاسرا رئيس مجلس إدارة شركة لوكسيدنتال، والملقب بملك البترول بتقديم تمويل قدره ٢٠٠ مليون دولار لتطوير أعمال البحث في حقل جوريم ، ودفع هاجر مليون دولار

من جيبه الخاص كهدية، وأعطى في يوليو ١٩٨٥ أن هذا الحقل سوف يعطى ٢٠٠٠ برميل / يوم وأن مستقبله يبشر بالخير .

وخلال أعوام حقبة التسعينيات من القرن الماضي ، طورت الشركات الإسرائيلية المهمة باكتشاف البترول ، من تكنولوجيا إعادة قراءة الخرائط الجيولوجية للتركيبة الصخرية في فلسطين .

وكانت الفكرة هي توفر الاحتمالات البترولية في طبقة الصخور " الباليوزوي " ذلك العصر الذي يتمثل مع التراكيب في المملكة العربية السعودية وفي حقل حاسي مسعود الجازفري ، ومن ثم فإن وجود الصخور من ذلك العصر في فلسطين .

وقد حققت شركة " جيفوت عولام " الإسرائيلية مع شركة " جيومارك كومبانى " الأمريكية ، والتي يقع مقرها في " هيوستون " بالولايات المتحدة الأمريكية ، كشفاً هاماً عام ١٩٩٧ من تلك الطبقة " الباليوزوية " بعد الحفر على عمق يتراوح ما بين ٤٣٦٥ - ٤٣٨٠ متر وفي منطقة بحث مساحتها ١٠٠٠ كيلومتر ، وكانت النتيجة مشجعة باكتشاف خام بترولي عالى الجودة من درجة ٤٠ Api ، وتقدر الاحتياطيات التي أعلنت عنها الشركة بـ ١٥٠٠ برميل من البترول وتتراوون متر مكعب من الغاز المصاحب، وعلى صعيد آخر فإن شركة " إيزرامكو " الإسرائيلية / الأمريكية قدمت برنامجاً جديداً للحفر لتطوير أعمالها في التنقيب والاستكشاف ، وقد وافق مفوض ملف البترول في وزارة البنية التحتية على هذا البرنامج في فبراير ١٩٩٨ .

وينص البرنامج الجديد، والذي أدخل حيز التنفيذ مباشرة . على قيام " إيزرامكو " بإجراء بحث سيزمي في مساحة قدرها ١٨٦ ميل لتتمة التوقعات في منطقة ( أشدود ) ، ويتضمن ذلك حفر ثلاثة آبار على عمق ٣٠٠ متر، وبالفعل نجحت " إيزرامكو " في استخراج النفط بكميات لم يعلن عنها لو عن الاحتياطيات في عام ٢٠٠٠ .

وفي نفس الوقت فإن " إيزرامكو " حصلت على موافقة وزارة البنية التحتية لتطوير حقل " جيفيم ١ " ، والحفر على عمق ١٤٧٠٠ قدم مع تطوير ميزانية الإنفاق لتصل إلى ٦,٦ مليون دولار .

ومن ناحية أخرى حصل رجل البترول اليهودي الأمريكي "هارولد ستيفنز" على عقد امتياز عام ١٩٩٩ للتنقيب والحفر في منطقة "البحر الميت"، وهناك توقعات بوجود كميات معتبرة من النفط الخام ربما تكفي إسرائيل ذليلاً من استيراد بترول من الخارج، ولكن اللافت للنظر أن "ستيفنز" يربط عملياته الاستكشافية بمقولات "لتوراة" باستمرار، لدرجة أن كشف أماكن الحفر المحددة بواسطة الطاقم الجيولوجي الموجود في مقر الشركة في دالاس بولاية تكساس الأمريكية مأخوذ من سفر التكوين في لتوراة صفحات ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٩ (!)

وكان مناجم بيجين هو الذي دعا "ستيفنز" مرافقاً للاستثمار البترولي في إسرائيل نتيجة صداقته العميقة معه .

### استيراد البترول

إن ٩٨% من احتياجات إسرائيل البترولية تغطي بالاستيراد من الخارج، وهذا يمثل حوالي ٦٦% من العجز التجاري، وإسرائيل في حاجة إلى ١٥٠ ألف برميل، وأهم المصادر التي تغطي هذه الاحتياجات هي إيران ومصر والمكسيك؛ حيث يغطون ٨٠% من حاجة إسرائيل بحقوق سنوية، بينما تتم تغطية الفرق من السوق الفوري للنفط .

وقد مثلت إيران المصدر الأساسي للنفط لإسرائيل حتى عام ١٩٧٩؛ حيث كانت تقدم ٣٠ مليون تمل ٦٠% من احتياجاتها .

ولكن بعد سقوط نظام الشاه أصبحت مصر والمكسيك ونيجيريا المصادر الرئيسية للبترول لإسرائيل . وقد قامت إسرائيل أيضاً بعقد صفات ممتازة مع الفروج لشراء بترول بحر الشمال واستلمت أول شحنة منه عام ١٩٨٣ ويقدر حجم تنفق بترول بحر الشمال بحوالي ٧% من احتياجات إسرائيل السنوية .

ولعل مصر هي أهم مورد بترولي لإسرائيل حالياً، ولقد حلت بالفعل في موقع إيران إلى حد كبير؛ فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، تقسم بكثير قدر من الالتزام بين الطرفين سواء في تلبية طلبات الشركات الإسرائيلية الثلاث (ديليك وسونول وبزلويل)، التي تتعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول سنوياً لرفع كمية إلى ٢ مليون طن حسب شروط اتفاقية كامب دافيد وذلك من جانب مصر، أما إسرائيل فأنها لا تتأخر أبداً

سواء في فتح الاعتمادات المستندية أو إرسال سفنها مثل ريف (١) وجورج بانفيسك ولو هكسلجرم في المواعيد الدقيقة لسحب الشحنات من موانئ وادي فيران ورأس غارب ورأس شقير حسب البرامج الموضوعة . وتذهب لإسرائيل كميات إضافية من البترول المصري بواسطة صلاء هيئة البترول المصرية الآخرين، خارج اتفاقية السلام ، حيث تستورد إسرائيل من مصر ما يقرب من ١,٨ مليون طن من كافة أنواع الخامات المصرية بواسطة بعض الشركات المعروفة ، كشركة جت أوليل وبلك أوليل وهاتن ولموكووتيونكا ومبارك ريتش وبينولا وكوخ أوليل وغالبيتها شركات يهودية مركزها أوروبا وبالذات لندن وسويسرا، ولقد تعهدت الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام في مصر بضمان توفير احتياجات إسرائيل البترولية ولمدة ١٥ عام عند تقاوص مصر عن ذلك، بل لقد تم توقيع اتفاق خاص عام ١٩٨٠ ملحق لاتفاق عام ١٩٧٩، يضع إسرائيل تحت حماية الولايات المتحدة في ظل خطط هيئة الطاقة الدولية لمواجهة أي عجز طارئ لدى الدول الأعضاء ( علماً بأن إسرائيل ليست عضواً في الهيئة ) ، بل يعطى الملحق الحق لإسرائيل في طلب أي كميات تعويضية من بترول Alaska عند طلبها ذلك وبأسعار تقل عن السوق العالمية .

- ولقد سعت إسرائيل في اتجاه آخر، وهو امتلاك آبار بترول خارج حدودها ، وقد امتلكت بالفعل عدداً من الآبار في بعض الدول الإفريقية مثل الجابون ، ولكنها عثلت عن ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي في تلك البلاد، ولكن من المؤكد أن إسرائيل تمتلك استثمارات في آبار نفطية في ٤ دول أجنبية ، بل إنها تشارك في ملكية الشركات البريطانية العاملة في منطقة بحر الشمال .

- أما بالنسبة للتخزين، فإن المخزون الاستراتيجي وصل إلى ٧,٧ مليون برميل عام ١٩٧٤، ولقد بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٧٦ ، أي مع مفاوضات التفاوض على السلام مع مصر ، في التفكير ببناء مخازن للبترول تحت الأرض في جنوب البلاد .

وفي عام ١٩٨٠ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منحة قدرها ٢٥٠ مليون دولار لهذا الغرض، واعتمدت شركة ألمانية غربية لتقديم تقريرها عن كيفية إقامة هذه المنشآت وطرق تأمينها، وعدم تسرب الخلل منها ثم بدأ التنفيذ في ذلك، ولقد قررت الحكومة

الإسرائيلية منذ عام ١٩٨٢ زيادة المخزون الاستراتيجي من نصف الاستهلاك السنوي إلى ٧٠% منه توجه هذا الحد إلى المخازن المصممة تحت الأرض .

### صناعة التكرير

إجمالي الطاقة التكريرية لإسرائيل هي ١٧٠,٠٠٠ برميل/يوم موزعة على النحو التالي:

□ ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً في معمل تكرير أشدود أي ٣,٥ مليون طن في العالم.

□ ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في معمل تكرير حيفا أي ٦ مليون طن في العلم .

ويعنى ذلك أن إسرائيل تقوم بتكرير ما يقرب من ١٠ مليون طن من النفط الخام، وهو ما يزيد عن احتياجاتها، وبالتالي فهي تلعب دوراً في تصدير منتجات النفط إلى سوق دول البحر الأبيض المتوسط .

وتقوم شركة Oil refineries Ltd بإدارة كلا المعاملين ، على أن تقوم الشركات الثلاث دبليك وسونول وبلز أوليل بالتوزيع، إلا أن هناك شركتين أمريكيتين مملوكتين أساساً لبعض المستثمرين الأمريكيين اليهود بممارسة نشاط توزيع المواد البترولية المكررة وهما :

- Granite Investment Co .

- Bel Co .

ولقد فتحت إسرائيل أسواقاً لها في تصدير المنتجات البترولية إلى لبنان وإلى قبرص ولخبراً إلى مصر؛ حيث تقوم بتوريد كميات كبيرة سنوياً تصل إلى ما بين ٨٠ و ١٠٠ ألف طن من سولار الكهرباء إلى الهيئة المصرية العامة للبترول ، ولكن ليس بصفة مباشرة بل عن طريق طرف ثالث مثل أوليل وجات أوليل .

### النفط

يمثل هذا المصدر ٢% من احتياجات إسرائيل من الطاقة، وقد وصل إنتاج إسرائيل منه إلى ١٣٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨١، ولقد اكتشفت أول بئر للغاز عام ١٩٥٨ وهو zohar بالقرب من Arad بواسطة شركة Naphta Petroleum Corp Ltd ثم بئر Kidod١ عام ١٩٥٩، ثم بئر Kanain١ عام ١٩٦١ .

ولم تتم أي اكتشافات جديدة سوى عام ١٩٧٧؛ حيث تم اكتشاف بئر صغير بالقرب من لندود بواسطة شركتي : Lapidoth / Oil Prospecting & Invest co ، وفي نفس العام تم الكشف عن حقل غاز في شمال سيناء، وهو Sadot<sup>١</sup> وذلك بالاشتراك بين الهيئة الإسرائيلية للبترول وبعض الشركات الكندية، وقدرت احتياطات البئر بحوالي ٣٤,٤ بليون قدم مكعب في أول الأمر، ثم اتضح أن هذا الرقم يمثل نصف الحقيقة فقط، وأنه يوفر ٣% من احتياجات إسرائيل من الغاز .

وتم إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ٨٠ كيلومتراً إلى منطقة Arad الصناعية؛ حيث قامت عليه فوراً عدة صناعات أهمها معمل فوسفات النقب، وقد أخرجت إسرائيل تسليم هذا الحقل إلى مصر حتى إبريل ١٩٨٢، وزادت بصورة مكثفة من استخراج ما في باطنه حتى وصل إلى ٤٠ مليون قدم مكعب، ويقدر إجمالي المستنزف ما يقرب من الثلثين أي ١٩ بليون متر مكعب، وقد رفضت مصر استمرار تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي من حقل Sadot بعد الانسحاب .

لما بقية الأبار التي اكتشفت فهي shikma جنوبي صقلان عام ١٩٧٩ وبئر أخرى في وادي Hula شمال الجليل عام ١٩٨٥، وأيضاً في Arnat sedom جنوب البحر الميت. وجدير بالذكر أن الكهرباء والطاقة الموصلة لكيبوتر Gonen تعمل كلها بالغاز منذ عام ١٩٨١، ولكن القفزة الكبيرة في اكتشافات الغاز جاءت مع عام ٢٠٠١؛ حيث أعلن مفوض ملف البترول في وزارة البنية التحتية أن شركة " بريتش غاز البريطانية " قد اكتشفت كميات كبيرة من الغاز في المنطقة " الأوف شور " المقابلة للشاطئ الإسرائيلي المطل على البحر الأبيض المتوسط ، وأن الاحتياطات الموجودة تقدر بـ ٥٠ إلى ٦٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي <sup>٧</sup> ، وسوف تقوم الشركة البريطانية للغاز باستثمار ٤٠٠ مليون دولار لتطوير صكيات البحث واستكشاف المزيد من الغاز خلال السنوات الخمس المقبلة .



## نما خطوط الأنابيب والغاز

توجد داخل إسرائيل شبكة من خطوط الأنابيب تربط حقول الغاز والبتروول بالموانئ ومعامل التكرير والمنطق الصناعية، ولدى إسرائيل أيضاً أسطول من الناقلات معظمه يعمل تحت أعلام دول أجنبية بحسب دواعي الأمن غالباً، وبعض الأميال التجارية في أحيان أخرى، ويصل عدد هذه الناقلات إلى ٢٩ ناقلة تعمل في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .

### خط أنابيب إيلات - حيفا :

تم الانتهاء من هذا الخط عام ١٩٦٠ بطول قدره ٤١٣ كم وقطر ١٦ بوصة، وهو يصل ميناء إيلات على البحر الأحمر بمعامل التكرير في حيفا في الشمال على البحر المتوسط، وبفضل استخدام مكائنات ضغط قوية أمكن زيادة طاقة الخط على ضخ ٢,٤ مليون طن في العام إلى حوالي ٥ مليون طن متري، وقد أدى ذلك إلى تمكين معامل التكرير في حيفا من العمل بطاقة كاملة ومضاعفة صلاحياتها من المنتجات البترولية، وقد قامت إحدى فروع شركة بكتل العالمية الأمريكية ببناء هذا الخط ، ثم تكونت شركة لإدارة المشروع ساهمت فيها بكتل والحكومة الإسرائيلية ومجموعة روتشيلد، وقد تولى البارون أدمون دي روتشيلد رئاسة مجلس إدارة الشركة ، وصل مدة امتياز إدارة الخط إلى ٤٩ عاماً بدأت منذ عام ١٩٥٩ .

### خط أنابيب إيلات - عسقلان : Trans Israel Pipeline

بعد عام واحد من إغلاق قناة السويس بدأت إسرائيل في مشروع إنشاء هذا الخط ( عام ١٩٦٨ )، واستمر العمل فيه مدة عامين وتم افتتاحه في فبراير ١٩٧٠ بتكلفة إجمالية قدرها ١٥٠ مليون دولار، ويبلغ طول الخط ٢٥٤ كم والقطر ٤٢ بوصة ، وهو يربط ميناء إيلات على البحر الأحمر بميناء عسقلان مخترقاً النقب على البحر المتوسط ، وبه وصلة إلى حيفا، وقد بدأ الخط بطاقة ضخ قدرها ١٩ مليون طن في السنة لارتفعت عام ١٩٧٧ إلى ٤٠ مليون طن قبل الزيادة حتى ٦٠ مليون طن .

وقد قامت بالتخطيط للمشروع هيئة Water Planning For Israel Ltd. Teha ومقرها في القدس، ومقر التنفيذ كان شركة Mekovot وتمتلك الخط شركة Kaveinaft OilLine وهي

قطاع مشترك بين مجموعة من رجال الأعمال والحكومة الإسرائيلية، وقد تم بناء الخط تحت الرقابة والإشراف العسكريين ولذلك كان مسار المشروع سرّاً طوال فترة الإنشاء ، ولقد حاولت الحكومة الإسرائيلية إلغاء مصدر النفط الذي سيمر فيه حيث مررت الحكومة عام ١٩٧٠ قانوناً في الكنيست يمنع ويحظر نشر أي أخبار عن تحركات الناقلات من وإلى إسرائيل، ولكن إيران انشاء هي المصدر الأساسي للنفط لهذا الخط ، أما الجهات التي اتجه إليها البترول فهي معامل التكرير الإيطالية ورومانيا ويوغسلافيا . ولقد قامت الشركة الإسرائيلية Trans Asiatic Oil بإدارة عمليات البيع والشراء عبر مجموعة أو شبكة من الوسطاء في لندن وهامبورغ وموسيرا .

أما صلوبة نقل البترول الخام إلى يلات فكانت تتم عن طريق ناقلات ضخمة مملوكة لشركة أمريكية تدعى Maritime Overseas Corporation يرأسها مواطن إسرائيلي يدعى Raphael Recanati وكانت حوالي ١٥ ناقله تحمل الأعلام الإسرائيلية . ولقد ملت هذا المشروع في الفترة الحالية لسببين : إعادة فتح قناة السويس وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النقل للناقلات، والسبب الآخر عزوف الحكومة لرومانية عن استخدام الخط واستبداله بقناة السويس لنقل ٢٥٠-٣٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الإسرائيلي لقلّة التكلفة من جهة وخوفاً من المقاطعة العربية من جهة أخرى .

### خطوط أنابيب الغاز

توجد شبكة من أنابيب الغاز من حقول Rosh-Zohar في منطقة البحر الميت، ومن Kidod, Hakanaim بطول ٢٩ كم وقطر ١٥ بوصة إلى Dead Sea Potask في Sadom ، وهناك خط آخر يصل بطول ٤٩ كم إلى مدن النقب ومنطقة Oron الصناعية ( القوسفات ) كما كان هناك خط أنابيب بطول ٨٠ كم لربط حقول Sadot في شمال سيناء بمنطقة ( لرد ) الصناعية في النقب .

من معمل حيفا يخرج خط للمنتجات البترولية بقطر ٦ بوصة لتغذية تل أبيب وأشدود وبئر السبع ، أما معمل أشدود فيستقبل خطاً بقطر ١٨ بوصة من عسقلان، ويربطه بالقدس أيضاً خط للمنتجات البترولية طوله ٤٢ كم بقطر ٨ بوصة .

### نقلات البترول

ذكرنا أن إسرائيل تمتلك ٢٩ ناقلة تصل طاقتها وحمولتها إلى ٤ مليون طن سنوياً ، وقد بدأ التفكير عام ١٩٧١ في بناء ناقلات بترولية عملاقة Very Large Crude Carrier في نمواي الإسرائيلية - ١٢٠ ألف طن فما فوق - ولقد تأسست بالفعل شركة Maritime Dynamics لبناء ناقلات النفط العملاقة بحمولات تتجاوز ٢٠٠ ألف طن، وهي مملوكة مناصفة بين مؤسسة الشحن الإسرائيلية وشركة جنرال ديلهامكس الأمريكية ومجموعة بنك فريست ناشيونال ستي بلفك .

### الاستراتيجية الإسرائيلية - التطبيع ثم الهيمنة

استراتيجية الكيان الصهيوني بالنسبة للتطبيع النفطي، وفي مجال الطاقة بصفة عامة تستهدف الاستفادة من الموقع الجغرافي الممتاز لفلسطين المطل على البحر الأحمر والبحر المتوسط، وفي قلب من ممرات البترول القادم من منطقة الخليج العربي والمنتجه إلى دول القارة الأوروبية وإلى الولايات المتحدة وكندا .

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة محاور<sup>٤</sup> :

- الأول : إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربي بواسطة إسرائيل .
  - الثاني : إقامة شبكة من مصفاة التكرير المشتركة مع الدول العربية .
  - الثالث : أن تكون مركزاً لتجميع الغاز وتسويقه في المنطقة .
- هذه المحاور تمثل تحدياً لتضحية التنمية العربية بشكل عام ، وتحدياً بشكل خاص على مستوى صناعة النفط والغاز العربية .

## لولا - مشروع تجميع خطوط أنابيب نقل البترول من منطقة الخليج إلى إيلات

تقول دراسة المشروع التي قام بتصميمها جديون فيشلسون من " صندوق لوماندا هلمر للتمويل الاقتصادي في الشرق الأوسط " : " إن البترول العربي هو أهم مادة خام موجودة في الشرق الأوسط ، من حيث الإنتاج اليومي والاحتياطي ، وتمثل عملية نقل النفط من الخليج العربي إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية حجماً كبيراً من سوق النقل ، ومن ثم فإن عائد النفط يجب تقسيم فوائده على كل الدول الموجودة في منطقة الشرق الأوسط " ( لاحظ ذلك ) ، وي طرح المشروع تصوراً بشبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط على النحو التالي :

١- خط أنابيب يبدأ من ميناء رأس تنورة البترولي في المملكة السعودية إلى العقبة / إيلات .

٢- خط أنابيب يبدأ من الكويت إلى العقبة / إيلات .

٣- خط أنابيب يبدأ من ميناء ينبع السعودي إلى العقبة / إيلات .

٤- خط أنابيب يبدأ من الإمارات العربية المتحدة إلى الخط السعودي ، ثم العقبة / إيلات .

٥- خط أنابيب يبدأ من سلطنة عمان إلى الخط السعودي ثم العقبة / إيلات .

٦- إعادة تشغيل وتمديد خط التابلاين القديم والذي يخترق سوريا إلى حيفا .

تستحوط منطقة إيلات / العقبة إلى مركز تجميع لشبكة خطوط الأنابيب ثم تتجه بعد ذلك إلى خط رئيسي حتى ميناء غزة الفلسطيني (وتحت السيادة الإسرائيلية)، ومنه إلى الغرب .

وتصل طاقة الشبكة إلى ٨٠ مليون طن سنوياً من النفط الخام، ويقدر عائد التشغيل بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في العام الواحد.

مزاجيا للمشروع من وجهة النظر الإسرائيلية:

١. سيؤدي - كما نرى للدراسة - إلى تنمية اقتصادية في الأردن وإسرائيل وقطاع غزة نتيجة نشوء مشروعات خدمية ومشروعات إسكان وتشغيل للعمالة، ثم دفع

جهود التعاون الاقتصادي بإنشاء شبكة جديدة وحديثة للطرق البرية، وخط السكك الحديدية بسهل معها انتقال السلع والأفراد.

٢. سيكون المشروع نموذجاً للتعاون الإقليمي المتعدد الجنسية؛ لأنه سيربط ثلاث أو أربع دول ببعضها البعض في إطار واحد من المصلحة المتبادلة.

٣. أن انتهاء خط الأنابيب في قطاع غزة سيحافظ على الكهرباء العربي؛ لأن البترول العربي سيعبر فقط إسرائيل، ولكنه في النهاية سيتم تصديره من نقطة خروج عربية (تلك هي عبارات الباحث!).

٤. المشروع سيساعد إسرائيل على الاستفادة من موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر والمتوسط، فلا تترك الساحة خالية أمام "مصر" التي تمتلك قناة السويس ولديها خط أنابيب "سوميد".

٥. يمكن إسرائيل أن تقيم "وصلة" داخلية تبدأ من إيلات إلى أشدود وعسقلان؛ حيث معامل التكرير الإسرائيلية وتمونها بما يقرب من ١٠ إلى ١٥ مليون طن من النفط العربي، وبهذا لا تقع إسرائيل تحت الضغوط المصرية من حين لآخر بالنسبة لبيع البترول المصري، وتقرير أسعاره من جانب واحد.

٦. ويتضح مما سبق أن دراسة / المشروع تقف بالمرصاد لإضعاف دور قناة السويس ودور المشروع العربي المشترك لنقل النفط المعروف باسم "سوميد"، بل إن دراسة فيشلسون قد هاجمت بشدة فكرة إقامة خط أنابيب لنقل النفط العراقي إلى ميناء العقبة الأردني، أو أن تكون الأردن هي منطقة وبؤرة تجميع لجزء من النفط العربي.

#### ثانياً- مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات / عسقلان

كانت إسرائيل وإيران قد اتفقا هذا الخط عام ١٩٧٦ كبدول لقناة السويس، ونقل البترول الإيراني إلى مصافي التكرير الرومانية، ولكنه توقف بسبب نجاح مصر في تنفيذ مشروع مضاد وهو خط أنابيب سوميد.

ولكن منذ بداية عام ١٩٩٠ أعلنت إسرائيل تشغيل الخط الذي يبلغ طوله ٢٥٤ كيلو متر، وله عدة وصلات لتموين مصافي التكرير الإسرائيلية في حيفا وأشدود وعسقلان بالبنترول الخام.

ومع توقيع اتفاق لوملو بدأت إسرائيل مشروعاً كبيراً لتوسيع خط الأكابيب، ليتمكن من نقل مليون ومائتي ألف برميل من النفط الخام يومياً بدلاً من طاقته الحالية وهي ٩٠٠ ألف برميل، أي بزيادة قدرها ٣٣% وتستهدف التوسعات ما يلي:

١. تموين مصافي التكرير الإسرائيلية في حيفا وأشدود وعسقلان باحتياجاتها الإضافية من البنترول الخام.

٢. جذب أكبر حجم من البنترول الإيراني للمرور في الخط الإسرائيلي بدلاً من قناة السويس وخط سوميد.

٣. إنشاء مشروعات تخزين لحساب الزبائن، ليتم طرح النفط الخام في الأسواق بسرعة، وقت الذروة وارتفاع الأسعار واشتداد الطلب.

٤. تطوير الخدمات المقدمة؛ بحيث يمكن للتعاقب مع الإدارة للتسويقية بالخط الإسرائيلي لتقوم بنقل البنترول الخام من موانئ التصدير إلى الخط الإسرائيلي، ثم تصديره من نقطة عسقلان إلى الغرب والشمال عبر شبكة النقل الإسرائيلية.

٥. تقديم خدمة تموين السفن الناقلة للنفط من اللوئود وخلاقه (Bunker).

٦. تقديم خدمة التخزين بدون مقابل للعملاء المستخدمين للخط (Free of charge).

ولقد تكالبت الشركات الدولية المتخصصة في تجارة البنترول لاستخدام خط إيلات عسقلان، خاصة في نقل البنترول الإيراني، بل إنها نقلت من خلاله النفط المصري العالي الكبريت، مثل خام رأس بدران وخام رأس غارب، لأن خط أكابيب "سوميد" مصمم فقط لنقل الخامات الثقيلة للكبريت.

وقد أشار رئيس الوحدة الاقتصادية بهيئة قناة السويس، فاروق أبو طالب، إلى أن تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات / صقلان "منخفض خطير" لخط سوميد وقناة السويس، خاصة لو اعتمد عليه الإيرانيون في نقل وتسويق بترولهم لدى أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتشير المعلومات إلى أن الحكومة الإيرانية تجري مفاوضات عبر أطراف ثالثة مع الإسرائيليين لاستعادة ملكية إيران في خط الأنابيب، وتطالب بحصتها كاملة في الملكية والتشغيل، والتي تبلغ خمسين بالمائة.

### ثالثاً- مشروعات مصافي التكرير

تمكنت إسرائيل بسبب تراجع المقاطعة العربية إلى أن تباع المولار وبكميات كبيرة إلى الهند وإلى قبرص ولبنان (المناطق التابعة للكتائب)، وإلى بعض دول شرق إفريقيا، وساعدها على ذلك التطوير الكبير الذي شهنته معامل التكرير الإسرائيلية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات، والمرونة الكبيرة في سياسات التشغيل والتسويق، ومنها على سبيل المثال "التشغيل لحساب الغير" و "المشاركة في التشغيل"، مما يجعل إسرائيل مركزاً لا بأس به في حركة تداول المنتجات البترولية في الشرق.

إلا أن إسرائيل تطمح لتطوير هذا المركز، ولا يسعها الحجم الجغرافي الضيق لبناء مصافي تكرير جديدة، بالإضافة للتشدد التشريعي في مجال البيئة وحمايتها من التلوث، ولذلك عمدت نحو البحث عن إقامة مشروعات خارج الكيان الصهيوني، وكانت البداية مشروع مصفاة التكرير المشتركة مع مصر، والتي عرفت باسم "ميدور".

طرحَت "مجموعة مبرحاف المالية الإسرائيلية" التي يرأسها "يوسي مليمان" فكرة إنشاء المصفاة بالعريش في عام ١٩٩٢، ولكن تعثرت الفكرة إلى أن تم توقيع اتفاق لوسلو، وجاء رابين وشيمون بيريز للقاهرة عقب توقيع اتفاق لوسلو بواشنطن طالبين الإصرار في تنفيذ للمشروع، كحلالة هامة على طريق مشروع السوق للشرق الأوسطية.

وتولى المشروع من الجانب الإسرائيلي "تمرود نوفاك" الذي كان يشغل وظيفة كبير مستشاري شيمون بيريز، وأصبح نائباً لرئيس مجلس إدارة مجموعة مبرحاف، ورتب السفيران المصري والإسرائيلي لقاء في منتجع شرم الشيخ مع مجموعة مالية مصرية،

يرأسها رجل أعمال يدعى حسين سالم، ومعه قطب من أقطاب الحزب الوطني بالإسكندرية، يعمل في مجال النقل البحري مع إسرائيل، وتكونت بعد ذلك الشركة التي سبّني المصفاة.

وتبلغ تكلفة المشروع حسب ما جاء في الدراسة التي قدمتها مجموعة ميرحاف، مليار دولار، ويستهدف تكرير ١٠٠ ألف برميل يومياً، وتم الاتفاق على إقامة مصفاة "ميدور" غرب الإسكندرية، وربطها بخط أنابيب سوميد للحصول على جزء من النفط الخام المار بخط سوميد.

وقد حاول أصحاب المشروع - سواء الإسرائيليون أو المصريون - أن يحصلوا على التمويل اللازم بوسائلهم الخاصة من البنوك العالمية، ولكن حدث اعتراض كبير لضعف الثقة في دراسة للجندى الاقتصادية، أو وجود عميل كبير يضمن الحجم للتسويقي لمنتجات المصفاة.

ونتيجة لضغوط أصحاب المشروع، دخلت الهيئة المصرية العامة للبترول في ملكية المصفاة بنسبة ٢٠% سنة ١٩٩٤، وضمنت شراء عشرين ألف برميل يومياً من منتجات المصفاة لترفعت بعد ذلك إلى ٣٠ ألف برميل، وبذلك ضمنت الأوساط المالية مصداقية المشروع، وتبع ذلك قيام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم تمويل قدره ٣٠٠ مليون دولار، (وكان المهندس سامح فهمي نائب رئيس هيئة البترول المصرية قد صرح لمجلة "الوكالة" التي تصدر باللغة الإنجليزية في مصر "أن هيئة البترول لم تكن مقتنعة بالمشروع حتى عام ١٩٩٤ عندما جاء المستثمرون إليها لرجين دخول الهيئة كشريك لتأمين التمويل).

سار مشروع إنشاء المصفاة في خطوات دقيقة وطبقاً لبرنامج تقصيلي بعيداً عن أي تعثر أو عواقب "في مسيرة السلام"، كما يقولون. فلقد أنجزت الدراسات الخاصة بتصميم المشروع وتأثيراته على البيئة بواسطة مكتب الخبرة الأمريكي Fluor Daniel and Woodward Clyde، وتم طرح كراسة المواصفات بين عدد من المقاولين العلميين، ثم ترسية العطاء على شركة تكني بترول الإيطالية Technipetrol، وإدارة المصفاة بصدد التعاقد مع شركة ربسول الألمانية لإدارة عمليات تشغيل المصفاة.

ولكن للمشروع تأثير بتطورات مسيرة التسوية، خاصة الخط المتشدد لإسرائيل منذ عام ١٩٩٨، وتعنّت حكومة الليكود برئاسة "نتنياهو"، ثم الحكومات التي تعاقبت لحين



وصول "إرييل شارون" لسدة الحكم الحالي<sup>١</sup>. وكان من نتيجة ذلك تأخر مواعيد تشغيل المصفاة، وقد أدى ذلك لوقوع تكاليف إضافية خارجة عن نطاق دراسة الجدوى الاقتصادية، وخطة التكتفلات المالية؛ مما أدى لانتعاب إسرائيل من المشروع في إبريل ٢٠٠١، وبيع حصة مجموعة ميرحاف الإسرائيلية إلى البنك الأهلي المصري.

وتجدر الإشارة أن لدى إسرائيل عدة مشروعات أخرى، على رأسها إقامة مصفاة تكرير مشتركة مع الأردن، وأخرى مع إيران، ولكنها تعثرت مؤقتاً مع مجيء حكومة الليكود في الحكم لأن رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز كان القوة الدافعة وراء تلك المشروعات.

### رابعاً- مشروعات الغاز

لتصور الإسرائيلي بنطلق من أهمية الغاز كطاقة نظيفة لتموين الصناعة الإسرائيلية، وإحلال الغاز محل الفحم والمازوت في محطات الكهرباء لتقليل وتوسيله لمحطات الكهرباء المزمع إنشائها في المستوطنات الجديدة، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى فلأن إسرائيل تدرك أن ثلث احتياطي العالم من الغاز موجود في منطقة الشرق الأوسط، وغير مستخدم بطريقة تجارية حتى الآن؛ ولذلك فإن إسرائيل تسعى لتكون مركز تجميع وتسويق الغاز في الشرق الأوسط وبشرروطها.

### ١. خط أنابيب الغاز لمصري الإسرائيلي Trans Gas:

طرححت إسرائيل هذا المشروع على مصر منذ عام ١٩٨٩، بعد دراسة قام بها البروفيسور حليم بن شاهار، تقوم على تجميع الغازات من حقول شمال الدلتا، على أن يبدأ خط أنابيب الغاز من مدينة بور فؤاد، ثم شمال سيناء حتى مستوطنة كركم شalom، ثم يأخذ خطاً فرعياً إلى مدينة بئر سبع لتغذية محطات الكهرباء، وتشغيل المصانع في مستوطنة "روش بينا" و "تاحال بيكا" بصحراء القصب، وهما مستوطنتان يتم تمويلهما من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، وتضم يهوداً من الصومال وأثيوبيا واليمن، ثم ينتجه خط الأنابيب إلى مدينة لشدود بطول قدره ٧٠ كيلومتر لتموين محطة الكهرباء هناك، ثم ينتجه

إلى شمال غزة لتموين محطة كهرباء "الزيتيم" وتكلفة المشروع كانت في البداية ١٥٠ مليون دولار، ثم ارتفعت إلى ٣٠٠ مليون دولار، ووصلت حالياً إلى ٤٣٠ / ٥٠٠ مليون دولار.

وتحصل إسرائيل بواسطة الخط المصري على ٢٥٠ مليون قدم مكعب يومياً، وقد صمم الجانب الإسرائيلي على ألا يعبر الخط أي أراضي تحت إشراف السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يصل خط الأنابيب أولاً إلى الكيان الصهيوني، ومنه يعبر إلى أرض تحت الإشراف الفلسطيني، وقد ضغطت الحكومة الإسرائيلية كثيراً لإتمام اتفاقية المشروع الذي يستهدف أيضاً تموين مصانع الأسمدة لإنتاج السماد الفوسفاتي العالي الجودة والمطلوب في الأسواق الأوروبية.

ومن فوائد المشروع أن الفرق في تكلفة النقل عبر أنبوب الغاز، لو نقله بواسطة البوخر يحقق خفضاً قدره ٢٣ دولاراً في الطن الواحد، وقد أعلنت إسرائيل أن المشروع يستهدف المرور بالغاز إلى لبنان، ومنه إلى تركيا، ثم يعبر البسفور نحو جنوب أوروبا.

ورغم الجدل الكبير الذي دار في الأوساط العلمية والسياسية حول جدوى بيع الغاز المصري لإسرائيل؛ لأن حجم الاحتياطي المصري هو ٢١ تريليون قدم مكعب فقط، في حين أن الدول التي ستقوم بتصدير الغاز لديها احتياطيات كبيرة (قطر ٥٠٠ تريليون، إيران ٦٠٠ تريليون، الجزائر ١٢٨ تريليون، روسيا ٢٠٠٠ تريليون)، إلا أن المشروع مضى قدماً للأمام بسبب الضغوط الإسرائيلية للتطبيع مع مصر، ثم كادت المفاجأة عندما أعلن في مؤتمر القمة الاقتصادية بعمان، بعد سلسلة طويلة من بيانات النفي، توقيع اتفاق إسرائيلي / أمريكي / قطري بحصول إسرائيل على الغاز من قطر، وهو ما أصاب مسئولى قطاع البترول المصري بالارتباك والذهشة، خاصة وأن الإعلان عن الاتفاق جاء في ذروة المفاوضات المصرية الإسرائيلية لتقرير السعر الذي سيبيع به الغاز المصري لإسرائيل.

ومنذ عام ١٩٩٥ تعثرت المفاوضات واشتدت حدة الخلافات، ثم تأزم الموقف بمجيء حكومة الليكود، وتعيين الجنرال أرييل شارون وزيراً للبنية التحتية وتعبئة وزارة الطاقة الإسرائيلية إليه، ومنذ ذلك الحين قام شارون بتعيين الجنرال "جيرورا روم" كبيراً لمفاوضي الجانب الإسرائيلي مع هيئة البترول المصرية، وفي آخر جولة له خلال صيف ١٩٩٦، أعلن الجانب المصري توقف المفاوضات بسبب الخلاف على التسعير؛ حيث يطالب المصريون بأن يتحدد سعر الغاز في ضوء الأسعار العالمية، بينما يصمم الإسرائيليون على

تحديد سعر خاص ينخفض كثيراً عن السعر العالمي، وبالتالي تم تعليق المفاوضات حتى فبراير ١٩٩٧.

## ٢. اتفاقية إمداد إسرائيل بالغاز القطري:

لم يكن أحد يدري أن هناك مفاوضات سرية منذ أكثر من ٤ سنوات بين الإسرائيليين والقطريين حول مشروع ضخ لنقل الغاز المسال من قطر بواسطة البوخر، ثم ترفعه في منطقة العقبة لإيلات، ثم نقله عبر خط أنابيب ضخم إلى البحر الأبيض ومنه إلى أوروبا.

ولمبب الأمريكيون دوراً كبيراً في بلورة هذا المشروع المتعدد الأبعاد، وتولى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق دور الوسيط بين شركة "إينرون" Enron التي تستخرج الغاز، والجانب القطري، والجانب الإسرائيلي، مع الجانب الأردني؛ لأن للأردن دوراً مهماً في المشروع.

والمشروع يمكنه أن يتطور في حالة إقرار السلام النهائي في المنطقة، ليتم إنشاء أنبوب يخترق المملكة العربية السعودية حتى العقبة / إيلات، وسوف يقام مشروع ضخم في العقبة بالأردن لاستقبال الغاز المسال من البوخر، ثم ضخها عبر الخط الإسرائيلي.

وتبلغ تكلفة محطة لتجميع ٣٠٠ مليون دولار، وسوف تستفيد إسرائيل أيضاً بحصولها على كمية سنوية من الغاز لتأمين محطات الكهرباء لديها، وقد تقن هذا الوضع باتفاقية أخرى لمدة خمسة وعشرين عاماً بين قطر وإسرائيل وشركة إينرون الأمريكية، وقد وقعت اتفاقية ثالثة بين الأردنيين والإسرائيليين وشركة إينرون لتأسيس شركة "وادي عربة للطاقة"، وذلك لإقامة محطة توليد كهرباء في العقبة وغيرها.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع القطري / الإسرائيلي للغاز ٤ مليارات دولار، تم بالفعل اختيار شركتي دافكر زماشاف الإسرائيليتين لتكوين خط الأنابيب من العقبة حتى صقلان.

والمشروع - في حقيقة الأمر - قد أضر الموقف المصري في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: استقواء موقف المفاوض الإسرائيلي تجاه مسألة تسعير الغاز المصري المنتج لإسرائيل.

- الاتجاه الثاني: حرمان مصر من مرور بولخر الغاز القطري عبر قناة السويس؛ لأن البولخر منقود بتفريغ صولاتها في محطة التجميع والتفريغ في العقبة / إيلات، وتلك خسارة كبيرة لقناة السويس؛ مما دفع رئيس الهيئة السابق المهندس عزت عادل لإعلان الهيئة منحها حكومة قطر تخفيضاً في رسوم العبور لأي بولخر تحمل غازاً قطرياً قدره ٣٥% عن الرسوم المعتادة.

### ٣. مشروعات أخرى للغاز.. لتأكيد الهيمنة:

بعد الإعلان في نوفمبر ١٩٩٥ عن المشروع القطري / الإسرائيلي للغاز أصبح واضحاً المخطط الإسرائيلي لإقامة شبكة تجميع للغاز لديها، ومن ثم تصبح بؤرة لتسعير وعبور الغاز، وتضمن - من ناحية أخرى - التمويل المستمر لمحطات الطاقة الكهربائية بالغاز ودفع خطة الاستثمارات الصناعية لديها.

إلا أن المفاجأة الحقيقية التي لم تكن في الحسبان الأطراف العربية الأخرى، والتي نصورت أن فوئد السلام منعم "الكل" (بل أفراد إسرائيل بغالبية للكمكة)، كانت المفاجأة هي الكشف عن وجود مفاوضات منذ سنتين تقريباً بين هيئة الطاقة الإسرائيلية، وبين شركة "بوتاش" التركية، وهذه الهيئة الحكومية لخطوط أنابيب الغاز، لإقامة أنبوب من الغاز يبدأ من روسيا ويخترق ست مدن تركية بطول قدره ١٤٠٠ كيلومتر، ثم يعبر الغاز لإسرائيل بواسطة بولخر أو يربط بالخط المصري / الإسرائيلي، الذي ينطلق عبر لبنان وسوريا وتركيا، تصل تكلفة المشروع إلى ٣ مليارات وأربعمائة ألف دولار، وقد تعثرت المفاوضات بسبب وجود الحكومة الإسلامية / العلمانية آنذاك.

وتشير التوقعات إلى أن إسرائيل ترغب في ربط الغاز الذي ظهر مؤخراً في منطقة تبوك\* بالمملكة العربية السعودية بخط أنابيب طوله ١٠٠ كيلومتر، ليرتبط بمحطة التجميع في العقبة.

وهناك مشروع إسرائيلي آخر للتفاوض مع اليمن عبر أطراف ثلاثة لإقناع اليمن بتمرير الغاز الذي ظهر حديثاً لديها، عبر محطة التجميع الإسرائيلية ومنه إلى أوروبا، وكان الاحتياطي اليمني قد وصل إلى ١٣ تريليون قدم مكعب، وأن الحكومة اليمنية بصدد إقرار مشروع لتسييل الغاز مع شركة "توتال" الفرنسية، بتكلفة استثمارية قدرها ٥ مليارات دولار.

وفيما سبق يتضح أن إسرائيل تعمل من أجل أن يكون لها دور مستقبلي مهم في لعبة البترول في الشرق الأوسط، وهذا الدور يتمثل في أن تكون بورصة المنطقة في تسعير النفط الخام، وأيضاً الغاز وكذلك المنتجات البترولية والبتروكيماوية، ذلك أن المنطقة حتى الآن هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا توجد بها بورصة للبترول والغاز والمنتجات البترولية (بعكس اليابان وسنغافورة وبلجيكا ولندن والولايات المتحدة الأمريكية).

وأخر المشروعات التي أقيمت عليها، تشغيل خط أنابيب إيلات / عسقلان بالعكس<sup>(١٠)</sup> بحيث ينقل النفط للقادم من روسيا إلى جنوب إفريقيا، وبالتالي فهو بديل حقيقي لقناة السويس، ويقدم خدمة أخرى لا يستطيع خط سوميد القيام بها، وسوف تسمح الأشغال القائمة حالياً وتنتهي في عام ٢٠٠٣ بعبور النفط في اتجاهين وبشكل دوري، وبهذا الشكل يتعزز الدور الإسرائيلي في نقل وتخزين وتجارة النفط في المنطقة.

- <sup>١٠</sup> Quarterly Energy Review - the Middle East (the economist intelligence unit)  
• the Economist Publication ltd. London. ١٩٨٥ N ٢p. ٢٢
- <sup>١١</sup> Quarterly Energy Review - the Economist intelligence unit Israel ١٩٦٥ N - ٥١ and ١٩٧٠ N - ٢ and ١٩٧١ N - ١ and ١٩٧٢ N - ٢ and ١٩٧٧ N - ٢ and ١٩٨٢ N - ١
- <sup>١٢</sup> [http:// www. Givot.co.il/introhtm](http://www.Givot.co.il/intro.htm) - ١٤/٧/١٩٩٧
- <sup>١٣</sup> <http://www.apocalypsesoon.org/txfile> - ١٤/٧/١٩٩٧
- <sup>١٤</sup> عمرو كمال حمودة - الطاقة في إسرائيل - منشورات دار الفكرمل - سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (٢٢) صان ١٩٨٧ ص ٢٠.
- <sup>١٥</sup> عمرو كمال حمودة - بحالة سبق ذكرها - ص ٢٢.
- <sup>١٦</sup> صحيفة معاريف الإسرائيلية عدد ٢٠٠٢/١١/١٩.
- <sup>١٧</sup> مجموعة مؤلفين - إشراف الدكتور محمود عبد الفضيل: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٩٨.
- <sup>١٨</sup> مجلة المصور عدد ٢٠٠١/٦/١٥.
- <sup>١٩</sup> جريدة الحياة للندنبة عدد ٢٠٠٢/٩/٢٩.

## قضية المياه في إسرائيل

أعمرو جمال حمودة\*

كان حلم اللورد الأوتل للمشروع الصهيوني عندما جاءوا من شرق أوروبا إلى فلسطين لاستيطانها وإقامة دولة يهودية، أن تقوم ثقافة "اليهودي الجديد" على الزراعة. وكان في مخيلتهم المروج الخضراء والغابات الأوروبية وتصوروا أن فلسطين أرض بلا شعب وعليهم تحويلها لأرض نضرة للشعب اليهودي.

"عد اللوراء لأكثر من مائة عام، وسترى أن الزراعة هي التي حددت مرمى حدود إسرائيل.. تلك عبارة "البروفيسور بقوب بير" أستاذ هندسة المياه بمعهد "تكنيون" متحدثاً لمجلة ناشيونال جيوغرافيك، وبهذا أضاف: "لذا نحن لا نزال دولة في إطار التكوين، نقيم حدودنا، وربما أقول لا نزال من ثم في حالة حرب". فالمياه عند إسرائيل دم الدولة كما يرى الأديب سامي ميخائيل والذي يعمل في نفس الوقت مهندساً بهيئة "تهال" القومية التي تشرف على شئون المياه في إسرائيل: "الحدود الطبيعية لدولتنا هي نفس الحدود التي توجد بها مصادر المياه"<sup>٢</sup>، وهو هنا يعود للتأكيدات العملية التي بالورها قادة المشروع الصهيوني منذ بداية القرن الماضي؛ ففي عام ١٩١٨ حدد "دايفيد بن جوريون" حدود الدولة اليهودية على النحو التالي: "إنها تضم النقب برمته ويهودا والسامرة والجليل وسنجق حوران والكرك وجزء من سنجق دمشق (القضية للتبصرة) ووادي عجل وحصابيا".

كذلك جاء في المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس في ٣ فبراير ١٩١٩ بخصوص حدود إسرائيل ما يلي:

"وجبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين ولا يمكن فصله عنها، ويجب أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على إعادته إلى نفعه الأقصى، وتبدأ حدود الوطن القومي لنا في الشمال بنقطة تقع بجوار صيدا على البحر الأبيض المتوسط وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون، ومنها إلى البيرة متبعة للخط الفاصل بين

\* مدير مركز القسطاط للدراسات والاستشارات

حوض وادي القرحون ووادي التيم، وكذلك وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون إلى الجنوب من نهر الليطاني<sup>٢</sup>.

وقد تضمن تاريخ الخطة المائية الإسرائيلية ثلاث مراحل<sup>٣</sup>:

المرحلة الأولى: وتمتد من الفترة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨ وشملت ثلاثة أهداف ضمن

خطة زراعية ومائية لتحقيق:

١. إمكانية استيعاب المهاجرين الجدد.

٢. إقامة المستوطنات الزراعية.

٣. إنتاج الغذاء.

وجاء تنفيذ هذه الأهداف وفقاً لعدة مشروعات مائية:

أ. مشروع إنشاء شبكات مياه في مختلف المناطق لحصر الموارد الجوفية.

ب. مشروع إقامة جملة من خطوط الأنابيب المحلية تمتد من الشمال إلى الجنوب.

ج. مشروع إنشاء قناة لسحب المياه من نهر الأردن وتجاه الصحراء الفلسطينية.

وقد بدأت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ في حفر عدة آلاف من الآبار لإمداد المستوطنات بالمياه؛ مما أدى لشطب جزء كبير من الطبقة المائية الجوفية عند الساحل، ثم اتجهت الحكومة الإسرائيلية نحو تنفيذ ما عرف بـ"خطتي السبع والسنوات العشر" وقد كانت البداية عام ١٩٥٣ وتم تعديل هذه الخطة بأخرى عام ١٩٥٦، وقد تضمنت الخطتان السيطرة على نصف مياه مجرى نهر الأردن.

وقد تزامن مع ما سبق المشروع في تنفيذ مشروع "العوجا - النقب"، والذي تم إقراره عام ١٩٥٤، والذي يهدف لري واستزراع منطقة النقب عن طريق تحويل مياه نهر الأردن والضخ من بحيرة طبرية إلى النقب وتخفيف بحيرة الحولة.

المرحلة الثانية: وتمتد من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨

وأولها من أهم المراحل؛ حيث نفذت إسرائيل أكبر مشروعاتها المائية، وهو مشروع (طبرية - النقب) لنقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى النقب الشمالي وإلى جنوب إسرائيل؛ لتطوير زراعة الموالح والزهور والقطن.

المرحلة الثالثة: وتمتد من ١٩٦٨ وحتى الآن.



ويطلق عليها مرحلة تطوير الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية، ولم يظهر بها أي مشروعات مائية كبرى، وإن كانت المشروعات التي نفذت قد نجحت في الحفاظ على الميزان المائي مع وضع الخطط لمواجهة التحولات السياسية التي جرت في النزاع العربي / الإسرائيلي وتحديداً في حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

### السياسة المائية العليا لإسرائيل

وفقاً للتصورات التي وضعتها اللجنة المؤسسة لدولة إسرائيل، ثم ما طرحه رجال الدولة من ترتيبات مائية، وفقاً للمراحل المختلفة للخطة الزراعية والمائية لإسرائيل، يمكننا تحديد السياسة المائية العليا والتي قادت الفكر السياسي المائي على عدة محاور:

لولا: صياغة التحركات الدبلوماسية على الصعيد الخارجي لخدمة الأمن المائي.

ثانياً: صياغة وتوجيه سياسة الأشغال الداخلية لضمان الأمن المائي على حساب الشعب الفلسطيني ومقدركه.

ثالثاً: توجيه آله الحرب الإسرائيلية لدعم الأمن المائي للدولة.

ومن ثم فإن السياسة المائية العليا أدت إلى مجموعة من الاستراتيجيات المائية الثابتة على النحو التالي:

❖ الاستحواذ على مياه نهر الأردن ومناجمه وروافده حتى من قبل قيام دولة إسرائيل (خطة شركة تنمية أرض فلسطين والممولة من المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ وخطة لودر ميلك الأمريكي عام ١٩٤٤).

❖ التواجد في أعالي نهر النيل بواسطة سلسلة من المشروعات المائية وبالأخص مع دولة إثيوبيا؛ للضغط من أجل الاستفادة بقدر من مياه نهر النيل لصالح البرنامج المائي الإسرائيلي.

❖ الاستيلاء على مياه الضفة الغربية، واستنزاف الموارد المائية للأراضي المحتلة عبر المشروعات الاستيطانية خاصة بعد شن حرب يونيو ١٩٦٧، والاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة.

## المشروع المائي الإسرائيلي

بعد أن سكت المدافع في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ودخل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي في إطار من المفاوضات، فإن إسرائيل صمدت منذ اتفاق فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ إلى طرح تصور لمشروعها المائي، الذي يحقق لها الأمان المائي وفقاً للأمن القتالية:

- أن يضمن سيطرتها على كل موارد الماء في الداخل.
- أن يضمن لها مصادر خارجية تقوي من أمنها المائي.
- أن يضمن لها استيعاب المزيد من المهاجرين في ضوء تقلص احتمالات الحرب في المنطقة.

- أن يضمن لها استمرار خططها للتنمية.

ولقد تطور المشروع المائي تدريجياً إلى أن وصل لصورته النهائية عام ١٩٩٠ وقدم صياغته البروفيسور "جدعون فيشلسون" وطرحه إليشع كالي وإفراهم طال تحت مسمى "خطة للمياه في الشرق الأوسط في ظل السلام - اتفاق جديدة للتعاون الإسرائيلي، نشرت في دورية المعرفة والتي صدرت عن مركز الفالوجا للدراسات في مصر عام ١٩٩١.

ويرتكز المشروع الإسرائيلي على ادعاء لفيشلسون يجب النظر إليه بعناية شديدة: "إن البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق غير متصلة، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة، وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط إلى المصادقات الجغرافية. وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محلياً، وتقرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى المناطق التي لم تشأ المصادقات أن تمنحها إياها، لكن التقويم السياسي الذي يزيد بحكم طبيعته في الحولج وينشئ للفواصل، ألحق ويلحق الضرر بتحقيق هذا الاعتماد المتبادل".

وأعقب هذا التصور الطرح الذي قدمه كالي وطال "بأن نعلم السلام يتطلب للتوصل لصيغة تسمح بإقامة مشروعات متعددة الجنسية بين دول المنطقة لاستخدام المياه، وأن الفضل في ذلك سيزيد من حدة العداة وسيخلق المزيد من النزاعات حول المياه خاصة وأن هناك "قانوناً هاماً" بشأن موارد المياه، يقول إن المياه تختلف في طبيعتها عن أي ثروة

طبيعية أخرى، ولا شك في أن حصول كل بلد على حصة محدودة من المياه يؤثر حالة لا مثيل لها من التوتر.

والمشاور الإسرائيلي يرى ضرورة قيام مشروعات مشتركة ذات فائدة اقتصادية لكافة الأطراف، على أن تمتد من النيل جنوباً إلى المرتفعات اللبنانية في الشمال، وتهدف هذه المشروعات لجلب المياه من منابعها إلى المناطق التي في أمس الحاجة إليها، وبذلك يتحقق الربط بين السلام وإنهاء الحرب، وفي نفس الوقت يتم إقرار البرنامج المائي الإسرائيلي الذي يحقق أمنها المائي بالكامل.

وبلغت النظر كالي وطال" إلى أن مشروعاتهم يحتاج لتمويل ضخيم ثم إن قضية المياه في الشرق الأوسط ليست غنية بالكامل أو اقتصادية فقط، إنما لها طابع أيديولوجي لا ينبغي تجاوزه وفي نظرنا أن الطابع الأيديولوجي ليس قاصراً على العرب فقط كما اتزلق كالي وطال"، إنما الأمر موجود عند الطرف الآخر كذلك، ونشير في هذا الصدد لمقولة البروفيسور "دان سلازفيسكي" مفوض المياه في إسرائيل ولحد أفراد الطاقم للتفاوض الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف التي عقدت في فيينا عام ١٩٩٢، عندما توجه حديثه عقب الجولة التفاوضية إلى الصحفيين قائلاً:

"إذا كان أحد يقصد للسلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول غنية (!) فإذا كانوا يقولون (العرب) أنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء، فإنتهم لا يقصدون السلام".

ويؤكد أحد المهندسين الإسرائيليين المسؤولين عن قطاع المياه في "الجليل" عندما سأله محرر مجلة "تاشيونال جيوغرافيك" عن مشكلة المياه في المنطقة، فرد عليه بحقيقة رفض معها أن تنشر المجلة اسمه أو تشير إليه.. فقال: "لا توجد مشكلة مياه عندنا، القضية سيكولوجية في الأساس ومحملة بالكثير من المشاعر أكثر من استعمال لغة العقل".

وعلى أية حال فإن المشروع الإسرائيلي يرتكز على المكونات الآتية:

- ١- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية. وي طرح المشروع النيل أو الليرموك أو الليطاني أو جميعها كمصدر رئيسي خارجي.

٢. نقل مياه النيل إلى شمال النقب؛ حيث يزعم المشروع أن كميات ضخمة من المياه بالمقياس المصري (٠,٥ % من الاستهلاك) لا تشكل عنصراً مهماً في الميزان المائي المصري، كما أن هناك مشروعاً مصرياً لتزويد سيناء بالمياه يمكن مده.
٣. مشروع أردني / إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك، وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل.
٤. مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربياً.
٥. إنشاء هيئة مائية مشتركة أردنية / إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

### حول المشكلة المائية في إسرائيل

عند الحديث عن "مشكلة مائية في إسرائيل" علينا الإشارة أولاً لميزان المياه ويقصد بميزان المياه "إجمالي كمية المياه الصالحة والتي يمكن استخدامها واستغلالها، ويقدر ميزان المياه الطبيعي في إسرائيل بحوالي ١٧٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وذلك حسب التوزيع التالي:

- مياه جوفية ٩٥٠ مليون متر مكعب.
- حوض بحيرة طبرية ٦٠٠ مليون متر مكعب.
- مياه مجاري (الري) ٩٠ مليون متر مكعب.
- مياه من مصادر أخرى ٦٠ مليون متر مكعب.

المجموع ١٧٠٠

وفي الوقت الراهن، يقدر استهلاك إسرائيل من المياه بـ ٢٠٠٠ مليون متر مكعب، منها ٢٩% للأغراض الصناعية و ٧١% للري الزراعي، وبذلك يكون الفارق بالنقص ٣٠٠ مليون متر مكعب تقريباً ولكن هذا الفارق لا يعني وجود "مشكلة" أو "أزمة حقيقية"، لأن الأرقام لا تعبر عن موقف دقيق ومحدد، إنما تخفي الحكومة الإسرائيلية البيانات الحقيقية عن الموارد المائية و ثروتها منها، ولا يقتصر هذا الأمر على إسرائيل وحدها، إنما يتمسح الوضع ليشمل كافة الدول المتداخلة في الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث يخفي الجميع الأرقام الحقيقية لإيرادات المياه وللإستهلاك والاحتياجات.

ومن ثم نرجح تقدير الدكتور محمود الأشرم خبير المياه حينما يحدد<sup>٧</sup>: في هذا الخصوص من الأهمية بمكان بيان أن أزمة المياه الراهنة والمصطنعة في إسرائيل ما هي إلا أزمة مستترجة كونها تتولد بفعل سياسات إسرائيل في مجالات ثلاثة هي:

المجال الأول: توجهه ٧٠% من المياه المتلحة لإسرائيل حتى سنوات قليلة (وحتى ٤٥ إلى ٥٠%) للزراعة، في حين أن قطاع الزراعة لا يرقم بتمويل نفسه، فهو منذ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى اليوم يضطر لدعم الحكومة له، وسوف يستمر ذلك الوضع لعدم قدرته على تمويل نفسه وإصرار الحكومات الإسرائيلية المختلفة على المقولة الصهيونية بوجود (العودة إلى الأرض).

المجال الثاني: الإسراف في استخدام المياه للأغراض المنزلية؛ حيث يصيب الفرد اليهودي في المدن ٤٠٠ متر مكعب سنوياً، في مقابل نصيب الفرد العربي سواء في الضفة الغربية أو القطاع أو ما يطلق عليهم (عرب إسرائيل) حوالي ١٠٠ متر مكعب.

المجال الثالث: استندمت إسرائيل ما يقرب من ٧٠٠ ألف مهاجر يهودي روسي خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ مما خلق ضغطاً قوياً متزايداً على المياه، وهناك هجرة جديدة على الطريق من أمريكا اللاتينية لتكوين ما يعرف بالمليون السابع، ومن ثم بدلت إسرائيل في استنزاف قدر أكبر مما يتيح ميزان المياه، وعصمت إلى ترحيل المشكلة من المستوى الدخلي إلى المستوى الإقليمي عن طريق الضغط لإعادة توزيع مياه الجوار.

وساهم في زيادة تفاعلات الأزمة المستترجة للمياه في إسرائيل وجود عناصر مهمة<sup>٨</sup>:

١. أن ٦٠% من الموارد المائية يأتي من الآبار، وأن الاستنزاف الشديد لمياه الآبار أدى لزيادة ملوحة الأرض وخاصة تلك القريبة من شاطئ البحر.

٢. وجود مصادر المياه في الشمال وأن عملية نقلها إلى الجنوب يجعل إدارة المياه في إسرائيل محملة بتكاليف باهظة لحفظ المياه ونقلها إلى المناطق النائية مثل النقب.

٣. زيادة الهجرة، والإصرار على المستوطنات، وتوزيع للرغبات بين توفير المياه للاستهلاك السكاني أم للتوسع الزراعي؟

وفقاً لهذه العناصر فإن الصراع الآن لدخل الأروقة البحثية والوزارات المعنية مثل الزراعة والبنية التحتية والمالية، يدور حول "طريقة إدارة شئون المياه في إسرائيل"، وضرورة النظر ليس في موارد المياه ولكن في مصادرها، وأن تكون هناك وثيقة لإعادة النظر في تخطيط شئون المياه وربطها بمستقبل خطط التنمية والهجرة والاستيطان والتوسع في إسرائيل، ذلك أن البلد قد امتدت إلى الاحتياطي المائي؛ مما أدى لحدوث تغيرات في الطبيعة المناخية؛ مما سيستحيل معه التزود بالمياه بصورة منتظمة.

### مصادر المياه:

علينا إلقاء نظرة فاحصة حول "مصادر المياه"، ويتغذى جهاز المياه القومي في إسرائيل بصورة أساسية من ثلاثة مصادر:

1. الطبقة الجيولوجية التي تحتوي على المياه الجوفية (وادي القرى ورافديه نهر يركون ونهر نيتيم).
2. الطبقة الجيولوجية التي تحتوي على المياه الجوفية تحت السهل الساحلي.
3. بحيرة طبرية.

ويجري تشغيل هذه المصادر مع بعضها كوحدة واحدة، وقد تعرض هذا الجهاز لاهتزازات كبيرة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، ولا زالت آثارها قائمة حتى الآن، ومنذ عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ بدأ تناقص مياه الأمطار وبنسبة ١٥% في حين لا تتوقف الزيادة في الطلب على الاستخدام المنزلي للمياه، وتزامن ذلك مع وصول منسوب المياه في بحيرة طبرية إلى مستوى متدنٍ أقرب إلى "الخط الأحمر" أي أقل من الحد الأدنى الذي سجل في عام ١٩٣٤.

وهناك مشكلة أخرى ظهرت في بحيرة طبرية، وهي قبابيتها مؤخراً للتلوث بسبب دورة تغذية الملحالب وتجمع البكتيريا؛ مما يجعلها غير صالحة للشرب إلا بعد معالجة خاصة، مما يعطي في نفس الوقت تكلفة إضافية على الميزانية العامة.

للواء احتياط "يتوش بن جال" الذي تولى رئاسة مجلس إدارة شركة تهال لتخطيط المياه في إسرائيل يرى أن أزمة المياه في إسرائيل ناشئة عن عدم موازنة مصادر واحتياجات المياه مع المستهلكين وخاصة قطاع الزراعة، ثم مشكلة التبخر العالية جداً

بالإضافة للزراعة التي اعتمدت على نظم استغلال مساحات واسعة من الأرض بقل جهد وقل تكاليف دون الأخذ في الاعتبار النظم الجيو / هيدرولوجي / المناخي لإسرائيل.

وقد اعترف بأن الكثير من تقارير "تهال" عن مشاكل المياه قد رفعت لمراقبة حسابات الدولة، ولم يتم الاستجابة للتوصيات سواء من وزارة الزراعة أو وزارة المالية، بل إن القطاع الخاص الإسرائيلي يهاجم "تهال" ويرى أنها جهاز مترهل، ويرد رئيس "تهال" على ذلك بأن القطاع الخاص لا يدرك المصلحة القومية، ويريد التخلص من دور المرفق القومي، وفي ذلك ضربة قوية للمشروعات الضخمة على المستوى القومي.

وقد قدمت هيئة "تهال" وثيقة هامة عام ١٩٩١، وهي دراسة دقيقة اشترك في وضعها ٤٠ خبيراً في المجال الجيولوجي وهنسة المياه والاقتصاد، وأشرف عليها "يهرشع شورس" وعرفت باسم "وثيقة مشروع لاقتصاديات المياه في إسرائيل" وتقول الوثيقة: "إن الاقتصاد المائي الإسرائيلي قد وصل الآن إلى نقطة تحول تتطلب مراجعة كافة البيانات والمعطيات التي سار عليها حتى الآن، ثم إعادة تخطيطه من أجل تطويره".

ويهدف المشروع الذي يرسم بدقة خطة إسرائيل المائية حتى عام ٢٠١٠ إلى:

١. توفير الكميات المطلوبة من المياه للاستخدام المنزلي والصناعي بنوعيه مناسبة، بالقياس للملائم.

٢. المحافظة على جودة مصادر المياه وضمان عدم إفسادها.

٣. توفير مياه الري طبقاً لمشروعات وزارة الزراعة أي حسب المواصفات، وبتكلفة قليلة.

٤. توفير تميّاه لأغراض المشروعات السياحية، والحفاظ على البيئة.

٥. ترشيد استهلاك المياه وتقليل الفاقد وتوفير الطاقة المطلوبة.

٦. العمل على تقليل مساعدات خزنة الدولة لاقتصاد المياه بقدر الإمكان.

وقد طالبت الوثيقة برفع سعر المياه وإلغاء الدعم، وعندما طرحت الوثيقة على الرأي العام هاجمها أعضاء الكنيست وطالبوا بإيجاد مصادر خارجية للمياه وأهمها شراء المياه من تركيا.

لما للصحافة فهاجمت سكان الكيبورز والموشاف لإهدارهم كميات ضخمة من المياه، وتشددوا بالنسبة لسكان القرى العربية عن طريق تحسين وتطوير شبكة الصرف الصحي؛ لمنع تلويث بل إيقاف تلويث المياه الجوفية.

أما وزارة المالية فقد نبئت الوثيقة، وردت على أعضاء الكنيست بضرورة اعتماد أهداف الوثيقة لاستيعاب المهاجرين الجدد، وضرورة لتضبط الكميات من المياه المخصصة للزراعة والصناعة.

### الخطط والتحركات الداخلية والخارجية لتأمين البرنامج المائي الإسرائيلي

أولاً: السيطرة التامة على مياه الضفة الغربية لفلسطين:

يطلق الإسرائيليون اسم منطقة "يهودا والسامرة" على الضفة الغربية لفلسطين، والتي تعد المصدر الرئيسي الذي يغذي المياه الجوفية في طبقة المياه الموجودة تحت الأرض في وسط إسرائيل، والتي تمتد من "ولدي بيت شان" وحتى بنر سبع جنوباً، وإن حوالي نصف المصادر العذبة للمياه (حوالي ٦٥٠ مليون متر مكعب في السنة) تعود في مصادرها إلى الضفة الغربية.

ويظهر بجلاء مدى الرغبة المحمومة لإسرائيل للسيطرة على مياه الضفة من وجود مجموعة من الأوامر العسكرية المتلاحقة فور الاجتياح الإسرائيلي للضفة في يونيو ١٩٦٧ ملقده صدر الأمر العسكري الأول<sup>١١</sup> في ١٩٦٧/٦/٧ (قيل لنتهاء العمليات العسكرية!) وبعد ذلك الأمر العسكري رقم ٩٢ في ٦٧/٨/١٥، وأعقبه الأمر العسكري رقم ١٥٨ في ١٠/٣٠/١٩٦٧، وكلها خاصة بنقل الصلاحيات بشأن المياه في الضفة الغربية إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي والهيئات المائية الإسرائيلية، وبموجبها تم تطبيق القانون الإسرائيلي على إجراءات حفر الآبار، والتي تضمنت ضرورة حصول الفلسطينيين على ترخيص من مكتب "مفوض المياه" بمقر قيادة الحاكم العسكري في حالة الرغبة بحفر أي بئر، وقد قتل ذلك من عدد التراخيص الممنوحة وحصرها في حالات نادرة للاستخدام المنزلي مع الرفض الياف لحفر الآبار للأغراض الزراعية، أو حتى إخال إصلاحات على الآبار القائمة مع التقنين المصادر للكميات المستخرجة من الآبار، في حين يطلق الحبل على الغارب للمستوطنين



اليهود، بل إن هيئة المياه الإسرائيلية مدت خطوط لتغذية بالمياه من دلتا الضفة إلى المستوطنات التي شيدت في القدس وفي رام الله والبيرة ونابلس وجنين وطولكرم والخليل.

وعصوماً فإن الحقائق تشير إلى أن استهلاك الإسرائيليين في الضفة الغربية يمثل ٨٧,٥% من مياهها بينما لا يتجاوز نصيب العرب ١٢,٥%؛ مما يعني أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يبلغ ٦ أضعاف ما يدفعه المستوطنون اليهود في مقابل الانتفاع بالمياه؛ حيث يبلغ سعر المتر المكعب من المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية ١,٣ دولاراً أمريكياً، بينما يبلغ السعر عن الكمية ذاتها للمستوطن اليهودي ٠,٦% فقط.

ومنذ تنفيذ اتفاق "مريد" وتحديد أسس الأرض مقابل السلام، فإن إسرائيل أرادت بقوة إخراج "مياه الضفة" من المعادلة، ويقول الكاتب الإسرائيلي "حجاي هوبرمان" في مقال له بجريدة "هاتسوفيه" في ١٠/٧/١٩٩١: إن من يسيطر على يهودا والسامرة ( الضفة الغربية ) فإنه يسيطر بذلك على مستودع المياه الرئيسي في بلطن الأرض في "تولة إسرائيل"، وإن تسلطه يضمن السيطرة على مصادر المياه في "تولة إسرائيل" إلى سلطنة أجنبية، ستؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى خلق بؤرة من الاحتكاك المتجدد بين إسرائيل وجاراتها.. ستؤدي بالتالي إلى تدلاع الحرب مجدداً في الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية ، يمكنه تضييق قطاع الساحل في إسرائيل، ولن حفر أي آبار جديدة وسحب المياه بصورة مكثفة من الجزء الغربي لمنطقة نابلس ومنطقتي جنين وطوباس سيؤدي بالضرورة إلى انقطاع مياه الري عن المزارعين اليهود في الساحل الأوسط، وتحويل حقول مرج بن عامر إلى أرض بور.

وقد أشارت جريدة هآرتس الإسرائيلية في مقال افتتاحي نشر في نفس الفترة<sup>١٢</sup> إلى أن قضية المياه تعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق تنفيذ أي تسوية بالضفة الغربية، وستزداد عتبة المياه (قوة) كلما اقترب موعد الاتفاق على شروط الحل السياسي ، لتصبح كلفة العقبات الأخرى سواء المتمثلة في طبيعة الانتخابات في الأراضي المحتلة، أو في هوية وانتماء المرشحين الفلسطينيين، أو في الاختيار بين الحكم الذاتي والتسوية الكونفدرالية، أو غيرها من العقبات لتصبح أموراً ثانوية بجوار هذه القضية الهامة.

وقالت هارتس في صورة تحوير للمفاوض الإسرائيلي: أنه إذا انتقلت السلطة في الضفة الغربية إلى أيدي الفلسطينيين، ورأى القيود التي يفرضها الحكم العسكري الإسرائيلي، فإن الفلسطينيون سيعملون على زيادة مخصصات المياه التي تعطى لهم، وإلغاء التمييز ضدهم في هذه المخصصات.

وعند الإعداء لمفاوضات تنفيذ اتفاق أوسلو أكد تقرير إسرائيلي أعنته لجنة كلفت بتحديد موقف دولة إسرائيل من موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني ، وكان ذلك عام ١٩٩٥<sup>١٦</sup> أهمية التمسك بأمرين:

### الأمر الأول:

ضرورة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والسيطرة على موارد المياه فيها، وذلك نظراً لما يتهدد المياه داخل الخط الأخضر من أخطار؛ حيث استمرار عمليات الحفر العميق واستخدام المياه يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في مخزون المياه داخل الخط الأخضر.

### الأمر الثاني:

إن السيطرة على موارد المياه ضرورة لاستمرار سياسة الاستيطان والتوسع فيها وهنا يؤكد خبير المياه للفلسطيني عبد الرحمن التميمي<sup>١٧</sup> أنه لم تتغير سياسة إسرائيل المائية منذ توقيع إعلان المبادئ في ١٣/٩/١٩٩٣، بمعنى أن القرى الفلسطينية في الأراضي المحتلة والتي تقدمت بطلب للحصول على ترخيص بحفر الآبار أو لمد شبكة مياه، لم تحصل على الترخيص أبداً، وعندما توجه أول وفد إسرائيلي لإجراء محادثات مع الطاقم الفلسطيني لتطبيق اتفاقية أوسلو، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" أعطى للوفد تعليمات مشددة كما يذكر حاجي هوبرمان الكاتب الإسرائيلي بجريدة هاتسوفيه ( عدد ٧/٢١ /١٩٩٥)<sup>١٨</sup> ومنكر... "يجب ألا نقدم أي تنازلات بشأن قضية المياه ، حتى ولو لم يتم التوقيع على اتفاق".

ومن خلال التحقيق الذي قام به "هوبرمان" حول قضية المياه في تطبيق اتفاق أوسلو .. فكان رأى سكان المستوطنات التابعة لحركة هاشوميرها تسمير (الحارس الصغير) في الأودية ، أنه إذا تم سحب المياه دون أى رقابة في مدينتي نجلس وجنين ، وبذلك بعد أن

تتولى منظمة التحرير الفلسطينية السلطة في المدينتين، فإن مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى استنزاف مياه الحوض الشمالي، وإلى حدوث نقص شديد في المياه في حركة الاستيطان الزراعي والأودية الشمالية وبمستوطناتهم التي كانت تعد مفخرة الحركة الصهيونية ، وعلى خلاف رام الله وبيت لحم الواقعين على قمم الجبال ، فإن نابلس وجنين تقعان في دخل الوديان ، وفي دخل تجويف جيولوجي يعد حقاً إذا صح التعبير "حماماً" غنياً بالمياه ، وتتدفق المياه من هناك صوب أودية الشمال.. ومن هنا فإن كل نقطة مياه سيتم سحبها من هذه المدن ستكون على حساب المياه اللازمة لزراعة الوادي.

#### ثانياً : شراء المياه من تركيا

في إطار فكرة النظام الشرق أوسطي الذي طرحه "سيمون بيريز" وتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية كبديل للمنظومة العربية، وبفرض إدخال إسرائيل في المنطقة العربية في ظل ترتيبات السلام والتسوية؛ فإن الجذب الإسرائيلي عندما طرح مشروعاته التي تستهدف تحقيق السلام من خلال المشروعات الاقتصادية المشتركة ، كان المشروع المائي الإسرائيلي والذي قدمه إليشع كالي وطال ، قد تضمن استيراد المياه من خارج إسرائيل لتموين الفلسطينيين بها؛ على أن يكون توريد المياه من مصر ومن تركيا وفي إطار منظومة مائية تضم الحلقة الكاملة للدول المحيطة بإسرائيل ، وسنشرح ذلك فيما بعد .ولكن سنركز على الاستيراد من تركيا ، والذي يشكل عنصراً مهماً له اعتباره الخاص في تحقيق الأمن المائي لإسرائيل.

وفي الاستراتيجية الأمريكية لتسوية الوضع في الشرق الأوسط ، دور مائي كبير لتركيا ، عن طريق الاستفادة من مصادرها المائية الغنية لتموين إسرائيل وسوريا وفلسطين، ثم منطقة الخليج العربي<sup>١٦</sup> وكان الأتراك قد طرحوا مشروعاً عام ١٩٨٧ أسموه "مشروع أنابيب للسلام" بواسطة الرئيس التركي آنذاك "تورجوت أوزال"؛ لنقل فائض المياه التركية إلى منطقة الشرق الأوسط.

ويهدف المشروع إلى نقل المياه لتركيا عبر خطين<sup>١٧</sup>:

أحدهما (غربي) يتجه إلى سوريا والأردن والضفة الغربية، والآخر (شرقي) يتجه إلى دول الخليج عن طريق خطين من الأنابيب تحت سطح البحر، الخط الأول سيتجه نحو إسرائيل

من منطقة "منفجالت" والخط الثاني من نهري "سيحون وجيحور" (روافد نهر الفرات) هي جنوب تركيا، مروراً بسوريا والأردن، ثم ينفصل منه فرع إلى الضفة الغربية وإسراييل وفرع يمتد إلى سوريا وفرع ثالث يمتد إلى الكويت ودول الخليج.

والتقدير الأولي أن هذا المشروع بدر عائداً على الأتراك يصل إلى ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه للمنطقة، مع عدم وجود عوائق قانونية؛ لأن المياه التركية تتبع وتنصب بالكامل لدخل أراضيها، وتبذل إسرائيل جهوداً ملحوظة لتنفيذ مشروع أنابيب السلام منذ عام ١٩٩٢، وخصصت من البداية ٣٠٠ ألف دولار لوزارة الزراعة لإعداد دراسات الجدوى والمشروعات المبدئية الخاصة بالكيفية للمنوطة لتنفيذ المشروع.

ولم ينجح المشروع بصورته تلك؛ لأن الدول العربية قاومته لتخوفها من أن تسيطر تركيا على الموقف المائي بتحكمها في المنبع، بالإضافة لاستفادة إسرائيل من المشروع، ناهيك عن قيام العراق بغزو الكويت وصعوبة تنفيذ لشق من خط الأنابيب الذي يعبر الأراضي العراقية إلا أن الإسرائيليين استمروا في المحادثات والدراسات مع الأتراك؛ لاستيراد المياه لتموين الضفة الغربية، ضمن الخطة الإسرائيلية بأن تكون مصادر المياه الأصلية في الضفة لصالح إسرائيل وقد وصلت المحادثات والدراسات بين إسرائيل وتركيا إلى نهاية صلبة منذ عام ٢٠٠٠، تمثلت في الاتفاق بين تل أبيب وأنقرة على قيام تركيا بتوريد كمية سنوية من المياه تقدر بحوالي ٥٥ مليون متر مكعب، وذلك بواسطة نقلات بتروولية ضخمة لا نقل حمولتها عن ٢٠٠/١٥٠ ألف طن، ثم تنظيفها جيداً وإعدادها لنقل المياه. وقد انتهت تركيا من إعداد موافق التصدير والبنية التحتية المصاحبة لها، وتم استئجار النقلات وإعدادها لشحن وتصدير المياه، وسوف يبدأ قريباً شحن النقلات، في مقابل توريدات صينية من أسلحة وخاثر إسرائيلية للجيش التركي.

والخيار التركي<sup>١٤</sup> أهمية سياسية لأنه سيدفع بالعلاقات الإسرائيلية للتركية نحو الأمل، وخاصة على المستوى الاستراتيجي، ثم إنه أسرع وسيلة لمواجهة الجفاف الذي بدأ يصيب البيئة في إسرائيل منذ عام ١٩٩٠ تحديداً، ثم إن هذا الخيار يتكامل مع الخيار الأردني، الذي تمثل في موافقة الحكومة الأردنية على التعاون لاستيراد مياه من تركيا عبر إسرائيل عن طريق صفقة دقيرة بحيث يشارك الأردنيون في شراء المياه من تركيا

وتزودهم إسرائيل بالمياه من بحيرة طبرية مقابل استخدامها هي للمياه المستوردة من تركيا، ثم بيعها للفلسطينيين مقابل ميطرتها على مصغر المياه في الضفة الغربية.

### ثالثاً: الطريق الشرق الأوسطي

تتمسك إسرائيل بإقامة نظام شرق أوسطي لضمان السلام في المنطقة التي تحيط بها، ويقوم لشق المائي في هذا النظام على مشروعات مائية ثنائية ومتعددة الأطراف، وقاسمها المشترك إسرائيل<sup>١٩</sup>، والتي قمت ٢٣ مشروعاً مائياً للجنة المياه في إطار المفاوضات المتعددة الجسمية المنبثقة عن إطار (مديرد).

نصف هذه المشروعات يتعلق (بواي الصدح) الممتد من سوريا حتى البحر الأحمر، مروراً بمصر والمملكة العربية السعودية، ويقسم المشروع إلى أربعة مناطق جغرافية هي:

١. وادي الأردن من بحيرة طبرية، وحتى البحر الميت.
  ٢. للبحر الميت ومنحدراته الشرقية والغربية.
  ٣. الغور الجنوبي الممتد على مسافة ٤٠ كيلو متر جنوب البحر الميت.
  ٤. وادي عربة جنوباً وحتى البحر الأحمر.
- وتقع هذه المشروعات في إسرائيل باستثناء مشروع واحد في الضفة الغربية، وثلاثة مشروعات في قطاع غزة، أما النصف الآخر من المشروعات بحسب وجهة النظر الإسرائيلية، فيتعلق بمشروعات مشتركة بين تركيا والأردن وسوريا وإسرائيل وغيرها من الدول المجاورة، وتشمل هذه المشروعات:

- مشروع نقل مياه النيل إلى الشرق أي إلى ميناء ثم إسرائيل.
- مشروع إسرائيلي / أردني مشترك لاستثمار نهر اليرموك.
- مشروع التعاون الكامل بين الأردن وإسرائيل لاقتسام المياه الجوفية.
- تقسيم مياه نهر الأردن بين لبنان وإسرائيل والأردن.
- تقسيم مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق.
- مشروع استيراد المياه من تركيا.

وبعض هذه المشروعات قد نجح وأخر لم يدخل دائرة التحقق، بل إلى هناك مشروعات فرعية جاءت على هامش هذه الطروحات من المشروعات؛ مثل إقامة المركز الإقليمي لأبحاث تحلية المياه في مسقط بسلطنة عمان برعاية وتمويل أوروبي وإسرائيلي وأمريكي ومشاركة إسرائيلي فيه؛ مما وفر لها دوراً فنياً وتقنياً في مسألة المياه بالشرق الأوسط.

### رابعاً: الجهود في الداخل:

هناك جهود لترشيد استخدام المياه تمثلت في الإجراءات التالية:

١. قرارات وزارة المالية في منع غسل السيارات بالمياه العذبة، أو مل حمامات السباحة الخاصة، أو ري الحدائق للزينة، ورفع سعر المياه كل ٣ / ٤ سنوات، واستخدام حنفيات مياه خاصة لضبط ضخ المياه.
٢. إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وقد تم إقامة مشروع محطة الصرف الصحي الضخمة في "جوش أون" عند كئبان ريشيون إيزيون"، وهي أكبر محطة في تاريخ إسرائيل لإعادة استخدام مياه المجاري بوفرة في الزراعة، وقد أقيمت عدة محطات بالتوازي، وإن كانت أصغر حجماً في أرجاء إسرائيل لنفس الغرض.
٣. لدى إسرائيل محطات تقوم بإزالة الملوحة عن مياه تقدر بأكثر من ٣ مليارات متر مكعب في السنة، ثم إنه على مدى ٣٥ سنة قد أصبح لدى إسرائيل معلومات وخبرة كبيرة فيما يتعلق بمجال تكنولوجيا إزالة ملوحة المياه.
٤. لازالت مشكلة تلوث مياه الشرب ومياه الزراعة لها اعتبارها بسبب التلوث الصناعي والقمامة، رغم الجهود المبذولة في تنقية البيئة والحفاظ على جودتها.
٥. العلاقة مع المزارعين بها شد وجذب مستمر بسبب القيود التي تفرضها وزارة المالية ووزارة الزراعة لترشيد استخدام المياه ورفع سعر توريدها. ولكن الصعوبة في العلاقة تكمن من النقص المتكرر في توريد المياه للمزارعين، والذي وصل في بعض السنوات إلى ٣٧% عن المستخدم في الحالات العادية.

رغم الإجراءات الترشيدية لاستهلاك المياه في إسرائيل، فإن الهدر قائم ومستمر بسبب تعود الفرد الإسرائيلي على التبذير والإسراف في استخدام المياه، فإن خبراء المياه في إسرائيل يؤكدون أن كمية المياه التي تستهلكها أي عائلة إسرائيلية على مدى ٢٤ ساعة تكفي في واقع الأمر لاحتياجات عائلة مصرية لمدة أسبوع أو عشرة أيام، فاهيك عن استغلال إسرائيل لحوالي ٩٥% من مواردها المائية نتيجة الدعم المستمر للزراعة، ومن ثم تتظر إسرائيل لأمر آخر، وهو التطلع الخارجي لحل مشكلة الدخول، والتي يقترح عنها توفير المياه للمستوطنين والمهاجرين الجدد، عوضاً عن ضرورة حل مشكلة الأمن المائي للشعب الفلسطيني بعيداً عن مسؤولية إسرائيل.

ورغم توقيع اتفاقية سلام مع الأردن، والتي نصت في أحد بنودها على تخزين حصة من مياه الأردن لدى إسرائيل وإعادتها للأردنيين وقت الحاجة في الصيف، فإن إسرائيل لم تلتزم بذلك في بعض السنوات؛ ففي عام ١٩٩٩ على سبيل المثال لم تتمكن إسرائيل من توريد المياه للأردنيين في الموعد المحدد، ويقول تسمي لورنتيج<sup>٢</sup> رئيس إدارة بحيرة طبرية:

"المياه هي الثروة الاستراتيجية للشرق الأوسط، وهي التي يمكن أن تعرقل أي اتفاقية سلام. لقد وجدنا هذا العام صعوبة في إمداد الأردنيين بحصة المياه التي التزمنا بها في اتفاق السلام، ونتج عن هذا قطع المياه عن السكان ٣ أيام في الأسبوع، وإذا حدث نقص في المياه مستتنب حرب في الشرق الأوسط"، يضاف لذلك عدم التزام حكومة "نتنياهو" بتموين قطاع غزة بالمياه عقب توقيع اتفاق طابا، والتزام الحكومة الإسرائيلية بتوريد كمية مياه متفق عليها مع الجانب الفلسطيني.

ولقد استخضمت إسرائيل "العنف" لضرب البنية التحتية الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى، وكان جزء أساسي من استخدام القوة وبشراسة هو السيطرة التامة والنهاية على مصادر المياه، وغلق هذا الملف بالكامل وإيعاده عن "التفاوض"، ولقد تمكنت إسرائيل بموجب اتفاق السلام الأردني / الإسرائيلي من الإبقاء على "مستوطنة تسوفار" بولاي عربة والأراضي الزراعية المتاخمة لها تحت الميادة الإسرائيلية، عبر استجلها

لمدة ٢٥ عاما قليلة للتجديد، وقد ارتفع بذلك استمرار شركة "ميكوروث" الإسرائيلية في استخراج المياه من جميع الآبار الموجودة في منطقة وادي عربة، بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت الميادة الأردنية، وتنتظر إسرائيل بحذر شديد لأزمة المياه في المنطقة العربية؛ لأن هناك توقع له اعتباره عن عجز مائي مستقبلي<sup>٢١</sup>.

"ففي حالة تأمين لمن غذائي كامل للوطن العربي، وبقاء السياسات السكانية على حالها وبذل الجهود المضنية لتنمية الموارد المائية المتجددة إلى أقصى طاقتها الكامنة والبالغة ٣٤٠ مليار متر مكعب، فإن الميزان المائي العربي سيختل ويدخل في دائرة العجز المائي اعتباراً من العقد الأول من القرن الواحد وعشرين ليصل في عام ٢٠١٠ إلى ٦٢ مليار متر مكعب، وفي عام ٢٠٢٠ إلى ١٥٣ مليار متر مكعب وفي عام ٢٠٣٠ إلى ١٨٠ مليار متر مكعب، وهناك في تقدير خبير المياه الدكتور محمود الأشرم، احتمالات سلبية ستزيد من حدة هذا العجز:

- صعوبة الوصول إلى تنمية الطاقة الكامنة القصوى للموارد المائية التقليدية المتجددة لأسباب فنية ومالية.
- انخفاض الموارد المائية التقليدية بفعل عوامل الجفاف.
- عدم الأخذ في الحساب الطلب لاحتياجات المحطات الكهرمائية المقامة، والتي ستقام على الأنهار والاستخدامات الملاحية لتلك الأنهار.

والدول العربية المعنية في المقام الأول هي التي لها علاقة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي وهي تحديداً الأردن وسوريا ولبنان ومصر وفلسطين، ومنذ عشر سنوات وإسرائيل تدق طبول الدعاية بأن الدول العربية تكفل في مشروعات تنمية أكثر من طاقتها، وتطالب الدول الكبرى والمناحة بأن تقرر على هذه الدول عدم إقامة أي مشروعات جديدة، وأن تقرر عليها تسعير المياه لديها، وأن تتبنى منهج إدارة "الطلب"، وليس إدارة "العرض" حتى يباع ويشتري كوب الماء، وتكون هناك بورصة للمياه في المنطقة يتم من خلالها تحويل الماء الفائض إلى المنطقة التي تحتاج إليها.

والمشكلة الفاتحة من ذلك إخفاء إسرائيل، وبالتالي كلفة الدول العربية الأرقام الحقيقية للوضع المائي وللإيرادات وللاحتياجات، ومن ثم بدئنا نشاهد قدراً من الفوضى في السيناريوهات المستقبلية، ولكن استخدام العنف من جانب إسرائيل في جنين ونابلس بالذات



يعطينا مؤشراً عن جوهر تعامل الحكومة الإسرائيلية مع الموقف، ثم هناك ما حدث مع الجانب التركي خلال شهر يونيو ويوليو ٢٠٠٢، عندما استخدمت حكومة الليكود وسائل الابتزاز والضغط الميسلي لإرغام الأتراك على سرعة توريد المياه، والمضي في الاتفاق، وفي مقابل أسلحة إسرائيلية وليس النفع نقداً.

وفي تقديرنا أن حدوث ضربة أمريكية ضد العراق وبمشاورة مستترة من إسرائيل هي في أحد جوانبها تلمين لميناريو التحكم الإسرائيلي في موضوع المياه في المنطقة؛ لأنه في هذه الحالة سوف تصبح إسرائيل قريبة من الغراف، ويمكن إقامة مشروع الأنابيب الآخر من تركيا عبر العراق، وسوف يكون المصب الأخير لإدارة مشتركة ليد العليا فيها لإسرائيل، التي ستقود بورصة المياه في هذه الحال، ناهيك عن دخولها في المشروع المشترك مع الأردن لإنشاء قناة البحرين، التي تربط البحر الميت بالبحر الأحمر لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

وإذا كنا لا نتمنى ذلك، فربما يكون شعار المياه مقابل السلام، ما ستعرضه إسرائيل في مفاوضاتها القادمة مع الدول العربية.

<sup>١</sup>-National Geographic vol. ١٨٣, No ٥ May ١٩٩٣. The Middle East's Water Critical Resource by Pritt J. Vesilind

<sup>٢</sup>- حديث مع الروائي اليهودي سامي ميخائيل منشور في جريدة "عل همشمار" إبريل ١٩٩١ (منشورات مركز الفالوجا).

<sup>٣</sup>- د. محمود الأشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم - مركز دراسات الوحدة العربية - أغسطس ٢٠٠١ بيروت.

<sup>٤</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة - كتاب عالم المعرفة ١٩٩٦ - دولة الكويت.

<sup>٥</sup>- بحالة سبق ذكرها - National Geographic

<sup>٦</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي - بحالة سبق ذكرها.

<sup>٧</sup>- د. محمود الأشرم: بحالة سبق ذكرها.

<sup>٨</sup>- نادرة زكي - المياه في الشرق الأوسط - مكتبة الأسرة والهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٠٢.

<sup>٩</sup>- التقصير في قضية المياه: ملحق بدعوت أهرونوت الأسبوعي ١٠/١/١٩٩٩، منشورات في مختارات إسرائيلية نوفمبر ١٩٩٩ العدد ٥٩.

<sup>١٠</sup>- ألوف بن - جريدة هآرتس ١٩٩١ (منشورات مركز الفالوجا).

<sup>١١</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي ص ١٣٤ - بحالة سبق ذكرها.

<sup>١٢</sup>- جريدة هآرتس الإسرائيلية عدد ١٤/٩/١٩٩١ - (منشورات مركز الفالوجا)

<sup>١٣</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي ص ١٣٤ - بحالة سبق ذكرها.

<sup>١٤</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي ص ١٣٥ - بحالة سبق ذكرها.

<sup>١٥</sup>- مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام - عدد ١٩٩٥/٩/٩.

<sup>١٦</sup>- د. سامي مخيمر وخالد حجازي ص ١٩٠ - بحالة سبق ذكرها.

<sup>١٧</sup>- نادرة زكي - ص ٢٢ - بحالة سبق ذكرها.

<sup>١٨</sup>- مختارات إسرائيلية عدد ٦١ - يناير ٢٠٠٠ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

<sup>١٩</sup>- د. محمود الأشرم - ص ٢٥٣ بحالة سبق ذكرها.

<sup>٢٠</sup>- مختارات إسرائيلية نوفمبر ١٩٩٩ عدد ٥٩ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

<sup>٢١</sup>- د. محمود الأشرم - ص ١٣٤ - ١٣٥ بحالة سبق ذكرها.

## إسرائيل والمشاركة المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة مع

### الولايات المتحدة الأمريكية

د. منى المرحوم\*

#### مقدمة

شهد العقدان الماضيان تنامياً واضحاً في ظاهرة التكتلات الإقليمية على الساحة العالمية<sup>١</sup>، بالرغم من الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وليس بغافل ما أكدته العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ( Viner, ١٩٥٠; Lowerance, ١٩٩٦; DeRosa, ١٩٩٨; Lipsey, ١٩٦٠) من آثار وفوائد اقتصادية تترتب على هذه التكتلات، بعضاً منها آثار استاتيكية تتعلق بتشجيع التجارة للدول الأعضاء في المدى القصير والبعض الآخر آثار ديناميكية ترتبط بتشجيع الاستثمار وحفز نشاط البحث والتطوير ودفع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. هذا ولا يجب إغفال الآثار الأخرى الاستراتيجية والأمنية التي يمكن أن تترتب على هذه التكتلات، بل يمكن رصد العديد من التكتلات التي مثلت لدوافع الأمنية والاستراتيجية المحك الرئيسي للانضمام إليها.

وتمشياً مع هذا الاتجاه وقعت إسرائيل كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥، فضلاً عن توقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥. ومما لا شك فيه أن انضمام إسرائيل إلى هاتين الاتفتين كان بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية. وتتمثل أهم هذه الأهداف الاقتصادية في دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشروعات المشتركة والنهوض بالمقدرة التكنولوجية. ومناقشة مدى إمكانية إسرائيل في تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية وفرص تحقيقها واقعياً، يمثل جوهر هذا البحث؛ حيث إن

---

\* أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

الأهداف الأمنية والاستراتيجية لانضمام إسرائيل لهاتين الاتفاقيتين تخرج عن نطاق هذه الورقة.

وبناء عليه تهدف هذه الورقة إلى مناقشة الجدوى الاقتصادية لانضمام إسرائيل إلى هاتين الاتفاقيتين؛ فالسؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليه ما هي الآثار الاقتصادية على إسرائيل من انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي؟

وهنا يتطلب الأمر مناقشة الآثار الاستثنائية لهاتين الاتفاقيتين على خلق وتحويل التجارة المترتبة على انضمام إسرائيل إليها. أي هل انضمام إسرائيل إلى هاتين الاتفاقيتين يسمح بتوفير فرص لنمو الصادرات الإسرائيلية؟ وما هي هذه الصادرات المحتملة؟ نظراً للدور الذي تقوم به الصادرات عامة والصادرات الصناعية للتحويلية خاصة في النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة (الجرف، ١٩٩٦، Heller and Porter, ١٩٧٧، Michaely, ١٩٧٨،) أخذاً في الاعتبار أن توفر فرص التصدير المحتملة لا يعتبر شرطاً كافياً لنمو الصادرات الإسرائيلية، بل يظل الأمر رهناً بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي. فضلاً عن مناقشة أهم الآثار للدوليمكية المترتبة من هاتين الاتفاقيتين؛ حيث تحتل هذه الآثار دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها؛ أولاً- أهمية هذين التكتلين بالنسبة إلى إسرائيل؛ فعلى الرغم من أن إسرائيل عضو في العديد من التكتلات وعقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتنظيم التبادل التجاري<sup>١</sup>. إلا أن هذين التكتلين يمثلان معاً الشركاء التجاريين الأساسيين لإسرائيل؛ حيث يستحوذان على ٦٤% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، إلى جانب تقديم ٦٠% من إجمالي الواردات الإسرائيلية علم ٢٠٠٠ (Dot, ٢٠٠١). ثانياً- محدودية الدراسات المتاحة التي تناولت بحث الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقيات على إسرائيل. ثالثاً- ما تحتله دراسات الاقتصاد الإسرائيلي من أهمية خاصة للدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وهي التي وقعت بالأحرف الأولى على اتفاقية المشاركة الأوروبية، وما زالت تسعى للتفاوض على إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذا فإن دراسة هاتين الاتفاقيتين وتحليل آثارها الاقتصادية على إسرائيل، تتيح الفرصة للدول العربية عامة ومصر خاصة من الاحتذاء بهاتين الاتفاقيتين، والسعي للحصول على شروط ومزايا تتمثل على الأمل مع نظيرتها الممنوحة إلى إسرائيل؛ أي النظر إلى هاتين الاتفاقيتين كنقطة انطلاق Benchmark<sup>٢</sup>. فضلاً عن أن دراسة الآثار المحتملة لهاتين الاتفاقيتين تسهم بدورها في تقدير المكافئة الاقتصادية والميسلية المحتملة لإسرائيل بالمنطقة.

ويعتمد منهج الدراسة على تطبيق عدد من المؤشرات القياسية في محاولة لتقدير الآثار الاستاتيكية المتوقعة، من أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة، لانضمام إسرائيل إلى هذين التكتلين. وذلك بالاستناد إلى عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها؛ مؤشر تماثل الصادرات Trade Complementarity index، مؤشر تكامل للتجارة Export Similarity index، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative advantage ولخيراً مؤشر أقصى تحويل للتجارة Maximum Trade Diversion، بالإضافة إلى ما تقدم تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي في محاولة استكشاف الآثار الديناميكية المتعلقة بفرص الاستثمار وتنمية مشروعات للتكامل في الأجل الطويل.

ويشمل نطاق الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية وست دول فقط من الاتحاد الأوروبي وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بريطانيا، بخلاف إسرائيل وقد اقتصرَت للدراسة على هذه الدول السنة فقط؛ حيث تمثل ٨٤% من إجمالي صادرات إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي وتقدم نحو ٨٦% من إجمالي واردات إسرائيل من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠؛ أي تمثل هذه الدول الست لشركاء التجاريين الأساسيين لإسرائيل دخل الاتحاد الأوروبي<sup>٣</sup> (DOT, ٢٠٠١).

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة والخاتمة، يتناول الجزء الأول الخصائص الاقتصادية لإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بغرض التعرف على هذه الاقتصادات وأوجه التشبه والاختلاف بينها، بما يساعد على استشراف الآثار المحتملة لانضمام إسرائيل إلى تكتلات إقليمية مع هذه الدول، ويستعرض الجزء الثاني- الملامح الرئيسية لكل من اتفايتي المشاركة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية، ويختص الجزء الثالث- بتحليل الآثار الاستاتيكية لانضمام إسرائيل إلى هذين

التكتلين، على أن يناقش الجزء الرابع- الآثار الديناميكية، وأخيراً تلقي الملاحظات الختامية في الخاتمة.

## ١- الخصائص الاقتصادية لإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

ويختص هذا الجزء بعرض أهم الخصائص الاقتصادية لإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي محل الدراسة والولايات المتحدة الأمريكية؛ بغرض التعرف على مناطق الشبه والاختلاف بين إسرائيل وهذه الاقتصاديات؛ بما يساهم في تحديد إمكانات واحتمالات قيام للتبادل التجاري، والآثار المحتملة لهذه التكتلات على إسرائيل. ويمكن تقسيم تلك الخصائص إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى- خاصة بالمؤشرات الاقتصادية والثانية- تتعلق بمؤشرات للتجارة الخارجية.

### ١-٢ المؤشرات الاقتصادية

#### • حجم الناتج القومي ونصيب الفرد منه

تحقق إسرائيل أدنى قيمة للناتج القومي الإجمالي ولنصيب الفرد منه بالمقارنة بدول الدراسة كما يتضح من الجدول التالي

#### جدول رقم (١-٢)

مؤشرات الأداء الاقتصادي عن عام ٢٠٠٠ في إسرائيل ودول الدراسة

الدولة	الناتج القومي الإجمالي بالبلليون دولار	معدل نمو الناتج	نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار	معدل النمو
إسرائيل	١٠٤,١	٦	١٦٧١٠	٣,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٦,١,٥	٤,٢	٣٤١٠٠	٣
ألمانيا	٢٠,٦٣,٧	٣	٢٥١٢٠	٢,٩
إيطاليا	١١٦٣,٢	٢,٩	٢٠,١٦٠	٢,٨
بريطانيا	١٤٥٩٥,٥	٣,١	٢٤٤٣٠	٢,٧
بلجيكا	٢٥١,٦	٤	٢٤٥٤٠	٣,٨
فرنسا	١٤٣٨,٣	٣,١	٢٤٠٩٠	٢,٦
هولندا	٣٩٧,٥	٣,٥	٢٤٩٧٠	٢,٨

المصدر: World bank, (٢٠٠٢), World Development Indicators.

وتتسر هذه المستويات المنخفضة نسبياً من الناتج ومستوى المعيشة في إسرائيل، بـافتقار إسرائيل إلى الموارد الطبيعية، والبشرية أيضاً من حيث الكم وليس النوع، عن نظيراتها في الدول الأخرى محل الدراسة، كما يتضح من الجدول التالي.

### جدول (٢-٢)

عدد من المؤشرات المتعلقة بالمساحة والموارد البشرية في دول الدراسة عام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة بالآلاف كم <sup>٢</sup> (١)	السكان بالمليون نسمة (٢)	العمر المتوقع (٣)	نسبة المتعلمين فوق ١٥ سنة (٤)	مؤشر التنمية البشرية (٥)
إسرائيل	٢١	٦	٧٨,٨	٩٤,٦	٠,٨٩٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٦٢٩	٢٨٢	٧٧	٩٩	٠,٩٣٩
ألمانيا	٣٥٧	٨٢	٧٧,٧	٩٩	٠,٩٢٥
إيطاليا	٣٠١	٥٨	٧٨,٥	٩٨,٤	٠,٩١٣
بريطانيا	٢٤٣	٦٠	٧٧,٧	٩٩	٠,٩٢٨
بلجيكا	٣٠	١٠	٧٨,٤	٩٩	٠,٩٣٩
فرنسا	٥٥٢	٥٩	٧٨,٦	٩٩	٠,٩٢٨
هولندا	٤٢	١٦	٧٨,١	٩٩	٠,٩٣٥

\* وفقاً للمعدل الذي تم استخدامه في حساب مؤشر التنمية البشرية.

المصادر:

UNDP, (٢٠٠٢): Human Development Report (٥)، (٢)، (١) -

World Bank (٢٠٠٢): World Development Indicators (٥)، (٣) -

وعلى الرغم من ضآلة مستوى الناتج ومستوى المعيشة في إسرائيل عن دول الدراسة، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق أعلى معدلات لنمو الناتج القومي ونصيب الفرد منه. ولذا فإن سجلاً قوياً بلغت ٦% و ٣,٨% على التوالي عام ٢٠٠٠. بما يؤكد على إمكانية استعادة إسرائيل من الانضمام إلى هذه التكتلات التي تتيح تصاع حجم السوق، والاستفادة من مزايها ووفورات النطاق، وتشجيع المنافسة بين منتجي الدول الأعضاء في التكتل

وارتفاع الكفاءة الاقتصادية، ناهيك عن الحد من المنافسة التي تواجه إسرائيل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

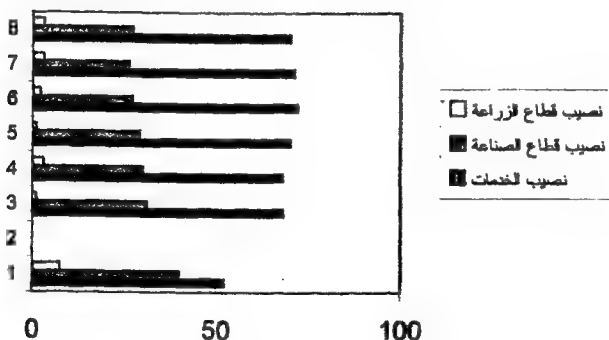
كما أن انخفاض التباين في مستويات المعيشة بين إسرائيل وغيرها من دول الدراسة؛ خاصة الدول الأوروبية، يعكس قدراً واضحاً من التقارب في أنماط الإنفاق، ويعطى مؤشراً على ارتفاع معدل التجارة بين الدول محل الدراسة، وهو ما يسمح معه بتزايد المنافع الاستاتيكية والديناميكية المرتبطة من الانضمام إلى هذين الكتلتين.

#### • هيكل الناتج المحلي

ويعكس الشكل التالي، احتلال قطاع الخدمات المركز الأول في كافة الدول محل الدراسة بلبه قطاع الصناعة، وبصفة خاصة الصناعة التحويلية

شكل رقم (٢-١)

هيكل الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في دول الدراسة



إسرائيل ٢- الولايات المتحدة (غير متوفر) ٣- ألمانيا ٤- إيطاليا ٥- بريطانيا ٦- بلجيكا ٧- فرنسا ٨- هولندا

المصدر: World Bank (٢٠٠٢): World Development Indicators

وبناءً عليه فإن انضمام إسرائيل إلى اتفاقتي منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وللتان تتضمنان إزالة كافة العوائق التي تحد من انسياب



للتجارة الحرة في الخدمات (على نحو ما سيتم مناقشة في الجزء التالي من الدراسة) يقدم لإسرائيل الفرصة لرفع كفاءة تخصيص الموارد في قطاع الخدمات، وذلك الأمر في قطاع الصناعة وبصفة خاصة الصناعة التحويلية<sup>٢</sup> حيث تمتلك كافة الدول قاعدة صناعية تسمح لها بنمو العلاقات التجارية والصناعية بينهما.

## ٢-٢ مؤشرات التجارة الخارجية

### • متوسط التعريف الجمركية

تتسم كافة دول الدراسة بأنها قطعت شوطاً في تحرير تجارتها، وتخفيض معدلات للتعريف الجمركية. إلا أن سجل متوسط معدل الحماية الاسمية في إسرائيل يحمل قيمة تفوق نظيرتها في دول المقارنة، كما يتضح من الجدول التالي

جدول رقم (٢-٣)

للمتوسط غير المرجح لمعدل الحماية الاسمية عام ٢٠٠٠

الدولة	السنة	للمتوسط على كافة السلع	للمتوسط على السلع الصناعية
إسرائيل	١٩٩٣	٧,٧	٨,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٠	٤	٤
الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٠	٢,٤	١,٨

المصدر: World Bank (٢٠٠٠): World Development Indicators.

وهذا الارتفاع في متوسط معدل الحماية الاسمية بإسرائيل عن نظيره في دول الدراسة إنما يفسر بما انتهجه إسرائيل من سياسة تجارية جمعت توليفة من الأدوات التي تحمي الصناعة من جانب، وتشجيع التصدير من جانب آخر نتيجة لاتباع استراتيجية للتنمية منذ الستينيات ارتكزت على سياسة لإحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات (فوزي، ١٩٩٤).

قد أخذت إسرائيل حتى أوائل التسعينيات بالعديد من الوسائل لحماية صناعتها من خلال فرض ضرائب جمركية، أو تطبيق نظم حصص الاستيراد، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلاً عن فرض ضريبة مبيعات مرتفعة نسبياً على السلع المستوردة بالمقارنة بتلك المعدلات المفروضة على السلع المنتجة محلياً. كما تم تطبيق نظام حظر الاستيراد بالنسبة لبعض السلع، وتطبيق نظام مواصفات الجودة على الواردات، وإخضاع بعض الواردات إلى إسرائيل إلى نظام المقايضة، بما كان من شأنه أن يقيد من حرية التجارة.

وفي ذات الوقت اعتمدت السياسة التجارية الإسرائيلية على الأخذ بعدد من الإجراءات لتشجيع الصادرات كان من أهمها؛ منح مساعدات مالية مباشرة للمصدرين، أو المساعدة في تأسيس المشروعات التصديرية من خلال توفير أو تقديم الخدمات والخبرات الفنية والتسويقية والترويجية. وتشجيع الانماج بين المشروعات التصديرية، فضلاً عن تخصيص ميزانية خاصة لتشجيع البحث والتطوير المرتبط بالصناعات التصديرية، بل واعتبار التصدير شرطاً ضرورياً للحصول على الموافقة ببدء النشاط في بعض المجالات الصناعية، ومنح المصدرين إعفاءات جمركية مميزة.

وفي إطار هذه السياسة التجارية عقدت إسرائيل أيضاً عدداً من الاتفاقات الثنائية بغرض تنشيط عملية التصدير، جاء من بينها اتفاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي منذ السنينيات، فضلاً عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥.

كما اتسم سعر الصرف بالتحديد إدارياً وتسجل قيمة العملة الوطنية تخفيضات متتالية منذ تطبيق برنامج تثبيت الاقتصادى عام ١٩٨٥، وبالرغم من ذلك ظل سعر الصرف غير معبر عن قيمته الحقيقية.

وقد شهدت التسعينيات اتجاه الحكومة الإسرائيلية لمزيد من فتح اقتصادها أمام السوق الخارجى، ومن ثم لتهاج سياسة تجارية تقوم على إحلال القيود غير التعريفية على الواردات بقيود تعريفية مع تخفيض هذه القيود تدريجياً لتتراوح بين ٨-١٠% على مدار ٥-٧ سنوات (Bank of Israel, ٢٠٠٠).

وبناء عليه وقعت إسرائيل على العديد من الاتفاقات بفرض ضمان مزيد من اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في السوق العالمي؛ جاء من بينها اتفاقية منطقة للتجارة الحرة الأوروبية، الأتفا عام ١٩٩٣، ناهيك عن اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع جمهورية التشيك وأخرى مع جمهورية سلوفاكيا، ومع تركيا وقد دخلت هذه الاتفاقيات الثلاث حيز التنفيذ عام ١٩٩٧، سبقتها اتفاقية منطقة للتجارة الحرة مع الأردن عام ١٩٩٥، واتفاقية لمشاركة مع الاتحاد الأوروبي في ذات العام، والتي جاءت لتحل محل نظيرتها الموقعة عام ١٩٧٥، فضلاً عن عدد آخر من الاتفاقات مع المجر وبولندا وسلوفاكيا في عام ١٩٩٨.

كما أعلنت إسرائيل بحكم عضويتها في منظمة التجارة العالمية عن التزامها بإزالة برامج دعم الصادرات، بفرض ضمان تنقلات للتجارة الحرة. وسجل أيضاً نظام سعر الصرف التحول نحو نظام التعويم المدار مع هامش للتغيير Floats with Target Zone؛ حيث يتم ربط العملة بـمئة من العملات تشمل الدولار، الين، اليورو، والجنيه الإسترليني، ولا يتدخل البنك الإسرائيلي في تحديد سعر الصرف مادام الشبكل في إطار الهامش المسموح به، إلا أنه يضطر إلى هذا للتدخل بمجرد الاقتراب من حدود هذا الهامش (Bureau, ٢٠٠١).

ولاشك أن انخفاض التعريفات الجمركية في إسرائيل تجاه العالم الخارجي أسوة بنظيرتها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تحرير التجارة متعدد الأطراف، سيُتيح لدول التكتل عملة ومن ثم إسرائيل -وهي الدولة محل اهتمام الدراسة- القدرة على تحسين معدلات التبادل الدولي لها في مواجهة باقي دول العالم، بالإضافة إلى فرصة الاستفادة من تحرير التجارة المتبادلة بين دول التكتلات الإقليمية. ناهيك عن الحد من الآثار السلبية المترتبة على تحويل للتجارة<sup>١</sup>.

### • درجة الاندماج في السوق العالمية<sup>١</sup>

وبقراءة بيانات الجدول رقم (٢-٤) يمكن ملاحظة الاتجاه الواضح لزيادة مؤشرات الاندماج في السوق العالمي في كافة دول الدراسة.

جدول (٢-٤)

مؤشرات الاندماج في السوق العالمي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	التجارة		إجمالي تنفقات رأس المال	الاستثمار الأجنبي المباشر	١٩٩٠	٢٠٠٠
	١٩٩٠	٢٠٠٠				
إسرائيل	٥٥	٦٢,٩	٦,٢	١٩,٥	٠,٧	٦,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥,٨	٢٠,٧	١٥,٧	١٦,٩	٢,٨	٥,١
ألمانيا	٤٦	٥٦,٣	٩,٨	٤٠,٨	١,٨	١٣,٣
إيطاليا	٣٢	٤٤,٢	١٠,٦	٢٣,٦	١,٣	٢,٤
بريطانيا	٤١,٣	٤٣,٩	٣٥,٤	١٢٥,١	٧,٤	٣٨,٧
بلجيكا	١٢٠,٣	١٣٨,١	١٨,٥	١٢٠,٥	٦,٧	٢٦,٦
فرنسا	٣٧,١	٤٦,٦	٢٠,٦	٣٦,١	٣,٩	١٦,٤
هولندا	٨٧,٣	١١٢,٥	٢٩,٧	١٠٣,٦	٨,٣	٣٥,٣

المصدر: World Bank (٢٠٠٢): World Development Indicators.

وسجل الاقتصاد الإسرائيلي تزايد الاتجاه نحو الاندماج في السوق العالمي، بما يتيح له الفرص للاستفادة من المزايا للدناميكية المترتبة على هذا التكتل على نحو ما سيتم مناقشته في الجزء الخامس من الورقة.

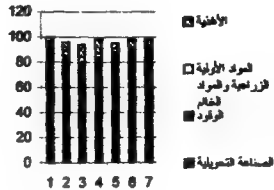
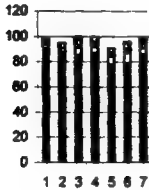
#### • هيكل الصادرات والواردات السلعية

من واقع استعراض كل من هيكل الصادرات وهيكل الواردات السلعية، لكافة الدول محل الدراسة، يتضح التركيز الواضح في الصناعة التحويلية تصديراً واستيراداً في كافة الدول شكل (٢-٢) و شكل (٢-٢) ب.

شكل (٢-٢) أ

شكل (٢-٢) ب

التوزيع النسبي للصادرات عن عام ٢٠٠٠      التوزيع النسبي للواردات عن عام ٢٠٠٠



الأغذية  
الغذاء الزراعية  
الزراعة والمواد  
الغذاء  
الزراعة  
الصناعة التحويلية

إسرائيل ٢- الولايات المتحدة الأمريكية ٣- بلجيكا ٤- فرنسا ٥- ألمانيا ٦-

إيطاليا ٧- بريطانيا

المصدر : تم حسابه بالاعتماد على World Bank (٢٠٠٢): World development Indicators

وتؤكد الحقيقة السابقة أن المجال الأساسي لنمو التبادل التجاري السلعي بين دول التكتلين عامة وإسرائيل مع هذه الدول خاصة هو مجال الصناعة التحويلية. وتظل فرصة إسرائيل المحتملة في نمو نصيبها من التجارة ورفع كفاءة تخصيص الموارد بها واضحاً في ظل ما تملكه من قاعدة صناعية، كما سبق ولوضحنا.

إلا أنه تظل إمكانية خلق التجارة بين دول التكتلين وإسرائيل رهن بمؤشرات التماثل والتكامل بين إسرائيل ودول الدراسة، فضلاً عما تتمتع به إسرائيل من مزايا نسبية وهذا ما سيتم تناوله في الجزء الرابع من الدراسة.

#### • معدل للتبادل التجاري

وقد سجل معدل للتبادل التجاري في إسرائيل أعلى قيمة مقارنة بنظيره في كافة

دول

للدراسة، فضلاً عما حققه من تطور خلال النصف الثاني من التسعينيات كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٢-٥)

معدل التبادل التجاري في دول الدراسة عام ١٩٩٩

سنة الأسس عام ١٩٩٥

الدولة	إسرائيل	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	إيطاليا	بريطانيا	بلجيكا	فرنسا	هولندا
معدل التبادل	١١٢	١٠١	١٠٠	١٠٨	١٠٤	٩٩	٩٩	٩٦

المصدر: World Bank (٢٠٠٢), World Development Indicators

ويعكس ذلك ارتفاع المقدرة التصديرية لإسرائيل، ناهيك عن ارتفاع جودة المنتجات التصديرية الإسرائيلية (Hoekman, ٢٠٠٠). وهذا ما يترك المجال واسعاً لاستفادة إسرائيل من نمو التبادل التجاري على أثر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأمريكية والشراكة الأوروبية.

• التجارة البينية

ولا يتم هنا تناول التجارة البينية لكافة دول التكتلين، وإنما يقتصر على عرض تجارة إسرائيل مع دول الدراسة كما يتضح من الجدول التالي

جدول (٢-٥)

تجارة إسرائيل مع دول الدراسة عام ٢٠٠٠

القيمة بالمليون دولار

الدولة	قيمة صادرات إسرائيل إلى	قيمة واردات إسرائيل من
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٧٣٤	٦٦٤٦
ألمانيا	١٥٢١	٢٦٧٣
إيطاليا	٨٠٤	١٧٢١
بريطانيا	١٣٥٨	٢٧١٥
بلجيكا	١٨٧٣	٣٥٨٤
فرنسا	٧٤٨	١١٥٨
هولندا	٨٩٩	١٤٣٧
إجمالي دول الدراسة	١٨٩٣٧	١٩٩٣٤
إجمالي القيمة بإسرائيل	٣١٩١٠	٣٦٨٠١
النسبة من الإجمالي	%٥٩	%٥٤

المصدر: Direction of trade statistics year book (٢٠٠٢)

وتلقت تجارة إسرائيل لتوضح الأهمية النسبية لسوق الولايات المتحدة الأمريكية تصديراً واستيراداً، بنصيب بلغ ٣٧% و ١٨% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية وإجمالي الواردات الإسرائيلية على التوالي تليها من حيث الأهمية مستيراداً وتصديراً في ذات الوقت بلجيكا وألمانيا وبريطانيا. ولذا تعكس هذه الأسواق أولوية خاصة في تجارة إسرائيل المحتملة لدخل هذين التكتلين.

من العرض السابق، يتضح تشابه كافة دول الدراسة من حيث تسلمها بكافة خصائص الاقتصادات المتقدمة، وهو ما قد يسمح بتوزيع منافع هذين التكتلين بشكل متوازن بين الدول الأعضاء. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في المشاركة الأوروبية بالمقارنة بمنطقة التجارة الحرة الأمريكية.

وتلقت خصائص الاقتصاد الإسرائيلي لتفتح الباب أمام تعظيم استفادته من الانضمام إلى هذين التكتلين من حيث نجاحه في تحقيق أعلى معدلات لنمو الناتج ومستوى المعيشة عام ٢٠٠٠، ناهيك عن ارتفاع نوعية عناصر الإنتاج المتاحة، واتساع قاعدة الصناعة إنتاجاً وتصديراً، والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في السوق العالمي وتحرير التجارة، الذي صاحبه تطور معدل التبادل التجاري.

## ٢- الملامح العامة لاتفاقية المشاركة الأوروبية، ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعرض هذا الجزء إلى مناقشة أهم الإجراءات والخطوات التنفيذية المنضمة في كلا الاتفاقيتين، سواء في مجال التجارة أو في المجالات الأخرى، فضلاً عن مناقشة أهم الأهداف من إقامة هذين التكتلين.

### ٢-١ اتفاقية المشاركة الأوروبية

مرت علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي بعدة مراحل<sup>١١</sup>، ليشهد عام ١٩٩٥ توقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية في إطار السياسة الأورومتوسطية، التي استهدفت دعم علاقات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والثقافية والسياسية مع دول جنوب المتوسط<sup>١٢</sup>.

#### • أهداف الاتفاقية

وتتسع أهداف هذه الاتفاقية لتشمل إلى جانب تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على تحسين مستوى المعيشة وظروف العمل وزيادة الإنتاجية، تنمية العلاقات السياسية والسعى نحو تحقيق الأمان والاستقرار الإقليمي، ودعم لتعاون بين كافة الأطراف في مختلف المجالات.

### • الإجراءات والخطوات التنفيذية المتضمنة بالاتفاقية

وجاءت الاتفاقية<sup>١</sup> لتنظم العلاقة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي على النحو

التالى:

- إزالة الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من أى الطرفين، على أساس متبادل، وبما يتسق مع اتفاقية الجات.

- منع القيود الكمية على الواردات والصادرات، وأي إجراءات ذات أثر مماثل بين دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل؛ حيث تنص الاتفاقية على:

(١) إزالة أى رسوم ذات أثر مماثل على الواردات والصادرات الصناعية. والتوسع فى الامتيازات والحصص المسبقة الممنوحة للدخول الحر لعدد من المنتجات الزراعية.

(٢) ضرورة قيام كافة الأطراف بفتح أسواق للمشتريات الحكومية بل والخاصة ومن ضمنها قطاع المرافق العامة على أساس للشفافية والعدالة والمعاملة الوطنية.

(٣) ضرورة التمسك فى التشريعات المحلية المتعلقة بالمواصفات الأمنية والصحية والبيئية، وغيرها من إجراءات الاختبار والفحص وشهادة المطابقة؛ بما يحول دون استخدام هذه الأمور كقيود على التنفق الحر للتجارة بين أطراف الاتفاقية.

- وضع القواعد المنظمة للتبادل التجاري؛ حيث جاءت الاتفاقية لتتص على أحقية كلا الطرفين فى اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صناعاتها المحلية من الممارسات التجارية غير المشروعة؛ حيث تسمح المادة (٢٢) باتخاذ أى



الطرفين الإجراءات اللازمة لحماية الصناعة المحلية من محاولات الإغراق من قبل الطرف الآخر، وبما لا يتعارض مع اتفاقية مكافحة الإغراق بالجات. فضلاً عن المادة (٢٣) التي تمنح الحق لكل من إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي بتخلف الإجراءات الملزمة لحماية الصناعة المحلية من الأضرار الناتجة عن الإغراق في الاستيراد من الطرف الآخر، ناهيك عما نصت عليه الاتفاقية من ضرورة التزام الأطراف بحماية المنافسة، بل وإلغاء الاحتكارات في خلال خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية، على نحو ما أوضحت المادة رقم (٢٧). وأخيراً أهمية مراعاة لطراف الاتفاقية لحقوق الملكية الفكرية وفقاً للمعايير الدولية.

- تنظيم التعاون في المجالات الأخرى، حقيقة الأمر لم تترك اتفاقية المشاركة الأوروبية الإسرائيلية مجالاً من مجالات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء إلا ونطقت إليه؛ لتحقيق الأهداف المنوطة بالاتفاقية. ولعل من أهم هذه المجالات هو مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، والذي ترتب عليه توقيع اتفاقية للتعاون الفنى والعلمى بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عام ١٩٩٦، سمحت لوحدات البحث الإسرائيلية ( الجامعات، المنظمات البحثية، الشركات الصناعية متضمنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بل والأفراد) للمشاركة في كل البرامج البحثية الأوروبية ماعدا الطاقة النووية. على أن يتم إنشاء لجنة للبحث الأوروبي الإسرائيلي، والتي ينام بها تحديد أولويات البحث في كل من الطرفين. وتوسعت الاتفاقية لتشمل مجالات أخرى للتعاون غير البحث العلمى والتكنولوجيا، مثل مجال النقل، والسليحة، وتنظيم للهجرة، والمعلومات والاتصالات، والتعليم واقتريب، ومجال مكافحة غسل الأموال.

ومن المهم فى هذا السياق التأكيد على ما جاءت به المادتين ٢٩، ٣٠ من أهمية توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل حق تأسيس المشاريع المشتركة لأى طرف فى حدود أراضي الطرف الآخر، وفقاً لمبدأ المعاملة الوطنية. أيضاً ما نصت عليه الاتفاقية، فى مواعدا ٣١-٣٤، من حرية لنقل رؤوس الأموال (المباشرة وغير المباشرة) بين دول الاتحاد الأوروبي

وإسرائيل، مع احتفاظ كافة الأطراف بحقها فى اتخاذ الإجراءات الوقائية إذا ما تعرضت العملة الوطنية أو للسياسة النقدية المحلية لمخاطر حادة.

وبعكس العرض السابق عىق اتفاقية المشاركة الأوروبية التى لم تقتصر على تحرير للتجارة السلعية والخدمية، وإنما امتدت لتشمل حرية لتقلات رؤوس الأموال، وإقامة المشروعات فى أطراف الاتفاقية، وفقاً لبدأ المعاملة الوطنية. كما امتدت هذه الاتفاقية لتشمل التنسيق والتعاون بين أطرافها فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية، بل وفى الشؤون الاجتماعية، الأمر الذى يتيح لإسرائيل خاصة فرصة واسعة لتعظيم منافعها من تلك الاتفاقية.

### ٣-٢ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية<sup>١٥</sup>

#### • أهداف الاتفاقية

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وتشجيع للتجارة الثنائية بين الدولتين من خلال إقامة منطقة تجارة حرة، على نحو يتسق مع المادة ٢٤ من الجات، ومن ثم إزالة القيود التعريفية والتشوهات غير التعريفية. فضلاً عن تشجيع التعاون فى مجالات ذات منافع متبادلة للطرفين، مع مراعاة حقيقة أن إسرائيل لقتصاد فى طور التنمية.

#### • الإجراءات والخطوات التنفيذية المتضمنة بالاتفاقية

بمجرد للتوقيع على الاتفاقية عام ١٩٨٥ بات على الطرفين ضرورة الالتزام بما يلى:

- إزالة الرسوم الجمركية على الواردات من أى الطرفين، فى فترة لا تتجاوز عشرة سنوات ، لتقام منطقة التجارة الحرة عام ١٩٩٥<sup>١٦</sup>

- الحد من الرسوم غير الجمركية، والأمثلة على ذلك عديدة فمن بينها:

(١) ما جاءت به المادة رقم (٩) من الاتفاقية لتتص على ضرورة مراجعة طرفي الاتفاقية للضوابط وقيود الصحة النباتية والحيوانية المتعلقة بالمنتجات الزراعية.

(٢) كما تضمنت المادة رقم (١٢) عدم أحقية أى طرف فى استخدام ترخيص الاستيراد على السلع المصدرة من الطرف الآخر، وإلا عند الضرورة. وعلى كل طرف أن يقدم قائمة من السلع التي تتطلب ترخيص الاستيراد، وضرورة لخطر الطرف الآخر بأي تغيير يتخذ في هذا المجال. بما يحول دون نزع أي دولة بترخيص الاستيراد لتقييد التجارة بين الطرفين.

(٣) لا يحق لأي طرف وفقاً للمادة رقم (١٣) اتخاذ أي إجراء من شأنه دعم الصادرات المحلية، وخلق التمييز ضد واردات الطرف الآخر. وبناءً عليه لا يسمح بفرض نسبة المكون المحلي كشرط للحصول على بعض الحوافز الحكومية، أو للحصول على موافقة بتأسيس مشروع ما أو للتوسع فيه بالإضافة إلى ما نص عليه الملحق الرابع من إلغاء التسهيلات غير التعريفية وبصفة خاصة دعم الصادرات، ومن ثم ضرورة التزام الحكومة الإسرائيلية بعدم إقامة برامج جديدة لدعم الصادرات، بل وتجميد البرامج القائمة تمهيداً إلى إلغائها.

(٤) وجاءت المادة رقم (١٥) أيضاً لتتص على إزالة القيود الخاصة بالمشتريات الحكومية. ومن ثم يسمح لأي من الطرفين للمشاركة في هذه المشتريات، ما عدا مشتريات وزارة الدفاع الأمريكية والإسرائيلية، على أن تطبق هذه المادة بعد علم من تاريخ مريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

- وضع عدد من القواعد المنظمة للتجارة بين الطرفين مع إعطاء مكافئة خاصة للاقتصاد الإسرائيلي؛ فقد جاءت الاتفاقية لتسمح لأي من الطرفين باستخدام عدد من الإجراءات لحماية صناعاتها المحلية؛ في حالة تعرضها للضرر على أثر الاتفاقية فطى سبيل المثال:

• جاءت المادة الخامسة من الاتفاقية لتتص على أحقية كل دولة بفرض رسوم جمركية على الواردات المنافسة من الدولة الأخرى؛ إذا ثبت إلحاق هذه الواردات بالضرر بالصناعة المحلية<sup>١٢</sup>. وأيضاً تسمح الاتفاقية في مادتها رقم (١١) للطرفين بتطبيق إجراءات تجارية مؤقتة، كفرض رسوم استيراد، أو قيود كمية، أو فتح اعتمادات للاستيراد؛ بغرض مواجهة العجز في الميزان التجاري وتدهور قيمة

العملة الوطنية<sup>١٨</sup> على أن يتم إزالة هذه القيود تدريجياً بما يتفق مع الوضع الذي آل إليه ميزان المدفوعات.

• وفي هذا السياق جاءت الاتفاقية لتمنح درجة عالية من الحماية للصناعات الوليدة أو حديثة النمو في إسرائيل، إدراكاً منها بأن الاقتصاد الإسرائيلي مازال في مرحلة التنمية. وبناءً عليه جاءت المادة رقم (١٠) لتسمح لإسرائيل بحماية صناعاتها المحلية بفرض رسوم قيمه لا تزيد عن ٢٠% نقطة عن المستوى السائد عام ١٩٨٤، ولا يجب أيضاً أن تزيد قيمة السلع التي تطبق عليها هذه الرسوم عن ١٠% من إجمالي قيمة الواردات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذات العام. على أن تلتزم إسرائيل بإنهاء العمل بهذه الرسوم في موعد أقصاه يناير ١٩٩٥.

• وأخيراً جاءت الاتفاقية في مادتها رقم ١٨ لتلزم الطرفين بقواعد حقوق الملكية الفكرية في المجال الصناعي، وتسمح للشركات في كلا الطرفين بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فيما يتعلق بالحصول على براءات الاختراع. وحقوق العلامات التجارية، والأسماء التجارية وكافة أنواع الملكية الصناعية. ولا يخفى أثر ذلك على إسرائيل؛ حيث يتيح لها الاستفادة من الخبرات للمعرفة والتكنولوجية المتقدمة المتراكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحتل مكانة متميزة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم (على نحو ما سيتم تناوله في الجزء الخامس من الدراسة).

- تنظيم التجارة في الخدمات<sup>١٩</sup>؛ فلم تقتصر الاتفاقية على تحرير التجارة السلعية، بل جاءت المادة (١٦) لتتص على أهمية فتح الأسواق للصادرات الخدمية، وتنمية التعاون بين الطرفين في هذا المجال، وفقاً لمبدأ المعاملة الوطنية ولا يخفى أهمية هذا البند في الاتفاقية، في ظل المكانة التي يحتلها قطاع الخدمات في هيكل الناتج المحلي في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (كما سبق ولوضحنا في الجزء الثاني من الدراسة).

وفي ضوء العرض السابق لأهم ملامح الاتفاقية يمكن الإشارة إلى حقيقتين، أولهما- تكاد تتفق اتفاقية المشاركة الأوروبية الإسرائيلية من حيث مدى عمق وشمول هذه الاتفاقية التي لم تقتصر على تحرير التجارة السلعية، وإنما امتدت لتشمل التجارة الخدمية.

ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق والتشوهات الجمركية، وغير الجمركية وإن لم تتطرق هذه الاتفاقية إلى المجالات الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية التي شملتها اتفاقية المشاركة. كما لم تغفل هذه الاتفاقية شأن سابقتهما توفير العديد من الوسائل لحماية الصناعات المحلية من خطر المنافسة المترتبة على التطبيق ، فضلاً عن تنظيم قواعد حقوق الملكية الفكرية. ثانيهما- تحقيق منطقة التجارة الحرة بين الطرفين خلال فترة انتقالية عشرة سنوات، هي فترة تبدو معقولة في ضوء المكانة النسبية المرتفعة لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل؛ الأمر الذي يستلزم فترة تسمح بالتكيف مع النتائج والآثار المترتبة على تطبيق الاتفاقية إلا أن هذه الفترة الانتقالية تبدو طويلة نسبياً إذا ما قورنت بنماذج أخرى لمناطق تجارة حرة بين دول متقدمة وأخرى نامية. خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار ما يتسم به الاقتصاد الإسرائيلي من خصائص تماثل نظيرتها في الدول المتقدمة، الأمر الذي يضمن لإسرائيل القدرة على التكيف السريع مع آثار هذه الاتفاقية. ناهيك عما منحتة الاتفاقية ذاتها من معاملة خاصة لإسرائيل تضمن له القدرة على مواجهة الآثار المترتبة على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

#### الآثار الاستاتيكية المحتملة على إسرائيل

ويهدف هذا الجزء إلى محاولة تقدير الآثار الاستاتيكية المحتملة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة انضمامه لكل من المشاركة الأوروبية، ومنطقة للتجارة الحرة الأمريكية. وفي سبيل ذلك يتم: أولاً- استعراض الشروط النظرية لتعظيم المنافع من هذا التكتل بصفة عامة. وثانياً- بحث مدى توفر تلك الشروط النظرية في هذا التكتل ومحاولة تقدير تلك الآثار الاستاتيكية.

#### 4-1 شروط تعظيم الآثار الاستاتيكية كما جاءت في الكتابات النظرية والتطبيقية:

- تزايد عدد الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي، وهذا ما ينعكس على احتمال توافر بعض من المنتجين الأعضاء الأكفاء، نوى الإنتاجية المرتفعة، ومن ثم تزايد فرص التخصيص الكفاء للموارد، وخلق التجارة.
- قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل قيام التكتل الاقتصادي، فقيام هذا التكتل بين الشركاء التجاريين الطبيعيين يسمح بتزايد فرص التبادل

التجاري بين دول هذا التكتل ، ويحد من الآثار السلبية لتحويل التجارة السلبية.

• تشابه ومن ثم تنافس هيكل الناتج المحلية، فكما كانت هيكل الإنتاج بين دول التكتل أكثر تشابهاً، كلما ساهم ذلك في التخصص الكفاء للموارد وإعادة توطين الصناعات داخل الدول الأعضاء وفقاً لمزاياها النسبية، وتزايد احتمال تحقق الأثر الإنشائي الإيجابي.

• التعريف الجمركية السائدة بالدول الأعضاء تجاه الدول خارج التكتل، فكما ارتفعت مستويات هذه التعريف كلما تزايد احتمالات تحويل التجارة ذات الأثر السلبى على مستوى الرفاهية فى دول التكتل.

#### ٤-٢ تقدير الآثار الاستاتيكية المحتملة<sup>٢</sup>

تتمثل الآثار الاستاتيكية فى كل من أثر إنشاء التجارة Trade Creation وأثر تحويل التجارة ويقصد بأثر إنشاء التجارة إحلال أو استيراد منتجات أقل تكلفة من بعض الدول الأعضاء محل المنتجات المماثلة المحلية ذات التكلفة الإنتاجية الأعلى، وعليه فإن إنشاء التجارة يؤدي إلى آثار إيجابية على الرفاهية. ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الأعضاء الآخرين الأكثر تكلفة محل الواردات الأقل تكلفة، التي كان يتم استيرادها من العالم الخارجي قبل قيام التكتل الإقليمي، ومن ثم فإن تحويل التجارة يؤدي إلى الآثار السلبية؛ حيث يتوقف الأثر النهائي على محصلة هذين الأثرين (Viner, ١٩٥٠; Salvator, ١٩٩٨; Applyard, ١٩٩٨).

#### • الآثار المحتملة لخلق التجارة

اتساقاً مع الشروط النظرية السابق الإشارة إليها تتوقف مدى استفادة الاقتصاد الإسرائيلي من الأثر الإنشائي على عدد الدول المنضمة إلى التكتل، وقوة العلاقات التجارية بين دول التكتل، وأخيراً درجة تماثل الصادرات.

- عدد الدول الأعضاء

ولاشك أن هذا الشرط اللازم لتنظيم المنافع الاستثنائية يتحقق في كلا التكتلين؛ فالمشاركة الأوروبية الإسرائيلية هي بين ستة عشر دولة، تتسم بارتفاع حجم السوق بها مقاساً بحجم الناتج القومي وارتفاع مستوى الإنتاجية والمعونة في أغلب هذه الدول. وهذا ما ينطبق أيضاً على منطقة التجارة الحرة الأمريكية؛ بالرغم من أنها بين دولتين فقط.

#### - قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

ويعكس الجزء الثاني من الدراسة قوة العلاقات التجارية بين إسرائيل وكل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ولاشك أن المقاطعة العربية بصورها ومراحلها المختلفة لعبت دوراً مؤثراً في تعاضل هذه العلاقة الإسرائيلية الأمريكية، والإسرائيلية الأوروبية (Hoekman, ٢٠٠٠)، وبناء عليه تتزايد احتمالات المنافع المرتتبة للاقتصاد الإسرائيلي من كلا التكتلين.

#### - درجة تماثل الصادرات

بقينس درجة التماثل بين الصادرات الإسرائيلية الصناعية وصادرات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>١١</sup>، يتضح ارتفاع درجة التماثل بين إسرائيل وأغلب دول الدراسة، وتصل درجة التماثل إلى أعصاها في حالة بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

#### الجدول رقم (٤-١)

مؤشر تماثل للصادرات الصناعية بين إسرائيل ودول الدراسة

الدولة	مؤشر تماثل للصادرات
إسرائيل/ ألمانيا	٢٤%
إسرائيل/ الولايات المتحدة	١٨%
إسرائيل/ إيطاليا	١٨%
إسرائيل/ بلجيكا	٢١%
إسرائيل/ بريطانيا	٣١%
إسرائيل/ فرنسا	٢٤%
إسرائيل/ هولندا	١٨%

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على بيانات (United Nations, ١٩٩٩)

ويمكن ارتفاع مؤشرات التماثل، ترديد احتمالات التخصيص الكفاء للموارد في قطاع الصناعة التحويلية في إسرائيل. وتظل بريطانيا وألمانيا وفرنسا تمنح أفضل فرص لتحقيق التخصيص الكفاء للموارد؛ حيث حققت أعلى مستوى لمؤشر تماثل الصناعات. وإذا اتينا إلى تحديد الدول الأكثر ملائمة للتبادل التجاري، يصبح التماثل التالي هو أي منتج يمكن تشجيع التجارة فيها؟

ويمكن تحديد الفرص المحتملة لنمو الصناعات الإسرائيلية في تلك المجموعات السلعية التي أظهرت ميزة نسبية للمنتج الإسرائيلي. كذلك تكمن الفرص التصديرية في تلك السلع التي تصدرها إسرائيل، بينما تعد الدول الأخرى محل الدراسة مستوردات صافياً لها. وبناء عليه تم حساب مقياس الميزة النسبية<sup>11</sup> والذي أوضح نمتع إسرائيل بميزة في عدد من المجموعات السلعية، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول- المنتجات التي أظهرت تفوق إسرائيل تفوقاً مطلقاً على كافة دول الدراسة. أو التي أظهرت منافساً وحيداً لإسرائيل (وكانت إيطاليا دائماً)، وتمثل هذه المجموعات السلع الأولى المرشحة لنمو الصناعات الإسرائيلية لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي اللؤلؤ، والأحجار النفيسة المشغولة وغير المشغولة، وليس بخاف مكانة صناعات الألماس من إجمالي الصناعات الإسرائيلية. فضلاً عن صناعات الماكينات المختلفة، وغيرها من الأدوات المصنوعة المتنوعة.

القسم الثاني- ويضم تلك المجموعات التي تحقق فيها إسرائيل ميزة نسبية، ويظهر لها أكثر من منافس، وهي المنتجات الكيماوية المتنوعة. وهنا تبدو أهمية البحث عن مجالات أوسع للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول الدراسة. وضرورة عدم الانصراف على التفاعل في مجال التجارة فقط؛ بالاستفادة من إقامة المشروعات المشتركة التي تقوم على فكرة تكوّل العملية الإنتاجية؛ حيث تظهر هذه المجموعة السلعية كمجموعة مرشحة للتجارة داخل الصناعة<sup>12</sup>.

إجمالاً يمكن القول بتوافر عدد من العوامل الإيجابية التي تسمح بتعظيم الأثر الإنشائي لكل من إقامة منطقة التجارة الحرة الأمريكية والشراكة الأوروبية. ويجدر الإشارة إلى أن سيطرة قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من الناتج المحلي في أغلب دول الدراسة (كما ورد في الجزء الثاني)، يجعل منه أكثر القطاعات المرشحة للاستفادة من



لتخصص الكفاء للموارد. وهذا ما يستوجب دراسة المزايا النسبية التي تتمتع بها إسرائيل في هذا القطاع، إلا أنه لا تنفع هذه الورقة لتحقيق هذا الغرض.

### • الآثار المحتملة لتحويل التجارة

وفقاً للنظرية الاقتصادية تتوقف الآثار المحتملة لتحويل التجارة على التعريف الجمركي تجاه العالم الخارجي، ودرجة تكامل صادرات إسرائيل مع ووردات الدول الأخرى محل الدراسة. وفيما يلي ندرس هذه الآثار المحتملة لتحويل التجارة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي بالرجوع إلى معدلات التعريف الجمركي في دول الدراسة تجاه العالم الخارجي، وقياس مؤشر تكامل التجارة بين إسرائيل ودول الدراسة، وأخيراً تقدير مؤشر أقصى تحويل للتجارة من إسرائيل إلى هذه الدول.

- التعريف الجمركي السائد بالدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء. أوضح التحليل في الجزء الثاني، انخفاض متوسطات التعريف الجمركي من أغلب دول الدراسة، وهو ما ينشأ بانخفاض احتمالات تحويل التجارة على أثر قولم هذين التكتلين. إلا أن إسرائيل تملك أعلى قيمة لمعدلات الحماية الجمركية بالمقارنة بدول الدراسة؛ بما يزيد من الأثر التحويلي على الاقتصاد الإسرائيلي.

- تكامل الصادرات الإسرائيلية مع دول الدراسة، بقياس مؤشر تكامل الصادرات والواردات<sup>٢٤</sup> درجة التماثل بين صادرات دولة ما وواردات دولة أخرى. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر لدولة ما كان ذلك دليلاً على تعرضها للأثر التحويلي.

ويوضح الجدول رقم (٤-٢) ارتفاع قيمة هذا المؤشر بين إسرائيل وأغلب دول الدراسة وبصفة خاصة مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

### الجدول رقم (٤-٢)

مؤشر تكامل المصارف الإسرائيلية مع واردات الدول الأوروبية

والولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	المؤشر
إسرائيل/ ألمانيا	٢٢
إسرائيل/ الولايات المتحدة الأمريكية	٢١
إسرائيل/ إيطاليا	١٥
إسرائيل/ بلجيكا	٢١
إسرائيل/ بريطانيا	٢٧
إسرائيل/ فرنسا	٢٢
إسرائيل/ هولندا	١٧

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على البيانات (United Nations, ١٩٩٩)

وبالرغم من الانعكاس السلبي لتحويل التجارة على الرفاهة في كافة دول التكتل، إلا أن ارتفاع مؤشر التكامل بين صادرات إسرائيل وواردات أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يقدم فرصاً محتملة لنمو المصارف الإسرائيلية إلى تلك الدول.

### • مؤشر أقصى تحويل للتجارة<sup>١٥</sup>

وبمحاولة تقدير القيمة المتوقعة لتحويل التجارة، كما يتضح من الجدول ٤-٣، تتحقق أعلى قيمة لتحويل التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

### جدول رقم (٤-٣)

القيمة المتوقعة لمؤشر أقصى تحويل للتجارة

الدولة	القيمة بالمليون جنيه
إسرائيل/ ألمانيا	١٠٩٤,٧
إسرائيل/ أمريكا	١٠٦٥٨,٩
إسرائيل/ إيطاليا	—
إسرائيل/ بلجيكا	٣٥٦٨,٥
إسرائيل/ بريطانيا	١٨٠٦,٤
إسرائيل/ فرنسا	١٨٠٦,٤
إسرائيل/ هولندا	٤٦٨٥,٥
الإجمالي	٢٣٦٢٠,٤

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على بيانات (United Nations, ١٩٩٩).

وتعكس هذه الأرقام ارتفاع القيمة الإجمالية لاحتمالات تحويل التجارة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل.

وبهذا يمكن القول، إن انخفاض الرسوم الجمركية في كافة دول الدراسة نجده العالم الخارجي بالمقارنة بإسرائيل، ناهيك عن قيم كل من مؤشري تكامل التجارة وتحويل التجارة، يكشفان عن فرص تصديرية محتملة في حالة إحلال الدول الأخرى للصادرات الإسرائيلية محل ولديها من العالم الخارجي.

وفي ضوء ما تقدم نخلص إلى تحقيق عدد من الآثار الاستثنائية لدخول إسرائيل في هذين التكتلين، ويبقى ضرورة استكمال ذلك باستشراف الآثار الديناميكية وهو محل النقطة التالية.

### • استشراف الآثار الديناميكية

ويقصد بالآثار الديناميكية، كافة التغيرات التي تسهم في النمو في الأجلين المتوسط والطويل، وهذه تشمل تراكم رأس المال البشري والمادي، من خلال خلق الاستثمار Investment Creation نتيجة زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي للاستفادة من اتساع الأسواق على أثر التكتل الإقليمي، وتحويل الاستثمار Investment diversion وينتج عن تحويل الاستثمارات المخطط توجيهها إلى عدد من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء بالتكتل للاستفادة من مزايا التكامل، ناهيك عن التخصص الكفء للموارد، وزيادة المنافسة المحلية، وتبادل المعرفة التكنولوجية، بما يلقي بآثره على تحسين مستوى الإنتاجية فضلاً عن تخفيض تكلفة المعاملات (خير الدين وآخرون، ١٩٩٩، Galal & Hoekman، ١٩٩٨؛ Salvator، ١٩٩٦).

وفي هذا المجال يثار التساؤل هل يمكن لإسرائيل أن تحقق أو تستفيد من المنافع الديناميكية على أثر انضمامها إلى الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية؟

لوضحت مراجعة كلا المؤلفين عن مدى عمقها وشمولها (ولمراجعة الجزء الثالث) ومن ثم يمكن أن يتوجها المجال لتحقيق المزايا الديناميكية، وتتوقف إمكانية إسرائيل من تعظيم فائدها من هذه النوعية من المزايا على؛ درجة الانتماء في السوق العالمي وتوافر البيئة الملائمة للاستثمار.

## • درجة الاندماج في السوق العالمي

زيادة الانفتاح على السوق العالمي تسمح بالاستفادة من وفورات الحجم، وتوفير بيئة محلية لكثير تنافسية، تساعد على التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية، وتحت على تطبيق الأساليب الإدارية والتقنيات الإنتاجية الأكثر تطوراً، ناهيك عن جذب التكنقات المالية.

وقد أوضح الجزء الثالث من الورقة، ارتفاع مؤشرات الاندماج في السوق العالمي بأغلب دول الدراسة، ومن بينها إسرائيل التي سجلت تطوراً مستمراً نحو المزيد من الاندماج في العالم الخارجي، وهو ما يؤكد على فرصة إسرائيل المتنامية في الاستفادة من المزايا الديناميكية لهذين التكتلين.

## • توفير البيئة الملائمة للاستثمار

ويتخذ الاقتصاد الإسرائيلي العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها توفير بيئة ملائمة للاستثمار، كما يخصصها الجدول التالي. وعلى الرغم من أن المخاطر السياسية التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط عامة، والتي تشهد تصاعداً في الفترة الأخيرة مع احتدام الصراع العربي الإسرائيلي، قد تحد من إمكانية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إسرائيل بصفة خاصة والاستفادة من المزايا الديناميكية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن انضمام إسرائيل إلى هذين التكتلين من دول صناعية متقدمة بما يتضمنه من التزامات عديدة، إنما يدعم ويوفر ثقة اللازمة للمستثمرين في الاقتصاد الإسرائيلي (World Bank, ٢٠٠٠; Francais, ١٩٩٧).

### جدول رقم (١-٥)

مؤشرات تعكس البيئة الملائمة للاستثمار في دول الدراسة

الدولة	الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي (١)	قواعد الدخول والخروج عام ٢٠٠٠ (٢)			ICRG سبتمبر ٢٠٠١ (٣)	TAJ (٤)
		المحصر	استرداد للدخل	استرداد رأس المال		
إسرائيل	٢٠,٦	ح	ح	ح	٦٧,٨	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥,٨	..	..	..	٧٩	
ألمانيا	٤٤,٦	..	..	..	٨٣,٣	
إيطاليا	٦	..	..	..	٨١,٨	
بريطانيا	٥٢,٩	..	..	..	٨٣,٥	
إسبانيا	٣٦,٧	..	..	..	٨٤	
فرنسا	١٦,٢	..	..	..	٨١	
هولندا	٤٨,١	..	..	..	٨٧	

\* ويعرف بـ International Country Risk Guide ، ويرتب الدول وفقاً لدرجة مخاطرها، وهو مؤشر مركب يتضمن ٢٢ نوعاً من المخاطر، تقسم لمخاطر سياسية ومالية واقتصادية، وتحول إلى رقم واحد يقيم درجة المخاطر في كل دولة. وتتراوح قيمته من الصفر إلى ١٠٠، الدول التي تسجل مؤشر أدنى من ٥٠% هي دولة شديدة المخاطر، الدول الأعلى من ٨٠% هي منخفضة المخاطر ويتم حساب هذا المؤشر شهرياً.

\*\* ويعرف بـ Technology achievement index ، ويرتب الدول وفقاً لإنتاجاتها التكنولوجية، وهو بدوره مؤشر مركب يعكس القدرة على خلق وامتصاص والتكامل ونشر التكنولوجيا، وارتفاع قيمته يدل على ارتفاع الأداء التكنولوجي.

.. غير متوفر

المصادر: (١)، (٢)، (٣) من: World Bank, ٢٠٠٢: World Development Indicators

(٥) من: UN, (٢٠٠١); Human Development Report

كما أن انضمام إسرائيل إلى منطقة التجارة الحرة الأمريكية والشراكة الأوروبية، تشجع على انتقال بعض الأنشطة الصناعية إلى إسرائيل مصحوبة باستثمارات أجنبية مباشرة والتكنولوجيا اللازمة، يساعدها في ذلك توفير القدرة التكنولوجية المحلية للاقتصاد الإسرائيلي، والذي يأتي ضمن الدول القائدة الحالية للتكنولوجيا، كما تمتلك ثاني مركز للتكنولوجيا على مستوى العالم بعد وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية (UNDP, ٢٠٠١).

### الخلاصة

وقعت إسرائيل اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥، ناهيك عن اتفاقية للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥. ولاشك أن الدافع وراء انضمام إسرائيل لم يكن بغرض تحقيق أهداف اقتصادية فصح، وإنما أيضاً دوافع أمنية واستراتيجية.

ولستهدف هذه الورقة، تحليل ومناقشة الآثار الاقتصادية، الاستراتيجية والديناميكية المرتبطة بعضوية إسرائيل في هذين التكتلين. وجاءت الورقة لتوضح التشابه بين إسرائيل وكافة دول الدراسة من حيث تسامها بخصوصيات الاقتصادات المتقدمة، وهو ما قد يسمح

بتوزيع منافع هذين للتكتلين بشكل متوازن بين الدول الأعضاء، وإن كان ذلك يبدو بصورة أكثر وضوحاً في المشاركة الأوروبية بالمقارنة بمنطقة التجارة الحرة الأمريكية.

وتأتي خصائص الاقتصاد الإسرائيلي لتفتح الباب أمام تنظيم استقلاليته من الانضمام إلى هذين للتكتلين من حيث نجلعه في تحقيق أعلى معدلات نمو الناتج ومستوى المعيشة عام ٢٠٠٠، ناهيك عن ارتفاع نوعية عناصر الإنتاج المتاحة، واتساع القاعدة الصناعية إنتاجاً وتصديراً، والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في السوق العالمي.

كما جاءت كل من اتفاقية المشاركة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية لينسهما بالعمق والشمول فلم يقتصر على تحرير التجارة السلعية، وإنما امتد يشمل التجارة في الخدمات دون إغفال توفير الوسائل اللازمة لحماية الصناعات المحلية من خطر المنافسة المترتبة على تطبيق الاتفاقية. كما جاءت اتفاقية المشاركة بصفة خاصة لتطرح إمكانية التنسيق والتعاون بين إسرائيل والدول الأعضاء في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بما من شأنه أن يسهم في نجاح تطبيق هذه الاتفاقية لأهدافها المختلفة.

وأمر تحليل الآثار الاستيعابية والديناميكية لهاتين الاتفاقيتين، إلى اتساع الفرص أمام إسرائيل للاستفادة من هذه المزايا سواء في شكل خلق التجارة أو تحويل التجارة، أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الأمر الذي يجب أن ندرسه كافة الدول عند تقدير المكافأة الاقتصادية والسياسية لإسرائيل في منطقة لشرق الأوسط.

#### الملحق

##### جدول رقم (١)

بعض البيانات الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي التي لم تتضمنها الدراسة

الدولة	الناتج القومي الإجمالي بالبلون دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي بالبلون دولار	صادرات إسرائيل بالبلون دولار	واردات إسرائيل بالبلون دولار
ألمانيا	٢٠٤,٥	٢٥٢٢٠	٩٢	١١٧
البنماليك	١٧٢,٢	٢٢٢٨٠	٧٥	١٥١
فرنسا	١٢٠,١	٢٥١٢٠	٧٢	٢٨١
إيطاليا	١٢١,١	١١٩١٠	١١٨	١٢٩
إيرلندا	٨٦	٢٢١٢٠	٢٠٩	٢٢٧
لوكسمبورج	...	..	٥	١٨
إيرلندا	١١١,٢	١١١٢٠	٢٥	٨٥
سويسرا	٥٩٥,٢	١٥٠٨٠	٤٣٦	١٨٥
النمويك	٢٤٠,٧	٢٧١٤٠	١٨٤	٤١٤

.. غير متوفر

المصدر: World Bank (٢٠٠٢), World Development Indicators

١- والأمانة على ذلك عديدة مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا، الأسبان، والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية، الميركسور. واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، الناتفا. بل وقد تم تكوين نحو ٨٤ كتلا إقليميا جديدا في العالم خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بزيادة قدرها اثني عشرة مرة عن مستواها عام ١٩٨٩ (WTO, ٢٠٠٠).

٢- ومن بينها اتفاقيتي منطقة التجارة الحرة مع الناتفا، والاتفا.

٣- فقد أوضحت دراسة (Hoekman, ٢٠٠٠) أن اتفاقية المشاركة الأوروبية مع إسرائيل جاءت لتمنح إسرائيل العديد من المزايا التي تفوق نظيراتها الممنوحة لقونس.

٤- يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (١) في الملحق للتعرف على التوزيع الجغرافي لتجارة إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر.

٥- مع مراعاة إمكانية تباطؤ معدلات النمو في ظل ما تشهده المنطقة من احتداد الصراع العربي الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

٦- فعلى الرغم من أن الناتج القومي في إسرائيل لا يتجاوز ١% فقط من الناتج القومي بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي سجل أعلى قيمة في دول الدراسة، إلا أن نصيب الفرد من الناتج القومي في إسرائيل يرتفع ليمثل ٤٩% من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- حيث تستحوذ هذه الصناعة على نصيب يتراوح بين ١٧% في إيطاليا كحد أدنى و٢٣% في ألمانيا كحد أقصى (World Bank, ٢٠٠٢).

٨- فعلى سبيل المثال بلغت الضريبة الإجمالية على السجاد المستورد ١٥٥% بالمقارنة بـ ٢٥% فقط على السجاد المحلي (Rivlin, ١٩٩٢).

٩- فقد قدرت إحدى الدراسات (Rivlin, ١٩٩٢) الخسائر الناتجة عن تحويل التجارة للنشء عن انضمام إسرائيل إلى الاتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

١٠- ويمكن فهم درجة الاندماج في السوق العالم بالاستناد إلى عدة مؤشرات مثل نمجة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي التكتلات لرأسمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

١١- Net barter terms of trade ، وهو الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات.

١٢- فيمكن التمييز بين ثلاثة مراحل قبل توقيع اتفاقية المشاركة ، المرحلة الأولى- مع توقيع إسرائيل اتفاقية للتجارة التفضيلية عام ١٩٦٤، بموجبها منح الاتحاد الأوروبي تخفيضات على التعريفات الجمركية لبعض المنتجات الصناعية الإسرائيلية. المرحلة الثانية- التي تم بها توقيع اتفاقية للتجارة التفضيلية عام ١٩٧٠، نصت أيضا على خفض التعريفات الجمركية على الواردات الإسرائيلية بنسبة ٣٠% في الحال، على أن يتم التخفيض بنسبة ٥% كل عام حتى عام ١٩٧٥. المرحلة الثالثة- على سبيل المثال المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، التي استهدفت خلق منطقة تجارة حرة في السلع الصناعية، عقدت إسرائيل اتفاقية عام ١٩٧٥، بغرض إقامة منطقة تجارة

حرة. وفي ضوء هذه الاتفاقية تتمتع الصادرات الإسرائيلية للصناعة فضلاً عن عدد من السلع الزراعية بالدخول الحر إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧. على أن تقدم إسرائيل بتطبيق ذات المعاملة على المنتجات الأوروبية بعد فترة انتقالية امتدت إلى اثني عشر عام (Hoekman, ٢٠٠٠; Konafani, ٢٠٠٠).

١٢ - فقد تم توقيع اتفاقيات ثنائية للمشاركة مع المغرب، وتونس، والأردن، والسلطة الفلسطينية. كما وقعت مصر أيضاً اتفاقية المشاركة الأوروبية بالأحرف الأولى في يناير ٢٠٠١، إلا أنه لم يتم إلى الآن التصديق عليها لتتدخل حيز التنفيذ.

١٤ - جاءت الاتفاقية في ٨٥ مادة، مقسمة إلى تسعة أقسام هي على النحو التالي، (١) الحوار السياسي، (٢) حرية لتقليل السلع، (٣) حق إقامة المشاريع وعرض الخدمة، (٤) حركة رؤوس الأموال، (٥) التعاون العلمي والتكنولوجي، (٦) التعاون الاقتصادي، (٧) التعاون في المجال الثقافي والمرئيات والمعلومات والاتصالات، (٨) الشؤون الاجتماعية، (٩) المؤسسات والتخلفات النهائية.

١٥ - جاءت الاتفاقية في ٢٣ مادة فضلاً عن أربعة ملاحق تكمل الاتفاقية. وتناقش هذه الملاحق الأحكام الخاصة بالواردات الإسرائيلية والأمريكية وقواعد المنشأ وتنظيم الدعم على الصادرات.

١٦ - فقد قسمت الاتفاقية السلع إلى ثلاثة مجموعات، على أن يتم إزالة الرسوم الجمركية على سلع المجموعة الأولى خلال أربع سنوات بدءاً من عام ١٩٨٧. كما يتم إزالة الرسوم الجمركية على المجموعة الثانية خلال عشر سنوات مع بداية عام ١٩٨٦. بينما تبقى الرسوم الجمركية على سلع المجموعة الثالثة على ما هو عليه حتى عام ١٩٩٠، ليتم التفاوض بين الطرفين لإزالتها تماماً في مدة أقصاها عام ١٩٩٥.

١٧ - وهذا ما يتفق مع اتفاقية المادة ١٨ الخاصة بالشروط الوقائي، من اتفاقية الجات.

١٨ - على أن يتجنب كلا الطرفين استخدام أكثر من إجراء على سلعة واحدة في ذات الوقت، كما يجب أن تطبق هذه الإجراءات لفترة مؤقتة، على ألا يترتب عليها خلق تحيز ضد واردات هذين الطرفين لصالح طرف ثالث.

١٩ - وتشمل قطاع النقل، السياحة، الاتصالات، المصارف وكافة الأنشطة المالية والخدمات المتخصصة.

٢٠ - تم الاعتماد على بيبقات لتصنيف الموحد للتجارة لدولية على المستوى الثلاثي، وفقاً لبيانات التجارة القائمة فعلاً، ومن ثم لم يأخذ في الاعتبار احتمالات تغير هياكل الإنتاج أو الأنواع في المدى الطويل.

٢١ - وقد تقتصر التحليل على الصادرات الصناعية؛ حيث تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات المبلوعة في كافة دول الدراسة (راجع الجزء الثاني من الورقة). وتم حساب مؤشر التمثال وفقاً للصيغة التالية:  $Es(ab,c) = \text{Minimum}[xi(ac), xi(bc)] \times 100$

xi	=	نسبة الصادرات من السلعة i إلى إجمالي صادرات الدولة
a	=	الدولة الأولى (إسرائيل)
b	=	الدولة المتنافسة
c	=	العالم الخارجي



وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والمائة، فإذا كان هناك تماثل أو تطابق في الصادرات بأخذ المؤشر rdlim ١٠٠ والعكس صحيح (Finger, ١٩٧٩).

١١- وفقاً للصيغة التالية  $R.C.A = xia - Mia / xia + Mia$  وهو يحسب وفقاً لنسبة صافي التجارة من السلعة محل البحث إلى إجمالي التجارة منها وتتراوح قيمة المؤشر بين  $\pm ١$  (Greenaway and Milner, ١٩٩٢; UNIDO, ١٩٨٢).

١٢- وهي المجموعات التي تظهر بها ميزة نسبية في كل من إسرائيل والدول الأخرى محل الدراسة، دون أن يكون أي منهم مصدراً صافياً للسلعة.

١٣- وتم حسابه وفقاً للصيغة التالية  $(I = E \text{ Min } (xia, / xi, Mja / Mj))$  وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما زادت درجة التشابه بين صادرات دولة ووردات دولة أخرى (Linneman, H., ١٩٦٦; Oramah and Abou-Lehaf).

١٤- وفقاً للصيغة التالية  $Nxbj = Xbj - Mbj > ٠$  و  $Nxaj = Xaj - Maj > ٠$

حيث  $Xij =$  صادرات الدولة  $i$  من المنتج  $j$  ،  $Mij$  ووردات الدولة  $i$  من المنتج  $j$  ، وتتخذ  $a$  القيمة  $b$ .



## التطبيع : استمرارية الهيمنة الاقتصادية والتوسع الإقليمي

د. محمد إبراهيم منصور\*

١- تمهيد:

نشأ الاقتصاد الإسرائيلي - حتى من قبل أن تقوم الدولة العبرية - نشأة غير طبيعية. فهو اقتصاد ذو طابع استعماري قلم على الاستيطان والتوسع والدعم الخارجي؛ فقد اعتمد في نموه وتطوره وتحقيق تراكمه - على الاقتصاد الفلسطيني الذي استولت عليه إسرائيل، وعلى الاقتصاد لليهودي النازي في فلسطين، الذي تعود جذوره إلى فترة الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن السابق، وعلى الدعم الخارجي المتعدد المصادر الذي ما فتئ يتدفق حتى الآن، وهو - في التحليل الأخير - تكوين اقتصادي شاذ، تغذى على مصادر نمو إما منهوية أو مجلوبة أو الاثنين معاً.

لكل ذلك كان لابد لاقتصاد تشكل بهذه الطريقة في قلب المنطقة العربية أن يتجه نحو التوسع فيها، وأن يتخذ لهذا التوسع الإقليمي كل وسيلة ممكنة إما بالغزو العسكري المسلح والاستيلاء على الأرض العربية بالقوة كما حدث في يونيو ١٩٦٧، أو بالتطبيع الاقتصادي والسيطرة الاقتصادية كما حدث بعد مفاوضات السلام في أوسلو ومديرد؛ فالمنطقة العربية هي المجال الطبيعي للتوسع الإسرائيلي، وحاجة إسرائيل الملحة للموارد الطبيعية والمياه والطاقة والقوى العاملة الرخيصة ورأس المال والأسواق تجعلها تبحث عنها أولاً فيما تحت بصرها داخل السوق العربية. والتوسع الإقليمي - كهنف لا يغيب عن إسرائيل - يتوسل بالحرب كما يتوسل بالأساليب الاقتصادية. وقد كان احتلال أرض عربية جديدة في حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها نقطة تحول للاقتصاد الإسرائيلي؛ فالأرض العربية المحتلة هي الضفة الغربية وغزة والجولان وميناء صارت سوقاً مكملة للسوق الإسرائيلية ومصدر تموين للاقتصاد الإسرائيلي بالموارد الطبيعية والقوى العاملة والطاقة، وقد تمكنت إسرائيل - بفضل إجماع اقتصاد المناطق العربية المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي من تدعيم هيكلها الإنتاجي وتخفيف حدة أزماتها الاقتصادية وحتى لا تكون مكاسب السلام خالصة للعرب،

\*مدير مركز دراسات المستقبل - جامعة أسسوط

قد أصرت إسرائيل على تضمين التطبيع والتعاون الاقتصادي في كل اتفاقيات السلام المبرمة بينها وبين بعض الدول العربية. وابتدعت آليات التفاوض متعددة الأطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية لتحويل التطبيع إلى حقيقة واقعة، وإرساء علاقات اقتصادية طبيعية مع العرب تؤول مصالحها الصافية إلى إسرائيل بحكم تفوقها الإقتصادي والتكنولوجي والعسكري.

وقد صار التطبيع استراتيجية اقتصادية للدولة العبرية، تحلّول من خلالها تحقيق الأهداف التي لم يكن بمقدور التوسع العسكري والإحلاق والضم أن يحققها. ورغم نجاحها النسبي - خصوصاً في المراحل الأولى من التسوية - في تحقيق اختراق جزئي لجدول المقاطعة العربية الذي ظل صامداً قرابة نصف قرن أو يزيد، فإن إسرائيل لم تنجح - حتى عندما افتتحت فرصة السلام - بالظهور بمظهر للدولة الطبيعية التي يمكن أن تقوم معها علاقات طبيعية؛ ولذلك تظل أسباب المقاطعة قائمة، ما بقيت المخاطر الناجمة عن التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل قائمة، وما بقي عدوانها واحتلالها للأرض العربية مستمراً.

## ٢- للتطبيع : خيار استراتيجي قديم:

يعتبر التوسع الإقليمي مرادفاً للتطبيع، وهو حتمية ملازمة للوجود الإسرائيلي؛ فهو السياسة الرسمية للصهيونية العالمية التي تخطط لاستيعاب سبعة ملايين يهودي على الأقل في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، في بلد يفقر إلى المقومات اللازمة لبناء اقتصاد قومي؛ فصغر حجم إسرائيل، وقلة عدد سكانها، وضعف سوقها الداخلية، وضائقة مواردها الطبيعية كل ذلك لا يسمح بقيام اقتصاد متكامل وقادر على النمو الذاتي. ومثل هذا الوضع يوفر الأساس المادي للتطبيع والتوسع الإقليمي عن طريق الهيمنة الاقتصادية، والتغلب على القيود الطبيعية المفروضة على نمو الاقتصاد الإسرائيلي بفعل المقاطعة الاقتصادية العربية للاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث يشكل الحصول الاقتصادي لإسرائيل حقبة كؤود أمام النمو الطبيعي لاقتصادها، وسبباً يحرضها دائماً على الحرب والعدوان على جيرانها كما حدث في يونيو ١٩٦٧، بعد إغلاق خليج العقبة في وجه التجارة الإسرائيلية مع شرق إفريقيا وجنوب آسيا. وقد تطلعت الحركة الصهيونية في وثقتها ومخططاتها الأولى إلى خلق مجال حيوي طبيعي للاقتصاد الإسرائيلي يضمن له التفوق

والقيادة في الشرق الأوسط؛ فقد كان التطبيع وتحقيق الاندماج الإقليمي لإسرائيل في الشرق الأوسط جزءاً من الخيارات والأحلام الصهيونية منذ القرن التاسع عشر، وبعثاً لحلم صهيوني قديم صاغه تهودور هرتزل في رواية سياسية طويلة حلق فيها بخياله إلى التفكير في قيام كومنولث عربي - يهودي يمكن أن تنشأ فيه مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي من مركز التوق<sup>١</sup>. بل ويمثل التطبيع مطلباً صهيونياً حتى من قبل أن تقوم الدولة العبرية. ففي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس في عام ١٩١٩ قدمت المنظمة الصهيونية العالمية مشروعاً لإقامة وطن قومي لليهود على أن تشمل حدوده بعض المقومات الطبيعية للاقتصاد؛ فهو لا يكفى بالترافع فلسطين وحدها، وإنما يضم إلى جانبها "جزءاً كبيراً من الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني، وسهلي البقاع وحوران، والجزء الأكبر من سوريا، بما فيها الجولان وبقليس والقنيطرة وميناء العقبة، وقسم كبيراً من سيناء"<sup>٢</sup>. كما يكنى التفكير بما جاء في برنامج بلفمور في عام ١٩٤٢ من دعوة للعمل على تكوين قيادة يهودية للشرق الأوسط تكون لها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية<sup>٣</sup>. وخلال الحرب العالمية الثانية، وإسرائيل على وشك الظهور، كتب الجنرال بتريك هارلي تقريراً عن الشرق الأوسط للرئيس الأمريكي روزفلت ألمح فيه إلى تبنى المنظمة الصهيونية في فلسطين لبرنامج موسع يشمل فيما يشمله على إقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط كله في مجال التنمية الاقتصادية<sup>٤</sup>.

وكن قرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قد اقترح إقامة اتحاد اقتصادي بين الدولة اليهودية والدولة العربية، نظراً لتفاوت كل منهما من حيث المقومات اللازمة لقيام كيان اقتصادي قادر على النمو الذاتي، ولتغلب على القيود الطبيعية للنمو الاقتصادي<sup>٥</sup> وهي الفكرة نفسها التي طورها النائب الإسرائيلي يوري أفيري في مشروع قانون قدمه إلى الكنيست الإسرائيلي في عام ١٩٦٥، دعا فيه إلى قيام "الاتحاد السلمي" ويتبنى بإنشاء دولة فلسطينية فيدرالية تجمع فلسطين وإسرائيل، وتحقق بالضمم الأردن إليها ما أسماه بالتحالف السلمي الأعظم بين أبناء إبراهيم : العرب واليهود؛ فالجهد الأساسي لحل المشكلة اليهودية - كما يراه أفيري - يكمن في إيجاد امتسا في إطار منطقته<sup>٦</sup>. ويندرج في هذا السياق عديد من الدراسات والمشروعات والأفكار الإسرائيلية مثل دراسة الاقتصادي الإسرائيلي شيفر في عام ١٩٦٥ حول "الفرق التعاون الاقتصادي بين العرب

والإسرائيليون في ظل السلام" وأفكار دافيد موروفيتز محافظ البنك المركزي الإسرائيلي الأمينة والتي حلت لأول مرة اسم "السوق المشتركة للشرق الأوسط"، وكذلك مشروع جد وتغيري لتطوير نظم الاتصال في الشرق الأوسط بما يضمن قيام إسرائيل بدور رئيسي في الاتصال بين المشرق والمغرب العربي. وفي عام ١٩٦٨ أصدر مجموعة من الكتائبيين والمفكرين الإسرائيليين دراسة علمية عن الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ ضمنوها تصورهم لوضع الاقتصاد في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين<sup>٢</sup>.

ويصل التطبيع دائماً نوعاً من الخيارات أو الجبال للتروسع العسكري فهو أيضاً أداة توسع ومهمة ولكن بدون غزو أو حروب؛ الفرضع الطبيعي لإسرائيل - كما قال ليايلان - هو "الاستجمام الإقليمي" مع دول المنطقة بتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإنهاء حالة العاطفة الاقتصادية، وفتح الحدود وتعمول الاقتصاد، والانتقال من طور التوسع العسكري إلى طور التوسع الاقتصادي<sup>٣</sup>. ويرجح بيريز خيار التطبيع ويعترف بأن الحروب هي أسوأ وسائل السيطرة وأن القنوك - كما يقول - أفضل من القنابات، وأن السيطرة الحقيقية إنما تكون بالاقتصاد والعلم والتكنولوجيا، وأن دول الشرق الأوسط قد اتقت الكثير على الحروب والدمار وأن لها أن تزيد العولمة القسية، وأن تضع منظومة اقتصادية يخرط فيها الجميع، وتقوم هذه المنظومة - في رأى بيريز - على أربعة أصداء هي: رأس المال والعمل والعقول والتكنولوجيا<sup>٤</sup>.

وهذه الهندسة الجيواقتصادية الجديدة إما تصممها الدولة العربية طبقاً لمصلحتها واحتياجاتها، وتصبح بمقتضاها محوراً مركزياً لكل مشاريعات التعمول الإقليمي، التي ظهرت في ظل محاولات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، التي بدأت في مدريد (١٩٩١) ولوسطو، وبلغت ذروتها بتوقيع الاتفاق الإقليمي للتسطيني (١٩٩٣) ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (١٩٩٤)، ووصل فيها شعار التطبيع الإسرائيلي إلى مداه وكشف عن أهدافه ونواياه.

## ٢- التطبيع والتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي:

لكنهت الدعوة إلى التطبيع زخماً قوياً باطلاق صلية السلام في مدريد؛ إذ مرعان ما تحول هدف التسوية من مقايضة بين الأرض والسلام إلى مقايضة بين السلام والأموال

ولمخت إسرائيل طرح أفكارها عن التطبيع ضمن سياق دولي وإقليمي جديد<sup>١</sup>، فمن القلحة الدولية، بقت إسرائيل أصراعاً لاقتصاد المتغيرات الدولية الجديدة لصالح التطبيع؛ قد استقلت إسرائيل من انتهاء عصر الحرب الباردة، والاستقطاب الدولي، وتغيير الاتحاد السوفيتي، وظهور العملة الاقتصادية، وانفتاح الأسواق، وبزوغ إشارات نظام عالمي جديد له أبعاده في إدارة الصراعات الإقليمية، ومنها إعانة دمج مناطق الصراع الإقليمي في ترميمات وأنساق اقتصادية جديدة، وفتحون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو من قبل هذه الأنساق التي تحاول أن تستبعد عن الصراع بالتمون، وتستحدث مصالح مشتركة يصعب على الأطراف المستفيدة منها أن تفرط فيها مستقبلاً لو أن تجد منها فكلاً، كما أن الشروط والأحكام الصارمة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة وإلغاء القيود على المبادلات الدولية، والتفتيش على السلوك التجاري السليم للأمم بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية أصلى لإسرائيل أوراًفاً جديدة لتحرير التطبيع، والضغط على العرب لإلغاء المقاطعة والترويج بفرض عقوبات تجارية عليهم طبقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية.

ومن القلحة الإقليمية توجه الصراع العربي الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣، الذي لم يكف بقص على المبادئ للترمة تسوية المشكلة الفلسطينية، وإنما قرر الاتفاق إلى ما يراه لازماً لتهيئة المنطقة لعمد جديد من التنمية والتعاون الإقليمي، حتى تكاد الآراء تجمع على أنه اتفاق اقتصادي أولاً<sup>٢</sup>؛ قد تضمن الاتفاق ملحقين اقتصاديين، يرسم الأول خطة الاندماج الاقتصادي، وهو يصل اسم 'بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - فلسطيني في المراج الاقتصادية والتنمية'، ويضمن إلمة لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة للتعاون الاقتصادي تهتم بالتعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة واستغلال النفط والغاز، وبناء مجمع صناعي بتروكيميتي في قطاع غزة وتمديد أنابيب نقل النفط والغاز فضلاً عن التعاون في مجال الصناعة والتموين والنقل وبناء الطرق، والتعاون في مجال التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة. ويضمن هذا البرنامج استمرار الهيئة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، ولا يفتح باباً لتطوير الاقتصادي إلا عبر التعاون مع إسرائيل، ويصبح هذا على أي توجه مستقل لبناء اقتصاد فلسطيني.

لما الملحق الثاني يرسم خطة الاندماج المشترك في المشاريع الإقليمية، ويحمل اسم 'بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - فلسطيني في برامج التنمية الاقتصادية'. وبموجب هذا البروتوكول تعهد الجانب الفلسطيني أن يكون حصان طروادة الذي تنقر به إسرائيل إلى ساحة الاقتصاد العربي.

لقد كان قادة إسرائيل - منذ العام ١٩٦٧ - يعتبرون الوصول إلى 'اتحاد اقتصادي' في المنطقة الجغرافية الطبيعية التي تعيش فيها إسرائيل هو أساس لأي تسوية دائمة، ولن الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام إنما يقوم على شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين إسرائيل والأقطار العربية، على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ولذلك كانت عبارة العلاقات الاقتصادية الطبيعية قاسماً مشتركاً في الخطاب السياسي، سواء لدى العمل أو لليكود.

ودعنا نميز بين مرحلتين للتسوية السياسية انتقل فيهما القطيع من مجرد أفكار وتصورات لباحثين ومؤسسات أكاديمية، إلى سياسات رسمية محددة وموثقة قانونياً في اتفاقات ومعاهدات دولية؛ في المرحلة الأولى وهي مرحلة السبعينات والثمانينات من قرن الماضي؛ حيث وقعت اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) والمعاهدة المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩)، تكثر الأفكار والمقترحات؛ ففي عام ١٩٧٧ تبنت مجموعة من الأكاديميين فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى ترشيح العلاقات بين الباحثين الأكاديميين في إسرائيل والدول العربية. ونظمت هذه المجموعة في عام ١٩٨٣ مؤتمراً في باريس لباحثين عرب وإسرائيليين وأمريكيين، واتبعت عن هذا المؤتمر فكرة إقامة مركز للأبحاث عرف فيما بعد باسم 'معهد جامعة هارفارد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط'. وقد عمل هذا المعهد منذ عام ١٩٩١ على وضع برنامج للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، ونشر المعهد دراسة بعنوان 'اقتصاديات السلام' شارك فيها باحثون عرب وإسرائيليون وأمريكيون، ثم نشر بحثاً آخر بعنوان 'عوائد السلام'، وقد تفرغ باحثو المعهد بعد ذلك لإعداد مشروع يهدف إلى تخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد، من أجل انتقال الفلسطينيين إلى الحكم الذاتي؛ وقد نشرت هذه الدراسة في مطلع عام ١٩٩٣؛ أي قبل شهور من إعلان الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني في أوسلو<sup>١١</sup>. وفي نهاية الثمانينات قام فريق بحثي إسرائيلي بتمويل من صندوق هامر لأبحاث السلام بوضع تصورات متكاملة للشرق الأوسط



في ظل التسويات السلمية، وتتكرج هذه التصورات من تعاون إسرائيلي - فلسطيني لإعادة البنية الأساسية، وحل مشاكل التنمية الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية تطبيقاً للاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني، وترقى هذه الترتيبات صعباً حتى تكوين اتحاد اقتصادي ثلاثي بين الأردن وإسرائيل وفلسطين على غرار البنيولوكس يتسع بعد ذلك لمنطقة حرة للتبادل التجاري تضم مصر وسوريا ولبنان، ويفضي في مرحلة لاحقة إلى سوق مشتركة تطوى تحت جناحيها - علاوة على تلك الدول - بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن<sup>١٣</sup>.

لما المرحلة الثانية التي بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١)؛ فقد شهدت بدء التطبيق المخطط والرسمي للتطبيع؛ فقد ابتدعت في هذه المرحلة اللتان للتطبيع؛ فمن ناحية ضم مؤتمر مدريد - إلى جانب مفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل والعرب - المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا المياه والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئة والحد من التسلح، ومن ناحية أخرى ظهرت إلى الوجود منذ أكتوبر ١٩٩٤ فكرة مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي نقلت التطبيع من طور الأفكار والتصورات، إلى طور المشاريع التطبيقية المحددة، لكن هذه المشاريع التي خطف بريقها الأبرار في الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) سرعان ما خبت في مؤتمر القاهرة (١٩٩٦) ونهيت لأن تلفظ أنفاسها في النوحة (١٩٩٧). وقد قنعت إسرائيل إلى المؤتمرات الثلاثة الأولى (الدار البيضاء وعمان والقاهرة) مشروعت تقدر قيمتها بحوالي ٢٦ مليار دولار، تغطي مجالات؛ المياه والطاقة والنقل والقنوات والسياحة والزراعة ومكافحة التصحر والاتصالات والصناعة والبيئة (جدول رقم ١).

وقد كشفت آلية القمة الاقتصادية عن اندفاع إسرائيل في اتجاه قيادة المنطقة؛ فإسرائيل موجودة في كل هذه المشاريع وفي المراكز الإقليمية، وفي مركز الاتصالات والتعاملات، بينما لا تجتمع سورية أو مصر في أي مركز منها. ومن وجهة نظر الاقتصاد الإسرائيلي يوصي الحرداي بأن 'بعض هذه المشاريع يسهم في عملية التطبيع أكثر مما يسهم في دعم الاقتصاد'. إن إسرائيل تريد أن تستثمر مرحلة ما بعد التسوية لكي يستقر وضعها عضواً في الأسرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط. وبذلك ترول للعواقب التي تعترض طريقها لتطوير روليتها التجارية الخارجية، خصوصاً مع دول كانت ترمي - حتى عهد قريب - خاطر

الصدقة مع العرب كالهند والصين، وشركات متعددة الجنسيات كانت في السابق تحجم عن الاستثمار في إسرائيل خوفاً من أن ينزل بها عقاب المقاطعة العربية.

#### ٤ - التطبيع: مقام إسرائيلية ومقام عربية:

التطبيع هو "الجائزة الاقتصادية" التي تتوقع إسرائيل للفوز بها في سباق التسوية السلمية، حتى قيل أن تصل التسوية إلى غايتها الأخيرة؛ فالتطبيع يعنى إلغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل قرابة نصف قرن، كما يعنى - على الأقل في التفكير الإسرائيلي - تطوير التعاون في الشرق الأوسط في اتجاه التكامل بين دوله، بما يتضمنه ذلك من إلغاء القيود المفروضة على التجارة البينية وتحرير المبادلات وحركات العمل ورأس المال.

فالتطبيع - في حده الأدنى - لا يدعو إلغاء المقاطعة وإقامة علاقات تجارية طبيعية كذلك التي تقوم بين الدول العادية بعضها ببعض، لكنه في حده الأقصى الإسرائيلي يعنى بناء نظام اقتصادى إقليمي متكامل في الشرق الأوسط يضمن لإسرائيل الهيمنة الاقتصادية، ويمنحها موقعاً مركزياً في شبكة الشرابين الاقتصادية للمنطقة، ويكون بديلاً عن النظام العربى، والترتيبات المقترحة للوحدة الاقتصادية للعربية، والتي بذلت مؤخراً بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى في ١٩٩٨، وقد نسّلت فكرة "الاقتصاد الإقليمي" - عمداً - إلى اتفاقات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين الإسرائيليين والأردنيين؛ فالاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني ينص صراحة على أن "يقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر؛ للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون الإقليمي..." كما ينص في بنده السادس عشر على "أن ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج خطة مارشال وبرامج إقليمية.." "لما معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية (١٩٩٤) فقد نصت صراحة في مادتها الرابعة على "أن الطرفين يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة، وتطوير المصالح المشتركة، وأن يهدفا إلى إقامة بناء إقليمي من الشراكة في السلام، لا يقتصر عليهما فقط، وإنما يعمل - كما تنص المادة السابعة - على تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

والنظام الاقتصادى المقدم للشرق الأوسط - هو - في التحليل الأخير - خيار إسرائيلي

يريد أن يستبدل رابطة حضارية وقومية برابطة اقتصادية جغرافية هي الترتيبات الاقتصادية الشرق لوسطية، ويسعى إلى تغليب مفاهيم الجغرافيا والاقتصاد على مفاهيم التاريخ والحضارة والثقافة، ويطرح هوية واقتناء جديدين للمنطقة يتمثل "بالهوية الشرق لوسطية"، وهو عبارة عن مكون تختلط فيه التجارة بالسياسة، بالتماليم اليهودية، بالأمن في كوكبيل اقتصادي.<sup>١٥</sup>

والتطبيع لا يمثل فقط هدفاً إسرائيلياً للتبادل التجاري بين دول المنطقة يتمتع فيه الجميع بفرص متكافئة، وإن كانت مكاسبه مسئول إلى إسرائيل، لكنه يجسد أيضاً طموح إسرائيل لولوج المنطقة من أوسع أبوابها؛ كي تلعب دوراً "متعدد الوظائف" منها وأسطها ورفة الدور الذي قامت به فلسطين تاريخياً كمركز رئيسي لتجارة الترانزيت في المنطقة، واستثمار موقعها الجغرافي في قلب الوطن العربي، وبساحتها الطويل على البحر المتوسط في تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية بينها وبين الدول العربية، وعلى رأسها انخفاض تكاليف النقل والتأمين على حركة التجارة السلعية وعوامل الإنتاج<sup>١٦</sup>، ومنها أيضاً تنشيط الروابط التجارية الدولية معها؛ لإسرائيل تريد الوصول إلى الأسواق الإفريقية والآسيوية التي كانت مغلقة أمامها في الماضي، وتريد تطوير روابطها التجارية الخارجية، خصوصاً مع الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت في السابق تعزف عن الاستثمار في إسرائيل بسبب المقاطعة المضروبة عليها، وتريد تنشيط علاقاتها الاقتصادية والعلمية مع أوروبا الغربية والشرقية والأمريكتين، وتريد - كما يقول الإسرائيليون - بناء جغرافيا جديدة للمنطقة مستقلة عن الماضي القريب والبعيد، وقد وصفها شاهد من أهلها<sup>١٧</sup> بأنها "ظاهرة فريدة في العالم"، "حارة سداً" ليس لها مخرج على وجه الأرض، يمكن الوصول إليها من جهتين فقط من الغرب - وبصوبة - من الجنوب، والسلام يستعدها إلى الموقع التاريخي الطبيعي لهذه المنطقة، ويضعها على أهم خط تجاري في العالم، خط التجارة إلى الشرق الأقصى ومنه..".

ودعنا نلغذ مزاعم إسرائيل عن "الكسب العميم" الذي يفيض على المنطقة من جراء إلغاء المقاطعة، وقبول نظم اقتصادي متكامل لدول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، ويتم بمقتضاه تحرير التجارة وعوامل الإنتاج بين هذا الحد الكبير من الدول غير المتجانسة، وما ينطوي عليه هذا "التحرير" من احتمالات مؤكدة لتوزيع غير متساو لمغانم التحرير ومغارمه، وقد

عاد بنا ميردال Myrdal إلى التاريخ لينكرنا بمثل هذا القصور عندما لوماً إلى الآثار الضارة التي أحدثها إلغاء الضرائب الجمركية في إيطاليا بعد تحقيق وحدتها القومية في القرن التاسع عشر<sup>١٨</sup>. كما أثبتت التجارب المعاصرة لتحرير التجارة سواء في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أن سياسات التحرير غالباً ما تلحق أذى لا يمكن تعاقبه بجهود التصنيع في الدول الأعضاء الأكل نمواً؛ حيث تعجز الصناعة في هذه الدول عن البقاء والاستمرار عندما تتعرض للتلف، بعد أن تزول القيود الحمائية، كما تختار معظم الصناعات الجديدة موقعها في الأقطار التي بلغت مستوى عالياً من التنمية، وتوفر لها وفورات حجم خارجية كبيرة، ترجع إلى تحسين البنية الأساسية في النقل والمواصلات ورأس المال البشري والتكنولوجيا. ولذلك غالباً ما تنصب شكوى الدول الأكل تقدماً على أن الدول الأكثر تقدماً هي التي نظفر بنصيب الأسد من مغامير التحرير، ومن ثم يتراكم النمو في بعض الأقطار على حساب الأقطار الأخرى، وقد يعزى هذا النمو للتراكم في مناطق دون غيرها إلى العوامل الأتية:

أ- قد تجذب المنطقة المتقدمة نسبياً (إسرائيل مثلاً) عوامل الإنتاج النادرة (رأس المال، النفط، المياه، رأس المال البشري) من المناطق الضعيفة (بقية الدول العربية) تاركة لها أقل لتقليل من موارد التنمية.

ب- قد يتدفق فائض الإنتاج أيضاً إلى المنطقة القوية (إسرائيل). وقد يتخذ فائض الإنتاج إلى المنطقة القوية شكل أرباح وفوقد ومدفوعات أجور.

ج- قد يحال بين الإقليم الضعيف (الدول العربية مثلاً)، وبين إقامة الصناعات العالية التقنية لكتفاء بما هو قائم في المناطق القوية (إسرائيل مثلاً) فضلاً عن كونها أكثر كفاءة في الأخيرة.

وينمق هذا التوزيع غير المتساوي لمنافع التكامل بتأثير عاملين أولهما هو اتساع الفروق الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المنطقة الحرة؛ بحيث تتحول تلك المناطق في النهاية إلى أداة تنمية لبعض الأقطار على حساب البعض الأخرى، وثانيهما تفاقم هياكل التجارة الخارجية في دول الشرق الأوسط.

وكما هو واضح في الجدول رقم (٢) فإن ثمة درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين

الدول الشرق أوسطية؛ حيث تضم المنطقة لشد الدول قرأ (بمقاييس الدخول) (الصومال - السودان - اليمن - موريتانيا - جزر القمر) وأكثرها غنى (إسرائيل والإمارات العربية وقطر والكويت) وأعلها تصنياً وغير المصنعة، كما تجمع دولاً سريعة النمو، وأخرى بطيئة النمو، والدول ذات الأسواق الكبيرة والدول ذات الأسواق الصغيرة مقيمة بالسكان أو الدخول (جدول رقم ٣). وفي ظل هذا الواقع غير المتجانس للدول الشرق أوسطية قد تصبح المكاسب المتوقعة من التعاون الإقليمي، والتي تتطلع إليها الدول الصغيرة الأقل تقدماً محل شك كبير؛ فعلى سبيل المثال لابد أن يعمل التحرير الجزئي لحركات رأس المال لصالح الدول الشرق أوسطية ذات الأسواق الأكثر تقدماً وتصنياً نسبياً وخصوصاً إسرائيل وتركيا. أما الدول الصغيرة والأقل تقدماً وتصنياً نسبياً فإنها ستكون أقل إغراء لجذب الاستثمارات، أو اختيارها كمواقع لتوطين الصناعات الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن الدول الصغيرة الأقل نمواً، والتي تنظر إلى التكامل كشرط مسبق لتنميتها الصناعية وتوسيع أسواقها المحلية الصغيرة، أو إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية في دول التكامل الأخرى، سوف تجد صناعاتها عرضة لمنافسة قوية في ظل منطقة للتجارة الحرة التنموية، أو الاتحادات الجمركية. ومن ثم تضطر إلى تخفيض مستوى ناتجها الصناعي أو تركه على ترك السوق.

وتتوزع مغارم التطبيع ومغفمه - في حدوده الدنيا والقصى - بين الدول العربية وإسرائيل بطريقة بعيدة عن المساواة؛ حيث تحصد إسرائيل مغارم التطبيع ويكتفى العرب من الغنيمة بالإياب. وتتوزع المغارم بين مجموعتين من الدول العربية على النحو التالي:

أ- الدول العربية ذات الأسواق المحلية الصغيرة مقيمة بدخل الفرد أو عدد السكان، وتشمل اليمن وفلسطين والأردن وموريتانيا، وعندما يتم التطبيع وترفع قيود التجارة تولجه للتنمية الصناعية في هذه الدول ضغوطاً تنافسية لا قبل لها بها.

ب- الدول العربية التي تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الدخول، أو ما يسمى بصناعات إحلال الواردات كما في مصر وسورية والعراق وتونس والمغرب، وغالباً ما يقرن التوجه الدخلي وإحلال الواردات بصناعات أقل كفاءة، تحتمى وراء سور عال من التعريف الجمركية وغيرها من القيود غير الجمركية.

لما إسرائيل فإنها تحقق بالتطبيع وتحرير التجارة وعوامل الإنتاج مكاسب أكثر من

أ- إسرائيل هي الدولة الأعلى تصنيفاً بين دول المنطقة، سواء بمقاييس مساهمة الصناعة التحولية في الناتج المحلي، أو بما يخلق من قيمة مضافة في هذا القطاع الحيوي. ويوضح الجدول رقم (٣) المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لإسرائيل كما بين الجدول رقم (٤) ترتيبها طبقاً لمقاييس القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحولية.

ب- تتبنى إسرائيل أنماط تنمية موجهة نحو الخارج، أو ما يسمى بإحلال الصادرات الصناعية. وباستثناء تجارتها المحدودة مع المناطق الفلسطينية المحتلة ومصر والأردن وموريتانيا؛ فإنها من المحتمل أن تكسب كثيراً من تحرير التجارة في الشرق الأوسط، وزوال المقاطعة الاقتصادية العربية المضروبة حولها.

ج- يعمل لاختلاف بنية الصادرات والواردات بين دول الشرق الأوسط - هو الآخر - في اتجاه قيم مبادلات غير متكافئة، وجعل كل المكاسب المتولدة من التطبيع وتحرير التجارة في صالح إسرائيل، وعلى سبيل المثال فإن هيكل وتكوين الصادرات والواردات الإسرائيلية متطابقان تماماً مع مثيله في الدول الصناعية المتقدمة؛ حيث يقوم على مقايضة سلعة المصنعة بسلع مصنعة أخرى، وقليل من الطاقة والمواد الأولية كما هو واضح من الجدول رقم (٥)، بعكس هيكل وتكوين الصادرات والواردات في الدول العربية؛ إذ يعكس ذلك الهيكل بنية اقتصادية نامية أو متفككة، تقوم على استيراد الغذاء والسلع المصنعة، وتصدير الوقود والمواد الأولية والسلع المصنعة من الجبلين الأول والثاني، ولم تدخل بعد مثل إسرائيل إلى صناعات الجبل الثالث، ويصل هذا الاختلاف في اتجاه تحويل معدلات التبادل الدولي لصالح الصادرات الإسرائيلية كثيفة رأس المال البشرية والتقنية العالية. كما يخلق تناقضاً شديداً بين التجارة الخارجية في غير صالح الدول العربية، ذلك أن الدول العربية تحتاج إلى الصادرات الإسرائيلية؛ لأنها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة، ولكن إسرائيل لا تحتاج من الصادرات العربية سوى النفط؛ ولذلك تتوقع دراسة للمفوضية الأوروبية أن يكون توزيع مكاسب التجارة لصالح إسرائيل، إذ تشير هذه الدراسة إلى أن تنمية التبادل التجاري في إطار منطقة حرة تجمع مصر وسورية والأردن ولبنان وإسرائيل وفلسطين سيصل بحجم الصادرات

المجمعة لتلك البلدان إلى حوالي ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ ويكون نصفها من نصيب لإسرائيل وحدها<sup>١٩</sup>. ويصبح تحرير التجارة عندئذ - كما تهكم ميردال Myrdal - ملائماً تماماً لمن حصلوا على نصيب وافر من الحظ في الحياة<sup>٢٠</sup>.

#### ٥- التطبيع : مفاهيم إضافية لإسرائيل:

وعلاوة على ذلك عدت دراسة عبرية حديثة مفاهيم أخرى لإسرائيل من "التطبيع" فيما يلي<sup>٢١</sup>:

#### أ- تخفيف عبء العسكرية عن الاقتصاد الإسرائيلي:

إذا تنوعت للدراسة - عكس طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي وتكوينه، الذي يلتزم أسلوب الاقتصاد الحرب بصفة دائمة - أن تهبط حصة النفقات العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم التخفيف من ظاهرة عبء العسكرية الاقتصاد الإسرائيلي التي طبيعته، حتى من قبل قيام الدولة العبرية. وتعتقد الدراسة أن السباق الإقليمي نحو التسلح سوف تخف وطأته باعتكار حلها الأمريكي دور مورد السلاح الوحيد لمصر، وتغلي سوريا عن حلمها في التوازن الاستراتيجي؛ بفقدانها لمورد معتمد لعتادها العسكري بانهيار الاتحاد السوفيتي. وهذه التطورات قد تكبح سرعة الاقتصاد الإسرائيلي نحو العسكرية. وليس صحيحاً - كما تستنتج الدراسة من بعض المؤشرات الإحصائية - أن نسبة الإنفاق العسكري قد اتجهت إلى الانخفاض بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر في الثمانينيات. والصحيح أن ميزانية الدفاع الإسرائيلية قد ارتفعت من ٦,١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ (أي ضعف موازنات الدفاع لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان) إلى ٨,٣٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥<sup>٢٢</sup>، أي العلم الذي بلغ فيه الترويج للسلام والتطبيع مداه، كما لم تقل هذه الميزانية عن ١٠ بالمئة من الناتج المحلي في عام ١٩٩٧<sup>٢٣</sup> أي ما يزيد على ٩ مليار دولار، وهذا لا يشمل الهبات والمساعدات العسكرية الأمريكية ونفقات أجهزة المخابرات والأمن، ولم يتم - كما توقع بيرلز في شرق لوسطه الجديد - تخفيض ميزانيات التسلح والتحول إلى مجالات التنمية الاقتصادية<sup>٢٤</sup>.

## ب- زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الإسرائيلي:

ترى الدراسة أن مواهاً كثيرة قد جرت في النهر منذ بدء التسوية، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وباريس مع الفلسطينيين؛ فالاستثمارات الأجنبية التي كانت لا تزيد كثيراً عن المائة مليون دولار في عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وإلى ٣،١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وإلى ما يزيد على ٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧<sup>٢٠</sup>. وتتوقع الدراسة أن تختار الشركات المتعددة الجنسية قواعد مستقبلاً في إسرائيل شريطة أن يتاح لها حرية التنقل السهل إلى الجارات العربيات.

ومعظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في القطاعات عالية التكنولوجيا؛ حيث يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بميزات تخلق منه منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وعلى رأس هذه الميزات وفرة رأس المال البشري والتكنولوجيا، ومع ذلك فإنه لسنوات عديدة - وبسبب المقاطعة - كانت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل أرقماً قليلة. ولم تأت هذه الاستثمارات بدوافع اقتصادية، وإنما كان الدافع من حبث الأسس صهيونياً، فقد وظفت هذه الاستثمارات شركات يملكها رأس المال اليهودي في الغرب، أو ذات دوافع صهيونية مثل أنثيل، وموتورولا، وناشيونال، وسيمكونكتور، ولم يكن بين المستثمرين الأجانب في إسرائيل شركات عالمية أوروبية أو يابانية. وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل قد ظلت محدودة حتى سنوات قريبة بفعل الحصار والمقاطعة؛ فإن إسرائيل قد استعاضت عنها بالمساعدات الخارجية للهائلة التي تكلفت عليها في صورة منح وتعويضات بلغت قيمتها ٥، ١٣٧ مليار دولار منذ قيامها في ١٩٤٨، وحتى عام ٢٠٠٠، منها ٦٤،٥ مليارات دولار منح أمريكية لا ترد، ونحو ١٠ مليارات دولار تبرعت بيهودية، ونحو ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية، فضلاً عن القروض التي تلقتها فيما بين عام ١٩٤٨ و١٩٩٨، وتقدر قيمتها بحوالي ٣٤ مليار دولار، معظمها من الولايات المتحدة، بخلاف القروض العسكرية التي تقدر بحوالي ٢٣،٥ مليارات دولار<sup>٢١</sup>.

## ج- توسع التجارة مع الأسواق العالمية:

توسعت صادرات إسرائيل - بما في ذلك خدماتها المباحية - فعلاً في أسواق كانت مغلقة في وجهها لفترة طويلة؛ وهي أسواق الأصدقاء التقليديين للعرب كالصين، والهند،



وإندونيسيا، وبعض الدول الإفريقية، فلم يعد بالإمكان أن يظل هؤلاء الأصدقاء - بعد ما بدلت النموية- ملكيين أكثر من الملك، أو عرباً أكثر من العرب، وحتى في أسواق إسرائيل التقليدية ازداد القومع بازدياد الثقة بالموردين الإسرائيليين؛ فالهند الصديق التقليدي للعرب بدلت تغير - منذ وصول فلجاي إلى السلطة - دفعة سيستها إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتعد تحالفاً استراتيجياً مع إسرائيل، مع محاولة الإمساك "بشعرة معاوية" في علاقتها بالعرب، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل في عام ١٩٩٩ حوالي ٩٩٤ مليون دولار، فضلاً عن توسع التعاون بينهما في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، واهتمام الشركات الهندية بالخبرات الإسرائيلية في مجالات أنظمة الري الحديث<sup>٢٧</sup>، وقطعت الصين هي الأخرى شوطاً في تطوير علاقتها الاقتصادية بإسرائيل، وإن كان التعاون العسكري الصيني - الإسرائيلي أكثر عمقاً من تعاونهما الاقتصادي.

وفي إفريقيا لم تعد إسرائيل في حالة تنافس مع العرب، على الأقل - بسبب انتقاه الصراع معها في ساحات التشريعية الدولية، بعد اتفاقات التسوية، كما تحولت العلاقات الاقتصادية والقروض والمعونات، وصار بإمكان إسرائيل أن تنفذ من خلال المؤسسات المالية الدولية، التي تخضع لنفوذ اللوبي اليهودي. وتكاد إسرائيل تحتكر تجارة الماس الإفريقية وأصبحت شريكاً قوياً في هذه التجارة للدول الإفريقية، المهمة كجنوب إفريقيا والكونغو وسيراليون وأنجولا. ويشكل الماس رقماً كبيراً في التجارة الدولية لإسرائيل<sup>٢٨</sup>.

#### د- تخفيض تكلفة الاقتراض الإسرائيلي من الأسواق المالية الدولية:

تتوقع الدراسة أن يتحسن مركز إسرائيل في الأسواق المالية الدولية التي كانت تشك كثيراً في ملامة إسرائيل الائتمانية، وتتوجس من ارتفاع المخاطر السيادية بها. وقد واجهت إسرائيل - بنهاية الثمانينيات - صعوبات في أسواق التمويل الدولية، عندما أخفقت في انتزاع ضمانات من الولايات المتحدة للحصول على مبلغ عشرة مليارات دولار. وقد ساهمت موافقة الولايات المتحدة على منح هذه الضمانات بعد مؤتمر مدريد على تحسين تقديرات الأسواق المالية لمخاطر الدولة، وفتحت أمام الاقتصاد الإسرائيلي هذه الأسواق، وبمبالغ تجاوزت كثيراً قيمة الضمان الأمريكي، فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة على هذه القروض انخفاضاً كبيراً، وأعيد تقييم الملامة الائتمانية في إسرائيل منذ عام ١٩٩٥ بالمرتبة

A من قبل 'مورس واستندرد انفور'، بعد أن ظلت زمناً في المرتبة + BBB من قائمة الملاءمة الائتمانية، وتصنيفها عند المرتبة A يعنى زيادة قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.

#### هـ- مخاطر مباشرة من جراء التطبيع مع دول النفط العربية:

تتحدث الدراسة عما تسميه بالمنافع المباشرة الناتجة من إقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع الدول العربية المنتجة للنفط؛ إذ ستؤمن هذه العلاقة حاجة إسرائيل إلى الطاقة، وتقلل من تكلفة الاحتفاظ بمخزون احتياطي كبير، فضلاً عما سيحدثه الاعتماد على الغاز الطبيعي من تقليل تكلفة توليد الكهرباء، وصيانة البيئة الطبيعية. والحق أن المطامع الإسرائيلية في النفط العربي أقدم من هذه الدراسة؛ ففي ١٩٩٣ قدر صندوق أرموند هامر في جامعة تل أبيب رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس بحوالي ١٨ دولاراً أمريكياً، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر الجزيرة العربية ونصب في موانئ حيفا وأشدود وغزة عن طريق إيلات، فإن هذا الترتيب سيحقق وفورات في حدود ٣-٦ دولارات للطن الواحد<sup>٢٩</sup>. وتكشف هذه الدراسة عن نية إسرائيلية مبيتة لضرب المصالح المصرية في قناة السويس وخط أنابيب سوميد، واستبداله بخط إسرائيلي آخر يحتل موقع شريان الطاقة الإقليمي الذي سيوفر لها مصدراً رخيصاً للطاقة، ويخلق لها واقعاً من التشابك الاقتصادي مع الدول المشاركة في هذا المشروع.

#### ٦- المقاطعة الاقتصادية: آلية للتفاوض:

يصطلم التطبيع وتطوير التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل بآخر معازل المواجهة العربية؛ وهو أحكام المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل التي قررتها رسمياً جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٨؛ أي مع قيام إسرائيل، وإن كان العرب قد انتظموا في المقاطعة ضد المنتجات اليهودية في فلسطين منذ الانتداب البريطاني وفي غمار ثورة ١٩٣٦؛ حيث كانت المقاطعة سلاحاً من أسلحة المواجهة للمشروع الصهيوني الاستيطاني في مهده. والمقاطعة ليست موقفاً سياسياً يشذ به العرب عن غيرهم من أمم الأرض، وليس بدعة ينفردون بها دون سواهم؛ فمازلت الولايات المتحدة تستخدم المقاطعة الاقتصادية في عقاب الدول المارقة التي تنهش عصا الطاعة عليها، أو على حلفائها، وقد استخدمت أكثر من ٧٠ مرة منذ

الحرب العالمية الثانية على دول مثل العراق وليبيا والسودان وإيران وكوبا وكوريا الشمالية. ولم تكف في تطبيق المقاطعة بفرض قوانينها وتشريعاتها الوطنية كقانون هيلمز (١٩٩٦) الذي يفرض حصولاً اقتصادياً على كوبا أو قانون ديمقراطية لتأديب الشركات التي تستثمر في النفط الإيراني، وإما تعاملت في استخدام قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن لإنفاذ الحصار على بلدان مثل العراق منذ عام ١٩٩١، ورغم ما أصاب المقاطعة العربية ضد إسرائيل من وهن، نتيجة لتطبيع الاقتصادى المحدود بين بعض الدول العربية وإسرائيل - الذي رافق اتفاقات السلام منذ مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقيات أوسلو وواي عربية - إلا أنها ما زالت أهم آليات التفاوض وورقة ضغط مهمة في أى مفاوضات يمكن أن تبدأ بين العرب وإسرائيل، وتظل ضرورات المقاطعة قائمة - على الأقل في المراحل الأولى للتسوية - ما بقيت المخاطر الناجمة عن التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل قائمة؛ فإن إلغاء المقاطعة - قبل إحلال السلام العادل والشامل - قد يؤدي إلى ضياع آخر لأوراق الضغط العربى في مفاوضات السلام، وهو هدف تجاهد إسرائيل من أجل تجريد العرب منه تارة باستخدام سيف المعز، وتارة باستخدام ذهابه، حتى يتبأ لها فرص أفضل لإرساء قواعد متينة لنظام اقتصادى إقليمى يضمن لها أمنها واستقرارها وهيمتها؛ فإلغاء المقاطعة يزيل من وجه إسرائيل آخر عقبة كؤود تهدد التنمية، وتلحق بالاقتصاد الإسرائيلى خسائر فادحة قدرت بحوالى ١٠ إلى ١٥% من ناتجها القومى السنوى<sup>٢٠</sup>، وتتجلى هذه الخسائر فى مقدار التعامل لتجارى مع العرب فقط، ولا يدخل فى هذه النسبة الخسائر المرتبطة بأعباء الإنفاق العسكرية والخسائر البشرية، وتتراوح الخسائر التى نزلت بإسرائيل من جراء المقاطعة منذ بدايتها وحتى الآن بين تقديرين؛ تقدير عربى قام به مكتب المقاطعة العربية التابع لجامعة الدول العربية ويقدر هذه الخسائر بحوالى ٩٢ مليار دولار، وتقدير إسرائيلى صادر عن اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية ويقدر خسائر المقاطعة بحوالى ٤٥ مليار دولار<sup>٢١</sup>. وكلا التقديرين كبير؛ فالأول يعادل أكثر من ثلثى (٦٧ بالمئة) المنح والتعويضات وثلاثة أضعاف القروض التى تلقاها إسرائيل فى تلك الفترة، على حين يشكل الرقم الثانى ثلث هذه المنح والتعويضات. وحوالى مرة ونصف قيمة القروض.

وتتعرض الدول العربية كافة لضغوط مكثفة لإنهاء المقاطعة الاقتصادية قبل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى - الإسرائيلى. وتتمثل هذه الضغوط فى الانتقادات

الأمريكية لبعض دول الخليج لاسيما بعد حرب الخليج الثانية، وقرروا الحكومة الألمانية بعدم  
 شرعية التزلم الشركات الألمانية بالحكم المقاطعة العربية لإسرائيل، والقوانين بمقويات  
 اقتصادية، باعتبار المقاطعة انتهاكاً لأحكام اتفاقية لجات ومنظمة التجارة العالمية، واستغلال  
 الضائقة المالية والمناخ الاقتصادية لبعض الآخر؛ للاعتراض الكامل بإسرائيل وتبادل  
 التمثيل الدبلوماسي معها (موريتانيا). وقد وضعت الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية  
 قضية المقاطعة على رأس اهتماماتها منذ عام ١٩٩١، كما أن تلك القضية كانت على رأس  
 أولويات قمة الدول الصناعية السبع التي طلبت في اجتماعاتها في يوليو ١٩٩١ من العرب  
 إيقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان  
 ذلك أول ربط تفاوضي بين القضيتين. ولا تتعرض المقاطعة لضغط الحكومات الغربية فقط  
 وإنما هناك انتهاكات أخرى تتمثل في اختراق إسرائيل لقرارات المقاطعة الاقتصادية  
 العربية؛ حيث تشير مصادر إسرائيلية إلى أن عدداً كبيراً من السلع الإسرائيلية يجري إعادة  
 تصديرها إلى بعض الأنظار العربية - بعد إخفاء دولة المنشأ - ومن خلال سلسلة من  
 الوسطاء عبر بلد ثالث (يعرض في الغالب). ويتراوح تقدير هذه الصادرات بين نصف  
 مليار إلى مليار دولار سنوياً، وهي تعادل نحو ١٠% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية<sup>٢١</sup>،  
 كما توجد استثمارات إسرائيلية مباشرة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار على الأقل<sup>٢٢</sup>، فضلاً عن  
 معاملات بعض رجال الأعمال العرب برعاية أمريكية في لوجه نشاط إسرائيلي؛ مثلما هو  
 الحال في المنطقة الحرة الإسرائيلية الأردنية التي تُعفى منتجاتها من الرسوم الجمركية عند  
 دخولها السوق الأمريكية، كما سارع بعض العرب غير مضطر لتطوير علاقته الاقتصادية  
 مع إسرائيل، وتبادل التمثيل التجاري معها.

وتتخذ المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ثلاثة مستويات هي:

١- المقاطعة المباشرة من المستوى الأولى : وتتصرف إلى المقاطعة المباشرة للسلع  
 والخدمات المنتجة في إسرائيل نفسها، وهذا النوع من المقاطعة قررته الجمعية العربية  
 منذ نشوء إسرائيل نفسها في عام ١٩٤٨.

٢- المقاطعة غير المباشرة من المستوى الثاني : وهي إجراءات يتم بمقتضاها مقاطعة  
 الشركات الأجنبية التي تدعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، ويشمل هذا النوع من  
 المقاطعة وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية إذا كان لها مكاتب، أو

فروع، أو صناعات، أو استثمارات، أو تعطى علامتها التجارية وخبراتها الفنية إلى شركات إسرائيلية. وقد فرضت هذا النوع من المقاطعة جامعة الدول العربية أيضاً في أبريل ١٩٥٠.

٣- المقاطعة من المستوى الثالث : وتشمل الإجراءات الرامية إلى مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة "المقاطعة غير المباشرة"، لاسيما تلك الشركات التي تحتوي منتجاتها السلعية والخدمية على "مكونات" من إنتاج الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة، وفقاً للقوائم والمعلومات التي يصدرها مكتب المقاطعة العربية التابع للجامعة العربية في دمشق. وهذا المستوى يوجه صمغوك جمّة في التطبيق بسبب العوامل المترابطة لإنتاج السلع والخدمات.

وهكذا فإن إجراءات تجميد أو تخفيف أو إنهاء المقاطعة هي ثلاث درجات مختلفة من التحريك، يستخدمها العرب مقابل تنازلات تقدمها إسرائيل في صاية السلام؛ ومن ثم فإن المطالبة برفع وإنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية (المباشرة وغير المباشرة) لإسرائيل تعتبر تنازلات من جانب واحد، دون ربط ذلك بمفهوم التنمية الشاملة والعادلة، التي تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة. فإذا كان الطرف الإسرائيلي في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني (١٣ سبتمبر ١٩٩٣) قد أصر على تأجيل صيغة الحل النهائي لمدة خمس سنوات (قبل أن تتوقف كلية وإلى أجل غير مسمى)، فإن إجراءات تخفيف أو تجميد المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل يجب أن تكون متدرجة زمنياً بما يتناسب مع درجة التقدم نحو الحل النهائي لمشكلة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان. ولوضع النهائي للأراضي الفلسطينية والقدس والمستوطنات الإسرائيلية وعودة اللاجئين. وفي كل الأحوال لا يجب أن يكون إلغائها بقرار واحد من طرف قطر عربي، أو عدد من الأقطار العربية، وإنما بقرار جماعي من جامعة الدول العربية، فهي الجهة التي فرضتها، وهي الجهة التي تملك حق إنهاءها.

## مصنوفة الربط بين تدابير المقاطعة والتقدم نحو التسوية الشاملة

مستويات المقاطعة	مستويات الحركة في اتجاه الحل الشامل		
	المباشرة	غير المباشرة	الثالثة
(أ) المرحلة الأولى	إبقاء	تخفيف	رفع
(ب) المرحلة الوسيطة	إبقاء	تجميد	رفع
(ج) الحل النهائي	تخفيف أو تجميد	إيقاف	رفع

المصدر: دكتور محمود عبد الفضيل، مرجع سلق ذكره، ص ١١٥.

وتتميز آلية الربط بين تدابير المقاطعة والتقدم نحو الحل النهائي بمرونة كبيرة؛ إذ يمكن العودة "درجة واحدة" إلى الوراء في مجال التخفيف من إجراءات المقاطعة العربية كلما حدث انكاس لمسيرة الحل السلمي.

### ٧- ملاحظات ختامية:

التطبيع خيار استراتيجي قديم قدم فكرة الصهيونية، والدولة العبرية التي خطط لقيامها المؤسسون الأوائل للحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر لتكون وطن لليهود القومي، ومهجروهم الجديد بعد الشتات ما كان لها أن تقوم أو تنمو في بلد يفقر إلى المقومات الذاتية اللازمة لبناء اقتصاد قومي متكامل وقادر على النمو الذاتي، وكانت المنطقة العربية ومواردها الطبيعية والبشرية - في الوثائق الصهيونية الأولى - هي المجال الطبيعي الحيوي للتوسع الإسرائيلي. وحاجة إسرائيل إلى الأرض والمياه والطاقة والعمل والأسواق جعلها تبحث عنها أولاً فيما تحت بصرها وعند جيرانها، ولذلك ظل التوسع الإقليمي هدفاً لا يغيب عن إسرائيل، تارة تتوصل إليه بالحرب وتارة بمحاولات الانتماج في النسيج الاقتصادي العربي والتطبيع والهيمنة الاقتصادية كما حدث بعد مفاوضات السلام في مدريد وأوسلو. وقد صار التطبيع استراتيجية اقتصادية للدولة العبرية، تحاول من خلالها تحقيق الأهداف التي لم يكن بمقدور التوسع العسكري والإحلاق والضم أن يحققها. والتطبيع هو

يغيب عن إسرائيل، تارة تتوصل إليه بالحرب وتارة بمحاولات الاندماج في النسيج الاقتصادي العربي والتطبيع والهيمنة الاقتصادية كما حدث بعد مفاوضات السلام في مدريد ولوسلو. وقد صار التطبيع استراتيجية اقتصادية للدولة العبرية، تحاول من خلالها تحقيق الأهداف التي لم يكن بمقدور التوسع العسكري والإلحاق والضم أن يحققها. والتطبيع هو الجائزة الاقتصادية التي تتوقع إسرائيل أن تفوز بها في سياق التسوية السلمية، حتى ولو لم تصل هذه التسوية إلى نقطة النهاية المتفق عليها. والتطبيع كاستراتيجية للهيمنة والتوسع الإقليمي لا يكتفى فقط بإلغاء المقاطعة وإقامة علاقات تجارية طبيعية بين العرب وإسرائيل، ولكنه يعنى ببناء نظام اقتصادي إقليمي متكامل في الشرق الأوسط، يتم بمقتضاه تحرير التجارة وعوامل الإنتاج، ويضمن لإسرائيل الهيمنة الاقتصادية، ويمنحها موقعاً مركزياً في شبكة الشرابين الاقتصادية للمنطقة، والأخطر أنه يقدم نفسه بديلاً عن النظام العربي.

ورغم نجاحها النسبي - خصوصاً في المراحل الأولى من التسوية - في تحقيق اختراق جزئي لجدار المقاطعة العربية فإن إسرائيل لم تفلح - حتى عندما امتدت إليها أكثر من يد عربية بالسلام - بالظهور بمظهر الدولة الطبيعية التي يمكن أن تقوم معها علاقات طبيعية؛ ولذلك تظل أسباب المقاطعة قائمة، بل تصير موقفاً شعبياً تتسع رقعته بانخراط منظمات المجتمع المدني العربية فيه.

## الهوامش

- ١- أنشأ إليها دكتور محمود عبد الفضيل في دراسة بعنوان، مشاريع الترتيبات الاقتصادية للشرق أوسطية، التصورات، المعانير، الموجهة، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ٩١.
  - ٢- فؤاد حمدي ميسور، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، دار الجليل للنشر، صان، ١٩٨٤، ص ٩.
  - ٣- أنظر، موسى الضريز، مخاطر الشرق أوسطية على الاقتصاد العربي، بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية الثانية بين كليات الاقتصاد بجامعة دمشق وكلية العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية تحت عنوان "مخاطر السوق الشرق أوسطية وأبعادها الاقتصادية على المنطقة العربية وبخاصة سوريا ولبنان"، منشورات كلية الاقتصاد، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٢١.
  - ٤- أنظر، بريملوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٠.
  - ٥- أنظر، فؤاد مرسى، الاقتصاد العباسي لإسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٤٢.
  - ٦- أنظر، محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطي، هناك خير الدين (محرر)، أصناف المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤ عن قناتون الاقتصادي في الشرق الأوسط، الاحتمالات والتحديات، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص ٥٦.
  - ٧- سلمه الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتصورتها، في سلامة أمد سلامة (محرر) الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ٣٥.
  - ٨- أنظر، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١١٢-١١٩.
  - ٩- أنظر:
- Shimon Peres; The New Middle East, Henry Holt and Company, New York, ١٩٩٢.
- ١- أنظر، دريسكا السابقة ص ٥١.
  - ٢- حرف الاتفاق في بدايته باسم "خطة - أ" أولاً. أنظر، إلياس سبأ، الجوانب الاقتصادية للتحديات للشرق أوسطية الجديدة، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ١٢٩.
  - ٣- أنظر، بلال الحسن، التسويات التي تمت : هل تكفي لقياسها، سلامة أمد سلامة(محرر) مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.



١٢- انظر محمد إبراهيم منصور، التنمية العربية وتحديث النظام لشرق أوسطى، دراسات مستقبلية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٧، مركز دراسات المستقبل، لسيوط، ص ١٠٠.

١٣- انظر، دراستنا، الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطى، ص ٥٤.

١٤- انظر حسين شيخ الإسلام، مشروع تكامل أم هيمة، في سلامة أصد سلامة (بحر)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

١٥- عدد ميخائيل شيفير في كتابه نتائج المقاطعة العربية على الاقتصاديين العربى الإسرائيلي\* لوجه الاستفادة من حركة التفاضل في حالة إلغاء المقاطعة ومنها إمكانية استخدام إسرائيل ممراً رئيسياً للواردات العربية، وخاصة الأردن والعراق ودول الخليج والجزيرة العربية عن طريق البحر المتوسط، وهو ما يؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية في إسرائيل؛ وإعاش موانئها على المتوسط. وقد كانت فلسطين تقوم بهذا الدور فعلاً قبل قيام إسرائيل حيث كانت تمر عبرها حوالي ٩ بالمائة من تجارة لوارات العربية و٤% من تجارة الصادرات العربية في أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤. انظر، ميخائيل شيفير، نتائج المقاطعة العربية على الاقتصاديين العربى والإسرائيلي، من الفكر الصهيونى المعاصر، مركز الأبحاث، منظمة لتحرير الفلسطينية، كتب فلسطينية ١١، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

١٦- هو عازرا غلخ، كتب إسرائيلى في جريدة دافار\* الإسرائيلية اليومية في مقال له بعنوان تجسير الهوة في ١٩٩٠/٧/٢٩.

١٧- انظر:

Myrdal, G.; Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duckworth and Co., London; ١٩٧٦, P. ١٢٨.

١٨- انظر:

Rhein, Eberhard; Future Co-Operation Between the Mashrek Countries and Israel in the Trade Field; Blue Print for the Early ٢١<sup>st</sup> Century, Under Publication, Brussels, ١٩٩٤.

١٩- انظر:

Myrdal; OP., Cit., P. ١٢٥.

٢٠- انظر:

Technion Research and Development Foundation, "Israel ٢٠٢٠": Master Plan for Israel in the ٢١<sup>st</sup> Century, ١٦ vols. (Jerusalem: The Foundation, ١٩٩٦ - ١٩٩٧).

٢٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام لعام ٩٠ - ٩١ ص ٢٣٠.

٢٣- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، ص ٣٠٦.

٢٤- يشير بريز إلى أن الشرق الأوسط ينفق سنوياً ٦٠ مليار دولار على التسليح. ويمكن تلخيص هذه النفقات لـ - على الأكثر - نصفها في علم واحد أن يوفر تمويلًا سهلاً لمشروعات التنمية الإقليمية التي تقدرها إسرائيل بما يتراوح بين ١٨ و ٢٧ مليار دولار. انظر:

Shimon Peres, OP., Cit., P. ٤٢.

٢٥- هذه التقديرات مبالغ فيها من جانب الدراسة؛ فالبنك الدولي في تقريره السنوي السابق للذكر يقدر هذه الاستثمارات الأجنبية بحوالي ١٢٩ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٠، و ١,٨٥ مليار فقط في عام ١٩٩٨، انظر التقرير السابق ص ٣١٤.

٢٦- راجع، أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل من ١٩٤٨ - ١٩٩٦، بناء دولة، إصدارات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٨.

٢٧- راجع، محمد السيد سليم، العرب والقوى الآسيوية الكبرى، في تقرير حال الأمة للعربية، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، مايو ٢٠٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ١٥١ - ١٧٦.

٢٨- انظر، حلمي شعراوي، العرب وإفريقيا، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

٢٩- انظر، حسين شيخ الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

٣٠- انظر فؤاد حمدي بسيسو، المرجع السابق للذكر، ص ٦٣.

٣١- انظر، أحمد السيد النجار (محرر) الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠٣.

٣٢- انظر محمد إبراهيم منصور؛ الأخطار السياسية والاقتصادية الناجمة عن التطبيع مع إسرائيل وإلغاء المقاطعة، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٣٣- أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.

جدول رقم (٣)  
للمؤشرات الاقتصادية لبيوت حول الشرق الأوسط (١٩٩٩)

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، والتقرير العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠١.

(١) تشمل الفئة العربية قطاع غزة.  
(٢) نظرا لأن الصناعة التحويلية هي القطاع الأكثر دينامية من القطاع الصناعي.  
(٣) لهذا الارتفاع نسبيا من الناتج المحلي بدرجة متساوية وقد استعدنا في ذلك المصدر بمصدر آخر.

الدولة	الناتج المحلي (بالمليون)	الناتج المحلي (بمليارات دولار)	الناتج المحلي (بمليارات دولار)	% من الناتج المحلي				% من الناتج المحلي				معدل الناتج المحلي ١٩٩٩-٢٠٠١
				الزراعة	الصناعة		الخدمات	الزراعة	الصناعة		الخدمات	
					الزراعة	الصناعة			الزراعة	الصناعة		
مصر	١٢	٨٩	١٤٣٥	١٦	٦	٥١	٢١	٤٩	٣٨	٥٩	٦٥	٦١
إسرائيل	٦	٩٩	١٦٥٠٠	٢	-	٦٥	٣٨	٦	٦٥	٣٣	٦٥	٥٩
البحرين	٦٣	١٠١	١٦٠٣	٢٤	٢٩	٥٥	٣٣	١٧	٢٩	١٧	٣٣	٣١
قبرص	٦٤.٤	١٨٨	٢٩١٩	١٨	٩	٤٩	٢٧	٢٤	٤٩	٢٧	٢٥	٢٥
لبنان <sup>(١)</sup>	٣٠١	٤٠٩	١٥٨٠	٦	-	٧٦	١٨	١٨	٧٦	١٣	١٣	٧١
السعودية	٤٠٩	١٧	١٦٣٣	٢	٢	٨١	١٤	١٤	٧٦	١٧	١٧	٦٤
البحرين	١٦	١٧	١٠٠٣	٢٤	١٧	٤٧	١٣	١٣	٢٨	٢٨	٤٧	٤٤
البحرين	٢٠٣	١٦	٤٣٢٤	٨	-	٨٣	٤	٤	٢٥	٢٥	٦١	٦١
البحرين	٢٢	٨٢	٣٧٢٧	٢٤	٧	٨٦	٧	٧	٢٢	٢٢	٦٧	٦٧
البحرين	٢١	١٤٣	٦٨٠٩	٦	٤٢	٤٣	٩	٩	١٤	١٤	٧٥	٧٥
البحرين	٢٠٣	٣٠	١٣٠٤٣	٤	٢٨	٤١	١١	١١	١٧	١٧	٨١	٨١
البحرين	٧	٧	١٠	١	٢٨	٦٠	١١	١١	٢٩	٢٩	٤٩	٤٩
البحرين	٦٥	١٦	٢٤٦١٥	٢١	٥٨	٣٥	٦	٦	٢٤	٢٤	٢٦	٢٦
البحرين	٢	٥٥	١٨٣٣٠	٢	٣٤	٥١	١٢	١٢	١٩	١٩	٧١	٧١
البحرين	٢٠٣	١٦	٦٩٥٦	٢	٤٩	٦٤	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٧	٤٧
البحرين	١٨	٧	٣٨٠	١٧	٣٤	٤٩	٨	٨	١٢	١٢	٣٥	٣٥

هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط (١٩٩٨)

المصدر: البنك الدولي، حصلت من خلال من النخبة في العراق، ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ و ٢٠١٢-٢٠١٣.

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٣/١٨٢٤٠

الترقيم الدولي : 977-223-826-8

حقوق الطبع محفوظة للمركز





يقع هذا الكتاب في مجلدين، ويحوي بين دفتيه الأعمال الكاملة للمؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية والذي عقده المركز خلال الفترة ٢٨ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان:

" إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل "

ويأتي موضوع المؤتمر مواكباً للاهتمام المتزايد للأزمة العربية بالدراسات الإسرائيلية منذ مطلع الستينيات ليرصد ويحلل ويحجب على عدد من الأسئلة الهامة من قبل، هل حققت معرفة العدو غاياتها وأهدافها طيلة ما يقرب من نصف قرن؟ ما هو القدر الذي تحقق من هذه المعرفة؟ وكيف؟ وكلها أسئلة تحتاج لإجابة منظمة ومتعمقة حاولت الدراسات تقديم إجابات واضحة وشفافية لها. ونظراً للتنوع والزخم المعلوماتي والمعرفي للدراسات المقدمة، فقد رأينا توزيعهما على مجلدين.

ويضم المجلد الأول، الذي بين يدي القارئ، نصوص الكلمات الافتتاحية، إضافة إلى المحور التمهيدي حول "رؤى مصرية عن إسرائيل، حالة دراسة إسرائيل بين أقسام العربية والعلوم الاجتماعية في مصر، فضلاً عن المحور الأول والمعنون "مشروعية إسرائيل": النشأة والمآل، الخريطة السياسية، الخريطة المدنية والاجتماعية، شهادات ودراسات من الواقع حول الجهود المدنية الفلسطينية، وأخيراً - وليس آخراً - المحور الثاني حول الاقتصاد الإسرائيلي: النموذج، الهيكل والأداء.

وقد أفسحت الساحة أمام المجلد الثاني ليحوي الدراسات التي قدمت بالمحاور الثلاثة الأخرى حول، الامتدادات الخارجية لإسرائيل، ص ٥٠ إسرائيل في العالم، رؤية استشرافية لدور الأكاديمية في دراسة الإسرائيلي فضلاً عن الملاحق.

ويأمل المركز أن يكون موضوع الكتاب مرجعاً مهماً للدارس والباحثين المهتمين بالشأن الإسرائيلي عامة والشأن الداخلي خاصة

